(٣٢)

فاروق

وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ - ١٩٥٢م)



د. لطيفة محمد سالم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة بنها



مكتبة مدبولي

القاهرة



صفحات من تاريخ مصر

(٣٢)

فاروق

وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ - ١٩٥٢م)

د. لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة بنها

مكتبة مدبولي
القاهرة

الكتاب : **فاروق وسقوط الملكية في مصر**
(١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)

الكاتبة : **أ. د. لطيفة محمد سالم**
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ـ كلية آداب بنها

الناشر : **مكتبة مدبولى**
٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة
ت: ٥٧٥٦٤٢١ ـ ٥٧٥٢٨٥٤
فاكس: ٥٧٥٦٤٢١

الطبعة : الطبعة الثانية نوفمبر ١٩٩٦
الطبعة الأولى ١٩٨٩ مكتبة مدبولى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

لقد تحقق ما كان متوقعا، ونفدت الطبعة الأولى من كتاب «فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦/ ١٩٥٢» والذى صدر عن مكتبة مدبولى عام ١٩٨٩، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن المصرى ما زال شغوفا بقراءة تاريخه، متلهفًا على معرفة بواطنه. أيضاً فإن موضوع الكتاب له أهمية قصوى في الدراسات التاريخية، إذ تغلغل داخل شخصية لها سماتها الخاصة التى تأثّرت وأثّرت فى تاريخ مصر المعاصر، ومثّلت رمزًا لعهدها، وقوضت وهوت بنظام عاش المصريون تحت حكمه وعانوا منه طويلاً. هذا بالإضافة إلى التزام الكتاب بالمنهج العلمى، مما جعله ذا ثقل، فالأدلة والأسانيد والحجج والإثباتات تنطق من خلال الصفحات. كذلك المعالجة التي جاءت من قلم محايد توخى العدل والإنصاف بقدر الإمكان، ولم يقع أسير إيديولوجية معينة أثّرت فيه أو وجهت مساره، وإنما حرص على إبراز الإيجابيات والسلبيات في موقعها دون ميل أو هوى لطرف أو آخر.

والواقع أن الكتاب فرض نفسه بما امتلكه من إمكانات علمية في وقت طغت فيه موجة حملت بين طياتها تشويها للتاريخ وتزييفا لأحداثه، فكل من سولت له نفسه الكتابة كتب بطريقته التى تترجم وتبرز أهدافاً معينة، وبالطبع فقد اختلفت الدوافع، ومن ثم كثرت التناقضات، مما جعل القارىء في حيرة وارتباك بعد أن كادت الحقائق تطمس، وبالتالى لا بد من تنبيه للخطر

بوساطة دراسة رصينة تعطى كل ذى حق حقه، وتضع الأمور في نصابها، وتكون بعيدة عن التحيز والمحاباة. وبما أن هذا الكتاب قد حقق الغرض المنشود، واستكمالا للطريق الذى تميز بالتصدى لكل ما هو دون المستوى الأكاديمي، ألحت الحاجة ودعت الضرورة لإعادة نشره ليواصل المهمة التي وضع من أجلها.

وعلى الله قصد السبيل،،،

الإسكندرية ٢١ مارس ١٩٩٦.

أ. د. لطيفة محمد سالم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

تحتل دراسة الشخصيات العامة كمحور للتاريخ السياسي لبلد ما أهمية كبيرة ، حيث تبرز الأحداث من خلالها لتعطي السمة الرئيسية للفترة ، فالارتباط وثيق وواضح بين الطرفين اللذين يؤثر كل منهما في الآخر تأثيراً يعتمد أساساً على تلك الشخصيات وتكوينها وإعدادها وأسلوبها ومنهجها وإيديولوجيتها ، خاصة إذا وقع عليها دور قيادي ، ومما لا شك فيه أنها بامتلاكها الزمام وقبضتها على السلطة تجعلها توجه الدفة وتتحكم فيها ، ويخضع ذلك للظروف التي يعيشها المجتمع وعلى وجه الخصوص إذا كانت هناك قوى خارجية صاحبة أطماع ومصالح فيه ، ففي هذه الحالة يكون القيد الذي يدمي المعصم ويعوق الحركة ويدفع لاتباع سلوك معين .

ومعروف أن دراسة الشخصيات من المهام الصعبة التي يتردد المؤرخون في الإقدام عليها ، وحتى حينما يتناولونها يضعونها في قالب ضيق ومحصور ، وذلك بالتركيز عليها وإغفال العوامل الموضوعية التي أحاطت بها وشكلتها وبلورتها ، وعليه يتضح إفلاس المنهج التقليدي لمثل هذه الدراسات، والواقع أن منهج البحث التاريخي يُلزم باتباع خطين كل منهما مكمل للآخر ، الخط الأول الالتصاق بالشخصية وتتبع خطواتها وسبر أغوارها والنفاذ لأعماقها وملازمتها ورصد تصرفاتها ، وقياس هذه التحركات وإعطاء رؤية صادقة تعبر

وتترجم عن كنهها ، بمعنى معايشتها معايشة كاملة . أما الخط الآخر فهو يمثل قاعدة أساسية ودعامة قوية وينصب على الإلمام الدقيق بالأحداث الجارية ومكوناتها وأبعادها والملابسات التي التفت حول الشخصية من كل جانب تدفعها وتوجهها وتملي عليها إرادتها ، وبالتقاء الخطين تكتمل الصورة وتظهر واضحة المعالم ويصبح من اليسر وضعها في الميزان وإصدار الحكم عليها .

وتاريخ مصر المعاصر يفيض بالشخصيات التي أثرت في كيانه وتركت بصماتها عليه ، ولكن شخصية فاروق كان لها وضعها المختلف ، ففترة حكمه أخصب الفترات في حياة مصر ، تعددت أحداثها وتشابكت وماجت بالانفعالات والنشاطات والحيوية بطرق مختلفة ومتلونة أفرزتها سنوات الكفاح ، ومن ثم تكون صعوبة التقاء خطي الشخصية حيث من الضرورة القصوى الإلمام بكل صغيرة وكبيرة والإمساك بها وتجميعها لالتقاط الخيوط ونسجها وإعطاء الشكل المتكامل عن فاروق ، والحقيقة أن الدراسة البيوجرافية له تحتاج لدعائم راسخة وإثباتات لها صفة اليقين إذ لم يصدر التاريخ بعد حكمه عليه ، فهناك اتجاهان متناقضان ، الاتجاه الأول تلك المعلومات التي وصلتنا من خلال كتابات من دونوها قبل نهاية حكمه ولها شكلها الذي يحمل الكثير من الزيف بالإضافة إلى تناقضها ، والاتجاه الآخر ما سجل بعد سقوط حكمه ويغلب عليه التضارب وطابع التميز والمحاباة لنظام الحكم الجديد ، وبالتالي هدم بمعاوله ما قبله ، وهذا أمر تطلبته الظروف التي فرضت نفسها .

ومن هنا أصبحت لدينا معلومات مشوشة نلمس منها الأهواء والمصالح والحقد والضغينة والتجريح ، وبالتالي كان لا بد من تطبيق المنهج الموضوعي عليها لاستبعاد الطالح منها في ضوء الوثائق التي تفرض الواقع وتبدد العتمة والظلام وتمحو التناقض والتضارب . وكانت المهمة شاقة وعسيرة ، وعندما خطوت في هذا العمل أولى خطواته ، بدت لي مسالكه وعرة ، فاعتصمت بقوة الإرادة بعد أن استهواني جدة الطريق وسحر مجهوله ، لذا دنوت وقربت وبدأت

في البحث، وكـان أهم دافـع لي معـايشتي للوثـائق الانجليـزيـة فتـرة طـويلة ـ أثنـاء وجـودي في انجلتـرا ـ فتنقلت معهـا وتـوصلت إلى طـرق كنـا نجهـل مسارها ، حيث لم تمسسها أيدي باحثين من قبل ، هؤلاء الذين لم يعتمدوا إلا على صنف أو اثنين منها ، لكنني نقبت على جميع أنواعها وسعيت ألهث خلف كـل وثيقة تخص فـاروق داخل الأرشيف الانجليـزي ، وأجـزم أنني كنت في صراع بين الخوف من تضخم المادة الوثائقية وغزارتها وما في ذلك من مشقـة وصعوبة ، والحرص على الاستفادة الكاملة دون إسقاط أي مـراسلة يمكن أن تضيف جديداً للدراسة ، وقد كلفني ذلك الكثير ، لكنني راضيـة تمام الـرضا لاختيـار الـطريق الصعب وتـطبيق مبـدأ الأمـانـة العلميـة حتى تتحقق الإفـادة المطلوبة .

من هذا المنطلق اعتمـدت الدراسـة على مصادر جـديدة وحيـوية وهي مسجلة في البيليوجرافيا الخـاصة بهـا ، وقد أعـطتهـا الثقـل العلمي والصفـة الأكاديمية ، وبالإضافة إلى الوثائق ، هناك المـذكرات الشخصيـة المخطوطـة والمنشورة ، ومنها ما كشفت الدراسة النقاب عنه ، وكذلـك محاضـر جلسات البرلمان ، وأيضاً الدوريات وبعضها لم تنقله الأقلام إنما هـو حبيس المخازن ولم ير النور إلا من خلال هذه الدراسة ، وأخيراً تأتي المراجع ليكتمل الإطار ويصبح الشكل والموضوع متعانقين ويطل علينا فاروق برؤية جديدة ، حقيقة أن سمة الدراسات الإنسانية عدم القول الفصل ، وأن ما سطر في تلك الصفحات ليس حكماً نهائياً على تلك الشخصية حيث هناك من القضايا ما هو معلق ولم يبت فيه بعد نظراً لعدم وجود الأدلة الدامغة ، إلا أنه في ضوء الإمكانيات التي توصلت إليها كان التقييم الذي وضح فيه أنني كبحت جماح قلمي ولم أترك له العنان إلا في حدود الإثباتات التي وقع نظري عليها ولمستها، كما أن الاعتدال والتوسط مطلوب ، والعدل والإنصاف مرغوب ، والتخلي عن التعاطف والتحيز والانفعال من سمة المؤرخ الملتزم ، وحسبي أن ذلك كبرى الغايـات في هذا العمل .

والملاحظ أن المقابلات الشخصية لم تفرض نفسها حيث لا مكـان لها وذلك بعد أن ثبت أن أصحابها ذوو رؤى معينة ، كما أن تداخل الأحداث في ذاكرتهم يفقدها الأهمية ، ولما كانت أدوارهم مسجلة من خـلال الوثـائق التي نطقت بمواقفهم صراحة، فقـد تم الاستغناء عن تلك المقـابلات واستبعـادها حرصاً على دقة المعلومات وذلك حتى لا تشوب الـدراسة شـائبة ، إذ بـذلت الجهد وحرصت على نقائها بقدر الإمكان ، وسعيت لاستشراف الأنفع وتحقيق الأوفق ، وعليه جاءت متجانسة الأجـزاء موصـولة الحلقـات . وعلى أية حـال فالحكم أولاً وأخيراً للقارىء ، والأمل يحدوني في أن تكون مثلما رغبت إسهاماً في حب مصر بفتح نافذة لإدخال الضوء على شخصية أثرت في تاريخها .

والله ولي التوفيق ،

د . لطيفة محمد سالم

الفَصْل الأَوَّل
التَّربِيَة والإعْداد

وقع اختيار سلطات الحماية البريطانية على الأمير فؤاد ليتبوأ عرش مصر ، حيث وجدت فيه الأداة التي تحقق مصالحها ، واعتلى السلطنة في ٩ أكتوبر ١٩١٧ ، ومضى في الطريق المرسوم له والذي يتفق مع ميوله الأوتقراطية التي وضحت منذ توليه الحكم ، وما لبث الأمر أن قامت ثورة ١٩١٩ وبدأت مرحلة جديدة من كفاح مصر فرضت سماتها على هذه الشخصية . وكان فؤاد تواقاً إلى ابن يرث عرشه ويسير على منهجه[١]، وتحققت رغبته ، فرزق به في ١١ فبراير ١٩٢٠ من زوجته الثانية نازلي صبري . ونظراً للأهمية التي كان يعقدها على هذا الابن . فقد أعد الترتيبات قبل ولادته ، واختار له اسم فاروق من بين أسماء سجلت في قائمة تبدأ بحرف الفاء نظراً لأن والدته تدعى فريال ، وقيل إنه أقدم على هذا الاسم تفاؤلاً بسميه عمر بن الخطاب ، ولما يحتويه من معنى في اللغة العربية[٢] .

وأعلنت البشرى من قصر عابدين ، وأصدر فؤاد أمره إلى رئيس الوزراء بإعلان ولادة ولي العهد ، وأجزل العطاء في أوجه الخير ، وعفا عن المحكوم عليهم بعقوبات مدنية من المحاكم الأهلية ممن استوفوا ثلاثة أرباع المدة ،

(١) كان لفؤاد ولد من زوجته الأولى الأميرة شويكار يدعى إسماعيل ولكن اختطفه الموت وهو طفل .

(٢) طاهر أحمد الطناحي : فاروق الأول ، ص ٤٣ .

وأطلقت المدافع واعتبر يوم الميلاد عطلة رسمية . واجتمع مجلس الوزراء وقرر إبلاغ النبأ إلى جميع المديرين والمحافظين ووكلاء الدول السياسيين ، وبالطبع للمندوب السامي البريطاني وللندن نظراً لوضع مصر السياسي . ولم تكن الخارجية البريطانية قد حددت بعد نظام وراثة العرش في عهد الحماية ، لذا أراد فؤاد وحكومته الحصول على حق فاروق في الولاية ، ولم يمض إلا حوالى شهرين ، حتى أبلغت دار الحماية عابدين في ١٥ أبريل ١٩٢٠ أن الحكومة البريطانية نظرت في نظام السلطنة المصرية واعترفت بالأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا، وإن لم يوجد ، فمن يولد لفؤاد من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس القاعدة كأولياء للعهد ، وسطر اللنبي Allenby في هذا الكتاب التهنئة ، وأعرب عن اعتقاده بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها مصالح بريطانيا ومصر ستكون محل اهتمام السلطان ومن يخلفه[١] .

وسعد فؤاد بهذا الاعتراف ، وعلى الفور وفي اليوم التالي بعث ببرقية شكر إلى الملك جورج الخامس ، الذي رد عليه بإيجاز مؤكداً سلطة بريطانيا[٢] . وبذلك استمر السلطان في سياسته المعهودة وضمن لابنه العرش من بعده ، والذي أصبح مؤيداً من الدولة الحامية . وعقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أصدر فؤاد أمراً في ١٣ أبريل من نفس العام بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، ونص على أن تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن ، وهكذا طبقة بعد طبقة، وانتهى إلى إثبات أن ولاية الملك من بعده لفاروق[٣] .

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ١٩١٦٥ في ٢٠ يناير ١٩٣٨ ، ص ١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ١٧٦ .

(٣) طاهر أحمد الطناحي : المرجع المذكور ، ص ص ٤٧ ، ٤٨ .

وبدأت مرحلة الإعداد لولي العهد ، والتي أسهم فيها فؤاد بنصيب ، ومن المعروف أن صفات الأب إذا كان لها طابعها الصعب تنعكس على الابن ، كما أن للوراثة دورها في التكوين والنشأة ، هذا بالإضافة إلى تلك القيم المتماثلة أمام أعين الأب وكثيراً ما يفتقدها ويريد أن يراها في ابنه ليسد النقص الذي يعاني منه بصددها ، وذلك جميعه عندما يجتمع يعطينا في بعض الأحيان تناقضات تنعكس على شخصية النشء . وخطا فؤاد أولى خطواته ، فعهد بابنه إلى مربيتين إحداهما أيرلندية ، ويذكر فاروق أنها أسعدته في طفولته ، والثانية انجليزية تدعى مسز تايلور ، وكما يعترف فإنها كانت قاسية في معاملتها له ، ودائماً تفرض عليه العقوبات عندما يخالف أوامرها[1] . وكان في الوقت نفسه حريصاً على إرضائها ، فكثيراً ما يكتب لها اعتذاره في ورقة يثبتها في وسادتها[2] .

وفي الواقع فإن هذه المربية وضعته في عزلة تامة وحرمته من اللعب مع أطفال في مثل سنه ما عدا أخواته ، وقد أيد فؤاد هذا السلوك وشجعه بتشديد الرقابة عليه ، ولم يسمح بأن يكون له أصدقاء من أولاد الأمراء والباشوات ، بل أحاطه بطائفة من الأتباع ، فشب دون أن يعرف صداقات الند للند ومجالسة الذين يخدمون أنفسهم ، وعليه اعتاد أن يجالس الخدم الذين يتسابقون إلى إرضائه بأي ثمن[3] . ويذكر لامبسون Lampson لحكومته في هذا الصدد أن فؤاد وجه كل اهتمامه بأن يربي فاروق تربية طاهرة[4] . وقد اعتقد أن فيما أقدم عليه المثالية ، ولكن كان لذلك الأثر العميق في شخصية الابن ، انعكس منذ طفولته على بعض من تصرفاته والتي لازمته طوال حياته .

---

(١) Farouk's Memories, Empire News, Dec. 7, 1952.

(٢) ماكليف ، هـ : الملف السري للملك فاروق ، ترجمة أحمد فوزي ، ص ٢٧ .

(٣) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكاً ، ص ٢٢ .

(٤) F. O. 371 - 20107, J 4127 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 1st , 1936 , No 482.

ووضع البرنامج التعليمي لفاروق ، ونفذ بدقة ، ومما يذكر لفؤاد أنه أبدى شغفه بأن تكون للغة العربية المقام اللائق بها ، وليس معنى ذلك أنه أراد إهمال اللغة التركية لغة القصر ، ولكن فاروق فضل استعمال اللغة العربية التي أصبحت لها مكانتها في القصر ، ودارت على ألسنة الملكة والوصيفات ورجال الحاشية(1) . ولما كان فؤاد يأسف لعدم مقدرته على التكلم باللغة الانجليزية بسهولة، فلم يرد أن يعتري ابنه هذا النقص ، فسعى إلى أن يجعله يتقن تلك اللغة، ونجح في ذلك، كما درس أيضاً اللغة الفرنسية وأجادها(2). وحضر إليه المدرسون في التخصصات المختلفة ، واحتلت دروس القرآن وعلوم الدين أهمية في البرنامج ، وكان يبدأ يومه الدراسي منذ الصباح الباكر بتمرينات رياضية - شيش ، بولو، سباحة ، فروسية - ثم تتناوب المواد الدراسية حتى مغرب اليوم ، وقد أعدت له المكتبة التي تمده باحتياجاته(3) .

وانحصرت حياة فاروق داخل القصر في هذه الدائرة الضيقة حتى وصل إلى الخامسة عشرة من عمره ، لا يرى الآخرين سوى من فرض عليه أن يلتقي بهم ، وطغت عليه شخصية المرأة ، وتمثلت أحياناً في مربيته الانجليزية ، وأحياناً أخرى في أمه التي كان يقضي معها بعض الوقت ، وأثناء الليل كان يصطاد السمك(4) ولم يكن ذلك ليمنع اصطحاب فؤاد له في بعض المناسبات ، وإظهاره بمفرده في مناسبات أخرى ، ونراه لأول مرة في ٧ أبريل ١٩٣٢ في الحفلة الرسمية الخاصة بالمرشدات التي أقيمت بالنادي الأهلي بجوار أبيه ، أيضاً احتفل بتنصيبه كشافاً أعظم في ٢٦ أبريل ١٩٣٣ ، كما لقب

---

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ١٦٢ في ٨ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٣٢ .

(٢) The Times Book of Egypt, .p.35

(٣) ماكليف : المرجع المذكور ، ص ٢٧ ، الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ .

(٤) F. O. op. cit, 20883, J 1454 - 20 - 16, F. O. Minute , April 1 St, 1937, البلاغ ، عدد ٤٤١٩ في ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، ص ١ ، عن صحيفة التيمز .

بامير الصعيد في ١٢ ديسمبر من نفس العام، ويبين القائم بالأعمال البريطاني أن ذلك تقليد أوروبي اتبعه فؤاد[١]. ولكن من المعروف أن محمد علي ولى ابنه ابراهيم حكم الوجه القبلي وهو ولي للعهد . وللمرة الأولى ، فقد ناب فاروق عن أبيه - أثناء مرضه - في الحفلة الرسمية لسلاح الطيران البريطاني بمصر الجديدة في ٢٣ فبراير ١٩٣٤ ، وكان ذلك أول عمل رسمي له ، وقد نجح في أن يعكس على الحاضرين صورة ملك المستقبل[٢]، وافتتح أيضاً مؤتمر البريد الدولي في نفس العام [٣] ولكن لم يشكل ذلك انفتاحاً لهذا الصبي ، وربما كان مظهراً شكلياً يخدم ولي العهد عندما يتبوأ العرش، واستكمالاً للإطار العام، فقد رأى فؤاد في صيف ١٩٣٥ أن يقوم ابنه بجولة يزور خلالها الآثار بأنواعها [٤] ، على اعتبار أن هذه الخطوة تسهل له الطريق العلمي من ناحية ، وليكون على دراية بتاريخ البلاد وحضارتها من ناحية أخرى لا سيما إذا سافر إلى الخارج .

ومنذ البداية حاولت بريطانيا أن تقصي أي اتجاه لفؤاد فيما يختص بإضفاء الأسلوب الإيطالي على تعليم فاروق ، إذ تعلم كيف نما فؤاد وترعرع في إيطاليا ، وبالتالي فهي تمثل له النموذج التعليمي الذي يود أن يراه منعكساً على ابنه ، ومن هنا وضع التخطيط ، وقد ارتبط بضرورة أن يخضع الأمير الصغير للتعليم الانجليزي، ويكون في بريطانيا ذاتها، فيكتب لورين Loraine لحكومته ويبين الظروف التي يعيشها فاروق بعد أن بلغ تسع سنوات، حيث ترعاه المربيتان البريطانيتان، ويتلقى دروسه على أيدي المدرسين الانجليز والمصريين، ويقوم بألعابه الرياضية التي يمرنه عليها مدرب فرنسي ، ثم ينتقل

---

(١) F. O. Op. Cit., 18011, J 404 - 404 - 16, Yencken - Simon, Cairo, Feb. 3, 1934 , No.110.

(٢) الأهرام ، عدد ١٨٧٠٥، في ٢١، يناير ١٩٣٧، ص ١ .

(٣) نفس المصدر ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ١ .

(٤) طاهر أحمد الطناحي : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٥ - ١٣٧ .

إلى أن لويد LLoyd سبق وفاتح فؤاد في ضرورة إلحاقه بمدرسة إنجليزية عامة ، ولكن الأخير أجاب بأن ابنه ما زال صغيراً للغاية على السفر ، وعاد لورين ليؤكد على تحقيق طلب سابقه متعللاً بالصلة الوثيقة بين بريطانيا ومصر ، فصرح له فؤاد بأنه في نيته إلحاقه بكلية إيتون Eton عندما يحين الوقت المناسب(١) .

وبعد أربع سنوات ، وفي ١٩ فبراير ١٩٣٤ ، أبلغ لامبسون رئيس الوزراء أثناء حديث جرى بينهما أن ملك بريطانيا يرى أن يسافر إليها ولي عهد مصر ليكمل تعليمه هناك ، فأبدى عبد الفتاح يحيى تحفظاً بشأن ذلك ، تعلق بميل فؤاد لتعليم ابنه اللغة التركية ، وأن هذا لن يتوفر إذا ترك مصر ، ولكن لامبسون أوضح أنه من السهل تدريسها له في بريطانيا عن طريق مدرس خصوصي ، كما عرض رئيس الوزراء تحفظاً آخر ، وهو أن يؤجل السفر حتى يبلغ الأمير ستة عشر عاماً ، وهذا ما يقتنع به فؤاد ، ولكن المندوب السامي طلب أن يسافر فاروق في أسرع وقت(٢) . ومما يذكر أنه التقى به في حفل استعراض الطيران وتحدث معه بشأن هذا الأمر(٣) وتناقش مع فؤاد ، وأسقطت مسألة التحاقه بمدرسة انجليزية عامة ، واستبدلت باقتراح أن يبعث إلى أكاديمية وولوتش Woolwich الحربية ، ولكن ظهرت مشكلة ، وهي أنه لن يسمح له بدخولها قبل بلوغه سن الثامنة عشرة سنة ، وهنا رأى لامبسون أنه من المرغوب فيه أن يتلقى فاروق بعض المعلومات عن العادات والطرق البريطانية ، وأن عليه أن يذهب قريباً ويختلط بالبريطانيين ، وذلك لأن عزلته وانقطاع صلته يحيطانه بتأثير ضار ، كما أشار إلى تدهور صحة فؤاد وأن الوقت قد حان للأمير

---

(١) F. O. Op. Cit, 14652, J 2891-2891-16, Loraine-Henderson, Ramleh, Aug. 16, 1930.

(٢) كمال عبد الرؤوف : الدبابات حول القصر ، ص ١٧ .

(٣) نفس المرجع .

الصغير ليتسع إدراكه بخروجه إلى الدنيا[1] . وكان ذلك يعني الإصرار على سفر فاروق إلى بريطانيا .

واقتنع فؤاد بالمشروع ، وطلب من لامبسون المزيد من التفصيلات التي انحصرت فيما يحتاجه ابنه من أدوات شخصية وملابس ، وأظهر المندوب السامي للملك أن القرار الذي اتخذه بشأن سفر ابنه قد قوبل بالرضا التام في لندن ، وأبدى المزيد من الاستعداد لتقديم الخدمات في هذا الموضوع في حال طلبها ، وتلقى الملك ذلك بارتياح[2] . ومضى الإعداد لسفر فاروق ، والبحث عن الرفقاء في هذه الرحلة العلمية ، وحبذ لامبسون أن يكون أحمد حسنين ـ الأمين الأول ـ مصاحباً للأمير ، وأيده فؤاد[3] ، ويبدو أن نازلي كان لها دخل أيضاً في ذلك الترشيح[4] . وعليه وضع الترتيب بأن يكون أحمد حسنين رائداً لفاروق ورئيساً للبعثة ومهمته العناية بشؤونه ، واختير عزيز المصري نائباً للرائد وكبيراً للمعلمين ، بمعنى أن يراقب الدروس التي يتلقاها الأمير ، وعمر فتحي الحارس الأمين ، والدكتور عباس الكفراوي الطبيب الخاص ، وصالح هاشم أستاذ اللغة العربية وعلوم الدين ، كما ألحق بالبعثة سكرتير خاص . وفي ٦ أكتوبر ١٩٣٥ أبحر فاروق ومعيته على الطرادة الإنجليزية ديفونشير إلى بور سعيد حيث استقل الباخرة ستراشهيرد ، ووصل لندن في ١٨ أكتوبر ، واستقبل استقبالاً رسمياً ثم انتقل إلى مقر إقامته في قصر كنري هاوس[5] .

وبدأ فاروق مرحلة جديدة في حياته ، ومما يذكر أن أكاديمية وولتش لم

---

(١) Lampson, Miles W. (1st Baron Killearn) Diaries, Box I, Jan. 10, 1935, P. 5.

(٢) Ibid, May 2, 1935, p. 112

(٣) Ibid, June 2, 1935, p. 168

(٤) الأهرام ، عدد ٢٤٥٢٠ في ٧ يناير ١٩٥٤ ، ص ٨ ، شهادة علي ماهر أمام محكمة الثورة .

(٥) نفس المصدر ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ١ .

تقبله كطالب أساسي فيها ، لكنها سمحت له بزيارتها كعون له في دراساته[1]. وتم الاتفاق على أن يبقى الوضع على ما هو عليه حتى تمضي سنتان ثم ينتظم بالدراسة بها[2] . ووافق وزير الحربية البريطاني على أن يسمح بصفة خاصة لبعض أساتذة الأكاديمية بأن يعطوا الأمير دروساً خاصة حتى يتمكن من اجتياز امتحانات الرياضيات والكيمياء والطبيعة ، كما تولى رئيس مدربي الرياضة البدنية في الأكاديمية تدريبه ، وحضر استاذان من جامعة لندن ليدرسا له اللغة الإنجليزية والتاريخ ، أيضاً تولى أستاذ فرنسي تعليمه الآداب الفرنسية وانقسم برنامج دراسته إلى قسمين ، قسم اجتماعي يتعلق بالثقافة العامة ودراسة الأوساط الاجتماعية ومعرفة أوضاعها وأساليبها . وقسم دراسي لدخول الأكاديمية ، ويضم البرنامج رحلات إلى أوروبا في الاجازات[3] .

وانتهزت لندن الفرصة لكي تشعر الأمير بالاهتمام ، فيدعوه الملك البريطاني لمأدبة خاصة في قصره - تحضرها الملكة ودوق جلوسستر - ويشيد بهذا اللقاء في برقية يرسلها إلى فؤاد ويثني فيها على ولي العهد[4] ومن المصادفات أن يكون الأخير هو النائب عن والده في تشييع جنازة الملك جورج الخامس في ٢٨ يناير ١٩٣٦ ، وكانت المناسبة الرسمية الوحيدة التي ظهر فيها أثناء وجوده على أرض بريطانيا[5] . والتقى فاروق بادوارد أمير ويلز وصارا صديقين ، وكانا يذهبان معاً لمشاهدة مباريات كرة القدم في نهاية كل أسبوع[6] وبذلك نلمس أن الخطة التي وضعتها السياسة البريطانية قد نفذت، وتمكنت من أن تحتضن ولي العهد وتؤثر عليه وتجعله يذوب في المجتمع الانجليزي ليصبح

---

(١) ماكليف ؛ المرجع المذكور ، ص ٢٨ .

(٢) F. O. Op. Cit, 20883, J 1454 - 20 - 16 , F. O. Minute, April, 1 St, 1937.

(٣) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ١ .

(٤) طاهر أحمد الطناحي : المرجع المذكور ، ص ٩١ .

(٥) البلاغ ، عدد ٤٤١٩ في ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، ص ١ ، عن صحيفة التيمز .

(٦) Farouk's Memories, Op. Cit., Dec. 14, 1952.

لديه الانتمـاء لهذا الـوطن ، وبالتـالي يصبح سهـل الانقياد ، سلسـاً في اتباع المشورة البريطانية .

وبدأ فاروق الممارسة العملية للرحلة العلمية ، ومما لا شك فيه أنه كان يتمتع بقدر معقول من الذكاء ، وقد شهد أعداؤه فيما بعد ذلـك ، وهو يعـطي انطباعاً بأن مظهره لا يتنـاسب مع سنه حتى لقد وصفته صحيفة التيمز بأنه يبدو أكبر من سنه بخمس سنوات(١) . وربما أرجـع ذلك إلى طبيعتـه من ناحيـة ، ولتلك العناية الخاصة بالغذاء من ناحية أخرى . وعندما وطأت قدماه انجلتـرا خالجه شعور طبيعي ، فقد أحس بأن العصفور الذي أغلق عليه القفص طويلاً قد انفتح بابه ، وانطلق منه ، ومن هنا حرص على ألا يعود إليه ثانياً ، وغمرته الرغبة في ضرورة تعويض ما فاته والنزول إلى هذا المجتمع الجديد والاحتكاك بعنـاصره والاستفـادة من تجاربـه . وكان من الممكن أن يحقق ذاتـه في إطار البرنامج التعليمي الذي أعد له ، لكن واجهته عقبتان ، العقبـة الأولى السلوك الـذي اتبعه واتسم بـاللامبالاة مما أبعـده إلى حد كبيـر عن الهدف الأسـاسي للرحلة ، والعقبة الثانية أنه لم يستمر إلا ستـة أشهـر أو ما يـزيد قليـلاً واضطر للعودة إلى مصر .

ومنذ اللحظة الأولى وجد فاروق الترحاب من زملائه الانجليز، فأحبوه إذ وجدوا فيه مميـزات الشاب الشـرقي من مرح ولـطف وقوة وفـطنة(٢) . فـألفوا صحبته ، وانتظم معهم في تلك التدريبات الرياضيـة بأنـواعها ، واشتـرك في بعض المباريات ، وأحياناً أظهر فيها تفوقاً(٣) . واهتم بالاسكواش وكان بطلها عبد الفتاح عمرو ، فأعجب به ، وسيكون لهذا الاعجاب أثره على التاريخ المصري . وتحرر فاروق من القيود ، ونـزل إلى الشارع واستخدم الأوتوبيس

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٧٠٥ في ٢١ يناير ١٩٣٧ .

(٢) Derosne, J. B: Farouk, La Déchéance D'un Roi, P. 99.

(٣) الأهرام ، عدد ١٨٤٧٨ في ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ . وجد التشجيع من أحمد حسنين حيث يتفق ذلك مع هواياته ومهاراته ، The Times Book of Egypt, p. 37 .

والمترو والقطارات واستعمل الدراجة ، وانتقل بين المسارح ودور السينما ، وارتاد محلات الكتب واشترى منها الكتب المستعملة ، وكان يذهب إلى لندن مرتين في الأسبوع مع سائق لوري تعرف عليه[1] . وبذلك اختلط بالناس وعايشهم وحرص وسعى ليكون بينهم ، وقد أثر هذا فيه عقب عودته .

لكن كان هناك الجانب السيء لهذا المجتمع الغربي المفتوح ، وهو ما يتصل بالمغامرات النسائية ، حيث أغراه حديث زملائه الانجليز عنها ، فجذبوه إليهم وأخذوه معهم بعد أن اصطنعوا القصص ليتمكنوا من التغيب عن دروسهم والإفلات من الصول الانجليزي المشرف عليهم ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، ما هو موقف أفراد البعثة التي صاحبته ؟ من الواضح أن الشخصين الرئيسيين كانا أحمد حسنين وعزيز المصري ، وكلاهما على طرفي نقيض في كل شيء ، الأول له من الدهاء والمناورة والمهارة ما يعطيه مؤهلات التفوق على الثاني ، الرجل العسكري الصلب وصاحب الأخلاق القديمة ، وانقاد فاروق لأحمد حسنين وأعرض عن عزيز المصري ، وهذا أمر طبيعي لا يلام عليه الأمير الصغير بقدر ما تلقى التبعة على رجل البلاط الذي خطط وبدقة ليستحوذ على قلب ولي العهد حتى يحقق أطماعه مستقبلاً . وكان عزيز المصري يدرك أبعاد تخطيط مُرافقة، ومع هذا تحكم في بداية الأمر، ومضى يباشر عمله، فعندما يجد فاروقاً منحنياً يضربه على ركبه ويذكره بأنه سيكون القائد الأعلى للجيش[2] .

وأمام التسيب الذي وجده الأمير فسدت الخطة، فقد كان أحمد حسنين يصحبه إلى الأماكن الخاصة ليلاً ، وقد قدم عبد الفتاح عمرو ـ وكان يعمل في مكتب محام ـ خدماته في هذا الشأن ، مما جعل عزيز المصري يسجل هذه الأحداث في تقارير لفؤاد[3] . ولم يتمكن من وقف هذا التيار حيث احتال

---

(1) Farouk's Memories, Op. Cit, Dec. 7, 1952.

(2) الأهرام ، عدد ٢٤٥٢٠ في ٧ يناير ١٩٥٤ ، ص ٨، شهادة علي ماهر أمام محكمة الثورة.

(3) نفس المصدر ، عدد ٢٤٤٨٤ في ٢ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٥ ، إستجواب عباس حليم =

غريمه وضم ولي العهد نهائياً ، ومضى يعمل من وراء ستار وبعيداً عن أعين المراقبة ، وسلك كل الطرق ، وكللت جهوده بالنجاح ، ويروي عزيز المصري تلك الأساليب التي اتبعت لتمويهه وكان يكتشفها[1] . وقد رأى مواجهة أحمد حسنين بهذه الأفعال حيث إنها لا ترتكب في حق الأمير فقط وإنما في حق مصر التي تنتظره ليجلس على عرشها ، لكنه لم يجد أذناً صاغية وإنما تلقى دفاعاً تمثل في كلمات لا يقبلها إنسان ملتزم . ولم يقتصر الصدام حول الأسلوب الأخلاقي وحده ، ولكن شمل طريقة التفكير ذاتها ، فقد حدث أن تشاجرا معاً حين قادهما الحديث إلى أحمد عرابي وسعد زغلول ، وكان عزيز المصري يريد أن يلقن فاروقاً أنهما وطنيان ، أما أحمد حسنين فلا يلفت نظره إلا أن عرابي أراد خلع توفيق ، وزغلول هو عدو أبيه[2] وعلى هذا فشلت خطة التربية والتعليم التي وضعها الرجل العسكري مما اضطره أن ينسحب من الميدان تاركاً فاروقاً لرائده ولحارسه ، اللذان تعاونا على تشجيعه على الانجراف مع التيار الأوروبي ، وبالتالي فلم يتمكن من استيعاب دروسه ، وربما لو كانت الفترة قد امتدت به وفقاً لما هو مقرر ، لكان بريق تلك الحياة التي أغرته قد انطفأ ، وأصبح يفرق بين الدراسة والتسلية ، ولكن الظروف عاكسته وعاد إلى مصر .

وأثناء غياب ولي العهد مرض فؤاد وساءت صحته وتدهورت ، وأيقن

= أمام محكمة الثورة. من الطريف أن التقارير التي كان يكتبها عزيز المصري اطلع عليها فاروق بواسطة رائده.

(1) الجمهور المصري ، عدد ٨٥ في ١٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ٨ . ذكر عزيز المصري في صحيفة الجمهورية عدد ٤١٩٧ ، في ١٨ يونيو ١٩٦٥ ص ٧ أن فاروقاً كان يحتسي الخمر ، ومعروف أنه لم يكن يشربها، ويذكر هو نفسه أنها حتى لو لم تكن محرمة في الإسلام فإنه لن يتناولها .

Farouk's Memories, Op. Cit., Dec. 14, 1952 .

(2) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٢٣ .

الجميع قرب نهايته ، وأبلغ فارق تليفونياً بحالة أبيه ، فواصل هو الآخر اتصاله للاطمئنان عليه ، وتابع النشرات الطبية ، هذا في الوقت الذي استقبل فيه فؤاد رئيس وزرائه وتحدث معه في أمرين ، الأمر الأول أنه استعلم عما إذا كانت العلاقات مرضية مع دار المندوب السامي ، والأمر الثاني أنه يريد عودة فاروق ، وأرسل رسالة شخصية إلى لامبسون بشأن استدعاء ابنه ، وأوضح علي ماهر للمندوب السامي بأن بقاء ولي العهد سيكون لأسابيع قليلة يعود بعدها ، وقد صرح بذلك بعد أن عرض النقد السيء الذي يوجه للحكومة البريطانية على أساس أنها تمانع في عودة الأمير[1] . وألحت نازلي في الاستعجال ، وقرر رئيس الوزراء التنفيذ ، وأعطيت التعليمات تليفونياً لرائد الأمير في هذا الشأن ، وأعرب فاروق عن رغبته في السفر إلى مصر على وجه السرعة ، وأعد للأمر عدته ، وكتب لامبسون لحكومته للعمل على تسهيل تلك الرحلة[2] .

وفي ٢٨ أبريل ١٩٣٦ لفظ فؤاد أنفاسه الأخيرة ، وعقب الوفاة مباشرة اجتمع مجلس الوزراء ، لمدة عشر ساعات متوالية ، وصدرت ثلاثة بيانات ، البيان الأول المناداة بفاروق ملكاً على مصر ، والبيان الثاني ممارسة مجلس الوزراء للسلطات الدستورية للملك لحين تشكيل مجلس وصاية ، والبيان الثالث إعلان الحداد لمدة ثلاثة أشهر[3] . وتلقى فاروق النبأ بحزن وأسى وألم ، وهناك بعض الآراء التي تبين أنه لم يكن يحبه وإنما يخافه ويخشاه[4] . ولكن من خلال دراسة شخصيته نرى أنه تأثر به إلى حد كبير وكان مثله الأعلى ، وفي هذا ما يدل على حبه له . وتتابعت التعازي عليه سواء من ملك بريطانيا ومن هم دونه أو من زملائه ، كما تلقى البرقيات من ملوك ورؤساء الدول وهو في

---

(١) F. O. Op. Cit, 20105, J 3612 - 2 - 16 , Lampson - F. O. Cairo, April 28, 1936.

(٢) Ibid, No 352, 356

(٣) Ibid, J 3656-2-16, Lampson - F. O. Cairo, April 29, 1936, No 360

(٤) ماكليف : المرجع المذكور ، ص ٢٦ ، أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ، ص ٥٦ .

بريطانيا[1] وتقرر أن يغادر لندن في ٣٠ أبريل ، وقبـل المغادرة التقى بـادوارد الثـامن وزوجتـه ، وودعـه دوق كنت مـوفـداً من الملك وإيـدن Eden وزيـر الخارجية[2] . وكانت الحكومة المصرية قد رفضت عرض الحكومة البريطانية في أن يعود الملك على سفينة حربية ، وعليه سافر على الباخرة فيس روي أوف انـديا The Viceroy of India وقـامت وزارة الحـربيـة البـريـطانيـة بتخصيص مدمرتين لحراستها[3] . وبالطبع فإن مظاهر الحفاوة البريطانية كانت ملحوظة ، حيث ستترك أثرها على المـلك الجديد في علاقاته مع بريطانيا.

وأناب فاروق الأمير محمد علي ورئيس الوزراء في تشييع جنازة والده ، وفي نفس الوقت أصدرت المحاكم أحكامها باسم الملك الجديد ، كما دعي له في صلاة الجمعة بالمساجد ، وتردد الدعـاء في الكاتـدرائيات ، وصـدرت طوابع البريد التي تحمل صورته[4] . واستغرقت رحلة العودة حوالي الأسبوع ، وبالطبع راودت نفس فاروق الكثير من الخواطر ، فقد كان يشعر في أعماقه بأنه فشل في طريقه التعليمي ، وبالفعل فإنه صرح بـأسفه في هـذا الشأن لـرئيس وزرائه عند استقبال الأخير لـه بالأسكنـدرية[5] وتـرسب ذلك في نفســه ، ولم يعمل على تفادي هذا النقص رغم الظروف التي هيئت له ، وإنما انعكس ذلك على طريقته في محاولة إيهام الآخرين بأنه يعلم كل شيء . ومما عوضه تلك الظروف التي ارتبطت بتوليه العرش ، إذ كان يغمـره الاعتزاز بـأنه أول حـاكم

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٤٥٥ في ٣٠ أبريـل ١٩٣٦ ، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ١٨٤٥٦ في أول مايو ١٩٣٦ ، ص ٨.

(٣) F. O. Op. Cit, 20106 , J 3670 - 2 - 16 , F. O. Minute, April 30, 1936

(٤) الأهـرام ، عدد ١٨٤٥٥ في ٣٠ أبـريل ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عـدد ١٨٤٥٧ في ٢ مـايـو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٤٧٠ في ١٥ مايو ١٩٣٦ .

(٥) نفس المصدر، عدد ٢٤٥١٩ في ٦ يناير ١٩٥٤، ص ٤، شهادة علي ماهر أمام محكمة الثورة.

لمصر يتبوأ العرش على أيد مصرية ، فلم تصدر له تركيا فرماناً ، ولم تأت بـه بريطانيا مثلما فعلت مع أبيه وعمه .

وعقب مغادرة فاروق للشواطىء الفرنسية ، وصلت رسالة تهنئة من رئاسة الوزراء ؛ فرد عليها وشكر علي ماهر ووزراءه ، ومن يتتبع سطور برقيته يجد ارتباطه بأبيه ومبدئه الخاص باتباع نفس أسلوبه [1] . وتوافدت عليه البرقيات من مصر تهنئه وتعلن الولاء له ، ويذكر أحمد حسنين أنه رأى أن من واجبه أن يطلع فاروقاً على نوعية العلاقة بين أصحاب البرقيات والقصر خاصة فيما يتعلق بمذهبهم السياسي ، لكن الملك رفض وبين أن صفحة جديدة قد بدأت وأن المصريين متساوون أمام الملك [2] . فكانت لفتة طيبة إذا حدثت بالفعل لأن رائد الملك اعتنق سياسة التغني بمناقب مولاه ، هذا وقد أثبتت الوقائع العكس . وكان من المفروض أن ترسو الباخرة في بورسعيد ، ولكن مجاملة من بريطانيا رست في الاسكندرية في مساء ٥ مايو ١٩٣٦ ، وفي اليوم التالي وطأت قدما الملك الجديد أرض مصر ، وتناقضت عواطفه ، فبينما كان سعيداً بما ينتظره ، ظهرت على وجهه مسحة من الكآبة لفقدانه أبيه لكنها سرعان ما توارت أمام مستقبليه ، وتصدرهم علي ماهر ، وصعد فاروق إلى قاعة العرش بقصر رأس التين ، وتبوأ أريكة الملك ، ثم رافقه رئيس الوزراء في المركبة الملكية المكشوفة إلى محطة مصر حيث القطار الذي سينقل الملك إلى عاصمة ملكه [3] .

ومثل استقبال الشعب لفاروق بالإسكندرية وعلى طول الطريق الزراعي للقاهرة وحتى القصر، صورة حية عبرت عن إحساس ينم عن صدق

---

(١) روز اليوسف ، عدد ٤١٣ في أول مايو ١٩٣٦ .

(٢) Lugol, J: Egypt and World War II, p. 70.

(٣) الأهرام، عدد ١٨٤٦٢ في ٧ مايو ١٩٣٦، ص ١، طاهر أحمد الطناجي: المرجع المذكور ، ص ١٦٦ .

المشاعر ونقائها وإخلاصها ، وينقلها لامبسون إلى لندن ، فيسجل هتافات الترحيب ، ويعبر بأنها فاقت مثيلاتها لسعد زغلول وكانت نابعة من القلوب ، وأن في هذا فألاً حسناً للمستقبل ، ويعيد ويؤكد أن هذا الاستقبال تعدى كل تصور ودل على امتزاج الشعب بالعرش[1] . ورغم أن علي ماهر قد أسهم في إجراء الترتيبات التي أعدت للاستقبال بمساعدة شريف صبري خال الملك ووكيل وزارة الخارجية[2] إلا أن ما ذكره لامبسون كان واقعاً لما في أعماق المصريين ، حيث رأوا في فاروق الشباب والحيوية والأمل والمستقبل ، واستبشروا باعتلائه كرسي العرش وتوسموا فيه خيراً لبلدهم خاصة أنها بدأت تعيش مرحلة تجني فيها ثمرة كفاحها ، هذا بالإضافة إلى ذلك الإحساس الذي فرض نفسه على المشاعر ، إحساس التخلص من شخصية فؤاد بما تحتويه من صفات الاستبداد والعنف والأوتقراطية ، تلك التي ضاقت بها مصر ، فإذا هي تسقط عنها .

وفور الوصول يصدر الأمر الملكي الأول يشكر فيه صاحب الجلالة شعبه على استقباله له ، والأمر الملكي الثاني ليشكر جميع الهيئات المساهمة ،ولم يكتف بذلك ، فلا بد من حديث عن طريق الإذاعة يوجهه إلى أمته ، إستشف منه أن يستدر عطف المصريين عندما تحدث عن حرمانه من رؤية والده في مرحلته الأخيرة ، وبذل الوعود لإسعادهم ، وضغط على مسألة حبهم له وتعلقهم به ، وربط بين مجد الملك ومجد الشعب[3] . أيضاً أصبح من الضروري أن يلتقي بأفراد شعبه في صلاة الجمعة بالمسجد الحسيني[4]. ولم

---

(1) F. O. Op. Cit, 20107, J 4278 - 2 - 16 , Lampson - F . O , Cairo , May 12, 1936, No 419.

(٢) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٥ في ٣٠ ابريل ١٩٣٦ ، ص ٨ .

(٣) طاهر أحمد الطناحي : المرجع المذكور ، ص ١٦٥ .

(٤) روز اليوسف ، عدد ٤١٩ في ٧ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ٤٢٠ في ٨ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ .

يكن أمامه إلا أن يتبع السياسة التي رسمت له وهو لا يملك أن يتحكم في دفته ، فالظروف ضغطت عليه وهو في هذه السن الصغيرة ، فتجاذبته التيارات ، وتصارعت بشأنه الشخصيات بهدف استحواذه وتوجيهه وفقاً للمصالح الخاصة .

أما عن اختيار مجلس الوصاية ، فمنذ أن أحس فؤاد بوطأة مرضه عام ١٩٣٤ ، أثيرت مسألة مجلس الوصاية الذي سيتولى سلطة الملك ـ الجديد ـ الدستورية لحين بلوغه سن الرشد ، وكان قد أعد للأمر عدته واختار الأسماء في ١٣ أبريل ١٩٢٢ ، وسجلها في وثيقتين ، حفظت واحدة في رئاسة مجلس الوزراء ، والأخرى في الديوان الملكي ، ولم تعرف الأسماء ، وإنما ترددت أسماء عدلي يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخري بين العالمين ببواطن الأمور . وأثناء مرض فؤاد الأخير وصدور النشرات الطبية التي صورت الحالة الخطيرة للملك ، بدأ تحرك توفيق نسيم ، فذهب إلى دار المندوب السامي ، والتقى بلامبسون، ثم توجه إلى علي ماهر، ولكن من المعروف أن هناك جفاء شديداً بينه وبين رئيس الوزراء ، الذي صرح بدوره للأهرام بأن مسألة الوصاية هي من اختصاص الحكومة وحدها (*) .

وأيدت السياسة البريطانية تعيين توفيق نسيم ، ففي ٢٧ أبريل ١٩٣٦ يكتب لامبسون إلى حكومته يؤكد هذا الاتجاه ، ويبين أن الطريق السليم أن يضطلع رئيس الوزراء بالعمل لحين بدء الدورة البرلمانية حيث يفض المظروف الخاص بمجلس الوصاية، وهنا يركز المندوب السامي على ما تتطلبه المصلحة البريطانية ، وأنه تحدث مع علي ماهر ونصحه باتباع الأسلوب الدستوري ، هذا في الوقت الذي يشير فيه إلى موقف الوفد وانعدام ثقته في رئيس الوزراء وسعيه لإثارة القلاقل تجاهه في حالة وفاة فؤاد وتهديده بذلك. ثم يعرض وجهة

(*) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٢ في ٢٧ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٩ ، عدد ١٨٤٥٣ في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٩ .

نظره بتجنب الدخول في هذا المناخ طالما اتبع رئيس الوزراء الخط السليم ، وإذا تصرف عكسياً سيكون الأمر في مصلحة الوفد الذي سيستغل الموقف ، وينهي كلماته ليؤكد أنه سيتصرف وفقاً للصالح البريطاني في تعامله مع الوضع الجديد[1] . وكان المندوب السامي حريصاً على إبعاد المناوئين للسياسة البريطانية أمثال عمر طوسون ومحمد طاهر ، واقترح أن يدخل الشيخ المراغي المجلس ، ولكن رئيس الوزراء اعترض[2] . هذا بالإضافة إلى موقفه من توفيق نسيم ، لذا كان على دار المندوب السامي أن تعيد رؤيتها من جديد .

وفي نفس الوقت طلب علي ماهر من عبد الحميد بدوي رئيس لجنة قضايا الحكومة أن يبحث مسألة الوصايا من جميع وجوهها ، فرأى أن يشرك زملائه لوضع الفتوى ، واجتمعت اللجنة في ٢٩ أبريل ، واستعرضت نظام الوراثة في أسرة محمد علي والأمر الملكي في ١٢ أبريل ١٩٢٢ وينص على أن الملك يبلغ سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثماني عشرة سنة هلالية ، معنى هذا أن فاروقاً سيمكث تحت الوصاية سنة هلالية وثلاثة أشهر وأسبوعين ، واستعرض المستشارون آراء الفقهاء الدستوريين ودستور ١٩٢٣ ومراسيم ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ورأت أن الأحكام تقضي بأنه عند وفاة الملك تنتقل السلطة التشريعية والتنفيذية إلى مجلس الوزراء يباشرها تحت مسؤوليته حتى يجتمع المجلسان، وفي هذه الحالة يفترض إما أن يكون الملك الجديد رشيداً، فلا يباشر شؤون الملك إلا بعد أن يحلف اليمين أمامها ، وإما أن يكون قاصراً وحينئذ يفض المظروف الخاص بالأوصياء أمام البرلمان، فإذا أقرهم أقسموا اليمين. وظهرت صعوبة المدة المشترطة لاجتماع المجلسين وهي عشرة أيام، وأن هذا الشرط مستحيل لأن المنتظر أن المجلسين لا يجتمعان قبل مضي شهر ، فعاد

---

(1) F. O. Op. Cit, 20105, J 3560-2-16, Lampson-F. O. Cairo, April 27, 1936, No. 346

(٢) حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، ص ٨٤.

المستشارون وحاولوا إيجاد مخرج لذلـك، فبينوا أن هـذا الشرط ممكن تجـاوزه[1]

ونقل لامبسون لحكومته رأي لجنة قضايا الحكومة ، واستشف من كلماته تأييده له ، كما طلب من المستشار القضائي إبداء وجهة نظره حول الموضوع ، فجاء تقريره يتفق مع خطة علي ماهر وهي العمل على تشكيل البرلمان الجديد في أقصر مدة ممكنة[2] . واجتمع مجلس الـوزراء في ٢ مايـو ، وتناول بحث الموضوع ، ولكنه آثر أن ينتظر حتى يتم اجتماع رئيس الوزراء بأعضاء الجبهـة الوطنية ، ومضى لامبسون في مساعيـه فاستقبـل في ٣ مايـو النحاس ومحمـد محمود واسماعيل صدقي كل على حدة ، وتحدث معهم في مسألة الوصاية ، وأبدى رغبته في أن يكون الأوصياء ممن تعزز شخصياتهم روابط الصداقة بين مصر وبريـطانيا ويعملون على تـوطيدهـا وتدعيمهـا[3] . واتفق زعماء الجبهـة الوطنية مع رئيس الوزراء على الأوصياء على أن تبلغ أسماؤهم إلى البرلمان فور اجتماع مجلسيه عقب الانتخابات خلال العشرة أيام التالية لوفاة الملك ، وقصر علي ماهر مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابـات التكميلية لمجلس النواب . وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع البرلمان في ٨ مـايو ليؤدي الأعضـاء اليمين ثم يجتمع المجلسان ليفتح أمامهما مظروف الوصاية ، ثم ترفع الجلسة وتعاد ليعرض عليهما ما اتفق عليه الزعماء ، ويؤدي الأوصياء اليمين وتستقيـل الـوزارة[4] . وأجـريت الانتخـابـات ، واجتمـــع المجلسـان لفض مـــظروفي الأوصياء ـ وجدت نسخة مختومة وأخرى غير مختومة ـ وشملت الأسماء عدلي يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخري ، ولم يقرهـا البرلمـان ، وأعلن النحاس أن زعماء الأحزاب قد اتفقوا على أن يكون الأوصياء الأمير محمد علي وعزيز عزت

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٥ في ٣٠ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٩ .

(٢) F. O. Op. Cit, 20107, J 4126 - 2 - 16 , Lampson - F. O. Cairo May 1 St 1936, No 450 .

(٣) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٩ .

(٤) نفس المصـدر ، عدد ١٨٤٥٩ في ٤ مـايو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ ١ ، ص ٣٣٤.

وشريف صبري ، وأقرها البرلمان ، وأدوا اليمين الدستورية[١] .

والسؤال ، لماذا عين أوصياء غير الذين أوصى بهم فؤاد ؟ حقيقة فإن عدلي يكن انتقل إلى جوار ربه ، لكنّ هناك اثنين آخرين ، والواقع أن ما ذكره لامبسون لحكومته بأن الوفد يرتب الأمور ويحيك الدسائس ضد علي ماهر ، وأن المؤشرات تشير إلى اتباعه الطرق التي تؤدي برئيس الوزراء إلى الاستقالة[٢] ، هو الصحيح ، فقد كان الوفد متأكداً من خطواته ومقدرته على أن يكون الموقف لصالحه ، وساعدته نتيجة الانتخابات ، ومن هنا رأى أنه مقدم على فترة جديدة يمارس فيها سلطانه دون تلك المناوأة التي لازمته طوال عهد فؤاد . إذن فلماذا لا يتخلص من الذين حازوا على ثقة هذا الملك واختارهم أوصياء على ابنه القاصر ، ومن ثم ضغط متعللاً بموت أحد الأوصياء ويقدم الوصية . هذا في الوقت الذي شعر فيه بأن ما أقدم عليه هو في حد ذاته انتصار على غريمه فؤاد، أيضاً فالإجراء يعتبر بمثابة تحذير للملك الجديد بأن الدستور هو الذي ينتصر في النهاية ، وأخيراً فيما يسبغه على أعضاء مجلس الوصاية الجدد على أساس أنهم من اختياره[٣] وبالتالي يمكنه إملاء شروطه عليهم . ويجب عدم إغفال تحركات لامبسون في هذا الصدد وتدخله ، حقيقة أنه لم يتمكن من فرض رأيه كلية ، لكنه أثبت وجوده وعمل وفقاً للخطة المرسومة وهي مصلحة دولته .

وعن هؤلاء الأعضاء الجدد ، فالأمير محمد علي مؤيد من بريطانيا ، وأثناء اجتماع رؤساء الأحزاب بالمندوب السامي حاز على تأييد الجميع ، هذا بالإضافة إلى سعيه للحصول على مقعد في ذلك المجلس الذي ربما يكون

---

(١) F. O. Op. Cit, 20106, J 4105 - 2 - 16 , Lampson - F O , Cairo, May 11 , 1936, No 405.

(٢) F. O. Op. Cit, 20105, J 3560-2-16, Lampson-F.O. Cairo, April 27, 1936, No 346

(٣) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية، ص ٣٨٤ .

مقدمة لكرسي العرش . وجاء اختيار عزيز عزت حيث لم يعترض عليه أحد ، أما شريف صبري ، فهو خال الملك وصاحب موقف معتدل ، ومع أن لامبسون يذكر للندن أنه كـان هناك بعض التردد حيث خشي أن يكون دائماً في صف الملك(١) ، لكن انتهى الموقف لصالحه ، بناء على رجاء نـازلي للنحاس لحماية ابنها من مؤامرات الأمير الوصي(٢) . وعلى هذا يتضح أن عملية اختيار الأوصياء لعبت بها جميع الأيدي ، وبالرغم من أن كل جهة كانت تبذل مساعيها لتحقيق مآربها ، والتي اختلفت بطبيعة الحال ، إلا أنها تجمعت في النهاية في مصب واحد .

وكـان علي ماهـر حريصاً ـ قبـل أن يتـرك مقعـده الـرسمي ـ أن يهيىء الظروف التي تعجل باكتمال شخصيـة فاروق ، ووضـع أمامـه مسألة بلوغ سن الرشد فيما يختص بالتصرفات المدنية ، وقدم إلى مجلس الوزراء مذكرة خاصة بتوضيح هـذه السن ، وقد بنيت على الـرأي الذي أبـداه رئيس لجنة قضـايـا الحكومة ، ووافق على بيان الرأي الشرعي شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا ، الـذين قالـوا إنه إذا بلغ الشخص الخـامسة عشرة من عمره أصبح أهلاً للتصرف في ماله ، ولأن يكون نـاظر وقف ووصيـاً على غيره ، وبالطبع أيد مجلس الوزراء المذكرة ، وعليه صدر مرسوم بقـانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ بإعلان سن رشد فاروق في هذا الشـأن(٣) . وعقب ذلك رفعت الخاصة الملكية طلباً لمحكمة مصر الشـرعية بـأن تقرر وتمكن فـاروق ناظراً على أوقـاف الخديـوي اسماعيـل ، وعقدت الجلسـة وقررت ومكنت ، واستتبع ذلك طلبات مماثلة لباقي المحاكم(٤) . وتولى مراد محسن الممتلكات

(١) F. O. Op Cit, 20106, J 4106 - 2 - 16 , Lampson - F. O, Cairo, May 11 , 1936, No 405.

(٢) Ibid, 24623, J 322 - 92 - 1, Lampson - F. O, Cairo, Jan. 9, 1940.

(٣) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٩ في ٤ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٤٦١ في ٦ مايو ١٩٣٦ ، ص ١١ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ١٨٤٧٠ في ١٥ مايو ١٩٣٦ أ ص ١ .

الملكية وأصبح المسؤول عن الأوقاف الملكية، واقصيت رقابة مجلس الوصاية كلية في هذا الخصوص، ونجحت سياسة علي ماهر في جعل القصر الحصن المنيع للملكية[1] .

ويبلغ لامبسون حكومته مرسوم القانون ، ويتوقع أن تثار معارضات من الأمراء في هذا الصدد ، خاصة الأمير محمد علي الذي التقى به وتناول الموضوع ، ويبين المندوب السامي أن الهدف الأساسي منع الأوصياء وعلى رأسهم الأمير من التدخل في الأملاك الخاصة بالملك وأمه وأخوانه وما في ذلك من خطورة ، بالإضافة إلى تقلد فاروق النظارة على الأوقاف ، ويعود لامبسون ويوضح أنه ليس من السهل إيقاف مرسوم القانون لأنه اعتمد على الشريعة من ناحية ، وأقرته السلطات الشرعية العليا من ناحية أخرى[2] . ومما لا شك فيه أن هذا العمل مثل خطوة اكتسبها علي ماهر لتقربه إلى مساعيه ، واعتبر خلفية قوية تعطي فاروق الدفعة لتوليه السلطة ، كما أنه يسهم في أن يكون حائلاً ضد أية محاولة تعوق هذا الاتجاه.

وتقبل الأمير محمد علي الأمر ، حيث لم تلق ثرثرته لدى المندوب السامي أذناً صاغية ، فطرق باباً آخر ، عله يوصله إلى تحقيق ما يصبو إليه ، فاقترح رفع سن الرشد السياسي إلى خمس وعشرين سنة ، وبالتالي يصبح عمر الوصاية سبع سنوات، يتمكن من خلالها من ممارسة السلطة التي يحلم بها، وأرجع السبب إلى أهمية أن يعود الملك إلى بريطانيا ليستكمل تعليمه[3] . كما رأى السياسيون من مختلف الأحزاب أن توليه لسلطاته الدستورية يجب أن يحدد بواحد وعشرين سنة وهو سن الرشد الذي حدده قانون المجلس الحسبي لعام ١٩٢٥، وأن الأوفق له العودة إلى بريطانيا لتلقي برنامجه التعليمي الذي سبق

---

(١) F. O. Op. Cit, 20108, Lampson - F. O. Cairo , May 12 , 1936 , No 534 .

(٢) Ibid, 20107, J 4472 - 2 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , May 8, 1936 , No 522.

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٥ في ٥ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٤ ، محمد التابعي : مصر ما قبل الثورة ، من أسرار السياسة والسياسيين ، ص ٢٧ .

وبدأه ، وينقل لامبسون هذا الخط لإيدن ، ويبين الخطورة عندما يمتلك الوفد السلطة في يده لمدة أربع سنوات، إذ يتمكن خلالها من توجيه دفة الوطنية المصرية للعمل ضد الأسرة المالكة ، ثم يشير إلى أن سن الرشد السياسي ثماني عشرة سنة ولا يمكن تغييره إلا بتعديل المادة ١٥٦ من الدستور(١). وجاء تعليق الخارجية البريطانية ليوضح الرغبة في العمل على تقوية الملكية لما يتفق مع المصلحة ، وأن هذا هو الطريق لكبح جماح الوفد (٢) .

وعليه يستدرك أن السياسة البريطانية لم تكن تؤيد رفع السن خوفاً من تحكم الوفد ، في الوقت الذي رأى فيه الحزب الحاكم بعد أن وازن أموره أن من المصلحة إبقاء الوضع على ما هو عليه ، وربما اعتقد أنه من السهل ترويض الملك الصغير عن مجلس الوصاية الذي يتحكم فيه الأمير الأوتقراطي ، ورفضت الوزارة إجراء أي تغيير(٣) وأوصد الباب أمام ذلك المسعى ، هذا ويجب أن نضع في الاعتبار أن مشاعر الشعب كانت تواقة لحكم الملك الجديد إذ تفاءلت بالخير على يديه . أما عن مسألة ولاية العهد فقد أثيرت عقب وفاة فؤاد ، هل ستكون للأمير محمد علي أو للأمير عبد المنعم ، وحسمت المسألة وفقاً للقانون الصادر في ٢ يناير ١٩٣٢ حيث تبين أن الأمير الأول أقرب لفاروق ، وفي نفس الوقت أفتى شيخ الأزهر بنقل الولاية إليه ، ومن ثم أعلنت ولاية العهد(٤) وبذلك صفيت المسائل ذات الطابع التشريعي .

ولم يمض أسبوع على عودة فاروق إلى مصر ، إلا واستعجل علي ماهر لامبسون لأن يتناقش مع شريف صبري بشأن تعليم الملك داخل مصر ، إذ كان يعارض بشدة عودته لانجلترا ، وبالفعل فقد التقى لامبسون به وتباحثا في الأمر وعبر الوصي عن رأيه بأن عودة الملك لإتمام تعليمه سيكون لها الأثر السيء

(١) F. O. 371, Op. Cit.

(٢) Ibid, F. O. Minute

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٩ في ٣ يوليو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

(٤) F. O. Op. Cit, J 4278 - 2 - 16 , Lampson - F. O. Cairo , May 12 , 1936, No 419 .

لدى الشعب الذي تعلق بمليكه ، وأوضح أن كلاً من نازلي وفاروق قد اشتركا في الإدلاء برأيهما ، والثلاثة يعتبرون الوضع السليم أن يعهد إلى مدرس انجليزي ـ له من المؤهلات المناسبة ـ التدريس للملك ، واقترح شريف صبري فحص الموضوع مع زميليه ثم طلب المساعدة من لامبسون ، ولما وافقاه في الرأي ، رأى المندوب السامي أن تعلم الحكومة بتلك الإجراءات حتى لا تشكل عقبة أمام المسألة[١] . وعبر لامبسون عن سعادته لتقديم تلك المساعدة وكتب إلى لندن وطلب منها البحث عن الشخص الذي توصي به مدرسة حكومية ، أو أن يرجع إلى جامعة ايتون ـ لما لها من مكانة لدى المصريين ـ لتقوم بالترشيح ، وبين أن هذا المدرس يجب أن يكون ملماً ولديه القدرة في التعليم والرياضة ، وليقوم بالتدريبات والمراقبة ، وليجعل من فاروق شخصاً قادراً على تحمل المسؤولية ، ويعود ويؤكد على الدور الحيوي لهذا الشخص لتشكيل وتطبيع الملك ، وهذا ما تسعى له السياسة البريطانية ، ثم يستعلم عن التفصيلات الخاصة بالعقد والمرتب[٢] .

وفي ٢٠ مايو جرت مقابلة خاطفة بين فاروق ولامبسون[٣] ، جلس بعدها أحمد حسنين مع الأخير ، وبدأ الحوار بينهما والذي يعطي الصورة كاملة عن تصور رائد الملك ، فتكلم عن أن الأمير الوصي والنحاس يرغبان في عودة فاروق لأنجلترا ، وأن قلبهما يزداد غيرة تجاه الملك الذي بلغ أن مسألة سفره لهذا الغرض فكرة انجليزية تهدف إخراجه من مصر حتى تتمكن بريطانيا من عمل ترتيبات مع الوفد خلال غيابه تعوق بها مصالحه في المستقبل، وعلى هذا الأساس فإن الأمر يزداد تعقيداً، وهنا انبرى لامبسون بالرد وإبداء وجهة نظره بأنه من الأفضل ابتعاد فاروق عن الدسائس التي تحاك حوله وتركز عليه ، وأن هذه

(١) Ibid, J 4410-2-16, Lampson - F. O, Cairo, May 15, 1936, No. 434.

(٢) Ibid.

(٣) كانت أول مقابلة بينهما في ٩ مايو ١٩٣٦ حيث قدم لامبسون عزاءه فيها.

الأفكار طفولية ، وعليه بالواقعية وألا يصغي إلى هذه التفاهات ، وأنه في حالة عودته لانجلترا ، يجب أن تكون برغبته ، وأن يفهم الشعب أنه ليس وراءها خطة انجليزية للسيطرة عليه واستغلاله ، وفي حالة عدم السفر فالبديل تعيين مدرس انجليزي ، وأن كل ما يعني بريطانيا أن ينشأ الملك الشاب على تربية صحيحة . وتقبل أحمد حسنين تلك الإجابة بارتياح ، وأيد بحماس إحضار المدرس الخصوصي ، وعاد وأظهر ما تقدم عليه حكومة الوفد ضد الأسرة المالكة ، وتعرض لطموحات الأمير محمد علي ، مما جعل المندوب السامي يعبر عن موقف حكومته بأنها لن تسمح للوفد أو لغيره باللعب بالنظام القائم في مصر ، وفي نهاية اللقاء أظهر استعداده للتعاون لإقصاء أية صعوبات قائمة(١) .

وأراد لامبسون أن يجس نبض الأمير محمد علي ويعرف أراءه ، حتى تكتمل الصورة لديه ، فالتقى به في نفس اليوم ، ودار بينهما حديث طويل ، فأعلمه الأمير بمقابلته للملكة وشرحه لها جهوده التي يبذلها لمصلحة ابنها، وأنه ليس له أي طموح شخصي، وأرجع سبب المعارضات في سفر الملك إلى الخوف من تعريضه لسوء الخلق في هذه السن الصغيرة ، ويذكر لامبسون أنه نقل إليه فكرة تعيين انجليزي مناسب ليقوم بالمهمة العلمية المطلوبة ، فوافق ورأى ضرورة موافقة الملكة ، وتكلم بثقة عن هذه الموافقة على أساس أنها لا تريد أن يبعد عنها ابنها مرة أخرى(٢) . وبذلك يتبين أنه بالرغم من أن علي ماهر خارج السلطة ، لكنه يمضي على نفس الدرب ، وأن الأوصياء خاضعين للمشيئة البريطانية التي تحرص على إصباغ فاروق في فترة تكوينه بالصبغة الإنجليزية ، وأن أحمد حسنين بدأ دوره مبكراً بمحاولة استقطاب المندوب السامي تجاه مليكه . وسافر لامبسون إلى لندن لأمر يتعلق بالمفاوضات ، والتقى برئيس جامعة ايتون وشرح له الفكرة البريطانية فيما يختص بتعليم

(١) F. O. Op. Cit, 20108, J 4590 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 20, 1936, No 450 .

(٢) Ibid, 20109, J 4812-2-16, Lampson - F. O, Cairo, May 20, 1936

فاروق ، حيث اعتبرها رادعة له من انطلاقه المفتوح ، فأوصى رئيس الجامعة بادوارد فورد Ford حيث اعتبره الرجل المناسب، ولم يكن قد تعدى الخامسة والعشرين ، وقابل لامبسون في أواخر يونيو، وبطبيعـة الحال تلقى التعليمـات الأساسية ، وجاء إلى القاهرة ليبدأ مهمته[1] .

وصل فورد إلى مصر في بـداية أغسـطس، لكنه لم يجـد الاهتمام بـه، ولم يسلم عمله، فكتب إلى أحمد حسنين في ٢٤ سبتمبر موضحاً أنه عندما قابله لامبسون في لندن شرح له أن مجلس الوصاية ورائد الملك يرغبان في شخص يصاحب الملك ويكون صديقاً له ويدرس له اللغة الانجليزية والتاريخ والجغرافيا والأدب والمعلومات العامة، وتتابـع كلماتـه « كنت أتخيل أنني عقب وصـولي سأكـون ملازماً للملك معظم أيامي في لعب التنس أو السباحة أو البريدج أو القـراءة ، وكنت آمل أن أحيطه ببعض العناصر من الرفقاء وتقام بينهـم المنافسـة » وينهي كتابه بالاستعجال لبدء العمل[2] . وسمح لفورد بذلك ، ووضع برنامجه ، لكنه منذ البداية لم يجد التجاوب من فاروق ، فلم تكن طبيعتـه تتفق مع القيـود ، بالإضافـة إلى انبهاره بـالملك ، ورؤيته لتلك الحيـاة الجديدة ، ويقينه بحب الشعب له ، وطغيان هواياته المتعددة ، هذا من ناحية ، ومن نـاحية أخرى فإن المحيطين به وأخصهمْ أحمد حسـنين لم يشجعوه على متابعة دروسه ، وربما أيقن ـ وله من الذكاء المعهود ـ أن فورد هو عين بريطانيا على فاروق ، وأخيراً فقد خشي من أنه في حالة التقارب بين الأستاذ وتلميذه يصبح للأول التأثير على الثاني ، وبالتالي يستأثر به وتنهار مخططات رائد الملك ، لذا فإنه بمجـرد أن انتـابه إحساس بالغيرة تجـاه المدرس الانجليـزي أعد العـدة ليفشل التـرتيب المعد .

وحاول لامبسون مع الملك أكثر من مرة أن يجعله ملتزمـاً مع مُـدرسه ،

---

(١) ماكليف : المرجع المذكور ، ص ٣٠ .

(٢) F. O. Op. Cit, 20120, J 8010-2-16, Kelly-Boswall, Cairo, Oct. 1st, 1936.

وأبـان له أن تصـرفاتـه في هذا الشـأن تعطي انـطبـاعـاً سيئـاً وتعـرضـه للنقـد والدسائس ، وتقبل فاروق النصيحة ، ووعد بالاهتمام بـدروسه وبـاستصحاب فورد في رحلاته ، ولكن لم تأت النصيحة بالنتيجـة المرجـوة ، فيكتب القائم بالأعمال البـريطاني للنـدن ليصف ما أصـاب فورد من ضيق الصبـر في تعليم فاروق ، ويشرح الصعـوبات التي يقيمهـا أحمد حسنين ، فيـذكر على سبيـل المثال ما علمه منه أنه في حالة مصاحبة الملكـة للملك في رحلته إلى أسوان ، فلن يتوفر مكان لفورد فيها(١) . وعندما تقرر أن يقوم فاروق بجولة في أوروبا ، رأى الأمير الوصي أن يرافقه فورد ـ وهو مـا يسعى إليه لامبسـون ـ فانضم إلى المعية الملكية ، وأبدى رغبته للامبسون بأن يجدد له عقده مع تغيير في بعض الشروط ، ولكن الأخير كان يشك في الرغبة المصرية لإبقائه ، وبالفعل ، فأثناء وجود الملك في باريس ، أرسل السفير البـريطاني فيهـا إلى الخارجية صورة البرقية التي بعث بها أحمد حسنين لفورد لينهي مهمته ، ويعبـر فيها عن شكـر فاروق لخدمـاته(٢) . وهـدأت نفس رائد الملك وتحقق رجـاؤه ، وانهار الشق الأول من الخطة الانجليزية ، وتأسف الخارجية البريطانية على فشل فورد بعد عقدها عليه الآمال ، وتبين أنه لم يكن له التأثير على الملك حيث عومل كباقي مدرسيه(٣) .

أما الشق الثاني ، فقد رئي ضرورة اتسـاع معرفـة ومعلومات الملك عن طريق سياحة خارجية تعطيه الخبرة والتجربة وتحمل معها نوع من الثقافة هو في حاجة إليه، بالإضافة إلى أن وجوده في انجلترا فترة سوف يـدعم الأسس التي وضعتها السياسة البريطانية ، ويلتقي القائم بالأعمال البريطاني بفاروق ، ويركز على أنه كلما طالت مدة بقاء الملك في انجلترا ، فلهـا النتائـج الطيبـة ، وأن

---

(١) Ibid, J 8212 - 2 - 16 , Kelly - Campbell , Ramleh , Oct. 16, 1936

(٢) F. O OP. Cit, 20884, J 2891 - 20 - 16 , F. O, June 22 , 1937 , J 2957 - 20 - 16 , Lampson - F. O, Cairo , June 2 , 1937 , No 386 , J 386 , J 3051 - 20 - 16 - Wright-Egy. Dep. Paris, July 4, 1937.

(٣) F. O. OP. Cit, 20883, J 1454 - 20 - 16 , F. O. Minute , April 1St , 1937

الترحيب به وكرم ضيافته سيكونان موضع عناية ، وعلق فاروق بأنه فهم المقصود جيداً [1] .

وفي ٢٧ فبراير ١٩٣٧ ، كانت الباخرة البريطانية ـ التي أقلته في عودته من انجلترا ـ تنتظره في بورسعيد ، فغادر القاهرة مع أمه وأخواته وحاشية تتكون من ثلاثين شخصاً[2] . وتمت مراسيم الوداع وحضرها لامبسون ، ويذكر في يومياته أنه كان الممثل الأجنبي الوحيد الموجود ، وأنها المرة الأولى التي يرى فيها الملكة نازلي [3] . وقد حرص على إقامة علاقة ود معها ، وسبق وأرسل لها مع أخيها مبيناً إمكانية الاعتماد على بريطانيا[4] . ويتضح من خلال الخطابات التي كان يرسلها فورد إلى لامبسون أنه يرصد كل حركة لفاروق ويسجلها ويعلق عليها ، فيبلغه أن سلوكه مرض أثناء وجوده على الباخرة ، لكنه كثير التنقل ، ويفضل التجول بمفرده على سطحها بالدرجتين الثانية والثالثة خصوصاً في المساء عندما تبدأ حفلات الرقص[5] .

وفي سويسرا بدأت أولى جولات الملك ، وتفرعت إلى نوعين ، النوع الأول اختص بالزيارات الخاصة بالمصانع والمعامل والمؤسسات والمتاحف وحضور المباريات الرياضية والحفلات التكريمية ، والنوع الثاني شمل الاستمتاع ، التزحلق على الجليد ، والتردد على المقاهي ودور السينما بسيارته ، وقد تعرف على بعض الفتيات من الفندق الذي يقيم فيه ، ويذكر

---

(١) Ibid , 20120 , J 7861 - 2 - 16 , Kelly - F. O, Cairo , Oct. 1 St , 1936 , No 917.

(٢) Ibid, 20883, J 1310 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , March 23 , 1937 صاحب الملك رائده ، وعمر فتحي ياوره، وعباس الكفراوي طبيبه ، والأمين الثالث ، وحسين حسني سكرتيره الخاص ، وفورد ، واثنان من ضباط البوليس منهما أحمد كامل ، وصاحبت الملكة زينب ذو الفقار وابنتها صافيناز وحسين صبري وزوجته .

(٣) Lampson, Op. Cit, Feb. 27, 1937, P. 43

(٤) كمال عبد الرؤوف : المرجع المذكور، ص ٢٨ .

(٥) F. O. Op. Cit, 20884, J 3009 - 20 - 16 , Ford - Ambassador, June 20, 1937

فورد أنه اشترى أنواعاً من ماكينات الرهان بلغ ثمنها ٥٠٠ فرنك سويسري ، وأن الحظ كان يلازمه[١] . وتدريجياً بدأت اهتماماته تتجه لصافيناز ذو الفقار ، وتزحلقا على الجليد في الصباح ورقصا بالفندق في المساء[٢] ، وبالتالي هبط انشغاله بالفتيات .

وتابعت الرحلة برنامجها ، فاتجهت إلى باريس ، ومما يذكر أن فاروقاً لم يكن يتقيد بالمجموعة ، فهو يقود السيارة بسرعة فائقة ، وينتقل بها عبر المدن ، ولكي يتفادى المصورين استعمل سلم الخدم في الفنادق التي ينزل فيها[٣] ، حتى لا ترصد تحركاته . ومع هذا فقد سجلت إحدى الصحف الباريسية تصرفاته وهو مع بعض رجال حاشيته في أحد الملاهي وذلك في مقال تحت عنوان « الملك يلهو »[٤] وانتقدته فيه . واستقبل فاروق رئيس وزرائه في باريس ، وعقب انتهاء حفلات تتويج الملك جورج السادس توجهت الرحلة إلى انجلترا ، وذهبت العائلة الملكية في البداية إلى قصر كنري هاوس وفقاً لرغبة فاروق ، حيث أراد أن تتعرف أسرته على المكان الذي قضى فيه ستة أشهر ، ومكث فيه مع بعض أفراد حاشيته بينما انتقلت الملكة وحاشيتها إلى قصر آخر[٥] . ويكتب فورد تقريره المعتاد، ويصف فاروقاً بالذكاء في أسئلته وكثرة نكاته التي وصفها أحياناً بأنها من النوع الهزيل ، ويسرد كيف أن خياله يتسع لتلك الحكايات غير الواقعية، وتتبع فورد خطواته فيما يختص بالسهر مع أفراد عاديين، ولعبه للقمار، وانعكاس ذلك عليه، واستيقاظه متأخراً في الصباح[٦] .

---

(١) Ibid

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct 26, 1952 محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٤١ ، ٤٢ .

(٣) الأهرام ، عدد ١٧٨٩٢ في ٢٠ أبريل ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٤) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ٤٨ .

(٥) الأهرام ، عدد ١٧٨٩٢ في ٢٠ أبريل ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٦) F. O. Op. Cit, 20884, Op. Cit.

وعادت الرحلة مرة أخرى إلى باريس حيث افتتح فاروق في منتصف يونيو القسم المصري في معرض باريس الدولي بحضور رئيس جمهورية فرنسا ، وقد تبادل الملك معه الزيارة[1] ثم استقر بـه المقام بعض الـوقت في فيشي ، ومضى يمارس هوايته المعهودة فيهـا ، ويختلق الحيل والألاعيب ليبعـد رجال البوليس الذين يتولون حراسته[2]، حتى يتمكن من ممارسة الحياة بالطريقة التي تحلو له . وكان واضحاً البذخ الذي يعيش فيه والمشتريات التي يقدم عليها ، لدرجة أن بعض الصحف السويسرية كتبت عن الثراء الفاحش الذي يتمتـع به ملك مصر الشاب ، والفقر الشديد الذي يعيشه شعبه ، مما أدى برائـد الملك أن يحتج لدى الحكومة السويسرية[3] .

وبـدأت رحلة العـودة إلى مصـر ، وسبقتهـا الحملة الإعـلاميـة المعـدة لنجاحها ، فبينت مدى استفادة فاروق منها وإلمامه بالمجتمع الأوروبي ونظمه ، وكيف أنه بهر الدول التي حل بها بسعة اطلاعه وثاقب فكره وسرعة خـاطره[4] ووصل فاروق وحاشيته إلى الاسكنـدرية في ٢٥ يـوليو ، واستقبـل بالحمـاس والحب ، وبديء في الاستعداد لإنهاء حكم الوصاية الذي لم يعد يتبقى له إلا أربعة أيام .

ولـم تؤت رحلة فاروق بالنتائج المنتظرة ، وكما وضـح فإنهـا بعدت عن الجانب الثقافي وسلكت جانب التسلية ، ولـم يوقفه أحد من مصاحبيه على ما كان يقدم عليه ، ففي تقرير عن طباعه قدم للخارجية البريطانية ، بين أن فقدان الملك لمرشد أمين يوجهه ويرعاه ـ حيث أن أحمد حسنين لم يعبأ إلا بـالقليل

---

(١) الأهرام ، عدد ١٧٩٤٨ في ١٦ يـونيو ١٩٣٧ ، ص ٨ ، عـدد ١٧٩٤٩ في ١٧ يونيـو ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٢) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) F. O. 371 - 20884, Op. Cit

(٤) الأهرام ، عدد ١٧٩٤٧ في ١٥ يونيو ١٩٣٧ ، ص ٨ ، عـدد ١٧٩٨٦ في ٢٤ يوليـو ١٩٣٧ ، ص ٦ .

فيما يتعلق بالسلوك ـ والتملق والنفاق الذي أحيط به الشاب الصغير ، قد جعلاه مفتوناً بمركزه وعابثاً ومنغمساً في اللهو ، ومع هذا فالتقرير يسجل أنه يمتلك صفات طيبة تعطيه الكفاءة ، فله ابتسامة جذابة ، وسرعة بديهة ، وعزيمة جيدة ومحسوسة(*) وعلى أية حال ، فإن السياسة التعليمية التي انتهجت ليسلكها فاروق فشلت ، مما نتج عنه عناء أنصاف المتعلمين الذي لازمه طوال حياته .

(*) F.O.Op. Cit, 20883, J 1454 - 20 - 16 , F: O. Minute , April 1 St, 1937.

الفَصل الثّاني
حـزبُ الأغـلبيّة

اختبار القوة .

فرضت الظروف نفسها ، لتجمع بين اعتـلاء فاروق عـرش مصر وتـولى الوفد المسئولية الوزارية ، فعقب ثلاثة أيام من عودة الملك من انجلترا أثر وفاة أبيه ، وفي ٩ مايو ١٩٣٦ تقلد الوفـد السلطة ، وكان عليـه أن يتبع أسلوبـه ، وذلك بعد أن ذهب من تجسدت فيه مشـاعر العـداء تجاهـه ، وبعد أن غمـره إحساس الانتصار بأن على يديه ستكلل المجهودات بإبرام معاهدة الصـداقة . وبالرغم من أن الدستور يفيض بالثغرات ويمتلىء بالعيوب والتعارض فيما يتعلق بسلطات الملك(*) ، إلا أن الوفد أراد منذ اللحظة الأولى باعتباره حزب الأغلبية

(*) المواد ٣٢ ـ ٥٦ من الدستور فصلت حقوق الملك ، بعضها خاص به ، والبعض الآخر يمارسه بـواسطة وزرائـه ، أما عن الأولى فقـد أعطت لـه حق تعيين الوزراء والممثلين السيـاسيين وكبار رجـال الـدين وكبـار مـوظفي الحكـومـة وأعضـاء الحـاشية الملكيـة والعسكرية، ونصبته قائداً أعلى للقوات المسلحة ، يولي ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات، ومنحته حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاد البرلمان وحق منـح الرتب والنيـاشين ، وجميعهـا أمـور خـطيـرة خـاصـة الهيمنـة على الشئون الخارجية ، حيث كـان الممثلون السياسيـون يكتبون تقـاريرهم ويـرفعونهـا إلى القصر مباشرة ، وربما تعطف بعضهم وبعث بصـورة إلى وزارة الخارجيـة . وبجوار الـدستور احتوى قانون العقوبات على مواد ـ ٨٦ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ـ تحفظ ذاتـه المصونـة وترفعه إلى أعلى الدرجات .

تدعيم نفوذه ، والوقوف أمام أية استمرارية لمنهج فؤاد ، وخاصة أنه كان على يقين من سهولة توجيه فاروق من ناحية ، والسيطرة على مجلس الوصاية من ناحية أخرى ، حقيقة فهو يعلم جيداً أن الطرفين مسنودان من بريطانيا ، لكن العلاقة التي ربطته بها كان لها طابع جديد بعد المعاهدة ، وبالتالي لن تقف السياسة البريطانية ضده طالما حصل على مطالبه باعتدال .

وجاءت الترجمة للخطة بما تضمنه خطاب تأليف الوزارة عن النية في إقامة وزارة للقصر بهدف « توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والأمة واقتداء بالأمم ذات التقاليد البرلمانية »[1] وبذلك يصبح وزير القصر سياسياً ، واقترح النحاس ترشيح محمد محمود خليل للمنصب[2] ويبين لامبسون لحكومته أن هذا المشروع يلغي منصب رئيس الديوان ليحل محله وزير القصر الذي يمثل الارتباط بين الملك والحكومةويعلق بأنه في حالة الموافقة، فإن من يشغل هذه الوظيفة لا بد أن يكون رجلاً مناسباً مثل أحمد زيور على سبيل المثال ، ولكن الخارجية البريطانية تبعث برسالة تعتبر فيها أن مثل هذا الاقتراح خطأ ككل[3] . معنى هذا أن السياسة البريطانية لم تكن تؤيد ذلك الاتجاه خوفاً من سيطرة الوفد على القصر ، ولم يشأ الوفد أن يفتح باب عناد مع بريطانيا وخاصة أن المفاوضات كانت في حاجة إلى مزيد من الجهود لتهدئة الموقف لا تصعيده ، ومن ثم نشرت الأهرام ما يفيد باستبعاد المشروع « بسبب انشغال الوزارة بمسائل أخرى معجلة وفي مقدمتها المباحثات السياسية »[4] .

أما عن موقف مجلس الوصاية من المشروع ، فلم يكن ثابتاً ، فيصرح لامبسون لحكومته بأن الأمير الوصي وافق عليه[5] ، ثم يبلغها أن مجلس

---

(١) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٣٨٥ .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٩٠.

(٣) F.O. 371 - 20108, J 4665 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 22, 1936, No 463.

(٤) الأهرام ، عدد ١٨٤٧٨ في ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨.

(٥) F.O. Op. Cit.

الوصاية يرفضه ، ويعود ليعرض اقتراح المجلس بترشيح أمين أنيس والذي لا يوافق عليه النحاس ، وبالتالي يشير المجلس على لامبسون بإمكانية تعيين توفيق نسيم[1] . لكنه عندما أدرك الموقف البريطاني انساق وراءه . وكنوع من التعويض استبدل وزير القصر ليحل مكانه وكيل برلماني لشئون القصر يلحق برئاسة مجلس الوزراء ، وشغله عبد الفتاح الطويل، ومارس سلطاته ، ووضع في يده كل شئون القصر وكل أنواع معاملاته مع الحكومة[2] . وينقل القائم بالأعمال البريطاني لحكومته أن الوكيل البرلماني يتدخل حتى في تدريبات الحرس الملكي ، فتعلق الخارجية البريطانية بأن ذلك ستتبعه حالات تؤدي لتدخل الحكومة في أعمال القصر[3] . وما لبث الأمر أن ألغيت وظائف وكلاء الوزارات البرلمانيين ، وواجه الوفد ظروفاً أكبر من التمسك بمثل تلك المناصب .

وشكلت مسألة إقامة حفلة دينية يتوج فيها الملك ـ بالإضافة إلى حفلة أداء اليمين أمام البرلمان ـ نفوراً بين الوفد والقصر ، وترجع الفكرة إلى الأمير الوصي لما تتفق مع تركيته المتعالية ، ورأى أن يدعى إلى تلك الحفلة الأمراء وكبار الرسميين وممثلو الهيئات السياسية وكبار العلماء والشيوخ والقضاة ، ويقف شيخ الأزهر بين يدي الملك ويدعو له ويتلو صيغة معينة يجيب الملك على كل سؤال فيها ، ويقسم اليمين الخاص بالولاء لشعبه والبر بقوانينه والعمل على رفاهية الأمة وإسعادها ، ثم يقدم إليه شيخ الأزهر سيف محمد علي . ورأى الأمير أن يكون الاحتفال متناسباً مع مكانة مصر الإسلامية ، وعكف على دراسة ما كان يقوم به السلاطين العثمانيون يوم الاحتفاء بارتقائهم العرش[4] .

---

(١) Ibid, 20882, J 59 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Dec. 29 , 1936.

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، ص ٦٠.

(٣) F.O.Op. Cit, 20118 , J 760 - 2 - 16 , Kelly - F.O, Cairo, Sept. 5, 1936.

(٤) الأهرام ، عدد ١٧٩١٧ في ١٦ مايو ١٩٣٧ ، ص ٨، البلاغ ، عدد ١٣٥٦ ، في ٢٠ يونيو ١٩٣٧ ، ص ٦ .

ولقي الأمير تأييدا في الدوائر الأزهرية ، واجتمع العلماء وتباحثوا واستقر رأيهم على أن يذهب إلى سراى الأمير وفد يمثلهم ليؤيد تلك الخطوة ويباركها ، كما رفعوا برقية إليه ضمنوها المعنى[1] . والتقى الأمير برئيس الوزراء وعرض عليه الفكرة ، فوعده بالنظر فيها[2] .

وكان من المتوقع أن ترفض الحكومة هذا الإجراء ، وانعكست الصورة على الصحافة ، فمنها من عارض وهي التي تتبع الحكومة حيث جندت الأقلام في صحيفة المصري للهجوم على الإجراءات غير الدستورية ، ومنها من احتضن المسألة، وهي التي تسير وفقاً لاتجاه القصر وفي مقدمتها البلاغ ، ودارت المساجلات بين الطرفين ، وانبرى عباس العقاد يدافع ويفند ويفحص الآراء المضادة مبيناً أن هذه الحفلة الدينية ليست شرطاً في ولاية الملك وإنما هي من المراسم كإقامة الحفلة العسكرية ، ولا تتعارض مع الدستور الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة ، وليست لها صفة البيعة التي تتوقف عليها الولاية[3] . وعرضت روز اليوسف رغبة الأمة في الاحتفال بمليكها احتفالاً دينياً ، وتجاهل الوزارة هذه الرغبة وساقت الحجج ، وأوعزت الرفض إلى أن رئيس الوزراء لا يريد أية سلطة لشيخ الأزهر يُمكن لها أن تنافسه[4]. حتى الصحافة المعتدلة كانت تميل للاتجاه المؤيد ، فتكتب الأهرام عن مغزى الاهتمام بتتويج فاروق ، وتبين أنه مع عهده أبرمت معاهدة ١٩٣٦ وعقد مؤتمر مونترو ثم تشير إلى حفلة تتويج ملك انجلترا[5] وتعلن المصور رأيها بأن يستفتى بعض ذوي الرأي في ضوء الحب الذي يتمتع به الملك لدى شعبه[6].

---

(١) الأهرام ، عدد ١٧٩١٨ في ١٧ مايو ١٩٣٧ ، ص ٨.

(٢) البلاغ، عدد ٤٥٧١ ، في أول يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦.

(٣) نفس المصدر ، عدد ٤٥٦٨ في ٢٢ يونيو ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٤) روز اليوسف، عدد ٤٨٧ في ٥ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٥ .

(٥) الأهرام ، عدد ١٧٩٢١ ، في ٢٠ مايو ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٦) المصور، عدد ٦٤٨ ، في ١٢ مارس ١٩٣٧ ، ص ١٥ .

ومما يذكر في هذا الصدد أن علي ماهر سبق واقترح إقامة حفلة مبايعة بناء على أنه ليس في مصر تقاليد حفلات تتويج ، وأن المبايعة عادة شرقية إسلامية ، وأول من بويع في الإسلام محمد (ص) وهي تعبر عن أن الأمة مصدر السلطات وتعترف بقوة الرأي العام[1] . وأصبحت مسألة الحفلة الدينية موضوع الساعة سواء في مصر أو خارجها حتى إن بعض شركات الأشرطة السينمائية الإخبارية البريطانية والفرنسية والأمريكية طلبت التصريح لتنشر صورة الاحتفال في جميع أنحاء العالم[2] . وانتهز النحاس فرصة وجوده في لندن ومر على باريس حيث التقى بفاروق وسأله عن رغباته بشأن حفلات التولية وتأدية اليمين الدستورية وهنا نقل له فاروق أنه علم بما يدور حول الحفلة الدينية ، وأنه لم يقطع بعد برأي ، ثم انفرد رئيس الوزراء بأحمد حسنين وبين له مخالفة هذا الأمر للدستور ورفض الوزارة له ، وأن الحفلة الوحيدة التي توافق عليها أن يؤدي الملك اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان وفقاً للدستور[3] . وبذل زعيم الوفد كل جهده لإبعاد مثل هذا التيار الذي وجد مساندة وتشجيعاً من العناصر المناوئة والتي ضمت بعض الجماعات الأيديولوجية .

وطلب رئيس الوزراء ووزير ماليته من محمد التابعي الصحفي المرافق للرحلة الملكية أن يحاول إقصاء هذه الفكرة تماماً عن ذهن الملك[4] . حقيقة أن الأخير لم يبد رغبة فيها ، لكنه كان يشعر في أعماقه بالميل لها لما تضفيه عليه من طقوس تغمره بالهيبة والمكانة وتحوله إلى شارلمان للشرق ، أيضاً فإن ذلك يتفق مع السياسة الجديدة بشأن تصويره بالملك الصالح الذي عرف بشدة

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٩ في ٤ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ١٨٤٦٨ في ١٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ٢

(٢) نفس المصدر ، عدد ١٧٦٦٩ في ٧ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٨ .

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠١ في ٨ مايو ١٩٣٨ ، ص ٤ .

(٤) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ٥٦ .

تقواه ، وبالتالي فأي خطوة دينية تثبت من هذا المعنى . وحرص فاروق على تتبع الأخبار ، في الوقت الذي قادت الصحافة الوفدية حملتها الإعلامية العنيفة المضادة ، وهنا انعكس عداؤه على الوفد وثار عليه، وكما يذكر شاهد عيان « ورمى جلالة الملك بالصحف التي في يده على مائدة أمامنا ، وإذا على صدر إحدى الصحف بالبنط الكبير عبارة فحواها أن مصدراً رسمياً كبيراً صرح لمندوبها بأن الوزارة قررت عدم إقامة حفلة دينية »[1] . وحاول محمد التابعي إقناع مساعد سكرتير الملك الخاص بأن يتخلى فاروق عن الحفلة الدينية ، لأنها تشبها بحفلة تتويج ملك انجلترا ، وليس في هذا مصلحة له ، ونجحت المهمة[2] . وتصلب موقف الأمير الوصي ، وعندما أبلغه النحاس أن الملك لا يتمسك بتلك الحفلة ، بين أن المسألة تهم الأسرة كلها وهو نائب عنها[3] . لكن ذلك لم يوضع في الاعتبار .

وبرزت مشكلة أخرى تتعلق بصلاة الجمعة ، فكانت أيام الاحتفال المقررة هي ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ يوليو وتوافق الخميس والجمعة والسبت . وأبدى الأمير محمد علي أن تكون صلاة الملك للجمعة في الجامع الأزهر ، ويتلو شيخه دعاء خاصاً ، فرأى النحاس من هذا صورة مماثلة للحفلة الدينية ، فرفض ، إذ لم يغب عن ذهنه أن الأزهر يتحكم فيه الشيخ المراغي وهو من خصوم الوفد ، كما رأى أنه إذا تمت تلك الخطوة ستكون تشجيعاً للمعارضين من ناحية ، وضربة تذل الحكومة من ناحية أخرى ، ومن ثم أعلنت أنه بسبب الضجة التي قامت حول الحفلة الدينية ، فإنها ترى أن يؤدي الملك الصلاة في مسجد الرفاعي أو المسجد الحسيني ، وفي صلاة الجمعة التي تليها يؤديها في الأزهر[4] . وبلغت الأزمة مسامع فاروق وهو في فرنسا فقال « لم أكن وأنا

---

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠١ في ٨ مايو ١٩٣٨ ، ص ٤ .

(٢) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٢ في ١٥ مايو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

(٤) نفس المصدر .

تحت الوصاية أراجع في أمر المسجد الذي أؤدي فيه صلاة الجمعة ، فهل يراد مني الآن بعد أن تزول الوصاية ألّا أكون حراً في اختيار المسجد الذي أؤدي فيه صلاة الجمعة »(١) . وسافر مراد محسن للملك لإنهاء المسألة ، وفي البداية رفض أن تكون صلاته موضع حديث ، وحاول الرسول مرة أخرى ، وصور له الوضع القائم في مصر والمتربصون للوزارة ، وضرورة التعاون بين الملك ورئيس وزرائه ، ونجحت المحاولة(٢) . وبين لامبسون لحكومته الدور الذي يلعبه مراد محسن لإقناع فاروق برغبات الحكومة في مجال الاحتفالات الخاصة بتقليده السلطة الدستورية(٣) .

وفي الواقع فإن الموقف البريطاني لم يكن له دوره المؤثر تجاه هذا الأمر ، ففي حديث جرى بين القائم بأعمال السكرتير الشرقي وشريف صبري ، وعندما عرض الأخير الاقتراحات الخاصة بالترتيبات للمناسبة ، بلغ بأن لامبسون يأمل في أن تتم الموافقة عليها ، لكنه في نفس الوقت لا يرغب في التدخل في مسائل داخلية صرفة ولها الطابع الديني(٤) . كذلك فقد صور لامبسون لحكومته اللقاء الذي جمع القائم بأعمال السكرتير الشخصي والشيخ المراغي بخصوص رغبة الأخير في إقامة الحفلة الدينية ، وما تسطره صحيفة البلاغ في هذا الشأن وموقف فاروق وأعضاء المعارضة دون أن يعلق أو يبدي رأيه وكل ما أقدم عليه أنه نصح النحاس أن يتصل بالملك مباشرة من غير تدخل وسطاء ليصلا معاً إلى حل موفق(٥) .

وأخيراً وضع رئيس الوزراء حداً للمسألة ، واجتمع مجلس الوزراء في ٢٣ يونيو ١٩٣٧ للنظر في برنامج الاحتفال بتولي الملك سلطاته الدستورية ،

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر، محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٧٧ ، ٧٨.

(٣) F.O.Op. Cit, 20884, J 3078 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, June, 28,1937, No 64.

(٤) Ibid, J.2806 - 20 - 16, Lampson - F.O., Cairo, June 12, 1937, No 58.

(٥) Ibid, J 3161 - 20 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 6 , 1937 , No 75 , J 3079 - =

وقرر بالإجماع رفض الاقتراح الخاص بإقامة حفلة دينية ، وركز النحاس على أن الاحتفال مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين ، ورفض فكرة أن يدعي للملك دعاء خاصاً في أول صلاة جمعة ثم يتلى في المعابد اليهودية يوم السبت ثم في الكنائس المسيحية يوم الأحد[1] .
وعلى هذا استبعدت الوزارة الحماية الدينية على سلطة الملك وأصرت على أن يستمدها من البرلمان الوفدي فقط . ووافق رئيس الوزراء على أن يزور الملك قبر محمد علي دون أي مظهر ديني ، كما تمسك برفضه في أن تكون صلاة الجمعة الأولى في الجامع الأزهر ، وهدد بالاستقالة ورفض تشكيل وزارة إلا في حالة رضوخ الملك ، وهنا أطلت سلطة لامبسون ونصح رئيس الوزراء بعدم الضغط أكثر من ذلك[2] . حيث أدرك أبعاد الأزمة وأيقن أنها تركت أثراً عميقاً في نفس فاروق ، وأنه إذا كان زعيم الوفد قد كسب الجولة ، إلا أن الملك الجديد يضع مسلك أبيه أمام عينيه ويحذو حذوه وسينتهز الفرصة ليطيح بالوزارة ويستند في ذلك ليس فقط على الخط الديني والعناصر المعارضة ، ولكن أيضاً على السخط الذي يقع على الحكومة القائمة . وقد أيد لامبسون وشجع أمين عثمان للضغط على النحاس ليقوم ببعض ترتيبات تكون مقبولة لدى فاروق[3] .
معنى هذا أن التدخل البريطاني لم يظهر في مسألة الحفلة الدينية ، لكن وضحت بصماته على الموقف العام .

وكان فاروق يحلم بيوم توليه السلطة ، وهذا شيء طبيعي ، وأثناء وجوده في أوروبا ، ووقت أن طرحت الاقتراحات الخاصة بتقلده السلطة، خطر على فكره مسألة أن يضع رئيس مجلس الشيوخ باسم الأمة تاجاً على رأسه في احتفال يحضره ملوك ورؤساء العالم ، وأن يكتتب المصريون بثمنه ، وتحمست

=
20 - 16, Lampson - F.O, Cairo , June 29 , 1937 , No 67.

(١) البلاغ ، عدد ٤٥٧٠ في ٢٤ يونيو ١٩٣٧ ، ص ٧ ، الأهرام ، عدد ١٧٩٨٤ في ٢٢ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٠ ، البلاغ ، عدد ٤٥٧١ في أول يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦.

(٢) F.O Op. Cit, J.3077 - 20 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, June 27 , 1937 , No 63.

(٣) Ibid, J 3079 - 20 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, June 29, 1937 , No 67.

الحاشية للفكرة ، ونقلت إلى مكرم عبيد وكان في جنيف ، فوافق عليها في البداية ، لكن عدل عن رأيه بعد اعتراض النحاس وباقي الوزراء إذ اعتبروها أمراً مخالفاً للشريعة الإسلامية ، لذا فقد أعلن الشيخ المراغي بأنه ليس في حمل التاج ما يخالف تعاليم الإسلام ، وأن الخلفاء الأمويين والعباسيين وضعوا حللاً على عمائمهم(١) ولم تقف الوزارة موقفاً صلباً في هذا الأمر ، مما حدا بمناوئيها إلى الاعتقاد بالمضي في المشروع ، فأوحوا لفاروق بأن هذا يعطيها فرصة لطول البقاء في الحكم من ناحية ، وإظهار جبروت الملك على شعبه إبان الأزمة الاقتصادية بإلزامه في عملية الاكتتاب وخاصة أن مصالحها ستقوم بإجرائه من ناحية أخرى . وكانت النتيجة أن تراجع الملك عن مشروع ، وأصدر بلاغاً بعدم رغبته في التاج مراعاة للحالة الاقتصادية في البلاد ورحمة برعاياه المخلصين(٢) . وبذلك انهارت أحلام فاروق وفشلت المساعي والمجهودات من أجل تحقيقها .

وأدخل الوفد في اعتباره ضرورة إقصاء أي نفوذ للملك على الجيش . ولم يكن ذلك نابعاً من مبدأ عدم تدخل الجيش في السياسة ، وإنما أراد أن يضمه إلى جانبه ويستند عليه ضد أي عمل غير دستوري لفاروق ، لذا فقد رأت الوزارة أن تغير في قسم الجيش الذي سيقسم به يوم الاحتفال بتولي الملك سلطته ، بحيث يدخل عليه الطاعة للدستور بجوار الإخلاص للملك(٣) . ومن ثم يتساوى الولاء للملك والدستور ، كما أن ارتباط الجيش بالدستور يجعله يدافع عنه ويقف أمام من يعتدي عليه ، وهنا تأتي الخطورة ، فإن ذلك يعني أن يتدخل الجيش ضد الملك(٤) . وفطن القصر لهذه الخطوة ، واستنكرتها

---

(١) Ibid, 20886, J 4087 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo, sept. 25, 1937, محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٦٠ – ٦٥ ، ١٦٤ .

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٥ ، الأهرام ، عدد ١٩١٦٦ في ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص ٩ .

(٣) F.O. Op. Cit, 22006 , J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex, June 30 , 1938 , No 770.

(٤) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٤٠١ .

صحيفة البلاغ ، ووصفتها بأنها إقحام للجيش في السياسة وأنه يجب أن يعرف « شيئاً واحداً هو طاعة الأوامر التي تصدر إليه من قائده الأعلى صاحب الجلالة الملك[1] » . ولم يمكن القصر النحاس من تحقيق رغبته ، وبعد أن نشرت الصحف في برنامج الاحتفالات أن الجيش سيحلف اليمين بعد انتهاء العرض العسكري ، عادت وأذاعت نبأ مؤداه أن هذا اليمين سيرجأ[2] . وفشلت خطة الوفد في هذا الصدد .

وواصلت سياسة العداء طريقها ، وقد وضح منذ اللحظة الأولى أن النحاس أراد تنبيه فاروق إلى الوضع الذي يجب أن يكون عليه ، فكانت الإشارة في خطاب العرش عقب افتتاح البرلمان بأن الله هيأ لمصر ملكاً دستورياً ، وبدأ الواقع يفرض نفسه ليباعد بين الطرفين ، ولم يكن رئيس الوزراء سعيداً بتلك الشعبية التي تدفقت على الملك منذ وصوله في ٦ مايو ١٩٣٦ ، فلم يمضي أسبوع إلا وأشارت التقارير بأنه لا يؤيد ظهور الملك في المواكب أمام الشعب ، واعتبر هذا الأمر لا بد من إرجائه على الأقل حتى تنتهي فترة الحداد ، وهنا تستعلم الخارجية البريطانية من مندوبها عن السبب ، وهل هو غيرة الوفد من الأسرة المالكة ، وتبين أن فاروقاً يعوض نقط ضعف أبيه الذي فشل في أن يقدم على ما يفعله ابنه[3] . ويعطيها لامبسون الخطوط الأساسية التي يركزها على الاتجاه الذي يقوده على ماهر ، وهو جعل الملك ماثلاً أمامَ أعين شعبه ، حتى إنه يقوم بالاستقبال في قصر عابدين بدلاً من الأوصياء ، ويحضر أحتفالات الأسرة الملكية ، ويؤدي صلوات الجمع في المساجد ، وأن هذا الاتجاه يقابل باستياء سواء من الوفد أو من الأمير الوصي ، فالأول لا يريد أن تكون لفاروق اليد العليا ، والثاني يرى أن حقوقه تسلب[4] .

---

(١) البلاغ ، عدد ٤٦٠١ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦.

(٢) السياسة الأسبوعية ، عدد ٣٠ في ٧ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١.

(٣) F.O. Op. Cit, 20107, J 4278 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 12, 1936, No 419, F.O, - Lampson, May 18, 1936, No 260.

(٤) Ibid, 20108, J 4572 -16, Lampson-F.O, Cairo May 20, 1936, No 449.

ويكتب لامبسون لحكومته ليصف شعور المصريين الفياض تجاه مليكهم ، وتجمع الخارجية البريطانية الإجابات ، وتعد مذكرة خاصة ضمنتها حقيقة واقعة ، وهي أن مقدرة الملك الطبيعية ، ومنظره الجذاب ، وخفة دمه ، جميعها كونت له شعبية قوية ، وضحت في مناسبات كثيرة وخاصة عند زيارته للوجه القبلي ، مما أدى إلى غيرة النحاس منه باعتباره الزعيم المحبوب ، إذ وجد منافساً ربما يفوقه ، بالإضافة إلى خوفه من أن يتكون حزب للقصر يؤيد فاروقاً ، وبالتالي يحل الملك محل الوفد في قلوب الشعب ، وأن مجرد حصول فاروق على الأغلبية مع عدم خبرته ومحاصرة الدسائس له سيفتح باب الإغراء أمامه ، ولن يستطيع وقتها أن يقوى على مقاومة اتخاذ إجراءات غير دستورية(١) . ويستنجد النحاس بلامبسون ويطلب المساعدة لوقف مظاهرات الولاء للملك ، وهنا يؤكد لامبسون حقيقة أن شعبية رئيس الوزراء ووزارته في تضاؤل(٢) . وتؤيد السياسة البريطانية فاروقاً في اتجاهه ، فيعرض لامبسون وجهة نظره لإيدن بضرورة ظهور الملك بين شعبه واكتساب تأثرهم به ، وأن مثل هذا النصر من الصعب أن يرحب به شخص تملأ قلبه الغيرة كرئيس الوزراء(٣).

واستمر مخططو سياسة القصر في بذل الجهود لمضايقة الوزارة ، والمداومة على إظهار الملك في صورة شعبية انبهرت لها الأنظار ، وتسلطت عليها الأضواء ، تلك التي بدأت تبعد عن الزعامة الوفدية ، فيحرص فاروق على صلته بالشعب عن طريق الإذاعة ، وأيضاً عن طريق اللقاءات ، التي تحدث أثناء زياراته لمزارعه وخاصة في الشرقية ، والاسكندرية ، فعلى طول المسافات ، تقام الاحتفالات ، وترفع أصوات الهتافات التي عبرت بصدق عما يجيش بالصدور تجاه الملك الجديد ، وقد وصف مراسلو الديلي تلغراف

(١) Ibid , 20883, J 1454 - 20 - 16 , F.O. Minute, April 1 st, 1937.

(٢) Ibid , 20882 , J 59 - 20 - 16 , Lampson - F. O, Cairo , Dec . 29 , 1936.

(٣) F.O. 407 - 221, J 390 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Jan . 20 , 1937.

والتيمز وقائع وانطباعات هذه المظاهرات الحماسية[1] . كذلك تنتهز الفرص ليقوم بزيارات إلى بعض الأماكن مثل بنك مصر وبلدية الإسكندرية ، ويرسي حجر أساس نقابة المحامين ، ويفتتح مستشفى فؤاد (المواساة) ، ويحضر المباريات الرياضية ويشجعها ويخصص الجوائز للمتفوقين فيها[2] ، هذا في الوقت الذي ركز فيه على طلبة الجامعة ـ ولحكم لغة الشباب التي ربطت بين الطرفين دورها ـ فيعلنون عن رغبتهم على عرائض لمدير الجامعة يلتمسون منه أن يرجو الملك ليقوم بزياراتهم ، وفريق آخر من الطلبة يطلب أن يكون له نصيب لاستقبال فاروق بالإسكندرية[3] . وعليه انتهزت الفرص وحدث التقارب ، وقد أضفى ذلك على الملك المزيد من اعتزازه بشخصيته ، وطغيان نشوة التفوق على زعيم الوفد .

وكانت رحلة فاروق للوجه القبلي في بداية عام ١٩٣٧ ترجمة حقيقية للشعور الفياض تجاهه ، حيث استقبله أهل الصعيد بالحب الجارف وفيهم الوفديون، ووجدت الصحافة باستثناء صحف الحزب الحاكم الفرصة لكي تظهر الملك الشاب في صورة البطل الذي انتهج سنة السلف الصالح في اختلاطه بشعبه وخروجه أحياناً متنكراً ، في الوقت الذي شبهته فيه بأولياء عهد بريطانيا وملوكها ، وتنقل خطواته مجسدة شعور المصريين فيما يقدم عليه البعض من طرق لإظهار الولاء والحب ، مثل هؤلاء الذين ألقوا بأنفسهم في النيل ليكونوا

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٦٣ في ٨ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٧٨٤٤ في ٢ مارس ١٩٣٧ ، ص ٨.

(٢) نفس المصدر، عدد ١٨٥٤٠ في ٢٨ يوليو ١٩٣٦ ، ص ١، عدد ١٨٦٣٨ في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٦٣٩ في ١٣ نوفمبر ١٩٣٦ ، ص ١، عدد ١٨٧٢١ في ٦ فبراير ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٨٧٢٢ في ٧ فبراير ١٩٣٧ ، ص ٨ ، عدد ١٨٧٢٤ في ٩ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١، عدد ١٨٧٢٧ في ١٢ فبراير ١٩٣٧ ، ص ٩، عدد ١٨٧٢٩ في ١٤ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١٨٦٤٦ ، في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٧٩٧٢ في ١٠ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٨.

على مقربة من مرسى الباخرة الملكية ، وتسجل رأفته برعيته وحرصه على السماع لشكوى الناس واهتمامه بهم[1] . وقد تسبب هذا في تأجيل النحاس لرحلته المماثلة للصعيد والتي كان يعتزم القيام بها ، وذلك خشية أن تعقد مقارنة بين استقبال الشعب له ولمليكه[2] .

وفي الواقع فإن فاروقاً ساعدته الظروف ليستحوذ على هذا الحب الكبير من المصريين ، فقد ظهر في الوقت المناسب ، وأعطى الإحساس بديموقراطيته حينما تنقل بينهم وتقرب منهم ، فاحتضنوه، وبالتالي كان ذلك جميعه على حساب الوفد وزعيمه ، الذي مضى يعمل في جميع الاتجاهات ليجهض الشعور المتأجج ، لكنه وكمحاولة لذر الرماد في الأعين تظاهر بعكس ما في داخله ، فنجد على صفحات الصحف البرقيات المتبادلة بينه وبين الملك في المناسبات ، كما أنه لم ينس عقب عودته من مؤتمر مونترو وأثناء خطبته في سان استفانو أن يوجه بعض كلمات الثناء إلى فاروق[3] . وهو أيضاً يؤكد إخلاصه للعرش وللأسرة المالكة ، ويتلفظ وزير الخارجية بعبارات المديح للملك ، ويعلق لامبسون بأن ما يجري هو مؤشرات لتحسن العلاقات ، ثم يسجل « ولكن يجب أخذ الموضوع بحذر » وتعبر الخارجية البريطانية عن شكها في أن سياسة النحاس المضادة للملك ولمجلس الوصاية قد تغيرت[4] . وفي إطار السياسة الشكلية للتقرب ، يتصل وزير المالية برائد الملك في باريس ويستفسر عن ملاحظات فاروق بشأن صورته التي ستفتش على

---

(١) السياسة الأسبوعية ، عدد ١ في ١٦ يناير ١٩٣٧ ، ص ٥، في ٢٢ يناير ١٩٣٧ ، ص ١ ، الأهرام، عدد ١٨٦٩٣ في ٩ يناير ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٨٧٠٧ في ٢٣ يناير ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٨٧١٠ في ٢٦ يناير ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٨٧٢٦ في ١١ فبراير ١٩٣٧، ص ١ .

(٢) F.O. 371 - 22006 , J 2805 - 2805 - 16, Lampson - Halifax , Alex.June, 30 ,1938.

(٣) F.O. 891 - 74 . 40 - Pol 1 - 3 - 1 , Smith - Ambassador, June 8 , 1937.

(٤) F.O. 371 - 20882 , J 390 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Jan . 20, 1937.

النقود الفضية الجديدة وتسبك في لندن تخليداً لذكرى توليه العرش[١] .

وكانت مثل هذه التصرفات تسير في طريق ، والسياسة العدائية تستمر على منهاجها ، فمضت الوزارة في مضايقة مجلس الوصاية الذي لم يتمكن من القيام بأي إجراء سوى الشكوى لدار المندوب السامي فتكتب للندن بما أسر به الأمير الوصي وعزيز عزت بأن رئيس الوزراء يريد أن يفرض نفسه دكتاتوراً على مصر ويعمل جاهداً للحد من سلطة القصر بل والقضاء عليها، وإنهما يسألان عن موقف الحكومة البريطانية ، فيرد عليهما كلي Kelly بأن حكومته لا تتدخل في شئون مصر الداخلية، ويظهر في نفس الوقت ما يفهم بأنها تؤيد نفوذ سلطة الملك[٢] . وتتكرر مثل هذه اللقاءات ، ويستعرض مجلس الوصاية تصرفات وزارة الوفد ، ويبارك الانقسام بين صفوف الحزب ، ويهاجم فرق القمصان الزرقاء ، وهذه المسألة الأخيرة تحدث فيها لامبسون مع النحاس ، وطلب منه كامبلCampbell وقفها أو إلغاءها لما في ذلك من خطورة على الملكية ، علاوة على ما يقوم به هذا التنظيم من اضطراب ضد القانون والنظام[٣] .

ويطلب الأمير محمد علي من السفارة البريطانية أن تساند فاروقاً في الدفاع عن حقوقه حيال محاولات الوفد لسحب امتيازاته[٤]. وكانت هذه الحقوق لا حدود لها في نظر القصر ، وينتهج أحمد حسنين نفس الأسلوب ، فيظهر كدره واستياءه من تصرفات الوفد تجاه الملك ، وحتى أثناء وجوده في انجلترا فإنه يستعرض مع كامبل ما يقدم عليه الوفد من مد سلطاته على القصر، في الوقت الذي أظهر فيه حرصه على ضرورة احترام الدستور ، ومن المحتمل أنه أراد أن يبدو أمام الساسة البريطانيين في صورة الصديق المخلص لهم

---

(١) الأهرام، عدد ١٧٦٩٩ في ٧ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٨ .

(٢) F. O. Op. Cit, 20118, J 7456-2-16, Kelly-F. O. Cairo, Aug. 30, 1936.

(٣) Ibid, 20119, J 7726 -2-16, Kelly-F.O, Cairo, Sept. 17, 1936.

(٤) Ibid , 20884 , J 3105 - 20 - 16 , Lampson - Vansittart , Cairo , June 25 , 1937.

والمرشد الأمين لمولاه، فيستعجل الضغط البريطاني للتأثير على فاروق ليكون، حكيماً ومتمسكاً بالدور الدستوري ، ويبين أنه أشار عليه ونصحه بذلك ، واتفق الطرفان على هذا المنهج ، وصرح رائد الملك بأن شعبية فاروق الكبيرة أصبحت لها خطورتها إذ تعطيه القوة وتشكل له أداة يمكنه استخدامها في جميع الأحوال(١) .

وتستمر سياسة الجفاء بين رئيس الوزراء ومليكه ، فعندما حلت رأس السنة الهجرية في ١٤ مارس ١٩٣٧ وتلاها ١٥ مارس عيد الاستقلال ، وكان فاروق في أوربا، وفدت عليه برقيات التهنئة في اليوم الأول ثم اليوم الثاني، ولم تصل تهنئة النحاس إلا مساء اليوم التالي(٢). فأثار ذلك حفيظة فاروق عليه. ويلقي لامبسون اللوم على النحاس ، ويبين أنه ارتكب خطأ جسيماً لأنه لم يبذل الجهد لاسترضاء الأوصياء أو الملك ومن لهم تأثير عليه ، وأن الأمير الوصي الذي بدأ بمحاباة الوفد ضد فاروق ، غير اتجاهه كلية ، وبالمثل فإن الملك الذي أهمله الوفد ، مضى يعمل ضده تحت تأثير أعدائه ، وتولد عن ذلك كراهيته لرئيس وزرائه ووزارته ، وأصبح من المتوقع حدوث تصادم في فترة وجيزة بعد أن استحوذ الملك على الأغلبية ، لكن لامبسون يتنبأ - في هذه الفترة - بأنه مع الأيام فإن الشعب المصري على المدى الطويل سيستعيد الكراهية المغروسة فيه لأسرة محمد علي(٣).

ورأى لامبسون أن يلطف من الأجواء ، ويتدخل في المسألة ، وفي لقاء له مع النحاس في ٢٤ يوليو جرى بينهما حديث خاص عن علاقة رئيس الوزراء

---

(١) Ibid, 20118, J 7457-2-16, Kelly-F.O, Cairo, Aug 30, 1936, F.O. Op.Cit, 20884-20-16, F.O Minute, Campbell, June, 10, 1937.

(٢) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٣ في ٢٢ مايو ١٩٣٨ .

(٣) F.O. op. cit , 22006 , J. 2805 - 2805 - 16 ,Lampson - Halifax , Alex. June F. O. Op. Cit, 22006, J. 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770, F.O. 407-221, J 912-20-16, Lampson-Eden, Cairo, Feb. 16, 1937, No 209.

بالملك ، واستعجل لامبسون زعيم الوفد بأن يكثر من مقابلاته لفاروق ويقنعه بشغفه لمساعدته ، ويشرح له الصعوبات التي يواجهها في حالة وجودها ، ويقول لامبسون إن رئيس الوزراء يكن الاحترام والصداقة لحاكمه ، وأنه أصغى للنصيحة ، وأيده مكرم عبيد في ضرورة اتباعها ، وأضاف لامبسون بأنه سيتبع نفس الخط مع فاروق لعله يصلح ذات البين ، وتعلق الخارجية البريطانية بأنها نصيحة غالية ومرضية(١) .

وحقيقة فإن لامبسون طرق باب الحديث مع الملك منذ فترة مبكرة بشأن نوعية العلاقة التي تربط طرفي النزاع ، وقد أظهر له فاروق أنه يتصرف بكل حذر ، وعليه يبلغ لاميسون حكومته بأن الملك يدرك أهمية الوضع الدستوري والابتعاد عن الحزبية ، ويُعلمها بما سمعه من علي ماهر بأن مولاه ليست لديه النية للإقدام على إجراء غير دستوري قبل تولية السلطة ، وهنا يتوقع لامبسون في هذه الفترة المبكرة أن يكون علي ماهر هو الشخص المحبوب من فاروق ، وبالتالي فسيلقى عليه العبء الذي يتمثل في تشكيل حكومة جديدة . وأمام هذه المعلومات ترى لندن أنه لا بد من انتهاز الفرص والتأثير على الملك بما يتفق مع إعطاء الدستور دوره لما في ذلك من أهمية لمركزه ولمصلحة بلده(٢) . وعليه يتضح أن الاتجاه غير الدستوري يجذب فاروقاً إليه ، وأن المسألة لم تعد إلا انتظار اللحظة المناسبة لإقصاء العدو . وبطبيعة الحال ، فإن العقل المفكر يتمثل في علي ماهر ، إذ يذكر شاهد عيان كان بصحبة فاروق في رحلته لأوربا ، وأثناء العودة صرح له الملك بأن أمامه خمس سنوات سوف يقضيها في الدرس والبحث ، وأنه لن يتدخل في شئون الحكم إلا بأقل قدر ممكن ثم قال « وفي البلد أغلبية تحكم وسوف أتركها تحكم ، والشعب وحده هو الذي يغيرها إذا شاء »(٣) . ولكن كانت هذه الكلمات كالزبد على سطح الماء سرعان

(١) F.O. 371 - 20885 , J 3402 - 20 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, July 25 , 1937.

(٢) Ibid, 20883 , J 1454 - 20 - 16 , F.O. Minute, April 1 st , 1937.

(٣) الشاهد عيان هو محمد التابعي ، آخر ساعة ، عدد ٩٢٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢ ، =

ما ذهب ، وفي فترة قصيرة تلقى فاروق التدريب الكافي وبدأ يستعد للنزول إلى المعركة ، في الوقت الذي أصر فيه النحاس على الالتزام بـالخط الدستـوري الذي أضيفت إليه بعض العوامل النفسية التي تكمن في داخله .

الاحتكـــاك :

بدأ العد التنازلي ، وانطوت الأيام الباقية على أفول عهد الوصاية وتولى الملك سلطتـه ، وفي يوم ٢٩ يـوليو تحـرك الموكب الملكي إلى البـرلمـان ، وأحـاطت به جمـوع الشعب من كل مكـان تهتف بحياة الملك دون تصنـع أو مجاملة كما شهد بذلك المعاصـرون لهذا الحـدث . ودخل فـاروق البرلمـان وجلس على كرسي العرش وأمسك بيده اليسرى الصولجان ، بينما وضع يده اليمنى على القـرآن الكـريم ، وأقسم على احتـرام الـدستـور وقـوانين الأمـة والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه[١] . وهنا اعتز الوفد بنفسه ، إذ غمره إحساس الانتصار وتحقق ما سعى إليه ، وهو أن يستمد الملك السلطة من البرلمان ، خاصة وأنه يصطبـغ بالصبغـة الوفـدية . ووجـه الملك كلماتـه إلى شعبـه ، وبدا في صـورة المنقذ والمخلص المنتـظر ، ووعـده وعـاهـده على خدمته ، وأراد أن يمس عواطفه ، فأعرب عن أنه كان يود أن يصافح كل فرد منه ليعبر له عن حبه ، ثم تمكن وبذكـاء من أن يشير إلى أن إرادة الله ألقت على عاتقه في هذه السن المبكرة عبء تبعات الملك والاضطلاع بالمسئوليـة[٢] . ويذكر لامبسون كشاهد عيان لهذا اليوم أن فاروقاً قد صافح بيده ما يزيـد على خمسة آلاف شخص[٣] .

وينقل القائم بالأعمال البريطاني للنـدن صورة احتفـالات ذلك اليـوم ، ويدلل على أنها تعبر عن الحماس الشعبي الذي يكنه المصريون للملك ، لكن

= ص ٨ ، محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٧٢ .

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٩ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٥ .

(٢) البلاغ، عدد ٤٦٠١ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٧ .

(٣) Lampson , Op. Cit, Box I , July 29 , 1937 , P. 143.

في نفس الوقت لا بد أن يوضع في الاعتبار تلك الترتيبات التي أعدها رجال القصر للحصول على الشعبية المتوهجة ، ويذكر كلي أن هذه السياسة آتت أكلها ، ويبين أن الشعبية التي حصل عليها سعد زغلول وخليفته أصبحت تواجه موقفاً جديداً يتمثل في شخصية الملك الصغير ، وتسبب ذلك في معاناة الوفديين الذين كانوا يتمتعون بها على الدوام ، ثم يصف خسوف بريق زعماء الوفد تجاه هذه الظروف[1] . وقد انعكست أهمية المناسبة وما جرى فيها على نفسية فاروق مما جعله يخرج بمفرده في مساء يوم التولية ويستقل سيارته ويطوف بالشوارع ليشهد ليل القاهرة وهي تحتفل به ، وقد قوبل بحماس عندما عرفه الناس في الميادين التي مر بها . وفي المساء أقيمت مأدبة ملكية كبيرة في قصر عابدين ، وعقد اجتماعاً في الأزهر وكان للشيخ المراغي دوره ، فأشاد بفاروق وعدد مآثره ومناقبه ، ودعا للملك وأمن المجتمعون على الدعاء ، وأذاعت وزارة الأوقاف على أئمة المساجد نص الدعاء الذي سيدعى به للملك عقب صلاة جمعة ٣٠ يوليو ، وكان قد تم الاتفاق على أن يؤدي فاروق تلك الصلاة في مسجد الرفاعي الذي يضم رفات والده ، كذلك أقيمت الصلوات في الكاتدرائيات ، وفي صباح ٣١ يوليو أقيم حفل استعراض الجيش[2] . وانتهت مراسيم الاحتفالات ، لتبدأ مرحلة جديدة من حياة فاروق ، أعد لها بدقة وإتقان .

أراد رئيس الوزراء أن يجعل فاروقاً ملتزماً بمنهجه ، وأن تطبق سياسة الملك يملك ولا يحكم ، في الوقت الذي اعتنق فيه الملك عكس هذه النظرية ، وعليه أصبح الطريقان متناقضين لا يلتقيان أبداً . وبدأ الصراع منذ اليوم الأول لتولي الملك سلطاته الدستورية ، فعندما رأى أن يلقي حديثاً إذاعياً

---

(١) F.O. Op. Cit, 20885, J 3662-20-16, Kelly - Eden. Cairo, Aug. 12, 1937, No 946.

(٢) الأهرام ، عدد ١٧٩٨٤ في ٢٢ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٠ ، عدد ١٧٩٩١ ، في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٧ ، عدد ١٧٩٩٢ في ٣٠ يوليو ١٩٣٧ ، ص ص ١ ، ٨ . البلاغ ، عدد ٤٥٩٩ في ٢٨ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦ ، عدد ٤٦٠٠ في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١ .

يوجه للأمة بهذه المناسبة ، قام النحاس بإعداده وفقاً لما يرى ، إذ كان من الضروري الإشارة إلى الإنجاز التاريخي الذي سيفتتح به عهده ، وهو أن مصر أصبحت دولة مستقلة ، وتجنب ما يعطي الانطباع للدول وخاصة بريطانيا عن موقف مصر تجاه الأحلاف . ولكن فاروقاً تولى إعداد حديث آخر بمساعدة مراد محسن ، وأمكن إجراء تناسق بين الحديثين . وفي ٢٩ يوليو ، وعقب استقبال فاروق للنحاس ، بيّن الأخير للحاشية أنه لا بد أن يدخل تغييرين على الحديث ، التغيير الأول أن يكون لاسمه مقام بارز ، والتغيير الثاني أن يسقط أية عبارة تشير إلى تحقيق الأماني الوطنية ، وبالطبع فقد هدف أن يرغم فاروقاً على الاعتراف بمكانة زعيم الوفد ، كما رغب عدم إثارة الإنجليز في وقت تجري فيه اللمسات الأخيرة للمعاهدة ، ولكن عندما ألقى الملك حديثه لم يضع أي اعتبار للتغيير الأول بينما أدخل التغيير الثاني[1].

هذا وقد أقدمت الوزارة في هذه الفترة القصيرة على إصدار قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بعد يومين من تولي الملك سلطاته ، اختص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى الذي يعطي مجلس الوزراء السلطة في التصديق على قراراته بدلاً من الملك ، ولم يذكر القانون أية إشارة إلى القائد الأعلى للجيش ومنح رئيس هيئة أركان الحرب كل اختصاصات القائد العام[2] . ومما لا شك فيه أن هذا التصرف ترك الأثر السيء في نفس فاروق . وكان لا بد للوزارة أن تستقيل عقب الاحتفالات ليعاد تأليفها مرة أخرى وفقاً للتقاليد الدستورية . وبالفعل قدم النحاس استقالة وزارته في ٣١ يوليو ، وانتهز الملك الساعات القصيرة ، وقبل التشكيل الجديد أنعم على بعض رجال قصره برتب وأوسمة ونياشين ، واندهش النحاس على أن الوزارة لم يؤخذ رأيها في تلك المسألة حقيقة أن الفكرة عرضت عليه ، لكن دون أية تفصيلات ، ومن ثم أوضح

(١) F.O, Op. Cit, J 3601 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Ramleh , Aug . Aug. 12 , 1937 , No 101.

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ص ٦٦ ، ٦٧ .

خطورة الموقف وتكلم مع مراد محسن في هذا الشأن ، وانتهى الأمر بتحقيق ما أراده فاروق ، الذي رأى في هذه الفترة الحرجة اللعب بأعصاب زعيم الوفد ، فعقب تقديم استقالته ذهب إليه في داره مساء نفس اليوم مراد محسن وعبد الوهاب طلعت حاملين الكتاب الملكي بقبول الاستقالة ، وكان منتظراً أن يكون معه كتاب تأليف الوزارة الجديدة ، فسألهما عنه ، وعرف أن الملك أرجأه لليوم التالي[1] .

وفي أول أغسطس تلقى النحاس الأمر الملكي بتأليف الوزارة ، ولم يكن ليرغب في أن يلتقي بفاروق ليستعرض معه الأسماء التي وقع عليها اختياره ، إذ غمره الاتجاه الدستوري الذي يملي عليه حرية التصرف ، هذا في الوقت الذي أراد فيه الملك أن يطلق العنان لرئيس وزرائه ليجد الفرصة ليعارضه ، وبالتالي يثبت تدخله ، فترك القاهرة للإسكندرية في اليوم التالي أثناء تشكيل الوزارة ثم عاد إليها في مساء نفس اليوم ، وفي صباح ٣ أغسطس اطلع على أسماء الوزراء الجدد في الصحف ، في الوقت الذي كانوا فيه يرتدون الردنجوت وينتظرون الإشارة ليتوجهوا لأداء اليمين[2]. وهذا أول حدث يجري في تشكيل الوزارات ، حيث أسقط العرف المتبع ، واعتبر أن الأمر مفروغ منه ، فلا مراجعة ولا تعديل وما على الملك سوى التوقيع .

وأرجع النحاس إقدامه على هذا التصرف إلى أن رجال القصر حالوا دون لقائه مع الملك ، وأنه اتصل بمراد محسن وأعطاه كشف الأسماء قبل أن يلتقي بفاروق بساعات . ولكن إذا كان النحاس صادقاً في نيته فلماذا لم يطلب تحديد موعد مقابلة مع كبير الأمناء ؟ وهذا هو الطريق الرسمي . وعندما تمت المقابلة ، واطلع فاروق على الأسماء اعترض على دخول يوسف الجندي الوزارة كوزير للمعارف وبين أن نزاهته مشكوك فيها وتحوم حوله الشبهات ،

---

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٣ في ٢٢ مايو ١٩٣٨ ، ص ص ٣ ، ٤ .
(٢) نفس المصدر ، عدد ٢٠٤ في ٢٩ مايو ١٩٣٨ ، ص ٣.

فكانت هذه ضربة قاسية لرئيس الوزراء ، وهو بيت القصيد بصرف النظر عن مسألة عدم النزاهة التي أكدها أمين عثمان للقائم بالأعمال البريطاني(١) . ولم يشأ رئيس الوزراء أن يثير أزمة ويتمسك بوزيره ، وخاصة أن الحزب كان يمر بأزمات ويجتاز مرحلة تصدع أكبر من أن تجعله يقف أمام التدخل الملكي ، الذي أعد له وبمهارة علي ماهر . وبقي المنصب الوزاري شاغراً وأسند لوزير التجارة والصناعة أعمال وزارة المعارف ، ومما يذكر أن الملك وافق على إعادة تعيين يوسف الجندي وكيلاً برلمانياً لوزارة الداخلية(٢) . وأثناء حلف الوزراء يمين الولاء والإخلاص ، أخرج الملك مصحفاً من جيبه وناوله لهم ليحلفوا عليه ، ولما علم بتأثر النحاس من رفضه لتعيين وزير المعارف ، أوضح له أنه استعمل حقه ، وأن لأبيه في ذلك سابقة(٣) . وبدأت الوزارة عملها ، وشهدت فترة الخمسة أشهر وهي عمرها سلسلة متصلة من المنازعات في أكثر من ميدان .

منذ بداية أغسطس أشارت الدلائل إلى توقعات انفجار الموقف بين الملك ووزارته ، ففي الخامس منه اعتزم فاروق مغادرة القاهرة إلى الإسكندرية ، وعليه وصل النحاس إلى قصر القبة ليصحبه إلى المحطة ، لكنه أبلغ أن يذهب إلى المحطة رأساً ليستقبله هناك ، ورفض رئيس الوزراء ، وبين أنه حضر بناء على دعوة رسمية من كبير الأمناء ، بالإضافة إلى أنه صرف سيارته ، وعندما أعلم الملك بذلك أمر باستبقائه ، ولكن النحاس عَدَّ ذلك إهانة مقصودة لشخصه(٤) . وباستقرار الملك والحكومة في الإسكندرية بدأت موجة الهجوم الموجه ضد رئيس الوزراء ، وإظهاره بمظهر المتعالي على

---

(١) F.O. op. cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770, F.O. Op. Cit, 20885 , J 3556 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Aug. 11 , 1937 , No 456.

(٢) Ibid, J 3894 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Sept . 9 , 1937 , No 1068.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٥ في ٥ يونيو ١٩٣٨، ص ٣.

(٤) نفس المصدر ، عدد ٢٠٨ في ٢٦ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٤.

الملك ، وتولتها صحيفة البلاغ ، فعددت التصرفات التي أقدم عليها النحاس وتتنافى مع التقاليد واللياقة ، منها أنه في محطة الإسكندرية ، وأثناء سيره خلف الملك كان يصافح المستقبلين بعد أن صافحهم الملك، وفي حفلة قصر الزعفران وفي حفلة البوليس جرى نفس الشيء ، وخلع في الأولى الطربوش ، وفي حفلة قصر رأس التين يصافح بدوره الملك وهو واقف تماماً كما لو كان نداً لند ، أيضاً فقد مس الهجوم مكرم عبيد لأنه وضع يديه خلف ظهره عند حلف الملك اليمين في البرلمان[1] .

وثار فاروق عندما دعا إمام مسجد له ثم للنحاس وقال «لقد كان الخديوي عباس أميراً على مصر وولي أمرها الشرعي ، ومع ذلك لم يكن يدعى له في المساجد ، بل كان الدعاء لسلطان تركيا وحده ، ولم يجرؤ أحد على الدعاء للخديوي بعد الدعاء للسلطان، فهل للنحاس باشا في مصر أكثر مما كان للخديوي»، وعليه اتصل رئيس الوزراء بوزير الأوقاف وصدرت الأوامر إلى أئمة المساجد واقتصر الدعاء للملك[2] . ولم يكن فاروق ليقبل أن يستقبل النحاس وقت أن يريد الأخير ، فأبدى رغبته في أن يرفع إليه رئيس حكومته قبل أي مقابلة بثمان وأربعين ساعة مذكرة بموضوع المقابلة وما سيجري فيها من حديث واقتراحات ، وأعلن أن السبب هو لتمكين الملك من دراسة ما سيعرض عليه من ناحية ، وحتى لا يتعرض القصر والوزارة لاختلاف في الرأي من ناحية أخرى ، ويصرّ الملك أيضاً على تحديد الساعة الثانية والنصف بعد الظهر لمقابلة النحاس وهو يعلم جيداً أن الميعاد لا يناسبه ، كذلك يقاطعه أثناء الحديث ويبين له أن لديه المعلومات ولا داعي لاستكماله ، كما حدث عندما عرض عليه موضوع مؤتمر ليون بفرنسا والذي تلقت الوزارة دعوة لحضوره[3] .

---

(١) البلاغ ، عدد ٤٦٠٩ في ٩ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٤ في ٢٩ مايو ١٩٣٨ .

(٣) F.O. Op. Cit, 20886 , J 4273 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct. 7 ,1937. المصور، عدد ٦٧٢ في ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٨ .

ورأى فاروق ضرورة أن تبلغ إليه أعمال مجلس الوزراء قبل انعقاد الجلسة بثمان وأربعين ساعة حتى يرأس جلسة المجلس في المسائل الهامة ، وكانت الوزارة تبلغ القصر القرارات كي يوقعها الملك دون أن تكون هذه الأعمال واردة في جدول الجلسة التي أبلغت للقصر قبل انعقاده أو لها صفة الاستعجال ، ورغم ذلك ، فإن الوزارة لم تعدل خطتها[1] . إذ اعتبرت أن في ذلك تسلطاً عليها . ومضى العداء في طريقه بين الطرفين ، لكنه لم يسفر عن نفسه وإن بدت مظاهره للعيان ، ويحاول رئيس الوزراء أن يقدم على بعض الشكليات التي تدخل في إطار المجاملات ، فطلب من كبير الأمناء الإذن ليقيم حفلة بمناسبة الخطوبة الملكية ، فعاد إليه ومعه رأي فاروق بتأجيلها لما بعد الحفلة التي يريد أن يقيمها لأعضاء الأسرة ، وكما هو واضح ليست هناك علاقة بين الحفلتين فإحداهما رسمية والأخرى عائلية ، ولم يحدد للنحاس ميعاد التأجيل، وطال الأمر حتى تلقى الإذن بإقامتها[2] .

وأسقط فاروق رغبة رئيس وزرائه في صياغة أية خطبة يلقيها على شعبه أو حتى الاطلاع عليها ، وإبداء الرأي فيها ، وبطبيعة الحال فإن ذلك إجراء دستوري ، لكن القصر حرص على إبعاد ما يعتبره تدخلاً من الحكومة ، ولينفذ الخطة المرسومة الخاصة بإضفاء المسحة الدينية على الخطبة . وبعد أن كان النحاس ينوه في خطبه وأحاديثه بمآثر الملك وميوله الدستورية، أصبح يقتصر منذ سبتمبر ثم يمتنع نهائياً عن أية إشارة تحت هذا المعنى[3] وفي نفس الوقت يعمل على الضرب على النغمة التي آمن فاروق بها بعد أن غمره حب الشعب ، وتوضح ذلك مما أشار به الملك لضيف إنجليزي بأنه أثناء زيارته لخطيبته وأثناء الجلسة سمع مظاهرة بالخارج تهتف بحياة النحاس ، لكن عندما

---

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ٥٢ في ٨ يناير ١٩٣٨ ، ص ١ .

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٧ في ١٩ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

(٣) المصور، عدد ٦٨٣ في ١٢ نوفمبر ١٩٣٧ ، آخر ساعة المصورة، عدد ٢١١ في ١٧ يوليو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

رأت سيارته أمام باب المنزل هتفت بحياته[1] . معنى هذا أن رئيس الوزراء أراد النيل من فاروق ، فلم يتمكن من تمام النجاح ، لـذا يسارع بـالقيام بـزيارات لبعض من المديريات ويخطب فيها ويبذل الجهد لاستعادة ما فقده من شعبيته ، وليغطي سـوءات حكومته بعد أن سرى فيها الفساد ، وقـد شكا فـاروق للقائم بالأعمال البـريطاني من هـذا المرض، وطرح مجالاتـه ، وأشار إلى مشـروع كهرباء خزان أسوان ، وبيَّـنَ أن صبره نفذ لكنه يحاول تثبيته[2] .

ورغب القصر أن يستعمل نفس السلاح الذي تستخدمه الحكومة ، فأراد جذب العمال إليه خاصة وأنهم يشكلون ثقلاً في الـوفد ولهم دورهم في فـرق القمصان الزرقاء ، وأعدت العدة في البداية للاستحواذ على الفئة غير الراضية عن الوفد ، وقد بدأت تجمعـات لهم أمام قصـر عابـدين مظهـرين إخلاصهم للملك[3] . وانتهزت الفرص لتحقيق الهدف ، فتصـف الأهرام وفـودهم إلى قصر رأس التين وهتافاتهم بحياة مليكهم الشاب بمناسبة الخطبة الملكية ، وفي إحدى مظاهرات الولاء ازداد عدد العمال ، فلم يتمكنوا من الدخول إلى ساحة القصر من شدة الزحام مما اضطر فاروق إلى الصعود لسطح القصر لتحيتهم ، وفي أثنـاء اندفـاعهم سقط الكثير منهم ، فمـات ٢٤ عامـلاً وأصيب آخرون ، فأصدر الملك أمره بإقـامة جنـازة لهم وصرف إعـانات مـالية لأسـرهم قدرت بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه ، وزار المصابين في المستشفى[4] وقـد أثر هـذا الحادث تأثيراً سيئاً على العلاقة بين القصر والوفد ، وأقدم فاروق على إجراءات مضادة لرئيس وزرائه الذي وصلته تعليمات بعدم حضوره الجنازة عندما علم أنـه يعد

(١) F.O. 407 - 221 , J 4086 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Alex . Sept . 25 , 1937.

(٢) F.O. 371 - 20886 , J 4449 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct. 16,1937.

(٣) F.O. 407 - 221 , J 686 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Feb . 4, 1937 , No 172.

(٤) الأهرام، عدد ١٩٠٣٠ في ٦ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٩٠٥٠، في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ١، عدد ١٩٠٥٢ في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٧، ص ٨.

العدة للقيام بمظاهرة وقت تشييع الجنازة ، فازداد التوتر إلى أقصاه[1] .

وخضع الطلبة لنفس السياسة ، ففي بداية تولّي فاروق السلطة أصدر مرسوماً بالعفو الشامل عن الطلبة الذين حوكموا تأديبياً حتى من تفوه منهم بما يعد عيباً في الذات الملكية[2] . وذلك حتى يتقربوا له . وأراد أن يدرب طلبة المدارس على حمل السلاح ، وفي مقابلة جمعته بالنحاس في ٤ سبتمبر طلب منه إدخال التدريبات العسكرية في المدارس الحكومية ، وعلى الفور فهم رئيس الوزراء المغزى ، فعارض وأوضح أن الطلبة مشاغبون ، وهذه التدريبات تزيد من شغبهم ، ومما يذكر أن الخارجية البريطانية رفضت بشدة مثل هذا الإجراء[3] . وكان ظاهراً أن زعيم الوفد يخشى من تقارب يجمع الشباب والملك الشاب الذي لجأ لوسائل اجتذابهم ، وخاصة أنه وفقاً لتقرير الأمن العام مع بداية العام الجامعي ٣٧ / ١٩٣٨ ثبت أن غالبية طلبة الجامعة والأزهر ضد الوفد ، وعلى هذا فقد ارتاب الوفد من استقطاب هذه العناصر تجاه القصر ، وهو ما يسعى إليه بالفعل ، وفي حديث بين مكرم عبيد والقائم بالأعمال البريطاني ركز على ضرورة تطبيق قانون الصحافة الذي أصدره محمد محمود عام ١٩٢٩ ـ وكان أساساً موجهاً ضد الوفد ـ حتى لا تستخدم في إثارة الطلبة وفقاً للخطة المرسومة[4] .

وتعقد الموقف ، وفي ٢٥ اكتوبر اتصل النحاس بكبير الأمناء ليطلب موافقة الملك على فصل مدير الجامعة لتشجيعه الطلبة على المظاهرات الموالية للقصر ، ولكن لطفي السيد قدم استقالته في اليوم التالي بناء على

---

(١) F.O. 371 - 20886 , J 4134 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Cairo, Oct. 2,1937 , J 4273 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct. 7, 1937.

(٢) الأهرام، عدد ١٧٩٨٩ في ٢٧ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٩، عدد ١٩٠٠٨ في ١٥ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٣) F.O. Op. Cit, 20885 , J 3901 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Sept . 6,1937 , No 113.

(٤) Ibid, 20886 , J 4134 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Cairo , Oct . 2,1937.

رغبته ، ومع هذا فقد استمرت حالة الجامعة على ما هي عليها[1] . وفي نهاية نفس الشهر رتب القصر مظاهرات استفزازية ضد الحكومة وضمت طلبة الجامعة والأزهر ، وطبق الوفد سياسته القديمة في المناوأة ، فنظم مجموعات من الطلبة لتحقق أغراضه السياسية ، فرد عليه القصر بتلك الحشود التي اجتمعت من الطلبة بساحة قصر عابدين ، وخرج إليها فاروق وقبض بكفه الأيمن على كفه الأيسر وهزهما ، وفي ٢١ ديسمبر زحفت مظاهرة كبيرة من الطلبة تردد صيحاتها وتطالب بسقوط الحكومة ، وتصادف حضور مكرم عبيد للقصر لحضور حفل تقديم وزيري اليونان والمجر أوراق اعتمادهما للملك، فهتف المتظاهرون ضده وحطموا زجاج سيارته[2] .

وكان القصر في تحركاته يعتمد على مساندة القوى المؤثرة في المجتمع والمضادة للوفد ، فانضم إليه الأزهر والإخوان المسلمون ومصر الفتاة ، وعن طريق الأخيرة وقع حادث اعتداء على رئيس الوزراء مما دفع الحكومة للبطش بها[3]. واستمراراً لمنهج الوفد، أراد أن يوقع بين الملك وأعيان الريف، ولهم موقعهم على الخريطة الاجتماعية ، ففي أوائل ديسمبر أرسل يوسف الجندي خطاباً سرياً إلى المديرين والمحافظين يطلب منهم ألا يحضروا معهم الأعيان لحضور تشريفات عيد الفطر ، وحدث أن وصل أمر الخطاب إلى دوائر القصر ، فاتصل كبير الأمناء بالنحاس للاستفهام ، فأجاب بأن برنامج التشريفات نشر دون ذكر لهؤلاء الأعيان ، لذا رأت وزارة الداخلية عدم تكليفهم

---

(١) Ibid, 22006, J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938.

(٢) Vatikiotis, P.J : The Modern History of Egypt, P.290. ، الأهرام، عدد ١٩١٣٦ في ١٣ ديسمبر ١٩٣٧، عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٥٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 20888, J 4983 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Nov . 30 , 1937 , Vatikiotis : Nasser and his Generation, P. 35.

مشقة الحضور ، وانتهى الأمر بطلب حضورهم[1] وفي لقاء بين كلي وعلي ماهر شكا الأخير من أن النحاس حرّض الأعيان على عدم الحضور وكذلك بعدم تهنئة الملك بالعيد[2] . ونجح زعيم الوفد في هذه الخطوة . وازدادت العلاقة سوءاً حتى أن مكرم عبيد تغيب عن التشريفات الملكية في هذا اليوم وادعى المرض رغم أنه سافر مع صبري أبو علم إلى رشيد وخطب فيها . وجاء هذا بناء على أن فاروقاً رفض دعوته على مائدة الغذاء التي أقامها لمستر كوبر - وزير البحرية البريطاني - كوزير للخارجية بالنيابة وفقاً للبروتوكول بينما دعا وزير الحربية كفرد وليس بصفته الرسمية . ويحلل السفير البريطاني نفسية الطرفين وتفشي الروح العدائية والكراهية بينهما ، وأن الملك بالذات لا يترك فرصة تمر دون أن يبدي فيها استياءه الشخصي من النحاس ومكرم عبيد ، وأنه متشرب لطباع أبيه وباقي أسرته ، فينظر لزعيم الوفد على أنه ديماجوجي مصري نشأ من بين الفلاحين ، ولمساعده بأنه قبطي من الطبقة الدنيا ، لكنه يكظم غيظه ويخطط على المدى الطويل لإضعاف الحكومة وحزبها مستغلاً الانقسامات فيه[3] .

وواصلت الحرب النفسية مسارها ، وبذلت المجهودات التي وجهها علي ماهر وأحمد حسنين تجاه المزيد من الشعبية للملك الشاب في الوقت الذي ينتقص فيه من سلطات الحكومة لصالح الملكية ، وتكثفت الدعايات حول شخصية فاروق التي تفيض ورعاً وتقوى وبطولة وزعامة ووطنية وديموقراطية ، فهو الذي يطلع على الشكاوى بنفسه ، ويفتح قصره للجميع ، ويأمر بعلاج الفقراء على نفقته ، ويتبرع للمنكوبين ، ويوزع حنانه على المساكين، ويضيء المستشفيات بالكهرباء في المناطق المنعزلة ، ويدفع آلاف الجنيهات لتحقيق هذه الأغراض ، ثم هو يشجع المنتجات المصرية ، ويطلب أن تكون مشتريات

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢١١ ، في ١٧ يوليو ١٩٣٨ ، ص ٣.

(٢) F.O. Op. Cit, J 5265 - 20 - 16 , Lampson -F.O , Cairo , Dec. 1937.

(٣) F. O. 407 - 221 , J 5002 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Dec. 2 , =

القصور مصنوعة في مصر ، وإن لم تتوافر فتشترى من محلات مصرية[1] . وانعكست الترجمة العملية بتلك التحركات الواسعة والفجائية التي كان يقوم بها ، وبالزيارات وخاصة للمناطق العمالية، ودائماً ترتبط الزيارة بافتتاح مسجد لتحقق الأغراض جملة ، ودخلت مسألة افتتاح المؤتمرات الدولية تحت هذه السياسة[2]. وجندت الصحافة المعادية للوفد كتابها في هذا الصدد ، وأثمرت الدعايات وارتبط الشعب بفاروق ، وأصبحت القصص التي تنشر على صفحات الصحافة تحمل شيئاً من الحقيقة ، ويكتب لامبسون في يومياته ليصف الاستقبال الحار والحماس الشعبي الذي يلاقيه الملك أينما حل[3] . ووفقاً لشاهد عيان يسجل زيارة فاروق للمحلة ، فيصف خط سير الموكب الملكي الذي مر على بنها ، وأمام الحشود والاستقبال الحافل اضطر الموكب إلى الوقوف، ونزل الملك ، وامتدت يده تصافح الأيدي المتزاحمة حوله في تواضع وبساطة[4] . وساعد على النجاح طبيعة الشعب ، فقد أحب فاروقاً الشاب وانبهر به لأنه تقرب منه فمحا صورة الحاكم التقليدي ، وأحل محلها تلك الصورة التي جمعت في نظرهم جميع الصفات الطيبة . وكان ذلك في حد ذاته انتصاراً كبيراً على صاحب الزعامة التليدة مما زاد من حساسية الموقف .

وجاءت مسألة فرق القمصان الزرقاء لتدخل في دائرة الأزمات بين الملك

= 1937 , No 689 , F.O. 371 - 22006 , J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938 , No 770.

(١) طاهر أحمد الطناجي : المرجع المذكور، ص ص ١١٣ ، ١١٤ ، آخر ساعة المصورة، عدد ١٦١ في أول أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٣، الأهرام عدد ١٩٠٢٩ في ٥ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ٨.

(٢) الأهرام، عدد ١٧٩٩٦ في ٣ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٩١٢٣ في ٩ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ١ ، عدد ١٩١٢٩ في ١٥ ديسمبر ١٩٣٧ ، عدد ١٩١٣١ في ١٧ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٣) Lampson , Op. Cit, Box I , Nov. 25 , 1937 , P.207.

(٤) سيد مرعي : أوراق سياسية ، ص ١٧٢ .

والوفد ، وكانت قد ازدادت قوة عقب تولي الحزب الحكم عام ١٩٣٦ ، وهدف منها السيطرة على الشباب وإرهاب الخصوم ، والأهم من ذلك الاعتماد عليها عند توتر العلاقات مع القصر(١) . وشغلت هذه المسألة ذهن فاروق ، واستغلها رجال القصر ، فبثوا له أن النحاس يمهد بهذه الفرق لإقامة نظام دكتاتوري يحكم به مصر كما يحكم موسوليني Mussolini في إيطاليا وهتلر Hitler في المانيا(٢) . وتوحدت الجهود وساند القصر المعارضة ودار السفارة البريطانية للقضاء على هذا التنظيم وخاصة بعد أن هدد الأمن بموقفه من معارضي الحكومة ، ومضت الصحافة المعبرة عن وجهة نظر القصر تطالب بإلغائه وتعرض الالتماسات المقدمة للملك في هذا الصدد(٣) .

وفي ١٦ اكتوبر ١٩٣٧ طلب الملك من النحاس حل تلك الفرق ، وأوضح له أن وجودها لا يعتمد على أية شرعية ، وبالتالي فهو غير دستوري ، وأشار إلى أن مثل هذه التنظيمات ممنوعة في انجلترا وهي البلد الدستورية ، وأنهى فاروق حديثه بأنه سيتخذ إجراء إن لم يقم رئيس الوزراء بتنفيذ الطلب ، وقد أثارت هذه المقابلة النحاس وكان لها رد فعل عليه نقله أمين عثمان لكلي(٤) . وتكرر طلب الملك من رئيس وزرائه بعد عشرة أيام من المقابلة الأولى ، ويعلق مكرم عبيد على المقابلة الأخيرة بأنها لم تكن مرضية ، وتدهور الوضع عقب نشر البلاغ الحديث الذي دار بين فاروق والنحاس، والتقى أمين عثمان بعلي ماهر ، ولم تكن مقابلتهما هي الأخرى مرضية ، ووافق الأخير على لقاء النحاس في حالة رغبته ، لكنه نصح أمين عثمان بالانتظار لحين عودة

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٨٩ ، ٩١ .

(٢) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٦٤ .

(٣) البلاغ، عدد ٤٦٣٢ في ٥ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ٧ .

(٤) F.O. 407 - 221 , J 4358 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Alex. Oct. 17, 1937 . No 571.

لامبسون[1] . ويرفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية إذ كان ينفق منها على الفرق[2] .

ويتمسك النحاس بهذا التنظيم ، ويبرر ذلك في حديث له مع لامبسون ، فيشرح بأن حله سيكون ضربة قاضية للوفد ، وأنه اتخذ خطوات للتخلص من العناصر السيئة من شبابه وفرض الرقابة الشديدة عليهم[3] . واستقبل الملك مكرم عبيد وأثار معه الأمر ، ونقل له شكوى الكثيرين ، فأجابه بأن الفرق رياضية بحتة ، وأن الإجراءات تتخذ بكل دقة للتخلص من العناصر الضارة بسمعتها[4] . وتدريجياً وبناء على ضغط لامبسون نشر قائد التنظيم بياناً في ١٢ ديسمبر يأمر فيه أتباعه ـ بناء على تعليمات النحاس ـ بأن يتجردوا من أي نوع من السلاح وأن يقتصر أمرهم على أن يكونوا جماعة رياضية[5] . ويلين رئيس الوزراء ، ويعد بتحقيق المطلب الملكي ، وينقل أمين عثمان هذا الاتجاه للسفير البريطاني ويبين له أن النحاس سيكون وفياً إذا أخلص القصر[6] . وبالطبع لم تتحقق هذه المعادلة إذ سرعان ما أقيلت الوزارة ، ونفذت خليفتها الإرادة الملكية .

وشكلت قضية رئاسة الديوان الملكي نزاعاً بين الملك وحكومته ، والديوان هو الوسيط بين الملك والسلطتين التنفيذية والتشريعية ، ورئيسه

(١) F.O. 371 - 20887 , J 4555 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Cairo, Oct. 30 , 1937 , No. 599.

(٢) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٤٠١ .

(٣) F.O. Op. Cit, J 4892 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo, Nov. 25, 1937, No 668.

(٤) المصور، عدد ٦٨١، في ٢٩ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٨.

(٥) F.O. Op. Cit, 20888, J 5174 - 20 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, Dec. 13 , 1937, F.O. Op. Cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938, No 770.

(٦) F.O. Op. Cit, 20888, J 5324 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Dec. 20 , 1937.

بدرجة وزير يعاونه وكيل بدرجة وكيل وزارة، وتتبعه خمس إدارات، الإدارة العربية ، الإدارة الإفرنجية ، إدارة التوقيع ، إدارة الحسابات والمستخدمين ، إدارة المحفوظات والالتماسات ، ولكل منها اختصاصاته . ولرئيس الديوان ـ بالإضافة إلى اتصالاته خارج القصر ـ سلطته القوية وتأثيره على الملك . وفي اكتوبر ١٩٣٤ تولى المنصب أحمد زيور لكنه قدم استقالته وبقي المنصب خالياً ، وشغل بال المقربين لفاروق عقب وفاة فؤاد لأهميته من ناحية ، ولحاجة الملك الصغير لموجه مخلص من ناحية أخرى . هذا في الوقت الذي سعت فيه وزارة الوفد لإلغاء هذا المنصب وإحلال منصب وزير القصر بدلاً منه ، لكنها لم تتمكن من التنفيذ .

وأمام الأمر الواقع ، حرصت الوزارة على أن يكون لها اليد في تعيين رئيس الديوان وخاصة أثناء غياب الملك في أوروبا ، لتعلن من جهة التفاهم بين الحكومة والقصر أعلاناً واضحاً ، ولتكسب تقليداً يعطيها السلطة في هذا الشأن ، وعليه سافر مراد محسن إلى فاروق يحمل بعض الأسماء المقترحة، لكنه عاد بخفي حنين وأبلغ النحاس بأن الملك يفضل التريث في الاختيار حتى يعود ويتصل به شخصياً ، وقد تعددت أسماء المرشحين وبرز منها اسم توفيق نسيم وأمين أنيس وأحمد علي(*) . لكنها أسقطت من حساب فاروق . وبالرغم من أنه أعلن إرجاء المسألة ، إلا أنها شغلت ذهنه ، وأراد تناول أبعادها وناقشتها حاشيته ، فيرشح طبيبه الخاص أحمد نجيب الهلالي ، ويقترح علي محمد التابعي أن يفاتح الوزارة في ذلك ، لكنها ترفض لأنه حديث العهد بالوفد وليس على علاقة طيبة به ، كما أن فاروقاً لم يكن يرغب في شخصية وفدية ، فعقب تقلده السلطة ، أبدت الوزارة غرضها في تعيين عبد الفتاح الطويل ، فاعترض الملك وصرح « أنا أريد أن يكون إلى جانبي رئيس ديوان يقول دائماً كلمة الحق ، ويسوي المشاكل ويصون حقوقي ، لا

(*) المصور، عدد ٦٦٦ في ١٦ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ٦٦٧ في ٢٣ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٩.

رجل وفدي سوف يكون همه أن يأخذ مني لكي يعطي حكومة حزبه ، وإذا وقعت مع النحاس وجدت أنني قد وقعت في خلاف مع النحاس وعبد الفتاح الطويل ، وتصبح المشكلة مع رئيس الحكومة ورئيس الديوان»[١].

وبدأت تحركات عبد الوهاب طلعت صديق علي ماهر تأخذ طريقها ، وأصبح الموصل الجيد بين ملقنه وفاروق ، وعاد النحاس ورشح حافظ عفيفي ، فرفض الملك نظراً لتعليقه على مقابلة استشم منها أنه يعيب في الذات الملكية ، وشاءت الظروف أن يحدث تقارب بين النحاس والهلالي ، وعليه اقترح مكرم عبيد أن يشغل الأخير المنصب ، فاعترض فاروق ، وكان آخر عرض للوزارة تعيين أمين يوسف، لكن سياسة الرفض واصلت طريقها[٢] . ولم تقعد النحاس عن انتهاز فرص المقابلة مع فاروق ، وإثارة مسألة رئيس الديوان ، وفي كل مرة يوقفه الملك عن الحديث ويوضح له عدم رغبته في مناقشة هذا الأمر وبأنه أرجأه لحين آخر[٣] . وأخيراً صرح وأعلن عن رغبته في أن يتولى علي ماهر رئاسة الديوان .

وشخصية علي ماهر وإن اختلف المؤرخون في تقييمها ، إلا أنهم أجمعوا على صفات اتسمت بها تعطي الانطباع بقوتها واحترافها وكفاءتها وذكائها وثقافتها، وقد ورث عن والده الكثير الذي كان حائزاً على ثقة الخديوي عباس حلمي . وتقرب علي ماهر من فؤاد ودار في فلك القصر وأسهم في تأسيس حزب الاتحاد واشترك في الانقلابات الدستورية ، وبدا واضحاً أنه المخلص الأمين للعرش ، بالإضافة إلى الوظائف التي تدرج فيها ، فعمل في

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٥٤ ، ١٥٨.

(٢) F.O. Op. Cit, 20882 , J 3895 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Sept. 9 , 1937 , No 1069. محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) F.O. Op. Cit, 20885 , J 3811 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Cairo, Sept. 2 , 1937 , No 1029 , J 3900 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Cairo , Sept . 6 , 1937 , No . 112.

الميدان القضائي، وتولى وكالة الوزارة ، فالوزارة ثم رئاسة الديوان ، وأخيراً رئيساً للوزارة . وأثناء شغله للمنصب الأخير مات فؤاد فتمكن من أن يخطط للملك الصغير منذ البداية ، وحرص على أن يحيطه بسياج من الحماية ويهيء له الامتيازات ، وعندما تولت الوزارة الوفدية الحكم ، مضى يعد العدة للإطاحة بها ، فرسم للملك خط سيره غير عابيء بالدستور ، فهو لا يؤمن به قدر إيمانه بالسلطة الأوتقراطية . وعلى ذلك فتعزى الإثباتات إلى أن هذه الشخصية قد سيطرت على فاروق ووجهته في بداية حياته العملية .

وكان طبيعياً أن تعترض الوزارة على أن تتولى هذه الشخصية رئاسة الديوان ، وبعث النحاس برسول للقصر ليبلغ بأن التعاون مع علي ماهر أمر مستحيل ، وأن له ماضيه ومواقفه من الدستور[١] . ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد ، وإنما الذي شكل ضيقاً للوفد أن هذا التعيين سيزيد من نفوذ القصر فوق ما حصل عليه ، وأوضح مكرم عبيد تلك الأبعاد للقائم بالأعمال البريطاني طالباً عدم تعيينه[٢] . وفي حديث جرى بين كلي وأحمد حسنين، ذكر الأخير أن النحاس يرى تعيين رئيس ديوان على هواه ، ويرغب في أن يكون بتوصية منه حتى يشبع مصلحته ، وأضاف بأنه سيبين لرئيس الوزراء أنه في حالة معارضته لتعيين علي ماهر فسيؤدي الأمر إلى إغضاب الملك [٣] . وحاول الأمير محمد علي أن يتدخل في الأمر ، ويبدو أنه لم يكن يؤيد شغل علي ماهر للمنصب ، فحينما ترددت الأقوال بشأن ذلك في فترة الوصاية ، التقى به وأراد أن يقنعه بالاعتذار إذا عرض عليه المنصب ، ولكن علي ماهر لم يبد رأياً وفضل أن يقف موقفاً سلبياً[٤] . وعاد الأمير ليبذل المساعي لدى فاروق بعدم التعيين قبل الحصول على موافقة النحاس[٥] . إذ كان يعلم جيداً أن رئيس الوزراء لن

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٦٣ .

(٢) F.O. op. cit, 20886 , J 4134 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct. 2 , 1937.

(٣) Ibid, J 4148 - 20 - 16, Kelly - F. O., Cairo, Sept. 30, 1937.

(٤) المصور، عدد ٦٦٧ في ٢٣ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٩ .

(٥) F.O. Op. Cit, J 4398-20-16, Kelly-F.O, Cairo, Oct. 16, 1937.

يوافق بأي حال . وجرت مفاوضات بين النحاس وعلي ماهر عن طريق أمين عثمان وأحمد ماهر، واستمرت عدة أيام محاولة للحصول على موافقة الأول ، لكنه لم يكن[1] .

وضرب فاروق بالمعارضة عرض الحائط ، وفي صباح ٢٠ اكتوبر أبلغ سعيد ذو الفقار النحاس تليفونياً بأن الملك عين علي ماهر رئيساً للديوان ، فانفعل وأجاب بأنه لا يوافق على مثل هذا الإجراء ، وأنه عمل غير ودي ، وطلب من أمين عثمان الاتصال بعلي ماهر لتأجيل رد القبول لحين موافقته ، وحاول أحمد حسنين التأجيل ، لكنَّ فاروقاً رفض معلناً أن الوقت أصبح متأخراً[2] . وصدر الأمر الملكي في نفس اليوم بالتعيين ، ولأول مرة بلغ للصحف عن طريق القصر لا الوزارة . وثارت ثائرة النحاس ، وذهب إلى الملك محتجاً ومستنكراً ، فرد عليه « أنا عينته لأنه كان محل ثقة والدي الملك فؤاد ، ومحل ثقتي ، كما أن الأمة تثق فيه»[3] . ولم تجدِ أية محاولات من رئيس الوزراء ، وانعكس هذا الوضع على الصحافة من معارض ومؤيد ، الاتجاه الأول نشر أن النحاس سيطلب من الملك والبرلمان تعيين وزارة قصر وإلغاء المرسوم الصادر في ٨ فبراير ١٩٢٥ الذي يجعل تعيين الموظفين في الحاشية بأوامر ملكية ، وإلغاء المرسوم القاضي بأن تكون إحالة كبار الموظفين إلى المعاش بمراسيم ، وأن يقتصر حق الملك في تعيين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على التوقيع بحيث لا يكون له أن يرفض التوقيع ولا أن يناقش في التعيين[4]. والاتجاه الثاني أشار إلى حق الملك المشروع ـ وفقاً للمرسوم السابق ـ لأن رئيس الديوان هو مستشاره الخاص ، وليس في الدستور نص يقيد

---

(١) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex., June 30, 1938, No.770.

(٢) Ibid, 20886, J 4389-20-16, Kelly-Eden, Cairo, Oct. 20, 1937, No 580.

(٣) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٣٠.

(٤) السياسة الأسبوعية ، عدد ٤٢ في ٣٠ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ١ .

الملك في هذا الأمر ، وإذا عين الملك رجال حاشيته فشأنه في ذلك شأن البرلمان في تعيينه لموظفيه وشأن الوزراء حين يختارون موظفيهم الخاصين وشأن رئيس الوزراء في اختيار الرجال الذين يعاونونه مباشرة من ذوي الثقة . وعرض موضوع تعيين الموظفين بالقصر الملكي على لجنة قضايا الحكومة فأفتت بأنه تصرف قانوني ولا يجوز الاعتراض عليه[1].

ورأت الوزارة أن الفتوى استشارية بحتة ومجرد وجهة نظر لا تلتزم بها ، وصرح مكرم عبيد بذلك للملك أثناء مقابلته له[2] . وأثير في نفس الوقت حق الملك أيضاً في تعيين الموظفين الأجانب بالقصر بعد أن رفضت الوزارة تعيين مهندس انجليزي لليخت المحروسة ، واعتبره فاروق تدخلاً منها في شئون موظفي القصر ، وأصدر بلاغاً تحت هذا المعنى للنحاس ، الذي التقى به محاولة لإقناعه بالحدود الدستورية وسلطات الحكومة المنتخبة وأن القانون الذي تريد أن تطبقه الوزارة ويضم قواعد استخدام الموظفين الأجانب ، أصدره علي ماهر في وزارته السابقة ، لكن الملك صمم على الرفض وتمسك بما اعتبره حقاً له ، واشتد أزره بحكم لجنة قضايا الحكومة فيما يتعلق بالموظفين الأجانب والذي كان في صالحه[3] . ولكن لم يتوان النحاس لحظة عن أحقية الوزارة في مثل هذه المطالب الشرعية . وكانت هذه المسألة من القضايا التي أودت بحياة الوزارة ، فعقب تولي علي ماهر منصبه بين أن الكلمة النهائية يجب أن تكون للملك في تعيين كبار الموظفين ، وفي إحالة الموظفين المعينين بمراسيم إلى المعاش ، وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان ، وفي الرتب

---

(1) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex., June 30, 1938 , No 770, البلاغ ، عدد ٤٦٧٨ في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٧، عدد ٤٦٧٩ في ٢٦ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٧.

(2) المصور، عدد ٦٨١ في ٢٩ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٨..

(3) F.O. 407 - 221 , J 4339 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Alex., Oct. 20 , 1937 , No 580.

والنياشين لرجال الدولة[1] . ومن هنا فإن تنبؤات الوزارة تجاه شخصية رئيس الديوان كانت صحيحة .

لم تكف الحكومة عن اعتراضها على تعيين علي ماهر ، وفي مقابلة جمعت مكرم عبيد وكلي أشار الأول إلى الحالة العصبية التي انتابت النحاس عقب تعيين رئيس الديوان وأنه يريد عرض القضية على البرلمان ، ويوضح كلي صعوبة الموقف وحرجه نظراً لمركز أحمد ماهر في البرلمان[2] . وكان طبيعياً أن يتحرك رئيس الديوان الذي اتفق مع القائم بالأعمال البريطاني على تهدئة الأجواء ، ووفقاً لهذه السياسة ، ولتلك الظروف الداخلية التي كانت تمزق الوفد ، بدأ النحاس في التخلي عن صلابته ، وفي غضون أيام قليلة استقبل فاروق رئيس وزرائه وأعطى له التأكيدات بأن تعيين علي ماهر ليس ضده لأنهما الاثنين ـ الملك ورئيس ديوانه ـ فوق كل الأحزاب ، وأنهما لن يدخرا جهداً في التعاون مع الحكومة ، وعقب المقابلة ، صرح النحاس بارتياحه لها وانتهاء الأزمة[3] . وبالفعل فقد انتهت ولكن لصالح الطرف الأقوى ، وأحرز القصر نصراً قوياً على الوفد الذي رضخ وتقبل الوضع الذي فرض عليه ، وبالرغم من الضغوط التي أحاطت به داخلياً وخارجياً لتجبره على الاستسلام ، إلا أنه كان من الممكن أن يواصل تمسكه بالقواعد الدستورية ولو أدى ذلك إلى استقالته من الحكم .

ومثلت مسألة التعيين في مجلس الشيوخ حلقة في سلسلة الأزمات بين فاروق والنحاس ، حدثت عندما شغر مقعدان في المجلس ، فرشحت الوزارة محمود فهمي وحسن نافع ، فوافق القصر على الأول ورفض الثاني وطلب اختيار غيره ، فرشحت فخري عبد النور فرفضه القصر أيضاً ورشح عبد العزيز

---

(1) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ١٤٠.

(2) F.O. 371 - 20886 , J 4445 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo, Oct. 22 , 1937 , J 4434 - 2 - 16 , Kelly - F.O , Cairo , Oct. 22 , 1937.

(3) Ibid, J 4518 - 20 - 16 , Kelly - Eden, Cairo, Oct. 28, 1937, No 595.

فهمي ، فلم يوافق عليه النحاس ، بينما أصر القصر عليه ، في الوقت الذي لم تتمسك فيه الوزارة بمرشحها الأخير . وانبرى الوفد في الدفاع عن حقه في التعيينـات بمجلس الشيوخ وسـاق الأدلة ، وعـرض فتاوى فـان بوش وبيـولا كـازيللي ـ من فقهاء القـانون ـ والتي سبق وأن أفتيـا بها في عهـد فؤاد ، وهي تسقط أي حق للملك في ذلك[1] . وتمسك القصر برأيـه وكانت حجتـه « أن حكمة تعيين الشيوخ دستورياً إكمال الكفايات في المجلس مما لم يجيء بهـا الانتخاب ، فإذا أرادت الوزارة أن تتخطى هذه الحكمة وتعين من أنصارها من ليسوا ذوي كفايات يحتاج إليها المجلس ، خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحمي الدستور ، وأن يمنـع مخالفتـه »[2] . وأصر كـل طرف على رأيـه ، وبالطبع فإن لعلي ماهر دوره في هذا الخلاف ، وكان من الممكن ألا ينشأ أصلاً على أساس أنه سبق وأن اتخذ فيه موقفاً عام ١٩٢٤ أعطى الوزارة ذلك الحق ، ولكن وفقاً للسياسة المخطط لهـا ، لا بد من اغتصـاب حقوق الأمـة تدريجيـاً لحساب القصر .

وقدمت الظروف نفسها لتخدم القصر ضد الوفد ، ويـذهب البعض إلى أن ما أصاب الـوفد في هيكله هـو بسبب خطة القصـر في الاستيلاء عليـه من الداخل[3] . وإن كانت هذه النظرية تمثل واقعاً ، إلا أنهـا فرضت نفسهـا في مرحلة متأخرة كان الخلاف بين القيادات الوفدية قد بلغ مداه ، وبالتالي أصبح من السهل التأثير على الأطراف المعارضة ، بمعنى أنه لو كان هناك رباط قوي وتماسك متين بين هذه القيادة لمـا نجحت خطة القصـر . وليس هنا المجـال للخوض في المنازعـات التي مزقت الـوفد ، ولكن يمكن القـول بأن العـلاقة

(١) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ص ١٤١، ١٤٢، أحمد بهاء الدين: المرجع المذكور، ص ٣٢.

(٢) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢، ص ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ١٤٥، الصراع بين الوفد والعرش، ص ١٥٤.

اللصيقة بين النحاس ومكرم عبيد أزعجت النقراشي وأحمد ماهر، وقد انضم إليهما الكثيرون من أعضاء الهيئة الوفدية ، وانقسم الوفد على نفسه ، واختلفت الآراء بين الجهتين وتناقضت ، وحانت الفرصة، وعند تشكيل زعيم الوفد لوزارته الرابعة استبعد منها النقراشي وثلاثة من مؤيديه . ومحاولة لإرضائه وحتى لا يرتمي في أحضان المعارضة عرض عليه منصب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس ، لكنه رفض ، واشتد الخلاف الذي أدى إلى فصله من الوفد في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ ، ووجد ذلك التشجيع والتأييد والمباركة من القصر ، وانعكس ذلك على صحافته ، في الوقت الذي راح فيه النقراشي يهاجم محور النحاس مكرم ويكيل التهم لزعيم الوفد للنيل منه ، واتخذ له مكتباً فتحه للمعارضة(١) . وكان لذلك نتائجه على الصراع القائم بين القصر والوفد ، فقوى الأول وأضعف الأخير .

وتلقائياً انضم أحمد ماهر إلى زميله ، وكان رئيساً لمجلس النواب وله ثقله في الساحة السياسية ، وهنا حدث التقارب مع القصر ، فالعدو مشترك ، وكلا الطرفين يعمل من منطلق هذا الشعور ، ولكن لكل طرف مصالحه وأهواؤه وأهدافه . ورسمت السياسة على أن تشكل وزارة وفدية يرأسها أحمد ماهر ، وبالطبع لن يشترك فيها أحد من الأعداء ، ومضى ثنائي أحمد ماهر والنقراشي يجندان الأفكار بأنهما يسعيان لإقامة ملكية دستورية بعد أن اعتقدا أن الوقت حان لإسقاط المعارضة للعرش(٢) وتولت البلاغ الدعوة لتأليف تلك الوزارة وأشادت برئيسها ، الذي سيجعل العلاقة بين الوزارة والقصر علاقة تفاهم وتعاون(٣) . وبتحقيق هذا المسعى يستمر الوفد في الحكم بعد أن تسقط الزعامة المقلقة للقصر والمعارضة ويستبعد أي تصرف غير دستوري ، ويستغنى عن إجراء انتخابات جديدة تكون مثار للقيل والقال ، وأخيراً يتحقق غرض

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٥ .

(٢) Little, T.: Egypt, P. 156.

(٣) البلاغ ، عدد ٤٧٣٠ في ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ .

القصر باستحواذه على كل ما يرى أن له حق فيه وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار تلك الصلة التي تربط رئيس الوزراء الجديد ورئيس الديوان ، وبالفعل فقد كان علي ماهر يميل لتحقيق ذلك حتى إنه قدم اقتراحاً بهذا المعنى لقصر الدوبارة في ٣١ أغسطس أي قبل أن يتولى رئاسة الديوان ، لكنه لم يجد ترحيباً بذلك[١] .

وبالرغم من ذلك ، بذلت المساعي ، وذهب أحمد ماهر إلى دار النحاس ليستعرض معه نقاط الخلاف ، وأبان له أن الإبقاء على الدستور والحياة النيابية متوقف على تخليه عن تولي الحكم ، وأن يختار الوفد شخصاً غيره لأن الملك لا يقبل أي تعاون معه ، وحاول زعيم الوفد أن يثني رئيس مجلس النواب عما يريد تحقيقه وكشف له عن المؤامرات التي تحاك لتمزيق الوفد ، ولكن أحمد ماهر أصر على موقفه[٢] . ومحاولة للوصول إلى حل ، عقدت الهيئة الوفدية في ٢٣ ديسمبر لتفند أمامها وجهتا النظر ، وبدأ النحاس وعرض قضايا الخلاف مع القصر ، ثم تبعه أحمد ماهر وانتقد تصرفات الحكومة تجاه الملك ومساعيها لتعبئة بعض القوى ضده . ولكن انتهى الأمر بانتصار النحاس[٣] . وفشل أحمد ماهر في تحقيق الهدف .

والواقع أن الوفد حارب في جميع الاتجاهات في الوقت الذي كان عليه أن يرمم ما أصابه من شروخ وانتهزت أحزاب الأقلية الظروف الصعبة التي يمر بها ، وارتمت على الأعتاب الملكية لتقدم خدماتها ، ولتحصل على الرضا ولتحقق مصالحها من جهة ، ولتنتقم ممن ألحق بها الهزيمة من ناحية أخرى. ومثل محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين دوراً في التحرك ضد الوفد ، وتوطدت صلته بعلي ماهر ، وجندت صحيفة الحزب في شن الحملات

---

(١) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex., June 30, 1938, No 770.

(٢) إبراهيم فرج : ذكرياتي السياسية ، ص ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ص ١٤٨ ـ ١٥١ .

الهجومية على الوفد وزعيمه ، مدافعة على ما اعتبرته حقوقاً للملك ، وانبرى محمد حسين هيكل يكتب تحت هذا المعنى في البلاغ[1] . وبرز التعاون بين رئيس الحزب وإسماعيل صدقي وسعياً بمختلف الطرق لإسقاط الحكومة ، ففي حديث دار بين السفير المصري بلندن ومسئول بالخارجية البريطانية ، أوضح الأول العمل المكثف الذي يقومان به لاستعجال الإطاحة بالوزارة ، مؤيدان أية خطوة غير دستورية يقوم بها الملك للتنفيذ ، ويحلل السفير هذه التصرفات بأنهما يضعان في الاعتبار مصلحة البلد أكثر من مصلحة المعارضة[2] .

ووقع زعماء المعارضة على عريضة قدموها لرئيس الديوان ، سطروا فيها اتهامات وجهوها للحكومة وأشادوا إلى اضطراب الأمن والفوضى الضاربة أطنابها في البلاد[3] . وهداهم تفكيرهم إلى اتباع طريق ينفذون من خلاله إلى مآربهم ، وخاصة أن المناخ العام خيم عليه الاتجاه الديني ، فاستغلوه لنجاح مخططهم ، وانضم إليهم الأزهر ، ومعلوم أن شيخه معلم فاروق وموجهه وصاحب التأثير عليه . وترددت نغمة قبطية الحكومة ، فهي تضم مكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية ـ وله من الشخصية ما يجعله يسير دفة الحكم ـ وأيضاً واصف بطرس غالي وزير الخارجية ، هذا بالإضافة إلى التركيز على نوايا الحكومة في الإعداد لتحويل قضايا الأحوال الشخصية للقضاء الأهلي ، ومن هنا انطلقت حملة العلماء المضادة وعلى رأسهم الشيخ المراغي ، ونجحت المعارضة في إلصاق وصمة نزوع النحاس عن التقوى في الوقت الذي أظهرت فيه منافسه فاروق في صورة الملك الصالح[4] .

---

(١) انظر فصل صوت الأقلية، عنصر أحزاب الأقلية.

(٢) F. O. Op. Cit, 20887, J 4799-20-16, Conversation of Egyptian Ambassador with Campbell, Nov. 18, 1937.

(٣) البلاغ ، عدد ٤٧٠٠ في ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ ، ص ٦ .

(٤) Richmond, J : Egypt 1798 - 1952 , p. 202.

وحقيقة فإن إثارة مثل هذه الحساسية التي حوربت بها الوزارة قد أضعفتها ، ولعبت الأيدي إزاء ذلك ، وانتشرت الأقوال بأن رفض توقيع مرسوم فخري عبد النور له ارتباط بالمسألة ، وأن التعيينات الحكومية تحمل اتجاهاً عنصرياً ، واستغلت انتخابات نقابة المحامين ، وأذيعت وجهة نظر النحاس في الاعتراض على مسألة المناداة بفاروق خليفة[1] . وخوفاً من إثارة أزمة ممكن أن تكون لها النتائج الخطيرة ، رفع الأنبا يؤنس بطريرك الأقباط الأرثوذكس كتاباً للملك يسقط فيه أي شك لولاء الأقباط للعرش ، ويعلن الإخلاص ويؤكد الولاء ، وجاء الرد الملكي ليبين اغتباط فاروق ، وأنه هو الساهر بنظره المجرد عن الهوى[2] . وعليه هدأ الموقف في هذا الشأن . وواصل القصر منهجه ، وأمسك بالخيط عقب خلاف الوفد مع صفية زغلول ، فرأى أن الفرصة مواتيه لضمها إليه ، ونفذت الخطة بنجاح[3] . وبذلك يتضح أن السهام صوبت تجاه الوفد من جميع الجبهات .

أما عن الموقف البريطاني تجاه التنازع ، فمعروف أنه عقب معاهدة ١٩٣٦ حرصت بريطانيا على أن تجعل المظهر براقاً فيما يختص بعلاقتها مع مصر ، هذا المظهر الذي بدا في تلك التصريحات التي صدرت على لسان رجالها بأنها لن تتدخل في الشئون الداخلية ، وكان الواقع شيئاً آخر . حقيقة أن المعاهدة فرضت على مصر التزامات ، لكن إذا نظرنا إلى الأطراف المصرية ـ القصر ، الحكومة ، الأحزاب ـ نجدها تتلاقى في بؤرة واحدة ، هي السفارة البريطانية ، ومن ثم فقد وجدت التشجيع والتأييد والمؤازرة لتتدخل ، وهي أساساً لديها الرغبة ، ولم تكن لتجرؤ أن تقدم دون أن يطلب منها التوسط . ففي أوائل أغسطس ، طلب أمين عثمان من كلي أن

---

(١) المصور، عدد ٦٨٩ في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ١٤ .

(٢) البلاغ ، عدد ٤٧٢٩ في ١٨ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ٦، عدد ٤٧٣٠ في ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ٧ .

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٧٠ .

يتعاون في إقصاء تأثير القصر ، مبيناً أن الحكومة البريطانية قل اهتمامها بمصير الوفد ، ولكن القائم بالأعمال البريطاني يوضح أنه لا توجد أمور وسط مع الملك ، وأنه يتردد في إسداء النصيحة السياسية له في هذه المرحلة . ويلقي النحاس على مسامعه تلك القصص التي تنم عن تصرفات الملك الصغير ، ويبدي كلي رأيه ، بأنه يعتبر أنه من السابق للأوان الوصول إلى نتيجة نهائية ، وأن الملك الشاب ذو نوعية جيدة ، ومع مرور الوقت والتحلي بالصبر سينجح ـ أي النحاس ـ في الحصول على ثقته التامة، فوافقه زعيم الوفد لكنه أضاف أنه في حالة انقياده لحاشيته المقربة ، فمن الصعب استعادته . ويذكر كلي لحكومته أنه نقل لفاروق وجهات نظر مماثلة وتلقاها بقبول حسن[1] .
ففي ١٢ أغسطس مثل بين يديه ليقدم له التهنئة ، ويصف هذه المقابلة للندن « ورجوت له حكماً طويلاً وناجحاً ، فكان تعليقه بأنه سيكون كذلك إذا تلقى المعاونة التي تشمل الطرفين ، فقلت يبدو مهماً التأني ، فأجاب بأنه يقدر ذلك تماماً ، وضرب مثلاً بأن البيت الذي يبنى على عجلة لا يصلح للسكنى »[2] .

ومع تأزم الموقف بين القصر والوفد بشأن تنظيم القمصان الزرقاء ـ وكانت السياسة البريطانية متشوقة لإسقاطه ـ أرسل كلي إلى كبير الأمناء ليبلغ الملك انزعاجه لتصاعد التوتر بينه وبين حكومته ، وأنه يأمل أن يتبع الملك خطوط الدستور ويتجنب أي تنازع مع حكومته نظراً لحساسية الوضع الدولي ، فيخطره سعيد ذو الفقار بأنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق ، فتعليمات الملك بحل هذه الفرق لا تعني استقالة النحاس إن لم يقم بتنفيذها[3] .
وكانت التوجيهات التي وصلت من لندن تشير إلى مواصلة الضغط على فاروق ، وأنه من الحكمة أن يتخذ ذلك بتؤدة ، وسعى لامبسون لإيجاد حل ،

---

(١) F.O. Op. Cit, 20885 , J 3601 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Ramleh , Aug . 12 , 1937 , No 101.
(٢) Ibid, J 3573 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Alex . Aug . 13 , 1937 , No 458.
(٣) Ibid, 20886 , J 4358 , 4429 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct . 17 , 18 , 1937.

فاقترح إقناع النحاس بإسقاط مطالبه مؤقتاً ، وأن يغفل الملك نفس الشيء من جانبه فيما يختص بهجومه على النحاس بشأن فرق القمصان الزرقاء ، وتجري محاولة للقاء بينهما ويدفن الماضي[1] . ولكن الوساطة لم تأت بنتيجة .

وذهب أحمد حسنين إلى كلي ليطرح عليه بعض الموضوعات ، ومن أهمها طلب معرفة رأيه في الأكثر صلاحية لمنصب رئيس الديوان ، فرد عليه بضرورة أن يكون شخصاً يتحمل المسئولية بجدية ، ويتمتع بثقة الملك ، ويرضى عنه رئيس الوزراء[2] . وكان واضحاً أن علي ماهر مؤيداً من السياسة البريطانية ، ففي ٢٥ فبراير ١٩٣٧ طرح لامبسون على حكومته موضوع تعيين رئيس الديوان ، وفي البداية اقترح اسم توفيق نسيم ، لكنه ما لبث أن استبعده لكبر سنه ومرضه ، والأهم أن فاروقاً لا يحبه ، وعليه رشح علي ماهر لأنه رجل قوي وسيوافق عليه الملك ، لكنه نوه إلى أن علاقته بالوفد ستكون موضع احتكاك[3]. وعندما أعدت الخارجية البريطانية مذكرتها عن الأوضاع السياسية التي تؤثر في مركز فاروق أشارت إلى علي ماهر كرئيس للديوان ، وأنه كرئيس وزراء سابق ممتاز وذو مقدرة ملحوظة، ومع هذا وصفته بأنه يميل للدسيسة[4].
وفي ٣٠ سبتمبر تحدث كلي مع أحمد حسنين وأوضح له أن حكومته لا تعارض في تعيين علي ماهر ، ولكن عندما شرح له رائد الملك معارضة النحاس ، أشار إلى سلبية الموقف البريطاني، وعزف عن التدخل في موضوع بين الملك وحكومته. ويكتب كلي للندن لينقل لها الحديث الذي دار بين مكرم عبيد والسكرتير الشرقي بشأن المنصب، ويبين أن وزير المالية يهدف إلى إثارة

---

(١) F.O. 407 - 221, J 3778 - 20 - 16 , Eden - Kelly , F.O. Sept. 2 , 1937 , No 389, F.O. 371-22006, J 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex, June 30, 1938, No 770.

(٢) F.O. 371 - 20885 , J 3573 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Alex. Aug. 13 , 1937 , No 458 .

(٣) Ibid, 20882 , J 967 - 20 - 16, Lampson - F. O, Cairo, Feb . 25 , 1937.

(٤) Ibid, 20883 , J 1454 - 20 - 16 , F.O. Minute, April 1 st, 1937.

السفارة ضد القصر ، والنتيجة ستسفر عن سوء العلاقة بين الطرفين(١). وهذا ما كانت تخشاه السياسة البريطانية .

وفي نفس الوقت حاولت السفارة استرضاء الوزارة ولكن دون إغضاب القصر ، فعقب الإعلان الرسمي لتعيين رئيس الديوان ، اقترح القائم بالأعمال البريطاني على أمين عثمان بذل مجهوداته من خلال أحمد ماهر أو علي ماهر نفسه لإرجاء موافقته على التعيين حتى يعطي الفرصة للحصول على موافقة النحاس (٢). ولم تنجح تلك الخطوة . ويذهب البعض إلى أن الإنجليز تبينوا بوسائلهم الخاصة أن علي ماهر يبدي النصح والمشورة للملك من وراء الستار ، فمن الخير أنه يشغل المنصب رسمياً لكي يتحمل مسئولية ما يشير به (٣). وإن كان ذلك يتفق مع المنطق ، إلا أنه لا يشكل السبب الوحيد ، لأنه كما اتضح من المراسلات البريطانية أن علي ماهر كان الشخص المناسب في المكان المناسب . ومع بداية ممارسة رئيس الديوان لعمله الرسمي، بين كلي للندن بأن علي ماهر يأمل العمل في اتجاه واحد مع السفارة (٤) وهذا ما يسعى إليه التخطيط البريطاني .

ومما يذكر أن السفارة البريطانية لم تحبذ تشكيل وزارة وفدية تكون رئاستها لغير النحاس ، فقد أرسل القائم بالأعمال البريطاني لإيدن مشيراً إلى غضب أحمد ماهر والنقراشي لأنه لم يشجعهما على استخدام الملك في لعبتهما(٥) . وأمام التصرفات التي أقدم عليها فاروق وأسفرت عن تصلب في

---

(١) Ibid, 20886, J4148, 4134-20-16, Kelly-F.O, Cairo, Sept. 30, Oct. 2,1937.

(٢) F.O. 407-221, J4339-20-16, Kelly-Eden, Alex. Oct. 20, 1937, No.580.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٩٤ .

(٤) F.O. 371 - 20886 , J 4518 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Cairo , Oct. 28 , 1937.

(٥) F.O. 407 - 221 , J 3811 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Sept. 2, 1937 , No 1029.

موقفه تجاه النحاس ورغبة في مزيد من السلطة ، رأى لامبسون ضرورة مواجهته ، وكتب لإيدن التفصيلات والتعليقات على مقابلة ٥ نوفمبر ، فوصفها بأنها غير مرضية ، ولا بد من التعامل معه مستقبلاً بالصرامة إذا بدا أنه يستحقها ، وأن ما اتسمت به المعاملة من لطف فيما سبق ، كانت تتطلبها طبيعة المرحلة . ويبدأ السفير البريطاني يشكو من أن ما يدور بذهن فاروق قد أعده علي ماهر جيداً ، وتعددت الموضوعات التي طرحها لامبسون في تلك المقابلة ، التوتر الدولي ، الأخطار التي تتعرض لها الأمة والعرش نتيجة للتصرفات غير الحكيمة والسريعة ، البيت الذي يحتوي على الانقسامات لا يمكن أن يستمر ، الفطنة في أن يتعامل الحاكم مع رئيس وزرائه المنتخب بأسلوب رزين ، الحاكم الدستوري الذي يملك ولا يحاول أن يحكم مباشرة ، الخطر الجسيم الذي يكتنفه إذا نزل لساحة الأحزاب السياسية ، المساندة البريطانية التي تعتمد على تصرفه الدستوري ، ولكن لامبسون لم يعبر عن وجهة نظر حكومته في حالة وصول الأزمة إلى ذروتها حيث كان واثقاً أنه بمساعدة فاروق ممكن تجنبها .

ويتابع السفير البريطاني ليصف فاروقاً بأنه واثق من نفسه في هذا الشأن ، وأنه يتكلم بعظمة ويتعامل - من جانبه - في المسألة بمقدرة عجيبة لمن هو في مثل سنه ، ويؤكد أنه ليست له مصلحة شخصية في موقفه وإنما هي المصلحة الوطنية ، وأن النحاس سحب الامتيازات الدستورية للتاج ، وواجبه حمايتها ، واستخلص لامبسون من ذلك أن فاروقاً سيستمر فيما يقوم به حتى ولو أدى إلى إقالة النحاس ، ورأى أن يلقي على رئيس الديوان إيجاد المخرج للمشاورة مع رئيس الوزراء - محاولة لإنهاء التنازع - حتى لا يضيع وقته في نقاش يمكن تصعيده . ويسجل نهاية المقابلة بأن الملك أخذ على عاتقه التحلي بالصبر ، وأنه أيده في هذا الأمر وطلب منه أن يدع الوقت يقوم بدوره، ولم تفته الإشارة إلى أن أباه لم يدخل في تنازع مباشر مع رئيس وزرائه . وعقب انتهاء المقابلة التقى لامبسون برئيس الديوان ودار الحديث حول المسائل التي استعرضها مع

الملك مؤكداً على استعمال الصبر ، ويذكر السفير البريطاني أنه أعطى أيضاً النصائح المعتدلة للنحاس(١) .

وبدأت الغيوم في الانقشاع مؤقتاً ، وجرى حديث ودي طويل بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان، وافتتح البرلمان في أول نوفمبر ، وعاد فاروق من الإسكندرية ، وما لبث أن اشتعلت مظاهرات العمال والطلبة ضد الحكومة ، ولامبسون يرقب الحال ، وعاد الموقف ليشتعل من جديد . وأصيبت محاولات الوساطة بالفشل لتعنت كل طرف من ناحية ، ولوجود المصالح التي مثلت عائقاً من ناحية أخرى . ويزداد الموقف تعقيداً ، ويتبع النحاس نفس السياسة ، فيلجأ للسفير البريطاني ويخبره بأن فاروقاً قد تمادى تعجرفاً في الإهانة ، ومن الصعب إصلاحه ، وأعطى الأمثلة ، فأثناء عودته معه من الإسكندرية تجنب عن عمد التحدث معه ، بينما استدعى علي ماهر إلى صالونه مرتين ، ومال رئيس الوزراء على الوتيرة الدينية حيث يعلم تماماً موقف السفارة منها ، فصور للامبسون خطورة الدور الذي يقوم به الملك في الميدان الديني ، فهو يتصرف كأنه شيخ من رجال الدين ، ويظهر أسبوعياً في مسجد الرفاعي ، حيث لا يخضع لرقابة وزير الأوقاف ، وهناك يعلن الإمام تصريحات مثيرة ضد الأقباط ، ويشير النحاس إلى أن قانون البلد هو القانون الحديث ـ الأوروبي ـ وأنه لن يذعن لأية حركة لاتباع الشريعة الإسلامية(٢) . وشكا أيضاً من تأخير القصر لأعمال الحكومة ، وعليه يبلغ لامبسون حكومته بأن تصرفات فاروق طفولية ، وأنه يتبع طريق غير منطقي وأشار إلى أن النحاس ومكرم عبيد يثيرونه بتجميعهم فرق القمصان الزرقاء أمام قصر عابدين يوم افتتاح البرلمان(٣) .

---

(١) F.O. 371-20887, J 4608, 4761-20-16, Lampson-F.O, Cairo, Nov. 5,13, 1937, No 617, 142.

(٢) F.O. 407 - 221 , J 4853 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Nov. 23 , 1937 , No 657.

(٣) Ibid.

وأحاط السفير البريطاني علي ماهر علماً بما يقدم عليه فاروق، وأنه مهما كانت وسائل الإثارة فلا يعني ذلك تبريراً شرعياً لتصرفاته التي يحكم بها عليه بأنه صلب الرأي وولد غبي ، وقال إن النحاس أصبحت له الحرية الكافية نتيجة لاستخفاف الملك به ، وتوصل إلى أن الطرفين يجب أن يتركا يتصارعان ، وبذلك يرتكب فاروق خطأ جسيماً حيث سيحدث أحد أمرين ، إما أن ينتصر النحاس أو ينهزم ، وفي الحالتين سيشتعل عداءه للقصر ، وبالتالي ستكون انعكاساته أكثر مرارة على الأسرة الحاكمة ، وأنه يجب على فاروق ألا يغتر بحب الشعب له(١) . ويأتي تعليق الخارجية البريطانية ليوضح موقفها ، فهي تتوقع تفجر الموقف بين الملك وحكومته كنتيجة لتصرفاته الحمقاء ، وتعرض القضية من جميع أبعادها ، فالمصلحة البريطانية تقتضي إبقاء الحكومة لأطول فترة ممكنة ، وعلى السفير أن يتخذ إجراءات أشد قوة وأكثر عنفاً مع فاروق . هذا في الوقت الذي ترى فيه أن لذلك مضاره ، إذ سيتحامل الملك ضد بريطانيا ويعزف عن التعاون معها في المستقبل ، لكنها تشير إلى أنه ضدها ، وأن اتخاذ خط قوي حياله على وجه السرعة سيمنع حدوث متاعب في المستقبل، وتعود لتبين بأن الشيء الوحيد الذي يمكن أن تنشأ عنه أزمة خطيرة هو القيام بتقديم نصيحة في صيغة أمر للملك ، وتعرض النتيجة في حالة وقوفها جانباً وعدم تدخلها « إما سنفقد الحكومة الحالية ، أو يفقد الملك فاروق عرشه »(٢) .

إذن لا بد من التدخل ، بأن يستعمل لامبسون الطريق غير المرضي ، أي استعمال القوة بأن يتكلم مع فاروق بشدة موضحاً له أن استمراره في تصرفاته مع رئيس وزرائه يهدد عرشه ، ويعلق كامبل بقوله إنه غير واثق من أنه سيصلح من طرقه . ووضعت الأساليب التي تتبعها لندن ، وهي استمرار التأثير المجدي

---

(١) F.O. 371 - 20887 , J 8495 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Nov. 25 , 1937 , No 666.

(٢) Ibid , J 4853 - 20 - 16 , F.O. Minute, Nov. 24 , 1937 , No 657.

لكلا الطرفين ، بمعنى إسداء النصيحة ، وعند عدم رضوخ الملك ومعارضته يعزل ، وفي حالة القرار بعدم الاستمرار في تقديم الخدمات البريطانية ، يترك النحاس حراً في تعامله مع فاروق ولا ينصح برفع يده من التدخل لتجنب الأزمة ، ولهذا القرار ما يميزه ، وهو البعد عن المخاطرة بالتدخل ضد الملك طالما له شعبية كبيرة يتمكن عن طريقها من العمل على توجيه الاستياء ضد المصالح البريطانية ، وعليه يضرب بالمعاهدة عرض الحائط ، في الوقت الذي تتوتر فيه العلاقات مع إيطاليا ، وكان لامبسون قد سبق وأكد أن الرأي العام وراء فاروق[1] .

وتسجل الخارجية البريطانية انطباعاتها فيما يختص باقتراح النحاس لدعوة البرلمان وعرض تصرفات الملك تجاهه وما يلاقيه من معاملة سيئة ، بأنه من الممكن لرئيس الوزراء الذي لا يزال اسمه له نصف التأثير السحري على الشعب ـ رغم أنه لا تصل شعبيته إلى ما اكتسبه فاروق ـ أن ينتصر ، وعليه فلن يكون هناك تدخل مباشر مع أي من الطرفين . ولكنها في نفس الوقت تعلن بأنها ستساعد النحاس بطريقة غير مباشرة وتضغط على فاروق بعين الطريقة ، وتعلق بأن الحكومة البريطانية قدمت النصيحة المعتدلة، فعمل بها النحاس لأنه سبق وطلبها ، أما الملك فلم يعمل بها لأنه لم يطلبها ، وأخيراً تقترح إعطاء تعليمات لسفيرها بأن يبتعد ويترك رئيس الوزراء ليتصرف مع الملك ، في حالة ما إذا بدا للامبسون ـ وفقاً للظروف الجارية ـ أن ذلك أفضل وسيلة[2] . وكان الخط الأساسي الذي تسعى لتحقيقه السياسة البريطانية تحقيق مصالحها مع استبعاد اتهامها بأنها تتدخل في الشئون الداخلية ، لذا اتسمت خطواتها بكل حذر والذي شابه في بعض الأحيان التردد تارة ، والتلون تارة أخرى ، فهي تضع أمامها الضرر الذي يصيبها من جراء الانضمام لأحد طرفي الصراع ، لكنها أيقنت أن فاروقاً مصدر للمتاعب ، ووجدت أن خير وسيلة

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

إسداء النصيحة ، وعندما تريد اتباع الخط المتشدد، تطلب أن تكون حادة[1] .

ويظهر السفير البريطاني أن النصيحة الودية لم تعد لها نفع بعد أن انفتح باب الصراع على مصراعيه ، ويضع أمام حكومته طريقان ، أن تساند أحد الطرفين بكل قوة ، أو تقف جانباً وتترك الأحداث تأخذ مجراها ، لكنه يلفت نظرها إلى تلك الدعاية الإيطالية الموجهة ضد وزارة الوفد ، ويبين أن فاروقاً يبذل كل الجهد ليقوم بدور الحاكم الشرقي المستبد، وعليه لا يستبعد أن يتخلص من النحاس دون حدوث ضجة وأن يحصل على خيار أغلبية رعاياه على المدى الطويل . ويمضي لامبسون ليعبر عن وجهة نظره الشخصية بأن يتبع خطاً صارماً مع الملك لإبقاء النحاس في السلطة ، ويشير إلى مخاطر وجود حكومة قصر ، فبقاؤها غير ثابت ، ولربما تكون تابعة تماماً للملك الشاب ، وفي هذه الحالة يتخوف من أحتمال أن يكون فاروق - في النهاية - قادراً على أن يثأر بنجاح من بريطانيا ، ويوافق كامبل على استعمال اللهجة العنيفة مع الملك، وأن يبين له بأنه إن لم يقبل نصيحته فسوف يفض يده من النزاع ويوقف محاولاته لكبح جماح النحاس ، بمعنى تركه يفعل ما يريد[2] .

وهنا تبرز فكرة تنازل فاروق عن عرشه أو عزله ، تلك التي راودت النحاس ومكرم وربطا بينها وبين مصلحة مصر وعبرا عنها للسفارة البريطانية ، وألحقا بها تصرفات فاروق ضد بريطانيا خاصة ، والأجانب عامة، فمسا الوتر الحساس حتى يتمكنا من إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ ، وانصبت وجهة نظرهما على إحلال الأمير عبد المنعم ابن الخديوي السابق[3]. وبذلك يتبادر إلى الذهن محافظة زعامة الوفد على النظام الملكي الذي نص عليه الدستور .

---

(١) Ibid, J 4892 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Nov . 25 , 1937.

(٢) Ibid, J 4964-20-16, Lampson-F.O, Cairo, Nov. 28, 1937, No 675.

(٣) Ibid, 20887 , J 4592 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Nov. 2,1937 , No 608,F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770.

والواقع أن الفكرة لم تكن بعيدة عن المسئولين البريطانيين ، فقد بدأت لندن تضيق بتصرفات الملك ، فيصرح كامبل بأنه يخشى أن تثبت الأيام أن فاروقاً غير مناسب كحاكم[1] . وبدأت تفكر في التخلص منه ، فإن إبعاده عن الطريق سيقلل من متاعبها ، وراحت تستعرض المرشحين ونقاط الضعف التي تعتريهم ، وبينت أنه لا يوجد بديلاً صالحاً في الأسرة المالكة ، الأمير عبد المنعم مرشح الوفد كثير الشكوك وبعيد عن السياسة وليس من الحكمة وجود ملك تمثال تتحمل بريطانيا مسئولية سياسته وتصرفاته مما يزيد الأمور تعقيداً ، الأمير محمد علي ولي العهد طاعن في السن وسيء الصحة وسريع الغضب وغير مناسب ، الأمير يوسف كمال يقضي وقته خارج مصر في رحلات للصيد على ظهر يخته وبالتالي فلن يقبل . وطلبت من سفيرها إبداء رأيه هو الآخر في هؤلاء وترشيح غيرهم ، وفي نفس الوقت وضعت في الاعتبار انعكاس عزل فاروق على المصريين لما يتمتع به من شعبية بالغة، يوالي مؤشرها الارتفاع وخاصة في الفترة التي يستعد فيها للزواج[2] .

وينقل لامبسون وجهة نظره لحكومته مبيناً نفوره من الفكرة حتى يتم زواجه وإمكان انخفاض شعبيته ، ويعود ويصرح للأمير محمد علي بأن فاروقاً يلعب بالنار ويجازف بالعرش طالما انتصر على النحاس أو العكس ، ويبدي السفير ميله لزعيم الوفد وبأنه لا يريد أن يفقده ، وفي هذه الحالة لا بد من مساندته ضد مليكه ، ولن يتم ذلك إلا باستعمال القوة وخلع الملك ، واعتبر أن هذا الإجراء سينقذ بريطانيا من المتاعب والحيرة التي لا نهاية لها ، فإنه إذا كان قد بدأ حكمه بهذه الطريقة ، فماذا سيكون فيما بعد حينما يطلق له العنان ، ويرشح الأمير محمد علي لتولي الملك ويبلغ حكومته بأنه صاحب خبرة واسعة وسيكون أكثر قابلية للفهم والنصيحة ، لكنه يعود مرة أخرى وينظر إلى أن ذلك

---

(١) F.O. Op. Cit , 20887 , J 4658 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Nov . 4, 1937 , No 140.

(٢) Ibid, J 4853 - 20 - 16 , Nov . 24 , 1937 , No 657.

العمل من الصعب الإقدام[1] عليه . واستبعدت لندن المسألة مؤقتاً ، وعلى هذا فإن فكرة عزل الملك تأرجحت ولم تأخذ شكلها الجدي أو خطوتها العملية نظراً لعدم الاقتناع الكامل بها لتلك العقبات التي أحاطتها .

وتعرض قضية التنازع بين القصر والحكومة على مجلس الوزراء البريطاني في اجتماع أول ديسمبر ، ويتولى وزير الخارجية شرح الصراع ويشير إلى الموقف الصعب الذي نشأ بين فاروق والنحاس ـ ومن الملفت للنظر أنه في محضر الاجتماع يذكر اسم النحاس أولاً ـ وأن لامبسون يطلب التوجيه ، وأشار إلى مسألة أن يترك النحاس يحارب الملك ، وطرح اقتراح حل وسط ، وهو أن يقوم السفير بالاتصال بالنحاس وإقناعه بتوسيع قاعدة حكومته ، وفي الوقت نفسه يلتقي بالملك ويستعجله بأسلوب شديد اللهجة في أن يمد يد المعاونة لحكومته مع توسيع قاعدتها ويترك سياسته في التعويق والوخز ، وأضاف وزير الخارجية أنه في حالة الإطاحة بالنحاس ربما تحل مكانه إدارة تميل لإيطاليا ، كما نوه بمعارضة الملك للصلة البريطانية ، وبين أنه أعطى لامبسون ـ الذي لديه ثقة كبيرة فيه ـ بعض من حرية التصرف . واتفق رئيس المجلس مع وزير الدولة لشئون الطيران بأن ما أسدى إلى لامبسون من الصواب ، وفي حالة وجود مطمح لفاروق للارتباط بإيطاليا ، لن يكون هناك تردد في اتخاذ إجراء أشد عنفاً ، وفي نهاية الاجتماع أبان وزير الخارجية أنه بناء على السلطة المخولة للسفير بالقاهرة ، فيمكنه الإشارة إلى أن المساندة لملك مصر تعتمد على اتخاذ الموقف الدستوري السديد[2] .

وأرسلت التعليمات من لندن للقاهرة تحمل هذا المعنى ، وأراد السفير البريطاني أن يوصلها لفاروق، فطلب تحديد موعد ، ولكن الملك أجله أكثر من مرة مما جعل لامبسون يعلم كلا من علي ماهر وأحمد حسنين بأن ما يقدم

(١) Ibid , J 4966 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Nov. 29 , 30 , 1937.

(٢) CAB 23 - 90 C.A. B. I .NET 45 (37) , Dec. 1 st , 1937.

عليه الملك من إجراءات يهدد عرشه(١) . وفي ١٧ ديسمبر أرسل إيدن للسفير يطلب منه الالتقاء بفاروق والحديث عن خطورة الموقف ، وأنه كلما طال الأمد ازدادت الخطورة ، بمعنى أن تأخير إعلامه بوجهة النظر البريطانية ربما يشجعه على الاعتقاد بأنه لن يلام على النزاع القائم وأن لندن ستنظر لإقالة النحاس وهي ثابتة الجأش . ويطلب وزير الخارجية من سفيره سرعة إصدار النحاس لقراره الخاص بتوسيع قاعدة حكومته ، وقبل أن يصدره عليه استعمال الشدة مع الملك(٢) . وعلى الفور ذهب لامبسون لقصر عابدين واضعاً نصب عينيه تلك التعليمات التي تشير إلى الحديث مع الملك بعنف وصرامة ، والتقى به وحذره من إقالة رئيس وزراء له الأغلبية المطلقة في البرلمان وكيف يعرض ذلك العرش للخطر ، وأن عليه التفكير بنظره أوسع من أي سياسي ، وينقل لامبسون لحكومته نص الحديث ، وبأن فاروقاً فهم الوضع تجاه حكومته وسيتحلى بالصبر لمدة أطول ، وأعرب عن أنه إذا تلاقت الحكومة معه فسيدفن الماضي ويبدأ حياة جديدة ، ويعلق السفير بعدم إمكان إعفائه من اللوم ، وأنه من الطبيعي أن تكون المساندة البريطانية متأثرة أساساً بالخط الذي يتبعه . وتأتي تأشيرة الخارجية البريطانية لتوضح أنه في حالة عدم رضوخ الملك ، فعلى لامبسون تكرار المقابلة واستعمال نفس الطريقة مرة أخرى ، وتفهيم النحاس بوجوب عدم الابتعاد عن بريطانيا(٣) .

وعندما أشيع أن فاروقاً فوض علي ماهر في إقالة الوزارة ، وذلك عن طريق مراسل رويتر الذي أذاع أن رئيس الديوان أخطره بأن الملك سيقيل وزارته خلال أيام قليلة ، وينقل لامبسون الفكرة لحكومته بأنه ستجري انتخابات جديدة ويتولى أحمد ماهر رئاسة الوزارة ، وتؤشر الخارجية البريطانية

---

(١) F.O. 371 - 20888 , J 5174 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Dec . 13 , 1937.

(٢) F.O. 407 - 221 , J 5174 - 20 - 16 , Eden - Lampson , F.O. Dec. 17 , 1937 , No 588.

(٣) Ibid, J 5301 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Dec. 20 , 1937 , No 725.

بأنه إذا تم ذلك فسيتأثر أحمد ماهر بآراء أخيه[1] . ويتصل لامبسون برئيس الديوان ليستعلم الخبر ، ويبدي على ماهر استعداده للعمل بكل ما في وسعه لإيجاد حل ، وعاد وكرر ضرورة حل تنظيم القمصان الزرقاء ، كما طلب من السفير ألا يكون جافاً مع الملك الذي يقع في نفس أخطاء أبيه ، وهنا أخطره لامبسون بالخطورة التي يتعرض لها فاروق وعرشه في حالة إقالته لزعيم الأغلبية في الوقت الذي تبدأ فيه مصر حياة الاستقلال[2] . ومن المعروف دور رئيس الديوان في الوصول بالأزمة إلى ذروتها ، وعليه فالمهمة التي تحملها أمام السفير لم تنجح . ورفض النحاس إصدار قرار بحل تنظيم القمصان الزرقاء ، ولم يرحب بتوسيع قاعدة حكومته ، وكان لامبسون اقترح إعادة النقراشي أو أحمد ماهر إليها ، وبالتالي فقد أرسل وزير الخارجية البريطاني للامبسون بألا يعطي تأكيداً لأي من الطرفين المتنازعين لعدم إخلاص كل جهة تجاه الأخرى[3] . وفشلت السياسة البريطانية في الوساطة بين الملك وحكومته ، وضاعت المجهودات التي قام بها أمين عثمان ـ بناء على توجيهات السفارة ـ لإصلاح ذات البين .

واقتربت لحظة الخلاص بعد أن أثبتت الوقائع أنه أصبح مستحيلاً وجود تعايش سلمي بين فاروق والنحاس وبعد تفاقم الخلافات الجوهرية ، وكان للسفارة البريطانية دورها في إرجاء تلك اللحظة ، أيضاً لرئيس الديوان يد في تأخيرها ، فقد صد سبيل الملك في اتخاذ خطوة الإقالة حيث اتبع سياسة التدرج نحو التعبئة العامة ضد الحكومة ، وكسب النقطة تلو الأخرى ، ومع هذا تعرض للوم مليكه للطريقة التي تعامل بها مع زعيم الأغلبية مما جعل فاروق

---

(١) F.O. 371 - 20888, J 5227 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Dec. 18 , 1937 .

(٢) Ibid, J 5291-20-16, Lampson-Eden, Cairo, Dec. 20, 1937, No 724.

(٣) F . O . 407 - 221 , J 5266 - 20 - 16 , Eden - Lampson , Cairo , Dec. 24 , 1937 , No 600.

يخطىء نفسه في تعيينه رئيساً للديوان[1] . وبالطبع فإن الاختلاف بين شخصيتي فاروق وعلي ماهر السبب في هذا اللبس ، ولما كان رئيس الديوان صاحب الخبرة والتخطيط ، بالإضافة إلى أنه أراد أن يظهر أمام السفارة البريطانية بدور الوسيط المصلح ، فقد احتاج الأمر لفسحة من الوقت يثبت فيها تعنت رئيس الوزراء ، ورضخ الملك ونفذ التعليمات .

ويزداد الموقف اشتعالاً ، فيرفض فاروق توقيع مرسوم بمشروع قانون لتخفيض نسب النجاح لطلاب الجامعة ، لأنه لم يعرض على مجلس الجامعة وفقاً للقانون[2] . وترجأ التعيينات التي عرضتها الوزارة على الملك ، الذي يمتنع عن استقبال المستشارين والنائب العام لأداء اليمين ، ولا يوافق على تعيين مدير مصلحة البريد[3] . وتعارض الصحافة الوفدية فكرة تخليد ذكرى فؤاد ، وتصرح « أعماله غير معروفة ويجب ترك المسألة للتاريخ »[4] . ويوجه علي ماهر وأحمد حسنين التهم إلى الحكومة لمهاجمتها فاروق ، ويعلن رئيس الديوان الحرب على الأمن العام ويوجه النقد اللاذع للداخلية[5] . وذلك نتيجة لتلك المظاهرات المضادة للقصر والتي رددت « النحاس أو الثورة » ، « لا استقالة ولا إقالة » ، « الدستور فوق الجميع »[6] .

---

(١) F.O. 371 - 20887 , J 4601 - 20 - 16, Lampson - F.O. Cairo , Nov. 3 , 1937 , No 610 .

(٢) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ٢ ، ص ٦٧ .

(٣) F.O. 407-221, J 4853-20-16, Lampson-Eden, Cairo, Nov. 23, 1937. No 657, F.O. 371-20888, J 51271-20-16, Lampson-F.O, Cairo, Dec. 9, 1937. آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٦ في ٢١ أغسطس ١٩٣٨، ص ٤ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ٢١٤ في ٧ أغسطس ١٩٣٨ ، ص ٨ .

(٥) F.O. 371 , Op. Cit, J 5127 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Dec . 9 , 1937, F.O.Op. Cit, 22006 , J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex , June 30 , 1938 , No 770.

(٦) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ١٤٧ .

ويعجل النحاس بنهايته ، فيعد مذكرة قانونية ويبعث بها للديوان الملكي في ٢٧ ديسمبر يبين فيها أن السلطة الفعلية في إدارة شئون البلاد تنحصر في مجلس الوزراء دون مشاركة أحد ، وهذا ما يرتب المسئولية أمام البرلمان ، وساق الأمثلة حول تفسير بعض المواد التي تتفق مع مقصده وتنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وأن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ، وأن الأوامر الملكية شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء من المسئولية ، وأن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . ولم تشر المذكرة إلى المادة الدستورية التي تنص على أن الملك يعين وزراءه ويقيلهم[١] . ولم يكن القصر ليوافق على ما جاء بتلك المذكرة ، وفي اليوم التالي قدم علي ماهر للنحاس اقتراحاً ينطوي على أن مسائل الخلاف الدستورية تعرض على لجنة تحكيم تشكل من رئيس الوزراء ووزير الحقانية ورؤساء الشيوخ والنواب السابقين ورؤساء الديوان الملكي ورئيس محكمة النقض والإبرام ورئيس لجنة قضايا الحكومة، وطلب الرد خلال أربع وعشرين ساعة ، ولما كانت المهلة قصيرة ، تدخل لامبسون لمد الفترة ساعات أخرى مماثلة ، ونتيجة لنصيحته قبل رئيس الوزراء مبدأ التحكيم لكنه اعترض على التشكيل لأن الأعضاء يشهد تاريخهم بمعارضة الوفد والنيل من الدستور ، ونقل مكرم عبيد قرار الرفض لعلي ماهر الذي أعلن أسفه على أن اقتراح الملك قد ضرب به عرض الحائط[٢] .

واقترح مكرم عبيد أن تنظر لجنة الشئون الدستورية والمؤتمر البرلماني في تلك المسائل، ورأى البعض أن ينضم إلى لجنة التحكيم أعضاء وفديين ، لكن لم يلق ذلك القبول من القصر ، واعتزم النحاس عرض الأمر على البرلمان الذي كان محدداً لانعقاده يوم ٣ يناير ١٩٣٨[٣] . لذا أصبح لا بد من سرعة

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٩٨ ، ٩٩.

(٢) F.O.Op. Cit.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٩٩ ، ١٠٠ .

التصرف بعد أن حانت لحظة الخلاص ، وينقل لامبسون لحكومته هذا الاتجاه « إن القصر لا يبحث عن أية تسوية ، ولكنه يستمر في حملته ضد النحاس باشا ، مع وجهة نظر هي التخلص منه بأسرع وقت كلما سنحت الفرصة » وعلقت الخارجية البريطانية بأن الدلائل تشير إلى أن الملك وعلي ماهر بيدهما الجولة[١] . وأصبحت الإقالة متوقعة بين لحظة وأخرى ، ولم يتمكن السفير البريطاني من القيام بعمل يمنعها ، وفي شهادة علي ماهر في قضية الاغتيالات الكبرى أدلى بأنه في ليلة الإقالة اتصل به لامبسون في قصر القبة وطلب ألا تكون الإقالة ليلاً ، ونفذ طلبه[٢] . ولا يوجد سبب يفيد في التأجيل من المساء إلى الصباح إلا الإيحاء النفسي بإمكانية القيام بأي عمل يثبت أن للسفير كلمته المسموعة . وأقدم فاروق على أول إقالة لأول وزارة في عهده في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وفاض الأمر الملكي بالعبارات القاسية التي قلبت الأوضاع وأضفت الأوتقراطية عليه ، وأبرزت توغله السافر في السياسة وتحديه البارز لحزب الأغلبية[٣]. وانتهى الصراع مؤقتاً بانتصاره في مطلع عهده مما كان له الأثر البالغ على بلورة شخصيته التي انعكست على تصرفاته .

البحث عن منهج :

سعد فاروق بإقالته لوزارة الوفد، لكنه وضع في اعتباره أن الحزب باقٍ ، ولا بد من العمل على الحيلولة دون عودته للحكم مرة أخرى ، خاصة بعد تملكه لزمام الأمر وتسلحه بقوة التحكم في الوزارات ، وبديهي أصبح معروفاً أنه لن يصل سياسي أو زعيم حزب للحكم طالما هناك معارضة ملكية ،

---

(١) F.O. Op. Cit, 21945 , J 6 - 6 - 16 , Lampson - Campbell, Cairo , Dec. 19,1937, F.O. Op. Cit, 20888, J 5415 - 20 - 16 , F.O. Minute; Dec. 29 , 1937.

(٢) لطفي عثمان: المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية، ص ص ١٤٦، ١٤٧ .

(٣) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، ص ٣٦٢ .

وإن حدثت استثناءات إلا أن فاروقاً حاربها وأقصاها . ولم يستسلم الوفد للأمر الواقع ورأى ضرورة الوقوف أمام الأوتقراطية ، حقيقة أنه لم يتمكن من استعادة شعبيته ، وكان من المنتظر أن إقالته تحد من شعبية الملك لحسابه ، لكن المصريين تقبلوا الحدث بهدوء[1] . ونجح تخطيط القصر في تجميع حماس الأمة وتعبئة عواطفها عندما أعد للاحتفالات بالزفاف الملكي مستغلاً الأحاسيس المتدفقة تجاه فاروق ، هادفاً تحويل التفكير عن طريقة إسقاط الوزارة ، وتوصلت الصحافة الأجنبية لذلك المغزى ، فوصفت التيمز انطباعات طبقات المجتمع على هذه الاحتفالات ، وبينت ازدياد التعلق والارتباط بالملك ، وأن ما جرى من خلافات مع وزارة الوفد لم يترك أثراً في هذا الشأن « إن مظاهر الفرح التي اقترنت بها حفلات الزواج بالقاهرة تناقض رأي بعض الدوائر الدبلوماسية وتنفي اعتقادها بأن الحملة التي وجهت ضد حقوق الملك الدستورية ستنال تأييد الأغلبية الساحقة من الشعب المصري[2] . ونشرت الديلي هيرالد « إن فاروقاً كان ينوي الزواج يوم الاحتفال بعيد ميلاده في ١١ فبراير ، لكنه بعد أن أقال النحاس أراد أن يزيد محبة الشعب له ، فقرر أن تكون هناك فرصتان كبيرتان لأفراح الشعب على حسابه الخاص ، فقدم موعد الزواج شهراً »[3] .

ومنذ اليوم الأول لخروج الوفد من الحكم بدأ في العمل ، فالتقى النحاس بالسفير البريطاني ، وهاجم الوزارة الجديدة ، وحاول إثارته ضد فاروق ، فبين أنها ستكون عميلة لإيطاليا وقال : « وإن الأسرار الحربية التي كنا نتكتم عليها أصبحت في يد وزير حربية جديد هو أداة في يد القصر »[4] .

---

(١) F.O. Op.Cit, 23366, J 2-2-16, Lampson-Halifax, Cairo, May 5, 1938, No.564.

(٢) الأهرام، عدد ١٩١٦٦ في ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص ٩.

(٣) نفس المصدر.

(٤) F.O. 407-222, J 50-6-16, Lampson-Eden, Cairo, Dec. 31, 1937.

وعقب صدور المرسوم الملكي في ٣ يناير ١٩٣٨ بحل البرلمان الوفدي ، وإجراء الاستعدادات لانتخابات مجلس نواب جديد ، وعندما رأى الوفد أن النية مبيتة ضده ، رفع عريضة احتجاج إلى الملك أشار فيها إلى تصرفات الوزارة ومصلحتها في تزييف الانتخابات ، والزعم بأن مرشحي السلطة هم مرشحو الملك ، وما يقوم به بعض أفراد الأسرة المالكة من الانحياز للأقلية ، والإجراءات التي تقدم عليها الإدارة ضد مرشحي الوفد ، واستخدام الدين في السياسة ، واختتمت بالمطالبة بوزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وتوجه النحاس إلى قصر عابدين للقيام بالمهمة ، ويذكر لامبسون أنه كان يصحبه ٢٤٥ برلمانياً ـ نواب وشيوخ ـ في ٧٠ سيارة[١] . وفي هذا ما يدل على أن زعيم الوفد يريد أن يثبت لفاروق أن لديه القدرة ليتحدى . وأحال القصر العريضة للحكومة لإبداء الرأي وجاء الرد على لسان محمد محمود لفاروق « إنها لا تقوم على أساس من الحق والواقع »[٢] . ولم يكن ذلك حقاً ولا واقعاً ، والنتيجة حصول الوفد على ١٢ مقعداً[٣] . وفاز فاروق على حزب الأغلبية لأنه لو كانت الانتخابات حرة لانعكس الفوز .

ولمزيد من إذلال الوفد شجع القصر على إدماج الحزبين الملكيين ، الاتحاد والشعب ـ بعد استقالة إسماعيل صدقي من الأخير ـ في حزب واحد « حزب الاتحاد الشعبي » وتولى رئاسته محمد حلمي عيسى وذلك ليرتفع عدد نائبيه في مجلس النواب وتزداد نسبتهم على النواب الوفديين ، وبالتالي يصبح الحزب الجديد الممثل الحزبي للمعارضة (٤) . وأقدم فاروق على إلغاء تعيينات

---

(١) F.O. 371 , Op. Cit,

(٢) الأهرام ، عدد ١٩٢٢٠ في ١٧ مارس ١٩٣٨ ، ص ٩ ، عدد ١٩٢٢٦ في ٢٣ مارس ١٩٣٨ ، ص ٩ .

(٣) F.O. 371 , Op. Cit,

(٤) يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤، ص ص ١٧٠ ـ ١٧٢، عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣ .

لموظفين صدرت في عهد الوزارة الوفدية ، بحجة عدم صلاحيتها ، ومع هـذا فإنه عندما يجـد أنه لمصلحـة التخطيط الاستعـانة ببعض الـوفديين لا يتـردد، فحينما قدم له ثبتاً يحمل أسماء المرشحين لرئاسة مجلس الشيوخ اختار منهم محمـد محمـود خليـل ، وصـرح بـأنـه يختـار الأشخـاص الـذين يصلحـون للحكم[1] . ولم يكن ذلـك السبب ، وإنما لتلك العـلاقـة التي تـربـطه بعلي ماهر ، ولما هو معروف عن آرائه التي يدافع فيها عن المصالـح الإيطاليـة في مصر[2] . ولم يتوان الوفد عن مهاجمة الوزارة ومطالبة الملك بإقالتها ، وكـان الهدف الذي يسعى إليه أن يصل زعيمه إلى كرسي الرئاسة ، ففي حديث جرى بين السفير البريطاني ورئيس الديوان ، أشار الأخير إلى أن النحاس لم يـأخذ درساً وما زال يصر على إقالة الوزارة القائمة ودعوته لتأليف أخرى[3] .

وواصلت سياسة المناوأة مسيرتها ، فعندما وقعت « حادثة اسبورتنج » إذ أطلق الرصاص أثناء وجود فاروق بالنادي ـ ثبت من التحقيق أنه حـادث فردي ولا صلة له بالملك ـ كان النحاس في ألمانيا فأرسل برقية تهنئة لفاروق لنجاته ، فأبرق له كبير الأمناء بناء على أمر فاروق بالشكر ، ولكن آخر ساعة المصورة نشرت أن النحاس لم يتلق رداً على برقيته ، وبـالفعل لـم يتسلم الـرد لأنه من المحتمل ألا يكون قد أرسل ، وعقب عودة زعيم الوفد لم يتوجه إلى قصر رأس التين ويقيد اسمه في دفتر التشريفات كما جرت العادة ، كما أنه بعد إعلانه أنه سيـذهب لحضور التشـريفات بعيـد الفطر وبمنـاسبة مـولـد الأميرة ، تـظاهـر بالمرض[4] وكان القصد بيناً .

(١) الأهـرام ، عـدد ١٩٤٧٥ في ٣٠ اكتـوبـر ١٩٣٨ ، ص ٨، آخـر سـاعـة المصورة، عدد ٢٠٣ في ٢٢ مايو ١٩٣٨ ، ص ١٢ .

(٢) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٢٥ . ٤٢٥ .

(٣) F.O. Op Cit, 21948 , J 2947 - 6 - 16 , Lampson - F.O, Alex. July 22, 1938.

(٤) آخر ساعـة المصورة ، عـدد ٢٢٣ في ٩ اكتوبـر ١٩٣٨ ، ص ٥، عدد ٢٢٤ في ١٦ اكتـوبر ١٩٣٨، ص ٣ ، عـدد ٢٢٥ في ٢٣ اكتـوبـر ١٩٣٨ ، ص ٤ ،

وأهمل فاروق النحاس ورفقاءه ، فعندما وجه محافظ القاهرة الدعوات لاستقبال الملك حين وصوله ، لم يدع زعيم الوفد وأقطابه ، وفي حفل الشاي الذي أقيم بقصر عابدين تكريماً لولي عهد إيران ، دُعي النحاس وذهب، ولكن لم يستقبله أحد ، ولم يصافح الملك ، ولم يقدم للمكرَّم ، مما جعله يحتج لدى كبير الأمناء لتلك الإهانة ، وجاء رد القصر بأنه في اللحظة الأخيرة تقرر أن يهدي فاروق قلادة محمد علي لولي عهد إيران ، ولذا فقد ألغى ما كان مقرراً من مصافحة الملك للمصريين ، وأنه لم يصافح إلا سفيري بريطانيا وإيران والوزراء المفوضين وعقيلاتهم ورئيس الوزراء[1] . وكان احتجاج النحاس أول احتجاج من نوعه في تاريخ القصر ، وأحدث رد فعل في أنه لم يدع في حفل قران الأميرة فوزية حتى أن مصطفى أمين كتب معلقاً في آخر ساعة المصورة « هذا حدث يؤسف له كل الأسف ، وكان من الممكن أن يعالج بطريقة أخرى حتى لا تثار مسألة كهذه وقت تحتفل البلاد بأفراح شقيقة الملك »[2] . وقد أوضحت مثل هذه التصرفات حرص فاروق على القطيعة .

وكان لزعيم الوفد موقفه من الاتجاه الذي انجرف فيه فاروق تحت تأثير محمد كامل البنداري وكيل الديوان بشأن نظام الحكم الذي يلبسه الأوتقراطية ، فعقد اجتماعاً وفدياً أعلن فيه أن الدستور والنظام الديموقراطي أصبحا في خطر ، وفي ذلك تعبير شديد اللهجة عن عدم الرضا لما ينساق نحوه فاروق[3] . وحاول الأمير محمد علي أن يتقرب من النحاس على حساب الملك ، إذ أراد أن يستغل العداء بين الطرفين لصالحه ، ففي تقرير من البوليس السياسي في ١٠ نوفمبر ١٩٣٩ مقدم لفاروق يشير إلى أن الأمير أوفد

= روز اليوسف ، عدد ٥٥٩ في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٨ .

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٣٦ في ٨ يناير ١٩٣٩ ، ص ٤، عدد ٢٤٥ في ١٢ مارس ١٩٣٩ ، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ٤٤٦ في ١٩ مارس ١٩٣٩ ، ص ٤ .

(٣) F.O. 407 - 224 , J 582 - 582 - 16 , Lampson - Halifax, Cairo , Feb . 8 , 1940 , No 145.

سكرتيره الخاص للسؤال عن صحة زعيم الوفد أثناء مرضه ، وليبلغه بتأييد الأمير لسياسته ، وتأكده من أن دكتاتورية القصر تحدته وظلمته وأقالته من الحكم ، وأن فاروقاً ما زال صغيراً يلهو وزاء ملذاته وأهوائه غافلاً عن مصلحة البلاد ، والحاكم الحقيقي هو علي ماهر ، وأن الأمير - يعضده السفير البريطاني - يرى أن خير وسيلة إرجاع النحاس للحكم في أقرب وقت . ويشكر النحاس السكرتير ويبدي استعداده لتلبية النداء على شريطة أن يكون مطلق التصرف ولا يتدخل الملك في أية صغيرة أو كبيرة ويبعد على ماهر وأمثاله ، وينتهي التقرير إلى أن لامبسون أرسل مندوباً للنحاس ليستفسر عن صحته ولينقل إليه اتفاق السفير والأمير في الرأي ، وعليه فإنه يعد نفسه لتولي الحكم بعد هاتين المقابلتين(١) . معنى هذا أن الأطراف الثلاثة تجمعت ضد فاروق لتحقيق المصلحة الخاصة .

كان النحاس يعلم جيداً أن السفارة البريطانية لم تقف بجانبه عندما أقاله فاروق ، بل وقد مضى أكثر من سنتين ولم تقدم المساعدة لتحقيق ما يرجوه للعودة للحكم ، لذا أراد الوفد أن يعطيها إشارة بإمكانيته وقدرته على الوقوف أمام سياستها خاصة أثناء الحرب ، كما رغب في استغلال الظروف الحرجة التي تمر بها مصر في الإيحاء بأنه المعبر عن إرادة الأمة ، وبذلك يتمكن من ضرب المعارضة ، وأخيراً ليشعر فاروق بأن لديه حرية التصرف ، وعلى هذا قدم في أول أبريل ١٩٤٠ مذكرة للسفارة تتضمن المطالب المعبرة عن الأماني الوطنية . وأثبت الواقع صحة الهدف ، فإن تقديم المذكرة للسفارة بدلاً من الملك أغضب القصر ، بالإضافة إلى أنه نشأ عنه نقد في الدوائر المعارضة(٢) . ويذكر لامبسون لحكومته نقلاً عن أحمد ماهر - الذي اعتبر أن الوفد تصرف بغباء - أن فاروقاً ساءه هذا التصرف الخسيس ، وفي حديث

---

(١) مذكرات اللواء محمد إبراهيم إمام رئيس القلم السياسي ، الجمهورية، عدد ٧٥٧ في ١٢ يناير ١٩٥٦ ، ص ٣.

(٢) F.O. 371 - 27463 , Lampson - Eden , Cairo, Jan , 28 , 1941 , No 59.

للأخير مع السفير البريطاني بين معرفته التامة بأن الوفد عدو له ، ويندهش لامبسون لأن الملك صرح بأن النحاس أمين لو لم ينقد من الآخرين ، وهدف مكرم عبيد وأوضح وقوع زعيم الوفد تحت تأثيره الماكر ، وأنه الشخص المحرك للأعمال السيئة ، كذلك قصد أمين عثمان وإن لم يشر إلى اسمه ، أيضاً أعلن أنه سيعمل مع رئيس وزرائه على حل الوفد[1] . وفي الواقع فإن فاروقاً كان يحمل الكراهية لمكرم عبيد لدرجة أن لامبسون يذكر أنه حتى في حالة فوز الوفد في الانتخابات ، سيرفض استدعاء النحاس كرئيس للوزراء طالما بقي سكرتير الوفد في مجلس الوزراء[2] ومحاولة للتخفيف راح مكرم عبيد يدافع عن موقف الوفد ، وأنه أخلص الأحزاب للملك لأنه ينادي بالدستور ، وأول مادة فيه تنص على أن مصر ملكية ووراثة العرش في أسرة محمد علي ، وسياسة الوفد الدعوة للملكية الدستورية في ظل الفاروق[3] .

وأثناء أزمة يونيو ١٩٤٠ التي انتهت باستقالة علي ماهر من رئاسة الوزراء ، برز النحاس كزعيم لأقوى حزب ، والتقى لامبسون بفاروق، وطلب منه استدعاءه وأخذ مشورته فيمن يتولى الوزارة واتباع نصيحته ، ورفض النحاس تأليف وزارة قومية وتمسك بوزارة محايدة تجري انتخابات حرة ، ثم عاد واعتذر عن تأليف وزارة محايدة تجري انتخابات حرة ، ثم عاد واعتذر عن تأليف وزارة وفدية عندما عرض عليه وكيل الديوان في كفر عشما ـ بناء على الضغط البريطاني ـ مبيناً صعوبة العمل مع أدوات الحكم القائمة ، وأنه لا يريد أن يحدث انقلاباً بشأنها يسيء إلى الأحزاب الأخرى ويتنافى مع ظروف الحرب ، وأنه يحبذ قيام وزارة محايدة[4] . ونتيجة لسياسة التدخل البريطاني ،

---

(١) Ibid, 24624, J 1056-92-16, Lampson-F.O. Cairo, April 3, 1940.

(٢) Ibid, 21945, J 376-6-16, Lampson-Oliphant, Cairo, Jan. 21,1938.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٦ في ٢١ أغسطس ١٩٣٨ ، ص ٤ .

(٤) F.O. 371 - 24625 , J 1607 - 92 - 16 , Lampson - Eden , June 23 - 27 , 1940.، محمد جمال الدين المسدي، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان: مصر=

بدأ فاروق يفكر في الحد من غلوائه بعض الشيء تجاه الوفد ، في الوقت الذي طرأ نفس التفكير على الوفد وخاصة أن الضغوط ازدادت على مصر . وظهرت البوادر ، فعندما تردد في مجلس العموم البريطاني عن أن العلاقة سيئة للغاية بين الوفد والملك ، قابل السفير المصري في لندن مسئولاً بالخارجية البريطانية موضحاً أن ما ذكر غير حقيقي وقدم إليه نسخة من صحيفة المصري وبها رسالة من النحاس إلى الملك تبين العلاقات الوثيقة التي تربطهما شخصياً [1] . وقد أقلق هذا المسئولين البريطانيين ، وهو المطلوب .

وفي ٢ يناير ١٩٤١ ذهب النحاس إلى قصر عابدين ، وقدم عريضة الوفد ، ويصفها لامبسون إلى حكومته بأنها معقدة ، وتضمنت ما تتحمله مصر تجاه حليفتها وتضحياتها ، وكيف أصبحت المعاهدة نافذة لمصلحة طرف دون آخر ، والخوف أن يكون لمصر الغرم عقب الحرب ، وعبرت الخارجية البريطانية عن قلقها ، وأدركت خط التقارب الذي بدأ يربط بين طرفي النزاع على حسابها ، وصرحت بأن النحاس اتخذ طريقاً غير مألوف في التقرب المباشر من الملك في مسألة المعاهدة[2] . وقد تأرجح المؤشر ففي نفس العريضة يطالب النحاس الملك بانتخابات تستفتي فيها الأمة ويتحقق بها تمثيل الديموقراطية[3] . وهذا يعني تسليمه الحكم ، ولم يكن ذلك يتفق مع السياسة الملكية ، فعادت الأوضاع لما كانت عليه ، وترك الوفد محاولات التقرب من القصر ، وأخذ على عاتقه السير في سياسة العداء ضد القصر ، فقاطع احتفال عيد الميلاد الملكي ، وامتنع أقطابه عن قيد أسمائهم في دفتر التشريفات ، ولم تشر صحافته إلى هذه المناسبة ، واشتغل بنشر القصص حول المستقبل

= والحرب العالمية الثانية، ص ٢٣٦ .

(١) F.O. Op. Cit, 24626 , J 2097 - 92 - 16 , F.O. Minute, Butler, Oct. 11, 1940.

(٢) Ibid , 27428 , J 65 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Jan. 3,1941 , No 16 , F.O. Minute, Jan . 8 , 1941.

(٣) الأهرام ، عدد ٢٠٢٣١ في ٣ يناير ١٩٤١ ، ص ٥ .

القريب لشخص الملك ، بهدف توليد انطباع عام بعدم صلاحيته للحكم . وانزعج فاروق من تلك التصرفات ، وقام على الفور بالرد ، فقلد رئيس وزرائه أعلى نيشان ليعطيه لقب « صاحب المقام الرفيع » وأنعم بالباشوية على أعضاء وزارته ، وعندما أحيل ١١ عضواً من مجلس الشيوخ إلى المعاش ، عين بدلاً منهم ، ولم يحصل الوفد إلا على كرسي واحد مما أثاره وجعله يهدد بالانسحاب من البرلمان (١) .

واستمرت سياسة المقاطعة بين الطرفين حتى نهاية أبريل ١٩٤١ حينما استدعى فاروق زعماء الأحزاب بغرض الاستشارة حول توسيع الحكومة ، واستقبل كل زعيم على حدة ، واتسم لقاؤه مع النحاس بالهدوء، وعقب المقابلة صرح زعيم الوفد بأنه « مغتبط بتشرفه بمقابلة جلالة الملك ولقي منه عطفاً وحباً لمصلحة مصر والشعب المصري »(٢) وغيرت المقابلة شكل العلاقة ، فاتسمت بالليونة ، وهو الهدف الذي أراده فاروق، إذ كان قد عقد النية على القيام بزيارة لسمنود - مسقط رأس زعيم الوفد - لافتتاح بعض المنشآت فيها ، وبالتالي خشي من أن يستقبل بفتور إن لم تتخذ إجراءات لإزالة مقاطعة الوفد للقصر . وتحقق تخطيط فاروق وقام بالزيارة في ٢ مايو ، ولقي الحفاوة البالغة ومظاهر الولاء على الأرض الوفدية(٣) . والتقى الملك بالنحاس وتحدث معه عن الموقف وعما يلقاه من عنت الإنجليز واضطهادهم له وسأله هل يقف الوفد لجانبه إذا اصطدم يوماً بهم ، فجاءت إجابته بأنه وجميع الوفديين يفتدون الملك بدمائهم ورقابهم « وأخرج من جيبه مصحفاً وأقسم

---

(١) F.O. Op. Cit, J 270 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Feb. 15, 1941 , No 318 , F.O.Op. Cit, 27429 , J 781 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 29 , 1941 , No 2.

(٢) المصري ، عدد ١٦١٥ في أول مايو ١٩٤١ ، ص ٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 27433 , J 3265 - 18 - 16 , Lampson - Eden , Sept. 23, 1941, No 900. ، المصري ، عدد ١٦١٧ في ٣ مايو ١٩٤١ ، ص ٤ .

عليه أنه ورجال الوفد مخلصون لفاروق »(١) .

ورأى النحاس الاستفادة من مساندة فاروق لتحقيق المنفعة التي يسعى إليها ، فخطب في ٤ أغسطس برأس البر وهاجم السياسة البريطانية بعنف في تطبيقها للمعاهدة وتعاونها مع الوزارة القائمة التي تكن العداء للوفد ، وأعقب ذلك حديثه في البرلمان ضدها فيما يتعلق بمسألة القطن ، ثم مقابلته لفاروق في شأنها ، ورغم أن المقابلة اتسمت بالفتور إلا أن لامبسون يذكر أن النحاس يلقى التشجيع من الملك ، وعلى هذا التقى السفير البريطاني برئيس الديوان ونبهه إلى مدى التأثير إذا قام زعيم الوفد بعد المقابلة الملكية بالاستمرار في عدائه لبريطانيا ، ولكن التحذير لم يضع في اعتبار أي من الطرفين مما أثار السفير البريطاني لما يترتب على ذلك من الاعتقاد بأن فاروقاً يشدد عزمه على اتباع هذا الأسلوب(٢) . واعتبر ذلك مؤامرة ملكية ، وبين أن البعض ينسبها إلى علي ماهر الذي أصبح مشغولاً بترويج فكرة التعاون بين القصر والوفد(٣) . والواقع أن علي ماهر في هذه الفترة كان نجمه قد بدأ في الأفول، وضعف نفوذه تدريجياً لدى الملك وفقد رضاه وحل مكانه أحمد حسنين وهو معروف بميوله البريطانية ، ومع هذا فله يد في مسألة تقرب مليكه من الحزب صاحب الأغلبية(٤) .

وضاق لامبسون بالحالة، والتقى برئيس الوزراء، ودار الحديث حول عمل النحاس المضاد لبريطانيا ومساندة فاروق له، واستاءت الخارجية

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٩٨ .

(٢) F.O.Op. Cit, 27431 , J 2566 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Aug. 8 ,1941 , No 2465, F.O. Op. Cit, 27432 , J 2617 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Aug , 12 ,1941 , No 2436 , J 2728 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Aug. 23 , 1941 , No 2653 , F.O. Op. Cit, 27433, J 3265 - 18 - 16 , Lampson - Eden , Sept. 23 , 1941 , No 900.

(٣) F.O. Op. Cit, 27433 , J 3265 - 18 - 16 , Lampson - Eden , Sept. 23 , 1941 , No 900.

(٤) Vatikıotis, P.J: The Modern History of Egypt, p . 289.

البريطانية من هذا الوضع ، وطلب إيدن من سفيره الاتصال بكل من الحكومة والملك وبيان الخطورة القائمة ، وأن يُعلم فاروق بأنه لا ضمان لاستمرار تأييد الوفد له[1] جاء ذلك في الوقت الذي بدأ فيه الملك ينقلب على عقبيه تجاه زعيم الوفد ، فيستدعي رئيس الديوان حسن يوسف ويطلب منه العمل على الحد مما تذهب إليه الصحف الوفدية بشأن مقابلات النحاس ووصف تنقلاته لأداء فريضة الجمعة[2] . إذا كان فاروق يعتبر أن الأضواء يجب أن تسلط عليه وحده . وأدرك أن أهمية عرشه ترتبط بالرضا البريطاني ، فارسل في ٢٢ سبتمبر ١٩٤١ برقية إلى السفير المصري في لندن تناول فيها موقف النحاس المعادي لبريطانيا ، وأعطى تأكيدات لما يأمله في بقاء العلاقات الطيبة معها ، وما يكنه من حب وإخلاص لها[3] . وعليه سحب مساندته للنحاس الذي واصل سياسته الهجومية ، وبذلك تأرجحت اتجاهات فاروق في علاقته مع الوفد، لكنه ربطها بخيط واحد تمثل في العمل والكسب لمصلحته ، في الوقت الذي تباينت فيه سياسة الوفد لنفس الغرض .

المواجهة .

مع نهاية عام ١٩٤١ تأزم الموقف بالنسبة لبريطانيا في مصر ، حقيقة أن حكومة حسين سري قدمت المعاونة ، إلا أن الرأي البريطاني كان يرى في شخصية رئيس الوزراء عدم المقدرة وجهل خلفيات السياسة[4] . كما أن ظروف مصر أثناء الحرب ، بالإضافة إلى مجهودات الوفد في إشعال الحركة

---

(١) F.O. Op. Cit, 27432 , J 2871 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Sept. 8,1941 , No 2807 , J 2992 - 18 - 16 , Egyptian Ambassador Conversation, Sept. 19 , 1941.

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٥١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 27433 , J 3269 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Sept. 26 , 1941 , No 910.

(٤) Ibid, 27432 , J 294 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Aug. 28 , 1941 , No 807 .

الوطنية ، جعلت الأوضاع غير مستقرة وهددت مصالح الحلفاء عامة . وقد وضح كيف أثارت خطوات التقارب بين فاروق وحزب الأغلبية الحفيظة البريطانية ، هذا في الوقت الذي كانت فيه انتصارات المحور العسكرية تدوي ، وتعرض مركز الحلفاء للخطر المتمثل في الزحف على حدود مصر الغربية ، لذا فلا بد للمسئولين البريطانيين من التحرك ، وكان لقاؤهم حول الاعتماد على زعيم الوفد ، الذي لم يكن ينسى للندن أنها لم تتدخل لاستبقائه ، وعليه فمن بين الأسباب التي جعلته يقدم على تحركاته واستاء منها البريطانيون ، أن يثبت قدرته على مشاكستهم حينما يريد ، وأنه إزاء رغبتهم في تجنب مثل هذه النشاطات ، فعليهم أن يحققوا له رغبته في الاستحواذ على السلطة ، ويعلن السكرتير الشرقي تلك الأمنية التي تراود الوفد في التدخل البريطاني لاستخدام الضغط الكلي على الملك لإعطائه الحكم ، ويؤيدها ويعتبر عودته مرتبطة بتهدئة الشعب وإخماد انفعالاته[1] .

من هذا المنطلق وضعت السياسة البريطانية في اعتبارها ضرورة مساندتها للوفد لإقصاء المتاعب التي تواجهها ، وفي لقاء جمع السفير البريطاني وأمين عثمان أثير اقتراح مسألة تشكيل النحاس الوزارة ، ولكن كانت القضية الأساسية هي رفض فاروق وتصلب موقفه[2] ، ومع إزدياد الأخطار رأى لامبسون ضرورة استدعاء النحاس ، والتقى برئيس الوزراء في أول فبراير ١٩٤٢ ، فأبدى الأخير رؤيته للموقف وحصرها في إرغام الملك على تولي هذه الخطوة ، وجاء رد الخارجية البريطانية المؤيد وحمل المبدأ الذي سيربط الوزارة المنتظرة والقصر « وعلى النحاس باشا أن يتخذ إجراءات مناوئه للملك ، وسيجد الصعوبات في البداية لكنها سوف تحل »[3] . وجرت المساعي ، وأبلغ أمين عثمان السفير

---

(١) Ibid , 27431 , J 2186 - 18 - 16 , Lampson - Eden , June 20 , 1941 , No 566.

(٢) Ibid, 27432 , Op. Cit.

(٣) Ibid , 31566 , J 515 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb . 1 st, 1942 , F O - Lampson , Feb . 2 , 1942 , No 572.

البريطاني بأن النحاس يرفض تشكيل وزارة قومية ، لأنه لن يكون قوياً عند تعامله مع القصر حيث سيقابل دائماً بالمعارضة ، بالإضافة إلى وجود وزراء هم رجال الملك ، وتمسك زعيم الوفد برأيه عندما التقى به فاروق بناء على دعوة ٣ فبراير بقصر عابدين ، ولم يكن الأخير ليرضى ، فيكفيه تنازله وقبوله وزارة يمثل فيها الوفد . ويصر النحاس على موقفه في اجتماع ٤ فبراير ، ويقر لامبسون موقفه « لأن الوزارة الوفدية الخالصة ستقف مع الانجليز على طول الخط(١) .

وكان فاروق يعلم بأبعاد الموقف وخطورته ، وأن التهديد له آت وقريب ، ورغم ذلك تعنت في البداية إذ أراد تحقيق أكثر من هدف ، فربما يصادفه النجاح ويبعد الوفد عن الحكم عندما يتكاتف القصر مع باقي الأحزاب، فإن فشل وجاء الوفد بالقوة ، فلهذا انعكاساته على شعبية الحزب خاصة وموقف المصريين عامة ، وعليه يمكن أن يوسع الدائرة الملكية لينضم إليها الذين ساءهم تصرف زعيم الوفد من ناحية ، والظهور أمام المحور بالحاكم المناوىء للوجود البريطاني لما يتفق ذلك مع ميوله من ناحية أخرى . ولم يتمكن من المضى في ذلك الاتجاه إذ سرعان ما هددته القوة البريطانية في حادث ٤ فبراير وفرضت عليه الوزارة الوفدية . وتعددت الآراء واختلفت حول ما إذا كان الإجراء التعسفي قد تم بمعرفة النحاس والاتفاق معه أم لا ، وكل منها ساق أدلته ، البعض دعمها ، والبعض الآخر اعتمد فيها على تجميع الملابسات . وبطبيعة الحال ، فإن زعيم الوفد وأتباعه نفوا أية اتصالات ، بينما أصر معارضوه على حدوثها . والواقع أنه من خلال المراسلات البريطانية الرسمية يتضح أن أمين عثمان قام بدور في تصوير الأبعاد المحتملة للتدخل البريطاني لمسئولي الوفد ، وبالتالي فالتفاهم كان قائماً بين لامبسون والنحاس(٢) ..

وكلف الملك النحاس بتأليف الوزارة ، وطلب منه أن يكون حكمه قومياً

(١) Ibid , J 555 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb. 3 , 1942 , No 462.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المحالفة في التطبيق.

لا حزبياً ، وحمل الأمر الملكي طابعاً لا ينم إطلاقاً عما يجش في صدر فاروق حيث وصف النحاس بسداد الرأي وبعد الهمة وصدق الولاء ، وجاء جواب رئيس الوزراء ليحتوي على نفس النمط وليبين أن خطة الوزارة هي نفس خطة سابقتها(١) . وقبل أن يشكل النحاس حكومته أقدم على محاولة لإبعاد تهمة الاختيار البريطاني له وفرضه بقوة السلاح والتهديد ، فطلب من لامبسون تبادل رسالتين يجري نشرهما ، يؤكدان تمسك بريطانيا بنصوص المعاهدة واعترافها باستقلال مصر وعدم تدخلها في الشئون الداخلية . ووافق السفير وتبودلت الرسالتان(٢). وجاء هذا العمل من جانب زعيم الأغلبية بداية لخطة أراد من ورائها إحباط مجهودات المعارضة عامة وفاروق خاصة ، وتمكن الوفد من تجنيد جماهيره ليلصق الشجاعة والتضحية وحسن التصرف بزعيمه ، وتحول المؤشر وبسرعة للصالح البريطاني ، وضح ذلك في أول زيارة رسمية قام بها لامبسون لرئيس الوزراء في ٧ فبراير إذ ينقل الحفاوة التي قوبل بها لحكومته « وجدت صعوبة بالغة في الدخول إلى مبنى رئاسة الوزراء والخروج منه بسبب المتظاهرين المتحمسين » وفي هذا اللقاء دار الحديث عن الأسس التي سيتبعها رئيس الوزراء مع فاروق خاصة مسألة تدخل القصر ، وبين النحاس أنه سيتعامل معه بطريقته ، وهنا أبدى السفير البريطاني الاستعداد لتقديم المساعدة في حالة وجود الصعوبة(٣) .

وبدأ النحاس برنامجه بحل مجلس النواب وقصرت المدة الانتخابية ، وأجريت الانتخابات في مارس ١٩٤٢ ، وفاز حزب الوفد بعد أن قاطع الأحرار الدستوريون والسعديون الانتخابات وكان فاروق له الميول بأن يكون هناك مقاعد لباقي الأحزاب ، وفي مقابلة مع أمين عثمان تكلم معه لاقناع النحاس

---

(١) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٢) F.O. Op. Cit, 31567 , J 621 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb . 5 , 1942 , No 502.

(٣) Ibid, J 644-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 7, 1942, No 525.

بذلك ، وأن عليه أن يلتقي بأحمد ماهر ويدفنان العداء ، ولكن تـولدت أزمـة حيث رأى الوفد أن ترك نسبة من الدوائر لا بد أن يقابله سحب معارضة تـوليه الحكم ، وبعـد موافقـة الأحـرار الـدستـوريين والسعـديين اختلف على عـدد الدوائر(١) . ولم تتحقق الرغبة الملكية ، ومن ثم اعتمدت الوزارة على قاعـدة برلمانية قوية أمكن استخدامها في وقت الأزمات مع القصر .

وبدأت الترجمة العملية للطلبات البريطانية ، ومثلت مسـألة إبعـاد علي ماهر جوهرا ، فرغم أنه لم يعد يتمتع بتلك المكانة التي كان يشغلها ، إلا أن المسئولين البريطانيين رأوا الخطر يكمن فيـه نظراً لمـا عرف عن مـوقفه تجـاه ايطاليا . وفي ٦ مارس جرت مقابلة ملكية مع النحاس ، استعرض فيها بعض الموضوعات ثم ركز على مسألة علي ماهر ، وصرح بكراهيته له ، وأن ما قام به من أعمال أساءت لمصر ولملكها ، وبسببه وقعت أحداث ٤ فبراير ، وأنه فكر في إرساله للسودان لكنه عاد وفضل عـدم التنفيذ ، وسيصـدر أمره ويحـدد فيه إقامته في ضيعته ـ القصر الأخضر بضواحي الاسكندرية ـ ولا يسمح له بالخروج دون تصريح . ورغب رئيس الوزراء أن يضع الملك في الوضع الذي أراده له ، فبين أن يخطره فقط للعلم حيث المسألة من اختصاصه ، وعاد مرة أخرى ليثيـره ضده فأوضح أنه يستغل اسمه سواء بتصريح أو بدونه(٢) . فكانت تلك مواجهة صريحة من النحاس ، قبلها فاروق لأنه يعلم جيداً أن طلب بريطانيا لا بد وأن ينفذ ، وعقب هذه المقابلة أخبـر أمين عثمان السفير البريطاني بمـا دار فيها ، وانتهى الأمر بموافقة علي ماهر على تحديد إقامته كما رآهـا زعيم الوفـد(٣) .

---

(١) Ibid , 31568 , J 828 - 38 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Feb. 19 , 1942 , No 619.

(٢) Ibid, 31569 , J 1070 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 6 , 1942 No 720.

(٣) Ibid, J 1087 - 38 - 16 , Lampson - F.O , Cairo March 6 , 1942 , No 719 , J 1190 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 12 , 1942 , No , 793 , F.O. Op. Cit, 31570 , J 1521 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 29 - 29 - 1942 - No 938.

واعتقد أنه حقق غرضه وأنهى ما تبقى من ارتباط بين هذه الشخصية وفاروق .

ودفعت طبيعة الملك العنيدة إلى إعطاء إشارة التأييد والمساندة لعلي ماهر ودفعه لمشاكسة رئيس وزرائه ، وذلك يتفق مع رغبة علي ماهر نفسه ، ويتصعد الموقف ، فقد أخل الأخير بوعده في البقاء محدد الإقامة وهرب والتجأ إلى مجلس الشيوخ ، وأثناء خروجه قبض عليه ، وأبدى النحاس الرغبة في إرساله إلى السودان وضرورة الوقوف أمام أي اتجاه ملكي في هذا الشأن، فذهب أمين عثمان إلى لامبسون ليعرض عليه الأمر، فذكره السفير البريطاني بما سبق ووعد به رئيس الوزراء من المساندة الكاملة لتقييد حركة القصر ، وفي حالة وجود متاعب بسبب إبعاد علي ماهر ، فإن وعد المساعدة ما زال قائماً ، ويوضح أمين عثمان بأنه حتى ولو تغاضى الملك عن رحيل علي ماهر فسيتحامل على رئيس وزرائه في موضوعات أخرى كنتيجة لهذا التصرف[١] . واتفق لامبسون مع النحاس على ضرورة وضع نهاية لهذه المؤامرات ، ورحل علي ماهر إلى الغربنيات ثم إلى السرو وبعدها للعياط ووضع تحت حراسة مشددة[٢] ، ولم يتمكن فاروق من الوقوف أمام القوى المضادة وخاصة أنه لم يعد محتاجاً إليه بالدرجة التي تجعله يعرض نفسه للأخطار .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه إجراءات اعتقال علي ماهر ، وضع في الاعتبار وفقاً للخطة إبعاد عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان من القصر وإقصائه من منصبه إذ عد مفتاحاً لصديقه علي ماهر ، ويذكر لامبسون لحكومته أن النحاس آثر الانتظار ليتجنب القول بأنه يتلقى تعليماته من السفارة ، وجاء رد لندن بالموافقة على ما سبق وطلبه سفيرها بشأن ترك حرية التصرف للنحاس في

---

(١) Ibid, 31570 , J 1589 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 4 , 1942 , No 990.

(٢) Ibid, J 16391 , 1690 , 1707 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 8 , 10, 1942. No 1009 , 1003 , 1044 ، لطفي عثمان : المرجع المذكور، ص ١٤٠ .

تعامله مع الملك بما يراه مناسباً، لكنها تؤكد على ضرورة خروج وكيل الديوان عاجلاً وليس آجلاً[١] . ويسجل حسن يوسف أن النحاس كان متردداً في الاستجابة لهذا الطلب، وأن المسألة ظلت معلقة حتى صدر الأمر الملكي بإحالته للمعاش في ٧ ديسمبر ١٩٤٢ .[٢] وأثر ذلك على فاروق بعد فقدانه السلطة للإبقاء على موظفي قصره ، وإزدادت نقمته على رئيس وزرائه . وامتدت يد الاعتقال لبعض الأمراء والنبلاء الذين عرفت عنهم الميول المحورية ، فاعتقل الأمير عمر الفاروق والنبيل عباس حليم ثم محمد طاهر - رئيس اتحاد الرياضة - وأرسلوا إلى السرو ، ولم يمانع فاروق في هذا العمل لكنه أراد أن يعرفوا أنه عارض وأرغم على القبول، حتى يبدو بمظهر المدافع عن أسرته ، وليقضي على تلك المعارضة التي تولاها بعض الأسرة المالكة لتحريكه للتدخل ضد اتخاذ أية إجراءات مضادة[٣] . وكذلك أغلق نادي السيارات الملكي بالقاهرة الذي اعتبر مقراً للنشاط المعادي للحلفاء ، وكما يصفه لامبسون ، فإنه مقر للطابور الخامس[٤] . ولكن عندما عقد النحاس العزم على اعتقال صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين ، امتعض الملك نظراً للإتجاه الإسلامي الذي كان قد قطع شوطاً فيه ، لكنه لم يكن يقدر على المعارضة ، واقترح النحاس أن يبعد إلى اسوان[٥] وضرب عرض الحائط برغبة مليكه وهذا ما يسعى إليه من ناحية ، وليحقق طلبات بريطانيا من ناحية أخرى .

---

(١) Ibid, 31568, J 813-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 18, 1942, No 611,F.O-Lampson, Feb. 22, 1942, No 752.

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٧ .

(٣) مذكرات اللواء محمد إبراهيم إمام ، المصدر المذكور، عدد ٧٦١ في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، ص ٣، F.O. Op. Cit, 31574 , J 3319 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 6, 1942 , No 719.

(٤) Ibid, 31573, J 2982-38-16, Lampson-F.O. Cairo, June 28, 1942.

(٥) Ibid, 31569, J 1087-38-16, Lampson-F.O. March 6, 1942, No 719.

واستسلم فاروق ، لكنه توقف هذه المرة أمام الطلب البريطاني الخاص بالتخلص من جميع الإيطاليين بالقصر ، واحتاج الأمر لمجهود قام فيه النحاس بدوره حيث يعلم جيداً مكانتهم لدى فاروق خاصة بوللي Pully الذي يصفه لامبسون بأنه « قواد الملك » لذا رأى رئيس الوزراء أن يتركه مكانه ويبعد الآخرين رغم إصرار الخارجية البريطانية على إخراجه[1] . وأثناء المقابلة الملكية السالفة أثار النحاس الموضوع مع فاروق الذي قبل الوضع وطلب استبقاء ثلاثة إيطاليين بالإضافة لبوللي ، اثنان حلاقان والثالث مشرفاً على حظائر الكلاب . ولم يمانع رئيس الوزراء على شريطة أن يكون سلوكهم مرضياً ، وجاءت المعلومات الأمنية البريطانية بأنه لا يوجد ما يثير الشبهة ضدهم ، وانتهى الأمر ببقائهم[2] . وقد أثار هذا الموضوع أزمة بين فاروق والمسئولين البريطانيين . وجاء طلب حل البوليس الخاص - وهو تشكيلات عسكرية أنشأها علي ماهر كأداة للقصر ورأسه محمد طاهر - ليعطي النحاس الراحة النفسية رداً على حل تنظيم القمصان الزرقاء ، وفي البداية عارض فاروق بشدة تنفيذ الطلب على أساس أن الأعضاء رجاله وأفراد أسرته ، مما جعل رئيس الوزراء يشك في أن هناك غرضاً خفياً يكمن وراء هذا البوليس ، وخاصة بعد توصله إلى أن هناك اتصالات لرئيسه مع ضباط الجيش ، ومما يذكر أن فاروقاً كان يتباهى بتشريفه لمباريات كرة القدم بين البوليس الخاص والبوليس النظامي ، ويقول لامبسون لحكومته أن إقدام الملك على ذلك يعبر عن مقاومته لرغبة الحكومة في حله[3] . ومن هنا أصر النحاس على اتخاذ إجرائه .

---

(١) Ibid, 31568 , J 813 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb. 18 , 1942 , No 611 , F.O - Lampson , No 752.

(٢) Ibid, 31569 , J 1070 , 1191 - 38 - 16 , Lampson - F.O, March 6,30 , 1942 , No 70 , 811 , F.O. Op. Cit, 31570 , J 1429 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 26 , 1942 , No 909.

(٣) Ibid, 31570, J 1429-38-16, Lampson-F. O, Cairo, March, 26, 1942, No 909, F.O, Op. Cit, 31573, J 2982-38-16, Lampson-F. O, Cairo, June 28, 1942, F.O. Op. Cit, 31571, J 2220-38-16, Lampson-F. O, Cairo, May 11, 1942, No 1281.

وحاول رئيس الوزراء نقل حسن نشأت السفير المصري في لندن ، خوفاً من استخدام فاروق له لمحاربته لدى الخارجية البريطانية ، وذهب أمين عثمان إلى لامبسون وعرض عليه رغبة الوزراء ، وكان الأخير قد ذكر للملك في لقائه معه أنه لا يثق في السفير ويرى ضرورة استدعائه . ووقف فاروق أمام فكرة نقله سفيراً في طهران ، واقترح إلحاقه بالقصر ، وعليه فضل النحاس بقاءه في لندن[١] . ولم يكن ذلك يعني انتصار فاروق ، لأن رغبة لندن هي التي تحققت . ثم تدخل رئيس الوزراء لدى الملك فيما يختص بعلاقته بالوزير الفرنسي المفوض في مصر ، وأشار إلى الموقف مع ڤيشي وتصرفات هذا الوزير[٢] . وعليه يتضح أنه في هذه الفترة الحساسة التي أعقبت حادث ٤ فبراير لم يتمكن الملك من اتخاذ موقفاً سافراً معاكساً للنحاس ليقينه من المساندة البريطانية له ومن تلاقي الأهداف نحو تحقيق تلك الطلبات التي فرضت عليه .

أراد النحاس تحطيم فاروق وجعل حادث ٤ فبراير سلاحاً يشهره أمامه ، وبذلك يحقق للسياسة البريطانية أهدافها ، وبالتالي فقد رأى أن يسعى في إجراء محاولات تنتهي بإخضاع الملك تماماً لبريطانيا ، وفي البداية لم يواجهه صراحة ، لكنه أرسل إليه أمين عثمان الذي تكلم معه عن حماقة عدم التعاون بإخلاص مع السفارة البريطانية، وأعقب ذلك مقابلة ملكية أوضح فيها رئيس الوزراء خطورة الحالة وضرورة تسهيل الأمور، مما اضطر فاروق إلى إعطائه حرية التصرف في الأعمال المتصلة ببريطانيا، وهذا ما كان ينتظره ، وعقب المقابلة أبلغ السفير البريطاني بما توصل إليه ورتب المسائل معه ، وتم الاتفاق بينهما والذي أراده النحاس سراً لأنه في معرفته قضاء عليه[٣] . ولم يكتف

---

(١) Ibid, 31569, J 1087 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 6, 1942, No 719, محسن محمد : تاريخ للبيع ، ص ٩٢.

(٢) Ibid, J 1070 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 6, 1942 , No 720.

(٣) Ibid, 31568, J 828, 893-38-16, Lampson-F.O. Cairo, Feb. 19, 23, 1942, No 619, 656.

رئيس الوزراء بذلك فالتقى بالملك وبين له أنه لم يظهر أي تغيير في موقفه تجاه بريطانيا ، وهنا تهكم عليه فاروق بقوله « إن البريطانيين لن يقفوا دائماً إلى جانب النحاس ، والدليل موقفهم منه عام ١٩٣٧ » وكان رد الفعل على النحاس محاولة أخرى للاستفزاز خاصة بعد تلك الإشاعات التي خرجت من القصر وتشير إلى الانشقاق بين صفوف البريطانيين حول الحادث الأخير ، فذكر بأنه لن يفرّط في لامبسون وأنه واثق من أن مليكه سيكون كذلك ، وهو يعلم مدى الكره الذي يحمله قلبه للسفير البريطاني ، وأفهمه بأنه سيكون صارماً للغاية تجاه مثل هذه الإشاعات ، وأن أي شخص يريد الاتصال بالملك يجب أن يكون عن طريقه ، وفي نهاية اللقاء ذكر أنه أخلص أصدقاء الملك من حيث أنه يعمل في سبيل مصالح مصر التي يجب أن تكون مصالح الملك ، فانفجر فاروق بالقول « أنا لا أريد أية دروس »[١] .

وعاد فاروق ليعمل من جديد ضد رئيس وزرائه ، وبعد مضى ما يقرب من شهر ونصف من عمر الوزارة ضاق بتعدد تلك الزيارات التي يقوم بها النحاس له ، فوضع العقبات أمامها ، وأبدى رغبته في أن يتم التفاهم مع رئيس الديوان . وعلى الفور وعندما علم رئيس الوزراء بتلك التعليمات ذهب والتقى بفاروق في ٢٦ مارس ١٩٤٢ وطلب منه تمكينه من المقابلة عند الضرورة ، فسأله ولماذا لا يكون الاتصال عن طريق أحمد حسنين ، فأجاب بأنه هناك موضوعات هامة وحساسة ولا يمكن التفاهم فيها عن طريق وسطاء وساق الأمثلة ، وأشار إلى أن موظفي القصر لا يبدون له المشورة بسداد . وشكا رئيس الوزراء للسفير البريطاني ، وهدد بإجراء تغيير شامل لموظفي القصر ، وأنه إذا استمر فاروق في عناده ، فسيضطر لاستدعاء البرلمان بمجلسه في مؤتمر ويقترح تعديل السلطات الملكية[٢].

(١) Ibid, 31569 , J 1070 - 38 - 16 , Lampson - F.O. Cairo , March 6, 1942 , No 720.

(٢) Ibid, J 1319 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 21 , 1942 , No 872 , F.O. Op.Cit , 31570 , J 1429 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 26 , 1942 , No 909.

ووجه الملك الانتقادات لرئيس وزرائه ، عندما أصر الأخير على إقامة الاستقبال المناسب لملك اليونان ، وبرزت مرة أخرى مشكلة أعضاء مجلس الشيوخ المعنيين ، وأوضح النحاس لفاروق بأن الأساس أن الحكومة هي التي تختار الأعضاء ، ولما لم يجب الملك ، أبدى استعداده للموافقة على الأعضاء الذين يختارهم ولكن بشرط ألا يكونوا خطرين ، وعليه قدم رئيس الديوان له قائمة تضم ٢٩ مرشحاً مع التأكيد باستعمال الملك لحقه ، فرد النحاس بأنه لن يدخل في معركة كما حدث عام ١٩٣٧ ، وبعد مزيد من المناقشة اتفق على الأسماء[1] . ورفض فاروق الموافقة على طلب النحاس بشأن منح رتبة الباشوية لبعض وزرائه عند افتتاح البرلمان في ٣٠ مارس وبرر الموقف بأن الوقت ما زال مبكراً مع أنه هو نفسه الذي أنعم فيه بنيشان الكمال على هدى شعراوي ، ولها موقفها العدائي سواء من النحاس أو الانجليز خاصة بعد حادث ٤ فبراير ، ودخل رئيس الوزراء من جديد المعركة حول هذا الموضوع ، وجادل في الإجراء وبين أن الملك ليس له الحق في تكريم إمرأة معروف عنها أنها طابور خامس[2] . واستمر النزاع حول مسألة الرتب والنياشين خاصة وقت وجود المناسبة ، وفشل رئيس الوزراء في إقناع فاروق بمنح بعضها تحقيقاً لما سبق وطلبه ، ولكن بعد طول الانتظار وافق على المنح للوزراء المعينين بعد التعديل ، ومع هذا رفض العديد من النياشين التي كان النحاس يرغب في توزيعها[3] .

ويكتب لامبسون لحكومته ليسجل لها سوء العلاقات بين الملك وزعيم الوفد، ويعرض وجهة نظره في أن مناسبة عودة السفير المصري للقاهرة ستتيح الفرصة

(١) Ibid , 31571 , J 1926 - 348 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , March 31 , 1942 , No 321.

(٢) Ibid, 31570, J 1429-38-16, Lampson-F.O, Cairo, March 26, 1942, No 909, F.O Op. Cit, 31571, J 2103-38-16, Lampson-F.O, Cairo, May 4. 1942, No 1225.

(٣) Ibid , 31571 , J 2220 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 11 , 1942 , No 1281 , F.O. Op. Cit, 31572 , J 2359 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 18 , 1942 , No 1333.

لشرح أبعاد تلك العلاقة لما له من تأثير على الملك ، كما طلب الموافقة على القيام بكل الجهد لجعل القصر قائماً على أسس سليمة . ويلمس لامبسون أن سلطة حرية التصرف التي أعطاها فاروق للنحاس فيما يتعلق بالأعمال الخاصة ببريطانيا ، كانت على مضض منه ، وأنه ضم جميع العناصر المعادية للوفد وجمعها حول التدخل البريطاني المخالف لاستقلال مصر ، وقد أيقن السفير البريطاني أن الملك لن يترك للوزارة الحرية في البقاء أو الاستقالة ، وإنما هو يمهد لإقالتها كما سبق وحدث . ويبدي رأيه لإيدن بوجوب الاستعداد لتأمين الوزارة من هذا الإجراء ، والتأهب لتدخل قهري في حالة الإقدام على ذلك ، ويشير إلى تعاون الوزارة الوفدية(١) . ومضى كل طرف يعمل لتحقيق ما يصبو إليه .

واختمرت في ذهن القصر مسألة الاستحواذ على مكرم عبيد وسحبه من الوفد ، ولم يكن فاروق يحمل له إلا الكراهية ، وأثناء الأزمات الوزارية عام ١٩٣٧ أساءه الكثير من تصرفاته ، بالإضافة إلى ما امتلأت به أذناه من أعدائه خاصة الذين خرجوا من الوفد . ومع تولي وزارة ٤ فبراير استمر الوضع على ما هو عليه ، وعند مقابلة أمين عثمان للملك ، ورغم أنه لم يحظ بأية عاطفة ملكية ، إلا أن فاروقاً في حديثه معه عبر بصراحة عن عدم ثقته في وزير المالية(٢) . ولكن بدأت الخطة التي سبق ونجحت في إقصاء النقراشي وأحمد ماهر عن الوفد تعود مرة أخرى وتفرض نفسها على القصر ، ومن هذه المرة تغيرت الأشخاص سواء من قام بالتخطيط أو من نفذ عليه . وأراد أحمد حسنين ضرب النحاس ضربة قوية لا يقدر بعدها على الصمود أمام فاروق ، وذلك بضم مكرم عبيد ثم أمين عثمان ، وانصب التخطيط في تلك المرحلة على الأول ، وأتت الثمار في فترة وجيزة ، وليس هنا المقام لذكر العوامل التي دفعته

---

(١) Ibid, 31570, J 1446, 1656 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 27, April 9, 1942, No 913, 243.

(٢) Ibid, 31568, J 828 -38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 19, 1942, No 619.

للإقدام والانقياد للقصر ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ذكاءه وقوة شخصيته وتأثيره .

وبدأ رئيس الديوان بالخطوة العملية ، وحدد المقابلة الملكية لمكرم عبيد ، وبمعرفة النحاس لها ، أدرك هذا التدبير وفهم أبعاده وصرح به لجلسائه[1] وتمت المقابلة دون استئذان وزير المالية من رئيسه ، وأعد جيداً لما بعدها ، فقد نشرت الأهرام تصريح الوزير بشأن المقابلة ـ ولم يكن ذلك مألوفاً فيما سبق ـ وتناول فيه الموضوعات المالية التي عرضها على الملك ، وبدا المقصود واضحاً من تلك الإشادة التي فاض بها، فارتفع بفاروق عنان السماء ، وأضفى عليه سعة الاطلاع ودقة النظر والعمق والرجولة المبكرة والخبرة النادرة والديموقراطية السمحة[2] . وبالفعل وقع الخلاف المنتظر ، وألقى زعيم الوفد بعض اللوم على مكرم عبيد وغضب منه ، وينقل لامبسون لحكومته الصعوبات التي تواجه رئيس الوزراء بسبب هذا الموقف ، وفي حديث له مع حسين سري بين أن وزير المالية يزداد حدة نظراً لمساندة القصر له ، وأشار إلى أن عبد الوهاب طلعت يلعب دوراً في الموضوع[3] .

وتحرك النحاس وعقد النية على تقليص سلطات مكرم عبيد بسحب شئون التموين منه وإسنادها لوزير جديد ، وعندما علم لامبسون خشي نتيجة ذلك على المجهود الحربي ، وطلب من أمين عثمان ألا تتأثر المصلحة البريطانية بهذا التغيير ، وتدخل لدى رئيس الوزراء وأكد أنه ليس من الحكمة تلك القطيعة بين الصديقين[4] ولم تفلح أية محاولات للتوفيق ، وازدادت الهوة بين

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ٢٣٥ .

(٢) الأهرام ، عدد ٢٠٦٥٨ في ١٣ مارس ١٩٤٢ ، ص ٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 31570 , J 14777 - 38 - 16 ,Lampson - F.O, Cairo , March 28 , 1942, No 928 , F.O. Op. Cit,. 31571 , J 2199 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 8, 1942 , No 1262.

(٤) Ibid, 31571 , J 2260 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 13, 1942 , No 1300, F.O, Op. Cit, 31572 , J 2274 - 38 - 16 ,Lampson - F.O, Cairo , May 13 , 1942 , No 1307.

الطرفين ، واتسع النقد العلني وانصب على زوجة النحاس وعائلتها .
واستكمالا للشكل الخاص بالإعلان عن التوفيق الذي يتولاه القصر ، استقبل الملك رئيس وزرائه ثم مكرم عبيد في محاولة لإثناء الأول عن إقالة الثاني ، والضغط عليهما للمصالحة ، ولكن بطبيعة الحال فشل السعي ـ كما هو متوقع ـ وأصر النحاس على إقالة وزير المالية ، ورفض الملك مبيناً أن الباب مفتوح ليقدم استقالة وزارته ويعيد تأليفها من جديد . وعقب المقابلة وصف مكرم عبيد استقبال الملك له بأنه كان ودياً للغاية[1] . وقدم النحاس استقالة وزارته في ٢٦ مايو ١٩٤٢ ، وحرص على أن يسببها ، فأشار إلى الخلاف الذي نشأ بينه وبين وزير المالية حتى يضمن إعادة تشكيلها خشية تكليف غيره[2] .

ورفض أمين عثمان دخول الوزارة الجديدة عندما عرض عليه أن يشغل مكان مكرم عبيد الذي أُعطِيَ لكامل صدقي رغم ما أبداه فاروق من عدم أهليته لنوعية المنصب ونصحه بإسناده لأحد الأكفاء ، ولم يشف النحاس غليله ويتمكن من إقالة مكرم عبيد الذي واصل طريقه في التعاون مع القصر لتحطيم وزارة القصر ، وقد لفت لامبسون نظر أحمد حسنين ونبهه إلى الدور الذي يقوم به القصر في الظهور بمظهر البطل وتشجيعه لمسيحي قبطي[3] . ولكن لم يأت لفت النظر بنتيجة واستمر التعاون المشترك وحاول القصر جذب وفدي آخر لتعميق الشرخ في صفوف الوفد فاستقبل الملك محمود سليمان غنام ، ولكن صدرت التعليمات من النحاس للرقابة بمنع نشر خبر « عطف جلالة الملك على وزير التجارة » إذ خشِيَ تكرار مأساة مكرم عبيد[4] وقد اختلفت الظروف بين الشخصين، وعليه لم تنجح المحاولة ، كذلك فكر القصر في إبعاد علي

---

(١) Ibid, 31572 , J 2458 - 38 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , May 25 , 1942 , No 1406 .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٤١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 31574 , J 4615 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Nov. 4, 1942 , Lampson ,Op. Cit, Box III, June 4, 1942 , P . 165.

(٤) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

زكي العربي عن النحاس[1] ، لكن لم يتحقق من مراده .

ومضى العمل المضاد يسير في اتجاهه، فأقدم فاروق على عرقلة أعمال الوزارة ، فهو ينتقل إلى الإسكندرية في أوائل مايو ١٩٤٢ مما أدى إلى تأجيل تعيينات بعض المناصب الوزارية ورئاسة مجلس الشيوخ ، وعندما يعود يعاند ويؤجل الموضوعات المقترحة من الحكومة كلما أمكنه ذلك ، ويعارض البعض الآخر منها ، ثم لا يلبث أن يخرج في رحلة إلى سيناء ولا يترك بالقصر أي خبر عن ميعاد رجوعه ، وبالتالي يتوقف دولاب العمل في هذه الفترة الحرجة ، ويغضب النحاس ويشكو للسفير البريطاني ، ويبين أن فاروقاً يكرهه ويمقت أصحاب الوطنية ويعمل على إسقاطه ، ويشير إلى استقباله لكل من أحمد ماهر وإسماعيل صدقي بالاسكندرية ثم يستفسر عما إذا كان بقاؤه على العرش فيه المصلحة الحقيقية لمصر[2] . ولم تكن فكرة عزل الملك بجديدة على التفكير..

وتأزم موقف الحلفاء على حدود مصر الغربية في أواخر يونيو ، وانسحبت قواته حتى مرسى مطروح ، وما لبثت أن سقطت ، واجتمع السفير البريطاني والقائد العام للقوات البريطانية بالنحاس ، واتصلت الوزارة بمحافظ الإسكندرية وأبلغته ما يجب اتباعه إذا ما بلغها روميل ، ويذكر حسن يوسف أن الديوان الملكي كان يتابع الانباء من الصحف « دون أن تخطرنا رئاسة مجلس الوزراء بشيء عنها ، وكأن الملك في معزل عما يجري في بلاده[3] » ولكن في ذلك مبالغة، فرغم الخلافات القائمة إلا أن رئيس الوزراء كان يلتقي بالملك عندما يتطلب الأمر ويعلمه بأخبار الحرب ، ومما يذكر أن فاروقاً عقب سماعه لبعضها يعلق بأنها ليست جديدة محاولة منه التقليل من شأن النحاس[4] . ومع

---

(١) محسن محمد : سنة من عمر مصر، ص ١٦٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 31571 , J 2220 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 11 , 1942, No 1281 , F.O. op. cit, 31572 , J 2359 , 23641 , 2274 - 38 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, May 18 , 20 , 13 , 1942.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٨ .

(٤) F.O. Op. Cit, 31573 , J 2982 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, June 28 , 1942, No 1675.

ازدياد الخطر الحربي وتوقع دخول الألمان مصر ، عرضت السفارة البريطانية مسألة الانتقال إلى الخرطوم ، وكانت الخطة البريطانية بعد الانسحاب ، إطلاق الماء المالح في ترعة المحمودية لتغرق الأراضي الزراعية . وفي البداية لم يعط النحاس رأياً قاطعاً خوفاً من العواقب ، وفضل أن يكون فاروق صاحب القرار ، فذهب إليه ، ووجد أن لديه الخلفية وعلم أنه أبلغ لامبسون رفضه لأي تحرك ، ومن ثم وافق على هذا الرأي[1] . وقد أيقن أنه في حالة المعارضة ، وفي هذه الظروف الدقيقة تكون فرصة الإقالة لتكليف من هو أقدر منه على التفاهم مع الألمان .

وفي نهاية أغسطس تولدت أزمة ارتبطت بالجيش ، فشب خلاف بين حمدي سيف النصر وزير الدفاع وبين الفريق إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش وهو رجل الملك حول اعتقال ثلاثة ضباط لاتصالهم بالمخابرات الألمانية ، وشكا الوزير لرئيس البعثة العسكرية البريطانية ، ووجه الاتهامات لرئيس الأركان والتي تجعل من المستحيل على الوزير الاستمرار في منصبه . وكان أهمها الرجوع للملك دونه مما جعله يهدد بالاستقالة ، ولم يسمح له النحاس بذلك ، وحاول مقابلة فاروق، لكنه لم يمكنه من اللقاء حيث تهرب بالابتعاد عن القصر . وأخيراً هدأ الموقف ببقاء وزير الدفاع ورئيس الأركان في منصبيهما ، وشغل مرشح الوزارة منصب وكيل وزارة الدفاع[2] . ولم يمض شهر إلا وتجددت أزمة الضباط الثلاث الذين أرادوا التعبير عن إخلاصهم للملك عقب حادث ٤ فبراير ، فأصدر قراره بنقلهم فاحتجوا ، ورأى الملك محاكمة اثنين منهما ولكن رئيس الوزراء ووزير الدفاع رفضا وتمسكا بفصلهما واعتقالهما ، ثم أعقب ذلك بوادر أزمة أخرى ، إذ رغب الملك في أن يشعر رئيس وزرائه بتلك العلاقة التي تربطه بجيشه ، فأضيف إلى دعاء صلاة الجمعة الدعاء إلى الوطن والجيش فغضب النحاس ، وكادت أن تتفاقم المشكلة لولا

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١ .
(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٩ ، F.O. Op. Cit, 31574 , J 3658 , 4332 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Aug. 25 , Sept. 28 , 1942 , No , 2088 , 939.

أن فاروقاً لم يعط للأمر أهميته وأرخى تشدده ، ولم يتوقف تنازع الاختصاص بشأن تعيينات كبار الضباط ، وظهرت مشكلة شغل وظيفة مدير عام مصلحة الحدود ووقف الترقيات واستمر الخلاف بشأنها فترة ، وانتهت برجحان كفة الحكومة(١) .

ومع بزوغ انتصار بريطانيا في العلمين ، ارتفع مؤشر النزاع ، فقد تثبت فاروق من استمرار النحاس في السلطة طالما يتلقى المساندة الكاملة من الوجود البريطاني ، كما زال الخوف الذي كان ينتاب رئيس الوزراء في حالة الانتصار الألماني ، ومضى كل في طريقه يعمل على سحب سلطة الآخر . ويصور لامبسون سوء العلاقة بلندن ، وأن فاروقاً يرى أن كل ما يقوم النحاس بعمله غير سليم ، وينقل شكايات رئيس الديوان الذي اعتبر أن ذهاب رئيس الوزراء إلى الإسكندرية لمدة عشرة أيام ووقف اجتماعات مجلس الوزراء إهانة للملك(٢) . وأعقب ذلك انتقال الوزارة للإسكندرية وعقد اجتماعاتها فيها بينما الملك ودواوين القصر باقية في القاهرة(٣) . والمعتاد أن القصر هو الذي يقرر موعد الانتقال الرسمي ثم تتبعه الوزارة .

ومنذ بداية الصراع وفاروق يعتمد على الأزهر ، وبالطبع كان للشيخ المراغي ثقله في جذب هذه القوة للقصر ، فعمل على تصعيد الإثارة في تلك المؤسسة ضد الوفد مما ألجأ رئيس الوزراء إلى التهديد بفصله إذا لم يتمكن من وقف الاضطرابات ، كما أقدم على إنشاء إدارة للشئون الدينية ألحقها برئاسة مجلس الوزراء ، تولاها شيخ وفدي ، والهدف إيجاد القنوات مع الأزهر من ناحية والجمعيات الإسلامية من ناحية أخرى(٤) . وتلاحقت الأزمات ، فعندما

(١) انظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٢) F.O, Op. Cit, J 4355 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Oct. 23, 1942 , No 2439.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٩ .

(٤) F.O. Op. Cit, 31569 , J 1239 - 38 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , March 16 , 1942 , No 815 , F.O. op. cit, 31574 , J 4332 , - 38 - 16 , Lampson - Eden , Cairo, Sept. 28, 1942 , No 939.

تقرر إقامة احتفال للعيد الألفي للأزهر ـ وفقاً للتاريخ الهجري ـ رأى القصر أن توجه الدعوة باسم شيخ الأزهر، بينما رأى رئيس الوزراء إما أن تكون باسمه أو باسم وزير الأوقاف ، وتعنت كل طرف برأيه مما أدى إلى تأجيل الحفل لأجل غير مسمى ، وأعلن أن السبب توعك في صحة فاروق[1] ، وربما صدق ما ذكره البعض من خشية الحكومة من أن إقامة مثل هذا الاحتفال الكبير تحت زعامة القصر يتحول إلى مظاهرة ضد الوفد[2] . هذا في الوقت الذي اشتد فيه النزاع حول التعيينات في الأزهر[3] . وجاءت مناسبة عيد الميلاد الملكي في ١١ فبراير ١٩٤٣ لتخرج النحاس عن شعوره ، فحدث أن توجه طلبة الأزهر إلى قصر عابدين في هذا اليوم وقاموا بمظاهرة ولاء للملك ، فتدخلت الحكومة وحاولت منعهم مما أسفر عن بعض المصادمات ، وهنا أمر النحاس باعتقال بعض المشايخ ، واختلفت التهمة ، مرة لتحريضهم الطلبة، وأخرى لعدم مقدرتهم السيطرة عليهم وبالتالي أغضب هذا التصرف الملك، واتصل أحمد حسنين بالسفير البريطاني الذي اعتذر عن التدخل لارتباط الموضوع بالناحية الدينية ، فالتقى رئيس الديوان برئيس الوزراء في ١٨ فبراير محاولاً البحث عن مخرج ، وانتهى الأمر بالإفراج عن المشايخ[4] . وتعرض الخلاف إلى تعيين أمير الحج ، وهو منصب فخري يصدر به أمر ملكي دون العرض على مجلس الوزراء ، ورشحت الوزارة وكيل وزارة الداخلية للمنصب ، ولكن فاروقاً رأى أن يعهد به إلى عمر فتحي كبير ياورانه ، ونفذ ما ارتآه ، واعتمد مرشح الوزارة كوكيل للأمير[5] .

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٣٩ ، ٢٣٤ .

(٢) Kirk, G. : The Middle East in the war, P. 228.

(٣) F.O. Op. Cit, 35528 , J 2 - 2 - 6 , Lampson - F.O, Cairo, Dec. 30, 1942 , No 2906.

(٤) Ibid, 35529, J 770-2-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 16, 1943, No 349, F.O. Op. Cit, 35530, J 1217,-2-16, Lampson-F.O, Feb. 18, 1943, No 191.

(٥) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٩ .

وفي الواقع فقد أثبت فاروق قدرته وكفاءته وتمكن من تحقيق سياسته في هذا المجال ، ووفقاً لهذه القاعدة ، عمل على استرضاء الأقباط واستقطابهم خاصة العناصر الوفدية منهم والذين مثلوا ركيزة منذ نشأة الحزب ، وشجع تحول مكرم عبيد إلى جانب القصر ذلك الاتجاه ، كما أنه قدم المساعدة لنجاحه ، واستاء السفير البريطاني ، ولفت نظر رئيس الديوان للمخاطرة التي يقوم بها القصر ليلعب دور الحامي للأقلية المسيحية(١) . ولكنْ استمر القصر على نهجه ، وزار الملك ديرسانت كاترين ، وتبرع له بأربعمائة جنيه ، وأثنت بعض الصحف الموعزة من رئيس الديوان بفاروق وبأن الدين لله والوطن للجميع ومليكه للجميع ، وجاءت الانتخابات الفرعية في جرجا لتحقق للقصر بعض النجاح الملحوظ(٢) .

ومع قرب الذكرى السنوية لحادث ٤ فبراير ، انتهز النحاس الفرصة لأنه يعلم تماماً مدى تأثر فاروق به ، وصحب السفير البريطاني إلى قصر عابدين للقاء بالملك في ٢ فبراير ، ويصف لامبسون المقابلة بأنها كانت طيبة(٣) . والحقيقة أن لفاروق الفطنة التي تجعله يحبط مسعى عدوه ، لأنه في اليوم التالي استقبل رئيس الوزراء بمفرده ، وكما أخبر أمين عثمان السفير البريطاني بأنه في هذه المقابلة أظهر مضايقته من بعض موضوعات لم تكن بذات أهمية ، لكنه لا يتفق فيها مع النحاس ، ورفض قبول أية تفسيرات بشأنها(٤) . وفي ١٥ مارس انتهز رئيس الوزراء مناسبة عيد الدستور واستفز الملك بذلك البيان الذي أذاعه من منزله ، وتكلم عن الحياة الدستورية التي عاشتها مصر ، ثم عرج على الدور الذي لعبه كل من فؤاد وفاروق في المناورات ضد الدستور ، واعتبر

---

(١) F.O. Op. Cit, 31574,J 4615 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Nov . 4, 1942 , No 205.

(٢) يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الأسود، ص ص ٧٣ ـ ٧٥.

(٣) F.O. Op. Cit, 35529 , J 578 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb. 3,1943, No 234.

(٤) Ibid, J 555 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb. 4, 1943 . No 217.

القصر أن في تسجيل الإذاعة لهذا الحديث عمل مضاد له[1] . فكان ذلك مواجهة سافرة وهجوماً صريحاً ليس فقط على فاروق ، وإنما انضم إليه أبوه .

وتوطدت الصلة بين القصر ومكرم عبيد الذي قررت الهيئة الوفدية فصله من منصب سكرتير عام الوفد ثم قرر الوفد حرمانه من عضوية الحزب ، ولم يبق له سوى عضوية البرلمان ، لذا أقدم على تأليف حزب الكتلة الوفدية ، وتفرغ لنسج خيوط إسقاط الوزارة النحاسية ، وهو الهدف الذي يتوق إليه القصر . وبدىء في الإعداد عندما جرى نقاش بين أحمد حسنين وعبد العال الحمامصي حول أوضاع الفساد التي وصلت لها الحكومة ، وسوء الحالة الاقتصادية والمعاناة التي يعيشها الشعب ، وكان من رأي الأخير أن تسجل مخازي الوزراة في وثيقة ترفع للملك ، وبحث المسألة مع مكرم عبيد الذي تلقفها حيث وجد فيها الضربة القاضية لخصومه ، ومضى في جمع الوثائق والمستندات والمعلومات عن الفضائح الخاصة بزوجة النحاس وعائلتها وبعض أعضاء الوفد ، وبتضخم المادة تحولت العريضة إلى كتاب ، وجند له أعضاء الكتلة ، واتسمت عملية الطبع بالسرية التامة والخطة المحكمة ، وأودعت النسخة الخطية المرفوعة للملك وملاحقها الوثائقية في إحدى خزائن قصر عابدين ، وحدد ٣١ مارس ١٩٤٣ لتقديمها ولتوزيع نسخ الكتاب الأسود ، وتمت هذه الخطوات بكل دقة وحرص رغم الرقابة العسكرية ، واختتم مكرم عبيد هذا العمل - بوصفه عضواً في البرلمان - بنداء للملك لإنقاذ البلاد بإقالة الوزارة القائمة ، وإلغاء أعمالها غير الدستورية ، وتعيين هيئة قانونية مستقلة لفحص جميع الإجراءات غير الشرعية المنسوبة إليها[2] .

---

(١) Ibid, 35530, J 1313-2-16, Lampson-F. O, Cairo, March 21, 1943, No 581

(٢) جلال الدين الحمامصي : من معاركنا السياسية ، معركة نزاهة الحكم ، فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢ ، ص ص ٣٤ - ٤٠ ، حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ١٣٦ . F.O. Op. Cit., 35532, J 1781-2-16 Lampson-F. O, Cairo, April, 1943,

سعد فاروق بهذا العمل ، وكان قد احتضن فكرته وأيدها وشجعها إذ اعتبرها الأداة القوية للإحاطة بغريمه - بصرف النظر عن القضاء على المفاسد - ويذكر شاهد عيان أن الملك تابع أنباء إعداد الكتاب ، وكان يسأل عما تم طبعه وعن الاحتياطات التي اتخذت لمنع الحاكم العسكري من إفساد الخطة[١] . وبناء على توجيهه شارك إبراهيم عطا الله في التوزيع عن طريق سيارات الجيش[٢] . وأراد الملك التحرك بسرعة ، والتقى رئيس الديوان بالسفير البريطاني وأخطره بأنه يبذل المحاولات لاقناع سيده بالصبر ، الذي يرى ضرورة التصرف حيث أن ما احتوى عليه الكتاب يدل على عدم أمانة القائمين بالحكم ، وأن واجبه يحتم عليه اتخاذ الإجراءات ضد الوزراء المذنبين بصفته قائماً على العرش ، وبالطبع هو يحرص على أن يكون التصرف المضاد والمباشر إقالة الوزارة ، واقترح لامبسون أن يحيل الملك الكتاب على رئيس الوزراء وينتظر النتيجة ، وذلك كإجراء دستوري ، وفي حالة إثارة المسألة أمام البرلمان فلن يعارض لصبغته الوفدية ، وفي حالة عرضه على القضاء فلن يجرؤ قاض على الحكم ضد جميع الوزراء ، وفي نفس الوقت طلب السفير البريطاني من رئيس الديوان التريث[٣] . وفي تلك الأثناء كثفت المعارضة مجهوداتها ، ورفع زعماؤها تقريراً للملك وآخر للسفير البريطاني يضم التعليق على محتويات الكتاب ، وطالبوا الملك بمحاسبة النحاس على ما ورد به ، واتخاذ الإجراءات التي تجعل رعاياه يعيشون في سلام مع حكومة شريفة وعادلة (٤) .

وأعد القصر كتاباً بإحالة العريضة - نسخة الكتاب الأصلية - لرئيس

---

(١) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ٣٠.

(٢) صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين ، ص ٣٩.

(٣) F.O. Op. Cit, 35531 , J 1606 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 9 , 1943 , No 715.

(٤) Ibid, J 1519 - 2 - 16 , Lampson - F O, Cairo , April 4,6 , 1943 , No 665 , 680. PREM 4 , Lampson - F.O, Cairo , April 9 , 1943 , F.O. 371 - 35533 , J 1964 - 2 - 16 Lampson - Eden, April 21 , 1943.

الوزراء في ١٠ أبريل متضمناً أهميتها ، واحتوائها على اتهامات خطيرة عن نزاهة الوزارة وسمعة الحكم خاصة لأن مقدمها كان وزيراً فيها(١) . والتقى لامبسون في نفس اليوم مع النحاس ، وأوضح جهود القصر والمعارضة لإقالة الحكومة ، وطرح فكرة مقابلته لفاروق ، فأعرب السفير البريطاني عن مضارها إذا رفضها الملك أو أن يحدث أثناءها ما يشجعه على الإقالة ، ولكن رئيس الوزراء كان مصراً على المقابلة ورفض اقتراح محدثه بالإكتفاء بلقاء رئيس الديوان ، هذا وقد أشار إلى ضرورة أن تقدم السفارة المساندة حتى لا يقال إنه عندما انتهى الاحتياج لوزارة الوفد أصبح لا حاجة لها ، فانبرى لامبسون ونفى ذلك المعنى وبين أنه يريد وزارة تعمل على تنفيذ المعاهدة وتكون لها الأغلبية ، وهذان الشرطان متوفران في الوزارة القائمة ، وعليه فلن تقال(٢) . ومما لا شك فيه أن ما احتواه الكتاب الأسود من حقائق جعل الوزارة في أشد الحاجة لحماية بريطانية .

وأفهم السفير البريطاني رئيس الوزراء - عبر أمين عثمان - بضرورة تحركه ، ولو بالإيحاء لعضو برلماني بطرح سؤال عن الكتاب الأسود وأخذ ثقة الأغلبية وإنهاء الموضوع أو التفاهم بطريقة أو بأخرى مع أحمد حسنين ، ووافق النحاس على طرح الأسئلة بمجلس الشيوخ وإعداد الرد عليها . وسأل أحد الشيوخ رئيس الحكومة في ١١ أبريل عن مدى علمه بالاتهامات التي أذاعها مكرم عبيد ، وإذا كانت غير صحيحة فلما لا يقدم إلى القضاء بتهمة القذف ، وفي اليوم التالي ألقى النحاس بيانه بأن مثل هذه الأمور يجب الرد عليها في نطاق المسئولية الوزارية وطبقاً لأحكام الدستور ، وانهالت الأسئلة من الشيوخ والنواب ورد عليها رئيس الوزراء ووزراؤه بما يفيد سلامة تصرفاتهم ، وقدم مكرم عبيد استجواباً في ١٧ مايو ثم طلب تأجيله للحصول على بعض

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٤٣ ، جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ص ٤٠ ، ٤١ .

(٢) F.O. 371 - 35531, J 1607 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 10 , 1943 , No 719.

المستندات من الديوان الملكي ، وبذلك ثبت تدخل القصر رسمياً ، ولكن انتهت المناقشة بموافقة ١٧٦ نائباً على بيانات الحكومة(١) . وفازت الوزارة الوفدية بالثقة .

وفي هذه الأثناء ، طلب السفير البريطاني مقابلة فاروق ، وأصر رئيس الديوان على معرفة الغرض ودار بينهما النقاش ، وبين لامبسون بأنه إذا اتخذ الملك الإجراء الذي نُصح به - من رئيس الديوان نفسه - وأقال الحكومة وأجرى انتخابات ، فإن ذلك لا يتفق مع المصلحة البريطانية ، فأجابه أحمد حسنين بأنه يؤيد حكومة ائتلافية لإنهاء الأزمة ، حيث إنه من المحال استمرار النحاس في السلطة لتلك الجرائم التي اقترفها والتي غمرته في الوحل ، وهدد بالاستقالة(٢) . وقابل لامبسون فاروق في ١٤ أبريل ونقل إليه وجهة النظر البريطانية فيما يختص بالحرص على إبقاء الوزارة في ظروف الحرب القائمة ، وأنه بعد فتح باب مناقشة ما جاء به الكتاب الأسود في البرلمان يعتبر الموضوع منتهياً ، ولكن الملك اختلف معه في أن البرلمان القائم أصبح غير صالح ولا يعتد بقراراته ، وأنه يهمه كملك للبلاد مسئول عن كافة أحوالها اتخاذ الإجراءات السليمة ، ولا بد من حل البرلمان ، فرد عليه السفير البريطاني بأنه لا يعرف وجهة نظر النحاس في هذا الشأن ، وعليه أشار فاروق بأنه لا يعقل أن يكون المتهم هو القاضي في نفس القضية ، وعرج لامبسون على مسألة استقالة رئيس الديوان وطلب من الملك ألا يسمح له بها ، وبالفعل فقد رفضها وفقاً للخط المرسوم(٣) .

---

(١) Ibid, J 715, 1635-2-16, Lampson-F.O, Cairo, April 10, 12, 1943, No 717, 730.
حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ص ١٤٧ ، ١٤٨، ١٥٠ .

(٢) Ibid, J 1664 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 14 , 1943 , No 742.

(٣) Ibid, J 1678 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 14 , 1943 , No 745 , F.O. 371 - 35532 , J 1706 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 16 , 23 , 1943 , No 752 , 881.

وأرادت الوزارة الانتقام من رئيس الديوان ، فنظمت عليه هجوماً داخل البرلمان ، فطرح أحد النواب الوفديين سؤالاً عن الدين الذي في ذمته للدولة . واعتبر الجميع أن هذا الهجوم مقصود به فاروقاً ، والتقى أحمد حسنين بالسفير البريطاني ونقل إليه بأن الملك سيستعمل حقه الدستوري في الاعتراض على هذه الوسيلة التي تستخدم ضد موظفيه ، وأنه إذا رغبت الحكومة في مقاضاة رئيس الديوان ، فعليها الالتجاء للمحاكم[1] . وعلى الفور تدخلت السفارة البريطانية ، والتقى المستشار الشرقي برئيس مجلس النواب وطلب منه حذف السؤال والرد عليه من المضبطة ، وشكر رئيس الديوان لامبسون على هذا العمل[2] . ورغم أن الكتاب الأسود لم يتحقق الغرض الأساسي منه وهو إسقاط الوزارة ، إلا أنه قد أودى بما كان متبقياً من هيبة الوفد أمام الناس لصالح فاروق الذي بدا واضحاً أمام أعينهم أنه حريص على إقصاء المفاسد الملتصقة بالوزارة والتي مثلت الوجه المظلم لها ،أكملت دائرة النفور منها خاصة وأن طريقة وصولها للحكم هذه المرة لم تغب بعد عن الأذهان .

وساءت العلاقة بين القصر والوزارة ، وعندما علم النحاس بأن فاروقاً لم يصافحه في احتفال الأوبرا اعتذر متعللاً بسوء حالته الصحية ، فما كان من الملك إلا أنه تجاهل عثمان محرم الذي حضر باعتباره أقدم الوزراء ، وفرضت المقاطعة نفسها ، فلم يحضر مندوب من القصر حفل العشاء الذي أقامه رئيس الوزراء لوزير الداخلية العراقي[3] ، وبين لامبسون لحكومته بأن هذه المقاطعة تعد

---

(١) بلغ الدين ٥٠٣ جنيهات و ٥٠٧ مليمات وهو ثمن أثاث أمر بصنعه في مدرسة أسيوط الصناعية عام ١٩٢٧ واتفق مع وزير المالية على تسويته بعد عام ١٩٤٤ ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٤٨ .

F.O. Op. Cit, 35534, J 2339-2-16, Killearn-F.O. Cairo, May 23, 1943, No 1047 .

(٢) Ibid, J 2360-2-16, Killearn-F.O, Cairo, May 25, 1943, No 1062.

(٣) PREM 4, 19 - 2 , Lampson - F.O, Cairo , April , 12, 1943 , No 728 , F.O. 371 - 35531, J 1638 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 12 , 1943.

عاملاً خطيراً يضعف من سلطة الحكومة خاصة أمام الرأي العام وتعتبر مؤشراً لسقوطها ، وفي غداء جمعه مع النحاس دار الحديث حول مقاطعة الملك للوزارة ومسئوليته عن ذلك ، وقد أثار السفير البريطاني المسألة مع فاروق فلجأ إلى التمويه وبين أنه كان بالصحراء لمدة خمسة أيام(١) . ووقعت حادثة استقبال البعثة التركية لتزيد من الجفاء ، فعند استقبالها اتجه إسماعيل تيمور الأمين الأول ومد يده للنحاس فصافحه ، وهنا قال له رئيس الوزراء بشموخ « ألست بخاشٍ من تلويث يدك لمصافحتي ، نحن لدينا الكثير مما سنقوله لكم فيما بعد » ، ويذكر لامبسون للندن بأن هذا الحادث ترك أثراً سيئاً للغاية في القصر وعمل على استمرار القطيعة ، ورفض النحاس الاعتذار عما بدر منه ، وفي مناسبة ذكرى وفاة فؤاد مثلت الوزارة في الاحتفال بوزيرين فقط ، كما قاطعت الحكومة الاحتفال الذي أناب فيه فاروق الأمير عبد المنعم ، وأيضاً الحفلات الخيرية الخاصة بالتبرعات سواء المنسوبة للملك أو المعارضة(٢) ، وبالتالي فالقصر يرد بالمثل .

وضاق فاروق بالنحاس ، ومضت الأقاويل تتردد حول قرب الإطاحة به ، وتولى مصطفى أمين هذه المهمة بناء على تكليف رئيس الديوان ، واستمرت الحملة الصحفية للملك ضد زعيم الوفد ـ قادتها روز اليوسف ، الاثنين ، المصور ـ وصورت فيها الالتفاف حول الملكية التي هي الدعامة الأساسية لمصر(٣) . ومن ثم كان هناك رد فعل من الوزارة ، فيشكو أحمد حسنين للامبسون من طه حسين الذي هاجم فاروقاً صراحة ، ويلتقي النحاس بالسفير

---

(١) F.O, Op. Cit, J 1607, 1702, 1678, 1678 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 12 , 14 , 1943.

(٢) Ibid, 35532 , J 1935 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 30, 1943, No 867 , F.O. Op. Cit, 35534 , J 2173 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo , May 7 , 1943 , No 440.

(٣) Ibid, 35533 , J 1941 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 1 st , 1943 , No 866 ,F.O. Op. Cit, 35534, J 2293 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , May 14 , 1943, No 473.

البـريطاني ويتكلم معـه بمرارة عن جنـون الملك ، وراح يكرر لـه بـأنـه سيء الحكم ، ويسـأل عن مدى إمكـانية اتخـاذ الـوفـد لإجـراءات ضـده ويـرحب بإسقاطه [1] . وهنا تثار قضية وهي مسألة إعادة التفكير في عزل فاروق ، وليس هناك شك في ذلك ، ولكن لم توضح الوثـائق هذه المـرة عن الخطوة التـالية للعزل ، ويذكر شاهد عيان بأنه بعد أن ساءت الأحوال بين الطرفين ، عرضت المسألة على مجلس الوزراء فأقرها وعهد إلى الهلالي بصياغة مبررات الخلع ، فأعد بيـانه وسلمـه إلى محمود سليمـان غنام الـذي أعاد كتـابته ثم ذهب إلى النحاس وتم توقيع الوزراء على البيـان كقرار صـادر من مجلس الوزراء بخلع فـاروق وإعلان الجمهـورية ، واحتفظ بـه وزير التجـارة بينما أحـرق النحاس المسودة ، ويشير الشاهد إلى أن هـذا القرار كـانت فيه جـوانب من المناورة، وأنـه رداً على التنظيم الحـديدي الـذي أعـده القصـر لـلانتقـام من النحـاس ورجاله [2] . ومما تجدر الإشارة إليه أنه من المستبعد أن تكون فكرة الجمهورية قد شغلت أقطاب الوفد نظراً لحرفيتهم الدستـورية وإيمـانهم بالنـظام الملكي في القـالب الديمـوقراطي ، كمـا أن فاروقـاً كان لا يـزال يتمتع بـالشعبية ، هـذا بالإضافة إلى أن بريطانيا هي صاحبة القول الفصل ، وخاصة أن ظروف الحرب وجهتها ، ومما يـدعم ذلك الاتجـاه أنه في لقـاء تم بين أمين عثمان والسفيـر البريطاني ، وأثناء الحديث عن اوتقراطية فاروق وتعديه على سلطات الحكومة وتـوقع قـرب الصدام معهـا ، أوضح الأول أن النحـاس لا يؤيد فكـرة إسقاط العرش وإعلان جمهورية يكون هو رئيسها [3] . وعليه فإن فكرة الجمهورية لم تحظ بمكانة تمكنها من فرض نفسها .

واحتلت مسألة توسيع القاعدة الشعبية مكانتها في القصر ، فقـد استغل فاروق حادث ٤ فبراير ليحصل على مزيد من تلك الشعبية على حساب الوفد ،

(1) Ibid, 35533 , J 2070 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, May 9 , 1943 , No 944 , PREM 4,19 - 2 , Admiralty - TA 41B, May 9, 1943.

(٢) صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ٣٦ .

(3) F.O. 954 - 5 , Part 4, Eg - 44 - 2 , Killearn - Eden , Cairo , Jan . 5, 1944.

وأراد أن يبدو بمظهر المعتدى عليه حتى يكسب شفقة ومحبة الناس له ، وتصادف أن أول مناسبة بعد الحادث انعكس فيها الإخلاص له كان يوم عيد ميلاده ، ففي ١١ فبراير ١٩٤٢ توافدت على قصر عابدين وتلاحقت مظاهرات ولاء لم يسبق لها مثيل منذ اعتلائه العرش ، ورد عليها فاروق برسالة عبر فيها عن فرحته ورغبته في مصافحة كل فرد حضر ليهنئه ، وأعلن أنه سيبذل طاقته لإسعاد بلاده ، وختم قوله بأن الملك لا يستمد سعادته من انتشار ظله على الأرض ولكنه يستمدها من تمكين محبته في القلوب ، وتجلت شعبيته أيضاً عند ظهوره لحضور صلوات الجمعة في المساجد ، وحتى صورته في السينما قوبلت بالتصفيق[1] . وواصل رئيس الديوان دوره الذي أخذه على عاتقه منذ كان رائداً للملك ، ومع حدوث أية أزمة مع الوزارة تكثر التصريحات التي يدلي بها للصحافة لإعطاء صورة تحمل جميع المعاني التي تقربه من شعبه خاصة في الوقت الذي يتعرض فيه النحاس ووزراؤه للاتهامات ، وتولت آخر ساعة المصورة المهمة ، ونشرت أحاديث أحمد حسنين ، ففاروق يعلم كل صغيرة وكبيرة في إدارة شئون الدولة لدرجة أنه حينما مثل بين يديه أحد المستشارين أعلن عن رغبته في ضرورة البت في القضايا الجنائية المتزايدة ، وهو يرتدي الصناعة المصرية ويهتم بالقراءة والمبتكرات العلمية ، ويقوم بالزيارات الفجائية للمستشفيات ، ويحرص على أن تكون تجولاته داخل البلاد سراً ليتعرف على أحوال الطبقة الفقيرة ، يخرج متخفياً ، ويمشي على قدميه ، ويركب عربة الحنطور ويعطي السائق سيجارة ويجاذبه أطراف الحديث ، لا يأخذ معه إلا الخدم في تنقلاته لأنه يخشى إذا اصطحب معه كبار رجال القصر أن يفقد لذة التواضع والبساطة[2] . وبذلك أضيفت عليه صورة الحاكم الديموقراطي .

---

(١) Lugol: Op. Cit, pp. 317, 318 ، الأهرام، عدد ٢٠٦٣٠ في ١٣ فبراير ١٩٤٢ ، ص ٤ ، محسن محمد: التاريخ السري لمصر، ص ٢٣٨ .

(٢) آخر ساعة المصورة ، عدد ٤٣٢ في ١٠ يناير ١٩٤٣ ، ص ٣ ، عدد ٤٣٧ في ١٤ فبراير ١٩٤٣ ، ص ٤ .

وفي الحقيقة ، فإن لهذا التصور جزءاً من الواقع وإذا اختلف المدلول ، إذ أن حب المغامرة مرتبط بشخصية فاروق، فضلاً عن الرغبة التي سيطرت عليه في التقرب من الشعب لاكتسابه ، ونرى الترجمة العملية في هذه التحركات التي يقوم بها ، فحينما نكبت بعض المناطق في الإسكندرية نتيجة للغارة عليها انتقل إليها بسيارته وطاف بها متنكراً واختلط بالعمال وهم يرفعون الأنقاض ، فبدا أمام الأعين في صورة الوطني الذي يشارك شعبه آلامه ، واستمرت هذه السياسة في طريقها ، فعلى سبيل المثال ، فهو يهب منحة من ماله الخاص لمصلحة الآثار للكشف عن مقبرة بجوار أملاكه الخاصة في حلوان ، ويتبرع بألف جنيه ليوم المستشفيات ، وذلك رداً على مشروع زوجة النحاس « أسبوع البر » ، ويزور المنشآت والمتاحف ، ويشيد ببنك مصر ويفتح حساباً لابنته فيه[1] ، وتتحرك آلات المصورين لتلتقط الصور التي تنسج حولها الصحافة الموالية آيات البطولة .

واستمرت سياسة اكتساب الطلبة ، خاصة بعد أن انتابهم شعور امتهان الكرامة نتيجة حادث ٤ فبراير ، وقصد فاروق مزيداً من التقرب منهم رغبة في القضاء على نشاط الطلبة الوفديين ، وانتهز الفرص للقاء بهم ، وتصادف في ذلك الوقت افتتاح جامعة فاروق (الإسكندرية) ، فحضره وأهدت له الجامعة درجة الدكتوراه الفخرية ، ويقرر إهداء جميع الكتب المزدوجة بمكتبته للجامعة لمساعدة الطلبة ، ويفتح قصره لضيافتهم وخاصة الخريجين ويكرمهم ويشجعهم[2] . واستن هذه السنة سُنَّةَ اللقاء بهم في نهاية العام الدراسي ، وفيه

---

(١) الأهرام، عدد ٢٠٧١٣ في ١٢ مايو ١٩٤٢، ص ٢، عدد ٢١٠١١ في ٢٩ أبريل ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢١٣٣٧، في ١٨ مايو ١٩٤٤ ص ٢، عدد ٢١٤٠١ في أول أغسطس ١٩٤٤، ص ٢، عدد ٢١٤٥١، في أول أكتوبر، ص ٢، البلاغ، عدد ٦٣٤٨ في ١٣ يوليو ١٩٤٢، ص ٢ .

(٢) F.O. 371-35530, J 993-2-16, Lampson- F. O, Cairo, Feb. 15, 1943, No 168
الأهرام، عدد ٢١١٠١ في ١٢ أغسطس ١٩٤٣، ص ١، عدد ٢١١٠٥ في ١٧

تتلى عليهم رسالته ويهتفون له ويوزع عليهم صورته موقعاً عليها ، ومما يذكر أنهم بلغوا ٥٠٠ طالب من بينهم عدد من الطالبات والسودانيين ، وضموا طلبة الجامعة والمعاهد والأزهر والكلية الحربية ، ويصف كيلرن لحكومته هذا اللقاء الملكي وكيف أنه يسبب إثارة الحكومة لإحيائه المنافسة بينها وبين القصر من أجل اكتساب ولاء الشعب(١) .

وأمر فاروق بإنشاء جائزة باسمه للعلوم والفنون ، فرد عليه مجلس الوزراء بقرار إنشاء جائزة للعلوم أطلق عليها « جائـزة مصطفى النحـاس »(٢) . وسعى الوفد لتنظيم مظاهرات للطلبة انعكاساً لتلك التي يحـركها القصـر ، فانتهـزت الوزارة فرصة زيارة البعثة اللبنانية للقصر ، وتجمع بعض الطلبة ورددوا الهتافات « يحيا النحاس زعيم الشعب » وذلك أثناء استقبال فاروق للبعثة(٣) . ومع هذا نجح فاروق في اكتساب الجولة بفضل رئيس ديوانه الذي صور افتئات النحاس عليه ، وعدم اقتناعه بمجرد دوره كزعيم سياسي ، وقد وضح ذلك جلياً في يوم عيـد الجلوس الملكي عام ١٩٤٣(٤) . أيضـاً كان للطلبـه مكانهم في مـآدب الإفطار الرمضانية التي أقامها القصر(٥) . وينيب فاروق مندوباً عنه ليشارك في الـذكرى السنـوية للجـارحي شهيد الجـامعـة ليثبت للطلبـة تـأييـده للمـواقف البطولية ، مما استاء له السفير البريطاني وأوضح لرئيس الديوان أن إصرار مليكه

= أغسطس ١٩٤٣ ، ص ٢ ، عدد ٢١٣٦٧ في ٢٢ يونيو ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(١) F.O. Op. Cit, 41318 , J 2940 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Aug. 19 ,1944 , No 1632.

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 41316 , J 151 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Jan . 8 , 1944 , No 59.

(٤) Ibid, 35534 , J 2087 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 9, 1943 , No 951 .

(٥) Ibid , 35538 , J 4194 - 2 - 16 , Shone - F.O, Sept. 24 , 1943.

على مثل هذه الأعمال ليس من الحكمة كما وصفه بالغباء(1) . وواصل فاروق طريق الاهتمام بالطلبة عن طريق تشجيع الرياضة وحضور حفلاتها ومبارياتها وتوزيع الجوائز على المتفوقين فيها ، وزيارة النوادي وخاصة النادي الأهلي(2) فأثر ذلك على علاقته بالشباب عامة فتمكن من محاربة الوفد .

ودخل العمال في الخطة، ولهم ثقلهم حيث أن جماعات منهم تنتمي للوفد ، وعلى هذا كان لا بد من جذبهم للقصر فاستقبلهم ضيوفاً في ١٢ سبتمبر ١٩٤٣ أثناء شهر رمضان، وقدم الإفطار لعدد كبير منهم وحضر معهم ممثلون عن باقي طوائفهم ، والتقى بهم فاروق وتحدث إليهم ، وصرح بأنه كان يود دعوة العمال جميعاً لولا أن القصر لا يتسع لهم ، وهنا سمع الملك الكلمات التي تسعده ويتوق إليها إذ علت الهتافات لتوصفه بأنه نصير العمال وتوصفهم بأنهم جنود الملك وخدام العرش(3) . وينقل القائم بالأعمال البريطاني الصورة لحكومته وصداها في الصحافة التي راحت تتشدق بديموقراطية الملك ، ويعبر بأن ما أقدم عليه العمال هو تعبير عن ولاء طبقات العمال للملكية(4) . كما صرح مراسل وكالة تاس السوفيتية في القاهرة بأن فاروقاً أول ملك فتح أبواب قصره للشعب(5) . ولم تقتصر الدعوة على القاهرة ، وإنما وجهت أيضاً لعمال الإسكندرية ، فتوافدوا على قصر رأس التين لنفس الغرض ، ومما يذكر أن النحاس رداً على ذلك أقام حفلة للعمال في

---

(1) Ibid, 35540 , J 4842 - 2 - 16 , Killearn — F.O, Cairo , Nov. 13 , 1943 , No 1051 .

(٢) الأهرام ، عدد ٢٠٧٠٦ في ٤ مايو ١٩٤٢ ، ص ١ ، عدد ٢١٠٨٣ في ٢٢ يوليو ١٩٤٣ ، ص ١ ، عدد ٢١٤٤٢ في ١٨ سبتمبر ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١١٢٨ في ١٣ سبتمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ .

(4) F.O. Op. Cit, 35538, J 4072 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo , Sept. 18, 1943 , No 863.

(٥) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٤ .

ملعب الإسكندرية وخطب فيهم وزير الشئون الاجتماعية مؤكداً عناية الوزارة بشئون العمال[1] . وتتكرر ولائم القصر الرمضانية ، ويحرص فاروق على وجوده وسط العمال فيها ، وفي البداية لم يكن ليرغب في السماح للعمال الوفديين بالحضور للقصر ، فقد حدث عندما علم بقدومهم بمناسبة عيد الجلوس الملكي في ٦ مايو ١٩٤٣ ، تلقى مدير الأمن العام أمراً من القصر بعدم رغبة الملك في وجودهم ، حيث سيلحق اسم النحاس باسمه في الهتافات وهذا ما لا يرضاه ، ورداً على ذلك أصدر رئيس الوزراء تعليماته بعدم السماع للطلبة والأزهريين بالذهاب للقصر ، ورغم ذلك احتشدت الجموع أمامه[2] وتدريجياً يحاول فاروق استمالة العمال الوفديين ، ولكن كان من الصعب إتمام هذه الخطوة ، لذا تحاشى عداوتهم ووضعهم في حيزهم ، ويذكر كيلرن للندن بصدد معاملتهم بأن الرسميين في القصر كانوا يبدون اهتماماً ملحوظاً بأعضاء النقابات المستقلة ، أما المرتبطين بالوفد ، فقد قل الاهتمام بهم[3] .

وذهب فاروق للعمال، فقام بزياراتهم في مصانعهم ، ففي ١٢ نوفمبر ١٩٤٣ التقى بعمال شركة مصر للنسيج بكفر الدوار، كما انتهز فرصة ذكرى توليه السلطة الدستورية وقام بزيارة مفاجأة ـ دون علم الحكومة ـ لشركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وأوصى بالاهتمام بالعمال ، مأكلهم ، مساكنهم ، علاجهم ، تعليم أبنائهم وتحدث معهم ، وتبرع لهم بألف جنيه ، وصحبه في هذه الجولة رئيس الديوان الذي أنعم عليه بقلادة فؤاد الأول ليصبح صاحب المقام الرفيع[4] ، ثمناً لنجاح تخطيطاته وتقوية لمركزه أمام أعدائه ودليلاً على

---

(١) F.O. Op. Cit, J 4063 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo, Sept. 25, 1943 , No 1803 , حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٥٩ .

(٢) F.O. Op. Cit, 35534, J 2087 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 9, 1943 , No 951.

(٣) Ibid, 41318 , J 3110 - 14 - 16, Killearn - F. O., Cairo, Sept. 3, 1944, No 1717.

(٤) Ibid, 35540 , J 4842 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Nov. 19 , 1943 , =

استمرارية مساندته له وتشجيعاً له على المضي في سياسته . وعندما قام فاروق برحلته لمنطقة القناة في مارس ١٩٤٤ قام العمال بمظاهرات الولاء ، وتكررت نفس الأحداث في رحلته التالية للبحر الأحمر حيث التقى بعمال مناجم الفوسفات في القصير ، وأبدى تقديره لعملهم ، واستخدم حركاته فطلب منهم الكف عن الهتافات مصرحاً بأن عملهم أعظم هتاف له[١]، ومما لا شك فيه أن الصحافة جسمت هذه الوقائع، حتى المعتدلة منها تذكر تلطفه مع العمال وتحدثه في مشاكلهم وإعطاءه المنح لمن يتعرضون منهم لظروف صعبة[٢] . وذلك لتحقيق هدف القصر . واستمراراً للمنافسة بين فاروق والنحاس في هذا المجال ، سلطت الأضواء على الأول ، خاصة عندما طرح على بساط البحث قضايا الإصلاح الاجتماعي - في وقت كانت فيه الطبقة العاملة تعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة - وراح يستفسر عن القوانين الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وما يشابهها ، ففي لقاء له مع وزير الدفاع النيوزيلاندي والسفير البريطاني ، سأل الوزير عن نظام المعاشات الخاصة بالعمال وكيفية تطبيقها في بلده ، وينقل لامبسون لحكومته اهتمام الملك بهذه المسائل ، ويفطن إلى أن الخوض في مثل هذه الإصلاحات يجذب الطبقة العاملة للقصر على حساب الوفد[٣] .

ودخل الفلاحون في نطاق الاهتمام الملكي، فقد رغب الملك الكيد لرئيس وزرائه بأن يجعل له مأثرة تتردد على الألسنة يظهر فيها أنه يشعر بضيق فلاحي مزارعه حتى ينظر إليه على أنه سيد رحيم ، ففي سبتمبر ١٩٤٢ يأمر

= No 105 , F.O. Op. Cit, 41318 , J 2841 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Aug. 4, 1944 , No 910، الأهرام ، عدد ٢١٣٩٩ في ٣٠ يوليو ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(١) نفس المصدر ، عدد ٢١٢٨٠ في ١٢ مارس ١٩٤٤ ، ص ٢، عدد ٢١٣٠٥، في ١٠ أبريل ١٩٤٤ ، ص ١.

(٢) نفس المصدر، عدد ٢١٣٩٠، في ١٩ يوليو ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٣) F.O. Op. Cit, 35531, J 1517 , J 1431 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 24 , 29 , 1943, No 74 , 629.

بتخفيض إيجارات أرضه ، ويأمر كبار مستأجريه تخفيض الإيجارات على من يستأجر منهم بنفس النسبة ، وتأكد هذا الاتجاه بالمقابلة مع رئيس الوزراء البريطاني الذي بين لفاروق الواجبات الملقاة على الحاكم فيما يختص بالإصلاح الاجتماعي للفلاحين[1]. وعليه أقدم على مشروع مكافحة الأمية بين فلاحي وعمال مزارعه على نفقته الخاصة . ومما لا ريب فيه أن ذلك إجراء وقتي لم ينبع من إيمان بمبدأ . واستكمالاً في السياسة الملكية في الدعاية يأمر بوضع قمح المزارع الملكية تحت تصرف الحكومة للمساهمة في حل أزمة التموين ، ويطالب بالمشروعات التي تعود على الفقراء بالمساعدة وتخفيف وطأة الأعباء الثقيلة ، وانتهز المناسبات ليأمر أن يقدم فيها الطعام لهم وتوزع عليهم المؤن والملابس من حسابه الخاص[2]. ويتبع نفس الأسلوب في انتقالاته ، فعندما يذهب للبحر الأحمر ، يتنكر في زي ضابط بحري ويوزع الملابس والسكر والشاي والدقيق على الفقراء[3] . ومما يسجل أن فريدة أسهمت في هذه الدعاية ونجحت في منافسة حرم النحاس التي انتشرت رائحة فسادها ، وللملكة مكانتها في قلوب المصريين ، وحرصت على الارتفاع بها ، فأكثرت تبرعاتها للمطاعم الشعبية ليقدم الغذاء للفقراء ، وقامت بزياراتها لها[4] .

---

(١) روز اليوسف ، عدد ٧٥٧ في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٢ ، ص ٣، Lampson , Op. cit, Box III, Feb. 2, 1943, P . 29.

(٢) F.O. Op. Cit, 41318 , J 2666 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , July 21 , 1944, No 841 , F.O. Op. Cit, 35530 , J 993 - 2 - 16 , Lampson - F.O. Cairo , Feb, 15, 1943, No 10, F.O. Op. Cit, 35538 ,, J 3955-2-16, Killearn-F.O, Cairo, Sept. 11, 1943, No 939، المصري، عدد ٢٠١٣ في١٧ يونيو ١٩٤٢، ص ٣، الأهرام، عدد ٢٠٧٠٤ في أول مايو ١٩٤٢، ص ٢، عدد ٢٠٨٩٧ في ١٥ ديسمبر ١٩٤٢، ص ٢.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٣٠٥ في ١٠ أبريل ١٩٤٤، ص ١، عدد ٢١٣٩٠ في ٩ يوليو ١٩٤٤، ص ٢ .

(٤) السياسة الأسبوعية ، عدد ٢٦٧ في ١٨ أبريل ١٩٤٢ ، ص ١، F.O. Op. Cit, 41316, J 1231 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , March 24 , 1944, No 337.

وفي نفس الوقت واصل فاروق منهجه في الظهور بمظهر المسلم الغيور على دينه ، فهو يرتاد المساجد ، ويحضر الاحتفالات الدينية ، ويستقبل ضيوف الدول الإسلامية ، ويقدم التبرعات للمنشآت الدينية سواء في مصر أو خارجها[1] . ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه أعطاه المزيد من الحب لدى الشعب على حساب الوزارة القائمة ، ويمكن القول أنه انتصر على النحاس الذي لم يتمكن من إحراز خطوة للتقدم لأنه فقد الكثير بعد حادث ٤ فبراير وتصدعت شعبيته وانحصر في قالب ضيق ، وكثر مناوئوه واتسعت دائرتهم لتضم المثقفين والطبقة العليا والبوليس، وأخيراً الجيش[2] ، وبالتالي فقد وجد هؤلاء في فاروق بعض التعويض .

وجاء حادث القصاصين ليكون سهماً قوياً يوجه إلى النحاس، حيث أبرز وبوضوح الشعبية المتدفقة على فاروق ، وذلك عندما أصيب في حادث سيارة على طريق الإسماعيلية في ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، ونقل إلى مستشفى عسكري بريطاني بالقصاصين وأجريت له الإسعافات، ورغم أن الحالة لم تكن خطيرة حتى لقد سمح له الأطباء بمغادرة المستشفى ، إلا أنه آثر البقاء فيها، وكان أحمد حسنين يحضر إليه ليعرض عليه الأوراق للتوقيع[3] ، ووضح القصد من هذه الخطة، فهي فرصة لتصعيد التأييد الشعبي، وبالفعل تحقق الغرض، إذ انتشر الخبر سريعاً، ويصف كيلرن Killearn للندن تجمهر الطلبة والعمال في ميدان عابدين ، وكيف أن الطلبة الذين تركوا فصولهم قبل الحادث بيومين ليقوموا بالمظاهرات ضد فرنسا لموقفها من لبنان قد حولوها إلى مظاهرات ولاء وإخلاص لفاروق بمجرد إذاعة نبأ الحادث ، ويعلق السفير

---

(١) انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الاتجاه الإسلامي.

(٢) PREM 4 , 19 - 2, Admiralty - TA 4 IB, May 9, 1943.

(٣) F.O. 371 - 35539 , J 4720 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo, Nov. 16 , 1943, No 2187 , F.O. Op. Cit, 35540 , J 4744 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov. 18, 1943, No 2206. السيارة التي صدمت فاروق شاحنة خاصة بالجيش البريطاني.

البريطاني بأن ذلك من حسن الحظ[1] . وتوافدت الجموع على قصر عابدين ، وامتلأت سجلات التشريفات بالأسماء ، وسافرت الوفود إلى القصاصين ، ووجدت الصحافة مادتها ، فصورت الازدحام والتلهف على سماع أخبار فاروق[2] . ونظمت حركة الانتقالات ، وخفضت أجور السكة الحديد واحتشدت محطاتها بالمسافرين إلى الملك ، ويذكر كيلرن للندن النجاح الذي حصل عليه القصر إذ أصبح في إمكانه تنظيم مظاهرات في أحياء كانت قاصرة على استعمال الوفد لها تختص بعمال السكة الحديد والترسانة والمطابع ، ويعود ويصف المظاهر الماثلة أمام عينيه ويحللها بأنها تدل على ديموقراطية الملك وحب الشعب له[3] .

وفي ٧ ديسمبر ١٩٤٣ غادر الملك المستشفى إلى قصر القبة ، ثم استقل سيارة مكشوفة حتى قصر عابدين ، ومع أن نبأ عودته لم يذع ، إلا أنه استقبل استقبالاً شعبياً حاراً على طول الطريق لم يستشف منه أي تصنع ، والذي سجله السفير البريطاني بكل دقة ، ونظمت الاحتفالات التي شارك فيها الجيش ، وراح فاروق يستقبل الوفود المهنئة ، وقد ارتكزت على الطلبة والعمال ، ويشير كيلرن إلى أنها تعبر عن أن القصر اكتسب ثقة أكبر من الشعب ، واتسع نطاق التهاني ليشمل عيد ميلاد الأميرة الذي تصادف حلوله مع هذه المناسبة ، وأزعج ذلك الحكومة ، فهي لا ترحب إطلاقاً بمثل تلك الإجراءات التي تمت رغماً عنها[4] . ومن ثم حاولت أن تجبر الطلبة والعمال ـ الذين توافدوا على القصر ـ على الهتاف للنحاس أثناء مرورهم على مقر رئاسة الوزراء ولكنها

---

(1) F.O. Op. Cit, 35540 , J 4842 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov . 19 , 1943 , No 1051.

(2) الأهرام ، عدد ٢١١٨٣ في ١٧ نوفمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ,F.O. Op. Cit .

(3) Ibid, J 4912 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov. 26 , 1943 , No 1078, F.O. op. cit, 35541, J 5056 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 3, 1943, No 1108.

(4) F.O. op. cit, 35541 , J 5141 , 5007 , 5096, 5177 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 10, 12 , 18 , 25, 1943 , No 1135, 2369 , 2418, 2446.

فشلت، وأحبطت أيضاً مجهودات البوليس في إرجاعهم عن طريقهم، ويعلق كيلرن على تلك الحشود بأن القصر يستغلها لزيادة شعبية الملك ، وأن الحضور من المديريات لا يكون إلا بموافقة مديريها الذين وضعوا في الاعتبار إمكانية كسب القصر للجولة(١) .

ولإعطاء الحدث المزيد من الانتباه ، ولتحقيق التخطيط ، كثرت التبرعات ، وأطعم الفقراء ، وتلاحقت الاجتماعات والمهرجانات ، وأقيمت صلوات الشكر(٢) . والواقع أن الفرحة بنجاته غمرت قلوب الشعب ، ويذكر شاهد عيان أن البعض توهم أن الحادث وقع قصداً لغاية في نفس الانجليز(٣) . ومن المحتمل أن يكون هذا التوهم قد دفع الناس لإظهار مزيد من الحماس . وأذاع فاروق بيانه ليرد على ما قام به الشعب نحوه ، واختار له الكلمات الدافئة المعبرة عن العواطف التي تطلبتها المناسبة فقال « وأنتم يا أبناء شعبي لكم بعد الله حمدي وحبي . . . إن الحادث الذي وقع علمني أن تعلقي بكم لا يعدله إلا تعلقكم بي »(٤) . وبطبيعة الحال أهمل رئيس الوزراء كلية ، وأرجع ذلك إلى أنه عندما وقع الحادث لم ينتقل النحاس إلى القصاصين وانتدب وزير الداخلية ، وفي اليوم التالي ذهب بنفسه ، فلم يمكنه رئيس الديوان من المقابلة الملكية ، وسمح له بالدخول في اليوم السادس من الحادث لبضع دقائق ، في الوقت الذي دعا فيه زعماء المعارضة للاجتماع بالملك لمناقشة الموقف

---

(١) Ibid, J 5190 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 17 , 1943 , F.O. Op. Cit, 41316 , J 14 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 24 , 1943 , No 1183.

(٢) الأهرام، عدد ٢١١٩٥ في أول ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ، عدد ٢١١٩٦ في ٢ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ، عدد ٢١٢٠١ في ٨ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ، عدد ٢١٢٣٠ في ١٣ يناير ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٣) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٢٣٣ .

(٤) الأهرام، عدد ٢١٢٠٥ في ١٥ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ .

السياسي[1] ، وبذلك وصلت كراهية فاروق للنحاس لأقصى درجاتها ، إذ كان يخشى من أن يسلبه عرشه ، فهو يصرح لكريم ثابت « لما كنت أقرب إلى الموت مني للحياة ، زادني ألماً شعوري بأنني قد أموت والنحاس في رئاسة الوزراء »[2] ، ومن منطلق هذا الحقد كان التوسع في اكتساب الآخرين ، وقدمت الظروف خدماتها لفاروق بهذا الحادث ، حيث حققت له المزيد من الشعبية التي يحرص عليها ، ووسعت الهوة وأصلت العداء مع رئيس وزرائه .

واتسمت الفترة التي أعقبت أزمة الكتاب الأسود بطابع الترنح بين الصلة والقطيعة، فبعد فوز النحاس بالثقة في البرلمان والإصرار البريطاني على بقائه في الحكم ، رضخ فاروق للأمر الواقع ، ورأى أن يخفف من سياسة المقاطعة ، وبدأت بوادر الاتصالات بين القصر والحكومة ، فجرت أول مقابلة رسمية ـ منذ صدور الكتاب الأسود ـ بين الملك ووزير العدل في ١١ مايو ١٩٤٣ الذي قدم المستشارين الجدد ، واعتبرت كسراً للجمود القائم رغم أنها مجرد إجراء روتيني[3] . وفي الواقع فقد كان للسفير البريطاني يد في محاولة إصلاح ذات البين ، ففي مقابلة له مع رئيس الديوان طلب منه أن يعدل الملك موقفه ويحسن علاقته مع حكومته ، عندئذ رغب أحمد حسنين أن يتدخل كيلرن لديها لتتوقف هي الأخرى عن هجومها غير المباشر في البرلمان على الملك، فوعد السفير العمل على التقارب بين الطرفين ، وعليه التقى بالنحاس وضغط عليه في ضرورة تصحيح الأوضاع وتحسين العلاقات ، ولم يكن لدى الأخير النية الخالصة إذ اعتبر أن تساهله سيكون على حساب مبادئه ، وطرح أمام السفير مسألة تعيين نائب لرئيس الأزهر ، وأنه ليس من حق الملك تعيين موظفيه إلا بناء

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٦٦ . , F.O. Op. Cit, 35540
J 4912 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Nov. 26 , 1943 , No 1078.

(٢) مذكرات كريم ثابت، الجمهورية ، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ ، ص ١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 35534 , J 2206 , 2392 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, May 15 , 21 , 1943 , No 999 , 497.

على ترشيح رئيس الوزراء ، وأوضح كيف أن الشيخ المراغي يمثل عنصراً خطيراً ومناوئاً للحلفاء ، وأنه لا يمكنه الموافقة على تعيين نائب له قد يكون عنصراً مسبباً لاضطرابات أخرى ، وفضل كيلرن ألا يتدخل في هذه القضية ، لكنه أظهر عدم التفاؤل بصدد حسمها إذ كان على يقين من صلابة فاروق في مسألة التعيينات[1] . وبالتالي فلم تكن تتم خطوة للتقارب إلا ويقابلها خطوة مماثلة للتباعد .

وبرزت أزمة أخرى تتعلق بمعارضة القصر لحركة التنقلات والترقيات بالجيش والمقترحة من وزير الدفاع ، الذي اتهم باستعماله أسلوباً غير لائق في الحديث عن الملك أمام الضباط ، وحتى لا تزداد الأزمة شدة ، ذهب النحاس لفاروق وأبدى استعداداً لإجراء تعديلاً في الوزارة ، وفي المقابلة علق الملك على ثلاثة أشخاص ورأى ضرورة إبعادهم ، عمر عمر لأنه كنائب رئيس للبرلمان استخدم لهجة غير مقبولة عن الملك عند مناقشة الكتاب الأسود ، وحمدي سيف النصر وزير الدفاع لموقفه السابق ، والهلالي وزير المعارف لهجومه على رئيس الديوان في البرلمان ، ويعلق كيلرن لحكومته على هذه المقابلة بأنها تمت بسلام حيث استعمل الملك الهدوء وكان متزناً في تصرفاته ، وأن النحاس أظهر الطاعة والولاء وبين أنه والوزراء يعملون في خدمة الملك ولمصلحة البلاد ولا بد من نسيان الماضي الذي توترت فيه الأعصاب وما نتج عنها من تصرفات غير طبيعية ، ووصف أحمد حسنين المقابلة بأنها كانت مرضية[2] . وفي ٢ يونيو ١٩٤٣ عدل النحاس وزارته وفقاً للإرادة البريطانية لا الملكية ، ولم يستبعد منها وزيرى الدفاع والمعارف ، لكن فاروقاً لم يستسلم وواصل السعي لتحقيق رغبته .

---

(١) Ibid, J 2313, 2402-2-16, Killearn-F.O, Cairo, May 22, 26, 1943, No 1029, 1077.

(٢) Ibid , 35535 , J 2418 , 2439 , 2458 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , May 29 , 31 , June 1 st, 1943 No 1117 , 1129.

وخطت العلاقة نحو التحسن ، وذلك عندما جمع اللقاء النحاس وزوجته مع الملكة الأم في القدس ، وكانت النتيجة أنه لأول مرة يهنىء فاروق رئيس وزرائه بعيد ميلاده ، وعند عودة نازلي استقبلت رسمياً من الملك والوزارة ما عدا الوزيرين المغضوب عليهما من القصر ، بناء على قرار فاروق عدم مصافحتهما(١). وتكلم أحمد حسنين مع كيلرن حول إمكانية إقالتهما، في الوقت الذي طلب فيه وزير الدفاع توسط القائد البريطاني لإبقائه في منصبه ، لكن هذه الوساطة لم تلق تأييداً من السفير البريطاني إذ بين عدم استعداده لمواجهة العواصف وأنه يريد العمل بهدوء مع القصر (٢). ويستمر رفض فاروق لمقابلة الوزيرين ، ويعود النحاس ليصر على بقائهما خاصة وزير الدفاع ، وعليه يوقف الملك جميع الترقيات الأقل من رتبة لواء (٣). ومن المسلم أن السياسة البريطانية كانت تتفق مع وجود الصراع بين القصر والوفد حتى لا يتحدا ضدها ، وقد عبر كيلرن عن هذه القضية بوضوح عندما استشف أن البعض يسعى لإقناع فاروق بضرورة تحالفه مع وزارته لتكوين جبهة قوية تعمل من أجل الاستقلال ، وهنا استخدم رئيس الديوان ليقطع أية خيوط للارتباط ، وعليه أشار أحمد حسنين على الملك بأن صداقته لبريطانيا أقوى ، وأن مثل هذا التحالف سيقوّي مركز الوفد ، وبالتالي لن يعود عليه بالنفع (٤).

والواقع أنه من الصعب في تلك الفترة أن يكون هناك تعاون بين طرفين متناقضين ، وكل ما يمكن له أن يحدث ، قشور من المجاملات ، فعندما أقام وزير العدل احتفال استقلال القضاء في ٢٣ يوليو ١٩٤٣ مثل فيه رئيس

---

(١) Ibid , J 2708 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 20, 1943, No 1264. ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٥٩ .

(٢) Ibid, 35536, J 2964 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 30, 1943, No 208.

(٣) Ibid, J 3256, 3202 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo , July 16, 24, 1943, No 2335, 1453.

(٤) Ibid, 35537, J 3408 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , July 30 , 1943, No 718.

الديوان ، وحينما أذاع رئيس الوزراء خطبته بمناسبة تولي الملك سلطته الدستورية نص فيها على تأكيد ولاء الشعب للعرش ، وفي ذات الوقت ركز على تمسك الشعب بالديموقراطية[1] . وعاد فاروق ليتصيد الأخطاء للنحاس ، فيخطر أمين عثمان السفير البريطاني بتدهور العلاقة بينهما وذلك عقب انتقال الوزراة إلى المصيف بالإسكندرية دون انتظار قرار الملك بشأن موعد الانتقال ، وبقائه في القاهرة عدا قيامه ببعض الزيارات القصيرة لقصر المنتزه . وقد اتصل رئيس الديوان بأمين عثمان ليبلغ النحاس استياء الملك من عقد جلسات مجلس الوزراء بالاسكندرية بينما هو لم ينتقل إليها رسمياً ، فأشار وزير المالية بأن الملك لا يرأس اجتماع المجلس وأن رئيسه له حرية عقده حيثما يرى ، وإذا أراد الملك الحضور ، فليذهب حيث يجتمع المجلس ، وبالطبع كانت هذه وجهة نظر النحاس[2] .

وتتابعت مظاهر الجفاء بين فاروق ووزرائه ، فحينما استقبل الطلبة المتفوقين في ١٦ أغسطس ١٩٤٣ ، وعندما أقام دعوة إفطار رمضانية للطلبة المغتربين لم يدع لهاتين الحفلتين أحد من الوزراء[3] ، وقد حاولت زوجة النحاس أن تقتحم ذلك الجمود ، فطلبت رئيس الديوان وقدمت وساطتها في هذا الشأن ، خاصة في مقاطعة فاروق لوزير الدفاع ، وترقية علي موسى لرتبة لواء ، ولكن أحمد حسنين أوضح لها أن الأول يعمل على إبعاد الضباط عن الملك ، والآخر لا يستحق الترقية ، ولما وجدت الباب موصداً ، رجت رئيس الديوان إجراء العادة المتبعة بخصوص دعوة فاروق للوزراء للإفطار في رمضان ، ولم تتفق تلك الرغبة مع فاروق الذي دعا رئيس الوزراء ووزير

(١) Ibid, 35536, J 3282 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Aug. 1 st, 1943, No 1496.

(٢) Ibid, 35537, J 3528, 3628 - 2 - 16, Killearn - F.O., Cairo, Aug. 6, 13, 1943, No 268, 758.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٥٩ .

الأوقاف فقط ، وعليه قدما اعتذارهما ، الأول لأسباب صحية ، والآخر لمرض والدته ، ولكن الملك استدعى الأخير لإلقاء خطبة الأوقاف في هذه المناسبة ، ويبين القائم بالأعمال البريطاني أن غياب رئيس الوزراء عن الحفل يوحي بأن الخلاف قائم ، وهذا يضعف من شأن الوزارة[١] .

واستمرت الصعوبات قائمة ، وانعكست في احتفال ذكرى وفاة محمد علي ، وفي رفض فاروق تعيين صهر وزير الدفاع في منصب وكيل وزارة التجارة ، وفي تعيين شقيق رئيس الوزراء مديراً للغربية على اعتبار مصالح عائلة الأخير تقع في المديرية، وفي وضع اسم علي موسى في قائمة الضباط الذين سيحالون إلى المعاش[٢] . وعادت زوجة النحاس يساندها فؤاد سراج الدين للتدخل، وفي ٢١ سبتمبر جمعهما اللقاء مع أحمد حسنين، ودارت المناقشات حول أن يستقيل وزير الدفاع لأسباب صحية ، وفي المقابل وعد رئيس الديوان إقناع الملك بإيقاف مقاطعة وزير المعارف ، وعقب يومين جرت محاولة في مجلس الوزراء ليقدم حمدي سيف النصر استقالته ، لكنه رفض ، ومع هذا فقد أعطى فؤاد سراج الدين لرئيس الديوان تأكيداً بأن النحاس وافق على إعفاء وزير الدفاع من منصبه في أقرب فرصة حينما توجد التكئة[٣] .

ولم تجد أية محاولة للتقارب ، وازدادت العلاقات سوءاً ، ظهر ذلك مع أزمة مستشاري محكمة النقض والإبرام ، حيث احتج ثلاثة منهم على تعيين رئيس المحكمة وقدموا استقالاتهم ، وطلبوا تحديد مقابلة ملكية ، ولم يعلم وزير العدل الذي يوجب حضوره المقابلة ، في الوقت الذي طلبت فيه الوزارة ترشيح بدل منهم ، فأرجأ القصر الموافقة ، ورأى فاروق أن يعود المستشارون

---

(١) F.O, Op. Cit, J 3873 - 2 - 16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 8, 1943, No 1698.

(٢) Ibid, 35538, J 3906, 3972, 4234-2-16, Shone-F.O, Cairo, Sept. 12, 18, Oct. 9, 1943, No 1732, 1761, F.O. Op. Cit, 35539, J 4441-2-16, Shone-F.O, Cairo, Oct. 23, 1943, No 1997.

(٣) Ibid, 35538, J 4063, 4164 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo , Sept. 25, Oct. 2,1943.

إلى عملهم ، وخاصة أنه قد خلت وظائف لمستشارين ملكيين في قلم قضايا الحكومة ، وعلق اعتماده للحركة القضائية حتى يتم التنفيذ ، وكان النحاس يرفض عودتهم كلية ، وتأزم الموقف ، وهدد صبري أبو علم بعرض الأمر على البرلمان وانتقاد الملك ، وتدخلت السفارة البريطانية ، فحدث من التعنت الملكي وتم اعتماد الحركة القضائية(١). ولم تكن هذه هي المرة الأولى ليتدخل القصر في التعيينات القضائية ، إذ كانت مجالاً للمجادلة بين الطرفين المتنازعين. ويشكو رئيس الوزراء من رئيس الديوان ، ويبين أنه محرك الملك للعمل ضد الحكومة ، وأنه يعاني من صعوبة الاتصال به ، فقد يمضي يومان أو ثلاثة أيام حتى يستطيع الحصول على مكالمة تليفونية منه(٢) .

وينتهز النحاس فرصة اجتماع المؤتمر الوفدي (١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٤٣) ويعرض لحادث القصاصين وموقف فاروق من الحكومة ورفضه لاستقبال أعضائها بينما سمح للآخرين بزيارته ، كما أعلن في المؤتمر القرار الخاص بمبادىء ميثاق الأطلنطي من غير تبليغ القصر مسبقاً، مما جعل رئيس الديوان يتذمر لدى السكرتير الشرقي من اتخاذ الحكومة لقرارات خطيرة في السياسة الخارجية دون استشارة الملك أو على الأقل إخطاره بها(٣) . ويستند فاروق في محاربته على المعارضة فيوعز إلى زعمائها بتقديم مذكرة لمؤتمر الحلفاء الذي عقد في القاهرة في أواخر نوفمبر ١٩٤٣ تحمل المطالب الوطنية، فكان هذا التصرف ضربة قوية وجهت للنحاس ، وشكا أحمد عبود للسفير البريطاني من ذلك ، وبين أن فاروقاً يمارس لعبته السياسية بقيامه بهذا الدور ،

---

(١) Ibid, 35539 , J 4604, - 2 - 16, Shone - F.O, Cairo , Nov. 6, 1943, No 2097. F.O. Op. Cit, 41316, J 14 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 24, 1943, No 1183, F.O, 141 - 945 , 120 - 3 - 44G, Smart - F.O, Jan . 8,1944.

(٢) F.O. 371 - 35539 , J 4604 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo , Nov. 6, 1943, No 2097.

(٣) Ibid, 35540, J 4785, 4912 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Nov. 21, 26. 1943.

وأنه أصبح مصدر خطر حقيقي على مصر[1] .

وعقب حضور السفير البريطاني من أجازته تكلم مع رئيس الديوان وأبدى استياءه من انقطاع الصلة بين الملك وحكومته ، والنتائج السيئة لاستمرار الخلافات بينهما ، وأوضح له أنه في حالة خروج الوفد من الحكم لن تستقر الأمور ، لأنه سيكون معارضاً قوياً ، وبريطانيا تحتاج للهدوء والسكينة في وقت تعتبر فيه مصر قاعدة حربية ، وأراد أحمد حسنين تبرير تصرفات فاروق بالنسبة للأزمات المتعددة ، وأشار إلى أن الحكومة تعمل ضده وتضع العراقيل أمامه في الوقت الذي يزداد الفساد فيها ، وهنا علق كيلرن بأن الفساد يشمل جميع الحكومات ، فأجابه رئيس الديوان بأنه لم يكن عاماً كما هو الحال مع حكومة الوفد ، ويشير السفير البريطاني لإيدن إلى المجهودات التي يبذلها ليخفف من حدة الاحتكاكات ، وليوقف من الهجوم على الحكومة فيما يختص باتهامات الفساد ، ويسجل تحركات القصر لاستغلال الظروف التي يكسب بها النقاط لصالحه، ويعود كيلرن ليبين بأنه يضغط على النحاس ليتحكم في أعصابه ، ويستعلم من لندن عن مدى استمرارية الموقف، وهل يترك فاروق وشأنه ؟ وفي هذه الحالة لن تستمر حكومة النحاس[2] . وهذا ما تخشاه بريطانيا لتعارضه مع مصالحها .

وبحدوث اضطرابات الأزهر في يناير ١٩٤٤ ، والتي كان للوفديين يد فيها ، وتعنت الوزارة بشأن مطالب الأزهريين ومساومتها بين تحقيقها وبين إقصاء الشيخ المراغي من منصبه ، تأزم الموقف ، وقدم شيخ الأزهر استقالته لرئيس الوزراء ، ولكنّ فاروقاً رفضها ، ونشأ جدل حول قانون رقم ٢٦ لسنة

---

(١) F.O. 141 - 875 , 284 - 7 - 43 G. Killearn - F.O, Cairo , Nov. 28, 1943.

(٢) F.O. 371 - 41326 , J 31 - 31 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Dec. 24, 1943. No 424, F.O. 954 - 5 , Part 3, Eg - 43 - 94, Killearn - Eden , Cairo , Dec. 30 , 1943 , Part 4, Eg - 44 - 2 , Killearn - Eden , Cairo , Jan . 5 , 1944.

١٩٣٦ الذي ألغى قانوناً كان يعطي للملك السلطة الكاملة في تعيين الرؤساء الدينيين وبه ألغى قانون كان يشرك الحكومة في هذه السلطة ، ومن ثم اعتبرت الحكومة أن إلغاء الإلغاء يعد إعادة بينما تمسك القصر بالحرفية ورفض متعللاً بعدم وجود نص صريح ، وأصر النحاس على إخراج شيخ الأزهر ، وأبى القصر، وكان هذا الاختلاف مدعاة لتعليق الموقف[1]. ومحاولة للتهدئة المصطنعة ، ولتخفيف حدة التوتر تم الاتفاق على اعتبار شيخ الأزهر في أجازة مفتوحة ، وعين الشيخ مأمون الشناوي وكيلاً للأزهر ـ وله صلته الوطيدة بالقصر منذ أن كان إماماً في عهد فؤاد ـ وصدر التعيين بأمر ملكي ولم يتعنت النحاس في هذا الصدد. وجرت معاملة الشيخ المراغي على أنه باق في منصبه، وقد وضح ذلك في الصلوات التي يؤديها الملك والمآدب الإفطارية والدروس الدينية في رمضان ، وبطبيعة الحال فإن الحكومة تكدرت من ذلك ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن من الممكن أن تمثل الوزارة في المسجد الذي يؤم فيه الشيخ المراغي المصلين في الحضرة الملكية، حتى لا يؤول على أنه تسليم منها بأنه ما زال شيخاً للأزهر[2]. فزاد هذا الأمر المنازعات المتراكمة .

وكما جرت العادة وفي وسط الأزمات ، يقدم فاروق على محاولة للتخفيف من صلابته بعض الشيء ، فيوقع قرار تعيين مستشاري محكمة النقض والإبرام[3] ، ولا يصر على التمسك بتعيين ياوره اللواء عبد الله النجومي في وظيفة مدير عام مصلحة الحدود حيث تم الاتفاق مع الوزارة على تعيين

---

(١) فخر الدين الأحمدي الظواهري: السياسة والأزهر، من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري، ص ص ٦١، ٣٤٤، ٣٤٦، انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الاتجاه الإسلامي.

(٢) F.O. 371 - 41316 , J 328 , 386 , 489 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Jan. 16, 28, 1944, F.O. Op. Cit, 41318, J 3023 - 14- 16, Killearn - F.O, Aug. 27, 1944, No 1674.

(٣) Ibid, 41316, J 489 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Jan . 28, 1944, No 92.

آخر[1]، وقد ترجمت مقابلة النحاس للملك في ٧ فبراير ١٩٤٤ عن أن الهدنة مستمرة بين الطرفين ، ويصف النحاس للسفير البريطاني الوقائع ويشير إلى أن فاروقاً كان مهذباً معه ولم يصفعه ، وأنه قام بالدور الأكبر في الحديث وعبر عن ولائه وطاعته ورغبته في مناقشة المسائل ذات الأهمية مع مليكه ، ويعلق كيلرن على ذلك بأن هوة الخلاف ضاقت بين الطرفين المتنازعين[2] . ولكن سرعان ما ذهب الزبد جفاء ، وأسفرت حقيقة العداء .

وأعطت التصرفات غير الكيّسة للحكومة الفرصة لفاروق ليودي بها ، وكانت مسألة انتشار الملاريا في بعض مدن الصعيد ، المنفذ الذي تمكن من استغلاله جيداً ، ففي بداية عام ١٩٤٤ والى ارتفاع عدد المصابين ، وزادت نسبة الوفيات بينهم ، وساءت الحالة ، واكتسحت المجاعة المناطق المصابة ، وفشلت الحكومة في إنقاذ الموقف ، فالتقط فاروق الخيط وراح ينسج الخطة ليظهر أمام الرأي العام أنه المنقذ والمخلص للمصريين في أزماتهم ، واختار يوم عيد ميلاده وقام بزيارة مفاجئة للوجه القبلي ، ولعبت الصحافة الموالية للقصر والمعتدلة دورها ، وأظهرت الملك بصورة الوطني الغيور على شعبه ، وتتبعت خطواته على تقديم المساعدة لهم ، واهتمامه بدراسة التقارير عن الحالات ، وأداءه للصلاة وأوامره بشأن السماح للفقراء قبل الأغنياء بأدائها معه ، وتوزيع الأطعمة عليهم ، وزيارته للمرضى ومقولته التي انتشرت بأنه لا يستطيع الاحتفال بعيد ميلاده وشعبه في الجنوب يعاني ويتألم وأن وجوده وسطه خير عنده من أي احتفال[3] .

وآتت النتيجة أكلها ، فقد استقبل فاروق بحفاوة بالغة يصفها السفير البريطاني للندن ، كما يبين مغزاها المعنوي ، بأنه بينما تهمل الحكومة مواساة

(١) Ibid, 41326, J 648 - 31 - 16. Killearn - F.O, Cairo , Feb. 12, 1944, No 371، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٦٥ .

(٢) Ibid, 41316, J 562 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb. 12, 1944.

(٣) الأهرام ، عدد ٢١٢٥٥ في ١١ فبراير ١٩٤٤ ، ص ٢ ، عدد ٢١٢٥٧ في ١٤ فبراير ١٩٤٤ ، ص ١ .

رعاياها الذين يقاسون أسوأ الظروف فإن الملك يبدو في الصورة كأنه المهتم الوحيد بهم ، وبذلك أصابت الضربة الهدف[١] . وعقب عودة فاروق التقى بوزير التموين وتحدث معه بشأن عدم إرسال المؤن والملابس إلى أهل الصعيد ، وتعرضهم للجوع والعراء في الوقت الذي يتم إرسالها إلى الجيش البريطاني ، فعقب الوزير بأن مصر ترد ما هو دين عليها ، واستاء رئيس الوزراء ووجه اللوم للملك بصورة مستترة ، فيهاجم كبار ملاك الوجه القبلي والقسوة التي يعاملون بها الفلاحين[٢] ، والقصد واضح ، فالملك من كبار الملاك هناك. وواصل فاروق اهتمامه، فالتقى بالنحاس وعاد واجتمع بالوزراء المسئولين، وأكد على ضرورة وصول الإمدادات ـ المؤن والملابس ـ لتلك المناطق، وساد شعور ينقله كيلرن لحكومته ، بأنه إذا فشلت الوزارة الوفدية في اتخاذ الإجراءات لمعالجة الحالة ، فإن موقفها سيتزعزع[٣] . وراح الملك يلقي اللوم عليها في مقابلته مع السلك الدبلوماسي الأجنبي ، ففي لقاء له مع القائم بالأعمال التشيكي تحدث عن الظروف التي تمر بها مصر العليا ، وأن أفراد وزارته ليسوا غير أكفاء فقط ، ولكنهم السبب في الكارثة ، وذلك عن طريق بيعهم المحاصيل لغير المصريين ، وفي ذلك تنويه لتموين القوات البريطانية ، ويستمر على هذه الوتيرة ، ويشكو السفير البريطاني لحكومته من أنه لا يكف عن ذلك الحديث حتى مع زوجة الوزير الروسي ، ويبرر كيلرن تصرف الحكومة بأن بريطانيا لم تشتر سوى الفائض من الحبوب ، وأنها تتعاون مع أمريكا في إمداد مصر بالأدوية ، ومرة أخرى يؤكد أن فشل الحكومة في إنقاذ الموقف بالصعيد هو نقطة ضعف يستغلها القصر من ناحية ، والمعارضة من ناحية أخرى[٤] .

---

(١) F.O, Op. Cit, 41326, J 606 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb. 15, 1944, No 284.

(٢) Ibid, J 634 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb . 16, 1944, No 291.

(٣) Ibid, 41316, J 737, 657 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb 18 , 19, 1944.

(٤) F.O. 141 - 952 , 284 - 5 - 44, Killearn - F.O, Cairo , Feb. 11, 1944, F.O. 371 - 41326, J 741 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb 24, 1944, No 351.

وجهر النحاس بعدائه لفاروق ، فألقى بياناً في البرلمان دافع فيه عن سياسة الحكومة ، ونبط على القصر ،ثم قام بزيارة إلى أسيوط والمنيا ، وتبعها بزيارة إلى قنا وأسوان في ٣١ مارس ١٩٤٤ مصطحباً معه عدداً من الوزراء ، وافتتح بعض المنشآت ، ووضع حجر الأساس لعدة مشروعات أطلق عليها اسمه ، وكانت الاستقبالات المعدة قد نظمها الرسميون وأعيان الوفد ، وألقيت الخطب التي تبين أنه في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بكل المجهودات لإنقاذ الصعيد ، لا يقوم القصر بعمل شيء[1] . وأدى هذا التصرف إلى تفاقم الأزمة بين الطرفين المتنازعين ، وكان فاروق في تلك الأثناء يقوم برحلة في البحر الأحمر ، فأبحر فجأة إلى قنا ليرى بنفسه الاستعدادات المقامة لزيارة النحاس ، وأبدى استياءه من أن رئيس الوزراء يعطي نفسه الصفة الملكية في زيارته لجنوب مصر[2] . ومما لا شك فيه أنه بهذه الأزمة وصلت العلاقة إلى نقطة الخطر ، وأصبحت إقالة الوزارة أمراً متوقعاً ، وقد صرح فاروق بعد عودته أنه يعتبر نشاطات النحاس في الوجه القبلي وتحركات حكومته داخل الجيش والأزهر والبوليس لا يمكن احتمالها ، وأنه قد حان وقت الإقالة[3] .

وأثناء تلك الأزمة عمل الملك على إثارة زعيم الوفد ، فركز على منح الرتب ـ دون استشارة الوزارة ـ حيث يعلم جيداً مدى تأثير ذلك على النحاس ،

---

(١) Ibid, 41317, J 1364 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , April 7, 1944, No 419.

(٢) Ibid, 41316, J 1270 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , April 9, 1944, No 701, F.O. Op. Cit, 41317, J 1495 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , April 15, 1944, 433. ، ولم يكن بعيداً عن الحقيقة حتى.لقد اتصل بعلم القصر أن النحاس أمر بإعداد نشيد خاص تصدح به الموسيقى عند حضوره في المناسبات بما يتبع في التشريفات الملكية. حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ١٦٨ .

(٣) F.O. Op. Cit, 41327, J 1372-31-16, Killearn-F. O. Cairo, April 16, 1944, No 751.

فأنعم بالبكوية على الطبيب الذي أشرف على علاجه عقب حادث القصاصين ، ووزع النياشين على الأطباء البريطانيين والممرضات ، ولما قام بزيارة لمديرية الشرقية وبعض مدن القناة ووجد الترحيب وحسن الاستقبال ومظاهرات الولاء للعرش ، أسعدته الحفاوة التي لقيها فمنح الرتب لمحافظ القناة ولمدير الشرقية ولبعض أعيان بور سعيد ولبعض عمد القصاصين ، وعليه تعقدت الأمور بين القصر والحكومة لولا تدخل السفير البريطاني الذي جمع رئيس الديوان بأمين عثمان ، وبين الأول أن القصر لا يقصد سوءاً بتصرفه وسيراعي استشارة الحكومة في المستقبل[1] . ولكن الملك كان يعد العدة بعد أن اختار الوقت المناسب ليتخلص من عدوه ، وبعد أن غمره إحساس تمكنه من زعزعة مركز الوفد . وفي الواقع فقد تجلى الصراع بين قوتين متنازعتين في الفكر ، من الاستحالة التقاؤهما إلا إذا تنازلت إحداهما للأخرى عن توأمها ، فاروق واتقراطيته . والنحاس ودستوريته .

ورأى فاروق أن ساعة التنفيذ قد حلت ، فاستدعى السفير البريطاني في ١٢ أبريل وأخطره بفساد وسوء إدارة الوزارة وتلك الصعوبات التي يلقاها معها وعدم احترامها للتاج ، وأبدى الرغبة في تشكيل وزارة جديدة برئاسة أحمد حسنين ، الذي اتصل بالمستشار الشرقي وأفهمه بأن القصر غير مسئول عما يحدث حيث يصعد النحاس الاضطرابات بين العمال ، وكان معنى ذلك نوع من التهديد والإجبار على الموافقة لإسقاط حكومة الوفد ، ولكن رفضت لندن التغيير ، وانتهت الأزمة ورضخ فاروق[2] . ولم يكن هناك بد من إجراء محاولة للتوفيق بين الملك ورئيس وزرائه ، وكالعادة وكلت إلى رئيس الديوان وأمين عثمان ، ويبين كيلرن لحكومته بأن الأمر حساس ولكنه استعجل فيه أحمد

---

(١) Ibid, J 1232 - 31 - 16, Killearn - Eden , Cairo , March , 24 , 1944 , No 338, F.O. 371 - 41316 , J 911, 989 , 1068 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, March 10, 17, 18, 1944.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر بين التوتر والانفراج .

حسنين ، وحاول الأخير انتهاز الفرصة وعرض على السفير إخراج وزيري الدفاع والمعارف من الوزارة ، لكنه عبر عن صعوبة التحقيق[1]. وبذلك تثبتت الوزارة الوفدية وفقاً للمشيئة البريطانية التي حالت دون أن تحل مكانها وزارة قصر ، وكان اكتشاف نوايا فاروق حافزاً لمزيد من سوء العلاقات ، فقد ضغط الوزراء على رئيسهم بضرورة وضع الأمور في نصابها في المسائل المتنازع عليها ، والحصول على الحق المغتصب ، وراحوا يتباحثون في إمكان استبعاد أحمد حسنين من القصر وإحلال آخر مكانه يكون أقل تحيزاً[2]. ولكن الإقدام على التنفيذ كان صعباً .

وجاءت أول فرصة جمعت بين فاروق والنحاس في الاحتفال الذي أقيم لذكرى وفاة فؤاد ، حيث استقبل رئيس الوزراء وبعض من وزرائه الملك ، وأعقب ذلك المقابلة الملكية في أول مايو ، والتي طلب فيها الملك العمل على مصلحة مصر والسودان ، ويعقب كيلرن عليها بأن فاروقاً لم يبد أي اهتمام للدخول في تفصيلات عن الماضي ، وأن رئيس الوزراء هو الذي وقع عليه عاتق معظم الحديث[3] . ووضحت سياسة تمثيل الود في عيد الجلوس الملكي ، إذ أقام النحاس حفلاً في قصر الزعفران ، وأذيعت خطبته التي بين فيها أن الاستقلال والحكم الدستوري تحقق لمصر في عهد الفاروق[4] ، ولم تعبر هذه المظاهر عن الحقيقة الكامنة في النفوس ، فيذكر السفير البريطاني للندن أن الملك لا يرغب في استمرار حكومة النحاس التي قدمت مساعدتها لبريطانيا وعملت على تنفيذ المعاهدة ، وأن الأزمة تشتد ويشير إلى تصريح

---

(١) PREM 4, 19 - 3, Killearn - F.O. Cairo , April 25, 1944, No 834,

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٧٦ .
Ibid, April 15, 1944, No 836 , F.O. 371 - 41328, J 1518 - 31 - 16.

(٣) F.O. Op. Cit, 41317, J 1771-14-16, Killearn-F. O, Cairo, May 6, 1944,No 74,
F.O. 371-41328, J 1596-31-16, Killearn-F.O, Cairo, May 1st 1944, No 888.

(٤) Ibid, 41317 , J 1849 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , May 12 , 1944 , No 577.

رئيس الوزراء له بأن الملك ضده وضد الانجليز ، ويقترح كيلرن التدخل في الشئون الداخلية والعمل على إبقاء النحاس[1] .

واستمرت المظاهر، ولكن في حدود ، ولما كان النحاس يعلم جيداً أن وجود مكرم عبيد قريباً من فاروق يمثل قوة مضادة له حيث يستمد منه المشورة ، أقدم ـ بصفته الحاكم العسكري ـ على اعتقاله بعد إسقاط عضويته النيابية ، وقد لقي هذا العمل ردود فعل خاصة من المعارضة والأقباط ، وحتى يمتص غضب الملك ويكسب جميلاً عليه، وبعد موافقة المسئولين البريطانيين، أطلق سراح الأمير عمر الفاروق والنبيل عباس حليم ومحمد طاهر من المعتقل ، ووضعت الشروط للشخصين الأخيرين ، وكان القصر تواقا لمثل ذلك العمل وسبق أن سعى إليه ، ومع هذا فقد أظهر تذمره ، لأنه لم يخطر بنبأ الإفراج وإنما عرفه من الصحافة[2] . ووقف القصر أمام حركة التنقلات بين ضباط الجيش واعترض عليها ، والغرض منها إبعاد الضباط الموالين للملك ، لكنه لم يعترض على تعيين وكيلاً لوزارة الدفاع يمت بصلة لوزيرها[3] . ولم يصف الجو ، وعقب مقابلة النحاس لفاروق في ١٦ مايو أثيرت مسألة تعيين الوزير اللبناني المفوض في القاهرة ، وحاول رئيس الوزراء عبثا أن يعين في المنصب صديق شخصي له ولزوجته ـ وهو مقيم بمصر ـ ولم تكن الحكومة اللبنانية لترغب في تعيينه[4] ، وكان طبيعياً رفض فاروق لمن رشحه رئيس الوزراء .

ومع قدوم شهر يونيو وقرب موعد انتقال الوزارة للإسكندرية ، بدأ

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, J 1694, 1882 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , May 6, 12, 1944. No 932, 1026 , F.O. Op. Cit, 41329, J 2169 - 31 - 16 , Killeatn - F.O, Cairo, June 13 , 1944 , No 1191 , F.O. Op. Cit, 35530, J 1366 - 2 - 16, Lampson-F O, Cairo, March 13, 1943، حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ١٨٣.

(٣) نفس المرجع، ص ١٨١ .

F.O. Op. Cit, 41317, J 1882-14-16, Killearn-F.O, Cairo, May 19, 1944, No 1026.

النحاس يعد العدة لذلك كعادته قبل أن يقرر فاروق الموعد الرسمي ، فعهد إلى وكيل الديوان بالاتصال بوزير الداخلية وإبلاغه اعتراضه على مثل هذا التصرف ، وعليه نشر في اليوم التالي أن مجلس الوزراء قرر الترخيص لبعض الوزراء بالسفر إلى أن يبت في أمر الانتقال إلى المصيف بصفة رسمية ، وهذا مما جعل كيلرن يسطر لحكومته بأن العلاقة بين الطرفين المتنازعين حسنة[1] . ولكنها لم تستمر ، وراح رئيس الديوان ينتقد تصرفات الحكومة وخاصة حول مصاريف إعادة تنظيم البوليس ، إذ تعطي نفسها حق استخدامها في إحالة المديرين ومعاونيهم من المدنيين في وزارة الداخلية، وكذا ضباط البوليس إلى المعاش بعد مدة معينة ، وبذلك تتجنب الحكومة ضرورة الحصول على قرار ملكي في حالة المديرين[2]. ومضى فاروق يقوم بجولاته المعتادة ، والتي صاحبها مغزى سياسي هام ، هدف منه مناوأة الوزارة ومحاربتها والعمل ضدها ، فهو يقصد بنك مصر رداً على ما قام به أمين عثمان من انتقادات إدارته ، ويشكو الأمير محمد علي للسفير البريطاني من تدخل الملك عن عمد في النشاطات التجارية للبنك بالرغم من علمه بأن السياسة الشرعية الكاملة للحكومة تعمل على استعادة البنك لمكانته[3] .

وتحدى النحاس فاروقاً ، فعندما دعي كوزير للخارجية لمأدبة الإفطار التي أقامها الملك في ٢٥ أغسطس لسفراء الدول العربية ، تغيب عن الحضور ولم يعتذر ، واستمرت المناوأة في طريقها، وللوقوف أمام التطلعات الملكية للمكانة الإسلامية، رأت الوزارة منع إذاعة القرآن من السرادق المقام في ميدان عابدين خلال شهر رمضان بدعوى تزاحم الجماهير على الميدان مما يسبب ارتباك حركة المرور ، وحينما أبدى فاروق رغبته بنقل الإذاعة تلاوة القرآن من قصر عابدين هادفاً سماعه في إذاعات الدول الإسلامية المجاورة ، صرحت

(١) Ibid, 41329, J 240 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo , June 26, 1944, No 1395.
(٢) Ibid, 41318, J 2546 - 14 - 16 , Killearn - F.O, July 7, 1944, No 797.
(٣) Ibid, J 2764 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Aug. 5, 1944 , No 1547, F.O. 141 - 952, 284 - 4 - 449, Killearn - F.O, Aug. 5 , 1944 , No 154.

اللجنة المختصة التي يرأسها وزير الداخلية بأن تحقيق هذه الرغبة يتعارض مع البرنامج الأصلي المعد لشهر رمضان ، ويبين أمين عثمان للسفير البريطاني أن الحكومة ليس لديها أي استعداد للمناقشة في تلك المسألة ، مما أغضب الملك بشدة [1] .

ولم تسفر المحاولة الأخيرة لإيجاد نوع من التفاهم عن نتيجة إيجابية ، وإنما زادت من الخلاف ، فبناء على توسط وزير الصحة لدى رئيس الديوان ، استقبل فاروق رئيس وزرائه في ٣ سبتمبر ، ولم تكن المقابلة ودية ، حيث وجه اللوم إليه على إهماله المصالح المصرية في السودان ، ومقاطعة الحكومة احتفالات القصر في رمضان ، وتكدر النحاس وشكا للسفير البريطاني من أنه لم يتوصل لأي اتفاق، وهنا أشار كيلرن إلى ضرورة وجود التقارب، لأن بريطانيا مملكة لا تقر حكومة متشاحنة ولا ملكاً متشاحناً ، فكلاهما ظاهرة غير صحية وليست دستورية ، وكان قد سبق وأخطر أمين عثمان بضرورة وجود الموازنة الدستورية بين القصر والحكومة[2] . ولكن أصبح واضحاً أن الكراهية بلغت ذروتها وفقد الأمل في الوفاق .

وتدهور الموقف بحادث مسجد عمرو، فقد أخطر كبير الأمناء النحاس بأن فاروقاً سوف يؤدي صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان في هذا المسجد، ولم توجه إليه الدعوة كما جرت العادة ، وعندما سأل رئيس الوزراء عن السبب علم أن رئيس الديوان سيصحب الملك في موكبه الرسمي[3] . وفي يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ، وقبل شروع فاروق في الذهاب للصلاة بلغه أن هناك لافتات مكتوب عليها « يعيش الملك فاروق ، يعيش النحاس باشا » . ومعلقة في الشارع

(١) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، Ibid, 41318, J 3023-14-16, J 3023 - 14 - 16, Killearn - F.O, Aug. 27, 1944, No 1674.

(٢) Ibid, 41332, J 3193 - 31 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Sept.6, 1944, No 168, F.O, Op. Cit, 41318 , J 3176 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Sept.8, 1944, No 1756, Lampson , op. cit, Box III, Aug. 22, 1944, P.196.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٥

المؤدي للمسجد ، فأمر بأن تصدر تعليمات إلى البوليس بإزالة هذه اللافتات قبل ذهابه إلى المسجد ، ولكنه طبقاً لما ذكره محمود غزالي مدير الأمن العام فإن الرسالة التي بلغته لم يعدها أمراً ملكياً ، وإنما كإشارة بأن الملك يعارض أن يرى مثل ذلك . وبالتالي فلم تتم إزالتها ، ورآها فاروق وهو في طريقه ، وعند وصوله أمر محمود غزالي بأنه لا يرغب في رؤية اللافتات عند عودته ، فاعتبر مدير الأمن العام هذا أمراً مباشراً من مليكه، فأبلغ رسل حكمدار القاهرة بأن يتم المطلوب بهدوء. وفي اليوم التالي ، وكحركة رد فعل سريعة أصدر فؤاد سراج الدين تعليماته من الاسكندرية بعدم قيام محمود غزالي بأجازته التي كان مصرحاً له بها ، وفي مساء نفس اليوم أوقف عن العمل ونشر النبأ في الصحافة ، وبذلك تعقدت المسألة وتحولت إلى أزمة سياسية ، وأصبح من المتوقع طلب الحكومة من الملك فصل مدير الأمن العام ، وأن يرفض الملك الموافقة مهما كان الثمن ، وقد دلت التحريات على أن محمود غزالي لم يكن في وفاق مع وزير الداخلية مما جعله في موضع شبهة تختص بالتصرف في مصاريف سرية قدرت بعشرين ألفاً من الجنيهات(*) . وعليه أعطيت الفرصة لفؤاد سراج الدين ليتخلص منه .

وكان السفير البريطاني قد غادر القاهرة في أجازة إلى جنوب أفريقيا ، فاتصل رئيس الديوان بالقائم بأعمال السفارة ـ وهو زميل له في جامعة اكسفورد وله سماته المختلفة عن كيلرن ـ وأخبره بالإصرار على بقاء مدير الأمن العام في منصبه ، وكانت السفارة تميل لاتجاه القصر ، وعليه بادر شونShone وأرسل خطاباً ـ نظراً لتغيب أمين عثمان عن مصر ـ إلى النحاس سطر فيه اهتمام بريطانيا بتأمين مصر باعتبارها قاعدة حربية ، ورغبتها في تجنب أية إجراءات تؤثر على ذلك ، وأشار إلى موقف محمود غزالي وتعاونه مع السلطة العسكرية . وجاء رد رئيس الوزراء ، وبين خطأ مدير الأمن العام ، وتجاوز

(*) F.O. 371 - 41318, J 3444, 3262 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , sept. 22, 17, 1944, No 1109, 1837, F.O. Op. Cit, 41332, J 3275 - 31 - 16, Shone - F.O, Cairo, sept. 19, 1944, No 1845.

الملك سلطاته الدستورية بإصدار الأمر إليه مباشرة ، وأن العون الذي يقدم للحلفاء هو تنفيذ لتعليمات رئيس الحكومة وتوجيهها[1] . واستمرت الأزمة ، إذ أكد القصر على ضرورة عودة محمود غزالي لمنصبه ، وعندئذ لم يكن لديه مانع في فحص مسألة نقله إلى وظيفة أخرى دون إدخال الحادث كسبب ، وقرر رئيس الديوان أنه إن لم تقم الحكومة بالتصرف قبل ٧ أكتوبر سيكون مضطراً لسؤالها عن أسباب إيقاف مدير الأمن العام [2] .

وفي أثناء هذه الأزمة تكررت الحوادث التي صدرت عن الوزارة وأثارت فاروقاً ، فقد سافر وزير العدل إلى مؤتمر المحامين بدمشق من غير إبلاغه وأغفل ذكر اسمه في خطبه بالمؤتمر ، ولم تبلغ الوزارة القصر رسمياً بانتقالها للإسكندرية ، ورفض النحاس لحضور إفطار رمضان وتأدية الصلاة التي يؤمها الشيخ المراغي ، وتعمده عدم التنويه عن الملك في خطبته بمناسبة عيد الفطر، ويشكو رئيس الديوان للقائم بالأعمال البريطاني ويضيف بأن الوزارة تهمل تماماً إبلاغ الملك مقدماً عن أي إعداد يختص بلجنة المؤتمر العربي أو أية ترتيبات خاصة بالحفلات للمندوبين[3]. وعلى نفس الخط كانت حملة الدعاية العاصفة للقصر ضد الوفد تواصل نشاطها وتتحدث عن الفساد والانتهازية والاستغلال التي أقدم عليها زعماؤه[4]. وأسهمت المعارضة في هذا الشأن بنصيب وافر وفقاً للخطة المرسومة .

وأصبح الفيصل بين الطرفين المتصارعين السفارة البريطانية ، وهنا اختلفت الظروف عما قبلها ، فالحرب على وشك الانتهاء ، والنصر في جانب الحلفاء ، والموقف العسكري قد استقر في الشرق الأوسط وبعد الخطر ،

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٦ .

(٢) F.O. Op. Cit, 41319 , J 3638, - 14 - 16 , Shone - F.O, Cairo , Oct. 6, 1944, No 1168.

(٣) Ibid, 41318, J 3513, 3399 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo , Sept. 29, 30 , 1944, No 1135, 1934.

(٤) Safran, N.: Egypt in Search political Community, P.201.

وأدت الوزارة الوفدية المهمة الموكولة لها بنجاح ، وعليه رأت بريطانيا وقف أية مساعدة لها ، بل وعدم التمسك بها لما في ذلك من ضرر ، إذ كانت على ثقة من أنها ستطالبها بالوفاء برد الجميل الذي قدمته لها ، وبذلك تثير قوى الشعب عليها ، وهي في فترة تحتاج فيها لهدوء عقب حوادث الحرب ، وأيقن النحاس الظروف الجديدة، ولمس ميل السفارة البريطانية لفاروق، وتوقع قرب نهاية وزارته، وحتى يسجل له الموقف المضاد لبريطانيا، خطب في ٢٦ أغسطس مطالباً بتعديل المعاهدة وضرورة صيانة حقوق مصر في السودان(١) . وأصبح متوقعاً أن السياسة البريطانية لن تؤيد زعيم الوفد في هذه المرة، ويذكر شون للندن أن السفارة حذرت الحكومة بأنها لا يمكنها تجاهل القصر كلية ، ولا بد من أن يجمع الوفاق بين الطرفين المتنازعين، ومع هذا فلم تستجب(٢) .

وجاءت الفرصة التي انتهزها فاروق طويلاً ، وفي يوم ٥ أكتوبر قرر إقالة الوزارة ، وأعد رئيس الديوان خطة محكمة أحيطت بالسرية والكتمان ، بحيث لا يتمكن النحاس من تقديم استقالته ، وتولى حسن يوسف كتابة الإقالة ووقعها الملك في نفس اليوم وكما يذكر وكيل الديوان أنه أثناء التوقيع كان بادي الارتياح(٣) . وهذا أمر طبيعي يسعى لتحقيقه منذ أكثر من ثلاثين شهراً . ولم يكن النحاس بغافل عما يجري وخاصة بعد الموقف البريطاني ، فرأى أن يقدم استقالته ويسببها بالتدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ، لكنه أرجأها حيث تحدد يوم ٧ أكتوبر الاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية ، وكان لا بد أن يتمم هذا العمل الذي يسجل له في التاريخ(٤) . وآثر فاروق الانتظار هو الآخر حتى تنتهي تلك المناسبة لحرصه على إتمامها لما يتفق مع

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٧ .

(٢) F.O. Op. Cit, 41319, J 3749 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, Oct. 13, 1944, No 1193.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٨ .

(٤) نفس المرجع ، مما يذكر أنه في ذلك اليوم لم يوقع إلا بروتوكول الإسكندرية .

مصلحته . وفي هذا اليوم ، أبلغ أمين عثمان السفارة البريطانية أن النحاس لن يقبل طلب القصر بشأن محمود غزالي ، وكل ما يمكن تقديمه الموافقة على إعادته إلى منصبه ونقله منه في وقت واحد ، وعلم القائم بالأعمال البريطاني من أحمد حسنين أنه أرسل وكيل الديوان للنحاس بالإسكندرية مبيناً أن وقف مدير الأمن العام انقضى عليه ثلاثة أسابيع ، وأن الملك يرى إعادته إلى عمله ولو بصفة مؤقتة ، فأجاب رئيس الوزراء بضرورة التحقيق معه إزاء تصرفه(١) . وتعقد الموقف بعد أن أصبح واضحاً أن النحاس لن يرضخ لإرادة فاروق .

وعلم القصر أن رئيس الوزراء دعا إلى عقد مجلس الوزراء في مساء ٨ أكتوبر لتقديم استقالة الوزارة نظراً لتدخل الانجليز في مسألة مدير الأمن العام ، ولذا كان لا بد من الإسراع في الإقالة الملكية ، فسافر بها وكيل الديوان إلى الإسكندرية بعد ظهر نفس اليوم ، وقدمها إلى النحاس قبل ميعاد انعقاد مجلس الوزراء بحوالي ساعتين ، وحمل أمر الإقالة نفس الشكل لنظيره عام ١٩٣٧ ، واحتوى على الكلمات الجافة التي تفيد الفشل في الحكم(٢) . وفي الواقع ، فرغم هذا الإجراء غير الدستوري ، إلا أنه لم يقابل بأية معارضة ، فقد وردت التقارير من قناصل المديريات تفيد بأن تصرف الملك قوبل بارتياح نظراً لأن الإدارة الوفدية وصلت إلى درجة كبيرة من الفساد ، كما أنها فشلت في معالجة الأوضاع وخاصة الاقتصادية(٣) . وبذلك يتضح أن شعبية الوفد تدهورت عن طريق تخطيط القصر ، وما اعترى الحزب من انحرافات ، ورضوخه للمطالب البريطانية ، وكسب فاروق جولته وهزم النحاس وانتقم لنفسه، لكنه خسر الكثير بالطرق التي اجتازها وأفقدته الكثير .

---

(١) F.O.Op. Cit, J 3649-14-16, Shone-F. O, Cairo, Oct. 15, 1944, No2059.

(٢) Ibid، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٩٠ .

(٣) F.O. Op. Cit, 45921 , J 1665 - 3 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , May 4, 1945 , No 670.

بين الصدام والتصالح .

لم يكتف فاروق بتلك الصفعة التي وجهها للوفد بإقالته من الحكم ، وإنما واصل سياسة العداء ، وأراد توجيه المزيد من الضربات إليه ، فجاء خطاب العرش ليشير للجنة وزارية يعهد إليها بالتحقيق في التهم المنسوبة للنحاس ووزرائه وأقاربه ، وعليه تقرر تشكيل لجنة تحقيق برئاسة مكرم عبيد ، وفي فبراير ١٩٤٥ انتهت من عملها ، وأصبحت المحاكمة متوقعة ، وهنا حذر إيدن السفير المصري في لندن من الاقدام على هذا العمل لما قدمه النحاس من خدمات لبريطانيا ، ولموقفه المخلص من المعاهدة ، وبلغ ذلك لفاروق ولرئيس ديوانه ورئيس وزرائه ، كما أظهر تشرشل أثناء مقابلته للملك عدم الموافقة على المحاكمة[1] . وعندما تعرض زعيم الوفد ووزراؤه للاضطهاد السياسي ، عنف السفير البريطاني عبد الفتاح عمرو ، مبيناً أن بريطانيا لا توافق على مثل هذا الإجراء ، وعليه تبليغ النقراشي ، فأفهمه أنه سبق وأخطر رئيس الوزراء الذي وعد بالتأجيل حتى يتلاشى الموضوع[2] . وبذلك لم يتمكن فاروق ومعاونوه من الوصول إلى هدفهم .

ومع هذا لم تفتر العزيمة للإيمان بقوة الوفد رغم الطعنات التي وجهت له ، وواصلت الحملات للنيل منه ، واستمراراً للسياسة الخاصة باستقطاب الوفديين ، رئي انتزاع فؤاد سراج الدين من النحاس ، وله الشخصية القوية ، فطلبه أحمد حسنين وتناقش معه فيما يمتلكه من مؤهلات تمكنه من أن يكون رئيساً للوزراء في المستقبل في مقابل التخلي عن الوفد[3] . ولكن رئيس

---

(١) لطفي عثمان: المرجع المذكور، ص ص ١٥٠، ١٥١، كمال عبد الرؤوف: المرجع المذكور، ص ١٢٥.

(٢) F.O. Op. Cit, 45920, J 1207-3-16, Killearn-F.O, Cairo, March 27, 1945.

(٣) إبراهيم فرج : المرجع المذكور، ص ص ٥٢ ، ٥٣.

الديوان لم يجد أذنا صاغية ، وبالتالي لم ينجح المسعى . وسلك فاروق اتجاه الاستفزاز ، فيهمل النحاس كلية ويرفض استقباله ، ويشكو زعيم الوفد للسفير البريطاني ويبدي مرارته لمثل هـذه التصرفـات وينتقده ويبين أنـه سيأتي اليـوم الذي يواجـه فيه الملك البـلاد[1] . ويعدد كيلرن الخطوات التي يقدم عليهـا فاروق ليحارب النحاس ، فيبين تسلط الأضواء عليه ، وتـوجه العيـون إليه في تلك الاحتفالات التي يحضرها، ويركز السفير على زيارته للكلية القبطية في ٣٠ أبريل ١٩٤٥ لافتتاح معرض النشاطات لمدارس الأقباط الارثـوذكس وتوزيعـه للجوائز ، ويعقب بقوله « وإنها لفكرة سياسية تدل على عقل كبير ، فهذه الزيارة كان المقصود منها التلميح بالموقف الودي تجاه الطائفة القبطية بصفة عامـة ، والقصر يريد أن تتجه الأنظار إليه ، ويبعـد عن الوفـد الكثير من الأقبـاط ذوي النفوذ»[2] . واستكمالا للمنهج كان لا بد مـن التوسع في الدعاية لتكون في صالح فاروق من ناحية ، ولتهاجم النحاس من ناحية أخرى ، ومن ثم أنشئت صحيفة أخبار اليوم ، وأدت المهمة ، لكن يجب أن نضع في الاعتبار أن ما نشر عن الوفد احتوى على الكثير من الحقائق .

وأمام هذا الاتجاه ، حارب الوفد فـاروقاً ، فقـاطع الانتخـابات لتعـاون أحزاب الأقلية ضـده وعرج على تصعيـد الموقف ضـد بريـطانيا حتى يكتسب الشعبية التي فقد الكثير منها ، ويحرج مركز الملك وحكومته ويسوىء علاقتهما بالإنجليز ، فيحرك فؤاد سراج الدين مظاهرات الطلبـة في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٤ التي اتجهت من الجيـزة إلى عـابـدين ثم إلى قصـر الـدوبـارة تهتف بسقـوط انجلترا ، وعلى الفور اتصل كيلرن بعبد الفتاح عمرو ، وطلب منه إبلاغ فاروق بأن رجال بلده يلعبون بالنار وأن عليه وقف تلك الحركة على وجـه السرعـة ،

---

(1) F.O. Op. Cit, 45917, J 583 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 7, 1945.

(2) Ibid, 45931, J 1707-10-16, Killearn-F.O, Cairo , May 4, 1945, No 668.

وأبدى فاروق ضيقه وصرح بأنه لا يؤيد مثل هذه الظواهر ، وذهب رئيس الوزراء إلى الجامعة ، وأعلم الطلبة أن الملك لا يؤيد مثل هذه الأعمال ، وأن الحكومة ستوقع العقاب وبشدة للإخلال بالنظام أو عدم الطاعة ، والتقى السفير البريطاني بالملك في ٢٨ ديسمبر ليشكره على اتخاذ الإجراءات الحاسمة ضد المظاهرات ، فأوضح فاروق بأنها نوع من الغباء وتستوجب الزجر(١) . وبطبيعة الحال كان الاتهام موجهاً ضد الوفد . وراحت الصحافة الوفدية تنتقد رجال الملك ، فهي تهاجم عبد الفتاح عمرو وتسجل تناسيه مصلحة مصر للمصلحة الخاصة ، ويطلع فاروق على تلك التقارير التي تشير إلى أن زعماء الوفد متطلعون إلى عناصرهم الشابة لتوسيع النشاط السياسي والمطالبة بانتخابات حرة ، وعندما صرح النقراشي بقرب انتهاء حالة الطوارىء ، تقدم الوفد بعريضة لفاروق يطلب إلغاءها كخطوة لتحقيق الأماني الوطنية(٢) . وأثار هذا التحرك فاروقاً ، وأيقن أن المحاولات التي قام بها لم تفت في عضد الوفد .

وجاءت حادثة اغتيال أمين عثمان لتشير الأصابع إلى أن لفاروق دوراً فيها ، وبالرغم من أنه عقب محاولات الاعتداء على وزير العدل الوفدي الأسبق وأمين عثمان أظهر تكدره من مثل هذه الحوادث ، إلا أن هذا الشعور لم يكن حقيقياً، فهو يحمل الكراهية للأخير وكذلك رئيس ديوانه رغم تظاهره بعكس ذلك إذ كان يهدف في أول الأمر إلى سحبه من جانب النحاس إلى جوار مليكه، وفشلت الخطة . والواقع أن تلك الشخصية لعبت دوراً هاماً في الحياة السياسية ، ومع أنه ليس بوفدي ، لكنه اعتبر من أهم رجال الوفد ، ومثل ركيزة أساسية في العلاقة بين الوفد والمسئولين البريطانيين حتى لقد وصف بأنه العين الزرقاء

---

(١) Ibid, 41335, J 4646, 4652 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 23, 24, 1944, F.O. Op. Cit, 45930 , J 10 - 10 - 16, Killearn - F.O. Cairo , Dec. 31, 1944, No 275, F.O. Op. Cit, 45916, J 75 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Dec. 28, 1944, No 264.

(٢) Ibid, 45931, J 2350, 2588, 2749 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 8, Aug.5, 19, 1945, No 1876.

للسفارة البريطانية(*) . وبالتالي فقد أدى خدمات جليلة للانجليز مما استحق منحه لقب سير Sir . ووقعت حادثة اغتياله في ٥ يناير ١٩٤٦ ، واشترك مندوب ملكي في تشييع جنازته ، وهو إجراء شكلي ، ولكن فاروقاً لم يخف ارتياحه لهذا العمل ، خاصة لارتباطه بالانتقام من الذين تسببوا في حادث ٤ فبراير .

وفي تقرير شامل عن الدور الملكي أرفقه القائم بالأعمال البريطاني لبيفن Bevin يتبين أن الجريمة من تأثير رجال لهم صفة وعلى علاقة بالقصر ، وأنه عقب الاغتيال جرت محاولة لسرقة أوراق التحقيق وإعدامها، وأشير إلى أن تلك المحاولة نسبت إلى القاضي عطا الله إسماعيل رئيس المحكمة ، ومعروف أنه رجل القصر بل وصديق لفاروق ، وسجل التقرير تورط القصر عن طريق مؤشر آخر ، هو وجود سعيد حبيب في العملية إذ كان على صلة وثيقة بحسن عزت -وكما يُذكر- فقد كلفهما القصر بإعداد تنظيم سري « للمخابرات » ، وأصبح الأول واسطة الاتصال بين القصر وهذا التنظيم - يطلق عليه التقرير عصابة الإرهاب وأوصافه تنطبق على تنظيم الحرس الحديدي - ورغم أنه موظف حكومي حديث ، إلا أن علاقته بفاروق قوية . وأكد التقرير أن التحقيقات الأولية للنيابة قد حضرها الملك متنكراً ، وأنه حينما بدأت المحاكمة اتضح أنها تسلك طريقة عصبية في ملامحها ، وأن استقالة هيئة المحكمة من نظر القضية علامة توضح الإحجام عن معاكسة رغبات القصر ، وبين التقرير أن هذه النقاط تشير إلى التركيز على الاشتباه القوي بأن فاروقاً المسئول المباشر عن مقتل أمين عثمان . ويدعم ذلك القول تقرير آخر يذكر المسئول البريطاني أنه أقرب إلى تأكيد رسمي ، يقول كاتبه « اصطحبني أنور السادات إلى قصر عابدين حيث قابلت حلمي بك حسين وسعيد حبيب في مكتب الأول ، وأخبراني بأن السادات مدح شجاعتي ووطنيتي ، وأنهما الآن أعطياني تفويضاً هاماً ، وقابلت هذين الشخصين مرة ثانية في قصر عابدين ، وشرح لي حلمي

(*) Russell, D.T. 107 . 82, DT. 107 . 2. M.2,Cairo, March 5,1945.

أن التفويض هو لقتل أمين عثمان ، وأشار بأن جلالة الملك أكد بأنه سيعفى عني في حالة القبض علي »[1] .

ويحلل القائم بالأعمال البريطاني صحة ذلك على أساس أن الملك يفرحه إقصاء هذا العنصر القوي الذي له تأثير مناوىء ، وفي الوقت نفسه فهو اليد اليمنى للنحاس والصديق الحميم لبريطانيا ، ويؤكد أندروزAndrewsبأن حسين توفيق المتهم في القضية تمتع بحماية القصر منذ اعتقاله ، ويعود ويذكر أن المتهم أُفهم من بعض الأشخاص الذين لهم صلة بالقصر بأن إزاحة أمين عثمان من على المسرح السياسي عمل وطني ، ويختم أندروز تعليقه بأنه لم يسمع شيئاً يؤكد أن فاروقاً لديه علم مسبق بنية القاتل ، وأنه دون دلائل أكثر يتردد في اتهام الملك بأي اشتراك مدبر في الجريمة[2] وعلقت الخارجية البريطانية بأن هناك مصادر أخرى تبين أن أحمد حسنين أثناء رئاسته للديوان كان يرى إبعاد أمين عثمان من الطريق ، وأن مثل هذا العمل من جانب الملك ـ لسوء الحظ ـ يتلاءم مع خلقه ،وليس هناك شك بأنه سيعمل كل ما في وسعه لحماية القاتل ويجعل المحاكمة استهزاء للقضاء ، وينتهي التعليق إلى أن ذلك الضوء على صفة الملك يوضح كيف يصبح من الصعب إعطاؤه الثقة الشخصية أو العامة ، والأكثر من ذلك أنه فقد شعبيته ويرفض بإصرار السماح بأن يتولى الحكم الوفد وهو أكبر حزب سياسي[3] .

ومما لا شك فيه أن ما جاءت به الوثائق البريطانية تحمل بين طياتها الحقيقة ، ومن الصعب استبعاد فاروق من هذه القضية ، فالملابسات تفرض نفسها عليه ، وقد وضح ذلك جلياً في التنظيم الحديدي الذي أنشيء ليخدم

---

(١) F.O. Op. Cit, 69240, J 771-771-16, Andrews-Bevin,Cairo,Jan. 28,1948, No 59, Enclosure, The Amin Osman Pasha Case.

(٢) Ibid .

(٣) Ibid, F.O. Minute, Feb. 10, 1948 .

أغراضه في استخدام سلاح الاغتيال للقضاء على أعدائه[1] . وأثناء نظر القضية ، وعقب خمسة أسابيع من الحادث ، أقدم الملك على تصرف لفت الأنظار ، فقد أنعم برتبة الباشوية على محمود توفيق أحمد وكيل وزارة المواصلات والد القاتل ، حقيقة أنه كان واحداً ممن أنعم عليهم ويشهد له تاريخه بحسن السير والسلوك والأقدمية ، لكن الإجراء أثار الاعتراضات وخاصة من الوفد وصحافته ، وراح السفير البريطاني يكتب لحكومته عن تأثير القصر لصالح حسين توفيق ، وعندما صدر الحكم في القضية وجاء مخففاً لم يثر الدهشة لتوقعه نظراً لثقل القصر فيها ، حتى لقد أشار كامبل Campbell لوزير الخارجية البريطانية بأنه من الممكن أن يعلن الدفاع عن اختلال القوى العقلية للقاتل لينقذ من العقاب[2] . ومن الجدير بالذكر أن هذه القضية عرفت باسم « قضية الاغتيالات السياسية » ومثل فيها أمام القضاء كبار السياسيين وتناولت حادث ٤ فبراير .

وعقب حوالى تسعة أسابيع هرب حسين توفيق ، وذلك وفقاً لتخطيط بموافقة فاروق ، وحوكم ضابط البوليس المخصص لحراسته محاكمة صورية ، وكثرت الأحاديث حول التجائه للمزارع الملكية في أنشاص وردد البعض أن الملك أرسله إلى شرق الأردن ليغتال الملك عبد الله ، ويثير أمر الهروب السفارة البريطانية ويستاء أندروز ويسجل « مما تشمئز منه النفوس الاعتقاد بأن الملك فاروقاً شخصياً له ضلع في هذا الطريق »[3] . ويشير أحد التقارير البريطانية أن الملك أرسل شيكاً بمبلغ خمسمائة جنيه إلى حسين توفيق عن طريق مصطفى أمين ، وطلب منه الذهاب إلى عمان والتقاط صور له بملابس البدو وإظهاره كبطل ، وأن أخبار اليوم نشرت في ١٦ أكتوبر ١٩٤٨ خبر ترك

---

(١) أنظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٢) F.O. Op. Cit, 53284, J 700 - 39 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Feb. 14, 1946, No 74, F.O. Op. Cit, 62990, J 941 - 13 - 16, Campbell - Bevin , Feb. 22, 1947.

(٣) Ibid, 69240 , J 6645 - 771 - 16, Andrews - F.O. Cairo, Oct. 9, 1948.

حسين توفيق لعمان إلى دمشق[١] . وفي الأخيرة وافاه القائمقام محمد يوسف مدير الشئون العربية بالبوليس السياسي[٢] . وبذلك يبدو ظاهراً للعيان الجهود التي أسهم بها فاروق ، وأنه من غير الممكن إقصاء تدخله جانباً ، وأعطى نتيجة نجاح هذا التخطيط التشجيع ، فقام الحرس الحديدي بثلاث محاولات لاغتيال النحاس ولكنها فشلت ، وبطبيعة الحال نسبت للملك ، ورددت زوجة النحاس مسئوليته عن ذلك مما أغضبه ، واعتبر السفير البريطاني في هذا تهوراً منها له التأثير السيء مما يجعل استحالة مصالحة ملكية مع زعيم الوفد[٣] .

وفرض الواقع نفسه ، وغمر فاروق الاحساس بنشوة الانتصار منذ إقالته لوزارة الوفد وتحكمه في السلطة ، في الوقت الذي أيقن فيه النحاس أن الوفد فقد الكثير ، وبالتالي فالاستمرار في طريق الصراع مع الملك لن تتوفر له الإمكانيات المطلوبة ، وعليه يتحتم اتباع سياسة ترك العداء جانباً ، وقد أسهمت السياسة البريطانية في الحد من النزوع العدواني الملكي ، وحينما كان الأمير محمد علي في زيارة للندن التقى بعدد من المسئولين البريطانيين ، ودار حديثهم حول الأمل في أن يشمل الملك يعطفه رئيس الوفد[٤] . وعندما بدأت مساعي مصر لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا أثناء وزارة النقراشي الأولى ، نصحت الأخيرة بإدخال الوفد الوزارة أو إشراكه في وفد المفاوضات ، ومع وزارة إسماعيل صدقي كان قد حدث بعض التقارب بين فاروق والوفد ، فقد توجه النحاس بصحبة عدد من الوفديين إلى القصر ووقعوا في سجل التشريفات

---

(١) Ibid, J 6979 - 771 - 16 , Mayall - F.O. Oct. 25, 1948.

(٢) مما يذكر في هذا الصدد أنه عندما تقدم أحد ضباط بوليس القصور الملكية للزواج من ابنة أمين عثمان، وعلم فاروق خيّره بين عدم الزواج منها أو الطرد من القصر، فأصر على الزواج، الجمهور المصري، عدد ٨٤، في ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 69190, J 3290-22-16, Campbell-F.O, Cairo, May 13, 1948.

(٤) آخر ساعة المصورة، عدد ٥٨٤ في ١٦ ديسمبر ١٩٤٥ ، ص ٧ .

عقب عودة الملك[1] . ويتعثر المفاوضات كلف فاروق شريف صبري بتأليف وزارة قومية ، ورفض الوفد لإصراره على إجراء انتخابات جديدة ، ولكن بأسلوب أراد أن يلفت نظر الملك إليه ، فقد نظم مظاهرة في أول اكتوبر ١٩٤٦ احتشد فيها الطلبة وهتفوا لفاروق والنحاس[2] . ومن المسلم به أنه منذ بداية ذلك العام والجهود تبذل للتوفيق بين القصر والوفد وتمهد لعودة الحزب للحكم ، وقام بها حسين سري وشريف صبري وعلي الشمسي[3] .

وتحركت السفارة البريطانية ، والتقى القائم بالأعمال البريطاني بادجار جلاد ـ صحفي وأحد المقربين للملك وله علاقة طيبة بسكرتير عام الوفد وتولى مسألة الوساطة ـ واتفق معه على المنهج ، وكانت النتيجة أن قابل فؤاد سراج الدين الذي أوضح له أن القصر يجب أن تكون لديه الثقة في شخصه وفي الوفد، ويأمن بأنه لن يتبع أسلوباً انتقامياً في حالة عودته للحكم[4] . وكان سكرتير عام الوفد قد سبق وأعد عدته ، فيشيد في خطبه بإخلاص الوفديين للعرش « وتاريخهم المنشور والمخطوط ناطق بهذا الإخلاص ، الذي لن تنال منه في قليل أو كثير مزاعم المنافقين الذين استمرأوا هذه البضاعة الرخيصة من الدس الدنيء ، ويوم ينشر ما طوى من صفحات التاريخ سيظهر من هم أخلص عملاً وأصدق ميلاً »[5] . وفي هذا ما يدل على السياسة الجديدة التي بدأ الوفد انتهاجها. ووضحت أيضاً سمة التقارب عن طريق بعض الرأسماليين ، فأحمد عبود السند المالي للوفد ينتهز الفرصة ليتبرع بآلاف الجنيهات للأغراض

---

(١) مصر الفتاة ، عدد ٨٢ في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦ ، ص ٣ .

(٢) F.O. Op. Cit, 53332, J 415 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 5, 1946, No 1508.

(٣) روز اليوسف ، عدد ١١٣٩ في ١١ أبريل ١٩٥٠ ، ص ٦ .

(٤) F.O. Op. Cit, 69211, J 6193 - 68 - 16 , Andrews - F.O, Cairo, Sept. 14, 1948.

(٥) المصري ، عدد ٣٩٠٧ في ٣١ يونيو ١٩٤٨ ، ص ٧ .

الخيرية عقب خروج فاروق من مستشفى المواساة بعد إجراء عملية بسيطة[1] .

وكان الملك شديد الصلابة ، لكنه لم يغلق الباب لفكرة التصالح مع الوفد ، وذلك باستثناء النحاس ، فهو يكرهه ، وفي حديث له مع ولي العهد أوضح أنه على استعداد ليشمله بعطفه على شريطة اعتزاله للسياسة[2] . ومع تدهور الأوضاع الداخلية وقيام حرب فلسطين وفشل وزارة النقراشي ، ارتكز التفكير على وزارة ائتلافية يشترك فيها الوفد علّها تنقذ الموقف ، وكانت المسألة معروضة على بساط البحث ، ولم يتراجع فاروق عن موقفه بشأن عودة النحاس كرئيس للوزراء ، وفي حديث لجلاد مع البعثة البريطانية في باريس يبين أنه في حالة ارتفاع أسهم النحاس ، فإن الملك سيضم الإخوان المسلمين لجانبه ، كما أنه يرغب في تقوية الجيش والبوليس ليكونوا في صفه[3] .

والحقيقة أن كلاً من القصر والوفد كان في حاجة ملحة للآخر، نظراً للظروف السيئة والحرجة التي تعيشها مصر ، وأصبح الأمل في الاستقرار ، الوصول إلى سلام واتفاق بينهما وتكثيف الجهود وأصدر فاروق نداءه لتوحيد الصفوف، ووافق على أن يدخل الوفد الوزارة تحت زعامة محايدة، وبناء عليه أصدر سكرتير عام الوفد بيانه في ١١ يناير ١٩٤٩ بقبول الوفد الاشتراك في وزارة قومية يرأسها رئيس وزراء محايد مع استمرار مجلس النواب حتى نهاية الدورة ، وحرص فؤاد سراج الدين على التعبير في بيانه عن امتنان حزب الوفد وولائه للملك[4]، كما اتصل بوكيل الديوان في ٣٠ مايو وتحدث معه في طلب الوفد من القصر ضمانات لحرية الانتخابات ، وفي معوقات التعاون بين القصر

---

(١) الكتلة، عدد ٩٣٦ في ٨ نوفمبر ١٩٤٧ .

(٢) F.O. Op. Cit, 45928, J 4072 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 1 st, 1945, No 2523.، آخر ساعة المصورة، عدد ٥٨٤ في ١٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ٧.

(٣) F.O. Op. Cit, 68589, E 12503 - 4 - 31, U.K. Delegation - U.G.N.A. Paris , Sept. 22, 1948.

(٤) Ibid,73462, J 243, - 1015 - 16 ,Campbell - F. O , Cairo, Jan .11, 1949.

والوفد فيما مضى ، وفي طلبات الملك الكثيرة ، وهنا برر حسن يوسف هذه الطلبات ، ونقل صورة الحديث لفاروق فأبدى ارتياحه[1] . وظهر على مسرح الوساطة محمود غزالي الذي جمع سكرتير عام الوفد مع كريم ثابت ، ورسم التخطيط ، وكان المستشار الصحفي يعرف نقاط ضعف الملك ، فركز مع قطب الوفد على العمل لمعالجتها ، وجميعها دارت حول مظاهر الخضوع للملك[2] .

ويأتي دور النحاس إذ أراد انتزاع الكراهية من قلب فاروق حتى يتمكن من رئاسة الوزارة في المستقبل ، فتنشر تصريحاته في الصحافة التي يؤكد فيها على أن مصلحة مصر تقتضي بالالتفاف حول الملك[3]، ويعقد الاجتماعات ويخطب فيها ويعلن « إن الجالس على العرش وولي الأمر في يده علاج الموقف على الوجه الذي يرضيه ، وما يرضيه إلا استقرار الأمن في عهده وتحقيق مجد الوطن على يدي جلالته وفي ظل عرشه » ، لكن لا بد أن نسجل أنه كان يقرن الدستور بقوة الملك « هما القوتان الوحيدتان لإنقاذ البلاد »[4] . هذا ومما ساعد الوفد على التقارب ما اشتملته بعض كلماته المضادة للشيوعية ، وفي ذلك ما يجعل فاروقاً يتقبل وجوده إذ يجمعهما عدو مشترك ، ويعقب كريم ثابت على كل تصريح ويثبت لسيده صدقه ، الذي يتعجب وينسب التحول إلى طول الفترة التي أقصي فيها الوفد عن الحكم[5] .

وارتأى فاروق أن يكون حسين سري رئيس الوزارة القومية ، لما يتفق ذلك مع الوفد حيث لم يكن النحاس ليتقبل العمل مع رئيس وزراء سعدي ، وكان إبراهيم عبد الهادي قد سبق وفاتح أقطاب الوفد في الاشتراك في وزارته ،

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٦٨ .

(٢) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٥٧ في ٢٤ يونيو ١٩٥٥ ، ص ١ .

(٣) آخر لحظة، ملحق آخر ساعة ، عدد ٧٤٣ في ١٩ يناير ١٩٤٩ ، ص ١ .

(٤) المصري، عدد ٤٢٠١ في ١٢ يوليو ١٩٤٩ ، ص ١ .

(٥) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٥٧ في ٢٤ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣ .

ووافق زعيم الوفد على التعاون مع رئيس وزراء مستقل ، وخاصة أن حسين سري لعب دوراً في مسألة التوفيق ـ عن طريق أحمد عبود ـ بين الوفد والملك ، ومن الملاحظ أن التحركات في هذا الاتجاه لم يقم بها النحاس ، وإنما سكرتير عام الوفد ، وذلك من الذكاء والحنكة السياسية ، إذ أراد الوفد اكتساب الخطوة تلو الأخرى ، وفؤاد سراج الدين له المؤهلات التي تمكنه من التعامل مع المقربين لفاروق من ناحية والحصول على رضاه من ناحية أخرى . وعقدت النية على تشكيل الوزارة القومية ، ويذكر حسن يوسف أنه أثناء مرافقته لفاروق لتأدية صلاة الجمعة في ٢٢ يوليو ١٩٤٩ ، عرض عليه تصوره لوزارة تشترك فيها الأحزاب ومن بينها الوفد وتتولى إجراء انتخابات متوازنة ، فأبدى الملك موافقته كاملة ، لكنه أعلن عن رغبته في ألا يدخلها زعماء الأحزاب الثلاثة ، الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين[1] وبطبيعة الحال لم يكن معقولاً انضمام النحاس بشخصه للوزارة . وعلى هذا يتضح أن سياسة المهادنة والتقارب التي انتهجها الوفد قد أخذت بيده إلى طريق الحكم ، وأن فاروقاً الذي اختلف وضعه كلية عما سبق وفقد مقوماته كملك وساءت سمعته وانقلب الشعب ضده ، كان في حاجة إلى ترميم ما تصدع قبل الانهيار ، وعليه تنازل عن جموده وتقبل النصائح ورضخ لعودة الوفد .

وألفت وزارة حسين سري القومية ، واشترك فيها أربعة وزراء وفديين ، وعقب التشكيل أدلى النحاس بتصريح أعلن فيه الولاء للملك ، ونوه بالصداقة والموقف المتعاون تجاه رئيس الوزراء الجديد ، ويعلق أندروز بأن كل ما يعنيه الوفد هو التأكد من أن القصر سيلتزم تماماً بحدود الدستور[2] ، هذا وقد أصبحت من سمة خطب النحاس الإشارة إلى الإخلاص لفاروق[3]. وبدا

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٦٤ ., F.O. Op.Cit,73465, J 6022 - 1015 - 16,
Andrews - F.O. Alex, July 25 , 1949.

(٢) Ibid, 73460, J 6466 - 1013 - 16 ,16, Andrews - F.O. Cairo , Aug. 7, 1949. No 128.

(٣) Ibid, 73461, J 8521 - 1013 - 16 , Campbell - F.O. Cairo , Oct. 25, 1949, No 158.

واضحاً أن زعيم الوفد ينفذ التخطيط ليحقق الهدف ، ولكن عندما يحاول استرجاع حركاته السابقة ، يكون الردع الملكي الفوري ، فحينما نظمت مظاهرات العمال في القاهرة والإسكندرية وهتفت لفاروق والنحاس معاً ، صدرت التعليمات الملكية بوجوب وقفها فوراً ، فتحول الهتاف للملك والدستور[1] . وفي ذلك إصرار على التمسك بالمبدأ الأساسي الذي يعتنقه الحزب وإشارة لفاروق للالتزام به .

ومنذ البداية ظهر أن الائتلاف سيواجه المصاعب ، وساد الاختلاف بين الوزراء ، وبرزت شخصية فؤاد سراج الدين خاصة عند الخوض في مسألة تقسيم دوائر الانتخاب ، وكان الوفد يعول على الانتخابات التي ستعيد إليه سلطة الحكم كاملة ، ومضى النحاس يخطب في الناس عن الانتخابات والدستور ، وتولت المصري مهمة التعبئة ، وصرحت بأن الملك أدى حق الوطن كاملاً «خلع الأمانة من عنقه ووضعها في أعناق الزعماء والقادة ، وحملها للحكام والساسة ، بل وضعها في عنق كل مصري أيا كانت قيمته»[2] . وكان التفاهم تاماً بين الوفد ومستشار الملك الصحفي ، والذي عن طريقه أمكن التحكم في فاروق ، ويبلغ القائم بالأعمال البريطاني حكومته بذلك الاجتماع السري للنحاس وفؤاد سراج الدين وكريم ثابت لمناقشة ترتيب الانتخابات ، ويبين أن الأخير - وفقاً للاتجاه البريطاني - سيقنع الملك بانتخابات حرة حقيقية ، بمعنى ألا يقدم على منع الوفد من ترشيح مرشحيه في جميع الدوائر إذا رغبوا في ذلك ، وأن يتخذ الإجراء الدستوري العادي بعد الانتخابات ، باستدعاء حزب الأغلبية لتشكيل الحكومة[3] ، وعليه يتضح أن الخط البريطاني عبر عن الرغبة الوفدية ، وفي هذه المرة كان كريم ثابت الأداة الموصلة للغرض ، ومما يذكر أنه كان واثقاً من نجاح مجهوداته حتى أن السفير البريطاني

---

(١) Ibid, 73460, Op. Cit.

(٢) المصري، عدد ٤٢١٥ في ٣٠ يوليو ١٩٤٩ ، ص ١ .

(٣) F.O. Op.Cit, 73465, J 6539 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Alex. 9 , 1949.

يكتب للندن « يرى كريم ثابت أن الوفد سيحصل على الأغلبية بسهولة وبكل تأكيد » ويتابع ليؤكد مساندة مستشار الملك للوفد « وأنه إذا كان ملكاً لجعل النحاس رئيساً للوزارة»[1] .

لم يكن زعيم الوفد يحمل ذرة ود لفاروق ، وقد ساءه تدخله وتسلطه عندما دعا الوزارة لتناول طعام الإفطار عقب صلاة العيد وتكلم عما يواجه الائتلاف من عقبات بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية ، ويذكر أندروز للندن بأن النحاس أثير بتدخل الملك ، ويفكر في إذاعة بيان يضرم فيه الخصومة السابقة بين الوفد والقصر من جديد ، لكنه اقتنع بألا يتسرع[2] . وذلك حتى لا يفقد النقاط التي سجلها الوفد لصالحه ، وليتحقق الوفاق الذي جمع الأطراف المعنية حيث تعهد سكرتير عام الوفد بمهادنة القصر ومسالمة رجال الملك مع عودة الوفد للحكم[3] . وشكلت الوزارة المحايدة في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ لإجراء الانتخابات . وفي الواقع فقد بدأ الطرفان ، فاروق والنحاس يجتازان مرحلة حرجة ، واستمر زعيم الوفد على سياسته في محاولة إبعاد الملك عن محاربته عن طريق الثناء ، وربما اعتبر ذلك جواز مرور للحكم ثم يعود مرة أخرى إلى سيرته الأولى . فبعد تشكيل الوزارة بيومين ، وعقب صلاة الجمعة يحتشد الوفديون في منزله ، وتتردد الهتافات المدوية بحياة الملك المحبوب زعيم الوادي ، وأثناء إشادة الخطباء بجهاد زعيم الوفد ، يستوقفهم ليعلن بارتفاع صوته أن الفضل والشكر لما وصلت إليه البلاد وما تقدمت نحوه إنما مرده للملك المفدى ، وهنا تتعالى الهتافات بحياة فاروق حبيب الشعب وحياة النحاس[4] ، ومع هذا فإنه من الملاحظ أنه في نفس الوقت أصر وتحدى واتبع

---

(١) Ibid, 73446, J 8724 - 1015 - 16, Campbell - Wright, Oct. 29, 1949.

(٢) Ibid, 73465, J 7867 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Cairo , Oct. 5, 1949, No 1022, F.O. Op. Cit, 73461, J 8103 - 1013 - 16, Andrews - F.O, Oct. 8, 1949 , No 150.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٦٨ . الأطراف هي حسين سري ، فؤاد سراج الدين ، كريم ثابت، القائم بالأعمال البريطاني.

(٤) المصري، عدد ٤٢٩٨ في ٥ نوفمبر ١٩٤٩ ، ص ٤ .

الأسلوب الذي يجعله قريناً بالملك .

لم يكن فاروق يرتاح لعودة الوفد ، رغم التأثيرات التي أحاطته من المقربين له ، وبدأت حملة دعاية ضد النحاس وحزبه في الصحف الموالية للقصر ، وتولت أخبار اليوم المهمة ، فهي تنشر ما جاء بالصحافة البريطانية ، فتنقل مقالاً تحت عنوان « عدو الملك فاروق القديم يحاول أن يعود » ، والذي يفهم منه بأن عودة النحاس ربما تكون من مصلحة بريطانيا ، ويذكر أنه اشترك مع السفير البريطاني في ثورة ضد القصر في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأن الملك يعتبره جمهوري النزعة ، وينتهي المقال بأنه في حالة حصول الوفد على الأغلبية في الانتخابات ، فلن يوافق الملك على النحاس كرئيس للوزراء . وتمضي أخبار اليوم في الهجوم على الوفد وترى ضرورة إسقاطه وتوجه إليه اتهام استخدام السلاح في المظاهرات ، وتأتي بصور الإيضاح على صفحاتها ، فهذه صورة تمثل لامبسون يتأبط جانبيه النحاس يميناً وزوجته يساراً ، وصورة للزوجة وهي تغترف من أموال البر ، وصورة في إحدى السهرات يشاهد فيها زعيم الوفد إحدى الراقصات[1] . وواضح الهدف المرسوم ، فلكل صورة مغزاها الذي يبعد الأصوات عن الوفديين .

وجاء التطبيق العملي لتحقيق رغبة فاروق ؛ فيخبر أحمد عبود السفارة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ بأن فؤاد سراج الدين اقترح مقابلة حسن يوسف في اليوم التالي ليطلب منه إبلاغ الملك بأن الوفد ثبت لديه أن هناك جهوداً قوية تبذل ، جزء منها عبر القنوات الرسمية ، والآخر عن طريق الأفراد كالإدارة الخاصة بالمزارع الملكية ، لإخبار الناس بأن الملك نفسه لا يرغب فوز الوفد في الانتخابات ، وأنه يريد حكومة قومية تشكل من الأحزاب ويكون من بينها الوفد مع التوازن بين الأحزاب نفسها[2] وقد ثبت ذلك وقدمت

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٢٦٦ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ٧، عدد ٢٦٧ في ١٧ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ٧، عدد ٢٦٩ في ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ص ١ ـ ٣.

(٢) F.O.Op. Cit, 80347 , JE 1016 - 1 , Campbell - F.O, Cairo , Dec. 28, 1949, 643.

البلاغات للنيابة في هذا الشأن ، فعلى سبيل المثال ، فإن مرشح الوفد عن دائرة التل الكبير يذكر أن مزارعي الخاصة الملكية انقلبوا عليه ويؤيدون منافسه ، والسبب التعليمات الصريحة للفلاحين بعدم انتخاب مرشح الوفد [1] . ومحاولة للحد من هذا الاتجاه ، وحتى لا يضع الوفد نفسه في موقف اتهام فاروق ، يفسح الحزب عن اعتقاده بأن ما يجري هو بغير علم الملك ، وإنما يستغل اسمه فيه ، لكن ما لبث أن صرح بأن تلك الجهود التي تدبر في الخفاء هي بمعرفة حسن يوسف وحسين سري ، وقد بين النحاس أنه إذا كان فاروق وراءها ولم يوقفها، فإنه لن يسكت[2] ، بمعنى أنه سيتخذ الإجراءات المضادة ، كما رأى سكرتير عام الوفد أن يخطر الديوان الملكي بأنه في حالة الفوز في الانتخابات ، فإنهم لن يقبلوا الاشتراك في وزارة قومية ، وإنما تكون الوزارة خالصة لهم ، وإذا خسروا فمكانهم المعارضة ، حيث تجربتهم في الوزارة القومية علمتهم أنهم لا يمكنهم العمل في ظلها[3] . وبادر النحاس وألقى خطاباً قبل المعركة الانتخابية هاجم فيه الاتجاه الملكي في التوازن بين الأحزاب ، وهدد بأنه إذا لم يحصل على الأغلبية فلن يشترك في الحكم ولن يوافق على أية معاهدة تعقدها الحكومة[4] . وعليه يتبين أن التحدي بلغ مداه .

ورغم المجهودات والمساعي الملكية لانتخابات متوازنة ، إلا أن الوفد فاز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات التي أجريت في ٣ يناير ١٩٥٠ . ولنا وقفة حول هذا الفوز وارتباطه بفاروق ، فإذا استبعدنا تحركات الوفد في هذا المجال والعلاقة مع محمد هاشم وزير الدولة الذي أسندت إليه مسألة الانتخابات ، والسياسة البريطانية التي لا تؤمن بالانتخابات المتوازنة وإنما بالانتخابات الحرة

(١) آخر لحظة، عدد ٥٢ في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ١ .
(٢) F.O.Op. Cit.
(٣) Ibid.
(٤) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

حتى تتفاوض مع وزارة تمثل الأغلبية ، نجد أن الحياة السياسية وصلت إلى أقصى درجات التدهور ، فقد أدى الفساد والاستهتار الذي عاش فيهما ملك البلاد إلى فقدان أي أمل في إصلاحه ، وأثبتت الأحداث في السنوات التي أعقبت إقالة وزارة الوفد الأخيرة سطوة أوتوقراطيته وتحريكه لحكوماته وتحكمه فيها ، وعليه حملت التيارات الاتجاه المناوىء للملك ، والتي لم يكن أمامها إلا أن تصب انتقامها ورغبتها في محاربة الأوضاع القائمة، وذلك عن طريق عودة الوفد رغم أخطائه ، لكنها وجدت فيه إذابة لغضبها وتعبيراً عن سخطها ، بالإضافة إلى اليقين إلى أنه أداة للإصلاح وكبح جماح السلطة الملكية .

وكان لفوز الوفد رد فعله العنيف لدى فاروق، فقد عاوده الإحساس باهتزاز عرشه ، وأسرع وبعث برسالة ـ عن طريق غير مباشر ـ للسفير البريطاني يبلغه بقلقه الشديد من أن الصحافة البريطانية تتخذ نصر الوفد على أنه انتصار شخصي للنحاس على الملك ، وأنه إذا اتخذ هذا الأسلوب فسوف يزيد النحاس استعلاء وتمس كرامة الملك ، ويصرح بفقدانه الشعبية ويعزوها إلى طلاقه ، ويرجع السبب في تصويت الشعب لتغيير الحكومة لفشل الإدارات السابقة فى تخفيف الضيق الاقتصادي ، ويعود ويؤكد على أن تتحقق تلك الصحافة من ذلك ، وألا تنسى ما قام به في الماضي حيث عمل الكثير ليحافظ على الأمن العام ، أيضاً فاستدعاؤه لحسين سري لتشكيل ائتلاف يضم الوفد هو لإرضاء بريطانيا لعلمه أنها تريد أن ترى جبهة متحدة في مصر ، ويبين كيف كان شغوفاً ليصل إلى اتفاق مع النحاس ، لكنه يجد الصعوبة طالما أن الأخير مغتاظ منه ، وينقل كامبل الرسالة لحكومته ويؤيد الموقف « وإني أرى على أي حال أن الخط المذكور هو الذي يجب أن نتبعه جميعاً وينشر ، ونتمنى أن نتمكن من توجيه الصحفيين إلى هذا الاتجاه »(*) . وكان فاروق يخشى الصحافة الأجنبية لمهاجمتها له وفضح تصرفاته .

(*) F.O. Op. Cit, JE 1016 - 5 , Campbell - F.O. Jan . 6, 1950.

وأرسل الملك حسن يوسف إلى رئيس الوزراء لسؤاله عما حدث في شأن ما وعد به من نتيجة متوازنة ، فجاءه الرد بأن معركة الانتخابات كانت بمثابة استفتاء بين الملك والنحاس(١) . وفي حديث لفاروق مع السفير البريطاني بين أن النسبة المئوية لمن أعطوا أصواتهم كانت قليلة للغاية ، وخرج منها المثقفون ، ويبدي قلقه بشأن التكوين الجديد لمجلس النواب ، ويشير إلى دور أحمد عبود في الانتخابات وبأنه أتقنه من وراء الكواليس ، فقدم المال الوفير كطعم ينتظر من ورائه الغث والثمين ، وذلك النفوذ الذي يتمتع به لدى الوفد(٢) . وبناء على فكرة المحيطين بالملك والتي شارك فيها رئيس الوزراء ، أقدم فاروق على محاولة لم تكن بجديدة ، هدف منها انتزاع السلطة من النحاس وفصله عن فؤاد سراج الدين ، الدينامو المحرك للوفد ، وذلك باستدعاء الأخير لتشكيل الوزارة الوفدية ، وعليه يحتويه القصر فينفذ سياسته ، ويدب الضعف والتفكك في الوفد ويقصي زعيمه ، وبالتالي ينتصر فاروق عليه ويشفي غليله منه ، وبدأت التحركات ، فأرسل الملك كريم ثابت إلى أحمد عبود ليعرض عليه رغبته ويبين صعوبة التعامل مع النحاس وعدم ارتياحه له ، ويطلب منه نصيحة مكتوبة في هذا الصدد . أما عن اختيار هذه الشخصية فيرجع إلى أن فاروقاً يعتبره - وهذا واقع - الرجل الذي وراء الوفد ، ومن ثم فله التأثير الكبير على أقطابه ، وأبدى أحمد عبود المشورة، فتمسك بالدستور وباستدعاء زعيم الأغلبية لتشكيل الوزارة(٣) . وفي نفس الوقت رفض سكرتير عام الوفد العرض ونصح بالكف عن مثل هذه المحاولات(٤) . وفشل التخطيط.

ولم يجد فاروق أمامه إلا الرضوخ وقبول نصيحة أحمد عبود ، هذا

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٢) F.O. Op.Cit, JE 1016 - 17 , Campbell - Strange, Cairo , Jan.14 , 1950.

(٣) Ibid, JE 1016 - 6 , 7, Campbell - F.O, Cairo , Jan . 6 , 1950 .

(٤) إبراهيم فرج : المرجع المذكور، ص ٥٤، صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ٦٥.

ويجب أن يوضع في الاعتبار الدور الإيجابي الذي قام به كريم ثابت ، وكان رأيه لدى الملك في المقام الأول ، فتمكن من إقناعه بالقبول بعد أن ضمن له أن النحاس لن يسبب المتاعب ، ويعني بها ما يخشاه فاروق من التمسك بالدستور وتقييد سلطاته ، كما أبعد عنه فكرة وثوب زعيم الوفد لرئاسة الدولة ، وأقصى عنه ما راوده بشأن إلغاء حكم الأحزاب وتشكيل وزارة عسكرية برئاسة محمد حيدر ، وتوليه هو المسئولية ، ورحيله في حالة المعارضة ، وساعدت الظروف مستشار الملك ، فأثناء النقاش كانت المظاهرات تهتف للنحاس، وهي في طريقها لمنزله(*). مما جعله يتعقل في موقفه.

وقبل أن يقدم الملك على الخطوة التي تحمله المشقة البالغة ، كان قد أعد العدة لمواجهة مثل هذا الأمر باختيار شخصية قوية لمنصب رئيس الديوان ، حيث بقي شاغراً منذ خروج إبراهيم عبد الهادي في ديسمبر ١٩٤٨ ، وذلك حتى يتمكن ـ نظراً لما أصابه من ضعف ـ من الاعتماد على سند له قوته في التعامل مع الوزارة الجديدة ويصبح هناك توازن بين الطرفين ، ولعل قوة القصر تطغى على قوة الوفد . ووقع اختياره على حسين سري للصلة الطويلة التي تربطه به ، ولما يتمتع به من حنكة وخبرة وتجربة ، ولعلاقته اللصيقة بالسفارة البريطانية ، ولعلاقته الطيبة بأقطاب الوفد ، وبذلك اعتبر الاختيار موفقاً . واتصل فاروق بوكيل الديوان ليستطلع رأيه ، فاستحسن الفكرة ، وعليه كلفه بالاتصال برئيس الوزراء وعرض المنصب عليه فاعتذر، لكنه حاول مرة أخرى موضحاً أهمية الفرصة المتاحة لخدمة البلد والملك وإصلاح المعوج ، وأنه من منطلق مركزه يمكنه إملاء شروطه ، وأهمها أن يكون رئيس الديوان حلقة الاتصال الوحيدة بين القصر والحكومة ، وأن يوافق الملك على تنحية غير المسئولين الذين يتحدثون باسمه ، وأن يحدد ساعات نهارية لتعرض عليه أعمال الدولة . ووافق حسين سري وطلب مقابلة ملكية ، فحدد له الميعاد

(*) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٤٦٥ في ٢ يوليو ١٩٥٥ ، ص ٣، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ ، ص ص ١ ، ٩.

والمكان ، وتم اللقاء في منزل حسن يوسف واستغرق أربع ساعات خرج بعدها حسين سري « مستبشراً وواثقاً من أن نصائحه لقيت آذاناً صاغية»[1] .

وفي أعقاب هذه المقابلة اتصل حسين سري بالسفير البريطاني وأخبره بأن الملك حضر إليه وقدم له منصب رئيس الديوان ، وأنه أي حسين سري رصد له قائمة بالأخطاء العديدة التي ارتكبها في السنوات القليلة الماضية ، وأعطاه الموعظة في هذا الشأن ، وعرج على حياته الخاصة وبين أن ذلك الطريق الذي جرح به الشعور العام بسلوكه الشخصي العلني قد انتهى بتعريض العرش للخطر ، وأن مركزه أصبح هو الآخر معرضاً للخطر في أية لحظة وعليه حاول فاروق الدفاع عن نفسه ، وكانت من سمات شخصيته المناقشة بواقعية، لكنه فجأة يتصلب ويصر على رأيه. وتعلق الخارجية البريطانية على هذا الحديث ، وتصفه بالصراحة وترجع الطريقة التي اتبعها حسين سري إلى صفاته الدكتاتورية وأنه كما يصف نفسه القوة التي وراء العرش ، وتطلب من سفيرها تقدير مدى التأثير الذي يمكن لرئيس الديوان ممارسته على كل من الملك والنحاس[2] ، وعين حسين سري رئيساً للديوان في ١٢ يناير ١٩٥٠ ، ويذكر كامبل للندن بأن التعيين استقبل بالترحاب ، ويعتبر حاجزاً لمنع التصادم بين فاروق والنحاس ، ويُمكِّن الملك من الاستفادة من استشارة ناصح أمين ذي خبرة وله كيانه في الساحة السياسية ، ويفسر السفير البريطاني أن فقدان مثل هذا التوجيه في السنوات الأخيرة أدى بدرجة كبيرة إلى اضطراب النظام وقلل من مكانة الحاكم[3] . وبناء على هذا التعيين آمن فاروق بتحصنه ضد أي هجمات يشنها الوجود الوفدي عليه سواء من جانب الوزارة أو البرلمان ، ومن الملاحظ أنه أصدر الأمر الملكي لتعيين رئيس الديوان في نفس اليوم الذي أصدر فيه الأمر الملكي لتأليف الوزارة، ولكن جميع هذه

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٧١ .

(٢) F.O.Op. Cit, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo , Jan. 14 , 1950.

(٣) Ibid, JE 1016 - 18, Campbell - F.O, Cairo , Jan . 17 , 1950.

الاحتياطات التي اتخذت واجهتها ظروف جديدة جعلتها تنزوي جانباً .

محاولة الاحتـــواء :

فرضت الأحداث نفسها على فاروق ، ورضي بالأمر الواقع ، واقتنع بأنه رب ضارة نافعة ، فمن الممكن لوزارة الوفد أن تجذب الأنظار إليها ، وبالتالي يتحول اتجاهها عنه خاصة بعد وصول الغضب لمرحلة أصبحت تخشى نتائجها ، ومع هذا سيطر عليه القلق ، وفي مقابلة جمعته بالسفير البريطاني أبدى له ملاحظاته حول الصعوبات التي سيواجهها في المستقبل مع الحكومة ، وعبر عن شعوره بعدم الارتياح ، وأنه يأمل في أن يكون الوفديون قد تغيروا ، وألا يقدموا على مهاجمته ، وبين أن الأيام ستثبت الاتجاه الذي ستسلكه الحكومة ،وأثناء النقاش صرح بأنه سيعمل من جانبه كل ما في وسعه ، وهذا ما أكده أيضاً كريم ثابت لكامبل، وأضاف بأنه سيبذل جهده مع النحاس في هذا الشأن[1] . وبناء على الاتصالات والاتفاقات التي تمت بين الطرفين، ألزم الوفد بالمهادنة وإعلان الطاعة والولاء ، وبدأ تنفيذ الالتزام ، فاتصل سكرتير عام الوفد بمستشار الملك الصحفي يسأله عن أمر تكليف النحاس بتأليف الوزارة ، ويبدي رغبة زعيم الوفد في مقابلة ملكية [2].

ولم يرغب الملك في مقابلة النحاس حتى إنه كلف رئيس ديوانه الاتصال به في شأن تشكيل الوزارة، ولكن الأخير أقنعه بضرورة المقابلة ، وبأنه سيتولى التعبير عن وجهة نظره ، وفي هذا دليل على أن فاروقاً يهتز لمثل هذا اللقاء ، ارتياباً لتوقع الصدام مع زعيم الأغلبية ، وتم اللقاء بعد ظهر ١٢ يناير ١٩٥٠ ، واختلف حوله مسجلوه وفقاً لرؤيتهم الشخصية والحزبية ، وكان الشاهد الوحيد رئيس الديوان ، وقد أدلى في شهادته بأن النحاس بدأ حديثه بطلب من فاروق الذي توقع ما حدثته به نفسه بشأن طلبات الوفد الدستورية ، ولكن انحصر

---

(١) Ibid, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo , Jan 14, 1950.

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥، ص ٩ .

الطلب في تقبيل يد الملك[1] . وعلى أية حال فقد اتسمت المقابلة بالود المشوب بالحذر من فاروق والذي اعتبر أن امتثال النحاس جزء من التخطيط ، ومع هذا أظهر اهتمامه وطلب من كريم ثابت أن يكتب في بلاغ ديوان كبير الأمناء « تشرف بالمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء»[2] . وحدد أول لقاء العلاقة بين الملك ووزارته الجديدة ، بعد أن انتابه شعور الانتصار وانتزع الكثير من المخاوف التي تراوده .

وجاءت مشاورات تشكيل الوزارة ، وفي البداية نشأت بعض الصعوبات ، فعندما قام النحاس بترشيح طه حسين وزيراً للمعارف اعترض فاروق بدعوى أنه متطرف وصاحب أفكار شيوعية ، وتمسك رئيس الوزراء بمرشحه ، وخوفاً من النتائج تولى كريم ثابت على الفور مهمة إقناع الملك بأن في عدم تعيينه ما هو أخطر ، لأنه سيكون وراء المرشح الجديد ويحركه من وراء ستار ، بينما لو شغل المنصب لأمكن مراقبته ومحاسبته كرجل مسئول ، وعليه وافق فاروق[3] ويعد ذلك خطوة لصالح الوفد ، الذي رفضت قيادته العرض الخاص بضم كريم ثابت للوزارة ، فحينما اقترح إلياس أندراوس على فؤاد سراج الدين والنحاس تعيينه وزيراً لمكانته لدى فاروق ولضمان استمرار الوفد في الحكم ، أوضحا تنافي هذا مع النظام الوفدي وأنه متمصِّر وسيكون جاسوساً للملك[4] . لكن ذلك لم يمنع من أن القصر أقدم على اختيار بعض المرشحين ، وأخذ برأيه في تعيين عبد الفتاح حسن وزيراً للشئون

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، الأهرام، عدد ٢٤٣٠٤ في ٣١ مايو ١٩٥٣، ص ٥، صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، ص ٢٣، جلال الدين الحمامصي: المرجع المذكور، ص ص ١٤٠، ١٤١.

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٩.

(٣) نفس المصدر، عدد ٥٥٩، في ٢٦ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣، الأهرام ٢٤٤٣٨ في ١٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١١ شهادة حسين سري أمام محكمة الثورة في قضية كريم ثابت.

(٤) صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ٦٦.

الاجتماعية ، وطلب فاروق استمرار الفريق محمد حيدر في منصبه كوزير للحربية ، وفي هذا كسر لمبدأ الوزارة الوفدية ، وكان من الصعب تلبية الرغبة الملكية ، وخوفاً من الصدام رأى رئيس الوزراء الحل البديل بإنشاء منصب جديد له ، وعليه عين قائداً عاماً للقوات المسلحة بدرجة وزير ، وبالتالي أعطي حق الاتصال المباشر برئيس الوزراء[1] . وبذلك تمكن النحاس من معالجة الموقف وتحقيق الرضا الملكي .

وصدر الأمر الملكي بتكليف النحاس بتأليف الوزارة ، ورأى فاروق أن يكون متحفظاً ، فأسقط قاعدة التقليد المتبع ، إذ أقصى كلمة « عزيزي » جانباً ، كما أغفل العادة المتبعة بتعبيره عن ثقته في مقدرته وإخلاصه ، وأبدى النحاس ملاحظاته في هذا الشأن لحسين سري ، فأقنعه بأنها مسألة شكلية لا تستوجب أي اختلاف[2] . ودخل الوزارة تسعة وزراء جدد ، ووضح أن كثيراً منهم لم يحمل الطابع الوفدي العنيف الذي مثل عائقاً أمام امتداد السلطة الملكية ، وعليه أصبح الطريق سهلاً لمهمة المهادنة ، وأدى الوزراء اليمين أمام الملك الذي هنأهم وقال إنه ينسى الماضي ، وعلق النحاس بأن أعمالهم وتصرفاتهم هي التي ستشهد بولائهم وإخلاصهم للعرش[3] . وعقب تشكيل الوزارة بيومين ، ذهب كريم ثابت لرئيس الوزراء مهنئاً ، فأكد له أنه يضطلع بأعباء الحكم وروحه صافية من ناحية الملك ، ورغب في أن يكون على اتصال به لتعزيز العلاقات ومنع أي بادرة لسوء تفاهم بين الجانبين ، واقترح أن تجري الاتصالات عن طريق فؤاد سراج الدين نظراً لنظام حياته اليومية التي ربما

---

(١) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ص ٥٠٢، ٥٠٥، حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ١٧٢.

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ٤٨٤ ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٧٢.

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ ، ص ١ .

تتعارض مع مستشار الملك[1] . وبدأت مرحلة جديدة للعلاقات كان على الوفد فيها الوفاء بالتعهدات .

ومنذ اللحظة الأولى لممارسة الوزارة عملها ، أراد فاروق الاستئثار بالسلطة ، فأعطى التعليمات باستبقاء جميع الموظفين الذين ساورهم القلق بسبب عودة الوفد في وظائفهم وتأدية أعمالهم باطمئنان ، حيث إنه مما جرت عليه الوزارة الوفدية استبعاد العناصر المعادية لها ، واستجاب النحاس لطلبات القصر بشأن التنقلات والترقيات ، وفوض رئيس الديوان استدعاء الوزراء رأساً ومخابرتهم بالمطلوب تنفيذه على اعتبار أنه منح الموافقة من رئيس الوزراء[2] . وأصبح لا بد من إجراء عملي تثبت فيه الوزارة حسن وصفاء نيتها وقدرتها على العطاء لصالح الملك بتلك التنازلات المالية . فعقب تقلدها السلطة مباشرة ، وبعد مناقشة برلمانية قصيرة ، تمت الموافقة على اعتماد مبلغ ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه لإصلاح اليخت المحروسة ، وكان فاروق سبق وطلب عام ١٩٤٨ اعتماد مليون جنيه لهذا الغرض ، فرفض رئيس الوزراء ، وفي عام ١٩٤٩ وافقت الحكومة ، وعرض الأمر على البرلمان ، فقرر عدم إجراء الإصلاحات قبل الرجوع للخبراء العالميين ، ولكن الملك ضرب بذلك عرض الحائط ، وأرسل اليخت إلى إيطاليا لشركة معينة ليواجه المسئولين بالأمر الواقع ، ورتب مسألة العمولة مع إدمون جهلان - سمساره الخاص - ومع وصول الوفد للحكم وافق على زيادة المبلغ وأرجعها إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف الإصلاح ، هذا في الوقت الذي بلغ العجز في الميزانية ١٦ مليون جنيه[3] . وكانت الناس تئن من غلاء المعيشة ،

---

(١) نفس المصدر، ص ٩.

(٢) F.O. op. cit, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo , Jan . 14, 1950.

(٣) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثالثة، ٦ فبراير ١٩٥٠ ، ص ٥٦، الأهرام ، عدد ٢٤٠٠٧ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٤٢٣ في أول اكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٥، عدد ٢٤٠٩٥ ، في ٢ نوفمبر ١٩٥٢، - Smith , F.O.Op. Cit,80348, JE 1016 - 32

وبدأ إحسان عبد القدوس يوجه قلمه لصاحب المقام الرفيع وينبهه إلى أن الشعب لا يستطيع أن يصبر على الجوع لأن النار تلهب البطون الخاوية وراح يستعرض الأصناف الأساسية التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً فاحشاً(١) . وقد اندهش الرأي العام لهذا التحول الذي انعطف عليه الوفد تجاه القصر .

ولمزيد من إرضاء فاروق ، أضيفت لميزانية ١٩٥١/٥٠ مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه إلى المخصصات الملكية لتأثيث صالتي الفرش بقصري عابدين ورأس التين ، وفي الميزانية التالية اعتمد مبلغ ٦٢,٠٠٠ جنيه لشراء سيارات للقصور الملكية ، انتقص من اعتمادات لها أهميتها ، وعندما أشار أحد الشيوخ إلى أن هذه السيارات لا تقتضيها ضرورة ملحة ، وقفت الحكومة تدافع عن شرائها(٢) . وانتقدت الصحافة المعارضة ذلك التصرف وكتب إحسان عبد القدوس تحت عنوان « هذه الحكومة يجب أن تستقيل » يبين أنه في الدولة الديموقراطية كإنجلترا يناقش مجلس النواب (العموم) مخصصات الملك ويعترض عليها(٣) . ولكن الوزارة مضت في طريقها ولم تعبأ سوى بتحقيق هدفها ، فلبت على الفور طلبات فاروق غير الشرعية .

اقتنع الملك بأن الوفد أصبح طوع بنانه ، وعليه أراد استثناءه من الضريبة على الإيراد ، وكلف كريم ثابت الاتصال بفؤاد سراج الدين في هذا الخصوص ، ومن ثم تناقش الأخير مع وزير المالية ، الذي أوضح أنه لا يوجد نص يعفي الملك من الدفع ، لكن سكرتير عام الوفد طلب منه الكتابة لناظر الخاصة الملكية بما يفيد إعفاء فاروق من تقديم إقرار خاص بالضريبة ، وبأن

- Clitton, Cairo , Feb, 22, 1950, وتذكر الوثيقة أن المبلغ الأخير المعتمد ضخم للغاية ويفوق كثيراً ما قدره المسئولون البريطانيون .

(١) روز اليوسف ، عدد ١١٣١ في ٤ فبراير ١٩٥٠ ، ص ٣.

(٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة والثلاثون ، ٧ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٢٩٨٦ ، روز اليوسف، عدد ١٢١٠ في ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص ٥.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢١٨ في ٦ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٣.

الأمر سيكون سراً ، ومع هذا لم ينفذ وزير المالية حتى خرج من الوزارة في نوفمبر ١٩٥٠ ، وسوفت المسألة ، فلم يدفع الملك ، ولم تطالبه الحكومة بالدفع[1] ، وبالتالي فقد كان ذلك مقياساً لما يمكن أن تتنازل عنه الوزارة لصالح الملكية . ومثل هذا الإجراء سبباً من الأسباب التي أدت إلى تقديم حسين سري استقالته ، إذ استدعاه فاروق وبين له استحالة دفعه للضريبة ، فنصحه بالإصغاء لما في ذلك مصلحته في وقت تتدهور شخصيته أمام شعبه ، بل وأنه سبق واقترح عليه تبرعه من ماله الخاص لوجوه الخير لنفس السبب ، كما احتج رئيس الديوان لديه لاستدعائه وزير الداخلية في نادي السيارات بعد الساعة الواحدة صباحاً ومناقشته في تفصيلات الحركة الإدارية أمام كريم ثابت ومحمد حيدر وتجاهله في ذلك[2].

وأحس فاروق أن رئيس ديوانه يقف أمام تحقيق أطماعه ويعوق تصرفاته ، وأن السبب الرئيسي الذي ساقه لاختياره لم يعد له وجود بعد أن وضح جلياً مقدرته على الوقوف بمفرده أمام الوزارة ، فلم تعد تشكل خطراً عليه إطلاقاً ، وإنما أصبحت عاملاً مهماً ومساعداً لتنفيذ سياسته . وأضيفت بعض الأسباب والتي اختصت بسياسة حسين سري تجاه التفاهم مع إسرائيل ، فأرسل إليه فاروق أمينه الرابع وطلب منه إعداد كتاب استقالته ، فكتبها في الحال وأرجعها لأسباب صحية ، ولم تخبر الحكومة بالاستقالة إلا بعد تقديمها حيث أحيطت بها علماً[3] . وتقبلت الأمر واعتبرت أن التغيير الذي حدث في القصر

(١) الأهرام ، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ اكتوبر ١٩٥٣، ص ١١، قضية كريم ثابت أمام محكمة الثورة ، صلاح عيسى : المرجع المذكور، ص ص ١٣٥، ١٣٦.

(٢) الأهرام ، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١١، موسى صبري : قصة ملك و ٤ وزارات ، ص ٩٩.

(٣) أخبار اليوم ، عدد ٢٨٣ في ٨ أبريل ١٩٥٠ ، ص ١، آخر لحظة، عدد ٦٦ في ٥ أبريل ١٩٥٠ ، ص ١. مما ترتب عليه سوء العلاقات بين فاروق وحسين سري عدم اشتراك الأخير في جنازة والد ناريمان ، ولم يكن الملك قد أعلن رسمياً خطبتها . حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٧٦.

هو من شأنه وحده ، ومما يذكر في هذا الصدد أن الملك أجرى محاولة تولاها أندراوس ليشغل فؤاد سراج الدين المنصب لكنه اعتذر ، لأن معنى القبول فقدان عضويته في الوفد وهي عنده أهم وأبقى (١) .

وسارت الوزارة على منهجها ، وواصل فاروق طلباته في وقت اتسع نهمه للمال سواء للإنفاق على حياته الخاصة أو لعقد صفقات المشروعات في الخارج الخاصة بالاستثمار عن طريق شراء الأسهم والسندات ، واحتاج في إحدى تلك الصفقات لمبلغ كبير من الدولارات ، ونصحه المقربون بالاقتراض من الحكومة ، وراقته الفكرة ، وبدأت المباحثات في بداية عام ١٩٥١ ، وحملت الرغبة الملكية للوزارة بأن يقترض فاروق حوالي ٣٠٠,٠٠٠ دولار بصفة قرض حسن يرد بالتقسيط بضمان مخصصاته الملكية . وكان رصيد مصر من الدولارات في هبوط مستمر ، بالإضافة إلى ما يدفع لنازلي وابنتيها في أمريكا ، ومضى فؤاد سراج الدين يبحث عن مخرج ليلبي طلب الملك ، وضغط على النحاس الذي اعترض في بداية الأمر، لكنه عاد واقتنع في مقابل بقاء الوزارة واتقاء لتنفيذ الإقالة . وتم الاتفاق على إقراض فاروق مبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه ، وهو ما يستحقه عن المدة من مارس ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢ ، ووضع شرط السرية التامة ، وواجهت الوزارة مشكلة تتعلق بأوضاع الميزانية ، فقد أمكنها تدبير ٣٣,٠٠٠ جنيه من تحت التحصيل بحسابات الديوان الملكي ، ولم يكن من الممكن فتح اعتماد إضافي بباقي المبلغ لسرية الموضوع ، واهتدى فؤاد سراج الدين للحل ، فتقدم بصفته وزير المالية يشير إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية بأن يقرض فاروقاً مبلغ ٥٨,٠٠٠ جنيه من أموال المصروفات السرية المخصصة لوزارة الداخلية (٢) . وبهذه الوسيلة أمكن تدبير القرض ، ويعد هذا الإجراء مخالفة

---

(١) صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ١٥٧ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٧ في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤١١٩ في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١ .

خطيرة للقواعد القانونية المالية ، وطلب الملك تحويل المبلغ إلى دولارات وإرساله لأمريكا وإيداعه في أحد بنوكها ، فصدر الأمر للبنك الأهلي بالتنفيذ[1] وبذلك فرضت الإرادة الملكية على الوزارة الوفدية .

وازداد طمع فاروق، فانتهز كل فرصة تمكنه من الحصول على مزيد من الأموال ، خاصة بعد أن ثبت أن أحداً لن يوقفه وإنما يلقى التشجيع والتأييد ، وانعكس هذا على علاقته بالأوقاف واللعب فيها لحسابه وانتقال أموالها لجيبه الخاص[2]. ونظراً لتحقيق رغبة الوزارة باستمرارها في الحكم أغدقت العطاء عليه، وعبدت له طريق الرشوة، طالما المنفعة متبادلة والمصلحة مشتركة، وبدا الأمر فيما عرف باسم « عملية الكورنر » الخاصة بالقطن ، وتعني حيازة غالبية محصول القطن في يد واحدة بقصد رفع السعر رفعاً مصطنعاً والتحكم في أسعاره ، وتقوم العملية على شقين ، شراء البضاعة الحاضرة ، وشراء العقود في البورصة ، فيعجز التجار عن التسليم ، ولكي يفوا باتفاقاتهم ، فليس أمامهم إلا الشراء من الشخص الذي احتكر البضاعة الحاضرة التي يمكن تسليمها . ودخلت بعض العناصر الوفدية هذا المجال ، وبرز منها زوجة النحاس وصهره وسكرتير عام الوفد ، وساندوا تجار الأقطان وعلى رأسهم محمد فرغلي وعلي يحيى وفرانسوا نصري ، وتزعم فؤاد سراج الدين في جلسة مجلس الوزراء في ٣١ مايو ١٩٥٠ الدفاع عن الطلبات المقدمة من هؤلاء التجار بإلغاء الحد الأعلى لسعر القطن الأشموني - قصير التيلة - وتعديل لائحة البورصة بمنع تسليم المعاد الكبس كبساً مائياً وتغيير هيئة الخبراء الاستئنافيين ببورصة مينا البصل بجعلهم جميعاً حكوميين ، وفي الوقت نفسه تدخلت زوجة النحاس لدى وزير المالية وعنفته على عرض أقطان الحكومة

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٤٩٠ في ٨ ديسمبر ١٩٥٣، ص ١١، فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة، حلمي سلام : أيامه الأخيرة، قصة ملك باع نفسه للشيطان، ص ص ١٤٥ ، ١٥٤ .

(٢) انظر فصل الحياة الخاصة .

للبيع لإلحاقه الضرر بالمحتكرين ، وحاولت التأثير عليه ولكنها فشلت[1] .

وأعد وزير المالية مذكرة لرئيس الوزراء يرفض فيها سياسة تدخل الحكومة مشيراً إلى استقالته ، ولكن النحاس وجد أن الظروف غير ملائمة لخروجه من الوزارة ، وطلب منه اتخاذ التدابير التي يراها كفيلة بمواجهة الحالة ، ووفقاً للتخطيط الوفدي ، أعد الأمر، وفي ٨ يونيو ١٩٥٠ دعيت الوزارة لمأدبة غداء في قصر رأس التين ، وفي أثنائها التفت فاروق ناحية زكي عبد المتعال وتحدث بما يفهم منه أنه يؤاخذه على علم تدخل الوزارة في مشكلة القطن إنقاذاً للبيوت التجارية المصرية[2] . وعقب يوم من التوجيهات الملكية السامية ، عقد مجلس الوزراء جلسة غير عادية ونظم عملية تدخل الحكومة في سوق القطن ، وتحققت طلبات التجار المحتكرين بتعديل لائحة البورصة ، ويعلق السفير البريطاني على ذلك بأنه لولا هذا التصرف لأفلس كل من محمد فرغلي وأمين يحيى ، ويبين الضرر الذي يلحق بصغار التجار ومنتجو ومستهلكو القطن ، وأيضاً الأثر الذي يتعرض له القطن المصري في الأسواق الأجنبية[3] . وتثبتت الأسعار على سعر عال مصطنع ، وكنتيجة لهذا التلاعب أصبح ثمن القطن قصير التيلة ضعف ثمن طويل التيلة ، وانعكس ذلك على محصول ١٩٥٢/٥١ حيث تعرض للكساد ، كما تحملت الخزانة العامة خسائر قدرت بخمسة عشر مليوناً من الجنيهات[4] . وهاجمت المانشستر جارديان والتيمز التلاعب في البورصة ، ووصفت الأولى ما حدث بأنه فضيحة عارية ، وشرحت الثانية كيف أن هذا التصرف قد أودى بما يحمله الشعب من

---

(١) صلاح عيسى : المرجع المذكور، ص ٣٠٥ ، الأهرام ، عدد ٢٤٣٦٨ في ٥ أغسطس ١٩٥٣ ، ص ١ ، قرار قضية الغدر الخاصة بالقطن.

(٢) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٦٢ في ٢٩ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣، الأهرام ، عدد ٢٤٤٩٨ في ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٥، قضية فؤاد سراج الدين.

(٣) F.O Op. Cit, 80344, JE 1013 - 26 , Stevenson - F.O, Cairo, June 22, 1950 .

(٤) حسن يوسف :المرجع المذكور، ص ٢٧٧ ، Little: Op. Cit, P.181 ، الأهرام ، عدد ٢٤٤٩٠ في ٨ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ١١.

حب للوفد[1] . وكان لهذا الموقف خلفياته حيث أضر الإجراء تجار القطن الأجانب .

وقبض فاروق الثمن عن طريق أندراوس الذي ظهر لأول مرة على المسرح كمستشار اقتصادي غير رسمي للملك ، وله المصالح المشتركة مع محمد فرغلي ، بالإضافة إلى أنه مضارب معروف في سوق القطن ومساند للوفد[2] . وأجمعت الدلائل على أن ما أخذه فاروق من هذه العملية هو مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه ، وليس كما ذكر محمد فرغلي بأن أندراوس عندما اتصل به علي يحيى طلب ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لفاروق ، ٢٥,٠٠٠ جنيه للحاشية ، وخفض المبلغ بعد مساومات عديدة إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه للملك ، ١٠,٠٠٠ جنيه لرجاله [3] . وعلى أية حال فإن الطريقة التي استخدمت لتحقيق الأطماع الخاصة على حساب مصلحة مصر قد أيقنها الجميع ، وأعطت صورة فاضحة للمسلك الوزاري والانحدار الملكي . وأصبح فاروق طليقاً يعبث بأموال الدولة وفقاً لمشيئته وانطلاقاً من شهوته ، ومثلت مسألة امتلاكه أسهماً في شركة سعيدة للطيران قمة الاستغلال الذي ساعدته عليه الحكومة وخاصة في مسألة الإعانة للشركة [4] . وهكذا شكلت التنازلات المالية التي قدمتها وزارة الوفد للملك المنزلق الذي هوى به إلى القاع وأسفرت عن تصرفاته بعد أن فرض إرادته دون حاجة إلى من يقف بجواره ويشد أزره في تعامله مع حكومة الأغلبية .

ومثل العدوان على مجلس الشيوخ قمة التهاون الحكومي للصالح

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٥٦ في ٧ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٦ ، أخبار اليوم ، عدد ٣٠٦ في ١٦ سبتمبر ١٩٥٠ ، ص ١ .

(٢) F.O.Op. Cit, 90107, JE 1011 - 6 , Stevenson - Morrison, Cairo , April 18,1950. No 153.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٦٨ في ٥ أغسطس ١٩٥٣، ص ١، أخبار اليوم، عدد ٤٤٧ في ٣٠ مايو ١٩٥٣، ص ١ ، صلاح عيسى: المرجع المذكور، ص ١٣٥، محمد أحمد فرغلي: عشت حياتي بين هؤلاء، ص ص ١٣٥، ١٣٦ .

(٤) انظر فصل الحياة الخاصة.

الملكي ، وترجع أصول الموضوع إلى أواخر عام ١٩٤٧ حين أجرى فاروق عملية جراحية بسيطة في مستشفى المواساة ، وقبل خروجه منها ، وأثناء جلسة جمعته مع د. أحمد النقيب مديرها ـ حضرها كريم ثابت ـ تحدث عما يمكن أن تقدم الحكومة للمستشفى بمناسبة شفائه ، فطلب النقيب ٥٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء معهد للتحليلات ، ، ووافق رئيس الوزراء ، وهنا أشار فاروق لمدير المستشفى بإعطاء ١٠ ٪ من المبلغ لكريم ثابت بصفة عمولة ، وبمجرد أن أرسلت الحكومة المطلوب ، حتى حرر المستشفى شيكاً بمبلغ الخمسة آلاف جنيه على بنك مصر ، وقيد في الدفاتر على أنه مصاريف «بروباجندا ودعاية نشر خاصة باليانصيب والإعلانات »، ولم يعرض الأمر على مجلس الإدارة كما تقضي لائحة المستشفى الداخلية (*) . ولم يلفت هذا الأمر الانتباه لفترة ، وفي ١٩ أبريل ١٩٥٠ أمر فاروق رئيس ديوانه بمقابلة النحاس وإبلاغه ضرورة عزل محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة لأنه يندد في مجالسه بنادي محمد علي بتصرفات القصر ، ويطعن في بعض أفراد حاشيته ، ويريد إدراج الأوراق الخاصة بمستشفى المواساة في تقريره السنوي عن أعمال ديوان المحاسبة ، وهنا أشار حسن يوسف بخطورة ذلك ، إذ لا يمتلك رئيس الوزراء التصرف إلا بموافقة مجلس النواب وفقاً لقانون إنشاء الديوان ، ولكن الملك أصر على موقفه ، فذهب رئيس الديوان بالنيابة إلى النحاس الذي وعد بالنظر في الأمر ، واتصل فؤاد سراج الدين برئيس ديوان المحاسبة في هذا الشأن ، وكان محمود محمد محمود قد دون في تقرير الديوان ـ والذي لم يكن طبع بعد ـ الأتعاب التي حصل عليها كريم ثابت عن « تصرف لم يعرفه ديوان المحاسبة ، وأن الديوان ينتقد هذا التصرف» وعليه طلبت الوزارة حذف تلك العبارة ، فرفض وأبى التغيير ورفع الأمر للقصر ، فذهب إليه حسن يوسف ، وسأله عن وجه المخالفة في الخمسة آلاف جنيه المصروفة لكريم ثابت ،

(*) الأهرام ، عدد ٢٤١٠٠ في ٧ نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ١ .

وطلب منه مذكرة التحقيق ، وعرضها على فاروق ، وأشار إلى إمكانية تقديم المستشار الصحفي المستندات اللازمة لتبرير حصوله على المبلغ (١) . أيضاً فقد أبدى رئيس ديوان المحاسبة الملاحظات على نفقات حرب فلسطين ، مما جعل الملك يفقد وعيه نظراً لدوره فيها ، وفشلت الضغوط على محمود محمد محمود وآثر تقديم استقالته على الخضوع للرغبة الحكومية الملكية ، وقبلت على الفور (٢) .

واعتقد فاروق أن الأمر انتهى عند هذا الحد ، ولكن لم يكد يمضي على قبول الاستقالة إلا أياماً حتى تقدم مصطفى مرعي العضو بمجلس الشيوخ بسؤال لرئيس الوزراء عن الأسباب التي أدت إلى تلك الاستقالة ، واستفسر عما إذا كانت تتصل بعمله فيما يختص بالملاحظات التي أبداها الديوان على نفقات حرب فلسطين ، أو على وجوه الصرف والإعانة التي قررتها الحكومة لمستشفى المواساة ، وفي جلسة ٨ مايو ردت الحكومة بإجابة مقتضبة مما حدا بالعضو أن يقدم استجواباً، وفي جلسة ٢٩ مايو نوقش الاستجواب ، واستعرض الشيخ قصور الحكومة ومجانبتها الصواب والحق ومخالفات المستشفى وما أقدم عليه رئيس ديوان المحاسبة وما دونه في مشروع تقريره ، وانتفاء صفة الشرعية للمبلغ المنصرف وحساسية الشخصية التي استولت عليه وارتباطها بالركب الملكي ، ومن ثم فطن الأعضاء بالتلميح الذي قصد به مقدم الاستجواب فيما يختص بالملك ، كما تحدث عن نفقات حملة فلسطين والبيانات المتناقضة التي قدمت لديوان المحاسبة ، وما خول من سلطة للجنة احتياجات القوات المسلحة ، وعرج على الموردين والأسلحة الفاسدة ، ودور المسئولين وتهاون مجلس التحقيق . ولقي الاستجواب تأييداً من

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٢٩٩ في ٢٦ مايو ١٩٥٣ ، شهادة حسن يوسف أمام محكمة الغدر في قضية المواساة ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٣، ص ٨٨.

(٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة السادسة عشرة ، ٢٤ أبريل ١٩٥٠ ، ص ٨٥١ .

المعارضة وبخاصة السعديين وبعض الأحرار الدستوريين[1] .

وتولى فؤاد سراج الدين الرد في جلسة ٣٠ مايو ، واعتبر الاستجواب اتهاماً للحكومة على أخطاء لم تقع في عهدها ، وتعرض للمجلس ورئيسه ، ودافع عن حق كريم ثابت في الإعانة ، وساق الأمثلة لما تصرح به وزارة الداخلية من النسب لباعة اليانصيب ورابحي التذاكر ، وكيف أنها تعلو كثيراً عن ١٠ ٪ ، وبين أن الوزارة أجرت تحقيقاً في مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة ، فنفى المسئولية عن كل من كان لهم يد في المسألة . واختتم رد الحكومة بأن رئيس ديوان المحاسبة أصر على الاستقالة رغم محاولة رئيس الوزراء إثناءه عنها ، واعترضت الحكومة على الاقتراح الخاص بتأليف لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب الاستقالة، وأحيل الموضوع إلى لجنة الشئون الدستورية[2]. واعتبر الاستجواب هجوماً علنياً على سياسة العرش ، وأجريت حركة تمثيلية ، فقد رفع كريم ثابت استقالته من منصبه في الديوان إلى الملك ، فرفضها إعلاناً لثقته به . وكان لا بد من اتخاذ إجراء رادع ، واجتمع فاروق برئيس ديوانه بالنيابة وبمستشاره الصحفي ، وأوضح أن ما جرى هو مظاهرة للتشنيع على رجال الحاشية وفي هذا ما يمسه شخصياً ، وصرح بضرورة استعمال الشدة والحزم محافظة على هيبة الملك ، وعرض فكرة حل مجلس الشيوخ ، فأبدى حسن يوسف خطورة ذلك العمل ، فطرح فاروق البديل بإخراج هيكل رئيس المجلس لسماحه بهذه المظاهرة ، وأمر بإبلاغ رئيس الوزراء تلك الرغبة[3] .

وكانت الوزارة الوفدية قد أبقت على أعضاء الشيوخ الذين عينهم أحمد

---

(١) نفس المصدر، الجلسة الثامنة عشرة، ٨ مايو ١٩٥٠ ، ص ص ٩٥٤، ٩٥٥، الجلسة الثانية والعشرون ، ٢٩ مايو ١٩٥٠ ، ص ص ١١٦٧ ـ ١١٨٢، F.O.Op.Cit, 80349, JE 1016 - 47 - Stevenson - F.O, Alex, June 22, 1950.

(٢) نفس المصدر، الجلسة الثالثة والعشرون ، ٣٠ مايو ١٩٥٠ ، ص ص ١١٩٨ ـ ١٢٢٢ .

(٣) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٢، ص ٢٩٨، جـ٣، ص ١٦٩، الأهرام ، عدد ٢٤٢٩٩ في ٢٦ مايو ١٩٥٣ ، شهادة حسن يوسف أمام محكمة الغدر في قضية المواساة.

ماهر عام ١٩٤٤ ، وبالتالي فلم تكن تتوافر في المجلس الأغلبية الوفدية ، وهذا الوضع جعلها تواقة للتخلص من معارضيها ، وجاءت الفرصة ، ولكن النحاس رغم أنه فكر في حل المجلس ، إلا أنه لم يحبذ التنفيذ تمشياً مع الاتجاه الدستوري ولكن اتباعاً لسياسة إرضاء الملك جرت المشاورات التي انتهت بإبطال مراسيم عام ١٩٤٤ وإعادة مراسيم ١٩٤٢ ، وعليه صدرت مراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ ، وتقضي بإقصاء رئاسة المجلس عن هيكل وتعيين علي زكي العرابي مكانه ، وإبطال عضوية بعض الشيوخ من بينهم مصطفى مرعي ، وتعيين ٢٩ عضواً بينهم ١٩ وفدياً[١] . وبذلك أمكن التخلص من المهاجمين والمعارضين للملك والوفد ، والأخير أصبحت له الأغلبية في المجلس ، وبطبيعة الحال كان لفؤاد سراج الدين اليد الطولى ، ويؤكد ذلك ما كتبه السفير البريطاني لحكومته « إن الوفد أصبح متعاوناً مع الملك أو بمعنى أصح مجموعة فؤاد سراج الدين من الوفد ، لتبادل المنفعة»[٢] . وقام كريم ثابت بدوره في هذه المهمة من منطلق اتصال الموضوع به ، ووضح جلياً التحالف الذي ربطه بسكرتير عام الوفد ، فيذكر ستيفنسون Stevenson للندن أن الأخير تقرب إليه لتكون له وللوفد حظوة عند الملك [٣] .

وكان لهذا الحدث دويه لعدم دستوريته ، كما أضعف من هيبة الحكومة وكشف انسياقها للقصر ، وألصق بفاروق المزيد من الكراهية ، وأعطى للمعارضة فرصة وحدت فيها جهودها ضد الملك حيث قامت بعمل إيجابي يحسب لها . وفي ٢٦ فبراير ١٩٥١ استعلم عبد السلام الشاذلي عضو المجلس المعارض عما إذا كان من سلطة الملك إقالة رئيس المجلس، وعارض فؤاد سراج الدين وبين أن اللجنة التنفيذية أخذت على عاتقها المسئولية الكاملة لإقالته ، وأصر على حذف الإشارة الخاصة بالملك [٤] .

---

(١) F.O.Op. Cit, ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٥١ .

(٢) Ibid, 80344, JE 1013 - 26, Stevenson - F.O, Cairo, June 26, 1950.

(٣) Ibid, 80348, JE 1016 - 46, Stevenson - F.O, Alex, Jan. 19, 1950.

(٤) Ibid, 90108, JE 1013 - 10, Stevenson - F.O, Cairo, March 5, 1951.

وتباعاً بدأ توافد الأعضاء المقربين لفاروق على المجلس أمثال جلاد والنقيب وأندراوس ، أيضاً دخله أحمد عبود . وظهر جلياً تعاطف الوفد تجاه الملك ، وأصبحت تنازلاته لصالحه ظاهرة واضحة وفاضحة أثارت الرأي العام .

وتربص فاروق بالصحافة ، وأراد من حكومته الإجهاز عليها ، وذلك بعد سفورها عن وجهها عقب إلغاء الأحكام العرفية ، ونزولها إلى ميدان الكفاح لإيمانها بدورها في بلورة وإنماء وعي الرأي العام ، ومضت الأقلام تسطر مقالات النقد الصريح للأوضاع التي تعيشها البلاد وتركز على ملكها ، ولم تكن تلك الشخصية لتثير الصحافة داخل مصر وإنما أيضاً خارجها . ونظراً لما جاء به قانون العقوبات ، فإن الذات الملكية مصونة والعيب فيها يخضع للعقوبة ، وكذلك يدخل تحتها أفراد الأسرة المالكة المقربين ، وبناء على هذا استمالت الصحافة رموزاً معينة للإشارة إلى فاروق والملحقين به ، وأدركها هو ، وعليه أمر فؤاد سراج الدين ليصدر قانوناً يمنع نشر أي خبر إلا بذكر الأسماء صراحة حتى يقع أصحاب الهجوم تحت طائلة العقاب ، ولكن هذا القانون لم يصدر(*) ، وذلك لعدم منطقيته ولصعوبة اتباع دورته ، بالإضافة إلى أن الصحفيين لم يعد يخيفهم دخول السجن ، وكانوا يخرجون منه أشد هجوماً وضراوة وعنفاً على الأوضاع .

وتوفرت المادة الصحفية ، وتناولتها الأقلام بطرقها المختلفة ، ومع ازدياد التعرض لفاروق وتتبع خطواته داخلياً وخارجياً والتعرض لحادثة زواج أخته في أمريكا ، أعدت الوزارة تشريعها بحظر نشر أنباء الأسرة المالكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية ، وصدر به قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ ، وقضى بمعاقبة كل ما ينشر في الصحف أو غيرها من المطبوعات دون الحصول على الإذن أخباراً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى

(*) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٣ .

هاتين العقوبتين[1] . وحاولت الصحافة قبل صدوره إثناء المسئولين عنه لخطورته ، وبينت أن نشر أخبار كاذبة أو مختلقة تتعلق بالملك جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات ، وأن في القانون تعريض بالملك ، وإفهام للبلاد الأجنبية أنه غير محبوب في مصر ، وأشارت إلى عدم وجود مثل هذا التشريع الفريد في أي بلد دستوري بالعالم[2] ، ولكن لم تسفر المجهودات عن إعاقة التنفيذ ، ويشير السفير البريطاني للندن بأن هذا القانون يعمل على تقوية مركز النحاس وحكومة الوفد لدى الملك[3] ، ومع انتشار اللغو حول قضية الأسلحة الفاسدة وتناول الصحافة الاتهامات الموجهة للعسكريين ، ولما كانت تربطهم العلاقات بالملك ، فقد صدر قانون يحظر على الصحف نشر أخبار الجيش وعدم التعرض له إلا بعد الحصول على إذن من وزير الحربية[4] .

واعتقد فاروق أنه كمم الصحافة عن هذا الطريق ، كما اطمأن أن فضائحه ومخازيه لن يعرفها الشعب، فتمادى في أفعاله ، ولكن الصحافة خالفت القانون ونشرت الصور ومقتطفات لأخبار سجلت تحركاته في فرنسا ، ويذكر ستيفنسون لحكومته أن ما اختارته الصحافة قصد منه إظهار الحاكم كرجل لا يهتم إلا بأن يصدم ويثبط عزم رعاياه[5] . وسلطت الوزارة سيفها على كل صحيفة ، وعندما وضعت قواعد قانون عدم حبس الصحفيين احتياطياً في جرائم النشر استثنت ما كان متعلقاً منها بجرائم العيب في الذات الملكية ، وأجازت الحبس الاحتياطي فيها[6] . ولكن لم يكن هذا ليفت في عضد الصحافة حيث تأججت مقالاتها ضد الملك وبطانته وأسرته ، وبالتالي أراد سد

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٩١ .

(٢) الكتلة ، عدد ١٦٨٨ في ٢٢ مايو ١٩٥٠ ، ص ٤ .

(٣) F.O.Op.Cit, 80344, JE 1013 - 32 , Stevenson - F.O, Alex, Aug 4, 1950, No 138.

(٤) حلمي سلام : المرجع المذكور، ص ١٦٩ ، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٩ ، طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٣٤٨ .

(٥) F.O.Op. Cit, 80349, J 1016 - 55, Stevenson - F.O. Oct. 12, 1950, No 416.

(٦) أخبار اليوم ، عدد ٤٠٤ في ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٩ .

الثغرات التي تنفذ منها وتشديد العقوبات على المسئولين فيها ، وفي المـأدبة التي دعى إليها الوزراء قبل سفره إلى أوروبا، نبه النحـاس وفؤاد سراج الـدين إلى أنه يريد أن يعود فيجد الكلاب النابحة كلهـا قد أخـرست ، وعندمـا عين عبد الفتاح حسن وزيراً للدولة وسافر إلى كابري ليحلف اليمين أمـام الملك ، كرر الأخير الحديث عن الصحف ـ وكانت معروفة ـ ووجه له ما يشبه الإنـذار بضـرورة القضاء عليهـا[1] . ووضح التلميـح بين بقـاء الـوزارة ووقف هجـوم الصحافة عليه .

وتلبية للتوجيهات الملكية ، أعدت الوزارة في أواخر يوليو ١٩٥١ ثلاثـة تشريعات تنصب على تقييد حرية الصحافة ، أولها تعديل بعض مـواد قانـون العقـوبات فيمـا يتعلق بتعطيـل الصحف والعيب والإهانـة والقـذف والسب ، وثانيها إضافة أحكام لقانون المطبـوعات بتفسيـر المادة ١٥ من الـدستور فيمـا يختص بالنظام الاجتماعي ، وثالثهـا سرعـة النظر في الجـرائم الصحفية[2] . ووجدت هذه التشـريعات المعـارضة من بعض الـوزراء وعلى رأسهم محمد صلاح الدين ، إذ رأوا أنها سوف تفقـد الوفـد البقية البـاقية من رصيـده لدى أنصـاره ، ولم يتمكن النحاس من إقنـاعهم بتقديمهـا لمجلس النواب ، وهنـا اقترح محمود سليمان غنام اختيار أحد النواب الوفديين ليتقدم بها إلى مجلس النـواب ، ووقع الاختيـار على أسطفـان باسيلي ، ولكن التشـريعات وجـدت عاصفة قوية واستنكاراً شديداً ، وتولى مقـاومتها إبـراهيم طلعت وعزيـز فهمي وأحمد أبو الفتح ، وقـادوا حملـة عنيفة ضدها سواء في البرلمان أو الصحافة ، ورفضتها الهيئة الوفدية ، ونددت بهـا نقابـة الصحفيين[3]، مما اضـطر النائب لسحبها ، وحافظت الصحافة على حقوقها ومضت في أداء مهمتها.

---

(١) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٢) عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ، ص ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) حلمي سلام : المرجع المذكور، ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٨٢ .

وفشلت الحكومة هذه المرة في تحقيق الرغبة الملكية ، ونتج عن ذلك غضب فاروق منها ، وإثارة الناس عليها ، ودافعت عن نفسها بأنها أوحت إلى النائب الوفدي بتقديم التشريعات ، وتظاهرت أنها مهتمة بإقرارها ، وأوعزت في الوقت نفسه إلى الصحافة الوفدية والنواب الوفديين بمهاجمة التشريعات ورفض الموافقة عليها[1] . وفي الواقع فإن موقفها واستسلامها للملك يوحي بأنه كان من الصعب خلق ما يعكر الصفاء معه ، ولكن احتوائها على بعض العناصر ممن لم يصبهم الخلل جعلها تتريث أحياناً، وقد وضح ذلك في هذه التشريعات وفي الوقوف أمام مجلس الدولة .

ارتبط مجلس الدولة بالصحافة أمام فاروق ، فعندما تصدر القرارات بتعطيل بعضها نظراً لما ينشر فيه ، يلجأ أصحابها إلى مجلس الدولة ، وتصدر أحكامه لصالحهم[2] . ويعودوا ليواصلوا مسيرتهم على نفس الدرب ، وعليه كان لا بد من محاربته ، ولم تكن الحكومة منذ تولت السلطة راضية عن عبد الرزاق السنهوري رئيس المجلس على اعتبار أن له الصفة الحزبية ، وطلبت منه الاستقالة ، ولكن الجمعية العمومية للمجلس قررت عدم شرعية هذا الطلب[3] . وبدىء في التحرش بالمجلس عن الطريق الإداري فيما يختص بالترقيات والمرتبات؛ ولما لم تف بالغرض المطلوب، أعدت الوزارة مشروعاً بتعديل اختصاص المجلس وزيادة الرقابة عليه ، لكنه قوبل بمعارضة شديدة من الرأي العام[4] . وبذلك فشلت السلطة التنفيذية في السيطرة عليه ، وواصل أحكامه التي أقلقت فاروقاً ، ورأى الإطاحة به حتى يمكن إخضاع الصحافة وقهرها ، وفي سبتمبر ١٩٥١ ، وأثناء رحلته الخاصة بشهر العسل ، بعث

---

(١) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٤١ .

(٢) اللواء الجديد، عدد١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤ .

(٣) Vatikiotis. P.J.: The Eagyptian Army in Politics, P.38 ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٧٥ .

(٤) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٦، طارق البشري : المرجع المذكور، ص ٣٤٨ .

برسول من كابري للقاهرة ، ومعه الأمر الملكي بأن تصدر الوزارة مرسوماً بإلغاء مجلس الدولة ، وعرض الأمر على مجلس الوزراء ، ولم يكن التنفيذ سهلاً حيث له النتائج الخطيرة ، واقترح محمد صلاح الدين تشكيل لجنة للدراسة ، وكان أحد أعضائها ، وانتهت إلى الرفض مبينة الأسباب التي استندت عليها ، ودارت مناقشات عنيفة بين المؤيدين وهم الكثرة ، والمعارضين وهم القلة ، وجاء استعجال فاروق ، واشتد النزاع مما حدا بوزير الخارجية لتقديم استقالة مسببة ذكر فيها أنه يستقيل من وزارة الشعب قبل أن تصدر مرسوماً ضد الشعب ، وأثار ذلك النحاس ، وكان الاختيار يمزقه ، ورفض استقالة وزيره وامتثل لرأي القلة[1] . ومما لا شك فيه أن هذا الموقف قد أزعج فاروقاً للغاية ، ولولا تعنت بعض الوزراء لأمكن هدم مجلس الدولة انتقاماً منه لمحافظته على حرية الصحافة .

ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن التساهلات التي قدمتها الوزارة لفاروق ، واتباع سياسة الطاعة والانصياع ، لم يكن من الممكن تطبيقها على مثل تلك الحالات الشائكة ، هذا وقد كان للوزارة موقفها من الصحف الأجنبية التي وجدت في الملك مرتعاً خصباً لها ، وتحركت معه وسجلت تصرفاته الفاضحة في أوروبا ، فيبين السفير البريطاني لحكومته كيف دافعت الحكومة الوفدية عن الملك ضد الحملات العنيفة التي شنتها عليه صحيفة لايف ماجازين الأمريكية[2] . ومنع وزير الداخلية دخول مصر مثل هذه الصحف والمجلات ذات الجنسيات المختلفة والتي بلغت عدداً كبيراً ، حتى الأعداد التي وجدت مع السياح صودرت ، ومع هذا انتشر ما جاء بها ، وأثير بعض ما احتوته في البرلمان ، ومما يذكر أن مواطناً كان يخطب بمسجد الخازندار بشبرا عقب صلاة الجمعة ، وتعرض لفاروق ووصفه بالفاسق ، وفي ختام خطبته دعا

---

(١) نفس المرجعين .

(٢) F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013 - 21, Campbell - F.O. Cairo, May 15, 1950.

له بالهداية ، وعند التحقيق معه أخرج من جيبه مجلة أجنبية تذكر أن الملك خسر مبلغاً كبيراً في ليلة على مائدة القمار[1] . وعليه يتضح أن مجهودات الوزارة من أجل حجب تصرفات فاروق عن شعبه لم تنجح ، وإنما أساءت لها وأظهرتها بمظهر المؤيد لسياسته غير الأخلاقية .

وتحول فاروق إلى النيابة وتسلط عليها ، فعقب استقالة رئيس ديوان المحاسبة وما أثارته من نتائج ، ومع تحدي الصحافة وتحركاتها في هذه الفترة ، أثيرت قضية الأسلحة مرة أخرى ، وفجرها إحسان عبد القدوس في روز اليوسف بعد أن استجمع وثائقه ، وعليه طلب وزير الحربية من محمد عزمي النائب العام إجراء التحقيق ، وبدأ في ٢٠ يونيو ١٩٥٠ ، ووضعت النيابة يدها على الأدلة التي تدين القصر ، فاتصل النائب العام بوزير الداخلية نظراً لغياب وزير العدل ، طالباً إجراء التحقيق مع بعض أفراد الحاشية، وجرت مفاوضات بقصر عابدين بين النحاس وحسن يوسف ، وعقب اتصال الأخير بفاروق في أوروبا تمت الموافقة على طلب النائب العام[2] . وبدأ التحقيق ، وعاد فاروق وتدخل وأخطر وزارته بأنه لن يسمح بخضوع أحد رجاله للمحاكمة[3] . ووفقاً لنظرية النحاس في الإبقاء على حسن العلاقات مع الملك ، وضعت الخطة في هذا الشأن ، وامتدت الإرادة الملكية على السلطة القضائية بعد أن وجدت المعاونة والتستر . واضطرب سير العمل في دور النيابة

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣، الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، شهادة عبد السلام الشاذلي أمام محكمة الثورة في قضية كريم ثابت، مجلس النواب، الجلسة التاسعة ، ٦ مارس ١٩٥٠، ص ٩، روز اليوسف ، عدد ١١٧٤ في ١٢ سبتمبر ١٩٥٠، ص ١ ، الجمهور المصري، عدد ٩٥ في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١٠.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ في ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص ١ ، عدد ٢٤٠٥٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٣) F.O.Op. Cit, 80349, JE 1016 - 58, Stevenson - Bevin, Alex, Oct.6,1950.

نتيجة للظروف التي أحاطتها ، وسرت الأقوال بأن المسئولين يبيتون على احتواء التحقيق حتى ينطوي في عالم النسيان ، وأن ضغوطاً تجري على النائب العام ليستقيل ، وأن القصر يضع العقبات أمام سير التحقيقات ، ولم يكن ذلك غير الواقع حيث تحقيق الرغبة الملكية وإخلاء مسئولية الوزارة مما يترتب على استمرار القضية . ولكن هذا الاتجاه واجهته عقبتان ، العقبة الأولى عندما وضع في الصورة القلق الذي يسود الجيش ، وما يمكن أن يقوم به الضباط أصحاب الرتب الصغيرة من إجراء عنيف إذا سمحت السلطات لمن تحوم حوله الشبهات الإفلات من العقاب ، والعقبة الثانية أن النائب العام أعلن عن استمراره في التحقيق[1] .

وركزت الجهود على النائب العام ، ولم يكن يتمتع بالعزم والصلابة مما جعل محاربته أمراً ليس بصعب لشل حركة التحقيق ، فشنت عليه حملة صحفية بقرب اعتزاله خدمة الحكومة أو إحالته للمعاش ، مما ألجأه إلى أن يطلب من رئيس الوزراء وقف هذه الحملة[2] . ومضى في عمله ، وعندما ظهر جهلان في الصورة ـ اشترك في شراء الأسلحة من الشركة الوطنية البلجيكية ـ وكان مرافقاً لفاروق في أوروبا ، أصدر أمره بتفتيش منزله ومكتبه في ٩ سبتمبر ١٩٥٠ ، وعندما ورد إليه محضر النيابة ، وجد أن وكيل النيابة الذي أنيط به العمل أناب آخر ، وأثبت أنه لم يجد مفتاح الخزانة ووضع الختم والحراسة عليها ، وبذلك يتضح أن الأيدي الخفية بدأت تلعب دورها ـ من الثابت أن هذا الوكيل أنعم عليه فاروق بنيشان ـ وفي اليوم التالي للتفتيش طلب فؤاد سراج الدين النائب العام وتحدث معه في هذا الأمر وأنبه على فعلته وأوضح له أن النحاس اتصل به من دوفيل لينقل له غضب الملك من ذلك التصرف ، حيث للأخير أوراق شخصية في خزانة جهلان ، ويريد انتظار النيابة

---

(١) Ibid, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb 10,1951, No 65.

(٢) الأهرام ، عدد ٢٤٠٠٣ في ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١ .

لصاحب الخزانة ليفتحها أمامها ، وليسلم تلك الأوراق لناظر الخاصة الملكية[1] . وبادر وزير العدل بالاتصال بالنحاس في أوروبا ، وبين له أن الإجراء الذي اتخذ تجاه الخزانة تم دون علمه ، وهدد بكسرها إن لم يعد جهلان ، وصدر أمر النائب العام بالقبض عليه بمجرد أن تطأ قدماه أرض مصر ، واستدعي بناء على طلب عاجل ، والتجأ فور وصوله للمطار في ٢٦ سبتمبر بصحبة أحمد كامل الذي كان ينتظره بسيارة ملكية - على مرأى من البوليس - إلى قصر عابدين واحتمى به ، وذلك وفقاً لخطة فاروق الذي أمر بألا يسلم للنيابة والإسراع بعودته لفرنسا لأنه يتولى حساب الرحلة الملكية ، ولا بد له من تقفيلها ، وقضى جهلان أربعاً وعشرين ساعة في القصر ، دارت خلالها الاتصالات بين فاروق في كان والنحاس في روما وفؤاد سراج الدين في مصر ، وأجرى الأخير محادثاته مع حسن يوسف ومحمد عزمي ، وتم التفاهم على إعادة جهلان إلى الخارج دون تفتيش الخزانة ، واعتبار حضوره كأن لم يكن[2] .

وأجل النائب العام فتح الخزانة حتى عودة جهلان من الخارج ، وفي ذلك ما يضر بالتحقيق ، وقد اختلف وزير العدل معه ولامه شفوياً على هذا الإجراء ، وله موقفه المتشدد ، فهو الذي أوعز إليه بتفتيش منزلي اثنين من الحاشية ، محمد حلمي حسين مدير الركائب الملكية ، وبوللي مدير مكتب الملك الخاص، وقام بدور مع كل من المسئولين في الجيش والنبيل عباس حليم[3] . وعقب عودة جهلان إلى مصر مثل أمام النيابة التي استجوبته على

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٥٤ في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١، عدد ٢٤٤٥٤ في ٢ نوفمبر ١٩٥٣ ، ص ٤

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٤١٠٤ في ١١ نوفمبر ١٩٥٢، ص ٩، عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، شهادة الأميرلاي أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٥٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٠٥٤ في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١.

مدى يومين كاملين ، ولكن كانت الخزانة قد فتحت سراً وانتزعت منها بعض الوثائق ، ولم يخف الأمر، ودارت الأقوال على الألسنة في هذا الشأن ، وفي ١٠ اكتوبر أثار عبد السلام الشاذلي هذه المسألة ولكن وزير الداخلية أنكر ما حدث[١] . وبطبيعة الحال فإن المستندات التي تدين فاروق أخفيت ، كما أنه عند فتح جهلان الخزانة أمام النيابة وجدت أوراق أخرى تخص الملك تحتوي على معاملات مالية تتصل بنفقات حرب فلسطين[٢] . هذا وتمكن كل من محمد حلمي حسين وبوللي من التخلص من أوراق كانت في حيازتهما ، وقد أجهدا النيابة في تعقبها لهما ، تلك التي والت عملها تجاه حسن عاكف ياور الملك للطيران وأحمد بدر ياور الملك للبحرية ، فقامت بتفتيش منزل الأول ، ووضعت الآخر تحت التحقيق ، ولما حامت الشبهات حول الأميرلاي حسين سري عامر طلب منه النائب العام أن يبقى دائماً تحت الطلب وألا يغادر القاهرة إلا بإذنه ، وعندما عرض عليه برقية من أحد رجال الحاشية الذين كانوا مع الملك في أوروبا ، بأن يلحق بالركب الملكي ، رفض محمد عزمي[٣] .

ودلت هذه الإجراءات ظاهرياً على أن هناك احتراماً للعدالة يحرص عليها النائب العام ، وفي الواقع فإن هذه الشخصية تلونت في تلك القضية نظراً للظروف التي أحاطت بها ، ففي الوقت الذي أصر فيه على استجواب رجال من الحاشية ، نجده يتعامل معهم بحذر في هذا الشأن ، ويعود ليتحول، فهو يعارض وزير العدل بشأن المحاكمة أمام المحكمة العسكرية حيث احتمال تسهيل طمس الدليل ، ثم يطلب إقصاء محمد حيدر وعثمان المهدي حتى لا يستعملا سلطاتهما الرسمية ليؤثرا على سير الإجراءات في المحكمة العسكرية[٤] والحقيقة أنه كانت لديه السلطة التي تمكنه من كشف الأوراق،

---

(١) F.O.Op. Cit,

(٢) الأهرام ، عدد ٢٤٤٥٤ في ٢ نوفمبر ١٩٥٣ ، ص ٤ ، انظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٣) F.O.Op. Cit, آخر ساعة، عدد ٩٢٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٤ .

(٤) Ibid, JE 1196 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, June 22, 1951, No 228.

لكن لم تعطه طبيعته الطموحة حسن التحرك ، وإنما أخضعته للمساومة . وعاد فاروق من أوروبا والتقى به رئيس الوزراء في ٢٠ اكتوبر ، ونشرت الصحافة تصريحه الخاص بالتوجيه الملكي بشأن سير التحقيقات في مجراها الطبيعي(١) . ولم يكن ذلك إلا تمويهاً وامتصاصاً للغضب على القصر ، والواقع أن الملك ساءه الوضع ، إذ وجد التخطيط أثناء غيابه لم ينجح تماماً حيث مس الضر أفراداً من حاشيته ، ومع أن فؤاد سراج الدين قدم المساعدات بالتدخل في أعمال النيابة للصالح الملكي ، إلا أن فاروقاً لم يرتح لتلك الإجراءات التي خضع لها المقربين له ، ويذكر السفير البريطاني للندن أنها كانت إحدى الأسباب الجوهرية التي أدت إلى عدائه لوزير الداخلية(٢) . أيضاً لم يكن راضياً عن مسلك وزير العدل الذي أعاق الرغبة الملكية، وأمكن عن طريق كامل قاويش رئيس نيابة الصحافة استخدام النائب العام ضده ، وكان لديه الاستعداد لسوء العلاقات بينهما ، وعليه كتب محمد عزمي تقريراً سجل فيه ملاحظاته عن تصرفات الوزير تجاه القضية ، كما حفظ القضية فيما يختص بجهلان بعد أن اتضح مسئولية فاروق الشخصية فيها ، وأن جهلان لم يكن سوى ستار له ، والدستور لا يجيز رفع الدعوى على الملك ، أيضاً فقد وقع على قرار اتهام عباس حليم ، الذي أراد حفظ القضية لمصلحته ، فطلب ضمها إلى قضية جهلان لحماية نفسه ، لكنه عاد وسحبها عندما اتفق مع فاروق على أن يسهل له مهمة الدفاع واتخاذ الإجراءات التي تكفل له الحماية من القانون(٣) .

وفي يناير ١٩٥١ رأى فاروق أن خير وسيلة يجب تنفيذها في الحال لتضع حداً فاصلاً في هذا الأمر الخطير ، أن تحفظ التحقيقات بواسطة النائب العام ،

---

(١) المصري، عدد ٤٦٣١ في ٢١ اكتوبر ١٩٥٠، ص ١، أخبار اليوم ، عدد ٣١١ في ٢١ اكتوبر ١٩٥٠ ، ص ١.

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb.10, 1951, No 65.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٥ في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ص ١ ، ١١.

واستعملت معه طريقتان ، إحداهما التهديد بإحالته للمعاش ، وسبق وأثيرت في بداية نظر القضية ، والأخرى بالتلميح له بمنصب هام ، إذ حاول محمد حسن أمين الملك الخاص وكامل قاويش ـ والأخير يطمع في الإحلال مكانه ـ إقناعه بحفظ التحقيقات بلا استثناء على اعتبار أن تلك الرغبة ملكية لا يمكن الحيدة عنها(١) . كما استمر النحاس ووزير داخليته في الضغط حتى يتحقق المطلوب ، وفي ٢٨ مارس ، أصدر النائب العام قراراً بحفظ التحقيقات بالنسبة لأفراد الحاشية ، جاء فيه أن كل ما أسند إليهم تبين أنه غير صحيح ، وتوجه مع معاونيه من رجال النيابة إلى قصر عابدين ليقيدوا أسماءهم في سجل التشريفات ، ولم تكن هناك مناسبة سوى إثبات الطاعة والولاء ، وفي ٣٠ مارس أعلن مكتب كبير الأمناء بياناً بمنح الملك لرجاله الذين دخلوا تحت التحقيق ، النياشين ، وانضم إليهم جهلان ، ويعلق القائم بالأعمال البريطاني على هذا التصرف بأنه « عمل من الجنون السياسي من جانب الملك فاروق »(٢) . وظهر اسم كريم ثابت في القائمة ، فمنحه فاروق نيشان النيل من الطبقة الثانية ، ورغم أنه لم يقدم للتحقيق ، إلا أن الأقوال رددت اسمه حول هذا الموضوع ، وحصل على نفس النيشان جلال علوبة قائد اليخوت الملكية ، ومع أن براءته قررتها النيابة وهذا يعني أنه متهم ، إلا أنه لم يمثل أمامها للتحقيق ، وكان في ذلك تحدياً سافراً للمشاعر المصرية، ولم يكن ليقصي عنهم السمعة السيئة « فالطين الذي لطخ أسماءهم سيبقى ملتصقاً بها »(٣) .

وبناء على تكليف فاروق ، ذهب حسن يوسف إلى النحاس وطلب منه إصدار بيان يعتذر فيه عما سببته تحقيقات النيابة من الضيق لبعض أفراد

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٣٣١ في ٢٩ يونيو ١٩٥٣، ص ٩، أقوال محمد عزمي أمام النيابة في قضية الغدر.

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1196 - 4, Andrews - Morrison , Cairo, April 3,1951, No 126.

(٣) Ibid.

حاشيته ، وصدر البيان في ٣١ مارس وأضاف فيه « اعتبار الإنعام السامي عليهم مما يدعو للغبطة والسرور »(١) . ويبين أندروز لحكومته كيف عبر النحاس عن رضاه لمنح النياشين لهؤلاء الأشخاص ، فوصفها بأنها « ستكون أحسن تضميداً لجراحهم » ، وفي الوقت نفسه يسجل المحاولة التي أقدم عليها رئيس الوزراء لإعاقة مثل هذا الإجراء ، فيذكر أن عبد الفتاح عمرو أخبره سراً بأن النحاس بذل جهده من خلال حسن يوسف لإقعاد فاروق عن عزمه في هذا الشأن ، ولكن لم يجرؤ الأخير على مفاتحة الملك(٢) . والحقيقة تشير إلى أنه إذا كانت لدى النحاس القوة على مواجهة فاروق لأمكنه ذلك ، غير أن الموقف الذي اعتاد عليه ومارسه تحكم فيه وفرض عليه ألا يعارض عندما تظهر المصالح الشخصية لفاروق في الصورة . ويبين القائم بالأعمال البريطاني لحكومته بأن تصريح رئيس الوزراء بالرضا عن التصرف الملكي هو« أحد الملامح الأخيرة والعديدة التي تتخذ لوقف النزاع بين القصر والحكومة ، والتي تبدو أنها اتسعت على مدار السنة »(٣) .

وتلقى محمد عزمي الجزاء ، فقد اعتقد أن العمل الذي قام به أكسبه حماية القصر له ، ولكن تحطم الأمل إذ نقلته الوزارة رئيساً لقلم قضايا الحكومة ، فلم ينفذ على اعتبار أن في ذلك ما يمس كرامته ، ومن ثم تقرر إحالته إلى المعاش قبل السن القانونية بخمس سنوات مع تسوية حالته ، وطلبت له رتبة الباشوية ، فرفض فاروق منحه إياها(٤) . رغم جميع ما قدمه ، ولم يخف السبب عن أحد ، فقد وصل الملك إلى هدفه ، ولم يجد صعوبة في طريقه ، بعد خضوع المسئولين وإزالة العقبات من أمامه ، ولكن هذا

---

(١) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٨٨ .

(٢) F.O. Op. Cit .

(٣) Ibid.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٥ في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٩٠ .

الوضع تردد على الألسنة وفي الصحافة ، وأثير بمجلس الشيوخ ، فقد توجه عبد السلام الشاذلي بسؤال إلى وزير العدل عن براءة بعض رجال الحاشية ، وضرورة نشر بيان النائب العام عن أسباب الحفظ ، وأشار إلى قضية التموين وكيف أصدر فيها النائب العام قرار مسبباً احتل أربع صفحات من الجرائد ، بينما قضية الأسلحة الفاسدة ، ولها الأهمية وشغلت الرأي العام ، اقتصر القرار على ثلاثة أسطر ، وجاء الرد عليه ليشير بأنه من سلطة النائب العام أن يحفظ التحقيقات وألا ينشر أسباب الحفظ[1] . وإن لم يأت ذلك بالنتيجة المرجوة ، إلا أن الأجواء أفعمت بفساد فاروق ، الذي أطلق له العنان ، ولعبت به الأهواء والمطامع ، ليعبث بمصالح مصر وفقاً لإرادته دون أن يجد من يكبح جماحه أو يراقبه أو يحاسبه .

وأصبح إشهار الإطراء علامة مميزة على الطريق، فقد اعتمد فاروق على الوزارة ، واستمد معونتها حتى في المسائل المتعلقة بالأسرة ، حقيقة أن واجبها يحتم عليها وقف ما يسيء لمصر ، ولكنها هنا قدمت المساعدة وأيدت موقف الملك نظراً لمنهجها الجديد الذي اتبعته ، فعندما شرعت الملكة الأم في تزويج ابنتها بغير مسلم في أمريكا ، تدخل النحاس في الأمر بناء على الرغبة الملكية ، وأجرى اتصالاً تليفونياً مع نازلي وبين لها أن الزواج سيؤدي إلى أوخم العواقب، ولكن الأم صممت على موقفها ، ويصف السفير البريطاني لحكومته أثر مساندة النحاس لفاروق وكيف أنها مكنته من مواجهة المشكلة[2] . وبذلك شاركت الوزارة الملك في هذه المحنة ، وأثر ذلك فيه تأثيراً جعله يحمد الظروف التي هيأت عودة النحاس للحكم ، ولم ينتهز زعيم الوفد الفرصة ويحدد حجم فاروق، ويطرح عليه القضايا التي تهدد عرشه؛ وخاصة المتعلقة

---

(١) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة والعشرون ، ١٦ أبريل ١٩٥١ ، ص ص ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ .

(٢) F.O. Op. Cit, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F.O. Cairo, June 24, 1950, No 272.

بسـوء سلوكه الشخصي ، وكـان كل مـا أقدم عليـه أن نصحه بـألا يطيـل فترة خطوبته من ناريمان(1) .

وراح النحاس ينتهز الفرص أحياناً ، ويخلقها أحياناً أخرى ليشيد بمـآثر فاروق بأثر رجعي أي منذ تـوليه العرش وما ورثـه عن أبيه وأجـداده، وارتباط شخصيته بنهضة مصر ، ووطنيته الجارفة ، ورعايته للدسـتـور، والربـاط الوثيق الذي يربط بين الحاكم والشعب وخاصة في الميول والأفكار(2) . ومما يذكر أنه أثناء اصطياف النحاس في أوروبـا عام ١٩٥٠ وجـه كلماتـه من إذاعتي مصر وباريس وأثنى على الملك وأسرته بمناسبـة توليـه السلطة ، وتبعه فؤاد سـراج الدين بنفس الأسلوب ، فهو لا ينسى عندما خطب في ذكرى وفاة سعد زغلول أن يشيـر إلى فاروق والأسـرة الحاكمـة(3) . ونشرت الصحـافـة صـور فـاروق وبجـواره رئيس وزرائه ، وتعـددت مظاهـرها ، في المنـاسبات العـامـة ، في الـطريق لسماع القـرآن والحـديث الـديني في رمضـان، في مقصـورة الأوبـرا لمشاهدة الاستعراضات(4) . وأصبحت مجاملات الحكومة للملك تفصح عن الرياء ، ففي جنازة حسين صادق والد ناريمان ـ ولم يكن فاروق قـد ارتبط بها بعـد ـ شارك رئيس الـوزراء والوزراء فيهـا « وهو مـا لا يحـدث عـادة إلا في جنازات الأمراء وأصهار الأسرة الملكية »(5) .

---

(1) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٤٦٥، في ٢ يوليو ١٩٥٥، ص ٣، F.O Op. Cit, 90110, JE 1016-2, Stevenson-F O, Cairo, Feb. 28, 1951.

(2) المصري، عدد ٤٣٨٩ في ١٢ فبراير ١٩٥٠، ص ٥، عدد ٤٤٧٣ في ٧ مايو ١٩٥٠، ص ٧، عدد ٩١٤٥ في ٢٧ يوليو ١٩٥١، ص ٦،

F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013-12, Campbell-F.O, Cairo, May 15, 1950, F.O. Op. Cit, 80367, JE 1024-21, Chancery-AF. Dep. Cairo, Oct. 6, 1950, No1011.

(3) Ibid, 80344, JE 1013 - 35, Stevenson - F.O, Alex, Sept. 1 st, 1950.

(4) Ibid, 80349, JE 1016 - 47, Stevenson - F.O, Alex, June 22, 1950. الأهـرام، عدد ٢٣٢٤٩ في ٢١ يونيو ١٩٥٠، ص ١، عدد ٢٣٤٣٧ في ٣ يناير ١٩٥١، ص ١ .

(5) أخبار اليوم، عدد ٢٧٨ في ٤ مارس ١٩٥٠، ص ١ .

وأغلق فاروق على النحاس ، فيطلب أن يكون في معيته حتى في الأماكن التي من المفروض أن يكون مستقلاً له ، ويأذن له بالجلوس في حفل تكريم السفير البريطاني بينما وقف هو وباقي الحاضرين ، ويقوم بزيارته له في منزله ، ويرسل له في عيد ميلاده سلة مشمش من مزارعه وبداخلها خاتم من الزمرد[1] ويوفد أمينه لتوديعه على الباخرة التي أقلته مع زوجته لأوروبا، مما أثر على النحاس وجعله يصرح « لا يسعني إلا أن أسجد لله شكراً على هذه النعم ، وإني لواقف حياتي على العمل على تحقيق ثقة جلالة الملك المفدى في خادمه الأمين »[2] . ويمسك الملك بيدي رئيس وزرائه ويبين له أنه يحمل أرفع أوسمة الدولة ، وعليه لا يسعه إلا أن يهديه صورته موقعاً عليها منه ، ويرد النحاس ليعبر بأبلغ العبارات عن الشكر والوفاء والولاء[3] . والحقيقة أن النحاس في هذه الفترة عود نفسه على الخضوع والخنوع ، فلم يعد تلك الشخصية النشطة التي تتقد حماساً ، فهو لا يحضر إلى مكتبه إلا ظهراً يصاحبه الإرهاق والتعب[4] . وبالتالي انعكس ذلك على عمله ، ولم يرجع هذا إلى كبر سنه فقط ، وإنما للتغييرات التي أحاطته وفرضت نفسها عليه حتى استسلم لها .

وانقلبت الأوضاع ، فبعد أن كان الوفد يجاهد في كسب الشعبية من الملك ، أصبح يسعى لإضفاء نوع منها عليه بعد فقدانه لها كلية ، فعندما قرب ميعاد عودته من أوربا في خريف عام ١٩٥٠ أبرق لرئيس وزرائه ليحول نفقات احتفالات الاستقبال إلى أوجه أعمال البر[5] . وقد أراد بذلك الدعاية لصالحه

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٨٦ في ٢٩ أبريل ١٩٥٠، ص ١، عدد ٢٨٩ في ٢٠ مايو ١٩٥٠، ص ٩، المصري، عدد ٤٤٩٣ في ٢٨ مايو ١٩٥٠، ص ١، صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ١٥٤ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٢٧٢ في ١٤ يوليو ١٩٥٠، ص ٤ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٣٥٦٠ في ٧ مايو ١٩٥١، ص ٩، المصور ، عدد ٣٨٧ في ١١ مايو ١٩٥١ .

(٤) F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٥) Ibid, 80344, JE 1013 - 41, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 13,1950 , No 179.

التي ربما تمسح بعض ما تلطخ به ، في الوقت الذي كان متأكداً أن هذه المظاهر مصطنعة ليقينه من تحول الناس عنه . ووصل فاروق إلى الإسكندرية في ١٩ اكتوبر ، ولم يكن هناك استقبال رسمي ، وبذلت الوزارة جهدها لتعبئة المهنئين له بسلامة الوصول ، فتكونت وفود من الطلبة والعمال الحكوميين ، وانتقلت للإسكندرية ، وسمح للسفر بالسكة الحديد مجاناً ، وكونوا مجموعات خارج القصر لتهتف له، وينقل السفير البريطاني لحكومته انطباعه « لم تكن هناك علامات تلقائية حقيقية لحماس شعبي »[١] . وهذا هو الواقع بعينه . وأبدى الملك نفس الرغبة في عدم إقامة احتفالات رسمية عند انتقاله إلى القاهرة ، ولكن في هذه المرة أضيف سبب انحصر في الحرص على سلامته فيذكر ستيفنسون للندن أنه بعد الإعلان عن ميعاد انتقاله للعاصمة في ٢ نوفمبر ، حضر في ٣١ اكتوبر وكانت الحراسة مشددة عليه[٢] .

واجتمعت مناسبتا عيد ميلاد فاروق وإعلان خطبته في ١١ فبراير ١٩٥١ ، وأظهر فيهما النحاس خدماته لمليكه ، وعاد الملك لنغمة تضييق الاحتفالات لصالح الرعايا الفقراء ، وسانده رئيس الوزراء ، واتفق على تنفيذ خطة اعتقد أنها محاولة ربما يكون لها نتائجها الإيجابية ، لإعادة نوع من التقارب بين الملك وشعبه خاصة الفئات المطحونة ، وعليه أعلن النحاس الأمر الملكي لمشروع جديد لإسكان الفقراء يحمل الاسم الملكي ، ووزع وزير الاقتصاد الوطني ألف فدان من أملاك الدولة بكفر سعد على الفلاحين المعدمين بواقع خمسة أفدنة لكل فلاح ، وذلك وفقاً لشروط بيع ميسرة اعتبرت كثمن رمزي[٣] . ولكن لم يكن لذلك صداه المنتظر . وواصل النحاس منهجه ، فأقام احتفالاً في قصر الزعفران حضره الآلاف للتهنئة بالمناسبتين ،

(١) Ibid, 80349, JE 1016 - 57, Stevenson - F.O. Cairo, Oct 21 , 1950.

(٢) Ibid, JE 1016 - 64, Stevenson - F.O, Cairo, Nov.3, 1950, No 185, F.O.Op.Cit, 80344, JE 1013 - 44, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 10,1950, No 189.

(٣) Ibid, 90108, JE - 8, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 9,1951, F.O.371 - 90227, JE 1941 - 9, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 23, 1951.

وأصدر وزير التجارة والصناعة قراراً لمصلحة المصوغات والموازين بأن تدمغ المصسوعات الذهبية بشارة تحمل اسم فاروق بدلاً من شارة الطائر[1] .
وتكررت مجاملات النحاس في مناسبتي عيد الجلوس الملكي وعقد القران في ٦ مايو ، فأثنى على الملك وحيى الملكة الجديدة ، ومنح فاروق رتبة الباشوية لست من وزرائه[2] . واتباعاً لسياسة الترضية ، يبذل زعيم الوفد جهده لتسهيل تعيين أعوان الملك في المراكز ذات الأهمية ، فعندما رشح القصر أحمد عبود وكريم ثابت لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس ، ورفضت الترشيح - في عهد وزارة حسين سري - حاول النحاس إقناعها، فوافقت على المرشح الأول، وباستمرارية مساعيه تمكن من تعيين أندراوس « قوميسيرا » للحكومة لدى الشركة[3] . حقيقة فإن أحمد عبود رجل الوفد ومورده المالي ، ويسعد النحاس احتلاله لهذا الموقع ، بالإضافة إلى مكانته الاقتصادية التي تؤهله لذلك ، لكنه أيضاً على علاقة بفاروق ، فهو يشيد بولائه لصاحب العرش الذي يزور شركاته ويصدر تصريحاته بالإعجاب بمشروعاته[4] . ومعروف تلك المصالح المتبادلة بين جميع هذه الأطراف.

ولم يستمر الوفاق ، فقد تشقق الانسجام ، وبدأ الوئام يذوب تدريجياً بين فاروق والوفد، وكان ذلك متوقعاً، فكلا الطرفين يعلم أنه يساند الآخر لغرض في نفسه، الملك لتحقيق أطماعه ولإسباغ الشرعية على تصرفاته ولتنفيذ طلباته، والوفد لاستعادة مكانته وضمان بقائه في الحكم وإشهار سيفه في وجه

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٤٧٦ في ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤ .

(٢) كان طه حسين قد سبق ومنح رتبة الباشوية عقب خطبة ألقاها في معهد الصحراء، ونالت إعجاب الملك لما تناولته من الإشادة بمآثر محمد علي وخلفائه على التعليم في مصر، أيضاً وضع فاروق في الاعتبار مجهود طه حسين في احتفال وضع حجر الأساس لجامعة فاروق بالإسكندرية وبيانه بأن وزارة المعارف في خدمة الفاروق، F.O OP. Cit, 80343, JE 1013 - 12, Campbell - F.O, Feb, 17, 1950, No 53.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٤) البلاغ، عدد ٩٠٧٧ في ٧ مايو ١٩٥١ ، ص ٧ .

المعارضة . وبررت القيادة الوفدية السبب في اتباع سياسة الاستسلام للملك إلى نيتها لإلغاء المعاهدة وحاجتها لموافقته وضمان عدم معارضته(١). وعليه استخدمت كل الطرق للحيلولة دون إقالتها حتى تحقق هدفها. وهذا الإسناد يواكبه جانب من الصواب ، لأن الصلابة التي شكلت جوهراً في تكوين الزعامة الوفدية وألقت بظلالها على الحزب كانت قادرة على مواجهة الأعداء ، ولكنها في هذه الفترة انزوت جانباً نظراً لتلك الظروف التي طرأت على الوفد وغيرت من ملامحه وأثرت في كيانه ووجهت سياسته وأخلت بمبادئه ومضت تعبث به ، وبالتالي آمن أنه بمهادنة فاروق والتزلف إليه يمكن احتواؤه وإضافة نقطة للوفد تسجل لحسابه في كفاحه ضد بريطانيا ، وذلك هو القصور ذاته ، ولكنه فرض نفسه .

وبدأت ملامح عدم رضا فاروق عن الوزارة عقب عودته من رحلته البحرية في أوربا من جراء مثول بعض أفراد حاشيته للتحقيقات في قضية الأسلحة الفاسدة ، ولم يفِ التحالف القائم بين فؤاد سراج الدين وكريم ثابت بالغرض في إقصاء تحامل الملك على سكرتير عام الوفد ، واتسم أول لقاء لفاروق مع الوزارة في المأدبة التي أقيمت بقصر القبة في ٢ نوفمبر ١٩٥٠ ، ودعا إليها محمد حيدر - وله وضعه الشائك في ذلك الوقت - بالفتور، ووجه الملك انتقاداته بشأن إهمال شئون الريف وغلاء المعيشة ، وأشار إلى أنه واجب على الحكومة اتباع سياسة العمل بدلاً من سياسة الدعاية(٢) .

وحاول النحاس امتصاص الموقف ، ونظراً لتعارض آراء الوزراء أجرى

---

(١) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٤١، صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ١١٧، روز اليوسف، عدد ١٢٦٣، في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤٤، إجابات لفؤاد سراج الدين.

(٢) F.O. Op. Cit,80349, JE 1016 - 56, 64, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 12, Nov 3, 1950, No 416, 185, F.O. Op. Cit, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb . 10, 1951 , No 65.

تعديل وزاري في ١٠ نوفمبر ١٩٥٠ ، وأهم ما جاء به توسيع سلطات فؤاد سراج الدين ، فأسندت إليه وزارة المالية بالإضافة إلى وزارة الداخلية ، واستبعد زكي عبد المتعال صاحب الأزمة في عملية الكورنر الخاصة بالقطن وبتملك سكرتير عام الوفد تلك السلطة مع استمرار سياسته في العمل على حسن العلاقة مع القصر واكتساب ثقته(١)، أمكنه إزالة الغبار الذي التصق بعلاقة فاروق تجاهه عن طريق مواصلة التنازلات المالية التي قدمها له .

وتعرضت مصر لظروف اقتصادية صعبة ، أسهم فيها فاروق بفساده ، وشارك فيها الوفد بصفقاته ، كل منهما ينتهز الفرصة ويغترف بطريقته وفقاً لمصالحه ، وقد سجل تقرير قدمه وزير الخارجية البريطاني لمجلس الوزراء البريطاني أوضاع مصر الداخلية ، وأفاض فيه بوصف الحالة المعيشية ووصول مؤشر الأسعار إلى أقصاه ، وبين أن الحكومة لم تعمل إلا القليل لتحسين مستوى معيشة الشعب الذي يعاني معظمه من الفقر(٢) . وبطبيعة الحال لم يكن فاروق لديه أي استعداد للمشاركة في إنقاذ الموقف ، وحمل الحكومة مسئوليات التدهور ، وظهر في الصورة جلاد أحد المؤثرين عليه ، فألقى في روعه أن الوفد سيصل بالبلاد إلى حافة الإفلاس في خلال سنة واحدة نظراً للإسراف من أجل ضم البوليس والجيش ، بالإضافة إلى ابتزاز الأموال المتعلقة بالتموين وعقود الأشغال العامة ، وفي حديث له مع السفير البريطاني أشار إلى أنه سيقدم النصيحة للملك ليستدعي من يحل مكان النحاس(٣) . وتمثلت المشكلة في أن فاروقاً ساءت علاقته بالمعارضة، وأصبح البديل للوزارة الوفدية أمراً صعباً ، كما أن الإقالة ستعيد للوفد بعضاً من الشعبية التي فقدها على اعتبار أن النحاس ورفاقه ضحايا الملك ، أيضاً فلم يكن من الكياسة التغيير أثناء المفاوضات مع بريطانيا ، وبذلك وضعت القيود أمام التخلص من

---

(١) Ibid, 80344, JE 1013 - 44, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 10,1950, No 189.

(٢) PREM 8 - 1388, Cabinet, Nov. 27, 1950.

(٣) F.O. 371 - 90115, JE 10110, - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Jan 5,1951.

الحكومة رغم المساوىء التي اكتنفتها حتى إنها عرفت باسم « حكومة الأثرياء »[1] . ومضى فاروق يصدر رغباته السامية لتنشر في الصحافة بهدف تهدئة النفوس الممتلئة غضباً سواء عليه أو على حكومته ، فتارة منع الاستثناءات في المصالح والوزارات ، وتارة أخرى وجوب الاقتصاد التام في جميع مرافق الدولة ، وبالطبع يبادر النحاس بالتنفيذ ، ويتفق مع وزير المالية لاتخاذ القواعد الكفيلة بتحقيق الرغبات[2] .

ولم يصف فاروق لفؤاد سراج الدين رغم كل ما قدمه له ، وراح يتعمد إحراجه ، ففي استقبال جرى في قصر عابدين ، وعندما خلع الوزير طربوشه ليجفف عرقه ، أرسل إليه الملك الأمين الثاني ليبلغه أمام الضيوف بوضعه على رأسه ، ويأسف السفير البريطاني على مثل هذا التصرف[3] . ومما تجدر الإشارة إليه أن جلاداً لم يكن على علاقة طيبة بهذا الوزير ، وبالتالي فلم تخل أحاديثه من انتقادات له[4] . وفي ذلك ما يكشف الرواسب في نفسية فاروق . ويدأ التفكير في إمكانية تحالف القصر مع عناصر الوفد المعادية لفؤاد سراج الدين ، ولكن كانت هناك صعوبات بالغة في التحقيق لأن تلك العناصر تحجم عن ربط نفسها بفاروق الذي توجه إليه نقدها في وقت انخفضت فيه مكانته تماماً[5] . وواجه الملك بمفرده قوى الوفد ، وواصل سياسة الهجوم على الوزارة حيث وجد في ذلك خير معين له ، وفي لقائه بالنحاس بين له أن غالبية وزراء مجلسه لصوص ، وكان من المفروض أن يحدث رد فعل من رئيس الوزراء ، لكنه تقبل الأمر، ولم يبد عليه الارتباك ، وقصد فاروق وزيري

---

(١) Ibid, JE 10110 - 7, British Embassy - F.O, Cairo, Feb.23, 1951.

(٢) الأهرام ، عدد ٢٣٤٤٢ في ٨ يناير ١٩٥١ ، ص ١ .

(٣) F.O.Op.Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin , Cairo, Feb. 28,,1951.

(٤) F.O. 141 - 1449, 1941 - 9 - 51 G. F.O. Minute, May 23, 1951.

(٥) F.O. 371 - 90 115, JE 10110 - 11 , Wardle - Allen , Cairo, April 2, 1951.

الزراعة والتجارة، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أن هذه الحقيقة جعلت النحاس يرضخ لفاروق(١) .

وغادر الملك مع عروسه مصر في الأسبوع الأول من يونيو ١٩٥١ إلى أوربا في رحلة شهر العسل ، وترك النحاس يموج في المشكلات المحيطة به ، وتأخر التصديق على الميزانية ، ورفض وزير المالية المقترحات الخاصة بزيادة الضريبة والتي أوعز الملك بأن يدرسها المجلس الاقتصادي الأعلى على أساس أن هذا الإجراء قد تجاوزت مرحلته(٢) . ورأى فؤاد سراج الدين ـ توسيعاً لقاعدة نفوذه ـ تعيين عبد الفتاح حسن وزير دولة ، وكان وثيق الصلة بكريم ثابت ، فبفضله عين وكيلاً برلمانياً لوزارة الداخلية ، أيضاً ربطته العلاقة بأمين الملك الخاص ، ومنح الباشوية بمناسبة القران الملكي(٣) . وعليه فالاختيار لن يلقى معارضة ملكية ، وأدى الوزير الجديد اليمين أمام فاروق على اليخت الملكي في كابري، وفي أعقابه تحدث الملك إليه ، وأبدى عدم رضاه عن فؤاد سراج الدين وعدم الاطمئنان له(٤) .

وماجت الوزارة بالخلافات مما جعل النحاس يفكر في التعديل ، ولم يكن يقدم على أية خطوة إلا بعد معرفة الرأي الملكي ، فاجتمع بكريم ثابت في ١٨ يوليو ، ودار البحث حول التعديل الوزاري المنتظر ، وتقرر أن يعد رئيس الوزراء ثبتاً بأسماء الوزراء الخارجين من الوزارة والوزراء المرشحين لدخولها، ويرفعه كريم ثابت للملك، كما تقرر إرجاء التغيير في تلك الأونة (٥) . ولم يستمر أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية في وزارته

Ibid, 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison , Alex, June 15, 1951. (١)
Ibid, 90108, JE, 1013, - 23, Stevenson - F.O, Alex, June 14, 1951, No 73. (٢)

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٦ في ٣ يوليو ١٩٥٥ ، ص ٣ .

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٦٠٩ في ٢٥ يونيو ١٩٥١ ، ص ٢ ، عبد الفتاح حسن : المرجع المذكور، ص ٣١ .

(٥) روز اليوسف، عدد ١٢٠٦ في ٢٤ يوليو ١٩٥١ ، ص ٤ .

للاعتراض على مشروعاته الاجتماعية ، ولإصرار رئيس الوزراء على إعطاء الوظائف الحساسة بالوزارة لأقاربه[1] ، فقدم استقالته وقبلت في أول أغسطس ١٩٥١ ، وقد بلغ الاستهتار بالحكومة أنه في هذا الشهر يسافر ستة وزراء للخارج وتحال وزاراتهم على زملائهم بالنيابة[2] ، وفي ذلك تخلخل في البناء الوزاري . ولم يغب عن ذهن النحاس لحظة العمل على استمرار حكومته رغم تعارض أعضائها ، ولما كانت الأقوال قد انتشرت حول إمكانية إسناد رئاسة الوزارة للهلالي ، سارع رئيس الوزراء إلى لقاء أندراوس ، فأكد له أن الثقة بالحكومة تامة ، والدستور سيأخذ مجراه ، والبرلمان سيبقى لنهايته ، وهذا مما جعل النحاس يشيد بهذه الشخصية ويحرص على دوام الاتصال بها[3] .

وواصل النحاس الثناء على فاروق في خطبه ، ووصلت الذروة عندما اعتبر كابري وهي مكان فاروق المفضل لممارسة نزواته الشخصية قبلة يوجب على المصريين التوجه إليها ، وجاء ذلك على لسانه في كلمته التي أذاعها لتهنئة المليكين بحلول عيد الفطر[4] . ونفذ زعيم الوفد الأوامر الملكية على الفور ، وضح ذلك في إقصاء الشيخ عبد المجيد سليم عن مشيخة الأزهر ، فعندما أحس فاروق بأنه يدلي بتصريحات صحفية تحتوي على نقده ، بعث بإشارة يأمر فيها سرعة عزل الشيخ ، وعلى الفور أعد رئيس الوزراء مذكرة ضمنها الأحاديث التي أفضى بها الشيخ لمندوبي الصحف ، وعقد اجتماع المجلس ليحصل على الموافقة ، وأرسل الأمر الملكي لفاروق بالطائرة ليوقعه ، ومن الملاحظ أن هذا الأمر لم يشر إلى المكان الذي صدر منه ، مع

---

(١) F.O.Op.Cit,96845 JE ,1011 - 2, Greswell - Eden, Alex, June 26, 1952, No 153.

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤٩٤، ٤٩٥، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٩٥.

(٣) روز اليوسف : عدد ١٢١٠، في ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص ٤، عدد ١٢١١ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ٥.

(٤) الشعب الجديد، عدد ١٣ في ١٢ يوليو ١٩٥١، ص ٦.

أن إثباته من الإجراءات الشكلية التي لا بد منها[1] . وبدا أمام الرأي العام أن الوزارة لا يمكنها التحرك إلا بعد الموافقة الملكية ، فهي تؤجل إلقاء البيان السياسي في البرلمان لحين عودة فاروق لرغبتها في أن تعرض عليه « الموقف السياسي الذي تريد اتخاذه إزاء مماطلة الإنجليز في رد حقوق البلاد ، والاسترشاد بنصائحه الحكيمة »[2] . وفي ذلك من الخطورة وتحميل الملك مسئولية أعمال الوزارة مما يخرج عن أحكام الدستور .

وعاد فاروق في ١٥ سبتمبر ، وأعطى أذنيه لمستشاريه ، الذين سنحت لهم الفرصة ليملأوها بما حدث أثناء غيابه ، ولكل طريقته ، فحصل على تصور شامل قبل أن يلتقي برئيس وزرائه[3] ، هذا في الوقت الذي ازداد غضبه على الوزارة لفشلها في إصدار التشريعات الصحفية وإلغاء مجلس الدولة ، وعليه رأى إجراء تعديل وزاري ، عله يثير النحاس ويتسبب في إنهاء عمر الوزارة من ناحية ، ويترجم الانتقام الشخصي له من ناحية أخرى . واستقبل فاروق النحاس في ١٩ سبتمبر واستهل حديثه بالهجوم على الوزارة ، واكتنفت لهجته وعباراته وألفاظه القسوة ، وفي هذه المرة بدت علامات الغضب على النحاس ، ولكن الملك بين أن ما قصده ينصب على الوزراء والمساعدين ، وأظهر رغبته في استبعاد وزير العدل لموقفه من تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة ، ومصطفى نصرت وزير الحربية لخلافاته مع القائد العام ، وتمسك رئيس الوزراء بالأول ، فاقترح حسن يوسف نقله لوزارة المواصلات ، وكان الثاني في أوربا لعقد صفقات أسلحة فأرجىء أمره لاستبعاد أي تفسير للجيش ، ورشح القصر حسين الجندي لوزارة الأوقاف ، بينما أخطر النحاس الديوان بترشيحه لعبد الفتاح حسن لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وعبد الحميد عبد الحق وزير

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٦٧٧ في ٤ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ ، الشعب الجديد، عدد ٢١ في ٦ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ .

(٢) آخر لحظة، عدد ١٨٩ في ٥ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 90109, JE 1013, 33, Stevenson - F.O, Alex, Sept. 24,1951.

دولة ، وصدر مرسوم التعديل الوزاري في ٢٤ سبتمبر ، وعاد الخلاف ليظهر مرة أخرى بين بعض الوزراء ، وأسفر عن استقالة حامد زكي وزير الاقتصاد[١] . ورغم تحقيق ما أصر عليه فاروق ، إلا أنه لم يكن مقتنعاً باستمرار الوزارة ، ففي نفس اليوم الذي صدر فيه مرسوم التعديل ، استقبل السفير البريطاني ، وأكد له أن تصميمه على بقاء حكومة الوفد قد تحدد[٢] بمعنى أن الإقالة غير بعيدة . والسؤال الذي يفرض نفسه ، لماذا لم يطلب الملك استبعاد فؤاد سراج الدين ؟ الواقع أن تلاصقه بالنحاس جعل من الاستحالة فصله عنه ، كما أنه يعتبر الموجه والمحرك للحكم فله من القوة والنفوذ ما يجعل صعوبة المساس به ، وأخيراً فإن صلته بكريم ثابت كان لها وزنها .

وسعى فاروق في ضرب الوزارة أثناء هذه الفترة الحرجة عن طريق الطعن في نزاهتها ، إذ أراد تجديد أزمة الكتاب الأسود ، وإن كانت الظروف قد دخلت عليها بعض المتغيرات ، فالوضع في تلك الآونة يفيض بالفساد عما سبقه ، وتولت أخبار اليوم المعادية للوفد تسجيل المخالفات المالية التي تقدم عليها أسرة زوجة النحاس ، والمساعدات التي يقدمها فؤاد سراج الدين في هذا الشأن[٣] . وفي الواقع فكثير من المسئولين استغلوا نفوذهم بعد أن وضعوا نصب أعينهم تنمية ثرواتهم ، وبحث القصر عن طعنة توجه لهم ويكون لها صداها المطلوب بإقصاهم عن الحكم وتعريتهم أمام الشعب ، وإعادة جزء من مكانة الملك بإظهاره في صورة المحارب للفساد ،

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٩٦ ، عبد الفتاح حسن : المرجع المذكور، ص ص ٥٧ ، ٥٨ . إبراهيم فرج : المرجع المذكور، ص ٧٢، فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

(٢) F.O.Op.Cit, JE 1013 - 35, Stevenson - F.O. Alex, Oct. 6, 1951, No 114.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٣٥٢، في ٤ أغسطس ١٩٥١، ص ١ ، عدد ٣٥٣ في ١١ أغسطس ١٩٥١، ص ١ .

وعليه وضع مشروع قانون من أين لك هذا - الكسب غير المشروع - ليخضع له الموظفون الرسميون بما فيهم الوزراء ، ويطبق بأثر رجعي ليدخل المسئولون في وزارة ٤ فبراير تحته . ولم تكن الوزارة لترضى بمثل هذا القانون ، حيث أن عدداً من الفضائح التي تشمل هؤلاء المحيطين بزوجة رئيس الوزراء قد تكتشف(١) . وأمام الرغبة الملكية وافقت الوزارة ، ولكنها رأت أن يكون القانون بغير أثر رجعي ، وذلك حتى تحفظ أفرادها من الوقوع تحت طائلته ، وتأزم الموقف ، ونشرت الصحافة المؤيدة للقصر في ٦ اكتوبر أن الملك استعمل الفيتو وبلغ الوزارة بأنه لن يوقع على القانون ما لم يكن بأثر رجعي، وفي نفس اليوم ذهب رئيس الديوان بالنيابة إلى النحاس ، واحتدت مناقشته له في هذا الشأن ، وكنتيجة لذلك خشيت الوزارة انتهاز الملك للفرصة وإقالتها ، وفي تلك الحالة فإنه سيجد التأييد الشعبي(٢) . على أساس أنها تتستر على الفساد ولا تريد محاكمة أصحابه ، ونجح فاروق وحقق ما صمم عليه ، ومما يلفت النظر تناقض الموقف ، في الوقت الذي يعلن تمسكه بمحاربة رذائل كان هو منغمساً فيها .

وضع الملك نصب عينيه ضرورة إقالة الوزارة التي تأزمت الأمور من حولها ، فتحول فاروق عنها يشغلها ، وما اعتراها من فساد والقانون الذي يعد للوصول بمرتكبيه إلى المحاكمة يؤلمها، وغضب الشعب يقلقها ، والصعوبات التي تواجهها مع بريطانيا تشغلها . وحان الوقت الذي رأت فيه ضرورة التصرف للتخلص من جميع أزماتها والحصول على كسب من المؤكد أنه سيغير موازين القوى ويمحو الأخطاء ويقصي التهاون ويثبت أن الوفد لم يضعف وإنما استكان حتى يحقق هدفه . من هذا المنطلق جاء إقدام الوزارة على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاق الحكم الثنائي . وكانت نية الإلغاء مبيتة ومعروفة

---

(١) PREM 8 - 1388, Part 4, Roger - Allen , Oct. 12,1951.

(٢) Ibid, F .O.Op. Cit, JE 1013 - 36, Stevenson - F.O, Alex, Oct. 26, 1951, No 119.، أخبار اليوم، عدد ٣٦١ في ٦ اكتوبر ١٩٥١ .

وتعرضت لها خطبة العرش في عام ١٩٥٠ ، وعقب رفض مقترحات بريطانيا بشأن تعديل المعاهدة في أبريل ١٩٥١ ، مضت الحكومة تعد نفسها لاتخاذ الخطوة الإيجابية ، وخاصة بعد أن دلت مجريات الأحداث أن بقاءها في الحكم أصبح مهدداً بين لحظة وأخرى . وفي ٦ اكتوبر كتب السفير البريطاني للندن يقول «يعتقد أن الحكومة تشك في مقاصد فاروق العدائية في المستقبل ، وتبحث عن عمل مضاد بإعلانها الآن أن معاهدة ١٩٣٦ ستلغى وليكن ذلك في الشهر القادم ، وفي هذه الحالة ، فإن أي إجراء يتخذه الملك سواء بتغيير الحكومة أو تعديل تشكيلها في المستقبل القريب سيجعل من هؤلاء شهداء للوطنية ، وأي شيء يمكننا عمله ليجعل من الصعب على الحكومة أن تقدم على هذا الإعلان ، يستحق القيام به »[١] .

وفي مذكرة الخارجية البريطانية التي عرضت على مجلس الوزراء البريطاني في الاجتماع الذي عقد في ١٢ اكتوبر لمناقشة مسألة دفاع الشرق الأوسط يتبين منها أن مشروعات الإلغاء عرضت على فاروق قبل اتخاذ القرار بعدة أيام ، وأنه في ٧ اكتوبر اجتمع مجلس الوزراء وتم الاتفاق على تسليم إنذار للملك في الصباح التالي بوجوب التوقيع على المشروعات ، وإلا فإن الوزارة ستقدم استقالتها وتضعه في موقف الرافض لسريان هذه الإجراءات الوطنية ، وأن الدليل المعروف يظهر بعد الاحتمال في أن يكون فاروق على دراية بينة بنية حكومته حتى صباح الإثنين ٨ اكتوبر حينما وضع الإنذار أمامه ، ومع أن كل فرد كان متيقظاً ليقف على الوقت الذي تعتزم فيه الحكومة إلغاء المعاهدة، فإن قرار الإلغاء لم يتخذ إلا في اليوم السابق لإعلانه وبقي سرياً للغاية ، وتنتهي المذكرة إلى أن مقابلة السفير البريطاني للملك لم تكن لتجدي « حيث من المشكوك فيه عما إذا كان في إمكانه مقاومة جهد حكومته عند وضعه أمام الأمر الواقع في صباح الاثنين »[٢] . وهو اليوم الذي أعلن فيه النحاس في

---

(١) PREM 8 - 1388, Part 4, Stevenson - F.O, Alex, Oct. 6,1951, No 657.
(٢) Ibid, Roger - Allen, Oct. 12,1951.

الخامسة مساء أمام البرلمان إلغاء المعاهدة .

وكانت خطوة موفقة من الوزارة استعادت بها شعبيتها ، وأرغمت فيها الملك على الانصياع والرضوخ ، وأثبتت تحديها له وقدرتها على القيام بوظيفتها اتباعاً للخط الدستوري ودون أي تدخل منه، واستسلم ووقع مراسيم الإلغاء خوفاً من النتائج المترتبة على الرفض في وقت بلغ فيه غضب الشعب مداه ، بالإضافة إلى يقينه من أن عرشه يهتز ومثل هذا العمل الوطني ربما يضع به نواة يستند عليها ، ويستعيد بعض من شعبيته التي فقدها كلية ، ولكن في داخله استاء من أن يظهر الوفد مرة أخرى في ثوب البطولة الوطنية وتناسي مساوئه ، ولذا ضاعف مجهوداته للوقوف أمامه ، وساعدته الظروف ، فلم تكن الحكومة قد أعدت لفترة ما بعد الإلغاء ، وأخذتها موجة من الحماسة جعلتها لا تتأنى في تصرفاتها وخاصة أمام استنكار بريطانيا لهذا العمل واعتباره غير قانوني . واضطربت الأحوال في منطقة القناة التي تعسكر فيها الجنود البريطانية، ونشطت كتائب الفدائيين ، وسعدت الحكومة بأنها تمكنت من توجيه مشاعر الشعب العدائية لبريطانيا ، وسجلت الظواهر أن فاروقاً يبارك تلك الحركة . ففي لقائه بأعضاء لجنة الاستقبال البرلمانية أوضح أن البلاد تمر بمرحلة شبيهة بمرحلة ثورة ١٩١٩ إن لم تكن أشد منها وأكبر ، وهنأ بالنضال وأوصى بضم الصفوف وتوحيد الجهود ، وساق مثلاً بالصف الواحد أثناء الصلاة في بيوت الله ، وأنه لا معنى للتفرق خارجها ، وأعلن تأييده لكل من يعمل لمصلحة الوطن ، ونعى الذين استشهدوا في ذلك الكفاح (*) .

ونخلص من هذا النطق الملكي بأنه انسياقاً مؤقتاً لفاروق لينافس زعيم الوفد في الوطنية في ضوء تحرك الغيرة في قلبه من جديد ، لكنه في الأعماق كان يخشى على مركزه من هذا التيار ، وكما ينقل كامبل لحكومته لحديث دار مع حافظ عفيفي « إن الملك بطبيعة الحال على دراية تامة بالخطر على العرش

(*) الأهرام، عدد ٢٣٧٤٨ في ١٦ نوفمبر ١٩٥١، ص ١.

من الإرهاب الذي تكفله الحكومة»[1] . أيضاً فإن المقابلة الملكية تنوه عن رغبة فاروق في وزارة ائتلافية نظراً لما ساقه عن الوحدة والترابط. وبدأت الأزمات بين القصر والوزارة ، ومما يلاحظ أنه بناء على تخطيط محكم ، قطع فاروق على النحاس أي خط يمكنه من تقديم الاستقالة كنتيجة لموقف يتصل بالمصلحة الوطنية ، فحينما عارض الملك ذهاب محمد صلاح الدين إلى باريس ، انتهز النحاس الفرصة للاستقالة ، فسحب فاروق معارضته[2] . كما يرفض إقالته اتباعاً لنفس المبدأ ، فعندما أصدرت الوزارة قرارها بشأن إصدار التعليمات إلى قوات الجيش المصري في السودان بأن تقاتل إلى آخر جندي إذا ما تعرضت لها القوات البريطانية هناك أو حاولت إخراجها من الخرطوم ، كانت الإقالة تراوده ، لكنه تراجع عنها[3] . وظهر خيط معاكسات الوزارة لفاروق، فحين عرض حسن يوسف على فؤاد سراج الدين تعيين إسماعيل شيرين محافظاً للقاهرة ، يرفض بطريقة ذكية ويبين اعتراضه بأنه لا يليق أن يستقبله ـ بصفته وزيراً للداخلية ـ على رصيف المحطة زوج أخت الملك ، وعليه قرر ندب وكيل المحافظة محافظاً بالنيابة[4] .

وفي هذه الفترة التصق اندراوس بفاروق إذ فرضت لغة المال نفسها على العلاقة ، وراح يشجعه على تغيير الوزارة ، واقترح تولي حافظ عفيفي للوزارة الجديدة[5] ، وذلك نظراً للمصالح المالية المشتركة بينهما . وكان قد سبق وتردد منذ النصف الثاني من أغسطس إمكانية تولي الهلالي الوزارة ، فوفقاً للخطة الملكية في التقاط المنشقين عن الحزب ، أجرى أندراوس اتصالاته

---

(١) F.O. 141 - 1451 , 1012, 24 - 51 G. Memorandum From Sir Cecil Campbell, Oct. 22, 1951.

(٢) Ibid.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٠٥.

(٤) صلاح الشاهد: المرجع المذكور، ص ١٠٨، روز اليوسف، عدد ١٢٦٣، في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤٤.

(٥) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٠٥.

معه ، فاقترح أن يؤلف حسين سري أو حافظ عفيفي وزارة لإجراء الانتخابات تعطي التكافؤ في مجلس النواب ، وبالتالي يمكنه تولي الوزارة ، ولكن فاروقاً وقتها لم يكن يرغب في هاتين الشخصيتين، وفي لقاء لأندراوس مع السفير البريطاني، سأله الأخير عن مدى رؤيته لمدة بقاء الحكومة الوفدية بعد فشل المفاوضات ، فأبان أنها أسبوعان ، لأن الملك منزعج بسبب تلك المخازلة التي بدأت بينها وبين عزيز المصري ، وأنه يريد التخلص منها في أسرع وقت ، ويعلق ستيفنسون بأن الوزارة الجديدة ستكون في صالح بريطانيا فيما يتعلق بالمفاوضات، والدفاع المشترك[1] .

وازدحمت الشوارع بالمظاهرات ضد بريطانيا ، تضم صوتها لصوت الوزارة وتندد بالمقترحات المعروضة ، وازدادت مع حوادث القناة ، وأبرزها كانت المظاهرة السلمية في ١٤ نوفمبر التي وافقت عليها الوزارة ودعا إليها الوفد ، كما شكلت لجنة من بعض النواب الوفديين لتنظيم الكفاح الشعبي[2] . لذا لم يكن من السهل إبعاد الوفد عن الحكم في هذه الظروف الصعبة حيث أن الوزارة الجديدة يتطلب منها القدرة على نجاح أكبر وأسرع لتحقيق الأماني الوطنية[3] . وأقلق فاروق الكسب الذي حصلت عليه الوزارة ، ويسجل السفير البريطاني لحكومته ارتفاع مؤشر الشعبية التي فازت بها ، لذا أصبح من الضروري كسرها ، وعليه شنت حملة صحفية هاجمتها وتناولت نسادها ، كما قبل فاروق المشورة بإبقائها بعض الوقت ليصبح فشل سياستها جلياً ، وقد أيده في ذلك المرشحون لخلافة الوفد[4] . وذلك حتى يتمكن الطعن فيها ، وبالتالي يحل تضافر الشعب معها . أيضاً خشي الملك من استفحال النضال ضد الإنجليز ، الذي قد يتحول ضده ، لذا اهتم بتهدئة

---

(١) F.O. 371 - 90146, JE 1051 - 405, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 31, 1951.

(٢) طارق البشري : المرجع المذكور، ص ص ٤٨٩ ـ ٤٩١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 90148, JE 1051-467, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 1 st,, 1951.

(٤) Ibid, 90109, JE 1013-39, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 17, 1951, No 127.

الموقف والحد من الحالة الثورية القائمة لصالحه ، ففي تقرير بريطاني أمريكي مشترك كتب في أوائل ديسمبر ١٩٥١ يبرز هذا الاتجاه فيسجل « الملك غير راضٍ عن الوفد ، ويريد التخلص من حكومته ، لكنه لا يميل لاتخاذ أي إجراء يكون فيه مخاطرة بالعرش ، وأنه يسعده القيام بأي تغيير تكون نتيجته إعادة الاستقرار في مصر ، ولن يواجه ذلك إلا إذا كان مقتنعاً أنه الطريق الوحيد لإنقاذ هذا العرش»(١) .

ورغم أن فاروقاً أحجم عن تحمل مسئولية اتخاذ إجراء الإقالة ، إذ ساد الاعتقاد في القصر أنها لم تنته بعد من حفر قبرها ، إلا أن عملية استعراض الأسماء المرشحة للوزارة الجديدة أخذت طريقها ، ولم يكن هناك سياسي يمكن أن يتولى المسئولية في هذه الأزمات الخطيرة حتى يتم التأكد مسبقاً من وقوفه بجانب بريطانيا ، وبالتالي مساندتها للملك(٢) . وفي ١١ ديسمبر التقى جلاد بأحد أعضاء السفارة البريطانية ، وأبلغه بما يراه الملك في أن يكون علي ماهر رئيس الوزراء المقبل، وأنه يحسن بالسفير البريطاني الاتصال بالمرشح وترتيب الأمور معه وإيجاد الحل لامتصاص الوضع الحالي وتهدئته والحيلولة دون ازدياده . وفي خلال ثلاثة أيام ، قابل ستيفنسون رئيس الوزراء المنتظر مرتين ، وخرج بانطباعات عنه كتبها لحكومته ، فذكر أنه يريد التخلص من الوفد ، وأن كلامه انصب على الوطنية ، ورغم مواقفه السابقة والمضادة لبريطانيا إلا أنه تغير وأصبح معقولاً . ولم تؤيد الخارجية البريطانية هذا الترشيح ، حقيقة أنها بينت أن للملك حق التصرف لكنها صرحت بعدم مساندة علي ماهر(٣) . وعليه أرجىء الأمر بعض الوقت .

ووفقاً لسياسة فاروق تجاه تقوية مركزه والنيل من حكومته ، انشغل تفكيره

(١) Ibid, 90150, JE 10151-495, Chancery-F.O, Cairo, Dec 4, 1951, No 418.

(٢) F.O. 141, Op. Cit,

(٣) F.O. 371-90150, JE 1051, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 14, 1951, No 1206, JE 1051-514, Stevenson-F.O, Cairo, Dec. 18, 1951, F.O. Op. Cit, 90151, JE 1051-524, Stevenson-F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, No 1249.

بتعيين رئيس للديوان إذ بقي هذا المنصب شاغراً منذ أبريل ١٩٥٠ ، وكان حسن يوسف يتولاه بالنيابة ، وإمكانياته محدودة ، ومع أنه أمين ومجتهد في عمله ومطيع ، إلا أنه لم يكن من القدرة والقوة للوقوف وراء الملك ، وعليه فقد استبعد من الترشيح ، فالملك يحتاج لشخصية قوية ، تجيد الكفاءة في تدبير التخطيط وتوصله لتحقيق أغراضه ، ورشح جلاد لفاروق حافظ عفيفي والهلالي ، وفي حديث له مع السفير البريطاني أظهر تفضيله للأخير ، وبين أنه إذا عين يكون بمثابة قنطرة لفترة انتقال يقنع النحاس خلالها بترك رئاسة الوزراء ويتولاها هو ويشكل وزارة وفدية جديدة تكون أحسن حالاً من سابقتها . ويبدي ستيفنسون شكه في موافقة الهلالي نظراً لسوء علاقته مع الوفد ، كما يبلغ حكومته بما وصله من أنه لا يرغب في المنصب حتى ولو كان تمهيداً لتوليه منصب رئيس الوزراء(١) . وبقي في الصورة حافظ عفيفي ، وسبق أن رشحه كريم ثابت للمنصب عام ١٩٥٠(٢) ، ولكن لم يلق ذلك حماساً من الملك ، وبناء على تأثير أندراوس اقتنع بأن المصالح تتكاتف في حالة التعيين ، فشخصية المرشح تتمتع بالقوة ، ولها موقفها غير الودي من الوزارة ، وبالتالي ستكون جبهة مضادة للوفد وخطوة تمهيدية على طريق الإقالة، أيضاً فله العلاقة القوية مع الإنجليز ، ودعوته للتعاون مع بريطانيا تعطيها الترضية وتخفف من الهجوم الواقع عليها ، ثم وزنه الاقتصادي كرئيس لمجلس إدارة بنك مصر وعضويته للشركات التابعة له ـ رغم تخليه عن تلك المراكز عند التعيين ـ يجعله يسهل شئون فاروق المالية بحكم درايته بالسوق المالي، في الوقت الذي يفسح المجال فيه للمستشار الاقتصادي للملك ليشغل أحد مراكزه .

أما عن اتجاه حافظ عفيفي ، فكان معنى قبوله للمنصب استقالته من المراكز التي يشغلها والتضحية بها في سبيل التعيين فى منصب غير مضمون

---

(١) Ibid, 90115, JE 10110, Stevenson - F.O, Cairo, Dec.1951.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٩٦ في ٣ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١١.

وطبيعته قصيرة المدى ، ولكن مما لا شك فيه أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين رئاسة الديوان ورئاسة الوزارة ، وعندما يتجمع المال والسلطة يكون الرضا ، وعليه فقد شغف بالسلطة ، ويضيف السفير البريطاني سبباً آخر لرغبته في الاستحواذ على المنصب « حتى يقوي مركز بنك مصر وشركاته المساهمة، وليحول دون مساعي أحمد عبود المساهم الرئيس من التحكم فيها »[1] . ويذكر كريم ثابت أن اتفاقاً ثنائياً تم بين أندراوس وحافظ عفيفي لإتمام الصفقة وذلك بأن ينضم الأول لمجلس إدارة بنك مصر ويحصل الثاني على رئاسة الديوان ، وأنه عندما عرض أندراوس أمر التعيين على فاروق لم يلق استجابة إلا عندما علم بالمقابل وهو مائة ألف جنيه جاءت عن طريق البارون كوهورن أحد مؤسسي مصنع شركة مصر للحرير الصناعي ، فقد أرسل من أمريكا يعرب عن رغبته في بيع أسهمه في الشركة ، فرأى أندراوس أن يقوم بشرائها جملة دون أن ينافسه بنك مصر في الشراء أو القسمة أو يحض إحدى شركاته أو أحد عملائه على مزاحمته ، وبالفعل اشتراها بثمن أثلج صدره وصرح لكريم ثابت بأنه سيبيعها بالتجزئة ويكسب مائتي ألف جنيه ويقدم نصفهما للملك ، الذي أوفد من تسلم المبلغ[2] .

ولا يستبعد أن يكون ما ذكره كريم ثابت صحيحاً ، لأن فاروقاً عين أندراوس مستشاراً اقتصادياً له ليتولى مثل هذه المهام وليشبع نهمه في شهوة المال ، ولأنه في هذه الفترة غمره الإحساس بقرب زوال ملكه ، ولهذا اندفع في جميع الاتجاهات ليؤمن مستقبله ، ونتيجة للخطة المرسومة ، فإنه عقب خروج حافظ عفيفي من بنك مصر دخله أندراوس ، ومضى يتصيد الفرص المالية له ولسيده ، كذلك يتضح أن حافظ عفيفي كان على علم بالخطوات

---

(١) F.O. Op. Cit, 90115, Op. Cit,

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٩، في ٦ يوليو ١٩٥٥، ص ٣، وصل عدد الأسهم التي اشتراها أندراوس ٤٠ ألف سهم ، روز اليوسف، عدد ١٢٤٠ في ١٧ مارس ١٩٥٢، ص ٤.

التي اتبعت وأوصلته إلى رجائه ، لكنه ربما جهل ميعاد صدور الأمر الملكي ، إذ أن الملك أمر بإعداده وحفظه حتى يصدر تعليماته ؛ وما لبث أن صدر في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، ولقي الترحيب من السفارة البريطانية التي سبق وكتبت للندن عندما استعرضت أسماء الذين يمكنهم شغل المنصب بأن حافظ عفيفي ـ كما يبدو ـ هو المفضل في هذه اللحظة والذي ستكون لديه المقدرة على البقاء مع الملك لفترة أطول ، ووصفه ستيفنسون بالكفاءة والاعتدال والواقعية ، وأشار إلى التصريح الذي نشرته له الأهرام في ٢٥ أغسطس ١٩٥١ بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن نكبة وأنه يتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع إنجلترا وأمريكا ، ورد الفعل الذي وجه ضده مما جعله يصدر تصريحاً آخر في ١١ ديسمبر يصلح فيه من موقفه(١) . وشعر فاروق بنجاح خطوته في هذا الاتجاه.

وفي اليوم التالي لهذا التعيين ، صدر الأمر الملكي بتعيين عبد الفتاح عمرو ـ السفير المصري في لندن وصاحب الميول الإنجليزية والذي استدعي بناء على قرار مجلس الوزراء في ٩ ديسمبر عقب العدوان البريطاني على كفر عبده ـ مستشاراً للديوان الملكي في الشئون الخارجية عن طريق الندب ، بمعنى استمرار شغله لمنصبه الأصلي ، وقد أنشىء المنصب خصيصاً له ، استكمالاً لتنفيذ خطة فاروق في ضرب الوفد من ناحية ، والتقرب البريطاني من ناحية أخرى ، ويكتب السفير البريطاني لحكومته عن هذا التعيين بأنه من الوسائل المشجعة ، وأنه ينتظر تغيير الوزارة وإتمام المفاوضات ، وعليه تطلب لندن من سفيرها أن يكون على صلة مستمرة بالمستشار(٢) .

واعتدى فاروق بهذين الإجراءين على سلطة الوزارة وتحداها، ووصل به الأمر أنه تردد في الموافقة عندما استأذن منه وكيل الديوان تبليغ رئيس الوزراء ،

---

(١) F.O.Op.Cit,JE 10110 - 11, Wardle - Allen , Cairo, April 2 , 1951 ,F.O.Op. Cit, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan.5, 1952.

(٢) Ibid, 90151, JE 105-533, Stevenson-F.O, Cairo, Dec. 26, 1951, No 1278.

وأرسل التبليغ قبيل ظهر يوم ٢٥ ديسمبر أي بعـد يوم من تعيين حـافظ عفيفي ونصف يوم من تعيين عبد الفتـاح عمرو[٥] . وبـطبيعة الحـال ، فإن النحـاس أحس بتلك الطعنة ، وانتشر القول حول اعتزامه تقديم استقالته[٢] . ولكن وفقاً للسياسة التي اتبعتها الوزارة ، فقد رضيت بالأمر الواقع ، وهنا يختلف الوضع عما قبل إلغاء المعاهدة واستكانتها لأجل تنفيذ تلك الخطوة ، أما بعد الإلغاء ، فقد أرجعت استمرار منهجها لرغبتها في التفرغ لحركة الكفاح ضد بريطانيا في القناة ، ورغم علمها أن لحظة الإقالة آتية لا ريب فيها ، إلا أنها لم تعبر عن رفضها ، وقام النحاس في ٢٦ ديسمبر برد زيارة رئيس الديوان له ، وعلى الفور أعلنت الوزارة أن التعيين مناسب تماماً ، وأنكرت أية نية للاستقالة ، ونشـرت أقوال النحاس عن حافظ عفيفي والتي دلت على الرضـا به ، كمـا نوه محمـد صلاح الدين بكفاءته[٣] .

وكـان رد الفعل على الـرأي العام إيجـابياً ، فكثيـر من الصحف عبرت بصراحة عن عدائها ، مبينة منافية مثل تلك التصرفات للدستور ، مطالبة بتدخل البرلمان لمحاسبة الوزارة لخنوعها وخضوعها ، معلنة أن السكوت هو السبيـل للفوضى[٤] . وأحس الشعب بالتـواطؤ بين فاروق والإنجليـز في الوقت الـذي تزداد فيه المعركة معهم ضراوة، واستاء من الوزارة التي أطلقت يده الأوتقراطية ومكنته من هذه الاعتداءات وجرأته على أن يشكل لنفسه هيئة تتبعه تضم رئيس ديوانه ومستشاريه الصحفي والاقتصادي والسياسي لتسانده وتؤيده وتعمل على تنفيذ سياستـه . وظهر التعبيـر عن السخط في المظاهـرات التي قامت يـومي

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣١١، الأهرام، عـدد ٢٣٧٨٨، في ٢٦ ديسمبر ١٩٥١، ص ٢ .

(٢) F.O. op. cit.

(٣) Ibid, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F O, Cairo, Jan. 5,1952, أخـبـار الـيـوم، عدد ٣٧٣ في ٢٩ ديسمبر ١٩٥١، ص ١، روز اليوسف، عدد ١٢٢٩ في ٣١ ديسمبر ١٩٥١، ص ٤، الأهرام ، عدد ٢٣٧٩٠، في ٢٨ ديسمبر ١٩٥١، ص ٢ .

(٤) F.O. 371,Op. Cit,، الجمهور المصري، عدد ١٠٦ في ١٢ يناير ١٩٥٣، ص ٨.

٢٦ ، ٢٧ ديسمبر ، ولم تقتصر على القاهرة والإسكندرية وإنما امتدت لجميع عواصم المديريات ، ومثل الطلبة عنصراً أساسياً فيها ، ويسجل السفير البريطاني لحكومته بأن الهتافات كانت ضد بريطانيا وحافظ عفيفي والملك نفسه ، ويصف ما أقدم عليه المتظاهرون في أثنائها[١] . وكانت هذه المظاهرات حصيلة لما اختزن في النفوس من مفاسد فاروق وخاصة في السنوات الأخيرة ، وجاء ذلك التصرف ليلهبها ، فارتفعت الأصوات تتوعده وتشهر به غير عابئة بعقوبات السب في الذات الملكية .

وذهب فاروق إلى أن الوزارة وراء هذه الحركة ، واعتبر فؤاد سراج الدين مسئولاً عنها ، وصرح جلاد بأن وزير الداخلية استدعى الطلبة ليتظاهروا ضد الملك[٢] . ويحلل ستيفنسون بأن سكوت الوفد عن إجراء عمل مضاد لتعيين رئيس الديوان كان لدفع طلبة الجامعة وتلاميذ المدارس الثانوية للقيام بالمظاهرات التي دلت على أن الوفد قد تأهب للدفاع عن نفسه « باستعمال التهديد القديم بوصمة الملك كخائن للوطن في حالة غدره به ، وليظهر أنه يتحكم في الدهماء ويستخدمهم ضد من يرغب »[٣] . والواقع أن الحكومة لم تشكل عاملاً أساسياً في هذه العملية لأن الشعور كان متأججاً ضد فاروق ، لكنها مثلت عاملاً مساعداً بمعنى أنها لم تحاول امتصاصها مثلما فعل طه حسين أثناء مظاهرات الطلبة في اكتوبر ١٩٥٠ وتمكن بديموقراطيته وسياسته الحكيمة من تهدئتهم ، حقيقة فإن الأمور تختلف هذه المرة ، غير أنه لم تجر أية محاولة للحد من الثورية بالرغم من قرارها بمنع المظاهرات منذ ٦ ديسمبر ، وكل أقدمت عليه تعطيل الدراسة في الجامعات والأزهر والمدارس الثانوية بالقاه والإسكندرية ، ومع هذا فقد استمرت المظاهرات العدائية لفاروق[٤] .

---

(١)

(٢) F.O. 141 - 1453, 1011 - 12 - 52 G,F.O. Minute, H.E. Jan. 26 , 1952, 1011 - 21 - 52 G. Conversation . Murray - Gallad, Feb. 7, 1952.

(٣) F.O. Op. Cit,

(٤) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ص ٧٦ ، ٧٨ ، =

وتوقفت الخطوة التالية على الملك ، وعادت الموازنة من جديد في الإبقاء على الوزارة أو الإطاحة بها ، ومع الشعور العدائي الذي ترجم ضده ، أصبح حذراً في اتخاذ القرار ، ونظراً لإيمانه بأن الوفد هو المحرك للمظاهرات ، فقد ارتاب من فكرة القيام بتحرك سريع ضده حتى لا يستخدم هذا السلاح الذي يهدد عرشه ، ولم يكن ذلك يتفق مع السفارة البريطانية التي عقدت الآمال على إجراء فوري يسقط الوفد ، ويبلغ ستيفنسون لندن بأن كلاً من حافظ عفيفي وعبد الفتاح عمرو قانطان من عدم قيام الملك بأي إجراء منذ تعيينهما ، وأن رئيس الديوان غير متأكد من حتمية إقالة الوزارة[1] . أما عن أسلوب الوزارة للبقاء في الحكم أطول فترة ممكنة ، فقد وقع على عاتق فؤاد سراج الدين تارة وأحمد عبود تارة أخرى ، فكلاهما على صلة بكريم ثابت وأندراوس ، وبواسطة العروض المالية أمكن الضغط على فاروق وصده عن تغيير الحكومة ، واستخدمت هذه الطريق أيضاً للدس لدى فاروق ضد عبد الفتاح عمرو ، إذ كان النحاس يرفض قبول تعيينه في المنصب الجديد ويعقد العزم على إبعاده بصفة عاجلة ، وفي لقاء جمع فؤاد سراج الدين برئيس الجالية البريطانية في مصر لفت الأول النظر إلى الموقف الودي الملحوظ تجاهه مؤخراً من الملك ورئيس ديوانه ، وأشار إلى أنهما يخشيان العنف[2] .

وتجلت استكانة النحاس لفاروق أثناء تلك المقابلة التي حضرها الوزراء وحافظ عفيفي ، فقد همس رئيس الوزراء في أذن الملك الذي رفع صوته وأنبه في عنف عن أن الوقت غير مناسب ليطلب أوسمة لتوضع على صدور الوزراء والرسميين ، وأنه من الأفضل أن يستعلم من وزير داخليته ما هو الوضع القائم في البلد ، وعليه لم ينطق النحاس بكلمة واحدة[3] . واستمرت مهادنة فاروق أياماً .

= Vatikiotis, P.J. The Egyptian Army in Politics, P.40.

(١) F.O. 371, op. cit, JE 1013 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 23, 1952, No 11.

(٢) F.O. 141, op. cit, 1011 - 2,3 - 52 G. F.O. Minute, Campbell, Jan, 10, Wardle Smith, Jan .11 , H.E. Jan . 26, 1952.

(٣) Ibid, 1011 - 11 - 52 G,F.O. Minute, Campbell, Jan.22, 1952.

وفي ١٦ يناير ١٩٥٢ وجه كتاب ملكي إلى رئيس الوزراء يبلغه نبأ مولد الأمير أحمد فؤاد وإسناد ولاية العهد له ، وعلى الفور صدر قرار مجلس الوزراء بالاحتفاء بميلاد ولي العهد أمير الصعيد وإبلاغ النبأ للهيئات بأنواعها وتوزيع ثلاثين ألف جنيه على أسر الشهداء والمصابين في منطقة القناة ، وإنشاء مؤسستين اجتماعيتين بالقاهرة والخرطوم وإطلاق اسم الأمير عليهما ، وإعفاء طلبة الجامعة الذين لم يسددوا المصروفات من دفعها ، وإطعام مائة ألف فقير ، ومنح عشرة جنيهات لكل مولود ذكر ولد يوم ميلاد الأمير[1] . ومضت التهاني الرسمية تفد على القصر تحمل المجاملات المرسومة التي تناقضت مع الحالة الراهنة ، وواضح أن الابتهاج الذي أعلنته الحكومة وما تضمنه من عطاءات يتمشى مع التودد للملك في ظاهره ، في الوقت الذي يحمل في باطنه شيئاً من التحدي وذلك فيما قدم لأسر الشهداء والطلبة .

واقترن ميلاد ولي العهد بمظاهرات عدائية جديدة ضد فاروق ، واتخذت في هذه المرة طابع العنف ، وكان بعض المتظاهرين يحمل السلاح ، واصطدم بهم البوليس وتبودلت الطلقات النارية مما أسفر عن عدد من القتلى والجرحى[2] . وبوصول تقارير البوليس السري إلى فاروق والتي سجلت ما كان يدور في تلك المظاهرات ، علم أن الهتافات لم تكن ضده فقط ، وإنما أيضاً ضد ابنه ، فأصدر أمره في ٢٠ يناير إلى حافظ عفيفي للاتصال بالنحاس وإعلامه بأنه في حالة عدم تمكنه من حفظ النظام العام ، فخير له أن يترك المكان لمن يقدر على ذلك . ورفض رئيس الديوان نقل الرسالة خشية من احتمال أن يقدم رئيس الوزارة استقالته قبل اتخاذ فاروق استعداداته ، لكنه أبلغ رئيس الوزراء بغضب الملك الشديد ، فطلب منه تهدئته وشاركه في الرأي فؤاد سراج الدين ، وهنا استعلم حافظ عفيفي عما سيتخذ من عمل ، فعلم أن الدراسة ستعطل ، وأن النحاس سيوجه نداء إذاعياً للطلبة ليلتزموا الهدوء ،

---

(١) مجلس الشيوخ ، الجلسة الحادية عشرة ، ١٩ يناير ١٩٥٢ ، ص ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) F.O. 371 - 96870, JE 1018 - 5, Stevenson - F.O, Jan.21, 1951, No 120.

ولكنه لم يقتنع واقترح وجوب فصل الطلبة المعروفين بتزعمهم والذين كانوا فيما مضى من مثيري المشاغبات ، ووعد المسئولون بوضع ذلك في الاعتبار ، وعليه أدرك أنهم لن يأخذوا باقتراحه ، وكما يذكر « لأن هؤلاء الشباب يدفع لهم منهم ويقومون بعملهم بناء على تعليماتهم »[1] . وهكذا كانت عقيدة القصر ، ولم يدرك الأسباب الحقيقية النابعة من الداخل التي تمخضت عنها تلك المظاهرات ، وعقب هذه المقابلة رأى رئيس الديوان تقديم نصيحته للملك بأن يغير الوزارة خلال شهر على الأكثر إلا إذا وقع شيء هام للغاية لم يكن في الحسبان[2] . وبالفعل فقد حدث بعد خمسة أيام .

وجاءت معركة الإسماعيلية في ٢٢ يناير بين الجيش البريطاني وبلوكات النظام لتظهر وحشية وضراوة الإنجليز ، وبطولة وتضحية البوليس ، ولتزيد الأوضاع سوءاً ، فقد أذاع وزير الداخلية بيان العدوان واجتمع مجلس الوزراء لبحث قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وتدهورت الحالة في سرعة بالغة ، وتجمعت عواصف الغضب ، وبدأت في الثانية من صباح ٢٦ يناير بتمرد عمال الطيران في مطار القاهرة ، أعقبها مباشرة تمرد بلوكات النظام الذين زحفوا إلى الجامعة محتجين على ما أصاب زملاءهم مطالبين بالسلاح للذهاب للقناة ، وانجرف معهم الطلبة ، واتجهوا إلى مبنى رئاسة الوزراء ، وارتفعت أصواتهم تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإعلان الحرب ، فأجابهم عبد الفتاح حسن بإيعاز من فؤاد سراج الدين بأن الوفد يرغب في قطع العلاقات ولكنه منع من الملك[3] وعليه قصدوا قصر عابدين، وكان بعض من هؤلاء الجنود قد ساروا للأزهر ، وانضم إليهم طلبته وأخذوا طريقهم إلى ميدان

---

(١) F.O. 141 - 1453, Op. Cit,

(٢) Ibid، مما يذكر عن الاختلاف بين النحاس وحافظ عفيفي أن روز اليوسف رسمت صورتيهما وعلقت عليها بأنهما يشتركان في الحول ووضعت سؤالاً : هل تتلاقى وجهات النظر، روز اليوسف، عدد ١٢٣١ في ١٤ يناير ١٩٥٢ .

(٣) F.O. 371, - 96846 , JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1952.

حيث تجمعت حشود المتظاهرين من مختلف الطبقات ، معلنة وتنوعت الهتافات ، وكان لكل جهة مسئولة عن الأحداث الجارية بريطانيا والحكومة والملك وأعوانه[1] . ولم يتمكن البوليس من صد ت أو الحد منها نظراً لتراخيه لوجود قوات منه بداخلها ، وعليه اتسع وأثناء هذه الاضطرابات ، وفي منتصف اليوم بدأت الشرارة الأولى قاهرة من ميدان الأوبرا ، وانتشرت النيران في وسطها وسادت الفوضى لسلب والنهب .

ي نفس اليوم كان الملك على موعد مع ٦٠٠ من كبار ضباط الجيش ، ، إذ وجهت إليهم دعوة للغذاء على المائدة الملكية في قصر عابدين ر الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة ميلاد ولي العهد ، وحضروا في المحدد وقت بدء الحريق ، وهو أمر مرتب له لاختيار التوقيت الخاص ة سواء اليوم أو الساعة ، حيث أن مثل هذه الدعوات تجري على ، كما أنها بلغت تليفونياً وليس عن طريق البطاقات ، وقبل الميعاد بيوم ولم يحضرها وزيرا الحربية والداخلية ، أيضاً نوعية المدعوين ، إذ فاروق من حشد قوتي التدخل العسكري في قصره ، وبالتالي قطع ال بخارجه ، مما أعطى الفرصة لتوهج الموقف، ولم يكن من بين ين من هو من خارج القاهرة . ورغم رؤية الملك للمظاهرات التي ت في ساحة عابدين ، إلا أنه لم يلغ الدعوة أو يؤجلها، ولم يراع ظروف الإسماعيلية والأرواح التي أزهقت فيها[2] . ولكن وكيل الديوان يذكر بيعة الحال فهو متعاطف مع مليكه مبرراً لتصرفاته ـ أن هذه الدعوة هي . في ترتيبها ، إذ سبقتها دعوات للغذاء للأمراء والوزراء والأزهريين ، وأن

Ibid, 96870, JE 1081 - 16, Stevenson - F.O, Cairo, Jan.26, 1952.
F.O. 141, Op.Cit, 1011 - 19 - 52 G. F.O. Minute, Hamilton, Feb. 13, 1952, la C
Lacouture J.S,: L'Egypte en movement, pp. 111, 11 ، محمد أنيس: حريق اهرة، ص ٥٣ .

الملك كان في أشد حالات الاضطراب لتلك المظاهرات وهتافاتها العدائية، وعندما أطل من النافذة وتبين ضخامة المظاهرات والحرائق المشتعلة ، أمر بإلغاء المأدبة واستدعى التشريفاتي لذلك ، ولما علم أن عدداً كبيراً حضر من المدعوين عدل عن الإلغاء(1) . وفي كلمته للمدعوين صرح بأنه فكر في إلغاء المأدبة للظروف الطارئة لكنه يرغب في التحدث معهم وخاصة في موضوع الضبط والربط وحوادث الشغب والمرحلة الدقيقة التي تجتازها مصر(2) . وتلك التبريرات لا تسقط التخطيط الذي اتبعه .

وتأتي الخطوة التالية ، وهي رفضه لتدخل الجيش منذ البداية ، فعندما طلب وزير الداخلية نزول الجيش لقمع أعمال الشغب ، لقي المعارضة(3) . وقد أوضح في بيانه أنه اتصل بالقائد العام قبل الحريق مباشرة ، وطلب منه استعداد قوات الجيش للنزول للمعاونة على النظام ، فأبدى تمنعاً ، وكرر وزير الداخلية الطلب عندما بدأ الحريق ، فاعترض القائد مرة أخرى ، وأخيراً بين أن الأمر يحتاج إذناً من الملك وسيطلب ذلك ، وعاد الوزير واتصل به في القصر ، لكنه لم يرد عليه ، فذهب بنفسه في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر والتقى برئيس الديوان وشرح له خطورة الموقف، وحضر محمد حيدر جزءاً من المقابلة ، وانتهى الأمر بموافقة الملك على نزول الجيش في الساعة الثالثة إلا ربعاً ، ولكن تلكأ عثمان المهدي رئيس الأركان مما أدى لمزيد من الاتصالات حتى الساعة الخامسة حينما وصلت بعض القوات ، وبدىء في التوزيع حوالى الساعة الخامسة والنصف ، وراح رئيس الأركان يخلق الصعوبات ليعوق الإنقاذ وحتى يزداد الموقف صعوبة(4) .

ومما يذكر أن هذا البيان نشر في المصري بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٢ ، وقد

---

(1) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(2) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٠ في ٢٨ يناير ١٩٥٢ ، ص ٢ .

(3) F.O. 141, Op. Cit,

(4) د. محمد أنيس : حريق القاهرة، ص ص ٣٢ - ٣٦.

ا يتضمنه من اتهام صريح للملك ولكبار قواد الجيش المرتبطين به ،
البوليس السياسي تحت قيادة محمد إبراهيم إمام دوراً مضاداً لوزير
سالح الملك، فقام بتشويش الاتصالات وعرقلة المعلومات وإحباط
ة[1] . ومن الجدير بالذكر أن فاروقاً أذن له بالتخلف عن حضور
رغ « للإشراف على الأمن »[2] . ويبين جلاد لأحد المسئولين في
لبريطانية أن التمنع في إنزال الجيش في بداية الأمر يرجع إلى عدم
إقحامه في المسائل السياسية[3] . ويذهب البعض إلى أن السبب
فاروق في النهاية على تدخله، وصول معلومات عن تحركات للقوات
من القناة وأنها أصبحت على بعد ٤٠ ك . م من القاهرة ، فخشي من
حدث أثناء الثورة العرابية[4] . ولكن الحقيقة تظهر أنه أعد للأمر عدته
ات الاحتلال عند الخطر[5]. والواقع أنه في هذه الفترة كان قد فقد
لاء الجيش له ، وبالتالي تردد في إنزاله خوفاً من تعاونه مع الثائرين .

أزم الموقف ، استدعى فاروق سفير الولايات المتحدة في الساعة
أي بعد ثلاثة ساعات ونصف من بدء الحريق ـ وتربطهما علاقة
ـ عله ينقذه مما هو فيه ، فالأحداث الجارية أثرت عليه لدرجة
اب والتخبط حيث لم يكن يتصور أن تتطور الأمور بهذه السرعة .
لرعب القصر بكامل أفراده ، فقد أخبر كافري Caffrey زميله البريطاني
نطباعات التي رآها على الملك وما نقله إليه عن الشعور الذي سيطر
لكة والحاشية ، إذ خشي الجميع امتداد الحرائق للقصر[6] . وكانت

طارق البشري : المرجع المذكور، ص ٥٣٥ ، La Couture: Op. Cit, p . 112

ن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٢٤ .

F.O. Op. Cit, 1011 - 21 - 52 G , Conversation, Murray - Gallad, Feb . 7, 195

Lacouture : Op. Cit , P. 112 .

فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المد والجزر.

F.O. 371 - 96871, JE1018 - 37, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 31, 1952, No

Derosne : Op. Cit, P. 195.

الاحتياطات اتخذت، حيث أحيط بثمانمائة من سلاح الهجانة للدفاع عنه ، ونصبت المدافع حول أسواره لمنع اقتراب المتظاهرين ، ويذكر رسل في أحد خطاباته تلك المحاولة التي قام بها البعض بالاندفاع نحو القصر(١) . كما يعطي كافري صورة للحرائق في الأماكن المجاورة له وامتدادها ويشير إلى ذلك الهجوم الذي صوب على مركز البوليس القريب منه(٢) . وانتاب فاروق الفزع ، فطلب تجهيز طائرة هليوكبتر لنقل ناريمان مع طفلها إلى قصر القبة ، ولكن طبيبها بين أن في تحركها خطر على صحتها(٣) ، وفي حديث لرئيس الديوان مع القائم بالأعمال البريطاني يذكر أن مصر أخذت طريقها إلى الثورة ، وأنه لمسها ، ويتابع قوله «لو قام المحتشدون باقتحام القصر، فإن ثورة ذات طابع كلاسيكي كانت قد أخذت مجراها»(٤) . ولكن عدم الترتيب لقيام تلك الثورة ، ومساعدة الجيش للنظام القائم ، ووجود القوات البريطانية في حالة تأهب ، وقيام فاروق بالتصرف ، كل ذلك أجهض أي نجاح يمكن الحصول عليه .

ويتضح من خلال تتبع موقف الملك أنه أسهم في أحداث هذا اليوم ، لكنه لم يكن بمفرده إذ شاركته في إزكائها أيد أخرى ، ولا بد من الإشارة إلى أن تلك التجمعات البشرية كان منتظراً منها التعبير عن شعورها والتنفيس عن سخطها على الأوضاع القائمة ، أيضاً فالأماكن المصابة ضمت الملاهي الليلية ودور السينما والنوادي والفنادق ومكاتب الشركات والأعمال والمتاجر وبنك باركليز، والكثير منها يرتبط بالمصالح البريطانية ، والبعض كنادي محمد علي

---

(١) Russell, T. to his son, Jan. 27, 1952, to his mother, Feb. 10, 1952,

(٢) F.O. Op. Cit,

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٢٥ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٢، يرجع البعض إلى أنه طلب إعداد الطائرة ليتمكن من الهرب، محمد صبيح : أيام وأيام، ص ٤٣١، سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ترجمة عاطف عبد الهادي علام ، ص ٣٠٩.

(٤) F.O. Op. Cit, 96878, JE 1018 - 949, Creswell - Bowker, Alex, July 16, 1952.

ونادي السيارات الملكي وأوبرج الأهرام يلتصق بفاروق ، ولكن مما لا شك فيه أن التخطيط أعد لاستغلال الغضب الذي اجتاح الجميع ، فدست بعض العناصر وأوكل لها إضرام النار وأعمال السلب والنهب ، وبالتالي ازداد الموقف اشتعالاً .

وأصبح من المنتظر إقالة الوزارة بعد أن تهيأت الفرصة للإطاحة بها ، فيكتب ستيفنسون للندن بأن دعاية الوفد في السر والعلانية أوجدت مناخاً هستيرياً لا يهدد بريطانيا فقط ، وإنما أيضاً الملك الذي وصف بخيانته للأماني الوطنية ، وأن ما حدث يوم ٢٦ يناير أعطى له الدفعة التي كان يحتاجها للإقالة ، وقراره النهائي بصددها اتخذ عندما اقتنع أن القوات البريطانية تتحرك صوب القاهرة[١] . وقبل الإقالة رأى فاروق ورئيس ديوانه الاستفادة من الساعات القليلة الباقية من عمر الوزارة وذلك بإعلانها الأحكام العرفية ، ويعقب السفير البريطاني على هذا العمل بأنه في موضعه ويدل على الحذق[٢] . وبذلك حملت الوزارة مسئولية الأحداث . ومما لا شك فيه أن ذلك الإجراء هو باتفاق بين ستفنسون وكافري ، أوحى الأخير به لفاروق .

وكان قد تقرر إقالة الوزارة بعد الظهر ، وعندما وصل محمد حيدر إلى القصر ، وبمعرفته للقرار احتج بشدة لدى الملك ضد أي تغيير دون أن يوضع رأيه في الاعتبار وقال إن هناك وفديين في الجيش ولن يتحملوا إقالة النحاس ، وأقصى ما يمكن عمله أن يدعو الملك النحاس لتأليف وزارة قومية ، وفي حالة رفضه، فعلى الأقل سيعرف الجيش أن النحاس أعطيت له الفرصة ثم يدعو الملك علي ماهر لتأليف الوزارة . ودفع ذلك الموقف فاروق إلى عقده لاجتماع ضم مستشاريه الأساسيين، حافظ عفيفي ، أندراوس، عبد الفتاح عمرو ، محمد حيدر، وحدث احتدام بين المجتمعين، وأصر محمد حيدر على رأيه ،

---

(١) Ibid, 96846, JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb.6, 1952, No. 14.

(٢) Ibid.

وترك فاروق الاجتماع ، واتصل بعلي ماهر مبيناً له أنه غير رأيه ، وعليه أن يدعو النحاس لتشكيل حكومة ، وفي حالة رفضه سيجدد دعوته لـه أي لعلي ماهـر الذي وافقه على ذلك . ولم يمض سوى وقت قصير للغاية إلا واتصل علي ماهر بالملك وأخبره أنه درس الحالـة ويوافق على تـأليف وزارة بشرط ألا يستـدعي النحاس مسبقاً . والسبب في تغيير رأيه وتصلبه جاء نتيجة لاتصالات الأخوين مصطفى وعلي أمين السريعة ، فقد مكث الأول في القصر ، بينما ذهب الآخر في سيـارة إسعـاف ـ التي كـان يمكنهـا السيـر دون صعـوبـات أثنـاء حـظر التجول ـ إلى منزل علي ماهر مما جعله يتخذ الموقف الجديد ، هذا بالإضافة إلى أن الأمينين أبلغا المجتمعين بالقصر بتعليمات تشيـر إلى تحرك بـريطاني للقاهرة ، ونفى محمد حيدر ذلك وبين أن تقارير ضباط مخابراته لم تشر لهذا ، فاعترض مصطفى أمين ـ يشجعه عبد الفتاح عمرو ـ وأعلن أنه يتحمل مسئولية ما يقوله ، وقام علي أمين بإجراء اتصال تليفوني بالسفارة البريطانية في الساعة التاسعة والربع مساء أمام المجتمعين فتلقى رداً من العضو الثاني في السفارة لا يدل بوضوح عن الموقف، ولكنه بين له أنـه ليس لديـه شك في أن السلطات الحـربية قـد أعدت للتـدخل إذا كـانت هناك مخـاطر ضـد حياة البـريـطانيين وممتلكاتهم ، وأنه لا يمكن لأحـد أن يتوقـع وقوف الجيش البـريطاني مـوقف المتفرج عندما تقتل النساء البريطانيات . وأعلم مصطفى أمين الملك بالأقوال حول التحركات وأن مصدرها ما أعلنته الإذاعة البريطانية، ثم أخطره بالحديث الذي دار بين أخيه والسفارة البريطانية ، ويذكر ستيفنسون أنه وضعه في شكل بيان مباشر بأن القوات البريطانية ستتحرك إن لم يتم تغيير الحكومة (*).

وفي العاشرة مساء تمكن حافظ عفيفي من رؤية فاروق بمفرده وأقنعه بأن التغيير الفوري للوزارة أمـر جوهـري، وعليه أعـد الأمر الملكي بـالإقالـة قبل الحادية عشر مساء . ومن الجدير بالذكر ، أنه في نفس الوقت وحوالى الساعة التاسعة والنصف مساء ترك أندراوس القصر وذهب إلى كريم ثابت الذي اتصل

(*) Ibid, 96872, JE 1018 - 79, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1952, No 45.

تليفونياً في حضوره بفؤاد سراج الدين والنحاس وهنأهما لبقائهما في الحكم ، وأذاعت رويتر هذا الخبر ، ويذكر السفير البريطاني أن السبب في ميول رجال الحاشية للوفد أن فؤاد سراج الدين يدفع لهم الثمن غالياً سواء بالعملة الصعبة السائلة أو بالفوائد التي يحصلون عليها من داخل سوق الأقطان ، وبالتالي لا ينتظر أن تعاملهم حكومة علي ماهر بالمثل . وعاد أندراوس إلى القصر ليأمره الملك بالذهاب مع حافظ عفيفي إلى الهلالي ليعرضا عليه تأليف الوزارة حيث فضله في هذه اللحظة على علي ماهر[1]. ويتضح من ذلك الصورة التي كان يعيشها فاروق ، والارتباك الذي أوقعه فيه المحيطون به ، كما بدا خوفه من فقدان ولاء الجيش له مما جعله يتردد بشأن الإقالة ، لكن الرأي المعاكس تمكن من الانتصار في النهاية .

وكان قد وصل إلى مسامع النحاس ما يفيد بإمكانية إقالة وزارته ، فمن خلال محمد حيدر علم عبد الفتاح حسن ما دار في الاجتماع بهذا الخصوص[2] . فتوجه رئيس الوزراء إلى القصر ليلتمس أن يعتبره الملك دائماً خادماً مخلصاً وحامياً للعرش ، ولكن في ٢٧ يناير التقى به حافظ عفيفي وأوضح له أن الوزارة تستحق الإقالة لفشلها في حفظ النظام[3] . وصدر الأمر الملكي في نفس اليوم ليحمل هذا المعنى ويسحب الثقة من الوزارة لتقصيرها في استتباب الأمن ويأسف لما أصاب مصر من اضطرابات[4] . وبهذه الطريقة التعسفية طعن فاروق الوزارة وألبسها ثوب الاتهام عن الأحداث ونجح في وصمها أمام الرأي العام . ويصف السفير البريطاني لحكومته تلك السعادة التي غمرت فاروق لتخلصه من الوفد ، وكيف استعاد توازنه وتبدل الخوف الذي

---

(١) Ibid.

(٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ ٢، ص ٤١ .

(٣) F.O. 141,Op. Cit,1011 - 13 - 52 G. Conversation, Cecil Campbell - Hafez Afifi, Jan. 29, 1952.

(٤) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ٤٩٧ .

امتلأ به قلبه يوم الحريق إلى ثقة وثبات[١] . لقد اعتقد أن الوفد احترق مع حريق القاهرة وأنه تخلص منه نهائياً دون أن تتحقق أية مخاوف كان يخشاها من قبل ، وأنه بالأحكام العرفية قد منع المظاهرات العدائية ضده والتي أفزعته ، وكمم الأفواه وشل الأقلام ، وازداد غروراً لأن إيمانه المعقود على الجيش تثبت ، والخوف الذي كان ينتابه من ناحيته تبدد .

ولم يكن متوقعاً على الإطلاق أن يقدم حزب الأغلبية على محاولات يتقرب فيها من القصر بعد كل ما حدث له ، ولكن الرغبة في الاحتواء فرضت نفسها ، فقد ذهب النحاس في صباح ٢٨ يناير إلى القصر وقيد اسمه في سجل التشريفات ، وردا على ذلك أوفد فاروق رئيس ديوانه لزعيم الوفد لشكره على تلك اللفتة[٢] . وواصل الوسطاء أسلوبهم للتقريب بين الملك والوفد ، فبعد أيام من تولي الحكومة الجديدة ، بدأ كريم ثابت في التخطيط من جديد في ذلك الاجتماع الذي ضمه مع النحاس وفؤاد سراج الدين وأحمد عبود ، وكصاحب خبرة في التعامل بين الطرفين ، نصح بأن أكثر ما يهم الملك إظهار الولاء له ، وأهم مظاهره أن يبدي النحاس رغبته في التعاون مع علي ماهر ، وفي هذه الحالة سيكون موقفه متعارضاً مع السياسيين المعارضين الذين رفضوا الاشتراك في الوزارة لأن الملك لم يدعهم لحفل الغذاء الذي أقامه[٣] وزاول كريم ثابت مهامه مع فاروق ، وفي حديث للأول مع أحد المسئولين بقصر الدوبارة أوضح أن الوفديين إذا لعبوا بأوراقهم جيداً ، فلا يوجد سبب يمنع عودتهم ثانية إلى الحكم خلال شهرين[٤] .

وقبل النحاس النصيحة ، والتقى بعلي ماهر ، وطلب منه ألا يقيل الموظفين الوفديين، وألا تتخذ إجراءات قانونية ضد الوفد ، وألا يحل

---

(١) F.O. 371 - 96871, JE 1018-37, Stevenson-F.O., Cairo, Jan. 31, 1952, No 266.

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٣٢.

(٣) F.O. Op. Cit, 96872, JE 1018 - 80, Smith - F.O, Cairo, Feb.9, 1952.

(٤) Ibid.

البرلمان، وأن تلغى الأحكام العرفية في أسرع وقت ، وأعقب ذلك إعلان فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن عن ضرورة اتباع سياسة التعاون بين الوفد والوزارة الجديدة وتأييدها[1] . وقد أضاف السفير البريطاني سبباً لهذا الاتجاه ، أرجعه إلى خشية سكرتير عام الوفد من أن يتخذ ضده إجراء لدوره في أحداث ٢٦ يناير[2] . ومضت مظاهر الولاء في طريقها ، فيرفع مجلس النواب صاحب الأغلبية الوفدية إلى فاروق محضر الجلسة التي عقدها في ١٩ يناير بمناسبة ولادة ولي العهد على رق غزال ووضع في غلاف فاخر مزين بماء الذهب والفضة[3] . وعندما أحس الوفد بسوء العلاقة بين فاروق وعلي ماهر ، راحت المصري تنتقد الوزارة ، والتي بدورها مضت تقيل الوفديين من وظائفهم[4] .

ومع وزارة الهلالي ، أصدر الوفد قراراته بعدم التعاون معها ، ووفقاً للإجراءات التي اتبعها رئيس الوزراء كحاكم عسكري ، حددت إقامة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن في ضيعتهما بالريف ، كما حل البرلمان ، فرفع الوفد عريضة للملك في ١٦ يونيو أوضح فيها فشل الوزارة وطالب باستدعاء البرلمان الجديد ، ولكن الهلالي رأى مراجعة قوائم المرشحين ليقلل عدد أصوات الوفديين ، ومع أن فاروقاً لم يكن يضع اعتباراً كبيراً للثقة في ذلك إلا أنه رغب في أن يعمل الهلالي للقضاء على الوفد قبل حلول ميعاد الانتخابات[5] . ونشطت الوزارة في إعداد التقارير بشأن المحاكمات القضائية

---

(١) Ibid, JE 1018 - 69, Stevenson - F.O, Cairo, Feb . 14 , 1952.

(٢) Ibid, JE 1018 - 70, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952, No 375.

(٣) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٣٤ .

(٤) F.O.Op. Cit, 96846, JE 1013 - 5 , Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6 , 1952. No 14, F.O. 371 - 96872, JE 1018 - 80, Smith - F.O, Cairo, Feb. 9, 1952.

(٥) Ibid, 96874, JE 1018 - 106, Stevenson - F.O, Cairo, March 12 , 1952, No 523, JE 1018 - 115, Stevenson - F.O, Cairo, March 19, 1952, No 554, F.O, Op. Cit, 96847, 61, Creswell - F.O, Alex, June 28, 1952, F.O.Op. Cit, 96846, JE 1013 - 20, Creswell - F.O, Alex, June 13, 1952, No 58.

للمتهمين بالفساد ، وبطبيعة الحال ، فإن الوفديين على رأس القائمة ومن بينهم بعض الوزراء . ووضعت المصالح الخاصة نصب الأعين ، وأصبح هناك فريقان ، الملك والمحيطين به ، والوفد والمقربين إليه ، وبالنسبة للفريق الأول ، فبعد فشل فاروق ـ منذ إقالته للوزارة الوفدية ـ في إيجاد الشخص القادر على تحطيم الوفد تحطيماً لا تكون له أية قائمة بعدها ، قرر قبول الأمر الواقع واستغلاله على الوجه الأكمل ، إذ شكل الابتزاز المالي جزءاً من أخلاقياته وساعده في ذلك أندراوس وكريم ثابت . أما الفريق الآخر، فإن كبار الوفديين ممن وقعوا تحت الاتهام خشوا من فضح أمرهم ، فوجدوا طريقهم إلى القصر ، ووقف بجوارهم أحمد عبود لينقذ نفسه من إجراءات التطهير وليحصل على الإعفاءات ، فدفع مبلغاً كبيراً من المال كرشوة لإقالة وزارة الهلالي(١) . وفي هذه الفترة ، واستمراراً لتطبيق نظرية التقارب ، رفع حسين الجندي ـ وزير الأوقاف الوفدي السابق ـ تقريراً اشترك في وضعه ينسب الملك إلى السلالة النبوية(٢) .

ولم يكن فاروق ليصفـ للوفد وليرحب بعودته ، حقيقة أن الإغراءات المالية حاولت الطغيان على المشاعر العدائية ، ولكن نظراً لتأصل الأخيرة في نفسه ، فكثيراً ما غلبت عليه ، فعند تشكيل الوزارة عقب استقالة الهلالي قرر عدم إسنادها إلى بهي الدين بركات حينما علم أنه حاول الاتصال بالنحاس ، وكلف بها حسين سري ، ويذكر القائم بالأعمال البريطاني لحكومته بأن الملك لديه الثقة في رئيس الوزراء الجديد لكنه على استعداد لطرده إذا رأى أن الوفد استعاد نفوذه(٣) . وفي الواقع فإن وجهات النظر اتحدت على اعتبار هذه الوزارة الكوبري الذي سيعبر عليه الوفد للحكم ، كما أن وجود كريم ثابت فيها يعطي

---

(١) F.O. 141,Op.Cit, 1011 - 68 - 52, G. Minute, Hamilton, Cairo, July 1952.، انظر فصل حكم القصر.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٣٤ .

(٣) F.O. 371 - 96876, JE 1018 - 185, Creswell - F.O, Alex, July 5, 1952, No 1000.

المزيد من النجاح لخطوات التوفيق ، وبتأثير المساند المالي للوفد ، يتمكن الوزير الجديد من إقناع الملك بأن مصالحه الشخصية ترتبط بالاتفاق مع حزب الأغلبية[١] . وأطلق سراح فؤاد سراج الدين بناء على إفتاء مجلس الدولة بأن أمر تحديد إقامته غير شرعي ، وأخطره رئيس الوزراء بأنه سيخضع للمراقبة ، ومن الملاحظ أن فاروقاً عضد تلك الخطوة[٢] . وقد ظهرت عليه أعراض الليونة تجاه الوفد ، ويفسر كريزول Creswell ذلك بأنه « إما لاعتقاده بأن نمر الوفد غير جلده ، وإما أنه يثق في نفسه بقدرته على السيطرة حتى لو فتحت بوابة القفص »[٣] . والحقيقة أن الملك لم يكن مشغولاً إلاّ بإثرائه الشخصي الذي غدا شاغله الوحيد ، وأصبح معروفاً أن من يريد مساندته ليس عليه إلا تلبية مصالحه الخاصة إذ لا يتردد في اختيار الوسيلة التي يرضي بها ذاته ولو تضاربت مع مصلحة مصر.

ومع هذا فإن فاروقاً كان يخشى في نفس الوقت من عدم وضع الرغبة البريطانية في الحسبان والتي لا تتفق مع عودة الوفد، فيكتب القائم بالأعمال البريطاني لحكومته بوجوب « إقناع الملك بأن مركزه سيتعرض لخطر جسيم في حالة تعاونه مع الوفد بدلاً من تعاونه مع حكومة جلالتها » ، ويعود ويؤكد أنه في حالة العمل على عودة الوفد لا بد من اتخاذ إجراء جوهري[٤] . وعليه فقد حاول فاروق عن طريق غير مباشر وبواسطة أندراوس أن يعلم السفارة البريطانية إصراره على الإبقاء على الأحكام العرفية ومنع الوزارة القائمة من أن تكون قنطرة لإعادة الوفد، وهذا ما كانت تردده الوزارة كذلك[٥] . وكان لرضوخ فاروق واستدعائه للهلالي لتشكيل وزارته الثانية خوفاً من أن يفرض عليه

---

(١) Ibid, 96874, 67, Creswell - F.O, Alex, July 22 , 1952

(٢) Ibid, 96876, JE, 1018 - 185, Creswell - F.O, Alex, July 5, 1952,No 1000, F.O, 141, Op.Cit, 1011 - 60 - 52 G. To F.O, July 7, 1952, No 163,

(٣) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 192, Creswell - Eden, Alex., July 7, 1952, No 163.

(٤) Ibid.

(٥) F.O. 141, op. cit.

النحاس ، كما حرص حافظ عفيفي متضامناً مع بريطانيا على قطع خط الرجعة على عودته ، ومما يذكر أنه بتصعد أزمة الجيش حاول إسماعيل شيرين في ٢٢ يوليو إقناع الملك بأن إنقاذ العرش لن يتأتى إلا بإسناد الوزارة لزعيم الوفد[١] ، ولكن لحظة الخلاص كانت قد حانت ، ولم تعط الفرصة لأي تحرك . وبذلك تتضح العلاقة التي ربطت الملك بحزب الأغلبية ، وكيف سيطر عليها الجحود، وحتى في تلك الأوقات التي تظاهر فيها كل طرف بالمودة نحو الآخر، كانت سمة التضليل تفرض نفسها لتفرز في النهاية مزيداً من النفور.

(١) جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر، ص ٩٨. كان وزير الحربية الجديد مدركاً لإمكانية حدوث ثورة شعبية تحدث عنها في لقائه مع أندروز في ١٠ يوليو ببيروت. F.O.Op. Cit,1011 - 67 - 52 G. Andrews - Creswell , Beirut, July 10, 1952.

الفصل الثالث
عابدين وقصر الدوبارة

المحالفة في التطبيق .

أسفت دار المندوب السامي على وفاة فؤاد نظراً لخدماته لبريطانيا ، ويكتب لامبسون لحكومته يستعرض مواقفه ويبين أن خليفته صبي تنقصه الخبرة إذا قيس بصبي انجليزي من مثل سنه ، وأن أهتمام أبيه بتربيته تربية ملائكية جعله يعيش منعزلاً من القصر حتى سفره لانجلترا ، وينقصه التعليم الكامل ، ولا ينتظر منه أن يكون عنصراً مباشراً للاستقرار لمدة علة سنوات ، وبالتالي ستتحمل المؤسستان اللتان تشاركان الملك المسئولية ، ويعني بهما الوفد وقصر الدوبارة ، ويشير إلى ضرورة انجاح مفاوضات المعاهدة في هذه الظروف الصعبة (*) .

كان ذلك هو الانطباع الأول للمندوب السامي على الملك الصغير ، وقد أراد أن يدرس نفسيته دراسة جيدة ويصل إلى أعماقه وخاصة فيما يتعلق باتجاهه نحو الانجليز بعد أن وصل إلى علمه تلك الميول التي تنحرف به عنهم ، وأسندها إلى الحاشية الإيطالية صاحبة التأثير عليه ، لذا رأى منذ البداية الضغط على المسئولين في مصر ليقصي عن القصر العناصر التي يعتبر في وجودها ضرراً على دولته ، متعللاً بوجوب إحاطة الملك الشاب بحاشية مناسبة

(*) F.O 371 - 20107 , J 4127 - 2 - 16, Lampson - Eden , Cairo, May 1st, 1936 , No 482.

وشريفة ، موضحاً ضرورة وضع المصالح المصرية البريطانية قبل مصالح العرش ، ونخشية من تأثير الإغراء الإيطالي ، طلب إبعاد فيروتشي Verucci كبير المهندسين من القصر ، ووافق النحاس المندوب السامي ، ولكنه فضل التنفيذ عقب انتهاء الحداد ، وأيد الأمير محمد علي وشجع ووعد ببحث الأمر مع زميليه في الوصاية ، وأخذ علي ماهر على عاتقه استعجال القصر عن طريق الملكة وشريف صبري لإحالة فيروتشي إلى المعاش ، ولم يمضِ سوى يوم حتى انتهز الأوصياء فرصة طلبه لأجازة مدتها ثلاثة أشهر ، فأُلغيَ عقده وأنهيت خدمته ، وسعد لامبسون لهذا الإجراء وعبر عن امتنانه لعزيز عزت لحسن التصرف[1] . وبذلك خطا المندوب السامي أولى خطواته نحو التحكم في القصر .

واتبع فاروق أسلوب المجاملة في علاقته مع لامبسون ، فقام بزيارته للشكر على التعزية وكذلك على ما لقيه من حفاوة أثناء مقامه في انجلترا ، وبعث بالهدايا لقائد وضباط الباخرة التي أقلته ، وشاهد المناورات البحرية للأسطول البريطاني خارج ميناء الإسكندرية[2] . لكنه في هذه المرحلة المبكرة حمل بين جنباته بعض النفور من لامبسون ، فيعلق الأخير على مقابلة له معه «أبقاني مدة طويلة في الانتظار ، وهو ليس بالتصرف السليم ولكن اعتذاره كان كافياً ليزيل الأثر من نفسي »[3] وفي الواقع فإن فاروقاً استاء من الإطار الذي وضع المندوب السامي نفسه فيه ، كرجل صاحب خبرة يملي نصائحه في شكل توجيهات لشاب صغير تنقصه الخبرة ، واشتملت النصائح على الحذر من

---

(١) Ibid, J 2478, 4303, 4317, 4317, 4330 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 12, 13, 14, 1936 , No 419, 421, 425, 429.

(٢) الأهرام ، عدد ١٨٤٧٤ في ١٩ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ١٨٤٧٥ في ٢٠ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ عدد ١٨٤٧٨ في ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٥٣٣ في ١٩ يوليو ١٩٣٦ ، ص ٨ .

(٣) Lampson, Op. Cit, Box I, Aug. 8, 1936, p. 199.

التصرفات والحرص على سلامتها لأنها مراقبة ومحسوبة ومعرضة للنقد لصدورها عن ملك ، وكان لامبسون يشير عبر كلماته إلى موقف بريطانيا وإمكانية الاعتماد عليها وميلها الشديد تجاه الملك وأسرته ، وتكررت النصائح حول هذا المعنى ، وأضيف لها دور الملك كحاكم دستوري بعيد عن الأحزاب ، ووضع لامبسون النقاط على الحروف مباشرة فبين استعداد دولته لحماية العرش من أية اضطرابات وتقديم المساندة البريطانية ، لكنه ربط ذلك بسلوك فاروق إذ ألقى على عاتقه تسهيل المهمة(١) .

وكان من الصعب إعطاء حكم ثابت على نوعية العلاقة التي ستربط فاروقاً ببريطانيا ، حيث لم يكن ظهر بعد الخط الواضح ، وقد ارتبط بالمحيطين به والذين اختلفت اتجاهاتهم في هذا الصدد ، ويذكر القائم بالأعمال البريطاني أنه بعد مضي اثني عشر شهراً يتضح مدى إخلاص فاروق لبريطانيا ، وعلى هذا الضوء تتحدد علاقته معها(٢) . وبطبيعة الحال فمسألة الرغبة في احتواء الملك الشاب شغلت ذهن المسئولين البريطانيين منذ سفره إلى لندن للتعليم عام ١٩٣٥ واستمرت ، وعندما اقترح قيامه برحلة ثقافية ، رأى هؤلاء تشجيعه لقضاء بعض الوقت في انجلترا والعمل على البقاء فيها أطول مدة ممكنة لما تمليه مصلحتها ، واهتمت دار المندوب السامي بذلك ، ويكتب كلي لحكومته « يجب أن يوضع في الاعتبار أن هذه آخر فرصة لإعطاء الملك فاروق حنكة لمدة طويلة بالحياة الانجليزية ، والتي بغيابها مع الملك السابق غيرت الوضع الكلي للعلاقات البريطانية المصرية ، ومن هنا تصبح الزيارة ذات أهمية سياسية كبرى »(٣) . وربطت العلاقة الخاصة بين فاروق وملك بريطانيا ، الذي رأى هو الآخر تشجيع ملك مصر للإقدام على تلك الخطوة ، ولكن رئي عدم حضوره

(١) Ibid, Aug. 15, 1936, p. 208, F.O. 407 - 221 , J 20 - 20 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Dec. 24, 1936, No 132, J 930 - 20 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb. 8, 1937, No 20.

(٢) F.O. 371 - 20119, J 7484-2-16, Kelly-Harvey, Ramleh, Sept. 23, 1936.

(٣) Ibid, J 7703 - 2 - 16, Kelly - F.O, sept. 20, 1436.

حفلات التتويج الخاصة به ، وشرح السفير البريطاني لأحمد حسنين وجهة نظره وقواعد وزارة الخارجية في هذا الشأن(١).

والتقى لامبسون بفاروق قبل سفره بيومين ليودعه ، وليلقي على مسامعه بعض التحذيرات ـ وتركت آثارها فيما بعد على العلاقة ـ التي تقبلها كما بدا بارتياح ، وفي تلك المقابلة أشار فاروق إلى أنه على علم تام بجميع الصخور المحيطة به ، لكنه ينوي اتباع الحيطة ، وأظهر أنه يعي أهمية العمل الدستوري ويتجنب التحيز لأي حزب سياسي ، وهذه التصريحات أثلجت صدر لامبسون مما جعله يصور انطباعاته عن فاروق لإيدن بأنه خامة طيبة للغاية ولديه سرعة بديهة رغم افتقاره للخبرة ، وأن من المصلحة الوقوف بجواره . وفي الوقت نفسه ينقل الإحساس الذي يغمره بعظمته الملكية ويرجعها لظروف النفاق المحيطة به(٢) . وكان السفير البريطاني دؤوباً على إبعاد أي تأثير إيطالي عليه أثناء الرحلة ، فيسجل « حرصت على ألا تكون هناك زيارة رسمية له لإيطاليا وسمحت فقط بالعبور من خلالها »(٣) وعندما نشرت الأهرام برقية من روما بأنه سيتوقف فيها ، لفت لامبسون نظر أحمد حسنين لذلك(٤) .

وترك فاروق مصر إلى أوربا في ٢٧ فبراير ١٩٣٧ ، وتم الترتيب على أن يحضر حفل التتويج كفرد عادي وليس كملك ، ولكنه فضل ألا يكون في انجلترا في تلك الفترة مما أثار ضيق الخارجية البريطانية كما رفض الدعاوى التي وجهت اليه لمشاهدة الاحتفالات عن طريق الإرسال التليفزيوني (٥) . وأرسل لامبسون إلى إيدن يطلب منه المعاونة التامة لنجاح الزيارة والنظر إلى

(١) Ibid.

(٢) F.O. 407, Op.Cit, J 976 - 20 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 25, 1937, No 29, Lampson, Op. Cit, Feb. 25, 1937, p. 41.

(٣) Lampson, Op. Cit., Feb. 1st., 1937, P. 18.

(٤) F.O. 371-20882, J 906-20-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 13, 1937.

(٥) Ibid, 20883, J 1425, 1740-20-16, Wigram-Vansittart, Buckingham Palace, March 10, 1936, Hassanain-Vansihart. April 11, 1937, F.O. Op. Cit, 20884, J 3009-20-16, Ford-Ambassador, June 20, 1937.

أهميتها من الزاوية السياسية البحتة ، وعمل الترتيب لزيارة المعالم التي يهواها كسباق الدربي للخيول والجولف وسباق السيارات وبعض المناطق الصناعية ، ويشير إلى صغر سنه وضرورة إعطائه انطباعاً عن العلاقة مع انجلترا في مرحلتها الجديدة بعد المعاهدة ، ويبين أنه الابن الوحيد ولم يسبق له الاختلاط وفقاً للتعاليم الإسلامية وإن كان قد خرج مؤخراً من عزلته ، ويطلب إتاحة الفرصة له للالتقاء بمن هم في سنه وممارسة الحياة الاجتماعية وتكوين العلاقات مع الأفراد ، وأن تكون المقابلات بعيدة عن الرسميات ، ويرتب له قضاء نهاية الأسبوع في زيارات خاصة لمنازل الريف ، وأن هذه الطريقة ستسعده(١) .

واتبع الطريق الذي حدده السفير البريطاني ، وزيد عليه وفقاً للخط البريطاني المرسوم ، فكثرت الدعوات التي تلقاها فاروق ، وكانت أهمها تلك التي وجهت من شخصيات لهم ثقلهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وأقيمت الحفلات في القصور وحضرها أفراد من العائلة الملكية الانجليزية بما فيهم الملكة(٢) ، هذا في الوقت الذي لبى فيه دعوة غذاء قصر باكنجهام ، وتعطينا أوراق إيدن تفصيلات هذه الدعوة التي صدرت أساساً بناء على رغبة الملك والملكة ، ومما يلفت النظر أنها اختصت به لشخصه ، ثم وجهت دعوة منفصلة لأمه(٣) ، ومن المحتمل أن يكون السبب الاستئثار به وإبعاد أي تأثير آخر . وسمح له بزيارة مجلس العموم البريطاني ، وهذا امتياز لا يعطى لملك انجلترا نفسه ، أيضاً التقى برجال جامعة إيتون وكمبردج وأكسفورد وبرمنجهام(٤) . وينقل فورد انطباعاته عن الزيارة ، فيبين للامبسون أنها ناجحة

---

(١) Ibid, 20883, J 1310-20-16, Lampson - Eden Cairo, March 2, 1937.

(٢) البلاغ، عدد ٤٥٢٥ في ١٩ مايو ١٩٣٧ ، ص ٦، الأهرام، عدد ١٧٩٢٠ في ١٩ مايو ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٧٩٢٧ في ٢٦ مايو ١٩٣٧، ص ٨.

(٣) F. O. 954 - 5, Part 1, Eg - 37 - 1, April 23 , 1937 .

(٤) الأهرام، عدد ١٧٩٢٩ في ٨ مايو ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٧٩٣٣ في أول يونيو ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٧٩٣٦ في ٤ يونيو ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٧٩٤٤ في ١٢ يونيو ١٩٣٧، ص ٨.

ومفيدة ، ويأمل في أن تنمي احترامه وتأثره بالإنجليز ، ويقارن بينها وبين زيارته لأي بلد أوربي آخر فيعطيها الأهمية لاعتمادها على حب فاروق لانجلترا وتفضيله إياها ، كما ينقل سعادته عندما يرى رجلاً أو مكاناً له ذكريات في نفسه ، ويعدد المزادات التي حضرها ومحلات الآثار التي ارتادها وابتاع منها[1] . وبذلك أرادت بريطانيا أن تقوم بعملية جذب وتطبيع لهذا الشاب الصغير ، وقد وضعت يدها على الثغرات فيه ، فحرصت على النفاذ منها ، وسمحت لوسائل الإعلام بالإشادة به حتى ينجرف نهائياً لصفها وتتمكن من تحريكه وفق إرادتها .

وعاد فاروق من رحلته ، وقبل توليه السلطة ، التقى السفير البريطاني بأحمد حسنين ، وبين له وجوب أن يكون الملك حريصاً على ألا يستعمل كمخلب قط لأي حزب ، وأن الوقت في صالحه طالما اتبع الدستور ، وكان الأمير الوصي قد طلب منه مساندة السفارة للملك في الدفاع عن حقوقه وأن يوضح للحكومة القائمة بأن المصلحة البريطانية أصبحت أقوى منها فيما مضى[2] . وفي ٢٨ يوليو يستقبل فاروق لامبسون ويبدي استعداده للقيام بالأعمال وتحمل المسئولية الجسيمة الملقاة على عاتقه ، ويكتب السفير لحكومته عقب المقابلة يبين أن الكرة معه ، فرؤساء الوزراء يجيئون ويذهبون ، أما الملك فينتظر له حكم طويل مما يكسبه خبرة جيدة نتيجة تعامله معهم ، وعبر عن أمنيته في صداقة بين فاروق ورئيس وزرائه[3] . وشاركت السفارة البريطانية في احتفالات تولي فاروق سلطاته الدستورية ، وعندما ألقى لامبسون كلمته وأشار فيها إلى تمنياته وتهانيه ، رد عليه فاروق باللغة الفرنسية وشكره ، مما أغضب المسئولين الانجليز ، وعلق كلي « إن اللغة الانجليزية في مصر لا

(١) F.O. 371 - 20884, J 3009 - 20 - 16, Ford - Ambassador, June 20, 1937.

(٢) F.O. 407, Op.Cit, J 3452-20-16, Lampson-Eden, Cairo, July 27, 1937, F.O. 371 - 22006, J 2805 - 2805 - 16, lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938. No 770 .

(٣) F.O. 407, Op. Cit, J 3466-20-16, Lampson-Eden, Cairo, July 28, 1937, No 98.

تتساوى مع الفرنسية ، ولكنها تفوقها كلغة عالمية ، لا تستعمل فقط في الدبلوماسية ، ولكنها لجميع الأغراض »[1] . وحاول الملك أن يصلح من الأثر السيء فاصطحب جاكلين زوجة لامبسون حتى نهاية الحفل[2] .

ومع ممارسة فاروق للسلطة وتصعيد الأزمات مع وزارته وضح اتجاه السياسة البريطانية التي حاولت تهدئة الموقف والقيام بدور الوسيط[3] ، وكانت التحركات في ضوء الحرص على تنفيذ المعاهدة والمحافظة على النظام القائم والاستمرار في تقديم النصائح ، وتخصص لامبسون في ذلك حتى أن أحد المسئولين في الخارجية البريطانية أدرك مدى الأثر الضار لهذا الأسلوب ، فذكر « إن لامبسون يتحدث الآن إلى الملك فاروق كما يتحدث العم الثقيل ، ولكني اعتقد أن رجلاً شاباً يكون أكثر انقياداً للاقتناع بشخص ايطالي ، وقد ورث ذلك عن أبيه ، وإني واثق أن الأيام ستثبت أنه سيكون موضع تهديد للمصالح البريطانية »[4] . كما خشي آخر من أن فاروقاً لا يرضخ لأية نصيحة ويتبع نفس الطريقة التي اتبعها الخديو عباس حلمي حينما وجهت إليه النصيحة من اللورد كرومر[5] . وفي الواقع فقد سخر فاروق من النصائح وإن تظاهر بقبولها ، ونعتها بأنها أشبه بمحاضرة يلقيها أستاذ على تلميذه ، وأوصل علي ماهر هذا المعنى للمعني به[6] . ولم يلق الملك اعتباراً بالتوجيهات الخاصة بالاعتدال والمحافظة على وزارة النحاس وأقالها .

وتستاء الخارجية البريطانية من أن الملك ورئيس ديوانه لم يسمعا

---

(1) F.O. 371 - 20885, J 3664 - 20 - 16, Kelly - Eden, Cairo, Aug. 13, 1937, No 952.

(2) Lampson, Op. Cit, July 29, 1937, p. 144.

(3) أنظر فصل حزب الأغلبية ، عنصر الاحتكاك .

(4) F.O.Op. Cit, 20887, J 4592 - 20 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 2, 1937, No 608.

(5) Ibid, 21949, J 3000 - 16 - 16, F.O. Minite, Bentinck. July 27, 1938.

(6) Ibid, 20887, J 4685 - 20 - 1, Lampson F. O, Cairo, Nov. 10, 1937, No 627.

النصيحة وكذبا عليها ونجحا في إقصاء النحاس عن الحكم رغم تبليغهما وجهة نظرها والأخطار التي تنجم عن الطريق الذي يتبعونه ، وتبين أنه في حالة إجراء انتخابات وحصول النحاس على الأغلبية ، ستجبر الملك بالقوة على تعيين النحاس رئيساً للوزراء ، وتشير إلى أنه عند الضرورة هي على استعداد لخلعه عن العرش ، والنتيجة إما أن يستسلم وبذلك يحصل على المساندة البريطانية ، وإما أن يرفض ويفتح الباب للإيطاليين ويحارب من أجل عرشه . وتسجل أوراق إيدن الأسف الشديد على خروج النحاس ، الذي التقى بلامبسون في اليوم التالي لإقالته ولامه على عدم اتخاذ موقف أكثر حدة مع فاروق ، لكنه أجابه بأنه لم يتمكن أن يفعل المزيد عما قدم[١] . وبذلك يتضح أن السياسة البريطانية عبرت عن تعاطفها مع النحاس ، ومع هذا لم تستخدم القوة لإبقائه في الحكم ـ كما حدث فيما بعد ـ لأنها في نفس الوقت حرصت على علاقتها مع فاروق لشعبيته رغم ما أظهره من سوء نية تجاهها ، لكنها وازنت أمورها ، فوجدت أنه طالما نفذت أغراضها وحققت مصالحها فلا أهمية لاستمرار النحاس ، فهي واثقة من سهولة سيطرتها على الساسة سواء المنتمين للأحزاب أو غيرهم ، وبالتالي لن تكون هناك صعوبة لترويض مليكهم .

حملت العلاقة بين فاروق وبريطانيا طابعاً من الود الظاهري ، ولم يفت علي ماهر الذي وقع عليه التكيف بين الطرفين السعي لدى السفير البريطاني لينقل ما تحقق منه فاروق من أن بريطانيا هي الدولة التي تعتمد مصر عليها[٢] . وقد انتهزت فرصة زواجه ، فقدم له الملك جورج السادس هدية اشتملت على بندقيتين وبعض أدوات الرياضة، وأعلم السفير البريطاني أحمد حسنين أنها مهداة من مليكه وليس من حكومته ، وبعث الملك البريطاني بخطاب شخصي لملك مصر يهنئه بهذه المناسبة ، وحمله لامبسون ، وكتب للندن ليصف لها

---

(١) Ibid, 21945, J 394 - 6 - 16, Lampson-F.O, Cairo, Jan. 31, 1938, No 61, F.O. 954, Eg - 37 - 5, Eden - Inskips, Dec, 1937.

(٢) F.O. 371 - 21948, J2947 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Alex. Sept. 22, 1938.

فرحة فاروق ، الذي عبر عن شكره ببرقية للملك البريطاني[1] . ومما لا شك فيه أن المجاملات السطحية لا تنم عن الاتجاه الحقيقي للعلاقة ، فيعترض لامبسون على ما كتبته التيمز في ٢١ يناير ١٩٣٨ عن زواج فاروق ومدحها له ووصفها لشعبيته وانتقادها للنحاس وحزبه ، ويبين لحكومته مدى تأثير ذلك على زعيم الوفد إذ وجد تخلياً من الحكومة البريطانية عنه . وتستمر الصحيفة البريطانية ، ففي ٢٥ يناير تنشر مقالاً تحت عنوان « الملك فاروق والوفد » أظهرت فيه تحيزاً واضحاً لصالح القصر واتجاهاً مضاداً للوفد ، فيكتب السفير البريطاني للندن وينقل لها وجهة نظره بأن هذا النشر يشجع القصر على الاستمرار في اتجاهه ويعطي الاعتقاد بأن لندن وراء سقوط النحاس . وفي نفس الوقت تكتشف الخارجية البريطانية أن هناك بعضاً من الصحفيين البريطانيين يعملون لصالح القصر حيث يمدهم بالأموال للدعاية له ، ويذكر لامبسون أنهم يعملون ضد السفارة البريطانية[2] . وبذلك أصبح كل طرف يتخذ حيطته من الآخر .

والواقع أن لامبسون لم يكن أية عاطفة لفاروق ، وراح يسجل عنه صغر سنه وتهوره وطيشه وغروره وعدم خبرته ونقص تجاربه وقصور تعليمه ، مبيناً أن ذكاءه غير كاف للتعويض ثم يتطرق إلى الشك في إخلاصه لبريطانيا[3] . وعليه يسحب ما سبق وأشاد به . وعلى الوجه الآخر يريد فاروق أن يظهر حسن نيته تجاه بريطانيا ، فيبدي رغبته في دعوة رسمية له وللملكة لزيارتها ، وأثناء وجود أمين عثمان في لندن نقل هذه الرغبة ، وبين أنها ستكون فرصة مواتية ليسدي

---

(١) F.O. 372-3298, T 127-127-379, Mieville-Millar, Dec. 31, 1937, F.O. Jan. 5, 1938, T 157 - 127 - 379, Lampson-F.O., Cairo, Dec. 29, 1937, T 367 - 127 - 379, F. O, Jan. 15, 1938, T 595- 127 - 379, Lampson-F.O, Cairo, Jan. 8, 1938, T 1158- 127 - 379, Private Secretary - King Farouk .

(٢) F.O. 371-21945, J 499, 510-6-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 8, 1938, No 78, 79.

(٣) Ibid, 23366, J 2121-16, Lampson-Halifax, Cairo, May 5, 1939, No 564, Lampson, Op. cit, Box II, May 14, 1938, p 90.

الملك البريطاني النصح إليه، أيضاً نقل الرغبة القاضي جراهام وهو زميل لوالد فريدة ، ويتضح من تعليق الخارجية البريطانية الترحيب بالفكرة على أساس أنها تنسيه ما يحاك حوله من المحيطين به[1] ، بالإضافة إلى فائدة اجتذابه في هذه الفترة الدولية الحرجة .

وبدأت تحركات الملك التي خشيت منها بريطانيا ، فهو في ١٢ سبتمبر يقوم برحلة للصحراء الغربية مصطحباً معه رئيس الديوان ووكيل وزارة الحربية وعباس العقاد عضو النواب عن المنطقة ويقضي يومين في مرسى مطروح يزور خلالها البدو ويظهر اهتماماً بهم ثم يطير إلى السلوم ويقضي ليلة على اليخت يحيط بـه ستة من الـزوارق الحربيـة لحرس الحـدود ، ثم ينتقل إلى الحـدود الليبيـة ، ويستعرض نقـطة إيطاليـة ، فاستقبلته شرفياً وحيتـه تحيـة الحـاميـة الإيطالية ، وبـدا واضحاً أن الإيطاليين أرادوا التعبير عن شعـورهم ، ويسجل السفير البريطاني لهاليفـاكس Halifax بأن الملك بعد سماعه بأن هنـاك قنصلاً إيطالياً حربياً في السلوم واحتمال قيامه بأعمال جاسوسية اقترح أنه للتخلص منه يستصوب سحب القنصل المصري من بني غازي[2] . ولم يكن ما يصرح بـه فاروق دائماً ينم عن صدق بما يخالجه ، فهو يميل إلى سياسة اتباع التمويه مع بريطانيا . وعلى أية حال فقد تقرب في الرحلة من القبـائل ، ولـه الأبعاد من جراء ذلك ، نظراً لحساسية المنطقة .

وعقب عـودة الملك من الرحلة لم يتمكن لامبسـون من مقـابلتـه نـظراً لمرضه ، وعندما قابله في ٢ أكتوبر استبقاه منتظراً نصف ساعـة مما ضـايقه ، وأثنـاء الحديث طلب الإسـراع في تسليح الجيش ، وأشـار إلى أن الإيطاليين ليسوا ضد مصر[3] ، وكان في تلك الإشارة ما يكدر السفير البـريطاني ، وقـد

---

(١) F.O.Op. Cit, 21948, J3000 - 6 - 16, F.O. Minute, Bentinck, July 27, 1938.

(٢) Ibid, J 3838 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Alex, Sept. 30, 1938, No 1085.

(٣) Lampson, Op. Cit, Oct. 2, 1938, P. 167.

شكلت هذه المسألة مشكلة بين فاروق وبريطانيا . وفي الواقع فإنه ورث عن أبيه ميوله الإيطالية التي صبغت القصر بالطابع الإيطالي ، وأسهم العاملون فيه من الإيطاليين على بروز هذه الصفة . ومنذ عهد فؤاد والسياسة البريطانية تسعى للحد من ذلك ، لكنها لم تتمكن نظراً لتعنت طباعه ، واستمرت على نفس الدرب مع ابنه وأصبحت على حذر من وجود أية علاقة له بإيطاليا ، وواجهت الصعوبات ، فبالإضافة إلى اتجاهه الاوتقراطي الذي يتفق مع النظام الإيطالي ، فإن الدعاية الايطالية لم تتركز في القصر فقط ، وإنما تكاتفت مع الدعاية الألمانية وانتشرت في مصر . وكانت بريطانيا قد وجدت بصيصاً من الأمل عندما نجحت في عهد الوصاية بإبعاد فيروتشي ، ولكن لم يلبث الأمر أن أعاده فاروق إلى القصر مرة أخرى في بداية ديسمبر مستنداً على أنه يتولى الإشراف على تمثالي فؤاد ، ولحكم سابق صلته به ومعرفته لطباعه وأخلاقه وعاداته ، فوجده ضروري لنقلها للفنانين القائمين على النحت ، فضلاً عن أنه يقوم بتنظيم متاحف القصور ، ومكلف بعمل ألبومات ولوحات ورسومات لفاروق ، ومن ثم فقد اعتبر القصر عمله متصلاً بالفن وأدحض ما انتشر من أقوال حول اشتغاله بالسياسة كفاشستي يعمل للدعاية الإيطالية(١) .

وكان لهذا الإجراء من جانب الملك الأثر السيء على بريطانيا ، فيكتب السفير البريطاني لحكومته يبين عدم تبصره للأمور نظراً لأن فيروتشي له تدخل بالسياسة ويعمل على تقوية العلاقات المصرية الإيطالية ، وزيادة النفوذ الإيطالي في القصر ، وأن عودته توضح عدم اهتمام فاروق بما يسيء لبريطانيا، واستاء وزير الخارجية البريطانية وأخطر سفيره بعدم إثارةالمسألة مع الملك ووضعها في الاعتبار(٢) ، وازداد الأمر أهمية عندما احتفل فاروق بإزاحة الستار عن تمثال الخديو إسماعيل بالإسكندرية في ٤ ديسمبر وحضر الاحتفال الجالية

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٣٦ في ٨ يناير ١٩٣٩، ص ١٢ .

(٢) F.O. Op. Cit, 21949,, J 4578 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 7, 1938.

الإيطالية ورئيس مجلس الشيوخ الإيطالي الذي سلم فاروقاً رسالتين من الملك فيكتور عمانويل وموسوليني ، وألقيت الخطب التي تناولت علاقة القصر بإيطاليا ، ونقل السفير البريطاني الصورة لحكومته التي اعتبرت ما حدث تأكيداً جديداً لعلاقة إيطاليا بمصر واهتماماً بها(١) . وأصبح لا بد من التصرف ، وقدم القائد العام للقوات البريطانية في مصر تقريراً سرياً أشار فيه إلى تأثير فيروتشي بالقصر ، وأن وجوده يعد خطراً ، ورأت الخارجية البريطانية إبلاغ الملك لفصله من عمله ، واعتبر لامبسون استمراره يتنافى مع التزامات مصر تجاه بريطانيا وفقاً للمعاهدة ، وأخطر رئيس الوزراء الذي عرض المسألة على فاروق وطلب منه التصرف قبل حدوث قلاقل جسيمة ، وأيد حسين سري رئيس الوزراء وبين للملك أن تلك الشخصية المتمسك بها غير شريفة وتنقصها الأمانة(٢) .

وفوضت الخارجية البريطانية سفيرها باستعمال السلطة المخولة له في استعمال الشدة في حديثه مع الملك ، وأن الوقت حان لإيقاظه وإفهامه بأن فيروتشي جاسوس إيطالي ، وأنه سيتم الاتصال بروما وإعلامها بما يقوم به في القصر ، وهذا قد يؤدي إلى انفجار الموقف بين بريطانيا وإيطاليا(٣) . ويصر فاروق على حقه في إبقاء المهندس الايطالي في القصر ، وتدخل علي ماهر ورتب الأمر بعدم كتابة عقد عمل له أو إعطائه وظيفة دائمة(٤) . حيث كانت الوظيفة التي يشغلها مؤقتة ومرتبطة بالعمل الفني القائم . ومرة أخرى تأتي التعليمات من لندن للامبسون لاستغلال صداقته برئيس الوزراء وتحقيق المطلوب ، وفي حالة الضرورة يكون الاتصال المباشر بالملك ، وأن عليه القول صراحة عما إذا كان عودة هذا الإيطالي عن طريق اتصالات شخصية أو

---

(١) Ibid, J 4550 - 6 - 16, Lampson-F.O, Cairo, Dec. 6 , 1938.

(٢) Ibid, 23304, J 38, 113 - 1 -16, Lampson - Halifax, Cairo, Dec. 23, 1938, No 1107, 1365, Jan. 2, 1939, No 2.

(٣) Ibid, 21949, J 4730 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 23, 1938.

(٤) Ibid, 23304, J336 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan 25, 1939, No 71.

أنه يستخدم كعميل ، وهل هناك احتمال لرفض فصله نهائياً ، وفي هذه الحالة لا بد من التوضيح أن هذا الموقف سيخلق انطباعاً سيئاً لدى الحكومة البريطانية وما يتركه ذلك من ضرر على حسن العلاقات ، وأن تجديد عقده سيؤدي إلى نمو التأثير الإيطالي وسيزيد الأمر خطورة ، وبالتالي فإن تحدي فاروق ستنشأ عنه صعوبات جمة(١) .

وتمسك فاروق بالايطاليين عامة وفيروتشي خاصة ، وأقلق ذلك بريطانيا وخشيت من التأثير عليه وما يعكسه على الأوضاع في مصر من اتخاذ موقف الحياد عند قيام الحرب ، ومضت تفكر في كيفية انتشاله وإبعاده عن الأجواء المحيطة به التي يتقد فيها النشاط الإيطالي ، فرأت الخارجية البريطانية أن تحيي مسألة زيارة فاروق لبريطانيا ، وحددت لها التوقيت في الربيع التالي ، وحتى يحين الموعد ، مضت المجهودات للعمل على جذب الملك ، ويخبر السفير البريطاني هاليفاكس بأن موقف القصر غامض ، وهناك مصريون وأجانب يبدون لفاروق خطورة دخول مصر الحرب ، وأنه أثناء مقابلته للملك بين أن الوقت ليس مناسباً لتعديل المعاهدة ، وهذا يعني أن لديه فكرة لتعديلها ، وتوضح الخارجية البريطانية بأنها لا تمتلك ما يؤكد بأن فاروقاً يتبع سياسة غير موالية للتحالف أي لميثاق المعاهدة ، ومع هذا فالوضع منذ توليه العرش يتدهور بدرجة خطيرة ، وهو يتبع خطا عكس أبيه ، ويرفض الدخول في أي حديث سياسي مع السفير ، وأنه لم تعد وجهة النظر الخاصة بإسناد هذا السلوك للجهل تفي بغرضها(٢) .

ويتتبع لامبسون الدعاية الإيطالية ، وينقل خطواتها لحكومته ، ويتأزم من

---

(١) Ibid, Feb. 26, 1939, No 145.

(٢) Ibid, J 651 - 1 - 16, F.O. Minute, Cadogan, Feb. 13, 14, 1939, J10321 - 1 - 16, Lampson-Oliphant, Cairo, Feb. 15, 1939, J 567-1-16, F.O. Minute, Kelly Feb. 1939, F.O. 407-223, J 377-1-16, Lampson-Hahfax, Cairo, Jan, 6, 1939, No 41.

توسعها ، وينوه بعلاقة فاروق باسماعيل صدقي ، ويشير إلى نشاط الأخير في هذه الساحة ، ونشره الأفكار عن ضعف بريطانيا وحياد مصر ، ويعرج على الملك، فيذكر نزهاته الليلية التي يرافقه فيها صحبة إيطالية تضم الحلاق والمدلك والكهربائي ، ويتعجب كيف يصدر هذا التصرف من حاكم غير ديموقراطي ، كما يسجل الاشتباه حول فتاة إيطالية طائشة تقوم بتسليته أثناء نفاس فريدة ، ويبين أن إعادة فيروتشي يضيف عنصراً غير مرغوب فيه لهذه العصابة الإيطالية في القصر ، وأن تلك العناصر تستخدم غالباً عن طريق البعثة الإيطالية ووكالات الدعاية كمصادر للمعلومات ووسائل للاستهواء ، وأنه من الصعب التغلب على هذا النفوذ نظراً للشك في القدرة البريطانية على الدفاع عن مصر ، ويوضح أنه مما يزيد الصعوبة سياسة علي ماهر التي ترمي إلى إبقاء فاروق بمنأى عن بريطانيا حتى يتمكن من تحقيق سياسة القصر ، وبناء على هذا التوجيه ، فإن الملك لن يتذوق أي اقتراح سياسي من الحكومة البريطانية (*) .

وينتقد السفير البريطاني فاروقاً ، ويدرج عيوبه ويعددها ، ويركز على الغرور الذي تولد عن طريق أتباعه ، وأنه ليس على استعداد لأن يتصور أو حتى يسمح بأن مخاطبه ربما يعرف أكثر منه حول الموضوع المطروح وعليه فيجب معاملته بكل حرص عند الرغبة في عدم إثارته ، ويعود ليصفه بصلابة الرأي والجهل وإنقياده لمستشارين غير عقلاء ، ومع هذا يبين أنه سيحاول في لقاءاته معه تهيئة المناخ المناسب للصداقة الشخصية، ويبدي له ملاحظاته بشكل بعيد عن التوصيات الرسمية إلا إذا كانت التعليمات تتطلب غير ذلك ، ثم يتعرض لطرق استمالته كالزيارة لبريطانيا ، ومنحه وساماً بريطانيا من أعلى طبقة ، فمثل هذه الإجراءات يمكن أن يكون لها تأثير قوي عليه ، ولكنه يعترف أنها مؤقتة ، وأن القوة هي العلاج ، وتتوقف على تقوية المركز البريطاني للدفاع عن مصر حتى يقطع الشك باليقين ، ثم يسوق المقارنة بين الوضع عقب إعلان الحرب

(*) Ibid, J 567 - 1 - 16, Lampson-Halifax, Cairo, Feb. 3, 1939, No 110.

العالمية الأولى وخلع الخديو عباس حلمي ، والموقف الذي ينتهجه فاروق ، وإمكانية اللجوء لنفس الإجراء[1] . وبالفعل فقد أثير هذا الإجراء ولكن كان نابعاً هذه المرة من شريف صبري والأمير محمد علي وذلك عندما التقيا بالسفير البريطاني كل على حده ، وأثناء التحدث عن مستقبل فاروق أوضحا أنه صورة طبق الأصل من الخديو السابق ، ويمر بنفس ظروفه ، وألقيا اللوم على علي ماهر ، ويبين خال فاروق أنه متفق مع أمه في أن تصرفاته قد تفقده عرشه ، وفي حديث لامبسون مع الأمير أشار إلى أنه إذا أمكن الملك التخلص من استيائه الواضح ، فإن بريطانيا ستعمل ما في وسعها لمستقبل بلده ، وعليه أن يخرج من تفكيره أنها ليست لديها أقل رغبة في التسلط عليه أو إقصائه ، ويجب أن يضع في الاعتبار أنها تساند مصر وتقدم مساعدتها بإخلاص وأمانة[2] .

وانتهزت الخارجية البريطانية وجود علي ماهر في لندن ، وتحدث إليه أحد مسئوليها على أساس أنه المحرك لعقلية فاروق ، وتناول الفرق في الشخصية الملكية بين الأب وابنه في أسلوب التعامل مع ممثل بريطانيا ، وأثار موضوع إعادة فيروتشي للقصر رغم علم فاروق بتعارض ذلك مع الرغبة البريطانية ، ويبين مقدرة بريطانيا على تقوية وإبقاء الأسرة المالكة ، ولكن إذا وضع الملك العراقيل أمام الأمور التي تم الاتفاق عليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية فسيكون الوضع صعباً ، وطلب من رئيس الديوان استخدام نفوذه من أجل التعاون[3] . وتوافدت الشكوى من المتاعب الناجمة عن تصرفات فاروق ، فهو لا يدعو ضباط الجيش البريطانيين إلى حفلات القصر ، ولا يحضر الاحتفالات البريطانية بينما يحضر الأوبرا الإيطالية وحفل افتتاح لشركة يونانية، ويلجأ لأعمال صبيانية كأن يخرج لسانه للسفير البريطاني

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, J 1032 - 1 - 16, Lampson - Oliphant, Cairo, Feb. 15, 1939.

(٣) Ibid, J 997-1-16, Conversation, Maher -Kelly, March 10, 1939.

ومصاحبيه في حفل نادي الضباط الذي حضره ولي عهد اليونان(١) . وقد بلغت المجافاة أنه في حفل الأوبرا التمس أحمد حسنين بناء على طلب محمد محمود أن يأذن للسفير البريطاني بمقابلة فاروق ، فرفض وصرح بأنه إذا كان يرغب في اللقاء ، فعليه اتخاذ الإجراءات العادية وطلب تحديد موعد في القصر(٢) .

والتقى لامبسون بعلي ماهر وأحمد حسنين ، وتحدث معهما بشأن تقديم النصيحة الفورية للملك ، فأجاب رئيس الديوان بأن فاروقاً لا يرغب في مناقشة موضوع فيرونتشي ، في حين أفهم رائد الملك السفير أن الملك لا يخاف إلا من بريطانيا(٣) . وفي هذه الفترة تمكنت فعلاً من المساهمة في إبعاد البنداري حيث ربطت بين صلته بفيرونتشي وتسرب الأخبار للإيطاليين ، واعتبرت وجوده ضد المصالح البريطانية(٤) . وفي الواقع فإن السبب الأساسي يرجع إلى تأثيره على فاروق بما يقلل من شأن السفير البريطاني ، وانعكس ذلك على حادثتين ، الحادثة الأولى إلغاء حرس لامبسون المتمثل في موكب راكبي الموتوسيكلات الذي كان يسبقه في غدواته وروحاته ، ووافق ذلك اعتزاز وغرور فاروق فأصبح له وحده هذا الحق والحادثة الأخرى اختصت بزيارة لامبسون إلى أسوان واستقباله رسمياً ، فطلب البنداري توجيه إنذار إلى المدير وأن يخطر المديرين عن سبب ذلك والتحذير بالعقوبة في حالة التكرار(٥) . ووفقاً لهذا الاتجاه كان لا بد من إجراء فصله عن القصر وتأييد علي ماهر في موقفه .

ولم يكن من الممكن لبريطانيا الإقدام على تصرف مضاد لفاروق ليتخلى عن فيرونتشي لصعوبة إفشاء المعلومات السرية التي تصل للسفارة كما يذكر

---

(١) Ibid, 23305, J 1293 - 1 - 16, Lampson - F. O, Cairo, March 22, 1939.

(٢) مصر الفتاة، عدد ١٨٠ في ١٥ يوليو ١٩٣٩ ، ص ٥ .

(٣) F.O. Op. Cit,

(٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، ص ٢٤٦ .

(٥) مصر الفتاة، عدد ١٧٩ في ١٣ يوليو ١٩٣٩، ص ٤ .

لامبسون للندن ، لكنه يعود ويؤكد استخدامه كعميل إيطالي ، ويأمل في أن يتقبل فاروق النصح ليس لمصلحة بلده وشعبه فقط وإنما الأكثر أهمية لمصلحته الشخصية ولأسرته ، ويبين أنه يعمل على أن يكون التعاون وثيقاً مع السفارة . وتوضح الخارجية البريطانية أنه طالما أن الاثبات الذي يدل على أن هذا الايطالي يعمل ضد المصالح البريطانية غير مرئي ، فإن الإصرار على إخراجه قد يتسبب في مشكلة كبيرة ويعتبر تدخلا في أعمال الملك الشخصية ، وفي هذه الحالة لن يكون الموقف البريطاني قوياً ، وأن رؤية الشعب لفؤاد تختلف عن رؤيته لابنه ، فالأب أجنبي والابن مصري ، وبالتالي فلدى الأخير الرصيد الشعبي الوافر ، ومن ثم فإن أي تصرف سيكون له أثر على الرأي العام الذي يلبي النداء ضد التدخل الأجنبي ، وفي هذه الحالة سيظهر الملك كحاكم مستقل يعمل ما في وسعه لمصلحة بلده ويرفض أن يكون أداة في يد القوة الاستعمارية . ولكن في نفس الوقت تبدي الخارجية البريطانية قلقها البالغ من تمادي فاروق في مسلكه وتشير إلى الخطورة من نمو عدم تحمله للمسئولية وانغماسه تحت التأثير الإيطالي الألماني ، وتسترجع ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأن الأسرة المالكة مدينة في بقائها لحماية بريطانيا ، ووفقاً للمصلحة العامة ، فالحكومة البريطانية تنظر لها كنقطة أساسية لسياسة مساندة الملكية في مصر ، وعليه فلها الأهمية للبيت الحاكم لما فيه مصلحته الخاصة ، وركزت الخارجية البريطانية على رئيس الديوان وعقدت الأمل على أن يتعاون مع سفيرها لقيادة الملك إلى بر الأمان ، وأكدت ضرورة وجود علاقة طيبة تربط فاروق ببريطانيا وبينت أن لديه الشجاعة والذكاء اللذان لو استغلا سوف يساعدان في عمله الشاق (*) .

وبدأ فاروق يتجه للمناورة ، فرأى أن يسلك أسلوباً يظهره أمام بريطانيا

(*) F.O.Op. Cit, 23304, J 941 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 7, 1939, No, 164, F.O. Minute, Bentinck, March 8, 1939, J 1039 - 1 - 16, F.O. Minute, Kelly, March 14, 1939.

أنه قد تخلى عن بعض تصلبه ، في الوقت الذي يعطيها الاطمئنان من جهة القصر ، وبالتالي تخفف من ضغطها فيما يختص بإخراج فيروتشي خاصة والإيطاليين عامة ، فاستدعى السفير البريطاني في ١٩ مارس ١٩٣٩ ، وأظهر اهتمامه بالحالة الدولية وطلب منه نقل رسالة لملك بريطانيا تضمنت «في هذه اللحظة الصعبة تحترم مصر الآن أكثر من أي وقت معاهدتها مع بريطانيا العظمى » ، وعقب بقوله « إني واثق أن هذه الرسالة ستعيد الهدوء بعد القلق الذي لازمنا طوال الفترة الماضية » ثم صرح « نحن الشرقيون نتمسك بكلمتنا » وسعد لامبسون بهذه الخطوة الإيجابية وصرح لفاروق بأنه تحت طلبه ، وأن الشك أصبح لا مكان له في التحالف بين بريطانيا ومصر(١) . ولم تمض إلا أيام وتلقى فاروق مكالمة تليفونية من علي ماهر بلندن يبلغه أن محادثاته كانت ناجحة ، وأن الحكومة البريطانية تؤيد الملك طالما التزم بالمعاهدة(٢) . واستلم فاروق رسالة الملك البريطاني الذي شكره فيها على موقفه ، واستقبل السفير البريطاني الذي يسجل لحكومته ما دار في المقابلة ويصف الانشراح كما بدا على فاروق من جراء الرسالة ، وانتهز لامبسون الفرصة وبين أنه على ملك مصر كملك دستوري أن يحيط نفسه بحاشية مصرية صحيحة ، ويعني بهذا إقصاء الإيطاليين من القصر، وقبل أن يغادر لامبسون حاول إزالة الانطباع الذي يحمله فاروق عنه بأنه لا يميل إليه ، فأظهر الاستعداد لتقديم المساعدة عند طلبها ، ومن الطريف أن تعليق الخارجية البريطانية حمل الرغبة في أن يكون هناك فيلم يصور فاروقاً بعد خروج لامبسون ، كيف بدا وماذا قال ؟(٣) وعليه تنجلي الرؤية عن فاروق واليقين من أنه يظهر غير ما يبطن .

وأفاد السفير البريطاني الوزير الفرنسي بالتأكيدات التي أعطاها فاروق

---

(١) F.O. 407,Op. Cit, J 1106 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, March 19, 1939, No 201.

(٢) F. O. 371 - 23305, J 1357 - 1 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, March 23, 1939.

(٣) Ibid, J 1266 - 1 - 16, Harding, Backingham Palace, March 27, 1939, J 1361 - 1 - 16, Lampson-F.O., Cairo, March 29, 1939 .

تجاه الوضع الدولي فيما يختص بالمعاهدة[1] ، وجاء احتفال السفارة الإيرانية بعقد قران الأميرة فوزية لولي عهد إيران ليعكس بوادر التقارب ، فتصدر مجلة المصور ويحمل غلافها صورة الملك تتأبطه زوجة لامبسون[2] . ومع ذلك فلم يتحرك إيطالي من القصر وفي هذه الظروف استولت إيطاليا على ألبانيا في ٧ أبريل ١٩٣٩ ، ويبين ولسون Wilson قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط الانعكاس السيء لذلك على البلاد الإسلامية ، وأن مصر خاصة تأثرت بحدة حيث أن الأسرة المالكة وكثير من الباشوات تربطهم صلات ألبانية[3] ، وينقل لامبسون لوزير الخارجية البريطانية انفعالات فاروق تجاه الأرض التي يفخر بأنها مسقط رأسه[4] ، ويرجع البعض إلى هذا الحدث انقلاب فاروق على إيطاليا وتحسن علاقته ببريطانيا[5]، وترجيح الشطر الأول معقول ، أما الشطر الثاني فواضح أن تحسن العلاقة سبق سقوط ألبانيا .

وواصل الملك استقباله للسفير البريطاني الذي حرص على تقديم كبار القادة العسكريين له ، ونقل لهاليفاكس انطباعاته الطيبة عن تلك اللقاءات ، مبيناً رغبة الملك في حسن العلاقة التي أرجعها لحاجته للدفاع عن مصر والسودان بتقوية الجيش البريطاني ، وفي إحداها تكلم فاروق بجدية مع لامبسون وطلب منه أن تعرض ملاحظاته على حكومة بريطانيا وملكها ، مصرحاً بأن الوقت أصبح حرجاً للغاية ، وأنه قلق بشأن كفاية أعداد القوات البريطانية في مصر ، وقد نمي لعلمه أن القوات الواردة للتقوية آتية من فلسطين ، ولكن حضورها سيستغرق وقتاً ، وأنه من الممكن حدوث هجوم إيطالي في أية لحظة ويخشى أن يتم عن طريق الجنوب عبر الواحات وطريق العوينات ، وأنه

---

(١) Ibid, J 1167 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 21, 1939.

(٢) المصور، عدد ٧٥٥ في ٣١ مارس ١٩٣٩ .

(٣) Wilson, F. M : Eight years over Seas, p. 17.

(٤) F.O. 407 - 224, J 582 - 582 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb. 8, 1940.

(٥) عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش، ص ٢٦٦ .

كمصري لا يبيح بمزيد من القوات البريطانية في مصر ، ولكن الظروف غير طبيعية ، وأنه يريد لشعبه أن يرى ويقدر أن بريطانيا هي الحليف الحقيقي ، ويود على الأقل ٢٢ ألف جندي ، ويفضل أن تكون غالبيتهم من الهند نظراً لديانتهم الإسلامية حيث يتقبلهم الشعب . ثم تحول فاروق للحديث عن موضوع قروض للأسلحة وقال إن مصر من حقها أن تعامل على نفس الأسس لباقي البلاد التي لها نفس الوضع وبصفة خاصة تركيا ورومانيا ، وأنه كلف السفير المصري في لندن بالسعي في هذا الأمر ، ولديه مذكرة من وزير المالية بالصعوبات الخاصة بالدفع للذخيرة المطلوبة أو التي وردت ، ويأمل ألا تكون نسبة الفوائد عالية(١) .

وبالرغم من ميول فاروق المحورية ، إلا أنه كان يعد للأمر عدته خوفاً من وقوع العدوان على مصر ، فيسلم أحمد حسنين السفير البريطاني رسالة في ١٧ يوليو ١٩٣٩ بخصوص تقرير عن شروع إيطاليا لمهاجمة السودان وقناة السويس(٢) . وذلك ليتخذ الحيطة . ولم يكن اهتمام فاروق بالحالة العسكرية وليد تلك اللحظة ، فهو مؤمن بضرورة تقوية الجيش المصري ، حتى إن الرغبة دفعته لإمكانية توليه القيادة عام ١٩٣٨ ، وأن يتخذ مقر قيادته على حدود مصر وبرقة ، ويزور مطار الماظة ويشاهد مناورات سلاح المدفعية ، ويطلب خرائط الدفاع عن السواحل ليطلع على أماكن التحصينات ومواقع القوى ويناقش فيها الوزير المختص ، ويتفقد نظام القاهرة وقت عمل تجارب الغارات الجوية(٣) .

(١) F.O. 371,Op.Cit, J 1556 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 8, 1939, J 2047 - 1 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, May 12, 1939, No 560, F.O. Op. Cit, 23306, J 2948 - 1 - 16. Lampson - F.O. Cairo, July 26, 1939, F.O. 407 - 223, J 1947 - 19 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, May 8, 1939, No 129, J 2719 - 21 - 16, Lampson - Halifax, Alex, July 6, 1939, No 183.

(٢) F.O. 371 - 23306, J 2904 - 1 - 16, Lampson - Oliphant, Cairo, July 18, 1939. (V)

(٣) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٢ ، ص ٢٧، الأهرام ، عدد ١٩٥٥٨ في ٢٤ فبراير ١٩٣٩ ، ص ١، المصور، عدد ٧٦٦ في ١٦يونيو ١٩٣٩، ص ١١ ، =

وتلك التحركات جميعها أجبرته على أن يبدو في شكل المتعـاون مع الحليفة ، ولكنه لم يكن صادق النية ، وقد سيطر عليه اتجاه تجنيب مصر ويلات الحرب حيث في تحييدها مكسب لهـا ، وهو نفس الاتجـاه الذي سرى بين كثير من المصريين ، وأراد القصر أن يلعب لعبته ويكسب من المحور في مقابل الوقوف على الحياد ، ويسجل الكونت شيانـوCianoوزير خـارجية إيـطاليا في مفكـرته تحت يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩ أن سفير إيطاليا في ألمانيا أرسل له ملخصاً لما دار من حديث مع مراد سيد أحمد وزير مصر المفوض في برلين ، الذي تكلم باسم مليكه ونقل عنه أنه يكره الانجليز ويتساءل عن موقف المحور في حالـة إعلان مصر حيادها ، ومدى استعداده لمساندتها في حالة تدخل بريطاني مباشر أو غير مباشر في شئونها ، ورد عليه الوزيـر الإيطالي بـأنه بنـاء على تعليمات الدوتش تستمر المحادثات لأن أي مجهود يترتب عليه إضعاف الصلات بين مصر ولندن يقـابل بـالتأييـد الإيطالي[١] . وبـذلك خـطا فاروق الخـطوة الأولى ، فكانت لإيطاليا عاملاً مشجعاً للخطوة التالية .

وفي الأسبـوع الأخيـر من ابـريـل ١٩٣٩ عـاد من رومـا الكـونت مـاتزوليني Mazzolini وزيـر ايطاليـا المفوض في القـاهرة ومعـه التأكيـدات من الحكومة الإيطالية بأن ليس لها مطامع في مصـر ، وأشارت مجلة آخـر ساعـة المصورة إلى تلك الرسالة التي حملها من فيكتوريا عمانويـل إلى فاروق وتنم عن حسن نوايا إيطاليا نحو مصر ، وأنها لن تمس استقلالها بسوء ، وترجو لها التقدم والنجاح ، وتنوه لتلك الروابط المتينة بين الأسرتين المـالكتين في مصر وإيـطاليا[٢] . وقـد أنكر الـوزير الإيـطالي هذه الـرسالـة ، لكنـه لم يكف عن التصريح حتى شهر يوليو ١٩٤٠ بـأن بلاده لا تضمـر أية نـوايا عـدوانية تجـاه

= المقطم، عدد ١٥٤٦٧ في ٢٤ مايو ١٩٣٩، ص ٦.

(١) The Ciano Diaries 1939 - 1943, p. 32.

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٥٢ في ٣٠ أبريل ١٩٣٩، ص ٣.

مصر[1] . وتدعيماً لذلك ، قام المارشال بالبو حاكم ليبيا بزيارة لمصر في ٩ ، ١٠ مايو ١٩٣٩ ، واستقبله فاروق ، ودعاه المارشال لزيارة ليبيا، ولمعرفته بهوايته أرسل إليه هدية عبارة عن مجموعة من الأسلحة القديمة ، كما التقى بالبو برئيس الوزراء وصرح بأن مصلحة مصر ومصلحة إيطاليا تحتم وجود الصداقه بينهما ، وعندما تحدث في المفوضية الإيطالية بين أن مصر منزهة عن أغراض موسوليني[2] . واختلفت التكهنات واللغط والإشاعات حول هذه الزيارة . وعلى أية حال ، فتلك التحركات كان القصر يدرك أبعادها .

أما عن صلة فاروق بألمانيا ، فلم يكن يحمل لها القدر العاطفي الذي يكنه لإيطاليا التي احتضنت جده واحتوت أبيه ، ومع هذا فقد كان لديه الانطباع العميق بقوة هتلر وربطته به علاقة الود، حيث انتهز العاهل الألماني الفرص وقدم مجاملاته ، فهو يهدي الملك سيارة مرسيدس فخمة من النوع الرياضي بمناسبة زواجه ، ويبعث بتهنئة عقب خطوبة الأميرة فوزية ، هذا وقد استقبل فاروق في أوائل أغسطس ١٩٣٨ وزير ألمانيا المفوض في القاهرة الذي قدم له العضوية الفخرية في جمعية صيادي الريخ ، وفي أكتوبر من نفس العام يهدي الزعيم النازي للملكة وسام الصليب الأحمر الألماني وهو وسام رفيع الشأن ، وأرفق به كتاب رسمي ، وقامت فريدة بالرد عليه معبرة عن امتنانها ، ومع بداية عام ١٩٣٩ أرسل فاروق هدية موالح من حدائقه إلى هتلر وتلقى الشكر منه[3]. وبالرغم من نشاط فون هنتج الوزير الألماني المفوض وتنقلاته، وقيام كبار النازيين بزيارات لمصر ومن بينهم د. جوبلز ومحاولات نشر الدعاية لصالح المحور

---

(١) كولومب : م : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، ص ١٢٢ .

(٢) المقطم، عدد ١٥٤٦٢ في ١٩ مايو ١٩٣٩، ص ٦، روز اليوسف، عدد ٦٠٠ في ٩ سبتمبر ١٩٣٩، ص ٢٣ ، آخر ساعة المصورة، عدد ٢٥٤، في ١٤ مايو ١٩٣٩ ، ص ٣ .

(٣) الأهرام، عدد ١٩١٦٤ في ٩ يناير ١٩٣٨، ص ٨، عدد ١٩٢٩٤ في أول يونيو ١٩٣٨ ، ص ١ ، آخر ساعة المصورة، عدد ٢٣٦ في ٨ يناير ١٩٣٩، ص ٣ .

مما جعل حسين سري يصدر قراراً بجعل الصحراء المصرية مناطق حدود لا يصرح للأجانب باجتيازها [1] ، إلا أنه لم يثبت حدوث اتصالات لهم بفاروق في تلك الفترة .

وأقدمت بريطانيا على خطة جديدة من نوعها هدفت من ورائها انتزاع الميول الإيطالية من الملك ، ففي أواخر شهر يونيو ١٩٣٩ تلقت وزارة الخارجية المصرية رسالة سرية من موظف بالسفارة المصرية في كابول بأفغانستان لتنقل للقصر وتتناول أن شخصاً افغانياً يثق فيه أخبره أن موظفاً كبيراً بالسفارة الأفغانية بروما علم من أحد كبار الضباط الإيطاليين أن مجلساً حربياً عقد لوضع وبحث التدابير اللازمة لحملة هجومية فجائية على مصر ، وأن الحكومة الإيطالية تعتزم في حالة فوزها تولية أمان الله خان ـ ملك افغانستان السابق والمقيم في إيطاليا ـ حاكماً على مصر[2] . وكان واضحاً أن هذه العملية خطط لها لتحقيق الغرض الذي وضعت من أجله . واتباعاً لسياسة جذب فاروق للجانب البريطاني، أعيد اقتراح منحه وساماً عالياً يعطيه رتبة عسكرية بالجيش البريطاني للتغطية على أي تكريم له من جانب إيطاليا وألمانيا ، وللعمل على توثيق رابطته بالسفارة البريطانية ، وتوقف هذا على قيامه بزيارة لبريطانيا ، ولقي ذلك الترحيب من الدوائر السياسية والعسكرية في لندن وتقرر أن تصحبه الملكة ، ومضى الإعداد لتلك الزيارة ، وترك لفاروق تحديد الوحدة العسكرية التي يرغبها ، وأعدت دعوة الملك البريطاني وسلمت لسفيره الذي قدمها لفاروق فرحب بها وقام بالرد عليها[3] . والحقيقة أنه كان متشوقاً للدعوة

(١) Lampson, Op. Cit, Box II, April 5, 1939, Lenczowski, G.: The Middle East in World Affairs, PP. 322, 323.

(٢) مذكرات اللواء محمد إبراهيم إمام، المصدر المذكور، عدد ٧٥٧ في ١٢ يناير ١٩٥٦، ص ٣.

(٣) F.O. Op. Cit, 23305, J 2466, 2609, 2796, 2944 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, June 21, July 4, 14, 20, 1939, J 32-1-16, War office-F.O. Aug. 8, 1939, F.O. Op. Cit, 23306, J 3442-1-16, Harding, Cadogan, Aug. 28, 1939, J 3565-1-16, Lamp- =

والتكريم لما في ذلك من إرضاء لغروره ، ولم يضع في الاعتبار كيف يمكنه حمل رتبة تابعة للجيش البريطاني الذي يحتل مناطق من أرض مصر . ولم يتحقق هذا الإجراء في تلك الفترة حيث تكثفت سحب الحرب وسرعان ما اندلعت وأرجئت الدعوة .

لم تعترض بريطانيا على تولية علي ماهر الوزارة ، فقد بذل مجهوداته أثناء وجوده فيها ، ورغم تعليق الخارجية البريطانية عليه بأنه رجل عصبي وذو طموح كبير ولا يقبل النصح ، إلا أنها تشير إلى أنه لا يضمر أي شيء ضدها[1]. وعقب تشكيل الوزارة بيومين استدعى فاروق القائم بالأعمال البريطاني، وبدأ حديثه معه بتقديم شكره على وصول قوات من الهند، وأنه يأمل ألا تكون هذه آخر تقوية للجيش البريطاني في مصر نظراً للحالة الدولية، وعرج على المدح في علي ماهر وكيف أنه يعمل من كل قلبه مع الانجليز ويفني نفسه في الإدارة، ويتعاون معه من أجل مصالح البلاد ، ثم طلب من بتمان Bateman إعطاء رئيس وزرائه كل المساندة الممكنة[2]، ولم تكن السياسة البريطانية براضية عمن يتولون المسئولية العسكرية نظراً لمواقفهم السابقة منها ، ولكن كان الملك يؤيد التنظيم الذي خطط له علي ماهر بشأن تدعيم القوة العسكرية، وما لبث الأمر أن أعلنت الحرب في أول سبتمبر ١٩٣٩ واضطرب فاروق واستقبل السفير البريطاني وسأله عن أخبار الهجوم الألماني على بولندا ورد فعله على بريطانيا ، وتحدث عن إيطاليا وكيف تنتظر اللحظة المناسبة عندما ينجلي الموقف وتدخل الحرب ، وأنه على الحكومة البريطانية العمل على إرسال مزيد من القوات إلى مصر ، وهنا طمأنه لامبسون على

= son-F.O. Cairo, Sept. 1 st, 1939, J 3875-1-16, Harding-Cadogan, Sept. 20, 1939.

(١) Ibid, 23304, J 1039 - 1 - 16, F.O. Minute Kelly, March 9, 1939, J 2616 - 1 - 16, Lampson - F.O. Cairo, July 3, 1939.

(٢) Ibid, 23306, J 3278 - 1-16 , Bateman - Halifax, Alex, Aug. 20, 1939, No 458.

ذلك[1] . ووافق الملك رئيس وزرائه على إعلان الأحكام العرفية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا وما يتبعها من إجراءات وفقاً للمعاهدة ، وإنشاء جيش مرابط وضع تحت قيادة عبد الرحمن عزام . وانتصر الرأي الذي أوجب حياد مصر على الرأي القائل بإعلان الحرب على المانيا ، وبطبيعة الحال فإن موقف فاروق هو الذي رجح الاتجاه الأول رغم ميول علي ماهر في البداية للرأي الآخر ، ولم تنجح المحاولات البريطانية للوقوف أمام هذا الإجراء .

وكانت تتحرك داخل فاروق اتجاهات مختلفة ، ففي الوقت الذي يريد الابتعاد عن العداء لبريطانيا ، يعمل على تجنب الظهور بمظهر الخنوع لها سواء أمام الشعب حتى لا يفقد تأييده وتبدو صورته الوطنية مشرقة ، أو أمام أعين دول المحور التي قد تحل مكانها[2] ، ومن هذا المنطلق نبعت سياسته الساعية للحصول على الورقة الرابحة ، وفي ذلك مهارة سياسية . وعقب أيام من إعلان الحرب يقوم بزيارة إلى الحدود الغربية ليتفقد استحكامات خطوط الدفاع ويستعرض القوات العسكرية المصرية والبريطانية واصطحب معه رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان وكبير الياوران وقائد الأسطول البحري وقائد سلاح المدفعية ، والتقى الجمع بقائد القوات البريطانية ، وفي تلك الأثناء استقبل الملك كبار عمد ومشايخ البدو ومنح كل منهم بندقية وأمر بتوزيع عشرة آلاف أردب شعير على السكان وإعفائهم من العشور المقررة[3] . وكان لامبسون يفهم فاروق ويخشاه، فيسجل أنه وراء المتاعب التي تصادفها بريطانيا ويشير إلى أثر عبد الرحمن عزام السيء واعتماد علي ماهر عليه ، ويستعرض حديثه مع

---

(١) F.O. 407-223, J 3307-1-16, Lampson-Halifax, Alex, Sept. 1st, 1939, No 507.

(٢) Marlowe, J. : Anglo - Egyptian Relation 1800 - 1953, p. 315.

(٣) الأهرام، عدد ١٩٧٥٦ في ١١ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٨، عدد ١٩٧٥٧ في ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٨، عدد ١٩٧٥٩ في ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٨، المصري، عدد ١٠٢٩ في ١٥ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٥ ، Wilson: Op.Cit,p. 25, Lugol Op. Cit, p.p 35, 36.

الملك ، واهتمام الأخير بـالموقف الإيـطالي والتطرق إلى البـرلمان والعنـاصر المعارضة وتحقيق بنود المعاهدة ، ويبين حرصه على عدم التصريح برأي دون الرجوع لرئيس وزرائه[1] .

ومع بداية اكتوبـر يبلغ السفير البـريطاني هـاليفاكس بـأن الملك خاضـع لتأثير علي ماهر وأن التقارير التي وصلته من مصادر مختلفة تبين أن المناخ في القصر وبين العناصر الأكثر ارستقراطية المتصلة به باستثناء الأمير محمد علي ، يميل لمعاداة بريطانيا بل ومتعـاطف مع ألمـانيا ، وإن لم يكن بـالفعل متقـارباً منها ، فإنه نصير للهزيمة . وأن الجانب العسكري الـذي يتولاه صالـح حرب وعزيز المصري وعبد الرحمن عزام يتبع الطريق الذي يقضي على نفوذ البعثة العسكرية البريطانية ، والأكثر من ذلـك أنه يجب أن يـوضع في الاعتبـار عدم إمكـان التخلص من رئيس الوزراء دون حـدوث احتكاك شـرس مـع الملك ، الذي جعله مرض جنون العظمة وتأثير علي ماهر عليه جموحاً ، وفي حالة اتخاذ إجراء فمن الضروري مواجهته ، وعند معارضته فعليه أن يرحل ولكن لا بد من وضع الرأي العام والجيش في الصورة ، ويعود لامبسون ليـوضح أن الـظروف الحربية لا تؤهل لاستعمال القوة[2] . إذن فالاتجاه الخاص بالإطاحة بفارق ينمو مع الأحداث .

وكان لا بد من الوفاق ، وبدأت شواهده تلوح في الأفق، وحاول الملك أن يظهر تعاونه مع بريـطانيا ، فهـو يرحب بـالسفير البـريطاني ، ويضفي على مقابلته له الانطباع المريح ، فيسأله عن نسخة من قانون العقـوبات للنـظر في العقوبات التي تطبق على من يكتب أو يتحدث ضد بريطانيا ، ويبدي اهتمامه بالمعتقلين الألمان ومـا وجد معهم من وثـائق ، ويثير مسـألة القـطن ، ويبدي ارتياحه لوصول عدد القوات البـريطانيـة في مصر إلى ٣٠ ألف ، وقـد حرص

---

(١) F.O. 371 - 23307, J 3882, 3939 - 1 - 16, Lampson - F.O, Alex sept. 18, 25, 1939.

(٢) Ibid, J 4046 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Alex, Oct. 2, 1939.

لامبسون على تأكيد المساعدات التي تقدمها مصر لدولته فطلب من رئيس الوزراء أن تشير خطبة العرش إلى العلاقات بين البلدين ، وطلب نفس الطلب في الخطبة التي يلقيها الملك بمناسبة عيد الفطر ، ولكن الأخير لم يفعل على أساس أنها مناسبة دينية ، وسجلت الديلي تلغراف في مقال لها بعنوان « مصر على استعداد لمساعدة بريطانيا » تأكيد فاروق لتقديم تلك المساعدات(١) .

وعلى نفس الدرب يتبرع للكريسماس في نهاية عام ١٩٣٩ للترفيه عن الجنود البريطانيين، وشكره القائد البريطاني كما رأى إرسال خطاب شكر له من المسئولين مبيناً أنه لحداثة سنه يسعده تسلم مثل ذلك الخطاب ، لكن انتهى الأمر بأن قام السفير البريطاني بنقل رسالة شفوية من ملك بريطانيا إليه مما أدخل السرور عليه ، ويعلق لامبسون على هذه التصرفات بأن الموقف الملكي قد تحسن تجاه السفارة وأصبح سليماً فيما يختص بالتحالف البريطاني المصري(٢) .

وقام أحمد حسنين بدوره في هذا الصدد ، وكان مؤشر نفوذه قد بدأ يعلو لدى فاروق ، وفي لقاء له مع لامبسون أوضح تأييد مليكه التام لبريطانيا ، وأشار إلى خضوعه للحاشية الإيطالية ، وتضايقه من كثرة تردد الأمير محمد علي على السفارة البريطانية ، ولام علي ماهر وأرجع له الصفات التي تخلق بها فاروق(٣) . وفي الواقع فلم يغب عن ذهن الأخير منذ وفاة أبيه رغبة ولي العهد في الحلول مكانه، وكان علي ماهر يشجع هذه العقيدة وتوصل إلى جعل العلاقة تسوء للغاية بين الطرفين. وبدا طابع الملاينة على فاروق تجاه الدولة الحليفة، فعندما التقى به لامبسون ليقدم له هدية الملك البريطاني بمناسبة عيد

---

(١) Ibid, J 4209, 4587-1-16, Lampson-F.O. Oct. 13, Nov. 8, 1939, Lampson, Op. Cit, Oct. 13, 1939, p.p. 223, 224.

(٢) Ibid, 24632, J 575 - 575 - 16, Grigg - Cadogan, Jan. 24, 1940, F.O. Op. cit 24623, J 807 -92-16, Lampson-F.O, Cairo, March 5, 1940, No 44, F.O. 407-224, J 582-582 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb. 8, 1940.

(٣) F.O. 371 - 23307, J 4979 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 9, 1939.

الميلاد، فاتحه في أن الفرصة مواتية للتخلص من عزيز المصري حيث يلعب بالنار، ولم يعارض الملك وإنما بين أنه حينما كان بصحبته في انجلترا لاحظ صعوبة التعامل معه، وهنا يشير السفير البريطاني إلى المشاحنات بين رئيس الأركان وأحمد حسنين[1] وعليه يتضح الارتباط بين الأطراف المعينة.

ورغم هذه النوايا التي بدت حسنة من فاروق، إلا أن لامبسون كان متخوفاً ومتشككاً، فهو يسترجع أفكاره قبيل الحرب وكيف أظهر الإعجاب بالدكتاتورية الأوروبية مصرحاً باستحالة احتواء الديموقراطية على كل الفضائل وأن هناك بعض المميزات لكل من النظامين[2]. ومع بداية عام ١٩٤٠ بعث السفير البريطاني في باريس إلى حكومته ينقل لها التقارير عن الملاحظات الخاصة بنشاطات فاروق التي كتبها جورج بونيه وجمعها أثناء وجوده في مصر لحضور اجتماع مجلس إدارة شركة قناة السويس، وقد التقى بالملك، وتحدث عنه وبين أن عداءه المستحكم لبريطانيا ليس نابعاً من القلب، وغرامه بفرنسا يغطيه إعجابه بهتلر، وأن مسألة عزله أصبحت موضوعاً عاماً للحديث في مصر، ويقول البعض بعودة الخديوي العجوز للعرش، وترد الخارجية على سفيرها بأن ما يبيح به فاروق يعطي التأييد للتعاون الأساسي في المجهود الحربي، ومع هذا فإنه يمثل لبريطانيا مشكلة، وأن الوضع البريطاني القائم في مصر لا يمكن مقارنته بمثيله في عهد الاحتلال حيث يحكم الوضع الجديد معاهدة ١٩٣٦ [3]. وأحس لامبسون بتغيير قلب فاروق وإمكانية تغيير موقفه تجاه بريطانيا، واستاء من ذلك الحديث المضاد للجيش البريطاني الذي تفوه به لجورج بونيه، وعليه حذر علي ماهر من تدخل الملك في مثل هذه الأمور،

---

(١) LampsonOp. Cit,Dec. 21, 1939, P. 287.

(٢) F.O. 407 - 223, J 3529 - 1 - 16, Bateman - Halifax, Alex, Aug. 25, 1939, No 1066.

(٣) F.O. 371 - 24623, J 559 - 92 - 16, Young - Norton, Paris, Feb. 17, 1940, Norton-Young, F.O, Feb. 24, 1940.

وشكا لحكومته من ذلك التذبذب[1] .

وراح السفير البريطاني يتصل بالمقربين لفاروق علهم يتمكنون من تثبيت موقفه للصالح البريطاني ، وإقصاء الأفكار - يصفها بأنها سممت عقله - التي غرسها فيه أهل السوء ، بأن بريطانيا تتدخل بطريقة غير لائقة في السياسة الداخلية ، وقد أخبر حسين سري لامبسون بنصحه للملك وبأنه جازف بكل المخاطر في حديثه معه ، والتقى السفير البريطاني بالأميرة نعمت مختار وهي عمة الملك المقربة لنفسه ، وأوضح أن خامة ابن أخيها طيبة ولكن المتاعب منشؤها الحاشية السيئة المحيطة به ، فتجاوبت معه وقالت إنها تعرف كيف يتحلى لامبسون بالصبر[2] . وبالفعل فقد أثار الملك حفيظة السفير البريطاني ببعض التصرفات البسيطة ، ففي أثناء قيامه برحلة صيد إلى الفيوم ، مر على استراحة لامبسون التي تقع على الطريق فلم يجده ، فأجرى حديثاً مع الحارس الذي لم يعرفه ، وأشار فاروق إلى العلم البريطاني المرفوع على المنزل وسأله عن سبب عدم وضع العلم المصري بجواره ، وسجل لامبسون انطباعاته لحكومته ، وعزا ملاحظة الملك إلى الغرور وبين أنها قد يكون لها رد فعل في المستقبل[3] .

وبرزت مسألة عزيز المصري ، وبالضغط على الحكومة تحقق الطلب البريطاني في إقصائه عن رئاسة الأركان في أول فبراير ١٩٤٠بإعطائه أجازة لمدة ثلاثة أشهر ثم ستة أشهر أعقبها إحالته إلى المعاش والحقيقة أنه منذ توليه منصبه والسفير البريطاني لا يهدأ عن طلب تنحيته نظراً لموقفه من بريطانيا ولإعجابه بألمانيا والجهر به . وكان لهذا الإجراء رد فعله ، ففي ٧ فبراير رتب اجتماع في

(١) Ibid, J 362 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 20, 1939, Lampson, Op. Cit, Jan. 9, 1940, p.7.

(٢) F.O. Op. Cit, 24623, J 457 - 92 - 16, Lampson. F.O, Cairo, Feb. 3. 1940, J 607 - 92 - 16 , Lampson - Symour, Cairo, Feb. 9, 1940.

(٣) Ibid, Feb. 20, 1940.

الجامعة بمعرفة نادي الصيد الملكي وحضره فاروق وقوبل بهتافات من جموع الطلبة « يحيا الملك . . يحيا عزيز المصري قائد الجيش . . المصري هو روح الجيش . . قف ثابتاً يا ماهر » ولم يمضِ يومان إلا وقامت مظاهرات طلبة الأزهر ، وكان الشيخ المراغي وراءها حيث ألقى خطبة أعقبتها الهتافات للملك ولعزيز المصري(١) . وبذلك يتبين أن فاروقاً أصبح حجر عثرة في الطريق البريطاني ومحركاً للاضطراب. ومضت لندن تفكر في وسيلة تستميله بها، خاصة أن موضوع الزيارة لها غدا مستحيلاً ، وبرزت مسألة زيارة إيدن لمصر لتخدم عدة أغراض ، من أهمها احتواء الملك والدوائر السياسية ، وأعد طومسونThompson التخطيط لذلك ، فاعتبر أن إيدن في وسعه كوزير دولة للمستعمرات تسكين العداء بالمسكنات ، وأنه في لقائه المباشر مع التاج والحكومة فرصة مفيدة لبريطانيا ، وعليه أن يكون مجاملاً مع فاروق بكلمات تظهر الدور الذي تقوم به بريطانيا تجاه الأسرة المالكة ، وفي نفس الوقت تقوم الصحافة البريطانية بنشر صور خاصة للملكة فريدة وابنتها الصغيرة ، وأن يوضح للملك أن الحكومة البريطانية تقدر المسئولية الجسيمة التي تضعها على أكتافه وقت الأزمات(٢) . تلك كانت الرؤية البريطانية لاكتساب فاروق .

وصل إيدن إلى القاهرة في ١١ فبراير ١٩٤٠ ، وعقب وصوله صحبه الأدميرال برومليBromly ومندوب من السفارة البريطانية إلى قصر عابدين حيث قيد اسمه في سجل التشريفات ، ومن الأمور التي تلفت النظر أنه في نفس الوقت وصل ماتزوليني الوزير المفوض الإيطالي إلى القصر لنفس الغرض بعد عودته من روما ، وتم التعارف بينهما ، ويذكر لامبسون أن الوزير الإيطالي دهش من زيارة إيدن غير المتوقعة(٣) . وحقيقة فقد كانت هذه الزيارة موضعاً

(١) F.O. 921 - 199, 34 - 44 - 114, Diary of political Events in Egypt during the World War, Paper No 60.

(٢) F.O. 371 - 24609. J 413 - 31 - 16, F.O. Minute, Thompson, Feb. 6, 1440.

(٣) Ibid, J 638 - 31 - 16 , Lampson - F.O, Cairo ,Feb. 22, 1940, No 193.

للحديث والتساؤل لظروفها المفاجئة وإلى ما صاحبها من الكتمان الشديد ، حتى إن نبأ قدومه لم يعرف إلا بعد وصوله لمصر ، ثم أذيع أن السبب هو للترحيب بالقوات النيوزيلاندية والأسترالية والفرقة الهندية[1] . واستقبل الملك إيدن ، وكان قد حمل معه رسالة الملك جورج السادس ـ أعدها لامبسون بالتشاور مع إيدن ـ بشأن أسفه لعدم إتمام الزيارة الملكية وتأجيلها ، وقرأها له ، فإذا بها تشير أيضاً إلى الحرب وتعاون مصر وفقاً للمعاهدة ، وهنا أبان فاروق أنه سبق وأعطى التأكيد عن الشعور الودي ، وأقصى أية فكرة للتمويه أو التذبذب ، وأثناء الحديث أبدى ملاحظته بأن قوة ألمانيا العسكرية لا تتبع أي تخطيط خاص ، ثم تكلم عن ضرورة إمداد مصر بالأسلحة على وجه السرعة ، وشرح إيدن القيود الخاصة في هذا الشأن ، ولكنه وعد بأن يبلغ طلبه للمسئولين ، كما صرح فاروق بحاجة مصر لقرض مالي وأشار إلى ما تحصل عليه تركيا من قروض ضخمة ، وبين أنه لا توجد أسباب تمنع تقديم المساعدة المالية ولم يعط إيدن التشجيع له ، وعبر الملك عن وجهة نظره في مسألة الدفاع عن السوادن وعدم كفايته ، وتوقعه لشن إيطاليا هجومها عن طريق ربط ليبيا بشرق أفريقيا ، ولكن إيدن أظهر له صعوبة ذلك ، ولما لم يقتنع وعده أن يأخذ على عاتقه نقل رغبته في هذا الصدد[2] .

وكان انطباع وزير الدولة البريطاني عن فاروق أنه نضج تماماً منذ رآه في لندن، ويرغب لامبسون في التأثير على ذلك، فيعلق على بعض صفاته بأنه لا تنقصه الثقة ولا العقل ولكنه صلب الرأي ومتكبر وغيور على مركزه ولا يقبل النصح، وأن تزلف الحاشية وإغراءها له يشجع فيه هذا الاتجاه ، وقد أوصى إيدن بالاستمرار في اليقظة ، ويعود السفير البريطاني ليعقب بأن الملك هو المشكلة الكبرى لمصر ، ومع أن الخارجية البريطانية تفاءلت برأي إيدن الذي

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٩١١ في ١٥ فبراير ١٩٤٠، ص ١، Lugol Op. Cit,p. 65.

(٢) F.O. Op. Cit., J 606 - 31 - 16, Lampson - F.O., Cairo, Feb. 15, 1940, No 37.

بدا أقل جزعاً مما يبديه سفيرها، إلا أنها سجلت « إن هذا الحاكم الشاب يخلق لنا مشكلة خطيرة قد تنمو في يوم ما وتصبح حادة »[1] . وحاولت بريطانيا ترضية فاروق، ولكن وزارة الحرب رأت أنه من الصعب إمداد مصر بالأسلحة في هذا الوقت، كما أن الخزانة لم تكن تسمح بمزيد من مدفوعات لمساعدات مالية، أيضاً برزت صعوبة مسألة السداد بالقطن، وعبر لامبسون عن رؤيته، بأن بريطانيا دفعت لتركيا، وأن مبلغاً بسيطاً في شكل قرض ميسر يسعد مصر ، أما بالنسبة للدفاع عن السودان فلم يجد معارضة[2] . وحمل إيدن رسالة فاروق إلى الملك البريطاني وتضمنت بعد الشكر، أنه يأمل بألا تمس مواد المعاهدة، وأنه سعيد لإتاحة الفرصة لمصر لإبداء كافة رغباتها، وكل أمنياتها تقديم مساعدتها لحليفتها، وأعطى كل التأكيد بتعاون مصر المخلص لتحقيق النصر التام ، وأنه مقتنع بأن الثقة المتبادلة بين البلدين ستؤدي لعوامل الفوز النهائي والحرية والتقدم[3] .

وتحسنت العلاقة بين فاروق ولامبسون، الذي حرص على إمداده بآخر أخبار الحرب بالصورة التي تظهر بريطانيا صاحبة قوة ، كما أراد أن يبعد عنه أي اشتباه في ذلك، وطلب منه في حالة تشككه في أمر ما، فما عليه إلا الاتصال به ليحضر ويزيل الشكوك والوشايات[4]. ومضت تحركات فاروق تأخذ طريقها فيما يختص بمسألة الدفاع، فهو يشهد المناورات البريطانية في طريق السويس، ويطوف في المساء بأنحاء العاصمة ليتفقد الاستعدادات للغارات، ويرتدي ملابس الطيران كمارشال ويطير بصحبة وزير الدفاع للإسماعيلية ويهبط في مطار سلاح الطيران البريطاني فجأة دون علم رجاله، ويتفقد المناطق

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid, J 564 - 31 - 16, Dominion Office - F.O, Feb. 19, 1940.

(٤) Ibid, 24623, J 807 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 5, 1940, No 44.

الحرام على طول الطريق من ألماظة لبور سعيد[1]. وهدف من وراء هذه التنقلات إلى الظهور بصورة المؤيد للحليفة في الوقت الذي يشعرها فيه بأن هناك سلطة حربية مصرية لها القدرة على التأثير في ميزان القوى .

وفي الواقع فإن الاتجاه الودي لفاروق ناحية بريطانيا، وإن لم يكن نابعاً من الداخل، فإنه حمل تفادي الصدام معها حيث ترسب في أعماقه قدرتها على إحلال غيره مكانه وخاصة الأمير محمد علي ، كما أنه كان يخشى الهجوم المحوري وبالذات إيطاليا التي كثيراً ما ردد سؤاله للسفير البريطاني حول وضعها الحربي وتحركاتها ، ويسجل لامبسون كل كلمة تفوه بها عن هتلر وموسوليني ورؤيته للموقف في حالة هزيمة ألمانيا، وتتبع لندن نتيجة المقابلات وتطلب استمرارها[2] . هذا في الوقت الذي حرص فيه فاروق على أن يسمع من الطرف الآخر ، فيستدعي ماتزوليني ليستفهم منه مباشرة عن حقيقة الموقف الدولي[3]، إذ وضع انتصار المحور في الاعتبار حيث كانت الدلائل تشير برجحان كفته ، فبالإضافة إلى شعوره المتعاطف تجاهه، فإن محافظته على العرش وجهته لاكتساب جميع الأطراف، ويذكر وزير الخارجية الإيطالي في مفكرته ـ ٣٠ مايو ١٩٤٠ ـ أن وزير مصر المفوض في روما تكلم تحت مسئوليته عن عزم إعلان حكومته الحياد ، وكانت إيطاليا على أهبة الاستعداد لدخول الحرب، وأنه شجعه لإمكانية الحصول على منفعة محققة لها وزنها[4] .

---

(١) الدستور، عدد ٦٩٠ في ١٨ مارس ١٩٤٠، ص ٤، عدد ٦٩٣ في ٢١ مارس ١٩٤٠، ص ٤ ، الأهرام، عدد ٢٠٠١٢ في ٢٧ مايو ١٩٤٠، ص ٦، عدد ٢٠٠١٥ في ٣٠ مايو ١٩٤٠، ص ٦ ، المصري، عدد ١٢٨٤ في ٣٠ مايو ١٩٤٠ .

(٢) F. O.Op.Cit, 24625, J 1316 - 92 - 16, Lampson - F.O. Cairo, April 20 , 1940.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٨٨ في ٣١ مارس ١٩٤٠، ص ١٠ .

(٤) The ciano Diaries, p. 257. ، اشتبهت المخابرات البريطانية في وجود اتصالات بين علي ماهر والوزير المفوض، ومما يذكر أنه رفض العودة لمصر بعد دخول إيطاليا الحرب ، Vatikiotis: The Modern History of Egypt, p. 345.

واستجاب فاروق لبعض الرغبات البريطانية، ففي بداية أبريل ١٩٤٠ ، وعندما علم أن البنداري الوزير المصري المفوض في باريس يقلل من القدرة البريطانية على هزيمة الألمان ، يأمر بنقله على الفور[١] . وفي أواخر هذا الشهر ، وبعد أن أصبح متوقعاً دخول ايطاليا الحرب ، يجري علي ماهر إجراءاته فيما يختص بمراقبة الرعايا الإيطاليين ، ويعرض على الملك أن يحصل فيروتشي على أجازة ويغادر مصر إذ من غير المستحب اعتقاله داخل القصر ، ويقتنع فاروق أخيراً ويسعد المسئولون البريطانيون بهذا العمل[٢] . ولكن لم تنته مخاوفهم لباقي العناصر الإيطالية الموجودة في القصر ، ولعودة المارشال بالبو إلى مصر مرة أخرى وذهابه إلى قصر عابدين[٣] . وينتهز لامبسون المقابلة الملكية التي قدم فيها رئيس السلاح الجوي البريطاني ليحدث الملك عن ازدياد الإيطاليين بالقصر وضرورة التخلص منهم، فرد عليه بأنه لا يمكنه إصدار فرمان في هذا الشأن، وأنه سيدرس الموضوع ، وحاول إبداء تعاطفه مع السفير البريطاني فأشار الى بعض المقربين والذين لهم تصرفات تتعارض مع الاتجاه البريطاني، وأنه سيتخذ الإجراءات الشديدة لمن تسول له نفسه الانجراف مع هذا التيار ، وينقل لامبسون لحكومته ذلك الموقف الودي ، وتأتي توجيهات وزير الخارجية البريطاني بضرورة التفاهم معه بخصوص التحالف البريطاني المصري ـ وفقاً للمعاهدة ـ في حالة الهجوم الإيطالي على الحلفاء ، وأن لإيطاليا طموح في البحر المتوسط وشمال أفريقيا ، والقوات البريطانية هي الحماية والدفاع الوحيد لمصر[٤] .

وبدأت بوادر أزمة يونيو ١٩٤٠ ، ورغم أن بريطانيا أيدت فاروقاً في تولي

---

(١) F.O.Op. Cit,42624, J 1058 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 8, 1940

(٢) لطفي عثمان: المرجع المذكور، ص ١٣٥ ، اهرام،عدد ٢٤٥١٩ في ١٦ يناير ١٩٥٤ ، ص ٤ ، شهادة علي ماهر أمام محكمة الثورة .

(٣) المصور، عدد ٨٠٥ في ١٥ مارس ١٩٤٠، ص ١٧ .

(٤) F.O. 407 - 224, J 1507 - 208 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, June 2, 1940, No, No 429, Halifax - Lampson, F.O, June 5, 1940, No 401.

علي ماهر الوزارة ، إلا أنها منذ لحظة تشكيلها أعربت عن عدم الارتياح نظر لضمها عناصر لها تاريخ مضاد لبريطانيا وميول واضحة لأعدائها ، وحاول رئيس الوزراء اتباع سياسة المداراة، لكنها فشلت أمام تصرفاته التي أثبتت فقدان التبعية الكاملة للندن ، وبالطبع ساند فاروق اتجاه رئيس وزرائه ، حقيقة لقد نفذ الكثير من الطلبات البريطانية التي تطلبتها الحالة الحربية طبقاً لبنود المعاهدة ، لكنه كان حذراً وخاصة مع انتصارات ألمانيا التي حولت قلوب المصريين ناحيتها ليس حباً فيها ولكن انتقاماً من بريطانيا . ولم يكن فاروق ذاته ليخفي الشماتة، فراح يسخر منها ويطلق النكات التي ترفع من شأن غريمتها ويحيط نفسه بالمتحمسين لها[1] . وأرادت بريطانيا فك الارتباط بين فاروق وعلي ماهر ، لعلمها بأن رئيس الوزراء لا يعتمد في وجوده إلا على الملك، فهو يحميه في الوقت الذي يخضع لتأثيره، وعليه فإن فصل التبعية مصلحة لها إذ يصبح من السهل الاستحواذ على فاروق ، ولاح الوفد في الصورة أمام الأعين البريطانية ، ولم يكن الملك ليرضى عن النحاس ، فقد وصفه في أثناء حديث له مع لامبسون بأنه أمين ولكنه أحمق ويكمن الخطر في المحيطين به[2] . وبالتالي فهو يرفض عودته بأي شكل من الأشكال .

ودخلت إيطاليا الحرب في ١٠ يونيو ، والتقى السفير البريطاني برئيس الوزراء ، على أمل إعلان مصر الحرب ، وتعقد الموقف بينهما ، وعقب المقابلة كتب لهاليفاكس يحذر من موقف علي ماهر ، ويبين أن ثقته فيه اهتزت، وأن ما يخشاه الاضطرار لاتخاذ إجراء عنيف سواء معه أو مع الملك قبل أن يسبق السيف العزل، ويعرض ضرورة وجود حكومة قوية ومخلصة لبريطانيا وتعمل ضد ايطاليا ، ويستعرض أسماء حسن صبري ، حسين سري ، حافظ عفيفي ، وأنه عند معارضة الملك لا بد من الاستعداد ـ إذا دعت الحاجة ـ إلى مواجهته وتخييره إما بالطاعة أو بالتنازل عن العرش ، وفي هذه

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٨٥ .
(٢) F.O. Op. Cit,

الحالة يمكن الاعتماد على الأمير محمد علي الذي يتمتع بثقة بريطانيا[1] وازداد نشاط فاروق ، فيقوم بزيارة مفاجئة ـ لأول مرة ـ إلى وزارة الخارجية مرتدياً زي المارشالية ، ويلتقي برئيس الوزراء ووزير الدفاع لبحث تطورات الموقف[2] . واكتفت الحكومة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيطاليا ، وتدهور مركز الحلفاء ، وتجمعت التقارير لدى السفارة البريطانية التي تفيد بانقلاب تصرفات الوزارة على أعقابها ضد بريطانيا إيماناً بقرب هزيمتها وانتصار المحور . وعليه رأت وجوب الإطاحة بها ، وعندما اتصل أحمد حسنين في ١٣ يونيو بالسفير البريطاني لنقل تهاني ملك مصر لملك بريطانيا بمناسبة عيد ميلاد الأخير ، أبلغه إخطار فاروق وتحذيره من خطورة الحالة التي كان من المفروض أن يعرفها دون إخطار ، ومواقف رئيس الوزراء والبرلمان ووزير مصر في روما تجاه إيطاليا ، وأن عليه التحرك[3] .

وقام حسين سري وزير المالية بدوره في إثارة السفير البريطاني ضد علي ماهر ، فاتصل به وتحدث معه في عدم إخلاص رئيس الوزراء ، وأنه وزملاءه على استعداد لتقديم الاستقالة ، واتفق لامبسون مع الجنرال ويڤل Wavell ـ القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط ـ على ضرورة اتخاذ إجراء مبكر حيث في التأجيل خطورة كبيرة ، ومن ثم لا بد من تغيير وزاري ، ورُشح النحاس ، وجاء رد الخارجية البريطانية لتؤيد موقف المسئولين البريطانيين في مصر ، وأن علي ماهر لا يتعظ ، ولا بد من اللقاء مع فاروق وإفهامه سوء سياسة التردد وقت الحرب ، وأن تذبذب علي ماهر لا يتفق مع روح المعاهدة ولا يمثل شعور الشعب المصري ولا هو في صالح مصر ، ولذا أصبح من الضرورة تشكيل حكومة جديدة تضم أكبر عدد من العناصر ، ويحسن أن يكون رئيس

---

(١) Ibid, J 1491-G, Lampson-Halifax, Cairo, June 11, 1940, No 491.

(٢) الأهرام، عدد ٢٠٠٣٢ في ١٦ يونيو ١٩٤٠، ص ٦، المصري، عدد ١٣٠١ في ١٦ يونيو ١٩٤٠، ص ٦.

(٣) F. O. Op. Cit., Lampson - Halifax, Cairo, June 13, 1940, No 514.

الوزراء غير وفدي ولكن مؤيداً من النحاس ، لأنه بالإضافة إلى عدم كفاءة الوفد الإدارية ، فإن وزارة وفدية خالصة لن تثير عداء القصر فقط ، وإنما أيضاً باقي الدوائر السياسية التي تحتاج بريطانيا لتعاونها (١) .

وتنفيذاً للتعليمات ، ذهب لامبسون إلى فاروق في ١٧ يونيو ، وقرأ عليه برقية الخارجية البريطانية ، وبين تأزم الحالة وخطورة الموقف وفقدان الثقة في علي ماهر ، ولذا يجب أن يترك الحكم ولا يعود للقصر بمعنى ألا يشغل منصب رئيس الديوان الشاغر ، إذ ثبت أن وجوده يسبب المصاعب لأية حكومة . ولم يعارض فاروق واستعلم عن البديل ، فأعلن السفير عن الرغبة في رئيس وزراء ينفذ المعاهدة ويكون مؤيداً من الشعب ، وأن يدعى محمد محمود كزعيم للمعارضة والنحاس كزعيم للأغلبية ويتم التفاهم معهما واتباع ما ينصحان به ، وكرر لامبسون ذلك ثلاث مرات ، وهنا أوضح الملك أنه لتنفيذ الرغبة البريطانية سيدعو رؤساء أحزاب المعارضة، ولكنه رفض استدعاء النحاس لأنه سبق وطالب بإنزاله من على عرشه ، فبين السفير أنه لا يطلب منه تشكيل النحاس للوزارة ، وأن كل ما تريده دولته حكومة مخلصة متعاونة ، وليس من الأهمية إعلانها للحرب ، ولوح بأن الجنرال ويفل ينتظر عودته ليقف على مدى استجابة الملك ، فكان المعنى واضحاً أن التهديد صريح ، ورجاه ألا يلعب بالنار واتباع نصيحته ، وطلب إبعاد أي تأثير لعلي ماهر عليه والتصرف السليم ، فأشار فاروق إلى أنه باعتباره ملك مصر يحتم عليه ألا يدخل الحرب مع الجانب الخاسر ، فرد عليه لامبسون بأن موقف مصر مماثل لموقف بريطانيا في الحرب ، فإما الغرق معاً أو العوم معاً ، وفي النهاية سيكون الانتصار ، ولكن فاروق أراد كسر تفاؤله ، فسأله عن مدى وثوقه من الفوز وعن أخبار فرنسا ، فلم يجد أمامه إلا التهرب من الإجابة(٢) . وكان هذا أول إنذار بريطاني لفاروق

---

(١) Ibid, J 1588 - G, Lampson - Halifax, Cairo, June 15, 1940, No 530, Halifax - Lampson, F.O, June 16, 1940, No 468.

(٢) Ibid, J 1588 - G, Lampson - Halifax, Cairo, June 17, 1940, No 536.

يحمل الاعتداء على مصر .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس وزراء الحرب البريطاني في ١٧ يونيو ، أطلع وزير الخارجية زملاءه على برقيته التي أرسلها للامبسون وشرح ما فيها واعتذر عن أن الوقت لم يكن كافياً ليستشير الوزارة قبل إرسالها إذ وصلته تقارير أقنعته بأن الحالة في مصر تسير من سيء إلى أسوأ ، وهو ينتظر وقع التبليغ على فاروق ، ويعتقد أنه ربما يدخل في الخط ، بمعنى أن ينفذ المطلوب ، وربما تصدر عنه بعض المتاعب في البداية، وأشار إلى أن أحد الملامح المرضية للمستقبل بالنسبة للوضع ، هو تحسن موقف النحاس والوفد حيث لا ينتظر منهما متاعب خطيرة . وعليه أخذ المجلس مذكرة للتصديق على أقوال وزير الخارجية(١) . ويبدأ فاروق يثير بعض المتاعب التي توقعها هاليفاكس ، ففي اليوم التالي لتلقيه التبليغ البريطاني بعث برسالة احتجاج إلى ملك بريطانيا عن طريق السفير المصري ينتقد فيها تصرف لامبسون ويعترض على تهديده ويبين أن الوزارة حائزة على ثقة البرلمان وثقته ، وأن مصر لها مطلب واحد هو جيش قوي يقوم بدوره كما قام في الماضي ، وأن لامبسون لم يقم بعمل شيء ولا يفهم دوره في المعاهدة ، ويطلب عدم تدخله في الأعمال الداخلية للبلاد واحترام استقلالها ، ويبين أن مصر مخلصة ومتعاونة مع بريطانيا ، وبتدخل السفير البريطاني سيسيء إلى العلاقات بين البلدين وخاصة في هذه الأوقات العصيبة ، وينهي رسالته بالتأكيد على تعاون الشعب والحكومة مع بريطانيا(٢) . واتصل أحمد حسنين بالسفير البريطاني ليعلمه برسالة فاروق ، وأنه ليس في نيته تعيين حكومة جديدة لحين وصول الرد البريطاني ، ورجاه السماح بعودة علي ماهر إلى القصر ، لكن لامبسون رفض على أساس أنه ليست هناك حكومة ترضى بالتعامل معه كرئيس للديوان ، وأكد على أن أي

---

(١) CAB 65 - 7, War Cabinet 170 (40), Minute 7, Egypt , June 17, 1940.

(٢) CAB 65 - 7, War Cabinet 170 (40), Minute 7, Egypt , June 17, 1940. F.O. 371 - 24625. J 1597 - 92 - 16, F.O. Minute, Norton, June 19, 1940, F.O. 407 .Op. Cit, J 1597 - G, Halifax - Lampson, F.O, June 20, 1940, No 483.

حكـومة تستـدعى لابد من أن تحـوز موافقـة الوفـد حتى تكسب رضا الشعب عنها ، وعرض اسم حافظ عفيفي ، وأنه في حالة رضا الأحزاب عنه فالسفـارة تؤيده والنحاس يوافق عليه (١) .

وكتب لامبسون إلى هاليفـاكس يستفسر عن الموقف في حالة عدم تنفيذ الـطلب البريـطاني ، وعرض مسـألـة التهـديـد بـإعـلان الأحكـام العسكـريـة البريطانية ، وأنه تم اتخاذ الاستعداد لذلك ، وأعلنت القوات اللازمة ، رغم أن مثل ذلك العمل لا يروق قائد القوات البريطانية ، كمـا لا يروقـه هو الآخـر ، ولكنه يعتقد أن مجرد التهديد سيكون كافياً ، ولن ينفذ إلا بعد موافقة لنـدن ، ومرة أخرى يشير إلى وزارة وفدية(٢) . وواصلت الخارجية البريطانية البحث ، ووصلت إلى نتيجة مبدئية بعدم إمكان لامبسون أو الجنرال ويڤل تنفيذ القانون الانجليزي بمصر ، وأن طلب السفيـر السلطة لاستخدام التهـديد سيؤدي إلى خرق المعاهدة ، وحينئذ لا يكون هناك حق بالإدعاء بأن الحكومة المصرية هي التي بدأت بخرقها ، ومن ثم فلن توجد حكومة مصرية تقف بجانب بريطانيا ، وفي هذه الحالة سينقلب التهديد ضد المصالح البريطانية وستشكل جبهة مضادة لها ، وعرض الأمر على مجلس وزراء الحرب البريطاني في ٢٠ يونيو للوصول إلى الحل ، وعرضت الاقتراحات ، وأخذ باقتراح وزير الخـارجية بـإرسال رد قاطع ومهذب لفاروق بأن ما أقـدم عليه السفيـر هو بنـاء على تعليمات لـه من مستشاري حكومة جلالته الذين يتحملون المسئولية التامة(٣) .

وسلمت رسـالة الملك البـريطاني لفـاروق عن طريق السفيـر المصـري بلندن، يشكره فيها على شعوره ويطلب التعاون في مثل هذه الظروف الدولية ، خـاصة بعـد دخول إيطاليا الحـرب ، ويبين أن السفير البـريطاني يعمـل وفقاً

---

(١) F.O.Op.Cit, J 1588 - G, Lampson - Halifax, Cairo, June 18, 1940, No 541.

(٢) Ibid, June 19, 1940, No 544.

(٣) F.O. 371,Op.Cit,CAB 65 - 7, War Cabinet, 173 (40), June 20, 1940.

لتعليمات من حكومته وينصح بإخلاص بأن تكون حكومة مصر لها المواصفات بحيث تمثل الشعب بقدر الإمكان وتتخذ موقفاً إيجابياً في مواجهة إيطاليا .
وجاءت تعليمات وزير الخارجية البريطاني بعدم تأييد استخدام الأحكام العسكرية البريطانية حتى لا تخلق فرصة للملك ولرئيس الوزراء باتخاذ إجراءات مضادة بدعوى الدفاع عن استقلال البلاد ، ويحذر لامبسون من الإقدام على هذا التهديد دون الرجوع إليه ، وأنه إذا أصر فاروق على عودة علي ماهر إلى القصر وتغيير الحكومة ، فلن يكون ذلك عائقاً ، لأنه قد تتعاون الحكومة الجديدة مع بريطانيا في إخراجه من القصر(*) . ولم يكن السفير البريطاني ليؤيد هذا الاتجاه ، وكان مصمماً على سلوك طريق التهديد ، ففي ٢١ يونيو يسجل لهاليفاكس بأن الدلائل لا تشير إلى خروج علي ماهر ، والملك لا يقبل النصيحة ، وأن أحمد ماهر أخبره بتفضيل فاروق التنازل عن العرش على الاستغناء عن علي ماهر ، وعليه فإن بقاء الأخير في القصر يضعف نفوذ بريطانيا ويعرض قواتها للخطر ويقلل عدد المخلصين لها حتى أن الأمير محمد علي يرغب في مغادرة مصر ، ويخشى لامبسون من ضياع الفرصة بالتهاون ، فحينئذ يصعب تنفيذ الإجراء العسكري ، ويطلب الموافقة قبل فوات الأوان ، وفي نفس اليوم يبعث باقتراحاته للندن ، ويقسمها إلى ثلاث مراحل ، المرحلة الأولى التحقق من موقف فاروق بعد استلامه رسالة الملك البريطاني ، فإذا قبل إقالة الوزارة وإحلال أخرى وفقاً للمواصفات البريطانية ، فليست هناك ضرورة لاستعمال القوة . والمرحلة الثانية إذا أصر على إبقاء علي ماهر ، يجري الاتصال بالنحاس وسؤاله عن مدى قبوله لحكومة وفدية خالصة أو حكومة يشارك فيها غير وفديين ، وفي حالة قبوله يؤكد له مساندة بريطانيا التامة وتهديد الملك بإعلان الأحكام العسكرية البريطانية . واستخدام القوات العسكرية البريطانية إذا استدعى الأمر . والمرحلة الثالثة عند رفض النحاس لقبول الوزارة ، تتولى بريطانيا إدارة مصر ، وتعلن الأحكام العسكرية البريطانية

(*) F. O. Op. Cit ., F. O. 407, Op. Cit., June 20, 1940.

وتبحث عن أصدقاء يتعاونون معها ، ويطلب قبل الاتصال بالنحاس الإفادة لاستعمال تفويضه سلطة إعلان الأحكام العسكرية(١) . وبذلك يتضح إصرار السفير البريطاني على استخدام القوة ، وتلك الصلة التي تربطه بالوفد بناء على المصلحة البريطانية .

ويعود وزير الخارجية البريطانية ـ بعد مزيد من الدراسة للموقف ، وبعد يقينه من أن اتجاه لامبسون تسانده فيه الرؤية العسكرية ـ يقر مسلك القوة ويرسل لسفيره في ٢٢ يونيو بتأييد اقتراحاته بما فيها التهديد وإعلان الأحكام العسكرية البريطانية وقت الحاجة ، وأن يخطر فاروقاً بأن استمرار علي ماهر في صلاته مع الإيطاليين ، ووجود المفوضية الإيطالية بالقاهرة يتنافى مع المادة الخامسة من المعاهدة ، ونقضها من الجانب المصري مبرراً لما تتخذه بريطانيا من إجراءات ، وأن يتم هذا الإخطار قبل الاتصال بالنحاس ، وإذا تكلم الملك بشأن التنازل عن العرش ، فالسفير مفوض بقبول التنازل ، وفي هذه الحالة لا يسمح له بالمغادرة حتى لا تحتضنه إيطاليا ويطالب بالعرش ، وإنما يبقى تحت النفوذ البريطاني ، وإذا شكل النحاس الوزارة ، فيكون أول عمل له اتخاذ إجراء ضد المفوضية الإيطالية ، وعند إعلان الأحكام العسكرية يوضح نقض الحكومة لأحد بنود المعاهدة ، والإشارة إلى أنها إجراء مؤقت في حالة الهجوم الإيطالي ولأمن مصر ، وأن التدخل في الحياة اليومية سيكون محدوداً بقدر الإمكان(٢) .

وكان تصرف فاروق هو الذي سيحدد الموقف ، وفور تسلمه رد الملك البريطاني ، قدم علي ماهر استقالته إليه في ٢٢ يونيو ، وفي نفس اليوم وجه الدعوة الى كبار السياسيين ، وافتتح الاجتماع بقصر عابدين ، وجلس الى يمينه

(١) F.O. 407, Op. Cit, June 21, 1940, No 573, 574.

(٢) Ibid, June, 22, 1940, No 493. نص المادة الخامسة من المعاهدة « يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية » .

علي ماهر وإلى يساره النحاس ، وطلب من المجتمعين الرأي بعد أن عرض التبليغ البريطاني ورسالته للملك جورج السادس والرد عليها ، وناشدهم بإقصاء الحزبية جانباً والبحث في مصلحة مصر وتركهم وانسحب . والواقع أنه أراد بهذا العمل منع احتكاكه ببريطانيا ودرء الخطر عنه ، وفي نفس الوقت فإنه أمسك الخيوط بيده وساعدته ظروف اختلاف الاتجاهات القائمة في الاجتماع ، حقيقة أنها اتفقت على استنكار التدخل البريطاني والموافقة على سياسة علي ماهر فيما يختص باستمرار حياد مصر ، إلا أن تعدد وجهات النظر بشأن نوعية الوزارة الجديدة جعلتهم يتركون أمرها لفاروق[1] ، ومما يذكر أنه في هذا اليوم غادر مصر وزير إيطاليا المفوض في القاهرة وموظفو المفوضية وعدد آخر من الإيطاليين[2] وقد هدأ ذلك من حدة الموقف البريطاني .

وفي اليوم التالي لهذا الاجتماع ، ذهب لامبسون ومعه الجنرال ويفل إلى فاروق الذي طلب أن تكون المقابلة منفردة مع السفير ، وهو بدوره عامل الملك بالمثل وطلب أن ينسحب سكرتيره الخاص ، وتم الاتفاق على انضمام الجنرال بعد اللقاء الانفرادي ، واستعرض لامبسون أحداث الأسبوع ، وأعطى له الملك تصوراً لاجتماع كبار رجال الدولة ، وقرأ ورقة تحمل ما توصلوا إليه « إننا نزاول سياسة لايشوبها خطأ تجاه انجلترا ونعمل معها بكل صداقة » ثم أشار إلى الوزارة الجديدة وأمله في نجاحها وتأدية رسالتها لمصلحة البلدين ، وأن تشكيلها يعتمد كلية على وجهة نظر بريطانيا ، وعاد لامبسون وردد أنها تريد حكومة قوية تنفذ المعاهدة وتسهل للقوات البريطانية مهمتها وتقضي على الدعاية المضادة لبريطانيا وتنفذ ما تراه الأخيرة بشأن اعتقال رعايا الأعداء ، واشترط تأييد النحاس لهذه الوزارة ، واستدعائه لاتباع نصيحته ، وأعطى

---

(١) الأهرام ، عدد ٢٠٠٣٩ في ٢٣ يونيو ١٩٤٠ ، ص ٦ ، المصور ، عدد ٨٢٠ في ٢٨ يونيو ١٩٤٠ ، ص ٧ ، المصري ، عدد ١٣٠٨ في ٢٣ يونيو ١٩٤٠ ، ص ٦ ، عدد ١٣٠٩ في ٢٤ يونيو ١٩٤٠ ، ص ٦ .

(٢) F.O. Op. Cit, J1604 - 208 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, June 22, 1940, No 588.

لامبسون الملك فرصة قصيرة للتفكير وطلب منه الإجابة بنعم ، وفي نهاية اللقاء انضم الجنرال ويفل ، ويصف السفير كيف أضفى فاروق على نفسه العظمة أمام القائد وحدثه عن الحرب ومدى نجاح القوات البريطانية ، ولكن ويفل أوقفه عند حده ، ويعلق لامبسون على هذه النقطة بأن فاروقاً له خط يتبعه بشأن انتصارات المحور ويستخلص منه أن نصير للهزيمة ، وعقب اللقاء يكتب لهاليفاكس «سننهي الموقف دون عزله عن العرش ، ولكن لا انتظر دوام ذلك طويلاً ، وعموماً فقد اتخذنا كل الاحتياطات لإعلان الأحكام العسكرية حين يستدعي الأمر»[1] . ويجتمع مجلس وزراء الحرب في لندن ليستعرض الوضع في مصر ، وليبحث ما جاء بتقرير سفيرها وخاصة ما يتعلق بأن الصعوبات ستستمر طالما بقي فاروق جالساً على العرش[2] . ولكن لم يكن الموقف العسكري يشجع على الإطاحة به في ذلك الوقت.

ومرة أخرى يلجأ فاروق لطريقته السابقة ، فيرسل أحمد حسنين إلى لامبسون قبل انتهاء الميعاد المحدد ليعلمه بأن مليكه وافق على خروج علي ماهر من الوزارة وعدم عودته للقصر ، وأن النحاس في اجتماع ٢٢ يونيو طالب بوزارة محايدة تؤيدها الأحزاب تجري انتخابات حرة ، وهذا عكس رغبة وزير الخارجية البريطاني الذي بين للسفير المصري بلندن رغبته في التغيير الوزاري دون حل البرلمان ، وبناء على ذلك فإن الملك قرر استدعاء جميع زعماء الأحزاب للتشاور حول رئيس الوزراء الجديد ، ومن ثم فقد رأى السفير البريطاني قبول الأمر ، لكنه أصر على رضا النحاس عنه ، بالإضافة إلى تعاونه مع بريطانيا واقترح اسمين ، حسن صبري وحافظ عفيفي[3] . وعقد الاجتماع بقصر عابدين في ٢٤ يونيو وحضره رؤساء الأحزاب وعبد الفتاح يحيى عن

---

(١) F.O. 371, Op.Cit, J 1607 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo June 23, 1940, no 590.

(٢) CAB 65 - 8, War Cabinet 211 (40), July 24, 1940.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, No 592, Lampson, Op. Cit, June 23, 1940, P. 163.

المستقلين ورئيس مجلس الشيوخ وبين فاروق أنـه قبل استقـالة علي مـاهر ، وعليهم ترشيح رئيس الـوزراء المنتظر ، وكمـا هو متـوقع حـدث الخلاف بين وجهات النظر ، وهذا ما سعى إليه الملك ، وعندمـا عرضت الـوزارة القوميـة رفضها النحاس وصمم على رأيه ، ومثلما حدث في الاجتماع السابق رفع الأمر لفاروق[1] .

ومحاولـة لإثارة أعصاب الجانب البريطاني ، سـرت الأقوال التي نبعت من القصر بأن الملك يعد نفسه للمغـادرة لإيطاليـا على متن إحدى الـطائرتين المجريتين اللتيـن وصلتا مصـر مؤخراً ، وفي ٢٥ يـونيو حضـر الجنرال ويفـل للسفارة البريطانية ليخبـر السفير بتلك الإشـاعات ، وهنـا اختلف الطرفـان ، فالقائد العسكري يرى تركه يذهب ، بينما رأى لامبسون عدم السماح له بذلك وفقاً لتعليمات الخارجية البريطانية حتى لا يطالب بعرش مصر من هنـاك[2] . ومن المحتمل أن يكون فاروق قد اتخذ احتياطاته في حالة اشتداد الوطأة عليه ، ولكن لحظة التنفيذ لم تكن حانت بعد. واستاء السفير البريطاني من نتيجة اجتمـاع عابـدين ، ويـذكـر لحكـومتـه بـأن الأمـور متـوقفـة ، فـالملك ذهب للإسكندرية ، والنحاس انتقل للريف ليتحاشى الذهاب للسفـارة البريـطانية ، وليتجنب زيادة تعقيد الموقف ، ومع ذلك جرت اتصالات مع النحاس ومحمد محمود أسفرت عن اتفاق بتشكيل وزارة محايدة برئاسة سيف الله يسري ، وحل البرلمان عقب دورته ، ولم يكن لامبسون ليقتنع تماماً بتلك الشخصية ، فليست لهـا الثقل المـطلوب لشغـل المنصب ، لكنـه يقـر أن صـاحبهـا أمين وحليف للانجليز ، وأصر على ضرورة تنفيذ اقتراح النحاس ، وفي حالة فشل الـوزارة المحايدة تغير بوزارة وفدية، وأخطر أحمد حسنين بذلك في ٢٦ يونيو ، وحدد

---

(١) F.O.Op.Cit, 24626, J 1067 - 92 - 16, Lampson- F.O, Cairo, June 24, 25,1940 ،
المصري عدد ٣١٠ في ٢٥ يونيو ١٩٤٠، ص ٤ .

(٢) Lampson,Op. Cit,June 23, 25, 1940, pp. 163, 167.

له ميعاد رد فاروق ، وأن الموقف لا يحتمل الانتظار ، ولوح بالتهديد[1] .

وفي ذلك الوقت كانت الاتصالات تجري بين القصر وزعماء الأحزاب عن طريق أحمد حسنين من ناحية ، وعبد الوهاب طلعت من ناحية أخرى ، وكان لقاء الأخير مع النحاس يوم ٢٦ يونيو في كفر عشما ، وخرج منه بأن زعيم الوفد لا يرى الظروف مناسبة لتوليه الوزارة[2] ، وبذلك أرضى فاروق السفير البريطاني بإعطائه الانطباع بأن تعليماته اتبعت ، وقد ساعدته الظروف بموقف النحاس ، وعليه أصدر الأمر الملكي في ٢٧ يونيو بقبول استقالة علي ماهر ، واحتوى على كلمات ثناء لم تصدر لرئيس وزراء سابق[3] ، وربما أراد من ذلك مضايقة لامبسون ، وخرج علي ماهر ولم يعد للقصر واستسلم فاروق وأذعن لبريطانيا ، وأسندت الوزارة لحسن صبري ، وكان قد سبق أن رشحه السفير البريطاني ، وله العلاقات الوطيدة بالانجليز ، وعقب تكليفه أخطر أحمد حسنين لامبسون ، فصرح بأنه موال لبريطانيا ، وعلق على الوزراء بأنهم فريق غير قوي ، ووصف بعضهم بصداقته لها ، وعقد الأمل على أن تكون الوزارة في جانبها ، ولكنه رأى ضرورة موافقة النحاس لتقوية الحكومة ، والتقى به ليتعرف على موقفه ، ولم يكن ليعارض وإنما طلب حل البرلمان ، ويذكر لامبسون لحكومته بأن الوقت لا يتناسب لتوليه السلطة باستعمال القوة ، وينفي أي تخل عن زعيم الأغلبية وحزبه[4] .

وفي اليوم التالي لتأليف الوزارة ، أعلنت عن هويتها في الإخلاص والتعاون التام مع بريطانيا ، ومع هذا التزمت بسياسة الحياد ، وجاء لقاء لامبسون بالملك في ٢٩ يونيو ، ليظهر الأخير مدى حرصه على تنفيذ التعليمات البريطانية ، ووافق على تولي الوزارة جميع الإجراءات العسكرية التي تطلبها

(١) F.O.Op.Cit, June 26, 1940, F.O. 407, Op.Cit, No 599.

(٢) F. O. 407, Op.Cit, June 26, 1940, No 615.

(٣) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ٣٥٨.

(٤) F.O. 371, Op. Cit, J 1607, 1647 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, June 28, 29, 1940, No 109.

الحليفة مصرحاً بأنها ستنفذ المعاهدة نصاً وروحاً ، ووعـد بأن القصـر سيعمل بإخلاص معها ، وطلب من السفير إخطار وزير الخارجية البـريطانيـة بأنـه في صف بريطانيا ويعمل لصالحها ، وأي خلاف لذلك فهو خاطىء ، وأراد الكيد للنحاس فبين كيف رفض تحمل المسئولية وحملها له وعرقل الأمور بما ليس في صالح بريطانيا ، وفي نهاية المقابلة عبر عن أمله في تعاون الأطراف[1] ، ولكن فاروقاً كان يشعر في أعماقه أنه انتصر على الانجليز ولم يحقق لهم تخطيطهم ، وبالفعل فلم تكن الخارجية البريطانية لترتاح لهذه الوزارة ، وهذا مـا عبر عنـه هاليفاكس لسفيره بعد خمسة أيام من توليها الحكم ، لكنه أيده في احتواء الأزمة بصفة عاجلة ، وأرجع ذلك إلى سوء الظروف العسكرية ، وجاءت التعليمات من لندن باحتضان الوزارة ومؤازرتها عند حدوث تنازع مع القصر ، وعليـه تم الاتفاق مع حسن صبري على تركيـز التعاون اللصيق بـالسفارة[2] فكـان ذلك بمثابة ورقة عمل أولى للوقوف أمام فاروق ، وساء لامبسون تحكمه في بـداية عهد الوزارة، ونظر إلى تعيينه عبد الوهاب طلعت رئيس ديوان بالنيابة ، على أنه تصرف يرجى من ورائه وضع بريطانيا أمام الأمر الواقع ، وأحس أن علي ماهر يحيك لفاروق ليكسب الجولة ، وبالتالي فلا بد من إخراج عبد الوهاب طلعت من القصر[3].

وبانتصارات المحور المتعاقبة ، ازداد الخطر على بـريطانيـا في مصر ، ولم يكن الملك ليخف تعاطفه بتلك الانتصارات ، وبرزت مـرة أخرى مشكلة أصحاب الميول المحورية والإيطاليين في القصر ، وفي ٤ يـوليو حـذر السفير البـريطاني أحمـد حسنين من تعيين أي شخص من القصر دون مـوافقة رئيس

---

(١) F.O. 407, Op.Cit, J 1607 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, June 29, 1940, No 629.

(٢) F.O. 371,Op.Cit, J 1067 - 92 - 16, Halifax - Lampson, F.O. July 3, 1940, No 556, Lampson - F.O, Cairo, June 17, 1940, No 745.

(٣) F.O. 407, Op. Cit, J 1647 - 92 - 16, Lampson - Halifax cairo, Junly 19, 1940, No 756.

الوزراء وبريطانيا ـ ويقصد إعادة علي ماهر لرئاسة الديوان ـ كما أشار إلى رجال الحاشية الذين هم ضد بريطانيا ، وأنه لمصلحة الملك لا بد من الاستغناء عنهم ، وركز على الثلاثة عشر ايطاليا ومن بينهم بوللي ، ومن الجدير بالذكر أن فاروقاً اختار هذا الوقت ليعطي بوللي الجنسية المصرية . وعاد السفير ليهدد بأنه إذا لم يتخلص الملك من هؤلاء الأشخاص ، فإن بقاءهم سيجبره على التصرف[1] . ولم يتحرك فاروق ، ووصلت الأخبار السرية للسفارة البريطانية من القصر بأنه ما زال محاطاً بسياسة علي ماهر المضادة للانجليز ، وأبدى أحمد حسنين تبرمه من هذا الوضع ، والتقى لامبسون برئيس الوزراء وأصر على ضرورة تطهير القصر من الإيطاليين حيث أنهم مصدر خطر يهدد بريطانيا، وإن لم تقض عليهم تعرضت للدغاتهم ، ويكتب لحكومته عن أن الملك استقبل بوزي Pozzi الوزير الفرنسي المفوض ، وأنه عبر الحديث بينهما يتضح الاستخفاف ببريطانيا ، فترسل الخارجية البريطانية لسفيرها لتبلغه مساندتها له في حالة تصعيد الموقف مع بيان أنه ليس من المرغوب فيه حدوث أزمة سياسية في ذلك الوقت حتى لا يستغل العدو الفرصة[2] . وعاد فيروتشي على مسرح الأحداث ، فوفقاً لتقرير سري تسلمته السفارة البريطانية ، فإن كلا من فاروق وعلي ماهر على اتصال بالمراسلات مع المهندس الإيطالي منذ سفره إلى روما ، وقد أبلغهما أنه حصل على تأكيدات من ملك إيطاليا وموسوليني عن موقف إيطاليا تجاه مصر ، واستاء لامبسون من هذه التصرفات ، وكان قد سبق وأن طالب حسن صبري باعتباره حاكماً عسكرياً اعتقال علي ماهر ويسط له علاقاته بالمفوضية الإيطالية ، ولكنه رفض الطلب[3] . ولم يلق فاروق بالا بإبعاد الإيطاليين حيث اعتبر الإذعان مساساً بشخصه .

---

(١) F.O. 371. op. cit, J 1647 - 92 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Jully 4, 1940, No 668.

(٢) CAB 65-8, War Cabinet 209 (40) , July 22, 1940.

(٣) F.O. Op. Cit, 1712, 1647 - 92 - 16 , Lampson - F. O. Cairo, July 28 , 9, 1940 , No 818, 698.

ومما لا شك فيه أن موافقة الملك على تعيين أحمد حسنين رئيساً للديوان قد أكسبته خطوة نحو علاقات أحسن مع بريطانيا[١] . ورحبت الصحافة البريطانية بذلك ، وراحت تسجل إعجابها بثقافته الانجليزية وتشيد بصداقته لبريطانيا[٢] . وأظهر فاروق شيئاً من الود تجاه لامبسون ، الذي يسجل للندن عن استمرار تسلط القصر ثم يبين أنه في تلك الآونة يبدو أكثر اعتدالاً وصداقة تجاه بريطانيا ، كما يشير إلى أن تقوية المركز الحربي سيحسن من موقفها أمامه ، وعليه فقد حرص على الإيحاء للملك بقوة الاستعدادات الحربية ، وقدم له القادة العسكريين على أمل تحقيق ما تسعى إليه السياسة البريطانية منذ عام بدخول مصر الحرب[٣] . وكانت ظروف الحرب في صف المحور ، إذ هزمت بريطانيا في دنكرك وانسحبت، ومما تجدر الإشارة إليه أن القيادة البريطانية العليا في مصر لم تكن ترغب في إعلان مصر للحرب ، وهذا الأمر كان يقلق Churchil رئيس الوزراء البريطاني ، فيبين للخارجية أن حدود مصر انتهكت والغزو الإيطالي يتقدم ومن العبث ألا تعلن مصر الحرب ، وإذا كان فاروق له أموال في بنك إيطالي ، فربما يفسر هذا موقفه ، ويتساءل عن تفسير لموقف القيادة البريطانية[٤] . ولا ريب في أن هذا الخلاف قد استفادت منه مصر .

وحلل فاروق طريقة الجذب التي يستخدمها السفير البريطاني ، وصرح

---

(١) أحمد حسنين خريج جامعة اكسفورد وشغل منصب سكرتير خاص للقائد مكسويل أثناء الحرب العالمية الأولى ثم عين بوظيفة في وزارة الداخلية التي سيطر عليها النفوذ البريطاني ، وقام برحلات في الصحراء وسجل اكتشافات فيها ، وعين سكرتيراً أولاً للمفوضية المصرية في واشنطن، وحاضر في لندن، وبعدها انتقل للقصر أميناً لفؤاد ، وأخيراً اختير رائداً لفاروق ليصاحبه لانجلترا. الأهرام، عدد ٢٠٠٧٤ في ٢٨ يوليو ١٩٤٠، ص ١ .

(٢) المصري، عدد ١٣٤٥ في ٣٠ يوليو ١٩٤٠، ص ٤ .

(٣) F.O. Op. cit, J 1949, 1944, 2009 - 92 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Sept. 7, 10, 24, 1940, No 1056, 1069, 1166.

(٤) PREM 3 - 295 - 4, Prime Minister - Foreign Secretary, Sept. 24, 1940.

له بأن من الصعب أن تقبل النفس في مصر الميل إلى العداء لإيطاليا ، وأنه إذا أمكن لبريطانيا إحراز بعض النجاح فإن الأوضاع ستتغير ، وراح يتناقش في تقدم الإيطاليين دون توقف وأنهم لا يفقدون الأرض التي يستولون عليها ، وطلب معرفة رأي القادة البريطانيين في تلك الظاهرة ، وأشار إلى سيوة ، فأبدى لامبسون الشك عما إذا كانت القوات المصرية ستقاوم إذا هجومت وفقاً لما وعد به رئيس الوزراء ، أو أنها لن تنفذ بأوامر من القيادات العليا ، وبالطبع فهو يقصده ، ولم يعط فاروق رداً قاطعاً ، لكنه فهم منه أنه لا يحبذ هذا العمل ، مما جعل لامبسون يبين أن بريطانيا ستكون مضطرة لاتخاذ إجراءاتها، فعاد الملك وكرر أن مصر لن تحارب إلا إذا رات بعض التحسن للصالح البريطاني ، وعرج على المساعدات المادية التي تقدمها مصر ، والمزايا من عدم إعلانها الحرب ، فحفظت موانيها من التعرض للغارات الجوية ، وعليه أمكن إحضار الإمدادات العسكرية بكل حرية[1] . ومع ذلك استمرت محاولات السفير البريطاني ليتعاطف فاروق مع الحلفاء ، وقد أثمرت من الناحية الشكلية ، فهو يظهر تأثره لمن فقدوا حياتهم وممتلكاتهم من الانجليز بسبب الغارات الجوية الألمانية ، ويبدي إعجابه بالروح المعنوية للشعب البريطاني ، ويهنىء مليكيه بنجاتهما من حادث إلقاء القنابل على قصر باكنجهام[2] . ولكن لامبسون فشل في إقناعه بإجراء مضاد لإيطاليا ، فهو يشكو لحكومته موقف القصر وعدم رغبته في إقحام مصر في عمل عدائي والمجازفة في دخول الحرب ويرجعه إلى تأثير علي ماهر ، وتحاول الخارجية البريطانية قبول الأمر الواقع ، فتبين أن الأحوال الداخلية في مصر تحسنت بوجود حكومة صديقة وبشراء محصول القطن وبتأديب الملك ، وأن هول الأحداث الحربية في العالم بصفة عامة وتقدم القوات الإيطالية في سيدي براني بصفة خاصة قد

---

(١) Ibid,Lampson - F.O, Cairo, Oct. 7, 8, 1940, No 1249.

(٢) F O. 371, Op. Cit, J1941 - 93 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Sept. 10, 1940, No 1070.

حطمت من قيمة بريطانيا في نظر فاروق ، وأنه يلعب أوراقه بذكاء ، ويعمل كل ما في وسعه للحفاظ على شعبه من أهوال الحرب(١) .

وعندما حضر إيدن إلى مصر في ١٤ اكتوبر لزيارة سريعة للصحراء الغربية والخرطوم ، التقى بفاروق الذي انطلق في حديثه معه ، وأظهر ارتياحه لما شرحه له وزير الدولة لشئون الحرب عن كيفية تغيير الهجوم الجوي على انجلترا ، والإمدادات لمصر وتزايدها ، ثم عرض عليه مسألة القوات المصرية في سيوة وما صرح به وزير الدفاع بشأن الدفاع عنها في حالة الهجوم عليها ، فرد فاروق بأنه طالما صدر التصريح ، فليأخذه مؤكداً، لأنه لا يقر الوضع الذي تهاجم فيه القوات المصرية ولا تقوم بالدفاع ، فبين إيدن أن الإمدادت الحربية التي زود بها الجيش المصري والتي هي أكثر مما طلبت ستكون مفيدة في هذه الحالة(٢) . ورغم التلطف والملاينة اللذين أظهرهما فاروق ، إلا أن إيدن لم يكن راضياً عنه ، وخرج بانطباع بأنه غير متعاون في الظروف التي تمر بها بريطانيا ، بل ويضع العقبات ، والتقى في السفارة البريطانية بالشخصيات السياسية وزعماء الأحزاب ، ومعظمهم تحدث عن أن الخسارة التي تتعرض مصر لها تعزى إلى فاروق ، واتفق معهم في الرأي ، ويشير لامبسون إلى أن التقارير التي تصل السفارة تثبت صحة هذا القول ، وطالما أن الملك موجود في مصر فلن يكون فيها استقرار حقيقي ، ومن الحكمة القذف به حيث حان الوقت لذلك . لكنه يعود ويذكر أن اللحظة حرجة وهامة في المعركة مع المحور ، ويسأل حكومته هل يتصرف أم ينتظر حتى يتحقق نصر حربي تكون نتيجته تحسن الأحوال السياسية، وفي حالة التصرف السريع لا بد من إعطائها السلطة له وللقواد العسكريين للقيام بالإجراءات وفقاً لما يتطلبه الوضع ، ويفضل لامبسون تنازل فاروق عن العرش ، ورأت الحكومة البريطانية إعطاءه فرصة

(١) Ibid, J 2057 - 92 - 16, Lampson - F.O, Oct. 12, 1940, No 1279.

(٢) F.O. 407, op. Cit, J 2065 - 562 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Oct. 15, 1940, No 1307.

أخرى ، فاقترح رئيس الوزراء على لامبسون أن يختار وقتاً مناسباً ويوضح له الأمر جيداً ، وأنه إذا رغب في الاستمرار ملكاً على مصر ، فعليه تغيير موقفه ، وإلا عرض نفسه للنفي في مكان ما . وعليه بلغت وزارة الحرب وزير الخارجية للاتصال بالسفير في مصر وإبلاغه المطلوب ، وكإجراء أخير في حالة تصعد الحالة يعطى هو والقواد العسكريون السلطة في التنفيذ[1] .

وبوصول هذه التعليمات إلى لامبسون ، بلغ لندن أنه سيتكلم مع فاروق بكل صراحة حول التقارير التي تفيد عن اتصالاته بإيطاليا وتقربه منها وميوله نحوها ، وهل فكر فيما ستكون النتيجة التي يجلبها ذلك عليه ، وأن مركزه الحالي يجعله يحتفظ بموقف مخلص للحكومة البريطانية ، ويؤكد هذا التأييد المادي المستمر منها ، وأنه على رأس دولة ستلعب دوراً له قيمته في البحر المتوسط ، ولن ينال شيئاً من إيطاليا حتى ولو انتصرت ، وأن قيامه بالعمل مع الانجليز بكل قلبه سيمكنه من استمرار راحته ، أما إذا أقدم على العكس وقام بما يتعارض مع المصالح البريطانية ، فسيفقد المزايا السابقة ويعرض مصر للضرر ، ثم أشار السفير البريطاني إلى أنه حين بلوغ الحالة لذروتها سيقوم بتنفيذ التعليمات، ووضع بعض المسائل في الاعتبار ، وذلك بأنه عند الرغبة في تنازل فاروق عن العرش ، فيجب انتهاز الظروف التي لا تتعارض مع المادة الخامسة من المعاهدة ، وألا يكون قادراً على المطالبة بالعرش تحت الحماية الإيطالية ، وطلب الإفادة فيما يتبع إذا صادفته متاعب مع الملك[2] وترددت لندن ، ومع أن أمر التخلص من فاروق كان أساسياً ، إلا أن النتائج المترتبة عليه أوقفت التنفيذ اعتقاداً بأن مصر ستتعرض لأحداث عام ١٩١٩ ، وهذا يضعف المركز الحربي البريطاني ، ويقلل من المقدرة على محاربة الإيطاليين على الأرض المصرية وحتى إذا كان السفير والقائد العام متأكدين من عدم

---

(١) F.O. 371, Op. Cit, J 2131 - 92 - 16, Lampson - F.O. Oct. 27, 1940, No 1393, F.O. Minute.

(٢) Ibid, Oct. 30, 1940.

نشوب اضطرابات داخلية عقب هذا الإجراء فالأفضل الانتظار وترك الأمور تسير على ما هي عليه ، على الأقل لمدة شهور قليلة لإمكان إمداد مصر بمزيد من القوات[١] . واتفق ذلك الرأي مع ما توصل إليه لامبسون والقادة العسكريون حيث اعتبروا أن التهديد يترتب عليه رد فعل عنيف ، ومن الضروري تحذير فاروق بشأن بعض الحالات ، ووعد حسن صبري السفير البريطاني بحل مشكلة القصر دون إبطاء ، وبين الأخير لحكومته بأنه من البديهي قبل الإقدام على أي عمل مراقبة سير الأمور بين رئيس الوزراء والقصر ، ويشير إلى دور أحمد حسنين ونجاحه غير المتوقع لإزاله التأثيرات المضادة لبريطانيا في القصر ، وكان رئيس الديوان قد بدأ أولى محاولاته في هذا الصدد ، فنقل أتباع علي ماهر من القصر إلى وزارة العدل[٢] . وبذلك تكاتف السفير البريطاني مع رئيس الوزراء ورئيس الديوان لكبح جماح فاروق .

وحرص لامبسون على استقاء المعلومات التي تصل به لأعماق فاروق ، فقد التقى بالأمير عبد الله في ١٣ نوفمبر ١٩٤٠ الذي نقل إليه انطباعه عن المقابلة الملكية وما دار فيها ، فبين تحققه من سكن موسوليني لقصر عابدين ، وسرد صفات الملك في التكبر وعدم تحمل المسئولية ، وأشار إلى أنه ضد وجهات النظر البريطانية ، وينتقد المعاهدة ويعتبرها في غير صالح مصر ، وعندما قال الأمير إنه ومن معه يعملون مع انجلترا بكل قلوبهم نظراً لظروف الحرب ولن يطلبوا منها شيئاً ويتركون لها ما تراه مناسباً بعد الحرب ، ضحك فاروق ـ كما لو كان حشاشاً ـ ووصفه بالرجعية وبانتمائه للمدرسة القديمة ، وصرح بعدم اتباعه لتلك الطريقة. وسعد لامبسون بذلك واستمع بشغف لهجوم الأمير على الملك ، ووصفه بأنه وصمة عار للعرب والمسلمين ، وحبذ فكرة خلعه عن عرش وإحلال الأمير محمد علي أو الخديو السابق مكانه . وعقب

---

(١) Ibid, F.O. Minute, Norton, F.O, Nov. 12, 1940.

(٢) Ibid, J 2131, 2049 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov, 12, 9, 1940, No 1502, 1485.

تبليغ لامبسون لحكومته ، أوضح وزير الخارجية أنه يتمنى أن يأتي اليوم القريب الذي لا يرى فيه فاروقاً على العرش ، ولكن الظروف القائمة لا تتناسب ، ويطلب من سفيره مقابلته وإعلامه بأن تصرفاته تعرضه للخسارة مهما كانت نتيجة الحرب ، ففي حالة انتصار المحور سيكون عبداً ، وفي حالة انتصار الحلفاء لن تنسى بريطانيا من كان عدوها ، وأن من يقوم بهذا العمل العدائي سيدفع الثمن غالياً[١] . وبذلك يتضح أن النية مبيته لفاروق ، لكن الظروف الحربية الحرجة تحكمت في الإبقاء على الحالة الراهنة ، وخاصة أن لندن على يقين من شعبية الملك وخطورة القيام بأي إجراء يثير المصريين ، وهي تعلم أيضاً أن غالبيتهم يشاركون مليكهم شعوره تجاه المتحاربين ، هذا بالإضافة إلى حاجتها للتعاون المصري في هذه الفترة وحرصها على استمراره ، وبالتالي فالمجازفة لها انعكاساتها الوخيمة ، ومن هنا جاء التردد الذي انتهى باتفاق الآراء على أن تسير الأمور بهدوء .

وبتحقيق السياسة البريطانية وتولي حسين سري الوزارة ، أصبح متوقعاً أن تأخذ العلاقة بين فاروق وبريطانيا طابعاً جديداً ، فبعد اطمئنان لامبسون بإبعاد التابعين لعلي ماهر عن الوزارة، عمل على تكثيف قواه مع رئيس الوزراء الجديد لنجاح التخطيط ، وكان الأخير واثقاً من نفسه في إمكان الوصول مع فاروق إلى نتائج مثمرة ترضى الحليفة ، وهذا ما صرح به لسفيرها ، وذكر أن صلة القرابة ـ زوج خالة فريدة ـ تعطيه القدرة للتحدث مع مليكه في جميع الأمور بوضوح ، وأن أول عمل سيقوم به الوقوف أمام تصرفات علي ماهر ، معتمداً على رئيس الديوان كصديق له ، ويرتاح لامبسون لذلك ، ويكتب لحكومته بأنه ترك اليأس جانباً ، وأن أحوال القصر ستتغير وتمحي منه بذور الشر[٢] . وعقب أسبوع من تأليف الوزارة يستقبل الملك السفير البريطاني ،

---

(١) Ibid, J 2131 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 13, 1940 No 1513, Secretary of State,Nov. 18, 1940.

(٢) Ibid, 24627, J 2194 - 92 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Nov. 20, 1940, F.O. Op.Cit,

وبدت الجهود التي بذلها حسين سري وأحمد حسنين في هـذه الفترة الـوجيزة واضحة ، إذ كـانت المقابلة مرضية للغايـة ، وفيها هنـأ لامبسون فـاروق على توفيقه في اختيار رئيس الوزراء الجديد ، وذلك في محاولة لإقناعه أنه صاحب الاختيار ، وتسعد لندن بتولي حسين سري وتعتبره عملاً موفقاً لما له من تأثيـر نافع لدى القصر ، وتعود وتطلب وجوب التخلص من علي ماهر(١) .

وكـان لتقدم القـوات البريـطانية في الصحـراء الغربيـة وتقهقـر القـوات الإيطالية إلى السلوم ، عاملاً ملحوظاً في أن يظهر فاروق الود ناحية بريطانيا ، وقـد حرص على إبـدائه لسفيـرها ، والـذي يسجله بدوره لـوزيـر الخـارجيـة البريطانية عقب كل مقابلة ملكية ، ومع هذا فهو يرتاب من هذا المظهر بعض الشيء فيقول « إن موقف الملك تجاه بريطانيا العظمى خلال هذه المدة أحسن منه فيما مضى ، ولكن التحسن سلبي أكثر منه إيجابي ، فإنه عمومـاً كف عن أي مظهر للعداء البريطاني ، لكنه لم ينتهـز الفرص ليـظهر نفسـه متحمساً في جانبنا . . . وعلى أية حال فإن جلالته يبدو في الوقت الحاضر مشغولاً للغـاية باللهو أكثر من تكريس انتباهه للضـروريات السيـاسية ، ومـع ذلك فـإن عمله الأخير يبين أنه ضد علي ماهر باشا وفي صالح حسين سري باشا ، يعطي بعض الأمل بأن جلالته يقع الآن تحت تأثيرات سليمة ربما تنجح بالتدريج في إعطاء درس لجـلالتـه عن ضـرورة وميـزة التعـاون الأكثـر إخـلاصـاً مـع بـريـطانيـا العظمى »(٢) . وترجم فاروق عن موقفه ، فهو يطلب من السفير المصري بلندن تسليم رسالة إلى اللورد بـاولPowell يتمنى له فيهـا الشفاء العـاجل ، ويقـدم ١٥٠٠ جنيه للترفيه عن القوات البريطانية بمناسبة عيد الميلاد(٣) . وبالرغم من

= 27 463, Lampson - Eden, Cairo, Jan. 28, 1941.

(١) Ibid.

(٢) F.O 407 - 225, J 35 - 3 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov. 26, 1940.

(٣) F.O. 371 - 24634, J 2233 - 2233 - 16, Egyptian Ambassador - F.O, Nov. 27, 1940, F.O. Op. Cit, 24632, J 2270 - 575 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 7, 1940. =

مثل تلك التصرفات إلا أن لامبسون لا يطمئن لاستمراره في الحكم ، ويبعث لحكومته ليبين بأن حسين سري بذل كل ما في وسعه للقضاء على المساوىء التي غرسها علي ماهر ، ولكن الملك لا يمكن إصلاحه ، ومع ضرب إيطاليا ، إلا أنه لا يزال يعتقد أن ألمانيا ستقهر بريطانيا ، وبالتالي فإنه موضع خطر عليها ، ويندم لامبسون على فرصة التخلص منه التي ضاعت ، ويزيل القلق بوجود الأمير محمد علي ، وإنه بعد موته تسقط الأسرة المالكة الفاسدة ، ثم يعود ويكرر أن بقاء فاروق لن يكون عاملاً في تحسين العلاقات ، بل إنها لن تستقر طالما كان على العرش[1] . ولم يكن هذا الاتجاه العدائي يفارق السفير البريطاني .

وواصل الملك سياسته فيكلف رئيس وزرائه بإبلاغ تهانيه إلى القائد العام البريطاني بالانتصار والاستيلاء على البردية ، وتحاول الخارجية البريطانية إظهار فضل القوات البريطانية في رد الهجوم الإيطالي وتطلب من سفيرها تذكير فاروق بأن الحكومة البريطانية حققت له طلبه بمضاعفتها عدد القوات لمواجهة العدوان الخارجي ، ويذهب الملك ومعه زوجته وأمه إلى حفل للترفيه عن القوات البريطانية ، ويستدعي لامبسون لمقصورته ويتحدث معه في حضور أحمد حسنين وحسين سري[2] وبذلك يتضح إطار المحبة التي ظهرت فيه العلاقة بين الطرفين . وخطا رئيس الديوان نحو تنفيذ الرغبة البريطانية ، فنقل فجأة ناصر شاويش ـ أحد أعوان علي ماهر ـ من الديوان ، لكنه لم يقترب من علي ماهر حيث كان يخشاه ، ويشيد لامبسون بأحمد حسنين وبدايته الإيجابية ومبدئه في الربط بين مليكه وبريطانيا ، ويبين أن الانتصار الذي حصلت عليه ستكون من

= الأهرام، عدد ٢٠٢١١ في ١٤ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٤ .

(١) Ibid, 27428, J 84 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Dec. 23, 1940.

(٢) المصري، عدد ١٥٠٤ في ٧ يناير ١٩٤١ ، ص ٤، المقطم، عدد ١٦٠٥٤ في ٧ يناير ١٩٤١، ص ٦، F.O, Op. Cit, J 60 - 18 - 16, F.O - Lampson, Jan. 9, 1941, No 74,

كمال عبد الرؤوف : المرجع المذكور ، ص ص ٥٨، ٥٩،

نتائجه صعوبة اعتماد فاروق على علي ماهر كمرشد بعد أن جعله يراهن على الجواد الإيطالي الخاسر(١) .

وفي ٢٠ فبراير ١٩٤١ قام إيدن وزير الخارجية بزيارة لمصر للمرة الثالثة لبحث الموقف السياسي والحربي في الشرق الأوسط ، وفي اليوم التالي صحب لامبسون إلى قصر عابدين حيث سجلا اسميهما في سجل التشريفات ، والتقيا بأحمد حسنين ، وتكررت تلك اللقاءات ، وانصب حديث الجانب البريطاني على موقف فاروق من بريطانيا وفقدان التأييد الإيجابي ، ولكن رئيس الديوان أكد أن تحسن شعور مليكه ستثبته الأيام ، ولم يكن الملك في داخله يرتاح لمقابلة إيدن ، حقيقة بدا عليه السرور أثناء المقابلة ، لكنه تكلم بمرارة ولفت النظر إلى أن جميع عقود الجيش البريطاني تجري مع يهود ويغفل التعاقد مع المصريين ، ومما يذكر أن إيدن لم يوقع في سجل التشريفات قبل مغادرته مصر ، وعندما استفسر رئيس الوزراء ، أجيب بأن السبب يرجع إلى إجراءات أمنية نظراً لوجود بوللي وإيطاليين آخرين في القصر(٢) . وعليه فلم تسفر زيارة إيدن هذه المرة عن تقدم في العلاقات ، ويذكر لامبسون أنه بالرغم من كل محاولاته لتحسين الوضع ، إلا أنها لم تكن مجدية واتسمت بالسلبية(٣) . واستمرت الشكوك تجاه فاروق ، ووضع تحت المنظار البريطاني ، فعندما انتقل إلى الإسكندرية في ١٠ أبريل ، هرع السفير البريطاني إلى رئيس الوزراء وسأله عن السبب ، وأبدى الملاحظة عن تحرك طائراته التي وصلت للإسكندرية، وعما إذا كان هناك اشتباه في فكرة الفرار، ولكن حسين سري يهدىء من روع لامبسون ويوضح له أن فاروقاً لديه برنامج كامل في مقدمته وليمة للهيئة الدبلوماسية في ١٩ أبريل ، والحقيقة تكمن في أن فريدة أحست

---

(١) Ibid, J 352 - 18 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Jan. 24, 1941, No 64.

(٢) Ibid, 27429, J 614, 1004 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 16 , 18, 1941, No 584, 243, F.O. Op.Cit,27430, J 1141 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 27, 1941, No 227, Lampson, Op.Cit,March 7, 1941, p. 7.

(٣) Ibid, 27429, J 943 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 8, 1941.

بحرارة الجو فانتقلت للمنتزة للاستجمام على شاطئها ولحق بهـا زوجها ، ولم يقتنع لامبسون كليـة ، خاصـة فيما يتعلق بتحـرك الـطائـرات ، ورفـع الأمـر لحكومته ، وعلى الفور بعث رئيس الوزراء البـريطاني للخـارجية بـاتخاذ كـل الاحتياطات الممكنة ، ورفع الأمر لحكومته ، وعلى الفور بعث رئيس الوزراء البريطاني للخارجية بـاتخاذ كـل الاحتياطـات الممكنةلعـدم تمكين فاروق من الهروب ، وبالتالي صدرت التعليمات منها إلى سفيرها يمنعه من مغادرة مصر بالطائرة أو بأية وسيلة أخرى ، ومـوافاتهـا عن كيفية سيـر الأمور(١) . وبـطبيعة الحال كان الخوف من سفره لإيطاليا .

وفكر تشرشل في طريقة لإبقاء فاروق في الجانب البريطاني ، وبعد أن لمس العداء المستحكم الذي يربطه بلامبسون كتب إلى إيدن يبين له أن المركز الذي يشغله السفير البريطاني في القاهرة هام ويلي مركز واشنطن ، وعليه فإن شاغله ليس على القدرة المطلوبة ، وأن أتليAttleeينتقده بشدة ، بينمـا يشيد بآخر ـ هاندكو Hand Kow ـ ويبين رئيس الوزراء أنه لا يعرفه، ويعرض على وزير الخارجية إمكانية الاعتماد عليه لشغل المركز ، ولكن إيدن يرفض ويكتب لرئيس الوزراء بأن لامبسون قد لا يكون قوياً جداً غير أنه يؤدي عمله بكفاءة(٢) . وفي الواقـع فإن الصلة التي ربـطت إيدن ولامبسـون كانت متينـة للغاية ، وقد استمد الأخيـر تصلبه منهـا . ومضت تصرفـات فاروق تشيـر إلى التعاطف تجاه بريطانيا ، ولـم يكن ذلك إلا استعراضاً ، وبدا هذا من مقابلاته للسفير البريطاني والضيوف المصـاحبين له، وعنـدما سمـح بتفتيش منزل النبيـل عباس حليم ، مما جعل الأمير محمد علي يخبر لامبسـون بأن مـوقف الملك بالنسبة للحلفاء قد تحسن مؤخراً ، ويرجع السفير البريـطاني التغيير إلى رئيس

---

(١) PREM 3 - 295 - 4, Lampson - F.O, Cairo, April 11, 1941, No 921, Prime Minister - Foreign Secretary, April 15, 194.

(٢) F.O. 954-5, part 1, Eg - 41 - 14, Churchill - Eden, May 13, 1941, Eg - 41 - 15, Eden -Churchil,May 14, 1941.

الوزراء ورئيس الديـوان ويتمنى دوام الحال[1] . ولكن سـرعان مـا ساء لنـدن التقارب الذي حدث بين فاروق والوفد وكان من نتيجته إثارة الشعور الوطني ضد بريطانيا، ووضح الاستياء أيضاً تجاه الموقف من القطن، مما جعل إيدن يلتقي بالسفير المصري في لندن ، ويطلب منه عدم تشجيع الملك للنحاس والتوسع في انتاج الحبوب على حساب القطن ، ويكتب لامبسون لحكومته عن الحركة العدائية ضد بريطانيا ، ويقرر أنها إما نابعة من القصر أو بمساندته، وما في ذلك من خطر على قاعدة الشرق الأوسط ، وأنه لا بد إن عاجلاً أو آجلاً إرغام فاروق على الـركوع أو خلعـه عن عرشـه ، وإذا كان ممكنـاً جعله يخلص لبريـطانيـا فيعـطى مهلة ، ولكن السفير البـريطاني يسجـل رؤيتـه بـأن المؤشـرات تلوح بحدوث أوقات عصبية مما يترتب عليها استعمال القوة[2] .

ويلتقي السفيـر البريـطاني بـالملك ليضـع لـه النقـاط على الحـروف ، ويحدثه عن اتصال النحاس به وتأييـده له ، والخـطبة التي ألقـاها ، ويبين أن الشعب يشعر في ثورته ضد الانجليز بتأييد الملك له ، وأظهر فاروق هدوءه ، وصرح بأنه لا يقر الاضطرابات ، ووعد بالعمل على تحسين الموقف ، وبذلك تمكن من امتصاص غضب السفير رغم سعادته بهذا الغضب ، في الوقت الذي طلب فيـه من السفير المصـري بلندن نقـل شعوره الـودي تجاه بـريطانيـا إلى إيـدن[3] . وحاول الاستمـرار على هذا الشكـل ، مع عـدم التسليم بمـطالـب بريطانيا ، ففي مقابلة جمعتـه بلامبسـون ، تحدث الأخيـر بوجـوب طرد بعثـة

---

(١) F.O. 371 - 27431, J 1606, 1903, 16461, 1822 - 18 - 16, Lampson -F.O.Cairo, May 21 , June 17, May 26, June 10, 1941, No 1532, 1791, Lampson, Op.Cit, pp. 152, 200.

(٢) F.O. 407, Op.Cit, J 2992 - 18 - 16, Eden - Lampson, F.O, Sept. 9, 1941, No 295, F.O. 371 - 27433, J 3265 - 18 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 23, 1941, No 900.

(٣) F.O. 371 - 27432, J 3046 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Sept. 24, 1941, No 2988, F.O. 407, Op.Cit, J 3059 - 18 - 16, Eden - Lampson - F.O, Sept, 25, 1941, No 307.

ڤيشي ، فلم يبد فاروق أي اهتمام ، لكنه أجاد دوره ، فأظهر تكدره من مقالة الديلي هرالد حيث أهمل الكاتب تأكيدات إخلاصه لبريطانيا التي اتجه إليها مؤخراً ، وانتاب السفير البريطاني الإحساس بأن الملك أصبح بقلبه مؤيداً لدولته ، وذلك عندما صرح بأنه إذا صاح بانحيازه للحلفاء فسيجلب لمصر الرعب ويعرضها لضرب القنابل ، وهنا يبين له لامبسون أنه صاحب القرار ولديه الفرصة وعليه انتهازها ليظهر للعالم أنه في صف الحلفاء ، خاصة بعد تحرره من شرور مستشاريه المشبعين بالخوف ، ويغير الوضع إلى الأحسن ، لكن فاروقاً أعلمه أن الخوف قائم وهو حقيقة لا بد من الاعتراف بها ، ويرجع السفير البريطاني السبب في الليونة التي يلمسها إلى أن ما حدث في إيران ماثلاً أمام فاروق ، وعليه يبين لحكومته أن خوفه على عرشه هو الورقة التي يلعب بها في حالة خروجه عن الدائرة البريطانية ، وهذا ما يخشى حدوثه[1] . والواقع ان خلع الشاه انعكس على فاروق من زاويتين الزاوية الأولى ، أن جعله تواقاً للعمل ضد بريطانيا ، وضح ذلك في تحركاته تجاه الوفد حيث أعطت الانطباع عما في داخله وذلك لصلة النسب التي تربطه بالشاه ، أما الزاوية الأخرى فتمثلت في الارتياب من تنفيذ الإجراء عليه ، وقد سيطر عليه هذا فترة قصيرة وسرعان ما انتهى .

وتمكن فاروق من جعل لامبسون يرضى عنه بعض الوقت ، فيكتب إلى لندن عن الحاكم الصغير الذي تظهر عليه علامات التحسن ، لكنه يستفسر عن مدى استمرارها ، ويسجل نشاطه فيما يختص بمسألة التموين وسعيه لاكتساب ما فقده من محبة الشعب ، وما يرضي به بريطانيا بشأن رغبتها في التوسع في إنتاج الحبوب الغذائية وتقليل المساحة المنزرعة قطناً ، ويجتمع المجلس الأعلى البريطاني للتموين في الشرق الأوسط بالسفارة البريطانية في نوفمبر ١٩٤١ ، ويجمع حاضروه على تقدير الموقف الملكي في هذا الصدد[2] ولعل

(١) F.O. 371 - 27433, J 3162 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 1941, No 3119.
(٢) F.O. 954 - 5, part 1, Eg - 41 - 4, Lampson - F. O, Kom - Ausheem, Oct. 25, =

الملك أراد هذه الدعاية ليذر رماداً في الأعين عن تصرفات القصر تجاه تشجيع العمل المضاد لبريطانيا الذي يقوده التيار الإسلامي ، كما أن علي ماهر ، وكما يصفه لامبسون بأنه « ناسج خيوط العنكبوت » لم يهدأ في تحركاته، وقد فشل حسين سري في استبعاده ، أيضاً حبطت مساعيه في إقصاء عبد الوهاب طلعت ، وإخراج الإيطاليين من القصر ، كذلك فشلت بريطانيا في الوصول إلى تحقيق رغبتها بالسياسة ، في الوقت الذي فضلت التريث وعدم استعمال القوة ، فحينما أخطر القائد العام السفير البريطاني بأنه يريد اعتقال الأربعين إيطاليا الذين يعملون بالقصر بواسطة القوات البريطانية ، جرت الاستشارة وخشي من حدوث احتكاك بين هذه القوات والحرس الملكي هذا من ناحية ، ولعدم وجود القوات الكافية في حالة تأزم الموقف من ناحية أخرى(*) .

وقد ثبت أن الملك في هذه الفترة قام باتصالات بألمانيا ، ففي ١٩ فبراير ١٩٤١ يكتب الوزير الألماني في برن تقريراً عن اتصال القائم بالأعمال المصري به وما ذكره له عن كره المصريين للحكم البريطاني وارتباطهم بالمحور وتشجيعهم له ، كذلك تم الاتصال عن طريق إيران ، وسهل الارتباط بين البلدين هذا الأمر ، فالصحافة الايرانية تكتب عن الوضع في مصر ومعاناتها من الحرب رغم عدم اشتراكها فيها ، وتبين أن ملكها الشاب يستعجل وضع نهاية لتلك الحالة السيئة وإنقاذ بلده من العاصفة المحطمة ، ولعب يوسف ذو الفقار والد الملكة وسفير مصر في إيران دوراً في ذلك ، فبواسطته أرسل فاروق في ابريل ١٩٤١ رسالة خاصة إلى هتلر عن طريق إتيلEttelوزير ألمانيا المفوض في طهران يصف فيها الحالة في مصر والضغط البريطاني عليه ، ويعبر عن أمله في أن يرى الجيوش الألمانية منتصرة لتخلص المصريين من الظلم والطغيان البريطاني الواقعين تحت عبوديتهما ، ويطلب إجراء اتصالات مباشرة

= .1941، المصور، عدد ٨٩٤ في ٢٨ نوفمبر ١٩٤١، ص ٥ .

(*) F.O. 371 - 31569, J 1111 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 12, 1942, NO, 156, Lampson, Op. Cit, April 2 , 1941 , p . 101 .

مع الريخ ، وأن يحدد فيما بعد مكاناً مناسباً للقاء كيوخارست أو أنقرة[1] .
وتلقى يوسف ذو الفقار الرد بأن المحور يهدف لإنهاء الوجود البريطاني وإقامة نظام جديد يحقق مصالح الشعوب، وأن ألمانيا ليست لها أطماع، ورغبة زعيمي المحور استقلال مصر وجيرانها ، وأن ألمانيا على استعداد لإقامة علاقة تعاون مع مصر ، ويبعث إتيل إلى برلين في ٣ يوليو لينقل أن السفير المصري وصلته برقية من فاروق في ٢٩ يونيو يؤكد فيها أن القيادة العامة البريطانية قررت الاستيلاء على حقول النفط في إيران كإجراء احتياطي في حالة هجوم الألمان ، وبين خطة الاستيلاء ، وطلب عرضها على الشاه ووزير ألمانيا للتحذير ، ويذكر سفير مصر في طهران للوزير الألماني المفوض بأن بريطانيا أصبحت العدو الأول للملك ، وقد سجل السفير البريطاني في طهران لحكومته انطباعاته عن السفير المصري بأنه متحيز للحلفاء ، لكنه غامض ومتقلب ولا يمكنه اتخاذ خط واضح[2] . وعليه ينجلي أنه كان يعمل في الخفاء ويظهر بالتعاطف مع بريطانيا مثله كمثل مليكه .

ويرسل القائم بالأعمال الأسباني في القاهرة إلى فون بابنPapen السفير الألماني في أنقره عن أخبار فاروق وصلته بألمانيا ، فيذكر أن رغبته العمل على تفاهم تام مع المحور، ووضعه دقيق للغاية حيث يراقب حتى في قصره، وأن الغارات الجوية على الإسكندرية ومنطقة القناة نتائجها جيدة ، ويرجو ألا تقع القاهرة تحتها للإبقاء على الروح المعنوية للشعب . وعندما عادت البعثة

---

(١) Ibid, 63073, No 1000 (305691 — 93) Telegram from German Minister in Berne, Feb. 19, 1941, F.O.Op. Cit,24626, J 1698 - 92 - 16, Bulard - F.O, Tehran, July 23, 1940, No 255, F.O.Op.Cit,63073, J 962 - 962 - 16, F.O. Minute, Howe, Feb. 7, 1947, No 1000 (305668 - 69). Minute, Woermann, June 26, 1941.

(٢) هيرزويز، لوكاز: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص ٣٠٦، F.O. Op. cit No (173622 - 23) Telegram From German Minister at Tehran, July 3, 1941, F.O. Op. Cit, 27433, J 3308 - 18 - 16. Bullard - F.O, Tehran, Oct. 15, 1941, No 999.

البلغارية من مصر حملت معها تأكيدات فاروق لهتلر بصداقته للمحور ، وكان علي ماهر اليد المحركة ففي مذكرة للوزير البلغاري أنه في ٣٠ يناير ١٩٤٢ التقى علي ماهر مع سري عمر سكرتير عام وزارة الخارجية ـ وكان وزيراً مفوضاً في أثينا ، وهو عدو كبير لبريطانيا وصديق للمحور وموضع ثقة فاروق ـ وسلمه رسالة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الملك لهتلر تحمل نفس المعنى ، الرغبة في العلاقة مع المحور والكراهية لبريطانيا ، والتصريح بأن فاروقاً على علم بمساعي الخديوي السابق لدى المحور للعمل ضده على أمل استرجاع العرش لابنه في حالة انتصاره[1] وأثمرت النتيجة بتفضيل ألمانيا لفاروق على عباس حلمي ، وواصلت الاتصالات مجراها بين وزير مصر المفوض في حكومة فيشي ومسئولين آخرين في المفوضية وبعض المسئولين الألمان ، ويذكر أن الوزير الفرنسي المفوض في مصر قام بدور الوسيط في هذه الشأن ، وكان على علاقة وطيدة بفاروق ، وتسجل تقارير المخابرات البريطانية النشاط بين مصر وتركيا ، والمقابلات التي تمت بين سمير ذو الفقار ـ تشريفاتي سابق وصديق لعلي ماهر ـ والسفير الألماني في تركيا ، وسفريات الوزير التركي المفوض في مصر إلى تركيا واتصالاته بالسلطات الألمانية هناك ، أيضاً اتصالات الملحق السياسي بسفارة أسبانيا بالقاهرة مع سفارة ألمانيا في مدريد ، وكانت بريطانيا على علم بتلك التحركات ، وهذا ما أكدته خارجيتها[2]. لكن التفاصيل الدقيقة لم تكن على دراية بها إلا بعد عثورها على وثائقها في أرشيف الخارجية الألمانية عقب الهزيمة .

وقد حاول لاميسون لفت نظر فاروق حول الأنوار التي تشاهد ليلاً من

---

(١) Ibid, 63073, No (173650), Telegram from Angera, No 1415, Nov. 10, 1941, No (173683 - 86) Telegram, Sofia , March 7 , 1942 .

(٢) هيرزويز : المرجع المذكور، ص ٣٠٥، محسن محمد : التاريخ السري لمصر، ص ١٥١ ، محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ٢٢٥ .

F.O. Op. Cit, J 962 - 962 - 16, F. O. Minute, Feb. 7, 1947.

قصر المنتزه ، وتعتبر كإشارات لغواصات الأعداء ، فوعد بالتحقيق في الأمر ، كما أقدم حسين سري على انتزاع محطة إرسال من قصر عابدين بناء على التهديد البريطاني ، ويذكر البعض أن الملك أعلن عن رغبته في معرفة خطط الحرب في الصحراء ، فوفد إليه قائد بريطاني مذيعاً له سراً مصطنعاً عن مشروع هجوم ، فوجده البريطانيون مع بدويين في الصحراء ، وظلت عملية تسريب المعلومات مستمرة ، وراحت الإذاعة الإيطالية تردد بعضها ، واتضح أن هناك جهاز إرسال في قصر أنشاص ، وعليه أضافت المخابرات البريطانية صفراً على عدد بعض القوات ، والتقط القصر الإشارة ، وأكد رد الفعل الإيطالي صدق الشك(*) . والحقيقة أن موقف فاروق المتعاطف مع المحور نبع من رغبته في تحقيق مصلحته بالإبقاء على عرشه والوقوف أمام بريطانيا والتشفي في هزيمتها نكاية بها ، بالإضافة إلى إعجابه بالأيديولوجية المحورية وتقديس سلطة الفرد وهومايتفق مع طبيعته .

ويتأزم الموقف الدولي في أواخر عام ١٩٤١ وبداية عام ١٩٤٢ ، وتلقي الحلفاء الهزائم ، وموالاة المحور الانتصارات ، ففقدت بريطانيا صوابها ، وخشيت من أن ما وقع في العراق يتكرر في مصر ، في الوقت الذي اتقد فيه نشاط روملRommel على حدود مصر الغربية ، وضغط لامبسون على حسين لقطع العلاقات مع حكومة فيشي ، ولما كان فاروق يعارض ذلك ، انتهز رئيس الوزراء غيابه عن القاهرة ونفذ المطلوب لكنه اكتفى بوقف العلاقات ، وبعودة الملك تأزم الموقف بطلبه استقالة وزير الخارجية ، وحاول حسين سري الحد من ثوريته والإشارة إلى خطورة الرفض على عرشه لكن دون جدوى ، حتى انه قال لصليب سامي « لا مبرر لخوفكم من الانجليز ، فإنهم يتلقون الضربات القاصمة من الصحراء وليس في وسعهم في هذه الظروف الإقدام على أي أمر

(*) كمال عبد الرؤوف : المرجع المذكور، ص٥٢، صليب سامي : ذكريات ١٨٩١ - ١٩٥٢، ص ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ماكليف : المرجع المذكور ، ص ٧٠.

خطير مثل الذي تشيرون إليه »[1] . ولم تكن السفارة البريطانية راضية عن تحدي فاروق ، فهو يعلم جيداً أن إجراء الحكومة فيما يختص بحكومة ڤيشي جاء بناء على طلب مباشر من الحكومة البريطانية ، ومع ذلك اعترض ، واستاء لامبسون من ذلك ، وفي حديث له مع رئيس الوزراء سأله « هل نخيف الولد من وقت لآخر ، فقد نفد صبرنا وأمامه المثل في إيران » ، ويكتب لحكومته عن أن علي ماهر وراء الأزمة الأخيرة ليتولى الوزارة وهو ما يتفق مع فاروق ، وبالتالي سيعمل على إعاقة المعاهدة ، ويبين أن الوقت قد حان لاستخدام القوة مع القصر ، وأنه عند مقابلته لرئيس الديوان سيخطره بأن فاروقاً يلعب بالنار ويطلب منه خروج الإيطاليين من القصر ويشير إلى خطورة بوللي وعبد الوهاب طلعت . وترى الخارجية البريطانية التريث وضرورة التفاهم مع فاروق وتنفيذ بنود المعاهدة واعتبار بقاء الإيطاليين في القصر مسألة خطيرة ، أما عن عبد الوهاب طلعت فمن الممكن إرجاء خروجه من القصر[2] .

والتقى السفير البريطاني برئيس الوزراء وتناقشا في مسألة استقالة صليب سامي ، ونقل تبليغات لندن والرغبة في استمرار حكومته ، وعقب المقابلة كتب للخارجية البريطانية بأن تصرف فاروق لا يمكن احتماله ، وطلب تفويضه السلطة على وجه السرعة ليتعامل معه بطريقته الخاصة ، واتصل رئيس الديوان بالسفير البريطاني ونقل إليه الإصرار الملكي على استقالة وزير الخارجية ، وتناول الحديث ضعف الحكومة ، ويقتنع لامبسون ويعلق « نحن نضع السرج على حكومة تحتضر » ، ولكن الخارجية البريطانية تطلب مساندة حسين سري في نزاعه مع فاروق وتبين أنها لن تسمح بإرغامه على الاستقالة بسبب هذا النزاع ، وأن وزير الخارجية ليست له قيمة كبيرة ، ولكن إذا كانت استقالته ستؤدي إلى استقالة رئيس الوزراء أو تظهر انتصار الملك ، فلن يسمح بها ،

---

(١) F.O. op. cit.

(٢) Ibid, 31566, J 333, 334, 363, 364 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 20, 21, 23, 1942, F.O. 141 - 837, No 284 - 3 - 42 G. Lampson, Op. Cit, Box III, Jan. 20, 1942.

وبالضغط على الملك وخاصة من أحمد حسنين أبقي وزير الخارجية ، فاز لامبسون بالجولة ، كما صرح بذلك للندن ، وامتلأ فاروق حقداً عليه ، وصرح هو الآخر بأنه سيطرحه في الجولة الثانية[1] . ولم تمض إلا أيام قليلة واشتعل الموقف .

وفي أول فبراير ١٩٤٢ خرجت المظاهرات تهتف لروميل وفاروق ، وانتشر الشعور المعادي لبريطانيا وظهرت الأعلام الإيطالية على أعلى المنازل وفي نوافذها ، وازداد يقين المسئولين البريطانيين بأن الملك عقد العزم على تسليم دفة الوزارة لعلي ماهر ، وحتى لا تكون هناك معارضة لشخصه ، إذن يتولاها أحد أعوانه . وعلي ماهر له الصلات مع المحور ، وحامت حوله الشبهات في نقل معلومات حربية إليه وفي استلام أموال عن طريق أحد البنوك[2] . ومما لا شك فيه أن إصرار فاروق نبع من يقينه من انتصار المحور ، وبالتالي فلا بد من وجود وزارة موالية له عند دخوله مصر ، وقبل تقديم حسين سري استقالته التقى بالسفير البريطاني لإحباط خطة فاروق ، وبحثا الأمر من جميع نواحيه . ورشح رئيس الوزراء بهي الدين بركات وأحمد ماهر وهيكل لاختيار واحد منهم لتأليف الوزارة، ولكن لامبسون لم يجد فيهم الصلاحية ، واتفق معه على استدعاء النحاس ، وفي حالة رفضه يتخذ ما يراه للتنفيذ ، وجاءت التعليمات من لندن لسفيرها للاتصال بزعيم الوفد قبل استقالة الوزارة القائمة ، وعند قبوله تشكيل الوزارة الجديدة عليه الالتزام باحترام المعاهدة والتقيد ببنودها ، وعدم طلب تعديلها أثناء الحرب وتقديم كافة المساعدات ، والتخلص من الإيطاليين وإبعاد علي ماهر ، وكذلك طلبت مناقشته في مسألة الحياد وأنه غير مرغوب فيه ، وبينت أنه في حالة عدم موافقة النحاس يستبعد

---

(١) PREM 3, 295 - 4, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 26, 27, 1942, No 362, 467, Lampson, Op. Cit,Jan. 26, 1942, p. 52, Feb. 1st , 1942, p. 34, F.O. 371 - 31566, J 430 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 27, 1942, No 380.

(٢) Jarvis, H.W: Pharaoh To Farouk, P. 279, Kirk ; e : The Middle East in the War, p. 34.

ويقنع الملك باستبقاء وزارة حسين سري ، وإذا وافق النحاس يضغط على الملك بشدة لاستدعائه (*) .

ولم تكن فكرة اختيار النحاس وفرضه بالقوة بجديدة، ففي الأزمات التى نشأت بين فاروق وبريطانيا عقب إقالة وزارة الوفد عام ١٩٣٧طرحت ونوقشت، ولكنها أرجئت . وبتدهور الوضع الحربي وبروز أهمية مصر كقاعدة حربية للشرق الأوسط ، استرجعت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، وتجمعت مميزات الوفد أمام المسئولين البريطانيين ، فأيديولوجيته تتفق مع الحلفاء وتتعارض مع المحور، وهو صاحب الأغلبية الشعبية وبذلك يمكنه أن يخفّض الانفعالات الشعبية ، وفي دخوله الوزارة امتصاص لمعارضته التي تقلق بريطانيا ، وأنه لن يضن عليها بالمجهود الحربي ، وأخيراً ليكون شوكة في جنب فاروق . وفي صباح ٢ فبراير ١٩٤٢ عقد الجانب البريطاني اجتماعاً حضره السفير ووزير الدولة والسكرتير الشرقي وقائد القوات البريطانية ، وأُوضح فيه وصول الأزمة للقمة ، وأن العمل ضد بريطانيا بلغ مداه ، وضرورة التحرك الفوري لعدم إعطاء الفرصة للعناصر المضادة لتقوى ، وقبل أن تشكل حكومة برئاسة علي ماهر ، وكان القائد العام يخشى من حدوث اضطرابات عند استخدام القوة وقيام الجيش المصري بعمل إيجابي ، ولكن وزير الدولة بين أنه من الخير مواجهة الأخطار في الحال حيث لا يعرف ما هو التأثير إذا تركت الأحداث وشانها ، وتم الاتفاق على اتخاذ خط قوي لمساندة السفير ، ووضعت النقاط التي ستعرض على فاروق ، وتتمثل في حكومة موالية لبنود المعاهدة وقادرة على تطبيقها نصاً وروحاً وخاصة المادة الخامسة ، وأن تكون قوية لها القدرة على الحكم وتتمتع بتأييد شعبي ، وهذا يعني استدعاء النحاس كزعيم لحزب الأغلبية واستشارته في وجهة نظره حول تشكيل الحكومة ، وتحدد موعد التنفيذ

(*) F.O. 371, Op. Cit, J 515 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 1st , 1942, No 443,

F.O.-Lampson, F.O. Feb. 2, 1942, No 572.

وأقصاه ظهر ٣ فبراير ، وأن يحمل فاروق المسئولية عما يحدث[1]

ووضعت خطة منظمة ومحكمة لاستعمالها مع فاروق في حالة وجوب التصرف العاجل ، فقد كلف القائد العام للقوات البريطانية قواته بمحاصرة قصر عابدين لإرهاب الحرس الملكي والاستعداد لاستعمال القوة عند الضرورة ، وإذا رفض الملك التنفيذ يطلب منه التنازل عن العرش ، وحين يأبى يعزل ويعين الأمير محمد علي ، وفي حالة عدم رغبته ـ وهذا لا يتنبأ به ـ تحكم مصر حكماً عسكرياً بريطانيا حتى تنتظم الأمور بتعيين أمير آخر يقبل العرش تحت النظام الجديد. ويذكر لامبسون لحكومته أنه سيصحب معه القائد العام للمفاوضة النهائية ، وعليه يقرر فاروق إما الطاعة أو فقدان العرش للأبد ، وأن الدستور لا توجد به مادة تختص بالعزل ، ويعترف بأن هذا الإجراء غير قانوني ، لكن يبرره بالضرورة ، ويخشى من أية مقاومة أثناء عملية التنفيذ تخلق الحيرة والاضطراب ، ويعود ويركز على استخدام القوة لتحقيق الغرض ، ويردد المقولة بأنه لن يوجد سلام طالما بقي فاروق على العرش ، وعند عزله ينفى إلى إحدى المستعمرات بعيداً عن مصر[2] .

وفي نفس ذلك اليوم أضرب طلبة الجامعة وامتلأت بهم الشوارع ، وأخذ وفد منهم طريقه إلى القصر وطالب بعلي ماهر رئيساً للوزارة، وإطلاق سراح عزيز المصري وجميع المسجونين السياسيين، وعدم تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية ، وازدادت الوفود على القصر وعلت الهتافات ، وأثناء هذه الأحداث قدم حسين سري استقالته ظهراً ، وطلب لامبسون من رئيس الديوان ترتيب مقابلة له مع فاروق في الواحدة بعد الظهر ، فأفاده بتأجيلها لغليان الشعب ضد الانجليز ، وبين أن هناك محاولات لتشكيل حكومة قومية ، ولم يقتنع السفير البريطاني وألح في المقابلة خوفاً من إسناد الحكومة لأحد رجال علي ماهر ،

(١) Ibid, J 540 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 2, 1942, No 448, Lampson, Op. Cit,Feb. 2 , 942 , No 34 .

(٢) Ibid, J 543 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 2, 1942, No 451, F.O. 141 - 837, No 284 - 17 - 42 G. Lampson - Eden, Cairo, Feb. 2, 1942.

وتمت، وعرض المطالب على فاروق، فوافق عليها ما عدا النقطة الخاصة بتشكيل النحاس للوزارة وأشار إلى أنه يعمل على إيجاد حكومة قومية ، ووعد باستدعاء زعيم الوفد ظهر ٣ فبراير ، وبين أنه أرسل إلى الطلبة الذين تجمعوا عند قصر عابدين للعودة إلى دراستهم والتزام الهدوء،ومرة أخرى يجتمع لامبسون بوزير الدولة لمزيد من الدراسة حول الوضع ، والنتيجة تأكيد موقف الصباح ، وعليه يرسل السكرتير الشرقي لرئيس الديوان ليؤكد هو الآخر على المطالب البريطانية(١) .

وتؤيد الخارجية البريطانية تلك التحركات ، وتطلب التصرف تجاه الملك الذي تربطه علاقات بإيطاليا ، ولا يزال يحتفظ بموظفين إيطاليين يعملون في القصر ، ولكن نقطة الخلاف كانت على الأمير محمد علي ، إذ رأت أنه رجل مسن ومريض وليس له وريث للعرش مما يخلق مشكلة ، وأنه من الخير تعيين مجلس وصاية برئاسته حتى يهدأ الجو ويمكن تغيير نظام الحكم نهائياً ـ وكان ذلك أول إفصاح في هذا الشأن ـ واستعرضت الأماكن التي يمكن نفي فاروق فيها ، فاستبعدت سيشل ، إذ ربما تلقى تعاطفاً مع الوفد ويسوء الوضع ، وفضلت نفيه إلى كندا بحجة أنه وإخوانه وأمه يريدون استجماماً وممارسة الرياضة ، ويعلق بكتBeckett على الأحكام العسكرية البريطانية وينتقدها لما لها من رد فعل مضاد ، وأن النحاس هو الشخص الوحيد القادر على إنقاذ الموقف لشعبيته وتأييد البرلمان له ، أيضاً لا يريد عزل الملك بطريقة غير قانونية ، وإنما يترك الأمر للنحاس الذي عليه أن يعلن ذلك اعتماداً على أن فاروقاً لا يحترم الدستور ولا الديموقراطية ، ومن ثم تختفي بريطانيا من الصورة ليتزعم النحاس الحركة(٢) . وذكر لامبسون الاشتراطات البريطانية على النحاس

---

(١) F.O. 921 - 199, No 34 - 44 - 4, Diary of political Events in Egypt during the war, Paper No 60, F.O. 371, Op.Cit, J 540, 541 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 2, 1942, No 448, 449, Lampson, Op.Cit, Feb. 2, 1942, p. 35.

(٢) F.O. 371, Op.Cit, J 543 - 38 - 16. F.O. Feb. 3, 1942, Beckett, Feb. 4, 1942.

لأمين عثمان الذي اعتبرها معقولة ، ونصح السفير بعدم مقابلته له قبل مثوله بين يـدي الملك ، وعليه أعـطاه لامبسون مـذكرة ليسلمهـا له بشـأن رفض اقتراح تشكيل حكومة انتقاليـة وبذل جهـده لتشكيل حكـومة قـومية بـرئاستـه ، وعدم المطالبة بـانتخابـات جديـدة لأن الوقت غيـر مناسب ، كمـا حملت المذكـرة المساندة البريطانية له ، والرغبة في أن يكون التعاون بينهما مستتراً ، وصـرح أمين عثمان بأنه عند تعيين النحـاس سيجرى تـطهير في القصـر ، ولن يسمح لفاروق بالتصرفات الـطائشة ، وفي نفس الـوقت اتصل حسين سـري بالسفيـر وأخطره بمعارضته لحكومة انتقالية ، وأن الحكومة القومية يمكن الاستفادة بها ، والحكـومة الـوفديـة هي الحل الحـاسم ، ويحمـل أمين عثمـان رد النحـاس ويتضمن الـرفض القطعي لتـأليف حكومـة قوميـة ، ورحب لامبسون بحكـومة وفدية ، وطلب من أمين عثمان تبليغ النحـاس بذلـك وأن يشرح لفـاروق سوء الحـالة والخـوف من حدوث دسـائس ، ويبين له أنـه مستعد لتخصيص بعض المقاعد للأحزاب الأخرى ومستعد أيضاً لبحث مزايـا تشكيل هيئـة استشاريـة تختار من الأحزاب لتكون رمزاً للائتلاف ، ولكن هذه الرسالة لم تصل للنحاس حيث لم يتمكن أمين عثمان من مقابلته (*) .

ويوجه ديوان كبير الأمناء الدعوة لمقابلة ملكية بقصر عابدين بعد ظهر ٣ فبراير إلى رؤسـاء الأحزاب ورئيسي مجلس الشيـوخ والنواب ورؤسـاء الوزراء السابقين وكبار السياسيين للتشاور في تأليف الوزارة القـومية ، ويلتقي فـاروق بالنحاس الذي يرفض وزراة قومية يشترك فيها أو يؤلفها ولكنه يعـرض استعداده لتشكيلها بمعرفته أي تكون وفدية ، واستمر الحديث بينهما ما يقرب من ساعة ثم قـدم النحاس مـذكرة بـرأيه للمـوقف لأحمد حسنين ، وأبـدى المجتمعون الموافقة على الأمر المعروض ورأى فاروق استمرار المنـاقشة للغـد عل زعيم الوفد يقتنع ، وبناء على نصيحة هيكل صدر الأمر باستدعاء مكرم عبيد لما لـه

(*) Ibid, J 554 - 38 - 16, Lampson - F.O, Feb 3, 1942, No 461.

تأثير على النحاس[1]. ونقل أمين عثمان للسفير البريطاني نتيجة محادثة النحاس في القصر، فأخطر رئيس الديوان في المساء بتبليغ الملك لاستدعاء زعيم الوفد على الفور وتكليفه بتشكيل الوزارة، وأشار إلى اجتماع مجلس الحرب الذي سيشارك فيه صباح ٤ فبراير، فطلب منه أحمد حسنين التصرف بحكمة وهدوء، فأجابه « نحن في حالة حرب وسنعمل ما فيه مصلحتنا، وهي كلمة واحدة يستدعي الملك النحاس باشا ويكلفه بتأليف الوزارة وإلا فستتصرف » ويأتي رد الخارجية البريطانية الذي يشوبه القلق لما ذكرته الديلي تلجراف بأن الملك استدعى محمد محمود خليل لتشكيل الوزارة، وترفض ذلك وتطلب من سفيرها استمرار الصلة بالنحاس، وتبين أن عدم قبول الوفد لوزارة قومية أمر طبيعي ولا توجد أسباب لإجباره على ذلك[2].

وعقد اجتماع القيادة البريطانية، وحضره لامبسون في صباح ٤ فبراير، وتم الاتفاق على أنه في حالة عدم رد فاروق حتى السادسة مساء برد مرض، فعلى السفير البريطاني اصطحاب القائد العام لمقابلة الملك في الثامنة مساء، وإعداد المعدات الحربية اللازمة، وعند المواجهة يعلم بأنه لم يسلم رداً مقنعاً للسفير ويوقع على وثيقة التنازل عن العرش، ويخرج معهما، ويوكل الأمر للقائد العام لإبحاره على إحدى السفن الحربية الراسية في السويس. وفي الظهيرة قدم لامبسون إنذاراً لأحمد حسنين « إن لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس قد دعي لتأليف وزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث »، واستاء فاروق من هذا الإنذار، لدرجة أنه فكر في مغادرة البلاد، وهذا ما نقله النقيب لأمين عثمان، ولكن محيطيه هدأوا من انفعاله، وعندما علم لامبسون بدت مسألة إمكانية هروب فاروق ذات أهمية كبيرة، فالتقى بالقيادة العسكرية ووزير الدولة، وتقرر وضع رقابة على المطارات[3]. لكن الملك لم يكن قد عقد

---

(١) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٢، ص ص ١٩٤، ١٩٥.

(٢) F.O. Op. Cit, J 557-38-16, Lampson-F.O. Cairo, Feb. 3, 1942, No 468, Lampson, Op. Cit, Feb. 3, 1942, p. 38.

(٣) F.O. 921, Op.Cit, F.O. 371 - 31567, J 577, 573, 576 - 38 - 16, Lampson - F.O, =

العزم على ذلك . وحدد عصر نفس اليوم للقاء من وجهت لهم دعوة ٣ فبراير ـ وكانت مشاوراتهم ما زالت مفتوحة ـ وذلك ليعرض عليهم الإنذار على اعتباره تدخلاً مباشراً في الشئون الداخلية لا يسمح به ، ويترك لهم القرار ، وفي تلك الأثناء اشتدت مظاهرات الطلبة ، وعلت هتافاتهم ضد بريطانيا ولصالح أعدائها ، وحظي الملك بنصيب منها ، ويذكر لامبسون أن تقدم روميل ووصوله بن غازي وإرسال تعزيزات للجبهة زاد من الإثارة[1] .

وبدأ اجتماع عابدين ، وحضره فاروق ، وألقى رئيس الديوان بياناً باسم الملك ، استعرض فيه أحداث الساعات الأخيرة وإنذار السفير البريطاني ، وطلب الاستشارة في الموقف مع وضع مصلحة مصر فوق أي اعتبار ، ومحاولة للظهور بالوطنية ، أبدى استعداده للتضحية بكل شيء مبيناً أنه لا يعنيه غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها ، ولم يحد النحاس عن مبدئه وصرح بقبوله تأليف وزارة وفدية ، ورفضه لما غير ذلك[2] ، وطالت المناقشات ونبه أحمد حسنين إلى أن ميعاد الساعة السادسة اقترب ، ثم اتصل بالسفير البريطاني وأجل الرد ربع ساعة ، وبالتالي أخر لامبسون لقاء فاروق إلى التاسعة مساء ، وانتهى المجتمعون إلى أن الإنذار خرق للمعاهدة ولاستقلال مصر وسيادتها ، وحمل رئيس الديوان الاحتجاج إلى لامبسون ، الذي يذكر لحكومته أنه في ذلك الوقت كان متعذراً الاتصال المباشر بالنحاس حيث لم يخرج بعد من القصر ، وعليه اتفق مع وزير الدولة على إبلاغ أمين عثمان بإخبار النحاس أنه عند رضوخ الملك للأمر أو عزله ، عليه تولي الوزارة ، فأكد أمين عثمان وأقسم بأن زعيم الوفد سيفعل ذلك[3] . وحاول فاروق أن يستمد العون من الوزير

= Cairo, Feb. 4, 1942, No 486, 481, 482 , Lampson, Op. Cit, Feb. 4, pp. 38, 39.

(١) F.O. 371,Op. Cit, J 579, 59 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 4, 1942, No 482, Lampson,Op. Cit,Feb. 4, 1942, p. 39 .

(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢، ص ١٩٩ ـ ٢٠٢.

(٣) F.O. Op. Cit, J 577, 578-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 4, 1942, No 486, 487.

الأمريكي المفوض ، فاستدعـاه قبل حلول المـوعد المقـرر لكنه لم يجـد منه تجاوباً[1] .

وقبل توجه لامبسون إلى القصر ، وأثناء العشاء تناقش مع وزير الدولة ، فيما عليه فعله في حالة رضوخ الملك ، واتفق مع وجهة نظره بضعف المـركز البريطاني أمام الشعب في حالة طرد فاروق بعد إعطائه فرصة ثلاث ساعات ، وقبـل وصيته بتجنب القيـام بأي عمـل حربي لهـذا السبب ، ووصـل السفيـر البريطاني مصحوباً بالجنرال ستون Stone ومعهما بعض الضباط المسلحين إلى القصر لمواجهة الحرس الملكي إذا تصـدى ، وفي طريقهم مـروا بين صفوف لسيارات نقل حربية على أهبة الاستعداد تخترق الشوارع المظلمة في طـريقها لتـطويق القصـر ، وأثنـاء الانتـظار في الـطابق العلوي ، كـانت المـدرعـات والمصفحات تأخذ مكانها للإحاطة بالقصر تحمل ٢٢٥٠ جندياً ، ثم استدعيَ لامبسون إلى غرفة فاروق عقب خمس دقائق من وصوله ، وكان قد أوشك على القول بأنه في موضع لا يسمح لـه بالانتـظار حتى يأذن الملك ، وحـاول كبير الامناء منع القائد العام من مصاحبته ، لكن لامبسون دفعه جانباً ، ودخل على فـاروق الذي طلب استبقـاء أحمد حسنين[2] . وبـدأ السفير البـريطاني عمله مباشرة ، وقال إنه كان يتوقـع رداً بنعم أو لا قبل السـاعة السـادسة مسـاء على رسالته الصباحية ، وأن رئيس الديوان حمل الجواب في السادسة والربع ، وأنه يعتبره رفضاً، وطلب معرفة عما إذا كانت الإجابة بالنفي دون مراوغة ، وحـاول فاروق المجادلة ، لكن لامبسون قطع القول عليه ، وبين له خطورة الحالـة ،

---

(١) Ibid, J 633 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 513.

(٢) F.O. 954 - 5, part 2, Eg - 42 - 7, Lampson - F.O, Cairo , Feb. 5, 1942, Eg - 42 - 8, Minister of State- Eden, Cairo, Feb. 5, 1942, F. O. 371, op cit. J 608 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 491.

مما يذكر أنه صدرت أوامر الاستعداد لقادة القوات البرية والبحرية والجويـة، وأغلقت الطرق الموصلة بين ألماظة والقاهرة ليقطع على الجيش المصري التدخل. د. محمد أنيس، ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ، ص ص ٣٧ ـ ٣٩ .

واعتبر الجواب بالنفي ، وقرأ عليه بياناً شفوياً مفاده بأنه منذ مدة طويلة وهو يعتمد على مستشارين ليسوا فقط ضد الحلفاء ، بل هم يساعدون الأعداء ، والنتيجة انتهاك المعاهدة ، وأرجع إليه الأزمة الوزارية والفشل في ضمان تشكيل حكومة قومية ، وأنه لا بديل إلا لوزارة تحظى بالأغلبية الشعبية وتعمل على تنفيذ المعاهدة نصاً وروحاً ، وهذا سيؤدي إلى عدم تعريض العرش للخطر ، وأنهى البيان بأن تلك المخالفات ، وعدم تحمل المسئولية من جانب الحاكم تعرض أمن مصر وقوات الحلفاء للخطر ، وأخيراً توصل لامبسون الى النتيجة « وكل هذا يتبين منه بوضوح عدم صلاحية جلالتكم أكثر من ذلك للبقاء على العرش » وسلمه وثيقة التنازل عن العرش(*) .

وطلب السفير البريطاني من الملك التوقيع على الوثيقة في الحال ، وإلا سيتخذ معه إجراء غير مرضٍ ، وتردد فاروق برهة عقب استلام التنازل ، ويسجل لامبسون لحكومته بأن أحمد حسنين تكلم معه باللغة العربية ، وأن الملك ظهر عليه الرعب التام ، وطلب بكل رفق متجنباً شجاعته السابقة عما إذا كان يُعطى فرصة أخرى، فسأله السفير عن اقتراحه ، وكرر سؤاله ، فأجابه بأنه سيستدعي النحاس على الفور ، وفي حضوره إذا شاء ، ويكلفه بتأليف الوزارة ، وعندما تأكد لامبسون أنه يقصد وزارة وفق رؤية النحاس ، تردد لحظة ثم صرح بأنه سيوافق على هذه الرغبة ليجنب البلاد المتاعب ، فعلق فاروق بتأثر واضح بأنه لشرفه ولمصلحة بلاده سيستدعي النحاس في الحال، بمعنى أنه ليس رضوخاً للإنذار البريطاني ، وتمكن من أن يبدو في صورة مقبولة ولطيفة حتى أنه قدم الشكر شخصياً للامبسون لمحاولاته الدائمة لمساعدته ، وقبل انتهاء المقابلة ، عرض عليه التماساً خاصاً ، بأن يبقى ما حدث محصوراً بين

(*) F.O. 371, Op.Cit, J 626 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, 490, F.O. 141 - 837, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 492.

الذي صاغ وثيقة التنازل عن العرش القانوني مونكتن Monckton وسبق أن صاغ مثلها للملك ادوارد الثامن .

الجدران الأربعة لا يعرفه سوى أحمد حسنين والجنرال ستون لحضورهما المقابلة[1] . ويذكر فاروق أنه كان هناك ثلاثة حراس ألبانيين يختبئون خلف باب الغرفة وكل واحد منهم يحمل مسدساً ، وأنه عندما قرأ ورقة التنازل عن العرش قال « إنها قذرة ومجعدة ولا تصلح للتوقيع عليها » ثم وافق على تعيين النحاس ـ وكما يسجل ـ ليمنع إهدار الدماء في شوارع القاهرة[2] .

وترك لامبسون والقائد العام غرفة الملك ، واجتازا طرقات يصطف بها الضباط البريطانيون . المسلحون ، كما امتلأت ردهة الدور الأرضي بالجنود البريطانيين المسلحين ببنادقهم الذين كانوا مستعدين للقيام بأي عمل حربي ، مثلهم كمثل المدرعات والمصفحات التي تحيط بالقصر وفي ساحته ، ويشيد السفير البريطاني بكفاءة الترتيبات الحربية ، ويصف شعور أمناء القصر بأنهم كالدجاج المفزوع ، ويبين أنه عند وصوله السفارة وجد رسالة تليفونية مستعجلة من رئيس الديوان تطلب سرعة انسحاب القوات العسكرية من حول القصر لإعاقتها الداخلين له بمن فيهم النحاس، وصدرت لها الأوامر بالعودة إلى قواعدها[3] وكانت قد هجمت على ثكنات الحرس الملكي وقبضت على الموجودين وأيضاً على الواقفين عند أبواب القصر حيث حل مكانهم جنود بريطانيون ، ومما يذكر أن الملك سبق وأعطى أوامره للحرس بعدم المقاومة[4] . ولم تحدث إلا إصابات بسيطة لبعض من جنوده ، وكافأ فاروق ورقى من أصيب[5] .

وأمر الملك بعودة اجتماع ما قبل المغرب ، وحضر النحاس ، وكلفه

---

(1) F.O. 371,Op. Cit, J 608 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 491,
Lampson. Op. Cit, Feb. 19 , 1942, P. 57 .

(2) Farouk's Memories, Op. Cit,Dec. 21 . 1952 .

(3) F.O. Op. Cit,

(4) محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ، ص ص ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٠ .

(5) F.O. Op.Cit,31568, J 888 - 38 - 16, Lampson -F.O.Feb. 23, 1942, No 646.

فاروق بتأليف الوزارة، وطلب منه الذهاب إلى السفارة البريطانية ليبلغها، ويذكر لامبسون لحكومته أن زعيم الوفد كان في حالة جيدة للغاية ، وأوضح أن الجهود الرئيسية التي سيبذلها هي لعودة البلاد مرة أخرى متماسكة خلف بريطانيا ، وأدخل السفير البريطاني في روعه الضرورة القصوى لسحق العناصر غير المخلصة مهما كانت درجتها الاجتماعية، فأبدى الموافقة التامة لإبعادها سواء داخل القصر أو خارجه فوراً ، وحضر الحديث وزير الدولة ، ويصف لامبسون تلك المقابلة بأنها مرضية ، وأنه سيتتبع الحالة حتى تشكيل الوزارة ، في الوقت الذي نقل للنحاس رغبته في أن يكون وراء الكواليس ويدعه يأخذ على عاتقه القيام بالإجراءات الضرورية، وعقب المقابلة يسجل انطباعاته عن زعيم الوفد لإيدن، ومن الطريف استعماله لتعبيرات بين كلماته تدل على مساحة الفوز التي حصل عليها مثل « إمسك الخشب » ، ويبين أنه على ما يعتقد سيتمكن من العمل معه ، ويلتقط خيوط التعاون التام ، وأنه ذكره بقوله المأثور القديم « اليد في اليد»[1] أي الاتفاق على الترابط والتعانق . وانتهى حادث يوم ٤ فبراير على هذه الصورة ، ويعترف لامبسون بأنه تأثر حينما حلت اللحظة الأخيرة وخضع فاروق ، ومع هذا فإن نشوة الانتصار سيطرت عليه ، ويسجل النجاح التام الذي اكتسب في هذه الجولة ، ويشكر لندن على تفويضه الكامل لذلك العمل ، كما يشكر وزير الدولة لمساندته وتقديم النصيحة له ، ويسعد إيدن بتصرف سفيره ، وترد برقية تهنئة إليه من الخارجية البريطانية لتؤكد ثباته والثقة فيه [2] .

وبذلك يتضح أن بريطانيا بإعطائها الفرصة لفاروق، كتب له عمر جديد في الملك بعد أن اهتز عرشه بعنف وكاد ينهار ، ولم يكن هذا إلا لتحقيق المصلحة الحربية في وقت عصيب ، وكما كتب وزير الدولة لإيدن في اليوم التالي

(١) Ibid, 31567, Op.Cit, F.O. 954 - 5, Part 2, Eg - 42 - 42 - 7, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 5, 1942.

(٢) F.O. 954, Op. Cit, F.O. 371, Op. Cit, J 579 - 38 - 16, F.O- Lampson, Cairo, Feb. 5, 1942, 621.

للحادث أن طرد الملك بالقوة سينتهزه أعداء بريطانيا ، ومع ذلك يبين أن استمراره على العرش غير مرغوب فيه ، وأن الاستقرار الدائم مرتبط بالإطاحة به[1] . وتبدو الحيرة على لامبسون لصعوبة تنفيذ محاولة عزله بعد استسلامه وخضوعه،لكنه يطلب المساعدة من الله [2] . وبطبيعة الحال ليحقق ما يتوق إليه ، ومما لا شك فيه أن الكراهية التي حملها قلب السفير لفاروق أسهمت في تعبئة الشعور البريطاني ضده مما عرضه لتلك الأخطار ، وينقل وزير الدولة إلى وزير الخارجية البريطاني وجهة نظره فيما يختص بالمعاملة الفظة المتناهية التي يتعامل بها لامبسون مع الملك[3] . والواقع أن فاروقاً كان يحمل له نفس الأحاسيس والعواطف وكثيراً ما ضاق بسلوكه الشخصي المتعجرف ، وجاء حادث فبراير ليرسب في أعماقه المزيد من البغضاء ، وبالتالي فهو علامة واضحة للعلاقة بين الطرفين كان لها انعكاساتها البعيدة المدى .

بين التوتر والانفراج .

لم يؤثر حادث ٤ فبراير على فاروق وحده ، وإنما ساء المصريين جميعهم ما عدا الوفديين الذين استعادوا السلطة التي يسعون إليها، وانتاب الملك خوف تمكن منه وأثر عليه بعد أن غمرته الهزيمة بالتحالف البريطاني الوفدي الذي كان على يقين منه ، لكنه لم يكن يستطيع المعارضة بعد تسليط السيف على رقبته ، فازداد حيطة على نفسه ، فكف لسانه ، وأبقى ضباط الحرس والبوليس ورئيس الشريفات يتناوبون أزواجاً كما لو كان يتوقع هجوماً

(١) F.O. Op. Cit, Eg-42-8, Minister of State-Eden., Cairo, Feb.5, 1942.

(٢) F.O. 371 Op.Cit,J 633 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1942, No 513.

عاش لامبسون باقي حياته نادماً على أنه لم يعزل الملك، وعقب تنازله عن العرش أظهر تشفيه فيه ، فكتب مقالاً في صحيفة الصنداي اكسبرس عن الثورة العسكرية التي هزت مصر وأنهت حكم فاروق، واستعرض فيه صفاته وأعماله ووجد الفرصة المواتية للتنكيل به .F.O. op. cit, 96939, JE 1057 - 1, F.O. Minute, July 24, 1952

(٣) F.O. 954, Op. Cit,

مفاجئاً ، هذا في الوقت الذي صوبت فيه الحاشية المحورية سلاحها ضد لامبسون شخصياً ، فأثاروا الأقوال بأن الانجليز في « الترف كلاب » يدينون عمل سفيرهم ، والحكومة البريطانية غير راضية عنه ، وأن استدعاءه يجب أن يكون هدف المصريين ، وعلى كبار الشخصيات المصرية استخدام علاقاتها في لندن لسحبه من مصر ، وامتلأ ذهن فاروق بهذه الأقوال التي اهتز لها السفير البريطاني ، وطلب من لندن النصيحة بالتصرف بما يتلاءم مع الظروف ، واقترح استخدام مزيد من القوة ، واتخاذ خط لردع القصر والتصدي لأي شخص يقف عقبة أمام المجهود الحربي البريطاني (*) .

والتقي السفير البريطاني برئيس الديوان في ١٠ فبراير ، وكانت المقابلة الأولى بعد الحادث الذي أراد المرور عليه سريعاً ، لكن لامبسون استوقفه حيث قصد تذكيره بأن الملك طلب فرصة أخرى واعتبار ما مضى انتهى وأعطى كلمة شرف لتطلعه للمستقبل ، وأنه أي لامبسون مراعاة لعدم جرح شعوره وافق على طلبه بشأن أن يظل ما حدث في تلك الليلة سراً والموضوع منتهياً ، وتبرم من الأقوال التي تردد أن الوفد جاء على أسنة الرماح البريطانية ، ووصف ذلك بالغباء واعتبره قلباً للحقائق لأن هذه الرماح كانت لغرض آخر ، ثم انتقل إلى ما انتشر في الدوائر المصرية حول المقاطعة الاجتماعية بانسحاب الأعضاء المصريين من نادي الجزيرة لكسر الاتحاد الانجلو مصري ، وحذر من المتاعب التي ستتولد عن ذلك . وبالرغم من الميول البريطانية لأحمد حسنين وتعاونه وتآزره مع السفارة ، إلا أن الحادث أثر فيه واحتج عليه لدى لامبسون ، الذي بين لحكومته أنه لم يفق بعد من الصدمة ، ومع هذا فقد أخطره بأن التعليمات الخاصة بإيطاليي القصر ما زالت قائمة وخروجهم منه ضرورة ، وأنه لو كان فاروق يملك القليل من حسن التصرف لتخلص منهم جملة واحدة ، وإذا استعمل الحكمة ، فعليه أن يظهر للرأي العام تحالفه مع بريطانيا ، فيدعو

(*) F.O. Op. Cit, Eg - 42 - 13, Lampson - F. O, Cairo, Feb. 10, 1942.

سفيرها لتناول الغداء بالقصر أو يتناول معه العشاء في السفارة ، لما في ذلك من تلطيف للأجواء ، ولكن أحمد حسنين لم يؤيد الفكرة ، وأخذ على عاتقه القيام بعمل مباشر يبدي فيه إخلاص الملك للحليفة[١] .

وأراد رئيس الديوان التخفيف من وطأة الأزمة في الوقت الذي حرص فيه على تسجيل الاعتراض على التصرفات التي حدثت خلالها ، فقد أبلغ الوزير المصري بواشنطن ما حدث ، وعليه طلب مقابلة السفير البريطاني وانتقد إجراءات لامبسون ، وحاول إعطاء صورة طيبة عن فاروق ، وبين أنه من الخطأ الحكم عليه بناء على اعتقاد تعاطفه مع المحور ، وأنه كان من الممكن تجنب جميع المتاعب باستمالته بطرق رقيقة والتي يمكن تأدية دورها مع الملك الشاب[٢] . ولكن الخارجية البريطانية كانت ترى أن الأمر لم ينته بعد ، وعند الضرورة تتخذ وسائل العنف مرة أخرى ضده ، وتوقعت حدوث رد فعل في داخله يمكن تجنب ضرره بالتخلص من العناصر المضادة لبريطانيا في القصر دون إبطاء ، وأن حكومة الوفد هي القادرة على التنفيذ حيث يتفق مع مصلحتها ، وعليه يمكن توليها المعركة بالنيابة عن بريطانيا في هذا الصدد . ورئي أنه من الحكمة المشاركة في احتفال السفارة المصرية بعيد ميلاد فاروق ، وكانت الدعوة قد وجهت قبل وقوع الحادث ، ويوافق لامبسون ، ويذكر أنه هو الآخر لبى دعوة النحاس بهذه المناسبة ، وأن الاحتفال لم يحضره المتصلون بالقصر[٣] .

وجاء أول احتكاك بين فاروق والسفير البريطاني بعد أسبوعين من حادث ٤ فبراير ، وذلك عندما وصلت إمبراطورة إيران ـ الأميرة فوزية ـ وزوجها إلى

(١) F.O. 371, Op. Cit, J 702-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Sept. 11, 1942, No 550.

(٢) Ibid, 31568, J 785 - 38 - 16, Washington - F.O, Feb. 15, 1942, No 875.

(٣) Ibid, 31569, J 1111 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 12, 1942, No 156, F.O. Minute F.O. 954, Op. Cit, Eg-42-4, F.O. Cairo, Feb. 12, 1942, No. 672, Lampson-Eden, Cairo, Seb. 14, 1942, No 585.

المطار ، فطلب لامبسون من أحمد حسنين أن تكون زوجته برفقة المصريات والإيرانيات اللاتي سيستقبلن الإمبراطورة ، وقبل على مضض إذ يقول السفير البريطاني « نفذ ذلك بكل برود وقلة ذوق » وقدمهن للإمبراطورة ، وتجاهل الملك السفير البريطاني كلية ـ وكان هذا أول لقاء بعد الحادث ـ واحتقره في حضور الرسميين والدبلوماسيين وكبار الضباط ، وبالطبع جن جنون لامبسون واعتبر الموضوع خطيراً وأفهم رئيس الديوان أنه ممثل صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، وطلب أن يصله اعتذار ملكي في ميعاد حدده ، والتقى النحاس ـ الذي استاء من الحركة ـ وعرض عليه برقيته للخارجية البريطانية ويبين له كيف ميسوء الموقف ، فاتصل رئيس الوزراء بأحمد حسنين ، وبصفته وزير الخارجية خاطب لامبسون مبلغاً بأن فاروقاً يقدم الاعتذار ، واعتبار المسألة منتهية . واستقبل السفير البريطاني الاعتذار بفتور وكتب لحكومته يستنكر هذه الواقعة ، وأنها لم تكن نتيجة لخطأ صدر منه ، وتدل على أن صفاء القلب في القصر لم يتم بعد ، وعلى النحاس توضيح ذلك لفاروق ويخبره بما عليه من إقامة الدليل في نفس الأسبوع ، وهو إبعاد التأثيرات السيئة من القصر وذلك حتى يثبت عدم وجود مقاطعة اجتماعية ويبرهن على صدقه حينما طلب فرصة أخرى ، ثم يصرح لامبسون بقدرته على معاملة فاروق بنفس الطريقة ، لكنه يخشى من انتهاز أعداء بريطانيا لذلك ، ونسب مثل هذا التصرف إلى العداء الشخصي والرغبة في جرح إحساساته (*) .

وحاول النحاس أن يقضي على هذه السحابة ، وأبلغ لامبسون أنه سيطلب من فاروق إقامة مادبة عشاء يدعوهما إليها مع سفير إيران بمناسبة زيارة الإمبراطورة ، ويزيل الأجواء السيئة ، ويقضي على الدسائس خارج وداخل القصر ، ويتخذ الإجراءات ضد علي ماهر وصالح حرب والإخوان المسلمين ، وفي هذا ما يثبت نية الملك وينتزع الشعور بأنه يعمل ضد بريطانيا ، بالإضافة إلى التخلص من إيطاليي القصر ، وأخذ النحاس على عاتقه القيام بذلك دون

(*) F.O. 371-31568, J 815, 856-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 19, 20, 21, 1942, No 623, 624, 640.

اللجوء للسفارة البريطانية للضغط على فاروق ، وتم الاتفاق على أنه في حالة وجود صعوبة في التنفيذ يستمد المساندة من لامبسون ، الذي أكدها له .
ووافقت الخارجية البريطانية على قبول سفيرها للاعتذار ، راجية ألا يعود الملك إلى تكرار مثل هذه الحادثة في المستقبل، ورغم خطورتها من وجهة نظرها، إلا أن إيدن رأى إصلاح ذات البين بإقامة فاروق لمأدبة غذاء يكون لامبسون ضيف شرف فيها وتحضرها زوجته وامبراطورة إيران ، وصدرت تعليمات وزير الخارجية التي تنم عن حرصه على ترضيه فاروق في هذا اللقاء[1] . وكان ذلك يتفق مع تخطيط النحاس ، ومن ثم انخفضت حدة التوتر . وكان بعض المسئولين البريطانيين يدركون أن لامبسون فظ غليظ القلب تجاه فاروق ويعمل على إثارة المتاعب معه ، مما جعله يتوقف قليلاً عن مسيرته وخاصة عقب تحذير وزير الدولة له - كصديق - من أنه ينظر إليه من بعض الدوائر البريطانية من هذا الجانب ، ويبرر السفير تصرفاته ، ويسيئه أن النصائح التي يبديها للملك اعتبرت في لندن تحيزاً لانحراف شخصي أو كره ، ويبين لإيدن أن ما يقال عكس الحقيقة ، وأنه صبر لعدة سنوات وعمل على تسهيل الأمور له ليسير على درب الصواب[2] .

واعتبر فاروق أن حادث المطار عمل تأنيبي لما قامت به بريطانيا تجاهه وأنه وضعها في حجمها، وسعد به وأرضى نفسه بأنه قام بعمل أهدر فيه كرامة سفيرها ، ومع التدخلات تحددت دعوة الغذاء في ٢٨ فبراير، ويشير السفير البريطاني إلى أن رضوخه أثبت سقوط صفة الغطرسة . ولمزيد من محاولات تحسين العلاقات أرسل إيدن إلى لامبسون يخبره بمقابلته للدكتور آراس الايراني - صديق فاروق وله دوره في مفاوضات زواج الأميرة فوزية - وسفره إلى مصر والرغبة في الالتقاء به ، وعن طريقه يمكن تقديم النصحية المفيدة

---

(١) - Ibid, J 857, 815 - 38 - 16, Lampson - F. O., Cairo, Feb. 21, 1942, No 641, F. O. Cairo, Feb. 21, 1942, No 742, 141 - 837, 284 - 29 - 42 G, Eden - Lampson, F. O., Feb. 22, 1942, No 1359.

(٢) F.O. 954, Op.Cit, Eg - 42 - 19, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 22, 1942, No 647.

للملك[1] . وقبل مغادرة وزير الدولة لمصر ، اصطحب لامبسون إلى القصر ، اعتقاداً للأثر الحسن الذي يمكن أن تثمره المقابلة ، وأظهر فاروق فيها علاقات الود ، ولم يتطرق في حديثه للسياسة إذ أحجم عن المناقشة فيها وكف عن الخوض في النزاع ، وكان تركيز الجانب البريطاني على أهمية التحالف مع بريطانيا[2] . وأصبح ذلك سمة المقابلات في تلك الفترة ، ومع هذا فقد تخلل البعض منها محاولاته الظهور بالتعالي ، ففي الغداء الذي أقيم للأمير السعودي منصور ثم الذي أقيم للملك جورج ملك اليونان ، ارتسم فاروق لتبدو عليه مظاهر العظمة ويصفه لامبسون بأن « الزبد لم يسح من فمه » أي سيطر عليه الجمود ، وتكرر نفس الشيء في الغذاء الذي أقامه الملك اليوناني ، بالإضافة إلى أنه لم يتكلم مع أحد وغادر المكان دون مصافحة الموجودين[3] . وعليه يتضح أنه بينما يحاول الملك أن يسدل الستار على ما حدث ويحتفظ به داخلياً ، إلا أنه لم يتمكن من أداء الدور التمثيلي على طول الخط إذ غلب عليه شعوره الدفين .

ولم تكن الخارجية البريطانية لتطمئن لاستمرار بقاء الإيطاليين في القصر ، فيكتب كادوجان Cadogan إلى نيوتن Newton مثيراً هذه المسألة، معبراً عن قلقه للأزمات المتلاحقة التي يتسبب فيها الملك الصغير مشيراً إلى التفكير الذي يراود العقول عن إبعاده ، مستعرضاً الأماكن التي يمكن وضعه فيها ، ويستبعد المملكة المتحدة، ويبين موافقة كندا على قبوله، كما ينوه بإحدى جزر الهند . معنى هذا أن التهدئة وقتية وأن النفوس لم تصف ، وقد سأل حسين سري لامبسون سؤالاً مباشراً عن رغبته في بقاء فاروق ، فأجابه بأن هذا البقاء

---

(١) F.O. 371, Op.Cit, J 977 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo , Feb. 28, 1942, No 694,
F. O. 945, Op. Cit, Eg - 42 - 19 A, F. O. Cairo, F. O. Feb. 23, 1942, No 754.

(٢) F.O. Op. Cit, J 949-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 26, 1942, No 668.

(٣) F. O. 954, Op. Cit., Eg - 42 - 39, Lampson - Eden, Cairo, March 22, 1942, Lampson, Op. Cit, April 18, 1942, P. 106.

متوقف على إخلاصه في التعامل مع بريطانيا ، ومما يذكر أن السفير البريطاني كان حريصاً على تلقي المعلومات الدقيقة التي تصله من القصر مباشرة عن طريق عملائه داخله(١) . ورغم أن فاروقاً طلب من لامبسون بقاء ما دار بينهما في مساء ٤ فبراير في طي الكتمان، إلا أن مرارته في قلبه دفعته للتحدث به، فعندما التقى بالوزير التركي استعرض معه الحدث وبين له أن أحمد حسنين هو منقذه ، وكان يعلم أن كل كلمة تفوه بها سوف تصل إلى لامبسون ، وبالفعل حدث ذلك(٢) . وفي هذه الفترة أعاد فاروق تشكيل هيئة الديوان ، وأصبح الحرس الملكي يبيت بالقصر بدلاً من نظام الدوريات ، وأكثر من الحديث عن أن رومل أصبح المسيطر على ليبيا ، وأن الألمان سيدخلون القوقاز واليابان ستنتصر على الهند ، وهو يصرح بذلك في تلك الولائم التي تقام للأسرة المالكة(٣) .

كان الاتفاق تاماً بين السفير البريطاني والنحاس ، وكما بين الأول أنه من حسن الحظ أن المصالح مشتركة والعدو واحد ، وعليه أصبح على رئيس الوزراء أن ينزل إلى أرض المعركة ليحارب لبريطانيا ولنفسه ، حقيقة أن التحرك لتنفيذ السياسة البريطانية اتسم بالبطء مما أقلق إيدن ، ولكن لامبسون أبدى تشككه عما إذا كان من الحكمة دفع النحاس خاصة وأن المبدأ الذي ارتكز عليه ألا تظهر السفارة البريطانية في الصورة إنما يكون عملها في الخفاء ، ويثبت السفير البريطاني في كتاباته بأن الحكومة ستحدد تدخل القصر في شئون البلاد، وأن النحاس ومكرم عبيد. أخبراه بما قررا القيام به في هذا الصدد، فلقيا منه التشجيع ، ويتنبأ أن رئيس الوزارة سيضع فاروقاً في قبضته على وجه السرعة ، وبالتالي سيمحي أثر أمثال بوللي وعبد الوهاب طلعت من القصر . وعاكس فاروق رئيس وزرائه بشأن اعتقال علي ماهر في البداية ، لكنه

(١) F.O. 371 - 31566, J 543 - 38 - 16, Cadogan.- Newton, Feb. 27, 1942, F.O. op. cit
31568, J 992 - 38 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 28, 1942, No 969.

(٢) Ibid, 31568, J 996 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 1 st, 1942, No 697.

(٣) Ibid, 31569, J 1153 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 10, 1942, No 768.

أذعن للأمر ، وقد انعكس ذلك على لامبسون الذي وجد أن الملك غير متعاون مع وزارته وشكاه للسفير المصري في لندن عند عودته ، واعتبر ما يقدم عليه عبثاً لا بد من وقفه ، كما تناول الحديث الايطاليين ، وأنه لم يتم التخلص إلا من خمسة فقط ، ولفت نظره إلى خطورة استمرار الباقي ، وحاول أحمد حسنين التماس العذر ، فأخبر رئيس الوزراء عن طريق أمين عثمان بأنه يتخذ الإجراءات اللازمة لإحلال حرفيين آخرين مكانهم(*) وبذلك أيقن الجانب البريطاني أنه مع التهديد واستخدام القوة ليركع فاروق ، إلا أن خضوعه لم يكن تاماً ، وإنما تمكن من أن يبقى في يده مفتاح المناوأة .

وجرت بعض مساعي الترضية ، وقد فرضت الظروف على شاه إيران التدخل للوساطة بين فاروق وبريطانيا نظراً لتلك العلاقة التي ربطته بالطرفين ، وعليه أرسل رسالة إلى السفير البريطاني في طهران يعبر فيها عن قلقه لموقف صهره من الحكومة البريطانية ، ويسأل عما يمكن عمله لتحسين الموقف ، فأبلغه السفير شكره لعرض المعاونة ، وبأنه سينقل رغبته لحكومته ويبين أنه ذلك صادراً منه مباشرة وليس لإرضاء بريطانيا ، وردت الخارجية البريطانية بتشجيع هذا العمل والترحيب به ، واعتبرته نابعاً من بواعث الصداقة التي تربط بلديهما ، كما أشارت إلى نتائجه فيما يختص بمصلحة فاروق والأسرة الملكية المصرية ، وأيد لامبسون هذه الوساطة وتناول نتائجها الطيبة ، ولكنه أبدى ريبته من أن فاروقاً يرحب بالمشورة السياسية ، واعتبر أنه من المفيد أن تنتاب الإمبراطورة فوزية انطباعات عدم الرضا عن أخيها ، وبناء على توجيه لامبسون ، غادر السكرتير الشخصي للشاه طهران إلى القاهرة في ٦ مايو ١٩٤٢ ومعه رسالة خاصة منه إلى فاروق مضمونها أنه قرر التعاون مع الحلفاء بكافة ما في وسعه حيث تغطي المصالح الوطنية على المصالح الشخصية ، وأن سياسة الحياد أو الانعزال مستحيلة لإيران ، وأنه هو الآخر يصادف نفس مشاكل ملك

(*) F.O. 954, Op.Cit,F.O. 371 - 31571, J 1918, 1960 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 22, 24, 1942 , No 1135, 1144.

مصر ، ويذكر السفير البريطاني في إيران للامبسون أن هذه الرسالة يعطي فيها الشاه لفاروق مثلاً ليتبعه خيراً من القيام بنصحه حتى لا يغضبه ويخرجه من يده ، ويبلغه بأن السكرتير يحمل له صورة الرسالة(١) .

وعلى نفس الصعيد رأت الخارجية البريطانية أن يقوم دوق جلوسستر على رأس بعثة لزيارة فاروق الذي كانت ترضيه مثل تلك المجالات ، وقد عبر عن امتنانه بهذه الزيارة بأنه أثناء تناول الغداء مع الدوق أبدى رغبته في وضع قصر رأس التين تحت تصرف مرضى وجرحى القوات البريطانية ، ويطلب لامبسون من حكومته إرسال شكر له لما يتفق ذلك مع سعادته ، وبالفعل وصل خطاب من الملك جورج يحمل المطلوب . ورأى لامبسون في هذه الإعارة إرغام بريطانيا ذوقياً على وقف طلب طرد الإيطاليين من القصر ، وبذلك ينجلي أنه حتى التصرف الذي يقدم عليه الملك ليبدو متعاطفاً مع الحلفاء يحلله السفير البريطاني بمنطق يدينه به ، وقد جرت بعض التعقيدات في هذا الشأن ، حيث أن القصر ملك للدولة وليس للتاج ، وعليه دارت مناقشات مع رئيس الوزراء ، كما أن موقعه في منطقة خطرة استدعى إجراءات معينة ، وأخيراً تم الاتفاق بين الحكومة والسلطات البريطانية في ذلك الصدد ، وعلى أية حال ، فإن هذه المحاولة كانت مظهراً أمام العيان للتعاون مع الحليفة ، وعقب رئيس الديوان بأن إذاعة الخبر في راديو القاهرة هو للرغبة في الإعلان على الملأ بأن هذا العمل صدر عن فاروق ، وليس لأي شخص الفضل في الحث عليه(٢) .

---

(١) F.o, 371, Op.Cit, J 1930 - 38 - 16, Lampson - F. O, Cairo, April 23, 1942, No 1140, J 1860 - 38 - 16, Bullard - F.O, Tehran, April 17, 1942, No 497, F.O - Tehran, F.O, April 21, 1942, No651, J 2104 - 38 - 16, Bullard - Lampson, Tehran, May 4, 1942, No 86, J 2355 - 38 - 16, Bullard - F.O, Tehran, May 5, 1942.

(٢) F.O. 954, Op. Cit, Eg- 42 - 48, Lampson - F.O, Cairo, April 15, 1942, No 1082, F.O. 371, Op.Cit, J 1959, 2068 - 39 - 16, Lampson - F.O. Cairo,, April 25, May 3, 1942, No 1082, 1156, F.O. 371 - 31572, J 2719 - 38 - 16 Lampson - F .O, Cairo, May 28, 1942.

وأسهم السفير المصري في لندن ـ ومعروف أنه رجل الملك ـ في هذه المجهودات، فعقب عودته إلى عمله التقى بإيدن في ٢١ مايو وشرح له الموقف المصري من حادث ٤ فبراير ومدى تأثره بالطرق التي استخدمت ضد فاروق، وأبلغه أن الأخير على استعداد ليواري كل الماضي ويقدم التعاون التام، وراح حسن نشأت يصرح بأنه ليس صعباً، ويمكن التأثير عليه وبين سهولة التعامل معه عن أبيه، وأدحض ما أشار إليه إيدن بشأن اتجاهه غير المتعاطف مع الحلفاء، وأكد حسن نياته، ويكتب وزير الخارجية إلى لامبسون ليعبر عن ارتياحه لدور السفير المصري وتقديمه النصح لمليكه(*) . وبذلك يمكن القول بأن تلك المساعي قد خففت بعض الشيء من شدة وتأزم انعكاسات حادث ٤ فبراير .

مع انتصار المحور وإزدياد خطره على مصر وتوقع انهيارها أمامه، بدأ التفكير البريطاني في الانسحاب إلى الخرطوم، وسأل لامبسون رئيس الوزراء عن رأي فاروق في ذلك، فعلم بمعارضته، وهنا رأى ضرورة الاحتفاظ به بمعنى أن يكون مرافقاً للسفارة البريطانية إذ اعتبر وقوعه بين أيدي الأعداء أداة لها خطورتها، هذا في الوقت الذي شعر فيه أنه سيرحب بهم، وبذلك يتبين عدم الثقة التي التصقت به ولم تخفف منها أية إجراءات اتخذها للصالح البريطاني، وتمت المناقشة بين وزير الدولة ولجنة دفاع الشرق الأوسط التي وجدت أن إبعاد فاروق لا يخدم المصالح الحربية، وبين الجنرال ستون وجهة نظره الخاصة بالنتائج السيئة المتمثلة في تحول الجيش المصري ضد بريطانيا . وبناء على بحث هذه المسألة بين السفارة البريطانية والقيادة البريطانية، رئي أنه إذا غادرت الحكومة البلاد يصحبها الملك، وفي حالة رفضه يكون التصرف وفق ما تمليه اللحظة في ضوء موقف الجيش المصري، وكان أمين عثمان قد نصح باستخدام القوة إذا عارض فاروق الانتقال مع حكومته، خوفاً من تغييره

(*) F. O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 57, Eden - Lampson, F.O, May 21, 1942.

لها أثناء غيابها[1] . والتقى لامبسون بالملك في ٣ يوليو ـ وقت أن كان الرأي العام يردد مزايا الألمان من حيث تفوقهم في المعدات والعدد والقيادة والطيران والمشاة ـ وساق له الحجج بشأن المصلحة في انتقاله مع حكومته بعيداً عن الأضرار عندما تدق ساعة الخطر ، وبدا على فاروق الهدوء ، لكنه أوضح أنه إذا غادر مصر فسينظر إليه كخائن لوطنه ، وتكلم عن ملك بلجيكا السابق وإصراره على أن يظل في بلده ، وطلب ألا يساء الظن به بأنه سيتصرف وفقاً لإملاء العدو أو ما يؤمر به قسراً لأنه ليس ملكاً صورياً ، ومع هذا فقد تركه لامبسون للتشاور مع الحكومة . وفي نفس اليوم استدعى فاروق الجنرال ستون ، وبعد حديث قصير عن الحرب أوضح أنه إذا ساءت الحالة من سيىء إلى أسوأ ، فإن القوات البريطانية عند انسحابها ستدمر بعض المنشآت ـ المرافق ـ التي قد تفيد العدو ، وطلب عدم تحطيم وسائل معيشة الشعب ، وبين أنه في حالة وجوب الانسحاب البريطاني فسيكون مؤقتاً وتعقبه العودة ، وبالتالي فمن الأفضل أن يكون هناك ترحيب بالعائدين كأصدقاء وليس كأعداء، وسرد الأقوال التي تتردد بأنه متقرب من الألمان أو الأمريكان، وركز على تقربه لمصر وأن كل حبه لبلده ، وأي تأثير عليه بعد مصر هو لانجلترا ، وعلق ستون بأن ما عرضه الملك كان يشغل الذهن ، وأنه لا بد من عمل حساب ذلك ، وسجل انطباعاته « لقد كبر الولد وأصبح رزيناً ولديه شعور المسئولية لواجبات الملك»[2] .

ونوقش الموضوع في مجلس الوزراء البريطاني ، وعليه أرسلت

---

(١) Ibid, Eg-42-76, Minister of state-F.O, Cairo, June 26, 1942, No 933, Eg-42-82, Lampson-Eden, June 30, 1942, Part 1, Eg-41-16, Lampson-F.O, Cairo, May 17, 1941, Part 2, Eg-42-72, Lampson-F.O, Cairo, June 25, 1942, No 1644.

(٢) Ibid, Eg - 42 - 79, Lampson - Eden, Cairo, June 26, 1942, No 1660, Eg - 42, 93 A, 103, Lampson - F.O, Cairo, July 3, 1943, No 1715, 1723.

التعليمات إلى لامبسون ، بأنه إذا تدهورت الحالة ، فإن اتحاد وجهة النظر لوزير الدولة ولامبسون سفر الملك وحكومته إلى الخرطوم ، وتطلب الخارجية استعجال التنفيذ ، وفي حالة رفض الملك المغادرة فيجبر عليها ولا يترك تحت نفوذ العدو ، وعند رفض الحكومة التحرك فلا فائدة من وجود السفير البريطاني وإلا وقع في أيدي الأعداء. وبالطبع لم تحن اللحظة الحرجة بعد، ولكن لامبسون كان على يقين من عدم تحرك فاروق، وهذا ما أكده له النحاس الذي أشار إلى حاشية القصر وكيف أنها نصيرة للهزيمة(١) . وأصبح واضحاً أن فاروقاً عاد يعمل من جديد ضد بريطانيا ، وقد حاول لامبسون التأثير عليه ، فالتقى بحسين سري وأفهمه بإبلاغه بأن عمله مع بريطانيا يمكنها من المحافظة له على عرشه ، وطلب منه إبداء النصح له وفقاً للمصلحة ، ثم قابل السفير الإيراني في القاهرة وتكلم معه على ضرورة رحيل فاروق وحكومته وفقاً لما حدث في النرويج حيث أنه من الغباء البقاء ، وأن ذلك الإجراء هو لمصلحة أسرته وفيه تقوية لمركزه على العرش لأن وجوده عليه تحت سلطة العدو سيضعفه(٢) .

ومما لا شك فيه أن نفسية فاروق في هذه الفترة انتابها القلق والخوف ، لكن كما وضح فإنه لم يكن يسلم بالمطالب البريطانية ولم ينصع لها، ومع ذلك فعندما يجد أن الأمر يستدعي فك الزمام لم يكن يتأخر ، خاصة إذا كان على علم بأن ما يتفوه به سيكون صداه في السفارة ، فأثناء حديثه مع الأمير محمد علي يشعره أن علاقته بالانجليز على خير ما يرام ، وأنه لن يتردد في الوقوف بجانبهم في ذلك الوقت الحرج ، ويدهش الأمير وينقل ما دار على مسامعه إلى لامبسون ، فيشعر الأخير أن المجهودات التي بذلها قد آتت أكلها ، ولم يكن السفير البريطاني فقط الذي ينتابه هذا الشعور ، فوزير الدولة يتعرض

---

(١) Ibid, Eg - 42 - 105, F.O - Cairo, July 3, 1942, No 1764, Eg - 42 - 126, Lampson - F.O, Cairo, July 9, 1942, No 1774.

(٢) F.O. 371 - 31573, J 3099 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 6, 1942, No 1749, F.O. 954, Op. Cit, Lampson - F.O, Cairo, July 13, 1942, No 1803.

في الاجتماع الذي عقد في ١٧ يوليو للتغيير الكبير الذي طرأ على موقف الملك وكيف أنه للمصلحة البريطانية[١] .

وفي الفترة التي تظاهر فيها فاروق بالتودد تجاه بريطانيا والتي كللت بلقائه مع تشرشل في ٥ أغسطس حينما رواغ وتجنب الدخول في حديث له عن الخطورة ، وإنما اكتفى بالمداعبة كما هي عادته[٦] . كانت هناك اتصالات تجري مع المحور وخاصة أن انتصاراته الحربية في شمال أفريقيا فرضت نفسها على الملك ، وقد حاولت برلين الاتصال به ، وأدى الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين السابق ومصطفى الوكيل نائب رئيس مصر الفتاة دورهما في هذا الشأن ، والأخير تنقل بين برلين وصوفيا واستنبول وصحبه إتيل وزير ألمانيا المفوض السابق في طهران ، واتصلا بالقنصل المصري في تركيا الذي نقل الرسالة لفاروق ، وعاد ومعه رد شفوي منه يشكر فيه هتلر ، ولكنه لم يوافق على مبارحة أرض مصر إلى مقر قيادة روميل أو كريت ، وأصبح عليه الاختباء في اللحظة الحرجة التي يخبره بها الألمان ، وبذلك يمنع الانجليز من أخذه معهم بالقوة ، وفي رسالة من إتيل إلى وزير الخارجية الألمانية مؤرخة في ٢٤ يوليو يخبره فيها بأن الطيارين المصريين اللذين نزلا خلف الخطوط الألمانية ، أرسلا بمعرفة فاروق ومعهما خطط وخرائط لروميل،وفي ذلك الدليل على عمله مع المحور ، أيضاً عثر على مشروع تعاون بين الملك وهتلر والحاج أمين الحسيني ، وفيه أوكلت مصر العمل على إلقاء القنابل على القدس وتل أبيب[٣] .

---

(١) Ibid, J 3219 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 16, 1942, No 1826, F.O. 921 - 34, M.E.W.C. (42) 17 th Meeting of July 17, 1942.

(٢) F.O. 954,Op Cit, Eg - 42 - 143, Lampson - Eden, Cairo, Aug. 25, 1942, No 2087

(٣) هيرزويز : المرجع المذكور، ص ٣١٧ ، ٣١٨، Monroe, E : Britain's Moment In the Middle East 1914-1956, p.90, F.O 371-63073, J 962-962-G-6. F.O. Minute, Howe, Feb. 7, 1947, No 1446 (364829-33) Ettel-Ribbentrop, July 24, 1942.

وبدأت الدعاية المصرية الموالية للمحور تنتشر في تركيا ، وتذكر أن المسلمين يعملون على استقبال رومل تحت قيادة الشيخ المراغي ، ويأملون في تولي ملك مصر الخلافة التي لم يحظ بها في عهد بريطانيا ، وفي مدريد راح السفير التركي السابق في مصر يردد رجاء فاروق في انتصار ألمانيا ، وأن الشعب المصري ينتظر اليوم الذي يتخلص فيه من بريطانيا ، وأنه سيقاوم أي عملية تخريب يقومون بها ، وقد أثبتت الخارجية البريطانية تعاون المصريين عامة والملك خاصة مع الألمان ، وأشار شاه إيران للسفير البريطاني بطهران إلى تلك العلاقة التي تربط شقيق زوجته بألمانيا[١] . وبطبيعة الحال فمن الصعب اعتبار هذه الاتصالات اتهامات ألصقت بفاروق ، فميوله المحورية ثابتة ورغبته في سحق بريطانيا واضحة ، وهو نفسه يعترف بقبوله لهدايا هتلر ، لكنه يدحض تقربه منه[٢] .

ولم تقتصر الاتصالات الملكية على ألمانيا ، وإنما كانت أيضاً مع ايطاليا ، فقد وصلت معلومات إلى لامبسون بأن فاروقاً استلم خطاباً من ملك إيطاليا يخبره فيه بأنه لا حاجة له ليشغل ذهنه ، حيث أن دول المحور ستبقيه على العرش، كما أغراه بطعم الخلافة[٣]. وهذا ما كان يتوق ويسعى إليه منذ توليه الحكم . ومضت المعلومات السرية تفد على السفارة البريطانية عن طريق مخابراتها لتؤكد اللغة المشتركة بين فاروق والمحور ، ففي مساء ٢٥ أغسطس اقتربت غواصة محورية من شاطىء المنتزه بالإسكندرية ، وأكدت تعليمات القائد العام البريطاني الاشتباه في اتصالات تجري على شاطىء القصر عن طريق إشارات ضوئية من القصر تجاه البحر ليلاً ، ويطلب ـ إذا كان ممكناً ـ تدبير الوسيلة التي بموجبها وضع دوريات حول القصر للمراقبة ، وعلى

---

(١) F.O,Op. Cit,No 266, Tarabya, July 7, 1942, No 173766 - 67, Madrid, Aug. 21, 1942, J 3908 - 962 - G. - 6, Bowker - F.O, Cairo, Aug 18, 1947, No 1734.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Dec. 21, 1952 .

(٣) F O. 921 - 34, No 44 - 42 - 14 (w. c 42) Meeting July 22 , 1942.

الفور التقى لامبسون بأحمد حسنين ، وبين له أنه لمصلحة الملك الشخصية وجود حراسة دورية لشواطىء القصر . وكان لا بد لفاروق من نفي أي شك يحوم حوله ، فاتصل رئيس الديوان بالسفير البريطاني وأبلغه كلمة مليكه ، بأن لا صحة أساساً لأي اتصال بين غواصة وقصر المنتزة ، محللاً بأنه ربما تشعر غواصات العدو بالأمن في مياه القصر ، كما أن طائراته تحوم حول القصر لثقتها بعدم وجود مدافع مضادة لها بالمنطقة ، وأرجع أحمد حسنين ظهور الأضواء من القصر إلى إهمال الخدم[١] . ومعروف أن الإيطاليين في القصر كان لهم النشاط المعادي للبريطانيين وكيف تمسك فاروق بهم ، ومما يذكر أنه في ٢٢ يناير ١٩٤٤ نشرت صحيفة كندية أن الملك حصل على صورة من أمر تنفيذ عملية الهجوم على طبرق وأرسلها إلى القيادة الإيطالية ، وعثر عليها في حيازة قائد إيطالي ، ولهذا السبب غير الجنرال ويڤل الخطة ، ولكن السفير البريطاني شكك في ذلك[٢] . ومما لا ريب فيه أن مثل هذه الاتجاهات عامة قد تسببت في سوء العلاقات بين فاروق وبريطانيا .

وكانت بريطانيا تعلم جيداً مدى كره فاروق لها ، وامتلأت مراسلات لامبسون بتسجيل هذا العداء ، وأرجع المتاعب التي تقابلها دولته إلى القصر ، وبين أن الامتياز الذي حصل عليه الملك وأعطاه صورة الحاكم الوطني أنه لم يثبت على العرش بواسطة الانجليز مثله في ذلك كعباس حلمي ، وأن التأثير الذي أحيط به تمكن منه وأصبح من الصعب القضاء عليه ، وإن كان يبدو من آن لآخر متعاوناً ، فلا ينم ذلك على أنه نابع من قلبه ، ويعود السفير البريطاني ويكرر أن فاروقاً هو المحور الذي تتكاثر حوله الدسائس ضد بريطانيا ، وأنه من المحتمل مع مرور الزمن يتحقق أنه من الغباء معارضة سياسة

---

(١) F.O. 371 - 31574, J 3682, 3689 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 27, 1942, No 2098, F.O. 921 - 34, Lampson - Eden, Cairo, Aug. 28, 1942, No 2110.

(٢) Ibid, 41327, J 885-31-16, Dominions Office-Greenway, March 3, 1944, J 1129-31-16, Killearn-Eden, March 22, 1944.

التحالف ، ولكن المصالح البريطانية القائمة تتطلب أن يكون على عرش مصر ملكية أكثر عبقرية ومتعاونة مع بريطانيا . وأيدت الخارجية البريطانية تلك الميول ، ولم يغب عنها استعمال القوة ، لكنها فضلت استبعادها لحين اللحظة المواتية مع وضع الجيش المصري في الاعتبار ، كما حرصت على ألا يتحول فاروق إلى بطل ، وأصدرت تعليماتها إلى سفيرها للالتقاء بالملك وتبصيره بعواقب الأمور خاصة بعد اشتداد نزاعه مع حكومته(*) . وقد وضح الانحياز البريطاني للوزارة الوفدية .

وأراد فاروق اللعب على السفارة البريطانية والتقويض من سلطتها وذلك بالعمل عن طريق هندل جيمس Hindle James الذي استخدم كضابط مخابرات في سلاح الطيران الملكي ، والرسام سيمون الويز Simon Elwes ، والأول كان دائماً بصحبته وله النشاط المتسع ولم يكن لامبسون يرتاح إليه ، أيضاً جاء طلب الخارجية البريطانية بمغادرته لمصر بعد محاولاته القيام بدور سياسي في الخفاء وترتيب نقله إلى مكان آخر ، وبذلك تنقطع صلته بفاروق ، أما الرسام فقد رحب به الأخير ، وأدخله القصر ، لكنه كان على صلة بالسفير وراح ينقل إليه الأخبار ، فهو يشكو من بوللي لأنه يصر على حضور الوصيفة عند رسم الملكة ، ويمنع فاروق من تسليمه نقود لحساب صورته ، واقترح الوزير على لامبسون تعيين انجليزي كياور لفاروق ليكون عملاً مضاداً للنفوذ الإيطالي في القصر ، وأيد السفير الفكرة ولكن الخارجية رأت أن هذا الاتجاه تحفه المصاعب وكان يمكن قبوله قبل المعاهدة ١٩٣٦ ، وأنه لن يوافق عليه النحاس أو أي رئيس وزراء بل الملك نفسه ، وضرره أكثر من نفعه ، كما أضافت بأن ضابط الجيش لن يكون ولاؤه كاملاً لها ، فربما يكتب تقاريره إلى رؤسائه الحربيين ، وبهذه الطريقة يتدخلون في المسائل السياسية ، وأنه يمكن عن طريق الويز - في حالة الثقة فيه - تتبع طريق فاروق عند رسمه له وفقاً للخط

(*) Ibid, 31574, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden Cairo, Sept. 28, 1942, No 939,
F.O. 954, Op.Cit, Eg - 42 - 150, F.O - Cairo, Oct. 22, 1942, No 1942.

الذي يوجه إليه ، في الوقت الذي يستخدم فيه كأداة ضد بوللي ، وبذلك أحبطت بريطانيا الخطة الملكية ، ولم يستمر الويز طويلاً في القصر ، إذ خضع للخدمة العسكرية وذهب إلى جنوب أفريقيا(١) .

وساءت حالة فاروق النفسية بانتصار مونتجمريMontgomrey في العلمين ، فقد استلم لامبسون تقريراً من القنصلية البريطانية بالإسكندرية يوضح رد الفعل على الملك كما وصفه أفراد عائلته ، فيقول الأمير عمر طوسون إنه كان يبكي ويصرح بمغادرته لمصر بعد الحرب حتى لا يقع مرة أخري تحت يدي بريطانيا لتوجهه ، مبيناً أنه لحسن الحظ أن أباه يمتلك أرضاً في إيطاليا ، ويذكر أمير آخر أنه غادر القاهرة للصيد ومعه العديد من الحقائب ، وحينما زاره الأمير في موقع الصيد رأه يتجول بالبيجاما لمدة ثلاثة أيام في حالة قلق ، وكانت فكرته أن يكون جزء من الجيش المصري في انتظار رومل ، وتتقدم القوات المصرية قوات المحور عند دخول القاهرة ويرافق فاروق القائد الألماني ، ويذكر التقرير أن الملكة الأم استاءت من تصرفات ابنها وجحوده لفضل بريطانيا عليه(٢) . وعلى أية حال فإن هذا الانتصار قلب الموازين ، فقد اشتد به ساعد بريطانيا وانكسر به جناح فاروق .

وأعادت بريطانيا الكرة من جديد بشأن إيطاليين القصر ، فتطلب لندن إبعادهم ثم تركز على بوللي وتضيف إليه عبد الوهاب طلعت ، وتؤكد أنه مع وجودهما يستحيل تحسين علاقة الملك معها ، وعليه يتصل لامبسون بأحمد حسنين ويخطره بتجديد الطلب في هذا الشأن ، واتفق ذلك مع رغبة رئيس الديوان لعدائه لعبد الوهاب طلعت ، ونتيجة لتغيير الظروف للصالح البريطاني ، وافق فاروق على إخراج الإيطاليين ما عدا الأصدقاء الثلاثة ـ حلاقان ومدرب الكلاب ـ بالإضافة إلى بوللي الذي لم يكن يستغني

---

(١) F.O. 954,Op. Cit,Eg - 42 - 157, 158, 159, Lampson - Eden, Cairo, Nov. 5, 1942, part 3, Eg - 43 - 20, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 18, 1943, No 367.

(٢) F.O.371 - 31575, J 5085 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 16, 1942.

عنه إطلاقاً ، لكن السفير البريطاني بين وجوب الإبعاد لدواعي الأمن ، وعندما وجد أن الإصرار ربما يولد أزمة ، في الوقت الذي حرصت فيه السياسة البريطانية على اتباع اللين ، كما رأت الخارجية ألا تعكر جو العلاقات بالتصميم ، رئي الإبقاء على الرغبة الملكية في الاحتفاظ بالإيطاليين الأربعة ، وأعطى مهلة عشرة أيام للتخلص من باقي الإيطاليين(١) . ويكلف فاروق رئيس ديوانه بتقديم الشكر للسفير البريطاني لاحتفاظه بالمقربين له من الإيطاليين ، ولأن الاتصال تم به مباشرة وليس عن طريق الحكومة ، ويقصي تحديه له إذ كان يصرح بأنه سيتخلص من الإيطاليين عندما يتخلص هو منهم(٢) . ومن المعروف أن زوجة لامبسون ابنة إيطالي . وجاء دور التنفيذ وأحضر أحمد حسنين ثبتا بأسماء إيطاليي القصر، وبلغ رغبة فاروق في حسن معاملتهم ، وعليه تم فصل عدد منهم وأحيل عدد آخر إلى المعاش في بداية ديسمبر ١٩٤٢ ، ويسعد لامبسون بهذا الإجراء الذي انتظره طويلاً ، ويعتبره خطوة نحو مزيد من الصداقة ، وأرجع الفضل فيه إلى أحمد حسنين لما له من تأثير على فاروق(٣) . لكن من تتبع الأحداث يتضح أن رئيس الديوان كان عاملاً مساعداً في الإبعاد وليس أساسياً ، حيث فرض الأمر الواقع نفسه . وحل الدور على عبد الوهاب طلعت ، ومال الملك لتعيينه سفيراً في انقره أو بغداد ، ولكن النحاس رفض ، كما فضل لامبسون إحالته إلى المعاش ، وهذا ما تقرر(٤) .

---

(١) F.O. 954, Op.Cit, part 2, Eg - 42 158, F.O, Cairo, Nov. 5, 1942, F.O. 371 - 31575, J 4814, 4841, 4865 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 23, 24, 26, 1942, No 2638, 2657.

(٢) F.O. 954, Op.Cit, part 3, Eg - 42 - 180, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 18, 1942, F.O. 371, Op.Cit, J 4890 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 28, 1942, No 666, F.O. 371 - 80600, JE 1941 - 17, Life Magasin, April 3, 1950.

(٣) F.O. 371 - 31575, J 4948 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 2, 1942, F.O. 921 - 34, The Embassy - Minister of State, Cairo, Dec. 14, 1942, No 2418.

(٤) F.O. Op.Cit, J 4963, 4965, 5002, 5067 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 2, 3, 6, 9 1942.

وبـذلك حـظيت بريـطانيا بتحقيق الكثير من طلباتهـا بعد جهـد طويـل استمر سنوات .

ومحاولة للظهور بمظهر الود تجاه بريـطانيا ، أرسـل فاروق شيكاً بمبلغ ألف جنيه للترفيه عن القوات البريطانية بمناسبة عيد الميلاد ، ولم تكتمل فرحة لامبسون إذ علم في اليوم التالي أن القوات الأمريكية تسلمت هي الأخرى نفس المبلغ ، ومع ذلك طلب من لندن توجيه خطاب ملكي يحمل له الشكر ، وراح يبين كيف أصبح فاروق طيعاً ، ولكلمات الثناء منه لها وزنها ، وبـالفعل وصلت رسالة الملك البريطاني وقام فاروق بالرد عليهـا ، كما تبـرعت الملكة بمبلغ مائتي جنيه لنفس الغرض ، وسلمته لزوجة لامبسون[١] . وخطا فـاروق خطوة أخرى ، فقد دعا لامبسون للصيد معه في ١٥ ديسمبر ، ويكتب الأخيـر لحكومته يبشرها بهذا المنهج الجـديد ، ويشيـد بتصرفـات القصر وامتصـاصه لـروح الكراهيـة التي سيطرت على عـلاقته ببـريطانيـا فيما سبق ، وأن تحسن موقف الملك أصبح جلياً ، وينوه بمجهـودات أحمد حسنين الـذي يجمع بين القرب من البريطانيين والإخلاص لسيده واقتناعه بأن الصالح الملكي يتركز في الصداقة للانجليز ، وقد طلب منه العمل على تغيير مماثل للعلاقة بين فـاروق وحكومته[٢] . وهنا يجب أن يوضـع في الاعتبار أن سـوء العلاقـة بين الملك ورئيس الوزراء ، واعتماد الأخير على بريطانيا دفع بفاروق إلى تحسين علاقته بها عله يتمكن من تحويل دفة التأييد والمساندة له ، ولم يكن ذلك بعيـداً عن ذهن المسئولين البريطانيين الذين آمنوا بأنه من الممكن جداً أن يأتي اليوم الذي

---

(١) Ibid, J 4992, 50122, 5144 - 38 - 16, Lampson - F.O, Dec. 6, 11, 15, 1942, F.O. 954,Op. Cit, Eg - 42 - 180, Lampson - F.O, Dec. 12, 1942, No 2773, Lampson, Op.Cit, Dec. 6, 1942, F.O. 921 - 34, No 2418 - 3 - 42, Embassy - Minister of State, Dec. 24, 1942.

(٢) F.O. 954,Op.Cit, Eg - 42 - 180, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 12, 1942, No 2773, F.O. 921 - 34, No 2418 - 2 - 42. Embassy - Minister of State, Cairo, Dec. 21, 1942, F.O. 371 - 35538, J 2 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 30, 1942, No 2206.

يجدون فيه أن القصر مفيد لكبح جماح الوفد . وعليه يتضح أن كلا الطرفين كان ينفذ سياسته ، وتلاقت الطرق ، ولكن اختلفت الأهداف .

واصلت سياسة تقارب فاروق وبريطانيا منهجها ، مما أقلق الوفديين الذين أصبحوا يترقبون الخلاف بينهما لتستفيد الحكومة في نزاعها مع القصر ، ولكن الخطة البريطانية حرصت على اكتساب الملك في هذه الفترة ، وكما يذكر لامبسون أن رضاه عنه يعمل على إخماد الروح المضادة لبريطانيا(١) وأظهر فاروق انعطافه تجاه الحليفة ، فهو يهنىء بنجاح القوات البريطانية وسقوط طرابلس ، ويتحول أعجابه إلى الجيش البريطاني ، لكنه ظل على مبدئه من عدم دخول مصر الحرب (٢) . وعندما وصل رئيس وزراء بريطانيا لمصر في ٢٦ يناير ١٩٤٣ ، أعلم لامبسون القصر والنحاس أن الزيارة غير رسمية وقصيرة ، وأن تشرشل ليس لديه الوقت للمقابلات أو الأحاديث ، ومع هذا ففي اليوم التالي لحضوره اتصل رئيس الديوان بالسفير البريطاني وسأله عما إذا كان الملك يمكنه رؤية تشرشل بصفة غير رسمية ، وتمت الموافقة ، وجرت المقابلة في قصر الدوبارة واستمرت ساعة ونصف ، واتسم الحديث بالود ، ولم تتخلله السياسة ، وبدأ بموضوع الأسلحة التي يهتم بها فاروق ، ولمح رئيس الوزراء البريطاني بأنه يقوم بتناول الغذاء أسبوعياً مع مليكه في قصر بكنجهام ، واقترح إقدام فاروق على تصرف مماثل، فأبدى استعداده على شريطة أن يكون رئيس وزرائه تشرشل وليس النحاس ، ثم تكلم رئيس الوزراء البريطاني عن المشاكل الاقتصادية للحرب وأكد على الحاجة الملحة لتحسين ظروف الطبقات الفقيرة للشعب المصري ، وأوصى فاروقاً بتولي ذلك على عجل(٣) .

---

(١) F.O. 371 - 35528, J 171 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 9, 1943. No 56.

(٢) Ibid, J 471, 720 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 26, Feb 12, 1943, No 171, 325.

(٣) F.O. 954.Op.Cit, Eg - 43 - 12 Lampson - F.O, Cairo, jan. 31, 1943, No 202, F.O. 371 - 35530, J 1023 - 2 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 6, 1943, No 132.

واعتقد الملك - بعد تحول الميزان الحربي لصالح الحلفاء - أنه يمكنه بموقفه الجيد أن يحقق لمصر مزيداً من المصلحة ، ففي هذا اللقاء أشار ، وكما يسجل لامبسون « بخفة ورشاقة » إلى كثير من المساحات على الخريطة في المنطقة الواقعة غرب مصر وخاصة برقة ، فأجاب تشرشل بأن تلك المساحات كانت تابعة لتركيا فيما سبق ولم تدخل في ممتلكات مصر، وعليه فقد ركز فاروق على جغبوب وبردية[1]. وبذلك سعى في تلك المقابلة إلى إبداء الرغبة في الحصول على المقابل، ولكن كان الأمل مفقوداً، وبعد أسبوع من هذا اللقاء ذهب تشرشل إلى قصر عابدين ، ويصف السفير البريطاني المقابلة ، ويبين أن فاروقاً غمرته نشوة السعادة ، وبدأ بتقديم السيجار - بلغ طوله نصف قدم - إلى رئيس الوزراء البريطاني لما يتفق ذلك مع هوايته ، ومرة أخرى يتطرق الأخير إلى الحديث حول الإصلاح الاجتماعي وأهميته ، وشكره فاروق على تصريحاته في الاجتماع الصحفي الذي أشار فيه لدور مصر في الحرب رغم حيادها[2] . وكان في ذلك إشارة إلى ضرورة التعويض .

وأراد السفير البريطاني أن يظل الملك في القالب ولا يحيد عنه أبداً ، فكتب إلى حكومته يعرض عليها أن تنتهز الصحافة البريطانية فرصة عيد ميلاده ، وتسطر كلمات الإشادة والتمجيد به والإشارة إلى هديته للقوات البريطانية في عيد الميلاد ، وتظهر النتائج الطيبة لتلك الخطوة ، فهي تسعده وتنمي حسن العلاقة القائمة، ووافقت الخارجية البريطانية ، واقترحت الاتصال بمراسل رويتر في القاهرة ، ولكنها طلبت أن يكون المدح بحذر[3] . وجاءت الترجمة العلمية سريعة ، فقد كتبت إحدى المجلات البريطانية مقالاً جاء فيه « إن الملك فاروق ملك محبوب من الشعب ، جدير بهذا الحب ، يقوم بدور كبير الشأن في الشئون العامة ، وأبرز مظاهر العمل الذي يقوم به هو ووزارؤه

(١) Ibid.

(٢) Lampson, Op. Cit, Feb. 2, 1943, p. 29, F.O.371 - 35529, J 578 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 3, 1943, No 234.

(٣) F.O. Op. Cit, J 6021-2-16, Lampson-F.O. Cairo, Feb. 5, 1943, No 241.

يبدو في روح التعاون الوثيق بين مصر وبريطانيا ، ولم تكن العلاقات بين البلدين أصفى ولا أوثق في أي يوم مضى منها في هذه الأيام العصيبة ، والأمل كبير في أن ينمو هذا التعاون الطيب ويتطور إلى تعاون اقتصادي أكثر توثقاً وأتم ارتباطاً حين يقوم عهد السلام »[1] . والخط المرسوم واضح ، ويرحب الملك بتعدد زيارات لامبسون ، ويحتفي بعودة الجنرال ولسون ، ويستفسر عن صحة تشرشل ، ويعبر عن ثقته في نصر الحلفاء ، ويبدي اهتمامه بالمستعمرات البريطانية في وسط وجنوب أفريقيا ، وأصبح كل خطاب يكتبه لامبسون لحكومته لا يخلو من الإشارة إلى الصلة المرضية بالقصر ، ويبين كيف انجلت رؤيته تجاه فاروق عندما غير من موقفه ، وأنه من الصواب لشاغل عرش مصر أن يدرك أن مصلحته ومصلحة بلاده مرتبطة بالإخلاص والاتفاق مع بريطانيا ، وأن عليه أن يسقط من حسابه الماضي ويزيح عنه شكوكه لما في ذلك من سعادة له ولبريطانيا[2] وينفذ فاروق التعليمات البريطانية ، فحينما سافر النبيل منصور داود إلى روما وعمل مع المحور ، اتصل السكرتير الشرقي برئيس الديوان ، وطلب منه إخطار الملك بعزل الأمير من الأسرة المالكة وحرمانه من الألقاب والرتب ومصادرة أملاكه ، وصدر الأمر الملكي لتنفيذ المطلوب ، وقدم لامبسون الشكر لفاروق على هذا التعاون ، ويواصل الأخير طريق المجاملة ، فهو يحضر الحفل الخاص لعرض فيلم « نصر الصحراء » الذي أجرى عليه يانصيب لصالح المحاربين البريطانيين، ويقدم إعانة ٣٠٠ جنيه لصندوق الحرب البريطاني للترفيه عن تلك القوات[3] . وبذلك تمكن من أن يعطي

---

(١) المصري، عدد ٢٢١٢ في ٩ فبراير ١٩٤٣، ص ٢ .

F. O. Op. Cit, J 555 - 2 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 4, 1943, No 217, F O. Op. Cit, 35530, J 913, 1002, 1409 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 22, 28, March 26. 1943, No 399, 442, 617, F.O. Op. Cit, 35531, J 1516 - 2 - 16, Lampson - F. O. Cairo, March 24, 1943, No 63.

(٣) Ibid, 35531, J 1537, 1554, 1597 - 2 - 16, Shone-Lampson, - F.O. Cairo, March 30, April 6,8, 1943, No 309, 676, 709, F.O. Op.Cit, 35532, J 1755 - 2 - 16, Lampson - F.O. Cairo, April 10, 1943, No 342, F.O. Op.Cit, 35533, J 1950 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 16, 1943, No 373.

الشكل المتقارب لبريطانيا مما عكس عليها انطباعاً حسناً ، كما نجح في إسفاط هجوم لامبسون عليه في هذه الفترة وحاز على رضاه ، وكان هذا هو المطلوب ، أما في داخله فقد اختلف كلية عن ظاهره حيث لم يغب عنه ما جرى له على أيدي بريطانيا وسيطر عليه شغف انتصاره عليها .

وفي الوقت الذي كان فاروق يرصد الأخطاء للوزارة الوفدية ويخطط لإقالتها ، تمكن من إقناع بريطانيا بحسن نياته تجاهها هادفاً تحويل تأييدها من الوفد إليه وعدم معارضتها لأية خطوة يخطوها ليحقق مسعاه ، ولكن لم يكن الأمر بهذه السهولة حيث ما زالت البواعث التي دفعت بريطانيا لفرض النحاس قائمة ، وقد وضح الموقف البريطاني من أزمة الكتاب الأسود ومساعدتها للحكومة . واختلفت وجهات نظر فاروق ولامبسون إبان الأزمة ، وبدا الموقف المتشدد للملك ورئيس ديوانه للإطاحة بالوفد ، والإصرار البريطاني على بقائه في الحكم ، وكادت العلاقات تتفاقم بين الطرفين لولا تدارك فاروق وخشيته من أن يخسر ما اكتسبه ، وحاول استخدام أسلوب السياسة ، ففي لقائه بلامبسون في ١٤ أبريل ١٩٤٣ سلمه مذكرة أشار فيها إلى شعوره الحقيقي تجاه بريطانيا وإخلاصه لها ، واحتجاجه ضد تأويل ما يقدم عليه من أعمال ، وعرج على البيانات الخطيرة التي تمس الحكومة، وبين كيف تحتم الملكية الدستورية عليه حماية الحياة السياسية ومؤسساتها والحفاظ على كرامتها ونزاهتها ، ومن ثم فلا بد من اتخاذ إجراءات ضرورية إزاء تلك البيانات ولا يمكن محوها بتصويت البرلمان بالثقة في الحكومة . التجأ فاروق لكتابة تلك السطور بناء على ما نقله له أحمد حسنين عقب مقابلته للسفير في مساء ١٣ أبريل من أن الأخير اتضح له أن التغيير في موقف الملك متصنعاً ، وهنا دحض لامبسون لفاروق المقولة وكذب رئيس الديوان واتهمه بالعمل على سوء التفاهم بينهما وبأنه قد أوّل ما ذكره عن قصة الديك والطور واعتبرها كناية عن السفارة والقصر ، وبين أنه يمكن الاستشهاد بالسكرتير الشرقي الذي كان يحضر الجلسة ، وآمن فاروق بضرورة طرد مثل تلك الأفكار المختلقة المسممة والتي

هي من اختراع من يهمهم الأمر لإثارة القلاقل وإفساد العلاقات بينهما[1] . وبذلك يتضح أن الملك لم يكن وحده الحريص على استبقاء التقارب ، ولكن أيضاً السفير البريطاني حتى إنه هاجم رئيس الديوان الذي كان بالأمس الصديق الوفي .

ومضى لامبسون يجري تحرياته الخاصة ليقف على مدى تأثير الشعب بما ورد في الكتاب الأسود ، ومدى شعبية الوفد ، وهل لازالت له الأغلبية ، والنتيجة في حالة إذا كان الجواب بالنفي ، ويسجل للندن بأن الموقف يدعو للحيرة حيث أن اتهام الحكومة مؤكد والظروف القائمة صعبة لإمكانية استبدالها بغيرها ، وراح يعلق على حقد فاروق على النحاس ورغبته في الانتقام منه وكيف يترسب في أعماقه حادث ٤ فبراير ، وتوقعه لمزيد من الصفاء في علاقاته مع بريطانيا ، حيث يعتبر أن وجود الحكومة الوفدية عائقاً ، ويزوالها لن تبقى إلا قوتان ، القصر والسفارة البريطانية[2]. ومع حرص فاروق على إبقاء التفاهم مع بريطانيا ، إلا أن الإلحاح الداخلي لإقالة الوزارة سيطر عليه ، وعندما وجد التأييد والمؤازرة من غير الوفديين تشدد في موقفه وتشجع مما كدر لامبسون وبدأ اتجاه السلام السائد ينحرف عن مساره ، فهو يشكو لما أقدمت عليه هدى شعراوي من تأييد لمليكها ، ويصف مواقفها المضادة من الانجليز ، وعليه لاح أمامه العودة إلى أسلوبه القديم الذي يتلخص في إسداء النصح وفي حالة عدم جدواه استعمال القوة ، ويكتب إلى حكومته عن إمكانية تجاهل فاروق للنصيحة ، وأنه من المكروه الوقوف مكتوفي الأيدي ، في الوقت الذي يسجل فيه الحاجة لوجود حكومة أغلبية في السلطة ومخلصة للمعاهدة ، وأن الوفد لا يزال تنطبق عليه الشروط المطلوبة[3] .

---

(١) Ibid, 35533, J 2039-2-16, Lampson-Eden, Cairo, April 19, 1943.

(٢) Ibid, 35531, J 1698 - 2 - 16, Lampson - F.O. Cairo, April 15, 1943, No 751, F.O. 954, Op.Cit, Eg - 43 - 43, Lampson - Eden ,Cairo, April 18, 1943 .

(٣) F.O. 371 - 35533, J 1969 - 2 - 16, Lampson - Eden, April 23, 1943, No 395,

واقترح السفير البريطاني إخطار الملك بأنه لمصلحته المطلقة ، وفقاً للمبدأ الديموقراطي ، ولمصلحة الحرب السماح للنحاس - إذا رغب في ذلك - أن يدعو لانتخابات عامة ، وإذا كان فاروق لا يعير هذه المشورة اعتباراً ، فإن المسئولية الكاملة تقع على الحكومة البريطانية لاتخاذ القرار ، وينقل وجهات نظر القادة البريطانيين ، بأن يتخذ هذا الإجراء شكل المناشدة وليس النصيحة ، ويطلب التعليمات ، ويصرح بأن الضعف لن يكون له تأثير أبداً في مصر ، وفي ضوء طباع المصريين فاللين معهم غير مطلوب ، ويخشى من فقدان السفارة البريطانية لمساعدة الوفد في حالة إبعاده حيث تصبح وجهاً لوجه أمام الملك ، كما يشير الى الالتزام البريطاني تجاه الوفد(١) . وكان رؤساء الأركان بلندن قد أرسلوا بتعليماتهم إلى القادة في مصر لعمل الترتيب حيث يدعو الاحتياج لاستعمال القوة لتنفيذ نصيحة لامبسون التي أيدتها الحكومة البريطانية ، ولكن القادة أوضحوا الصعوبة لإيجاد القوات البريطانية اللازمة تحت الطلب لهذا الغرض في الظروف القائمة ، وفي اجتماع لجنة الدفاع بالقاهرة في ٢٧ أبريل ، بين القادة أنهم لا يمكنهم الاستجابة لاستعمال القوة دون استقدام قوات أخرى ، وأبرقوا لرؤساء الأركان بذلك . واتصلوا بلامبسون ونقلوا له رؤيتهم ، هذا في الوقت الذي رأى فيه البعض أن سياسة لامبسون تجاه مساندة النحاس سياسة حكيمة حيث تعتبر نصراً على القصر ، لأن تغلب العناصر المحورية على زعيم الوفد تكون له ردود الفعل الخطيرة على الحالة الحربية (٢) .

واستعرض تشرشل في ٣٠ أبريل رأي القادة العسكريين الذين أكدوا

PREM 4, Lampsn - F.O, Cairo, April 29, 1943, No 855, F.O. 954, Op. Cit, Eg - 43 - 50, F.O. 371 - 35532, J 1916 - 2 - 16.

(١) Ibid.

(٢) CAB 65 - 34, Conclusion of meeting of the war Cabinet, May 5, 1943, F.O. 954 Op. Cit, Eg-43-55, Lampson-F.O, Cairo, May 4, 1943, No 909.

تجنب استعمال القوة خوفاً مما يحدث بين قواتهم والقوات الملكية ، وسأل عن احتمالات مقاومة الجيش المصري ، وهل سيشترك معه الشعب في الهجوم أم سيقوم بالمظاهرات والمشاغبات والحرائق ، وعن القوات البريطانية في المناطق المجاورة والتي تستدعي الحالة جلبها ، ثم يبين أنه إذا تقرر إعطاء النحاس الفرصة لإجراء انتخابات عامة ، فلا بد من إخطار فاروق بأنه قرار بريطانيا ، وأنها تبدي النصيحة بالطريقة التي تراها ، وفي هذه الحالة فمن الضروري نجاح تلك السياسة وعدم تعريضها لأية عقبة. وفي اليوم التالي بعث رئيس الوزراء البريطاني برأيه لوزارة الخارجية ، ويبين الصعوبة في أن تخسر بريطانيا صديقاً لها ـ أي النحاس ـ حتى ولو كانت التهم ملصقة به ، واستحالة أن تترك مسئوليتها تجاهه وقد أصبح له عدوان الملك ووزير ماليته السابق ، ولكن عليه تجنب بعض الأخطار الجسيمة لأنها تجعل مساعدته محالة ، تلك المساعدة التي تنبع من الاقتناع بتأييد غالبية البلاد له ، وبالتالي فإذا فقد الثقة البريطانية أو ثقة الشعب فيه ، فعليه أن يفارق الحكم ، ولن يعتبر رحيله كارثة ، ولا يرى تشرشل الضرورة القصوى للتمسك به ، لكنه يرغب في استمرار حسن العلاقات معه لأثر ذلك عند عودته للحكم مرة أخرى ، وأخيراً يعرض وجهة نظره بشأن ترك النحاس يواجه الأمور بنفسه(*) . أما وزير الدولة فيتفق على بذل المجهودات المعقولة لإبقاء النحاس في الحكم دون تهديد وإلزام ، واعتقد أن السفير البريطاني لديه فرصة طيبة لإقناع الملك بابقاء الوفد من غير استخدام العنف ، وأن يوضع في الميزان إخراج الوزارة الوفدية في كفة ، واستعمال القوة وعزل فاروق في الكفة الأخرى ، ورجح الكفة الأولى وأرجع السبب للقلة النسبية للقوات الحربية ، وما يمكن أن يطرأ في المستقبل ، وحتى يُفقد التعاون ، وخطورة عداء الجيش المصري الذي يعتمد عليه في الأمن الداخلي وحماية منطقة القناة والدفاع الجوي ، وأن حماية الجيش البريطاني لحكومة في

(*) PREM 4, 19 - 2, Prime Minister Personal Minute, April 30, 1943, No 332 - 3, May 1st 1943 , No 43 - 148, F.O. 371 - 35532, J 1916 - 2 - 16, Foreign Secretary.

السلطة ينظر إليها بصفة عامة على أنها فاسدة ليس بظاهرة صحية ، والنتيجة النهائية أنه إذا استمر الملك في عناده ، فلا بد من إثنائه عن عزمه حتى يبقى الوفد ، كما نوه إلى إمكانية اكتساب ضم فاروق إلى الجانب البريطاني(*) .

واقترح وزير الخارجية البريطاني أن ترسل التعليمات إلى لامبسون ، وتتخلص في عدم استبعاد اللجوء إلى إجراءات اضطرارية ضد الملك ، وأن الحكومة البريطانية لا تعطي تفويضاً باستخدام القوة ، واستبعاد مسألة المناشدة وتقديم نصيحة رسمية تتضمن أن بريطانيا لا تعتبر إقالة النحاس في هذا الوقت من مصلحة مصر أو المجهود الحربي ، ويطلب الوزير إرجاء الترتيبات العسكرية ، وفي حالة تجاهل الملك للنصيحة ، لا تستخدم القوة دون الرجوع إلى لندن ، وأشار إلى أن هذا الخط سيعمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى يجري القادة العسكريون في الشرق الأوسط مزيداً من التحليل حول الموقف. ودارت وجهة النظر العامة لمجلس الحرب عن الاستعداد لاستخدام القوة عند الضرورة لتجنب إقالة النحاس ، وفقد المجلس الأمل في اكتساب ود فاروق ، وبين أنه في حالة السماح بالإقالة ، فإن الوفد سيعادي بريطانيا وستحدث اضطرابات مؤكدة في مصر ، وهذه سياسة سيئة خاصة في الشرق حيث تعطي الانطباع للأصدقاء بعدم الاعتماد على بريطانيا ، وانتهى المجلس إلى تخويل وزير الخارجية السلطة ليبرق لسفيره بتأجيل القرار النهائي ثمان وأربعين ساعة انتظاراً لوصول وجهات نظر القادة العسكريين حول استعمال القوة ، وإذا رأى لامبسون أن الحالة لا تحتمل أي تأجيل ، فعليه - كحل أخير - أن يساند النصيحة الرسمية بالقوة . وأرسلت الخارجية البريطانية إلى سفارتها بالقاهرة تعلمها بأنه إذا أقال فاروق حكومته من غير إجراء انتخابات ، فإن الوضع سيكون غير مرض ، وفي حالة إجرائها وفوز الوفد تزداد الخطورة ، وطلبت إخطارها بشعور الرأي العام وخاصة الجيش المصري في حالة الإقالة ، أيضاً

(*) CAB 65,Op. Cit,F.O. 954,Op. Cit,Eg - 43 - 59, Minister of State - F.O, Cairo, May 5, 1943, No 1095.

طلبت انتهاز الفرصة المناسبة للتوفيق بين الملك والنحاس . وجاء رأي العسكريين بأن يلجأ السفير للقوة مع فاروق كحل أخير ، وهنا حدد مجلس الحرب موقفه وطلب من لامبسون إسداء النصيحة للملك وبيان أن مقاطعته للحكومة مسألة خطيرة للغاية ، فقد تحدث ظروف بين يوم وليلة تستدعي اجتماع فجائي بشأن الحرب ، وإن لم يستجب ، فعليه بالشدة واستعمال القوة طالما أنه لا توجد وسيلة لاكتساب صداقته[1] .

إذن انتهى الأمر بعقد العزم على استخدام سياسة العنف مع فاروق ، خاصة وأن لها تجربة سابقة أدت مهامها بنجاح ، ولكن للمرة الثانية يكون التراجع من الطرفين ، الملك الذي تجنب الدخول في نزاع حتى لا تضيع منه الفرصة الأخيرة بعد أن أيقن أن التهديد في هذه المرة سيكون بلا رجعة ، ولامبسون الذي حاول مرة أخرى ـ وفقاً لتعليمات لندن ـ أن يخفف من ضراوة الحكومة ، ويقلل من فداحة أخطائها ، ويعود إيدن ليكتب إليه عما بذله فاروق لتحسين العلاقات مع بريطانيا في الأشهر الأخيرة، ويخشى من تحوله إذا أُقهر ، في الأونة التي يشير للوفد كصديق لبريطانيا ، ويطلب التأكد من أن الشعور العام في البلاد لم يتحول ضد الوفد بعد أن أصبح الجيش والأزهر وغالبية كبار ملاك الأراضي في جانب الملك الذي سيتحول في يوم وليلة إلى بطل حام لحقوق الشعب ، لكنه يمني نفسه بأن أغلبية البرلمان مع الحكومة وبالتالي لن تكون النتيجة إيجابية[2] . وتدخلت السفارة البريطانية ، وحدت من النزاع[3] . وعليه هدأت أزمة الكتاب الأسود ونجحت السياسة البريطانية في الوقوف أمام إقالة فاروق للنحاس .

---

(١) CAB 65,Op.Cit, PREM 4, 19 - 2 , F.O - Cairo, May 5, 1943, No 757, Air Ministry - Commander in Chief, May 5, 1943, No 1287, Admiralty - T. A. 41 B. May 7, 1943

(٢) F.O. 371 - 35533, J 2039 - 2 - 16, Eden .. F.O, May 8, 1943.

(٣) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر المواجهة .

واستكان الملك ، وأرجأ وضع الحد الفاصل مع حكومته لحين ، بهدف الظهور أمام بريطانيا بالحليف المطيع ، وأوفد رئيس الديوان لقصر الدوبارة للتهنئة بانتصار الحلفاء في تونس ، وأرسلت لندن تشكر على ذلك(١) . ثم استدعى لامبسون وعاد وكرر عليه التهنئة ، فانتهز الأخير الفرصة وطلب العمل على استقرار الأحوال السياسية، فوافقه الملك وبين أنه استدعاه لهذا الغرض ، وما يقصده هو الوئام التام بينهما ، وقرأ عليه بياناً في ورقة مكتوبة ثم أعطاها له ، وقد احتوى على وجوب استمرار الدور الذي تلعبه مصر في المجهود الحربي والعمل على تكثيفه ، وأنه وشعبه مشغوفان لتقديم أقصى ما في وسعهما تجاه النصر البريطاني النهائي ، واتباعاً للنصيحة ، أعطيت الوزارة فرصة لتبرئة نفسها أمام البرلمان ، وأنه بعد مناقشات من جانب واحد ـ الوفديين ـ وعدم اقتناع نائب رئيس المجلس بنزاهة الوزارة ، فإنه ـ أي الملك ـ مضطر ليصرح بأن التغيير أصبح أمراً ضرورياً وبصفة خاصة بعد فقدان الوزارة الصفة الأخلاقية في البلاد ، وأنه إذا كانت الحكومة البريطانية تعتقد أن الوزارة يمكنها أن تؤدي الخدمات وتكون العون لها ، وفي حالة إصرارها على استمرار الوفد في السلطة ، فإنه يبقي الوزارة ويستمر في علاقته الرسمية معها ليسهل عملها في حدود الإمكانيات التي يتطلبها المجهود الحربي(٢) .

وشكا فاروق للسفير البريطاني من حكومته ، وساق حادثة البعثة التركية ، واستخدام الإذاعة للسياسة الداخلية مما يتنافى مع شروط الامتياز الممنوحة للشركة ، والتلميحات ضد التاج في البرلمان ،وأقر لامبسون بصحة ذلك لرئيس الوزراء البريطاني ، ولكن أمام فاروق أوضح له خطأ مقاطعة القصر للوزارة ، وأنه يرفض أن يكون ساعي بريد للقصر لدى الحكومة ، وهنا عبر الملك عن أمله بأنه وفقاً لقاعدة اقتراحه فإن الأمور تحتاج إلى شدة ولين ،

---

(١) F.O.Op.Cit, J 2060 - 2 - 16, F.O Cairo, May, 12, 1943, No 807.

(٢) Ibid, 35534, J 2228 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 17, 1943, No 1008, Lampson, op. cit, May 17, 1943, P. 99.

وعندئذ يكون لامبسون على استعداد لامتهان تلك الوظيفة . ويذكر السفير البريطاني لحكومته أنه لإشباع عظمة الملك أعطاه الآمال عن مستقبل مصر وبصفة خاصة عن دوره الذي تمنى أن يكون صائباً . وأشار إلى ما سبق أن ذكره لرئيس الديوان في مارس ١٩٤٣ عن الملك الشاب ، وكيف أنه إذا تصرف بحكمة يطول حكمه ، فرئيس الوزراء والحكومة يتغيران ، أما العرش فهو مستمر دون نهاية ، وتطرق الحديث إلى مكرم عبيد ، وحاول لامبسون أن يثير فاروقاً عليه ، فأفهمه أنه يحمل الاتجاه الجمهوري ، فجاراه وأعلمه معرفته الجيدة له ، وأراد السفير البريطاني أن يشعره بأن عرشه الملكي تحميه بريطانيا حيث قال « لم يبق من الملوك إلا القليل ونحن لا نرغب في إنقاص العدد » فرد فاروق « هذا واجب »[1] . وبذلك اقتضت المصالح المشتركة أن تقرب بين الطرفين .

وأصدر اللورد كيلرن تعليماته إلى المستشار الشرقي لمقابلة أمين عثمان وتحذيره بشأن أن توقف الحكومة هجومها المباشر وغير المباشر على الملك ورجاله في الحال ، وأن تتيح له الفرصة التي تمكنه من العمل على التقارب[2] . وفي نفس الوقت بدا فاروق مطيعاً للتوجيهات البريطانية ، وقدم ورقة للسفير البريطاني في ٢٢ مايو حذف منها ما سبق أن طالب به ، مما جعل الأخير يهنئه على موقفه الذي يتفق مع المصلحة الحربية للحلفاء ، ويكتب لحكومته ليسجل رضاه بما يقدم عليه الملك من حيث اتخاذ الخط الطبيعي بدلاً من الطريق الذي كان يتبعه ، وفي هذه المقابلة أظهر كيلرن رغبته في أن يسهل فاروق العمل ويكون لطيفاً مع رئيس وزرائه وحكومته[3] . ولاحت مسألة الزيارة

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, J 2319-2-16, Killearn-F.O. May 22, 1943, No 1036, كيلرن هو اللقب الجديد الذي حصل عليه لامبسون ، وينسب إلى القرية التي نشأت فيها والدته ، وأنعم عليه في أول يناير ١٩٤٣ وأذيعت النشرة في ١٩ مايو من نفس السنة .

(٣) Ibid, No 1083.

الملكية إلى انجلترا في الأفق مرة أخرى بعد تحسن العلاقات ، فيطلب كيلرن من إيدن إتمام تلك الخطوة لما لها من نتيجة مثمرة[1] . ومع هذا فلم يكن فاروق ينسى دور السفير البريطاني في إذلاله ، وكان دائماً ينتهز فرصة لقائه بالشخصيات البريطانية ويشكوه ، ففي حديث له مع لويس جريج Greig انهمك في قذفه وركز على حادث ٤ فبراير ، وعندما نقل الضيف ما دار لكيلرن إزداد حنقه وتمنى لو كان نزع منه الملك في هذا اليوم[2] .

ولم يعكر ذلك صفو العلاقات ، ومضى السفير البريطاني في اصطحاب الزائرين وتقديمهم لفاروق ، وفي المقابلة التي تمت مع وزير الطيران الذي استعرض الغارات الألمانية على انجلترا والمعدات البريطانية الحديثة ، طلب فاروق طائرة خاصة ، فوعده الوزير ، وعندما سأل كيلرن عن رأيه أبدى أن يقدم له سيارة جيب ثم علق « لكنها رخيصة ، أما الطائرة فغالية الثمن »[3] . كما حرص مونتجمري على اللقاء بفاروق ووصف له معركة العلمين وانتصاراته حتى تونس[4] . ووضح التركيز على القوة البريطانية التي يمكن لها القضاء على أعدائها ، وفي ذلك تذكرة للملك عن موقفه المحوري ، وقد أدرك المغزى ، ولم تفته التهنئة بانتصار الحلفاء ، ولكنه في نفس الوقت الذي يكتب فيه للملك جورج السادس يكتب للرئيس روزفلت Rosvelt[5] ، وكانت بريطانيا تضيق بمثل هذه الحركات .

وأراد فاروق أن يزيل الشك تجاه ميوله العدائية السابقة لبريطانيا ، ومن ثم فهو يستقطب العناصر البريطانية ويجذبها إليه ، ففي لقاء له مع أسقف يورك

---

(١) F.O. 954,Op.Cit,Eg - 43 - 64, Killearn - Eden, July 22, 1943,

(٢) Ibid, Eg - 43 - 65, Killearn - Eden, June 23, 1943.

(٣) Lampson,Op.Cit,June 23, 1943, p . 131 .

(٤) F.O. 371 - 35536, J 2923 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 28, 1943, No 203.

(٥) الأهرام، عدد ٢١١٤١ في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢، المصري ، عدد ٢٤٠٩ في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢.

Arch Bishop of york تكلم عن حسن حظ مصـر الـتي نـجت مـن أهــوال الحرب ، وأن المحور كان يمكنه إحداث أخطار كثيرة بالقـاهرة ولكن وجـوده بالعاصمة أنقذها من المعاناة ، وشرح متاعبه ومشاكله أثناء الحرب التي كانت سبباً في سوء فهم موقفه وتصرفاته ، وأن الانتقاد كثر ضده ، وهو يحاول دائماً العمـل لمصلحة بلده ، وبين أنهـا بلد شرقي ولا يمكن مقـارنة الملكيـة فيهـا بالملكية في انجلترا ، ففي الأولى يملك ويحكم ، وفي لمحة عابرة أشار إلى الصعـوبات التي يـواجهها مـع حكومـة الوفـد وفسادهـا ، لكنه أكـد أن وضع الحكومة والوزراء مؤقتاً بينما الملكية هي الدائمة ، وركز على أن السياسة التي تعتمد على مساندة الوزارة أكثر من مساندة التاج هي سياسة قصر نظر ، وبذلك أعرب عن رغبته في الاستحواذ على التأييد البريطاني بمفرده ، وهدف إبعاد أية فكرة عن أن المحيطين به لهم تأثير عليه ، فتكلم عن وحدته وغياب من يأنس إليه ويثق فيه ، وقبل نهاية اللقاء طلب نقل تحياته وتمنياته إلى ملك بريطانيا ، وأبدى اهتماماً خاصاً بالملكة ماري التي اغدقت عليه عـطفها أثنـاء وجوده في انجلترا(١) . وما لبث الأمر أن رد فاروق زيارة الأسقف ، فذهب إلى الكاتدرائية الانجليكانية بقصر النيل ، ويذكر شون الوزير البريطاني المفوض أنه قام بحركة تـدل على الفطنـة ، فعند مغـادرته للمكـان أعلن عن رغبته في إهـداء قضبان برونزية بدلاً من الحواجز الخشبية المؤقتة الموجودة أمام المـذبح ، ويعتبـرها شون هدية قيمة . وكان لهذه الـزيارة وقعهـا في الدوائـر البريـطانية ، وأذاعت المحطات اللاسلكيـة الانجليزيـة والأمريكيـة النبأ وعلقت على صـلاح فاروق وتقـواه وروح التسامـح التي يتعلق بها وتشبهـه بخلفـاء المسلمين وفضله على تعانق الهلال والصليب(٢) .

واستمراراً لتنمية حسن العلاقات ، مر إيدن على القاهرة وهو في طريقه إلى موسكو ، والتقى بفاروق وصحبه شون الذي سجل لحكومته السعادة التي

---

(١) F.O.Op.Cit,35538, J 4306 - 2 - 16, Shone - F.O, Oct. 4, 1943, No 333.

(٢) Ibid, الأهرام، عدد ٢١١٤٨ في ٧ اكتوبر ١٩٤٣، ص ٢ .

غمرت الملك بتلك الزيارة ، وأصبحت الرغبة في التعاون واضحة ولمسها المسئولون البريطانيون ، في برقياته للملك البريطاني ، في الشيكولاته التي قدمتها الأميرات الصغيرات ، في هدية الكاتدرائية ، من تلك العلاقات الودية التي يحرص على إظهارها تجاه كبار الضباط البريطانيين(١) . وبذلك نجح فاروق في اكتساب الرضا البريطاني عنه . وعندما أصيب في حادث القصاصين أرسل له الملك جورج السادس برقية يأسف فيها على الحادث ويتمنى له الشفاء العاجل ، وقام كيلرن بزيارته بالمستشفى ، كما أرسل تشرشل الذي وصل إلى مصر عقب أيام من الحادث لحضور المؤتمر الثلاثي ، رسالة إليه يعبر فيها عن أن الحادث بسيط ويرجو له الشفاء وتمام الصحة (٢) .

ولم يستمر الوفاق الذي سعت السياسة البريطانية لإيجاده بين فاروق والنحاس ، فقد ازدادت العلاقة سوءاً بين الطرفين وخاصة أثناء إجازة كيلرن وغيابه عن مصر ، وعندما عاد علم بالقطيعة بينهما ، واتصل به الأمير محمد علي وراح يكيد لفاروق ويطعن فيه ، وذلك هو موقفه المعتاد ، فقد تخصص في سبه وانتقاد تصرفاته وأخلاقياته وركز على شعوره المضاد لبريطانيا ، وطالب بخلعه عن عرشه (٣) . وهذا أمر طبيعي لرغبته في الإحلال مكانه . ومرة أخرى يحاول السفير البريطاني ، فيلتقي برئيس الديوان ويظهر استياءه إزاء النزاع ، ولما كان على يقين من تصميم فاروق على الإطاحة بحكومته في أسرع وقت ممكن ، كتب إلى حكومته ليعرض عليها ما طرأ بخلده

---

(١) Ibid, 35539, J 4537-2-16, Shone-F.O, Cairo, Oct. 22, 1943, No 953, F.O. Op. Cit, 35540, J 4752-2-16, P. I. C.M.E- War Office, Nov. 12, 1943, No. 5340.

(٢) Ibid, 35539, J 4717-2-16, Shone-F. O, Cairo, Nov. 15, 1943, No 2180, F. O. Op. Cit, 35540, J 4876-2-16, Killearn-F.O, Cairo, Nov. 28, 1943, No 2279.
الأهرام عدد ٢١١٩٦ في ٢ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ .

(٣) Ibid, 35532, J 1750 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, April 19, 1943, No 778, F. O. Op. Cit., 3553, J 2001 - 2 - 16, Lampson- F.O, Cairo May 4, 1943, No 908 F.O. Op. Cit, 35537, J 3801 - 21 - 16, Killearn-F.O. Cairo, Sep. 4, 1943, No 288.

من تعيين حسين سري بدلاً من النحاس للعلاقة التي تربطه بالملك ، لكنه في نفس الوقت يشير إلى ضعفه (١) . ولم يكد ينتهي شهر ديسمبر ١٩٤٣ إلا كانت العلاقة الطيبة تفرض نفسها بين فاروق والانجليز ، فقد استقبل تشرشل وإيدن وكادوجان ، وأبرق للملك البريطاني يستفسر عن صحته ، وانتهز فرصة عيد الميلاد فأهدى القوات البريطانية ألف جنيه للترفيه عنهم ، وكالعادة يشكره السفير البريطاني ويطلب من حكومته إرسال خطاب شكر ، وأخيراً يدعو سلاح الطيران الملكي إلى رحلة صيد ملكية في التل الكبير (٢) . لكن ذلك جميعه لم يثن بريطانيا عن مساندة النحاس .

وعادت الأزمة بين عابدين وقصر الدوبارة مع بداية عام ١٩٤٤ بتفاقم علاقة الملك مع رئيس وزرائه ، وأرجع كيلرن ازدياد التوتر الى أحمد حسنين إذ أصبح يرى فيه عاملاً مضاداً للسياسة البريطانية ، كما راح يعبر عن شعور كراهيته لفاروق الذي كان قد اخمده بعض الوقت ، فينعته للخارجية البريطانية بالحقد والاعوجاج والبرود والجبن ، ويبين ضرورة التعامل معه بحزم للوصول إلى النتيجة المرجوة ، وعليه فقد اقترح إخطار الملك ورئيس ديوانه إن لم يسهل القصر عمل الحكومة ويزيل العقبات من سبيلها ، ويوقف تصرفاته اللامعقولة ، يجب عليه السماح للنحاس بالدعوة لانتخابات عامة ، وفي حالة رفض فاروق تكون المساندة البريطانية القوية للحكومة والمواجهة الشديدة الفعالة ، ويطلب وجهة نظر لندن ويشيد بموقف الحكومة تجاه بريطانيا وتأييدها ومساعدتها والعمل على مصلحتها وتقديم الاحتياجات الحربية لها ، ويشير إلى أنه في عهد السلم يمكن ترك القوتين تتصارعان ، ولكن لن يسمح بذلك وقت الحرب ، وأن فاروق لم يتعظ من حادث ٤ فبراير ، ولم يضع اعتباراً للفرصة

---

(١) PREM 4, 19 - 4, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 22, 29, 1943, No 392, 402.

(٢) الأهرام، عدد ٢١٢٠٢ في ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢١٢٠٤ في ١٤ ديسمبر ١٩٤٣، F.O. 371-35541, J 5128-2-16, Killearn-F.O, Cairo, Dec. 22, 1943, No 2434, F.O. 954, Eg - 43-94, Killearn-Eden, Cairo, Dec. 30, 1943.

الأخيرة التي طلبها . ويأتي رد الخارجية بالموافقة على رأي سفيرها(١) . ومع هذا لم يغير فاروق من إتجاه التقارب الذي سار على دربه ، فهو يداوم على استضافة المسئولين البريطانيين الذين يخرجون للصيد معه ، وتنوه الديلي تلجراف بمناقبه على أثر زيارة المارشال دوجلاس Douglas وتعلق « وهكذا اتيحت لجلالته في هذه المناسبة فرصة لقاء بعض ذوي الشخصيات الكبيرة من البريطانيين والحلفاء والتحدث إليهم في جو أقل تأثيراً بالرسميات . . . وليس من شك في أن هذه الاتصالات غير الرسمية قد أفادت العلاقات الانجليزية المصرية ، وأنه يرجى استمرار الجهود التي تبذل في سبيل رعاية هذه العلاقات وتنميتها »(٢) . ومثل كيلرن أحد هؤلاء الضيوف ، ويذكر أنه كان مع الملك في رحلة صيد يوم ٦ فبراير أي بعد يومين من ذكرى المسرحية المحزنة ليوم ٤ فبراير ، ورغم المناسبة فقد بدا عادياً(٣) . ومعروف أنه لديه القدرة لمداراة ما يريد إخفاءه وقتما يشاء .

وصمم فاروق على أن يخطو خطوته المنتظرة بإقالة الوزارة ، وكان لا بد من عرض الأمر على كيلرن ، فاستدعاه بعد ظهر ١٢ أبريل وسلمه مذكرة بعد أن قرأها عليه ، تضمنت أزمة عام ١٩٤٣ الخاصة بالاتهامات الخطيرة للحكومة والطعن في نزاهتها ، وعدم قيامها بما يزيل الشكوك والشبهات التي تتصف بها أعمالها ، وفقدانها المكانة والسلطة المعنوية ، وتعاون الملك مع بريطانيا كحليف مخلص ، وتشجيعه لحكومته لتقديم المساعدات الممكنة للعمل على الإسراع بالنصر لجيوش الحلفاء ، كما تشير المذكرة إلى عدم استعمال الحكومة الحكمة أو التزامها بالطهارة ، وانتشار فساد إدارتها الذي أصبح فضيحة لم تحدث من قبل في تاريخ مصر ، أيضاً تبين كيف دخلت في منافسة

---

(١) F.O. 954,Op.Cit, part 4, Eg - 44, 1, 2, 5, Killearn - F.O, Cairo, Jan 3, 5, 14, 1944, No 3, 80, Eg - 44 - 8, F.O - Cairo, Jan. 20, 1944, No 80.

(٢) الأهرام، عدد ٤١٢٤٠ في ٢٥ يناير ١٩٤٤، ص ٢ .

(٣) PREM 4, 19 - 3, Killearn - F.O, Cairo, April 12, 1944, No 722.

مع العرش اتضحت في زيارة رئيس الوزراء إلى المنيا وأسيوط وما أقيم من احتفالات ، وتلك المؤسسات الخيرية التي تحمل اسمه ، وخطبه الجافة ، والأموال المستعملة للدعاية للحزب ، والأشخاص المستخدمين لمصالحه من المدرسين والأزهريين والبوليس والجيش ، وأثر ذلك جميعه على السلام والهدوء في مصر ، وتنتهي المذكرة بأنه في ضوء الحقائق التي سطرتها ، فإن واجب الملك تجاه بلده وشعبه يضطره إلى تغيير الحكومة ، وأن الإخلاص وتنفيذ بنود المعاهدة وتقديم المساعدة لتحقيق الانتصار هو موضوع يجب أن تثق فيه الحكومة البريطانية ، وأن الحكومة الجديدة ستضم رجالاً نزهاء ليست لهم اتجاهات حزبية وميولهم البريطانية معروفة ، وعليها إجراء انتخابات حرة خلال شهور قليلة تأتي بالحكومة التي تحوز على ثقة الشعب ، وعقب انتهاء فاروق من قراءة المذكرة صرح بقوله « إني أشعر بأنه قد أصبح من الممكن جداً وضع نهاية لكل سوء تفاهم بيننا ، وأن نبدأ صفحة جديدة ونبني علاقاتنا من الآن فصاعداً على أسس التفاهم المتبادل » ثم أشار إلى إقصاء سياسة الماضي التي برزت فيها السيوف واستعملت المبارزة ، وبين أنه من الاستحالة أن يكون لمصر مليكين ، ويذكر كيلرن أنه قاطعه ليريحه بقوله : « إننا وجدنا فعلاً أن واحداً يكفي » . ويعلق مبدئياً على أنه من دواعي الأسف مواجهة فاروق له من غير إخطار سابق عن طريق أحمد حسنين ويشيد بكمال رئيس الوزراء وحكومته وقيامها بدورها تجاه المجهود الحربي وثباتها وقت الشدة حينما كان العدو على الأبواب ، وينفي عنها القصد في المنافسة الملكية . وفي نهاية اللقاء الملكي ، استلم كيلرن قائمة باقتراحات فاروق عن الحكومة الجديدة ، وفي البداية كان متمنعاً بعض الشيء ليكشف عن الأسماء ، وبعد أن اطلع عليها لم يندهش من وجود أحمد حسنين على رأسها ، ولم يقتنع بالأسماء وعاد وسأله لماذا لا يجري النحاس انتخابات عامة ؟ لكن الفكرة لم تلق لديه قبولاً (*)

(*) Ibid, No 721, F.O. 371 - 41327, J 1300 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 12, 1944.

وتعجبت الخارجية البريطانية من المذكرة التي قدمها فاروق لسفيرها دون إخطار من أي نوع ، ولم تحل كيلرن من مسئولية ذلك ، كما استبعدت نية خلع فاروق بسبب صلابة رأيه مع النحاس ، وبعثت إلى القاهرة ترفض الاقتراحات التي احتوتها المذكرة وتعارض تعيين أحمد حسنين رئيساً للوزراء ، وعلى الفور عرض وزير الخارجية البريطاني الأمر على تشرشل الذي بعث إلى كيلرن ببرقيته في ١٦ أبريل ليسلمها لفاروق ، يبين فيها أن النزاع الذي نشأ بين الملك وحكومته له من الأهمية بحيث يلزمه بعرضه على مجلس وزراء الحرب ، وأنه دعا أعضاءه للاجتماع ، ويؤكد على عدم اتخاذ أي تصرف عنيف لحين انتهاء الاجتماع ، وأنه أصدر تعليماته لسفيره ليتخذ كافة الإجراءات التي تضمن أن لا يقوم النحاس بشيء مماثل ، ويهدد رئيس الوزراء البريطاني بأن حكومته ستعد نفسها ضد من يبدأ بالضربة الأولى . وفي نفس اليوم يرسل تشرشل الى كادوجان برأيه في المسألة ، فيرى وجوب تأييد كيلرن لوجهة نظره الحكيمة والمرتكزة على خبرة محنكة ، وأنه ليس من حق الملك إقالة الحكومة التي تعمل بإخلاص للمعاهدة ، وصاحبة الأغلبية ، وأن الفكرة التي يسعى فاروق ليحققها بإجراء انتخابات يتدخل فيها القصر غير مقبولة ، ولا بد من الوقوف بجوار الأصدقاء، والملك ليس بصديق وإنما هو يدبر المؤامرات وتتجسم فيه أردأ الرذائل الشرقية ، ولكن من الضروري المماطلة معه لفترة يمكن خلالها عودة السفن والقوات اليونانية إلى أداء مهمتها ـ بعد إنهاء تمردها ـ وبذلك يمكن إخلاء سبيل القوات البريطانية المعنية لحفظ النظام (*).

ودرست الخارجية البريطانية الموقف ، واستعرضت الخلافات بين فاروق

(*) F.O 371 - 41327, J 1318 - 31 - 16, F.O Minute, April 14, 1944, PREM 4, Op. Cit, F.O - Killearn, April 14, 1944, Killearn - F.O, April 16, 1944, No 519, Prime Minister (wsc) - Cadogan, April 16,1944 , F . O . 371 - 4132, J 1468 - 31 - 16, Prime Minuster's Personal Minute, April 16, 1944.

كانت السفن اليونانية متمردة في ميناء الإسكندرية وأيضاً الفرقة اليونانية الموجودة قرب برج العرب .

والنحاس ، واتهامات الكتاب الأسود ، وأن الحكومة البريطانية لم تتأثر بها وتعتبر تغيير النظام القائم غير مرغوب فيه للحالة الحربية لولائه لها ، ورغم فقدانه لنسبة من التأييد الشعبي إلا أنه ما زال الحزب الوحيد الذي يتبعه الشعب . وفي ١٧ أبريل اجتمع مجلس وزراء الحرب ، وبعد مناقشة الوضع من جميع جوانبه ، أعطى المساندة التامة لحكومة النحاس مقابلاً لما قدمته لبريطانيا ، كما وضع في الاعتبار الطبيعة الخطرة للأحداث التي تواجه الحكومة البريطانية في المستقبل القريب ، وعليه يصبح من غير المرغوب فيه إطلاقاً الموافقة على تغيير في هذا الوقت ، وأن رئيس الوزراء يرى أن المسألة يجب أن يتم تدبرها وفقاً لتلك الأسس ، وصادق المجتمعون على ذلك(١) .

وفي تلك الآونة بدأ أحمد حسنين رئيس الوزراء المنتظر مشاوراته لتأليف وزارته من المستقلين ، وحمل حسن يوسف الأوامر الملكية إلى مكتب فاروق في ثكنات عابدين ، وكان قد اعتصم بها وأصدر أوامره إلى ضباط وجنود الحرس الملكي بملازمة أماكنهم لمواجهة ما قد يحدث من اضطرابات ، ووقع أمر تأليف الوزارة في ١٨ أبريل وطالب فيه أحمد حسنين بحكومة ديموقراطية وانتخابات صحيحة ، وأن تمضي الخطة التي انتهجتها مصر تجاه الحرب ومع حليفتها بريطانيا(٢) ، ويذكر كريم ثابت أنه عندما التجأ الملك إلى ثكنات الحرس قال : « إنني أريد أن أراقب كيلرن عند حضوره ، فإذا جاء وحده فإنني سأقابله، وإذا جاء بالدبابات كما حدث في ٤ فبراير فسأسافر»(٣). ومما لا شك فيه أن فاروقاً رغم إصراره وعناده وتمسكه بموقفه إلا أنه كان يخشى من تحقيق الخطة البريطانية للإطاحة به . وعندما علم كيلرن بهذا التغيير ذهب على وجه السرعة ـ بمفرده ـ إلى قصر عابدين ، والتقى بالملك وسلمه برقية رئيس الوزراء

---

(١) F.O. Op Cit, J 1468 - 31 - 16 , Note F(1) April 17, 1944, CAB 65 - 42, War Cabinet 51 (44), April 17, 1944, PREM 4, Op. Cit .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٧٢ ـ ١٧٤ .

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٤٨ في ١٥ يونيو ١٩٥٥، ص ١ .

البريطاني المؤرخة في ١٦ أبريل ، وحذره من القيام بأي عمل في هذا الشأن حتى تصل وجهات نظر الحكومة البريطانية ، وعقب خروجه من الحضرة الملكية أعاد على مسامع رئيس الديوان نفس الكلمات ، ثم ما لبث الأمر أن اتصل أحمد حسنين تليفونياً به ، وأبلغه رد فاروق على تشرشل وهو التسليم بما جاء في برقيته والانتظار ، وفي نفس الوقت استلم السفير البريطاني رسالة من رئيس الوزراء البريطاني يعلمه فيها أنه من الأفضل تأييد إدارة ديموقراطية ضد عصابة قصر يرأسها مستبد شرقي أثبت في كل مناسبة أنه صديق هزيل لانجلترا ، ويطلب منه التأكد من القائد العام البريطاني أن لديه القوات الكافية لمواجهة أي اضطراب في مصر[1] .

وأرسلت رئاسة الأركان الى القادة في مصر تستعلم عن تقديرهم للتضمين الحربي للوضع القائم وللقوات الموجودة ومدى كفايتها للتصدي لأي حالة طوارىء قد تنشأ ، وعارض الجنرال باجيه Pagetبشدة أي عمل لاستخدام القوة نظراً لأمن قاعدة الشرق الأوسط لما له من تأثير أخطر بكثير من نتيجة إقالة الحكومة وخاصة أن الجيش المصري يقف مع الملك ، وأبلغ السفير بذلك ، واجتمعت لجنة الدفاع في جلسة خاصة في ١٨ أبريل برئاسة وزير الدولة لشئون الشرق الأوسط وأيدت رأي باجيه ، وصرحت بأن بريطانيا ستفقد ٢٠ ألف رجل يتعاونون مع قواتها من أجل أمن قاعدتها ، كما أضاف المجتمعون التأثير على باقي دول الشرق الأوسط والذي ربما يكون خطيراً حيث رد الفعل التلقائي في كل الدول العربية ، وساقوا مثالاً بما أقدمت عليه فرنسا في نوفمبر ١٩٤٣ كدليل على حساسية هذه الدول لما يحدث لأي عضو منها[2] .

واجتمع مجلس وزراء الحرب مرة أخرى في ١٩ أبريل ١٩٤٤ ، ووضع

---

(١) PREM 4, Op.Cit, Killearn - F.O, Cairo , April 18, 1944, No 760, 762.

(٢) Ibid, Chiefs of Staff - Commanders in Chief, April 18, 1944, No 767, General Paget - C.I.G.S., April 18, 1944, No 2670, Moyne - F.O, April 18, 1944, No 994.

أمامه مذكرة رئيس الوزراء التي سجل فيها صعوبة التعاون بين فاروق والنحاس ، واستمرار الأخير في العمل بإخلاص مع بريطانيا ، وسوء إدارته وتدهورها خاصة مسألة التموين ، وسياسة كيلرن وإصراره على استعمال القوة عند الضرورة ، وتنبيهه إلى أن الظروف القائمة أقل ملاءمة عنها في عام ١٩٤٢ ، والوضع الجديد قريب الشبه بمثيله أثناء أزمة الكتاب الأسود ، وما يتمتع به فاروق من شعبية ، وكيف أن اضطراب اليونانيين لم يتم العمل على تهدئته بعد ، وخطاب ٥ فبراير ١٩٤٢ الذي ارتبطت فيه بريطانيا بعدم التدخل في شئون مصر الداخلية في الوقت الذي التزمت فيه تجاه النحاس بواجبات محددة ، وتنتهي المذكرة بحق فاروق الذي أعطاه له الدستور في إقالة الوزارة ، وموقف المعارضة للقادة العسكريين البريطانيين في مصر . ثم دارت المناقشات حول المدة المتبقية للبرلمان ، وأن الأغلبية الوفدية فيه تعطي الحق للنحاس في البقاء ، وإذا أصر الملك على إخراجه فلا بد من انتخابات فورية ، وأنه مهما يكن سجل حكومته فلا بد ـ وفقاً للالتزامات ـ من استمرار مساندته في الأوقات العصبية ، وسيكون محقاً إذا انتظر الحماية ضد ما قد يقوم به القصر لتدبير الأمور التي تفقده أمل الفوز في الانتخابات ، وأن فاروقاً أصبح بالتأكيد أكثر شعبية ، ومع ذلك هناك شك في وجود شعور عربي قوي حقيقي يساند ، كما أنه ليس من المرغوب فيه مواجهة متاعب مع الجيش المصري ، أيضاً لا يمكن إغفال إمكانية ردود الفعل على العمال المصريين في المواني وخطورة تدخلهم في حركة الإمدادات لإيطاليا . وبعد المناقشة اقترح رئيس الوزراء إرسال برقية تفيد بأنه من التسرع أن يقيل الملك حكومة تؤيدها الغالبية العظمى قبل انقضاء المدة الشرعية المقررة لها ، وعليه فلا ينصح باتخاذ هذا الإجراء ، وأنه إذا قابل فاروق هذه النصيحة بإصراره على إجراء انتخابات ، فأقل ما يمكن عمله إعطاء النحاس حق إعداد الجداول ، ووافق المجلس على اقتراح تشرشل (*) .

(*) Ibid, Memorandum By the Prime Minister, April 14, 1944, CAB 65 - 42, War

وفي ٢٠ أبريل أرسل رئيس الوزراء البريطاني برقية إلى كيلرن ووزير الدولة والقادة العسكريين الثلاث للشرق الأوسط يبلغهم بتلك البرقيات التي وصلت إلى مجلس وزراء الحرب حول النزاع وتصعد الموقف بالمشكلة اليونانية ، ويشير إلى أنه من غير المستبعد استخدام القوة للضغط على الملك ، ومن غير المحتمل اللجوء إليها ، وعليه لا بد من اكتساب بعض الوقت لإنهاك المتمردين اليونانيين ، ثم يعود ويركز على أنه يجب على القادة العسكريين اتخاذ الخطوات الضرورية للتأكد من أن قواتهم منظمة ومستعدة لمساندة السفير وقت طلبه لها ، ويطلب تشرشل من كيلرن تسليم الرسالة المؤرخة في ٢٠ أبريل إلى الملك التي تبين أن مجلس وزراء الحرب نمى إلى علمه أنه ـ أي فاروق ـ يعتزم إقالة حكومة النحاس صاحبة الأغلبية في مجلس النواب المتبقي له ثلاث سنوات وفقاً للقانون ، ولا يجوز ذلك من الناحيتين البرلمانية والدستورية حيث تتسبب عنه نتائج خطيرة ، وإذا كان يرى أن إجراء انتخابات عامة مباشرة سينقي الجو ، وإذا اقتنع رئيس الوزراء ، فإن حل البرلمان لن يكون موضوعاً تشعر الحكومة البريطانية بصحته للتعبير عن الرأي ، والشيء الوحيد الذي ترى وجوب تجنبه بصفة خاصة هو أن يتولى الحكم وزير قصر أو أي وزير لا تكون له الأغلبية التشريعية وإبقاءه بغرض إدارة الانتخابات ، وأنها تجد استحالة الدفاع العلني عن مثل ذلك الإجراء ، وقد تكون مضطرة لإصدار التعليمات لسفيرها ليعطي نصيحة رسمية ضد مثل هذا المسلك ، وفي نهاية الرسالة يعلم تشرشل فاروق بأن المجلس يسره أن يتلقى تفسيراً لوجهات نظره حول هذه المسألة التي ربما تصبح خطيرة للغاية ، قبل اتخاذ أية خطوات أخرى تعمل على تصعيدها (*) .

ورأى فاروق الدفاع عن موقفه وإثبات سوء تصرفات الحكومة تجاهه ،

Cabinet 52 (44), April 19, 1944.

(*) F.O.-954, Op. Cit, Eg-44-23, F.O. (War Cabinet)- Cairo, April 20, 1944, F.O. 371, Op. Cit, J 1410-31-16.

فكتب في ٢٠ أبريل رسالة بعث بها إلى كيلرن لينقلها لرئيس الوزراء البريطاني ، بدأها بعرض برقية تشرشل المؤرخة في ١٦ أبريل ، ثم أوضح ما بلغه من أن النحاس سيعقد جلسة لمجلس النواب حيث يحولها إلى جلسة سرية لبحث حقوق الملك الدستورية التي طبقت منذ صدور الدستور ، ومعارضة أن يمارس الملك إجراءات غير دستورية في حالة قيامه بأي عمل خارج الحدود التي خولها له الدستور ، وأن التقارير التي وصلته تتفق على أنه مهما كانت طبيعة المناقشات ، فربما تتجه نية النحاس إلى شن هجوم ضد الملك ، وعليه يطلب من كيلرن أن يبرق لرئيس وزرائه بالوضع وليعلمه بأنه في هذه الحالة يكون النحاس البادىء بالاعتداء ، ويجب اتخاذ إجراء في الحال لمنع الجلسة البرلمانية أو صدور قرارات تمس امتيازات الملك أو تحط من عظمته أو مكانته(١) . وسأل السكرتير الشرقي أمين عثمان عن صحة اجتماع مجلس النواب ، فأنكر الإعداد لمثل هذا الإجراء ، وقال إن السبب النظر في الحالة السياسية الحرجة ، ولكن أحمد حسنين ذكر سمارت Smart بما سبق وأكده أمين عثمان حول مناقشة ديونه الخاصة ، ورجا أن يقوم كيلرن مرة أخرى بوقف أي هجوم مباشر أو غير مباشر على الملك في الجلسة ، وبالفعل تدخل السفير البريطاني وطلب تجنب أي استفزاز يعطي للقصر الحجة للقيام بالعمل(٢) .

ووكل كيلرن التصرف ، فيبلغ تشرشل شكره على إعطائه اليد الطولى ، وبأن أول خطوة سيتخذها هي التأكد من استعداد النحاس لمسألة الانتخابات ، وأنه سيعمل أقصى ما في وسعه ليطبق العدالة ، ويبين تفضيله للبحث عن الحيل قبل تقديم التوصيات ، وأن بريطانيا لديها دائماً « جوكر » احتياطي يتمثل في الأمير محمد علي ، ولحسن الحظ هو وريث التاج ومعها على طول الخط ،

---

(١) F.O. 371, Op. Cit, J 1425-31-16, Killearn-F.O, Cairo, April 20, 1944, No 788,
PREM 4, Op. Cit, Killearn-F. O, Cairo, April 20, 1944.

(٢) PREM 4, Op. Cit, No 788.

ورداً على سؤال سبق أن سأله رئيس الوزراء له حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الجنرال ستون كما سبق وأداه في حادث ٤ فبراير ، أظهر كيلرن عدم ارتياحه لهذا القائد ، وأنه سيكون أسعد مع شخص آخر أكثر شدة يعمل من كل قلبه لاستخدام القوة حينما تتطلبها الضرورة . وبذلك أينعت نيات كيلرن مرة أخرى لتنفيذ الإطاحة بفاروق ، ويذكر للندن بأن تغيير العرش يختلف تماماً عن إلغائه ، الذي لم يدر بخلده ، فهو يعتبر وجوده مهماً لبريطانيا في حالة اتباعه للطريق السليم (*) .

وذهب السفير البريطاني إلى الملك بعد ظهر ٢١ أبريل ليسلمه رسالة تشرشل الخاصة بمجلس وزراء الحرب ، وفي هذه المقابلة أبدى فاروق رفضه إجراء انتخابات تحت إشراف النحاس ، ووجه سؤالاً للحكومة البريطانية « هل هي مستعدة أن تختار نهائياً بين ملك مصر أو إبقاء النحاس في الحكم ؟ » فطلب منه كيلرن الإيضاح ، فرد عليه « هذا يعني أن الملك فاروقاً إذا استبعدنا تصرفه بأنه يفكر في مصلحة بلده ، فإنه يفكر أساساً في الدفاع عن شرفه » وأضاف أنه إذا كانت الإجابة في مصلحة النحاس ، فهو يأمل سحب الخطاب المتبادل معه في ٥ فبراير ١٩٤٢ ، ودخل السفير البريطاني معه في نقاش ، وطرح عليه سؤالين ، السؤال الأول عن استعداده لأن يسمح للنحاس بالدعوة لانتخابات عامة ، فأجاب بأنه لا يفكر في ذلك لسبب الاحتياج التام لانتخابات حرة . أما السؤال الثاني فهو عن استعداده للعمل مع الحكومة القائمة ، فأجاب بأنه يريد أن يعرف أولاً الإجابة على الأسئلة التي وجهها للحكومة البريطانية ، ويعلق كيلرن أنه بمثل هذه الإجابة المعلقة فقد جدد فاروق ما أخذه على عاتقه رسمياً بعدم اتخاذ إجراء في هذا الوقت . ويذكر أنه كان هادئاً ومركزاً في حديثه ومتمتعاً بروح ودية ، ويبين كيف تطرق إلى أن القدر وضعه ملكاً لمصر وواجهه

(*) Ibid, Prime Minister - Killearn, April 20, 1944, No 561, Killearn - Prime Minister, April 21, 1944, No 800, Killearn - F.O, Cairo, April 21, 1944, No 802, F.O. 141 - 952, Killearn - F.O, No 284 - 2 - 44 G.

بهذه المشاكل ، وعندما ضغط عليه كيلرن ليعطيه إجابة مؤكدة حول الرسالة التي سلمها له ، أشار إلى أنه ليس عنده ما يضيفه إلى ما ذكره[١] .

وتعود القيادة العامة البريطانية لتستعرض الموقف من جديد ، فيكتب الجنرال ولسون إلى تشرشل يضع أمامه نتائج دراسة الحالتين . الحالة الأولى ، عند إقالة الحكومة ، فإن الوفد سيعادي بريطانيا ، وبالتالي تحدث اضطرابات وفتن تمس الخدمات العامة ، أما الجيش والقوات الجوية فستظل بكل تأكيد في جانب القانون والنظام وستستمر في التعاون مع بريطانيا ، وهناك فرص بأن يتبع البوليس نفس الخط . أما الحالة الثانية ، عند بقاء الحكومة بالقوة وتنازل الملك عن العرش أو عزله سيحدث إخلال بالأمن وفقدان للتعاون واضطراب بالجيش والطيران مما يضطر إلى التجريد من السلاح ، وفي حدوث الحالة الأولى سيتطلب الأمر ١١ كتيبة ممكن تجميعها من القوات الموجودة بالشرق الأوسط ، أما في الحالة الثانية فيرتفع المطلوب الى ١٨ كتيبة مشاة ، ٣ ألوية مسلحة ، لواء ميداني ، وهذه الإمدادات لا يمكن إعدادها من أي مكان في البحر المتوسط دون تأثير جسيم على العمليات الحربية ، ويبدي ولسون موافقته التامة على أن تحتل مسألة التمرد اليوناني المقام الأول[٢] .

وبناء على تعليمات كيلرن جرت مناقشة في مساء ٢٢ أبريل حول تفاصيل الإجراءات الحربية في حالة استخدام القوة عند الطوارىء ، وفي هذا الاجتماع شدد الجنرال ستون على أهمية التأكد من تعاون النحاس مع بريطانيا وقبول الأمير محمد علي اعتلاء العرش في حالة تنازل الملك عنه أو عزله ، وركز على أهمية عامل الوقت ، وأنه يمكن ترتيب حراسة في النقط الأساسية المختلفة في القاهرة يوم ٢٤ أبريل ، أيضاً رأى ضرورة تقرير المكان الذي

---

(١) PREM 4,Op. Cit,Killearn - F.O, Cairo, April 21, 1944, No 809, F.O. 371, Op. Cit, J 1448 - 31 - 16.

(٢) PREM 4,Op. Cit,General wilson - P.Minister, April 21, 1944, No 908 - 4, Kil- learn - F.O, Cairo, April 21, 22, 1944, No 810, 815.

سيرسل إليه فاروق ، وفضل أن يذهب عن طريق الجو من غرب القاهرة ، وأنه سبق ورحبت به كندا عام ١٩٤٢ ، ولكن جنوب أفريقيا أيسر. وفي ٢٣ أبريل بعث رئيس الوزراء البريطاني برسالة سرية إلى الجنرال ستون ، وطلب منه ألا تـراها إلا عينـاه رداً على دراسته للموقف . ورغب منه عدم الانـزعـاج من الأحداث ، وحين حدوث فتن يكون استعمال المدرعات والمصفحات التي ستغير وجه الأحوال ، ويبين أنه في حالة تنازل الملك عن العرش أو عزله ، هناك ولي العهد وقدامى السياسيين الذين يمكن للسفير أن يضعهم في الحساب ، ويؤكد على مساندة كيلرن نظراً لحكمته وخبرته لتوليه الأمر(*) .

وفي نفس اليوم يتصل تشرشل بكادوجان الذي يوافقه على رأيه فيما يختص بأن فاروقاً لن يتنازل عن العرش ولن يقيل النحاس ، وأنه سيترك للملك الحركة التالية خاصة بعد استلامه الرسالة الخاصة بمجلس وزراء الحرب ، وفي حالة رفضه لها وإقالته لحكومته ، فالوقت متسع لتدبير الخطوة التي تتبع ، ويبدي رئيس الوزراء شكه حول إمكانية الرفض ، ويرى أنه من الممكن النصح بإجراء انتخابات عامة مع وجود النحاس في الحكم ومقاومة تولية وزارة قصر لتأجيل الانتخابات ، وأن نصيحة كيلرن سيكون لها قيمة كبيرة ، ويقصى الخوف من استعمال المدرعات ، ويطلب تجميع ٤٠ أو ٥٠ منها وتسهيل وصولها للقاهرة . ولم يقصر تشرشل اتصالاته بين لندن والقاهرة ، فقد كتب في ٢٣ أبريل إلى الرئيس الأمريكي يشكو فاروقاً ويصفه بأنه امتطى جواده العالي ، ويشرح تخطيطه لإقالة الوزارة الوفدية ، ورغبته في تعيين أحمد حسنين حتى تصبح الوزارة تابعة للقصر ، ويبين عدم سماح بريطانيا بذلك ، وأنها مع الوفد الذي وقف بثبات وقت أن كان العدو يقترب ، وحينما كان فاروق على وشك القفز ليلحق بالإيطاليين أو الألمان ، ومع هذا فإن رئيس الوزراء البريطاني يسرد

(*) Ibid, Killearn - F.O, Cairo, April 23, 1944, No 818, F O. 371,Op. Cit,J 1482 - 31 - 16,PREM 4,Op.Cit,P. Minister - Wilson, April 23, 1944, No 920 - 4.

فساد الحزب الحاكم لكنه يقر قدرته ، ويشير إلى أنه يتصرف بحذر شديد في الوقت الذي يضع القوة خلفه (١) .

واجتمع مجلس وزراء الحرب في ٢٤ أبريل ، وقدم له رئيس الوزراء النبأ الأخير حول الازمة ويتمثل في تصريح فاروق للسفير البريطاني بعدم السماح للنحاس بإجراء انتخابات عامة . وباستعراض الموقف تبين أنه أصبح من المشكوك فيه أن ينفذ الملك اقتراحه بإقالة رئيس وزرائه وما يتبعه (٢) . وفي نفس اليوم ذهب أحمد حسنين إلى كيلرن حاملاً رسالة ملكية تقول « رداً على رسالة مجلس وزراء الحرب التي تسلمت منه جنابكم في ٢١ أبريل ، أمرت من جلالته لأخطر جنابكم بأن جلالته قرر الإبقاء على الحكومة الحالية في الحكم في الوقت الحاضر » (٣) . وسعد السفير البريطاني بتلك الخطوة وطلب من رئيس الديوان شكر الملك على هذا القرار الحكيم ، واتفق معه على وجوب تجنب صياح الديك من كل جانب ، ويذكر لحكومته بأن مؤشر الأزمة أمكن التغلب عليه بمبادرة بدأ بها القصر ، وأنه تم الاتفاق على أن يطلب النحاس مقابلة عاجلة للملك حيث يجري الأخير مناقشة صريحة معه ليبدأ صفحة جديدة ، ويكتب كيلرن إلى تشرشل آملاً أن تروقه النتيجة التي توصل إليها ويرجعها للثقة التي منحت له ، ويشير إلى صعوبة تلك الأيام ، وأنه قد حان الوقت لالتقاط الأنفاس ، ويرد عليه رئيس الوزراء البريطاني ويشكره ، ويطلب منه تبليغ النحاس بالنيابة عنه بتوقعه أن يجعل الأمور في نصابها بينه وبين القصر ، كما عاد وكرر عدم تحبيذه التدخل في شئون مصر الداخلية (٤) . وكأن

---

(١) PREM 4, Op. Cit, P. Minister - Cadogan. April 23, 1944, No 457 - 4, P. Minister - Rosvelt, April 24, 1944, No 657.

(٢) CAB 65 - 42, War Cabinet 56 (44), April 24, 1944, F.O. Op. Cit, J 1612 - 31 - 16.

(٣) PREM 4, Op. Cit, Killearn - F.O, April 24, 1944, No 827, F.O. Op. Cit, J 1498 - 31 - 16 .

(٤) PREM 4, Op. Cit, Killearn - F O, April 24, 1944, No 827, Killearn - P. Minister, April 24, 1944, No 828, P. Minister - Killearn, April 25, 1944, No 957 - 4.

ما يحدث لا يمت بصلة إلى هذا الأمر .

وانتهت أحـداث أزمة أبـريل عنـدما التقى كيلرن بفـاروق في أول مايـو مسلماً له رسالة متضمنة استقبال مجلس وزراء الحـرب قراره الحكيم بـالإبقاء على الحكومة القائمة بارتياح ، ويصف لحكومته رد فعـل تلك الكلمات على الملك بأنها كان لها وقع حسن في نفسه ، وقد انتهز الفرصة وطلب منه ألا يقوم بهذا العمل مرة أخرى ، وعبر عن الأمل في أن يتعاون مع حكومته بوفاق ويسقط مقاطعته للوزراء ، ويبين أن للعرش شأن مرموق في الملكية الدستورية بمصر ، ولكن يجب أن يكـون التصرف بحكمـة تامـة مع تحمـل المسئولية وإلا تنشـأ خطورة جسيمة عن عـدم الالتزام بـذلك[1] . وهكـذا استسلم فاروق وخضـع للمشيئة البريطانية بعد أن أدرك صعوبـة استمرار المـواجهة ليقينـه من إمكانيـة تكرار حادث ٤ فبراير الذي لم يلتئم جرحـه بعد ، وإذا كـان قد طلب فـرصة أخيره ، فلا ريب أنهـا انتهت إذا استمر على مـوقفه ، وسجلت التقـارير التي وصلت للسفارة البريطانية أنه يعتبر نفسه أسيراً لبريطانيا مثله كمثل ملك بلجيكا الذي هو أسير للألمان[2]. وكانت هذه الصورة قد التقطت وانتشرت في العالم الإسـلامي ، حيث وصلت معلومات من وزارة الهنـد إلى كادوجـان تشيـر إلى الرغبة في منع أي أخبار تخرج من مصر إلى العالم الإسلامي عن كون فاروق ليس ملكاً حراً ، لأنه في هذه الحالة سيتعاطف معه الـرأي العام الإسـلامي ، وتنوه الوزارة الى المقولة التي تعتبره سجيناً في قبضة بريطانيا ، ومن ثم ازدادت شدة الرقابة على الأخبار المسموح بخـروجها من مصـر ، وأرجعت الخارجيـة البريطانية إمكانية أن يكون فاروق وراء النشر[3] .

وأحـسَّ الملك بـالانكسار ، وغمـره الأسى والحزن ، ولم يتمكن هـذه

---

(١) F.O. Op.Cit, J 1596 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 1st, 1944, No 888.

(٢) Ibid, J 1449 - 31 - 16, Note, The Egyptian Situation, April 21, 1944. No 810.

(٣) PREM 4, Op. Cit, Firoz Khan Noon - P. Minister, April 18, 1944, Martin - Firoz Khan Noon, May 5, 1944.

المرة من إخفاء مرارته أمام كيلرن ، الذي يعلق على حديثه معه بأنه رغم كونه حبياً ، إلا أنه اتسم بالفظاظة في بعض الأحيان حيث ضرب على وتر شرف الملكية والتصدي لمن ينقض ذلك ، وللتهدئة ، يبدي السفير البريطاني للندن أنه ليس من الحكمة السعي لسلبه للكبرياء الذي يسيطر عليه(١)، ولم يكن ذلك صادراً عن حسن علاقة بينهما ، فقد كان فاروق يعرف جيداً كيف يثيره ، خاصة بعد التقارب الذي ربطه ببعض القادة من العسكريين البريطانيين وتكوينه صداقات معهم مما أثار كيلرن ، فكتب إلى حكومته عن خروج فاروق مع بارك Park قائد الطيران البريطاني وتناوله العشاء معه ، وأنه ـ أي السفير ـ يرى أنه لا يوجد سفيران بريطانيان في مصر، وإنما سفير واحد، ويشكو أيضاً من صداقة الملك لدوجلاس ، ويبين أن القصر يريد اختصار الاتصالات (٢) بمعنى أن تكون عن غير طريق قصر الدوبارة . وبالفعل فقد حاول الملك استغلال ذلك إبان الأزمة لكن محاولاته لم تجد ، أيضاً اعتقد أن حسن علاقته برئيس الوزراء البريطاني سيكون لها أثر في تقليل الضغط عليه ، لكنه صدم بالأمر الواقع .

وغلب طابع الهدوء في هذه الفترة على العلاقات بين فاروق وبريطانيا ، في الوقت الذي استمر فيه على علاقة سيئة بحكومته ، ووالى كيلرن نصائحه له بشأن تفادي الاحتكاك ونسيان الماضي ، لكن فاروقاً كان يكرر أن في مصر ملك واحد فقط ولا يمكن أن يكون النحاس ملكاً ثانياً ، وينقل السفير البريطاني لإيدن الخلافات ، ويبين كيف أرجأت بريطانيا تدخلها واستعملت سياسة ضرب القصر بالحكومة والعكس لحين انتهاء الحرب ، وحتى إذا انتهت ، فإن حرب الشرق الأقصى مستمرة ولا بد من استقرار الوضع في مصر لأهميتها الاستراتيجية والسياسية ، وعلى النحاس المجازفة واستعمال حقوقه في حدود الدستور ولا يترك القصر يتصرف وفقاً لما يرى(٣) . ويمضي السفير البريطاني

---

(١) F.O. Op. Cit,

(٢) F.O. 594, Op.Cit, Eg - 44 - 27, Killearn - F.O, Cairo, April 23, 1944, No 819.

(٣) F.O. 371 - 41329, J 1853 - 31 - 16, Killearn-F.O, Cairo, May 16, 1944, No 1005,

في نشاطاته ، فهو يحتضن الأمير محمد علي الذي طلب منه الكتاب لحكومته رسمياً لإبلاغها تصرفات الملك التي تسيء لولي العهد ، ولم يكن الأمير ليكف عن مهاجمة فاروق ، وراح يكرر نداءاته لكيلرن للإطاحة به أو وقف أهوائه حيث اعتبر ذلك من التزامات بريطانيا المعنوية والعملية تجاه مصر ، ويسوق الأمثلة التي يعوق بها مسار الحكومة ، ولكن السفير البريطاني يعلمه أنه على دارية بكل ما يجري ولكنه لا يرغب في خلق أزمات أخرى[1] . وحقيقة فقد كانت عيونه لا تغيب عن فاروق ، وبواسطة أعوانه تجري الاتصالات مع الأميرات خاصة صاحبات الميول البريطانية لاستقاء المعلومات عن أخبار القصر ، فيعرف بماذا يتلفظ الملك ضد بريطانيا واتصالاته بمكرم عبيد وأحمد ماهر وعلاقاته الشخصية[2] . وواصلت سياسة تقديم كبار الزوار إليه طريقها ، وفي إحداها سأله رئيس وزراء نيوزيلندا عن كيفية سير الأمور في مصر ، فرد عليه ضاحكاً « نحن نتدبر لنعيش »[3] فكان ذلك تعبيراً عن الاستكانة .

ولم يتمكن كيلرن من الاستمرار على سياسة المسالمة إذ ساءته تصرفات فاروق إزاء مسألة اللغم الألماني الذي عثرت عليه الملكة على شاطىء المنتزه، فعندما أخبرت زوجها به أمر رجال القصر بنقله من الشاطىء إلى القصر دون نزع الكبسولة ، واستدعى مهندس القصر لنزع متفجراته حيث أراد الاحتفاظ به ، ولما لم يكن المهندس خبيراً في هذا المجال ، فقد اتصل بالأدميرال بولاند Poland فنقل اللغم خارج القصر وأمنه وبلغ سفارته الخبر ، وتكدر فاروق من استدعاء الانجليز وغضب لتدخلهم وأصر على الاستيلاء على اللغم وعدم تسليمه

= F.O.Op.Cit, 41317, J 1938 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 19, 1944, No 602,
F.O. 954, op. cit, Eg - 44 - 46, Killearn - Eden, Cairo, July 4, 1944.

(1) F. O. 954, Op. Cit, Eg - 44 - 46, Killearn - Eden, Cairo, July 4, 1944.

(2) Ibid, No 284 - 3 - 44 G, general Napier - H.E. Minister, May 21, 1944, F.O. 371 - 41425, J 2333 - 2333 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 31, 1944.

(3) F.O. 371 - 41329, J 2058 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 6, 1944, No 1141.

للقوات البريطانية ، ونقله ليلاً في سيارة نقل إلى القاهرة . ويذكر السفير البريطاني لإيدن أن فاروقاً سبق وطلب من ضابط إزالة الألغام في منطقة القناة الحصول على لغم ألماني لوضعه في متحفه ، ولكن البحرية البريطانية رأت أنه من غير المرغوب فيه تحقيق طلبه إلا بعد انتهاء الحرب ، ويتعجب كيلرن من وصول اللغم بعينه إلى عتبة قصره ، وينقل استياء البريطانيين الذين رأوا أن أقل ما يمكن عمله حرمانه منه[1] . لكنه تمكن من بسط إرادته والاحتفاظ به . وبهذا التصرف أثار فاروق حفيظة كيلرن ، ورغم أن الأخير يعترف بأن ليس هناك مضار لمثل تلك الأعمال التي يقدم عليها الملك ، إلا أنه يترجم حقده عليه في كتاباته للندن إذ يردد « إن الأولاد سيبقون أولاداً طالماً بقيت الدنيا » ، ويصفه بالشذوذ والعجرفة واستعراض العضلات ونقص الخبرة وتقمصه لشخصية هارون الرشيد ، ويعود ويذكر أنه ليس سيئاً ككل ، فيمكنه أن يكون لطيفاً في غير أوقات العمل ، ولكن عند المناقشات السياسية يصبح في غاية العنف ، ويبين لوزير الخارجية البريطانية أنه لا يحب أن يكون قاسياً أو غير منصف على هذا الصبي ، فهو يتوخى العدل بدقة في كل ما يذكره له سواء كان رسمياً أو خاصاً[2] .

ولم تفك عقدة كيلرن من فاروق الذي تمكن من تثبيتها ، ففي ١٢ يوليو ١٩٤٤ اتصلت زوجة حسين سري بزوجة كيلرن مستعلمة عما إذا كانت هي وزوجها يرغبان في حضور أحد الاستعراضات التي تقام تحت رعاية الملك لمساعدة الهلال الأحمر ومبرة محمد علي ، وهنا أعطى السفير البريطاني تعليماته إلى سمارت ليتصل برئيس الديوان للتأكد من أنه في حالة حضوره لن يتجاهله فاروق على الملأ ، كما أبلغ زوجة حسين سري رغبته في تلبية الدعوة ، ولكن تجاربه عن المهرجانات مثل مهرجان ستالنجراد ـ الذي تعمد

---

(١) F.O. 954,Op.Cit,Eg - 44 - 47, 49, Killearn - Eden, Cairo, Aug. 7, 14, 1944.

(٢) Ibid.

فاروق فيه تجاهله ـ تجعله يتأكد مقدماً بأن ممثل ملك بريطانيا في مصر يجب ألا يتعرض لمثل هذه المعاملة ، واستعرض لها باقي تصرفات الملك في هذا الشأن ، حتى إنه أصبح معروفاً أن السفير يجب ألا يدعى في الاحتفالات التي يكون متوقعاً أن يحضرها فاروق[١] . وبذلك انتابت الملك الرغبة في التنفيس عما يداخله .

وقبل أن يقوم كيلرن باجازته التقى بفاروق وألقى على مسامعه التنبيه من أي توهم يجول بخاطر الشعب بأن مع انهيار ألمانيا ستكون الحرب قد انتهت ، ويذكر لحكومته بأن الملك كان على استعداد بالتسليم بأن التعجيل بعمل حربي ضد اليابان يجعل من الضرورة استمرار مصر كقاعدة إمداد مهمة ، وتطرق الحديث إلى ارتباط المصلحة البريطانية بالهدوء السياسي ، وأوضح كيلرن أن بريطانيا ستلعب دورها وقت اللزوم ، هادفاً تذكيره بالأمس القريب ، ثم عرج على مسألة إعادة النظر في المعاهدة ، وخطورة تمسك المصريين من جانب واحد لما في ذلك من نتائج سيئة ، وفي نهاية اللقاء أشار إلى ما تقوم به السفارة لصالحه واستعاد معه أحداث الماضي الخاصة بأبيه وسفره لانجلترا وتوليه الحكم، مما أضفى على المقابلة بعض الحيوية حتى أن كيلرن يسجل أن الملك ابتسم وربت على كتفه وهو خارج[٢] . وسعد فاروق بسفر كيلرن حيث قرر القيام بضربته والإطاحة بحكومته ، وساعدته الظروف إذ انتهت المخاطر الحربية التي كانت تهدد بريطانيا ، وحققت مصلحتها وحصلت على متطلباتها في ظل حكومة الوفد ، وعليه ارتخت حدة التمسك بها ، هذا في الوقت الذي راح النحاس يعاكس السياسة البريطانية ويعبىء الشعور الوطني ضدها خاصة فيما يتعلق بتعديل المعاهدة ، ومن ثم أصبح من الأهمية ليس فقط سحب

---

(١) F.O. 141-952, No 284-25-44, Minute, Evans, Aug. 16, 1944.

(٢) F.O. 371-41332, J 3206-31-16, Killearn-F.O, Cairo, Sept. 8, 1944, No 174, F.O. 371-41373, J 3248-281-16, Killearn-F.O, Cairo, Sep. 11. 1944, F.O. 954, Op. Cit, Eg-44-55, Killearn-Eden.

مساندته وإنما محاربته ، بالإضافة إلى حادث مسجد عمرو الذي فجر الموقف بين فاروق وحكومته ، وكان يـدور حول شخصيـة مديـر الأمن العام الـذي له المكانة لدى بريطانيا لما قدمـه لها . وقـام أحمد حسنين بـدوره ، وعن طريق صديقه شون القائم بالأعمال البريطاني تأكد من أنه لن يتكرر حادث ٤ فبراير أو الموقف من أزمة الكتاب الأسود أو أزمة ابريل ١٩٤٤ ، وبالتـالي أقدم فـاروق على إقالة الوزارة الوفدية .

لم تعارض لندن تغيير الوزارة ، ورأت أن الشخص الذي اختاره فاروق مناسب لتلك الفترة ، وموقف أحمد ماهر من إعلان الحرب معروف ، بالإضافة إلى علاقته الطيبة ببريطانيا ، حقيقة أنه ليس في درجة النحـاس ، لكن أحمد حسنين قدم للقائم بالأعمال البريطاني التأكيدات فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة ، وأشارت خطبة العرش إلى ذلك وطلبت الخارجيـة البريـطانية التثبت ممـا جاء فيها(*) . وعقب تشكيل الـوزارة بيومين ذهب شـون إلى قصر عـابدين ليقـدم المهراجا باتيالا Patiala الذي تحدث عن أهمية الحرب ضد اليابان ، وكان ذلك مقصوداً ، ويصف القائم بالأعمال البـريطاني لحكـومته اللقـاء بأنـه كان وديـاً للغاية ، وأن فاروقاً استبقاه بعد انتهاء زيارة الضيف وأخرج من جيبه ورقة وراح يقرأها له « إنني لسعيد لعودة الأمور إلى طبيعتهـا ، وسأكـون صريحـاً معكم ، وسـأتكلم بصفتي مصري وحليف ، كمصـري لنا مـطالبنا وأمـانينا الـوطنيـة ، وكحليف إنني مستعد لاستخـدم تأثيري الذي لا يجعلك حائـراً بهذه المـطالب وتلك الأماني في الوقت الحاضر والحرب قائمة ، وأريد أو أوضح لك باعتقادي مخلصاً بأن مستقبل كل من بلدي وبلدك مرتبطان ببعضهما ، أيضاً فإن السياسة المثلى والأكثر أماناً هي التعاون الصـادق المبني على المصالـح المتبادلـة بين الدولتين الحليفتين ، وهذه هي سياستي ، وليس لي بديل عن أن أرى التقاليد الدستورية الحقيقية قائمة ومصالحنا المتبادلة مأمونة » . وأضاف بأن كل ما ورد

(*) F.O. 371 - 41334, J 3642 - 31 - 16, F.O. Minute, Oct,15, 1944.

في هـذه العبارات من قلبـه ، وأكد أنـه هو وحكـومته سيعمـلان مع بـريطانيـا وسينسى الماضي[1] وفي ذلك أسس جديدة للعلاقة .

وعندما علم فاروق أن رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته مرا على مصر في طريقهما إلى موسكو وأنهما كانا على عجـل ، عبر عن رغبتـه في أن يراهما أو على الأقل أحدهمـا في طريق العـودة ، وتكتب السفارة البـريطانيـة لموسكو لتنقل لإيدن الرغبة ، وكانت على علم بأنه سيحضر الى القاهرة أيـاماً قليلة ، وطلبت منـه ـ عند حضـوره ـ اللقـاء بـالملك ورئيس وزرائـه ، وبينت صعوبة لقاء النحاس ، وجاء إيدن للقاهرة والتقى برئيس الوزراء وحضر المقابلة أحمد حسنين الذي تكلم عن مليكه وأنه كان ضحية لمستشـاريه وعلى رأسهم علي ماهر ثم بين تحوله للجانب البريطاني وكيف أصبح يؤمن بارتباط مستقبل بـلاده بهذا الاتجـاه . وفي ٢٤ أبريـل ١٩٤٤ استقبل فـاروق وزير الخـارجية البـريطانيـة ، ورحب به ، وفتـح معه مـوضوع زيـارته لانجلتـرا عندمـا تسنـح الظروف ، وعبر إيدن عن امتنانه لتأكيدات فاروق الشخصية لشون عقب تغييـر الحكومة فيما يتعلق بعلاقات مصر مع بريطانيا ، ومرة أخرى أشـار الملك إلى مصالح مصر ، وكرر القول بأنه لا يرغب في إرباك بريطانيا أثناء الحرب ، ثم دار الحديث عن الاتجاه للإصلاح الاجتماعي[2] . وفي اليوم التالي أقام فاروق مأدبة عشاء بقصر عابدين تكريماً لشون ، وهذه المـرة الأولى التي يحتفل بهـا بالممثل الدبلوماسي البريطاني منذ توليه العرش ، جاء ذلك رداً على موقفه من إقالة النحاس والطريقة التي اتبعها وحرصه على عـدم التدخـل في المسألـة ، ونكاية في كيلرن المتغيب عن مصر ، وكان هذا التكريم لفته ملحوظـة أعقبت تصريح رئيس الوزراء الذي وعد فيه بالمساندة والصداقة المصرية لبريطانيا[3] .

---

(١) Ibid, J 3558 - 31 - 16, Shone- F.O, Cairo, Oct. 10, 1944, No 2117.

(٢) PREM 4, Op. Cit, Cairo, Moscow, Oct. 12, 1944, No 40, Oct . 371 - 41319, J 3786 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, oct. 26, 1944, No 2199.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٤٧٣ في ٢٦ اكتوبر ١٩٤٤، ص ٢، محسن محمد : التاريخ السري =

وظهر شعور فاروق المتعاطف نحـو بريـطانيا وقت وقـوع حادث اغتيـال اللورد موين Moyne وزير الدولة البريطاني ، فذهب إلى المستشفى الذي نقل إليه المصاب ، ولما علم أنه أسلم الروح أعرب عن أسفه واستنكر الحادث ، وأنعم بنوط الجدارة على الكونستابـل الذي قبض على الجانيـين وقلده إياه ، واستمراراً لتلك السياسة ، يقوم بـدعوة ١٢٠ طـالباً من سـلاح الإشارة التـابع للجيش البريطاني لتناول الشاي في المزارع الملكية بحلوان ، ويواصل حديثه مع شون ، الذي يبين له كيفية ممارسة الديموقراطية وتعدد الأحزاب والنشـاط السياسي في المملكة المتحدة وتعذر قيام مثل ذلك في مصر ، ويجاريه فاروق ويبدي إعجابه بخطبة تشرشل عن الانتخابات ، ثم يسترسل في القـول بملء فمه بأنه لم يكن أبداً ضد بريطانيا ، وأن الذين نعتوه بذلك حكموا عليه ظلماً ، ولا بد من القضاء على ذلك الاعتقاد[١] . ومما لا ريب فيه أن أحمـد حسنين لعب دوره في هذا المجال ، فبالرغم من أنه فقد الـرضا البـريطاني في بعض الأحيان ، لكنه سرعان ما استعاده بمهارة وذكاء ، خاصة وقـد ربطتـه العلاقـة القوية بـالقائم بـالأعمال البـريطاني ، فيكتب الأخيـر متخوفـاً من مرض رئيس الديوان الذي ثقل عليه عقب عودته من جنازة اللورد موين « مهما كانت أخطاؤه الوقتية ، فإن اختفاء مستشار قريب من بـريطانيـا كحسنين يترك الملك عـرضة للتـأثيرات الأقـل منفعة ، وأن غيـابه سيقـوي السعديين ضـد القصر ويـزعـج المكرميين »[٢] . وهنا ظهرت شخصية جـديدة على مسـرح الأحداث ، إنهـا شخصيـة عبد الفتـاح عمـرو بـطل الاسكـواش وصـاحب العـلاقـة الـوطيـدة بالانجليز . وقد استدعاه فاروق في ١١نوفمبر وفاتحه في تعيينه وزيراً مفوضاً في

= لمصر، ص ص ٤١١ ، ٤١٢ .

(١) المقـطم، عدد ١٧٣٠١ في ٧ نـوفمبر ١٩٤٤، ص ٢ ، الأهـرام، عدد ٢١٤٨٣ في ٧ نوفمبر ١٩٤٤، ص ٢ ، عدد ٢١٨٤ في ٨ نوفمبر ١٩٤٤، ص ٢ ، البلاغ، عدد ٧٠٨٧ في ٤ ديسمبر ١٩٤٤ ص ٢ .

(٢) F.O. 371 - 41335, J 4060 - 31 - 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 11, 1944, no 225.
Ibid, 41319, J 4021 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 11, 1944, No 2326.

لنـدن ، وطلب منه الإعـداد لزيـارته لانجلتـرا ، وعليه اتصـل الوزيـر المنتظر بالسكرتير الشرقي الذي عدد له صعوبـات التنفيذ في ظـروف الحرب ، وبـأنه سيكون من سوء الحظ إذا سقطت قنبلة على الملك ، كذلك فالإذاعة الألمانية ستخلق الروايات عن كيفية الترتيب الذي أعد لزيارته للندن لاغتيـاله ، ونقـل كيلرن ما سطره سمارت إلى كادوجان وبين أنه يشجع الزيارة ، فمن ورائها ميزة كبيرة حيث يسبح فاروق في فلك بريطانيا تجاه السلام ، وفي الوقت نفسه فإنه لا يشجعها لأن كل شخص مشغول انشغالاً كاملاً في لندن ، وأن زيارة من هذا النوع لن تلقى الترحيب من وجهة النظر العملية[1] .

وسـار كيلرن ـ بعد عـودته إلى مصـر من اجازتـه ـ وفقاً لخط السيـاسـة البريطانية إزاء التقرب من فاروق ، فمثل بين يديه في ١٤ نوفمبر وأراد تصفيـة الماضي ، وأفهمه أن الخطر الذي كانت تتعرض له مصر كقـاعدة حـربية قـد زال ، وبـالتالي فـاهتمام بـريطانيـا بالشئـون الـداخليـة نقص إلا إذا تعـرضت مصـالحهـا للمسـاس ، واعتـرف الملك بتحمله للمسئوليـة كـاملة منـذ تلك اللحـظة ، وارتاح السفيـر البريـطاني لهذا التصـريح ، وتـأكـد من أن فـاروقـاً وحكومته لديهما العزم التام للقيـام بواجبـاتهما تجـاه بريـطانيا ، وانتهـز كيلرن الفرصة وذكر الملك ـ بطريقة حبية ـ بـالتزامـات الملكية الـدستوريـة وخطورة الشـرود عن الـطريق المستقيم . وعقب تلك المقـابلة بيـوم التقى السفيـر البريطاني بـرئيس الوزراء الـذي كان يميـل إليه ، وطلب منـه أن يظل متيقـظاً لأوتقـراطية فـاروق ، وأن المطلوب تـوازن بين العرش والحكـومة وألا يـطغى أحدهما على الآخر ، وحدثه عن النظام الملكي البريطاني وصعوبة وصول مصر إليه[2] . ورغم الاستسلام الواضح من جانب فاروق لبريطانيا ، إلا أنه كعادته

---

(١) F.O. 141 - 952, No 284 - 36 - 44, Smart - H. Of C. Minister, Cairo, Nov 11, 1944, Killearn. Cadogan, Cairo, Nov. 15, 1944 .

(٢) F.O. 371 - 41335, J 4211, 4079 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 14, 15, 1944, No 229, 2363.

في وسط الانجراف التام لا بد من الانحراف القليل حتى لا يعطي الإحساس الكامل بأنه قد كشف أوراقه جميعها ، فانزعج كيلرن لعودة محمد طاهر والنبيل عباس حليم إلى نشاطهما ، وفي لقائه بفاروق أظهر له أنه دهش عقب عودته عندما علم أن الأول لا يزال يرأس منظمات رياضية مع أنه ذو ميول ألمانية ، فحاول الملك التقليل من شأنه واعتبر أن الأندية هيئات مستقلة ، لكن كيلرن أبدى تشدده ، ولم يمض أسبوع إلا ونشرت جورنال دي جيبت صورة لفاروق وعن يمينه كل من الشخصين المعنيين في الاحتفال الخاص بمسابقة السباحة الذي أقامته وزارة المعارف في ٢٠ نوفمبر ، وعلى الفور نقل كيلرن الصورة والخبر للخارجية البريطانية التي انزعجت وطلبت من سفيرها الاتصال بعبد الفتاح عمرو ليتولى مهمة إبلاغ مليكه مخالطته لاثنين من أصحاب الهوية الألمانية (*) .

وأخطر كيلرن عبد الفتاح عمرو ـ الذي أصبح أداة الاتصال بين عابدين وقصر الدوبارة أثناء مرض أحمد حسنين رغم أنه لم تكن له وظيفة ثابتة بعد ، وكان من المفروض أن يتولى وكيل الديوان مهام رئيس الديوان ـ بالواقعة وطلب منه أن ينقل لفاروق نتيجة الانطباع الذي يرثى له لاستمراره في التأييد العلني لاثنين من الأسرة المالكة يعملان كطابور خامس ، فأبدى عبد الفتاح عمرو شديد أسفه مصرحاً أنه أدرك رد الفعل جيداً ، وطلب أياماً قلائل ليتفاهم مع الملك وبين أنه ليست له مصلحة في أي من أحدهما ، وذهب إلى انشاص حيث التقى بفاروق ، وعقب المقابلة سطر تقريراً وسلمه للسفير البريطاني ، احتوى على مجهوداته في هذا الصدد ، فقد استعرض مع الملك سجل محمد طاهر السيىء ، وفي البداية كان فاروق يميل للتقليل من شأنه ويراه رجلاً عابثاً قليل الأهمية ، وفي النهاية وافق على إصدار تعليمات بالإيحاء إليه بالاستقالة من التنظيمات الرياضية ومن سكرتارية اللجنة الوطنية للرياضة ، وأعطيت أوامر

(*) Ibid, F.O. 141 - 952, No 284 - 38 - 44, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 21, 1944.

مباشرة إلى محمد حسين بعدم دعوته إلى الاجتماعات مثلما حدث في ٢٠ نوفمبر وأن يفضل بقاءه في عزبته بالريف . أما عن النبيل عباس حليم، فقد أشار عبد الفتاح عمرو بأنه ليس صديقاً للملك ، وعدد نشاطاته فيما يختص بالتنظيم العمالي ، وأن الملك نفسه لاحظ أنه هو الذي شق طريقه تجاهه ليظهر في الصورة بجواره ، وأخيراً تأتي شخصية علي ماهر ـ وكان كيلرن قد نبه إلى تجدد نشاطه السياسي ـ فيذكر عبد الفتاح عمرو عنه لفاروق أنه ينشر وجهات نظره بين الناس بلا تبصر وما في ذلك من خطورة عليه ، فيعلم منه أنه فك ارتباطه به ، والنتيجة أن حسن يوسف حمل إليه نصيحة مليكه بالإقامة في عزبته بكل هدوء (*) .

وبذلك يتضح تأثير عبد الفتاح عمرو الفعال ، حيث اختلف عن باقي المحيطين بفاروق ، إذ كانت لديه القدرة على الكلام معه صراحة ودون تكليف، ويرجع كيلرن هذا إلى أنه رجل رياضي وليس بسياسي ، ونال إعجابه وتقديره ، فقدم إليه الشكر على مساعيه الناجحة ، وكتب إلى حكومته عن تجاوب الملك السريع ، وأيد اقتراح عبد الفتاح عمرو في إرسال كلمة مكتوبة تعبر عن الصداقة له ، وعبر بطل الأسكواش عن أمله في أن يجد فاروقاً سهل الترويض فيما يتعلقَ بصفة عامة تجاه السفارة ، فأظهر كيلرن استعداده ومعاونيه للتجاوب معه ، وأبدى له رؤيته في أهمية إبلاغ الملك بأنه من البلاهة والغباء عدم غرس علاقات لصيقة بالسفارة ، واستفسر عن أنه لم لا يتغاضى عن كبريائه ويكتسب العادة التي يحضر فيها لقصر الدوبارة بطريقة غير رسمية للتحدث مع السفير أو يطلب أن يراه ، فأظهر الوسيط الجديد الصعوبة وطلب بعض الوقت حتى يترجم ذلك عملياً ، وكان كيلرن يدرك تماماً شعور فاروق

(*) F.O. 371, Op.Cit, J 4212, 4218 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 21, 22, 1944, No 2420, 2445, F.O. Op. Cit, 41319, J 4548-14-16, Killearn. F.O. Dec. 1st, 1944, No 218.

تجاهه ، لذا فقد استرجع الحوادث السابقة ولمح بطريقة مقنعة الى حادث ٤ فبراير ويرر اللجوء إليه (١) .

ومرت السحابة سريعاً ، ولم تعكر صفو العلاقات إلا قليلاً وسرعان ما تلاشت ، وعاود فاروق نشاطه ، فهو يقيم حفل شاي في أنشاص على شرف الجنرال ستون بمناسبة تسلمه القيادة ، ويحضر الحفل باقي القادة ، ويرتدي زي سلاح الطيران ويحضر الحفل الذي أقامته وزارة الطيران البريطانية في الأوبرج ، ويزور المصانع الحربية البريطانية في ضواحي القاهرة ويتناول الغداء مع القائد العام البريطاني (٢) . وترى الخارجية البريطانية أنه قد حان وقت تسليمه الطائرة « ايركرافت انسون » وتطلب من سفيرها تقديمها باسم سلاح الطيران الملكي كهدية في عيد رأس السنة ، وعدم النشر في الصحافة لأن هناك طائرة ستقدم للعراق ولكن ستدفع ثمنها ، ويفضل كيلرن أن يتولى تقديمها المارشال بارك القائد العام لسلاح الطيران في الشرق الأوسط ، وامتلأ فاروق نشوة وراح يسأل عن ميعاد وصولها ، وقبل عيد ميلاده بيومين دُعي لزيارة سلاح الطيران الملكي ، وشكره بارك على ما قدمته القوات الجوية المصرية للقوات البريطانية أثناء الحرب ، كما شكره بصفة خاصة وقدم له الطائرة هدية في عيد ميلاده (٣) . ومن المعروف أن بريطانيا نادراً ما تقدم هدايا ، وكونها أقدمت على هذه الخطوة يعني أنها تدفع ثمن اجتذاب فاروق لها غالياً . وفي نفس الوقت طرح الملك مع كيلرن مسألة زيارته لبريطانيا وأمله في التنفيذ ، ويبين أنه استلم

---

(١) Ibid, J 4214-31-16, Killearn-F.O,Cairo, Nov 22, 1944, No 2444, F.O. 141, Op. Cit, Lampson, Op. Cit, No. 22, 1944, pp. 289, 290.

(٢) Ibid, 41319, J 4500-4-16, Killearn- F.O, Cairo, Nov 24, 1944, No 1393, F.O. 371-45930, J 724-10-16, Killearn-F.O, Cairo Feb. 9, 1945, No 134.

الأهرام، عدد ٢١٥٢٥، في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٤، ص ٢ .

(٣) Ibid, 41413, J 1660, 4487 - 1660 - 16, F.O - Killearn, Dec. 10, 1944, J 4697 - 1660-16, Killearn-F. O, Cairo, Dec. 21, 1944, F.O. 141, Op. Cit, F.O. 371- 45988, J 944-172-16, Extracts from Times, Feb. 8, 1945.

دعوة لزيارة أمريكا ، هادفاً التلويح بعلاقته بها ، ولكن لندن رأت تأجيل الزيارة لعدم مناسبة الوقت[1] .

وأصبح جلياً أن علاقات الود في أخصب فتراتها ، وكللها تعيين عبد الفتاح عمرو وزيراً مفوضاً في لندن ، وعودة حسن نشأت الذي ساءه هذا الإجراء ، ومما زاد من انفعاله أن فاروقاً رفض استقباله عقب عودته ، ولما كان الأخير يخشى من تدخله لدى السفارة البريطانية وسعيه لشرخ العلاقة معها ، فقد التقى عبد الفتاح عمرو بكيلرن وحدثه عن خطورة حسن نشأت وتحركاته واتصاله بعلي ماهر برؤية تنظيم مصر الفتاة ، وترجم له خوفه من إقتراحه على اختلاق الروايات ونشرها للعمل على العداء بين القصر والسفارة ، ولكن السفير البريطاني أكد له معرفته الجيدة لتلك الشخصية ، وأنه تناول معه الغذاء من أسبوع مضى كنوع من المجاملة وليس لذلك أي معنى سياسي[2] . وهكذا أراد فاروق إبعاد مناوئه عن طريق السفارة البريطانية حتى يسقط أي تعاون بينهما ضده ، ولم يكن يتفق هذا مع طبيعة المسئولين البريطانيين الذين يحتضنون العناصر المضادة لفاروق ويتلقون وجهة نظرها ، ويستفيدون من نقدها ، فيذهب أحمد عبود إلى كيلرن ليخبره بأن الملك صعب الاحتمال ومن الميئوس العمل معه لعدم إخلاصه ولدوره كسياسي متآمر ، بينما يعبر حسين سري عن كرهه الشديد للقصر وطرقه الملتوية ، وعندما نوه السفير البريطاني بأنه من المطلوب شخص مثله لتنظيف الاسطبل يجيب أنه لا يقبل ولو من أجل مليون جنيه[3] .

---

(١) - F.O. 371 - 41373, J 3248 - 281 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 11, 1944, J 4464 - 281 - 16, F.O, Dec. 12, 1944.

(٢) Ibid, 41335, J 4690- 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 16, 1944, No 255, F.O. 141 - 1002, No 1614 - 3, 4 - 44 Killearn - F.O, Cairo, Dec. 23, 29, 1944, No 216, 267.

(٣) F.O. 371 - 35540, J 4953 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 28, 1943, No 400, F.O.Op Cit, 45916, J 314 - 3 - 16, Killearn - F. O, Jan 18, 1945.

ووضع تشرشل فاروقاً في الحيز المطلوب أثناء تلك المقـابلة التي تمت في ١٧ فبراير ١٩٤٥ ، فعندما عبـر الأخير عن سعـادته لتخلصـه من النحاس وتكلم عن مساوئه والمخالفات الخطيرة التي ارتكبتها حكومتـه ، أوقف رئيس الوزراء البريطاني الاستطراد وأوضح أنه لا يـوافق على محاكمـة النحاس ، ثم تكلم عن اجتماع سان فرانسسكو ومتطلبات عضويته وكيف يمكن لمصر الاشتراك فيه بإعلانها الحـرب على المحور واليـابان قبـل أول مارس لتصبح عضواً في الأمم المتحـدة ، وانتقل الحـديث إلى الإصلاح الاجتمـاعي ودور الملك في تزعمه لتلك الحركة[١] . وأثمرت هـذه المقابلة عن تبعيـة فاروق لبـريطانيـا ، وأصبح واضحاً ذلك الارتباط الذي انعكس على الصحافة ـ ما عـدا الوفـدية ـ فسجلت إعجاب تشرشل بفاروق « بالخطوات الموفقة التي خطاها في الشهور الأخيـرة والتي تستحق التهنئة ، ويقـول عن جلالتـه إن تفكيره أكبـر بكثير من سنه »[٢] . وبذلك أصبح متداركاً الارتباط بين إقالة الوفد والائتلاف بين عابدين وقصر الدوبارة.

احتاج فاروق لفترة حتى اقتنع بدخول مصـر الحرب ، حيث اعتبـر أن الإقدام على هذه الخطوة بعد انتصار الحلفاء وقرب وضع الحرب لأوزارها عمل غير لائق على الأقل من الناحية الشكلية ، وأشار إلى مـوقف تركيا ورغبته في اتباعه ـ كانت النية فيها متجهة لإعلان الحرب ـ وعندما اتخذ القرار ومثـل بين يديه السفير البريطاني لمح له بالمقابـل ،لكنه لم يفصح عن نوعيته ، مما ألجأ كيلرن إلى سؤال أحمد حسنين عقب خروجه من الحضرة الملكيـة ، فعلم أنه المقصود الإمداد بالملابس والأسمدة[٣] . وبانتهاء الحرب رسمياً وإعلان يـوم النصر ، وعقب تهنئة فـاروق لممثلي دول الحلفاء ، ألقى على الشعب كلمتـه

---

(١) كمال عبد الرؤوف : المرجع المذكور، ص ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) الكتلة، عدد ٩٥ في ٢١ رفبراير ١٩٤٥، ص ١.

(٣) F.O. Op. Cit, 54918, J 801 - 3 - 16, F.O, Minute, Feb. 17, 1945, J 843 - 3 - 16, Kil- learn - F.O, Cairo, Feb. 28, 1945, No 486, Lampson, Op. Cit, Box IV Feb. 28, 1945, P. 64.

واستعـرض ما ضحت به مصر وأشار إلى أن « مصر الحليفة والصديقة لا تشك في نيات الحلفاء في تحقيق الحريات ودعمهـا »[1] . وكان في ذلـك توجيـه مباشر لبريطانيا لترد الجميل لمصر ، وتثبيت العلامات الوطنية لـه ، وفي نفس الوقت حرص على إعطاء الصورة لتقاربه مع بريـطانيا ، فيقـوم بزيـارة لبعض وحـدات الأسطول البـريطاني في ميـاه الاسكندريـة وهو مـرتديـاً لـزي قـائـد الأسطول ، ويحضر غداء المؤتمر البريطاني بالفيوم ويدعو أعضاءه لمأدبة غداء بقصـر عابـدين ، وأحيانـاً يتملق الود ، فيهـدي ٢٥ ألف سيجارة إلى جنـدي اسكتلندي فقد بصره ويديه في إحدى معارك الصحراء الغربية وعزم على فتح حـانوت للدخـان ببلده ، ويتبرع بمبلغ من المـال لإعادة بنـاء كلية الجـراحين بلندن[2] . وكان الهدف بينا من ترديد مثل تلك الأخبار .

واستمر عبد الفتاح عمرو في أداء مهمته بنجاح ، فينقل للسفير البريطاني كل صغيرة وكبيرة عن فاروق في الوقت الذي يبذل فيه قصارى جهده ليتعـانق الطرفان ، واقتنع كيلرن بأن الملك صـادق الرغبـة في التعاون ، لكنـه عندمـا أحس بالأساليب التي يتخذها وحكـومته للنيل من النحاس وأتبـاعه ، نبـه عبد الفتاح عمرو إلى إمكانية حدوث اصطدام مع بريطانيا ، كما أشار إلى أنه كان يجدر أن يكون هناك وفديون من بين الوفد المصري لمؤتمر سان فرانسسكو ، وأظهـر مضايقتـه من عبد الحميـد بدوي ونعتـه بضيق الأفق والتمسك بحـرفية التشريع ، واستاء لتعيينه وزيراً للخارجية ، وطلب إخطار فاروق بما يقدم عليه

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٦٣٩، في ١٠ مايو ١٩٤٥، ص ٢، الكتلة عـدد ١٦١ في ١٠ مايـو ١٩٤٥، ص ٢، عدد ١٦٢ في ١١ مايو ١٩٤٥، ص ٢ .

(٢) الأهرام، عدد ٢١٥٨٣ في ٦ مـارس ١٩٤٥، ص ٢، الكتلة عدد ١٠٦ في ٦ مـارس ١٩٤٥، ص٢، السياسة، عدد ٨٣ في ٧ مارس ١٩٤٥، ص ١، المقطم، عدد ١٧٥٤٢ في ٣ مايو ١٩٤٥، F.O. Op. Cit, 45920, J 1261-3-16, Killearn-F.O, Cairo, April 5, 1945, No 807, F.O. Op. Cit, 45931, J 2350 - 10 - 16, Killearn-F O, July 8, 1945, No 958 .

بشأن اتفاقية الطيران وقانون الشركات ، وبالفعل تدخل الملك عن طريق عبد الفتاح عمرو الذي وجد تردداً من وزير الخارجية ورئيس الوزراء والرغبة في التأجيل[1] . ونتج عن ذلك تعثر الأمور بين السفارة البريطانية والحكومة . وقبل مغادرة عبد الفتاح عمرو القاهرة إلى لندن ، أبلغه فاروق أن يعود إليها مرة كل ثلاثة أشهر لمواصلة العمل على حسن العلاقات بينه وبين بريطانيا ، وتم الاتفاق على إرسال تقرير أسبوعي من لندن عن الحالة في الخارج ، وقد صرح الوزير المصري المفوض لكيلرن بإمكانية الاتصال به حول أي موضوع ، وسافر في ٧ أبريل ١٩٤٥ ، وتكدر السفير البريطاني لتركه المكان الملتصق بفاروق ، وبين كيف كان وجوده بلسما للعلاقة بين الطرفين ومفيداً لبريطانيا ، إذ عمل على تصريف أمورها بكل ثبات ودقة ، وعرج على الغيرة التي انتابت أحمد حسنين منه لخشيته من أن يحل مكانه[2] . وبعد وصول عبد الفتاح عمرو إلى لندن ، يدلي بحديث إلى وكالة الأنباء يبين فيه أن مصر وصلت إلى نقطة التحول في حياتها بفضل زعامة فاروق واهتمامه بالإصلاح الاجتماعي وشئون العمال والفلاحين[3] . وفي ذلك دعاية لإظهاره أمام البريطانيين بالشكل المستحب واللائق ، في الوقت الذي يعطي الانطباع باتباع المشورة البريطانية في هذا الشأن .

وشاب الاتصال بين كيلرن وفاروق بعض الصعوبات عقب سفر عبد الفتاح عمرو لمرض أحمد حسنين، وعليه أوفد السفير البريطاني السكرتير الشرقي إلى رئيس الديوان في منزله ، فاقترح أن يكون الاتصال بالملك عن طريق حسن يوسف ، وجرى الحديث بينهما حول الظروف الجارية ، ودافع

---

(١) Ibid, 45919, J 1021, 1060, 1153 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 10, 15, 22, 1945, F.O. Op. Cit, 45920, J 1207, 1264, 1406 - 3 - 16, March 27, 31, April 14, 1945.

(٢) Ibid, 45920, J 1207, 1261, 1263, 1406 - 3 - 16, Killearn - F.O, March 27, April 5, 14, 1945.

(٣) السياسة، عدد ١٢٢ في ٢٢ أبريل ١٩٤٥، ص ٢.

رئيس الديوان عن رئيس الوزراء وأوضح أنه يعمل على حسن العلاقات المصرية البريطانية ، وكان تعليق سمارت أنه صاحب رؤية محدودة ، ويسجل كيلرن أن الحكومة لا تعمل إلا تحت إشراف القصر وتوجيهه(1) . وانتهت صعوبة الاتصال بعودة أحمد حسنين وممارسته لمهامه ، وفي لقاء له مع السفير البريطاني ، استعرض معه السياسة الداخلية ، وجهود علي ماهر وحسن نشأت وكره فاروق لهما ، وأبدى أسفه لعشق الملك للتهريج(2) . وفي الواقع فقد كانت بريطانيا تخشى من عودة علي ماهر إلى حلبة السياسة مرة أخرى سواء باسترجاعه رئاسة الديوان أو رئاسة الوزراء ، وجاء ذلك بعد البيان السياسي الذي نشر له بالأهرام يدعو فيه إلى اتحاد المصريين لمصلحة الوطن ويستعجل إلغاء حالة الطوارىء والقيود العامة على الحريات لتسهيل المناقشات حول مستقبل مصر ، وفي ذلك الوقت كان فاروق تحول تماماً عنه حتى لقد ساءه هذا التصرف ، ومن ثم اتحدت وجهة نظره مع السياسة البريطانية ، ولم يكتف كيلرن بما نقله حلمي عيسى للسكرتير الشرقي في هذا الصدد ، وإنما أخبر فاروقاً بأن القصر يحيك مؤامرة لصالح علي ماهر ، فدحض ذلك القول(3) ..

وحاول السفير التفريق بين علي ماهر وحسن نشأت ، فالتقى بالأخير الذي انتهز الفرصة وهاجم أوتقراطية فاروق واستحواذه على الجيش والبوليس ، وبين ضرورة إيقاف تصرفاته التي ستؤدي إلى كارثة ، كما تكلم عن ازدياد نمو الروح العدائية لبريطانيا ، واستعرض أسباب خلافه مع الملك منذ إرساله هدية الشيكولاته إلى الأميرات البريطانيات مع صديقه الحميم الماجور تلفر Telfer ، وتصميمه على تقديم الهدية شخصياً ، ومعارضة حسن نشأت لذلك ، ولتلك التعليمات التي حملها الماجور من الملك التي توجب بذل الجهد في إبعاد

---

(1) F.O.Op.Cit, J 1473 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo,, April 19, 1445.

(2) Lampson,Op.Cit,May 17, 1945, p. 146.

(3) F.O.Op.Cit,45931, J 1773 - 10 - 16, Killearn - F.O. May 27, 1945, No 1164, F.O. Op.Cit,45921, J 2021 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairon June 13, 1945, No 181.

السفير البريطاني نتيجة لحادث ٤ فبراير ، وموقفه الذي أظهر فيه عدم إمكانه القيام بهذا العمل وتركيزه على ضرورة تلقيه التعليمات بالطريق المباشر ، وكيف أعاد فاروق الكرة مع يوزباشي بولندي حمّله رسالة بنفس المعنى ، وبين حسن نشأت تكرار موقفه ، ثم عاد وأشار إلى مسألة المعاطف ، وهي أنه قبل حضوره إلى مصر طلب منه فاروق إحضار بعض المعاطف الشتوية للملكة ، وعقب عودته أرسلت زوجته الانجليزية ثلاثة معاطف من الحرير والقطن والجلد هدية لفريدة ، فأعادها فاروق ، وبالرغم من تحذيراته ، إلا أن الملكة استردتها دون علمه ، ولم يقتصر أمر هذا اللقاء على السفير البريطاني ، وإنما اتسع ليضم بعض الشخصيات البريطانية المسئولة ، ويواصل حسن نشأت انتقاده لحكم فاروق الاستبدادي وضربه للأحزاب وتلاعبه بها ليفوز في نهاية الأمر ، ويطالب بألا تقف بريطانيا أمامه مكتوفة الأيدي(*) . وعليه يتضح أن السياسة البريطانية لا تحيد عن أسلوبها .

وكان فاروق يتصرف بذكاء في علاقته مع بريطانيا ، وبعد مطالبة حزب العمال فيها بإجراء انتخابات في أبريل ، وأصبح التغيير متوقعاً ، راح يسبر الغور من ناحية ، ويعطي الانطباع بأنه ليس له غنى عن بريطانيا من ناحية أخرى . فهو يطلب اللقاء باللورد الترنشام Altrincham - وزير بريطانيا المقيم في الشرق الأوسط - ليستشف منه الأوضاع عقب نهاية الحرب وموقف بريطانيا من القوى الإمبريالية ، وتمت المقابلة في ٢٣ مايو والتي أرسل بها اللورد تقريراً وافياً إلى تشرشل . بدأ فاروق حديثه بشغف كبير عن الحالة السياسية في انجلترا وسأل اللورد عما يرى ، فشرح له إجراءات الانتخابات ، وأن رئيس الوزراء سيكون صاحب الأغلبية ، فأبدى الملك إعجابه بتشرشل ، وتطرق الحديث إلى أهداف بريطانيا بعد الحرب ، وشرح اللورد المصلحة الحيوية

(*) Ibid, 45921, J 1867 - 3 - 16, Killearn - F O, Cairo, May 31, 1945, F.O.Op. Cit, 53284, J 720 - 39 - 16, Air Marchal Sir Medhurst - Ambassador, Cairo, Feb. 7, 1946.

لوجود امبراطورية في الشرق الأوسط ، وأن الأمن فيه لا يهم أمريكا أو روسيا ، أما بالنسبة لبريطانيا فهو مسألة حياة أو موت ، ولكن ليس معنى ذلك أنها ترغب في فرض سيطرتها أو سيادتها على دول المنطقة ، وإنما الهدف التعاون بين الطرفين للمصلحة العامة ، فأظهر فاروق اقتناعه واستنكر الرؤية التي كانت تنظر إليه على أنه ضد بريطانيا ، وبين أنه مخلص لها ، وصرح - ولكن كما يذكر بصفة سرية حيث لا يمكن الجهر على الملأ حتى لا يهزم نفسه - بحاجته لمساعدة بريطانيا على مدى حياته ، وأنه يعرف أن مصر مهمة لها ، فهي الزاوية الحادة في علاقتها بالشرق الأوسط ، وهو في وسعه العمل للصداقة الانجليزية المصرية أكثر من أي شخص آخر ، وأن التلاقي في منتصف الطريق هو الوسيلة للتعاون ، ثم طرح مسألة تدخل بريطانيا ورغبته ألا تعمل على إيذاء كبريائه ، وتتعامل كشريكة لمصلحة مشتركة ، وقلل من قيمة شأن الحكومة وأنه لم يتمكن من العثور على شباب ليتولوا الحكم ، ونعت البرلمان بأنه مهزلة ديمقراطية لأنه غير ممثل حقيقي للشعب ، وأخيراً أشار إلى أن المستقبل يعتمد على مساندة بريطانيا في كل شيء ، ولكن يجب أن تكون بشكل غير فضولي ، ولمح له بالاعتماد عليه - بعد أن تكلم معه بهذه الصراحة - فيما يمكن أن يتحقق (*) .

وأصبح الملك على استعداد للإصغاء للسفير البريطاني ، الذي التقى به في ١٣ يونيو ليحتج على موقف عبد الحميد بدوي رئيس وفد مصر في مؤتمر سان فرانسسكو ، وهنا ذكر فاروق أنه طبع في ذهن وزير خارجيته قبل سفره وجوب أن يتذكر أنه سيتعامل مع عقلية أمريكية وبريطانية وعليه كبح جماح عقليته ذات الطابع اللاتيني ، وحاول فاروق امتصاص انفعال كيلرن ، فبين اعتماد مصر على بريطانيا ، لكنه كملك دستوري عليه مراعاة ذلك الوضع بحيث لا يتدخل إلا حينما تقتضي مصلحة البلاد ، وعليه أشار السفير إلى مسألة إعادة النظر في المعاهدة ، وأن أي مسعى يكون خارجاً عن الحدود لا بد من

(*) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945, PREM 8 - 82, Middle East, Aug. 29, 1945.

وقفـه إذ أن التعديـل يجب أن يكون بمـوافقة الـطرفين ، وركـز على التعـاون العسكري ، فأوضح فاروق أن بريطانيا تميل إلى المساومة الصعبة وأنه لـزوماً عليها أن ترد لمصر ما قامت به أثناء الحرب ، وتطلب لندن من سفيرها تقديم النصح بالتركيز على مزيد من التعاون معها ، وجاء رد الفعل إيجابياً ، فحينما ذكر اسم فؤاد استعاد فاروق قول أبيه بأن مصر على مدى خمسين سنة قادمة لا بد من ارتباطها ببريطـانيا وأنه لم تمـضِ سوى عشـر سنوات من الفتـرة الزمنيـة المحددة ، ويسعد كيلرن ويبـدي ما يـرضي الملك فيذكـر أنه لن يتـدخل في الشئون الداخلية كما سبق وحدث ، ثم يشكو من النقراشي وضيق أفقه ، فيرد فاروق بأن الظروف حتمت عليه تعيينه ، ويسجل كيلرن لحكومته أن الملك كان مبهوتاً بصراحته عندما قـرأ له مقتطفات من البـرقيات الـرسمية الـواردة له من لندن[1] . وفي اليوم التالي لذلك اللقاء ، ورداً على نشاط الوفد المصري في مؤتمر سان فرانسسكو ، أقيم عرض عسكري بريطاني بـالقاهـرة احتفالاً بعيـد ميـلاد الملك البريـطاني ، وأثر ذلـك على الشعور العـام الـذي اشتعـل ضـد الانجليز ، وعلت الهتافات المضادة ، بعد أن أيقن أصحابها أن الهدف من هذا المشهد الإرهاب لإسكات الأصوات . وبطبيعة الحال لم يعترض فاروق على مثل هذا العمل ، وإنما بعث بالتهنئة ، وتحافظ الخارجية البريطانية على هـذا الخط وتطلب مزيداً من التحمل حيث ستكون النتيجة في النهاية إنجـاز الكثير بتنميـة الود مـع الملك وإزالة الاستيـاء والقلق الملازمين لمنهـج كيلرن الذي يحمل الذكرى المؤلمة في نفس فاروق[2] .

لـم تكن بريطانيا ترتاح الى النقراشي ، وأرسلت الخارجية البريطانية إلى

---

(١) F.O. 371 - 45921, J 1968, 1981 - 3 - 16, Killearn - F.O, June 13, 14, 1945, No 1319, 1335, Lampson, Op. Cit, June 13, 1945, p. 175.

(٢) Ibid, 45922, J 2291 - 3 - 16, Killearn - F.O, July 1st , 1945, No 925, F.O. Op. Cit, 45921, J 2026 - 3 - 16, Killearn - F.O, June 14, 1945, No 182, F.O - Bukingham Palace, June 21, 1945, J 2054 - 3 - 16, F.O. Minute, Converley - Price , June 24, 1945.

تشرشل تستعرض خلفاءه ، وتبين الصعوبة في عودة الوفد في ذلك الوقت ، وتذكر أن حسين سري تحوم الشكوك حول مقدرته لكنه سيتعاون مع بريطانيا ليضمن بقاءه في الحكم ، ثم تعود وتنوه إلى وجوب تلاشي التدخل في السياسة الداخلية ،وفوض كيلرن لينقل لفاروق الخطر الناجم عن سياسة حكومته فيما يختص بتعطيل التعاون الانجليزي المصري ، لأن النتيجة فتح بلده للعالم وخاصة للتأثير الروسي ، ونفذ السفير ، وكتب لحكومته بأن الملك أصبح مقتنعاً تماماً بضرورة هذا التعاون ، وأنه على استعداد للضغط على النقراشي ليكون أكثر تجاوباً مع السفارة ويمسك عن مسألة تعديل المعاهدة ، ثم يوضح أن ذلك التقارب يعطي الانطباع بأن القصر يعمل على تقوية الثقة بين السفارة والحكومة ، ولم يمض إلا يومان حتى أبلغ رئيس الديوان كيلرن أن فاروقاً أفهم رئيس وزرائه ضرورة حسن التعامل مع السفارة البريطانية ، وأنه - أي الملك - يهمه مقاومة الشيوعية التي امتدت جذورها ووصلت إلى الجيش ، وفي نفس الوقت يقطع أحمد حسنين خط الرجعة بشأن تغيير الحكومة حيث ذكر أنه لا بديل لها(*) .

ومضت الخارجية البريطانية تؤكد أن الملكية هي المؤسسة الوحيدة التي لا زالت تمتلك المكانة والسلطة والاستمرارية ، ورغم أنها تعترف بالأخطاء التي صدرت من فاروق ، وتبين أنه كان العدو اللدود لبريطانيا ، إلا أنها تفخر ببسط سطوتها عليه ، خاصة بعد الانتصار في الحرب ، وترغب في أن تبني السياسة على إعطائه حرية التصرف على شرط أن يكون لها الاعتبار ، وتشير إلى إعادة النحاس إلى الحكم - عندما تسنح الظروف - وتنبه بعدم إغفال ردود فعل اتجاهات الملك الأوتقراطية التي لا يمكن إنكارها ، بينما تسجل أن الوفد يحمل شعلة الحرية والديمقراطية ، ولكن ميوله المستبدة تدمر وجود حكومة

(*) PREM 4, 19 - 4, Sergent - P. Minister, June 30, 1945, F.O. Op. Cit, 45931, J 2285 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 1st , 1945, No. 1463, F.O.Op. Cit, 45922, J 2375 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 3. 1945, No 207.

معتدلة ، وأخيراً تنتهي إلى أن الديمقراطية ومفهومها كما هي في بريطانيا وأمريكا ليس لها وجود في مصر(١) . وبذلك يتضح أن النحاس لم يغب عن خلد بريطانيا ، وأن سياستها هي السعي لإعطاء الشكل الخارجي الصورة التي تختلف عن الجوهر .

وشغلت مسألة تعديل المعاهدة الأطراف ، ففي ٢٣ يوليو نشرت الأهرام تقريراً لمراسلها في لندن تشير فيه إلى إمكانية إعادة النظر في المعاهدة ، فأصبح حديث الدوائر السياسية ، وأثار انتباه الحكومة والقصر ، ويذكر كيلرن اتفاقهما تجاه هذه المسألة ، وعليه يلتقي بالملك ، وبعد تأكيده له بعدم التدخل في الشئون الداخلية يركز على ضرورة وجود حكومة مدركة للأوضاع يمكن التفاهم معها عند تعديل المعاهدة ، وفي لقاء آخر يبين تلك الخبرة التي اكتسبت أثناء الحرب وكيف أنها ستساعد في أسس التعديل لما فيه مصلحة البلدين ، وأن دفاع مصر يهم المصالح البريطانية في الشرق الأوسط خاصة بعد ظهور القنبلة الذرية(٢) . وعقب سفر كيلرن إلى مؤتمر لندن للشرق الأوسط في سبتمبر، يواصل القائم بالأعمال البريطاني اللقاءات بفاروق حول الموضوع ، ومما يلاحظ أن الملك في غير مقابلاته مع السفير البريطاني يحاول أن يثبت صلابة عوده ، فيذكر أن الوضع قد تغير ، ويجب على الأقل أن تحصل مصر على استقلالها الداخلي ، ولا بد أن تكون الأمور واضحة قبل بدء محادثات تعديل المعاهدة ، وأن رجل الشارع لا يجد معنى إطلاقاً لوجود جيوش من جنسيات مختلفة على أرض مصر(٣) . وبذلك يبدو جلياً أن فاروق يمزج بين

---

(١) F.O. Op. Cit, 45923, J 2614 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 1 st 1945, No 242, F.O. Minute.

(٢) Ibid, J 2434 - 3 - 16, Killearn - F.O, July 24, 1945, No 1678, F.O. op. cit 45931, J 2588 - 10 - 16, Killearn - F.O. Aug. 5, 1945, No 1759, F.O. Op. cit, 45924, J 2703, 2894 - 3 - 16, Killearn - F.O, Aug. 15, 31, 1945, No 244, 1977 .

(٣) Ibid, 45924, J 2954 - 3 - 16, Farquhar - F.O, Cairo, Sept. 7 , 1945, No, 2037.

الحصول على الرضا البريطاني والاستفادة بشيء لصالح مصر .

اعتقدت مصر أن حكومة حزب العمال البريطانية التي تولت الحكم في ٢٦ يوليو ١٩٤٥ قادرة على الحكم في القضية المصرية ، ومضى الهجوم على كيلرن ، فبالإضافة إلى مواقفه المعروفة ، فإن اتجاهه الأخير من مسألة تعديل المعاهدة زاد من الحنق عليه ، وبطبيعة الحال شارك فاروق في هذا المجال وبذل قصارى جهوده ، خاصة بعد أن توارى إيدن جانباً ، وهو السند القوي الذي كان يعتمد عليه السفير البريطاني . وذهب عبد الفتاح عمرو ـ قلده فاروق منصب سفير ـ إلى هاو Howe الوكيل المساعد للخارجية البريطانية في ١٠ سبتمبر ليعمل على تآلف مشترك بين الملك وبريطانيا ، وتناول الحديث حادث ٤ فبراير ومساندة بريطانيا للنحاس ، وبين السفير المصري أخطاء الوفد وفساده ، ويعقد المقارنة بين فاروق وزعيم الوفد ، الأول في سن الخامسة والعشرين وأمامه الحكم أربعين سنة أخرى ، والثاني في سن السبعين وليس هناك من هو جدير بخلافته ، كما بين استحالة اللقاء بين الطرفين مرة أخرى ، وأن الرغبة الكامنة في نفس النحاس الإطاحة بالملك وإعلان نفسه رئيساً للجمهورية ، وأشار إلى أن فاروقاً لديه برنامج للإصلاح الاجتماعي وللتعليم التدريجي من أجل ديموقراطية غير مزيفة ، وأنه دون مساندة بريطانيا له فلن يتمكن من القيام بهذا العمل حيث من البديهي ألا يتحد السياسيون المصريون تجاه الإصلاح إلا إذا كان كل من الملك والتأييد البريطاني المعنوي وراءه لأن تنفيذ البرنامج سيحتاج إلى فرض ضرائب مرتفعة والتي ستقع على أصحاب الثروات وذوي الطموحات والقابضين على الحياة السياسية من خلال البرلمان ، وفي المقابل يضمن فاروق اتخاذ الخطوات الضرورية لتأمين الدفاع عن المصالح البريطانية في مصر ، وليس له أي طموح سوى رغبته في الاستمرار ملكاً لشعب مطمئن ، وعلاقة ودية مع بريطانيا ، وقد أخذ درساً إذ أسيء موقفه في بداية الحرب عندما تأثر لدرجة ما بمستشار سيء . وينقل هاو الحديث إلى كادوجان ويذكر أن السفير المصري رجل الملك ويمكنه العودة للقاهرة لاتخاذ

الضمانات اللازمة من فاروق فيما يتعلق بالمصالح البريطانية الحيوية في حالة الاستعداد للمشاركة في المعادلة(١) .

وهكذا أمكن لفاروق أن يكيل للوفد ويلصق به نوايا لم تكن في حسبانه خلال فترة ازداد فيها نشاطه ضد بريطانيا ، في الوقت الذي أظهر نفسه بمظهر التابع المطيع والمصلح المنتظر ، حتى أن كيلرن يبعث إلى هاو ليؤكد حقيقة فاروق حول رغبته في الصداقة مع بريطانيا ، وكيف أن العلمين كانت دواء مركزاً له ، وأنه أصبحت لديه الفطنة التي تجعله يتحقق من وجوب الاعتماد على بريطانيا ، وأنه شغوف ويحق للتعاون معها ، ولكن السفير البريطاني يشير إلى أنه ليست لديه المناعة تجاه مغازلة الأمريكيين المعتدلة ، كما يبين فزعه من التوغل الروسي(٢) . ويفتح موضوع زيارة فاروق لبريطانيا ، تلك التي كان يتطلع إليها ولمح بها في لقائه مع اللورد الترنشام مصرحاً بأن ترومان جدد له دعوة روزفلت لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية ، وطلب أحمد حسنين من كيلرن إرسال دعوة لمليكه لزيارة لندن ، فذكره بأن هناك دعوة سابقة للملك والملكة من قبل قيام الحرب ، وكيف تتحقق والكل يعلم علاقة فاروق بفريدة . وبالتالي سيكون الموقف حرجاً في كيفية الدعوة ، فأقر رئيس الديوان الوضع ، ولكنه ألح على توجيه الدعوة وفقاً لما يرى أصحابها ، وأن يترك للملك التصرف ،. وينقل كيلرن لحكومته الحوار ويعلق بأن علاقة فاروق مع بريطانيا أصبحت ممتازة للغاية ، وعندما سافر إلى لندن التقى بالملك البريطاني وأثار معه القضية ـ كما وعد أحمد حسنين بذلك ـ وأبدى رأيه الذي وضح منه ممانعته للزيارة بحجة تدهور العلاقات بين فاروق وزوجته ، وأيده الملك جورج السادس ، وعليه أرجىء النظر في تلك المسألة(٣) . وقد كان لكيلرن

---

(١) Ibid, 45925, j 3216 - 3 - 16, Howe - Killearn, F.O, sept. 10, 1945.

(٢) Ibid, Killearn - Howe, sept. 20, 1945.

(٣) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945, PREM 8 - 82, Middle East, Aug. 29, 1945, F.O. op. cit, 45924, J 2867 - 3 - 16, Killearn - Campbell, Alex. Aug. 7, 1945,

رغبة في نفسه تملي عليه إقامة العقبات في هذا الشأن حتى لا يكون الصفاء الذي من الممكن ان يقتلعه من مصر ، ولكن لم يغب عن ذهن المسئولين في، الخارجية البريطانية الزيارة ، حيث ارتبطت بتبادل المنفعة بين الطرفين(١) .

وارتكزت السياسة البريطانية على الرغبة في الحصول على مزيد من التقارب مع فاروق ، وأرادت التقريب بين وجهات النظر البريطانية المصرية ، وتأكدت من أن استمرار كيلرن سيشكل عائقاً في التنفيذ لالتصاق شخصيته بحادث ٤ فبراير لدى المصريين عامة والملك خاصة ، فكتب هاو يقول « إن الملك فاروق ليس لديه ثقة في سياستنا ما دام لورد كيلرن هو ممثلنا في مصر »(٢) . وفي الواقع فإن رؤية الخارجية البريطانية صوبت تجاه فاروق ، فبعد أن يستعرض الوكيل المساعد للخارجية البريطانية الموقف السياسي في مصر يوضح أنه إذا وقفت الحكومة إلى جانب الملك ، فإنه سيعمل على الإصلاح الاجتماعي ، وبالتالي تسير مصر في الطريق السليم الذي يترتب عليه توحيد السياسيين والعمل على تعديل المعاهدة ، ثم يتحول الى النحاس ومساندة الحكومة البريطانية له فيما سبق ، وكيف أصبح مشكوكاً في أمره بالنسبة لها وإزعاجه بمسألة تعديل المعاهدة ، ولكنه ما زالت له الأغلبية ، ويخلص بنتيجة لمواجهة صعوبة الموقف ، التدخل المباشر أو التعاون والاتحاد مع الملك ، وبالنسبة للحل الأول فإنه يزيد الأمور تعقيداً ويثير المصريين ، أما الحل الثاني فهو الأنسب ، وإذا فشل يكون الاضطرار للجوء للتدخل المباشر ، ولذا يجب اقناع فاروق بأن بريطانيا معه طالما يحافظ على مصالحها ، وفي الوقت نفسه ينصح بعدم التخلي عن النحاس حتى يضمن الملك والشعب(٣) . والحقيقة أن مسألة تحريك كيلرن من مصر لم تكن وليدة حكومة العمال ، فقد

= كمال عبد الرؤوف: المرجع المذكور، ص ١٣٥ .

(١) F.O.Op.Cit, 45925, J 3216 - 3 - 16, Howe - Killearn, Sept. 10, 1945.

(٢) Ibid, 45927, J 3526-3-16, F.O. Minute, Howe, Oct. 18, 1945.

(٣) Ibid.

فكر فيها تشرشل ، لكن اقتراحه لم يلق التأييد حيث اعتبر وجوده في مصر أثناء الحرب مسألة حيوية للإنقاذ من المتاعب ولدرء الأضرار نظراً لنفوذه الشخصي ومكانته ، وعندما قارب سن الإحالة إلى المعاش - وقبل أن يمد إيدن خدمته - علم أن رونالد كامبل سيحل مكانه (١) .

ومضى فاروق يؤدي دوره فيما يختص بالعلاقات البريطانية المصرية ، فوجه دعوة غداء للهيئة الاستشارية لقدامى السياسيين في ٢٨ اكتوبر بهدف جذبها إلى الحكومة لتقويتها أمام الظروف التي تجتازها ، وألقى على مسامعها خطبة أشار فيها إلى الأماني الوطنية وعبر عن رغبته في التعاون ، وأشاد بالأعضاء من أجل العطاء لخدمة بلادهم ، وينقل أحمد حسنين للوزير الشرقي أنه بالرغم من أن نص الخطبة كان في يده إلا أنه ارتجل ثلثيها ، وعد ذلك جهداً حسناً من جانب مليكه ، وأجاب إسماعيل صدقي على الخطبة ، ونجح فاروق في التأليف بينهم ، ويذكر بوكر Bowker القائم بالأعمال البريطاني لحكومته بأن الخطبة أعطت التأثير المرغوب فيه ، ووصلت البرقيات من السفير المصري بلندن لتشجع الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ستتفاوض مع الحكومة المصرية القائمة (٢) . وكانت الأحكام العرفية قد ألغيت منذ ٧ أكتوبر ، وأطلق للصحافة العنان ، فوجهت الحملة على حادث ٤ فبراير ، وتأزم الموقف وتعثر

---

(١) F.O. 954 - 5, Part 3, Eg - 42 - 164, Dominion office - South Africa, Nov. 24, 1942, No 2102, P. Minister - Smuts, part 4, Eg - 45 - 41, Killearn - Eden, Cairo, May 14, 1945 .

كان تشرشل يريد تعيين لامبسون حاكماً في جنوب أفريقا.

(٢) F.O. Op.Cit,45927 J 3866 - 3 - 16, Bowker - F O, Cairo, oct. 31,1945, F.O. Op. cit, 45932, J 3715 - 10 - 16, Bowker - F.O, Cairo, No. 3 , 1945.

تشكلت هذه اللجنة من ١٨ شخصية سياسية، وعقدت أولى اجتماعاتها في ٢ سبتمبر ١٩٤٥ وقررت أن الوقت حان لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا لجلاء قواتها عن مصر والوحدة مع السودان، وأعلن فاروق موافقته على هذا القرار.

F.O. Op. Cit, 53289, J 1330-39-16, Bowker-Bevin, Cairo, March. 15, 1946, No 380.

الاتفاق على الخطوة الأولى من المفاوضات ، واستدعى وزير الخارجية البريطانية عبد الفتاح عمرو حيث أراد إعلامه بموقفه من فاروق لينقله إليه ، وهو أنه يجب عليه ألا يحيد عن مركزه كملك دستوري بأن يكون في اتجاه حزب أو آخر مهما كانت مشاعره ، وبالرغم من إدراك الصعوبات التي يواجهها ، فإن الرؤية الأمريكية البريطانية ستحدد موقفها منه وفقاً لواجباته كحاكم دستوري ، وأنه يجب عليه استعمال الحكمة في تصرفاته[1] . وعقب عودة كيلرن من لندن التقى بفاروق ودار الحديث حول تعديل المعاهدة ، وطرح السفير فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط ككل وطلب منه العمل على تهدئة الشعب ، وسطر لحكومته « لم يكن موقفنا معاً في يوم أسعد مما لمسته في هذه المقابلة ، وقد أنهيت حديثي معه بأننا سنكون بجانبه دائماً ونعمل على تقديم المساعدة له »[2] .

وراح كيلرن يتودد لفاروق ، فعندما زار الوفد التجاري البريطاني مصر ، طلب من لندن إذاعة بيان المقابلة الملكية بالإذاعة العربية ، وفيها قدم الوفد هدية للملك ، وحينما رأت السياسة البحرية البريطانية نقل بعض الوحدات البحرية من بريطانيا إلى مصر لتشكل مصر أسطولاً بحرياً صغيراً واتباع سياسة إقناع المصريين بأن يطلبوا بعثة بحرية للتدريب ، استعجل كيلرن مقابلة فاروق وعرض عليه الأمر ، فوافق وأبدى الرغبة في إضافة بعض الزوارق الحربية الآلية[3] . إذن أصبح الملك أداة سهلة لإمكانية تحقيق الطلبات البريطانية وهذا ما كانت لندن تخطط له . وتعثرت الظروف وساءت حالة الحكومة بموقفي مكرم عبيد وحافظ رمضان المضاد للسياسة البريطانية ، وعدم التوفيق في بدء المفاوضات ، ويشعر فاروق بأنه مهما تحسنت علاقاته مع بريطانيا ، ومهما أظهر كيلرن من ود نحوه ، إلا أنه يقف سداً منيعاً أمام أية محاولة لتعديل

---

(1) Ibid, 45928, J 3895 - 3 - 16, Bevin - Killearn, F.O, Nov. 16, 1945, No 778.

(2) Ibid, 45927, J 3888 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov 17, 1945, No 362.

(3) Ibid, 45934, J 4231, 4358 - 11 - 16, Killearn - F.O, Dec. 15, 28, 1954, No 258, 42, F.O. Op. Cit, 45929, J 4394 - 3 - 16, Killearn- F.O, Cairo, Dec. 31, 1945.

المعاهدة التي يطالب بها الجميع ، ويقدم عبد الفتاح عمرو إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة في ٢٠ ديسمبر يطلب فتح باب المفاوضات . ولم تمض إلا أيام وتقع حادثة اغتيال أمين عثمان فتؤثر في نفسية كيلرن ، ويطلب مقابلة الملك لكنه لم يتمكن حينها لانشغال الأخير بزيارة ابن سعود ، وفي ذلك الوقت رأت لندن تهدئة للموقف النصح بإدخال الوفد في الوزارة أو في المفاوضات ، واستقبل فاروق السفير البريطاني في ٢٩ يناير ١٩٤٦ ، وبعد حديث طويل أبدى كيلرن تبرمه من حكومة النقراشي ، فطلب منه الملك ـ وفقاً للخطة التي اشترك في وضعها مع عبد الفتاح عمر وأحمد حسنين ـ مذكرة بما يراه ، فقدمها عقب يومين ، وعليه احتج السفير المصري في لندن على تدخل السفير البريطاني في شئون مصر الداخلية ، وانزعج بيفن لتصرفات سفيره وتحذيره الرسمي للملك[1] .

وفي ٤ فبراير بعث بيفن إلى كيلرن بقرار مجلس الوزراء بشأن تعيينه مندوباً خاصاً في جنوب شرق آسيا ، وراح السفير البريطاني يمهد للتنفيذ ، فيصرح في الحفل الذي أقامته الحكومة احتفالاً بعيد الميلاد الملكي « يظهر أنني أصبحت غير قادر على تحمل جو مصر بسبب تقدم سني»[2]. ومع هذا فقد بذل المساعي لإلغاء القرار وسافر إلى لندن ، لكنه فشل لأن السياسة البريطانية حرصت على إبعاد سفيرها المتعصب والمتصلب والذي تتمثل فيه أسوأ ذكريات فاروق قبل بدء المفاوضات ، والحقيقة أن تكاتف الظروف هو الموصل لتلك النتيجة ، فلولا سياسة الحكومة البريطانية الجديدة واستعدادها وتجاوبها مع رغبة الملك لما اتخذت هذه الخطوة . وسعد فاروق بتحقيق أمنيته في إزاحة كيلرن بعد أربع سنوات من حادث ٤ فبراير ، وامتلأ نشوة وانتصاراً وأحس أنه

---

(١) محسن محمد : سنة من عمر مصر، ص ص٩٨، ٩٩، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٤٠، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٣٤٨، ٣٤٩.

Lampson,Op. Cit,|Jan. 29, 1946, pp. 34, 35.

(٢) روز اليوسف، عدد ٩٢٣ في ٢١ فبراير ١٩٤٦، ص ٣.

أصبح المتحكم في الموقف ، يدير دفة العلاقات مع بـريطانيا كيفما يشـاء ، وكانت مصر في هذه الفترة تلتهب اشتعالاً ، حيث المظاهرات التي مثل فيهـا الطلبة ثقلاً وغذتها جميع القوى السياسية ، تعلن رفضها لأي استسلام للجانب البريطاني وتطالب بالجلاء ، وفي الواقع فإن استخدام النقراشي للقوة لم يكن وليد حادث كوبري عباس ، وإنما يعود إلى بداية حكمه ، عندما كلفـه فاروق بإرسال بطاريتين من الجيش على مداخل القاهرة واتخاذ إجراءات مشددة ضد الطلبة لمنع المظاهرات ، وكتب رئيس الوزراء بذلك الى كيلرن الـذي شكره على هذا التصرف[1] . وواصل النقراشي سياسته ولكنه فشل في تهدئة الموقف حيث تكثف عليـه الهجوم وازدادت حـدة التوتـر ، ويـذكـر القـائم بـالأعمـال البريطاني أن لفاروق يداً في هـذه الاضطرابـات ويدلـل على قولـه بما أكـدته الصحافة من أن مصطفى أمين عضو النواب ومحرر أخبار اليوم - والـذي يعتبر تحت تأثير القصـر - ذكر في مجلس النـواب بأن الشعب أفـاد مصر إذ أصبح واضحاً للعالم أن المصريين لن يقبلوا الرد البريطاني ، ثم يستطرد بوكر القول إلى أن القصر يلعب بالنار[2] .

وليس هناك شك في أن فاروقاً بعد أن أدرك موقعه على خريـطة السياسة البريطانية ومساعي جذبه والعمل على ترضيته ، رأى أن يبرهن أنـه في الوقت الذي يراه ، يمكنه تأليب شعبه ضد بريطانيا حتى تنفض يدها عن الوفـد عدوه التقليدي ويستمر التركيز عليه وحده ، والحقيقة أن المظاهرات لم تكن لصالحه لأن منها ما انقلب ضده ، ولكن الغليان الذي امتلأت به النفوس صـب تلقائيـاً وأساسياً على بريطانيا ورغم أنه اعتبر المظاهرات ظاهرة صحية ليبدو في صورة الرجل الوطني وليرضي طموحه ويظهر تنـافسه مع الـزعماء السيـاسيين خاصـة النحاس وليبدي أنه لا يقل حماسة عنهم ، لكنه في نفس الوقت حـرص على تـرضية الحكـومة البـريطانيـة التي أبعدت عنـه كيلرن ، وعليه كـان لا بد من

(١) F.O.Op.Cit, 45920, J 1207 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 27, 1945.

(٢) Ibid, 53330, J 670-57-16, Bowker-F.O, Cairo, Feb. 16, 1946, No 264.

المقابل ، ومن ثم فقد استبدل حكومته بأخرى لتحقيق المصالح المشتركة . ولم تعارض بريطانيا فاروقاً في تولي اسماعيل صدقي الوزارة لما هو معروف عن هذه الشخصية ، ولكن السفارة البريطانية رأت في الأمر الملكي علامة واضحة لديماجوجية القصر تجاه الطلبة ومثيري الفتن ، نظراً للإشارة الملكية إلى الرغبة في تحقيق الأماني الوطنية والمطالبة بتضافر القوى ، ويسجل بوكر لحكومته عقب يومين من تأليف الوزارة أن رئيسها ألغى إجراءات النقراشي الخاصة بمنع الاجتماعات ، ويعمل مع القصر لتنظيم مظاهرات للطلبة والإخوان المسلمين لإبداء الولاء لفاروق ، وفي الوقت نفسه فهي تهتف بالجلاء ووحدة وادي النيل وتطعن في بريطانيا ويرجع القائم بالأعمال البريطاني السبب إلى رغبة القصر في استعادة نفوذه المتناقص بين العناصر الأكثر شعبية من جهة ، وحتى ينصرف نفور الشعب عنه ليتحول ضد بريطانيا من جهة أخرى ، وعليه فإنه مستعد تماماً للتشجيع بمشايعته التيار المعادي لها[1] . وبالتالي فقد تأكد لها أن فاروقاً يسهم في تأجيج الموقف .

وجاء يوم ٢١ فبراير الذي قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة أن يكون يوم الجلاء ويوم الإضراب العام ، وفي ذلك اليوم انتشرت المظاهرات ، واتجه جزء منها إلى قصر عابدين ، وحدث احتكاك بين المتظاهرين والقوات البريطانية التي تحرشت بهم وصوبت نيران المدافع عليهم من سياراتها ، فرد المتظاهرون بإضرام النار في أحدى المعسكرات البريطانية ، وانتشرت المظاهرات خارج القاهرة وأسفرت عن مقتل البعض وإصابة البعض الآخر[2] . واستاء المسئولون البريطانيون ، فيكتب القائد العام لوزارة الطيران بلندن ليعطيها وصفاً للمظاهرات وما أسفرت عنه ، مصرحاً بأنه إذا لم يتخذ خط حازم مع فاروق فستستمر الحالة ، ويقترح أن يكون هذا الخط عسكرياً وغير

---

(١) Ibid. 53284, J 766 - 39 - Bowker - F.O, Cairo, Feb. 18, 1946, No 78, F.O.Op. Cit, 53330, J 962 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 22, 1946, No 268.

(٢) طارق البشرى : المرجع المذكور، ص ص ١٠٠ ـ ١٠٣ .

دبلوماسي ، ويخبرها باجتماع القيادة في اليوم التالي وعشمه في إقناع القائدين باجت وتنانت بمصاحبته لإبلاغ الملك بضرورة وقف هذا العمل في الحال ، وقد رأى مؤتمر رؤساء القادة إرسال ممثلين لفاروق لهذا الغرض[1] إذن فإن حادث ٤ فبراير أصبح تكراره متوقعاً .

وفي صباح ٢٣ فبراير وصلت التعليمات إلى القائم بالأعمال البريطاني من لندن بالاحتجاج الرسمي لدى الملك على أحداث ٢١ فبراير ، وذهب بوكر إلى قصر عابدين والتقى بفاروق وقدم له مذكرة الحكومة البريطانية ، فقرأها وسأله عما إذا كان يرغب في قول شيء قبل تعقيبه عليها ، فذكر له أن قادة الجيش البريطاني حضروا للسفارة وبينوا أنهم سيتخذون الإجراءات الضرورية للدفاع عن أنفسهم ومنشآتهم ، وأنه لا بد له من القضاء على سبب الاضطراب ، وأشار إلى أن تلك الأعداد من مواكب الشباب التي أطلقت العنان لهتافات عدائية ضد بريطانيا اتخذت طريقها حتى وصلت قصر عابدين لتعطي الانطباع بأن هذه المظاهرات لم تعترض بأي حال من السلطات العليا ، ثم أشار إلى الحملة الصحفية الموجهة ضد الانجليز ، وبعد انتهاء حديثه بدأ فاروق ، فبين أن المذكرة شديدة الحدة ، عنيفة اللهجة ، لم يراع فيها ما يلطف الظروف ، وكان ينتظر تقديمها إلى حكومته ، ومع ذلك فقد أبدى أسفه على الأحداث وصرح بأنه على ثقة من مقدرة رئيس وزرائه على معالجة الحالة[2] . وتقبل فاروق الاحتجاج ، وأصدر صدقي بياناً بمنع المظاهرات والاجتماعات ، وعليه يتضح أن الملك خشي من تفاقم الأمور مع بريطانيا ، وكان رد الفعل الوحيد الاستفسار الذي نشرته آخر ساعة عن معنى التجاء بوكر إلى الملك الدستوري وتحدثه معه في مسائل هي من اختصاص الحكومة[3] . ويعبر القائم بالأعمال البريطاني عن سخطه على فاروق ورئيس وزرائه ، فيذكر أنهما أرادا الظهور بمظهر أبطال الوطنية حيث

(١) F.O. Op.Cit, 53285, J 889-39-16, RAF.H.G. MEME-Air Ministry,Feb.21,1946.

(٢) Ibid, J 794 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Feb. 23, 1946, No 321.

(٣) آخر ساعة، عدد ٥٩٣ في أول مارس ١٩٤٦ .

انضما إلى المسئولين عن أحداث ٢١ فبراير ، وأنه في يوم الجمعة الأولى من مارس دعا الملك المصلين القيام بصلاة الغائب على أرواح الشهداء ، وفي أعقابها لبت الوزارة دعوة فاروق للغداء ، وأثناؤه قال «كل من ليس معنا في هذه الحركة فهو ضدنا » ونشرت الصحافة صورة إسماعيل صدقي بين ممثلي الطلبة والعمال(١) .

ومما لا ريب فيه أن غياب أحمد حسنين عن مسرح الأحداث في هذه الفترة زاد من حدتها، ففي أثناء مرضه الأخير عبر كيلرن عن حاجة بريطانيا له وبين أنه بالرغم من أخطائه « فإن له تأثير على الملك تجاه التعاون الانجليزي المصري ، والأمر ليس واضحاً عما يكون عليه الوضع إذا ما ترك للحاكم التصرف وفق ما يراه أو بتوجيه ممن قد يكونوا أقل تقرباً لبريطانيا »(٢) . وبالتالي كان موته خسارة ملموسة . وفي وسط الأزمة مع بريطانيا يرى فاروق تعيين علي ماهر رئيساً للديوان فيكتب بوكر إلى حكومته ليخبرها بأن الملك اتصل بطريقة غير مباشرة مع مستر دومفيلDomvile ، وماجور لانـدال Landal ليسأل عن وجهة النظر البريطانية في ذلك ، وأنه برر الاختيار بالصعوبة التي يجدها في الخلف الصالح لأحمد حسنين ، وأنه لا يرغب في تعيين عبد الفتاح عمرو حيث يعتبر وجوده في لندن الأصلح ، ويعد بوكر الإقدام على تلك الخطوة بمثابة عمل عدائي ضد بريطانيا. ويأتي رد الخارجية البريطانية على تصرفات فاروق الأخيرة بأنها اتجهت اتجاهاً آخر وأصبح هو نفسه لا يصدق(٣) . ويحصي السكرتير الشرقي المواقف العدائية لعلي ماهر ، لكنه يعدد مزاياه ، فيبين أنه إذا عوقب مصري بواسطة بريطانيا ثم عاد له نفوذه فسيتعاون حيث لن يكون لديه استعداد ليقاسي مرة أخرى ، وأنه معجب بالأصالة البريطانية وخاصة في التعليم ، ولكونه رجل الملك فمن الصعب أن يلعب دوراً مع الروس ،

(١) F.O.Op.Cit, 53330, J 1202 - 57 - 16, Bowker - F.O, Cairo, March 8,1946,No341.

(٢) Ibid, 45931, J 1550 - 10 - 16, Killearn - F O, Cairo, May 4, 1945, No 1002.

(٣) Ibid, 53285, J 853 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Feb. 26, 1946, No 334, F.O - Cairo, Feb. 28, 1946, No 368.

بالإضافة الى أنه عضو في وفد المفاوضات ، ومع هذا يستبعده سمارت ويرى عدم تشجيع تعيينه[1] . وبالتالي رفض شغله للمنصب الذي ظل خالياً حتى تولاه إبراهيم عبد الهادي .

لم تستقر الحالة رغم إجراءات إسماعيل صدقي ، وطلب كليرن من عبد الفتاح عمرو أن ينقل لفاروق خطورة استمرار الاضطرابات والمظاهرات المعادية لبريطانيا ، ويسجل وجهة نظره لحكومته بضرورة التصرف الفوري قبل انفجار الموقف ، وأن الحل وزراة يشترك فيها النحاس حتى يصبح المناخ صالحاً للمفاوضات ، ويشير إلى أنه مع أن الوفد أضعف عما كان ، إلا أنه لا يزال الحزب القوي في البلاد[2] . واستمر الموقف على ما هو عليه ، وسرعان ما جرت أحداث دامية بالإسكندرية في ٤ مارس ـ اليوم الذي أعلن فيه الحداد على شهداء ٢١ فبراير ـ اشتبك فيها البوليس مع المتظاهرين واشترك فيها بعض الجنود البريطانيين ، وبطبيعة الحال زادت الأمر سوءاً ، والتقى كيلرن بالملك في ٦ مارس وكان لقاء الوداع ، وشكا من الأحداث الأخيرة وضرورة وقف العداء ضد بريطانيا ، وعبر فاروق عن أسفه لما حدث ، وأشاد بقدرة رئيس وزرائه ، وبأنه الرجل الأفضل إن لم يكن الوحيد ذو النفوذ القوي الكافي ، وفتح درج مكتبه وأخرج منه تقريراً يفيد أن رجالاً من الجيش البريطاني احتكوا بالشعب في الشرقية ، وأشار إلى تحرش جنود سلاح الطيران الملكي بالحراس المصريين بالقاهرة ، وأراد بذلك أن يدين التصرفات البريطانية ، فانعطف كيلرن على السياسة المحلية، وأبدى تخاوفه من حدوث احتكاك إيديولوجي مبيناً أن الحركات الشعبية وطنية حقاً ، لكنها في حاجة إلى أسلوب تنقية وقيادة حقيقية ، وأن أمله كان معقوداً على العرش في هذه القيادة لأنه الحصن لخير مصالح الشعب المصري ، وعندما أشاد كيلرن بأحمد حسنين أوضح فاروق أنه

---

(١) F.O. 141 - 1131, No 915 - 4 - 46, Smart, Sept. 7, 1946.

(٢) F.O. 371 - 53286, J 943, 946, Killearn - F.O, Cairo, March 2, 3, 1946, No 377, 378.

نفسه صاحب القرارات ومنفذها، وأظهر شعوره المخلص تجاه بريطانيا مصرحاً بـاعتقاده أن الأيام المقبلة تحتم أن تكون الدولتان متفقتين ، وأنه ليس هناك ما يدعو للتشاؤم فيما يختص بإعادة النظر في المعاهدة ، حيث وصلته معلومـات خاصة بأن ما يتوق إليه البريطانيون سوف يكون موضع دهشة لاعتداله ، ولمح بـأنه سيقـوم بعمل شيء في هـذه الحالـة ليساعـد في المسألـة ، وعقب تلك المقابلة يدون السفير البريطاني عنه أنه ممثل بارع ولكنه لا يبدي ذلك[1] .

وفي ٩ مارس وهو اليوم الذي غادر فيه كيلرن القاهرة التقى بحسين سري وأحمد عبود وتكلم معهما عن فاروق ، وعلم من الأخير بأن مركز القصر ازداد قوة بنجاح الملك في نقله من مصر[2] . وأصبح متوقعاً أن تزول الحدة ويقصي التـوتر ، ولكن السيـاسة البـريطانيـة لم تكن لتـرغب في مـزيـد من الانتصـار لفاروق ، ففي تعليق للخارجية البريطانية على مكاتبة بوكر بشأن سفر عبد الفتاح عمرو إلى لندن ، يقترح أحد مسئوليها بأنه حينما يطلب السفير المصري مقابلة وزير الخارجيـة ، فيـجب عليه أن يكـون قاسيـاً معه ويشيـر إلى التقاريـر التي وصلت من القـاهـرة وتبين الـدور يلعبـه فـاروق ورئيس وزرائـه في أحــداث اضطرابات القاهرة والإسكندرية ـ أدت إلى موت جنديين بريطانيين ـ لكي يكونا في الصورة بطلين وطنيين ، ويذكر أن عبد الفتاح عمـرو يكرر القـول بأنـه إذا أعطت بريطانيا للملك حرية التصرف مع الـوفد ، فـإنه يضمن استقـرار الأمن العام والمصالح البريطانية الاستراتيجية في مصـر[3] . إذن أصبح واضحـاً أن فاروقاً يتعمد إعطاء هذا الانطباع عنه ليقطع الوصل بين بريطانيا والـوفد ، في الوقت الذي كان متأكداً فيه من أنها تعتبر العـرش أساس الاستقـرار ، ومع أن

---

(١) Ibid, 53287, J 1025 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, March 6, 1946, No 425.

هذه المقابلة لم ينقلها كيلرن إلى الخارجية البريطانية إنما بعث بها إلى بوكر.

(٢) Ibid, J 1039 - 39 - 16, Killearn - F.O, March 9, 1946, No 444.

(٣) Ibid, J 1109-39-16, Bowker-F.O, Cairo, March 12, 1946, No 473, F.O. Minute, March 13, 1946.

الأمر الأخير واقع ، إلا أنها لم تبعد عن تفكيرها استبدال ملك بآخر ، ففي أبريل منحت الأمير عبد المنعم وزوجته تأشيرة دخول لزيارتها ، ويذكر القائم بالأعمال البريطاني أنه وريث العرش بعد الأمير محمد علي واحتمال أن يكون الملك المقبل ، ورغم أنه كان على علاقة بألمانيا أثناء الحرب ، لكنه التقى بكيلرن وسلمه تعهداً كتابياً بأنه سيكون حليفاً لبريطانيا[1] . وكان فاروق تنتابه الخيفة من إمكانية حدوث ذلك.

المد والجزر .

عقب تشكيل وفد المفاوضة في ٧ مارس ١٩٤٦ التقى به فاروق وجرى بينهما حديث حول النقاط الجوهرية الخاصة بتعديل المعاهدة ، في الوقت الذي تسلم فيه كامل السفير الجديد أعماله ، ولم يكن غريباً عن مصر ، فقد كان مستشاراً لدار المندوب السامي بين عامي ٣١ - ١٩٣٤ ، وهذه المرة الأولى التي يعين فيها أحد رجالات السفارة البريطانية ممثلاً لبريطانيا في مصر ، واشتهر بالحنكة السياسية والوصول إلى تحقيق الأغراض عن طريق سياسة الوفاق ، ولما كان طرفاً في المفاوضة فقد حاول التقريب بين وجهات النظر قبل بدء المفاوضات ، والتقى بفاروق الذي طلب منه تبليغ الوفد البريطاني بأن يغلق مصائده بمعنى سد الثغرات عن أية توسعات خارج الموضوع والالتزام بالخطوط الأساسية ، وأنه طلب نفس الطلب من الوفد المصري ، ويسجل كامبل تشدد فاروق ورئيس وزرائه حتى من قبل بدء المحادثات الرسمية ، وعدم اقتناعهما باعتدال الاقتراحات البريطانية، وما يذكرانه بأنهما يقدمان أقل المطلوب لمستقبل أمن بلدهما[2] . ومع بداية المفاوضات راح رئيس الوزراء يبعث إلى مليكه بصورة من محاضر الجلسات على التوالي ، ويحضر حسن يوسف الاجتماعات مع عبد الفتاح عمرو ، والأخير يتصل بفاروق من لندن عن

(١) Ibid, 53233, J 1995 - 2 - 16, Bowker - F.O, Cairo, April 30, 1946.

(٢) Ibid, 53293, J 1893 - 39 - 16, Campbell - F.O. Cairo, April 22, 1946, PREM 8, 1388, part 1, Campbell - F.O, April 22, 1946, No 713.

طريق البرقيات الرمزية[1] ومن ثم أصبح الملك طرفاً أساسياً من المفاوضات .

وواصل كامبل اتصالاته بفاروق في شأن المفاوضات التي بدأت تتعثر ، وراح يستعمل طرقه فيما يختص بمسألة الانسحاب الكامل للقوات البريطانية ، حتى أن الملك أجابه بأنه يقدر أهميتها حق التقدير ، وأنه سيستمر في العمل وراء الكواليس ليرى أن ما كان ضرورياً قد نفذ ، وتعرض لبعض أعضاء وفد المفاوضة ووصفهم بأنهم متعبون ، وأنه لو تركت المسألة لهم لما تم اختيارهم ، ولكن أي عمل من جهته من الصعب أن يكون دستورياً ، وأخيراً أبدى شغفه بأن يرى المناقشات تسلك سبل السهولة ، وعاد وأخطر السفير البريطاني أنه فوض إسماعيل صدقي ليخطر وفد المفاوضة المصرية بتفضيله لجنة الدفاع ، وأعطى تعليمات إلى هيكل لينقلها إلى مكرم عبيد عن استيائه من موقفه في المفاوضات ، وأنه لا تبدو منه أية إشارة بتأثره بتوجيهات الملك[2] . ومورس الضغط البريطاني على فاروق عن طريق السفيرين المصري والبريطاني ، فالأول يبعث برسالة إليه ليؤثر عليه في قبول الاقتراحات البريطانية ، والثاني يؤكد تمكنه من ضمه لتأييد تلك الاقتراحات[3]. واعتقدت بريطانيا أن بجلاء قواتها عن القلعة سيهدأ الموقف ويكون خطوة على طريق نجاح المفاوضات فتم في ٤ يوليو وحضر فاروق بملابسه العسكرية حفل وزارة

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٥١.

(٢) F.O. 371 - 53294, J 1981 - 39 16, Campbell - F.O. Cairo, May 5, 1946, No 802, F.O.Op.|Cit, 53332, J 3080 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, July 12, 1946, No 1233.

(٣) PREM 8, 1388, part 3 Campbell-F.O, Alex, July 27, 1946, No 35,

لعب كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان دوراً في محاولة تقريب وجهة نظر فاروق للمسئولين البريطانيين، فبين لمكتب البعثة البريطانية في بيروت أن مطالبته بالجلاء ليس شعوراً بالعداء تجاه بريطانيا ولكن أساساً ليحول دون استغلال أعدائه لوجود القوات البريطانية على الأرض المصرية .

F.O. 371 - 53295, J 2062 - 39 - 16, Beirut Chancery - F.O, May 2, 1946.

الدفاع ورفع العلم المصري وقال « عسى أن نرفع قريباً كل الأعلام المصرية »[1] .

ولكن استمرت الخلافات خلال المفاوضات ، ورأت لندن الالتجاء لفاروق ، فاقترحت على اللورد ستانسجتStansgate- وزير الطيران البريطاني وأحد أعضاء وفد المفاوضة - أن يذهب إلى الملك بصحبة سفيرها، ليتأكدا من موقفه ويستوضحا نياته تجاه حسم التسوية ، وتمت المقابلة في ٢٦ أغسطس ، وأظهر فيها فاروق شغفه بتقديم المساعدة في حدود الإمكانات الدستورية وفيما يعتبره لمصلحة البلد ، وبالنسبة للجلاء أبدى توقعه بعدم وجود صعوبة للحصول على اتفاق لمدة ثلاث سنوات ، أما عن السودان فقد بين أن وحدة وادي النيل تحت التاج المصري أصبحت نزعة وطنية ، وكرر رغبته ونياته لتقديم المساعدة لاقتناعه بالحاجة إلى معاهدة ، ولكن ليست معاهدة بأي ثمن ، وعبر عن آماله في النجاح. ثم أرسل عبد الفتاح عمرو إلى كامبل ليعيد تأكيده على حرصه الشديد في عمل كل ما في وسعه لإتمام التسوية[2] . ومما لا شك فيه أن غروره وتلهفه على أن تثمر المفاوضات له مزيداً من السلطان جعلته يبدو متمسكاً في بعض الأحيان ، حقيقة لا ننكر أنه كان في داخله مسحة من الوطنية ، لكن المصلحة الشخصية اكتسحتها .

وتجددت في ذلك الوقت مسألة دعوة فاروق رسمياً لزيارة بريطانيا ، حيث جالت بخاطر الخارجية البريطانية ، فكتبت إلى أتلي بذلك طالبة رأيه ، مبينة أن وجود فاروق في لندن قبل عودة اسماعيل صدقي وعند توقيع المعاهدة له ثقله. ويعلن كامبل عن وجهة نظره المؤيدة ، ويستعرض خطوات الزيارة منذ بدايتها ، ويوضح أن الظروف أصبحت غير ملائمة لاصطحابه الملكة نظراً لسوء

---

(١) المصور، عدد ١١٤٠ في ٦ أغسطس ١٩٤٦، ص ٤، الأهرام، عدد ٢٢٠٢٨ في ١١ أغسطس ١٩٤٦، ص ١، المصري، عدد ٣٢٩٥ في ١٠ أغسطس ١٩٤٦، ص ١ .

(٢) F.O. Op.Cit, 53311, J 3652 - 39 - 16, D.O, Aug. 24, 26, 1946, No, 794, 799, J 3670 - 39 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Aug. 27, 1946 No 100.

علاقتهما ، وأن عبد الفتاح عمرو اقترح أن يذهب الملك بمفرده مثلما فعل أبوه ، وأنه يوافقه على اقتراحه ويتحشم إتمام الزيارة وبعد فحص جيد ودراسة للأبعاد جاء الرد القطعي من لندن بالتأجيل حتى يتضح الموقف من المعاهدة ويزول الضباب المخيم على المفاوضات[1] . ولما كان فاروق يعلم أن موافقته على اشتراك الوفد في الحكم يتفق مع المطالب البريطانية . أقدم على محاولته الخاصة بتكليف شريف صبري بتأليف وزارة قومية، وبالتالي فقد ارتاح عندما رفض الوفد إلا وفقاً لشرط متعذر ، وبذلك أثبت للانجليز أنه مطيع ومتعاون .

وفرض فاروق نفسه على المفاوضات ، ويستعرض كامبل لحكومته التهم التي وجهت إليه لتخطيه حدوده الدستورية ولتقربه من بريطانيا ، ورد الأهرام على ذلك في محاولة لامتصاص تلك الأقوال ، مؤكداً على دوره الدستوري والوطني ، ويواصل السفير البريطاني قوله « وبالرغم من هذه المعارضات ، فإن تدخل الملك فاروق يستمر للتأثير على أعضاء وفد المفاوضة للوصول إلى اتفاق »[2] . وحتى يدرأ فاروق الشبهات عن نفسه قام برحلة بحرية في البحر المتوسط ، وحرص على أن يكون فيها متخفياً، وولت بريطانيا اهتمامها بها ، فتتبعت خطواته ، وجندت الرجال من أجل الحفاوة به ، فيصف حاكم قبرص وصوله إلى ليماسول وصلاته بالمسجد ثم زيارته للمعرض الزراعي بصحبته وتوجهه إلى نيقوسيا ووضع المقر الحكومي تحت تصرف الحاشية ، وأن الملك طلب من مراسلي الصحافة عدم النشر عن زيارته للمستعمرة إلا بعد رحيله عنها ، ورفض الإدلاء بأي تصريح عن الرأي في المسائل السياسية على اعتبار أنه في أجازة . وعندما وصل إلى مرسين ، راح السفير البريطاني في استانبول يرصد تحركاته ويصف تحية الأتراك له

---

(١) PREM 8, 1388, F.O - P. Minister, Aug. 4. 1946, F.O. op. cit, 53387, J 3737 - 355 - 16, Campbell - F.O, Aug . 27 , 1946, Scrivener-Campbell, F.O, Sept. 10, 1946.

(٢) F.O.Op. Cit, 53332 ,J 3710 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Aug. 30, 1946, No 1402.

وتصريحاته بشأن العلاقة الطيبة والصداقة بين مصر وتركيا ، وكان فاروق يميل إلى تركيا ويرغب في اقتفاء أثر خطواتها ، ورغم أن الزيارة غير رسمية ولم تعلم بها الحكومة التركية إلا بعد وصوله ، إلا أن السفير البريطاني أشار بأن الوزير المصري المفوض سيطلعه على ما أدلى به الملك من حديث ، وفي الوقت نفسه يتلقى تقريراً شاملاً عن الزيارة من سكرتير عام وزارة الخارجية التركي بما أثاره فاروق من موضوعات وتعرضه للصعوبات التي تواجه المفاوضات ، وأبدى السكرتير العام اهتماماً بهذا الموضوع حيث ربط نجاح المفاوضات بعقد معاهدة تركية مصرية ، وهذا ما يتوق إليه فاروق[1] . ولربما كان ذلك الربط متفقاً عليه بين السفارة البريطانية في استانبول والخارجية التركية ليعطي مزيداً من الدفعة للملك لإنهاء المفاوضات بالصورة التي ترغبها بريطانيا .

وعاد فاروق إلى مصر ليواجه مرة أخرى بمتاعب المفاوضات التي حاول رئيس الوزراء إنهاءها بتوقيع الاتفاق بالحروف الأولى مع بيفن ، ويكتب بوكر لرئيس القسم المصري بالخارجية البريطانية ليبين له أنه أصبح من الصعب أن يكون هناك بصيص من الأمل ، وأن فاروقاً يبذل الجهود مع رئيس وزرائه لتهدئة الأعصاب ، وأن لديهما الأمل في الحصول على ثقة البرلمان ، وينقل العميل البريطاني في القصر إلى بوكر أن الملك أعد الأمر لحل هيئة المفاوضات بعد أن يحوز رئيس الوزراء على تلك الثقة ، وأنه لا يدخر وسعاً من أجل المعاهدة التي رأى أن تأخذ مجراها وألا يعوقها عائق[2] . وعقد مجلس النواب جلسته السرية في ٢٦ نوفمبر لمناقشة المشروع والبروتوكول الملحق به الخاص بالسودان ، وانتهت الجلسة بإعلان الثقة بالوزارة للمضي في المفاوضات

---

(١) Ibid, 53311, J 3746 - 39- 16, Wooley - Colontes, Sept. 2, 1946, J 3912- 39 - 16, Kelly - Bevin, Istanboul, Sept.12, 1946, No 437, F.O. Op.Cit, 53312, J 3946 - 39 - 16, Kelly - Bevin, Istanboul, Sept. 14, 1946, No 440.

(٢) Ibid, 53319, J 4994 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Nov. 21, 1946, PREM 8, 1388, part 2 Bowker - F.O, Cairo, Nov. 24, .946, No. 1744.

لتحقيق الجلاء ووحدة وادي النيل ، وكان اسماعيل صدقي قد أبلغ تعليمات الملك للمجلس برفض أي تأويل لبروتوكول السودان أثناء الجلسة ، وأن يتقيد هو نفسه عندما يشير إلى النص ، وله القول أنه ليست هناك وثائق أكثر - أي ملاحق - لما هو معروض أمام المجلس ، ومما يذكر أنه في نفس اليوم صدر المرسوم الملكي بحل هيئة المفاوضات التي لم تتفق على رأي ، وقد أذاع سبعة من أعضائها بياناً في الصحافة بمعارضتهم للمشروع[1] . ولقي إجراء الحل صدى في الدوائر البريطانية ، فأفردت الإيفننج نيوز مقالاً افتتاحياً عن فاروق وتلك الخطوة معلقة « إن جلالته تجلى هذه المرة أيضاً رجلاً ليس حسبه أنه ذو إرادة مستقلة بل رجل يأبى أن يجعل إرادته نافذة تماماً ، وهو يؤمن بأنه لا ينبغي أن يكون ملكاً اسماً فقط ، بل اسماً وفعلاً ، وهو شخصياً في أعين البريطانيين يبدو دائماً فاتناً يأخذ بمجامع القلوب »[2] .

. وكان فاروق يعلم أن المشروع وُوجه بمعارضة ومع هذا بذل قصارى جهده لمساندته، وعبر لسامبسون Sampsonرئيس هيئة الأركان البريطانية عند لقائه به ، بأن مصر ستتعرض لفترة اضطراب تصحبها محاولات اغتيال للمسئولين عن المشروع ، ونوه إلى إمكان تعرض إسماعيل صدقي لذلك ، لكنه كان على ثقة من مقدرة الجيش والبوليس على القبض على زمام الأمور ، ويسجل رئيس الأركان انطباعه عن المقابلة بأن الملك يعتبر بريطانيا كأمة راسخة يمكنها مقاومة التهديدات الروسية ؛ وأنه شغوف بإبقاء الصداقة معها[3] . وأصبح معلوماً أن النتيجة التي توصلت إليها المفاوضات هي بدافع من الملك ، الذي كان له موقفاً متشدداً في بدايتها لكنه سرعان ما تخلى عنه ،

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٦٩ ، ٧٠ ،

PREM 8, 1388, part 3, F. O - Cecretary of State, Nov. 25, 1946.

(٢) المصري ، عدد ٣٣٨٦ ، في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٦ ، ص ٢ .

(٣) F.O.Op. Cit, J 5042 - 39 - 16, Simpson - Sargent, War office, Nov. 28, 1946.

ويذكر بوكر في مكاتبته للندن أنه في بداية المفاوضات لم تكن بريطانيا تعرف بالضبط ما يفكر فيه فاروق ، وكان تأثيره واضحاً في إزدياد المقاومة لأعضاء وفد المفاوضات ، لكن ما لبث أن قل هذا التأثير ، وعقب عودة اسماعيل صدقي من لندن بدا جلياً مساندته للاقتراحات البريطانية وتأكيده لإتمام المعاهدة حتى أنه قد وصلت للسفارة البريطانية رسالة كانت توزع على طلبة الأزهر بتوجيه من القصر تثبت أن المعاهدة الانجليزية المصرية المقترحة تحقق الأماني الوطنية لمصر ، لذا يجب إتمامها ، وتشير السفارة بأن ذلك يدلل حقيقة الرغبة الملكية في الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا[١] . وفي حديث لبوكر مع جلاد ، أوضح الأخير أن فاروقاً قد تجاوز موقف التردد تجاه المسائل السياسية ، وأن الناس تحققت ما لم تتحقق منه فيما مضى بشأن قدرته على حكم البلاد وتحمل المسئولية ، وأنه أظهر شجاعة تدعو للإعجاب على ذلك التصميم بالرغم من خطابات التهديد الكثيرة التي وصلته[٢] . وتكليلاً للانصياع للإرادة البريطانية ، وعقب الخلاف الذي نشأ بين بيفن وإسماعيل صدقي ، أقدم على تغيير حكومته .

لم يجد فاروق معارضة من بريطانيا لاختيار النقراشي رئيساً للوزراء للمرة الثانية ، ورأت الخارجية البريطانية أنه بالرغم من أخطائه ، فإنه أمين وودود ، ولا بد من التعامل معه بالحسنى لأنه يشعر بألم شخصي تجاه الحكومة البريطانية نظراً لموقفها منه أثناء وزارته الأولى وتسببها في إقالة الملك له[٣] . وتلقائياً بدأ الملك في الانحراف عن حليفته عندما وجد أن الرأي العام قد تحول ضده ، فيشكو بوكر من أنه قد رفع يده لحد ما ولم يصبح بعد متحمساً لإتمام المعاهدة ، وكان السبب الرئيسي بروتوكول السودان ، إذ تكلم مع السفير البريطاني بشيء من الحدة وبين له أن السودان بالنسبة لمصر كاسكتلندا

---

(١) Ibid, 62990, J 722 - 13 - 16, Egypt's Monthly Summary. Dec. 1946.

(٢) Ibid, 53320, J 5121 - 39 - 16, Bowker - Scrivener, Cairo, Dec. 4, 1946, No 49.

(٣) Ibid, J 15131 - 39 - 16, Scrivener - Bowker, F.O, Dec. 14, 1946.

بالنسبة لانجلترا ، وعندما أشار كامبل إلى اختلاف الوضع ، رد عليه بأن الارتباط الأول له حيوية عن الارتباط الثاني ، وأكد قوله بمثال آخر ، فاعتبر السودان لمصر كإقليم السار لألمانيا ، وبين ضرورة ضمان عدم تدخل الآخرين في مياه النيل ، وأنه يخشى من استيلاء دولة أخرى على السودان قد تكون من أعداء مصر مما يؤدي إلى إراقة الدماء إن لم يكن في عهده فسيكون في المستقبل ، لذا فلا بد من إقرار الوضع لتجنب ما قد يحدث ، وشكا من إجراءات الحاكم العام ومستشاريه وبأنهم يعملون على أنجلزة السودان. وعبرت الخارجية البريطانية عن أسفها وألقت اللوم على اسماعيل صدقي الذي خلق الإثارة ، ورأت تهدئة الموقف والنصح بعدم التدخل في الشئون الإدارية للسودان وفقاً للمعاهدة (*).

وغادر فاروق القاهرة إلى أسوان ، ويذكر كامبل لحكومته أنها ليست المرة الأولى التي يتغيب فيها متعمداً حينما تكون هناك مرحلة حساسة تتعلق بالعلاقات الانجليزية المصرية ، وعقب عودته التقى به وعرض عليه الاقتراحات البريطانية ، فأبدى تشوقه للوصول إلى حل ، لكنه أظهر أنها على حساب مصر ولمصلحة بريطانيا ، وبين أنه يساند حكومته ولكنه لا يؤثر عليها ، وحاول في هذه المقابلة أن يلوح بضرورة أن تتخذ بريطانيا خطوات إيجابية تجاه مصر ، فأوضح أنه لا يرى عرض الأمر على الأمم المتحدة حيث سيعطي ذلك الفرصة لتدخل روسيا مما يؤسف له فيما بعد ، لأنها ستعمل لمصلحة مصر وستؤيدها بهدف القضاء على التفاهم البريطاني المصري ، وهنا أجاب السفير بأنها غير مضمونة ، لكن فاروقاً أكد على دورها في مصادقة الشعوب الصغيرة وعلى إمكانية مساندتها لمصر في الوقت الذي صرح فيه بأنه على ثقة من

(*) PREM 8, Op. Cit, Bowker - F.O, Cairo, Dec. 18, 1946, No 911, F O. op. cit, 53263, J 5481 - 24 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Dec. 26 , 1946, No 1954, F.O. Op.Cit, 62939, J 10 - 1 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Dec, 27, 1946, F.O. Minute, Dec . 28, 1946, No 2170.

الحكومة البريطانية ، فأبلغه كامبل بأنه سيلتقي بالنقراشي ويجري البحث معه ، ويذكر لحكومته بأن الملك يريد إعطاء حرية التصرف لرئيس وزرائه(١) .

وبعد خمسة أيام من هذه المقابلة ، حضر فاروق جلسة مجلس النواب في ٢٧ يناير ١٩٤٧ التي أعلن فيها النقراشي الالتجاء إلى مجلس الأمن ، ويسجل كامبل للندن كل أسفه على هذه الحركة(٢) . وانقلب فاروق على بريطانيا بعد أن غمره إحساس ضرورة القيام بدور الحاكم صاحب النزعة الوطنية ، فتنشر الصحافة صوره وهو يقبل العلم المصري ويرفعه على المناطق التي انسحبت منها القوات البريطانية بالإسكندرية في مصطفى باشا وكوم الدكة وبالقاهرة في قصر النيل والعباسية ، ويختار هذا الوقت ليوفد مندوباً ليضع أكاليل من الزهور على قبري مصطفى كامل وسعد زغلول والنصب التذكاري لشهداء الجامعة ، ويصدر أمره بإعادة بناء الأخير بشكل يليق بما يرمز إليه من الجهاد والتضحية ، وفي ذلك ما يضايق بريطانيا ، ويعلق سفيرها على هذه التصرفات بأنها سمة من سمات فاروق في عدم تحمل المسئولية(٣) . كذلك لم يجد تعيين ابراهيم عبد الهادي رئيساً للديوان الترحيب من قصر الدوبارة ، إذ وضع في الاعتبار أن وجود زعيم سعدي في هذا المنصب يعقد أية مفاوضات ، وأنه كان من الأوفق تعيين رجل غير حزبي(٤) . ويكتب كامبل لحكومته بأن

---

(١) F.O. Op. Cit, 63020, J 79-79-16, Campbell-F. O. Cairo, Jan. 4, 1947, No 26, F.O. Op. Cit, 62940, J 322-1-16, Campbell-F. O. Cairo, Jan. 21, 1947, No 183.

(٢) F.O. Op. Cit, 63020, J 514-79-16, Campbell- F.O, Feb. 1st, 1947, No 297.

(٣) الأهرام، عدد ٢٢١٨١ في ٩ فبراير ١٩٤٧، ص ١، عدد ٢٢١٨ في ١٠ فبراير ١٩٤٧، ص ١، عدد ٢٢١٨٧ في ١٦ فبراير ١٩٤٧، ص ٣، عدد ٢٢١٨٨ في ١٧ فبراير ١٩٤٧، ص١، المصري، عدد ٣٤٩٢ في ٣٠ مارس ١٩٤٧، ص٢، البلاغ، عدد ٧٧٧٨ في ٣١ مارس ١٩٤٧، ص١، عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ص٢٢٠.

(٤) F.O. Op. Cit, J 1630-79-16, Campbell- F.O. Cairo, April 7, 1947, No 860. Ibid, 62990 , J 823 - 13 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 17, 1947, No 17.

الدعاية ضد بريطانيا تتسع وتتحرك لتدمر المعاهدة الانجليزية المصرية بتشجيع من القصر ، كما ينسب إليه باتحاده مع النقراشي تلك الأعمال المضادة التي وقعت على المنشآت البريطانية ، ويحلل أسباب التحول الملكي بأن غريزة القصر تعادي بريطانيا وقد ورثها فاروق وأصبحت من صفاته ، ولأنه يعتمد على حكومة أقلية فلا بد من تدعيمها ، بل والدخول في ميدان المنافسة مع الأغلبية للتطرف ضد بريطانيا ، ثم رغبته في تأمين وضعه مع الشعب بعد فشل المعاهدة (1) .

وتأزمت الخارجية البريطانية من فاروق ، وأرسل سارجنت Sargent إلى رئيس الوزراء البريطاني ينصح بإقصاء النقراشي والتقرب للوفد بالدرجة الأولى ثم التقرب إلى الملك ، وأن يفوض كامبل في تسليمه رسالة من وزير الخارجية بأن بريطانيا لا ترغب التدخل في الشئون الداخلية لمصر ، ولكن نظراً لعلاقتها الخاصة معها فهو ملزم لإبداء النصح بأنه مع النظام القائم لا يرى هناك الفرصة لتكوين علاقات انجليزية مصرية على الأسس التي أكدها الملك نفسه أكثر من مرة ، وأنه - أي بيفن - ينظر للحالة الداخلية كتهديد جسيم ، وأن استمرارها يؤدي إلى نتائج وخيمة ليس فقط على العلاقات بين البلدين ، وإنما على مركز الملك الشخصي نفسه ، كما اقترح وزير الخارجية أن يقوم هاو - حاكم عام السودان الذي سيطير إلى الخرطوم - بمقابلة فاروق واقناعه بسياسة المشاركة في إدارة السودان دون الإشارة إلى حق السودانيين في تقرير مصيرهم ، وأن مثل هذا التقرب من الملك ربما يعطي الفرصة لتغيير الموقف وبذلك يمكن استئناف المحادثات ، وإذا فشل التقارب فمن غير المفيد تغيير الحكومة عن طريق الملك ، وفي هذه الحالة يحبذ إعادة الوفد إلى الحكم (2) . إذن أصبح التهديد باستعمال القوة ماثلاً أمام أعين لندن ، وقد زاد فاروق من الحنق عليه ،

(1) Ibid, 63020, J 1147 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Marh 10, 1947, No 613,
PREM 8,Op. Cit,Campbell - F.O, Cairo, March 12, 1947, No 636,

(2) PREM 8,Op Cit, Sargent - P. Minister, April 3, 1947.

ففي الحفل الذي أقامه نادي الطيران المصري في ١٥ أبريل فاز بالمركز في إحدى المسابقات طيار بريطاني ، لكنه وضع في المركز الثاني وشغل مكانه طيار مصري بناء على عدم رغبة فاروق في تقديم جائزة تفوق لبريطاني(*) .

ويلتقي كامبل بالملك في ٤ مايو ليعلمه برد الفعل غير المرضي على الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالاستغناء عن البعثة العسكرية البريطانية ، فأجابه بأن الحكومة المصرية تنوي الحصول على فنيين عسكريين من الولايات المتحدة وإرسال عسكريين مصريين إليها للتدريب، ومحاولة لذر الرماد في الأعين اقترح الاستعانة بالمملكة المتحدة ، ويدرك كامبل ذلك فيقول « إن إشارة جلالته إلى المملكة المتحدة تبدو أكثر غموضاً ، وربما يكون القصد منها تغطية نية التحول من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة في هذه الأمور التي تشمل وجود بعثة عسكرية منتظمة من الولايات المتحدة »[٢] . ويشكو السفير البريطاني لفاروق من تلك الحملة الموجهة ضد دولته وكيف أنها تعوق الوصول إلى نتيجة طيبة ، وإنما نتيجتها خطيرة ويصعب التحكم فيها ، فأظهر الملك ما يستشم منه التأييد لها فذكر « هذا طبيعي حينما تكون هناك مفاوضات فيها شد وجذب بين الطرفين » ثم دافع عن موقف الصحافة وبين أن الحكومة يمكنها التأثير على الصحافة العامة ولكن يصعب ذلك مع الصحافة المعارضة ، وأن الصحافة في كثير من الدول مصدر للمتاعب حتى في الولايات المتحدة نفسها ، وأشاد بالنقراشي . وبذلك يقتنع كامبل بالتصلب الملكي ويكتب لحكومته ليشير بأن جميع الشواهد تدل على أن القصر متعاون مع الحكومة في تصعيد التعصب وأعمال العنف ضد الأجانب رغم تحققهما من أن هذه الحملة ستثير الدول الأجنبية وستعطي رد فعل عند عرض القضية المصرية على الأمم

---

(١) F.O.Op.Cit, 62991, J 1910 - 13, 16, Speaight - F.O, Cairo, April 21, 1947.

(٢) Ibid, 63020, J 2147-79-16, Campbell-F.O, Cairo, May 10, 1947, No 1097.

المتحدة[1] . ومن الطريف أنه أثناء سوء العلاقة بين الملك وبريطانيا ، يرسل عقداً فرعونياً نفيساً إلى الأميرة إليزابث ، ويبعث بمجموعة طوابع مصرية للملك البريطاني ويذكر في كتابه له أنها عنوان للصداقة[2] ولكن مما لا شك فيه أن موقف فاروق أقلق لندن وراحت تعد العدة لتدعم مركزها أمام مجلس الأمن .

عقب الإعلان عن الاحتكام لمجلس الأمن ، مضت الخارجية البريطانية في تجميع الوثائق الألمانية التي تدين فاروقاً بعلاقاته مع المحور ، وبذلك تبرر مركزها إزاء حادث ٤ فبراير إذا أثارته مصر كتصرف قهري اعتدي به عليها ، وأشارت إلى أن الملك يكره الانجليز من قلبه وصعب أن يتحول لصديق لهم ، وأن هذه الوثائق بمثابة ورقة رابحة تستعمل عند الضرورة ، ويسعد السفير البريطاني بذلك ويبين لحكومته أن ذكرى حادث ٤ فبراير تخيف فاروق وتشعره بالجبن مما يدفعه للقيام بأعمال جريئة ، لكنه متذبذب وعديم الثبات والإحساس ، ويفقد الثقة في نفسه ، ولا يعمل حساباً للمستقبل ، ولديه عقدة الشعور بالنقص لعدم اكتمال تعليمه ، وهذا يجعله يبدو بمظهر المتعالي ، وهو محب لذاته ومخدوع ، ومع هذا فإنه إذا نصح فسيتحول إلى وضع أفضل ، ويعود ويؤكد أنه لن يكون صديقاً لبريطانيا من داخله ولكن وفقاً للظروف فربما يتعاون معها لمصلحة بلاده[3] .

وتخرج أخبار اليوم بمقال لها في ٢١ يونيو تهاجم فيه كيلرن ، وترجح السفارة البريطانية أن كاتبه كريم ثابت ، وعندما فاتح السفير رئيس الديوان أبدى

---

(١) Ibid, 62991, J 2222 - 13 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 12, 1947, F.O.Op.Cit, 63020, Op. Cit,

(٢) الأهرام ، عدد ٢٢٤٢٢ في ١٩ فبراير ١٩٤٧ ، ص ٢ .
F.O. 372 - 6077, T 14413 - 330 - 379, Lascelles - Light, BuckingHam Palace, July 11, 1947.

(٣) F.O. 371 - 63073, J 962 - 962 - G 16, F.O. Minute, Howe, Feb. 7, 1947, F.O - Campbell, F.O, June 17, 1947, J 3427 - 962 - G 16, Campbell - F.O, June 27, 1947.

رأيه بأنه سيكون من الأفضل له إذا تمكنت الحكومة البريطانية بطريقة ما أن تنصل نفسها مما قيل ، ولكن كامبل يرى أنه يجب على بريطانيا أن تكون حريصة على ألا تقول شيئاً للتمويه على فاروق حتى لا يؤول إلى ما يستشف منه على أن سلوكه في هذه الأونة كان غير مرض ، ويستعرض الأسباب التي أدت إلى الحادث(١) . وعادت أخبار اليوم لتشير إلى أن المفاوضين البريطانيين أدخلوا في حسابهم يوميات شيانو لإثبات أن فاروقاً أعلن كرهه لبريطانيا واستعلم عما إذا كان سيحصل على المساندة المحورية في حالة إعلان حياد مصر ، وفجأة يسافر سكرتير الملك الخاص إلى نيويورك حاملاً معه الوثائق الشاملة للحادث والتي كان شاهداً عياناً فيها ، وذلك كإجراء احتياطي في حالة تقديم مستندات أخرى لمجلس الأمن(٢) . وأمام ذلك أرسلت البعثة البريطانية إلى لندن تعلمها بأنها ستضطر لإظهار الوثائق الألمانية إذا أثار الوفد المصري أمام مجلس الأمن المسألة ، واتصل سمارت بالنقراشي وأعلمه بالوثائق وقرأ بعضها عليه فأبدى قلقه ، ولم تؤيد الخارجية البريطانية هذا التصرف خوفاً من اتخاذ المصريين إجراء مضاداً للرد عليها(٣) . وفي ٦ سبتمبر كتب كريم ثابت مقالاً في أخبار اليوم استعرض فيه ما ذكره كادوجان في مجلس الأمن من أن مصريين يشغلون مراكز عليا في مصر كانوا على صلة بالمحور أثناء الحرب والإيحاء بأن المقصود فاروق ، الذي سخر من البيان وضحك وسأل عن الدليل ، وبين المستشار الصحفي أن ما يجري تمويه لحادث ٤ فبراير وأن مليكه يعمل لمصلحة البلاد والشعب وراءه يحافظ على عرشه ، أيضاً أنكر يوسف ذو الفقار أية صلة

---

(١) Ibid, 62992, J 3074-13-16, Speaight-F.O, Cairo June 28, 1947, J 3175-13-16, Campbell-F.O., Cairo, July 3, 1947, No 1492.

(٢) F.O. 953 - 51, PME 1619, Bowker - F.O, Cairo, Aug, 20, 1947, No 110, F.O. 371 - 62981 , J 3925 - 12 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Aug. 19, 1947, No 1749, F.O. Op. Cit, 63031, J 4014-79-16, Bowker-F.O, Aug 23, 1947.

(٣) Ibid, 63073, J 3968 - 963 - G 16, New york 2299 - F.O, Aug. 20, 1947, F.O. Minute, Aug. 22, 1947, J 4437 - 962 - 16, Cairo, Sept 12, 1947.

ونشر تصريحه من الجورنال دي جيبت[1] . وعلى أية حال فإن موقف مصر كان ضعيفاً لأن الظروف التي أحاطت بالقضية المصرية في مجلس الأمن قد أجهزت عليها .

وحاول فاروق التهديد بإمكان حدوث اضطرابات إذا فشلت مصر في مجلس الأمن ، صرح بذلك للسفير البريطاني في ١٠ أغسطس ، والذي كتب لحكومته يبين أن الملك يستعمل كلمة ثوار ويذكر أنه لو بدأت اضطرابات شعبية على نطاق واسع لا يعرف أين يمكنها أن تقف ، ولما أظهر كامبل بأن ذلك لن يكون في مصلحة أحد، وأن الحكومة ستتمكن من السيطرة على الموقف أجاب بأنه مستحيل منع الشرارة من إشعال النار إذا بدأت، وأنه يشك فيما إذا كان الجانب البريطاني قد تحقق تماماً وعمل حساباً لذلك حتى لا يتكرر ما حدث عام ١٩١٩ ، وأن هناك بعض أفراد من عصابة شتيرن Stern gang في مصر وأنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي، كما يوجد الشيوعيون الذين يصرفون الأموال الطائلة، وبالتالي فإن الاضطرابات ستجد من يغذيها عن طريق تلك العناصر ، ثم أضاف شباب الوفد كعنصر آخر للمشاغبة ، وأوضح أن التحقيقات في انفجار قنبلة سينما مترو أثبتت أن المتهم وفدي ، وعبر عن أسفه لأن تنشأ مثل هذه الأحداث في مصر بسبب بريطانيا ، وطلب من السفير عرض الحالة على وزير خارجيته ، وأنه بذل جهده للحصول على اتفاق ولا يمكن لأحد أن يعمل أكثر من هذا ، ورأت الخارجية البريطانية أن فاروقاً يهدد باضطرابات ضد مصالح بريطانيا ورعاياها في مصر ، واعتبرت أن تهدئة الأمور تتطلب استدعاء الوفد ، لكنها كانت على يقين من أنه لن يصغي للنصيحة[2] . وبفشل النقراشي وعودته كان على الملك أن يغير سياسته .

بفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن ، أدرك فاروق صعوبة استمرار موقفه المتصلب من بريطانيا، خاصة بعد أن ثبت ضعف الحكومة وعدم كفاءة

---

(١) Ibid, 63073, J 4256 - 962 - 15, Bowker - F.O, Cairo, Sept 6, 1947, No 1842.

(٢) Ibid, 62992, J 3804 - 13 - 16, Campbell - F.O, Aug. 11, 1947, No 1703, J 4010 - 3 - 16 , Scott, F.O, Aug. 25, 1947, No 1770.

النقراشي في خلق سياسة إيجابيةخارجية أو حتى داخلية ، فلم يكن يمكنه طرد بـريطانيـا من القناة بـالقوة ولا قيـادة ثورة ضـدها ،واختلفت وجهة نظره مع فاروق ، فهو يريد العودة للأمم المتحدة بقصد حـدوث رد فعل ضـد الانجليز يعطيه الفرصة لنوع من الكسب معتمداً على مساندة روسيا ، ولما كان ذلك لا يتفق مع الملك ، فقد عاد التقارب بينه وبين بريطانيا التي لم تكن تـرغب في بقاء النقراشي في الحكم من قبل سفره إلى نيويورك حيث حملت فاروق اقناعه بقبول الاتفاقية معها أو التخلص منه[1] . واستمد السفير البريطاني الأخبار من القصر ، وعلم بتبرم فـاروق من النقراشي وعقبـة اختيار من يخلفـه في الوقت الذي يرغب فيه الوصول إلى تسوية مع بريطانيـا حتى يكون واقفـاً على أرض صلبة عندما يقوم بتغيير حكومته ، وتعلق الخارجيـة البريـطانية على ذلـك بأن الملك يبدو عليه الخوف ويريد من بريطانيا أن تعطيه الفرصة ليلعب دور الزعيم الوطني في إجراء تسوية والتخلص من النقراشي ، ولكنها تستنكر إطلاقاً فكرة المفـاوضـة في الخفـاء للحصـول على تلك التسـويـة لأنهـا إذا تمت وفشلت وهاجمها الوفد ماذا سيكون موقف بريطانيا كشريك في مثل تلك المؤامرة مـع الملك ؟ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن مثل هـذا العمل يكـون أداة للنقراشي لتحريك الشعور المضاد لبريطانيا ومن ثم يختلف السبب الذي يمكنه من الرجوع مرة ثانية إلى مجلس الأمن ، وعليه فمن الضروري اتباع الـطريق السليم في إجراء المفاوضات مع الحكومة وليس مـع فاروق شخصيـاً ، وتأتي تعليمات الخارجية البريطانية إلى سفيرها تحمل هذا المعنى بعدم الموافقة على التعامل مع الملك سراً لمـا في ذلك الإجـراء من خطورة ، وأن مـا يشير إليـه فاروق فيما يختص بالجلاء المبكر والسوابق في الهند وربما فلسطين والتصوير بإمكان حدوث ذلك في مصر ، فمن الاستحالة تنفيذه عليها[2] .

---

(١) Ibid, 62988, J 5235-12-16, Campbell - F.O, Cairo, Aug. 27, 1947, No 146, F.O. 371 - 69165, J 3867 - 7 - 16, Campbell - F.O, June, 2, 1948.

(٢) Ibid, 62988, J 5235 - 12 - 16, F.O. Minute, Oct. 29, 1947, J 5252 - 12 - 16, F.O. Cairo, Nov. 1st, 1947. No 2028.

ويلتقي فاروق بالسفير البريطاني ليشير إليه بما كتبه كريم ثابت في المقطم عن حفل العشاء الذي أقامته الغرفة التجارية البريطانية المصرية ـ حضره كامبل ـ وإشادته بالصداقة البريطانية المصرية ، ثم صرح بأنه أصدر تعليماته لتشمل خطبة العرش الاستعداد لاستئناف المفاوضات وأبدى اقتناعه بأن القوات البريطانية لن تبقى طويلاً لأن مصر خارج خطوط الدفاع الأولى والثانية ، وبالتالي فبقاؤها عديم الجدوى من الناحية الاستراتيجية ، ووصف وجودها بأنه « كلدغة البرغوث » ويجلب الضرر على المسرح السياسي لأن كل مصري ينتظر الجلاء ، ثم أشار إلى الحالة الدولية ومظاهر السياسة الروسية التي تسبب قلقاً ، وأن مصر في حاجة ملحة إلى حليف حيث لا يمكنها القيام بعمل مضاد لروسيا بمفردها ، واستمر في القول بأنه يريد معاهدة سليمة موادها صلبة ، ورغب في تحديد تاريخ للجلاء واستعجل أهميته ، وطلب ألا تبدو الحكومة البريطانية بمظهر محاولة تقييد مصر بطلبات إلزامية لانسحاب قواتها حيث تعتمد على وجودها كوسيلة للضغط في المفاوضات ، وأخيراً طلب من السفير البريطاني تسجيل الحديث ونقله للندن والمداومة على اللقاء به(*) .

وينقل حسن يوسف خلجات فاروق لأحد أعضاء السفارة ، فيبين أنه سعيد بسفر كامبل إلى لندن وشغوف للوصول إلى تسوية ، ومستعد لإعطاء كل مساندته الشخصية لأي اقتراح ممكن طرحه ، ويفضل الإبقاء على سرية المحادثات المبدئية لأن ذلك يعطي الفرصة الجيدة لتوجيه المقترحات للمعاهدة على أسس ثابتة قبل أن تدمرها العناصر غير المسئولة . وبناء على هذا فإن الملك لم يخبر النقراشي بحديثه الأخير مع السفير البريطاني ولا بذلك التقرير الذي أرسله إلى عبد الفتاح عمرو ويحمل نفس الخط ، كما يطلب من كامبل ألا يذكر لوزير الخارجية المصري تفصيلات عن الموضوع الذي يسافر من أجله

(*) Ibid, J 5555 - 12 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Nov..10, 1947, No 159, F.O. 371 - 62986, J 5901 - 12 - G. 16, F.O. Minute, Wright, Nov. 20, 1947.

إلى لندن[1] ومن ثم تتضح أوتقراطية فاروق وعناده وإصراره على الدخول من الباب الخلفي والعمل من وراء ظهر حكومته حتى يسترجع مكانته مرة أخرى لدى بريطانيا وينصح تشرشل الخارجية البريطانية بعدم إغفال مكانة فاروق عند القيام بمفاوضات ، ويعتبر كسر الجمود في طريقه للزوال ، ويبارك التقارب بين السفير البريطاني والملك وحاشيته[2] وفي الواقع فقد كانت لندن حريصة على الضغط على فاروق حتى وصل تفكيرها لإشراك الولايات المتحدة في هذا الأمر ، فيكتب سفيرها في واشنطن عن جس النبض في ذلك الشأن ، وعرض على بساط البحث إمكانية قيام فاروق بزيارة إلى الولايات المتحدة ، لكنه عاد واعتبر أن هذه الخطوة ستترجم على أنها حركة من الولايات المتحدة للإحلال مكان بريطانيا في مصر ، وأن الإغراء والضغط من أمريكا لن يجعلا فاروقاً يفعل أكثر مما قام به في مشروع صدقي ، ولكنه فقد أعصابه عندما تحول الرأي ضده ، ووافقت الخارجية البريطانية على آراء سفيرها وإن كانت قد رأت إمكانية أن يقوم الملك بزيارة كل من لندن وواشنطن في وقت مناسب بعد إمضاء المعاهدة وليس قبلها ، وأن ذلك ربما يكون كطعم له لينهيها[3] . وعليه ينجلي إيمان بريطانيا بأن فاروقاً بيده التحكم في الموقف .

وكان الملك على يقين من ذلك ، ومحاولة منه لتحقيق خطته في الاتفاق مع بريطانيا للوصول إلى نتيجة بشأن المعاهدة، ونظراً لاتجاهها المعارض، راح يضغط بشدة من منطلق موقعه في جامعة الدول العربية على عدم إنجاز دولها لمعاهدات منفصلة مع بريطانيا، وأبلغت الخارجية البريطانية السفير المصري بلندن أن موقف فاروق غير قانوني وليس فيه بعد نظر إذ انتهز فرصة وجود الروس وكره العرب لأمريكا بسبب المسألة الفلسطينية ليقوم بهذا الدور الذي سيؤدي إلى فقدان العرب لأصدقائهم ، وعليه أن يعلم أنهم لا يقدرون على الاعتماد على

(١) Ibid, 62957, J 6375 - 2 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Dec. 24, 1947.

(٢) PREM 8, 479, P.M. - 47 - 179, F.O - P.Minister, Dec. 15, 1947.

(٣) F.O. 371-62988, J 5084-12-16, Inverchapel-F.O, Washington, Oct. 18, 1947, F. O. Minute , Gray , Oct. 24, 1947.

أنفسهم دون صداقة بريطانيا ، والتقى السفير البريطاني بالملك الذي أعلمه أنه قرأ في البلاغ تقريراً وارداً من الجهات الرسمية في لندن بأن الحكومة البريطانية على غير استعداد لأن توقع معاهدة مع جامعة الدول العربية لأنها ليست حكومة ولا جيش لها ، وبين أن الموقف لم يكن مناسباً لذلك التصريح ، وأن لمصلحة كل من بريطانيا والشرق الأوسط الاعتراف ضمنياً بالجامعة ، وأن أساس نشأتها ليكون للدول العربية وطن واحد ، وأوضح أنه يعني عقد اجتماع من رؤساء تلك الدول والوصول إلى تفاهم معهم ثم بعد ذلك يمكن عقد معاهدات منفردة ، وأشار إلى روسيا وعقدها معاهدات مع سبع دول في إطار النظام الروسي ، وأن مصر القائدة في المنطقة ، ومن الحكمة أن يُبدأ معها بعقد المعاهدة ، فذكر السفير أن بريطانيا حاولت ولكن الجانبين المصري والبريطاني فشلا في الوصول إلى نتيجة مرضية ، والوقت يمضي سريعاً ويجب عقد معاهدات مع دول الشرق الأوسط لتجنب التهديدات الروسية (*) .

وواصل فاروق تصوراته عن الخطر الروسي ، وقد ساءته المعاهدة البريطانية مع العراق ، وذكر لكامبل أن السبيل لبريطانيا خلق نظام دفاعي فعال والتعامل مع أعضاء الجامعة ككتلة واحدة . وطلب عرض وجهة نظره على لندن ، وعارضها السفير البريطاني حيث أشار إلى صعوبة تجنب الغموض ، لكنه أجاب أنه باتفاقية كاملة يمكن تحقيق المطالب البريطانية أو ما يقرب منها ، لأن الأمم العربية إذا عملت معاً فلن يخشى أي منها الانتقاد ، وأن معاهدات متفرقة ستكون مشابهة في شكلها وإنما الاختلاف يقتصر على طبيعة المعاونات الفردية للنظام العام ، ثم عرج على المعاهدة مع مصر ، وبين أن المحادثات التي جرت على قاعدة الصديق لصديقه لم تكن تعلمها حكومته ، وأنه يفضل عدم كشف المقترحات في هذه الآونة ، وأبدى تفضيله ألا يتناقش

(*) Ibid, 69244, J 949 - 949 - G. 16, F.O. Minute, Feb. 7, 1948, No 205, J 1490, 1234 - 949 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 9, 10, 1948, No 84, 24.

مع أحمد خشبة ، فرد عليه بأنه قد تحدد الميعاد ، ومن الصعب تأجيله أو إلغاؤه ، فأوضح له أن بإمكانه الادعاء بإصابته بالبرد أو شيء من هذا القبيل حتى يعطي لنفسه الفرصة ليفكر فيما قاله له ، وبطبيعة الحال عارضت الخارجية البريطانية الاقتراحات الملكية(١) . وفشل تخطيط فاروق .

كان الاتفاق قد تم بين النقراشي وبريطانيا على بحث مشروع نظام يمهد للسودانيين طريقة الحكم الذاتي وتشكيل لجنة ثنائية تضم عضواً مصرياً وآخر بريطانياً ، ورشح رئيس الوزراء عبد الرزاق السنهوري ورفضته لندن وتدخل فاروق وانتهى الأمر باستبداله بوزير الخارجية ، وسارت مباحثات خشبة ـ كامبل في طريقها ، وانتهت في ٢٨ مايو ١٩٤٨ ، وحدث خلاف حول تحديد عدد الأعضاء المصريين في المجلس التنفيذي ، والتقى وزير الخارجية بالملك في ٩ يونيو وعلم نيته في الاستقالة وحاول إقعاده عنها ، وأصر أحمد خشبة على تقديمها ، لكنها سحبت بناء على تدخل رئيس الديوان ، ودخل تحت سبب الاستقالة سوء العلاقة بين وزير الخارجية ورئيس الوزراء ، وقد أسندت الخارجية البريطانية تصدع الائتلاف إلى عدم حدة فاروق مع النقراشي (٢) .

استمر الخوف يراود فاروقاً من إمكانية إتمام الوفاق بين بريطانيا والوفد ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي جعلته أحياناً كثيرة يرتمي في أحضان الانجليز ، وطغى عليه هذا الشعور عقب هزيمة حرب فلسطين وتصعد الموقف الداخلي ، وقد تجلى ذلك في تلك المقابلة التي جرت بين جلاد والقائم بالأعمال البريطاني ، فأشار الأول إلى أنه إذا اتضح أن بريطانيا تتوافق مع الوفد

---

(١) Ibid, J 1234 - 949 - 16, Campbell - F.O. Cairo, Feb. 10, 1948, No 24, J 1781 - 949 - 16, F.O. Minute, Roberts, March 15, 1948.

(٢) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ص ٢٢٤، ٢٢٥.

F.O. Op. Cit, 69167, J 4099-7-16, Campbell-F.O, Cairo, July 12, 1948, No 485, F.O. Op. Cit, 69191, J 4630-22-16, Campbell- F.O. July 3, 1948, No 108, F.O. Minute.

فسيكون هذا كافياً للأحزاب والقصر بالعمل ضدهما ، وانتهز اندروز الفرصة ليبين ما جنته بريطانيا خلال السنوات الأربع التي بعد فيها الوفد عن الحكم ، فالملك قاد حملة وطنية ضدها ، وأن الأوضاع ستزداد التهاباً وربما في النهاية تنقلب ضده لمصلحتها ، وأن عليه تبصر ذلك ، لكنه في نفس الوقت أشار إلى موقفه الودي الذي ظهر أثناء مشروع صدقي بيفن ومحادثات خشبة كامبل ، وقبل نهاية اللقاء نبه جلاد من التأثير البريطاني لعودة الوفد ، ويذكر أندروز لحكومته ضعف موقف فاروق وانزواءه عن شعبه بعد فشله في الحصول على الشعبية التي يتوق إليها عندما دخل حرب فلسطين ، ويعلق على جلاد وتأثيره على فاروق ، ويبين أنه من الخطأ أن يحيط نفسه بمثل هؤلاء الناس(١) .

وكما كان فاروق يخاف الوفد داخلياً ، فإنه يفزع من روسيا خارجياً ، ومن هنا مضى في تقربه لبريطانيا ، فيرسل كريم ثابت إلى أندروز ليبلغ رغبته في عقد اتفاقية حربية بريطانية مصرية مباشرة تتبعها اتفاقية مصرية بريطانية مع الدول العربية ـ وكان كامبل سبق وعلم أن الملك يدرس المعاهدة الانجليزية الفرنسية التركية ـ وأنه يوافق على اقتراحات بيفن التي نقلها له أحمد خشبة من باريس ، وأن تتم المحادثات بين وزراء الحربية لمصر والدول العربية كبداية ، وأنه قرر أن تنضم مصر إلى المعسكر الغربي ، وفي حالة عدم موافقة النقراشي يبحث فوراً عن بديل يقبل ، وقد حاول إبراهيم عبد الهادي وحسن يوسف إقناع النقراشي فلم يعارض وصرح « إن الملك هو السيد وإذا كانت هذه رغبته فأنا أؤيدها » ، ويبين كريم ثابت للقائم بالأعمال البريطاني أنه من الأفضل أن يكون التفاوض مع القصر مبرراً بأن الحكومة القائمة هي حكومة أقلية يؤيدها الملك(٢) . والتقى فاروق بالسفير المصري في لندن ليحدثه عن موقف مصر في حالة نشوب حرب بين السوفييت والدول الغربية ـ وتنبأ بقرب وقوعها ـ وأن

---

(١) Ibid, 69211, J 5892 - 68 - 16, Andrews, Aug. 24, 31, 1948.

(٢) Ibid, 62988, J 5235 - 12 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 27, 1947, No 146, F.O. Op.Cit, 69286 B, J 6687 - 6687 - 16 G. Andrews - F.O, Cairo, Oct. 11, 1948.

على مصر أن تكون في الجانب البريطاني ، والأمر لا يحتاج المفاوضات بل إن التصرف يتخذ في ضوء الحقائق ، ثم استقبل السفير البريطاني وطالب بأسلحة للدفاع وصد الهجوم الروسي إذا وقع وقال له « إننا لن نحارب بالبطاطس »[1] .

وفي سياق الحديث عن التهديدات الروسية أشار إلى أنه أعطى تعليمات للمسئولين لوقوف مصر مع بريطانيا ، وأكد على وجود ضباط وخبراء روس مع اليهود أثناء العمليات الحربية في فلسطين ، وأن اليهود يتلقون المعدات الحربية من روسيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، وبين أنه كان على دراية تامة بما يجري في منطقة القناة . وعن تلك المناقشات التي أجريت بين الخبراء الأمريكيين والعسكريين البريطانيين ، وأن قوات بريطانية حديثة يقدر عددها بأربعة آلاف ومعدات حربية تتضمن سبعين دبابة وصلت وأخذت مراكزها ، وفي هذا ما يدل على أن بريطانيا والولايات المتحدة اتخذتا التهديد بجديةوأنه سمع أن القوات البريطانية أعطيت لها الأوامر بنظام السير ، وذلك قرينة على اليقين من ازدياد المساعدة الروسية لليهود والتهديد الذي يصحبها ، وقد أعطى فاروق نفس هذه المعلومات إلى الوزير النمساوي والسفير الفرنسي وأضاف بأن الأمريكيين يقومون بعمل عنابر ضخمة للطائرات يمكنها أن تسع ألفي طائرة[2] ، ويستشف من ذلك أن فاروقاً يتقبل الوجود العسكري الأجنبي للوقوف أمام توغل روسيا في المنطقة ، وبعد أن كان يطالب باتفاقية حربية بريطانية مصرية رأى توسيعها ، فيبعث برسالة إلى لندن يبين فيها أن تشمل الاتفاقية دول الشرق الأوسط وتضم إليها اليونان وتركيا ، وتعتبر بريطانيا ذلك اهتماماً منه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وفي لقائه مع كامبل يوضح أن هذه الاتفاقية ليست في مصلحة مصر فقط ولكنها أيضاً لمصلحة بريطانيا والشرق الأوسط ، وطلب الاهتمام بالأمر ، وأنه من جهته سيعمل على دفعه ،

---

(١) Ibid, 69194, J 7002,7008-24-16 Campbell-F. O. Oct. 28,29, 1948, No 1484,1485.

(٢) Ibid, 69177, J 7016, 7033 - 8 - 16, Campbell - F.O, Oct. 29, 31, 1948, No 1487, 1797, F.O. 371 - 69194, J 7142 - 24 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 31, 1948.

كما طلب مساعدة بريطانيا لمصر للوقوف على أقدامها ، وأعلن أنه وفقاً للاتفاقية فسيكون الجيش البريطاني رأساً برأس مع الجيش المصري الذي أشاد بجنده[1] .

وفي إطار حرص فاروق على استجلاب الرضا البريطاني ، قام بزيارة للسفارة البريطانية في ٢٤ نوفمبر للاستفسار عن صحة الملك البريطاني والإعراب عن تمنياته له بالشفاء والتهنئة بميلاد دوق أدنبره ابن ولية العهد ، ومنحها نيشان الكمال ، ورحب كامبل بتلك الخطوة وسجل هدف فاروق ، فذكر أنه أراد إظهار الإخلاص والوفاء وإثبات حسن العلاقات بين البلدين ، وعقب الزيارة اتصل برئيس الديوان لتقديم الشكر ، فأبدى اغتباطه وأشاد بنجاح أسلوب عبد الفتاح عمرو في كيفية المعاملة ، ولم يكن للزيارة مفعولها القوي ، إذ نشرت التيمز الخبر على أنها بدعوة من السفارة البريطانية مما ضايق لندن ، ويتلخص الموضوع في أنه حينما أراد فاروق القيام بالزيارة ؛ أجريت الاتصالات بالسفارة بناء على توجيهاته لتقوم بدعوته ، وطلب أن تتولى النشر في هذا الشأن مبينة حسن العلاقات بين بريطانيا ومصر ، ورأى السفير البريطاني أن ذلك من الممكن أن يفهم منه أنه بناء على رغبة الحكومة البريطانية أو الملك البريطاني ، وأصرّ القصر ، وهنا رأى كامبل أنه طالما تلك هي إرادة فاروق وأن الرفض قد يفقد الهدف ويضيع الفرصة ويغضب الملك ، فلا بد من التنفيذ ، وأعطى التعليمات للإجبشيان جازيت بحيث لا تشير إلى السفارة البريطانية من قريب أو بعيد ، فاتصلت الصحيفة بالرقيب لتسأله عن التصريح بالنشر وأبلغته أن الخبر متفق عليه من القصر والسفارة ، ولما كان الرقيب يونانياً فقد فهم خطأ بأن المصدر السفارة ، وعليه نشر الخبر وفقاً لذلك ، وأبرقه إلى التيمز ، أما باقي الصحف المصرية فنشرته دون نسب[2] .
ولم يكن فاروق موفقاً في هذه الخطوة في وقت تفاقمت فيه المظاهرات وعمت

---

(١) Ibid, 69195, J 7511 – 24 - 16, Campbell F .O. Cairo, Nov. 25, 1948, No 1637, 1638.

(٢) Ibid, 73674, J 5468 - 1951 - 16 G. Campbell - F.O. Cairo, June 18, 1949, F.O.

الاضطرابات وانتشرت حوادث العنف وبلغ الفشل منتهاه بالهزيمة في حرب فلسطين وعدم الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا ، ومن ثم ازداد الحنق عليه وانتقدت تصرفاته وكان ذلك ثمن تقربه للانجليز .

وارتفع مؤشر تخبط فاروق في هذه الفترة ، وطغى عليه إحساس اهتزاز العرش من تحته ، وأن على بريطانيا تثبيته ، وبالرغم من موقفها واعترافها بالأمر الواقع وبحكومة إسرائيل ، إلا أنه ضغط على وزارته بضرورة العمل على تجنب المظاهرات ضدها ، ويرجع السفير البريطاني ذلك إلى خشيته من أن القوات المسئولة عن النظام قد لا تتمكن من السيطرة عليها(١) . وأدركت السياسة البريطانية تدهور مركزه، فيعلق كامبل على ما تنشره الصحافة الأجنبية حول وضعه وتكهنات زوال عرشه بعد فقدانه الشعبية بسلوكه سواء في حياته الخاصة أو العامة ، وكيف تعرض لغضب المسلمين ، وضياع أمله الذي كان يعقده على النصر في فلسطين(٢) كما يصورروبرتRobert ـ أحد مسئولي الخارجية البريطانية ـ مشاهداته ويسجل انطباعاته في هذا الشأن عند زيارته لمصر ، فيبين أنه لا يوجد من يقول كلمة طيبة في حق فاروق ، وتتداول فضائحه على المقاهي وفي المجالس سواء الخاصة أو العامة أو ذات المستوى ، وأن أكثر المحافظين لا يروقهم قوله « أنا وبعدي الطوفان » ويخشى روبرت من تحوله ضد بريطانيا ، ولكنه يؤكد أن كلا من جلاد وحسن يوسف صرح له بأنه يريد علاقات طيبة معها . ويرى المسئول البريطاني أن الأمل الوحيد للاستقرار السياسي في مصر يتركز حول الوصول إلى نوع من الاتفاق بين القصر والوفد لأن كلاهما في حاجة إلى الآخر ، ثم يشير إلى أهمية وجود الملكية كمؤسسة ضرورية لبريطانيا ، ويقترح أن تعمل على القضاء على عدم

= op. cit, 69195, J 7523 - 24 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Nov. 25, 1948, No 1639, F.O.Op. Cit, 69191, J 7679-22-16, Campbell-F.O. Nov. 29,1948, No195, F.O. 953-371, PME 887-886-919, Haigh-Pollock, Cairo, Dec. 9, 1948, No E 36.

(١) F.O. 371-73459, J 1048-16, Campbell- F.O, Cairo, Feb. 6, 1949, No 32.

(٢) Ibid, 73502, J 1135 - 1055 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 11, 1949.

شعبية الملك[1] . وفي ذلك الوقت كانت بعض الصحف البريطانية مثل صنداي اكسبريس والأويزرفر تنشر المقالات عن هزيمة الجيش المصري وإمكانية إسقاط فاروق . وشكا كامبل للندن من تلك المقالات حتى لا يطرد مراسليهما ، حيث وضعت الصحيفتين تحت الرقابة ، وطلب المساعدة لما في ذلك من أثر على العلاقات الانجليزية المصرية ، ونقد الملك قد يؤدي لسوئها ، وجاء رد لندن بأن فاروقاً يحمل القليل من المحبة أو الاحترام فيها ، وأن أفضل طريقة لعدم تشجيع تلك المقالات أن تقوم استعلامات السفارة بالتحدث مع مراسلي القاهرة لتلك الصحيفتين[2] .

وكإجراء احتياطي أعدت الخارجية البريطانية مذكرة عن وراثة العرش في مصر ، فاحتل الأمير محمد علي القائمة ثم الأمير عبد المنعم ابن الخديو السابق ويليه الأمير عز الدين حسن واخيراً الأمير عباس حلمي ، وحددت علاقة كل واحد منهم ببريطانيا ، هذا في الوقت الذي يواصل فيه المسئولون البريطانيون زياراتهم لمصر وتقربهم لفاروق بهدف تحقيق المصلحة ، فيحضر وليم سترانجStrange في الفترة من ٢٤ ـ ٢٩ مايو ١٩٤٩ ويلتقي بالملك ، وينقل الحديث السفير البريطاني لحكومته ويعتبر هذه الزيارة لها دورها في العلاقات الطيبة، وتناول الحديث الخطر الروسي، ومما يلاحظ أن ذلك الموضوع لم يكن يغب عن فاروق أبداً، ثم انتقل إلى شلالات أون Owen Falls وكيف أن بريطانيا تعمل لتستفيد أكثر مما يعود على مصر، وبين أن الخزان سيكون تحت رحمة أوغندا وبالتالي تتحكم في مياه النيل[3]. وتجددت في هذه الآونة فكرتان، الفكرة الأولى تعيين فاروق كولونيل شرف لأي من الأسلحة البريطانية، وكان قد سبق وعرض مراسل

---

(١) Ibid, 73472, J 4358-10114-16, Roberts-Wright , April 18 , 1949 .

(٢) Ibid, 73629, J 3592-1451-16, Campbell-Wright, Cairo, April 22, 1949, No 4120, Wright-Campbell, June 1st, 1949.

(٣) Ibid, 73673, J 4280 - 1942 - 16, F.O.Minute, Stewart, May 16, 1949, F.O. 371 - 73503, J 5318 - 1055 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 18, 1949, No 353.

الشرق الأوسط لصحيفة الديلي هرالد منحه رتبة عسكرية في الجيش البريطاني في حالة إتمام المعاهدة ، ويلفت السفير البريطاني نظر لندن إلى مراعاة الرتبة إذا حدث تحالف حربي بين الدولتين ، وأن الفرصة أصبحت مواتية لمنحه الوسام ، كما يقترح إرسال هدية له ولتكن قارباً بمحرك بحري من نوع لم يظهر في الأسواق بعد ، أو أن تقوم الأميرة إليزابث بتقديم هدية لكبرى بناته ، أما الفكرة الثانية فهي زيارته لبريطانيا حيث يسعده تقارب التاجين البريطاني والمصري ، وأنه ما زال معقداً من حادث ٤ فبراير حتى إنه ذكره للفيلد مارشال سليمSlim ، وعليه فلا بد من محوه ، وطلب كامبل دراسة الفكرتين(١) . وبذلك يتبين أن السياسة البريطانية رغم يقينها من انهيار مركز الملك إلا أنها واصلت سياسة احتوائه .

وكان لتكليف الملك حسين سري بتأليف الوزارة القومية واشتراك الوفد فيها صدى طيباً لدى بريطانيا ، وهذا ما تسعى إليه منذ خروج الوفد من الحكم ، ويذكر القائم بالأعمال البريطاني أن فاروقاً يوم تألفت الوزارة أبلغ رئيس وزرائه بأنه سيقوم برحلة على يخته في البحر المتوسط ، وعليه التقط الخبر وكتب لحكومته يعلمها بأنه سيتتبع خطط فاروق في هذا الشأن لتكون السلطات البريطانية في شرق المتوسط على علم ، وطلب الإبقاء على السرية التامة ومعرفة وجهة نظر الخارجية البريطانية ، واقترح دعوة الملك لزيارة قبرص أو مالطة لما في ذلك من أهمية سواء بالنسبة لتقدم المباحثات أو للعلاقات الإنجليزية المصرية . ويتتبع أندروز الخطوات ويبلغ لندن بالاستعدادات للرحلة ، ولكنه يشير إلى أنها قد تؤجل لأن الوضع السياسي ربما لا يسمح للملك بالتغيب عن البلاد لاحتمال استقالة رئيس الوزراء ، ومع هذا يؤكد على ضرورة الدعوة ، ويذكر أن كريم ثابت سيكون مرافقاً لفاروق ، وبالتالي فالحديث عن الشئون الحربية يجب أن يكون مع الملك على انفراد(٢) . وبهذا

(١) Ibid, 73674, J 5468 - 1951 - 16 G. Campbell - F.O, Cairo, June 18, 1949.

(٢) Ibid, 73465, J 6025 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Alex, July 25, 1949, F.O. 371 -

وضح الهدف من الدعوة .

ومن الثابت أن بريطانيا ربطت مصالحها الاستراتيجية بنفوذ الملك ، وقد بعثت الخارجية البريطانية تحت هذا المعنى إلى بعثتها بالأمم المتحدة وذلك في إطار خطتها تجاه الانتخابات ، ورأت أن يمارس كامبل تأثيره على فاروق ، وأيضاً على زعماء الأحزاب ، واعتبرت أن فوز الوفد من الممكن أن يقتص من نفوذ الملك على السياسة المصرية ، وبالتالي سينشأ بينهما نزاع ، ولكنها اعتقدت أن كلا منهما يحسن تقدير تدبير أمور الدولة(*) . ورأى فاروق أن يكرر محاولاته مع بريطانيا ليحصل على الحماية ويضمن بقاء عرشه ، فأعطى رسالة سرية إلى عبد الفتاح عمرو في ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ ليسلمها للرئاسة العليا للجيش البريطاني في لندن ، وأعلمه بفحواها ، فطلب منه الإذن بعرض الأمر على السفير البريطاني فأذن ، وتبدأ الرسالة بأن فاروقاً قرر عن اقتناع بأنه إذا بدأت روسيا بالشر، فإن مصر ستكون في جانب بريطانيا، وأنه متفق معها تماماً عند الهجوم المباشر وفقاً لقواعد المحادثات الحربية ، وأنه سيشعر بالسعادة مع بقاء القوات البريطانية كما هي في مكانها ، ولكنه لا يمكنه في هذه الآونة أن يصرح بأعلى صوته بتفضيله استمرار الاحتلال ، وإنما يتحدى الشعارات المتزايدة للمطالب المصرية في الجلاء ، وعليه فإنه يرغب في اتفاق سري بينه شخصياً وبين الجهات العليا في لندن ، وذكر عبد الفتاح عمرو أمل الملك في وصول الرد بالتأييد ، ولكن كامبل طلب منه أن يوضح لمليكه الصعوبات القائمة في طريق عمل اتفاقات سرية لاختلاف الوضع الدستوري في البلدين واختلاف مركز الحاكم فيهما ، حيث أن الأمر ليس كما يرى ، وقد أغضبت هذه الاعتبارات فاروقاً ، ويعلق السفير البريطاني بأنه لا يبرر ما جاء برسالة الملك الذي سبق وأبدى له خوفه من الاعتداء الروسي وعدم إمكانية مصر من

= 73504 - J 6343 - 1055 - 16, Amdrews - F. O, Alex. Aug. 6, 1949.

(*) Ibid, 73465, J 7696 - 1015 - 16, F.O - New York, F.O, Sept - 28, 1949.

الهروب منه والحاجة إلى اتفاق لمواجهة الخطر ، وبين كامبل بأن الملك قد أعلن عن موقفه ، وأنه من الطبيعي في حالة الهجوم أن يقوم كل من الطرفين بالمساعدة تلقائياً ، وعاد عبد الفتاح عمرو وأكد لكامبل على سرية الرسالة التي يحملها لما في إذاعتها من متاعب[1] . وبذلك فرضت مصلحة فاروق الشخصية نفسها عليه ومثل دور العميل الذي يقامر بقضية بلده .

والتقى السفير المصري بالسفير البريطاني مرة أخرى في ١٥ اكتوبر لإعادة الكرة حول مركز الملك كقائد أعلى للقوات المسلحة ، وأن ما يطلبه بشأن الدفاع المشترك هو لحسم العدوان المفاجىء وللطوارىء حتى يمكنه اتخاذ الإجراء المباشر المطلوب ، وأكد عبد الفتاح عمرو على رغبة فاروق في إبقاء القوات البريطانية في القناة ، وإصراره على موقفه رغم شرحه له وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن تفضيلها لملكية دستورية مستقرة وإقصاء التصرفات الباطلة عنها ، ويعقب كامبل بأن فاروقاً محب لذاته وينشد العمل في الظلام[2] . وسافر السفير المصري إلى لندن حاملاً الرسالة الملكية الخاصة بالدفاع ، وقابل وزير الخارجية البريطانية في ١٩ اكتوبر ، فأسعده أن تكون النقاط التي تناولها فاروق هي من النوع الذي توافق عليه بريطانيا ، وإنما الاختلاف في أن يكون الاتفاق شخصي وسري بينه وبين الملك البريطاني ، وفي هذا اللقاء عبر عبد الفتاح عمرو عن قلق مليكه تجاه الوضع العالمي القائم ، وأنه إذا قررت روسيا الهجوم ، ستكون مصر أول هدف لها ، وتمحو مدينة كالقاهرة في لحظة ، كما بين انزعاجه من عدد الوكلاء الروس في مصر ، وأنه إذا تركت مسألة الهجوم المباشر جانباً ، فإنه محاولة ستجري لقلب نظام الحكم أو لخلق وضع ثوري ، وعليه فالملك شغوف للتأكد من تلقي المساعدة البريطانية في مثل هذا الظرف ، وهنا سأل وزير الخارجية السفير المصري عما

---

(١) Ibid, 73505, J 8496 - 1055 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct 13, 1949, No. 1059.

(٢) Ibid, J 8497 - 1055 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 16, 1949, No, 1075.

إذا قامت ثورة ـ بمعرفة الأحزاب السياسية ـ ضد الملك ، فهل تتدخل بريطانياً أو تسهم في إيقافها ، فأجاب السفير بأنه لا يتوقع أن تكون هناك صعوبات داخلية ، وإنما كل ما يعنيه الملك تجنب الفوضى عن طريق الخارج. وبين الوزير البريطاني بأنه ليس هناك ما يدعو إلى السؤال عن قيام بريطانيا بالتزاماتها تجاه مصر ، أما مسألة التدخل في حالة حدوث ثورة أو انقلاب ، فالأمر يختلف تماماً لأنه ذو حساسية ، وحاول عبد الفتاح عمرو الربط بين متطلبات فاروق وما يمكن أن يعطيه من تسهيلات أكثر لبريطانيا . وتطرق الوزير البريطاني في انطباعاته إلى البواعث لمثل هذا التقرب ، فبالإضافة إلى خوفه من التهديد الروسي ، فمن الممكن أن يكون متطلعاً للبحث عن تأكيد المساندة البريطانية له إذا ساءت الأحوال فيما يتعلق به شخصياً في مصر ، خشية من أن تأتي نتيجة الانتخابات بحصول الوفد على الأغلبية ، وأعلم عبد الفتاح عمرو بأنه سيفكر في الموضوع بترو حيث يستغرق البحث بعض الوقت ، كما أنه لا بد من استشارة رئيس الوزراء ، وعليه أرجأ الرد على فاروق ، ووجد أن الاتجاه السليم هو العمل على الحصول على مزيد من المعلومات من السفير المصري دون أن تلزم بريطانيا نفسها بشيء(*) . وهكذا فقد فاروق صوابه بشأن تلك التنازلات من أجل الاحتفاظ بالتاج .

ورأت بريطانيا الضغط على الملك لاستخدام تأثيره للسماح بمرور شاحنات البترول من إيران إلى معامل التكرير بحيفا عن طريق قناة السويس ، مذكرة باتفاقية القناة ، محاولة ربط ذلك بالإمداد بالأسلحة الحديثة ، مبينة إيجابية مصر تجاه الدول الحليفة . ولما كان فاروق بالمستشفى فقد كلف حسن يوسف ببحث الأمر مع القائم بالأعمال البريطاني ، فسلمه صورة من المشروع ليعرضها على الملك ، ولم يعارض رئيس الديوان بالنيابة وطلب عدم إخطار أحد بالموضوع حتى رئيس الوزراء ، لكن الأخير علم وأبدى موافقته ، والتقى

Ibid, J 8413 - 1055 - 16, Conversation , Egyptian Ambassador - Secretary of (*) State, Oct.,19, 1949.

كامل بفاروق وعرض عليه الأمر ، فبين أن هذا الوضع سيقوي المركز الحربي لإسرائيل ، وبالتالي من الضروري أن يقابل ذلك إمداد مصر بالأسلحة ، ورغم أن ذلك يتفق مع العرض البريطاني ، إلا أن بيفن في حديثه مع عبد الفتاح عمرو أظهر الرغبة في تحقيق طلب مصر ، ولكنه أوضح أنه لا يعزوه إلى مسألة مصفاة حيفا ، وعبر عن أمله من الإسراع بإلغاء القيود ، وجاء موقف نوري السعيد ليتعثر أمام التنفيذ ، ويذكر السفير البريطاني أن الموافقة ستؤدي إلى اصطدام مصر بالدول العربية(١) .

انشغل فاروق بأمر إمداد بريطانيا لمصر بالسلاح وألح في ذلك ، وانتابته في بعض الأحيان الشدة عندما واجهته بسلبيتها ، ففي لقاء له مع المارشال دوجلاس في بداية عام ١٩٤٩ ـ كان على علاقة وطيدة به حيث يزوره في منزله ويحضر الحفلات التي يقيمها ـ تكلم بلهجة شديدة لعدم تزويد مصر بالأسلحة لمساعدتها ضد اليهود ، وأوضح أن لديه خطاباً موقعاً عليه من ويفل عام ١٩٤١ يشكر فيه الحكومة المصرية على تقديمها ألف بندقية برن وبعض المدافع والمصفحات ، ولم ترد هذه الأسلحة ، وأن إعادة الأسلحة المقترضة لن يتأثر بالحظر ، وأن روسيا تمد إسرائيل بالمساعدة المباشرة ، وهناك ثمانون ضابطاً روسياً في فلسطين ، وأشار إلى المجهود الكبير الذي قام به الجيش المصري في الحرب مع وضع نقص الأسلحة في الاعتبار ، وبين أنه متفائل لنتيجة المفاوضات الجارية في رودس ، وتكلم عن إمكانية عقد تسوية مع إسرائيل(٢) . وبدأت بريطانيا في تلبية رغبته ، لكنها أبطأت وخفضت مما جعله يشكو إلى السفير البريطاني الذي بين أن إمداد الأسلحة يتم على الوجه الأكمل ، فعارضه فاروق وأشار إلى أن ورودها ضئيل للغاية ، وأنه يهمه أن

---

(١) Ibid, 75405, E 1072,11292,11293, 11462-1531-31, Andrews- F.O. Cairo, Sept. 3, 16, 17,21, No 152, 176, 18, 196, F.O. Op. Cit, 75408, E 13693-1531-31, Campbell - F.O, Nov. 12, 1949, No 1236.

(٢) Ibid, 73502, J 690 - 1055 - 16, Andrews-Wright, Cairo, Jan. 20, 1949.

تكون الكميات كافية وسريعة ، وخرج كامبل ليلتقي بوزير الحربية ويسأله عن كيفية ورود الأسلحة ، فأوضح أنها كانت كما يذكر الملك ، لكنها أصبحت تسير على وجه حسن ، ويستبعد السفير البريطاني أن لا يكون فاروق على علم بآخر الأخبار ويدرك أن هدفه إثارة الحمية (*) .

وانطلاقاً من السياسة البريطانية بشأن الحصول على تسهيلات حربية ، رأت وزارة الدفاع البريطاني التمهيد لذلك ، فاقترح الفيلد مارشال سليم ـ رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية ـ أن يلتقي بفاروق ، كما اقترح كامبل أن يحضر المقابلة الجنرال كروكر Crocker ومارشال الطيران ديكسون Dickson ، ورحبت الخارجية البريطانية وبينت الاستفادة من الارتباط بين الملك ورؤساء القادة وصرحت بأن ذلك يجعل محادثات الدفاع تسلك طريقها الصحيح . وتمت المقابلة في ٥ نوفمبر ١٩٤٩ ، وكما طلب فاروق كانت على انفراد ، وأظهر فيها اهتماماً بالحالة الدولية ، وتحدث عن هونج كونج والهند الصينية والموقف من الشيوعية ، ثم تناول اقتراح إنشاء وحدة دفاعية للدول العربية لتجنب النزاع بين العرب وليكون الدفاع موجهاً ضد الأخطار في منطقة فلسطين وروسيا ، وأشار إلى مصلحة بريطانيا الحربية ، وحينما سأله سليم عن القائد لتلك الوحدة الدفاعية ، أجاب بأنها طالما ولدت في مصر والتي ستحتمل العبء الأكبر ، فيكون تعيينه وفقاً لرغبتها ، وبطبيعة الحال فهو يتوق لتولي القيادة ، وانتقل إلى موقف اليهود وخشية هجومهم على مصر لأن هدفهم سيناء والقناة ، وأنه لا يريد أن يؤخذ على غرة ، والحدود التي وضعتها الأمم المتحدة غير مأمونة ، وبالتالي فالجيش المصري عليه أن يحمي الخط الخلفي ويتولى الهجوم المضاد ، وطلب المدرعات ، فبين سليم أنها غالية الثمن والصيانة ، وأشار عليه بأن الدفاع الجوي أصبح أهم من الدفاع الأرضي ، والمال المحدد يوجه للطيران بالدرجة الأولى ، وفي الوقت نفسه نوه بأن الطائرات مكلفة وأن

(*) Ibid, 73550, J 8247 - 1194 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 18, 1949, No 1086.

هناك صعوبة في إمداد مصر بها ، ، ثم أثار محادثات الدفاع البريطانية المصرية ، وأوضح أنه لم يحدث تقدم فيما يتعلق بالتسهيلات التي طلبتها بريطانيا ، ووجوب أن تكون هناك قوات بريطانية وما يتبعها من مؤسسات ، وأنه إذا كان يخشى على سيناء والقناة من اليهود ، فأحسن وسيلة لحمايتها وجود القوات البريطانية ، فأجاب بأنه يفهم مزايا بقائها في مصر ويعرف ما تريده بريطانيا ، لكن تواجهه صعوبات سياسية إذا أعلن ذلك ، ومع هذا فإنه سيعمل كل ما وسعه لتحقيق المطالب البريطانية ، ويأمل أن يكون ضيفه قد تحقق من أنه كان في جانب الانجليز بالكامل ، فأكد سليم هذا وصرح بأنه لا يوجد ملوك في جانب الستار الحديدي ، فتبسم فاروق وأيد القول وعلق بأن الروس لا يرحبون حتى بمن هم في هذا الجانب ، ثم تطرق إلى الرسالة السرية التي سبق وأرسلها إلى لندن عن طريق عبد الفتاح عمرو ، وطلب معرفة الرد عن طريقه ، لثقته فيه ، ولأن المسألة حربية بحتة ، ولكن الفيلد مارشال أظهر له ما يفهم منه أن الرد تتولاه الحكومة البريطانية(*) . وقد حققت تلك الزيارة الإيجابية المطلوبة .

ومثلت مسألة الرد على الرسالة الملكية أهمية كبرى ، وبحث الأمر بين المسئولين البريطانيين سواء في لندن أو القاهرة ، وتؤكد الخارجية البريطانية على عدم الانسياق وراء إعطاء فاروق ما يفيد أن بريطانيا ستأخذ على عاتقها مساندته في حالة حدوث ثورة أو انقلاب أو في أية صعوبات سياسية مع الوفد ، ونصح كامبل أن يتجنب بقدر الإمكان ما يضفي على الملك الانطباع بما قد يصدمه لما في ذلك من إعاقة لتقدم محادثات الدفاع التي تسير في طريق حسن ، وأن يؤجل الرد للعب بالوقت وحتى تنتهي الانتخابات وتعرف نتائجها ، وفي تلك الأثناء يرسل له ويحيطه علماً بأن الموضوع تحت الدراسة ، ويقوم

(*) Ibid, J 8562 - 1055 - 16, Secretary Chiefs of Staff Committe, Ministry of Defence - Bendall (F.O), Oct, 25, 1949, Stewart, Oct. 26, 1949, J 8877-1055-16, Campbell-F.O. Cairo, Nov. 5, 1949.

سليم بجس النبض للوصول إلى أعماقه خاصة لأنه يرتاح إليه وطلب أن يتلقى الرد منه ، وأبدى الرغبة في مراسلته ، وعبر له عن حاجته إلى نوع من الضمان مثل الذي أعطاه شارل الثاني للويس الرابع عشر . وركزت باقي الاقتراحات على الحذر من قتل مبادرته والظهور بالاهتمام بها لارتباطها بتحقيق المطالب البريطانية ، وأنه من المفيد ألا يفقد الاهتمام في اتفاق انجليزي مصري حتى لا يتحول كلية إلى تحقيق التعاون الخاص بالأمن العربي (الضمان الجماعي) ، وأن المصلحة المشتركة بين فاروق وبريطانيا فيما يختص بالخطر تتطلب وحدة المواجهة فمصر هي مفتاح الشرق الأوسط ، وإن لم تتمكن بريطانيا من الحصول على التسهيلات ، فسيحدث فراغ تقذف إليه روسيا . ووفقاً لهذه الخطوط ، تلقى عبد الفتاح عمرو الرد من وزير الخارجية البريطاني الذي تناول فيه أنه ناقش الموضوع بكامله مع رئيس الوزراء ، الذي فحصه من جميع النواحي الدستورية ، وقدمه كاقتراح لمجلس العموم ، وأنه يشك في استحالة الموافقة عليه ، وأكد الوزير أن بريطانيا لا تدخر وسعاً في تقديم المساعدة (*) .

وتنفيذاً للسياسة المرسومة ، التقى كامبل بفاروق في ١١ نوفمبر ، وحضر المقابلة الجنرال كروكر ومارشال طيران ديكسون ، وينقل السفير البريطاني لحكومته الحوار ، ويذكر أن الملك لم يكن راضياً عن الحرب الباردة ويرى ضرورة تحويلها إلى حرب واقعية لصعوبة العيش تحت رحمة التهديدات ، وأنه يجب على الدول التعاون ، حتى الدول الصغيرة ستحتاجها الدول الكبيرة ، وإذا لم تتفق الدول الديمقراطية على سياسة معينة فستجد روسيا طريقها ، وأيده ديكسون على طول الخط ، وأبدى السفير تفاؤله لأن بريطانيا ومصر بدأتا في هذا الاتجاه ، ويطلب فاروق حتمية الانتهاء منه ، ويوافقه كروكر ، ثم تحول الحديث والذي عبر فيه فاروق عن سعادته إزاء المناورات الجوية والتدريبات الميدانية للقوات المصرية مع القوات البريطانية وكيف أصبحت

(*) Ibid, J 8847 - 1055-16, F.O. Minute, Wright, Nov. 8, 1949, J 9297-1055-16, F.O. Minute, Secretary of State.

الثقة متوافرة بين الطرفين ، وبين أن القوات البريطانية تتوفر لها جميع سبل الراحة ، وقال مبتسماً إنه واثق من أنها تحب مصر وترغب في البقاء فيها ، ويعلق كامبل « مع أن الملك كان على صلة بإيطاليا أثناء الحرب ، إلا أن الجو تغير ، وكان شعوره طيباً نحونا ، وسعد الجنرال والمارشال بالمقابلة الملكية »[1] . وعليه ينجلي كيف أن فاروقاً تمكن من محو مواقفه العدائية تجاه بريطانيا وأصبح ملتصقاً بها .

وتفانى الملك في إبداء دلائل خضوعه ، خاصة بعد أن انتابه شعور بإمكانية فوز الوفد في الانتخابات ، ويعطي كامبل الصورة الدقيقة لذلك ، فيذكر أنه سبق في فصلين سابقين للصيد أن دعا فاروقاً للصيد معه لكنه لم يحضر ، وعندما جدد له الدعوة في شتاء ١٩٤٩ حدد اليوم في الحال ، ورغم أنه أصيب ببرد شديد وفاجأته الحمى ، إلا أنه تحامل على نفسه ، وبرر حضوره برغبته ألا تفوته متعة الصيد مع المدعوين ، وكان السفير البريطاني تحقيقاً للخطة البريطانية قد دعا الجنرال إرسكين Erskine القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، والأدميرال بولاند Poland كبير ضباط البحرية ، والبريجادير فير Phayre ، والكولونيل دافيد سون Davidson ، ورسل Russel باشا وأعضاء السفارة ، وقدمهم كامبل لفاروق ، وجرى الصيد في منطقة متصلة بمنطقة تدريب للقوات البريطانية ، ورغم الأنانية التي يتمتع بها الملك في مسألة الحصول على كمية كبيرة من الصيد ، إلا أن حصيلة هذه المرة كانت ضئيلة ، وعزا السبب إلى الضوضاء ، ويسجل كامبل أن ذلك لم يؤثر في نفسيته ، وأنه قام بدور الرجل الرياضي وفقاً للعادات البريطانية[2] ولم يدار تصرفاته ، فنشرت الصحافة الواقعة ومعها صور الإيضاح ، وفي اليوم

---

(١) Ibid, 73568, J 9131 - 1205 - 16, Campbell - Stewart, Cairo, Nov. 12. 1949, No 850.

(٢) Ibid, 73673, J 9991 - 1942 - 16, Campbell - Strange, Cairo, Dec. 9, 1949.

التالي قصد رجال السفارة البريطانية قصر عابدين وقيدوا أسماءهم في سجل التشريفات لرفع فروض الشكر لتفضل الملك بتلبية دعوة الصيد[1].

وحرصت السفارة البريطانية على عدم مس إحساسات فاروق ، فيلفت القائم بالأعمال البريطاني نظر الخارجية البريطانية إلى المقولة التي صرح بها وزير الخارجية البريطاني لوزير الخارجية التركي في ٥ نوفمبر أثناء لقائهما في باريس عن أن موقف الملك غير مرض ، وأن مثل هذا القول يخشى وصوله لمسامع السفير التركي في القاهرة وينقل عن طريق الجواسيس الى القصر ، وأنه من المسجل على فاروق خلال السنوات الأربع الأخيرة ذلك التحسن الدائم في موقفه تجاه بريطانيا بصفة عامة . ويأتي رد الخارجية البريطانية بأنها لا تعتقد أن الوزير التركي قد انطبع لديه أن الحكومة البريطانية غير راضية عن موقف الملك ، وإنما إشارة وزير الخارجية انحصرت في مسألة متطلبات الدفاع حيث ألقى اللوم عليه جزئياً لعدم حصول بريطانيا حتى ذلك الوقت على شيء يرضيها ولا على اتفاق نهائي مع الحكومة المصرية[2] . وبذلك يتضح كيفية المحافظة على الركيزة التي تعتمد عليها السياسة البريطانية في مصر .

ومع فوز الوفد في الانتخابات ازداد فاروق قلقاً ، وأراد أن يجعل من ذلك خدمة أداها لبريطانيا وصرح بهذا لكامبل على أساس أنها طالما طالبت بعودته للحكم أو إشراكه فيه ، وفي الوقت نفسه رغب في مساندة بريطانيا له في حالة احتدام الصراع بينهما ، وانتهز السفير البريطاني الفرصة وأعطاه مذكرة عن تنظيم حلف الأطلنطي - المضاد للوجود السوفييتي في أوروبا - بناء على تعليمات خارجيته ، ويكتب لحكومته ليلفت نظرها بشأن تعليق الصحافة البريطانية على نتيجة الانتخابات ، ومما يلاحظ أن فاروقاً قد نجح إلى حد كبير في تحويل التعضيد البريطاني للوفد إليه ، فرغم انطباع وزير الخارجية

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٠٦٢ في ١١ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ٦ .

(٢) F.O.Op.Cit, 73505, J 10069 - 1055 - 16, Andrews - Barclay, Cairo, Dec. 17, 1949.

البريطاني عن عودة الوفد ودلالته على أن الاتجاه ضد القصر ، إلا أنه لا يقترح التمسك بشدة بالنحاس ، ويطلب أن يكون سفيره على صلة دائمة بأحمد عبود حيث لديه القدرة مما يجعله يرتب الأمور مع الملك(١) . وتدعيماً للموقف الملكي أمام الوفد ، واسترضاء لبريطانيا ، عين فاروق حسين سري رئيساً للديوان ، ومعروف علاقته الحميمة بها ، وبالفعل رحبت به ، وتشير الخارجية البريطانية بأهمية هذا المنصب في السياسة المصرية عامة والسياسة البريطانية خاصة ، إذ تعتبره الواسطة بين عابدين وقصر الدوبارة(٢) . والحقيقة أن العلاقة في هذه الفترة لم تكن بحاجة إلى واسطة .

وأراد فاروق تحقيق ما يتوق إليه منذ سنوات وهو تجديد الدعوة إليه لزيارة بريطانيا ، وكانت الديلي تلجراف قد ذكرت اعتزامه بزيارة غرب أوروبا في عام ١٩٥٠ ، وأثيرت في مجلس العموم الزيارة ، وضرورة وضع سياسة الأمريكيين بشأن الخطوات السريعة التي يتخذونها لتحسين علاقاتهم بالدول العربية في الاعتبار ، وأنه إذا لم يرحب بتلك الزيارة ، فإن الأمريكيين سيسعدهم للغاية استقباله ، وكان موقف وزير الخارجية البريطاني التشجيع لجميع الوسائل التي تقوي العلاقات ، ولكنه أشار إلى ظروف الانتخابات في بريطانيا وعما ستكون ملائمة للزيارة أم لا(٣) . وفي لقاء فاروق بالأدميرال اللورد مونتباتن Mountbatten في ١٩ يناير ١٩٥٠ ركز على دعوة الزيارة ، ومما يذكر أنه في هذه المقابلة أبدى رغبته في تفقد الطرادة « ليفربول » ، وعليه فقد أجل الأدميرال ميعاد رحيله ، وأجرى استقبالاً حافلاً لفاروق وأطلق له واحداً وعشرين طلقة وحضر الاحتفال كامبل وبعض رجال السفارة البريطانية وحسين سري وكريم ثابت ويوسف رشاد وأحمد بدر وجلال علوبة ، وتناول الجميع

(١) Ibid, 80347, J E 1016 - 5, 17, Campbell - F.O. Cairo, Jan. 6, 14, 1950.

(٢) Ibid, JE 1016 - 17 , Campbell - Strange, Cairo, Jan. 14, 1950.

(٣) Ibid, 73505, J 9023 - 1055 - 16, Beamish (House of commons) - Maybew, Nov. 7, 1949.

الغداء على عزف الموسيقى [1] وبهذه الصورة يبدو التعانق واضحاً .

وأخيراً جاء الوقت الذي رأت فيه بريطانيا دفع الثمن لفاروق، والواقع أنه عقب حادث ٤ فبراير لاح لدى البعض من الانجليز خاصة العسكريين منح الملك وساماً ليضعه على صدره لجذبه للجانب البريطاني ، ولم يكن من المعقول أن تلقى الفكرة القبول من كيلرن ، فيرفض لموقف فاروق غير المضمون[2]. ومع التغيير الكبير الذي حدث في علاقاته بالإنجليز وارتمائه في أحضانهم ، فاتح حسين سري السفير البريطاني في مسألة منح فاروق رتبة شرفية ، ونصح بعدم اختيار رتب الفروسية ، وأنه لو منح رتبة كولونيل شرف لآلاي بريطاني أو ما يشابه ذلك ، فإن هذا سيسعده للغاية ويغريه ، وهنا بين كامبل أن هذه الرتبة تلزمه تأدية التحية للفيلد مارشال سليم لو تقابلا ، وكان السفير البريطاني قد عرض المسألة على سليم ووعد بدراستها . وجرت المباحثات في لندن ، وأرسلت الخارجية البريطانية الى سفيرها تبلغه بأن الفيلد مارشال يرى أن رتبة الكولونيل تختص بالضباط العاملين باللواءات ، وهناك إمكانية منحه رتبة شرفية « فريق ثان Lieutenant general » أو « فريق أول Full genral » ، وهذا سيعطيه حق ارتداء الزي الرسمي والاستقبال الشرفي اللائق ويجنب الصعوبة الناجمة عن اختيار رتبة أقل ، وفي هذه الحالة لا بد من تصديق الملك جورج ، وبما أن مهراجا نيبال يحمل رتبة فريق ثان ، فيحصل فاروق على الرتبة الأخرى المتميزة[3] .

وفي هذه الأثناء التقى وزير الخارجية البريطاني ـ وهو في طريق عودته

---

(١) Ibid, 80600, JE 1941 - 4 - 9, F.O. Minute, Strange - Mekins , Jan. 20, 1950.

المصري ، عدد ٤٣٦٩ في ٢٣ يناير ١٩٥٠ .

(٢) F.O.Op.Cit, 35537, J 3883 - 2 - 16, F.O Minute, Peterson, Sept. 8, 1943, F.O.Op. Cit,45988, J 172 - 172 - 16, Killearn - Eden, Cairo, Dec 21, 1945.

(٣) Ibid, 80600, JE 1941 - 5 - G. Campbell - Wright, Cairo, Jan. 11, 1950, F.O - Cairo, Jan, 23, 1950.

إلى لندن من مؤتمر كولومبو ـ بالملك بناء على دعوته ، وكانت المقابلة ودية ودعمت الصلات في الوقت الذي وافق الملك البريطاني بكل سرور على منح الرتبة وعلى فكرة انتهاز فرصة توقف دون جلوسستر في القاهرة ـ وهو في طريقه إلى الخرطوم ـ وتوكيل المهمة له ، واستقبل كامبل الخبر بفرح ، وأعلمته الخارجية البريطانية أنها ستشير لاسم فاروق بأنه ملك مصر فقط حيث ذكر لقب خديو سيؤدي إلى صعوبات ، وطلبت من سفيرها أن يبلغ فاروق سراً وإن لم ير مانعاً يبلغ النحاس حتى يتفادى تكدره إذا منحت الرتبة دون إخطاره مسبقاً(١) .

وفي ١٢ مارس ١٩٥٠ وصل الدوق وزوجته وتوجها إلى قصر القبة والتقيا بفاروق ، وقدم له الدوق براءة الرتبة الشرفية وبها أصبح جنرالاً فخرياً في الجيش البريطاني ، وعبر عن شكره الحار وطلب نقله إلى العاهل البريطاني ، وأكد تقديره للرتبة ، وأنها ستجعل الارتباط أكثر توثقاً ثم تكلم عن العلاقات بين الأسرتين الملكيتين ، وتأسف على أنه لا يمكنه منح الدوق قلادة محمد علي ومن ثم أهداه صورته موقعاً عليها ومنح زوجته نيشان الكمال ، وعلى الفور بعث برسالة شكر للملك البريطاني سلمها له عبد الفتاح عمرو(٢) . ونقلت المصري انطباعات لندن لهذا العطاء ، حيث صرحت الدوائر الحربية بأنه ليس هناك ملك أجنبي يحمل هذه الرتبة ، وآخر من حملها القيصر وليم الثاني عندما ارتبط بعلاقة مصاهرة مع الأسرة الملكية البريطانية ، وأن الهدف منها علاقات أكثر توطداً(٣) . ويسجل فاروق في ذكرياته أن تلك الهدية ترضيه عن إهانة لامبسون له في ٤ فبراير أمام أصدقائه من الجيش البريطاني ، وبالتالي فلا بد أن يكون رد

---

(١) Ibid, 80343, JE 1013 - 10, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 4, 1950, No 42, F.O.Op. Cit, 80600, JE 1941 - 7 - G. Lascelles - Barcley Bukingham Palace, Feb. 17, 1950, JE 1941 - 8 - G , Campbell - F O , No 203, F.O - Cairo, March 3, 1950, No 375.

(٢) Ibid, 80600, JE 1941 - 13, Campbell - F.O, Cairo, March 13, 1950, No 250, JE 1941 - 14, Egyptian Ambassador, March 15, 1950, No 813.

(٣) المصري ، عدد ٤٤١٩ في ١٤ مارس ١٩٥٠، ص ٤ .

الاعتبار على نفس الطريقة[1] . وأقام حفل ـ دون إخطار الحكومة ـ بأنشاص في ٤ أبريل ، دعا إليه كبار ضباط الجيش البريطاني في منطقة القناة ، وحضره كبار ضباط الجيش المصري ، وكما هو متوقع فقد ارتدى الزي الرسمي حاملاً شارة الرتبة الجديدة حتى تؤدى له التحية العسكرية[2] . حدث ذلك في وقت كانت مصر تطالب فيه بالجلاء .

مثلت فترة شغل كامبل لمنصب السفير البريطاني ثقلاً في توجيه فاروق للتبعية البريطانية الكاملة ولما كانت مدة خدمته تنتهي في ٧ يونيو ١٩٥٠ ، أرسل إليه بيڤن يقترح أن يمد مجلس الوزراء خدمته، لكنه أبى واعتذر، وأقام له فاروق ـ اعترافاً بجميله ـ حفل توديع في حديقة قصر القبة وصرح بأن هذا الاحتفال ليس تقليدياً يقام لكل سفير ، وإنما هو لكامبل خاصة[3] . ووقع اختيار لندن على ستيفنسون وكان عليه استكمال الطريق . ومضى فاروق في لفتاته التي تعطي الانطباع باستمرار سياسته ، فهو يبعث برسالة ملكية إلى بيڤن عندما علم بمرضه وحملها عبد الفتاح عمرو إليه في المستشفى متمنياً له الشفاء العاجل ومصحوبة بباقة ورد ، ويتلقى الشكر ، ويوفد السفير المصري ليستفسر عن صحة المارشال ويڤل ، وتنشر الأهرام ذلك مشيدة بتلك التصرفات[4] .

وعرضت مسألة المفاوضات على البحث في ضوء تحليل الخارجية البريطانية للعلاقات الإنجليزية المصرية ، فقد بينت أن أي اتفاقية لا بد من

---

(١) Farouk's Memories, Op.Cit, Dec. 21, 1952.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣١٧٠ في ٢ أبريل ١٩٥٠، ص ٦، عدد ٢٣١٧٣ في ٥ أبريل ١٩٥٠، ص ٦.

(٣) آخر لحظة، عدد ٥٢ في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩، ص ١.

F.O.Op.Cit, 80343, JE 1013 - 22, Andrews - F.O, Cairo, May 27, 1950.

روز اليوسف، عدد ١١٤٥ في ٢٣ مايو ١٩٥٠.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣١٨٣ في ١٦ أبريل ١٩٥٠، ص ٦، عدد ٢٣١٨٩ في ٢٢ أبريل ١٩٥٠، ص ٦، عدد ٢٣٢٠٤ في ٧ مايو ١٩٥٠، ص ٦.

موافقة الملك والوفد عليها ، وفاروق يبدي الرغبة في ذلك ، أما الموقف المصري العنيف فيرتكز على الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر والاعتراف بوحدة وادي النيل بمعنى أن يكون لمصر السيادة على السودان وذلك قبل المحادثات ، وهذا ما ترفضه لندن ، وتعود وتستعلم من سفيرها عما إذا كانت زيارة فاروق للندن أثناء سير المحادثات تشكل عاملاً مساعداً ، أو أن تتم في مرحلة لاحقة في حالة سيرها بخطى حسنة[1] . ومما لا شك فيه أن فاروقاً رجحت كفته عن النحاس خاصة بعد سمة العلاقة الجديدة التي ربطت بينهما ، كما أن ضعف مركز رئيس الوزراء الداخلي جعل بريطانيا تميل لكفة الملك ، وساعد على ذلك استسلامه ، فيذكر القائم بالأعمال البريطاني أنه في أثناء الحوار معه أدرك أنه يعامل المسألة الاستراتيجية كمسألة حربية ولا يسمح للصعوبات السياسية بالتدخل في الحل الحربي[2] .

ويسجل السفير البريطاني للندن انطباعاته بعد شهر من ممارسته العمل ، فيذكر أن فاروقاً يعترف بضرورة الوجود العسكري البريطاني والتفاهم مع الحلفاء الغربيين لتحققه من أن مركزه واستقراره يعتمدان على ذلك ، حيث يعي جيداً أنه إذا تركت مصر عرضة للتسلل السوفييتي ، فإن الملكية والتحكم الاقتصادي للباشوات سيختفيان ، ويشير إلى انزواء نفوذ رئيس الديوان ، ويعتبر حسن يوسف البديل لحسين سري ، ويبين أن كريم ثابت قوة في القصر لحصوله على ثقة الملك التامة في الوقت الذي يتمتع فيه بمكانة لدى الوفد ، وعليه يرى التقرب منه لمكانته لدى الوفد ، وعليه يرى التقرب منه لإمكان الوصول إلى اتفاقية مع الحكومة[3] . ووفقاً لهذه الخطوط مضى السفير الجديد في عمله .

---

(١) F.O.Op.Cit, 80382, JE 1055 - 4, F.O. Minute, Wright, March 24, 1950.

(٢) Ibid, JE 1055 - 14, Andrews - Wright, Cairo, May 15, 1950.

(٣) Ibid, JE 1055 - 32, Stevenson - F.O, Alex . July 7, 1950, No 288.

لم يكن فاروق راضياً عن تصلب محمد صلاح الدين ، ورغم إقراره بأنه رجل وطني ومخلص ولا يتعدى حدوده، إلا أنه أظهر تكدره منه للسفير البريطاني في مقابلته له في ٢٠ يونيو، وذلك عندما صرح الأخير بتخوفه من اتصاله بالحكومة بشأن مسألة الدفاع من أن يقابل بتكرار كلمة وزير الخارجية بطلب الجلاء التام على وجه السرعة ، ونصح فاروق ستيفنسون بمشاورة حسن يوسف قبل الدخول في أية محادثات مع الحكومة ، وكان الملك يخشى من المجازفة بفشل آخر في المفاوضات ، واستعاد للسفير البريطاني حديثه مع الفيلد مارشال سليم ، ورأى إعطاء الشعب المصري شيئاً ما ليبدد الماضي ، وتناول موقف المعارضة في البرلمان الانجليزي تجاه المسألة المصرية وخاصة تشرشل الذي نعته بأنه استعماري فعال ، وانعطف على السودان فشكا من ضيق أفق حكومته ووجوب تسوية المسألة بين المملكة المتحدة ومصر فقط ، وانه على المدى الطويل لا يمكن لأي أحد أن يمنع الشعب السوداني من تقرير مصيره ، وذكر أن أحد ضباطه في الخرطوم اتصل به تليفونياً ونقل له أنه تمكن من اقناع صاحب سينما يوناني بأن ينتزع من الجريدة الإخبارية ما يشير الى الصعوبات التي يجدها الملك مع أمه وأختيه في أمريكا ، وعندما عبر سيتفنسون عن أسفه مبيناً عدم وجود رقابة على الأفلام بالسودان ، رد عليه فاروق بسؤال عما إذا كانت حكومة السودان تسمح بعرض فيلم عن الإمبريالية البريطانية . أيضاً شكا الملك من مقاطعة التجار البريطانيين لمشترى القطن المصري مما أثر على بعض البيوتات المصرية التي وجدت العروض المغرية من الاتحاد السوفيتي ، وهو لا يريد عقد الصفقات معه لأنه يتعامل من منطلق البواعث السياسية(*) .

ونلمس من تلك المقابلة تأثر نفسية فاروق ، فرغم أنه لم يعبر عن ضيقه لعدم إتمام الاتفاقية السرية ، إلا أنه أبدى تبرمه لبعض التصرفات البريطانية مما جعله يعاتب عليها . ويكتب السفير البريطاني لحكومته يطلب سحب الفيلم الخاص بالجريدة الإخبارية ومصادرته مؤكداً على ضرورة أن تكون العلاقات مع فاروق

(*) Ibid, JE 1055 - 23, 25, Stevenson - Bevin, Alex. June 21, 1950.

على أحسن ما يرام في وقت يسعى فيه لمفاوضات مناسبة وحتى يشعر بأنه قد اتخذ إجراء لإرضائه(١) .

ومما زاد من ضيق فاروق موقف الإعلام الأوروبي والأمريكي منه ، ففي هذه الفترة ساءت سمعته ، وراحت الصحافة السويسرية تكتب المقالات التي تحط من شأنه ، وتهتم المفوضية البريطانية في برن وترسل للندن لتبين أن تلك الصحافة تستقي الأخبار وتحلل وتحكم على الرجال والأفعال بتعقل واتزان ، وأنها ـ أي المفوضية ـ درست ما كتب فلم تجد فيه ادعاء أو تجنياً ، كما تابع المسئولون البريطانيون ما ينشره وليم أتوود Attwood في لايف ماجازين الصحيفة الأمريكية ، ورأى السفير البريطاني في واشنطن إمكانية أن يكون الدفاع وراء انتقاد فاروق ومهاجمته التأثير الصهيوني(٢). وفي الواقع فإن السياسة البريطانية حرصت على استمرار حسن العلاقات مع فاروق ، لكنها لم تكن لتستطيع الوقوف أمام أصحاب الأقلام التي صوبت سهامها تجاهه ، فقد نشرت صنداي إكسبريس في ٢١ مايو ١٩٥٠ مقالاً تحت عنوان « فاروق الأحمق » تناولت فيه زواج الأميرتين في أمريكا وركزت على فتحية وهاجمت بشدة الملك وأسرته ، واحتج وزير الخارجية لدى السفير البريطاني ، والسفير المصري في لندن لدى الخارجية البريطانية ، ولكنها ترد على سفيرها بأنها لا تقر مثل هذا المقال ومع هذا فهي لا تملك اتخاذ أية إجراءات ضد الصحافة التي لها حق النقد حتى للمسئولين البريطانيين(٣) . وحاول ستيفنسون تبرير الموقف في مقابلته للملك عندما تعرض الأخير للرحلة التي ينوي القيام بها في صيف ١٩٥٠ وكيف أنه لا يلقى تشجيعاً لزيارة بعض الدول الأجنبية لمسلك

---

(١) Ibid, 80601, JE 1941-24, Stevenson - F.O, Alex. June 23, 1950. (8)

(٢) Ibid, 80371, JE 10343 - 1, British Lagation - F.O, Brene, Feb. 22, 1950, No 1034. F.O. 371 - 80600, JE 1941 - 17, British Embassay - F.O. Washington, April 19, 1950.

(٣) Ibid, 80601, JE 1941 - 2, Campbell - F.O, Cairo, May 22, 1950, No 224, F.O - Campbell, June 1st, 1950.

صحافتها ، وأشار بمرارة إلى الهجوم الذي تشنه الصحافة البريطانية عليه ، وحاول السفير تهدئته وذكر له أن أي شخص يحتل مركزاً عاماً من أي نوع هو تحت رحمة الصحافة ، والصعوبة أنه وفقاً للأنظمة الديمقراطية لا يوجد ما يمكن القيام به للردع إلا القليل جداً ، ولكن فاروقاً اعترض وتمسك بضرورة القيام بأي إجراء (*) .

وكان المقال الذي أثار الحنق الملكي على الصحافة البريطانية بعنوان « بريطانيا وملك مصر » ونشرته الإيكونومست في ٨ يونيو ١٩٥٠ ، ولم تكن هذه المرة الأولى ، فقبلها بستة أشهر وهي توالي مقالاتها المنتقدة للملك، أما هذا المقال فقد فاق الحد ، فذكر أن فاروقاً أرسل الجيش المصري إلى حرب فلسطين دون إعداد أو تسليح إلا بالنزر اليسير منه ، غير مبال بنصح حكومته ، وأنشأ بوليساً مخصوصاً ، وقام بالاعتقالات من غير محاكمة ، ويتناول المقال المستوى الاجتماعي في مصر الذي هو دون المستوى العادي ، وكيف أن الملك يمتلك الأراضي الواسعة ويمدها بالماء الوفير ويسوق منتجاتها وانعكاس ذلك على الفلاحين ، ويعلي الأسوار حول قصر القبة - حوالي مائة فدان - من اعتماد إصلاح الطرق بعد حرب فلسطين التي أرهقت الميزانية ، ثم يتطرق المقال إلى حياته الشخصية سواء لعبه القمار أو علاقاته النسائية وطلاقه لفريدة وفشله في إقعاد أخته فتحية عن زواجها بقبطي . واستاء السفير البريطاني لهذا المقال واعتبره غير لائق ، وكتب إلى حكومته يستعلم عن مدى إمكانية الرجوع للمحررين والتفاهم معهم ليتجاهلوا فاروقاً وأسرته وحياته الشخصية ، حيث أنهم لا يعلمون مدى تأثير هذه المقالات على العلاقات معه ، وأن مستقبلها يتوقف على المناخ الملائم ويجب عليهم ألا يفسدوه . وترى الخارجية البريطانية أن كل كلمة وردت في المقال صحيحة ، وبالتالي يصعب مجابهة المحرر لمقال يعبر عن الواقع ، وتعتبر ما كتب ورقة رابحة يمكن استغلالها ، فهي تجميع لأخطائه ، وتعد وسيلة من وسائل تقوية مركز السفارة البريطانية ، وأنه كحل

(*) Ibid, 80382, JE 1055 - 25, Stevenson - Bevin, Alex. June 21,1950, No 263.

وقتي ، من الممكن أن يكتب بعض المسئولين البريطانيين الذي يعرفونه مثل اللورد كينروس Kinros في الصحافة بما يرضيه شخصياً ، وبالفعل أرسل اللورد إلى السفير المصري يطلب صورة لفاروق لنشرها في مجلة اللاَّستريتد إذ سيكتب مقالاً عن حياته الشخصية كأحد مشاهير الشرق الأوسط (١) . ولكن من الواضح أن الوقت تأخر بعض الشيء. وحدث في أثنائه ما كدر فاروقاً .

وجاءت الرحلة الملكية إلى أوروبا في أغسطس ١٩٥٠ لتكون مادة جديدة وخصبة للصحافة الأجنبية ، فبالإضافة للصحف الأمريكية والفرنسية والسويسرية ، أسهمت الصحف البريطانية بدور إيجابي ، وركزت نشاطها في دوفيل ، فتكتب ديلي اكسبريس تحت عنوان «حاكم من الشرق الأوسط يروح عن نفسه» لتسطر خطوات فاروق خاصة لعبه للقمار وحصر المكسب والخسارة ، وحذت حذوها ديلي تلجراف وصنداي تيمز ، وعندما شكا ستيفنسون من هذا الأسلوب ، عادت الخارجية البريطانية لتؤكد أن تصرفات الملك السيئة تقضي على حسناته ، وتذكر أنه رغم حضور أحمد عبود خصيصاً إلى لندن للاتصال بالمحررين البريطانيين للتوقف عن النشر ضد فاروق وحكومته - أنفق ٥٠ ألف جنيه لهذا الغرض - إلا أنه سينفض يده حيث صرح برأيه بصفة سرية « إن الملك يستحق هذا البلاء نظراً لسلوكه » (٢) . وفشلت المجهودات للحد من هجوم الصحافة البريطانية التي واصلت طريقها مما أزعج فاروقاً وخدش علاقته ببريطانيا ، وكحركة رد فعل نشر جلاد الأعمدة الصحفية الحماسية التي تزيد الشعب اشتعالاً تجاه مطالبه وذلك حتى يظهر فاروق بصورة الحاكم الذي لا يقل تطرفاً عن أحد ، وأنه سينجح فيما فشل فيه الوفد ويصل

---

(١) Ibid, 80601, J 1941 - 25, Stevenson - F.O, Alex. June 23, 1950, F.O. Minute, F.O.Op.Cit, 90227, JE 1941 - 8, Lord Kinross - Egyptian Ambassador, London, Jan. 20, 1951.

(٢) Ibid, 80601, JE 1941-25, 31, F.O-Cairo, Aug. 21, 22, 1950.

إلى اتفاقية ويحقق الأماني الوطنية(١) . وذلك ليعوض جزءاً من انهيار سمعته ، وفي الوقت نفسه يؤكد لبريطانيا أنه هو الآخر يمكنه استخدام الصحافة ضدها .

وعاد فاروق من رحلته في ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ ، وبدأت علاقته تسوء بحكومته ، وتأزمت الحالة الداخلية ، ولم يكن قد حدث أي تقدم بشأن المفاوضات ، حتى إنه اقتنع بأن الصعوبات تكتنف المسألة وولى اهتمامه بما هو أقل أهمية وركز على الدفاع المدني وكيفية الوقاية والعلاج من القنبلة الذرية وطلب خبيراً بريطانياً ورأى إرسال مبعوثين للتدريب(٢) . ووضح الاتجاه الجديد الخاص بإلغاء المعاهدة ، فعندما افتتح الدورة البرلمانية في نوفمبر تعرض لحالة الاضطراب التي تسود العالم وضرورة الاستعداد لها ، وأشار إلى أن معاهدة ١٩٣٦ فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات مع بريطانيا ولا مناص من تقرير إلغائها ، أيضاً أشارت خطبة العرش إلى ذلك(٣) . ويجتمع السفير البريطاني بكل من جلاد وحسن يوسف ليتعرف على الموقف الملكي ، فيدرك أن وجهة نظر القصر ترى أن النحاس لن يسمح لوزير خارجيته بالموافقة على تنازلات من أي نوع أثناء محادثاته مع وزير الخارجية البريطاني ، وأنه سيقوم بإشعار إنهاء المعاهدة في خلال ستة أو ثمانية أسابيع . وأن الملك ليس في وضع يمنعه من الموافقة ، لكنه عقد عزمه على ألا يتبع هذه الخطوة اتخاذ أي إجراء ضد القوات البريطانية في منطقة القناة أو أي اضطراب يخل بالنظام ، ويعتقد أنه بمواجهة بريطانيا بمثل هذا التصرف فإنها ستعرض الأمر من نفسها على مجلس الأمن ، وكل الاحتمالات تدل على أنه سيحيل الأمر إلى محكمة العدل الدولية لإبداء الرأي ، وذلك جميعه سيستغرق وقتاً ، ويعطي الفرصة

(١) Ibid, 90115, JE 10110 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5, 1951, ؛ فوض فاروق جلاداً في كتابة التقارير المنتظمة عن الحالة السياسية وإرسالها له بالخارج .

(٢) Ibid, 80383, J 1055 - 46, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 8, 1950, No 315.

(٣) الأهرام، عدد ٢٢٣٩٠ في ١٧ مايو ١٩٥٠ ، ص ١ .

لإخماد الشعور وبصفة خاصة إذا لم تحدث نتائج ملموسة لهذا الإلغاء(١) .

وآثر فاروق عودة محمد صلاح الدين من لندن ، وقد قام نجيب الراوي وزير العراق المفوض بالسعي لدى قصر الدوبارة لإصلاح الخدش الذي أصاب علاقة فاروق ببريطانيا ، فالتقى به في أواخر ديسمبر ، وأيد وجهة نظره فيما يختص بإسقاط طلب الجلاء في ذلك الوقت ، وبين أنه يجب أن يكون هناك تعاون مع بريطانيا للإعداد للدفاع بما يتفق أولاً مع المعاهدة ، وأيده فاروق ورأى استحسان انتظار وصول وزير الخارجية حيث من الممكن أن تكون المحادثات مثمرة ، ونقل الوزير العراقي القول إلى القائم بالأعمال البريطاني ، وأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الملك جانب بريطانيا ويرغب من كل قلبه وبإخلاص في تسوية حربية معها تمكن القوات البريطانية من البقاء في البلاد لتحققه من أن استمرار عرشه يعتمد على وجودها والذي يعني أيضاً استقراراً أعم(٢) . ورغم أن محمد صلاح الدين حرص على سرية المحادثات ولم يبح لرئيس الوزراء أو لاحد من زملائه عنها خشية تسرب ما جرى في المناقشة ، لكن وزير الخارجية البريطاني اتفق مع سفيره أثناء وجوده في لندن على إعطاء فاروق ملخصاً لما دار بصفة شخصية ، وتم التنفيذ ، ويذكر ستيفنسون لحكومته أنه تكلم مع فاروق بنفس خطوط مناقشة لندن ، وكان رد فعله مرضياً حيث أوضح أنه لو تم اتفاق حبي بين بريطانيا ومصر فستحصل الأولى على تسهيلات وتعاون أكثر مما تأمل في الوصول إلى معاهدة تنتج عنها مساومات صعبة ، وانتهز السفير البريطاني الفرصة وتناول بالشرح المحادثات الخاصة بالأرصدة الاسترلينية ، وبطبيعة الحال أراد أن يثبت فائدة الجنيه الاسترليني عن الدولار ، فأشار الى أن ما كانت مصر تأمله في ثبات علاوات الدولار غير حقيقي ، وأن التحول من السلم إلى الإنتاج الحربي في الولايات المتحدة ،

---

(١) Ibid, 80384, JE 1055 - 83, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 28, 1950, No 827.

(٢) Ibid, 90129, JE 1051 - 9, Andrews - Bowker, Cairo, Jan. 3, 1951.

جعل تسليم البضائع الأساسية تختلف مواعيدها ، وبالتالي فإن الدولار لا يفضل على الاسترليني لمن يرغبون في مشترى الآلات وما يماثلها[١] . وبذلك ينجلي أن من بين أهداف السياسة البريطانية للسيطرة على الملك إبعاد التأثير الأمريكي .

وفي هذه الاثناء زارت مصر د. سمرسكيل Summerskill وزيرة التأمين الأهلي البريطانية ، وقدمها ستيفنسون لفاروق ، فسعد بالتحدث معها ، وأظهر أوتقراطيته عندما تناول مقدرة بوليسه الخاص في الكشف عن النشاط الشيوعي ، وشكا السفير البريطاني لبيفن من بعض تصرفات الملك ، فذكر أن لديه عقدة تجعله يتردد في قبول أي نوع من المعلومات ، وهو دائماً يدعي أنه يعرف كل شيء عن كل موضوع يذكر ، فقد تعمق في الحديث عن أنه قادر على التحكم في النبيذ رغم أنه لا يتعاطى الخمور ، وأحياناً يبدو كأنه ممثل مسرحي كبير ، ثم يشير إلى فقدانه لتوازنه وقيامه بأسوأ أنواع المزاح ، وما ترك ذلك من انطباع سيىء لدى الوزيرة ، ومن ثم فقد رفضت الإشارة إليه من قريب أو بعيد في حديثها بالإذاعة قبل سفرها[٢] . ولكن السياسة في تلك الآونة جعلت مثل هذه التصرفات الهوجائية تذوب سريعاً . وجرياً على خطب ود فاروق ، أرسل السفير البريطاني إلى لندن يخبرها بنبأ إعلان خطبة فاروق لناريمان ، راجياً معالجة الصحافة البريطانية لهذا الخبر بلباقة لما في ذلك من مساعدة في المفاوضات ، واقترح أن يرسل الملك جورج السادس برقية تهنئة ، ويبعث بهدية كتلك التي أرسلها لشاه إيران حتى يقدمها في الوقت المناسب للملك لما سيكون لها من تأثير على الناحية السياسية[٣] . والواقع أن ستيفنسون لم يكن أقل من سابقه في فهم نفسية فاروق الذي ساعده على ذلك ، ففي

---

(١) Ibid, JE 1051 -7, Stevenson-F.O, Cairo, Jan.4, 1951, No 4.

(٢) Ibid, JE 1051 - 18, Stevenson - F.O, Cairo, Jan 15, 1951, F.O. op. cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٣) Ibid, 90227, J 1941 - 2, 3, 7, Stevenson - F.O, Cairo, Feb, 9, 11, 23, 1951, No 111, 112 , 139 .

إحدى المقابلات التي استدعاه فيها ، سحب مسدساً أوتوماتيكياً من درج مكتبه وأخبره بأنه دائماً محشو بالرصاص ومعد للإطلاق ، واستمر في القول بأن هذا المسدس كان موجوداً معه يوم ٤ فبراير حينما واجهه لامبسون في قصر عابدين بإنذار وخلفه المدرعات في فناء القصر ، وأكد أنه ـ أي لامبسون ـ لم يكن أقرب إلى الموت منه في ذلك اليوم . ويصف ستيفنسون لبيفن انفعالات فاروق أثناء حديثه « وكل هذا كان مصحوباً بامتلاء فمه وصدغيه بالضحكات العالية »(١) . وعليه لم يكن من الصعب المعالجة البريطانية لهذه الشخصية .

وعقب عودة محمد صلاح الدين من لندن ، رأى النحاس ضرورة تجنب مصادمات وزير خارجيته مع السفير البريطاني ، وأن عليه قبل اللقاء به الرجوع للملك عن طريقه ، وفي نفس الوقت استدعى فاروق ستيفنسون في ٨ أبريل ١٩٥١ عقب عودته من لندن مباشرة ، ويحلل الأخير سبب الاستعجال برغبته في ألّا يظهر للشعب أنه استقبله قبل إجرائه أي اتصال بأحد من الحكومة ، وبالفعل فقد نشر نبأ تلك المقابلة وبأنها استمرت وقتاً طويلاً عرض فيها السفير مهمته في لندن ، وفي ذلك الدليل على أن الملك معني كل العناية بالقضية الوطنية(٢) . وفي اللقاء أبدى فاروق مشاركته للحكومة البريطانية بأنه من الأوفق عدم التسرع ، لأن الصدام بين مصر وبريطانيا سيكون كارثة في الظروف القائمة والتي يمر بها العالم وبصفة خاصة الشرق الأوسط ، وأخطر ستيفنسون بصفة سرية بأنه أعطى تعليمات للنحاس تحت هذا المعنى ، وعندما سأله عن كيفية التعامل مع حكومته ، نصحه باللقاء بالنحاس ، وعليه رتب أموره كما اتصل به عبد الفتاح عمرو وكان موجوداً بالقاهرة وأبلغه أن الملك أخطر النحاس ليجتمع به على نطاق ضيق لطرح المقترحات وذلك لتجنب الاتصال المباشر المنفرد مع محمد صلاح الدين المتشدد والذي يرغب في سرعة الحصول على

---

(١) Ibid, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٢) Ibid, 90131, J 1051 - 53, Andrews - F.O, Cairo, April 7, 1951, No 259, JE 1051 - 54, Stevenson - F.O, Cairo, April 8, 1951, No 266,

المصري، عدد ٤٨٠١ في ٩ أبريل ١٩٥١ ، ص ١ .

اتفاق ، في الوقت الذي يرفض فيه المقترحات البريطانية ، ويغتبط السفير البريطاني لتدخل فاروق ويعقب بقوله « جميل أن تبدو رغبة الملك في عدم التصادم على قدر المستطاع »(١) . ولم ينس سيتفنسون أثناء المقابلة أن يبدي رغبة مليكه في تقديم هدية الزفاف لفاروق(٢) ، حتى يلطف من الأجواء .

وترك الملك الساحة السياسية ، وسافر في رحلة شهر العسل ، ليجد الصحافة البريطانية في انتظاره ، وبالغت في الاستهزاء به ، فتنشر صنداي اكسبريس في ١٥ يوليو أن منح فاروق رتبة الجنرال إهانة للجيش البريطاني لأنه عدو للود لبريطانيا ، وتصوره نيوزكرونيكل في ١٧ يوليو بصورة مخزية تحت تعليق « الملك فاروق ينمو كالتوت الشيطاني » ، وفي نفس اليوم تظهر ديلي إكسبرس رسماً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانيين يخبران فاروقاً بأنه إذا لم يترك قناة السويس فلن يدعاه يستعمل « بوترسي بارك ليك Bottersea Park Lake » وساء الملك مثل تلك الإهانات ، واتصل عبد الفتاح عمرو بالخارجية البريطانية ليوجه النظر إلى ما ينشر في الصحافة البريطانية ومهاجمتها لملك مصر ، وبين أنه مهما كانت الصحافة المصرية عنيفة فهي لم تهاجم أبداً الأسرة المالكة البريطانية ، وما يجري في هذا الشأن غير ملائم حيث من المعروف عن الملك أنه صديق لبريطانيا ، ورد سترنج على السفير المصري وبين له أن القاعدة العامة في انجلترا أن الحكام الأجانب لا يهاجمون سواء في مجلس العموم أو في الصحافة ، وأن تطبيق القاعدة ينفذ بالفعل بالنسبة للمجلس ، أما الصحافة فمن الصعب التنفيذ ، ثم أشار إلى أن سفر فاروق وظهوره أمام الجميع كان محركاً لفناني التصوير الساخر لاختيار النموذج الذي يمثل مصر ، وحاول سترنج أن يلطف من الموقف فصرح بأن الصحفي ليس برجل حكومة ، وأن ما يجري لم يكن فقط ضد مصر ولكنه أيضاً ضد الحكومة البريطانية ، والملك المصري معروف جيداً لدى الملك البريطاني بدليل أنه منحه الجنرالية

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1051 - 54.

(٢) Ibid, 90131, JE 1051 - 80, Stevenson - F.O, Cairo, April 10, 1950, No 45.

الفخرية ، وجمع وزير الخارجية رؤساء المراسلين الدبلوماسيين في حفل غداء وطلب منهم تجنب نشر صور هزلية لفاروق تدعو للسخرية(١) .

وأظهرت السفارة البريطانية للندن مدى نتائج إغضاب فاروق وأثرها على تعقيد المفاوضات ، وأشارت إلى مواصلة صنداي إكسبريس لصور الملك الكاريكاتيرية ، وأنه لا بد من اتخاذ خط حازم في مثل تلك الحالات . ووافقت الخارجية البريطانية على هذا الرأي ، واعتبرت أن فاروقاً مهما كانت سوابقه وبواعثه ، فإن المصالح المشتركة تحتم التلاقي ، وبالتالي فهي لا تريد إغضابه ، ومع هذافإنها لا تهاجم حرية الصحافة(٢) . وفي ذلك الوقت كان نجاح المفاوضات أمراً متعسراً بعد معارضة المقترحات البريطانية ، واتجهت وجهة النظر في لندن إلى إمكانية أن يتخلص النحاس من وزير خارجيته ويعتمد على مساندة الملك وتستمر حكومته في سياسة استمرار المحادثات ، وكان وزير الخارجية البريطاني قد رفع مذكرة إلى مجلس الوزراء يسجل فيها رغبة فاروق في عدم مغادرة القوات البريطانية مصر ونصيحته بشأن الاستمرار في المحادثات(٣) .

وعاد فاروق إلى مصر في منتصف سبتمبر ليجد الأمور تعقدت وتعثر التفاهم بين الحكومة والسفارة البريطانية ، وعليه عرضت الخارجية البريطانية على بساط البحث مسألة تغيير الحكومة ، وأن السبيل إلى ذلك يتم عن طريق تقديم رشوة لفاروق للحصول على حكومة بديلة ، ولكن بوكر أوضح أن الملك لن تكون لديه الشجاعة الكافية للتخلص من الحكومة ، ولذلك يجب على بريطانيا أن تكون قادرة على إعطائه التأكيد الأوَّلي بأنه في حالة تلبية رغبتها وتغيير الحكومة بأخرى تكون أكثر ملاءمة ، فالمقابل بعض الامتيازات لتحقيق

---

(١) Ibid, 90228, JE 1941 - 25, Conversation, (Strange - Egyptian Ambassador), F.O - Cairo, July 26, 1951, No 262, JE 1941 - 27, F.O. Minute, Aug. 7, 1951.

(٢) F.O. 953 - 1110, P.G. 11637 - 5, Minute from Cairo, Sept 7, 1951, F.O. 371 - 90228, JE 1941 - 34, F.O. Minute, oct. 3, 1951, F.O - Lord Beaverbrook, Oct. 8, 1951.

(٣) F.O. 371 - 90109, JE 1013 - 29, Stevenson - F.O. Alex. Aug. 11, 1951, PREM 8, 1388, part 4, Cabinet, Memorandun by the Secretary of state, Oct. 1951.

الأماني الوطنية حتى يتمكن من التركيز على الإصلاحات الداخلية التي تدعو إليها الحاجة ، ويؤيد السفير البريطاني رأي بوكر فيما يختص بفقدان الملك القدرة على اتخاذ خطوة الإقالة . ويبين أنه يمكن التغلب على ذلك بجعل عرشه يتعرض للخطر في حالة معاضدته لحكومة تؤدي بمصر إلى الدمار ، وإذا استمر حكمها سينتهي به الأمر إلى اضطراب داخلي وإمكانية قيام ثورة، أيضاً يتفق ستيفنسون فيما يتعلق بمنحه بعض الامتيازات ، ويبلغ بوكر بأنه للتقرب من فاروق سيبدأ بحملة يساعده فيها قدامى العاملين في السفارة لتشجيع الزعماء المعتدلين ليشاركوا في الحكومة المنتظرة . لكنه عاد في اليوم التالي وأشار إلى نية الحكومة في إلغاء المعاهدة ، وأن تغييرها أو إعادة تشكيلها سيجعلها شهيدة الوطنية(١) .

ولم يمض على ذلك غير يوم واحد ، إلا وقدمت الحكومة الإنذار للملك بوجوب التوقيع على مشروعات إلغاء المعاهدة في صباح ٨ أكتوبر ، وبذل ستيفنسون الجهود للاتصال بحسن يوسف ليرتب له مقابلة مع فاروق ، لكنه أخبره بعدم الفائدة من اللقاء لوجود الملك في اجتماع مع وزرائه ، وأنه سيحدد له ميعاداً رسمياً في اليوم التالي (٢) . حقيقة أن فاروقاً وجد نفسه أمام الأمر الواقع بشأن حلول لحظة التنفيذ بالرغم من أن الخلفيات بينة والحدث متوقع ، كما أن نفسه كانت مهيئة للموافقة ، فبالإضافة إلى وعيه بالظروف المحيطة به وبتدهور مكانته وما يمكن أن يعكسه هذا العمل على تحسين في موقفه أمام الشعب ، فإن الصفاء الذي اتسمت به علاقاته مع بريطانيا قد كساه الضباب بذلك العدوان الذي شنته عليه الصحافة البريطانية وعدم اتخاذ المسئولين البريطانيين أية خطوة إيجابية لوقفه مما دفع جلاد إلى الذهاب للسفارة البريطانية وبيان أن القانون المصري

---

(١) F.O. 141 - 1451, 10121, 1-51 G, F.O. Minute, Duff, 1951, Oct. 1st, 1951, Parkes, Oct. 3, 195, Bowker, Oct. 5, 1951, F. O. 371 - 90115, JE 10110 - 29, Stevenson-Bowker, Oct. 5, 1951, PERM 8, Op. Cit, 6, 1951, No 657.

(٢) PREM 8, Op. Cit, Oct. 12, 1951. انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء.

يعاقب بالسجن من يمس بالنشر رؤساء الدول ، وأن الصحفي الذي هاجم ملك اليونان صدر الحكم عليه بالسجن أربعة أشهر(1) . ومن ثم فإن المباغته بإلغاء المعاهدة هدأت من شدة غضب فاروق. ومن الجدير بالذكر أن الصحافة البريطانية استمرت في حملتها وازداد الأمر سوءاً بما حدث بمسرح فيكتوريا في لندن بشأن تقمص شخصية فاروق ولم يكن أمام الخارجية البريطانية إلا أن تبعث اعتذاراً للسفير المصري ، ويذهب السفير البريطاني ليقدم الاعتذار للملك(2) .

وعقب إلغاء المعاهدة أحس فاروق بأن بريطانيا أصبحت غير راضية عنه ، وأن مركزه الداخلي يهتز بشدة ، وفي مقابلته مع سفيري الولايات المتحدة وفرنسا في ١٠ أكتوبر أظهر تشاؤمه حول إمكانية مزيد من الانهيار(3) . ولجأ إلى السفير الأمريكي ليكون الواسطة بينه وبين ستيفنسون ، وعليه بعث كافري برسالة إلى زميله تحتوي على طلب فاروق من الحكومة البريطانية والذي ينصب على عدم التحرش(4). ولم يمض أسبوع على هذه الرسالة إلا وأرسل الملك القائم بأعمال رئيس الديوان إلى السفير الأمريكي مبيناً أن مليكه ما زالت عنده الآمال للقيام ببعض الترتيبات لإدخال مصر في منظمة دفاع الشرق الأوسط ولكن ليس في تلك الآونة ، وانتهز كافري عرض فاروق ، وناشد حسن يوسف بأن يضع الملك في اعتباره أن يعوق عملياً أية إجراءات توجه مباشرة ضد القوات البريطانية في منطقة القناة كنتيجة لإلغاء المعاهدة ، فأجابه بأن ما يطلبه هو الذي عقد مليكه العزم عليه(5) . وبهذا يتضح أن الملك بدأ يتودد من جديد لبريطانيا خاصة عندما تيقن من موقف الولايات المتحدة تجاهها .

---

(1) F.O. 371 - 90228, JE 1941 - 36, Chancery - F.O, Alex.Oct. 10, 1951.

(2) Ibid, F.O. Minute, Allen, Nov. 13, 1951, JE 1941 - 37, Stevenson - Strange, Cairo , Nov. 12, 1951.

(3) Ibid, 90109, JE 1013 - 36, Stevenson - F.O, Alex, Oct. 26, 1951, No 119.

(4) PREM 8 Op. Cit, Stevenson F.O. Cairo, Oct. 10, 1951, No 68.

(5) Ibid, Oct. 17, 1951, No 761.

ازداد حنق بريطانيا على الوفد ، وتضاعف سعيها للإطاحة به بعد إلغاء المعاهدة ورفض مقترحات الدول الأربع - إنجلترا، الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا - للدفاع والخاصة بتأسيس قيادة مشتركة من الحلفاء في الشرق الأوسط تمهيداً لإلحاقها بحلف شمال الأطلنطي . ولم يكن ليتحقق الهدف البريطاني إلا بالتعاون مع فاروق الذي يمكنه الاعتماد على الجيش ومحمد حيدر لتوجيه الضربة للحكومة ، واتفق القادة البريطانيون في مصر على الفكرة ورأوا في تقوية القائد الأعلى وجيشه إضعافاً لمركز الوزارة الوفدية ، وذلك في حالة رغبته(١) . والواقع أن فاروقاً كان متشوقاً لإقصاء الوفد ، ونقل أندراوس تطلعه للسفارة البريطانية ، وسافر عبد الفتاح عمرو إلى لندن يحمل رسالة ملكية حول إمكانية إقالة الوزارة(٢) . وبينت الخارجية البريطانية الصعوبات التي تواجهها مع الحكومة القائمة وأنها تتبع سياسة ستجلب الكوارث على مصر ، والملك هو الوحيد الذي يمكنه إنقاذ الموقف ، وأن بريطانيا على أتم استعداد لتقدم له المساعدة لإعادة البناء ، وأرسل وزير الخارجية البريطاني رسالة تحت هذا المعنى لفاروق ، ونقل حسن يوسف للسفير البريطاني انطباع الملك وانشراحه لها وأن جوابه لإيدن سيرتكز على أنه سيستخدم نفوذه لدى الحكومة لتسهيل الاتفاق(٣) . وفي الواقع فرغم شغف فاروق لإقالة الوزارة إلا أنه كانت هناك عوامل أفقدته التنفيذ(٤) .

واشتعلت معركة الفدائيين في منطقة القناة ، واشتبك الانجليز معهم ، وسقط الكثير من القتلى ، وثارت ثائرة الخارجية البريطانية التي رأت أن يبلغ

---

(١) F.O. 141 - 1451, 10121 - 2 - 51G . F .O . Minute , Wall, oct. 20, 195., Morris, oct. 21, 1951, Cairo, - F.O, Oct. 29, 1951,

(٢) Ibid, .10121 4 - 51 G. Minute from H.E. Cairo , Oct. 29, 1951, 10121 - 7 - 51 G , Stevenson -F. O. Cairo , Oct 31. 1951 .

(٣) F.O. 371 - 90146, J 1051, F.O Minute, Allen, Nov. 2, 1951, F.O. Op.Cit, 90148, JE 1051 - 453, Stevenson - Bowker Cairo, Nov. 15, 1951.

(٤) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء.

سفيرها الملك نتائج تهديد الأمن العام وارتفاع مؤشر الدعاية لصالح التعاون مع روسيا وازدياد النشاط الشيوعي(١)، فهي تعلم مدى قلقه من ذلك ، وبالتـالي تحمسه لوقف تلك التيارات ، لكنها لم توقف ، واتسعت المظاهرات ، واستاء ستيفنسون ونسب هذه الأعمال للحكومـة ، في الوقت الـذي أظهر فيـه موقف محمـد صلاح الـدين أمام الجمعية العامـة وعدم الاستعـداد للدخول في أيـة مفاوضات ، وأنه لتخفيف حدة التوتر وخلق مناخ لإجراء المفاوضات لا بد من تغيير الحكومة ، وأبدى لبوكر عدم الرغبة في الضغط على الملك ، فمن شأنه إذا فضـل استمرار حكـومته ، ولكن لـذلك أثـره على بريـطانيـا على المـدى الطويل ، وفي حالة عدم اتخاذ خطوات جديـة في المستقبل القـريب لتحسين الظروف الاجتماعية لمصر ، فإنه لا مفر من قيام ثورة داخلية ، وهذا لا يناسب بـريطانيـا ، واقتـرح على حكـومته تفـويضه لنقـل رسالـة إلى فاروق لمعـالجة المـوقف وإفسـاح الـطريق للوصـول إلى اتفـاق نهـائي ، وأن تتضمن استيـاء الحكومة البريطانية من تدهور العلاقات الإنجليزيـة المصريـة وضرورة شجب تصرفات الحكومة ووقف تشجيعها للأخطار المتزايدة ، وذلك بدلاً مما عرضته لنـدن بشأن إمكـانية اتخـاذ إجراءات اقتصـادية أو حـربية ضـد مصـر ، ولكن الخارجية البريطانية ترفض اقتراح سفيرها بل وأي اتصال بالملك ، فهي تدرك أنه في هذه الفترة يكتنفه الغموض ، وتحاول السفارة طمأنتهـا وتبين أن القصر انتهازي للفرص ولديه القدرة على تدبير الدسيسـة ، وبالتـالي فإن أيـة فرصـة تكون آمنة ومناسبة ضد الحكومة ستنتهز لتقوية مركزه(٢) .

وأمام تفجر عداء المصريين لبريطانيا ، وانقلاب الوفد عليها ، أصبح لا

---

(١) F.O. 141 - 1451, 10121 - 15 - 51 G. F.O. Minute, Morris, Nov. 5, 1951.

(٢) F.O. 371 - 90148, JE 1051 - 457, Stevenson - F.O. Cairo, Nov. 27, 1951, NO 1084, JE 1051 - 467, F.O. Minute, Bendall, Dec. 4, 1951, F.O Op Cit, 90150, JE 1051 - 483, Stevenson - Bowker, Dec. 4, 1951, JE 1051 - 457, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 27, 1951, No 1084, F.O - Cairo, Dec. 9, 1951, JE 1051 - 495, Chancery - F.O, Cairo, Dec. 4, 1951, No 418.

مناص إلا بالاعتماد على فاروق ، فعادت واعتبرته مفتاح الموقف بالرغم من الانهيار الذي أصابه ، وجاء ذلك وفقاً لنصيحة سفيرها(١) . أما بالنسبة للملك ، فمع أن الحركات التي أظهرها تشير إلى أنه يجاري الحركة الوطنية ، لكنه كان يرى في بريطانيا الملاذ من الخطر والحماية للتاج . والتقى ستيفنسون بحسن يوسف واتفقا على أن أعمال الحكومة تجعل من المستحيل دخولها في مفاوضات مع الجانب البريطاني ، وفي هذه الحالة ، فالتعامل مع المسألة يكون من خلال فاروق ، وهنا لفت القائم بأعمال رئيس الديوان النظر إلى تجنب وضع الملك في مركز يعارض فيه علانية بعض الظواهر الوطنية التي تحركها الحكومة . ويكتب السفير البريطاني لحكومته عن أن تبديل الحكومة أصبح ممكناً ، وتطلب لندن أن يكون اتصاله بفاروق مباشراً وليس عن طريق الوسطاء وأن يفتح معه مسألة المفاوضات ويؤكد على ضرورة بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة دون فترة زمنية محددة(٢) .

وعادت المياه إلى مجاريها بين الطرفين في وقت تصاعدت فيه الحركة الوطنية ضد بريطانيا التي استخدمت أسلوبها العنيف لإخمادها ، وكان عدوانها على كفر عبده دليلاً على فقدانها لأعصابها تجاه موقف المصريين منها عامة والحكومة خاصة ، والأخيرة هددت بقطع العلاقات معها وسحبت السفير المصري منها مما ذهب برشدها ، وقد عبر ستيفنسون عن هذا بكل حزن وأسى(٣) . ومعروف عن عبد الفتاح عمرو أنه بريطاني الهوية ، وبطبيعة الحال يغضب فاروق لهذا الإجراء حيث كان سفيره هو الأداة الأساسية في علاقاته مع حليفته ، وعليه أصبح من الضروري أن يعالج الموقف بما يتفق مع تحقيق المصالح الخاصة المشتركة . ووقع الاختيار الملكي على حافظ عفيفي ليكون

---

(١) Ibid, JE 1051 - 487, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 10, 1951, No 1168.

(٢) Ibid, JE 1051 - 491, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 12, 1951, No 1182, JE 1051 - 502, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 14, 1951, No 1205, F.O-Cairo,Dec.16,1951, No 1686.

(٣) Ibid, JE 1051 - 504 , Stevenson - F.O, Dec. 14, 1951, No 1209.

رئيساً للديوان ، وتولى منصبه في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، وهو لسان حال الانجليز ، فقد جهر بآرائه حول التعاون مع بريطانيا في وقت كانت مصر تموج بالسخط ضدها ، وفي اليوم التالي لتعيينه ثبت الملك عبد الفتاح عمرو بجواره وخصص له منصباً جديداً هو مستشار له للشئون الخارجية مع احتفاظه بوظيفته الأصلية ، ثم عين أندراوس ذو الصلة الوثيقة بقصر الدوبارة مستشار اقتصادياً له ، وبذلك تحدى المصريين لحساب الرضا البريطاني عنه (*) ، ومن المسلم به أن يبتهج الانجليز ويرحبون برجالهم آملين أن تكون الخطوة القادمة التخلص من الحكومة .

ونظراً للموجات العدائية المتدفقة ضد فاروق ، رأى ألا يلتقي بالسفير البريطاني في تلك الآونة، ففي ٢٩ ديسمبر قابل ستيفنسون حافظ عفيفي توطئة لمقابلة ملكية ، لكن رئيس الديوان أوضح له أن الملك لا يرى الوقت مناسباً في الظروف القائمة للقاء ، حيث أن المصريين ثائرون ضد الانجليز وأي مقابلة يحتمل أن تأتي بنتيجة عكسية . وسبب ذلك ضيقاً للسفير البريطاني حيث رأى - وفقاً لنظرية خارجيته - أن المقابلة الشخصية تختلف عن نقل المطلوب عن طريق شخص آخر ربما يبدي معه نصائحه الشخصية ، كما ساوره الظن بأن فاروقاً قد بدأ يعمل ، ويقصد أنه من الممكن أن يلعب على بريطانيا ، وعرض ستيفنسون على رئيس الديوان برقية الخارجية الخاصة بطلب مقابلة الملك والتقرب منه لتسهيل مسألة المفاوضات ، فقرأها ووعده بعرضها على الملك ، وفي هذا اللقاء بين السفير البريطاني أن الحكومة أثارت الرأي العام ووضعت نفسها في موقف لا يمكنها من إجراء المفاوضات ، وبالتالي أصبح الأمل ضعيفاً في الوصول إلى نتيجة ، فزاد حافظ عفيفي أنها تعمل في الاتجاه السوفيتي ، ولم تعترض وتعلق على البيان الذي نشره البنداري عن ضرورة التقرب لروسيا ، ثم ذكر أن الوفدهو الذي حرك المظاهرات ضد الملك على أثر تعيينه ودفع لها نقوداً وقبل انتهاء المقابلة أشار ستيفنسون إلى خطورة

(*) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء.

الموقف وضرورة قيام الملك بمعالجته قبل تطور الحالة ، وعرض عليه مقترحات المفاوضة وبين صعوبة الاتفاق على أن يكون فاروق ملكاً لمصر والسودان لأن هذا يتطلب موافقة السودانيين أنفسهم[1] . وعلى أية حال إن كانت هناك بعض الاختلافات البسيطة بين فاروق وبريطانيا لرغبة الأول في الاستحواذ على امتيازات للتاج ، إلا أن التلاصق غدا واضحاً بينهما ضد الوفد العدو المشترك في هذا الوقت .

وبازدياد ضراوة الكفاح الوطني في منطقة القناة ، وفقدان بريطانيا لوعيها ، وانعكاس ذلك على أحداث الاسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، وعقب إذاعة وزير الداخلية بيان العدوان البريطاني على بلوكات النظام ، اجتمع مجلس الوزراء وأشيع أنه لبحث قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، وهنا أعلم السفير البريطاني رئيس الديوان بأن هذا الوضع ستعتبره الحكومة البريطانية « حالة حرب » وما يمكن أن يترتب عليها بتوسيع العمليات التي تقوم بها القوات البريطانية ، وأخبر حافظ عفيفي فاروقاً ، وبين له إمكانية احتلال القاهرة أو الإسكندرية ، وعليه أرسل إلى فؤاد سراج الدين ليتأكد من أن قطع العلاقات الدبلوماسية مدرج في جدول أعمال مجلس الوزراء من عدمه ، وإذا وجد فإنه لن يصدق عليه[2] . وكان قد سبق وفشلت جميع التوجيهات التي لفتت بها بريطانيا نظر فاروق في ارتباط الحكومة بأعمال الإرهاب - كما أسمتها - ضدها ، لأنه خشي من النتائج التي تترتب على الإقالة وآثر الانتظار لوقوع حدث جسيم يكون له الدافع القوي لينال وحليفته المرغوب فيه ، وجاء حريق القاهرة في ٢٦ يناير ليحقق المطلوب ، لكنه أحدث بعض النفور بين الطرفين ، فقد سخطت بريطانيا للخسائر التي تعرضت لها سواء في الأرواح أو

---

(١) F.O. Op. Cit, 90151, JE 1051 - 544, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 29, .951, No 1298.

(٢) F.O. 141 - 1453, 1011 - 13 - 52 G, Conversation (Cecil Campbell - Hafez Afifi) Jan. 29, 1952.

الممتلكات وألقت اللوم على الملك الذي تلكأ في إنقاذ الموقف ، وسخط فاروق على الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا في منطقة القناة والعمل الوحشي الذي قامت به قواتها ضد بلوكات النظام ، واعتبر أن الإثارة المترتبة عليه عرضت عرشه للخطر ، وبالتالي استدعى السفير الأمريكي كيداً لها وراح يطعن فيها بشدة(١) معبراً عما في داخله من ناحية ، آملاً في المساندة الأمريكية من ناحية أخرى .

ومع هذا فإن كلا من بريطانيا والملك كانا في حاجة إلى الآخر ، فالسياسة البريطانية حرصت على تنفيذ خطتها عن طريقه ، وهو الآخر عقد عزمه على الاستعانة بالقوات البريطانية ليحتمي بها في حالة الضرورة ، وبالرغم من تصريحه للسفير الأمريكي بأنه لو تحركت هذه القوات إلى الدلتا فلن يكون خائناً لوطنه(٢) . وذلك حتى يظهر أمامه بصورة غير مخزية ويبين أن عرشه لا يرتكز على التدخل العسكري البريطاني ، إلا أنه في حقيقة الأمر كان قد أعد عدته في حالة التعرض للخطر ، ففي لقاء له مع السفير البريطاني في ٣ فبراير ، وبالرجوع إلى أحداث يوم الحريق ، قال إنه بعث بأحد ضباطه الذين يثق فيهم إلى مقر الجيش المصري في طريق السويس ليرى أن أوامر الملك قد نفذت ، ويذكر ستيفنسون لحكومته أن هذه الأوامر توجب على الجيش المقاومة إذا تحركت القوات البريطانية إلى القاهرة قبل الأوان ، وألا يقاوم إذا كانت الحالة خرجت تماماً عن السيطرة(٣) . وهذا يعني أن هناك ميعاداً معيناً متفقاً عليه وقت الحاجة لإنقاذ الملك.

ولم يكن السفير البريطاني ليرتاح لالتجاء فاروق إلى السفير الأمريكي واستدعائه يوم الحريق ووضح امتعاضه في كتاباته لحكومته ، لكنه فهم من عبد الفتاح عمرو أن الملك أراد هذا حتى لا يكون استقباله هو بعد ذلك موضعاً

---

(١) Ibid, F.O. 371 - 96870, JE 1018 - 9, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 26, 1952.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, 1018 - 18 , Stevenson - F.O, Cairo , June 27, 1952,

(٣) F.O. 141 - 1453 , 1011 - 20 - 52 G. Stevenson - F. O, Feb. 13, 1952.

للإثارة ، ويذكر ستيفنسون للندن أنه لو حدث واستدعاه فسيخبره بالاستعداد للحضور لإنقاذ حياة البريطانيين ، وكان قلقاً للغاية لعدم تمكنه من المقابلة الملكية ، وكرر اتصاله برئيس الديوان الذي حاول أن يهدىء من روعه وبأنه نصح فاروقاً بتغيير الحكومة فوراً[1] . وراح السفير البريطاني يحصد الخسائر التي تعرضت لها المصالح البريطانية ، ويبين أن إجراءات الجيش تتسم بالسلبية حيث التردد في إطلاق الرصاص ، وعندما يطلق يكون في الهواء ، ويسجل للندن أنه سيتصل برئيس الديوان ويخطره أنه إذا لم يكن في مقدرة الجيش المصري حماية الرعايا البريطانيين فسيكلف القائد العام البريطاني بالتحرك واتخاذ ما يراه مناسباً للموقف ، وتوافق الخارجية البريطانية على أن يتخذ سفيرها ما يراه ملائماً [2] . ولم يشأ فاروق أن يلتقي بالسفير البريطاني قبل إقالة الوزارة ، فقد اتصل به حافظ عفيفي تليفونياً وأبلغه بالتغيير المنتظر وبأنه سيكون للأوفق ، وعندما طلب منه تحديد موعد مقابلة ملكية أجابه بأنه سيكون عقب التغيير مباشرة [3] .

واجتمع مجلس الوزراء البريطاني في ٢٨ يناير وطرحت عليه الخطوات التي اتخذت عن طريق قنوات الولايات المتحدة ليضع فاروق نصب عينيه بأنه إذا قام المصريون بقطع العلاقات مع بريطانيا، أو صدرت أوامر على نطاق واسع بشأن إبعاد الرعايا البريطانيين، فلن يكون لديها مانعاً لكنها ستفرض حصاراً اقتصادياً صارماً ، وعرض في هذه الجلسة ما أشار به رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية بأنه لو سحب جزء من الجيش وبعث به إلى مصر فلا بد من التعويض ، كما أنه لا توجد قوات إضافية يمكن إرسالها ، وأن الإنقاص من الاحتياطي ربما يشجع الاضطرابات في أجزاء أخرى غير مصر ويكون من

---

(١) F.O. 371 - 96870, JE 1018 - 11, Stevenson - F.O. Cairo, Jan. 26, 1952,

(٢) Ibid. JE 1018 - 8, 10, 12, 14, 16, 17, Stevenson - F.O. Jan. 26, 27, 1952.

(٣) Ibid, JE 1018 - 22.

الصعب إيفاد قوات إليها[1] . وبذلك يتضح أن بريطانيا ترددت في مسألة التدخل العسكري . ولم يستقبل فاروق السفير البريطاني إلا بعد ظهر ٣٠ يناير ، وكانت نفسه قد هدأت ، ويذكر ستيفنسون أن انفعالاته التي صورها له السفير الأمريكي خفت حدتها ، وأبدى أسفه وألمه لما حدث ، وعبر عنه بأنه عاصفة هوجاء أغارت على مصر ، واتفق مع ستيفنسون في الرأي بأن مدبريه المباشرين هم الشيوعيون ، وأضاف بأنهم استخدموا الشبان الاشتراكيين ، ونظرا لأن عددهم غير كاف اقتصر الحريق على مكان محدد بالقاهرة وكان فخوراً بجيشه وقوته وولائه ، وذكر ما وصله من أخبار عن فكرة تحرك القوات البريطانية ، فأجابه السفير البريطاني بأن ذلك لم يتم لسيطرة الجيش المصري على الموقف ، وطالبه بقمع حركة الفدائيين في القناة حتى يسود الهدوء للمفاوضات ، في الوقت الذي أكد الملك على أن إجراءات سوف تتخذ ضد الصحافة المتطرفة[2] .

وانشرح السفير البريطاني لتلك المقابلة ، وعقب عودته منها التقى بالسفير الأمريكي وتناقش معه حول التغيير السريع في موقف الملك ، وانتهى إلى نتيجة تشير إلى إخلاص الملك في الحالتين[3]. وقصد من التغيير، الحالة التي كان عليها فاروق من فزع واضطراب واعتبار بريطانيا محركاً لما حدث ، ثم الارتياح الذي انتابه نتيجة إعلان الأحكام العرفية وإقالة الوزارة ووقف الحركة الثورية ، ويعقب ستيفنسون على تأثر فاروق بقوله « إن هذا الحدث أعطاه درساً قاسياً ، ولربما يكون ذلك سبباً في أنه يتحمل مسئولياته بأكثر جدية في المستقبل»[4]. وبذلك يكون حريق القاهرة قد شد أعصاب الملك وبريطانيا ولكنها سرعان ما ارتخت نظراً للنتائج التي حققها لمصالحهما المشتركة .

---

(١) CAB 128 - 24, C.C. (52) , Jan 28, 1952, Minute I .

(٢) F.O. 371,Op.Cit, JE 1018 - 32, Stevenson - F. O, Cairo, Jan. 30, 1952, No 259.

(٣) Ibid, JE 1018 - 37, Stevenson-F.O. Cairo, Jan. 31, 1952, No 266.

(٤) Ibid.

رحبت بريطانيا باختيار الملك لعلي ماهر خليفة للنحاس رغم أنها فيما سبق كانت تقف أمام عودته للحكم ، لكن القيادة البريطانية بوزارة الحرب رأت فيه القادر على إنقاذ الموقف[1] ، وبالفعل تمكن من تهدئته ، وما لبث الأمر أن انزعج السفير البريطاني من مسألة تشكيل لجنة سياسية لجبهة وطنية يمثل فيها الوفد حيث أعلن في الصحافة أن محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج سيكونان أعضاء بها ، والموقف البريطاني معروف من الأول ، وعليه اتصل ستفينسون برئيس الديوان وتكلم معه بجدية في هذا الموضوع ، فعلم منه أن فاروقاً يلتقي معه في نفس الاتجاه ، وأنه حذر رئيس وزرائه من مغبة ذلك ، ولم يمض إلا يومان ويكتب السفير البريطاني لحكومته ليبلغها بالأخبار الطيبة بأن أندراوس أعلمه أن اللجنة المقترحة لن تشكل[2] . وجاءت الخطوة التالية ، فقد أراد من فاروق الضغط على رئيس وزرائه لوضع حد لسياسة التقارب مع الوفد ، ومرة أخرى يتصل بأندراوس لإدراكه أنه الشخص المناسب في تلك اللحظة للتأثير على الملك ـ مع أنه يصفه بأنه أستاذ سابق في فن الخداع وكاذب كبير ويفتقد الرؤية السياسية ـ لتحقيق المطلوب[3] . ولم يكن فاروق يعارض السفير البريطاني في تحديد مسئولية فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن عن حوادث ٢٦ يناير ، ووافقه على طلبه[4] . ولكن علي ماهر لم يتجاوب مما أوغر صدرهما عليه ، وهكذا يبدو واضحاً أن الرغبة البريطانية تتفق مع الأهواء الملكية وحرص فاروق على تهدئة بريطانيا فبعث برسالة على لسان رئيس ديوانه لمديري الشركات والمؤسسات المصابة ـ ومعظمها بريطانية ـ بأضرار حريق القاهرة ، وشكرهم فيها على متابعة نشاطهم وضرورة زوال قلقهم بعد

---

(١) Ibid, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, F.O. Feb. 26, 1952, No, 1412.

(٢) Ibid, 96871, JE 1018 - 45, 50, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 2, 4, 1952, No. 291, 296.

(٣) Ibid, JE 1018 - 47, Stevenson - F.O, Cairo, Feb, 3, 1952, No 296.

(٤) Ibid,

تأكيدات الحكومة فيما يختص بالأمن والسلام ، وطلب نسيان ذلك اليوم(1) .
وراح يكيد للشيوعية مرة أخرى فبين للسفير البريطاني أن التحقيق في حوادث الحريق أظهر تورط البعثات التابعة للسوفييت(2). وذلك حتى يزيد من اهتمام بريطانيا بإبعاد الخطر الشيوعي عن مصر .

وأثيرت مسألة المفاوضات في اجتماع مجلس الوزراء البريطاني في ٢٨ يناير وعرض على بساط البحث نوعية الموقف الذي ستتخذه حكومة علي ماهر في هذا الصدد ، هل هي راغبة في التفاوض أم ستواصل اقتراح قطع العلاقات وطرد الرعايا البريطانيين ، وعليه فوضت الخارجية البريطانية بعد موافقة مجلس الوزراء سفيرها لبدء المناقشة وفقاً للقواعد الخاصة باقتراحات الدول الأربع (3). وفي اليوم التالي أعرب إيدن في مجلس العموم عن استعداد حكومته لبدء المفاوضات الجديدة ، ومن ثم تحرك ستيفنسون ونقل الأمر إلى حافظ عفيفي ، ثم التقى بفاروق، وبين له أنه ينتظر سماع أفكار علي ماهر حول استئناف المفاوضات ، فأجابه بأنه لديه ما يشغله كثيراً في هذا الوقت ، ووافقه بأنه بقدر ما للدفاع من اهتمام فإن مقترحات الدول الأربع مرنة للغاية ، ثم ذكر السفير البريطاني أهمية الدفاع الجوي وحاجة مصر إليه ، فأيده فاروق في تفسيراته ، ومما أرضى غروره أن صنداي كرونيكل نوهت في عددها الصادر في ٣ فبراير بأنه قد يكون شخصياً القائد العام للدفاع المصري تحت تنظيم قيادة الشرق الأوسط ، فالتقط ستيفنسون الخيط وسأله عما إذا كان الفيلد مارشال سليم ذكر له ذلك عام ١٩٥٠ فرد عليه بالنفي(4). والحقيقة أن الملك سيطرت عليه كلية ـ خاصة بعد أحداث ٢٦ يناير ـ حتمية الارتباط العسكري ببريطانيا

---

(1) الأساس ، عدد ١٤٤٤ ، من ٦ فبراير ١٩٥٢ ، ص ١ ، آخر لحظة ، عدد ٢٤٠ في ٦ فبراير ١٩٥٢ ، ص ١ الأهرام عدد ٢٣٨٣٠ في ٦ فبراير ١٩٥٢ ، ص ١ .

(2) F.O.Op.Cit,96872, JE 1018 - 68, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952, No 367

(3) CAB 128, Op. Cit,

(4) F.O.Op.Cit,96872, J 1018 - 68, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952, No 367.

حيث اعتبرها المظلة التي تحمي عرشه ، هذا في الوقت الذي أيقنت هي الأخرى ذلك ، فقد طلب السفير البريطاني مقابلته في ١٣ فبراير وكان الغرض الأساسي التأكد من أنه سيعلمه بالحالة إذا فلت الزمام من يده ، والسعي لإعادة نوع من الارتباط بين السلطات العسكرية والجوية البريطانية وبين القوات المسلحة المصرية ، فقال فاروق إنه يقدر هذا الوضع حق قدره ، وأبدى رغبته في ذلك ، فاقترح ستيفنسون إرسال الملحق العسكري لمناقشة المسألة مع رئيس الأركان ، فأجابه الملك بأنه سيعطي التعليمات اللازمة ، أما فيما يتعلق بالارتباط مع القوات الجوية ، فقد رأى أنه ربما يجد بعض الصعوبة في ترتيبه ، وعليه فسيأتي متأخراً قليلاً[١] .

وأظهر فاروق مجاملاته لبريطانيا ، فأعلن الحداد أربعة عشر يوماً على وفاة مليكها ، وسافرت بعثة ملكية للاشتراك في تشييع الجنازة ، وأرسلت الملكة إليزابث رسالتين إلى فاروق عن طريق رئيس البعثة معبرة عن شكرها[٢] . ومما يذكر أن الملك أراد عودة عبد الفتاح عمرو إلى لندن ، فلم يوافق علي ماهر متعللاً بالانتظار حتى بدء المحادثات ، وفي ضوئها تتقرر العودة ، فما كان من فاروق إلا أن أشركه في بعثة التعزية ليحقق رغبته[٣] . واسترد الود مكانته ، ومع هذا لم يكن السفير البريطاني راضياً تمام الرضا حيث استاء من الحاشية الملكية وعدها من عملاء الوفد وشكا لحكومته منها واعتبرها جذوراً للمتاعب[٤] . واتفق رأي ستيفنسون مع اتجاه فاروق حول إرجاء المحادثات الخاصة بالمفاوضات حتى تسقط الوزارة حيث شعرا أنه سيكون لها

---

(١) F.O. 141 - 1453, 1011 - 20 - 52 G, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 13, 1952, F O. 371 op. cit, No 366.

(٢) F.O. 371 - 96846, JE 1013 - 6, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1952, No 24.
أخبار اليوم ، عدد ٣٨٠ في ٦ فبراير ١٩٥٢ .

(٣) موسى صبري . المرجع المذكور ، ص ص ٤٨ ، ٤٩ ، حلمي سلام : المرجع المذكور ، ص ٦٤ .

(٤) F.O.Op.Cit.96872, JE 1018 - 79, Stevenson - F.O. Cairo, Feb. 19, 1952, No 45.

نفس منهج الوفد المتشدد . ووجد الملك التأييد البريطاني لخطوته في تكليف الهلالي بتأليف الوزارة ، نظراً للثقة في اختيار حافظ عفيفي ، ولليقين من الدور الإيجابي الذي سيقدمه رئيس الوزراء الجديد ضد الوفد ، ولإمكانية بدء مفاوضات يسودها التفاهم . وفي هذه الفترة بذلت بريطانيا جهدها لعدم إفلات فاروق من يدها حيث أدركت ذلك الرباط الذي تقوى بينه وبين الولايات المتحدة ، ولم تكن في نفس الوقت تريد أي مساس بحليفتها ، فعندما عرض على مجلس الوزراء البريطاني مذكرة الخارجية بشأن طلب الموافقة على اقتراح الحكومة المصرية الحصول على مصفحات ومركبات لإعداد قوة خاصة للمدرعات من الولايات المتحدة ، أوضح وزير الخارجية بأن تلك القوة ستكون تحت سلطة فاروق ، ومع ذلك فهناك مجازفة باستعمالها ضد بريطانيا في أي إخلال بالنظام قد يحدث ، وأن حكومة الولايات المتحدة تمت مشاورتها في الأمر ، وإذا تمت الموافقة البريطانية ستحقق أماني الحكومة المصرية وبصفة خاصة الملك ، وبين وزير الدفاع أنه حتى لو أسيء استخدام القوة ، فإن الخطر الحربي لن يكون جسيماً ، وأن الأمل ضمان تسوية مرضية مع مصر ، وتتركز على مساندة فاروق وحكومة الولايات المتحدة ، وبالتالي وافق مجلس الوزراء على الاقتراح[1] .

وأراد فاروق الاعتماد على الولايات المتحدة في الوصول إلى اتفاقية مع بريطانيا ، وأخبر السفير الأمريكي السفير البريطاني بما نقله إليه مرتضى المراغي بتأجيل الانتخابات وبما يحبذه الملك من أنه على بريطانيا الإسراع في الاتفاق مع مصر ، وإلا أنها ستواجه باتحاد القوى ضدها[2] . وانتهز فاروق خطبة شهر رمضان في أواخر مايو ١٩٥٢ وأعلن « إن بلادنا وهي تناضل عن حقوقها قد صح فيها العزم على إدراك مطالبها ، وأن سياستنا هي سياسة الحرية

---

(١) CAB 128 - 24, C.C. (52), March 18, 1952, Minute 3.

(٢) F.O. Op. Cit, 96875, JE 1018-133, Stevenson-F.O, Cairo, April 3, 1952, No 661.

والوحدة ، وقد توحدت بين العرش والأمة والحكومة ، وسنبقى أمناء على هذه السياسة »[1] . كما اختار هذا الوقت ليلمح باحتمال عودة التهديد للمصالح البريطانية في منطقة القناة ، فنشر مصطفى أمين في أخبار اليوم أن الخطبة الملكية الرمضانية أعطته الفرصة لإذاعة سر القارىء المجهول الذي قدم ـ عن طريقها ـ مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لكتائب التحرير ، فذكر أن شخصاً طلبه في تليفونة السري وأبلغه أنه يريد التبرع بالمبلغ وقال له لو أن ظروفه تسمح بان يحارب لانضم إلى الفدائيين ليستشهد معهم ، ولو كان عنده أولاد أو ولد في سن تمكنه من الحرب لأرسله ليكافح معهم ، وفي أعقاب ذلك وصل مصطفى أمين الشيك في خطاب مسجل ليوزع على ست كتائب ، واكتشف مصطفى أمين أن الشخص هو الملك ، ثم تعرض لخطبته المشار إليها واعتبرها هي الأخرى تعبيراً عن الرأي الملكي في المطالب الملكية والإصرار عليها، أيضاً ذكر أن الملكة تبرعت بثمانمائة جنية للشهداء[2] .وتشيد المقطم بيد فاروق البيضاء على العمل الفدائي ، وأنه لا يقوم بذلك لقاء مجد أو طمع وإنما يقدمها تحية « للمجاهدين من الفدائيين الذين استرخصوا الحياة في سبيل بلادهم وبذلوا الدم بسخاء من أجلها ووهبوا أرواحهم فداء لها » [3] .

واعتبر القائم بالأعمال البريطاني هذا العمل مضاداً لدولته ، وأنه من صنع فاروق نظراً لأن صاحبي أخبار اليوم لهما صلة مباشرة بالقصر ، والتقى برئيس الديوان في ٤ يونيو ، فعلم أن الملك أشير إليه من بعض أصدقائه أن يضع هذه القصة بعد استعادة النحاس لشعبيته ، وأنه جاء الوقت الذي يجب أن يذكر الشعب بأن فاروقاً هو الوطني الأول في البلاد ، ويذكر كريزول لحكومته أنه لو كان الأمر كذلك ، فإنها إشارة ليست في محلها ونداء في وقت غير مناسب لأدنى الطبقات وأكثرها إثارة ، ومن المحتمل الفشل في الحصول على

---

(١) المصري، عدد ٥٢٠٥ في ٢٥ مايو ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٢) أخبار اليوم، عدد ٣٩٥ في ٣١ مايو ١٩٥٢، ص ١ .

(٣) المقطم، عدد ١٩٦٣٢ في ٢ يونيو ١٩٥٢ ، ص ٣.

النتيجة المرجوة[1] . وحاول مرتضى المراغي تهدئة القائم بالأعمال البريطاني مبيناً أن هذا التصرف ثمار دسيسة من العناصر السيئة بالقصر ـ أندراوس وشركاه ـ وسبب أزمة مع الحكومة قدم على أثرها الهلالي استقالته ، لكنه أقنع بالعدول عنها ، ورجا وزير الداخلية ألا يعير كريزول المسألة أية أهمية ، وبدا من تعليق الخارجية البريطانية نقمتها على أندراوس ، وأنه ليست هناك طريقة سهلة للتخلص منه ، وتتعجب من أن فاروقاً رغم علمه بصفته الحقيرة إلا أنه لا يسلم بحقيقة المحيطين به [2] .

وكانت المباحثات قد بدأت بين رئيس الوزراء والسفير البريطاني بعد ثلاثة أسابيع من تأليف الوزارة ، ولكن واجهتها العقبات لتصميم الجانب المصري على الجلاء التام عن منطقة القناة في أقرب وقت ووحدة شطري الوادي ، وكان كافري على صلة بتلك المفاوضات ، وانتقد كريزول الهلالي بأنه ركز أولاً على النقاط الأكثر صعوبة بدلاً من التي يمكن التوصل فيها إلى بعض النجاح[3] . وبطبيعة الحال فإن فاروقاً جارى رئيس وزرائه في موقفه وأوضح أن مصر لن تقبل حلاً إلا أذا كان كالوردة التي جردت من الأشواك وذلك فيما يختص بوحدة وادي النيل ولقب ملك مصر والسودان [4] . وبالرغم من أن المفاوضات لم تسلك طريقها ، إلا أن السياسة البريطانية رأت في إبقاء الهلالي في الحكم وتعاونه مع حافظ عفيفي حماية لفاروق من المحيطين به وخطوة لجذبه إليها مرة أخرى ، كما اعتبرت استمرار الوزارة مواصلة لكسر الوفد نهائياً . وفي ذلك الوقت تردد أن هناك صلة بين السفارة البريطانية وأندرواس تهدف إلى تغيير الوزارة ، وعلى الفور نفى كريزول ذلك لوزير الداخلية [5] . وفي ٢٨ يونيو بعث

---

(١) F.O.Op.Cit. 96846, JE 1013 - 20, Creswell - F.O, Alex. June 13, 1952, No 58.

(٢) Ibid, 96876, JE 1018 - 164, Creswell -F.O, Alex. June 13, 1952, No 951.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٣٧،

Ibid, J 1018 - 167, Creswell - F.O, Alex, June 29, 1952, No 984.

(٤) Ibid, 96875,/JE 1018 - 148, 190, Stevenson - F.O, Cairo, May 6, 1952.

(٥) Ibid, 96876, JE 1018 - 164, Creswell - F.O, Alex. June 13, 1952, No 951.

كافري برسالة للسفير البريطاني ـ أي يوم تقديم الهلالي استقالته ـ ينبئه فيها باعتقاد الملك في أن هناك مساندة بريطانية للإطاحة بالحكومة ، وعليه اتصل القائم بالأعمال البريطاني برئيس الديوان ، وأعاد عليه ما سبق قوله لوزير الداخلية ، وأن آخر شيء يشغل التفكير البريطاني هو تغيير الوزارة أو التقرب إلى الوفد ، وأن هذا الادعاء الباطل يرجع إلى ما نشره الهلالي بأن الوفديين يتآمرون مع سفير غربي ليضمنوا عودتهم للحكم ، وحاول حافظ عفيفي كعادته تهدئة كريزول مصرحاً له بأن تغيير الحكومة ليس في صالح الحكومة البريطانية أو الحكومة الأمريكية ولا حتى مصر نفسها (*) .

وبعثت الخارجية البريطانية لسفارتها مستعلمة عن العمل الذي يمكن القيام به بصفة عاجلة لتقوية الهلالي وحافظ عفيفي ، وكانت على يقين من أن الملك سيكون متمنعاً لخروج رئيس ديوانه أوبتنحية مرتضى المراغي عن منصبه ، وتطلب بذل الجهد لاقناع فاروق ـ بواسطة حافظ عفيفي ـ بعدم ملاءمة استقالة الوزارة في الظروف القائمة ، وأن تشكيل حكومة جديدة سيقلل فرص نجاح المفاوضات مما يؤدي إلى طريق مسدود ، كذلك تعرض إمكانية توسط كافري لدى الملك ليبسط عليه الحقائق ، وتبعث إلى سفيرها في واشنطن ليبلغ الخارجية الأمريكية بالتعليمات التي بعثت بها للإسكندرية لترسل تعليمات مماثلة لكافري وتبين أنه من الضروري العمل المشترك في وقت الشدة لمنع فاروق من استبعاد العناصر الصالحة ، ثم تشير لكريزول بأنه من الاستحالة أن تكون هناك حكومة قادرة وراغبة في التفاوض بواقعية طالما أن أندراوس وكريم ثابت في القصر ، وتطلب ملفاً كاملاً بجميع الدسائس السياسية والمالية والإدارية بما فيها ما قد يورط الملك والتي كانت سبباً في تقديم الهلالي لاستقالته، للاحتفاظ به واستخدام مادته للنشر عند الحاجة، هذا في الوقت الذي خشيت فيه من تولي حسين سري الوزارة حتى لا يمهد الطريق لعودة الوفد. ويكتب القائم بالأعمال البريطاني للندن ليعلمها بأنه ناقش المطلوب مع السفير

(*) Ibid, JE 1018 - 167, Crewell - F.O. Alex, June 29, 1952, No 984.

الأمريكي الذي لم يكن إيجابياً ، وأن الإعداد لتأليف الوزارة الجديدة في طريقه للإعلان ، والوقت أصبح متأخراً لتحقيق الغرض من وجهة النظر البريطانية(١) . وبذلك لم يتمكن كريزول من القيام بأي عمل للإبقاء على الحكومة حيث كان فاروق مصمماً على إسقاطها في مقابل ما حصل عليه ، واستاءت الخارجية البريطانية من الطريقة التي سلكها وتتبعت خطواتها(٢) .

ويعث السفير البريطاني بواشنطن إلى خارجيته لينقل ما تذكره الخارجية الأمريكية من أن الهلالي كان يضع استقالته في جيبه منذ بعض الوقت حيث لم يكن لديه شيئاً ملموساً ليظهره للشعب كنتيجة لمفاوضاته مع بريطانيا والبعثة السودانية ، وفشله في اتخاذ إجراء ضد من اعتبرهم مدانين بالفساد ، وذلك مما دفعه للاستقالة ، وأن واشنطن توافق على وجهة النظر البريطانية بأن حكومة يشكلها حسين سري ستكون قنطرة لعودة الوفد(٣) . ونفت بريطانيا أي مقولة عن أن سبب استقالة الهلالي يرجع إلى فشله في المفاوضات والتي كان مصدرها كافري ، وفي لندن جرت محاولات مع السفير الأمريكي لتأييد الموقف البريطاني ، ولكن بدا منها السلبية إذ وضحت رؤية السفير الأمريكي في القاهرة بأنه لا توجد فائدة من حديثه مع فاروق حيث ينتظر أن يسأله عما إذا كان يضمن أن بريطانيا على استعداد للوصول إلى تسوية مع مصر إذا جاءت حكومة جديدة أحسن من سابقتها ، وهنا أوضحت الخارجية البريطانية أن مثل هذا الضمان لا يمكن إعطاؤه ، فإذا كان الفشل أصاب المفاوضات مع الهلالي ، فمن غير المحقق النجاح مع حكومة أقل شهرة(٤) .

---

(١) Ibid, JE 1018 - 169, F.O - Alex. July 1st , No 1050, F.O. Minute, July 1st , 1952, Persons, F O - Washington , July 1st , 1952 , No 2611, F.O - Alex. July 4, 1952, No 1063, JE 1018 - 175, Creswell - F.O, Cairo, July 2, 1952, No 32 C.

(٢) انظر فصل حكم القصر .

(٣) F.O.Op.Cit, JE 1018 - 179, Franks - F.O, Washington, July 2, 1952, No 1286,

(٤) Ibid, JE 1018 - 175, Creswell-F.O, Cairo, July 2, 1952, No 32 C, JE 1018 - 189, Conversation (U.S. Ambassador -Strange), July 2, 1952, JE 1018 - 174, F.O. Minute, Allen, July 2, 1952, No 1283.

وواصلت الخارجية البريطانية مساعيها ، فترسل إلى واشنطن لتعبر عن عدم ارتياحها لموقف كافري وتمنعه لاتخاذ إجراء صارم ، وتطلب عرض ومناقشة بعض النقاط ، وأهمها أن الأمل الوحيد للاستقرار في مصر اعتراف فاروق بأنه فقد طريقه بمستشاري السوء ، وأن مسألة الاعتراف بلقب مصر والسودان حتى إذا قبلتها بريطانيا فلن يوافق عليها السودانيون مما سيتولد عنه اضطراب ، وأن البقاء على المركز البريطاني ضروري ولو استعملت القوة ، وأن تقبل مصر نوع التسوية المعدة ، وإن لم يكن الأمريكيون على استعداد لإقناعه فلن تكون هناك فرصة أبداً ، وفي هذه الحالة ستحل بريطانيا نفسها من الحصار الطويل الأمد ، وكل هذا له تأثير على قاعدة الشرق الأوسط والرأي الدولي(١) . وأصاب الإحباط لندن وأصبح من الصعب القيام بأي عمل يمكن أن يحقق لها مطالبها ، حتى مسألة التخلص من أندراوس وكريم ثابت أقرت بأنها عاجزة عن تحقيقها إلا إذا كان الأمريكيون على استعداد لاتخاذ أقوى مسلك ممكن مع الملك ، ولم تكن تعرف كيف تقنعهم ليفعلوا ذلك(٢) . إذن فتحول فاروق شطر الولايات المتحدة أفقد بريطانيا رشدها ، بالإضافة إلى أن ظروفها قللت من حجمها ، حيث اختلف وضعها عما سبق وبالتالي فقدت الأساليب التي تمكنها من التهديد واستخدام القوة .

وأثار لندن تولي حسين سري الوزارة وارجعته إلى دسائس أندراوس وكريم ثابت « فهما يد في قفاز أعضاء الوفد البارزين » ، ويبين كريزول لحكومته ضعف الوزارة الجديدة وممارستها للعمل في مناخ تفوح منه رائحة الفساد خاصة مع اشتراك كريم ثابت فيها ، وأن السمة الواضحة التي تنذر بالسوء هي التدرج في اتجاه ملائم للوفد(٣) . وبناء على موقف فاروق

---

(١) Ibid, JE- 1018-175, F.O-Washington, F.O, July 3, 1952, No 2640.

(٢) Ibid, JE 1018-174, F.O. Minute, Allen, July 2, 1952, No 1283.

(٣) Ibid, JE 1018 - 183, F.go. Minute, Allen, June 30, 1952, JE 1018 - 175, Creswell - F.O, Cairo, July 2, 1952 No 32 C.

المعاكس للسياسة البريطانية وإصراره عليه ، وبعد فشل جهودها في الحصول على مساندة الولايات المتحدة في الضغط عليه بعدم تغيير وزارة الهلالي ، رأت ضرورة الاحتفاظ بحافظ عفيفي في القصر ، وكان قد قدم استقالته نتيجة للأزمة الوزارية ورفضها الملك ، ورأت أيضاً الاستعانة بالولايات المتحدة في ذلك ، وهذا دليل قوي على يقينها من أن فاروقاً خرج من يدها وارتمى في أحضان حليفتها ، ففي أول يوليو أرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها في واشنطن بشأن إعلام الخارجية الأمريكية بالرغبة في التعاون لإبقاء رئيس الديوان في منصبه ، ووفقا لتعليماتها التقى سترنج مع السفير الأمريكي في لندن لنفس الغرض ، فوعد الأخير بإرسال برقية إلى واشنطن والقاهرة لتأييد وجهة النظر البريطانية في هذا الشأن . ووافق كافري وفوض كريزول في العمل على استمرار حافظ عفيفي ليمارس نفوذه المعتدل ، ويبين الأخير أن مصالح الملك نفسه تقتضي ذلك ليخفض من الأثر السيء سواء لاسمه أو لتصرفه بإدخال كريم ثابت في الوزارة (١) .

ونقل كريزول الرغبة البريطانية الأمريكية لرئيس الديوان عقب عودته من الاحتفال بتأدية قسم الوزارة الجديدة ، وأفهمه أن الوقت كان متأخراً للقيام بعمل مضاد لتغيير الوزارة ـ بطبيعة الحال لم يكن يسلم بالضعف وفقدان القدرة على التحكم في هذه الآونة ـ وأكد عليه التمسك بمنصبه ليقلل من الضرر الذي يقوم به فاروق ضد نفسه وبلده ، وحتى لا يتركه فريسة للآخرين ، وشكره حافظ عفيفي وشرح لحظة انفعاله التي دعته لتقديم الاستقالة ، وبأنه لو تم التدخل البريطاني أو الأمريكي لنصح الملك بإبقاء حكومة معتدلة في السلطة فلن يأتي بالنتيجة المرجوة حيث سينشر ذلك في الصحافة وبالتالي تتعرض الحكومة لنقد علني وينظر إليها على أنها صنع التدخل الأجنبي (٢) . وكانت لندن تستبعد أن

---

(١) Ibid, JE 1018 - 169, F.O - Washington, July 1st . 1952, No 2611, JE 1018 - 189, Conversation (U.S.A ambassador-Strange, F.O, July 2, 1952, JE 1018 - 175,

Creswell - F.O. Cairo, July 2, 1952, No 32.

Ibid, JE 1018 - 178, Creswell - F.O. Alex. July 2, 1952, No 993.

يوافق رئيس الديوان على مواصلة عمله مع وجود كريم ثابت في الوزارة ، كما خشيت من إمكانية استدعاء عبد الفتاح عمرو كإجراء تحركه الأيدي الخفية التي تعمل من وراء الحكومة ـ والمقصود الوفد ـ لمنع وصول التقارير المباشرة لفاروق ، وعليه حرصت على أن تكون القناة مفتوحة بين حافظ عفيفي وعبد الفتاح عمرو(١) .

وفي الواقع ، فلم يكن وجود رئيس الديوان ليضمن عودة فاروق إلى طاعة بريطانيا ، وأدرك ألنAllen ـ أحد المسئولين بالخارجية البريطانية ـ ذلك ورأى عدم الفائدة من إقناع حافظ عفيفي بالعدول عن استقالته ، واعتمد على أنه لم يكن له الدور الإيجابي أو الكلمة المسموعة أثناء حكومة الهلالي ، وإنما كان فاروق يهمله تماماً ، وكثرت شكاويه من ذلك ، ونوه ألن إلى أن استمراره يعطي بعض الاحترام للحكومة، ولندن تمقتها وتريدها أن تهوي بإعلان الحرب عليها ، ومن ثم فلا ترغب في سند لها ، ومن الجدير بالذكر أن عبد الفتاح عمرو أيد هذه النظرية بشدة وأحزنه أن حافظ عفيفي انصاع لفاروق وعدل عن الاستقالة لأن كريم ثابت لن يجعله يستمر، ووفقا لتلك الرؤية بعثت الخارجية البريطانية إلى كريزول بألا يحاول حث حافظ عفيفي على البقاء بما يتعارض مع ما يراه خشية من أن استمراره يخدم تطهير الحكومة القائمة ويشينه ، وأن استقالته ستكون هزة لفاروق وستضع الأشواك في طريقه ، وتعرج على أنه ما دام قد امتثل للمنحرفين فربما يكون من الأفضل وجوب إظهار الحقيقة ، ثم تطلب التعقيب والرأي ودراسة الحالة لتقرير الأحسن(٢) . ويأتي رد كريزول بأنه وازن بين الأمور جيداً وخرج بتأكيد ميزة أن يحتفظ حافظ عفيفي بمنصبه، فمع أن نصيحته متجاهلة إلا أن استمراره يعطي بعض التشجيع للعناصر المعتدلة في الحياة العامة المصرية ، ويمنح بعض التأكيد بأن الملك لن يترك نفسه كلية

---

(١) Ibid, JE 1018 - 190, F.O. Minute, Ledward, July 4, 1952.

(٢) Ibid, JE 1018 - 191, F.O. Minute, Allen, July 4, 1952, F.O - Alex, July 4, 1952, No 1062, JE 1018 - 186, F. O. Minute, Morris, F.O, July 7 , 1952.

لمستشاري السوء الذين يحيطون به ، ثم يحدد الموقف البريطاني تجاه سلطة فاروق الأوتقراطية والديموقراطية التعصبية المتمثلة في الوفد ، فيرى تجنب الأخيرة خاصة في الوضع الذي يعطيها الملك مساندته ، وأن المصلحة التعامل مع فاروق عن طريق حكومة يمكن الاعتماد عليها كما كان الأمر أثناء حكومة الهلالي ، وعليه فإن حافظ عفيفي يحاول تحقيق المصلحة البريطانية ، وأنه إذا تحولت بريطانيا للعمل ضد القصر على المكشوف ، فهذا غير مستحب رغم إمكانية نجاحه في زيادة تشويه سمعة الملك ، وأخيراً يركز العمل على بذل الجهد لمنع فاروق من الامتثال للمنحرفين، وتشجيعه على طرد حكومة حسين سري في الوقت الذي تساير فيه الأمور مع رئيس الوزراء والذي بالتالي سيعمل ما في وسعه ليتجنب نهاية مخزية(١) .

وتوافق الخارجية البريطانية لاتفاق هذا مع تحركاتها الأولى ، وتعود لتسأل ممثلها عن أحسن السبل للتأثير على فاروق(٢) ، والواقع أنه استغل عدم تلاقي وجهات النظر البريطانية الأمريكية في الأزمة الوزارية وتعنت في موقفه بعدم الرضوخ للسياسة البريطانية ، وتدرك لندن السبب وترسل إلى كريزول تحت هذا المعنى « من المؤكد أنه لن يفعل طالما اعتقد أن هناك اختلافاً في التقارب بيننا وبين الأمريكيين»(٣). ورغم يقين بريطانيا وفقدانها الأمل في إمكان تقديم الولايات المتحدة مساعدتها لها باستخدام الحزم مع فاروق ليعود إلى رحابها ، إلا أنها واصلت السعي خاصة عندما تأزمت مسألة لقب ملك مصر والسودان، واعتبرت أن تصميم فاروق عليها قد يؤدي إلى كارثة له ولمصر(٤) . ولكن الملك كان وصل مرحلة لا تمكنه من اتباع سياسة التنازلات لبريطانيا

---

(١) Ibid, JE 1018 - 178, Creswell - F.O, Alex . July 6, 1952, No 1011.

(٢) Ibid, F.O - Alex. July 9, 1952, No 1076, F.O. 141 - 1453, 1011, 64 - 52 G.

(٣) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 58 - 52, G, F.O. Alex, July 3, 1952, No 1057.

(٤) Ibid, 1011 - 66 - 52 G. F.O - Alex, July 13, 1952, No 1099.

حيث وجد البديل . والحقيقة أنه لم يكن يرغب في إعلان الحرب السافرة ضدها ، فهو يخشاها داخلياً وإن لم يظهر ذلك حتى يشعرها بالعكس ، وبناء عليه غطى موقفه ببعض الزيف ، ووفقاً لتخطيط حواربيه رأى أندراوس أن يلتقي بكريزول ليبرىء مليكه من التصرفات المشينة ويضفي عليه شيئاً من الدعاية علّها تسكن الحال ، وتمت المقابلة بعد ثلاثة أيام من تأليف الوزارة ، وتناول مسألة رشوة أحمد عبود وبأنها مختلقة إذ يعاني الرأسمالي الكبير من الضيق المالي ، وأن حسين سري هو الذي أصر على ضم كريم ثابت لوزارته وكان ذلك ضد النصيحة التي أبداها ، وأن هذه الوزارة لن تكون جسراً لعودة الوفد ، وفاروق لن يسمح بحل الأحكام العرفية أو إلغاء الرقابة على الصحافة ، وهو على استعداد للإطاحة برئيس وزرائه وإحلال مرتضى المراغي مكانه إذا رأى أن الوفد قد اكتسب نفوذاً ، وصور انطباعاته بتوقعات قرب حدوث اضطراب بين الحكومة والوفد ، وقال إن استدعاء فؤاد سراج الدين إلى الإسكندرية كان بغرض تحذيره بأنه سيكون تحت المراقبة الدقيقة . وأخبر كريزول أندراوس بصداقة بريطانيا لحسين سري ومستقبل العلاقات البريطانية المصرية واعتماده على إعادة الثقة التي لا تتوفر مع اقتراحات إمكانية عودة الوفد للسلطة ، ثم تكلم عن أنه لم يتخذ إجراء حاسماً ضد مقترفي أحداث ٢٦ يناير ، وينقل القائم بالأعمال البريطاني الحديث لحكومته ويسجل أن اندراوس يتصف بالكذب والغرض من زيارته التحقق عما إذا كانت هناك معاداة للحكومة ، وليعمل قليلاً من الدعاية لمصلحة الملك ، وليهدىء من شكوك بريطانيا تجاهه (*) .

وأقلق موقف فاروق بريطانيا ، إذ آمنت أن نواياه هي مفتاح الحالة برمتها ، ومضت التحليلات لهذا الموقف تأخذ مكانها ، وانحصرت في اتجاهين ، الاتجاه الأول في إمكانية أن يكون قد تصالح مع نفسه لأن يعيد الوفديين إلى الحكم على اعتقاد أنهم لن يكرروا أخطاءهم أو أن مصالحه تملي

(*) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 185, Creswell - F.O, Alex, July 5, 1952, No 1000.

عليه أن يكون في سلام معهم . أما الاتجاه الثاني فهو مضاد لعودة الوفد والعمل للحيلولة دون إعطاء أية فرصة لتحقيق ذلك ، وضمت التحليلات الدلائل على الاتجاهين ، ولكنها في النهاية رجحت كفة تغلب شعور فاروق العدائي للوفد(١) . وخشيت بريطانيا أن يفلت الزمام منه بضعفه وسوء سمعته ، ومن تلك المحاولات التي يقدم عليها لتحسن من وضعه بتشجيعه حكومته في إذكاء الحركة الوطنية في منطقة القناة ، فيذكر كريزول للندن أن بيانات وزير الداخلية بشأن السماح للصحافة باتباع النغمة القديمة يؤيدها الملك ، وأن بواعث أعماله تنشأ من الخوف والجشع والكبرياء(٢) .

ويأسف القائم بالأعمال البريطاني على الوضع الذي آلت إليه علاقات فاروق ببريطانيا ، فيكتب لحكومته ليسجل أن الملك فقد الخوف والاحترام الذي كان يكنه لها لاعتقاده بأنه في إمكانه على الدوام مناشدة الأمريكيين ـ مستغلاً خوفهم من قيام ثورة(٣) ـ ليمنع بريطانيا من اتخاذ إجراء عنيف ضد مصر ، مع علمه إلى حد ما بأنه في حالة قيام ثورة فإن الأسلحة البريطانية ستنقذه وأسرته في آخر لحظة ، ويشير كريزول إلى وجوب وضع حد لما تقوم به مصر من اللعب على المخاوف الأمريكية وإشباع غرور السفير الأمريكي ، وأن ذلك لن يكون سهلاً في الانتخاب السنوي بالولايات المتحدة ، ثم يركز على ضرورة أن يفهم فاروق أن بريطانيا لن تعرض حياة جندي واحد للخطر لإنقاذه وأسرته وثروته من الأخطار التي أدت إليها سوء تصرفاته ، ولا بد له أن يتحقق من أن أحداث شتاء ١٩٥٢/٥١ قد وضعت النقط على الحروف ، وأن بريطانيا لديها القوة الكافية للمواجهة حيث أن امتلاك قاعدة قناة السويس يجعلها تتحكم في الموقف برفض إمداد الدلتا بالبترول وعزل منطقة القناة عن مصر وإقامة حكومة عسكرية فيها . وفي نهاية المكاتبة يوضح أنه في حالة إلغاء الأحكام العرفية والرقابة يكون الاتصال

(١) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 60 - 52, G. Minute, July 7, 1952, No 163.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 192, Creswell - Eden, Alex, July 7, 1952, No 163.

(٣) مفهوم الثورة هنا أنها ثورة تطيح بالمصالح الأمريكية ، وبالتالي ستكون سمتها الشيوعية .

بالملك واستعجاله من أن يعيد إلى السلطة الرجال الذين ثبتت قدرتهم على حفظ القانون والنظام عقب حريق القاهرة تحت قيادة مرتضى المراغي[1] .

وواصل فاروق أسلوبه الخاص بإثارة بريطانيا ، فبعد أن كان متشدداً في الإبقاء على الأحكام العرفية والرقابة ، غير موقفه وشجع حسين سري ليعطي الوعود في برنامجه عن إلغائها . وبذل كريزول جهده ليعوق التحقيق ، والتقى بحافظ عفيفي الذي حدثه عن ضعف الحكومة وعدم قدرتها على اتخاذ تلك الخطوة ، وأن عمرها قصير ، وبالتالي أصبحت المفاوضات غير مضمونة ـ تمسك حسين سري بالاعتراف بلقب ملك مصر والسودان وجلاء القوات البريطانية ومن ثم وجد التأييد من الملك ـ وبين رئيس الديوان أن فاروقاً إذا ووجه برؤساء وزارات لديهم القوة بحيث إذا طلب منهم القيام بأعمال خاطئة استقالوا ، فإنه في نهاية الأمر سيرغم على الإذعان ، ثم أشار إلى عدم الرضا المنتشر خاصة في الجيش وخطورة الحالة[2] . وتتابعت الأمور سريعاً ، وينقل القائم بالأعمال البريطاني صورة تدهور الأوضاع لحكومته ، وإصرار فاروق على اتباع خطوات هواه وتنافيها مع مصلحة البلاد ، ويعايش ظروف سقوط وزارة حسين سري والوزارة الجديدة المنتظرة ، ويستشف من كتاباته أن رغبة الانتقام من فاروق واضحة والانتقاد والسب في حاشيته صريحان حتى لقد أطلق عليها لفظ « عصابة » ووصفها بأنها سيطرت على السياسة في السنوات الأخيرة وفقاً لمبادىء وضيعة[3] . ومن هذا المنطلق كانت الرؤية لأحداث السقوط . إذ لم تبذل بريطانيا أي جهد في الإبقاء على حكم فاروق ، والحقيقة أن الزمام كان قد أفلت من يدها بعد معاكسة الظروف لها .

---

(١) F.O.Op. Cit, JE 1018 - 192, Creswell - Eden , Alex July 7, 1952, No 163,F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 60 - 52 G.

(٢) F.O. 371, Op.Cit, JE 1018 - 184, Creswell -. F.O, Alex, July7, 1952, No 997, JE 1018 - 87, Commenwealth Relation office, July 10 , 1952, No 284, JE 1018 - 249, Creswell-F.O, Alex, July 16, 1952.

(٣) *Ibid*, 96877, JE 1018-202, Creswell-F.O, Cairo, July 21, 1952, No 1050.

الفصل الرابع

النسر والدب

برزت القوتان المتمثلتان في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بوضوح منذ الحرب العالمية الثانية في منطقة الشرق الأوسط حيث تطلعتا إلى مد نفوذهما والسيطرة عليها ، وأثر التنافس بينهما على نوعية العلاقة مع دول المنطقة ، وكان لفاروق موقفه منهما ، وبطبيعة الحال فإن عيون النسر التقطته إذ أن نظامه وميوله وأهواءه تدفعه إلى الولايات المتحدة ، كما أن خوفه من تربص الدب وسعيه للحيلولة دون أي توغل شيوعي كان عاملاً هاماً في التقرب إلى الاتجاه المضاد ، وظهرت البوادر مبكرة وقبل أن تتركز السلطة الأمريكية في المنطقة ، وكانت بريطانيا على بينة من ذلك ، فعندما يلتقي فشFish الوزير الأمريكي المفوض مع فاروق في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٧ ينقل للقائم بالأعمال البريطاني الحديث وبأنه دار حول السيارات ولم يتطرق للسياسة[١] . وقد أراد علي ماهر أثناء رئاسته للديوان أن يخلق من الملك شخصية تتجه إليها الأنظار، واتفق ذلك مع ميول فاروق الذي تشوق إلى أن يكون له صورة عالمية حتى إنه في فبراير ١٩٣٩ أظهر ميوله لزيارة الولايات المتحدة[٢].

وانتهز الملك فرصة إعادة انتخاب روزفلت رئيساً للولايات المتحدة ،

(١) F.O. 407-221, J 4086-20-16, Kelly-Eden, Alex. Sept. 25, 1937, No 1118.
(٢) F.O. 371-23304, J 567-1-16, Lampson-F.O. Cairo, Feb. 3, 1939, No 110.

فأوفد أمينه الأول بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية ليقدم تهانيه[1]. وبدأت الصلات تتقارب والتي أرجعت إلى الموقف الأمريكي المتعاون مع الحلفاء عام ١٩٤١ ، وبالتالي كانت واشنطن حريصة على اجتذاب فاروق إلى هذا الجانب وإقصاء اتجاهه المحوري وإغرائه على إعلان الحرب ، فيبعث روزفلت ابنه برسالة إليه[2] ، وتصدر بعض الصحف من العاصمة الأمريكية لتشيد به وتمتدحه ، وفي إحدى المقالات تصرح بأنه يعتبر الحاكم الإسلامي صاحب النفوذ ، ومما يذكر أنها أقلقت لامبسون فأرسل للسفير البريطاني في واشنطن للاستفسار عن مغزاها[3]. ويسجل المبعوث الشخصي لروزفلت الذي زار مصر في نوفمبر ١٩٤١ انطباعاته عن فاروق فيبين أنه يفتقر إلى مستشارين أكفاء ، وأن السفير البريطاني يفتقر في تعامله معه إلى اللباقة والدبلوماسية [4] .

والحقيقة أن فاروقاً لم يدرك تماماً التآخي الأنجلو أمريكي في هذه الفترة والذي توثق ليجابه الزحف النازي ، واعتقد أنه من الممكن أن ينال تأييد ومساندة واشنطن ليتحدى لندن ويوقع الشقاق بينهما ، ولكن السفير البريطاني قطع عليه خط الرجعة ، وواصل اتصاله بالوزير الأمريكي المفوض ليعلمه بتتابع الأحداث التي أدت إلى تقديم إنذار ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعليه فحينما استدعى فاروق كيركKirkقبل حلول الساعة التاسعة ، لم يشأ الذهاب إلى القصر إلا بعد استشارة لامبسون ، وتحدث إليه الملك راغباً إشراكه في الموقف وقال له إن مصر وهي دولة صغيرة اعتدت بريطانيا العظمى على استقلالها ، ولم يكن الوزير الأمريكي ليعطيه الفرصة حيث أجابه برد قاطع « إن كل عمل فردي أو عام ، وكل قرار شخصي أو عام يجب أن يكون له هدف واحد وحافز واحد وهو تحقيق النصر لحليف مصر»[5]. ويعلق لامبسون

(١) الأهرام ، عدد ٢٠١٧٤ في ٧ نوفمبر ١٩٤٠ ، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٠٣٦١ في ٦ مايو ١٩٤١، ص ٥ .

(٣) F.O.Op. cit, 27431, J 2324 - 18 - 16, Cairo- Washington, July 2, 1941, No 2090,

J 2369 - 18 - 16, Halifax - Cairo , July 12, 1941, No 150.

(٤) حسين يوسف : المرجع المذكور ، ص ١٣١ .

(٥) F.O. Op. Cit. 31567, J 633 - 38 - 16, lampson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1942, No 513.

لحكومته على هذا الاتجاه بأن كيرك يعترف كلية بأن بريطانيا اتبعت الطريق الصحيح[1] . ومما تجدر الإشارة إليه أن كيرك أخبر فاروقاً بأن السفارة البريطانية على علم باستدعائه له ، وذلك حتى لا يكون هناك سر يجمعهما، وفي الواقع فإن الولايات المتحدة أرادت ألا تبدو في صورة الدولة التي تتدخل في منطقة النفوذ البريطاني في وقت تتكاتف قواها مع الحلفاء ، ولكنها لم تكن ترغب في عزل فاروق لانعكاسات ذلك على أوضاع مصر الداخلية وإمكانية تصعد اضطرابات في وقت تمر فيه الحالة الحربية بمرحلة خطرة ، وكانت الخارجية الأمريكية على يقين من سوء تصرفات السفير البريطاني في مصر ومدى استفزازه للملك ، لكنها تخشى التصريح بذلك كي لا تغضب حليفتها حيث كان ما يهمها تكثيف الجهود لمواجهة المحور[2] .

وواصلت المجاملات طريقها بين الرئيس الأمريكي وفاروق، ففي عام ١٩٤٢ أنشىء خط بين الولايات المتحدة ومصر لنقل الصور الفوتوغرافية باللاسلكي ، وافتتحه روزفلت بإرسال صورة له مع وزير مصر المفوض في واشنطن ، رئي بعدها أن يكون رد القاهرة على هذه التحية إلى واشنطن إرسال صورة الملك مع كيرك[3] ثم يهب فاروق ألفين من الجنيهات للقوات الأمريكية الموجودة بمصر بمناسبة عيد الميلاد ، ويتألم لامبسون من هذا الإجراء ويكتب لحكومته « إني أرى من الحسرة أن يقوم بالإهداء بهذه الطريقة»[4]. ويحرص الرئيس الأمريكي على الرد برسالة يشيد فيها بسخاء الملك وجهده في توفير أسباب الهناء للقوات الأمريكية[5] . ويصحب كيرك بعض أعضاء مجلس

---

(١) Ibid.

(٢) حسين يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٣٠ - ١٣٢، محسن محمد : التاريخ السري لمصر ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٧ .

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ص ٢٧٥، ٢٧٦ .

(٤) Lampson, Op. Cit, Box III, Dec. 6, 1942, p. 340.

(٥) المصري، عدد ٢١٦٤ فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٢، ص ٢ .

الشيوخ الأمريكيين إلى قصر عابدين في ١٨ أغسطس ١٩٤٣ ، وتتم المقابلة الملكية التي يخرج منها الأعضاء ليدلوا بأحاديثهم للصحافة عن شخصية الملك وكيف بهرتهم ، واعتبروه عنواناً لمصر والمصريين، وأنه يحمل كل الآمال والأماني لشعبه ، وأشاروا إلى معرفته واطلاعه بكل أمور أمريكا وإعرابه عن تقديره لشعبها وترحيبه بالتعاون معها ، وصرح أحدهم « إن القاهرة بعد الحرب الحالية ستكون أقرب إلى واشنطن مما كانت عليه لندن قبل الحرب الماضية ، وإني اعتقد أن التعاون بين مصر وأمريكا بعد الحرب سيكون حقيقة واقعة لا بد منها »(١) . وكان ذلك دليلاً للسياسة الأمريكية المستقبلة تجاه فاروق .

ومع خريف ١٩٤٣ زادت علاقة فاروق بالأمريكيين توثقاً - في وقت كان فيه على صلة طيبة ببريطانيا - وبدأت مظاهر ذلك تفرض نفسها ، فعندما قدم كيرك الميجر جنرال رويسRoyceالقائد العام الجديد للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط للملك ، ودار الحديث حول طائرات النقل الأمريكية ، دعاه القائد لرحلة جوية إلى الإسكندرية على طائرة كبيرة من طراز (ك - ٤٤) ، وعليه ارتدى زي سلاح الطيران وصحب معه الفريق إبراهيم عطا الله وآخرين إلى المطار الأمريكي بالقرب من القاهرة حيث كان في انتظاره كيرك ورويس وبعض كبار الضباط ، وتبودلت التحيات واستقل فاروق الطائرة حيث قادها بنفسه إلى الاسكندرية ثم عاد للقاهرة ، ويصف شون الحدث للندن ويبين كيف كان له شأن كبير في الصحافة (٢) .

وبانتصارات الحلفاء في سبتمبر ١٩٤٣ ، وكما أرسل فاروق تهنئة بالنصر للملك البريطاني ، بعث بها إلى روزفلت الذي رد معبراً عن أمله في أن تكون هذه الانتصارات قد ساهمت في نصر قوات الديموقراطية والحرية ، ويواصل

---

(١) نفس المصدر عدد ٢٣٧٥ من ١٩ أغسطس ١٩٤٣ ، ص ٢، روز اليوسف، عدد ٧٩٣ في ٢٦ أغسطس ١٩٤٣، ص ٩ .

(٢) الأهرام، عدد ٢١١٣٩ في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢ .

F.O. Op. Cit, 35538, J 4295 - 2 - 16, Shone - F.O,Oct. 1st , 1943, No 894.

فاروق لقاءاته بالأمريكيين، فهو يستقبل وزير الخارجية، ويستضيف الضباط وعلى رأسهم قائدهم ولفيف من الممرضات الملحقات بالجيش الأمريكي ورجال الصليب الأحمر حيث أمضوا يوماً كاملاً في ضيافته وتناولوا معه العشاء[1] . وحينما عقد المؤتمر الثلاثي للرؤساء روزفلت وشيانج كاي شك وتشرشل في مينا هاوس في نوفمبر من نفس العام كان فاروق يعالج من حادثة القصاصين ، فأوفد أحمد حسنين للقاء الرئيس الأمريكي حيث أبلغه تحيات مليكه وترحيبه بقدومه ، وأبدى روزفلت رغبته في مقابلة الملك ، فوضع له قطاره الخاص تحت تصرفه لينقله للقصاصين ، ولكن الظروف أقعدته فتأسف لرئيس الديوان ، وقبل سفره بعث برسالة إلى فاروق قال فيها إنه يرجو أن يتمتع العالم قريباً بالسلام العام وأن يتمكن الملك من زيارة الولايات المتحدة، ورد فاروق عليه وشكره على تلك الدعوة[2] . وكان ذلك ما يتمناه منذ توليه العرش ، وتنعكس علامات الضيق على القائم بالأعمال البريطاني في مكاتبته للندن حيث يذكر ما نشرته الإجبشيان جازيت بخصوص الدعوة ، وينقل ما صرح به الوزير الأمريكي بأنها وجهت إلى كل من الشاه وفاروق كنوع من المجاملة[3] . ولم يكد ينتهي عام ١٩٤٣ إلا وأهدى الملك ألف جنيه إلى القوات الأمريكية بمناسبة عيد الميلاد[4] ، استمراراً لتدعيم حسن العلاقات.

وتوطدت الصلة بين فاروق والضباط الأمريكيين حتى انه قام في ٦ يونيو ١٩٤٤ بزيارة مركز القيادة الأمريكية في القاهرة ، ويلقى ذلك الصدى في

---

(١) الأهرام، عدد ١١٤١ في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢٢١٥٩ في ٢٠ اكتوبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ١١٦٤ في ٢٦ اكتوبر ١٩٤٣، ص ٢ المصري، عدد ٢٤٠٩ في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢.

(٢) الأهرام، عدد ٢١١٩٦ في ٢ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢، عدد ٢١٢٠٢ في ١١ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢، المصري، عدد ٢٤٧١ في ١١ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢.

(٣) F.O. Op. Cit, 41373, J 281 - 128,16, shone - Scrivener, Cairo, Jan. 15, 1944.

(٤) Ibid, 4.316, J 219 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Dec. 31, 1943.

الصحافة، فتتبع خطواته ولقاءاته وتنقل ما دار من حديث القادة له الذي دار حول الأنباء العسكرية ودور القوات الأمريكية في الانتصار على الألمان بفرنسا[1] . وكان فاروق قد وثق علاقاته مع هؤلاء الضباط منذ أن ربطته المودة مع رويس ، فهو يحل عليه ضيفاً في مكان إقامته الخاصة حيث الجلسات التي جمعتهم به ، ثم أصبح يذهب إليهم في مقرهم الخاص بالزمالك فيكرمون وفادته ويضفوا عليه قدره يشاركهم الملحق العسكري الأمريكي في القاهرة ، وراح الملك يدعوهم إلى أوبرج الأهرام ، واستاء قادة الجيش البريطاني من ذلك وكتب البريجادير كويليامQuilliam إلى سمارت يشكو هذا الحال ويأسف لتلك العلاقة الاجتماعية التي ربطت ملك مصر بالضباط الأمريكيين ويفتقدها الضباط البريطانيون ، ويستفسر عما ذكره مسئول في القصر من أن فاروقاً يمتنع عن الاتصال بالجانب العسكري البريطاني خشية أن يؤدي ذلك إلى عدم رضا كيلرن ، ويرد عليه سمارت بما يراه من أن الملك ربما يشعر أنه مع الأمريكيين يكون أقل تعقيداً مما لو كان مع الانجليز ، وأن صلته بالملحق العسكري الأمريكي ورثت عن رويس ، وتعبر الخارجية البريطانية عن تصورها بأن كريم ثابت يمثل أداة الاتصال إذ يعمل على غرس العلاقات الاجتماعية مع الدوائر الرسمية الأمريكية التي تمتد إلى ضباط الجيش الأمريكي الذين يجدهم هو وزوجته مسلين ، وعليه فيقدمهم إلى مليكه بطريقة غير رسمية سواء في الأوبرج أو أي مكان آخر ، ثم تعقب بقلة معرفته بدوائر الجيش البريطاني[2] . وبذلك يتضح أن تلك العلاقات أقلقت المسئولين البريطانيين خاصة عندما تكون هناك أزمة مع فاروق ، وهنا يجب التنويه أنه بالرغم من صلاته الخاصة ببعض الضباط البريطانيين ، إلا أنها لم تصل إلى درجة صداقته مع أقرانهم الأمريكيين .

---

(١) الأهرام، عدد ١٣٥٦ في ٩ يونيو ١٩٤٤، ص ١.

(٢) F.O. 141 - 952 , 284 - 19 - 44 , Brigadier Quilliam - Smart, June 22, 1944, Smart - Quilliam, June 28, 1944, F.O. Minute, June 23, 1944.

ولم يتمكن فاروق من الحصول على أي مكسب لصالحه عن الطريق الأمريكي ، إذ حرص روزفلت على تأييد بريطانيا مع أنه في تلك المرحلة كان التنافس قد أخذ مكانه بين القوتين البريطانية والأمريكية في الشرق الأوسط ، حدث هذا أثناء أزمة ابريل١٩٤٤ بين الملك وبريطانيا ، فلجأ الأول إلى كيرك وعرض عليه رفض تشرشل إخراج النحاس من الحكم ، وأنه عاقد العزم على إنهاء الخلاف مع رئيس وزرائه حتى لو كلفه ذلك اعتزال العرش والإقامة في المنفى ، ولكن كيرك يعتبر المسألة داخلية والمقابلة شخصية ، وفي نفس الوقت يوصل إليه وجهة النظر الأمريكية عن طريق الملحق العسكري الأمريكي والتي ترى إنهاء الخلاف لما فيه المصلحة حيث أن تعنت فاروق له خطورته عليه وعلى مصر(١) . ومن ثم يتبين الدليل على تأييد الولايات المتحدة لبريطانيا وعدم مد يد العون لفاروق والاستجابة لرغبته. ويبعث روزفلت لرئيس الوزراء البريطاني معبراً عن تهانيه بالنجاح البريطاني في التعامل مع اضطراب القوات البحرية اليونانية آملاً نجاحاً مماثلاً مع المسألة المصرية ، وفي الحال أعلمه تشرشل بأبعاد الأزمة ونتائجها وموقف فاروق منها(٢) .

وأمام إحساس الملك بقوة التسلط البريطاني عليه ، اندفع إلى مزيد من التقرب للجانب الأمريكي ، فيطلب عشرين بندقية ومائه ألف طلقة قنبلة مسيلة للدموع ومائة قنبلة مثيرة للدخان للحرس الملكي ، واعتبر كيلرن هذا الطلب عجيباً ويذهب بقوله إلى أنه لم يتخذ فيه الإجراء السليم حيث قام القصر بطلبها من السلطات الحربية الأمريكية مباشرة دون علم وزير الدفاع المصري ، وأبلغت الخارجية البريطانية وزارة الحرب التي رأت إبلاغ رئاسة قوات الجيش البريطاني حتى يمكنها بالتالي إبلاغ الجهات الحربية بالولايات المتحدة(٣) .

---

(١) محسن محمد : التاريخ السري لمصر، ص ص ٣٧٦، ٣٨٥.

(٢) PREM 4, 19 - 3, Rosvelt - P. Minister, April 26, 1944, No 532, P. Minister - Rosvelt, April 26, .944, No 664.

(٣) F.O. 371-41331, J 3086-31-16, Killearn-F.O, Cairo, Aug. 29, 1944, NO 161, F.O. Op. Cit, 41332, J 3200 - 31 - 16, Killearn- F.O, Sept. 12, 1944 No 1782, J 3202 - 31

ومما لا شك فيه أن هذا الإجراء من جانب فاروق قد أثار ضغينة بريطانيا عليه وأعطى الإحساس لواشنطن أنها أصبحت لها المكانة لديه ، وهي في داخلها ترنو إلى أن تحل مكان حليفتها . وكانت تصرفات فاروق تجاه الأمريكيين يرصدها منظار كيلرن، فيبعث لإيدن لينقل له التحركات، وقمة ما ضايقه مصاحبة الملك للملحق العسكري الأمريكي ومساعدة برنتون Brinton، ويعلق بأن زوجة الأخير تمتلك الجاذبية والجمال ، وأن فاروقاً يتردد على منزلهما ويذهب معهما إلى نادي الصيد ، ويعتبر ناديا ليليا أكثر منه مؤسسة رياضية ، ويستحم معهما في حمام السباحة الخاص بقصر عابدين ، وينتهز فرصة نهاية الأسبوع ويصحب معه مجموعة أمريكية من الجنسين إلى الفيوم ، ويتتبع السفير البريطاني خطواته على الشاطىء مع فتيات الصليب الأحمر الأمريكي الجذابات ، وتخبره رئيستهن بأنه يمارس معهن لعبة « الفول السوداني » ، ثم يعود ويذكر لحكومته تلك الدائرة التي تتسع في علاقاته مع الأمريكيين من جنرالات وغيرهم ، وأنه على الوزير الأمريكي الجديد الذي خلف كيرك التحقق من أن هذه الأفعال مقصود منها تحويل الأمريكيين عن بريطانيا والعمل ضدها ، ومما يذكر أن الأمير محمد علي وجد أن الدس لفاروق عن هذا الطريق من الممكن أن يؤتي أكله ، فقام بذلك خير قيام(١) . أيضاً أحمد عبود شايع نفس الاتجاه زاعماً أن لديه الأدلة على ميل القصر لإثارة أمريكا ضد بريطانيا ولكن كيلرن طمأنه بما تمتلكه دولته من سيطرة على مصر(٢) . ولم يكن رئيس الديوان يرتاح إلى الزحف الأمريكي ، إذ أكد لسمارت أن هدف الأمريكيين إغراء المصريين ، ويتوجس خيفة من إثارتهم للمتاعب (٣) . وعليه فقد خشي من الاتجاه الأمريكي لمليكه ، لكنه لم يكن ليعارضه .

- 16, Killearn - Washington, Cairo, Sept. 12, 1944, No 1781.

(١) F.O. 954 - 5, Part 4, Eg - 44 - 49, Killearn - Eden, Cairo, Aug. 14, 1944, F.O. 141 - 954, 284 - 4 - 449, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 5, 1944, No 154.

(٢) محسن محمد : سنه من عمر مصر ، ص ٣٩ .

(٣) F.O. 371 - 45920, J 1473 - 3 - 16, Killearn - Campbell, Cairo, April 19, 1945, No 126154.

واستمر مؤشر التقارب في الارتفاع ، ولم تنتابه إلا سحابة خفيفة عندما عبر فاروق للقائم بالأعمال البريطاني عن تكدره من الموقف الأمريكي فيما يختص بالقضية الفلسطينية[1]. لكنها سرعان ما انقشعت فعندما حضر وزفلت إلى مصر في ٢٠ فبراير ١٩٤٥ على أثر انتهاء مؤتمر القرم ، سارع فاروق والتقى به على ظهر الطراد الأمريكي الذي ألقى مراسيه في مياه البحيرات المرة بالاسماعيلية ، وأحيط هذا الاجتماع بالسرية والكتمان حتى أن السيارة التي استقلها الملك مصطحباً معه الوزير الأمريكي المفوض لم تسلك بعد خروجها من قصر عابدين الطريق العادي بل اتخذت طريقاً آخر يمر بشوارع ضيقة وحواري وأزقة ودارت المحادثات حول العلاقات المصرية الأمريكية ، وأثار روزفلت مسألة إعلان مصر الحرب على المحور حتى تتمكن من الاشتراك في مؤتمر سان فرانسسكو[2] . وأثمرت المقابلة عن هدية من الولايات المتحدة إلى ملك مصر ، تمثلت في طائرة ذات محركين ، ويستاء كيلرن لأن أمريكا سبقت بريطانيا في تقديم الطائرة وأن الصحافة نشرت أن الطائرة الأمريكية مهداة من رئيس الولايات المتحدة اعترافاً بالخدمات المصرية للقوات الأمريكية ، بينما الطائرة البريطانية مهداة من السلاح الجوي البريطاني[3] . ومن ثم تتبين المنافسة الواضحة لاجتذاب الملك الشاب .

وحاولت بريطانيا الحد من اندفاع فاروق مع التيار الأمريكي ، فعندما أراد رفع درجة التمثيل السياسي في واشنطن إلى درجة سفير وقفت عائقاً

---

(١) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .

(٢) الأهرام : عدد ٢١٥٧٢ ، في ٢١ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١ ، الكتلة ، عدد ٩٥ في ٢١ فبراير ١٩٤٥ ، ص١ ، حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٤٧ ، يبدي تاك دهشته لمعرفة الملك لمثل هذه الطرق ، فيرد عليه فاروق « إن أول واجبات الملك أن يعرف بلده » روز اليوسف ، عدد ١١٨٣ في ١٣ فبراير ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٣) F.O.Op. Cit,45988, J 1287 - 172 - 16, Killearn - F.O. Cairon March 29, 1945, No 485, F.O.Op. Cit,45930, J 1213 - 10 - 16, Killearn - F. O, Cairo, March 31, 1945, No 769.

ونجحت عن طريق عبد الفتاح عمرو[١] لكنها لم تتحقق سياستها . وتأثر الملك بوفاة روزفلت ، وأصدر بياناً عبر فيه عن تقديره وإعجابه بهذا الرئيس وأشاد بدوره في السلام العالمي[٢] . وكان مما أقلقه أن زيارته للولايات المتحدة لم تتم ، لكنه في لقاء له مع اللورد الترنشام أشار إلى أن الرئيس الجديد جدد له دعوة الزيارة[٣] . وبالتالي هدأت نفسه وجاء ذلك بناء على إثارته المسألة مع الوزير الأمريكي المفوض الذي رحب بتلك الخطوة وكتب لحكومته في هذا الشأن ، فتوافق وتعد للأمر عدته في سرية بالغة ، ولكن الزيارة تؤجل بواسطة فاروق بسبب الظروف التي تعرضت مصر لها في نهاية حكم وزارة النقراشي الأولى[٤] . وفي الواقع فإن واشنطن وجدت في الزيارة استئثار بالملك وتشويقاً له لمزيد من التعلق بها في وقت كانت بريطانيا تماطل في زيارته لها ، ومما يذكر أن عدم انسجام الولايات المتحدة مع الوفد قد قوى روابطها مع فاروق[٥] ، وبالتالي أصبح هناك شبه توازن ، فالوفد يلقى المساندة من البريطانيين ، والملك يتجه بكل ثقله للأمريكيين طمعاً في التأييد .

وطرق فاروق بابا آخر لتشجيع الوجود الأمريكي في مصر عن طريق النشاط الاقتصادي الذي كانت الولايات المتحدة تواقة إلى امتداده ، وفي بداية عام ١٩٤٥ استدعى فاروق سيمونزSimons ممثل بنك سيتي الوطني في مصر ، فحضر مصحوباً بالوزير الأمريكي المفوض ، وفي المقابلة نقل الملك ما سمعه من أن البنك قرر عدم قيامه بأي عملية في مصر ، وتعشم ألا يكون ذلك صحيحاً ، فاستعرض سيمونز العقبات ، وركز على الشعور المضاد للأجانب ، وحاول فاروق تبسيط الأمور وقياس الأبعاد ، وقلق كيلرن من هذه

---

(١) Ibid, 45920, J 1263 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 5, 1945, No 808.

(٢) Ibid, 45931, J 1458 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 19, 1945.

(٣) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945.

(٤) محسن محمد : سنة من عمر مصر ، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٧ .

(٥) F.O. Op. Cit, 45920, J 1530 - 3 - 16, Killearn - Campbell, Cairo, April 24, 1945.

التحركات واستاء من زيادة النشاط الأمريكي وخاصة التجاري[1] . وبنهاية الحرب أصبح واضحاً أنه من الصعب فك الارتباط بين فاروق والولايات المتحدة وعلى وجه الخصوص بعد أن غدت قوة لها ثقلها في الشرق الأوسط في وقت تداعت فيه قوة بريطانيا التي أيقنت أن وجودها في المنطقة أصابه التصدع ، وبالتالي لا بد من الاعتماد على المعاونة الأمريكية ، ولم يكن فاروق ليغيب عنه هذا الوضع ، وعليه عقد الأمل على المساندة الأمريكية ، واعتبرها معبراً يتغلب به على التسلط البريطاني وصرحا يمنع التوغل الروسي .

وبالرغم من أن علاقة فاروق ببريطانيا قد تحسنت عقب نهاية الحرب ، إلا أن ذلك لم يمنع من حرصه على استمرار منهجه مع الولايات المتحدة والعمل على مزيد من توطيد العلاقات معها ، وكان حقده على السفير البريطاني دافعاً قوياً لالتصاقه بالوزير الأمريكي المفوض خاصة عندما بدأ النقراشي في بحث مسألة تعديل المعاهدة أواخر عام ١٩٤٥ ، فيشكو فاروق لتاكTack ويصرح بأن كيلرن عدو له وأنه على استعداد لتخريب أية محاولة مصرية لتعديل المعاهدة وتحقيق الأماني الوطنية[2] . وهدف تجميع الآراء المؤيدة له ليتمكن في النهاية من الإطاحة بغريمه وبالذات عندما بدأ يشعر بتعاطف تاك تجاهه ، ووفقا للسياسة الأمريكية الجديدة ، أقدم الأخير على التدخل في شئون مصر الداخلية بما يتعارض مع الرؤية السابقة ، ففي حديث له مع كيلرن يقترح عليه إبعاد النحاس من زعامة الوفد لما في ذلك من إرضاء لفاروق ، ولكن السفير البريطاني يرفض متمسكاً ببقائه في مركزه[3] .

وكانت المفاوضات المصرية البريطانية منفذاً لتدخل واشنطن ، حيث أيقنت لندن إمكان الضغط الأمريكي على مصر لحسابها ، فأرسلت الخارجية

---

(١) Ibid, 46004, J 1783 - 467 - 16, Killearn - Eden , Cairo, May 10, 1945, No 688 ,
J 1000 - 467 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 1st 1945 ,No 338.

(٢) محسن محمد : سنة من عمر مصر ، ص ٩٧.

(٣) F.O.Op. Cit,45923, J 2614 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug 1 st 1945, No 242.

البريطانية بمذكرتها إلى الخارجية الأمريكية تشرح لها مقترحاتها بشأن تعديل المعاهدة ورفض مصر لها ، وتبين خطورة المطلب المصري الخاص بالجلاء وبأنه غير عملي ويعرض منطقة الشرق الأوسط للأخطار ولا يتفق مع الدفاع المشترك، واتصل بيفن بالخارجية الأمريكية لتطلب من وزيرها بالقاهرة تبليغ فاروق بمصلحة الولايات المتحدة في المفاوضات ، كما أشار وزير الخارجية البريطاني إلى اقتراح السفير البريطاني في القاهرة الاتصال بحافظ عفيفي - عضو الوفد المفاوض - في حالة زيارته لأمريكا ، وإعلامه بالاهتمام الأمريكي لتأمين الشرق الأوسط وفقاً للقواعد البريطانية ، وتوافق واشنطن[١] .

وعندما توقفت المفاوضات طلب الوزير الأمريكي المفوض مقابلة فاروق ، لكنه كان بعيداًعن القاهرة ، وعليه سلم اسماعيل صدقي خطاباً من وزير الخارجية الأمريكية يعلمه باهتمام حكومته بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط لأنها تعتبره ذا أهمية أساسية لأمن الأمريكيين الخاص ، وبذلت الولايات المتحدة مساعيها للعدول عن عرض القضية على مجلس الأمن،آملةأن توفق مصر وبريطانيا في التسوية[٢] . ولكن يتأزم الموقف ، وتعرض قضية مصر على مجلس الأمن ، وتبحث بريطانيا عن إمكانية الوساطة الأمريكية ، في الوقت الذي تخشى من أن يؤدي ذلك إلى رد فعل معاكس بالنسبة لروسيا فتقدم مساعدتها لمصر ، ومع هذا فإنه بتأييد الولايات المتحدة للمشروع البرازيلي أعلنت تضامنها مع بريطانيا[٣] . وعلى أية حال فإن المصلحة الأمريكية فرضت نفسها .

---

(١) F.O. 115 — 4273, Minute about the Egyptian negotiations, June 1st, 1946, G 77 - 3 - 46, F.O. Des patch, March 15, 1946, G 77 - 30 - 46, Balfour-Under secretary, June 3, 1946, Department of State-Balfour, Washington, June 10, 1946.

(٢) طارق البشرى : المرجع المذكور، ص ١٤٣ .

(٣) F.O.Op. Cit, 4320, Vol I, P. Minister - Inverchapel, April 27, 1947, G 63 - 19 - 47, Machean - Balfour, April 18, 1947, F.O.Op. Cit, 4321, Vol II, G 63 - 157 - 47, U. K delegation - Inverchapel, Aug. 29, 1947.

ويواصل فاروق اتجاهه ، فيذهب إلى المطار الأمريكي مرتدياً كسوة القائد الأعلى لسلاح الطيران ليتفقد أكبر طائرة وصلته ، ويستقبله الوزير الأمريكي المفوض والجنرال ولسون ـ رئيس شركة خطوط النقل العالمية ـ وكبار الضباط الأمريكيين ، ويوالي تردده على المطار ، وتنقل الصحافة تلك التحركات[1] . ورداً على هذه السياسة يقوم السفير الأمريكي في الاحتفال الذي أقيم بنفس المطار في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٦ ، وحضره ياور فاروق بتسليم السلطات المصرية طائرة أمريكية[2] ، وترسل وزارة الزراعة الأمريكية لفاروق مجموعة بذور هدية للمزارع الملكية[3] . وتكدرت بريطانيا من هذه المظاهر ، ومما زاد حنقها تلك البعثة العسكرية التي سافرت للولايات المتحدة يصحبها إبراهيم عطا الله في ٢٢ أبريل ١٩٤٧ ، ومما لا شك فيه أن تلك الخطوة اتخذت بواعز من فاروق لتسلطه على حكومته ، واعتذر مسئولو الخارجية الأمريكية عن ذلك للسفير البريطاني في واشنطن لعدم إبلاغ الدعوة ، كما أثر في لندن طلب النقراشي من الولايات المتحدة أثناء وجوده فيها بعثة عسكرية أمريكية لتحديث الجيش المصري ، وتدريب الضباط المصريين بها ، وقد أجيب بأن ميزانية البعثات العسكرية معروضة على الكونجرس ، وينقل السفير البريطاني في واشنطن لحكومته هذه الأخبار بكل دقة وعناية[4] . ولمزيد من التوسع في الاتجاه للولايات المتحدة ، تعلن الجامعة عن رغبة فاروق في إرسال بعثة من خريجي كلية الهندسة إليها ، وأن تدفع مصاريفها من جيبه الخاص[5] .

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٨٧٤ في ١٠ فبراير ١٩٤٦، ص ١، عدد ٢٢٠٢٨ في ١١ أغسطس ١٩٤٦، ص ١.

(٢) F.O. 371 - 53332, J 5430 - 57 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Dec. 20, 1946, No 1925.

(٣) الكتلة ، عدد ٤٤١ في ٢ أبريل ١٩٤٦، ص ٢.

(٤) F.O. 115 - 4320, G 36 - 20 - 47, Inverchapel - F.O, April 23, 1947, F.O. op. cit 4321, Vol II, G 36 - 169 - 47 › Inverchapel - F.O, Washington, Sept 3, 1947.

(٥) F.O. 371 - 69190, J 2281 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 1st , 1948, No 51.

وعقب اعتراف ترومان Truman بقيام دولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ودخول الجيش المصري فلسطين ، أبدى فاروق بعض القلق بشأن هذا الموقف ، أيضاً فقد قامت السفارة الأمريكية في القاهرة بمحاولات للضغط على الملك لقبول الهدنة الأولى[1] . لكن ذلك لم يعكس أي سوء على العلاقات بين الطرفين وسرعان ما تلاشت الشوائب . وواصلت واشنطن طريقها ، واستغلت الظروف التي قدمت نفسها إليها وراحت تخطط لتكون الوريثة الشرعية لبريطانيا في الشرق الأوسط بعد إصابتها بالشيخوخة والضعف ، كما أن أحداث اليونان وإيران شجعت الولايات المتحدة على الإقدام لتنفيذ سياستها ، فتطلعت إلى أن تكون حامية للمصالح الغربية في مصر في الوقت الذي خشيت من تطور الأمور نتيجة لزيادة المظاهرات والاضطرابات والاغتيالات وأعمال العنف التي تتولاها الجماعات المتطرفة وما يمكن أن يعكسه ذلك بالتحول إلى ثورة شيوعية[2] ، وهي حريصة كل الحرص على إبعاد روسيا عن هذه المنطقة ، وبالتالي سيطرت عليها نزعة تملكها ، ولها طريقتها في التنفيذ ، وكان أول تطبيق عملي انقلابات سوريا العسكرية التي بدأت بانقلاب حسني الزعيم في مارس ١٩٤٩[3] . أما بالنسبة لمصر ، فاختلفت الطريقة في البداية حيث رأت في فاروق الأداة لتحقيق سياستها ، وقد اختارت كافري ليكون سفيراً لها في القاهرة ، فوصل إليها في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ لتولي مهامه وفقاً للمنهج ، وهو صاحب خبرة وحنكة ، قضى وقتاً طويلاً في أمريكا الجنوبية والوسطى ، وكان أول سفير في فرنسا بعد التحرير ونجح في مهامه ، ومن ثم أنيطت به مهمة احتواء مصر .

ومضت الصحافة الأمريكية تشير إلى إسهام فاروق في الدور الأمريكي ، فتقترح نيويورك تيمز توليه ثورة الإصلاح الاجتماعي لما يتفق مع القرار

---

(١) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .

(٢) Vatikiotis, P. J : Nasser and his Generation , P. 108.

(٣) كوبلاند، مايلز : لعبة الأمم ، تعريب مروان خير ، ص ص ٧٣ ـ ٧٧ .

الأمريكي بشأن الإشراف على الإصلاح الاجتماعي في الشرق الأوسط برفع مستوى المعيشة والتخفيف من وطأة الضغط الناتج عن أنظمة هدف القائمين عليها الرشوة وجمع المال ، وتبرز الصحيفة مركز مصر الاستراتيجي وثروتها وثقافتها ، وتنوه إلى أن كافري دعا رؤساء نقابات العمال المصريين إلى حفلات الاستقبال وتنتقد النظام الاقطاعي القائم ، وتهاجم طبقة الباشوات المستغلة ثم تصل إلى « أن الملك فاروق شاب ذكي نشيط ووطني ، وهو الوحيد الذي يستطيع أن يوحد الشعب ويقود ثورة ضد الفساد والرشوة والفئة القليلة من الأثرياء الذين يتحكمون ، وأنه لو قاد الملك هذه الثورة لاستطاعت مصر أن تخطو نحو الحضارة خطوات واسعة»[1] . وبطبيعة الحال لم تكن الصحيفة لتغفل أن فاروقاً هو الاقطاعي الأكبر ، ولكنها اعتبرت أن ما أسقطته مفهوماً، وربما اعتقدت أن في ذلك إشارة إلى الملك بأن السياسة الأمريكية حددت معالمها ، وإذا كان على استعداد لمسايرتها ، فليقدم المساعدة لها ، وما ينطبق على الباشوات يطبق عليه ، في الوقت الذي تتضح رغبتها في شد أزره . واتباعاً للبرنامج ، تشيد صحيفة بوست بحنكة فاروق العسكرية ، وتسجل بأن الدوائر العسكرية في واشنطن تضمر له أسمى درجات التقدير ، وأن كولنز Colnes رئيس أركان حرب الجيش الأمريكي عقب محادثاته معه في القاهرة ، صرح بإعجابه به واعتبره خبيراً في هذا المجال[2] .

وعلى الوجه الآخر كانت هناك صحف تهاجم فاروقاً ، فكتب أتوود مراسل النيويورك بوست مقالاً نشر في لايف ماجازين في ٣ أبريل ١٩٥٠ تحت عنوان « ملك مصر اللغز » انتقد فيه فاروقاً وحلل شخصيته ، واستعرض مساوئه وقصصه المثيرة ، وطلاقه من فريدة وزواجه الثاني ، واعتداءه على الدستور ، والفجوة الاجتماعية بين الاقطاعيين والفلاحين البؤساء ، واهتزاز مركز العرش ، وعقد المقارنة بين الصورتين ، عندما تطلع الملك للخلافة ، وحينما

(١) آخر لحظة، عدد ٦٥ في ٢٩ مارس ١٩٥٠، ص ٥.

(٢) المصري، عدد ٤٥١٩ في ٢٣ يونيو ١٩٥٠، ص ٦.

أمسك بعصا المارشالية أثناء حرب فلسطين ، ورغبته في الزعامة العربية ، ثم أشار إلى نقص تعليمه ، وحاشيته التي حققت لـه نزواتـه ، وثروتـه حيث يعد أغنى رجل في مصر ، وأنه يسعى ليجد الطريق الذي يمتعه بحياته ، وكان هذا المقال سبباً في تقديم السفير المصري بواشنطن احتجاجاً رسمياً لوزارة الخارجية(١) . وعاد المحرر ونشر في نفس الصحيفة حديث الملكة اليونانية فريدريكا بما يشين فاروقاً(٢) . أيضاً هاجمت ستاندر داي ايفننج بوست مشروع زواجه من ناريمان ، وواصلت مجلة تيم القذف وركزت على سمعة الملك السيئة في أوربا وحياة اللهو التي يعيشها بكل أشكالها ، وتسلك نفس السبيل الديلي أمريكان(٣) . وتكرر الاحتجاج المصري لدى المسئولين الأمريكيين على هذه الحملة الصحفية الموجهة ضد الملك ، ودائماً يكون الرد التقليدي لأي دولة دستورية أن الصحافة في بلادها حرة ، وأنها لا تمتلك معاقبة صحيفة على رأي تبديه أو نهج تتبعه ما دام في حدود القانون(٤) . وهذا الأمر لم يشكل خطراً على العلاقات بين فاروق والولايات المتحدة حيث ما كتب لم يقتصر على الصحف الأمريكية فقط ، كذلك فقد حدث شيء من التوازن مع تلك الصحف التي أشادت به .

ومع تأزم المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، عادت الأخيرة ورأت طلب المساعدة الأمريكية وبدا أن هناك أملاً في التحقيق ، إذ أرسلت السفارة البريطانية في واشنطن إلى لندن تعلمها بتعاطف الأمريكيين تجاه الأهداف البريطانية في مصر(٥) . وفي لقاء لكافري مع ستيفنسون ، صرح الأول

(١) F.O.Op. Cit,80600, JE 1941 - 17, British Embassay - F.O. Washington, April 19. 1950.

(٢) انظر فصل الحياة الخاصة .

(٣) أخبار اليوم ، عدد ٢٩٠ في ٢٧ مايو ١٩٥٠ ، ص ٣ ، المصور ، عدد ٤٥٢ في ٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٢ ، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ٥٩

(٤) اللواء الجديد ، عدد ٢٣ في ١٨ سبتمبر ١٩٥١ .

(٥) F.O. 953-864, P.G. 1163-18-G, Burrows-Carter, Washington, Oct 6,1950.

باستعداده لتقديم المساعدة على أساس استبقاء القوات البريطانية في منطقة القناة ، وكان على دراية بالخطوات ، وقد قام كريم ثابت بدوره في نقل الانطباعات بشأن المفاوضات[1] . ونشرت البلاغ أن الأوساط البريطانية المطلعة تنتظر أن يقوم ترومان بالكتابة شخصياً إلى فاروق ليتدخل في القضية بعد أن أصبح الاعتماد على الزعماء المصريين الذين لم يحيدوا عن موقفهم قيد أنملة غير مجد[2] . وعندما أيقن الملك التآزر الانجلو أمريكي تجاه الوجود البريطاني في القناة ومسألة الدفاع المشترك للشرق الأوسط والغضب الذي ترتب على إلغاء المعاهدة ووضعه المتدهور وتطلعات روسيا ونشاطها في المنطقة ، ركز على ضرورة إشراك الولايات المتحدة في حل المسألة المصرية ، وآمن بأنها القوة القادرة على إنقاذه من الهاوية التي تنتظره ، فبالإضافة إلى رغبته في أن يكون السفير الأمريكي الواسطة له لدى السفير البريطاني لنصحه باتباع سياسة الهدوء في منطقة القناة ، فإنه عرض موافقته على إدخال مصر في دفاع الشرق الأوسط عندما يرى أن الوقت مناسب ، بمعنى القبول مع إيقاف التنفيذ حتى تستقر الأمور ، ورحب كافري ولكنه ركز على وقف أي عمل ضد القوات البريطانية في منطقة القناة[3]. والواقع أن دولته لم تكن لترجىء انضمام مصر إلى الدفاع المشترك للشرق الأوسط .

وباندلاع حريق القاهرة ، استدعى الملك كافري ليستمد منه الرأي ، وكان الأخير أول من علم بإقالة الوزارة ، وقد أرسل ببرقية إلى السفارة الأمريكية في لندن ليبدي النصيحة ، وليبين أنه من غير المرغوب فيه للحكومة البريطانية أن تعلم أنها تنتظر إشارة تنم عن الصداقة من الحكومة الجديدة لأنها ستكون قبلة الموت لها، وأن فاروقاً لعب بذكاء بتسليم السلطة لحكومة من هذا النوع ، ولو كان استدعى حكومة معارضة فمن الصعب تأييد الوفد لها ، في الوقت

---

(١) F.O 371-80384, JE 1055-83, Stevenson-F.O, Cairo, Nov. 28, 1950, No. 827, F.O. OP. Cit, 90131, JE 1051-8, Stevenson-F.O, Cairo, April 16, 1951, No. 293.

(٢) البلاغ ، عدد ٩١٨٧ في ١٦ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١.

(٣) PREM 8. 1388, part 4, Stevenson - F. O, Alex. Oct. 10, 1951, No 68.

الـذي ستؤيد فيـه المعارضـة الحكومـة[1] . وفي ذلك إشـارة إلى المسـانـدة الأمريكية لما أقدم عليه فاروق ، ومما لا يدع مجالاً للشك أنه استمد التـوجيه من كـافري الـذي كان أول دبلومـاسي أجنبي يستقبله علي ماهـر عقب تأليفـه الوزارة[2] . وأصبح متوقعاً قبول مصر للدفاع المشترك للشرق الأوسط بعد ذلك التـأثير الـذي امتلكه السفيـر الأمريكي على فـاروق ، وفي فبرايـر ١٩٥٢ كتب الجنرال ايزنهاور ـ وكان يشغل منصب القائد العام لقوات الغرب في أوربا ـ إلى الملك يبين له أنه يرى بخبرته العسكرية أن القاعدة على القناة أمر لا غنى عنه لقوات الحلفاء ، ونصح بتسويـة المشاكـل المعلقة مـع بريـطانيا[3] . وكـانت نيويورك تيمز سبق أن طالبت أثناء أحداث القناة بعدم تـركها دون قـوة تحميها لدوليتها ، وإن اعتبرت بريطانيا المختصة بها نـظراً لوجـود القوات البـريطانيـة فيها ، إلا أنها أوضحت أن للغرب اهتمامات بها[4] .

وحـرص فاروق على الحصـول على اعتراف أمـريكي بلقب ملك مصر والسـودان ، وكانت الخـارجية الأمـريكية قـد أعلنت عـدم اعتـرافهـا ، وذكـر المتحـدث الرسمي لهـا أن كافـري يحمل أوراق اعتمـاد لمـلك مصـر ، وأن الولايات المتحدة لا تزال تتمسك بنصوص اتفاقية الحكم الثنائي للسودان ولا تعترف بإلغـاء معاهـدة ١٩٣٦[5]، ولكن الملك اتصل بـالسفير الأمـريكي مؤكداً وجهة نظره فيما يتعلق باللقب ، الذي لم يكن يعارض الاعتراف به حتى لقـد طلب من حسن يـوسف المرور على واشنـطن أثناء عـودته من البـرازيل ليضم صوته إلى جهوده التي يبذلها مع حكومته في هذا الشأن ، ودارت المناقشات مع وكيل وزارة الخارجيـة والقائم بـأعمال وزيـر الخارجيـة ، وكانت وجهـة النظر

---

(١) F.O. Op. Cit, 96871, JE 1018 - 51, F.O. Minute, Allen, Jan. 30, 1952.

(٢) Ibid, 96872, J 1018 - 16 . Chancery - F.O. Cairo, Feb 6, 1952, No 1051.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ اكتوبر ١٩٥٢، ص ٩

(٤) F.O.Op. Cit, 96849, JE 1014 - 4, Franks - F.O, Washington. 3, 1952, No 6191.

(٥) الأهرام، عدد ٢٣٧٤٩ في ١٧ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .

الأمريكية الربط بين الاعتراف باللقب واشتراك مصر في دفاع الشرق الأوسط[1] . كما أوضح إيدن لكافري موقف بريطانيا المعارض ، وتولى نقل رؤيته للحكومة الأمريكية ، كما ناقش المسألة مع وزير الخارجية الأمريكية في لندن[2] . وبذلك خاب أمل فاروق في تحقيق رجائه .

وجدت الولايات المتحدة أن الوقت حان لتحقيق سياستها ولا بد من اتخاذ الخطوات العملية وبما أنها كانت مدركة تماماً استسلام فاروق لها ، فقد خططت من أجل استخدامه لفرض النظام الجديد ، إذا ارتأت الإطاحة بالأدوات القديمة وتحديث الأوضاع في ظل الملكية بعد إعادة بلورتها وفقاً للإيديولوجية الأمريكية ، وعند الفشل في التنفيذ يكون الخوض في طريق آخر ينتهي إلى إقصاء النظام القائم برمته ، ووصل الأمر إلى أن أتباعها عملوا مع الأطراف بنوعياتها المختلفة سعياً أولاً وأخيراً إلى فرض الخطة المرسومة ، فتنشر نيويورك تيمز في ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ عن ضرورة تحرك الملك بعد أن ساءت علاقته بحكومته ، وانه إذا استعمل سياسة أبيه ومارس دور الرجل السياسي الذي تعطيه له سلطته الدستورية سينال الرضا ، وتصرح بأن الأمل الوحيد عليه ، فمعروف عنه أنه رجل لديه القدر من الذكاء ومتحرر من التيار الوطني والتعصب الديني[3] .

وفي أوائل عام ١٩٥٢ كانت اللجنة التي شكلها اتشيسون وزير الخارجية الأمريكية برئاسة كيرمت روزفلت رجل المخابرات قد انتهت من دراستها لبدء العمل وفقاً للبرنامج المعد ، وحضر الأخير إلى مصر في فبراير ، وكما يذكر عنه

---

(١) F.O.Op. Cit, 96871, JE 1018 - 51, F.O. Minute, Allen, Jan . 30, 1952,

حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ص ٢٢٧ ، ٣٧٧ .

(٢) مذكرات إيدن، ص ص ٥٣ ، ٥٦ .

(٣) F.O.Op. Cit, 90223, JE 1679 - 26, Franks - F.O. Washington, Dec. 29, 1951, No 1351.

أن لديه القدرة على دعم كل من الحكام التقليديين والثوريين معاً[1] . ولم يكن غريباً عن فاروق إذ عرفه منذ أيام الحرب ، وتأثر به لتعاطفه معه في الظروف الصعبة التي كان يمر بها في تلك الأثناء ، بالإضافة إلى أنه أبدى توقعاته له بنظام مستقل ذي سيادة بعد انتهاء الحرب ، وبأنه سيكون أول حاكم مستقل منذ ألفي عام ، وعليه لقي الترحاب عندما استقبله مرة أخرى ، ولكن روزفلت وجد فاروقاً تغير تماماً حيث فقد القدرة على تركيز أفكاره ، فما يوافق عليه يعود لينقضه ، وانشغل كلية بهواياته الشخصية التي طغت عليه ، وكل ما أمكن القيام به محاولة الهلالي في التطهير ، ولم تلق النجاح مما جعل روزفلت يتجه إلى الطريق الآخر ليحقق السياسة الأمريكية ، فولى شطره ناحية الجيش ، وفي التقرير الذي قدمه لوزير الخارجية الأمريكي عقب عودته ، نصح فيه بوجوب موافقة حكومته على إقصاء فاروق ، متكهناً بدفن النظام الملكي نهائياً في مصر[2] .

وفي خلال الفترة الأخيرة من حكم فاروق وضح جلياً التسلط الأمريكي عليه ، إذ غدا كافري محركاً للأحداث في وقت برز فيه عدم تلاقي وجهات النظر الأمريكية والبريطانية ، فبينما كان الانجليز حريصين على استبقاء وزارة الهلالي الأولى في الحكم ، فإن السفير الأمريكي ساند الملك في الإطاحة بها ، وانتشرت الأقوال حول ذلك ، واعتقد الهلالي نفسه أن كافري على صلة بأعدائه[3] . ويذكر البعض أن اندراوس وكريم ثابت وأحمد عبود تآمروا والتقوا بكافري ـ بإيعاز من فاروق ـ وأكدوا له أن اتفاقية الدفاع المشترك لن يوقعها الهلالي ولا أي رجل في الدولة سوى النحاس لما له من تأثير على الرأي

---

(١) كوبلاند : المرجع المذكور، ص ٨٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٨٥، ٨٦، ٩٢، أحمد حمروش : المرجع المذكور، ص ص ١٢ ـ ١٦،

Vatikiotis, P.J: The Egyptian Army, P. 108.

(٣) F.O.Op. Cit, 96847, JE 1013 - 24, Creswell - F.O, Alex. July 17, 1952, No 67.

العام[1] . ولما كانت لندن على بينة من نجاح ضغط كافري على فاروق ، طلبت من ممثلها اقناع السفير الأمريكي بمساندة الرغبة البريطانية ، كما كررت الطلب لواشنطن ، لكن المجهودات البريطانية أحبطت لموقف كافري المتصلب ورفضه السعي لدى الملك لتحقيق المطلب البريطاني[2] ، وتعلل بأن مثل هذا التدخل سيشاع ويصبح الأمريكيون والبريطانيون متضافرين في المسئولية في كل ما تتعرض له الحكومة التي عملوا على استمرارها[3] . وكان العمل الملحوظ الذي قدمته الولايات المتحدة لبريطانيا مساندتها لها في الإبقاء على حافظ عفيفي[4] ، لعدم تعارض ذلك مع الرغبة الملكية . وكان تكليف فاروق لحسين سري بتأليف الوزارة مؤيداً من كافري الذي أكد للقائم بالأعمال البريطاني أن عقليته أوربية ، وعندما سقطت وزارته رأى كريزويل أن يتدخل السفير الأمريكي لدى فاروق أثناء تشكيل الوزارة الجديدة ، لكنه كعادته أبى[5] . وقد لوحظ في هذه الفترة أن الأمل فقد في الملك ولا بد من البديل ، وجاء يوم ٢٣ يوليو ليضع حداً فاصلاً ، وليؤدي السفير الأمريكي دوره الإيجابي تجاه فاروق كشخص وليس كنظام ، حيث أسهم في إقصاء أي انتقام كان من الممكن أن يتعرض له على يد حركة الضباط الأحرار .

أما عن رؤية فاروق لروسيا فقد اتضحت مع إعلان الحرب حيث أظهر شغفه بتتبع أخبارها ، فيذكر لامبسون لحكومته أنه أثناء لقائه معه في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ كان مشغولاً بموقف موسكو واندهش عندما علم بزيارة وزير الخارجية التركية لها وعبر عن شعوره بقوله « إن انجلترا لن تقف موقف المتفرج مع

---

(١) Derosne : Op. Cit, pp. 206 - 208.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المد والجزر .

(٣) F.O. Op. Cit, 96876 , JE 1018 - 175, Cairo, July 2 , 1952 , No 32 C.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المد والجزر .

(٥) F.O.Op. Cit, 96877, JE 1018 - 194, 202, Creswell - F.O, Cairo, July 11, 21, 1952, No 1019, 1050.

روسيا »[1] . وبالتالي فهو يرغب في توجيه عمل عدائي ضدها . وفي الواقع فإنه لم تخل مقابلة ملكية للسفير البريطاني إلا ويطرح موقف روسيا ويكرر سؤاله عن عدم دخول بريطانيا في حرب معها وتصور أن ذلك يرجع إلى عدم مقدرة البريطانيين على مواجهتها ، واستاء من هزيمة فنلندا أمامها وبين أنها ـ أي الأخيرة ـ في حاجة إلى الرجال ولن تستطيع بريطانيا تقديم يد المساعدة لها[2] . ولم يخف كرهه للشيوعية وكثيراً ما أبدى تخوفه من انتشارها وامتدادها حتى لبريطانيا نفسها ، وصرح بأنه يفضل النازية عنها[3] . وفي أثناء اللقاءات التي كان يلتقي فيها بالقادة العسكريين البريطانيين حرص على الهجوم الشديد على النظام السوفيتي ، وقال في إحداها « إذ كان هناك احتلال مؤقت بقوات أجنبية لدولة ، فإنه من دواعي سعادتي ألا يقوم الروس بذلك » ، وحاول الجنرال ولسون وغيره اقناعه بأن خوفه مبالغ فيه ، ولكن وكما يذكر لامبسون كان من الصعب إزاحة ذلك عنه[4] . ومع هذا فلم يخف إعجابه بالروس كمقاتلين وبتلك المقاومة التي أظهروها في سباستبول[5] .

لم تكن مصر قد اعترفت بالاتحاد السوفيتي ، وفي عام ١٩٤٣ رأى النحاس ضرورة إقامة العلاقات بين الدولتين إذ وضع في الاعتبار مساندة السوفييت له في معركته ضد القصر ، ومن طبيعته الترحيب بانتهاز الفرصة لإصابة الهدف ضد الملك ، فأعدت الحكومة مذكرتها في ١٤ مارس توصي بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ، ودارت المفاوضات ، وحدثت الاختلافات بين الحكومة والقصر في هذا الشأن ، حيث يمقت فاروق الفكرة

---

(١) F.O.Op.Cit,23307, J 3939 - 1 - 16, Lampson - F.O, Alex,Sept. 25, 1939, No 293.

(٢) Ibid, J 4209 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo,Oct. 13, 1939, No 314, F.O, Op Cit, 24623, J 807 - 92 - 16, Lampson - F. O, ,Cairo, March 5, 1940, No 5.

(٣) Lampson, Op.Cit, Box II, July 6, 1941, P. 193, Box III, Jan. 9, 1943 , F.O. op. cit, 35528, J 224 - 2 - 16, Lampson — F.O. Cairo, Jan.11 1943. No 66.

(٤) F.O. Op.'Cit,35530, J 913 - 2 - 16, Lampson - F.O, Feb. 22, 1943, No 399.

(٥) Ibid, 35528, J 224 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan 11, 1943, No, 66.

كلية ويخشى من التأثير السوفيتي ، وأراد القصر المماطلة لكسب الوقت ولم يرغب في إبداء المعارضة ، ولكن مورس الضغط عليه ، وفي ٦ مايو أخطر النحاس السفير المصري في لندن بأن الملك وافق على الاقتراح وأعطى له السلطة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد ، وعليه أقيمت العلاقات في ٢٦ أغسطس من نفس العام ، وفي أعقابها بأربعة أيام استدعى فاروق لامبسون وأظهر عدم ارتياحه لما جرى ، وبين أن التمثيل الدبلوماسي لم يتم بين البلدين(١) . وفي ذلك ما يدل على استيائه من إقامة العلاقات .

وطغى شعور كراهية فاروق لروسيا ، فعندما استقبل رئيس أساقفه يورك ـ الذي كان في زيارة لروسيا ـ أبدى تطلعه لمعرفة مزيد من المعلومات عنها وعبر عن ارتيابه في حكومتها وسأل عن إمكانية إحياء الدين فيها ، وأنه يفضل أن يكون الروس مسلمين صالحين ، أو يعتنقوا أي دين آخر لأنه أحسن من لا دين بالمرة(٢) . وفي لقائه مع إيدن عاد وأكد ثانية على ما يراه تجاه السياسة السوفيتية فيما يتعلق بمصر خاصة والشرق الأوسط عامة ، وبين أنه بعد فتح الباب للمفوضية الدبلوماسية ، لم يعد في إمكان بريطانيا عمل شيء مباشر لمنع تثبيت أقدام الروس في مصر ، ولكنه تمنى أن تتمكن من المساعدة في تأجيل التمثيل الدبلوماسي ، وصرح باعتقاده بأنهم سيكونون مصدر ضرر في هذا الجزء من العالم ، وتنبأ بهزيمتهم للألمان ، وأشار إلى خطورة قوتهم المسلحة بعد الحرب ، وحاول القائم بالأعمال البريطاني أن يهدىء من روعه ويطمئنه بأنه سيجد من السهولة التعامل معهم في ظل المفوضية ، وأن الاتحاد السوفيتي سيكون في حاجة إلى مساعدة بريطانيا والدول الأخرى لإعادة البناء بعد الحرب ، وأنه لا توجد أية شواهد قائمة بأن ستالينStallinليست لديه نية التوسع والشغف لتنوير العالم ، ولمزيد من إدخال الطمأنينة على فاروق أوضح

---

(١) Ibid, 35590, J 4474 - 954, 16 , F.O - Cairo, Oct. 29, 1943, Lampson, Box III, Aug. 31, 1943, P. 172.

(٢) F.O.Op. Cit, 35538, J 4306 - 2 - 16, Shone - F.o, Oct.4, 1943, No 333.

شون أن بريطانيا والولايات المتحدة ستكونان قويتين للغاية في الجو والبحر عقب الحرب ، وهنا عبر الملك عن أمله في أنه إذا لاقى صعوبات مع الحكومة السوفييتية كنتيجة لإقامة العلاقات ، أن تقدم له بريطانيا يد العون من وراء ستار(١).

واستمراراً للمنهج ، وفي لقاء الملك بوزير الخارجية البريطاني ، وعقب تهنئته بنجاح مفاوضات موسكو عبر عن اندهاشه من أن الروس وافقوا على اللجنة الانجليزية الأمريكية السوفيتية المنعقدة في لندن فبين له إيدن أن الشعور في روسيا أصبح مختلفاً عما كان عليه ، ثم فتح الملك مسألة خشية تركيا من الاتحاد السوفيتي ونظرته للدردنيل وطلب أن تراعي بريطانيا مصلحة هذه الدولة(٢) . ويسجل فاروق أنه كان أول حاكم في الشرق الأوسط يعطي تحذيراً من فتح الأبواب لروسيا ، وأنه رجا السفير البريطاني ألا يضغط عليه بشأن التمثيل الدبلوماسي ، ولكنه أجابه « يجب أن يتحقق المصريون من أن الروس حلفاء لنا »(٣).. وضغط عليه ، وتمت الموافقة على تبادل التمثيل الدبلوماسي ، واستقبل في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣ الوزير المفوض السوفيتي نيقولاي نوفيكوفN.Novikov ومعه أعضاء المفوضية ،وعقب مغادرته للقصر ، كان سعيداً بمقابلته لفاروق وردد القول « حقيقة إنه ملك عظيم » ، ويذكر كيلرن لحكومته أن في ذلك ما يدل على أن الرسميين السوفيت يقدرون الملك بوصفه القوة المستديمة الوحيدة المعترف بها في مصر ، بالإضافة إلى ما ينم عن الرياء ، ويبين أنه حذر أعضاء السفارة البريطانية من زملائهم بالمفوضية السوفيتية لاتجاههم الشيوعي وتعاطفهم مع اليهود ، وأنه إذا أراد الروس كسب فاروق فعليهم الابتعاد عن شيوعيي مصر والذين في معظمهم ليسوا

---

(١) Ibid, J 4375 - 2 - 16, Shone - F.O, Oct. 14, 1943, No 343.

(٢) Ibid, 35539, J 4659 - 2 - 16, Shone - F. O, Cairo, Nov. 6, 1943, No 365.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct, 12, 1952.

بمصريين(١) . ومما يذكر أن السكرتير الثاني السوفيتي كان مسلماً ويعرف اللغة العربية ، وعقب استلامه عمله طلب من وزير الخارجية المصري حضور صلاة الجمعة في المسجد الذي سيصلي فيه الملك(٢) . ويعد ذلك محاولة للتقرب من فاروق الذي وجد في الطلب منفذاً للتعبير عن شعوره ، فثاروا ضد قرار العلاقات ، وأيضاً عندما تقرر زيارة مفتي الاتحاد السوفيتي لمصر مما أدى إلى إلغاء الزيارة(٣) .

ويدأ فاروق يلين بعض الشيء ، ففي لقائه مع القائم بالأعمال التشيكي في ٩ فبراير ١٩٤٤ وبخ حكومة النحاس وانتقد تصرفاتها ثم تطرق في حديثه الى روسيا وصرح بكلامه المعروف ضدها وعبر عن دهشته من أن يجدَ الوزير الروسي رجلاً ظريفاً ، وأوضح أنه وفقاً لمعرفته فإن المفوضية الروسية تسير في اتجاه صحيح ولكنه لا يعلم ماذا سيكون في المستقبل(٤) . وتمضي روسيا في تنفيذ سياستها لكسر جمود فاروق تجاهها ، وتجد في الأميرة إيرين قرينة ولي عهد اليونان الأداة ، فهي روسية المولد ، وتعد قلباً وقالباً مع روسيا ، وانصبت مهمتها على توثيق الروابط بين نوفيكوف والملك ، فتعقد للأخير المقارنة بين سلوك الوزير الروسي وزوجته وبين مثيليهما البريطانيين ، فبينما يكتفي كيلرن بالمصافحة العادية ، فإن نوفيكوف ينحني بشدة وتكاد زوجته تبلغ الأرض بانحنائها ، كما اقترحت إيرين على فاروق استدعاء باليه رومي إلى القاهرة ، فوافق وبين لها أنه سيكون موضع عناية ، وقد تمكنت منه للدرجة التي راح يحضر جميع حفلاتها ، ويستاء السفير البريطاني من ذلك ويظهر للندن أن تأثيرها على فاروق هو لمصلحة الروس ، لكنه يشير إلى أنه من منطلق الحكم

---

(١) F.O.Op.Cit,41358, J 202 - 119 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 30,1943,

(٢) Ibid, 35541, J 5177 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 25, 1943, No 2446.

(٣) Ibid, 73505, J 8611 - 1055 - 16, Smart - Wright, Kirk's Summary of war time Egypt.

(٤) F.O. 141 - 952, 284 - 5 - 44, Killearn - F.O, cairo, Feb 11, 1944, F.O. 371 - 41395, J 649 - 649 - 16.

على مشاعره السابقة ضدهم فلن يكون متعاطفاً معهم ما لم يقوموا بتنفيذ لعبتهم في مصر ، وأنهم أصبحوا يتحركون وفقاً للمبادىء السياسية أكثر من الشيوعية ، ولم يلقوا بعد ثقلهم في السياسة المصرية ، فنشاطهم محدود ولا يزالون يدرسون الأوضاع الداخلية[1] . وتظهر بوادر تحقيق تلك السياسة على الملك ، فيذهب إلى حفلة مساعدة يتامى ستالينجراد في دار سينما أوبرا وهو مرتدياً زي مارشال الطيران[2] .

وتأكدت بريطانيا من الرغبة الروسية في احتواء فاروق ، فقد أعد سمارت مذكرة بشأن ذلك للخارجية البريطانية ، وأوضح فيها أن عميلاً للسفارة البريطانية أجرى حديثاً طويلاً مع زوجة محمود عزمي ـ الصحفي والرقيب السابق على المطبوعات ـ وهي روسية يهودية ، فقالت إنها دار بينها وبين نوفيكوف حوار حول السياسة المصرية ، يتبين منه أن الروس لن يقحموا أنفسهم مع الأحزاب السياسية في مصر ، وأنهم يعتبرون الملك القوة الحقيقة في البلد والأداة الأكثر نفعاً لتحقيق الإصلاح الاجتماعي الحقيقي ، وذكر الوزير الروسي أن شعبية فاروق وما يتمتع به من مركز لدى الشباب والدور الذي يتخذه تجاه العمال يشكل عوامل مهمة لمساندة الروس له[3] . ومن ثم ينجلي أن هناك تخطيطاً للمنافسة بين روسيا والولايات المتحدة في هذا الشأن ، وفي ذلك الوقت كانت روسيا تتجه إلى البحر المتوسط والشرق الأدنى باحثة عن العناصر القوية لتزيدها قوة وتصل عن طريقها إلى غايتها ، ومما شجع الاتجاه أن فاروقاً

---

(1) F.O. 141 - 984, 797 - 1 - 44, Smart - Killearn, Cairo, March 13, 1944, F.O. 371 - 41358, J 1045 - 119 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 18, 1944,

(2) الأهرام ، عدد ٢١٣٣٥، في ١٦ مايو ١٩٤٤، ص ٦.

F.O. 141 - 953 , 309 - 6 - 44, Smart Memorandum, Aug. 9, 1944,

(3) كان محمود عزمي من خصوم القصر الذي رفض أكثر من مرة ترشيحه لمنصب الوزارة لسببين أولهما زوجته ، وثانيهما أنه عرف منذ شبابه بميوله الجمهورية، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠في أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٠

أدرك عدم اقتناع الوزير الروسي بالتعامل مع الوفد[١] . وبالتالي أصبح مؤهلاً لتقبل الوضع الجديد . وقد انتهز الوزير فرصة عيد ميلاد فاروق عام ١٩٤٥ وأهدى إليه باسم حكومته مجموعة من الأسلحة الروسية[٢] ، ليقينه من تلهفه على نوعية مثل تلك الهدايا .

وفي الواقع فإنه لم يكن هناك أساس للعلاقات بين فاروق وروسيا ، وإنما محاولات اتسمت بالسطحية ، إذ تمكنت الهواجس من نفس الملك خاصة مع قرب نهاية الحرب ، ففي لقاء له مع كيلرن يبدي خشيته من خطورة قيام تعاون بين يهود فلسطين والحكومة الروسية ، ويسرد أفكاره فيما يتعلق بوضع روسيا بعد الحرب[٣] . ولم يترك أية مناسبة في مقابلاته مع الضيوف البريطانيين إلا ويتكلم فيها عن الشيوعية ومساوئها[٤] . وبالذات مع زيادة نشاطها في مصر مما أقلقه وأخافه من انتشارها ، فصرح بأنه سيعمل على قص جذورها ، وطلب من كيلرن المساعدة في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة حيث اعتبر أن الدبلوماسيين يتولون الدعاية لها ، لكن السفير البريطاني أظهر سلبية مشيراً إلى حسن علاقته بزميله الروسي[٥] وفي نفس الوقت ينقل لحكومته وجهة نظر فاروق تجاه روسيا ، والتي انصبت على اعتبار نهاية الحرب هي بداية لاضطرابات ، إذ كانت روسيا قبل ذلك نشاطها ضيق ودعايتها محدودة ، ولكنها غدت شريكة مع الحلفاء في الانتصار ، وبالتالي أصبحت متمكنة من نشر دعوتها ، وأن الدولة الوحيدة القادرة على مقاومتها تتمثل في الولايات المتحدة تساعدها دول الشرق الأوسط وبريطانيا ، وأنه لسوء الحظ فإن الدول الصغرى ستدفع الثمن ، ويعود فاروق ويكرر بأن اللجوء إلى الأمريكيين هو السبيل للوقوف أمام روسيا[٦] .

---

(١) Ibid,

(٢) F.O. 371 - 45930, J 670 - 10 - 16, Killearn - F. O, Cairo, Feb. 17, 1945.

(٣) Ibid, 41335, J 4672 - 31 - 16, Killearn - F . O , Cairo, Dec. 21, 1944, No 260.

(٤) Ibid 45919, J 1152 - 3 -- 16, Killearn - F.O, Cairo, March 22, 1945, No 78.

(٥) Ibid, 45920, J 1261-3- - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 5, 1945, No 808.

(٦) Ibid, J 1530 - 3 - 16 - Killearn - Campbell, Cairo, April 24, 1945,

ويستمر الملك في هجومه المتواصل على الروس وأطماعهم والدعاية التي يستخدمونها وعملائهم في سوريا التي نمت الشيوعية في مدنها وأصبح فيها حزب شيوعي معلن عنه ، وفي مصر التي انتشرت تلك الأفكار فيها ، وذلك التشجيع الروسي لليهود المتطرفين ووقوفهم أمام مصالح العرب ، ومجهوداتهم التي يبذلونها لهدم الجامعة العربية كمؤسسة خلقتها انجلترا لتخدم مصالحها(١) . وأبدى تكدره من التوغل الروسي في إيران ، وذكر لكيلرن بأن خطورتهم لن تقتصر على الشرق الأوسط وإنما ستمتد إلى أنحاء العالم ، وأظهر ارتيابه ، وإن لم يرغب أن يكون متشائماً فيما يتعلق بالمستقبل ، وطرح سؤالاً عما تفعله بريطانيا والولايات المتحدة حتى لا تتكرر مأساة ميونخ مرة أخرى ، وأنه لا بد من إعداد العدة ، حيث من المنتظر تقدمهم بعد أذربيجان إلى كردستان ، ومن ثم يكون تأثر إيران والعراق وخاصة تركيا ، وعليه فمن الأهمية تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية نظراً لتلك الضرورة الاضطرارية ، كما أشار إلى أن الكثير من المصريين ودول الشرق الأوسط الذين لم يكونوا ينظرون إلى الحرب على أنها حربهم أي لا تخصهم ، سوف يتضامنون في حالة وقوع احتكاك مع روسيا(٢) .

ورغم موقف روسيا المؤيد للقضية المصرية في مجلس الأمن ، إلا أن ذلك لم يحسن من وضعها في نظر فاروق ، حقيقة بدت منه بعض التلميحات بالشكر لها على موقفها أثناء عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة في سبتمبر ١٩٤٧ ، لكن كان الهدف تعبئة الإثارة ضد مسألة الانقسام(٣) . أما من جهة روسيا ، فإنها اتبعت السلوك الذي أظهرها متعاطفة مع القضية المصرية بعد تأكدها من التعاون الانجلو أمريكي تجاه القضية ، واعتبرت أن المسألة

---

(١) PREM 8 - 23, Egypt 23 - 5 - 1945, PREM - 82, Middle East, Aug. 29, 1945,

(٢) F.O.Op. Cit.45929, J 4381 - 3 - 16, Killearn - F.O, cairo, Dec. 18, 1945, No 413,
Lampson, Op. Cit, Dec. 18, 1945, PP. 214, 215.

(٣) Ibid, 63021, J 4674 - 79 - 16, Bowker - F.O, Cairo, sept. 19, 1947, No 126

أصبحت تخصهماوحدهما ، وعليه فلا بد من مساندتها لمصر ، وهذا ما توقعته البعثة البريطانية في الولايات المتحدة[1] . وقد أرسلت البعثة البريطانية في موسكو إلى لندن بما أكد عليه ستالين من أنه إذا كانت المسألة المصرية سياسة بريطانية بحتة فلن يعيرها اهتماماً ، ولكن لو كانت بريطانيا أمريكية فستقف الكتلة السوفيتية ضدها عند نظر القضية أمام مجلس الأمن[2] .

وواصل فاروق نقمته على النشاط الشيوعي في مصر ناسباً إلى روسيا إمداده وتموينه ، وعاش في ذعر التهديدات الروسية ، ومضى يركز على طلب الأسلحة من بريطانيا حتى يعد نفسه للدفاع في حالة الهجوم الروسي ، وفي حديث له مع سفيره في لندن في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ عن موقف مصر عند نشوب حرب بين السوفيت والدول الغربية ، صرح بأنها ستكون في جانب بريطانيا ، كما توقع قرب قيام هذه الحرب ، واستعرض لكامبل نشاط الروس في فلسطين حيث يوجد ضباط وخبراء مع اليهود ، بالإضافة إلى توريد المعدات الحربية لها وما يصحب ذلك من تهديد للمنطقة[3] . لكنه لم يحرز على نجاح في تلك المساعي التي بذلها .

ونسب الملك حريق القاهرة إلى الشيوعيين وتحركات روسيا في ذلك ، في الوقت الذي أرجعته الأخيرة إلى ما قامت به بريطانيا في الاسماعيلية وكره الشعب للاستعمار ، وأيضاً ردته إلى الإثارة الأنجلو أمريكية ، وأشارت موسكو برافدا إلى دور السفير الأمريكي وتأثيره على فاروق وإقالة الوزارة الوفدية[4] . وأيدت الصحافة التشيكية اتجاه زميلتها الروسية في تسلط النفوذ الأمريكي

---

(١) F.O. 115 - 4320, G 63 - 19 - 47, Maclean - Balfour, April 18, 1947.

(٢) Ibid, U.K. Delegation Moscow - F.O, March 31, 1947, No 495.

(٣) F.O. 371 - 69194, J 7002, 7008, 7142 - 24 - 16, Campbell - F.O, Oct, 28, 29, 31, 1948, No. 1484, 1485, F.O. OP. Cit, 69177, J 7016 - 8 - 16, Campbell-F. O, Oct, 29, 1948, No 1487 .

(٤) Ibid, 96875, JE 1018 - 131, Chancery - F.O, Moscow, March 28, 1952, No 119,

وزيادته على الملك وحكومته منذ نهاية الحرب(١) . وبذلك أيقنت روسيا تماماً أن فاروقاً انضم كلية إلى الولايات المتحدة ، وأن محاولتها القيام بدور غريمتها قد باءت بالفشل ، وأرجع ذلك إلى نفور فاروق منها ، وهذا أمر طبيعي حيث أن الاختلاف التام جعل اللقاء مستحيلاً ، ولكن لم يمنع هذا من القيام ببعض المجاملات التي تتطلبها الدبلوماسية ، فقد زار وزير روسيا المفوض قصر عابدين في ٣٠ يناير ١٩٥٢ والتقى ببعض رجال القصر وأبلغهم أنه حضر موفداً من مجلس السوفيت الأعلى ليرفع تهاني المجلس للملك بمناسبة مولد ولي العهد(٢). وظل البغض يسيطر على فاروق حتى بعد عزله إذ نسب للسفارة الروسية أنها كانت وراء أحداث حركة الضباط الأحرار(٣) . وبذلك يظهر جلياً موقفه من القوتين وكيف ارتمى على أعتاب إحداهما وتملكه الرعب من الأخرى .

F.O Op Cit, 96872, J E 1018 - 75, Chancery, British Embassy - F. O, Moscow, Feb. 14, 1952.

(١) Ibid, 96872, JE 1018 - 61, Chancery - F.O, Fb. 6, 1952, No 1051.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٤ في ٣١ يناير ١٩٥٢، ص ٢ .

(٣) صرح فاروق أن السفارة الروسية كانت تقوم كل يوم سبت بتوزيع الطعام والشاي على الفقراء وأنه لم يتمكن من وقف ذلك ،

Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952,

الفصل الخامس

حكم القصر

بعـد أن حقق فـاروق الانتصـار على الـوفـد وأقـالـه من الحكم في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، تمكن من أن يوجه دفة الحكم عن طريق وزارات تخضع لـه وتنفذ مشيئته . وكان من المتوقع تقلد أحمد ماهر رئاسة أولى هذه الوزارات ، فتلك الشخصية أسدت خـدماتهـا للملك في محاربـة زعيم الوفـد ، ولكن لم يتحقق ذلك لعدم تمكنه من تعزيز مركزه داخل الوفد على حساب النحاس وإنما فصل منه نتيجـة اتجاهـه الجديـد، وبالتـالي لن يستفيد القصـر منه الاستفـادة المطلوبة ، كما أن وجود أخوين يمتلكان السلطة لم يكن مقبولاً شكلاً، ثم ذلك الإحساس الذي انتاب أحمد ماهر بأنه معرض هو الآخر للإقالة ، جعله لا يبذل المساعي للحصول على المنصب[1] ، ومن ثم أُعطي لغيره .

وقـع الاختيار على محمـد محمود رئيس الأحـرار الدستـوريين، وزعيم المعارضة في مجلس النواب، وصاحب الشخصية القويـة واليد الحـديدية ، نظراً للظروف التي تتطلبها الحالة ، وألف الوزارة التي مثلت جميع الأحزاب ما عـدا حـزب الـوفـد واشتملت على العـديـد من رؤسـاء الـوزراء والـوزراء السابقين[2] ، وذلك حتى يضمن جانب القوة في تحديه لجبهة النحاس، ولعب

---

(١) F.O. 371 - 20888, J 5417 - 20 - 16, Dominian office, Cricular Tel. Dec .30, 1937, No 153.

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ٣٦٤.

علي مـاهر دوراً رئيسياً بناء على التخـطيط الذي أعـده . وفي البدايـة ربطت العلاقة الطيبة فاروقاً برئيس الوزراء ، ولكن بدت نوايا الأخير الخفية في تلك المقابلة مع السفير البريطاني عقب يوم واحد من توليـه الحكم ، والتي أوضح فيها أنه على استعداد ليوقف الملك عند حده في حالة مـا إذا تبين أنه تجـاوز سلطاته الدستورية ، وفي الوقت نفسه يصرح أنه من السهـل التعامـل معه(١). ورأى فاروق تدعيماً لهذه الـوزارة الإنعام على رئيسهـا بقلادة فؤاد الأول حتى يصبح صاحب المقام الرفيع ويتساوى مـع النحاس، كمـا منح بعض الـوزراء نيشان النيل ، والبعض الآخر رتبة الباشوية(٢).

وكانت الخطوة التالية الإطاحة بالبرلمان ذي الصبغة الوفديـة ، وأجريت الانتخـابات ، ولعبت فيهـا الـوزارة دورهـا حيث زيفت النتيجـة وفقـاً لـلإرادة الملكيـة، وانهزم الـوفد، وممـا يذكـر أن بعض المرشحين ، كـانوا يلصقـون إعلانات الدعاية التي تشير إلى أنهم مرشحو القصر ، وصدرت الأوامر رأساً من رئاسة الديوان إلى مديري الأقاليم بمساعدة مرشحي حزب السعديين(٣) ، وهذا التدخل جعل لامبسون يكتب لإيدن عن خطورة استخدام اسم الملك في معركة شرسة للانتخابات(٤) . ومضت الوزارة في تأدية رسالتها ، فيتظاهر الـطلبة في ساحة عـابـدين لتـأديـة يمين الـولاء والإخـلاص للملك ، وفي عيـد ميـلاده لعام ١٩٣٨ ولأول مرة يقوم الطلبة بمسيرة حاملين فيها المشاعل من الجيزة حتى قصر عابدين(٥) . ويقدم محمـد محمود على إرضـاء الملك، فيصدر مـرسوم

---

(١) F.O.Op. Cit, 21945, J 51 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 1st , 1938, No 1.

(٢) الأهرام، عدد ١٩١٩٤ في ١٩ فبراير ١٩٣٨، ص ٨ محمـد حسين هيكل : المـرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٥٩.

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ٨.

(٤) F.O. op. cit, 21945, J 632 - 6 - 10 , Lampson - Eden, Cairo, Feb. 6, 1938, No 130.

(٥) الأهرام، عدد ١٩١٦٩ في ٢٤ يناير ١٩٣٨، ص ١، اللواء الجديد، عدد ١٨ في ١٤ =

قانون في ٨ مارس ١٩٣٨ بحظر الجمعيات التي يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية[١] وفي ذلك قضاء مبرم على فرق القمصان الزرقاء.

ولكن لم تستمر الأمور على هذا المنوال تسير تبعاً للمشيئة الملكية ، فقد حدثت أول أزمة بين فاروق ورئيس وزرائه عند تأليف الوزارة الجديدة عقب الانتخابات، واستمرت المشاورات فترة ساءت فيها العلاقات بين الطرفين، إذ رفض الملك إشراك عدد كبير من الأحرار الدستوريين في الوزارة لرغبته في وزارة ائتلافية، وعرض محمد محمود ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرزاق، ولم يلق ذلك استحساناً من علي ماهر، فأشار إلى أنه من عامة الشعب ولا يشغل مركزاً مرموقاً، وفي تعيينه إثارة للرأي العام، وبالطبع وضع في اعتباره تلك الخلافات التي سبق ونشأت بين أخيه علي عبد الرزاق وفؤاد حول مسألة الخلافة الإسلامية[٢]. وبعد محاولات انتهى الأمر بالموافقة عليه، هذا في الوقت الذي استبعد فيه عبد العزيز فهمي، ولم يحافظ محمد محمود على كلمته التي أعطاها للسفارة البريطانية بأنه واثق من مقدرته على وقف أية أعمال غير دستورية من جانب القصر، وفي لقاء لحسن صبري ـ وزير المواصلات ـ مع لامبسون أكد تدخل فاروق الذي يزداد، وألقى اللوم على علي ماهر كموجه له[٣]. وأثيرت مسألة إدخال البنداري الوزارة مرة أخرى ـ كان سبق وتفاقم النزاع بينه وبين محمد محمود ـ ورفض رئيس الوزراء لصلته برئيس الديوان وخوفاً من نقل أخبار الوزارة إليه، ثم عاد وأدرجه مع أسماء المرشحين بناء على إلحاح القصر، وجاء الرد على هذا الموقف بتعيينه وكيلاً للديوان في مايو ـ استمر هذا المنصب خالياً أكثر من اثنتي عشرة سنة ـ دون

= مارس ١٩٤٥، ص ١١.

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٩٣.

(٢) F.O. op. cit, 21947, J 1895 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 29, 1938, No 486 .

(٣) Ibid, 21946, J 1678 - 6 - 16, Lampson - F. O, Cairo, April 22, 1938.

علم محمد محمود، فكانت قمة الاستهانة به من القصر[1] .

وزادت العلاقة توتراً بين الملك ورئيس وزرائه عقب تشكيله الوزارة الجديدة في ٢٧ أبريل ١٩٣٨، ويشكو الأخير للسفير البريطاني من فاروق وتأثره بالمحيطين به وينتقد تصرفاته، ويتنبأ لامبسون بقصر الفترة الزمنية المتبقية من عمر الوزارة[2]. ويؤجل رئيس الوزراء البحث في مسائل عديدة كانت الوزارة قد أرسلتها للقصر ولم تتلق رداً، ويصرح بأنه ضاق ذرعاً بأن « الحالة أصبحت لا تطاق، وأنه لا يستطيع العمل في هذه الظروف»[3]. وتسلطت أوتقراطية فاروق وكسرت جميع الأسس الدستورية، وقد أثار فكري أباظة تلك العدوانية بطريقة غير سافرة في المصور بمقال تحت عنوان « الجالس على العرش » بين أن فاروقاً « ورث والده على العرش وورث قواعد دستورية مهتزة رجراجة فيها لغط وفيها جمود، وهو قد درس أن الدستور كما احتاط لسلطة الحكومة الدستورية احتاط كذلك لسلطة الملك الدستوري»[4] .

واستمر رئيس الديوان يدفع فاروقاً في هذا الطريق ، في الوقت الذي يخطط فيه للوثوب إلى رئاسة الوزارة، فالتجأ إلى حيلة يجس بها غور الملك تجاهه وتوطد مركزه في القصر وتنصره على رئيس الوزراء، فقدم استقالته ، في ٨ مايو من رئاسة الديوان، ورفضها فاروق في خطاب أثنى فيه على وفائه وإخلاصه لوطنه ومليكه، وكان فريداً من نوعه لم يتلق مثله أي رئيس ديوان من قبل[5] وعليه واصل علي ماهر مهامه في ثقة واعتزاز. وينشر ما يدل على

---

(١) د. عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ، ص ٢٠٠ .

(٢) F.O. op. cit, J 1870 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 4 ,1938 .

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠١ في ٨ مايو ١٩٣٨ ، ص ٦.

(٤) المصور ، عدد ٧٠٨ في ٦ مايو ١٩٣٨، ص ١١.

(٥) الأهرام، عدد ١٩٢٧١ في ٩ مايو ١٩٣٨، ص ٩، آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٢ في ١٥ مايو ١٩٣٨، ص ١٠.

التقارب بين الملك وإسماعيل صدقي، إذ يصحبه معه في نزهة نيلية بعد استقالته من الوزارة وفي ذلك حرب نفسية لرئيس الوزراء الذي واصل شكواه من أنه لم يعد يلقى من الملك ما كان يلقاه من عطف فيما مضى ، ففي المناسبات يولي ظهره له كلما اقترب منه أو همَّ بالاشتراك في الحديث بينما يوجه اهتمامه للمدعوين، ويتبع نفس الطريقة في صلوات الجمعة مما أدى إلى تمنعه عن الذهاب، وأسعفه توعك صحته(١). ويلقي لامبسون اللوم على رئيس الوزراء لتعامله مع الملك على أنه شخص ناضج، وأنه كان من الواجب عليه معاملته على أنه طفل في دور التربية(٢).

وبتأزم الموقف خاصة بعد رفض محمد محمود وجهة نظر القصر بشأن تعيين أحد أعضاء حزب الشعب خلفاً لإسماعيل صدقي وزيراً للمالية وإسناد الوزارة لنفسه، رفع استقالته للملك، لكنه رفضها وأشار ببقاء الوزارة(٣)، رغبة منه في ممارسته هوايته في الإقالة، وانتظاراً لتصعد الأزمات وانتهاب مزيد من السلطات، وأقدم بتوجيه من رئيس ديوانه على تعديل الوزارة بإدخال أحمد ماهر والنقراشي اعتقاداً بأن إشراك السعديين فيه مصلحة للقصر، إما أن يغلق عليه وتستسلم الوزارة لطلباته وترحب بسطوته ، وإما أن يستمر الوضع على ما هو عليه أو يشتد وبذلك يصبح الاتجاه الجديد معروفاً، وبالتالي يستبعد من التصور لإمكانية الاعتماد على السعديين، وفي الحالتين تقدم الفرصة نفسها لرئيس الديوان ليصبح الخليفة المنتظر لمحمد محمود الذي قدم استقالته في ٢٤ يونيو وأصدر له فاروق أمر تشكيلها في نفس اليوم، وقد اعتقد رئيس الوزراء ـ وكما أخبر السفير البريطاني ـ أن في إشراك السعديين قضاء على

---

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٣ في ٢٢ مايو ١٩٣٨ ، ص ٩ عدد ٢٠٧ في ١٩ يونيو ١٩٣٨ ، ص ١٢ز

(٢) Lampson, op. cit, Box II, May 19, 1938, P. 92.

(٣) F.O.Op. Cit, 2366, J 2121 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, May 5, 1939, No, 564.
الأهرام ، عدد ١٩٢٤٠ في ٤ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٨.

دسائس علي ماهر، بينما رأى أحمد ماهر تفضيل الانضمام على تركيز السلطة في يد القصر نتيجة لانكماش الأحزاب[1]. وسافر محمد محمود إلى لندن وعقد اتفاقية الثكنات، في الوقت الذي لم تثبط فيه عزيمة علي ماهر ومضى في معاكسة الوزارة، واستخدم مصر الفتاة في الهجوم عليها، ثم كان لقاؤه السري مع النحاس على شاطىء سان استيفانو بالإسكندرية، ونشرت المصري الخبر، وبرر رئيس الديوان الموقف بالصدفة، وأعلن عن نيته الصافية تجاه المقابلة[2]. وأثار هذا اللقاء فاروقاً، ومنذ تلك الآونة بدأ مركز علي ماهر يهتز.

وخفف فاروق من وطأته على رئيس وزرائه بعض الشيء، لكنه في نفس الوقت يشعره بقرب زوال حكمه، فأثناء اصطحابه له لإحدى الحفلات التي أقيمت في الإسكندرية في أوائل اكتوبر، قدمت رواية « البحث عن الحقيقة » لسليمان نجيب، الذي استدعي عقب الفصل الأول ومثل بين يدي الملك وداعبه بشأن دوره وربطه بسؤال : من هو أصلح رجل في مصر لحكم البلاد؟ فأجابه « أرى أن أصلح رجل هو الذي يحظى بأكبر نصيب من ثقة مولانا الملك »[3]. وواضح أن فاروقاً أراد إظهار محمد محمود بمظهر غير الصالح. وواصل الملك اتصالاته به، وكان يطلبه فجأة حتى دون إعطائه الفرصة لارتداء الملابس الرسمية، ويكلمه قبل الفجر ليملي عليه ما يتضمنه خطاب العرش، وهذا الخطاب أرسل إلى القصر بعد إعداده أربع مرات وأعيد منه نفس المرات[4]. وضاق محمد محمود، وفي حفل افتتاح البرلمان لمح للملك عن ضعف صحته وعما أشار به الأطباء عليه من وجوب الراحة، فأدرك فاروق المقصود فخاطبه بقوله: « ستظل رئيساً للحكومة ولك أن تنيب عنك من

---

(1) Ibid.

(2) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، حـ ٢، ص ص ١٢٠، ١٢١.

(3) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٢٤ في ١٦ أكتوبر ١٩٣٨ ص ١٠ .

(4) روز اليوسف، عدد ٥٥٦ في ٦ نوفمبر ١٩٣٨، ص ٣، آخر ساعة المصورة، عدد ٢٣١ في ٤ ديسمبر ١٩٣٨، ص ٣.

تشاء»[1] . ومن المحقق أن هذه الرغبة الملكية اتفقت مع وجهة النظر البريطانية فيما يختص ببقاء الوزارة، فعندما شكا وزير الحربية إلى لامبسون من تدخل القصر في أعمال وزارته وطلب المشورة، نصحه بالإبقاء على الوضع[2]. خاصة أنه في تلك الأثناء اضطربت الظروف الدولية وبدأت نذور الحرب.

واستغل فاروق مسألة رشوان محفوظ وقضية مزرعة الجبل الأصفر للطعن في نزاهة الحكم، وأعلن عن عدم رضاه ورغبته في التحقيق وإبعاد الوزير من منصبه، فقدم استقالته، وانتدب مكانه حسين سري[3]، والتقى رئيس الوزراء بالملك واستعمل معه لهجة عنيفة نظراً لتعطيل أعمال الوزارة بالقصر، وأشار إلى الاستقالة إذا استمر الحال على ما هو عليه ، واعتبر السفير البريطاني أن مثل هذا الأسلوب هو الصواب بعينه[4]. وجاءت مسألة تمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة بلندن لتشكل لطمة من القصر للوزارة، فمن المفروض أن يمثل مصر رئيس الوزراء أو وزير الخارجية، ولكن وفقاً لتلاقي وجهتي نظر فاروق ورئيس ديوانه، سافر علي ماهر مصطحباً معه عبد الرحمن عزام والأمير عبد المنعم الذي أسندت إليه رئاسة الوفد، وتقبل رئيس الوزراء الأمر لدرجة أنه حينما أدرك نية فاروق تجاه الترشيح اقترح عليه نفس الأسماء، وبين خبرة علي ماهر وأهمية مصاحبته للأمير، وعلى هذا اعتبر سفر رئيس الديوان انتداباً من

---

(1) روز اليوسف ، عدد ٥٦٠ في ٤ ديسمبر ١٩٣٨، ص ٤ .

(2) F.O. Op. Cit, 21949, J 4578 - 6-16, Lampson-F.O, Cairo, Dec. 7, 1938.

(3) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٣٣ في ١٨ ديسمبر ١٩٣٨ ، ص ٤ ، فؤاد أكرم : المصدر المذكور، ص ٣٧٧ .

(4) F.O.Op. Cit, 23304, J 236 - 1 — 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 18, 1939, No 141.

الوزارة[1]. وبذلك تساوت الدرجة، الوزارة في ضعفها والملكية في تسلطها.

وتشعبت الخلافات خاصة المتعلقة بالتعيينات والتضارب فيها وعدم اعتمادها، وقد أسفر بعضها عن استقالة حسن صبري وزير الحربية بسبب تعيين مدير مصلحة الحدود[2]. أيضاً مثلت تطبيق الكدر الجديد على الجيش أزمة بين فاروق وحكومته، وعاد ليتحاشى اللقاء مع محمد محمود، ففي أوائل يناير ١٩٣٩ اتصل الأخير بالديوان وطلب موعد مقابلة ملكية، فعاود الديوان وسأله عن الغرض، فبين أنه لعرض مسائل هامة، فعاود الديوان اتصاله به مشيراً إلى إيجاد الحلول لهذه المسائل ثم عرضها[3]. وفي هذا تعطيل لأمور الدولة وتمنعا من فاروق لتلبية رغبة رئيس وزرائه الذي كان مدركاً للمغزى حتى إنه تخلف تلقائياً عن صلاة الجمعة مع الملك مما أدى إلى التكهن بسوء العلاقة[4]. وعندما تقررت الرحلة الملكية إلى أسيوط، كانت التقاليد تقضي بأن يكون محمد محمود في المعية الملكية لغياب علي ماهر عن مصر، وأعد رئيس الوزراء نفسه حيث رأى انتهاز الفرصة ليعرض على الملك بعض الموضوعات أثناء السفر بالقطار، ولكن الإرادة السنية صدرت بالسفر بالطائرة[5]. وبذلك بلغت درجة إذلال فاروق لوزارته أقصاها، وبالرغم من هذا إلا أنها تملقته، فقد منحته الجامعة درجة الدكتوراه الفخرية في احتفال كبير، وتسلمها وسط هتافات الطلبة بحياته وبأنه نصير العلم وحامي الدستور[6].

---

(١) Ibid.

(٢) N.O. 407 - 223, J 377 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Jan. 16, 1939, No 41.

(٣) روز اليوسف، عدد ٥٦٦ في ١٥ يناير ١٩٣٩، ص ١٠.

(٤) نفس المصدر، عدد ٥٦٨ في ٢٩ يناير ١٩٣٩، ص ٣.

(٥) نفس المصدر، ص ١٥.

(٦) نفس المصدر، عدد ٥٧٤ في ١٢ مارس ١٩٣٩، ص ٤١، الأهرام، عدد ١٩٥٦٣ في أول مارس ١٩٣٩، ص ١.

اعتمد فاروق على البنداري وكيل الديوان والقائم بأعمال رئاسة أثناء فترة وجود علي ماهر في لندن ، وفي الواقع فإن هذه الشخصية قامت بدور أثر تأثيراً واضحاً على اتجاه الملك الذي حتمت عليه طبيعته التنقل بين أحضان المحيطين به، وبالرغم من أن علي ماهر هو صاحب الفضل في تولي البنداري منصبه، إلا أنه سرعان ما أثبتت الأحداث أن الأخير يعمل وفق منهج خاص يختلف كلية عن أسلوب رئيس الديوان، فالبنداري كان متشرباً لمبادىء مصر الفتاة، وملأت فكرة الدم الجديد ذهنه، ومن ثم أسر فاروقاً بها، فتحمس لها كنظام جديد، وبالتالي فهي تتناقض مع نمط علي ماهر ونظامه التقليدي، وأوضحت التقارير أن وكيل الديوان يجتمع ببعض الشباب البارزين من الأحزاب، وأنهم فهموا منه « أن الملك يعتزم إجراء تطور إداري وأن يؤلف وزارة منهم نابذاً العنصر القديم نبذ النواة »[1] وعليه ساءت العلاقة بين وكيل الديوان ورئيسه، وساعد فاروق على جذوتها بتقريب الأول وإهمال الثاني خاصة بعد مقابلته للنحاس، وأشار لامبسون إلى حكومته إلى الضعف الذي أصاب علي ماهر أثناء غيابه عن مصر[2].

وجاءت الترجمة العملية في تلك الخطبة التي أذاعها فاروق بمناسبة رأس السنة الهجرية في ٢١ فبراير ١٩٣٩ حيث أظهر تشبهه بأبيه في أن أحداً لا يستطيع التأثير عليه إذا تبين صواب أمر في صالح الشعب، وأن ثقته في نفسه وتوكله على ربه يلهمانه تصريف الأمور ثم نوه إلى الدم الجديد « إنني أومن ـ ومر الأيام يؤيد إيماني ـ أن شباب مصر المتوثبة للمجد، سيكتبون صفحة خالدة في تاريخ الوطن، وفي استطاعتهم أن يصنعوا من هذا الوطن

---

(١) المصور، عدد ٧٥٧ في ١٤ أبريل ١٩٣٩ ، ص ١١، انظر فصل الجماعات الأيديولوجية عنصر مصر الفتاة .

(٢) F.O. 371-23305, J 2047-1-16, Lampson-F.O, Cairo, May 12, 1939, No 560.

العزيز مصر العظيمة المتحدة التي هي آمالنا وأحلامنا، وعلى الشباب وحده تحقيق هذا الحلم»[1] . وفي ذلك أسلوب جديد، فهو يريد إعلام الناس أن القصر فاروق وحده، وأن المهمة أوكلت للعناصر الشابة، ومن ثم فقد أثارت تلك الكلمات الانتباه، واعتبرت ضربة ملكية موجهة إلى السياسيين داخل الحكم وخارجه، واستاء الوزراء لهذا الاتجاه بالإضافة إلى إهمال الخطبة ذكر الحكومة أو البرلمان[2] . وكان لها انعكاسها على رئيس الديوان الذي طلب إليه سماعها وهو في لندن ليتيقن من أن مركزه اهتز ولم يعد صاحب السلطة وموجهها ، ويكتب لامبسون لحكومته ليسجل تبرمه منها، وأن فاروقاً يسير وفق نغمة ثقته في نفسه ويصدر منه ما يثبت أنه ملك شاب تنقصه الخبرة حيث لم يبلغ من العمر إلا تسعة عشر عاماً[3]. وحرص فاروق على أن تكون الخطبة مفاجأة ، فلم يعرف أحد بمضمونها قبل إذاعتها، ويذكر السفير البريطاني أن الملك أعدها بمعاونة مدرسه الشيخ أحمد يوسف وسلمها إلى البنداري بعد إذاعتها[4] . ويؤكد مصطفى أمين أنه سمع من فاروق قوله « أنا الذي وضعت الخطبة بنفسي»[5]. ولكن المعنى والأفكار والمدلول والصياغة تشير إلى أصابع البنداري فيها، واللهجة والعظمة والتعالي تنتمي لطباع الملك.

وساءت علاقة فاروق برئيس ديوانه عقب عودته، فأصبح يجد صعوبة في مقابلته، وعندما التقى به طلب منه توضيح المعاني التي جاءت بالخطبة فأجابه فاروق بأنه المقصود، وأرجع ذلك إلى أن أقاربه يرددون بأنه يعمل كل شيء، بينما الملك لا يعمل شيئاً، وهذا التصريح اعتبر طعنة في صدر علي ماهر الذي اتهم البنداري بالدس له عند فاروق، وطلب الملك من رئيس ديوانه تسليم جزء

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٤٣ في ٢٦ فبراير ١٩٣٩، ص ٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 23304, J 803 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo , Feb. 21, 1939,

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٤٣ في ٢٦ فبراير ١٩٣٩، ص ٤.

من عمله للوكيل خاصة ما يتعلق بالشئون الخارجية، وأراد فاروق أن يوجه له ضربة أخرى ، فأخطره بموافقته على تعيين أحمد ماهر رئيساً للوزارة خلفاً لمحمد محمود الذي سيستقيل نظراً لسوء حالته الصحية ، وهدف من ذلك أن يشعره بضعف مركزه في القصر والقضاء على أمله في منصب رئيس الوزراء. ومحاولة لاستعادة نفوذه لوح بالاستقالة وهو يعلم أن فاروقاً سيرفضها لحاجته إليه وسيسانده ضد البنداري، ولكن أصدقاءه نصحوه بالتريث حتى تنتهي الأزمة[1].

وفي هذه الأثناء زاد جفاء الملك لرئيس وزرائه الذي احتج على الخطبة[2]، وراح يتعمد الإثارة، فيحضر الحفلات التي يحضرها الملك ولكن يصل بعده، ويترك المنصة قبله دون أن يتبادل معه كلمة واحدة[3]. ويصرح للسفير البريطاني بأنه في حالة استمرار فاروق على ما هو عليه، فسيهدده بالاستقالة، وأنه قرر مقابلته وتحذيره من ضرورة أن يسقط من الاعتبار التقرب الألماني والإيطالي وينهي مسألة الحاشية، ويشير إلى أنه إن لم يصلح طرقه فمن المؤكد أنه سيفقد عرشه[4]. وبناء على خشية الملك من انضمام علي ماهر إلى معارضيه سواء رئيس الوزراء أو السفير البريطاني أو الوفد، ويكون جبهة مضادة للقصر، بالإضافة إلى توتر الموقف الدولي وعدم رغبة بريطانيا في وجود البنداري إذ رأت في أفكاره ما يؤثر على وضعها، وفي حركاته وتصرفاته ما يسيء لها ويكون خطراً عليها ، رفض فاروق الاستقالة التي قدمها رئيس الديوان وطلب منه البقاء في منصبه ، ولإقصاء وكيل الديوان أُعطي إجازة لمدة شهر ثم عُيِّن وزيراً مفوضاً لمصر في بروكسل[5]. وبذلك عاد النفوذ لعلي ماهر

---

(1) F.O. 407, Op. Cit, J 1443 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, April 4, 1939.

(2) F.O. 371, Op. Cit, J 941 - 1 - 16, Lampson - F.O. Cairo, March 7, 1939.

(3) روز اليوسف، عدد ٥٧٧ في ٢ أبريل ١٩٣٩ ، ص ٣ .

(4) F.O. Op. Cit, J 1088 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo , March 16, 1939, No 190.

(5) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٤٩ في ٩ أبريل ١٩٣٩، ص ٤، آخر لحظة ملحق آخر =

لكنه لم يكن إلا مؤقتاً. وغدت سطوة الملك على السلطة سافرة وأشار إليها فكري أباظة علانية في مقال بعنوان « التيارات الخفية في الدولة » نشر بالمصور ويتضح منه كيف ذابت سلطة الحكومة بين يدي الملك[١].

وأقدم فاروق على بعض التصرفات أثبتت استهانته بالحكومة، فهو يحضر لمجلس النواب متخفياً، وتسبب ذلك في أزمة مع محمد محمود الذي لم يرض عن هذا المسلك وهدد بالاستقالة ما لم يدرك الملك دوره الدستوري ويحترمه، وبين أنه إذا التزم الملك بالدستور، فإن خليفته سيكون أحمد ماهر، وإذا خالفه يكون علي ماهر[٢]. وبالفعل قدم استقالته في ٦ يوليو ١٩٣٩، لكنه استمر في الوزارة بضغط من فاروق الذي كعادته أراد ممارسة سلطته في هذا الشأن، كما أنه لم يكن قد أعد للأمر عدته. وبدأت التكهنات بشأن تغيير الوزارة، وفي لقاء لأحمد حسنين مع لامبسون في ١٧ يوليو أثيرت مسألة خليفة محمد محمود، وأن المرشح المنتظر هو علي ماهر، ويكتب السفير البريطاني للندن عن سوء الحالة الصحية لرئيس الوزراء، وأن فاروقاً يرغب في تشكيل وزارة محايدة يمثل فيها الوفد ما عدا النحاس ومكرم عبيد، وفي لقاء للامبسون مع فاروق أشار إليه بأن الوقت غير مناسب لتغيير الوزارة، ومن الممكن الإبقاء على محمد محمود حتى الخريف لحين تحسن الظروف ونصح بتشكيل وزارة ائتلافية ولكن فاروقاً أجابه « إن هذا هو الحل المثالي، ولكن لا تنسى أننا شرقيون وتشكيل وزارة ائتلافية يكون ضرورياً في البلاد التي بها طوائف مختلفة، وأما نحن فلسنا كذلك »[٣]. وبطبيعة الحال كان فاروق شغوفاً بوزارة قصر يحركها وفقاً لإرادته،

= ساعة، عدد ٧٦٧ في ٦ يوليو ١٩٤٩، ص ٣.

F . O . 407 ,Op.Cit. J 2047 -1 - 16, Lampson - Malifax, Cairo, May 12, 1939, No 560.

(١) المصور، عدد ٧٦٤ في ٢ يونيو ١٩٣٩، ص ٢.
(٢) ماكليف : المرجع المذكور، ص ص ٦٤، ٦٥،

F.O. 371 - 23306, J 2616 - 1 - 16, Lampson F.O. Cairo, July 3, 1939.

(٣) F.O. 407, Op. Cit, J 2795, 2948 - 1 - 16, Lampson - Halifax, July 13, 26, 1939.

لا تقف فيها عقبة أمامه تناوئه أو تحد من أوتقراطيته. وفي اليوم الذي حدده بعث بكبير أمنائه في ١٢ أغسطس إلى رئيس وزرائه بفندق وندسور بالإسكندرية لينقل إليه رغبة مليكه في تقديم الاستقالة حرصاً على صحته[١]. والحقيقة أنها إقالة مغلفة بغطاء شفاف من المجاملة، وأثبتت أن الملك صاحب الرأي والكلمة النافذة، فهو يملك ويحكم، وعندما وجد من يريد اقتطاع جزء من سلطاته أزاحه من طريقه بعد أن استنفذ أغراضه منه.

وبينما كان الملك يتسلط على الحكم وفق المنهج الذي اتبعه وهو في مقتبل عمره مما ألبسه ثوباً من الكبرياء وأعطاه الأحساس بأنه الحاكم الأوحد وترسب وترسخ هذا الاعتقاد في داخله، راح يستغل شعبيته متبعاً الطريقة التي تتفق مع اتجاهه، وكتب لامبسون لحكومته تحت هذا المعنى مبيناً أن فاروقاً بواسطة شبابه وزواجه تمكن من أن يستحوذ على الشعب الذي لم يظهر أية كراهية أو رد فعل نحو الأسرة الحاكمة الأجنبية[٢]. وكثرت تحركات فاروق بين الشعب، فهو يقوم بالزيارات الفجائية، يذهب إلى مصلحة الموانيء والمنائر وينزل إلى الورش ويشاهد العمال، ويسعد بالهتافات التي تطابق المظهر الذي يسعى إليه، ويتردد على الأوبرا، تارة ليفتتح المؤتمرات وأخرى ليشاهد الروايات، ويفتتح المعارض، ويزور المستشفيات، ويهب التبرعات، ويقوم بالرحلات، وتعدد جهاتها، إلى الصحراء الغربية حيث يقدم الهدايا والخلع لرؤساء القبائل، وإلى الوجه القبلي لافتتاح المنشآت الجديدة ولوضع حجر التعلية لخزان أسوان ويلتقي بالأهالي ويمنحهم العطاءات، وإلى الوجه البحري ليضع حجر الأساس للمشروعات[٣]. وينتهز شهر رمضان ويتحدث في

---

(١) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، ص ١٣٨.

(٢) F.O. 371 - 21948, J 4332 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov. 7, 1938, No 1197.

(٣) الأهرام من عدد ١٩١٧٢ في ٢٧ يناير ١٩٣٨ إلى عدد ١٩٧٠٤ في ٢١ يوليو ١٩٣٩، ص ص ١، ٨، ٩، أعداد متفرقة.

الإذاعة بأسلوب يجذب الناس إليه، ويكرر نفس اللقاء في عيد توليه السلطة الدستورية، ويركز على إلقاء المسئولية وعبء تبعات الملك عليه في هذه السن المبكرة والتضحيات التي يقدمها لأداء واجبه[1]. وذلك ليستدر العطف عليه ويزيد من تقرب الشعب له. ويعرب عن رغبته بألا تقام زينات في عيد الجلوس الملكي، وتنشر الصحافة هباته للفقراء بهذه المناسبة وتشيد بديموقراطيتهوتنشر التصاريح التي يدلي بها وتتضمن أنه لا يحب أن يمتاز عن رعيته[2]. ومما لا شك فيه أن تلك الدعاية المرسومة، وإذا أضيف إليها ما اختص بمظاهر صلاحه وتدينه ، قد حققت المطلوب وهيأت له المناخ المناسب لمزيد من ممارسة تسلطه ودعمت أسلوب القصر في الحكم.

التصق فاروق بعلي ماهر وتأثر به وخضع لتوجيهاته منذ فترة مبكرة بحكم صغر سنه وحاجته لعقل مدبر يقف بجواره، وأدى علي ماهر المهمة بنجاح، فأعطى للقصر مكانة لها طابعها الجديد، فرضت نفسها على الساحة السياسية، وشكل الملك الشاب وهيمن عليه وغرس فيه مبادئه وأعده ودربه على توسيع سلطته وحقوقه وتحقيق أطماعه، وعندما حاد عنه بعض الوقت أجبره على التراجع، وهنا رأى فاروق - وفقاً لما تشربه - ضرورة التحرر من التبعية بعد أن تذوق متعة تحريك السياسيين وتحديهم، وساعدته الظروف نظراً لرياء وتملق الكثيرين منهم له، فأحس بقدرته على ممارسته هوايته على أصحاب الفضل عليه. هذا في الوقت الذي كان فيه علي ماهر يضع في اعتباره كرسي رئاسة الوزراء، ولم يكن صعباً أن يصل إليه بعد إقالة النحاس، ولكن مصلحته الشخصية أملت عليه الانتظار، وجاءت الفرصة المرتقبة عقب استقالة محمد محمود، التي انتهزها فاروق ليحقق سياسته في إخراج رئيس الديوان من القصر

---

(١) F.O.Op. Cit, J 4144 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 28, 1938.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٢٦٨ في ٦ مايو ١٩٣٨، ص‌ص ١ ، ٨، عدد ١٩٧١٣ في ٣٠ يوليو ١٩٣٩، ص ١ ، المصور، عدد ٧٥٨ في ٢١ أبريل ١٩٣٩، ص ٢٢.

وفي إسناد الحكم لرجل القصر حتى يضفي السيطرة الملكية الكاملة على الحكومة.

وفي ١٨ أغسطس ١٩٣٨ صدر الأمر الملكي لعلي ماهر لتأليف الوزارة، وشكلها من المستقلين والسعديين[١]. وبالتالي أصبح اعتماده على الملك لا على البرلمان، ووضعت روز اليوسف صورته على غلافها ممسكاً بشعار كتب عليه « الوطن والعرش»[٢]. فكان ذلك تعبيراً عن التبعية المطلقة لفاروق وهذا ما سعى إليه طوال وزارته لعله يعود بعدها إلى القصر مرة أخرى بعد حصوله على الرضا الملكي الكامل. وأيد الملك رئيس وزرائه في الشخصيات التي اختارها لوزارته، وكان الاهتمام منصباً على وزارة الدفاع نظراً لظروف الحرب المتأهبة، فعين لها صالح حرب، وتولى عزيز المصري رئاسة الأركان ؛ ولهذا الأمر مغزاه فيما يتعلق باتجاه الوزارة، ولم تمض إلا أيام على التشكيل إلا وأعلنت الحرب في أول سبتمبر ١٩٣٩. وشعر فاروق بالأمان بمساندة علي ماهر الذي اعتبر أيضاً كرئيس للديوان بعد أن أجلس في وكالته عبد الوهاب طلعت، وهو أحد رجاله، وبالتالي أصبحت أعمال الديوان تنجز من خلاله، وبذلك سيطر على الجهتين، وأعطى له قانون الطوارىء حرية التصرف، ولم يكن الملك مستاء من هذا الوضع وإنما سعد به، ففي خطبته الإذاعية بمناسبة حلول شهر رمضان أشار صراحة بالثقة البالغة في رئيس وزرائه وتعلق روز اليوسف « وهكذا فإن علي ماهر يحظى بما لم يحظ به رئيس حكومة مصرية من قبل»[٣].

وانطلاقاً من التصرفات غير الدستورية التي اعتاد فاروق اقترافها، فقد صحب معه كبير ياورانه وتنكرا وحضرا جلسة مجلس النواب في ٢ اكتوبر

---

(١) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٣٨٠، ٣٨٣، من المعروف أن المستقلين كانوا طوع الإرادة الملكية، استند إليهم فاروق واعتمد عليهم خاصة أثناء الأزمات.

(٢) روز اليوسف، عدد ٥٩٨ في ٢٦ أغسطس ١٩٣٩.

(٣) نفس المصدر، عدد ٦٠٦ في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٣.

ليستمع إلى بيان علي ماهر، وشهد الجلسة وتعليقاتها ، وعرفت شخصيته عند انصراف الحاضرين، ومن الطريف أن تعليق الصحافة ـ حتى المعارضة منها ـ ارجع هذا التصرف إلى اهتمامه بشئون مملكته صغيرها وكبيرها في ظل الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد[1] . وبذلك أراد فاروق امتداد سيطرته حتى على البرلمان، وزاد امتهانه له حين ضرب عرض الحائط بالتقاليد البرلمانية فعقب افتتاحه وإلقاء خطبة العرش ذهبت البعثة البرلمانية إلى القصر لتشكر الملك على افتتاح الدورة البرلمانية كما هو معتاد، فتحدث مع أعضائها بطريقة انتقادية للغاية لفتور الحماس الذي استقبلت به الخطبة، وأشارت لهجته إلى أن المساندة الملكية مؤكدة لرئيس الوزراء في أية صعوبات قد تقابله مع البرلمان، فكان هذا بمثابة إعلان صريح لسيطرة نفوذ السلطة التنفيذية على البرلمان، وعقب المقابلة احتج رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب لدى رئيس الوزراء على إجراء الملك غير الدستوري والذي أصبح موضوعاً متداولاً على الألسنة، وبعد مشاورة أجراها علي ماهر مع فاروق أعطى التأكيدات لرئيسي المجلسين بأن هذا التدخل الملكي لن يتكرر[2]. والحقيقة أن التأييد المتبادل كان سمة العلاقة التي ربطت بين الملك ورئيس وزرائه، ولم تكن بريطانيا لترضى بتلك الإجراءات التي أقدما عليها، ومن ثم تدخلت وأسقطت الوزارة[3].

واستمراراً لسياسة هيمنة فاروق على الوزارة، ورغبة في إيجاد التوازن بين هذا الاتجاه وبين تحقيق الرغبة البريطانية، عهد الملك إلى حسن صبري بتأليف الوزارة في ٢٧ يونيو ١٩٤٠، وجمعت ممثلي مختلف الأحزاب ما عدا

(١) الأهرام، عدد ١٩٧٧٨ في ٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦، المصري ، عدد ١٠٤٧ في ٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦.

(٢) F.O.Op. Cit, 23307, J 4881 - 1 -16, Lampson - Halifax, Cairo, Dec. 1939, No 1488.

(٣) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المحالفة في التطبيق.

الوفد[1]. ومنذ اللحظة الأولى وضح انجرافها مع السياسة البريطانية، مما أقلق فاروقاً لما يعوق من فرض سيطرته عليها حتى إنه لفت نظرها، فعندما اجتمع بالوزراء ركز على قوله «كونوا مصريين ومصريين قبل كل شيء»[2]. ولكن بدا أن الأمور لن تسير وفق إرادته. ولم يعتمد حسن صبري في مركزه على فاروق وإنما ألقى بثقله تجاه قصر الدوبارة حيث صرح له لامبسون بمساندته في حالة دخوله في صراع مع العرش، وعليه فقد أعطى رئيس الوزراء مهلة ثلاثة أسابيع للقصر ليصلح من طريقته ويعدل عن تصرفاته، وأخطر الملك أنه إذا لم يتم ذلك سيكون مضطراً لتقديم استقالته[3]. ويرجع سبب الأزمة إلى وجود عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الذي قربه فاروق إليه، ومعروف تلك العلاقة التي تربطه بعلي ماهر، وعليه فقد رفض رئيس الوزراء استلام المكاتبات عن طريقه، وشرح الأمر صراحة للملك وبين له الصعوبات في طريقة التعامل وضرورة تعيين رئيس ديوان للاعتماد عليه حتى تسير الأمور في مجراها، وألا يكون من بين رؤساء الوزراء السابقين - والسبب واضح وهو استبعاد علي ماهر - وأنه على استعداد لعرض أسماء المرشحين إذا شاء الملك. وأحس فاروق بمرمى حسن صبري فبين له أنه يتبع سياسة النحاس التي كانت تسبب المشاكل بين القصر والوزارة، وأصر رئيس الوزراء على رفضه في أن يكون وكيل الديوان واسطة الاتصال فيما يتعلق بالمسائل الحربية، وطلب أن يقوم عمر فتحي مساعد كبير الياوران بالمهمة[4].

وتمشياً مع طبيعة فاروق للعناد والتحدي خاصة وهو يعلم أن رئيس وزرائه تحركه الأصابع البريطانية، وفي نفس اليوم الذي التقى فيه به، عين عبد الوهاب طلعت رئيساً للديوان بالنيابة، مما جعل العلاقات تزداد سوءاً بين

---

(١) فؤاد كرم: المصدر المذكور، ص ٣٩١.

(٢) المصور، عدد ٨٢١ في ٥ يوليو ١٩٤٠، ص ٨.

(٣) F.O.Op. Cit, 24626, J 1647 - 92 - 16, Lampson - F.O, July 17, 1940, No 745.

(٤) Ibid, No 745, 756,

الطرفين، وأرسل حسن صبري رسالة إلى الملك في هذا الخصوص وبين أنه كرئيس للوزراء يرى أن تزاول الحكومة عملها وتتم التعيينات عن طريقها، وأنه فوجىء بمرسوم التعيين، وإن لم يلغ سيقدم استقالته ، ويعلق لامبسون لحكومته على هذا التصرف بأنه « أحسن اختيار قامت به الحكومة مع الملك »[1]. وخشي فاروق من التدخل البريطاني ولم يكن قد مضى الشهر على أزمة يونيو، وتلاحقت ضغوط رئيس الوزراء عليه لتعيين رئيس للديوان ، وحتى يستبعد عبد الوهاب طلعت نهائياً، اختار شخصيتين، محمد حلمي عيسى رئيس حزب الاتحاد ووزير العدل في وزارته وأوضح للسفير البريطاني أنه من أشياع الإنكليز فوافق وطلب منه أخذ رأي النحاس[2]، أما الشخصية الثانية فهي أحمد حسنين الأمين الأول للملك، وعليه صدر الأمر بتعيينه رئيساً للديوان في ٢٧ يوليو، واقتنع فاروق بعد فترة بأن التعيين تهدئة للموقف لما يربطه من عداء بعلي ماهر وصداقة لبريطانيا ورئيس الوزراء، في الوقت الذي وجد فيه البديل لرئيس ديوانه السابق فيما يختص بتقوية النزعة التسلطية على الحكم ، ومع هذا فإنه عندما أبلغه خبر تعيينه أظهر له أنه مجرد سد فراغ ، فأجابه أحمد حسنين بأنه كان يرجو سماع كلاماً عكس ذلك، ويذكر لامبسون أنه تردد في قبول المنصب[3]. ولكن ذلك هو أسلوب أحمد حسنين المعهود، فإنه يتمنع رغم تشوقه حتى يبدو بصورة الزاهد في المناصب، البعيد عن المطامع.

ونجح التخطيط وتحسنت العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه بفضل رئيس الديوان الجديد، لكن لم ينل حسن صبري كل الاهتمام من مليكه، فلم ينعم عليه بلقب صاحب الدولة، وقلده الوشاح الأكبر من نيشان محمد علي يوم وفاته، ويرجع ذلك إلى عدم استسلامه للتسلط الملكي، فعندما علم أن برقية

(١) Ibid, No 771.

(٢) F.O. 407 - 224, J 1647 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, July 3, 1940, No 656.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, J 1712 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 2, 1940, No 848.

وردت لفاروق من السفير المصري بلندن مباشرة دون أن تصل إليه كرئيس وزراء ووزير خارجية قابل الملك محتجاً على هذا التصرف ومهدداً بالاستقالة ، ولكنه استرضاه[1]. وتعرضت الوزارة لأزمات داخلية تسبب فيها السعديون وانتهى الأمر بانسحابهم منها، ولما كان من الصعب الاتفاق مع الوفد، لم يجد حسن صبري أمامه إلا الاعتماد على مساندة الملك من ناحية، والعلاقات الطيبة مع بريطانيا من ناحية أخرى، وعليه اقتنص فاروق الظرف وواصل سياسته تجاه حكومته بعد أن أثبت لرئيس الوزراء تعاطفه معه حينما أجرى التعديل الوزاري[2].

وحرص فاروق على الإبقاء على الوزارة ـ ويذهب لامبسون إلى أن ذلك جاء بناء على نصيحة علي ماهر ـ خوفاً من حدوث أزمة قد تؤدي إلى عودة النحاس للحكم وهو ما يكرهه، أو تشكيل وزارة برئاسة أحمد ماهر صاحب الاتجاه المعاكس فيما يختص بموقف مصر من الحرب، والملك لا يرضى بالقيام بعمل ضد إيطاليا، وعلى هذا فإنه كان شغوفاً بإخراج السعديين من الوزارة، وبالرغم من ذلك فقد أظهر أسفه على خروجهم وبين للسفير البريطاني أنه عمل كل ما في وسعه لإقعادهم[3]. وربما لجأ لهذا الأسلوب ليحمل حسن صبري المسئولية، ولكن لم يمهل الأخير القدر إذ فارق الحياة أثناء إلقائه خطبة العرش. ويمكن القول بأنه في هذه الفترة القصيرة، لم يتزحزح فاروق عن سياسته، وإن كان رئيس الوزراء لم يسلم بها كلية وقاومها في بعض الأحيان، إلا أن الرضا بالأمر الواقع فرض نفسه حيث اتفق مع المصلحة، فيصرح الملك للسفير البريطاني بأنه يحب رئيس وزرائه ويعتقد أنه رجل مرضي

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٤٤ .

(٢) F.O. op. cit, J 1949 - 92 - 16, Lampson - F.O Cairo, Sept. 7, 1940 No 1056.

(٣) Ibid, Lampson - Halifax, Cairo, Sept. 14, 1940, No 1092, F.O. 407, Op. Cit, J 9009 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, sept, 24, 1940, No 11600, J 2057 - 92 - 16, No 1249.

عنه ولا يقبل عنه بديلاً»[1]. ولم يكن حسن صبري يكن له الحب، ففي حديث له مع إيدن صرح أنه «لو استدعى الأمر إبعاد الملك فاروق، فإنه سيعاون في العمل على إبحاره»[2].

لم يكن للملك يد في اختيار حسين سري لرئاسة الوزارة، فمع وجود صلة النسب إلا أنه لم يفكر في هذه الآونة أن يرشحه نظراً لعلاقته الوطيدة بالسفارة البريطانية، ولما كانت حريصة على عدم تولي المنصب لشخص يتفق هواه مع فاروق أو علي ماهر، وجهت رئيس الديوان إلى المواصفات التي ترغبها في الحكومة الجديدة، ويذكر أحمد حسنين أن الملك عرض عليه رئاسة الوزارة، لكنه اعتذر لاعتقاده أن علي ماهر وراء الترشيح ليكون خطوة لإخراجه من القصر، وانتهى الأمر بإقناعه لمليكه بأن شخصية حسين سري مرضي عنها من جميع الأطراف، ويمكنها مواجهة الظروف الصعبة القائمة[3]. وصدر الأمر الملكي في ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ إلى حسين سري بتأليف الوزارة[4]. وكانت شخصية رئيس الوزراء الجديد لها طابعها الخاص في علاقتها مع الملك، إذ جمعت بين القوة والقرابة، وفي البداية حدث بعض التغيير في تصرفات فاروق والتي بدا فيها ناعم الملمس، فيخطر حسين سري السفير البريطاني بأنه عندما زاره بدأ العمل معه على خطوط صحيحة، ووجد لديه القابلية والتفاؤل، لكنه لم يصدر حكماً على تلك التصرفات حيث يعلم جيداً أنه يظهر غير ما يبطن»[5].

ومضت محاولات رئيس الوزراء من ناحية ورئيس الديوان من ناحية أخرى للضغط على فاروق والتأثير عليه لتقريبه من الحلفاء، في الوقت الذي

---

(١) PREM 3 - 295 - 4, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 7, 1940, No 1249.

(٢) F.O. 407, op. cit, J 2104 - G. Lampson - Halifax, Cairo, Oct. 25, 1940, No 137.

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٩٢ ـ ١٩٥.

(٤) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٣٩٧ ـ ٣٩٩.

(٥) F.O. 371 - 24627, J 2226 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo . No. 26, 1940, No 1612.

بذلا فيه مجهوداتهما لإقصاء نفوذ علي ماهر وعبد الوهاب طلعت عنه ، وأثمرت المساعي في تحول قلب الملك عن رئيس ديوانه القديم، فعندما شكا لـه من تصـرفات حسين سـري تجاهـه، طلب تفاهمهمـا معاً، ثم عـاد وأعطى رئيس وزرائه حرية التصرف في اتخاذ ما يراه طالما كان خارجاً عن اختصاص العرش وذلك حينما عرض عليه تحديد إقامته، كما أشار فاروق إلى أنه على استعداد لإصدار أي مرسوم يكون فيه مصلحة البلاد. وراح رئيس الوزراء يؤكد للسفير البريطاني تمتعه بتمام الثقة الملكية وأنه يقاوم محاولات زعزعتها[1]. وجاء هذا التوافق نتيجة لرغبة فاروق في مسايرة التيار الذي تحكمه الـظروف الدوليـة، وكانت تشير في هذه الفترة إلى أن بريطانيا تقبض على الزمام ، بالإضـافة إلى شخصيتـه المتقلبة فـرضت عليـه أن يخـطو الخـطوة التي تـوصله لمـزيـد من الكسب ، وهذا ما يبرر تصرفاته.

ونتيجة لاتجاه الملك في التقـرب من الأحزاب، ونـظراً لضعف الوزارة لارتكازها على الأحرار الدستوريين، والرغبة في تقويتها على أساس أن رئيسها غير حزبي ومؤهلاته حسن العلاقات سواء مع الملك أو السفارة، بالإضافة إلى فقدانها تأييد البرلمان ، اتفقت وجهـة نظر فـاروق وحسين سري على تشكيـل حكومة قومية لتقوية الجبهة الوطنية تفادياً من أي موقف لـه خطورتـه ، فدعـا الملك رؤسـاء الأحزاب واستقبل كلاً منهم على حدة، فاشترط النحاس حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، فقوبل طلبـه بالـرفض، وانتهى الأمر بقبول مبدأ توسيع الحكومة، وشكلت الوزارة الجديدة في ٣١ يوليو ١٩٤١ من الأحرار الدستوريين والسعديين والمستقلين[2]. ولم يستمـر الوئـام بين الملك

---

(١) F.O. 407, op. cit, J 2281 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Dec . 10 , 1940, No 1705, F.O. 371 - 27429, J 781, 899, 935 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 29, April 6, 26, 1941, No 2, 1115.

(٢) F.O. 371 - 27433, J 3265 - 18 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 23, 1941, No 900.

ورئيس وزرائه طويلاً، فقد بدأ علي ماهر في استعادة نفوذه لدى فاروق، في الوقت الذي جرت فيه اتصالات ملكية مع الوفد، وعندما ذهب النحاس إلى قصر عابدين استاء حسين سري وشكا للسفير البريطاني من أنه لا يعلم شيئاً عن تلك المقابلة، وتبرم من معاملة الملك له[1]. وكان هذا أمراً طبيعياً إذ خشي رئيس الوزراء من إقالته وإعادة الوفد للحكم خاصة وأن وزارته ماجت بالخلافات، بالإضافة إلى الأزمة التموينية التي فشل في حلها، ووضح تدخل فاروق في تلك المسألة عندما حضر فجأة إلى مجلس الوزراء في ٢٩ اكتوبر وحضر الجلسة ليتناقش مع الوزراء في التموين والأسعار والغلاء، ونشرت الصحافة أقواله التي قصد منها التقرب من عامة المصريين ومهاجمة أصحاب الثروات المتحصلة من ارتفاع أثمان القطن وطالب بتشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية[2].

وكانت هذه الزيارة حدثاً فريداً من نوعه، أثبت أن فاروقاً يهوى ممارسة المزيد من السلطة والسيطرة، ووجد ذلك التصرف التشجيع، فتقول المصور «إن الدستور المصري يبيح لجلالة الملك أن يملك ويحكم، وأنه ليس كالدساتير الأخرى، وأنه الرئيس الأكبر للهيئة التنفيذية، فإشرافه وعمله إجراء دستوري معروف، وقد حرصت السراي على هذه النظرية في كل خلاف دستوري قام في السابق واللاحق»[3]. ومضى فاروق يصرح بفشل رئيس وزرائه، فعندما مثل بين يديه مع باقي الوزراء للتهنئة بالعيد، أشار إلى أنه كان في زيارة أحد أصحابه فلم يجد لديه خبزاً وأرسل من أحضره من القصر[4].

وفي الواقع، فإن فاروقاً أثناء هذه الوزارة حرص على أن يظهر بشكل

---

(١) Ibid, 27432, J 2617 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 12, 1941, No 2436.

(٢) Ibid, 27403, J 3461 - 3 - 16 , Lampson - F.O, Cairon Nov. 1 st, 1941, No 3434.

(٣) المصدر، عدد ٨٩٠ في ٣١ أكتوبر ١٩٤١، ص ٥.

(٤) آخر ساعة المصورة، عدد ٣٨٠ في ١١ يناير ١٩٤٢، ص ٥.

يكتسب به مزيداً من الشعبية حتى يقصي الحكومة جانباً ، ومن الواضح أن العمال شغلوا جزءاً من اهتمامه، والتقطت الصحافة الاتجاه ودعمته ، وأثبتت التحركات ووقائعها، فحينما رفع له برنامج احتفال قناطر محمد علي ورأى الدعوة مقصورة على كبار الشخصيات، أمر بدعوة ممثلي العمال الذين شاركوا في البناء، وأنعم على رؤسائهم بأنواط المكافأة، وكانت هذه أول مرة يدعى فيها العمال لحفلة رسمية[١]. وفي المقابلات التي التقى فيها بالسفير البريطاني أثار موضوع رفع أجور العمال بمقدار ٣٠ ٪ لتتحقق العدالة وليسود الاستقرار وليقضي على الاضطرابات[٢]. ثم تحول تجاه الفلاحين، فيصدر أمره لتسليم الاحتياطي الموجود في مخازن الخاصة الملكية للحكومة لتقوم بتوزيعه، وتبرع بألفي جنيه لمشروع مقاومة الجفاف[٣]. وهذا المشروع لم يجد الترحيب وذلك لرغبة الناس في الحصول على لقمة العيش قبل أي شيء آخر. ويبدي فاروق تعاطفه مع الفقراء انتهاجاً لمبدئه في هذا الصدد، فهو يواسي المهاجرين من الإسكندرية، ويأمر بتوزيع الأطعمة عليهم من جيبه الخاص، ويوسع دائرة الإفطار للفقراء في شهر رمضان، ويلغي دعوات كبار الشخصيات ، وينقص ألوان الطعام على الموائد الملكية، ويقوم برحلاته ليستطلع حال السكان ويوزع الدقيق على الفقراء، ويوفد رئيس ديوانه إلى حسين سري لطلب مذكرة تفسيرية عن حالة التموين وما اتخذته الوزارة وما تنوي القيام بعمله تجاه مساعدة الفقراء من العمال والفلاحين لمواجهة الغلاء[٤]. ساعياً إحراج مركزها وبيان فشلها في معالجة الأزمة الاقتصادية.

(١) الأهرام، عدد ٢٠٢٠٧ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٤.

(٢) F.O. Op. Cit, 27433, J 3162, 3330, 3367 - 18 - 16, Lampson-F.O, Cairo, Oct. 5, 18, 22, 1941, No 3119, 3272, 3316, Lampson, Op. Cit, Box II, Oct. 4, 1941, p. 270.

(٣) Lugol : Op.Cit,pp 163, 229. ، الأهرام، عدد ٢٠٢٦٤ في ٧ فبراير ١٩٤١، ص ٤، الدستور ، عدد ١٠٥٢ في ٦ مايو ١٩٤١، ص ٢.

(٤) الأهرام، من عدد ٢٠٣٨٦ في ١٠ يونيو ١٩٤١ إلى عدد ٢٠٥١٤ في ١٦ اكتوبر ١٩٤١ ، ص ص ٤، ٥، أعداد متفرقة .

وقد أصاب فاروق الهدف بهذه التحركات التي تتبعها الناس باهتمام في هذه الظروف الصعبة ، فزادت تعلقهم بمليكهم ، في الوقت الذي انتقدت فيه تصرفات الوزارة خاصة عندما لبت الطلبات البريطانية فيما يتعلق بتموين الجيوش المحاربة، ومضى أحمد حسنين يدلي بتصريحاته الصحفية عن العلاقة الوطيدة التي تربط العرش بالشعب ويظهر فيها كيف أن الملك حامي الدستور، وسياسته تقوم على أنه للمصريين جميعاً ، وأبواب قصره مفتوحة لهم ، وليس له في الرجال السياسيين خصوم ولا أصدقاء لأنه فوق الأحزاب، ويسرد غيرته الوطنية وكرهه للتبعية الأجنبية وزيارته للأحياء الفقيرة وانتقاله بين المناطق التي أصابتها الغارات ومواساة مصابيها والتبرع لهم(*). وبذلك ألبس الملك الثوب الذي يضفي عليه الصفات التي ترفعه فوق رئيس الوزارة وتحقق المطلوب وتزيد من قوة يده وسطوته على الحكم.

وبطبيعة الحال كان لا بد من أن يؤثر هذا الجانب على علاقته بحكومته ، فأقدمت على إجراء طعنته فيه من الخلف، اختص بمسألة العلاقات مع حكومة فيشي، فعندما طلب السفير البريطاني من حسين سري قطع علاقات مصر السياسية مع هذه الحكومة لتعاونها مع المحور ولصلة ممثلها بالقصر، انتهز غياب فاروق عن القاهرة في رحلة بحرية بالبحر الأحمر، واتفق مع وزير الخارجية لاتخاذ القرار للصالح البريطاني، حيث يعلم الموقف الرافض للملك، وعرض الأمر على مجلس الوزراء فوافق في ٦ يناير١٩٤٢ على وقف العلاقات دون قطعها ، وعاد فاروق ليفاجأ بهذا التصرف الذي اعتبره تعدياً على حقوقه واستهتاراً بمكانته وإلغاء لوجوده اعتماداً على أن السفراء يمثلونه، بالإضافة إلى علاقته الوطيدة مع بوزي، ودعم هذا الموقف وأشعله علي ماهر وعبد الوهاب طلعت ، وعبثاً حاول رئيس الوزراء تبرير سلوكه وساق للملك ما

(*) نفس المصدر، عدد ٢٠٣١٩ في ٣ أبريل ١٩٤١، ص ٥، عدد ٢٠٣٨٤ في ٨ يونيو ١٩٤١، ص ٥.

حدث لشاه إيران وتنحيته عن العرش[1] لكن فاروقاً لم يغفر للوزارة إجراءها، وعنف وزير الخارجية ولامه ، وبين له علاقات الصداقة التي تربط مصر بفرنسا منذ عهد محمد علي، ولم يؤمن بأن فرنسا شيء وحكومة فيشي شيء آخر، وكان صليب سامي من الجرأة بحيث أوضح له أن الوزارة اتخذت قرارها عن تعمد وتحت مسئوليتها أثناء غيابه لأنه سبق ورفضه مرتين، وأن الرفض للمرة الثالثة أمام الإصرار البريطاني لن تحمد عقباه، ولم يقتنع وألقى المسئولية على حسين سري ولمح لوزير الخارجية بالاستقالة، وخرج صليب سامي من القصر ليقدم استقالته التي رفضها رئيس الوزراء وطلب منه مباشرة عمله ، وكان لذلك رد فعله على الملك، فاتصل رئيس الديوان بصليب سامي لينقطع عن عمله، وعليه استعجل استقالته[2].

واستاء فاروق من رئيس وزرائه الذي التقى بالسفير البريطاني ونقل له ما دار في المقابلة العاصفة، ووصف فاروقاً بأنه « ولد جبان للغاية ويجب إخافته من حين لآخر » وتكلم عن التأثيرات السيئة المحيطة به، وأنه ليس من حقه كملك دستوري يملك ولا يحكم أن يتدخل في عمل الحكومة[3]. ورأى تقديم استقالته في ٢٨ يناير لرفضه استقالة وزير الخارجية التي أرغم عليها، وتحدث مع أحمد حسنين في مجهوداته بشأن استبعاد قنوات الاتصال بالأعداء ولم يبق منها إلا بعثة فيشي، ووضح ذلك في كتاب الاستقالة مبيناً أنه منذ صعد إلى الحكم وهو يعمل على حماية فاروق من الخونة وغدرهم، وأنه لا يضحي بأحد وزرائه قام بتنفيذ تعليماته[4]. ولم يكن الملك مصراً على استقالة صليب سامي

---

(١) صليب سامي : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) صليب سامي : المرجع المذكور، ص ص ٢٧٠ ـ ٢٧٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 31566, J 333 - 98 - 16, Lampson - F.O. Cairo, 20, 1942, No 272, J 341 - 38 - 16, Jan. 22, 1942, No 292.

(٤) PREM 3, Op. Cit, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 26, 1942, No 362.

فقط، وإنما رأى الاستغناء عن الوزارة بأكملها، ومما أعطاه التشجيع ضعف مركزها، ففي مقابلة لرئيس الديوان مع لامبسون ، ركز الأول على عدم شعبية حسين سري ومهاجمة البرلمان له، وطلب الوقوف بجواره لإيجاد التوازن ، حيث أظهر أن البلاد بأسرها تقف بجوار الملك(١). ومع بلوغ الأزمة ذروتها دخلت عوامل أمكنها تهدئة الموقف بعضاً من الوقت ، وكان لرئيس الديوان التأثير خاصة وأن أساس الأزمة تحقيق مطلب بريطاني، وتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على إعطاء فرصة أخرى لفاروق ، وبناء على مقابلة للسفير البريطاني معه، طلب من حسين سري إبقاء وزير الخارجية في ميناهاوس وإعطائه إجازة مرضية لمدة أسبوع ثم مزاولته لعمله من هذا المكان ، بينما طلب رئيس الوزراء من الملك الابتعاد بقدر الإمكان عن مسئولية الوزارة حتى لا يلعب بالنار(٢). ولكن لم تستقر الأمور إذ أيقن فاروق أن الهدنة مؤقتة، وأنه تنحى عن موقفه لحين في مقابل الإبقاء على حاشيته، وسرعان ما تلاحقت الأحداث.

واستغل القصر الظروف بتذمر المصريين داخلياً ، وانتصارات المحور في الشرق الأقصى وشمال أفريقيا خارجياً ، وخرجت مظاهرات طلبة الجامعة والأزهر في أول فبراير لتعبر عن رفضها للحكومة القائمة وتعاطفها مع المنتصرين، وترددت الصيحات «نحن جنودك يا رومل. . . إلى الأمام يا رومل. . . يحيا فاروق. . . يحيا علي ماهر. . . فاروق فوق رأسك يا جورج. . . يسقط الإنجليز» (٣)، واستمرت المظاهرات أياماً، وأرجع البعض هذا الاتجاه إلى بريطانيا لرغبتها في إسقاط الوزارة وتنفيذ مآربها، ورأى البعض الآخر أن للوفد يداً فيها لتحقيق

---

(١) Ibid, No 361.

(٢) F.O. Op. Cit, J 448 - 38 - 16, Lampson - F.O, Caro, Jan 27, 1942, No 389.

(٣) Ibid, 31567, J 575 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 4, 1942, No 483, F.O. 921 - 199, No 34 - 44 - 4, Diary of Political Events in Egypt during the war, paper No 60 , Lugol : Op. Cit, p. 309, p. Little : Op. Cit, p. 159.

نفس الغرض[1] . ولكن لم تكن بريطانيا بحاجة لاتباع هذا الأسلوب ولديها الأقوى منه ، كما لم يكن الوفد ليحيد عن مبادئه ولو بالتظاهر، وإنما تكاتفت الجهود المضادة لحسين سري والسفارة البريطانية ، وهي تتفق مع ميول فاروق ـ الذي أَلِفَ على طريقة علي ماهر منذ توليه العرش ـ للمظاهرات والهتافات له ، وإن كانت هنا أدخل عليها القائد الألماني ، فلأن تيار القصر يحمل الهوية المحورية ، وهذا ما يؤكده رد الخارجية البريطانية على لامبسون عندما نقل لها قرار رئيس الوزراء في تقديم استقالته نتيجة لتلك الاضطرابات إن لم يوقفها الملك بقولها « حاول إقناع رئيس الوزراء بالبقاء»[2]. وكان حسين سري قد أعلن في اجتماع مجلس الوزراء أن المدبر علي ماهر والشيخ المراغي واتباع لهما ، وأن لديه التقارير التي تثبت أن اجتماعات عقدت في عوامة الأخير لهذا الغرض، وطلب رأي الوزراء في إصدار الأوامر للبوليس لقمع المظاهرات، ولكن ترددهم جعله مصمماً على الاستقالة [3].

ووالى فاروق البحث عن رئيس وزراء جديد، وكان علي ماهر يجتمع بصديقه محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ـ كانت العين عليه عقب وفاة حسن صبري ـ ويمهد لتوليه الوزارة[4]، وبالتالي يدير هو الحكم من وراء ستار. ولم يتحرك الملك إزاء مطلب حسين سري بتأييده لوقف المظاهرات، وأصبح من الواضح استحالة التعاون بين الطرفين، وأصر رئيس الوزراء على الاستقالة، وأخطر لامبسون بها وصرح له بأن فاروقاً ذو شخصية مزدوجة ،

---

(١) محمد صابر عرب : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ص ١٢٢، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٢، ص ٣٤٧.

(٢) F.O. 371-31566 J 514 - 38 - 16, Lampson - F. O, Cairo, Feb. 1 st, 1942, No 442.

(٣) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ص ٩، ١٠.

(٤) صليب سامي: المرجع المذكور، ص ٢٦٦.

وتعرض مرة أخرى لنفوذ علي ماهر، وتم الاتفاق على تولي النحاس الوزارة(١). وواصل السفير البريطاني جهوده في هذا الشأن، وقدم حسين سري استقالته في ٢ فبراير بعد فشله في إرضاء فاروق الذي لم تنجح مساعي رئيس ديوانه في إقعاده عن عزمه واستبقاء الوزارة حيث لم يكن يريحه عودة السلطة إلى علي ماهر لكرهه له. وأجبرت الظروف القاهرة الملك على الرضوخ والاستسلام وأثبتت له أنه ليس صاحب السيطرة، وإنما هناك قوة فوق قوته، تلك التي فرضت عليه وزارة ٤ فبراير والتي كافح حتى انتهى الأمر بإقالتها، ليعيد سطوته الكاملة مرة أخرى.

وقعت عين فاروق على أحمد ماهر لتولي الوزارة، حيث دعمه موقفه المضاد من حادث ٤ فبراير لديه ، ومن ثم داوم اتصالاته به وتخطيطاته معه ، في الوقت الذي كان يحوز فيه على الرضا البريطاني لرؤيته الخاصة بدخول مصر الحرب . وأعد القصر عدته لمواجهة أية مصاعب قد تنشأ عن تغيير الحكومة ، وصدر الأمر الملكي له في ٨ اكتوبر ١٩٤٤، وجاء جواب أحمد ماهر ليهاجم حكومة الوفد ويكيل لها التهم ، وفي ذلك ما يغتبط له فاروق. وتساوى في الوزارة الائتلافية السعديون والدستوريون والكتلة ، ودخلها وزير وطني، وضمت رؤساء الأحزاب، ما عدا الوفد(٢). وتشدق رئيس الوزراء بخطة الوزارة الجديدة، وصرح بأنها ستتبع الدستور ولن تخلق الخلافات ، وفتح المعتقلات وأطلق سراح من فيها(٣).

وبعد أول صلاة جمعة للوزارة، أقام فاروق مأدبة غداء لها ، وبدت العلاقات على ما يرام ، ولكنه بدأ يفرض إرادته، وأهم ما شغل ذهنه مسألة الانتخابات ـ وكان قد صدر مرسوم بحل مجلس النواب الوفدي وإجراء

---

(١) F.O. Op. Cit, J 515-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 1st, 1942, No 443.

(٢) فؤاد كرم : المصدر السابق، ص ص ٤٢٣ ـ ٤٢٥ .

(٣) F.O. Op. Cit,\41334, J 3532 - 31 - 16, Shone - F.O, oct. 9 , 1944, No 2006.

انتخابات عامة في ٨ ديسمبر ـ فاستقبل أعضاء وزارته في ٢٣ اكتوبر ، وألح عليهم بضرورة توزيع المقاعد بينهم للعمل على وجود التوازن ، ولم يكن ذلك يتفق مع السعديين الذين رغبوا في تركها مفتوحة للمنافسة لمن يتقدم ، ولم يوافق الملك، وكاد الأمر يتأزم بين الطرفين، ووصل إلى أن عزم أحمد ماهر على تقديم استقالته ، لكنه لم يواصل التمسك برأيه إذ سرعان ما تراجع ليرضي مليكه وليحقق مطالبه ، وقسمت المقاعد(١). واستمر النزاع بين مكرم عبيد وأحمد ماهر ، فقد أحس الأول بأن الدور الذي لعبه ضد الوفد ولصالح الملك لا بد أن يعود عليه بالمقابل، إذ لم يقتنع بالمقاعد التي خصصت لأتباعه ، وتدخل فاروق واستدعى أحمد ماهر والنقراشي ومكرم عبيد على التوالي في ١٢ نوفمبر، وأكد لرئيس وزرائه أنه ليست لديه أية نية ضده ويرغب في إبقائه رئيساً للوزراء عقب الانتخابات لما له من تقدير كبير عنده ، وأوضح أن مسألة توزيع المقاعد تعتمد أساساً على الرغبة في تقوية النظام بالاتحاد بين الأحزاب ، وطلب منه تقديم بعض التضحية ، وهو نفس الطلب الذي عرضه على مكرم عبيد وبين له أنه من أجل الصالح العام (٢). وبذلك كان فاروق حريصاً على إنهاء النزاع بين الوزراء لتنفيذ مآربه .

ولم يكن أحمد ماهر ليغفل ذلك الأمر، لكن ثقته في نفسه أملت عليه الاعتقاد بأنه في قدرته التمكن من شخصية الملك ، ففي اللقاء الذي جمعه بالسفير البريطاني تكلم بصراحة عن شغف الملك بالالتزام بالقواعد وضغطه عليه بخصوص الأهمية الحقيقية للاستناد على رئيس وزرائه لتقديم المشورة السياسية والمحافظة على الاتصال اللصيق به ، وحذر كيلرن أحمد ماهر من دور السيادة المطلقة لفاروق، وأنها السياسة التقليدية التي ورثها الابن عن أبيه ، ثم بين رئيس الوزراء أنه من أخطاء النحاس استمرار مضايقته للملك حول المزاعم فيما يتعلق بالدستور ، وأنه لا ينوي اتباع هذا الطريق ، وإنما

(١) Ibid, 41319, J 3888, 3964 - 4 - 16 , Shone, F.O, Cairo, Oct. 20, 27, 1944, No 1229, 1258.

(٢) Ibid, J 415-14-16, Killearn-F.O, Nov. 17, 1944, No 2395.

خطته ترتكز على معالجة المسائل الثانوية وقت بروزها مع تجنب إثارة منازعات مع القصر بقدر المستطاع فيما يختص بالمسائل الجوهرية التي يمكن حلها باستخدام المهارة(١).

وبدأت الانتخابات ، واستقبل الملك سكرتير عام وزارة الداخلية ـ ومنح لقب البكوية ـ ونشرت الصحافة أن فاروقاً شدد عليه بضرورة ضمان انتخابات حرة، وأن تتم في جو يسوده الهدوء(٢). ولكن تعاون القصر مع الحكومة وتدخلهما في الانتخابات كان أمراً معروفاً ، وحسب أغلب المستقلين على القصر، الذي أصبح مركز السلطة وملجأ الأحزاب ـ ما عدا الوفد ـ ومحقق آمالها، وهو بدوره تمكن من أن لا يكون لأحد الأحزاب الأغلبية المطلقة في مجلس النواب حتى يسهل ضرب أحدها بالآخر أو البطش بها كلها(٣) . ومما يذكر أنه إحكاماً للمظهر الذي حرص القصر على إبدائه أن قام فاروق برحلة إلى الصحراء بعيداً عن القاهرة ، لكن البرقيات المتداولة مع رئيس الديوان واصلت طريقها، كما أن الوعد الذي أعطي لمكرم عبيد كان لا بد من تنفيذه إذ أصر على إبقاء تمثيل حزب الكتلة كما هو ، ومن الثابت أن رئيس الديوان قد قاد سياسة القصر ووقف بجوار حزب الكتلة حتى يحد من طغيان السعديين (٤). وأسفرت نتيجة الانتخابات عن كثير من المطلوب ، وكانت أصابع أحمد ماهر واضحة فيها ، وبناء على الخلافات بينه وبين مكرم عبيد حول النسبة العددية لتعديل الوزارة وفقاً لنتيجة الانتخابات ، واستدعى فاروق رؤساء الأحزاب

---

(١) Ibid, 41335, J 4079 , 31 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov. 15, 1944, No 2365.

(٢) Ibid, 45930, J 70 - 10 - 16, Killearn - F.o, Cairo, Report 7 - 13, Dec 1944, No 1463.

(٣) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق، ص ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٤) F.O. Op. Cit, J 273-10-16, Defence Security Summary of Egyptian Affairs for mouth of Jan. 1945, Feb. 6, 1945, F.O. Op. Cit, 41319, J 4021 -14-16, Shone-F.O, Cairo, Nov.11, 1944.

في ١٤ يناير ١٩٤٥ وعقد معهم اجتماعاً خاصاً ، وبين لكل منهم الضرورة القصوى لأن تكون الوزارة ممثلة لكل ما ينعكس على الساحة السياسية بقدر الإمكان[١].

وقدم أحمد ماهر استقالة الوزارة ، وصدر له الأمر الملكي بتأليف وزارة جديدة ، وتم اختيار أعضائها بعد مناقشة طويلة بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان ، ويذكر بوكر للندن كيف تغلب الأول على الصعوبات لخلق فريق مترابط، وذلك نتيجة لضغط فاروق، وقد أدلى ببيان في صحيفته بأن بقاءه في الحكم هو بناء على طلب الملك[٢]. وعليه أصبح معروفاً أن الوزارة من صنع القصر. ومارس فاروق أوتقراطيته، واعتدى على الدستور، وهذا ما يتوق إليه ، فقد سافر إلى رحلة الحجاز ، واجتمع في رضوى بابن سعود من غير أن يؤلف مجلس وصاية يقوم مقامه أثناء غيابه ، ودون علم رئيس وزرائه ، الذي رأى أنه كان من المفروض أن يكون مرافقاً له أو يحل مكانه وزير خارجيته على اعتبار هذه الرحلة عمل سياسي لا بد من استشارة الحكومة فيها وفقاً للدستور، وعليه عقد اجتماع حضره وزير الخارجية ورئيس الديوان ووكيله وكبير المستشارين الملكيين ، ودارت مناقشات فقهية دبلوماسية انتهت بإفتاء عبد الحميد بدوي بأن مصاحبة عبد الرحمن عزام للملك كوزير مفوض للشئون العربية بوزارة الخارجية يعتبر تمثيلاً كافياً للحكومة[٣]. واستسلم أحمد ماهر، بل وذهب مع وزرائه لاستقبال الملك عقب وصوله إلى السويس[٤]. وتكرر الاعتداء عندما اجتمع فاروق بالرئيس الأمريكي على ظهر بارجة حربية في مياه البحيرات المرة ، ولم تمثل الحكومة في الاجتماع رغم سمته السياسية[٥]. وبذلك يتضح أنها خضعت واستكانت للملك.

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker - Bevin, Cairo, March 15, 1946, No 830.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٣٤٦.

(٤) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور ، عدد ٥٥٠ في ١٧ يوليو ١٩٥٥ ، ص ٣.

(٥) انظر فصل النسر والدب .

ورضي فاروق عن حكومته، وصرح بأنه لم يغل يدها في تصريف الأمور، وأشاد بهمتها في تصحيح أوضاع من سبقتها[1]، وقد راقته تلك الحملات التي جندتها والإجراءات التي اتخذتها ضد الوفد، وغمره الأمان بحكمة أحمد ماهر الذي ذهب إلى الجامعة دون حرس ليخطب في طلابها المتظاهرين ويتمكن من إقناعهم بفض مظاهراتهم[2]. أيضاً أسهمت الحكومة في الدعاية للملك عن طريق الصحافة التي عكست تلك السياسة خاصة فيما يتعلق بالأزمة التموينية ، كذلك في تلك الاحتفالات التي تعددت، في ذكرى حادث القصاصين ، في افتتاح المعارض، في عيد الميلاد الملكي[3]. كما حاولت استقطاب العمال، ففي الأسبوع الأول من ديسمبر اجتمع ممثلو نقابات العمال ، وقرروا التعبير عن ولائهم وإخلاصهم لفاروق بخطاب يكتب له بدم أحدهم ، كما قرروا التبرع بدمهم للمستشفيات التي تحمل اسمه ، ويذكر كيلرن أنه بعد أن قدموا مذكرتهم للقصر زار مندوبون منهم وزارة المالية للتعبير عن شكرهم لمكرم عبيد[4]. ومما زاد من ارتياح فاروق أن الحكومة جعلته ناظراً على أوقاف كان سبق قد طلبها في عهد حكومة الوفد ورفضت[5]. وبذلك تحققت المطالب الملكية في ظل قيادة أحمد ماهر، ومما يلاحظ أن الملك رفع الكلفة معه ، ففي مأدبة العشاء التي أقامها ودعا إليها رئيس الديوان والوزراء ، فوجىء الضيوف بحضور فاروق حيث جلس يستمع إلى غناء أم كلثوم[6] . ولم

---

(١) F.O. Op. Cit, 45918, J 801 - 3 - 16, F.O, Minute, Feb. 17, 1945.

(٢) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٦٧ .

(٣) اللواء الجديد، عدد ٢ في ٩ نوفمبر ١٩٤٤، ص ١٣، الأهرام، عدد ٢١٤٩٠ في ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ ، عدد ٢١٥٠٨ في ٨ ديسمبر ١٩٤٤ ، عدد ٢١٥١٤ في ديسمبر ١٩٤٤، عدد ٢١٥٦٥ في ١٣ فبراير ١٩٤٥، ص ص ١ ـ ٣ .

(٤) F.O. op. cit, 41319, J 4615 - 14 - 16, Killearn - F.O, Dec. 8, 1944, No 1441.

(٥) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في أغسطس ١٩٥٢، ص ٤٤ .

(٦) الكتلة، عدد ٨١ في ٥ فبراير ١٩٤٥، ص ٢ .

يدم العمر بأحمد ماهر إذ اغتيل على يد أحد أتباع الحزب الوطني عقب إلقائه بيان الحكومة بمجلس النواب في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ والذي أعلن فيه دخول مصر الحرب ضد الريخ الألماني والامبراطورية اليابانية، واعتبره القصر خسارة كبيرة، وراح يبحث عن بديل له تتوافر فيه نفس الصفات.

ووقع اختيار فاروق على النقراشي ليكون خليفة لأحمد ماهر للارتباط الوثيق بين الشخصيتين ، ولكنه كان يخشى من صعوبة التعامل معه لصلابته وعدم مرونته، وصرح بذلك لرئيس مجلس الشيوخ الذي أوضح له أن أعباء رئاسة الوزراء ستغير الكثير من طباعه[1]. وبناء على فتوى للإدارة القانونية بالديوان رئى الاكتفاء بصدور أمر ملكي باختيار النقراشي رئيساً للوزراء دون حاجة إلى تبادل وثائق جديدة، وبالطبع لقيت الفكرة الترحيب من فاروق حيث يعطيه هذا الوضع سلطة أوسع في التغيير والتبديل، ولكن عند استشارة هيكل باعتباره رئيساً لمجلس الشيوخ اعترض على ذلك حيث لا سند دستوري لها، ونوقشت مع الوزراء ورئيس الديوان ورئيس لجنة قضايا الحكومة، وانتهى الأمر بالعدول عنها[2]، وصدر الأمر الملكي في ٢٤ فبراير إلى النقراشي بتأليف الوزارة التي بقيت كما هي ما عدا بعض التعديلات الطفيفة[3]. وأصبح واضحاً أن رئيس الوزراء يلقى المساندة الكاملة من الملك، وقد اعترف بذلك للسفير البريطاني عندما أظهر نيته لممارسة العنف ضد العناصر المثيرة وبين أنه يلقى تأييد مليكه التام[4]. وأشاد به فاروق من حيث إخلاصه وأمانته ، لكنه انتقد فيه طيبته المتناهية[5] .

واشتد النزاع بين مكرم عبيد ورئيس الوزراء، وأعلن الأول عن استعداده

(١) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ٢، ص ٢٦١ .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(٣) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤٣٥ ـ ٤٣٨.

(٤) Lampson, Op. Cit, Box III, Feb. 27, 1947, p. 61.

(٥) F.O. Op. Cit, 45918, J 843 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 28, 1945, No 486.

للاستقالة ، ومعنى ذلك استقالة أتباع حزبه وانهيار الوزارة ، ولكن تدخل القصر المستمر مثل هدوءاً مؤقتاً ، إذ حرص على استمرار وزير المالية في منصبه(١) ، ويذكر هيكل تلك الجهود التي بذلها الملك ورئيس ديوانه وهو نفسه من أجل الوساطة بين الرجلين(٢)، لإبقاء النظام الذي يريده فاروق، ورغبة منه في التأكيد على عدم التفريط في مكرم عبيد ، يقوم ببعض التحركات ، فيفتتح معرض النشاط لمدارس الأقباط، ويصدر جائزة ملكية سنوية باسمه لأوائل المتخرجات ، ويصرح « لا فرق عندي بين قبطي ومسلم وأن أقرب الناس إلى قلبي من يعمل لخير مصر »(٣). أيضاً تمسك بحقي محمود وزير التجارة الذي اهتز مركزه نتيجة لفضيحة هددت استمراره في عضوية نادي محمد علي ، وعارض بشدة أي تغيير في الوزارة ، واستسلم النقراشي ولم يصر على إخراج معارضيه من الوزارة أو تقديم استقالته، وكل ما أقدم عليه أنه لم يول اعتباراً لخروج المكرميين من الوزارة لما في هذا من تسهيل للعلاقات بين الحكومة والوفد. في الوقت الذي حرص فيه على استرضاء فاروق، فينتهز المناسبات ويذيع ما يفيد أنه زعيم لملكية دستورية ، يعمل ويشجع على تقدم مصر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي(٤). وفي وسط هذا الخضم، وأثناء تلك الظروف التي تحتاج لوجود الملك في مصر، تركها لأكثر من ثلاثة أسابيع في رحلة ركب فيها البحر الأحمر حيث تجول بين موانيه وجزره دون أن تعرف الحكومة طبيعة تلك الرحلة أو مدتها(٥).

---

(١) Ibid, 45930, J 1326 - 10 - 16, Killearn - F O, April 14, 1945, No 874.

(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، حـ ٢، ص ٢٦٦ .

(٢) الأهرام، عدد ٢١٦٣١ في أول مايو ١٩٤٥، ص ٢، الكتلة، عدد ١٧٣ في ٢٤ مايو ١٩٤٥ .

(٣) F.O. Op.Cit, 45931, J 2305, 1724 - 10 - 16, Killearn - F.O, July 14, May 11, 1945, No 702.

(٤) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .

وبدأ فاروق يحيد عن ثنائي مكرم عبيد وحافظ رمضان ، وخاصة بعد تقديم الأخير لاستقالته في ٩ ديسمبر إذ يذكر كيلرن أن ذلك لم يلق تأييداً من القصر، كما أن ما أقدم عليه وزير المالية من فرض ضرائب بلغت مليون جنيه عن ست سنوات سابقة على شركة الملاحة البحرية التي يمتلكها أحمد عبود قد وترت العلاقات، إذ إنه بناء على طلب أحمد حسنين من صاحب الشركة قدم مذكرة لعرضها على فاروق فساءه تصرف مكرم عبيد(١). ومع هذا واصل سعيه لدرء الصدع داخل الحكومة، وطالب بجبهة متحدة من السعديين والأحرار الدستوريين والكتلة ، ولكن البيان الذي أذاعه عبد الحميد بدوي بشأن تعديل المعاهدة أحدث أزمة وزارية قدم على أثرها مكرم عبيد وأتباعه استقالاتهم ، ومرة أخرى يناشد فاروق طرفي النزاع ليضعا المصالح الوطنية فوق كل اعتبارات وليصلا إلى وفاق ، في الوقت الذي قرر فيه أن يدير ظهره لمكرم عبيد حتى إنه رفض مقابلته مما صعد الموقف إثارة(٢).

وألهبت هذه الأوضاع النفوس، خاصة مع ازدياد نشاطات الجماعات الأيديولوجية، وحاول الملك التقرب من الشعب ـ بعد تبدد الرضا الذي حاز عليه ـ عله يستطيع تعويض جزء من شعبيته التي فقدها، وحتى يلهيه عن ضعف الحكومة ، فيذيع رسالة بمناسبة انتصار الحلفاء والسلام واتحاد العرب وأمله في إعطاء الشعوب حقوقها المشروعة ، ويأمر بفتح قصر عابدين ورأس التين أبوابهما للشعب خلال شهر رمضان، ويعقب كيلرن بأن الملك مستمر في سياسة اجتذاب الناس إليه(٣). ويهتم بالعمال ويخطب فيهم وينوه لهم بعدم

---

(١) F.O. Op. Cit, 45929, J 4091-3-16, Killearn-F.O, Cairo, Dec. 3, 1945, No 2431, Lampson, Op. Cit, Box IV, Dec 22, 1945, pp. 220, 221.

(٢) Ibid, 53330, J 487 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb . 2 , 1946, F.O. Op. Cit, 53284, J 626 - 39 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 13, 1946, No, 232.

(٣) Ibid, 45931, J 1724, 2305 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 13, July 14, 22, 1945, No 702, 1580, 1024.

الانشغال بالسياسة » نصيحتي إليكم أن ينصرف كل منكم إلى عمله ويبذل أقصى مجهوده في إتقانه ولا يلتفت إلى ما يشغله عن ذلك مهما كانت المؤثرات »(١). وكان ذلك رداً على ديماجوجية مكرم عبيد وتشجيعه للعمال للعمل ضد النقراشي(٢). ويقوم فاروق بزياراته المفاجئة للمناطق النائية ويتبرع لأهلها، وتنقل الصحافة استقباله وتنشر عن اهتمامه من بنك مصر وحتى رغيف العيش(٣) وذلك في إطار السياسة المعهودة.

وبانتشار موجة القلق الاجتماعي وترديد تعبير «الباشوات السمان» خشي فاروق من العواقب، فركز في أحاديثه الإذاعية على ضرورة الإصلاح الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة بين الفقراء، وتكلم مع السفير البريطاني الذي عرض عليه الاستعانة بخبيرين أخصائيين بالسفارة البريطانية، فرحب بالفكرة واستعجلها، وبالفعل التقى بهما، وسجل كيلرن لحكومته أن فاروقاً تواق ليلعب دوراً في هذا المجال(٤). وانصبت المناقشات على المشروعات الخاصة بالعمال والفلاحين وحصولهم على حقوقهم، وفي حديث آخر له مع السفير البريطاني بين أنه انتقد من بعض الجهات حول آرائه في ذلك الصدد حتى اتهم بأنه ملك شيوعي(٥). والواقع أن الدافع الرئيسي وراء هذا التحرك الرعب من انتشار المبادىء الشيوعية، ومن ثم كان التنبيه لطرق هذا الباب، وشارك النقراشي الملك في الاهتمام، ولكن الأخير شكا لكيلرن من البطء

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٧٣١ في ٢٦ أغسطس ١٩٤٥.

(٢) F.O. Op. Cit, 45930, J 1326 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 14, 1945, No 874.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٧٧٢ في ١٢ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢، المقطم، عدد ١٧٥٩٠ في ١٢ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢.

(٤) Lampson, op. cit, May 19, No. 26, pp. 148, 189, F.O. Op. Cit, 45931, J 2650, 2876 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 11, 20, 1945, No, 1827, 1155, F.O, Op. Cit, 45924, J 2894 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 31, 1945, No 1977.

(٥) Ibid, 45923, J 4102 - 3 - 16 - Killearn-O, F. O, Cairo, Nov. 27, 1945, No 386.

المتناهي لرئيس وزرائه في تطبيق الحكومة للبرنامج الاجتماعي [1].

وتعمد فاروق لإظهار عطفه تجاه الطلبة لما لهم من ثقل في توجيه دفة الأمور، خاصة فإنه عندما تكون الحكومة ضعيفة، يصبح من السهل انتقادها ، فيستقبل الطلبة المتفوقين ويكرمهم ويقدم لكل طالب صورته ، ويستضيف المبعوثين للخارج ، ويوجه الخطب لهم ويبين دور الشباب والاعتماد عليه لمستقبل مصر، ويتبرع للمساهمة في مشروع تأسيس المدينة الجامعية [2]. ولكن كان من الصعب استقطابهم ، حقيقة فقد لجأوا إليه وقدموا شكواهم الخاصة بالمطالب الوطنية [3]. إلا أنهم أيقنوا استهتاره والاتجاه الجديد الذي سلكه مع بريطانيا ، وتسلطه على حكومته ، هذا ويوضع في الاعتبار أن وجود الوفد في المعارضة ألهب بعض العناصر، أيضاً خلق اغتيال أمين عثمان مناخاً مشحوناً بالانفعالات ، فعمت الإضرابات، وبدأت أزمة فبراير ١٩٤٦ ، وأعاد الطلبة الكرة عقب افتتاح الجامعة وطالبوا بضرورة البدء في المفاوضات مع بريطانيا، واجتمعوا في حرم الجامعة صباح ٩ فبراير وخرجوا في مظاهرة قاصدين قصر عابدين، واتخذوا طريقهم إلى كوبري عباس، فحاصرهم البوليس فوقه، واستخدم السلطة المخولة له، ووقع ما عرف باسم « حادث كوبري عباس » الذي أدينت فيه الحكومة ، وكان رد فاروق على ذلك إنعامه برتبة الباشوية على الوزراء الذين لا يحملونها ، وبالوشاح الأكبر من نيشان محمد علي على النقراشي [4] ، مما أعطى الانطباع بتأييده لحكومته .

---

(١) Ibid, 53330, J 750 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 7, 1946, No 188.

(٢) Ibid, 45931, J 2745 - 10 - 16, Killearn - F.O, Aug. 4, 1945, No 1102, F.O. op. cit, 45932, J 3715 - 10 - 16, Bowker - F. O, Cairo, Nov. 3, 1945, No 2353.

(٣) Ibid, 45926, J 3492 - 3 - 16, Bowker - F.O, Oct. 1945, No 1363.

(٤) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٢٦٧ ، مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور ، عدد ٥٤٨ في ١٥ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٩.

وكانت الاحتفالات قد أعدت بمناسبة عيد الميلاد الملكي، ولم تمنعها الاضطرابات القائمة ، وفي نفس اليوم اشتعل الموقف مع مهرجان الشعلة ، حيث حطم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بالأقدام وأشعلوا فيها النار، وارتفعت الهتافات مرددة « لا مولى إلا الله » واستمر الهجوم على الشعلة وأطفئت عدة مرات طوال طريقها حتى قصر عابدين[1]. وعلم فاروق بكل ما جرى من تلك التقارير التي كانت ترفع له عن طريق السعيد حبيب المفتش بالداخلية ، وكان يضعها في ظرف ويكتب عليه اسم الملك ثم في ظرف آخر وتسلم لبوللي، بالإضافة إلى تلك التقارير التي تصله بواسطة أحمد كامل[2]. وقد ساءه تمزيق صورته وإلصاق الشتائم باسمه . وحاول المدافعون عن القصر تبرير مسلك انتزاع تركيبات الزينة لاستعمالها ضد البوليس ، ويستبعد القائم بالأعمال البريطاني ذلك، ويبين أنه من غير المحتمل إقدامهم على هذا العمل لو كان موقفهم ودياً من الملك ويذكر أن العناصر المضادة له يزداد عددها في الجامعة لدرجة كبيرة، وأن القصر فقد مركزه الذي حصل عليه منذ سقوط وزارة النحاس في أكتوبر ١٩٤٤[3]. وهذا واقع، ففي اليوم التالي لعيد الميلاد، كان من المقرر أن يضع فاروق حجر أساس المدينة الجامعية ، تردد أن الطلبة سيقاطعون الحفل ، وعليه رأى وزير الداخلية ألا يحضر الملك الحفل أو يؤجل ، ولكنه رفض وذهب متأخراً عن ميعاده ، كما شددت الحراسة على الطرق[4]. ويذكر هيكل أنه نُميَ إلى علمه أن البوليس ضبط في إحدى العمارات أشخاصاً بتهمة

---

(١) روز اليوسف ، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٠، طارق البشرى : المرجع المذكور ، ص ٩١ ,Vatikiotis : The Egyptian Army, P.33

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٢٩٩ في ٢٦ مايو ١٩٥٣، شهادة السعيد حبيب أمام محكمة الغدر .

(٣) F.O. Op. Cit, 53330, J 670 - Bowker - F.O, Cairo , Feb . 16, 1946, No 264 .

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٤٨.

أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكي (١). كما يسجل بوكر أن الحفل لم يحضره إلا عدد قليل من الطلبة (٢).

وبذلك يتضح أن تعاون فاروق مع حكومته انعكست آثاره السيئة عليه ، وبعد أن كان يعتمد على الطلبة في محاربة حكومته أصبح يواجه بالحرب ، مما جعله يتبرم منها ويلقي عليها التبعة فيما بلغه من تدهور في مركزه وحط من شأنه ، بالإضافة إلى الرغبة البريطانية في الإطاحة بها ، وأخيراً لتلك الخلافات الداخلية التي مزقتها وانتهت باستقالة مكرم عبيد ووزراء الكتلة في ١٣ فبراير وانسحاب عبد الحميد بدوي ، وبالتالي كان لا بد من إعادة تأليف الوزارة ، فذهب النقراشي في مساء ١٤ فبراير إلى قصر عابدين للحصول على موافقة الملك لإسناد الوزارة للسعديين والأحرار الدستوريين ، ولكن فاروقاً كان قد وصل إلى مرحلة جعلته يعارض رأي أحمد حسنين في استمرار الوزارة ، وطلب من النقراشي تقديم استقالته ، ورأى أن يتولى رئاسة الوزراء رجل سياسي وليس حزبياً لإنقاذ الموقف، فأرسل إلى حافظ عفيفي ، فاعتذر، فدعا شريف صبري ، فاشترط مشاركة الوفد، وفي تلك اللحظات تسلم فاروق تقارير تشير إلى نمو خطر الاضطرابات للدرجة التي أوصلتها إلى الطابع الثوري (٣). وعليه فلم يكن أمامه إلا تكليف إسماعيل صدقي بتأليف الوزارة ، فهو الشخصية القوية والقادرة على إعادة الأمور إلى نصابها ، وأسقطت وزارة النقراشي استمراراً للسياسة الملكية.

وصدر الأمر الملكي في ١٦ فبراير لإسماعيل صدقي لتأليف الوزارة ، واشترك فيها أربعة وزراء من الأحرار الدستوريين والباقي مستقلين (٤). وفي

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٢٦٧ .

(٢) F.O. Op. Cit.

(٣) Ibid, 53284, J 658 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Feb, 15, 1946, No 249.

(٤) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٤٤٤ - ٤٤٧ .

البداية ظهر التآلف واضحاً بين فاروق ورئيس وزرائه، والأخير كان يتمتع بنفوذ وسلطة وتأييد من فؤاد ، ومن ثم فقد رأى في ابنه استمراراً لمكانته ، خاصة أنه شاعت الظروف عقب تأليف الوزارة بأيام أن وقع حادث لأحمد حسنين مات على أثره ، فمنّى إسماعيل صدقي نفسه بأنه سيعوض فاروقاً ما فقده ويوجهه التوجيه الصحيح ويبعده عما اعتاد عليه من تدخلات في شئون حكومته .

وحقيقة فإن اختفاء أحمد حسنين من حياة فاروق ترك الأثر، فقد شب على يديه ولازمه في الحكم حوالي العقد من الزمن ، فترة إذا قيست بعمره المتوج تعد طويلة، وكان له المعلم والناصح والموجه والأمين ، وهو ذو شخصية متميزة ، جمع بين الذكاء والمهارة ، والطموح والجسارة، والثقافة والمغامرة، وطهارة اليد والمراوغة ، والرشاقة والأناقة ، ولعب على جميع الأطراف بفهم ودراية وإتقان ، وأمسك بيده الدفة ووجهها وفقاً لمشيئته في أغلب الأحيان ، ورغم أخطائه إذ كان له العامل الإيجابي في بلورة شخصية الملك الأوتقراطية ، إلا أنه تمكن من التحكم فيه وعمل - إلى حد كبير - على إعاقة انجرافه في تيار الفساد، وعقب وفاته أطلق فاروق العنان لنفسه فمضى يتصرف وفق هواه يؤيده ويساعده المقربون له من حاشيته ، ومن ثم فلم يتمكن إسماعيل صدقي من تحقيق أمنيته.

كان على الوزارة الجديدة أن تواجه الأحداث وتحقق ما فشلت فيه سابقتها ، ولم تكن سياسة العنف مطلوبة حتى لا يزداد الأمر سوءاً، ولكن بعد خمسة أيام من توليها الحكم وقعت الأحداث الدامية ليوم ٢١ فبراير ، وظهر التآلف بين فاروق ورئيس وزرائه، ويحلل كيلرن هذا التعاون بالرغبة في الاستحواذ على القيادة الوطنية من الوفد بضم عناصر القوى السياسية ، ويتنبأ بالفشل بناء على ما ذكره له مدير الأمن العام من أن الوفد يعمل على إقصاء أي نجاح لجذب الطلبة للملك ورئيس وزرائه وأن له وسائله الخاصة ومنها استخدام النقود، وأن السعديين لا ينسجمون مع إسماعيل صدقي ولكنهم لا

يعملون ضد القصر ولا يعادونه(١). وفي إطار سياسة الوفاق بين الملك والحكومة ، مضى التشجيع للاهتمام بقضية الإصلاح الاجتماعي والترويج لها ، وكما يذكر بوكر لحكومته ، أن الهلع من شبح الشيوعية قد سيطر عليهما(٢) . وأخذت الصحافة تنشر مقالاتها عن مشروعات الرفاهية التي أقدمت عليها الخاصة الملكية في تفانيها للارتفاع بمستوى الفلاح من حيث الصحة والتعليم وترقية المعيشة والنظام الخاص بإيجار الأراضي(٣) . وأنشىء المجلس الأعلى لمحاربة الجهل والمرض والفقر برئاسة إسماعيل صدقي ، ورأس فاروق أولى جلساته وصرح أنه حضر ليطالب بحق الفقير في حمايته من المرض والجوع ، وتناول شرح البرنامج وضرورة العناية الصحية والإصلاح الاجتماعي وتحدث عن النظام المحلي وواجبات ملاك الأراضي تجاه مزارعيهم(٤). أما بالنسبة للعمال، فعددت الصحافة تصرفات فاروق المتعاطفة معهم ونشرت القصص عن تقربه منهم ونقلت أخبار المآدب التي أقامها في قصره لهم وأحاديثه معهم، وصورت استقبالهم له(٥). وكان ذلك جميعه يمثل صوراً ناطقة لأسلوب الحكم الذي اتبعه حيث تمكن وينجاح من تسخير الحكومة لتحقيق أكبر قدر من الدعاية له ليتمكن من مواصلة منهجه وتحقيق مصالحه.

---

(١) F.O.Op. Cit, 53286, J 946 - 39 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Marh 3, 1946, No 377.

(٢) Ibid, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker - Bevin, Cairo, March 15, 1946, No 330.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٩١٢، في ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ٢، آخر ساعة، عدد ٦٢٩ في ١٣ نوفمبر ١٩٤٦، ص ٤.

(٤) الأهرام، عدد ٢١٩١٦ في أول أبريل ١٩٤٦، ص ٢، الكتلة ، عدد ٤٤٠ في أول أبريل ١٩٤٦، ص ٢.

(٥) أخبار اليوم ، عدد ٧٤ في ٦ أبريل ١٩٤٦، السياسة ، عدد ٥٣٠ في ١٨ أغسطس ١٩٤٦، ص ٢.

F O. Op. Cit, 62961, J 283-12-16, Defence secretaty Summary of Foriegn affairs, No 1946.

وأصبح التفاهم مشهوداً بين فاروق وإسماعيل صدقي ، وعندما شكل الأخير الوفد الرسمي لمفاوضة الحكومة البريطانية استعان بشخصيات عرفت بولائها للملك ، لكن لم يستمر الوئام طويلاً حينما بدأ كريم ثابت يمارس نفوذه علناً ، فقد رأى فاروق تعيينه مستشاراً صحفياً للديوان ، وهي وظيفة جديدة لم تكن لها درجة خالية ، واقترح حسن يوسف إرجاء التنفيذ مما أغضب الملك ، وانتهى إصراره إلى إجراء التعيين دون مرتب ، والحصول عليه من المصروفات السرية[1]. كل هذا من غير علم رئيس الوزراء، وعندما علم سلم بالأمر الواقع ، ولما أبدى الرأي بأن الحصول على مرتب من المصروفات السرية لا يليق بمستشار للملك، فما كان من الأخير إلا أن ضاعف المرتب[2] . وكعادته في التسلط على حكوماته، فهو يفاجىء مجلس الوزراء بحضوره، ؛ وتطنب الصحافة الموالية على هذه الزيارة، لتزيد من غروره وسيطرته .

ويأتي مؤتمر أنشاص في ٢٨ مايو ليمثل قوة الملك على حكومته ، فقد دعا ملوك العرب ورؤساءهم لبحث قضية فلسطين عن طريق الديوان دون إخطار لإسماعيل صدقي أو لوزير الخارجية ولا حتى توجيه الدعوة لأي منهما ، واستسلم رئيس الوزراء وصرح « إنه من الخير أن يبقى الجو الذي تجري فيه المفاوضات مع إنجلترا صفوا لا يعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات»[3]. وذهب لفاروق ليهنئه على نجاح الاجتماع ، وهنا دعاه ووزير الخارجية لمأدبة الوداع ، ويذكر كريم ثابت أنه عندما عرض عليه الاجتماع وعقده من غير استشارة الوزارة أو تمثيلها أسوة بما حدث عند زيارته لابن سعود ، بين له أن إسماعيل صدقي قد يقف من هذه المعاملة غير

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٥٠، محمد أحمد فرغلي : المرجع المذكور ، ص ١٢٢.

(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٢٧٠ .

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٥٠.

موقف أحمد ماهر وربما يقدم على الاستقالة، فرد فاروق مرحباً، وعندما سأله عن السبب في علم الاستشارة أوضح أنه لا يريدها أن تكون سابقة تقيده في المستقبل[1].

وتعمد فاروق العمل على محو شخصية رئيس وزرائه ، فحين نشرت المقطم أن إسماعيل صدقي لم يقرر بعد فض الدورة البرلمانية وانتقال الوزارة إلى الإسكندرية، غضب الملك لأنه وحده صاحب القرار وكلف رئيس الديوان بالنيابة لفت نظر رئيس الوزراء ومطالبته بتصحيح الأوضاع، فما كان منه إلا أن قدم استقالته وسببها بأسباب صحية ، لكنه لم يتمسك بها إذ استدعاه مليكه ، وانتهى الأمر بعدوله عنها[2]. ولم يعدل فاروق عن تصرفاته، ففي ١٩ يونيو صدر بلاغ من الديوان الملكي عن وصول الحاج أمين الحسيني وإقامته في القاهرة لاجئاً وضيفاً على الملك ، وأيد إسماعيل صدقي الإجراء وأصدر بيان مجلس الوزراء ليغطي الموقف، كما صرح وزير الخارجية بأن المفتي السابق لفلسطين يعتبر لاجئاً سياسياً[3]. وبذلك أذعنت الحكومة وسلمت أمرها للسلطة الملكية وساندتها، ومن ثم حقق الملك أغراضه عن طريقها، فعندما حل موعد التجديد النصفي لمجلس الشيوخ جاءت النتيجة بما يتفق مع هواه، بمعنى ألا تكون هناك أغلبية وفدية[4].

كان فاروق على دارية بكل كبيرة وصغيرة في مسألة المفاوضات التي بدأت في منتصف أبريل ، وعقب شهرين من بدئها حدثت الانقسامات بين هيئة المفاوضة من جانب ، واختلافات مع الوفد البريطاني من جانب آخر ، وأدى

---

(١) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور ، عدد ٥٤٩ في ١٦ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣.
(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٥١.
(٣) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .
(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

ذلك إلى انعكاسات على الوضع الداخلي ، فأُعلن يوم للحداد ، وتجدد الجهاد الوطني ، ومضت يد اسماعيل صدقي تبطش ، واهتز مركزه ، وتفادياً للأزمة جرت بينه وبين فاروق مشاورات سرية انتهت بالموافقة على تنفيذ الرغبة الملكية بإشراك السعديين في الوزارة ، لتقوية مركز وفد المفاوضات وإخماد المعارضة فيه ، ولضمان الأغلبية لاستمرار النظام القائم ، ولكسب تأييد البرلمان فيما تصل إليه المفاوضات ، ولتهدئة الموقف الداخلي المتوهج وإقرار الأمن . ولم يشأ الملك تغيير رئيس الوزراء إذ فضل بقاءه حتى تنتهي المفاوضات ، وفضل التمويه ليبعد الأنظار التي اتجهت ناحيته بشأن توغله في أعمال حكومته ، خاصة وأن الوفد اتهمه بتدخله غير الدستوري وتعاونه مع بريطانيا ، فترك مصر وقام برحلة بحرية خارجها . ويسجل السفير البريطاني لحكومته أنه أراد بالرحلة الابتعاد عن المسئولية ، وأن يترك السياسيين يحلون مشاكلهم ، وليوضح عدم تدخله في الصعوبات السياسية التي اختلف فيها وفد المفاوضة (*) .

وفي الواقع فإن الملك لم يعبأ بما يكيل إليه لاعتداءاته المستمرة على حكوماته، وإنما كان يسعده دائماً التحدي المصحوب بالانتصار ، لذا فاختيار هذه الفترة غير المناسبة للسفر استهتار وعدم مبالاة بالأزمة ، واستمرت مناقشات اسماعيل صدقي مع الأحرار الدستوريين ، ولم تثمر عن أي اتفاق مما حدا بالتأجيل وانتظار عودة فاروق ، وصور كامبل الوضع تصويراً دقيقاً ، فذكر أن غياب الملك الطويل يضعف مركز رئيس الوزراء ، ويعطي الفرصة للعمل المضاد ليس فقط بين الأحرار الدستوريين غير الراضين ، ولكن أيضاً بين السعديين الذين يحدوهم الأمل في أن يحل زعيمهم مكان إسماعيل صدقي ، كما أنه يحرك الشعور لصالح عودة الوفد ، وبين السفير البريطاني التأثير السيىء

(*) F.O. Op.Cit, 53311, J 3684, 3838 - 39 - 16, Campbell - F.O, Alex, Aug. 28, Sept. 11, 1946, No 102, 180, F.O.Op.Cit, 53332, J 3787 - 57 - 16, Campell - F.O, Cairo, Sept, 7. 1947, No 1439.

الـذي انطبـع على الشعب بسفر الملك في حـدة هذه الأزمـة ، وكيف أصبح الجهاز الإداري شبه معطل(١) . وأخيراً تمكن رئيس الوزراء من إعادة تعـديل وزارته بعد إدخال أربعة سعـديين فيها ، وطـار إلى فاروق في رودس ليحـظى بموافقته(٢) . وكان ذلك داعياً للسخرية . ولم يمض على التعديل إلا أربعة أيام وعاد الملك لمصر ، ليواجه بنفس الظروف التي أراد تفاديها قبل سفـره ، ولم يأت التعديل بالنتيجة المرجوة مما دعا إسماعيل صدقي لتقديم استقالتـه للمرة الثانية في ٢٨ سبتمبر ، وأرجعها إلى المتاعب التي يواجههـا مع أعضـاء هيئة المفاوضـات(٣) .

وكلف الملك شريف صبري بتأليف وزارة قومية ، رغبة في إيجاد وحدة سياسية لإنجـاح المفاوضـات ، لكنه فشـل في التنفيذ لتشـدد موقف الـوفد ، وبالتالي رفض فاروق استقالة إسماعيل صدقي واستمر في الحكم ، وكان في ذلك تقوية لمركزه من ناحية وإثبات لـرفض تعاون الـوفد من نـاحية أخـرى ، وسافر رئيس الوزراء إلى لندن في ١٥ اكتوبر لينهي المفاوضات بنفسه ، وعاد بعد أسبوع ومعه الاتفاق موقعاً بالحروف الأولى ، وانـدلعت المظاهـرات ضد مشروع صدقي بيفن ، وعليه أوعز فاروق لرئيس وزرائه بتقديم استقـالته نـظراً لتصدع علاقاته ببريطانيا واختلاف وجهة نظره معها فيما يختص بالسودان(٤)، في وقت وضـع فيه الملك نصب عينيـه إرضاء حليفتـه ، ومن ثم قدم إسمـاعيـل

---

(١) Ibid, 53311, J 3838, - 39 - 16, Campbell - F.O, Alex. Sept, 11, 1946, No 120.

(٢) Ibid, 3853 - 39 - Campbell - F.O, Cairo, Sept. 12, 1946, No 1451,

وقـع فاروق بجـوار مراسيم تعـديل الـوزارة ، مراسيم إنشـاء مجلس الدولـة وتعييناتـه ومراسيم الحركة القضائية ، وتم التوقيـع على ظهر اليخت فخـر البحار بـاعتباره أرضـاً مصرية .

(٣) حسن يوسف . المرجع المذكور ، ص ص ٦٨ ، ٣٥٢، ٣٥٣ .

(٤) F.O.Op. Cit,53332, J 4157 - 57 - 16 , Campbell - F.O, Cairo, Oct. 5, 1946, No 1508, F.O.Op. Cit,53320, J 526 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Dec 9, 1946, No 1837.

صدقي استقالته في ٨ ديسمبر وقبلها فاروق في اليوم التالي[١] . وأثبت تمكنه وتحكمه في وزاراته .

كان اختيار النقراشي خلفاً لاسماعيل صدقي معروفاً ، فقد علم به القائم بالأعمال البريطاني عن طريق عميل بالقصر في أول ديسمبر[٢] . وفي يوم استقالة الوزارة استدعى فاروق رئيس حزبي الأحرار الدستوريين والسعديين لاستشارتهما ، وعقب المقابلة صدر الأمر الملكي في ٩ ديسمبر بتكليف الأخير بتأليف الوزارة، وعودة الملك مرة أخرى للنقراشي تثير التساؤل ، الواقع أنه أطاح به في المرة الأولى نتيجة لظروف صعبة ، ولكن بعد أن خفت حدتها ، وجد أنه الرجل المناسب لهذه الفترة لما يتمتع به من الوطنية والإخلاص والنزاهة وصحوة الضمير هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن محاولات تأليف وزارة قومية باءت بالفشل ، وبالتالي فإن وزارة حزبية تضم أهم حزبين بعد الوفد هي المناسبة ، كما أن موقف فاروق من بريطانيا شجعه على اتخاذ هذا القرار . وتم اختيار الوزراء وفقاً للإرادة الملكية لدرجة أنه تم تعيين محمد علي علوبة وزيراً للأوقاف دون علمه ، وعليه فلم يتسلم مقاليد وزارته فاسندت بالنيابة إلى وزير المواصلات عقب يومين من تأليف الوزارة ، ثم ما لبث الأمر أن قدم استقالته وعين بدلاً منه[٣] . وامتدت الإرادة الملكية لتتحكم في انتخابات مجلس الشيوخ في بعض الدوائر ، فيذكر السفير البريطاني لحكومته أن الملك أخبره عن الشيخ الذي فاز في دائرة عابدين وأنه سعدي وساندته أصوات القصر ، ثم يتعرض كامبل لتلك الاشتبكات التي جرت بين البوليس

---

(١) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٢) F.O.Op. Cit, 53320, J 5131 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Dec .3, 1946, No 1813.

(٣) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٤٥٣ ـ ٤٥٨ .

والوفديين[1] . وبذلك يتضح أن تأييد فاروق كان لهدف ملموس .

وشارك الملك رئيس وزرائه في موقفه من وضع السودان الذي سبق واختلفت فيه وجهتا النظر المصرية والبريطانية ، ولم تسفر المفاوضات عن شيء ، وفي ٢٧ يناير ١٩٤٧ ، وأثناء إلقاء النقراشي بيان الحكومة الذي سجل فيه عدم موافقة مصر على المقترحات البريطانية وقطع المفاوضات وضرورة الاحتكام لمجلس الأمن ، حضر فاروق - بصفة غير رسمية - مصطحباً معه رئيس الديوان بالنيابة لسماع البيان ، كما حضر المناقشات حتى طرحت الثقة بالوزارة ، وعلت الهتافات لملك مصر والسودان والتي فجرها فكري أباظة[2] . ويعلق السفير البريطاني على تلك الزيارة بأنها تدخل من الملك لصالح الحكومة لإنجاح البيان[3] . ومما لا شك فيه أن هذا التصرف افتئات على القواعد الدستورية . وساءت الحالة الداخلية ، وسادت المظاهرات ، واشتدت المعارضة للحكومة ، حتى أن وزارة الداخلية أصدرت بيانها بتأجيل احتفالات عيد الميلاد الملكي - بناء على أمر فاروق - وأرجعت ذلك إلى الظروف التي تمر مصر بها ، ولكن كامبل ينقل لحكومته السبب الحقيقي ، وهو أن إدارة الأمن العام علمت أن شباب الوفد سيلقي بقنابل في أماكن الاحتفال ، علاوة على أن الطلبة سيقومون بمظاهراتهم يوم ٩ فبراير إحياء للذكرى الاولى لشهداء النقراشي[4]لكن عدم الاحتفالات لم يقعد النقراشي عن توجيه كلمة

---

(١) F.O. Op. Cit, 63020, J 403 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Jan. 24, 1947, No 221.

(٢) المصري، عدد ٣٤٤٠ في ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص ١، السياسة، عدد ٦٦٤ في ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص ١، الكتلة، عدد ٦٩٥ في ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص ٢ .

(٣) F.O.Op Cit, J 514 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 1 st, 1947, No 297.

(٤) Ibid, 62964, J 661, 662 - 12 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 8, 1947, No 356, 357.

لمليكه صرح فيها بأن يوم ميلاده كان نفحة من السلام الإلّهي[1] . ورغم أن الظروف لم تتحسن إلا أن الاحتفال بالذكرى السنوية لفؤاد أقيم ، وحاولت الحكومة أن تبرهن على استتباب الأمن ، فدعت الجامعة فاروقاً لتوزيع جوائزها على الفائزين في المسابقات والمتفوقين في الدراسات ، وإتماماً للسياسة المرسومة علت الهتافات بحياة ملك مصر والسودان، وأعقب ذلك الاحتفال بعيد الجلوس الملكي ، ويصف كامبل مظاهر المباهاة ، وفيه أثنت الصحافة الموالية آيات المدح والثناء على فاروق[2] . ولم يمنع هذا من حدوث بعض الاضطرابات ، فقد انفجرت قنبلة سينما مترو في نفس اليوم وأودت بحياة البعض[3] فكان رد فعل ملحوظ .

ولما كان فاروق يهوى المفاجآت ، وبناء على عادته في انتهاك حقوق حكومته ، قرر تعيين إبراهيم عبد الهادي وزير المالية رئيساً للديوان ، وطلب من حسن يوسف إعداد الأمر الملكي ثم أبلغ كريم ثابت ، وذهب إلى حفل بمنزل شريف صبري تحييه أم كلثوم حيث التقى بابراهيم عبد الهادي وأعلمه بتعيينه ونقل رئيس الديوان بالنيابة الخبر للنقراشي ، فلم يستطع أن يخفي دهشته ، واعترض [4]. وما لبث أن سلم بالأمر الواقع رغم اعتماده عليه في الوزارة والحزب . ومن المعروف أن رئيس الديوان يجب أن يكون مستقلاً لا حزبياً، ومع أنه استقال من الهيئة السعدية ومجلس النواب، إلا أنه لم يكن من الممكن انتزاع مبادئه ، وهذا ما حدث فقد نطق لسانه بالحزبية وراح يطعن في

---

(١) السياسة، عدد ٦٧٧ في ١٢ فبراير ١٩٤٧، ص ٣.

(٢) F.O.Op. Cit,63020, J 2040, 2147 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 4, 10 , 1947, No 1097.

(٣) Vatikiotis : The Egyptian Army, p. 33,

(٤) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥١ في ١٨ يونيو ١٩٥٥، ص ص ٣، ١١، آخر ساعة عدد ٦٤٢ في ١٢ فبراير ١٩٤٧، ص ٣، السياسة ، عدد ٦٧٧ في ٢١ فبراير ١٩٤٧، ص ٢.

المعارضة[1]. وعلقت المصور على التعيين بأنه ليس بإجراء جديد لفاروق حيث سبق واتبعه أكثر من مرة، واستعادت الأحداث السابقة[2]. وأذاع المستشار الصحفي للملك بيانه في الصحافة موضحاً أن التعيين ليس له أي مغزى سياسي وإنما يعتمد على الصفات الحميدة التي يتحلى بها من وقع عليه الاختيار[3]. وإذا استبعد تطاول فاروق على رئيس وزرائه في هذا الشأن، إلا أنه يمكن القول أن تعيين زعيم سعدي بجواره يترجم على تأييده المطلق للنقراشي. ومما يذكر أن ذلك المنصب فقد أهميته بعد أحمد حسنين، وأصبح كريم ثابت طريق الاتصال بين الملك ورئيس ديوانه، وانقطعت المقابلات الشخصية وأصبح اللقاء في الحفلات والمناسبات الرسمية.

واستمر تسلط فاروق على النقراشي فقد صمم على أن يكون عدلي أندراوس رئيس القسم الأوربي بالقصر من بين البعثة المصرية للأمم المتحدة، وأعطاه التعليمات بأن يراجع المسودات المختلفة الخاصة بالقضية المصرية والخطبة المقترحة التي سيلقيها رئيس الوزراء أمام مجلس الأمن، وكان لانغماس موظفي القصر في تفاصيل المستندات خطورة، لكن لم يكن هناك من يرد فاروقاً عن تصميمه، ولم يعارض النقراشي، بل شجع هذا العمل، عله يمكنه من إلقاء المسئولية على أبواب القصر في حالة الفشل أمام الأمم المتحدة[4]. وأثناء إعداد العدة لعرض القضية أثار الملك أزمتين مع فرنسا في وقت تحتاج فيه مصر إلى ضمان مساندتها في مجلس الأمن مما أثار رئيس الوزراء، الأزمة الأولى خاصة بتمسكه بإرسال مؤن إلى تونس عن طريق الطوافة فوزية ورفض فرنسا واقتراحها إرسالها على باخرة فرنسية، ولم يكن النقراشي يريد إغضاب فرنسا، ولكن فاروقاً تشبث برأيه، فرد عليه رئيس

---

(١) الكتلة، عدد ٨١٩ في ٢٣ يونيو ١٩٤٧، ص ٢.

(٢) المصور، عدد ١١٦ في ١٤ فبراير ١٩٤٧، ص ٦.

(٣) F.O. Op. Cit, J 884 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 22, 1947, No 468.

(٤) Ibid, 63021, J 2859 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 14, 1947, No 1365.

الوزراء بالاعتكاف يوماً، ثم تم الاتفاق، فأبحرت الطوافة لكنها أفرغت شحنتها خارج المياه الاقليمية لتونس ، أما الأزمة الثانية فتتمثل في وصول الأمير عبد الكريم الخطابي إلى القاهرة كلاجىء دون علم الحكومة ، وكان عائداً من منفاه ، فاتصل القصر بمحافظ القناة وأبلغه ترحيبه باستضافة الأمير(١) .

وبناء على هذه التصرفات، انتشرت الإشاعات حول عدم الرضا الملكي على النقراشي وإمكانية عودة اسماعيل صدقي إلى الحكم ، ولم يكن فاروق ليرغب في ذلك ، وعليه اختار يوم ٢٢ يوليو ، وقبل رحيل النقراشي مباشرة إلى أمريكا ودعاه إلى إفطار ملكي أظهر فيه حفاوة بالغة ، ويعقب السفير البريطاني « وكانت هذه لفتة ملكية قصد بها بيان مساندة جلالته للنقراشي »(٢) . وأثناء غياب رئيس الوزراء يواصل فاروق تعدياته على الحكومة ، فهو يعرض مساعيه لإنهاء النزاع بين أندونيسا وهولندا ، ويستدعي في ٣٠ يوليو السفير البريطاني ووزير هولندا المفوض والقائم بالأعمال الأمريكي ليتحدث إليهم في هذا الشأن دون علم الحكومة أو حتى استشارتها ، مما اضطر أحمد خشبة رئيس الوزراء بالنيابة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء اتخذ فيها قراراً متمشياً مع موقف القصر ومؤيداً له، وأخطر النقراشي برقياً(٣).

ومع فشل رئيس الوزراء في نيويورك ، طرح على بساط البحث تخليه عن الحكم ، إما أن يقدم استقالته لعدم تمكنه من الحصول على مكسب للقضية ، وإما أن يقال وتشكل وزارة قومية برئاسة شريف صبري أو حسين

---

(١) Ibid, O, G: The Middle East 1945 - 1950, p.134. انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي .

(٢) F.O.Op. Cit, J 3550 - 79 - 16 Campbell - F.O, Cairo, July 25, 1947, No 1614

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٥٥، انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الاتجاه الإسلامي .

سري أو علي الشمس ، ويعارض فاروق عودة حسين سـري للحكم في وقت كان الخلاف على أشده مع فـريدة ، أيضـاً فهو يـرفض أي تغيير تكون نتيجته التمهيد لعودة الوفد[1] . وفي ٩ سبتمبر وقبل انتهـاء الجلسة الأخيـرة لمجلس الأمن بيوم واحد ، صدر الأمر الملكي للنقراشي بالعودة ، وعاد واستقبله فاروق فـور وصولـه وعبر لـه عن مدحـه لعمله وإن لم يحرز النجـاح وقال لـه « لقـد استخـدمت كل الـوسائـل وعملت كل مـا في طاقتـك وأخلصت في عملك ، وسيسطر التاريخ الحديث في مصر اسمك ، ولـو قام كـل مواطن بتـأدية عمله وواجبه بأمانة وإخلاص كما فعلت ، فستحصـل البلاد على استقـلالها »[2] . وبذلك يتضح أن فكرة التغيير أرجئت . وفي الواقع فإن فاروقاً كان مدركاً تماماً ضعف النقراشي وتدهـور كفاءتـه ومكانتـه ، وبالتـالي زادت قوتـه في السطوة عليـه ، في الوقت الـذي سانـده لتستمر الأوضـاع كما هي ليتمكن من تنفيـذ سياسته ، ومضت تصرفاته المعتادة ، فقـد تدخـل مباشـرة في مسألـة إضراب البوليس ، ويتناول كامبل هذا التدخل ويرجعه إلى ما يتأصل في داخله من رغبة في أن يملك ويحكم ، وأنه كان بمثابة صفعة على وجه رئيس الوزراء[3] .

وجاءت أزمة نـوفمبر ـ لم تستمـر طويـلاً ـ وكانت صفعـة أشد عنفـاً من سابقتها ، وتتلخص في طلب فاروق من النقراشي إخراج عبد المجيد بدر وزير المالية وأحمد عطية وزير الدفاع الوطني ، والسبب أنهما كانا بصحبة وزيـرين آخرين بأحد الملاهي « حلمية بالاس » ، وعندما دخـل الملك غادر الـوزيران الآخران الملهى ، أما وزيرا المالية والدفاع الوطني فبقيا[4] . وينفي كريم ثابت

---

(١) F.O. Op. Cit, 62992, J 4010 - 13 - 16, Bowker - F. O. Aug. 24, 1947.

(٢) Ibid, 63021, J 4671 - 79 - 16, Bowker - F.O, Sept. 26, 1947, No 13, F.O. Op. Cit, 62993, J 4543 - 13, 16, Sept. 22, 1947, No 1898, F.O. Op. Cit, J 4634 - 13 - 16, Sept. 23, 1947 No 128.

(٣) Ibid, 63021, J 5233 - 79 - 16, Campbell - F O, Cairo, Oct. 27, 1947.

(٤) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٨٧، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢، ص ٢٨٣، حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٣٥٦.

هذا السبب ويبين أن طلب الملك وجه للنقراشي قبل أيام من رؤيته لهما في الملهى وعندما رآهما تذكر ، وسجل سبب الغضب عليهما بأن الأول يفتح مكتبه لكثير من الرجاءات ، والثاني يكثر من الاستعراضات العسكرية(١) . ولكن وفقاً لشخصية فاروق ، فإن السبب الأول هو الأرجح ، مع وضع رغبته في السيطرة على الجيش عن طريق تعيين أحد رجاله في الاعتبار ، وبالفعل عدلت الوزارة في ١٩ نوفمبر(٢) ، وأسندت وزارة الدفاع الوطني إلى محمد حيدر ، وأضيفت وزارة المالية للنقراشي ، وأدخل وزيرين للشئون الاجتماعية والعدل لم يكونا على درجة من القوة، ومن ثم ازدادت الحكومة وهناً على وهن.

وكان أول استخدام فاروق لوزير الدفاع الوطني عندما قام البوليس بإضرابه في أوائل أبريل ١٩٤٨ ، فأنزل قوات الجيش لحفظ الأمن في القاهرة والإسكندرية ، وسويت المشكلة بأمر من الملك على نحو يختلف مع رئيس الوزراء ، ويستعرض كامبل لحكومته الدور الذي يقوم به الملك لاستقطاب البوليس مثلما يفعل مع الجيش ، حيث استصوب ما يقومون به ، وكيف أن الحكومة أصبحت مهتزة لهذه الحوادث المضادة(٣) . ورغم ضيق النقراشي لكنه لم يتمكن من الإقدام على أية خطوة إيجابية ، وإنما صرح أنه يستند في قيام وزارته على رضا الملك عنه وتعضيده له(٤) ومن هنا رضخ رضوخاً تاماً لمولاه ، فهو يوافق مرغماً على تعيين كريم ثابت مستشاراً للإذاعة ، وعلى تولي مرتضى المراغي الأمن العام(٥) . وبذلك أسهم فاروق بنصيب كبير في العمل

---

(١) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٥٠ في ١٧ يونيو ١٩٥٥، ص ٣.

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ٤٥٩.

(٣) F.O. Op.Cit, 69190, J 2620 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 14, 1948, No 58.

(٤) حسن يوسف . المرجع المذكور ، ص ٣٥٧

(٥) F.O. Op.Cit, 73458, J 3728 - 1011 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 20, 1949, No 229.

على انهيار الحكومة التي فقدت كلية أي تأييد شعبي ، ولم تجد لنفسها منفذاً إلا بكثرة الحديث عن المشكلات الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي في وقت كانت حالة البلاد تزداد سوءاً خاصة بعد انتشار الكوليرا .

واستمراراً لرغبة فاروق في تعويض فقدانه لشعبيته ، راحت الصحافة تنشر اهتمامه بالطلبة وعطفه عليهم، فتذكر أنه دفع من جيبه الخاص المصروفات للناجحين العاجزين عن السداد ، وتنقل المآدب التي أقامها للعمال في رمضان وزياراته لبعض المناطق الصناعية مثل المحلة الكبرى وافتتاحه لمدينة العمال فيها ، ورافقه النقراشي في جولاته وشجعه عليها[1] . وانطلاقاً من هذا الاتجاه ، افتتح الملك مشروع توزيع الأراضي المستصلحة على صغار الفلاحين في كفر سعد بالغربية ، فوزع ثلاثة آلاف فدان على ستمائة عائلة تكون ثلاث قرى نموذجية بمنشآتها بالإضافة إلى إعانة مالية لكل أسرة ، وأسرف النشر في الدعاية ، وراح رئيس الوزراء يدلي بحديثه ليظهر فاروقاً بمظهر الراعي الصالح للفقراء والعامل على رفاهيتهم[2] . ولكن هذه السياسة لم تأت أكلها وإنما رفعت لفاروق مؤشر غروره .

وسعى فاروق ينقب عن مكسب يعود عليه بالنفع ، وربما يعيد إليه مكانته ويحول غضب الشعب عنه ، وتمثل في خوض حرب فلسطين ، وقد طرح هذا الأمر على بساط البحث مع ممثلي الدول العربية[3] ، وعليه فقد أعد عدته

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٤٥٠ في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٤، السياسة، عدد ٦٤١ في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٢ ، آخر ساعة، عدد ٧٠٠ في ٢٤ مارس ١٩٤٨، روز اليوسف، عدد ١٠٣٩ في ١٢ مايو ديسمبر ١٩٤٨، ص ٢٧ .

(٢) F.O. Op. Cit, 69190, J 2281, 3290 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 1 st, May 13, 1948, No 51, 71.

(٣) انظر فصل بين الإسلام والعروبة عنصر الميدان العربي ، عقب دخول الحرب بساعات صرح فاروق في حديث صحفي عن موقف مصر من فلسطين عقب انتهاء الانتداب البريطاني مخالفاً بذلك القواعد الدستورية .

وأصدر أمره إلى محمد حيدر بـاجتياز الجيش الحـدود إلى أرض فلسطين مـع باقي الجيوش العربية فور إعلان انشاء دولة إسرائيل في ١٥ مايو١٩٤٨ ، وذلك دون علم رئيس الـوزراء أو قـرار البـرلمـان أو قـرار مجلس الـوزراء ، وكـان النقراشي يأبى هذا لوجود القوات البريطانيـة المرابـطة في منطقـة القناة خلف الجيش المصـري ، لكنه انصـاع وطلب من هيكل عقـد البرلمـان في جلسـة سرية ، وتجاهل مـا حدث من اعتـداء على الدستـور ، ووفقا لمـا ذكره رئيس مجلس الشيوخ فإنه عرض على البرلمان معلومات غير دقيقة أدت إلى موافقـة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل ، وفي الساعة التي نشرت فيها الصحف قرار البرلمان ، نشرت أن القوات المسلحة العربية دخلت أرض فلسطين[1]. ومن الطريف أن النقراشي صرح لمصطفى أمين بأنه سيستقيل إذا أرغم على أن تدخل مصر الحرب[2]. لكنه سرعان ما خضع واستسلم وأعطى فاروقاً الفـرصة ليعلن صـراحة أنـه ممسك بـزمام الحكم ، وامتصت الحـرب بعض الغضب السائد، وعن طريق الأحكام العرفية أمكن إحكام السيطرة.

وأمام الفشل الذي منيت به مصر في فلسطين ، وتصعد أعمال العنف ، عاود فاروق التفكيـر مرة أخـرى في التخلص من رئيس الوزراء ، وأرسـل إلى حسين سري ليؤلف الوزارة مع بقاء البرلمان، فوافق على شريطة أن تكون حكومة تتولى الإشراف على إجراء الانتخابات العامة ، ولم يرض الملك رغم سماعه من جهات مختلفة أن إصلاح الحال يكمن في عودة الوفد ، وعاد وأجل القرار وأصبح واضحـاً للجميـع أنـه ينـوي الإبقـاء إلى مـا لا نهـايـة على حكـومـة النقراشي[3] . ويوالي فاروق تصرفاته ، فعندما انتقلت الوزارة إلى الإسكندرية

---

(١) محمد حسين هيكل : المـرجـع المـذكـور، جـ٢، ص ص ٢٨٠، ٢٨١ ، جـ٣، ص ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ .

(٢) مصطفى أمين : عمالقة وأقزام ، ص ص ١١٣، ١١٤ .

F.O.Op. Cit, 69211, J 5843 - 68 - 16, Andrews - Wright, Aug , Aug. 12, 1948, (٥)
F.O.Op.Cit, 73458, J 4966 - 10011 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 7, 1949, No 318.

بعد حصولها على الإذن الملكي ، وإعلام النقراشي القصر باجتماع مجلس الوزراء قبل ثلاثة أيام من الموعد ، طلب الملك من كريم ثابت الذهاب إلى رئيس الوزراء وإبلاغه إما أن يعدل على عقد المجلس وإما أن يستقيل ، وإذا أصر على رأيه ولم يستقل فسيقال ، كما طلب منه اصطحاب محمد حيدر حتى يقدر النقراشي جدية الموقف ، وعليه فقد ألغى الاجتماع [1] . وفي نهاية أغسطس فرض فاروق تولي أحمد خشبة رئاسة الوفد المصري لدى الأمم المتحدة لحضور الجمعية العامة وذلك بدلاً من هيكل الذي رأى فيه أنه سبق وتصرف بعكس التعليمات المعطاة له ، لكنه ما لبث أن انقلب على أحمد خشبة [2] . ومضى يمارس أوتقراطيته حتى أنه عندما عقد العزم على طلاق فريدة لم يطلع الحكومة ، رغم أنها مسألة تمس كيان العرش وسمعة البلاد ، ومن ثم فوجئت ببلاغ القصر بالطلاق [3] .

ومع كل ذلك فلم يشك النقراشي من فاروق أبداً، وليس معنى ذلك أن العلاقة بينهما كانت سلسلة أو سهلة كما هو واضح ظاهرياً، ولكن حرص رئيس الوزراء على السلطة جعله يتحمل، بل ربما اعتقد في نفسه أنه يمتلك أن يصلح من حال مليكه عن أي رئيس وزراء آخر، وقد حاول حتى أن فاروق علق على ذلك لحسن يوسف بأن رئيس وزرائه يطلب الكمال في كل شيء[4]. وإحقاقاً للحق يجب تسجيل التصرف الذي أذعن فيه فاروق للنقراشي، وهو رفض الأخير لفتح اعتماد مليون جنيه لإصلاح يخت المحروسة وهدد بالاستقالة[5]. وفي هذه المرة لم يصر الملك على طلبه حيث كانت الظروف

---

(١) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥١ في ١٨ يونيو ١٩٥٥، ص ٣، عبد الرحيم الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١٨٩ .

(٢) Ibid, J 7017 - 68 - 16 , Campbell - F.O. Oct. 30, 1948, No 1492, F.O. Op. Cit, J 5888 - 22 - 16, Andrews - F.O, Sept. 3, 1948, No 144.

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٨١ في ١٨ يوليو ١٩٥٥، ص ١٠ .

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٥٨.

(٥) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٩٧ .

تفيض سوءاً، والأمن متدهوراً، وكان لا بد من الحد من الاضطرابات وإخماد النشاطات، وعليه رئي حل جماعة الإخوان المسلمين على اعتبارهم مصدر خطر على النظام والعرش، وشاء القدر أن ينتهي حكم النقراشي باغتياله على يد الجماعة، وبذلك تخلص فاروق من تردده بشأن الإقالة.

لم يكن الموقف الذي تمر به مصر داخلياً أو خارجياً يحسد عليه ، فاعمال العنف تتضاعف ، وحرب فلسطين مستمرة رغم الهزيمة ، ورأى فاروق أنه استمراراً للنظام القائم تكليف إبراهيم عبد الهادي بتأليف الوزارة وذلك بعد اجتماعه بمحمد حيدر وكريم ثابت وحسن يوسف ، وصدر الأمر الملكي في هذا الشأن في ٢٨ ديسمبر ، وخرج إبراهيم عبد الهادي من القصر إلى الوزارة ، وحاول إشراك الوفد في وزارته لكنه لم يتمكن وشكل وزارة ائتلافية ، وتولى حسن يوسف رئاسة الديوان بالنيابة[١] . واستخدم فاروق رئيس الوزراء الجديد كآلة في يده ، خاصة وأن فترة وجوده في القصر قد طوعته لمليكه ، فذابت شخصيته تماماً ، وكان يطمع في رئاسة الوزراء بدلاً من النقراشي ، فيذكر السفير البريطاني للندن أنه في لقاء لعميل له بالقصر مع رئيس الديوان سمح له بالسب في النقراشي حتى لقد أكد الوكيل أنه رئيس الوزراء المنتظر[٢] . وربطت علاقة التبعية بين إبراهيم عبد الهادي وفاروق وتوثقت ، وراح الأول ينفذ الطلبات ويعصف بالمعارضين ولم يرحم اليمين ولا اليسار ، ورغم إعلان الهدنة في فبراير ١٩٤٩ ، إلا أنه مد العمل بقانون الطوارىء سنة أخرى بناء على الرغبة الملكية ، وتفاقمت حوادث العنف ، وكان أبرزها اغتيال حسن البنا ، واتخاذ إجراءات بوليسية صارمة ، وبالتالي نال رضا الملك عنه ، ففي حديث للأخير مع السفير البريطاني يبين أن رئيس وزرائه يؤدي عمله

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٦٢ ، فؤاد كرم ، المصدر المذكور، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٨ .

(٢) F.O.Op.Cit, 62988, J 5235 - 12 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 27, 1947, No 146.

بشجاعة ونجاح ، ولو طال عمره لأعطى المزيد ، إذ ما يقوم به من مخاطرة يخشى منها على حياته[١] . وفي الواقع فإن الحالة الداخلية زادت سوءاً ، وعاش الجميع تحت التهديد كما لو كانوا قد تعودوا عليه ، وشددت الحراسة على الملك حتى أصبح نادراً ما يظهر أمام الناس[٢] . وعندما افتتح في أول مارس المعرض الزراعي الصناعي اتخذت إجراءات أمن بالغة لحمايته[٣] .

واتباعاً للمنهج الملكي ، يستقبل فاروق حسني الزعيم قائد الانقلاب السوري ، ويجتمع به في أنشاص ويعترف بنظامه ويتفق معه على قرارات ويختار محافظ القناة ليكون سفير فوق العادة لدى دمشق ، كل ذلك دون علم الحكومة ، وعندما أبلغ كريم ثابت رئيس الوزراء بخبر الزيارة استحسنها ولكنه أبدى عتابه لحسن يوسف ، ومما يذكر أن مكافأته كانت رفض الملك الإنعام على وزارته بمناسبة عيد الجلوس الملكي[٤] . وعليه حاول عن طريق أعضاء وزارته الوقوف أمام الرغبة الملكية ، لكنه لم ينجح ، حدث ذلك عندما أعاد فاروق الكرة وطلب إصلاح يخت المحروسة وأوفد إلى رئيس وزرائه ضابطاً بحرياً كبيراً ليستعجله في إقرار الاعتماد المالي المطلوب ، ويشرح له الأسباب التي تدعو إلى الإصلاح على وجه السرعة ، واعترض وزير المالية على ضخامة المبلغ ، ولكن انتهى الأمر بدعوة وزير الحربية لأعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب وناقشهم في أهمية المشروع وتم رصد مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه في تعديلات الميزانية لحساب تلك الإصلاحات ، وكل ما أمكن لرئيس الوزراء عمله أن رأى مطالبة اللجنة بوضع اشتراطات وقيود قبل صرف المبلغ

---

(١) Ibid, 73463, J 1902 - 1015 - 16, Maclean - Clutton, March 3, 1949.

(٢) Little : Op. Cit, P. 179.

(٣) F.O. Op. Cit, 73459, J 1935 - 1013 - 16, Cairo, March 6, 1949, No 50.

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٠٩ ، ٢٦٣ ، مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٣ في ٢٠ يونيو ١٩٥٥، ص ٣، عدد ٥٥٤ في ٢١ يونيو ١٩٥٥، ص ١ .

المطلوب ، وإجراء مناقصة عالمية ، واستشارة خبراء عالميين فيما إذا كان شراء يخت جديد أنسب لخزانة الدولة[1] .

ويرفض فاروق تعيين فؤاد صادق رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش خوفاً من اتباع طريق حسني الزعيم نظراً لمكانته في الجيش ، ويعين عثمان المهدي ، وكادت تحدث أزمة وزارية ولكن الأمور هدأت[2] . وعاد فاروق ورأى أن يكون التعيين بأمر ملكي وليس بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء كما هو معتاد ، وبرر ذلك بقوله « إن الوزارة اليوم وزارة صديقة ، ولكنها قد لا تكون كذلك دائماً ، فأريد مستقبلاً أن أكون حراً في تعيين الرجل الذي أثق به وبإخلاصه »[3] . ووافق رئيس الوزراء على التعيين ، ولكنه اعترض على الطريقة وذكر لكريم ثابت أنه لا يستطيع أن يسرق حقوقاً ويعطيها للملك ، ورجاه ألا يدعه يشعر برفضه ويفهمه بلباقة الظروف غير الملائمة لتحقيق طلبه حتى لا يكثر القيل والقال ويزعم المغرضون بأنه خائف من الجيش ، ونقل كريم ثابت وجهة النظر للملك ، فأعاد عليه الرغبة بأنه إجراء احتياطي ليوم يختلف فيه مع الوزارة على الترشيح أو عندما يرى أنه من المصلحة إقالة رئيس أركان حرب الجيش[4] . وأمام إصرار فاروق لم يكن أمام رئيس الوزراء إلا المضي في إعداد مشروع تعديل القانون ، لكنه لم يمهل حيث سقطت حكومته .

ولما كان ميعاد الانتخابات قد قرب ، نشأت أزمة وزارية بشأن تعديل الدوائر الانتخابية، وحدث خلاف بين القصر والوزارة عن كيفية التعديل، وبطبيعة الحال طُبق ما ارتآه القصر بأن يكون تقسيم الدوائر بموجب قانون

---

(١) جلال الدين الحماصي · المرجع المذكور ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ كان أحد أعضاء اللجنة المالية .

(٢) جمال حماد : المرجع المذكور ، ص ١٥٠ .

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٤ في ٢١ يونيو ١٩٥٥، ص ١ .

(٤) نفس المصدر.

يعرض على البرلمان[1] . وأصبح واضحاً أن الحكومة تعاني من انقسامات داخلية ، واحتدم الصراع بين السعديين والدستوريين ، وشكا المستقلون من التسلط الحزبي ولجأ البعض منهم إلى القصر[2] ، وفشل إبراهيم عبد الهادي في التوفيق ، هذا بالإضافة إلى التقارب الذي حدث بين فاروق والوفد ، والذي تطلب وزارة قومية ، وبالتالي حان الوقت للتخلص من الوزارة القائمة ، ويسجل القائم بالأعمال البريطاني أنه بعد كل ما اتخذه إبراهيم عبد الهادي من ولاء وإخلاص لخدمة الملك وقبوله المجازفة وتعرضه للأخطار الجسيمة نتيجة حملته ضد الإخوان المسلمين ، كان يستحق مزيداً من التقدير[3] . ورتب الأمر لإسقاط الحكومة ، وأهمل فاروق رئيس وزرائه حتى إنه لم يصحبه معه لتأدية صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان كالعادة المتبعة[4] . وقرر الملك أن يكون وزير الحربية رسوله إليه ليوعز له بالاستقالة، فطلبه في الثالثة صباحاً يوم ٢٥ يوليو ليوكل إليه المهمة على اعتبار أن الوقت رمضان والسهر يمتد حتى الفجر ، فالتمس الوزير الإمهال حتى السابعة صباحاً ، وعليه جمع إبراهيم عبد الهادي الوزارة واعتبر رأي الملك أمراً ، وتلا عليهم كتاب الاستقالة[5]. ولأول مرة يحاول فاروق أن يكون ودوداً مع رئيس وزرائه المستقيل لغرض في نفسه ، فقد أرسل له كريم ثابت ليخبره بإقصاء أي تفكير في أن الملك ضحى به بحال من الأحوال ، حيث له التقدير عنده ، كما أنه يتمتع بثقته ، وعليه أن يعتبر نفسه معداً للعمل معه في المستقبل[6] . والغرض من هذا التصرف جلي ، فربما يحتاج فاروق إليه فيجده طوعاً لمشيئة ورهناً لإشارته .

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٦٤ .

(٣) F.O.Op. Cit, 73465, J 6411 - 1015 - 16, Andrews - F.O.Alex.Aug. 4, 1949. No 426.

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٦٤ .

(٥) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ٢ ، ص ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٦) F.O. op. cit.

بعد أن تلاءمت الظروف لاشتراك الوفد في الحكم، وبعد أن أيقن فاروق أن في تغيير الحكومة مصلحة له ، أقدم على هذه الخطوة ، واعتبرها هدية لشعبه في عيد الفطر ، ورغم تردده بشأن تولي حسين سري الوزارة ، إلا أنه اعتبره الشخص المناسب في هذه الفترة ، وذلك بناء على اقتراح كريم ثابت الذي وجد تأييداً ، واستدعى حسين سري من باريس ، وصدر الأمر الملكي له بتأليف الوزارة في ٢٥ يوليو ، وحددت مهمتها بأنها وزارة قومية تعمل ـ والبلاد مقبلة على انتخابات جديدة ـ على توحيد الصفوف ، وحشر فيها رئيس الوزراء عدداً كبيراً من الوزراء، ودخلتها الأحزاب ما عدا حزب الكتلة بناء على الرغبة الملكية[١] .

ومضى فاروق في مواصلة سياسته مع حكومته ، لكنه انزعج لما يقدم عليه رئيس الوزراء من تصرفات ، فبالرغم من أن كريم ثابت صاحب الفضل في توليه منصبه ، إلا أنه اتخذ منه موقفاً كلدره ، ولم يكن يترك أية فرصة إلا ويشوه سمعته ، كما استعمل معه العنف كمحاولة لكسره ، ثم طلب من الملك أن يكون التعامل معه إما مباشرة أو عن طريق الديوان الملكي ، وبين حسن يوسف للقائم بالأعمال البريطاني أن رئيس الوزراء لم يكن حكيماً في مثل هذه التصرفات لما يتمتع به كريم ثابت من مكانة لدى فاروق ، ونوه عن عدم كياسته في تصريف الأمور مع الملك وعزا ذلك إلى زوج ابنته محمد هاشم وزير الدولة[٢] . وجاءت أزمة اجتماع منظمة الصحة العالمية ليشتد التوتر ، فقد أرسل حسين سري إلى إحدى السفارات المصرية في الخارج تعليمات بإعطاء مندوبي اسرائيل تأشيرات لحضور اجتماع المنظمة الذي سيعقد بالإسكندرية ، ونشر الخبر ، وعندما علم فاروق أمر حسن يوسف إبلاغه وجوب إلغاء تعليماته

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٤٧٢ ـ ٤٧٥ ، جلال الدين الحماصي : المرجع المذكور، ص ١٣٦ .

(٢) F.O. Op. Cit, J 7046 - 1015 - 16 , Andrews - F.O, Alex, Sept. 5, 1949, No 158.

والتنبيه بضرورة استشارته في مثل هذه الأمور ، وطلب من كريم ثابت أن ينشر أن جهة عليا تدخلت لمنع إعطاء تأشيرات للمندوبين الإسرائيليين لدخول مصر ، وتم النشر ، وأصبح متوقعاً أن يستقيل رئيس الوزراء ، لكنه لم يفعل ، ويذكر أندروز أن مركزه اهتز للغاية بعد تدهور علاقاته مع فاروق ، ويدينه لأنه لم يستشر القصر قبل إقدامه على هذا العمل[1] .

واستاء الملك من إجراء حسين سري بشأن الاستغناء عن خدمة كبار بعض الموظفين من وزارة الداخلية وتعيين آخرين ، ثم من التدخل في الأحكام التي صدرت في قضايا شيوعية ، فقد حدث أنه عندما رفعت إليه بصفته حاكماً عسكرياً ، أحالها إلى وزير الدولة مصطفى مرعي فخفض الحكم على أستاذ بالجامعة من سبع سنوات سجن إلى ثلاث سنوات ، وبذلك لمس الوتر الحساس لدى الملك الذي كان يطالب بتشديد الأحكام على دعاة الشيوعية ، وعليه أمر بإلغاء التأشيرة الجديدة واعتماد الأحكام على أصلها ، وأذعن رئيس الوزراء ، وكان ذلك من أسباب رفض فاروق لتعيين مصطفى مرعي رئيساً لمحكمة النقض[2] . وطلب الملك من جلاد القيام بمسح شامل عن الحالة السياسية الداخلية ، وتحدث معه في إمكانية إسقاط حسين سري ، ولكن اعتبر أنه من المصلحة إبقاؤه كدعامة لحين إجراء الانتخابات ليمارس قمع السعديين عن طريق إبراهيم عبد الهادي[3] ، ومما يذكر أنه عقب تأليف الوزارة أشاع فاروق القول عن رغبته في انتخابات حرة حتى إنه أرسل كريم ثابت لقصر الدوبارة ليعلمه بتصميمه على ألا يتدخل فيها بأية طريقة[4] .

وتعثرت الوزارة أمام الانتخابات من حيث تقسيم الدوائر ومطالب كل

(١) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٨ في ٢٥ يونيو ١٩٥٥، ص ٣.

F.O. Op. Cit, 73461, J 7323 - 1013 - 16, Andrews - F.O, Alex. Sept, 9, 1949, No 140.

(٢) Ibid, 73405, J 7019 - 1015, 16 , Andrews - F.O, Alex. Sept, 9, 1949, No 156.

(٣) Ibid, J 7524 - 1015 - 16 , Andrews - F.O, Alex. Sept. 22, 1949, No 199.

(٤) Ibid, J 6035 - 1015 - 16, Andrews - F.O. Cairo, July 26, 1949, No 57 .

حزب وتعارضها، فتدخل فاروق ودعا الوزارة لتناول الإفطار عقب صلاة العيد، وأعلم الوزراء ورئيسهم بأنه وهو في بيت الله دعاه أن يصون الائتلاف لخير البلاد ولتحقيق الأغراض القومية التي ألفت الوزارة من أجلها وأن لا يبارك من يكون سبباً في تقويضه ، وأشار إلى تقسيم الدوائر وتوزيعها ، وأن هذا متروك للوزراء والأحزاب والبرلمان ، وتوجه بحديثه إلى حسين سري وبين أنه يعرف أن مشكلة التقسيم الجغرافي للدوائر الانتخابية تحت الاعتبار ، وأنه لا يريد التدخل في هذا الموضوع، ويرى أن مسألة عدد المقاعد في البرلمان تستحق الدراسة وذلك بضمان أن يكون هناك عدد صغير من الأماكن لزعماء الأحزاب ، وتعشم أن تكون الحملة الانتخابية دون مرارة أو ضغينة ، وفي مقابلة لفؤاد سراج الدين مع القائم بالأعمال البريطاني صرح بأن هذه الخطبة من صنع حسن يوسف وحسين حسني سكرتير الملك الخاص والذي يسنده بقوة إبراهيم عبد الهادي[1]. ويعيب أندروز على فاروق نزوله هذا الميدان، وأن نصيحته غير صحيحة في تلك الآونة ، وتدخله يعقد المسألة أكثر مما يحلها ، وأن ذلك ترك انعكاساً سيئاً على الأحزاب جميعها[2] .

ولم تنجح محاولة فاروق في الحفاظ على الائتلاف ، ولم تكن مسألة الانتخابات وحدها في ميدان الخلاف، وإنما تعددت مظاهره، وثقلت اليد الملكية على الحكومة ، فطلب فاروق أن يستقيل حسين فهمي وزير المالية لما بدا منه بشأن إصلاح يخت المحروسة ، فاستقال ، وكان له موقف آخر فقد رفض التصريح للملك بدولارات وفرنكات سويسرية سبق وطلبها لشراء تحف فنية[3] . ومع هذا فقد تمكن فاروق من تهريبها ثم استغل سيطرته على الحكومة وباع لها يخت فخر البحار وكسب مائة ألف جنيه في الوقت الذي

---

(١) Ibid, J 7924 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Cairo, oct. 6, 1949, No 28.

(٢) Ibid, J 7867 - 1015 - 16 , Andrews - F.O, Cairo, oct. 5, 1949, No 1022.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٦٦، الأهرام عدد ٢٤٠٩٥ في ٢ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١ .

احتفظ به[1] . وأصبحت ملامح خنوع رئيس الوزراء واضحة ، وحتى تشدده في البداية تجاه كريم ثابت تخلى عنه ، فقد رشحه مع أحمد عبود لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس ، وعدل القانون الذي سبق أن سعي إليه فاروق بجعل تعيين رئيس الأكان يصدر بأمر ملكي وليس بمرسوم ملكي[2] . ويذكر في حديث له مع السفير البريطاني أنه من الواجب عليه تلبية رغبة الملك طالما أن في إمكانه تأدية بعض الأعمال الحسنة ، وبين صعوبة الإبقاء على الائتلاف[3] . وبناء على اتفاقه مع القصر ، قدم استقالته في ٣ نوفمبر ، وسببها بالاختلاف حول تقسيم الدوائر الانتخابية وفشله في التوفيق بين الأحزاب ، وقبلها فاروق ، وفي نفس اليوم صدر الأمر الملكي لتأليفه وزارة محايدة لإجراء الانتخابات[4] ، ورضي الملك عن رئيس وزرائه وفي مقابلة له مع السفير البريطاني تكلم عنه بكل ارتياح ، وبين أنه يلعب دوراً مدهشاً ، وله القدرة على التحكم في أعصابه مما يسهل الأمور[5]. ومن ثم فقد أنعم عليه بقلادة فؤاد الأول وأصبح صاحب المقام الرفيع ، أيضاً منح أربعة من وزرائه رتبة الباشوية[6] . وكان واضحاً أن هذا الود المتزايد هو من أجل انتخابات تتم بما يتفق مع الرغبة الملكية في التوازن بين الأحزاب وعدم حصول الوفد على الأغلبية ، ووعد حسين سري الملك بالنتيجة المرجوة ، لكن محمد هاشم الذي أوكلت له

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٤٢٣ في أول أكتوبر ١٩٥٣، ص ٥، محكمة الثورة ، حلمي سلام : المرجع المذكور ،ص ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور ، عدد ٥٥٨ في ٢٥ يونيو ١٩٥٥، ص ٣، حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .

(٣) F.O. Op. Cit, J 8289 - 1015 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 18, 1948, No 536.

(٤) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٤٧٦ ـ ٤٨١ .

(٥) F.O. Op. Cit, J 8938 - 1015 - 16, Moelean-Stewart. Cairo, Nov. 7 1949, No 38.

(٦) السياسة ، عدد ١٥٣٠ في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ ، ص ٤، حسين يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٧٠ .

المسألة لم ينفذ الرغبة ، وفاز الوفد في الانتخابات وتولى الوزارة .

ومنذ أن عاد فاروق من رحلته البحرية في خريف ١٩٥٠ ، بدأت الدلائل تشير إلى عدم الرضا الملكي عن حكومة الوفد ، وزكت الأحداث اللاحقة جذوة الرغبة في الإطاحة بها ، ورغم أن النفور انتاب علاقة الملك بعلي ماهر ، إلا أن الأخير تمكن من أن يثبت بين الحين والآخر أنه رجل الملك ، فهو - على سبيل المثال - يعلق في الصحافة على التوجيهات الملكية بشأن توحيد الصفوف ويعتبرها كلاماً منزلاً[١]. وكان يغمره إحساس عميق بأن فاروقاً سيحتاج إليه خاصة مع حدوث الأزمات ، فقد عرف كيفية التعامل معه ، ومع نهاية عام ١٩٥١ زادت ثقته من قرب توليه السلطة ، فيذكر السفير البريطاني أنه يزعم تأكده من أن الملك سيسانده عندما يحين الوقت ، كما أشار في موقع آخر بأنه لا يزال المتطوع الوحيد لتوجيه دفة الحكم في تلك الظروف الصعبة[٢] . وتعلن أخبار اليوم صراحة عن تلك المحاولات التي تبذل لضم الصفوف بتأليف وزارة قومية برئاسة علي ماهر[٣] . ومع كل هذه الخلفيات إلا أن التصورات لم يكن فيها علي ماهر بمفرده وإنما اشترك معه الهلالي إذ رشح ليخلف النحاس - في نفس الوقت الذي علم فيه علي ماهر بأن النية الملكية اتجهت له لتولي الوزارة الجديدة - ففي العاشرة من مساء ٢٦ يناير ١٩٥٢ أرسل فاروق إليه حافظ عفيفي وأندراوس ليعرضا عليه رئاسة الوزراء ، لكنه أجاب بأنه لا يمكن أن يقبل حتى يعرف الرد الذي أرسلته وزارة الوفد على اقتراحات ابن سعود ، فأجيب بأنه ليس هناك وقت يسمح بذلك ، وعليه اعتذر عن القبول واقترح تقديم العرض لعلي ماهر[٤]، الذي كان يحتل مكاناً بارزاً في الصورة،

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٧٨٤ في ١٨ يونيو ١٩٤٩ .

(٢) F.O. Op. Cit, 90109, JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5, 1952.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٣٧٤ في ٥ يناير ١٩٥٢، ص ١ .

(٤) F.O. 141 - 1453 - 1011 - 13 - 52 G, Conversation (Campbell - Haffez Affifi) =

فهو الرجل المحنك سياسياً وصاحب القدرة والقوة على المواجهة والامتصاص خاصة بعد أحداث حريق القاهرة، بالإضافة إلى دوره في الأيام الأخيرة بجعل المصريين يرضون عنه في هذا الموقع.

وصدر الأمر الملكي لعلي ماهر بتأليف الوزارة في ٢٧ يناير ، ولم تنجح محاولاته في ضم الأحزاب لوزارته حيث اشترط القصر أن ينضموا كأفراد معينين بالاسم لا أحزاباً ولا ممثلين للأحزاب[1] . وأصر فاروق على إدخال مرتضى المراغي وزيراً للداخلية وزكي عبد المتعال وزيراً للمالية والاقتصاد على غير رغبة رئيس الوزراء، ويعلق ستيفنسون على الوزارة بأنها تستمد قوتها من الملك[2] . ومع ذلك فإن علي ماهر لم يمكن فاروقاً تماماً من التسلط ، فقد رفض تعيين كريم ثابت وزيراً بعد استقالته من منصب المستشار الصحفي ، وعارض في تعيين كامل قاويش نائباً عاماً لصلته بشماشرجي الملك ولكره الناس له ولأنه أحدث المستشارين ، وامتنع في البداية عن إعطاء حكمدارية القاهرة لأحمد طلعت المتهم في نظر الإخوان المسلمين في حوادث التعذيب والتشريد التي تعرضوا لها ، ولكن أمام تعنت فاروق وافق على شغله للمنصب ، وعاكس في مسألة عودة عبد الفتاح عمرو إلى منصبه الأصلي في لندن مما أدى لاحتيال فاروق وإرساله ضمن وفد التعزية في وفاة الملك البريطاني[3] . ومما يذكر أن علي ماهر لم يكن عنيفاً في رفضه وإنما اتبع أسلوب المراوغة . وشكا فاروق للسفير البريطاني من أنه يجد بعض الصعوبات مع رئيس وزرائه وبصفة خاصة في مسألة التعيينات ، وأوضح له أنه أخذ على

= Cairo, Jan. 29, 1952, F. F.O. 371 - 96872, JE 1018 - 79 , Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1952, No 45.

(١) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٢ ، ص ٣١٢.

(٢) F.O. 371 - 96846, JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1952.

(٣) موسى صبري : المرجع المذكور، ص ص ٤٢ ـ ٤٨ ، حلمي سلام : المرجع المذكور ، ص ص ٦٢ ـ ٦٤ .

عاتقه المسئولية بإقصاء حكومة الوفد ، وعليه فلا بد أن تسير الأمور وفقاً لوجهة نظره[1] .

ولما كان علي ماهر حريصاً على التفرغ لمفاوضة بريطانيا فقد قرر عقد السلام مع الوفد ، وبالتالي فإن سياسة التطهير التي حمل لواءها رئيس الديوان لم تكن تتفق معه ، هذا بالإضافة إلى أنه رأى تكوين جبهة صلبة معتدلة ذات ثقل سياسي لمقاومة ضغط القصر من ناحية ، وتهدئة للعناصر المشاغبة من ناحية أخرى ، وعندما بدأت البوادر تشير لذلك بتأييد البرلمان الوفدي بالإجماع له وحصوله على الثقة نتيجة نعته للنحاس في مجلس النواب بأنه سلفه العظيم وبالتصريح باتباع سياسته ، تحرك حافظ عفيفي وتحدث معه بخشونة بالغة لتعاطفه مع فؤاد سراج الدين وحذره منه ، فأظهر رئيس الوزراء تجاوباً ووعد بأن يكون أكثر حرصاً[2] . وطبيعي أن يقلق فاروق من تلك المغازلة بين علي ماهر والوفد، كما استاء من مسألة الجبهة الوطنية المقترحة حيث ستضم الوفد، وفي حديث لرئيس الديوان مع السفير البريطاني في ٢ فبراير صور له انزعاج الملك وإخطاره لرئيس وزرائه بما تكتنفه تلك التصرفات من خطر[3] .

ولقي فشل مسألة الجبهة الوطنية صدى طيباً لدى فاروق الذي كاد يقاطع رئيس وزرائه ، فلم يستقبله إلا مرة واحدة كانت لمناسبة حلف الفونس جريس اليمين إذ عين وزيراً للزراعة وكان خارج مصر ، وذلك بالرغم من تكرار علي ماهر طلب المقابلة الملكية مما أثر في نفسيته ، وفي يوم عيد الميلاد الملكي ، وعندما أراد التحدث عن الرغبة الملكية في عدم إقامة زينات بهذه المناسبة ، وأن تصرف المبالغ المقررة على الفقراء من منكوبي الحوادث الأخيرة ، وقبل أن يلقي كلمته طلب إليه أن تعرض على الملك ، فرفض

---

(١) F.O.Op.Cit, 96872, JE 1018 - 68, Stevenson - F O, Cairo, Feb. 14, 1952, No 367

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٢ في ٢٩ يناير ١٩٥٢، ص ١ ، F.O. 141, op cit, .

(٣) F.O. 371 - 96871, JE 1018 - 45 , Stevenson - F.O. Cairo , Feb 2, 1952, No 291.

وصرح بأن التقليد الدستوري يقضي بألا تصدر التصريحات من القصر إلا بموافقة رئيس الوزراء، وهو المسئول الأول عن تصرفاته وحديثه ولا رقابة لأحد عليه[1]. وتناسى أنه لقن فاروقاً الدرس منذ بداية حياته ، ومما زاد الوضع سوءاً استمراره في مجاملة الوفد، فحرص على استمرار البرلمان صاحب الأغلبية فيه، وأبقى الموظفين المنتمين له في مراكزهم ولم ينشر التقرير الرسمي عن أحداث الحريق خوفاً من إلقاء المسئولية على وزرائه، وذلك جميعه ليضمن الحصول على تعاونه ، كما ساعد أسلوبه السياسي في الحصول على تأييد عدد من الأحزاب والتفاهم مع الإخوان المسلمين ، وكان لمرتضى المراغي رجل الملك في الوزارة دور فعال في الكيد لعلي ماهر ، واشتدت بينهما الخلافات ، ومع علم رئيس الوزراء بدرجة تقربه لفاروق لكنه لم يضع ذلك في الاعتبار . وعندما رغب الملك في حل البرلمان ، لم يتفق هذا مع رئيس وزرائه ، ووفقاً لطريقة الأخير في التمهل احتفظ بمرسوم التأجيل وعليه التوقيع الملكي من غير تاريخ حتى يستعمله في اللحظة المناسبة لا سيما إذا اتخذ منه الوفد موقفاً[2] .

وفي هذه الآونة قامت الأغلبية الوفدية بالمجلس بمعارضة الحكومة في التعويضات المالية لمساعدة ضحايا حوادث ٢٦ يناير ، لكن سرعان ما أمر الوفد نوابه بعدم المعارضة ، وعليه رأى علي ماهر أن يبقى المرسوم سراً ولا يذاع أو ينشر وفقاً لنظريته في تهدئة الأجواء استعداداً للدخول في المفاوضات . والواقع أن ثقته في نفسه وتيقنه من نجاحه في مسألة المفاوضات قد أوغر عليه قلب فاروق الذي تحقق من أن ذلك الأسلوب هو لتغطية المشاكل الداخلية ،ومن ثم أرسل إليه تحذيراً عن طريق حافظ عفيفي تحت هذا المعنى ، لكنه لم يأت

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٤٩ في ١٣ يونيو ١٩٥٣، ص ١، البلاغ، عدد ٩٣١١ في ٧ فبراير ١٩٥٢، ص ٢ .

(٢) F.O.Op. Cit, 96874, JE 1018 - 108, Stevenson - F.O, Cairo, March 10, 1052, No .66 صدر مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان بمجلسيه في أول مارس ١٩٥٢ .

بالمطلوب[1] . وأصر رئيس الوزراء على الدخول في المفاوضات ، وأعد المذكرات وحدد للسفير البريطاني أول مارس ميعاداً لبدئها[2] . وأحس فاروق بأن مهمة الوزارة قد تحققت في إعادة الهدوء والنظام والثقة وتسكين الخواطر ، ووقف الهجوم على بريطانيا ، وتجميد نشاط الفدائيين وإسقاط التوتر في منطقة القناة، وعودة العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، وإخضاع وسائل الإعلام للرقابة للحد من ثوريتها ، وتخفيض بعض الأسعار ، وبالتالي انتهى دورها ، هذا بالإضافة إلى العقبات التي وضعها علي ماهر واعتبرها الملك سياسة جديدة تهدف إلى تقليم أظافره وتقليص سلطته .

وعقد فاروق العزم على إسقاط الوزارة ، وعقب أسبوعين من تأليفها كلف رئيس ديوانه بتبليغ الهلالي بالاستعداد لتولي الوزارة ، ثم عاد وأرسل إليه أندراوس في ٢٥ فبراير لنفس الغرض ، وارتفع مؤشر حنقه على رئيس وزرائه لتكليفه للجنة الحربية بإعداد مشروع يرتكز على حياد مصر[3] . وفي مساء ٢٦ فبراير التقى ستيفنسون برئيس الديوان الذي أوضح له أن الملك سيرسل خلال أيام قليلة لعلي ماهر ليعلمه بأنه غير راض عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة ، وأصبح منتظراً رداً على ذلك إما أن يقدم استقالته أو يرضي الملك وينفذ ما يمليه عليه ويعمل ضد الوفد[4] . لكنه لم يمتثل وواصل منهجه مع الوفد حتى إنه تمسك بحرفية ندائه في الجلاء والوحدة ، واعتبر رئيس الديوان في ذلك عائقاً للمفاوضات وأخبر السفير البريطاني بما يجب أن تكون عليه مقابلته له ونقل إليه الرغبة الملكية بجعل المناقشات مبدئية وعدم الدخول في المضمون ، فأجابه ستيفنسون بأن نيته الإصغاء لأفكار علي ماهر ، وإذا عرض

---

(١) Ibid,

(٢) Ibid, 96872, JE 1018 - 83, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952, No 432.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid, JE 1018 - 84, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952 , No 438 .

مقترحات نهائية بشأن الجوهر فلن يرفض سماعها ، وعليه قال حافظ عفيفي إن القصر يريد كسب أيام قلائل ، وبالتالي فهو يتعشم ألا يشجع علي ماهر على ذلك ، فوافق ، ثم طلب منه أن يعبر له عن تبكيته لاتجاهه في التعاون مع زعماء الوفد[1] . وعليه يتضح ضغط فاروق الذي أحاط برئيس الوزراء من كل جانب . وفي حديث دار بين ستيفنسون ومصطفى أمين بشأن تغيير الحكومة ، أشار الأول إلى أن ذلك من الشئون المصرية ، ولكن إذا حدث فيجب ألا يكون بعد بداية علي ماهر في المفاوضات معه مباشرة حتى لا يؤول بأن إقالته هي بسبب موقفه المتشدد للدفاع عن حقوق مصر[2] . ووضع الملك ذلك نصب عينيه عند تنفيذ خطته .

وكلف فاروق رئيس ديوانه باتخاذ إجراءات تغيير الوزارة ، رغم مقابلة الأخير لرئيس الوزراء في ٢٧ فبراير الذي وعد بالقيام بكل شيء على وجه حسن ، ويعلق السفير البريطاني على هذا الموقف بأنه يريد أن يلعب لعبته ، وسلوكه كاتجاه الوفد[3] . وفي ٢٩ فبراير أرسل الملك حافظ عفيفي إلى ستيفنسون ليطلب منه تأجيل مقابلته مع علي ماهر المحدد لها أول مارس لأنه سيقدم استقالته ليجري تعديلاً في الوزارة ، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أنه سيحتذر مدعياً أصابته بالبرد[4] . ونفذ المطلوب ، وبناء على التخطيط وحتى لا يشاع أن علي ماهر استقال لخلاف مع القصر أو أن الأخير اضطره لذلك، أنيط لوزيري الداخلية والمالية والاقتصاد مهمة دب الشقاق وخلق أزمة داخل الوزارة بحيث تتحول سريعاً لإجبار رئيس الوزراء على تقديم استقالته ، ونشر خبر تأجيل البرلمان عن طريق مرتضى المراغي مما أثار علي ماهر، فعقد اجتماعاً لوزارته وحدثت مشادة بينه وبين وزير الداخلية تضامن فيها زكي عبد

---

(١) Ibid,

(٢) Ibid, JE 1018 - 83, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952, No 432

(٣) Ibid, 96873, JE 1018 - 90, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 29, 1952, No 450.

(٤) Ibid, JE 1018 - 89, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 29, 1952, No 452,

المتعال مع صديقه ، وقدما استقالتهما [1]، وأيقن علي ماهر أن لحظة خروجه قد حانت ، خاصة بعد رفض فاروق لمقابلته ، فقدم استقالته في أول مارس ، وأشار فيها إلى العقبات التي تقوم في سبيل مهمته ، وكان رد الملك عليها تقليدياً ومقتضباً [2]. ومن ثم سجل انتصاراً على حكومته ، وعزز نزوعه المتأصل في السلطة المطلقة .

كان منتظراً أن يرث الهلالي الوزارة عقب استقالة علي ماهر ، فقد انشغل به ذهن فاروق ليتقوى به على الوفد ، وهو الآخر لم يكن يمانع في تولي الحكم في الفترة الأخيرة ، وإنما تمنع حتى وجد أن الظروف تلائمه فقبله ، والحقيقة أن كلا الطرفين لم يكن يحمل أحدهما الحب للآخر . وصدر الأمر الملكي لتأليفه للوزارة في أول مارس ، وجاء جوابه لينم على برنامج الإصلاح الذي يرتكز على التطهير بحسم الفساد وإقامة الحساب وإحياء سنن العدل وإقصاء الرشوة والمحاباة والمحسوبية ورعاية حق الفقراء [3]. ويفهم من بين السطور الاتهام الصريح للوفد ، وفي ذلك ما يريح فاروقاً ، ومنذ البداية أراد فرض الوزراء الذين يرى أن وزاراتهم لها الأهمية، فدخل مرتضى المراغي وزيراً للداخلية والحربية والبحرية وذلك بعد نجاحه كوزير للداخلية في الوزارة السابقة في تنفيذ رغباته ، ومن ثم وجد أن يقوى شكيمته على الجيش بهذا الرجل وخاصة صغار الضباط ، ورفض ترشيح الهلالي لمحمد نجيب لوزارة الحربية والبحرية ، كما دخل الوزارة زكي عبد المتعال ليشبع نفسه في الانتقام من الوفد بفضح تصرفاته المالية ، ووافق رئيس الوزراء ، لكنه عارض في تولي

---

(١) Ibid, 96874, JE 1018 - 108, Stevenson - F.O, Cairo, March 10, 1952, No 66.

ينفي مرتضى المراغي عن نفسه أنه عن طريقه نشر الخبر، ويذكر أن فاروقاً أوعز إلى حافظ عفيفي بالاتصال بإحدى الصحف الكبرى وإبلاغها. مرتضى المراغي : شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة، اكتوبر، عدد ٤٩٧ في ٤ مايو ١٩٨٦، ص ٥١.

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور ، ص ص ٥٠١، ٥٠٢ .

(٣) نفس المصدر، ص ص ٥٠٥ ـ ٥٠٨ .

النقيب وزارة الصحة ، ومن الجدير بالذكر أن أندراوس كان الصلة بين الهلالي وحافظ عفيفي من ناحية، والملك من ناحية أخرى، أثناء مشاورات تأليف الوزارة[1] . وأثار فاروق مرة أخرى مسألة تعيين كامل قاويش نائباً عاماً حيث آمن بإمكانياته في بتر النشاط الشيوعي ، فتمسك الهلالي بموقف علي ماهر واعتمد على أسانيده ، وانتهى الأمر بالموافقة على تعيينه وكيلاً لوزارة الداخلية[2] .

وفي اليوم التالي لتأليف الوزارة قامت مظاهرات في جامعة فؤاد (القاهرة) ضد الهلالي والقصر مما دفع فاروقاً إلى أن يبدي تعاونه بشأن محاولة إنقاذ ، ووجهها إلى الضرب على أيدي الوفد حيث وجد أذناً صاغية من رئيس وزرائه الذي اتخذ إجراءاته ـ كحاكم عسكري ـ ضد الوفديين[3] ، على اعتبار ذلك بداية تمتد لتشمل الفساد في وكره الذي يكمن في القصر ، وربما كان يتفاءل خيراً في مساندة الملك له ، وهذا ما لمسه مراسل الإجبشان جازيت ونقله ستيفنسون لحكومته[4] . كما اعتقد الهلالي بقدرته على التحالف مع المسئولين بالديوان لانتزاع الملك من أحضان الموظفين غير المسئولين[5] . وبطبيعة الحال لم تكن تتفق سياسة التطهير مع فاروق وحاشيته ، لكنه أرادها موجهة إلى خصومه ، وعندما تأتي أكلها توأد قبل أن تواصل طريقها . ونال رئيس الوزراء القبول في البداية ، وكتب القائم بالأعمال البريطاني إلى لندن يبين أن فرص بقائه زادت بعد تأجيل الانتخابات ، لكنه في نفس الوقت أشار

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٣٣٥، مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور ، عدد ٥٧١ في ٨ يوليو ١٩٥٥، ص ٣، صلاح الشاهد: المرجع المذكور، ص ١٨٧ .

(٢) موسى صبري: المرجع المذكور ، ص ٦٩ .

(٣) F.O, Op. Cit, 96846, JE 1013 - 13, Creswell - F.O, Cairo, April 25, 1952, No 42.

(٤) Ibid, 96874, JE 1018 - 107, Stevenson - F.O, Cairo, March 10, 1952,

(٥) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٢٢ .

إلى دسائس القصر التي تجري في الخفاء ورأى أنها ربما تؤدي إلى تخليه عن الحكم[1] . ويقصد مؤامرات الحاشية التي أقلقتها تصرفات الهلالي .

وجاء عيد الجلوس الملكي ليظهر فيه رئيس الوزراء ولاءه وإخلاصه لسيده ، فخطب خطبته الأولى في الإذاعة ، ويسجل السفير البريطاني عنها أنها كانت أنشودة مدح شرقية ، فوصف فاروقاً بأنه المنقذ لبلده وأشار إلى جهوده الوطنية ونشاطه في أفريقيا . أما الخطبة الثانية فألقاها في حفل الشاي بقصر الزعفران وسرد فيها تقدم مصر في عهد الفاروق ، وكيف أن عرشه أصبح أمل كل مصري ، وأفاض في وطنيته معلناً عن هدفه في وحدة وادي النيل[2] . . وأعطى ذلك فاروقاً مزيداً من الاعتزاز بنفسه ، وأعد مرتضى المراغي العدة بشأن الانتخابات المقبلة، فأجرى حركة تنقلات بعد استبعاد الوفديين من وظائفهم، وأصبح القابضون على الزمام من أتباع القصر[3] . وتمكن الملك من تنفيذ خطته .

ولم يستمر الوفاق طويلاً بين فاروق ورئيس وزرائه ، فقد غضب الأول من دعوة الثاني للمهدي ، إذ كان يعتبره منافساً له على عرش السودان ، ورفض استقبال البعثة ، وعندما ذهبت لسماع الدرس الديني بقصر عابدين طفق الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية ـ بناء على تعليمات القصر ـ في الحديث عن بركات التاج المصري مما جعلها تنصرف ، وانعكس ذلك على المفاوضات معها مما أثر على العلاقات بين الهلالي ومليكه ، أيضاً استاء رئيس الوزراء من إفتاء نفس الشيخ ـ وفقاً للرغبة الملكية ـ عندما هاجم مذهب باكستان ، كذلك حدث خلاف حول سياسة الجيش ومواجهة المعارضة فيه ، وعليه قدم الهلالي استقالته أكثر من مرة ولكنه أرجع من رئيس الديوان[4] .

---

(١) F.O. Op.Cit, 96846, JE 10113 - 13, Cairo, April 25, 1952, No 42.

(٢) Ibid, 96875, JE 1018 - 48, 150, Stevenson - F.O. Cairo, May 6, 1952.

(٣) جمال الشرقاوي : أسرار حريق القاهرة في الوثائق السرية البريطانية ، ص ١٥٢ .

(٤) F.O. op. cit, 96847 , JE 1013 - 24, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 67, Little: Op. Cit, p . 188. صلاح الشاهد: المرجع المذكور، ص ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، =

وعادت الأمور وتأزمت ، وبدأ احتكاك رئيس الوزراء بالحاشية ، خاصة فيما يتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة ، وهنا أدرك الملك توقعاته بشأن سياسة التطهير وخشي من زحفها إلى قصره في وقت سلم فيه نفسه إلى مستشاريه الذين انتهزوا الفرصة وصبوا اللعنات على الهلالي وتصرفاته التي ستفضحهم، حيث شغل باله مسألة مضاربات بورصة القطن وشكل فيها أندراوس ثقلاً ، ومركزه أهله للعمل لحساب الملك الذي استخدم أسماء مستعارة في هذا المجال[1] . كما أدخلت الحاشية في روعه أن التطهير هو لحساب الشيوعية ، وقد بين سفير الولايات المتحدة للقائم بالأعمال البريطاني أن للوفديين الذين تنتظرهم إجراءات قضائية ـ ضد الفساد ـ في المستقبل القريب دوراً في الدسائس بالقصر والتي أذعن لها فاروق[2] وبالتالي أصبح لا بد من الإطاحة بالوزارة .

وفي أواخر مايو رفع كريم ثابت مذكرة لفاروق عن سوء الحالة الاقتصادية ، وأن الصالح الملكي اخراج الهلالي من الحكم ، وعرض ثلاثة حلول ، إعادة النحاس إلى الحكم أو يعهد إلى مرتضى المراغي برئاسة الوزارة أو يؤلف حسين سري وزارة محايدة تجري انتخابات جديدة ، وسأل الملك حسن يوسف عن رأيه ، فساق له مميزات الوزارة القائمة ، فصادق عليها[3] . وراح أندراوس يحركه إذ كان ناقماً على سياسة الهلالي الخاصة بالفساد وشكا منها لكريزول[4] ، وفي نفس الوقت كان يجري اتصالاته بحسين سري ـ الذي كان قد عينه عضواً لمجلس إدارة شركة البيضا ـ وبدا متوقعاً أن يقدم الهلالي

= الجمهور المصري، عدد ٩٩ في ٢٤ أبريل ١٩٥٢ ، ص ٣ .

(١) موسى صبري : المرجع المذكور ، ص ص٨٣ ، ٨٤ ، جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور ، ص ١٨٧ .

(٢) F.O. op. cit, 96876, JE 1018 - 167, Creswell - F O, Alex. June 29, 1952, No 984.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٤) F.O. 141 - 1453, 1011 - 60 - 52 G, Creswell - F.O, Alex. July 7, 1952, No 163,

استقالته بين لحظة وأخرى ، إذ لم يكن من الممكن الدخول في تنازع مع المصالح القوية داخل القصر ، ولم يمكن فاروق رئيس وزرائه من مقابلته[١] . وحانت اللحظة وقدم استقالته في ٢٨ يونيو .

وفي أول يوليو كتب كريزول لحكومته بما أخبره به أحد وزراء الهلالي بأن السبب القوي الذي أجبره على الاستقالة أن أحمد عبود دفع مليون جنيه إلى أندراوس وكريم ثابت في سويسرا لصالح الملك ، وحصل القائم بالأعمال البريطاني على تأكيد لذلك من خلال الأمريكيين ، وما لبث الأمر أن نشرت التيمز ـ عن طريق تبليغ السفارة ـ الخلفية المحيطة بالاستقالة والتي أرجعت إلى قيام أحمد عبود برشوة لمصلحة القصر لإسقاط الحكومة نظراً لأن وزير ماليتها يصر على تحصيل خمسة ملايين جنيه كضرائب مطلوبة منه[٢]. وكانت مسألة الضرائب المستحقة عليه صحيحة ، وحرص على عدم الإيفاء بها ، هذا وقد ربطه العداء بوزير المالية الذي أعلن أنه سيحصل مطالب الحكومة بالكامل ، بالإضافة إلى تنويهه بالتخطيط لتأميم اتحاد السكر الذي يسيطر عليه بحجة أن الشركة تنوي رفع الأسعار، مما أدى لانخفاض قيمة الأسهم، وعليه كان لا بد له من التحرك والبحث عن وسيلة تنقذه، وأسهلها تغيير الوزارة عن طريق القصر، فاتصل بعصابته وأبدى عرضه ونصيب كل واحد، وبالطبع مرجح أن للملك نسبته، إذ كان في حاجة إلى مزيد من الأموال، ودفعت الرشوة في سويسرا لأندراوس وكريم ثابت في النصف الأول من يونيو، ولم يسكت أحمد عبود وإنما أخبر صديقاً ـ في أعقاب الدفع ـ بأن وزارة الهلالي في طريقها للخروج لتخلفها أخرى ترضخ لمصالحه. أما عن الطريقة التي وصلت بها الرشوة لأسماع رئيس الوزراء فتتلخص في

---

(١) F.O. 371,Op.Cit,JE 1018 - 166, Creswell - F. O, Alex. June 28, 1952, No 983.

(٢) F.O. 141,Op.Cit, 1011 - 50 - 52 G., Creswell - F.O, Cairo, July 1st , 1952, No 988, F.O. 371,Op.Cit,JE 1018 - 168 , 169, Creswell - F.O, Cairo, July 1st , 1952, No 989

أن التحـويـل غيـر العـادي لمبلغ كبيـر لفت نـظر سلطات مـراقبـة النقـد في نيويورك التي أجرت استعلامات بواسـطة السفير الأمـريكي في سويسـرا ، وأكـدت أن محول المبلغ هـو أحمد عبـود والدفـع للشخصين المـذكورين ، وتسربت هذه المعلومات للهلالي بواسطة السفارة الأمريكية ، وبناء على ذلك استخدم رئيس الوزراء سلطته كحاكم عسكري على إرغام البنوك التي يتعامـل معها أحمد عبود بتقديم تفاصيل بتحويلاتهـا الأخيرة الخـاصة بـه والتي أيدت الواقعة[1] .

ونقبت بـريـطانيـا عن المسـألـة ، فـأرسـل سفيـرهـا في واشنـطن إلى الإسكنـدرية بمـا علمه عن طـريق الخارجيـة الأمـريكيـة بـأن المبلغ النقـدي ٢٥٠,٠٠٠ جنيه وقد دخل ذمة أندراوس وكريم ثابت ، ولم ير أي تقرير يذكر اسم الملك كمستلم نهائي ، ولكن السفير البريطاني لا يستبعد أن يكون المبلغ مليون جنيه[2] . وأكدت الخارجية البريطانية أن سقوط الهلالي تم بمؤامـرات أندراوس وكريم ثابت وبتلك الرشوة التي قدمها لهما أحمد عبود حتى لا يقـع تحت طائلة الإجراءات ضد الفساد[3] . ومعـروف أن هذه الصفقـات لم يكن يذكر فيها اسم فاروق صراحة ، لكنه كان المستفيد الأكبر منها . كما أن سياسة زكي عبـد المتعال الخـاصة بتـرك أسعار القـطن تأخـذ طريقهـا العادي ـ وفقـاً للعرض والطلب ـ لم ترق في نظر أندراوس وكريم ثابت كمضاربين في القطن فقط بل أغضبتهم[4] ، ومس ذلك الملك ، وراح وزيـر الماليـة يشكو من أنـه يواجه ارتباكاً مالياً خطيراً لاستمرار طلبات القصـر لإمـداده بـالدولارات ، وأن زيارات بوللي العديدة إلى سويسرا ربما يكون السبب الحقيقي أنه يضيف هذه

---

(١) F.O. 371,Op Cit,JE 1018 - 193, Chancery - F.O, Alex. July 7, 1952

(٢) F.O. 141, Op.Cit, 1011 - 57 - 52 G,Washington - Alex, July 2, 1952, No 34, F.O. 371,Op.Cit,JE 1018 - 179, Franks - F.O. Washington, July 2, 1952, No 1286.

(٣) F.O. 371,Op.Cit, JE 1018 - 174, F.O, Minute,Allen, July 2, 1952, JE 1018 - 182. Commonwealth Relation office - C.A.N.S., July 3, 1952,

(٤) Ibid, JE 1018 - 169, F.O - Alex, F.O, July 1st 1952, No 1050.

الدولارات وما يماثلها إلى الحساب الملكي . أيضاً كان من تسلط فاروق على حكومته ـ لإشباع نهمه ـ التدخل في المشروعات الاقتصادية ، فعندما تقرر بناء صوامع لتخزين القمح ، وكانت الوزارة قد انتقلت إلى الإسكندرية ، أعطى تعليماته إلى الوزراء بالاهتمام بتوصيل المياه وبناء الصوامع ، ومما يذكر أنه سبق أن قدمت عطاءات من شركات انجليزية وأمريكية لهذا العمل بحوالي مليون وربع جنيه ، ولكن أرسى العطاء على شركة مصرية بما قيمته خمسة ملايين من الجنيهات ، وظهر كريم ثابت كعضو في مجلس إدارة شركة مياه الإسكندرية بناء على طلب أندراوس ، الذي رأس الجلسة مكان الرئيس اليوناني ، وبناء على ذلك انسحب المدير البريطاني منها[١] . ورغم أن الرقابة على الصحافة منعت نشر تقرير عن تلك المؤامرات ، إلا أن البلاد كانت جميعها على دراية بها[٢] . وبذلك سفر فاروق في تصرفاته ، وفي تلك الفترة تعانق جشعه للمال مع حبه للسيطرة وقاما بدورهما في اللعب بحكوماته .

عقب استقالة الهلالي أبقى فاروق مصر دون وزارة حتى ٢ يوليو ، ودل هذا على التخبط الذي جعله يترنح بين ديوانه ومستشاريه ، فرئيس الديوان رغب في تولي بهي الدين بركات الوزارة لما لديه من إمكانيات تؤهله للمنصب خاصة الأمانة وذلك كعمل مضاد للأثر السيىء الذي لصق بسمعة فاروق نتيجة ظروف سقوط وزارة الهلالي ، ونجح بعد جهد في إقناع مليكه وحصل منه على التكليف في أول يوليو ، واستمرت المفاوضات طوال اليوم ، فرض فيها بهي الدين بركات شروطه وأهمها عدم تدخل الملك وغير المسئولين من حاشيته في سياسة الحكومة ، وعارض ضم كريم ثابت للوزراة في وقت ضمن فيه تأييد أعضاء وزارة الهلالي بمن فيهم مرتضى المراغي الذي رفض دخول كريم ثابت الوزارة ، ومضى رئيس الوزراء يختار العناصر التي سيشكل منها وزارته التي أرادها ائتلافية ، وكان من بين الذين اتصل بهم النحاس . وفجأة وفي وقت

---

(١) Ibid, JE 1018 - 193, Chancery - F.O, Alex. July 7, 1952.

(٢) Ibid, 96847, JE 1013 - 24, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 67.

متأخر من الليل غير فاروق رأيه بسرعة وبين لرئيس ديوانه أنه لا ينوي تسليم الوزراة لبهي الدين بركات، وأن وزارة حسين سري ستؤلف في الحال ، مع أنه قبل عشرة أيام كان ينعته بالخبث ويكيل التهم لأحمد غبود بأنه عديم الشرف ولص ومن المنتظر مثوله أمام المحاكم ، لكن سرعان ما انقلب الحال[1] .

حقيقة أن مسألة اتصال بهي الدين بركات بالنحاس أثارت حفيظة فاروق ـ رغم أن محاولات إصلاح البين كانت تواصل طريقها ـ إلا أن أندراوس وكريم ثابت كانا مشغوفين بعودة حسين سري للحكم لتحقيق مصالحهما ، الأول ليغترف المزيد من السطوة ، والأخير ليتولى الوزارة ، بالإضافة إلى الاستفادة المالية التي تعود عليهما في نظير التمهيد لعودة الوفد ، ومن هنا رجحت كفة حسين سري بناء على ضغطهما على الملك ، كما أن إيعاز أحمد عبود كان واضحاً ليقينه من أن الوزارة الجديدة تتفق مع تطلعاته وتمكنه من العقود بتفضيلها إياه على وزارة الأشغال ، ولم يمتلك حافظ عفيفي أمام تحول فاروق وانصياعه لمحيطه إلا أن قدم استقالته[2] . وفي الواقع فإن العلاقة بين فاروق ورئيس ديوانه قد أصابها الفتور حيث انجرف الأول في تياره مع حاشيته ، وأصبح أندراوس هو واسطة الاتصال بينهما في الشئون العامة ، كما تولى محمد حسن هذه المهنة أيضاً ، وبعد إخفاق حافظ عفيفي في تثبيت وزارة الهلالي ثم في تعيين بهي الدين بركات ، واستبعاد حسين سري له في اختيار الوزراء ، رأى ضرورة الانسحاب من الميدان ، واضطرب الملك واستمهله حتى يحضر حسن يوسف من البرازيل، وبين له أن استقالته ستؤيد ما قيل حول حصوله على رشوة لإسقاط الهلالي وتعيين حسين سري ، وأنه إذا كان يريد زعزعة سمعته فعليه التمسك بالاستقالة ، ومن ثم فقد سحبها[3] ، مع أنه مدرك

(١) Ibid, 96876, JE 1018 - 178, Creswell - F.O, Alex. July 2, 1952, No 993, JE 1018 - 169, Stevenson - F.O, Alex. July 1st 1952 , No 988.

(٢) Ibid.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٠٥ في أول يونيو ١٩٥٣، ص ٥، أقوال حافظ عفيفي أمام محكمة الغدر.

تماماً لحقيقة الموقف وأن وجوده عديم الفائدة ، ولا أمل في إصلاح فاروق ، والتقى بكريزول وشكا بمرارة منه وأشار إلى طريقته في تجاهله ثم شرح دوره في الأزمة الوزارية الأخيرة(١) .

وصدر الأمر الملكي لحسين سري بتأليف الوزراة في ٢ يوليو ، ووجد صعوبة بالغة في الحصول على من يشارك في حكومته ، فدعا كثيراً من أعضاء الوزارة السابقة للتعاون معه فرفضوا، وكان يرغب في إسناد وزارة المالية إلى محمد هاشم فعارض فاروق ، وأسندت مؤقتاً إلى نجيب إبراهيم ، وكاد ينشأ احتكاك بين الملك ورئيس وزرائه حول وزارة الداخلية حيث رأى الأول توليه إياها ليتحمل المسئولية ، ولكن انتهى الأمر بحصول محمد هاشم عليها ، كما رأى حسين سري إسناد وزارة الحربية والبحرية إلى محمد نجيب ليمتص غضب الجيش ، لكن الملك لم يوافق ، وعليه ضمها لنفسه ، وكان أبرز الوزراء كريم ثابت إذ عين وزير دولة ، أما الباقون فكثير منهم ليس له ثقل ولم يسبق له دخول الوزارة ، وبالتالي أصبح معروفاً أنهم سيخضعون لتوجيه وزير الدولة(٢) . ونال فاروق مراده بتلك الخطوة ، فتشوقه واضح منذ حين لإدخال رجله الوزارة ، فهو تابعه المنفذ لأوامره من ناحية ، ولرغبته في الإلمام بكل دقائق الحكومة حتى يصير على بينة مما يهدد مركزه أو مصالحه من ناحية أخرى ، هذا في الوقت الذي بدأ فيه يلين من سياسته تجاه الوفد ، وعليه ساد الاعتقاد بأن الوزارة كوبري للوفد . ويعلل حسين سري قبوله لدخول كريم ثابت الوزارة بأنه أراد وضع حد للمناورات وتركيز جميع طلبات القصر في وزير واحد يكون همزة الوصل بين الحكومة والملك(٣) .

---

(١) F.O.Op.Cit.,JE 1018 - 178, Creswell - F.O , Alex, July 2 1952, No 988.

(٢) Ibid, JE 1018 - 171, 180, 192, Creswell - F.O, Alex. June 30, July 2, 7, 1952, No 986, 991, 163,

(٣) الأهرام ، عدد ٢٤٠١٧ في ١٤ أغسطس ١٩٥٢، عدد ٢٤٣٠٤ في ٣١ مايو ١٩٥٣، ص ٥.

وأصبح جلياً أن فاروقاً لديه القدرة على التخلص من أية وزارة لا تتفق مع أهوائه التي لعب بها المحيطون به ، وكان حسين سري على دراية بذلك ، وعليه فمهما دار بفكره من تخطيط فلن ينفذ إذا تعارض مع الخطوط الملكية ، ومن هذا المنطلق تخضع الحكومة للقصر تماماً ، كذلك فليس بمقدورها أن تتنافس مع حاشية مدعمة بالمساندة الملكية . ومما يذكر أن الملك فكر في إدخال أندراوس الوزارة ، لكن الفكرة لم تتمكن منه حيث أقنعه حسين سري بأن صفاته ومؤهلاته لا تمكنه من تولي المنصب[1] . وصمم فاروق على إبقاء الأحكام العرفية وتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى[2]، وذلك حتى يتمكن من اتباع سياسته. وجاءت أزمة نادي ضباط الجيش لتطيح بوزارة حسين سري، وفيها أراد فاروق إثبات سلطته على العسكريين ، وكرر رئيس الوزراء محاولته في إسناد وزارة الحربية والبحرية لمحمد نجيب ، لكنه تلقى الرفض ، وتجمعت العاصفة ، ولم يعد هناك سر من الاستياء الخطير الذي غمر الجيش ضد الملك[3] ، ولم يكن أمام حسين سري إلا تقديم استقالته في ٢٢ يوليو بعد فشله في صد الهجوم الملكي .

كان من الصعب أن يعهد فاروق لبهي الدين بركات بتأليف الوزارة بعد أن أدرك نواياه ، كما أن الأخير لن يرضى بها بعد تصريحه بأن جذور المتاعب التي تعيشها مصر ترجع إلى الملك ، وأنها لن تتولاها وزارة على نحوٍ مرض طالما أن فاروقاً مستمر في طرقه باتباعه لنصائح أناس أمثال أندراوس وكريم ثابت[4] . ومع تذمر الجيش كان لا بد من اختيار رئيس وزراء يتمتع بالمكانة ، وبتصعد الموقف ، ونتيجة لنصائح أندراوس وكريم ثابت للملك ، رضخ

---

(١) F.O.Op.Cit, 96877, JE 1018 - 197, Creswell - F.O, Alex. July 20, 1952, No 1045.

(٢) Ibid, 96876, JE 1018 - 172 , Creswell - F.O, Alex. June 30, 1952, No 987.

(٣) أنظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٤) F.O. 141, Op.Cit, 1011 - 70 - 52 G. Minute, Creswell, July 18, 1952.

لحافظ عفيفي الذي رأى في استرجاع الهلالي علاجاً للحالة ، ويذكر للقائم بالأعمال البريطاني أن فاروقاً اضطر لتكليف الهلالي رغم عدم حبه له لخلافه الشديد مع علي ماهر[1] . معنى هذا أنه فكر في استدعاء رجل السياسة المحنك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه . ووافق الهلالي على تولي الوزارة رغم يقينه من استحالة إصلاح فاروق ، وبأن الظروف التي أجبرته على استقالته منذ أقل من شهر لا زالت قائمة ، لكنه وجد في العودة بصيصاً من الأمل في إمكانية الإصلاح واشترط على القصر إخراج كريم ثابت من الإذاعة ، وأن يكون حافظ عفيفي الرسول الوحيد بين الوزارة والقصر ، ويختار وزراءه كما يشاء دون تدخل ، وإبعاد العناصر الفاسدة من الحاشية ، وإلغاء الأحكام العرفية على أن تقرر الوزارة الجديدة موعد الانتخابات دون تدخل من القصر ، وقبل فاروق الشروط وأراد أن يطمئن الهلالي كمنقذ له من الهلاك فقال له : « اعتبر عودتك إلى الوزارة رد اعتبار لاستقالتك الأولى »[2] .

وصدر الأمر الملكي للهلالي بتأليف الوزارة في ٢٢ يوليو ، وجاءت اشتراطات رئيس الوزراء متأخرة ، كما لم يكن هناك استعداد لتنفيذها ، فعندما أسند لمرتضى المراغي وزارتي الداخلية والحربية والبحرية ، وضع أمام الأمر الواقع وقت حلف الوزارة لليمين إذ فرض عليه اسماعيل شيرين صهر الملك ليكون وزيراً للحربية والبحرية ، وحينما حاول التخلص من الموقف أقعده فاروق وذكره بمسألة رفضه لتعيين النقيب في وزارته الأولى[3] . وخضع رئيس الوزراء واستسلم ، حيث اتفق رأي حافظ عفيفي مع ميول فاروق في هذا الصدد ، إذ أبدى الأول ارتياحه لكريزول عندما دار الحديث بينهما عن الوزارة ، وقال إنه يعرف وزير الحربية والبحرية الجديد منذ الطفولة ، وهو القادر على التعامل مع الضباط الشبان لأنه يفهمهم تماماً[4] . وأخل فاروق

---

(١) F.O. 371 - 96877, JE 1018 - 203, Creswell - F.O, Alex July 22, 1952, No 1059.

(٢) موسى صبري : المرجع المذكور ، ص ١٢٢ .

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١١ .

(٤) F.O, Op. Cit, JE 1018 - 209, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 1059.

بأحد الشروط رغم يقينه من الهاوية التي تنتظره ، ولم يمهله الوقت ليواصل انتهاكاته ، فلم تمضِ إلا ساعات قليلة ودخل يوم ٢٣ يوليو لينهي حكم القصر الذي صال فيه فاروق وجال ، وقبض بيده القوية على زمام السلطة من خلال وزارات مثلت صوراً هزلية سعت وتفانت من أجل إرضائه حتى تحقق مصالحها .

الفصل السادس

صوت الأقلية

أحزاب الأقلية

اتسمت الفترة التي تولى فيها فاروق ملك مصر بطابع يختلف عن سابقه ، حيث انتاب المصريون الإحساس بأن الوقت قد حان لبدء عهد جديد يحمل الأمل لتحقيق الأماني الوطنية ، وتمثلت صورة الملك الشاب أمام أعينهم في ذلك الأمل ، وانعكس هذا الإحساس على أحزاب الأقلية التي ارتأت استغلال هذا الشعور السائد للالتصاق بالقصر على أساس الشكل الجديد الذي أصبح عليه ، وبالتالي فإن القائمين على أمر فاروق خاصة علي ماهر قد شجع هذا الاتجاه ، ووضع الدعامات القوية له ليتمكن من تنفيذ سياسته .

وبطبيعة الحال فإن حزب الأحرار الدستوريين هو الحزب الذي يأتي في الأهمية بعد حزب الوفد ، ومن ثم شكلت العلاقة التي ربطته بالملكية أهمية بالغة ، إذ وجدت فيه الأداة التي تستخدمها ضد الوفد عدوها التقليدي ، ولم يكن ليعارض حيث رحب بالتعاون لما يتفق ذلك مع موقفه من حزب الأغلبية ، ولما كانت الظروف جمعت بين اعتلاء فاروق العرش وحكومة الوفد ، فإن تحرك الأحرار الدستوريين بدأ مبكراً . وتتولى مهمة التعبير صحيفة السياسة ، فهي تتبع خطوات فاروق وتظهره بصورة الحاكم المقدس، حقيقة أن من لقطاتها ما هو واقعي لكنها أضفت عليه الدعاية التي تخدم سياسة القائمين عليها ،

فتصف رحلته إلى الوجه القبلي وديمقراطيته عندما زار أعيان الصعيد والشعبية التي قوبل بها ، وتعتبر أن سنة التجول التي انتهجها للوقوف على أحوال البلاد هي من سمات الملك الدستوري[1] . ومن الملاحظ أنها تركز على تلك الصفة، وهذا يدعو للتساؤل عن مفهومها لذلك .

في الواقع أنه حدث نوع من التضارب والخلط ، فبمناسبة أول عيد ميلاد ملكي تتكلم عن حقوق العرش وسلطة الأمة وتركز على وثوق الشعب بأن حقوق الملك المقررة بالدستور محترمة لا تعتدي عليها سلطة من السلطات ، وبأنه يجعل منها موازنة بين تلك السلطات لمصلحة الأمة ، وأنه سيكون متى ولي الأمر المثال السامي لتنزيه حقوق العرش عن أي معنى إلا أنها وديعة الأمة بين يديه يحميها من كل مساس بها ومن كل محاولة للاعتداء عليها ، وتبين الفارق بين حقوق العرش وحقوق السلطات الأخرى ، فالأولى « حقوق إشراف وتنظيم لسائر السلطات وحقوقها ، فإذا أساءت إحدى السلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية استعمال حقها ، كان الملك باسم الأمة وما جعلت له من حقوق ، أن يقف دون الإساءة لاستعمال الحق ، وإذا اضطرب التنظيم الذي تجري بمقتضاه هذه السلطات كان للملك بما وضعت الأمة بين يديه من حقوق أن يعاون على إعادة النظر في هذا التنظيم »[2] وبذلك أغدقت على الملك الحقوق وشكلت منها سيفاً مسلطاً على من يمثل عقبة في طريقه .

وعادت وكتبت ـ قبل أن يتولى الملك سلطاته الدستورية ـ عن تتويج الملك جورج السادس وأشارت إلى قصة شقيقه ادوارد الثامن وأزمة العرش التي نتجت عن علاقته بسمبسون ، وأن الملك البريطاني يملك ولا يحكم ، وأشارت إلى موقف الوزراء وأن الرأي الأخير لهم ثم تعلق « لنجد عبرة بالغة من

---

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ١ في ١٦ يناير ١٩٣٧ ، ص ٥، عدد ١٦ في أول مايو ١٩٣٧، ص ١٩ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٥ في ١٣ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١ .

ذلك »[1] . وهذا يعني الرغبة في اتباع الأسلوب الملكي الدستوري . وفي يوم تولي الملك لسطاته تتكلم عن عهده وتعلق الرجاء به وتؤكد على أنه ملك دستوري يملك ولا يحكم[2] . إذن مفهوم سلطات الملك وما يتبعها من حقوق لدى الأحرار الدستوريين لم تكن رؤيتها مكتملة ، وإنما مشوشة ، وعليه فسرعان ما ربطوها بمصلحتهم الخاصة ، فحادوا عن الشق الذي نادوا به من أن الملك يملك ولا يحكم ، واتبعوا الشق الآخر الذي يلبس الملك الأوتقراطية ويجعله يملك ويحكم ، ليفصحوا عما تكنه قلوبهم تجاه الحكومة القائمة ، فأشهروا سلاحهم ضدها ، وأيدوا عدوان فاروق عليها وأعطوه الصفة الشرعية ، حدث هذا عندما اعترض الملك على يوسف الجندي ، فتعرض السياسة الأسبوعية للسلطة وحدودها الدستورية في مصر وأنها يمكن أن تتسع وتضيق دون أن يكون هناك أي مساس من الناحية النظرية[3] . وراح هيكل يؤكد أن أساس الحكم الديمقراطي أن الأمة مصدر السلطات ، وأن الملك هو الرئيس الأعلى لهذه السلطات ويستمدها من الأمة ، ومفهوم الديمقراطية أن مقام العرش هو المقام الذي أقرته الأمة لرئاسة الدولة والذي استودعته من الحقوق ما تقتضيه هذه الرئاسة في حدود النظام البرلماني ، وبين أن للملك حقوقاً ذاتية تتصل بأنه يملك[4] .

وواصل القصر سياسة تشجيع الأحرار الدستوريين ليحصل على تأييدهم ، ونجح تخطيطه ، فيتقدم نائبان من الحزب باستجواب حول رفض مجلس الوزراء إقامة حفل تتويج ديني للملك ، ويرد النحاس مركزاً على ضرورة اتباع الدستور ، ويقدم نائب آخر استجواباً حول فرق القمصان الزرقاء ويطلب من الحكومة وضع حد لهذه الفوضى ، فتتهرب من الرد بالتأجيل ، ويهاجم هيكل

---

(1) نفس المصدر، عدد ١٨ في ١٥ مايو ١٩٣٧، ص ٤ .
(2) نفس المصدر، عدد ٢٩ في ٣١ يوليو ١٩٣٧، ص ١ .
(3) نفس المصدر ، عدد ٣٢ في ٢١ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١ .
(4) نفس المصدر، عدد ٤٢ في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧، ص ٥ .

تلك الفرق ويعتبرها ميليشيا يقودها النحاس ويجمع الاعتراضات بشأنها ويقود الحملة ضدها(١) . ويعارض تمسك الحكومة بالحق في أن يكون التعيين في وظائف الديوان خاضعاً لها ، وبعد استعراضه لحقوق الملك يسجل « وطبيعي أن يكون له مثل ما للبرلمان وللوزارة من مظاهر السلطات في استعمال حقوقه ، وأن يكون له مثل حريتهما في تعيين موظفي ديوانه »(٢) . وانبرى يدافع عن حقوق الملكية في مسائل الخلاف التي وقعت مع الحكومة ، واعتبر أن تصرفات الأخيرة تتنافى مع الدستور والملك الذي « أقسم اليمين على احترام الدستور وقوانين البلاد كالوزراء سواء ، فمن حقه أن يرفض مجاراتهم فيما يخالف الدستور »(٣) . ومن الغريب حقاً أن يكون تسلط الملك على حكومته في عرف الأحرار الدستوريين منافاة للدستور .

ومما لا شك فيه أن اتباع هذا الأسلوب كان الهدف منه واضحاً ، وهو المصلحة المشتركة التي وثقت الطرفين ، وعليه زادت الصلة بينهما ، فقد رشح القصر عبد العزيز فهمي ليشغل أحد المقعدين الشاغرين بمجلس الشيوخ ليحتل مكاناً يناوىء منه الحكومة ، ولكنها رفضت(٤) . وكثر استدعاء فاروق لرئيس الحزب مما أثر عليه ، إذا امتلأ نشوة واغتباطاً ، ففي ذلك علامة على الرضا والتي ستتبعها الخطوة التي يسعى إليها الحزب ، وتتمثل في الوثوب إلى الحكم ، ويذكر هيكل أن الذي دفعهم لهذا الاتجاه فكرة أن فاروقاً شاب سيجلس على العرش عشرات السنين ـ ووفقاً لرؤيتهم ـ وسيكون « عوناً للأحرار الدستوريين على محاربة الطغيان وإقرار الحياة النيابية الحقة السليمة

---

(١) أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، ص ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢ ، السياسة الأسبوعية، عدد ٣٤ في ٤ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ٥ .

(٢) البلاغ ، عدد ٤٦٧٨ في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٧ .

(٣) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٦٧ .

(٤) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر الاحتكاك .

على أساس متين صالح»[1]. وقد برز الدور الذي قام فيه محمد محمود بتزعم جبهة المعارضة ضد الوزارة الوفدية ومجهوداته من أجل إسقاطها[2] . وسعد فاروق بهذه الإيجابية ، وعقب إقالة الوزارة فضل تسليم السلطة للأحرار الدستوريين ، وبذلك كللت جهودهم بالنجاح .

ولم تلبث أن ساءت العلاقات بين فاروق ومحمد محمود ، حيث لم يحد الأول عن منهجه واتبع نفس السياسة التي سلكها مع سلفه ، وغير رئيس الحزب من أسلوبه وتحول عن المسار الذي ساند به الملك قبل توليه الوزارة وغدا ما كان يلقنه له ويشجعه عليه بالأمس يتضرر منه بعد أن أصبح في موقع المسئولية ، وتملكت سطوة الملك وأسقط حكم محمد محمود . وأيقن نقطة الضعف في الأحرار الدستوريين وهي الحرص على السلطة والتشوق للمزيد منها ، وقد وضحت في استمرار الشيوخ والنواب الدستوريين في تأييد حكومة علي ماهر ، كما حدث أنه عندما طلب محمد محمود من الوزراء الدستوريين الذين دخلوا وزارة حسن صبري الاستقالة رفض عبد المجيد صالح نيابة عن الآخرين[3] . والحقيقة أن الحزب في هذه الفترة تعرض لخلافات داخلية أمكن للقصر الاستفادة من ورائها .

ولما كان رئيس الحزب يدرك العداء الذي يربط السفير البريطاني بالملك ، راح يكيل للأخير، ففي لقاء له مع الأول في ٢٤ يناير ١٩٤٠ بيّن أن فاروقاً سر المتاعب القائمة ، وألقى اللوم على علي ماهر ، وأشار إلى أنه وصلته معلومات من مصدر ثقة أن الملك أصبح عصبياً للغاية وأوصى بوجوب إعطائه درساً قاسياً ، وذكر أنه أرسل إليه مع حسين سري ينصحه بالتضامن مع الحلفاء والتخلص من الحاشية الإيطالية المسمومة ، وعاود الكرة مرة أخرى في

---

(١) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢، ص ٣٧.
(٢) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر الاحتكاك .
(٣) حسين يوسف: المرجع المذكور، ص ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

مقابلة ثانية أجريت في ٢٣ ديسمبر من نفس العام أبدى فيها تحققه بأنه لا أمل لتحسين العلاقات مع بريطانيا طالما ظل فاروق جالساً على العرش ، ومضى يغمره بالصفات السيئة ، ويبين خطورته على البلاد وموقفه المحوري وإمكان إحلال الأمير محمد علي مكانه ، وبوفاته تتخلص مصر من الأسرة الملكية الفاسدة(١) . ومن ثم يتضح ما يكنّه محمد محمود للملك ، ويذكر لامبسون لحكومته قبل حادث ٤ فبراير مباشرة أنه مقتنع بما قاله رئيس الحزب في وصيته عند موته بأنه لن يوجد سلام في مصر مع بقاء فاروق ملكاً(٢) . وكان ذلك كل ما استطاع القيام به .

ومع استلام هيكل مهام الحزب حرص على اقتناص رضا فاروق ، واتضحت لباقته أثناء المقابلة الملكية التي دعيت إليها الأحزاب قبيل حادث ٤ فبراير مباشرة عندما دار الحديث عن الوزارة القومية(٣) . وتمكن فاروق من استغلال الأحرار الدستوريين في المعارضة ضد وزارة ٤ فبراير استغلالاً جيداً ، فقاموا بدور فعال فيها حتى أقيلت ، واشتركوا في الوزارات التي أعقبتها ، واستمر الرياء في طريقه ليضفي على تصرفات الملك غير الدستورية الشرعية ، فيكتب حافظ محمود في السياسة بعد عودة فاروق من اجتماع رضوي ليشيد بتلك الرحلة - التي كانت اعتداء صارخاً على الوزارة - ويختم قوله « أيها الفاروق ما أعظمك ملكاً وما أعظمك شاباً وما أعظمك مجاهداً وما أعظمك رسولاً للوحدة العربية »(٤) ، ويثني هيكل عليه ويبين فضله في إتمام الوحدة العربية حيث أزال العقبات ودفع بالاتفاق(٥) ، ويلقي إبراهيم دسوقي أباظة

---

(١) F.O. 371 - 24623, J 325 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 24, 1940, No 26,
F.O. Op. Cit, 27428, J 84 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec 23, 1940, No 139,
Lampson Op.Cit, Box II, Dec. 23, 1940, P. 318.

(٢) Ibid, 31566, J 543 - 38 - 16, Lampson - F.O, Feb. 2, 1942, No 451.

(٣) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ ٢ ص ص ١٩٣ ، ١٩٥ .

(٤) السياسة : عدد ٥٥ في أول فبراير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

(٥) نفس المصدر : عدد ٦٢ في ١١ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١ .

خطبة بين يدي الملك يصوره فيها ملاكاً « ملك لا تعوقه عظمة الملك وزينته ولا تألق الشباب ونضرته عن وقفات أمام ربه خاشعة ونظرات إلى السماء ضارعة »[1] .

ويسعد فاروق هذا الاتجاه حيث يرضي غروره ، ورغم سخط الأحرار الدستوريين على وزارة إسماعيل صدقي وفشل الاتفاق معهم ، وانعكاس هذا السخط على الملك وقت أن ظل هيكل في انتظار عودته من رحلته دون فائدة ، إلا أنه لم يدخل ذلك في اعتباره وواصل تبجيله له ، وينتهز عيد ميلاده ويعدد مآثره فيذكر « لو أننا جعلنا لنا في الفاروق أسوة ومثلاً ونسينا ما يمس أشخاصنا تعلقاً منا بشئون الوطن الكبرى ، إذن لتحقق لهذا الوطن ما فيه خيره وسؤدده وكمال استقلاله وسيادته بأسرع ما يستطاع تحقيقه »[2] . ويلقي كلمته في احتفال الأحرار الدستوريين بهذا العيد ويركز على أنه ملك دستوري يقدر حقوق الشعب وهو أول الداعين لتوحيد الكلمة[3] . ويتكرر نفس الأسلوب في مناسبة عيد الجلوس الملكي ، ويتبادل المديح هيكل وإبراهيم دسوقي أباظة وحافظ محمود ، ففاروق ساكن القلوب ، ونصير الدين الحنيف ، وحبيب العرب والشرق ، وربان السفينة ، وداعية للديمقراطية ، وصاحب الإرشاد والتوجيه في المشروعات ، وكل عام في عهده يحسب كأنه جيل كامل[4] .

وتمضي المسيرة على هذا المنوال ، ويجامل فاروق رئيس الحزب عندما انعقد المؤتمر البرلماني السادس والثلاثين للاتحاد الدولي في القاهرة ، ويدعو أعضاءه في أنشاص ، ويلتقي بهم ويشكر هيكل على مجهوده ، الذي ينعكس

---

(١) نفس المصدر، عدد ٤٨٩ في أول يوليو ١٩٤٦، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ٦٧٦ في ١١ فبراير ١٩٤٧، ص ٥ .

(٣) نفس المصدر ، عدد ٦٧٧ في ١٢ فبراير ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٧٤٧، في ٦ مايو ١٩٤٧، ص ص ١ ، ٣، عدد ١٠٥٦ في ٦ مايو ١٩٤٨، ص ١ .

النطق السامي عليه فيواصل التصريحات عن ديمقراطية ودستورية الملك[1] . هذا في الوقت الذي كانت فيه اللعنات تنصب عليه ، ومن الطريف أن هيكل يسجل في كتابه « كان طبيعياً أن يتجه فاروق إلى السلطان المطلق وقد وجد من يدفعه إليه ويشجعه عليه »[2] ، وتغاضى عن ذكر نفسه كأحد هؤلاء . وسبب التملق يرجع إلى ذلك الأمل الذي راود الأحرار الدستوريين في تولي رئاسة الوزارة حيث واتتهم الفرص الكثيرة ، كما تمتع هيكل بمكانة لدى فاروق إذ كان يلجأ إليه عند الأزمات مثلما حدث عقب اغتيال أحمد ماهر وعند نشوب الخلاف بين النقراشي ومكرم عبيد[3] ، فبالإضافة إلى مركزه القيادي فهو يرتاح إليه ، ومع هذا لم يقدم على خطوة إسناد الوزارة إليه رغم يقينه من شغفه وتشوقه لذلك ، فقد حدث أثناء حضور هيكل المؤتمر البرلماني في روما عام ١٩٤٨ أن تعرضت له أخبار اليوم وأشارت إلى تطلعه في هذا الشأن ، وعقب عودته التقى بالملك الذي فاتحه فيما يتردد على الألسنة ، ودار بينهما حوار أبدى فيه أنه لا يرفض المنصب طالما يرى الملك أن فيه مصلحة للبلاد ، ولكن مداراة للموقف أظهر زهده فيه بل وأيضاً في المنصب الذي يشغله كرئيس لمجلس الشيوخ[4] . هذا ويوضع في الاعتبار أن بريطانيا لم تكن لتؤيد فاروقاً إذا حدث ومال لهذا الاتجاه .

وبتحسن علاقة الملك مع الوفد أثناء وزارته الأخيرة ، لم يعد بحاجة إلى استخدام الأحرار الدستوريين ، في الوقت الذي تكدروا فيه من هذه العلاقة ، وانعكس ذلك على أزمة مجلس الشيوخ عندما قدم مصطفى مرعي استجوابه بشأن إعانة مستشفى المواساة ، وقد لقي هذا تأييداً من شيوخ الحزب ، وانتهى الأمر بمراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ وإقصاء هيكل عن رئاسة مجلس الشيوخ وإبطال

---

(١) نفس المصدر، عدد ٧٢٩ في ١٤ أبريل ١٩٤٧، ص ١ .
(٢) محمد حسين هيكل. المرجع المذكور، جـ ٢، ص ٢٧٧ .
(٣) نفس المرجع ، ص ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ .
(٤) نفس المرجع، ص ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

عضـويـة بعضهم[1] ونـالـوا الجـزاء. ومحي من ذهن فـاروق في الحـال مـا قدمه هيكل وأتباعه طوال السنوات السابقـة . وكان منـطقياً بعـد تخلي الملك عنهم أن يحيدوا عن منهجهم ، لكن كل ما أمكن عمله اشتراك هيكل مع باقي رؤساء أحزاب الأقلية في شجب تلك المراسيم . ولم يمض شهـر إلا وقصد أحمد علوبه قصر رأس التين منتهزاً فرصة التهنئة بالعيد ليسلم حسن يوسف بياناً لرفعه للملك اشتمل على ولاء الأحرار الدستوريين وإخلاصهم وأرجعهما إلى تـأسيس الحزب منـذ أن كان رجـاله أعضـاء في لجنة الـدستور التي أمـر فؤاد بتشكيلها ، ويختم بالقول « ليس للشك أن يرقى حياله قيد أنملة في إخـلاص جميع جوانب الأمة نحو الجالس على العرش في كل الظروف»[2] .

وعلى نفس الدرب تنفي صحيفة الحزب أن تكون هناك رواسب يحملها الأحرار الدستـوريون من جـراء ما حـدث ، وتكتب في حديثهـا اليومي تحت عنوان « الملك رمز الأمـاني نعمل دائمـاً تحت لوائـه » لتبين كيف كانـوا دائماً موضع عطف الملك وتشير إلى « أن الـظروف الطارئـة التي جعلت القليل من الناس يدورون حول هذا الموضوع ، لا هي ولا غيرها من الظروف تستطيع أن تؤثر يوماً في إخلاص الأحـرار الدستـوريين نحو الجـالس على العرش »[3] . وتمضي في الوقت الذي يجوب فيه المـدن الفرنسيـة لتشيد بمنحتـه « لإنشاء مسجد فاروق بميدان الخديو إسماعيل »[4] . وكان ذلك كمحاولة أخيرة حملت بعض الأمـل في إمكانيـة الرجـوع مرة أخـرى إلى الرحـاب الملكيـة ، ولكن الأوضاع أشارت إلى استحالة عودة العلاقات الى سابق عهـدها حيث تغيـرت ظروف فاروق وأصبح في غنى عن الحزب .

ومـع الاحتضار الـذي انتاب الحيـاة السياسيـة ، والاستهتـار الـذي بلغ

---

(١) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر الاحتكاك .

(٢) السياسة، عدد ١٧٣٤ في ١٩ يوليو ١٩٥٠، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر ، عدد ١٧٨٦ في ١٨ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٢ .

الملك متنهاه ، كان تحرك المعارضة ، وبرز دور الأحرار الدستوريين في تلك العريضة التي قدمت لفاروق في ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ حيث وقع عليها أهم أقطابهم مما أغضب فاروقاً عليهم ، وقرر عدم التعامل معهم ، والواقع أن السبب المباشر الذي جعل الحزب يتحمس لهذا العمل ما ترسب في داخله بسبب أزمة مجلس الشيوخ ، ومن قبلها كان هيكل قد فقد مركزه لدى الملك ، ففي المأدبة الملكية التي أقيمت في الأسبوع الأول من يونيو لم توجه الدعوة إليه[1] . وزاد حنق فاروق عندما خطا هيكل خطوة أخرى وانتقده علناً ، ففي ٧ نوفمبر ألقى خطاباً في نادي الحزب ، وأشار إلى ما جاء في عريضة المعارضة ، ونادى بضرورة وضع حد لتدخل رجال الحاشية في شئون الحكم وما تجب أن تكون عليه العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه ، ووضع الأخير في الدولة البرلمانية ، وسلطة الأول التي تنحصر في الإشارة بالنصيحة ، واستهجن مسألة وجود وسطاء غير مسئولين لهم المركز الممتاز والسلطة الخفية وما في ذلك من قلب للأوضاع الدستورية[2] . وكان طبيعياً أن تنشر السياسة الخطاب بالكامل ، وقبل توزيعها استدعي حافظ محمود للمحاكمة بصفته رئيساً للتحرير ، ودار التحقيق حول النص الدستوري « ذات الملك مصونة لا تمس » ، وحاول المحامي أن يبرهن أن الملك بشر يخطىء ويصيب ، وساق قول عمر بن الخطاب « إذا أخطأت فقوموني »[3] . ولكن الحكومة الوفدية كان همها الكيد للمعارضة حتى يستمر الرضا الملكي عنها .

ولم يعبأ هيكل وأدلى بحديث صحفي لمندوب روز اليوسف أكد فيه حرصه على السمو بالقصر وصاحبه فوق منازعات الأحزاب ، وأنه لا شيء يضر

---

(١) آخر لحظة، عدد ٧٥ في ٧ يونيو ١٩٥٠، ص ١ .

(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٥٩ في ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص ٨، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ ٢، ص ص ٣٠٥، ٣٠٦ .

(٣) حافظ محمود : ذكريات المعارك في الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩ - ١٩٥٢، ص ١٧٢ .

هذا السمو أكثر من أن يظهر رجال الحاشية بما يخالفه ويؤذيه ، وأن يتدخلوا في شئون الحكم تدخلاً سافراً مستتراً ، وبين ضرورة أن يكونوا بعيدين عن الاشتراك في مسئولية الحكم ولو بطريقة غير رسمية، لأن من اشترك في الحكم حمل المسئولية ، وصاحب العرش يسمو بحكم الدستور فوق المسئولية ، وواجب المتصلين به ألا يتزلفوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ما يلقي على القصر المسئولية أو ما ينسبه لمسئولية[1] . إذن فالإصرار على الموقف وعدم التراجع عنه واضح ، وهذا الأمر سبب استياء بالغاً لفاروق الذي اعتبر المساس بحاشيته مساساً به ، وبالإضافة إلى تحركات رئيس الحزب المنفردة ، فقد شارك في مناقشات المعارضة بشأن التوصل لعلاج الحالة ، لكنها لم تسفر عن عمل إيجابي[2] . وبذلك يبدو جلياً أن الملك تمكن من الإمساك بزمام الأحرار الدستوريين وتوجيههم وفق مشيئته ، ولقي منهم الاستسلام والإذعان والاستكانة والترحيب ، حيث لعبت المصالح والأهواء دورها ، ولكن مع تغييرها وتبديلها افترقت الطرق ، ومن ثم انقلبت العلاقة إلى نقيضها .

أما عن السعديين فقد نجح القصر في استقطاب النقراشي وأحمد ماهر ـ وكانا من أهم أقطاب الوفد ـ حيث وضع خطة محكمة ليس فقط من أجل إسقاط الوزارة الوفدية ، وإنما لفرض أسس جديدة على الساحة السياسية ولإعطاء طابع جديد للشكل الملكي استهدف من ورائه جعل فاروق شخصية متحكمة في النظام القائم . ولم تتحقق السياسة المرسومة تماماً ، ولكنها أحرزت كثيراً من النقاط ، فبعد أن انفصل عن الوفد قطباه ، وعقب سقوط وزارته في نهاية عام ١٩٣٧ ، تمكنا في بداية عام ١٩٣٨ من تأسيس الهيئة السعدية التي دخلت في شبه تحالف مع الأحرار الدستوريين ، وعملا سوياً ضد الوفد وبالتالي لصالح القصر الذي تمكن من توجيه الدفة وفقاً لأغراضه . وكما تبين لم يسند فاروق لأحمد ماهر الوزارة في هذه الفترة المبكرة ، ولم يكن

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢١٦ ، في ٢ أكتوبر ١٩٥١، ص ٦.

(٢) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

معنى ذلك أن العمل المشترك قد تأثر ، ومضى يسلك سبيله اتباعاً للمنهج المعد ، فمنذ البداية ساند القصر مرشحي السعديين في الانتخابات وعندما شكل محمد محمود وزارته الرابعة أشرك أربعة وزراء سعديين منهم أحمد ماهر والنقراشي .

وراح فاروق يظهر التأييد العلني للسعديين ، فهو يرفع الستار عن تمثال سعد زغلول في ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ في وقت كان النحاس متغيباً عن مصر ، ولما جرت التقاليد على عدم دعوة السيدات الى الحفلات الرسمية ، صدر الأمر الملكي بإقامة مقصورة خاصة بصفية زغلول مستقلة عن السرادق العام ، ورغم عدم حضورها ، إلا أنها نفت أن يكون ذلك نتيجة لموقف سياسي يستشف منه تضامنها مع الوفد ، وذهبت إلى قصر المنتزه ورفعت آيات الإخلاص للملك(١) . ومن المعروف أن القصر تمكن من استغلال انقلابها على النحاس لصالحه ، خاصة بعد أن فتحت بيت الأمة للسعديين ، وحرص كل من الملك وأم المصريين على اتباع أسلوب المجاملة في تبادل التهاني في المناسبات ، وقد وضح موقفها المؤيد للقصر عقب حادث ٤ فبراير إذ اعتذرت باسم سعد زغلول عما فعله خليفته ، وكان في ذلك ما يرضي فاروقاً حتى إنه أصدر أمره باعتبار بيت الأمة متحفاً وطنياً ، وأن تبقى فيه زوجة سعد زغلول دون أن تدفع إيجاراً له طوال حياتها ، وعندما انتقلت إلى رحمة الله كان هناك ممثل له في جنازتها(٢) . ويتضح أن هدف إرضاء فاروق لأم المصريين مكيدة في الوفد من ناحية ، وإرضاء للسعديين من ناحية أخرى . ويواصل طريقه في هذا الصدد ،

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٣٨١، في ٢٧ أغسطس ١٩٣٨، ص ٨، آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٨ في ٤ سبتمبر ١٩٣٨، ص ١٨ .

(٢) F.O. Op. Cit, 35537, J 3744 - 2 - 16, Killearn -F. O, Aug. 30, 1943,No1651,F.O. Op. Cit, 41317, J 1771 - 14 - 16, May 6, 1444, No 74, F.O. Op. Cit, 53330, J 318 - 57 - 16, Jan. 18, 1946.

محمد صابر عرب : المرجع المذكور، ص ٢٥٧ .

فيوفد مندوبيه إلى ضريح سعد زغلول في عيد الجهاد[1] ، وبذلك تمكن من التقرب منهم .

واحتفظ السعديون بمكانتهم لدى الملك ، فاعتمد عليهم علي ماهر في تأليف وزارته الثانية ، لكن السياسة التي تولوها بشأن إعلان مصر الحرب خلقت بعض التخوف لدى فاروق الذي كان يخشى من تلك الخطوة وخاصة أن اتجاهه المحوري لم يكن غافلاً على أحد ، وأدى هذا الاختلاف إلى انسحابهم من وزارة حسن صبري ، وأسف الملك على خروجهم ، وفي حديث له مع لامبسون ذكر أنه بذل كل ما في وسعه ليمنع هذا التراجع ووجه اللوم لهم[2] . وعليه فسرعان ما انضموا إلى وزارة حسين سري الثانية . وأحس فاروق بحاجته الملحة للسعديين عندما فرضت عليه وزارة ٤ فبراير ، وكان أحمد ماهر من بين المدعوين لاجتماع قصر عابدين باعتباره رئيساً للهيئة السعدية ورئيساً لمجلس النواب ، وهو الذي ناشد النحاس أن يرفض تأليف الوزارة بسبب الإنذار البريطاني ، وعندما قبلها كانت مقولته المشهورة « إنك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية»[3] . وفي اليوم التالي للحادث استلم منه لامبسون كتاباً يحتج فيه بشدة على الإجراء الذي اتخذته بريطانيا وما في ذلك من تعد سافر ، ووزع الكتاب على نطاق واسع[4] ومما لا شك فيه أن هذا الموقف أعطى لصاحبه مزيداً من اهتمام فاروق .

وأسهم السعديون في المعارضة ، واجتمعت هيئتهم في أواخر ديسمبر ١٩٤٢ حيث أثار النقراشي موضوع رفع العلم على بيت النحاس أسوة بقصر

---

(١) السياسة، عدد ٦٧٦ في ١١ فبراير ١٩٤٧، ص ٤ .

(٢) F.O. 407 - 224, J 2057 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, oct. 7, 1940, No 1249, PREM 3, 295 - 4.

(٣) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٢ ص ص ١٩٤ ـ ٢٠٦ .

(٤) F.O. 371 - 31567, J 621 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb 5, 1942, No 502.

عابدين[1] ، ويتزعم أحمد ماهر المعارضة في إلقاء الخطب ضد الانجليز وإضفاء البطولة على الملك[2] . وفي الواقع فإن فاروقاً لم يغب عن ذهنه فكرة إمكانية تعيينه كرئيس للوزراء ، في الوقت الذي كان يشجعه ويحركه لمهاجمة الوزارة الوفدية فيما يختص بالأحكام العرفية والرقابة على المطبوعات على اعتبارهما منفذاً ضد الوفد ، رغم علمه بأن بريطانيا لن توافق على الغائهما أثناء الحرب[3] . وانصاع الرئيس السعدي للتوجيهات الملكية بشأن المذكرة التي قدمت لمؤتمر الحلفاء رغم نصيحة أحمد عبود بعدم الانجراف في هذا التيار على أساس أن الوزارة التي ستحل مكان الوزارة الوفديةستكون كارثة على مصر[4] . وواصل أحمد ماهر نشاطه بهمة في مجال المعارضة ، واعتمد عليه فاروق واستمد منه التوجيهات بشأن الإطاحة بالحزب الحاكم ، فيذكر كيلرن لحكومته بأن الملك استغل إجازة صيف ١٩٤٤ للقيام برحلة إلى الجنوب للتخطيط للتخلص من رئيس الوزراء ، وأن أحمد ماهر بالاشتراك مع رئيس الديوان يعملان في هذا المجال ويشير إلى أنهما يكيلان الشتائم لبريطانيا في الحضرة الملكية ، ثم يعرج على صفات الرئيس السعدي الدكتاتورية[5] . وتتحقق الخطة ويقيل فاروق الوزارة الوفدية ويرتبط بالسعديين لفترة قاربت السنوات الخمس حيث مكنوه من فرض سيطرته .

وتتابعت الأوامر الملكية للسعديين لتشكيل الوزارة ، بدأت بأحمد ماهر الذي ترك لفاروق حرية التصرف ، واستمراراً للمسيرة خلفه النقراشي ، فاتبع منهج سلفه ، لكنه لم يحز على الرضا الملكي عندما انهار الوضع الأمني مما أبعد الملك فترة قصيرة عن رئاسة السعديين للوزارة إذ كلف إسماعيل صدقي

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٤٤، ١٤٥ .

(٢) F.O.Op.Cit, 35535, J 2496 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943, No 115

(٣) Ibid, 35540, J 4752 - 2 - 16, P.I. C.M. - War office, Nov. 12, 1943, No 5340.

(٤) F.O. 141 - 875, 284 - 7 - 43 G. Killearn - F.O, Cairo, Nov 28, 1943, No 400.

(٥) F.O. 954 - 5, Part 4, Eg - 44 - 50, Killearn, Eden, Cairo, Aug. 17, 1944.

بها فلم يشرك السعديين فيها ، ولما كان القصر يشعر بحاجته إليهم لما لهم من مكانة في مجلس النواب ، وحتى يقوي الحكومة أمام الوفد وخاصة في ظروف المفاوضات التي اتهم بتدخله فيها ، لـذا قرر إدخالهم الوزارة لضمان تأييد النظام القائم من ناحية ، والمساندة البرلمانية في المفاوضات من ناحية أخرى[1] . ثم ما لبث الأمر أن عاد النقراشي لرئاسة الوزراء ، وعين إبراهيم عبد الهادي رئيساً للديوان ، وبالتالي هيأ السعديون لفاروق فرص العمل الذي يتفق مع مصالحه ، ورغم ازدياد الأوضاع سوءاً إلا أن رضوخ النقراشي ومن بعده إبراهيم عبد الهادي أدى إلى تدهور الحالة ورفع مؤشر طغيان الملك ، وبالرغم من ذلك فلم يحفظ الجميل وانتهى به المطاف إلى شبه إقالة لوزارة إبراهيم عبد الهادي ، وبعد أن كان بالأمس يحتضن السعديين أصبح يلفظهم بعد أن حقق كثيراً من المكاسب لتاجه على حسابهم وبعد أن ألبسهم ثوباً من كراهية الشعب لهم .

وانقلب السعديون على فاروق ، وظهرت معاكساتهم أثناء وزارة حسين سري الثالثة ، ولكن يبدو أن إبراهيم عبد الهادي لم يكن يجاريهم إذ احتفظ بالود تجاه مليكه ، ربما لإمكانية إعادته مرة أخرى للوزارة ، ففي حديث لأندروز مع جلاد ، أوضح الأخير أن الملك طلب منه إعداد مسح شامل للحالة السياسية الداخلية ، فبين أن الشخص القادر على كبح جماح السعديين هو إبراهيم عبد الهادي ، ونصح جلاد فاروقاً بأن يتم ذلك بواسطة حسين حسني سكرتيره الخاص لأنه الوحيد من حاشيته الذي تربطه به علاقة وثيقة[2] . ومع التدخل الملكي في مسألة الانتخابات ، استاء السعديون وقرروا كسر الائتلاف لمثل هذا التحرك ، وبالفعل نجحوا في ذلك ، وانعكس الأمر على فاروق

---

(١) F O. 371 - 53311, J 3838 - 39 - 16, Campbell - F.O, Alex. Sept 11, 1946, No 120.

(٢) Ibid, 73465, J 7524 - 1015 - 16, Andrews, F.O, Alex. Sept. 22, 1949, No 199.

الذي كان يأمل في نجاح خطته[1] . وانزعج السعديون من تولي الوفد الحكم في بداية عام ١٩٥٠ ، وزادهم ذلك نقمة على الملك الذي لم يعد في حاجة إليهم هذه المرة . وتحول إبراهيم عبد الهادي عن الملك وشكل مع حزبه جبهة مضادة واشترك مع باقي الأحزاب في بيان ٢٣ يونيو الخاص بالاعتراض على مراسيم ١٧ يونيو، وفي عريضة المعارضة التي رفعت للملك[2]. وبهذا شارك الحزب السعدي زملاءه من أحزاب الأقلية نفس الظروف في علاقاتهم بفاروق ، وانقطع الرجاء في أي وصال يجمع الطرفين . وقد نقل جلاد للسفير البريطاني درجة تأثر الملك وكيف أنه قرر القطيعة مع السعديين[3].

وعمل الحزب الحاكم على مزيد من التأزم بين فاروق والسعديين ، فتبرز الصحافة الوفدية القصور المنسوب لرئيس الحزب في التهنئة بالخطوبة الملكية ، ويعلق السفير البريطاني بأنه من غير المستحب اختيار السعديين هذه اللحظة للإساءة للملك عن عمد[4] ويكتب علي أيوب في الأساس ليعترض على مساهمة الخاصة الملكية في الشركات المساهمة ، وجاء ذلك عقب الإذاعة بأن نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية أسهم في شركة البيسي كولا وأصبح عضواً في مجلس إدارتها[5] فاستاء فاروق من هذا التنبيط حيث كان المستفيد الأول من تلك الصفقات . ورغم أن السعديين بدا منهم النشاط إذ دعا نجيب اسكندر المعارضة للبحث في خير السبل لمواجهة التدهور[6] ، إلا أن إبراهيم عبد الهادي لم يكن متصلباً ، فيذكر ستيفنسون ـ نقلاً عن مصدره في

---

(١) Ibid, J 7867-1015-16, Andrews-F.O, Cairo, Oct. 5, 1949, No 1022, J 8938-1015-16, Maclean-Stewart, Cairo, Nov. 7, 1949.

(٢) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

(٣) F.O.Op Cit,80349, JE 1016 - 60, Stevenson - Bevin, Alex., Oct. 25, 1950, No 452.

(٤) Ibid, 90108, JE 1013 - 8, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1951, No 26.

(٥) اللواء الجديد، عدد ٢٠ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ، ص ١ .

(٦) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

القصر ـ رغبته في المصالحة مع القصر لقرب انتخابات وتعيينات مجلس الشيوخ والمحددة في مايو ١٩٥١[١]، لكنه لم يوفق في هذه الخطوة. ويلمس أيضاً اتجاه الملاينة عندما عين حافظ عفيفي رئيساً للديوان إذ نشر الخبر في الصحافة دون تعليق ما عدا صحيفة الحزب التي رحبت به[٢] . ومع هذا استمر الغضب مسيطراً على فاروق ، ولم يتمكن السعديون من استعادة مركزهم لديه ، لأن الحالة وصلت به لدرجة أفقدته القدرة على التخطيط إذ لم يضع في اعتباره إلا مصالحه الشخصية ، ولم تكن تتفق في ذلك الوقت مع تحريك الأحزاب .

وعن الموقف الملكي من الكتلة الوفدية ، فقد جمعت المصلحة المشتركة بين فاروق ومكرم عبيد ، ووفقاً لسياسة القصر المرسومة انتزع الأخير من أحضان الوفد ليرتمي على الأعتاب الملكية حيث رأى في ذلك تحقيق أهدافه ، ولتدعيم موقفه أسس حزب الكتلة ، وأصبح يشكل صرحاً قوياً في جبهة المعارضة ضد الوفد، واعتمد الملك عليه اعتماداً خاصاً لما يتمتع به من صفات تمكنه من تنفيذ خطة القصر ، وأثمرت المجهودات عن إفراز الكتاب الأسود بهدف النيل من زعيم الوفد وإسقاط وزارته ، ورغم أن فاروقاً لم ينجح في الإطاحة بها ، إلا أن ارتباطه بمكرم عبيد ظل قائماً ، فتنشر الأهرام على صفحاتها ما يفيد بأن حزب الكتلة هو في خدمة الملك[٣] . ولما كانت السياسة البريطانية غير راضية عن هذا التعاون ، فقد حاول لامبسون فك الارتباط ، ففي لقائه بفاروق في ١٧ مايو ١٩٤٣ بين له أن مكرم عبيد أثناء شغله لوزارة الخارجية في حكومة الوفد كان يتكلم بسوء عن العرش ، وكيف أنه يحمل

---

(١) F.O.Op.Cit, 90108, JE 1013 - 3, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 8, 1951, No 7.

(٢) Ibid, 90151, JE 1051 - 533, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 26, 1951, No 1278.

(٣) Ibid, 35534, J 2293 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 14, 1943, No 473.

الاتجاه الجمهوري ، وذلك حتى ينفر الملك منه ولكنه أدرك نواياه إذ ينقل السفير البريطاني لحكومته انعكاس ما صرح به لفاروق بأنه تقبله قبولاً حسناً وذكر له أنه يعرف نوعية مكرم عبيد جيد [1] .

وقاد رئيس الحزب حملته الضارية على الوزارة التي اعتقلته ، وبعد إقالتها خرج من معتقله رأساً إلى مجلس الوزراء أثناء اجتماع أحمد ماهر مع السعديين والأحرار الدستوريين لتشكيل الوزارة ، إذ كان على يقين من الحصول على مقابل لما قدمه ، وعليه اشترك حزبه بأربعة مقاعد وزارية ، ولكن سرعان ما دب الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء ، ووفقاً لطريقته المعتادة والقادرة على استخدام الأسلوب الديماجوجي ، قامت مظاهرة من العمال وتوجهت إلى قصر عابدين وهددوا بالإضراب إذا سمح لمكرم عبيد بالخروج من الوزارة ، وعلى الفور أرسل فاروق حسن يوسف إليه لاستعجاله في تسوية خلافاته مع أحمد ماهر[2] . ودارت الخلافات حول الدوائر الانتخابية ، وصمم الملك على مساعدة مكرم عبيد وأن يكون تقسيم المقاعد متساوياً بين الدستوريين والسعديين والمكرميين ، وبذلك كان معطاء مع الأخيرين ، وفي الواقع فحزب الكتلة لم يكن له ثقل سياسي حيث خلقته ظروف معينة سرعان ما انتهت ، وبالتالي اهتز كيانه ، حتى إنه لم يفز إلا ببعض المقاعد التي كانت مخصصة له ، ومحاولة لإثبات الكيان أصدر مكرم عبيد صحيفة الكتلة عام ١٩٤٤ وروج فيها للحزب ونشر برنامجه الذي اعتمد بطبيعة الحال على النظام الملكي ووجوب توطيده ، وحملت صفحاتها الثناء والتملق لفاروق[3] .

واستمرت المساندة الملكية للحزب ، ورأى الملك أن يحتل الوزراء المكرميون مواقعهم في وزارة النقراشي الأولى ، وتدخل لحسم النزاع بين

---

(١) Ibid, J 2228 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 17, 1943, No 1008.

(٢) Ibid, 41335, J 4516 - 31 - 16 , Killearn - F.O. Cairo, Dec. 13, 1944, No 2620.

(٣) الكتلة، عدد ٨٦ في ١٠ فبراير ١٩٤٥، ص ٢

مكرم عبيد ورئيس الوزراء وحاول إرضاء الأول ، وحرص على تمثيل الكتلة في الوزارة ، ولكن لم يستمر الأمر طويلاً حيث تغيرت رؤيته وحادت عن هذا المنهج نظراً لتعنت رئيس الحزب[1] . ويستاء من وزرائه ، فيستقبل السيد سليم وزير الدفاع ويشرح له اختلال النظام فيما يختص بإدارة التموين في الصحراء الغربية التي تقع تحت مسئولية إدارة مصلحة الحدود ، ويصرح بأن مركزه وبعض زملائه من المكرميين أصبح غير مستقر[2] . وعليه فقد كان آخر عهد وزراء الكتلة تلك الوزارة التي انسحبوا منها ولم ينالوا بعدها أي منصب وزاري ولم يكن مكرم عبيد ينتظر هذا التحول من فاروق ، وإنما رنا ببصره منذ بداية عمله للحساب الملكي على أن يتولى رئاسة الوزارة مؤمناً بأن قبطيته لن تحول دون ذلك من ناحية ، وأن شخصيته ومكانته تؤهلانه للمنصب من ناحية أخرى ، فقد كانت ثقته المتزايدة في نفسه وكبرياؤه ـ نظراً لماضيه ـ تلازمانه كظله ويضفيان عليه الغرور والتعالي ، ومن ثم غمره الإحساس بأحقيته في القبض على زمام السلطة ، ولكن الواقع لم يكن يتفق مع طموحاته ، وبالتالي وضع حداً لها وراح يغير من مساره .

وأصبحت تصرفات فاروق واضحة تجاه رئيس الكتلة ، فكف عن مساندته ، واعتبر أن ما أغدقه عليه زاد عن قدره ، وأن مهمته انتهت ولم يعد في حاجة إليه بعد استنفاد أغراضه منه ، أيضاً فإن الرغبة في عدم إثارة باقي الأحزاب كان لها وزنها ، بالإضافة إلى أن السياسية الملكية أصبحت لا تتواكب مع حليف الأمس . وانعكس ذلك على مكرم عبيد فمضى ينشر في صحيفته بقلم «حيكم» كلاماً فيه غمز ولمز للملك[3]، مما نتج عنه سوء العلاقة التي

---

(١) انظر فصل حكم القصر .

(٢) F.O.Op.Cit, 45931, J 2305 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 14, 1945.

(٣) صلاح الشاهد : المرجع المذكور ، ص ٣٩.

اتسعت نظرا لموقفه في وفد المفاوضة مع إسماعيل صدقي[1]. ومع هذا حرص على الإبقاء على طلاء شفاف لشكل العلاقة الظاهرية فيقيم الحزب احتفالاً بمناسبة عيد الجلوس الملكي عام ١٩٤٦ ويتحدث فيه رئيسه عن وطنية وشعبية ودستورية الفاروق[2]. لكن سرعان ما تحطم هذا الشكل هو الآخر ، وسفر مكرم عبيد في عدائه للعرش بناء على إعلانه مهادنته لجميع الأحزاب بما فيها الوفد . وبذلك ذهبت مجهوداته المضنية ضد الوفد سدى وبرهن على عدم التزامه بالمبادىء مما زاد موقفه ضعفاً . وعندما سئل عن سبب إقدامه على تلك الخطوة أعلن صراحة أنها ضربة موجهة ضد الملك لن ينساها لأنه لم يعد يعنى بأمر الكتلة الوفدية وأهملها ورفض أن ينصرها في مناسبات كثيرة[3] . وكانت النتيجة انهيار مركزه وانفضاض البعض من حوله واستهزاء الوفد به ، والأهم من ذلك عداء الملك الشديد له وتشجيع الحملة ضده ، حتى أنه عند تأليف وزارة حسين سري الثالثة اشترط عليه عدم إدخال حزب الكتلة رغم اشتراك باقي الأحزاب فيها[4] . وعليه ينجلي الخط المعاكس الذي سلكه فاروق تجاه مكرم عبيد وحزبه ، ولم تجد نداءات الكتلة له بالتخلص من وزارة النحاس الأخيرة ، ولم يصغ للاتهامات التي وجهت إليها والخاصة بالاستثناءات[5] . وكان السبب واضحاً حيث اختلفت الظروف ، ولم يعد ما يناسب الأمس يتلاءم مع الأوضاع الجديدة .

وانجرف مكرم عبيد في تيار المعارضة ، فاحتج مع المحتجين على مراسيم ١٧ يونيو ، وشارك في بيان المعارضة في هذا الشأن ، وجعل من بيته مركزاً لتجمع الزعماء ، ففيه بدأت الاجتماعات التي انتهت بتقديم عريضة

---

(١) F.O. op. cit, 53284, J 766 - 39 - 16, Bowler - F.O, Cairo, Feb. 18, 1946, No 78.

(٢) الكتلة، عدد ٤٧٠ في ١٧ مايو ١٩٤٦، ص ٢.

(٣) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ٣١.

(٤) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ٣٨، جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ١٣٦.

(٥) الكتلة، عدد ١٦٨٨ في ٢٢ مايو ١٩٥٠ ، ص ٤ .

المعارضة للملك[1] . ولم تتثبط عزيمته فراح يكتب في روز اليوسف معارضاً للتصرفات التي كان الملك وراءها ، فعندما حضر جهلان من أوروبا لفتح الخزانة واحتمى بالقصر ثم عاد من حيث أتى ينشر مقالاً بعنوان «هل وزير الحربية جاهل أم جهلان ؟»[2] . ويوالي نشاطه ويستمر بيته مفتوحاً لاجتماعات المعارضة مما أثار حفيظة الملك عليه ، وينقل السفير البريطاني لحكومته تلك التحركات وانطباعها على صاحب العرش[3] والحقيقة فإن فاروقاً كانت لديه القدرة - بمساعدة المحيطين به - على فهم الرجال جيداً واستخدامهم في الوقت المناسب ، وكعادته عند انتهاء المصلحة يكون فك الارتباط الذي يتبعه النفور ويليه العداء ، وانطبق ذلك على مكرم عبيد الذي كان ينهج نفس الأسلوب ، ولما لم يمكنه فاروق من تحقيق سياسته انقلب عليه في وقت كان الملك نفض يده عن سياسته القديمة في استقطاب العناصر المعارضة واستغلالها .

أما بالنسبة للحزب الوطني ، فإنه بالرغم من المكانة التاريخية التي احتلها ، إلا أنه عقب ثورة ١٩١٩ سلبها منه الوفد ، فعاش أسيراً لتلك المبادىء التي أطبقت عليه ، ولم يشارك في الحياة السياسية إلا بقدر . وبتولي فاروق العرش ، ووفقاً لسياسة القصر تجاه أحزاب الأقلية ، كان التقرب من الحزب الوطني لكسبه بجوار الملكية . ووفقاً لنظرية القصر الخاصة بتحبيذ الوزارات الائتلافية، فقد اشترك رئيس الحزب في عدد منها، كما أشركه فاروق مع باقي رؤساء الأحزاب أثناء أزمة حادث ٤ فبراير، ومن الملاحظ أن نشاطه كان محدوداً، حقيقة لقد أسهم الحزب في المعارضة، ولكن إذا قيست نسبته بغيره فإنها تعد منخفضة حيث اقتصرت تحركاته على الاشتراك في مذكرات المعارضة التي تضمنت مطالب مصر الوطنية[4] . وأقدم فاروق على إرضاء الحزب ، فقد

---

(١) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

(٢) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٤.

(٣) F O.Op. Cit., 80344, JE 1013 - 47, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 8, 1950, No, 200.

(٤) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة.

اتصل رئيس الديوان بوزير الخارجية في عهد وزارة محمد محمـود واقترح ان يقرر مجلس الوزراء الإفراج عن تمثال مصطفى كامل وإقامته في ميدان الملكة فريدة ، واتباعاً لسياسة التقرب يذهب الملك ليرفع الستار عن التمثال ، ويبعث بمستشاره الصحفي ليستفسر عن صحة فكري أباظة[1] . ومع هذا نستشف أن قوة جذب القصر للحزب لم تكن قوية ، ولعل ذلك يرجع إلى ضعفه وقلة حجته في التأثير على الرأي العام بعد أن حبس نفسه في دائرة تقليدية اعتمدت على دعـائم الحزب القـديم التي لم تعد تتفق مـع ظـروف التطـور ، وبـالتـالي لم يستحوذ على الأهمية التي وجهها فاروق لباقي الأحزاب المعارضة للوفد .

وعندما انقلبت المعارضة على الملك ، أسهم فيهـا الحزب ، فـاشترك حافظ رمضان في بيان المعارضة بشأن مراسيم ١٧ يونيو ، وتقدم بمشروع قرار لمجلس الشيوخ في ٣ يوليو ١٩٥٠ بإبطال المراسيم ، ولكن رئيس الجلسة منع عـرض الاقتراح كمـا منع صـاحبه من الاحتكـام للمجلس ونـاصـره في ذلـك الأعضاء الجدد[2] . وراح رئيس الحزب يحذر من خطورة الحالة ، فيكتب في روز اليوسف « أعتقد أن الحالة الداخلية قد بلغت حداً من المفـاسد لا مـزيد عليه . . إن البلاد أصبحت في ثورة فكرية نفسية وأخوف ما أخافه أن تتطور هذه الثـورة الى ثورة شعبيـة أو عسكـريـة »[3] . أيضـاً أدلى بنصيبـه في عـريضـة المعارضة المقدمة للملك وضم له عبد الرحمن الرافعي في التوقيع عليهـا[4] . ويمضي في مهـاجمـة الفسـاد ، ومعـروف أن المعني بـه في الـدرجـة الأولى فاروق ، فيكتب في المصور «كلما فكرت في حالتنا الراهنة تـذكرت تصـريحاً

---

(١) آخر ساعة المصورة، عـدد ٢١٩ في ١١سبتمبـر ١٩٣٨، ص ١١ ، المصـري، عدد ١٢٦٩ في ١٥ مـايو ١٩٤٠ ، ص ١، السيـاسة، عـدد ٧٧٩ في ١٢ يـونيـو ١٩٤٧ ، ص ٢ .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٥٢ .

(٣) أخبـار اليوم ، عـدد ٤٠٦ في ١٦ أغسـطس ١٩٥٢ ، ص ٦ ، كتب المقـال في سبتمبـر ١٩٥٠ .

(٤) انظر هذا الفصل عنصر المعارضة .

سمعته بأذني من كمال أتاتورك حين قال (عندما كان الحكم مملوءاً بالفساد ، وكان صورة من نظام لا وجود له ، رأيت أن العلاج الوحيد هو القيام بعملية تطهير شاملة تجتث الفساد من أساسه) ، وحالتنا في مصر وقد انتشر الفساد في جل مرافقها صغيرة وكبيرة تشبه إلى حد كبير حالة تركيا في حكومة اسطنبول ، ولا بد لنا من القيام بحركة جارفة شاملة وإلا فلا جدوى من الكلام »[1] . ثم يعود ويكتب « إن العلاج يجب ألا يقتصر على الطفيليات وحدها ، ولكن يجب أن يجتث الأشجار ذاتها التي تتسلق عليها هذه الطفيليات »[2] . فكان ذلك دعوة للثورة على الأوضاع القائمة والإطاحة بها .

ولم يواصل رئيس الحزب هذا الطريق ، حيث راجع نفسه ، ووجد أن المصلحة تكمن في العودة للأحضان الملكية خاصة بعد بروز فتحي رضوان وأتباعه ، مما جعله يجري البحث عن سند يعتمد عليه ويحقق له أغراضه ، في الوقت الذي كان فيه فاروق على استعداد للصفح عنه في حالة خضوعه له وتخليه عن الخط الذي اتبعه نكاية في باقي الأحزاب التي استحوذ عليها العناد . ووفقاً لهذه الاعتبارات نشر حافظ رمضان في ٢ يناير ١٩٥٢ بياناً بالأهرام عد بمثابة اعتذار علني للملك ، تعرض فيه للظروف التي تحيط بمصر منذ إلغاء المعاهدة ، وطالب بضرورة اتحاد الزعماء والأحزاب والهيئات ، وأن الملك هو الوحيد الذي يقوى على تحقيق ذلك لما يتمتع به من وطنية وشجاعة وإيمان بحق شعبه ، ثم يعرج على الهدف الأساسي الذي من أجله وضع بيانه فيذكر « لقد همت أن التمس التشرف بمقابلة جلالته لكي أبسط له رأيي ، ولكن تذكرت تلك العريضة التي رفعتها المعارضة إلى السدة الملكية منذ زمن غير بعيد وكنت أحد موقعيها ، وأدركت الخطأ الذي وقعت فيه بكتابة هذه العريضة ، فحال بيني وبين رغبتي في التماس التشرف بمقابلة جلالة الملك

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦، كتب المقال في فبراير ١٩٥١.

(٢) نفس المصدر، كتب المقال في أغسطس ١٩٥١.

في هذه الأيام العصيبة . . . وفي اعتقادي أن في ساحة الملكية متسعاً للتسامح والعفو ، فقد عودنا جلالته أن يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ، وجـلالته وحده هو الذي يستطيع أن يوحد كلمتنا جميعاً شعباً وحكومة ، أفراداً وأحزاباً ، وإنه لفاعل بإذن الله »[1] . ومما لا شك فيه أن هذا الاعتـذار الذي يؤكـد ندم صاحبه وولاءه وخضوعه لفاروق قد أطفأ بعضاً من ظمئه ، وعليه أسقط اسمـه من قائمة أسماء المعارضة واستقبله ورشحه للتعيين في مجلس الشيوخ ، ودعاه للمأدبة الملكية التي أقيمت احتفـالاً بميلاد الأمير فؤاد[2] . واعتبر ذلك إيذاناً بعودة المياه إلى مجاريها بين الملك ورئيس الحـزب ، لكن ذلك لـم يغيـر من الموقف المتهاوي لفاروق ، حيث أن الحزب ـ شأنه في ذلك كباقي الأحزاب ـ كانت عوامل التفكك قد تأصلت فيه ، وبالتالي لم تسفر محاولات التقرب إلا عن إظهاره التبعية .

أما عن موقف الجناح الراديكالي للحزب ، فمعروف أنه في عام ١٩٤٤ انفصـل عن مصر الفتـاة جماعـة برئـاسة فتحي رضـوان وانضمت إلى الحزب الـوطني نظراً لاتفـاق الميول بينهمـا ، في وقت كان الحـزب بحـاجـة إلى دم جديد ، فـرحب بهم ، وأطلق الوافـدون على أنفسهم « اللجنة العليـا لشباب الحزب الوطني » ، وأصدر فتحي رضوان صحيفة اللواء الجديد ، مجدت في عددها الأول فاروقاً في مقال تحت عنوان « حامل اللواء » ، فتتبعته منذ أن فتح عينيه ، ثم سجلت « والأمل معقود على المليك المفـدى أن يوجـه بالتفـاتاتـه الملكية الدستورية الحكم إلى هذه الوجهة ، وأن تنشأ في حكمه الفياض بحب بلاده حياة دستـورية متـوازنة يحكم فيهـا الشعب نفسه بنفسـه تمامـاً » وينتهي المقـال بشعار « عـاش الملك ، عاش الـوطن »[3] . وبذلـك تتضح الـرؤيـة للملكية ، فإنهم يريدون ملكاً دستورياً في الوقت الذي يضعونه في مكانـةٍ تسمو

(١) الأهرام، عدد ٣٧٩٥، في ٢ يناير ١٩٥٢ ، ص ٢ .

(٢) حسن يـوسف : المرجع المذكـور ، ص ٢٥٦ ، آخر لحـظة ، عدد ٢٣٤ في ٣ ينـاير ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٣) اللواء الجديد ، عدد ١ في ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٤ .

فوق الوطن. وقد حاول هذا الجناح أن يثبت شخصيته خلال فترة الخمس سنوات التالية ، مما أدى إلى دخوله في نزاع مع العناصر الأولية للحزب وقيادته ، وأسفر ذلك عن شبه انفصال بين الطرفين مع بداية عام ١٩٥٠ ، حيث سلك كل طرف طريقاً مخالفاً للآخر ، واتبع فتحي رضوان ومعاونوه الأسلوب الثوري ، وشن حملاته الهجومية على فاروق من خلال اللواء الجديد التي ظهرت بثوبها الجديد الذي حمل هذا الاتجاه منذ عام ١٩٥١ ، ونزل أيضاً إلى الميدان وقام بالجولات في العاصمة والأقاليم يلقي الخطب ويثير المشاعر[١] . ومن هنا ربط العداء المستحكم بينه وبين الملك .

وانطلقت سهام اللواء الجديد إلى صدر فاروق مباشرة ، وتمكنت أقلام فتحي رضوان وزملائه امثال نور الدين طراف ويوسف حلمي وزهير جرانة بعد أن انضمت إليها أقلام مصطفى مرعي وسيد قطب وخالد محمد خالد وأحمد شوقي من أن تشكل جبهة معارضة ثورية ضد الملك كان لها الأثر الكبير في بلورة الرأي العام وتبصيره ببواطن الأمور وتعبئته وإعداده للموقف المنتظر . ولم تترك الصحيفة ميداناً إلا وخاضته لتحارب الملك ، فهي دائماً متمردة وثائرة ، وتبدأ حملتها على الدستور وتبين أنه أعجب الدساتير قاطبة ، فلا يلد إلا قيوداً - نظراً للسلطة التي يمنحها للملكية - بينما الدساتير في العالم تلد الحرية وتحمي الشعب من عدوان الحاكمين وتعطيه ما كان محروماً منه وتزيده قوة وقدرة على التعبير[٢] . وتتكلم عن ولاء العبيد وولاء الأحرار بالإشارة إلى عصر الظلام والإقطاع والعبيد ثم تميل على النظام الملكي ووظيفة الملك التي تقتضي رجاحة العقل ونفاذ البصيرة وسعة الإدراك ، وتنتقد ما تذيعه النشرات الرسمية لوزارة الحربية عن حركات التعيين والترقية في الجيش التي تسجل « حضرة صاحب الجلالة الملك قد تفضل فأحسن » وتبين أن الإحسان صنو

---

(١) يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية في مصر، ص ص ١٥١ ، ١٥٢ ، تعثر صدور اللواء الجديد أحياناً وتوقفت أحياناً أخرى، ولم تأخذ طابع الانتظام إلا مع عام ١٩٥١ .
(٢) اللواء الجديد ، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ١ .

الصدقة ، والتعيين والترقية في الجيش كباقي الوظائف[1] . وعادت الصحيفة ، وفي مقال لها بعنوان « لقد تزوج الملك من الشعب ، فليثق الشعب بنفسه وليعلم أنه فوق الجميع » وكتبت عن ضرورة حياد الملك بين الأحزاب وانصراف نفسه عن الطمع في مال أو سلطان أحد من مواطنيه ، وأن الحكم الإسلامي أساسه أن الحاكم في خدمة المحكوم ، وتسرد صفات أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز في الحكم ونظرتهم إلى مصالح الأمة وأقوالهم ومآثرهم في العفة والطهارة وغنى النفس والنزاهة ، وتذكر الآيات القرآنية الحافزة على مقاومة الظلم الموحية بالتحرير[2] .

وتستمر الحملة ، وتحت عنوان « الملك غير معصوم من الخطأ » تشيد بحكم محكمة القضاء الإداري في عدم مشروعية إلغاء الإدارة للصحف وتعطيلها ، وتنوه الى التبذير والإسراف في توجيه الاتهام بالعيب في الذات الملكية وتوضح « إن من خطل الرأي الظن بأن كون ذات رئيس الدولة مصونة لا تمس حسب نص الدستور معناه معصوميته أو قدسيته ، بل الصحيح في ذلك باعتباره رمزاً لدولة وشعارها فوق مرتقى المسئولية ، وليس من شأن مبدأ عدم المسئولية هذا أن يحول دون إسداء النصح وإبداء المشورة وبيان المنهج القويم ، ولا يضير مقام رئيس الدولة ولا ينال من جلاله ألا يستبد برأيه ، ولا أن يستمع إلى نصيحة الناصح ومشورة المشير ويتبع النهج المعروض عليه متى اقتنع بسداده ، وليس من شك في أن الدول الإسلامية أولى الدول باتباع هذا النظر اتباعاً منها لسنة رسول الله ﷺ ، واقتداء بسيرته » وتسوق الأمثلة في هذا الشأن وتبين كيف كان محمد ﷺ يحفظ لأصحابه حريته وحقهم في المشورة والاعتراض والنقد[3] . وكانت المسألة التي دافعت الصحيفة عن إسقاطها هي

---

(١) نفس المصدر، عدد ١ في ١٧ أبريل ١٩٥١ ، ص ١ .
(٢) نفس المصدر، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١، ص ٤ .
(٣) نفس المصدر، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤ .

السبب الذي عرضها للمصادرة ، ودفعت بالنيابة للتحقيق مع صاحبها ورئيس تحريرها عقب مقالته « رحلات الملوك » وأيضاً مع أحد كتابها حيث ألصقت به تهمة العيب في الذات الملكية لاعتراضه على أن تتحمل خزانة الدولة مصاريف رحلة فاروق[1].

ولم يفت ذلك في عضدها وأصرت على موقفها وواصلت مسيرتها شاهرة سلاح نقدها لفاروق ، فتذكر أنه حدث وصرح الملك البريطاني للصحفيين بعد حديث له مع رئيس وزرائه بأنه سعيد معه فقامت ضده حملة صحفية عنيفة لأنه لو أحب الملك رئيساً وكره آخر وقرب حزباً وأبعد آخر تهددت أصول الدستور وأصبح الملك ملكاً وحاكماً، والأصل أن يملك ولا يحكم، ثم تشير إلى أنه في البلاد غير الدستورية للملك أن يقول ما يشاء، وعليه فمن حق الشعب نقده كيفما شاء دون أن يُتهم أحد بأنه تطاول على مقامه أو مس اعتباره[2] . وبهذا تؤكد الأوتقراطية التي يمارسها فاروق وترى وجوب أن يرده الشعب عن تسلطه وسطوته . ووفقاً لهذا المنهج تعلن صيحتها في مقال افتتاحي لها « لا . . . لا يا سيدي فالوزراء مسئولون عن أحاديث الملك » جاء رداً على رفض رئيس مجلس النواب إدراج استجواب النائب إبراهيم شكري عن حديث نشر لفاروق اعتماداً على أن الوزارة لا تُسأل عن تصرفات الملك الشخصية ، واعتبرت ذلك اجتراء على أصل من أصول الدستور أو ثورة عليه في ذاته، وأنه لو تركت هذه الثورة على غاربها لأتت على حرية الشعب أو على الباقي منها ، واستفسرت عما إذا كان ملك بريطانيا أو ملك بلجيكا يمكنه التحدث في سياسة بلاده من غير أن يسمع ويعرف ويأذن الوزراء . وانتهت إلى أن تكلم الملك في شئون السياسة هو تعبير عن سياسة الحكومة إذ لا يتصور دستورياً أن يكون للملك سياسة

---

(١) نفس المصدر ، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٥، عدد ١٢ في ٣ يوليو ١٩٥١.

F.O Op.Cit, 90109, JE 1013 - 27 , Stevenson - F.O, Alex. July 12, 1951, No 83.

(٢) اللواء الجديد، عدد ١٥ في ٢٤ يوليو ١٩٥١، ص ٤.

وللحكومة سياسة ، كما أن الدستور لا يسمح أن يكون للملك حق إذاعة آراء سياسية بقصد إحراج الحكومة ، وبالتالي فمن حق النائب أن يقدم استجوابه[1] .

وساقت اللواء الجديد نماذج الملكية الدستورية ، وبينت كيف ثار الشعب الانجليزي على الملك شارل وأعدمه ، وترجع السبب إلى نوعية الملك التي تجبر الشعب على اتباع السلوك الذي لا يتعارض مع مصالحه ، وأن الصراع بين الأمة الانجليزية والملكية انتهى إلى تفاهم « رضي فيه الملك بالأمة مصدر السلطات ، ورضيت فيه الأمة بالملك رمز مجدها وتاج حكمها »[2] . ومن هذا المنطلق ثبتت الرؤية بشأن الدعائم الأساسية للملكية الدستورية التي ليس لها وجود في ظل ملكية فاروق . وللرغبة في كسر كبريائه خرجت الصحيفة لتنهي عن الانكباب على يده وتقبيلها عند المصافحة ، وتشير إلى ملكة هولندا التي منعت تلك العادة وتعلق « هذه هي مظاهر الديمقراطية في هولندا ، فهل نحن ديمقراطيون؟»[3]. وفي ذلك طعن في فاروق الذي كان يرضي غروره ويتلذذ عندما يمد يده لينحني عليها علية القوم .

وأقلقت مثل هذه المقالات فاروقاً ، ورغم الضغط الذي مارسه عن طريق الحكومة في تضييق الخناق على الصحافة وخاصة الحرة منها وتشديد الرقابة عليها ، إلا أنها استمرت في طريقها وتحملت الأنواء وصمدت أمامها ، وكانت اللواء الجديد في مقدمتها، ووجهت دفتها تجاه الحاشية الملكية ، وبعد أن أبرزت أهمية وجود البطانة باعتبارها مصدر وحي وباعث إلهام ، أكدت على ضرورة أن يكون أفرادها مصريين دماً لا قولاً للارتباط الوثيق بين العرش

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢١ في ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.
(٢) نفس المصدر ، عدد ٢٤ في ٢٥ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ٥.
(٣) نفس المصدر، عدد ١ في ١٧ أبريل ١٩٥١، ص ١، عدد ٧ في ٢٩ مايو ١٩٥١، ص ٥.

والوطن ، وأن يرتفعوا فوق مستوى الشبهات والظنون في سلوكياتهم العامة والخاصة ويتجنبوا مزالق المال لأنهم أولى الناس بالحصانة منه وأحراهم أن يتفادوا أسباب الوقوع في فخاخه ، وأن يترفعوا عن ألاعيب السياسة ومناوراتها. وأمسكت بكريم ثابت واعتبرته المولود الشرعي لحادث ٤ فبراير، وسردت مؤهلاته الوضيعة التي زكته لدى فاروق ليتخذه مستشاراً له ، وأندراوس الذي انتسب للحاشية بتعيينه مستشاراً اقتصادياً في وقت يشغل فيه عضوية مجالس إدارة مختلفة، وبوللي الذي استغل مركزه ليعمل لصالحه[1] .
واحتلت مسألة اتهام الحاشية في قضية الأسلحة الفاسدة مكانتها في الصحيفة حيث نطقت بتوجيه الاتهام للملك ، فيبعث فتحي رضوان بخطاب مفتوح إلى النائب العام ليسأله عن سر ذهابه إلى قصر عابدين ومعاونيه ووكلائه للتوقيع في سجل التشريفات ، ويستفسر عن السر في ذلك حيث ليست هناك مناسبات عامة ولا شخصية، ويعود ليجيب على نفسه بأن الزيارة جاءت بعد صدور قرار حفظ الدعوى للمتهمين من أفراد الحاشية وأن ذلك أمر غير مسبوق في عالم القضاء يفسر بأنه اعتذار عن إجراء تحقيق مع هؤلاء الكبار ، وأن الطامة الكبرى أن يجد الأمين على الدعوى العمومية نفسه مضطراً للاعتذار عن تحقيق رأي تقتضيه دواعي العدالة مهما كان المتهم وأياً كانت الجريمة[2] .

وتأتي الخطوة التالية، فيطالب رئيس التحرير أعضاء الحاشية ـ التي حفظت القضية بالنسبة لهم ـ أن يستقيلوا لأنهم ليسوا كموظفي الدولة لهم رؤساء خاضعون لوزير تحاسبه الأمة عن طريق البرلمان ، وأنه وفقاً لقاعدة أن الملك لا يخطىء حمل الوزراء المسئولية ، واعتبرت الأوامر الملكية شفهية أم كتابية لا تعفي الوزراء من تبعات ما يتم في وزاراتهم ، وبالتالي لا يجوز أن يكون إلى جوار الملك أفراد من حاشيته كانوا محل اتهام أحاطت به ظروف تختلف عن أي

(١) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ١ ، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤ ، عدد ١٤ في ١٧ يوليو ١٩٥١، ص ٤، عدد ١٩ في ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص ٤ ، عدد ٢٨ في ٢٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٤ .
(٢) نفس المصدر، عدد ١ في ١٧ أبريل ١٩٥١، ص ص ٤ ، ٦ .

اتهام توجه إلى متهم في البلاد منذ وجد القضاء في مصر ، حيث ولد في السرية المطبقة ولم يعد في مقدور الناس أن يعرفوا ما الحق وما الباطل لتضارب الأقوال وتعثر التحقيق وتوقفه والإقدام على حفظه بصورة فجائية دون أن تذاع مبررات ذلك ، ويأتي الكاتب بالأدلة القانونية لحفظ أية قضية ويبرز أنها لا تنطبق على الحالة الموجودة ، وينتهي إلى مطالبة رجال الحاشية « أن يكونوا حريصين على أداء واجبات الولاء للوطن والملك ، ويتنازلوا عن مناصبهم ليعلم الجميع أنهم يضحون بكل عزيز ليبقى كل من حول الملك في مثل نصاعة الثلج الأبيض »[1] . وبذلك يتضح جلياً تثبت اليقين من التسلط الملكي على الإجراءات القضائية ، ولم يعد يقتصر على توجيه التهم لأفراد الحاشية وإنما لمن وراءهم وحرص فاروق على استمرارهم بجواره ، أيضاً يلاحظ تقديم الولاء للوطن عن الملك ، وهذا عكس ما سبق وسجلته اللواء الجديد في بداية عهدها .

ولم تقتصر اللواء الجديد على رجال الحاشية ، وإنما تعرضت أيضاً للعسكريين ذوي الصلة الوثيقة بفاروق ، وتركز على حسين سري عامر وتنشر المخالفات التي نسبت إليه ، في الوقت الذي تشيد فيه بمحمد نجيب ونزاهته[2]، وتهاجم محمد حيدر في مقال بعنوان « لحساب من هذا ؟ » يستفسر كاتبه بثورية عن صاحب المصلحة في عودته « إن الشعب يكره جلاديه . . . فلحساب من إذن يعود ؟ لا بد أنه يعود لحساب جبهة أخرى غير جبهة الجيش . . . إن عودة حيدر باشا ليست سوى مثال واحد من أمثلة لا تنتهي . . إنها روح التحدي لهذا الشعب واضحة ظاهرة »[3] . وتحت نفس العنوان تستصرخ من تشريع أخبار الجيش الذي يقيم ستاراً بين الأمة وجيشها ، وأنه وضع لحساب الفوضى والغش والسرقة والخيانة « إن هؤلاء الناس يعاملون

(١) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١ ، ص ٥، عدد ٨ في ٥ يونيو ١٩٥١، ص ٢ ، عدد ١١ في ٢٦ يونيو ١٩٥١، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٦ في ٢٢ مايو ١٩٥١، ص ٧.

الشعب كما يعامل السيد عبيده ، وهل للعبيد أن يعرفوا أسرار السادة ومخابئهم إلا أن يكونوا من الأغوات الذين تتاح لهم الأسرار بلا ضرر ولا تحرج ؟ ترى تقبل ملايين الشعب أن يعاملهم السادة معاملة العبيد؟ »[1] . وهكذا يلمس السفور ومهاجمة تحركات فاروق التي كان يقوم بها من وراء ستار أحياناً وجهراً أحياناً أخرى .

وجاء الدور على المساس بالملك صراحة ، وشكلت مسألة هدايا الزفاف الملكي مدخلاً مباشراً ، فبعد أن استعرضت الصحيفة الاستقطاعات من المصالح والهيئات ، ركزت على الخصومات من مرتبات ضباط الجيش من أجل الهدايا التي تولى توريدها أحمد نجيب الجواهرجي ، وكيف أنه أعد الهدية اللائقة بكل جهة ، ثم تنشر أن والدة ناريمان اشترت القصر الفخم الذي يملكه هذا الجواهرجي في مصر الجديدة[2] . ووجهت حديثها إلى رئيس الوزراء وانتقدته في مقال « إن الملوك تعطي ولا تأخذ » وبينت الضغوط التي تمارس على المصريين ليقدموا الهدايا « ولو فهم النحاس باشا الولاء للعرش على الوجه الصحيح لما فاته أن يعرف أن الملوك تعطي شعوبها ولا تأخذ منها ، وأنه حيث يلزم إظهار الولاء ، فإن رفع الهدايا ليس هو السبيل القويم »[3] .
وتنتقل من بند الهدايا إلى اليخت فخر البحار وتسرد قصته وكيف باعه فاروق للحكومة ثم استحوذ عليه ، وأن مال الدولة ليس مال الملك ومال الملك ليس مال الدولة ، حيث رسم الدستور حدوداً فاصلة بين المالين ، وأن السهر على مال الأمة ورعايته أمر منوط بالحكومة تحت إشراف البرلمان[4] . وقاد هذا المقال صاحبه إلى تحقيق النيابة ، ومع هذا كتب يؤكد على حرية قلمه فيما

---

(1) نفس المصدر، عدد ٩ في ١٢ يونيو ١٩٥١، ص ٧ .
(2) نفس المصدر، عدد ٣ في أول مايو ١٩٥١، ص ص ٤ ، ٥، عدد ٩ في ١٢ يونيو ١٩٥١، ص ٢ .
(3) نفس المصدر ، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١ ، ص ١ .
(4) نفس المصدر ، عدد ١١ في ٢٦ يونيو ١٩٥١، ص ١ .

يتخيره من موضوعات ويلغت به صورة التحدي بقوله « إننا لا نخشى من الحق لومة لائم مهما يكن مقامه ولا غضبة غضوب مهما تكن سطوته »(١) .

ويوجه فتحي رضوان كلمات مباشرة إلى فاروق تحت عنوان « إلى مسامع الملك . أنات الشعب الفقير المطارد » يتضمنها ما طالب به أعضاء البرلمان بحذف المبالغ المرصودة في ميزانية العام لتجديد السيارات الملكية ولإقامة مبان جديدة لا تقل عن ٢٠٠ ألف جنيه ، وأنهم في ذلك معبرين عن رغبة الشعب، ويصور للملك حالة الفلاح المسكين وعجز الميزانية ويبين أنه « لم يبق إلا أن يضرب جلالة الملك المثل لا في هذا وحده بل وفي كل ناحية ، فإن الشعب إن لم ير صورة من التقشف والاقتصاد الشديد ، إن لم ير مسارعة في الترفع عن السير في هذا المنحدر القاتل أصابه الجنون ، لا جنون الثورة بل جنون الجوع »(٢) . وتشير الصحيفة إلى انجراف فاروق في الصفقات المريبة التي أجريت على حساب مصر ، والعلاقة التي ربطته بأحمد عبود الذي تداينه الحكومة بالمبالغ الطائلة من الضرائب ورغم ذلك يطالب بمعونة مالية ويسعى فيها كريم ثابت ، وترفض ذلك الأسلوب «هذا هو التدخل الذي لا نرضى عنه ، ولا يرضى عنه الدستور ولا يرضى عنه الملك ولا يرضى عنه الوزراء »(٣) . وتعترض لمساهمة ناظر الخاصة الملكية في شركة البيبسي كولا لما هو معروف أنه لحساب الملك، وتبين أن مثل هذه الشركات لا تنقطع حاجتها عن الحكومة لأنها خاضعة لها ، وبالتالي تتعرض للإحراج إذا رفضت لخاصة الملك طلباً ، ثم تشير إلى ما تردد من أن هذا الشراب به عصير أمعاء الخنزير(٤) . وذلك كنوع من الدعاية المضادة التي لا تتفق مع المصلحة الشخصية لفاروق .

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤ في ٢٥ سبتمبر ١٩٥١، ص ١ .
(٢) نفس المصدر، عدد ٢٣ في ١٨ سبتمبر ١٩٥١، ص ٤ .
(٣) نفس المصدر، عدد ١٠ في ١٩ يونيو ١٩٥١، ص ٤ .
(٤) نفس المصدر ، عدد ٢٠ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ، ص ١ .

وفي مقابل النقد الظاهري والباطني لشراهة الملك المالية، تسوق الصحيفة الإجراء الذي أقدم عليه امبراطور إيران بإيداعه مجوهرات الأسرة الأمبراطورية النفيسة في خزانة الدولة لتدعيم مركز النقد الإيراني وضماناً لمصاريف الإصلاح والانقاذ التي يطالب بها الشعب وتعقب بأن هذه المجوهرات ضمت الكثير من الهدايا التي أهديت إليه بمناسبة زفافه[1] . وفي هذا لوم عنيف لفاروق الذي يسلك سلوكاً معاكساً ، ثم يستفسر رئيس التحرير عن سبب تنازل امبراطور إيران عن أملاكه ويصل إلى إدراكه بأن الفقر الذي يسود بلاده واتساع الفوارق بين طبقات شعبه ليس من القوانين الطبيعية الإلهية ، وإحساسه أن الديموقراطية السليمة أن يكون الحاكم ممثلاً للمحكوم « وأن هذا التمثيل يضعف وينعدم إذا كان المحكوم عليه جائعاً يتسول في الطرقات ، يتغذى بالدود ، عارياً لا يجد ما يستر عورته ، جاهلاً لا يعرف الألف من الباء ، مريضاً يجر رجليه المشلولتين ، يغمض عينيه خشية نور الشمس ، بينما يكون الحاكم غارقاً في ترف الدنيا ، يجد ما يشبع حاجته وما يرضي شهواته وما يكفيه في يومه وغده . . . وأن الشعوب التي كانت ترضى بالأمس بكلمة عطف لتلوب قلوبها حناناً وحباً ، تحجرت قلوبها » وينتهي إلى أن الملك الصالح لا يكره أن يستيقظ شعبه[2] . ويعتبر ذلك تصويراً دقيقاً وتعبيراً صريحاً للعلاقة التي ربطت فاروق بشعبه .

واحتل الهجوم على تصرفات الملك الشخصية مساحات واسعة في الصحيفة ، فهي تطالب بطريقة مفهومة للجميع بوقف تصرفاته المشينة « عهدنا معكم . . . أن نكون حرباً على هؤلاء الذين ينفقون أموال الشعب على الموائد والمتع الرخيصة[3] » ، وتحت عنوان « أموال الشعب والقمار » تبين أن الأموال

---

(1) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٢ .

(2) نفس المصدر ، عدد ٣ في أول مايو ١٩٥١، ص ٤ .

(3) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٦ .

التي يخسرها المصريون الأغنياء الذين جمعوا أموالهم من دم الشعب وعرقه على موائد القمار غالباً ما تربحها فئة معينة من محترفي المقامرة(1) . وتعرج على رحلات فاروق الخارجية وما كان يجري فيها من مهازل وتأتي بوقائع التصوير بالإكراه التي جرت للملك في سويسرا وأثارت ضجة وسببت أزمة(2) ، وبالطبع فهي لا تذكر الاسم صراحة وإنما ترمز إليه بما يتدارك فوراً . ولم يلبث الأمر أن رفعت النقاب عن التورية ووجهت الازدراء علناً لفاروق ، ففي مقال يحمل عنوان « رحلة الملك » تسجل أن الملك يعرف أن سمعة مصر أمانة في عنقه ، وأنه قادم على بلاد لا تعرف عنه أو عن وطنه إلا القليل الذي رسب في عقول أهلها عن ألف ليلة وليلة وتخايلهم صور الملوك الذين لا يكفون عن لعب الميسر ولا يشبعون من التردد على مقاصير الجواري واصطياد الظباء ويقتلون أصدقاءهم وأعداءهم في وضح النهار وينفقون أموال الناس على شهواتهم بغير حساب . ثم تنتقل إلى رحلة فؤاد إلى أوروبا في عام ١٩٢٧ وحرصه على المحافظة على دينه وتقاليد بلاده ، وأنه عندما حضرت نازلي إلى باريس لم تخلع حجابها ، وكيف انعكس ذلك على الصحافة الأوروبية التي أبدت إعجابها بذلك السلوك ، وأشادت بالملك الذي لا يشهد الحفلات الراقصة أو يظهر بمظهر لا يليق بمكانته(3) . ومن ثم يتضح جلياً الرغبة في الإفصاح عن الواقع لتنكشف صورة الملك الذي سيطرت عليه نزواته وفاض الفساد به ، وكان عقد المقارنة بين الابن والأب هو صفعة على وجه الأول . وتعرضت الصحيفة لحملة الصحف الأجنبية على فاروق وكيف دخلت مصر خفية رغم القيود المفروضة واعتبرت ما تحمله ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ صحافة أوروبا وأمريكا بل وفي تاريخ الملكيات جميعاً(4) .

---

(1) نفس المصدر، عدد ٦ في ٢٢ مايو ١٩٥١، ص ٦.

(2) نفس المصدر ، عدد ١٥ في ٢٤ يوليو ١٩٥١ ، ص ٣.

(3) نفس المصدر، عدد ٢٠ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ٨.

(4) نفس المصدر، عدد ٢٢ في ١١ سبتمبر ١٩٥١، ص ١، عدد ٢٣ في ١٨ سبتمبر =

واتجهت الصحيفة إلى مجال آخر وتطرقته ، فانعطفت على علاقة فاروق ببريطانيا وتهكمت عليه بعد حصوله على الرتبة الشرفية التي أصبح بموجبها جنرالاً فخرياً بالجيش البريطاني ، فتتبع طريقتها المعهودة وتشير إلى « الأنذال الذين يأخذون نياشين بريطانية لأنهم خدموا عدوة بلادهم ودينهم »[1] . وتظهر تعاونه معها فتنقل حديثه إلى صحيفة سودان هرالد الذي صرح فيه بأن الانجليز انفقوا ملايين الجنيهات ليجعلوا منه عدواً لهم لكنهم لم ينجحوا[2] . وتبين إرضاءه لها بتعيين حافظ عفيفي وعبد الفتاح عمرو بالقصر ، وكيف أن سفارتها اعتبرت أن عدالة السماء تدخلت في آخر لحظة[3] . وكان الهدف وصمة فاروق بخيانة القضية الوطنية .

وطرقت الصحيفة باباً جديداً وفقاً للمنهج الذي ارتسمته لنفسها ، بهدف تحذير فاروق من ناحية وإعطاء الشعب الدفعة للتحرك من ناحية أخرى ، فتتولى مهمة تصوير وقائع الثورة الفرنسية ، وتروي أروع مآسيها وتشرح جبروت الملك الفرنسي ، والسخط الذي عم الشعب ، واللحظات الحاسمة التي مرت بها تلك الفترة ، وآخر موكب للملكية المستبدة الذي خرج من القصر الى السجن إلى المقصلة ، وانتصار إرادة الشعب بقيامه بثورته وإسقاط الملكية المطلقة التي لم يعد هناك وجود لها في بلد من البلاد الحرة[4] . وتأتي إيران في الأهمية بعد فرنسا ، فتسرد حوادث ثورتها وأقوال آية الله الكاشاني حول أن الشعب هو مصدر السلطات ، وتذكر كيف انبعثت فيها القوة من تلقاء نفسها

= ١٩٥١، ص ١.

(١) نفس المصدر، عدد ٧ في ٢٩ مايو ١٩٥١، ص ٥.

(٢) نفس المصدر، عدد ١٤ في ١٧ يوليو ١٩٥١، ص ١.

(٣) نفس المصدر، عدد ٣٨ في أول يناير ١٩٥٢، ص ١ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٨، عدد ٥ في ١٥ مايو ١٩٥١، ص ٨، عدد ٧ في ٢٩ مايو ١٩٥١، ص ٧، عدد ١٠ في ١٩ يونيو ١٩٥١، ص ١، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٨.

وأصبح شعبها وحده صاحب الأمر والنهي[1] . ولم يقتصر الأمر على أمثلة من خارج مصر ، وإنما تابعت أحداث الثورة العرابية وكان التركيز واضحاً على مظاهرة عابدين ومطالب الأمة[2] . ولم تكتف بذلك إذ تنبأت على صفحاتها بوقوع ثورة في مصر تطيح بالنظام القائم ، فكتبت « إن في الأفق إمارات واضحة تشير إلى فجر جديد لا شك فيه ، فهذا الليل الحالك لا بد له من فجر ، إن مثل هذا الظلام لا يدوم ، لأنه لا يمكن أن يدوم وتاريخ البشرية كله يشير إلى أن الأمور لا تصير إلى مثل ما صارت إليه في مصر إلا وهي تتهيأ لفجر جديد »[3] . وتطالب بالتحرر من الاوتقراطية والقضاء على مقوماتها وتحث على « أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »[4] .

وبذلك تمكن الجناح الراديكالي للحزب الوطني من أن يجعل من صحيفته منبراً لكتابات الفكر الحر ، وعن طريقها أعلن حرباً شعواء مباشرة على الملك، متحدياً ومتصدياً لأية إجراءات تتخذ ضده، وقد فشل فاروق في أن يقص جذور هذا النماء وجاء حريق القاهرة ليكون الفرصة لتكميم المحرك والمنظم لهذه المجموعة الثائرة ، فتم اعتقال فتحي رضوان في مساء نفس اليوم بأمر شخصي من الملك ، ولما رفع دعوى أمام مجلس الدولة متظلماً من قرار اعتقاله ، دفعت الحكومة بأنها لم تعتقله لاشتراكه في أحداث ٢٦ يناير ، ولكن لأن محكمة الجنايات تطلبه لتحاكمه على تهمة العيب في الذات الملكية ، ورغم صدور القرار بالإفراج عنه من المحكمة إلا أنه استمر في الاعتقال ، وعندما خرج عاد إليه ، وفي خلال تلك المدة قامت محاولات للإفراج عنه من علي ماهر والهلالي وحسين سري وحافظ عفيفي ومرتضى المراغي ، لكنها جميعها انتهت بالفشل ، وعرف أن الصخرة التي تقف في طريقه الملك حتى

---

(١) نفس المصدر ، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١ ، ص ٥، عدد ٨ في ٥ يونيو ١٩٥١، ص ١ .
(٢) نفس المصدر، الأعداد المتضمنة النصف الثاني من عام ١٩٥١ .
(٣) نفس المصدر، عدد ١١ في ٢٦ يونيو ١٩٥١ ، ص ٤ ..
(٤) نفس المصدر ، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٥ .

وصـل به الأمـر إلى الاعتقاد بـأنه يعتـزم قتله ، وسينفذ ذلـك لـو بقي مـطلق السراح[1] . واستقرت العقدة داخله حتى بعد عزله . والواقع أنه لم تصل درجة قلقه من أحزاب الأقلية في أيامه الأخيرة مثلمـا أصابـه من تلك الجماعـة التي اعتبرت عدولاً عن المنهج الذي انساقت إليه الأحزاب التي تحركت في إطـار غلب عليه المحافظة تارة والتفكك تارة أخرى .

المعارضة

كـان فاروق يعـرف قدر تـوحيد المعـارضة جيـداً ، ويعي الوقت الـذي يستخـدمها فيـه ليستند عليهـا ، واشتدت الحـاجة لهـا عقب تشكيـل وزارة ٤ فبراير ، ووفقاً لخطة أحمد حسنين كان الالتجاء إليها كعمل انتقامي ضد الوفد وإجراء عملي للإطاحة به من ناحية ، وكقوة تدعم فاروق في موقفه مع بريطانيا من ناحية أخرى ، وبايعاز منه تعاون زعماء المعارضة وقدموا مـذكرة احتجـاج للسفير البريطاني في ١٤ نوفمبر ١٩٤٢ أوضحوا فيها كيف وفت مصر بوعودها لبريطانيا التي تخطت الأصول الدستورية وفرضت حكومة وراحت تؤيدها ضد رغبة الملك والشعب مما جعـل الوضـع خطيـراً ، وتنبه المـذكرة الى تـلاشي أسباب الخطر قبل وقوعه ، ومن الجدير بالذكر أن الخارجية البريطانيـة لم تعر هذا الاحتجاج بالاً ، واعتبرته مجرد معارضة للنحاس ، ولا يستحق الرد عليه أو الاعتراف بما ورد فيه[2] . ونشطت المعارضة ، وعقد اسماعيل صدقي اجتماعاً في ١٦ ديسمبر ١٩٤٢ دعا إليـه كبار السيـاسيين لتنظيم حـركتها[3] ، وقـويت الهمة مع أزمة الكتاب الأسود التي حيكت خيوطها تماماً ، فقدمت المعـارضة عريضة للملك تطالب بإقالة الحكومة ، وأرسلت مذكرة إلى لامبسـون بتحميل

---

(١) المصـور، عدد ١٤٥١ في أول أغسـطس ١٩٥٢، ص ٣٩، حلمي سلام : المـرجـع المذكور ، ص ٢٢٢ .

(٢) F.O. Op. Cit, 31575, J 4770 - 38 - 16, Lampson - F O, Cairo, Nov. 14, 1942, No 213.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٤٤، ١٤٥ .

بريطانيا تعضيد النظام الفاسد مشيرة إلى استمرارها في التدخل في شئون مصر الداخلية[1] . وكان في هذا ما يتفق مع السياسة الملكية التي تمكنت من إخضاع المعارضة لها ، وكان من أهم مظاهر ذلك أنها انتهزت مناسبة عيد الجلوس الملكي ، فتوجه مندوبون عنها إلى قصر عابدين ليرفعوا آيات الولاء لفاروق ، ومن الطريف أنه أثناء وجودهم هتفوا للملك بطول العمر ، وللنحاس بقصره[2] .

وأزكى القصر جذوة أسلوب المعارضة ، وكان رئيس الديوان يجتمع ببعض زعمائها في داره حتى لا يعلم أحد بتلك المقابلات[3] . وعليه واصلوا مهمتهم ، فقاموا بالزيارات للأقاليم وألقوا الخطب التي هاجموا فيها الانجليز وحمايتهم للحكومة التي تعمل لمصلحتهم ، في الوقت الذي أظهروا فيه الملك كبطل للاستقلال ، مما أثار السفير البريطاني وجعله ينبه أحمد حسنين إلى خطورة هذا العمل ، لكن الأخير أكد له عدم تأييد فاروق لأية حركة مناوئة لبريطانيا ووعد بتحذير القائمين على الأمر من خطورة تلك التصرفات[4] ، وذلك في محاولة منه لامتصاص غضب كيلرن ، وهكذا أثبت فاروق حسن استخدامه للمعارضة ليس فقط ضد الحكومة القائمة وإنما أيضاً في الوقوف أمام بريطانيا التي فرضتها عليه ، في الوقت الذي أراد أن يبدو فيه بصورة مسالمة وطيعة حتى لقد اعتقد كيلرن أنه ليس له دخل في هذه التحركات وسلم بما أفضى به إليه رئيس الديوان[5] . والواقع أن الملك خشي من اتساع الاتجاه بما

---

(١) F.O.Op. Cit,35532, J 1901 - 2 - 16, Lampson - F.O. Cairo, April 19, 1943, No 777.

(٢) Ibid, 35534, J 2087 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May, 1943, No 951.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٧ .

(٤) F.O.Op.Cit,35535, J 2496 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943, gno 1155.

(٥) Ibid, J 2498 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943.

يعكس النتيجة المرجوة ، لذا نصح أحمد حسنين زعماء المعارضة بعدم إقحام اسم مليكه في خطبهم ضد الانجليز مبيناً أن ذلك يضعف من شأن المقاومة ويقوي الحكومة[1] . وبالطبع ليس معنى هذا تخلي فاروق عن مساندتهم بدليل استمرارهم على نفس المنهج ، كما لعبت صحفهم دوراً حرصت فيه بدقة على الإشادة بالملكية ورجم الوفد .

وأظهر فاروق احتضانه للمعارضة ، وكانت صلته بزعمائها ملفتة ، فيدعوهم في القصاصين في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ - أثناء علاجه بالمستشفى - ويدور الحوار حول الوضع السياسي ، وبإيعاز منه ، ووفقاً لتوجيهاته قدموا مذكرة الى مؤتمر الحلفاء الذي انعقد في القاهرة ، تضمنت مطالب مصر من بريطانيا والاعتراف باستقلالها التام بعد الحرب وإلغاء قيود معاهدة ١٩٣٦ ، وبينت ما تعانيه البلاد من حكم عسكري ورقابة فادحة ، وتعرضت بالهجوم غير المباشر على الحكومة القائمة[2] . وبذلك تمكن فاروق من جعل زعماء المعارضة الممثلين الشرعيين للمطالبة بحقوق مصر ، ويضرب بكيان الحكومة الوفدية في هذا الصدد عرض الحائط . ووالت المعارضة مجهودها متبعة أسلوب المذكرات التي تحمل تارة النداءات للملك لإلغاء الأحكام العرفية ، وتارة أخرى الاحتجاج على التدخل البريطاني لدى فاروق لعدم إقالة الوزارة الوفدية ، ولم تغفل هذه المذكرة الإشارة إلى التطلعات الوطنية[3] . وذلك حتى تبدو كأنها الجبهة المناضلة ضد الوجود البريطاني على عكس الوفد الذي سلم له بالأمر . وفي إطار المعارضة المتعاونة مع القصر ، كان للمرأة دورها ، وتولت هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي المهمة فقد جمعت هيئتها

---

(١) Ibid, J2708-2-16, Killearn-F.O, Cairo, June, 1943, No1264.

(٢) F.O. 141 - 875, 284 - 7 - G. Killearn - F.O, Cairo, No 28, 1943

(٣) F.O. 371 - 35539, J 4604 - 2 - 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 6, 1943, No 2097, F.O. Op. cit, 35540, J 4850 - 2 - 16, Killearn - F.O, Nov 28, 1943, No 2271, F.O, Op.Cit, 41317, J 1817 - 14 - 16, Killearn - F.O,Cairo, May 13, 1944, No 988.

وضمت إليها سيدات المجتمع حيث وقعن على مذكرة احتجاج قدمت للسكرتير الشرقي في ١٨ أبريل ١٩٤٣ لرفعها إلى تشرشل ، هاجمت فيها بريطانيا والحكومة التي تبنتها ومفاسدها والاعتداء على حقوق الملك صاحب الولاية الشرعية على مصر[١] . وفي هذا ما يتفق مع هوى فاروق ، ويصف لامبسون تلك العلاقة التي ربطته بهدى شعراوي وصلتها الوثيقة بالقصر[٢] . وبالفعل فقد استخدمها الملك لصالحه لإدراكه قوة شخصيتها وتأثيرها في المجتمع وعدائها للوفد والانجليز ، وهذا ما كان يقلق السفارة البريطانية ، وقد بلغت حسن العلاقة معها أنه حضر حفل الاتحاد النسائي في أوائل مايو ١٩٤٣ بصفة غير رسمية ، كما منحها وسام الكمال[٣] . أيضاً كان لنبوية موسى نشاطها المعادي للوفد والمؤيد للملك[٤] ، وقد وضح دور صفية زغلول في هذا الصدد ، ومن ثم فاستخدام فاروق للمعارضة مكنه من النكاية بالوزارة الوفدية وحقق مسعاه في إقالتها ، وما أن أشرفت الحرب على النهاية حتى أحكم رقابته على الساحة السياسية بعد أن آمن إيماناً كاملاً بأن زعماء الأحزاب ـ ما عدا الوفد ـ أصبحوا في متناول يده يحركهم وفقاً لمشيئته وإرادته ليحقق طموحاته .

وبعودة الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ ، تغيرت ظروف المعارضة وانقلبت سياسة التعاون مع القصر إلى اتجاه مناوىء له ، فقد كانت المصلحة المشتركة التي جمعت الطرفين هي عداء الوفد ، ولما عقد الملك المهادنة معه تحول المسار ، وأصبح على المعارضة أن تواجه الحكومة من ناحية والملك من ناحية أخرى خاصة بعد ازدياد نقمتها عليه نظراً لفقدانها رضاه عنها ، بالإضافة الى تصرفاته الفاضحة التي أثارت نقد الجميع . وكانت مراسيم ١٧ يونيو أول

---

(١) Ibid, 35533, J 1969 - 2, 16, Lampson - Eden, Cairo, April 25,1943.

(٢) Ibid.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٣٩٦، في ٣ مايو ١٩٤٢، ص ١١، محسن محمد : تاريخ للبيع ، ص ٩٣.

(٤) روز اليوسف، عدد ٨٥٤ في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ .

عمل إيجابي للمعارضة ، فقد اجتمع زعماؤها وأذاعوا في ٢٣ يونيو بياناً اعتبروا فيه صدورها عدواناً على الدستور[1] . وفي هذا الصيف سافر فاروق في رحلة اصطياف لأوروبا ، وكانت درجة الفساد التي وصل إليها هو وحاشيته قد بلغت ذروتها في الوقت الذي سهلت له الحكومة سبلها ، وهنا رأى بعض أعضاء المعارضة أن تقدم النصيحة للملك كما فعل لورد بلدوين مع الملك ادوارد ، وانتهى رأي المعارضة سواء زعماء الأحزاب أو المستقلين إلى كتابة عريضة له تكون بمثابة إنذار ينبهه إلى الخطر المحدق به ، وتطالبه بضرورة تطهير حاشيته وتحمله المسئولية[2] . وتوالت الاجتماعات التي عقدت لوضع نص العريضة .

تبدأ العريضة بالعودة إلى الوراء لتذكر فاروقاً ببداية عهده وكم لاقى من تقدير الشعب وولائه ووفائه ، وتنتقل إلى المرحلة الدقيقة التي تمر بها مصر وتبين مضار الحاشية التي أساءت النصح والتصرف وحامت حول بعضها الشكوك والشبهات ، وتعرج على الاستهتار بالدستور والمجلس النيابي وتشير إلى مراسيم ١٧ يونيو ، وتردد أنباء المساوىء في الداخل والخارج وانهيار سمعة مصر التي أصبحت مادة للصحافة العالمية ، وتنتقد ضعف الحكومة واعتمادها على دعوى التوجهات الملكية بما يتنافى مع روح الدستور حيث أن الملك يملك ولا يحكم ، ثم تخاطب العريضة فاروقاً بأن أصحابها رأوا ضرورة مصارحته بتلك الحقائق ، وأن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد ، وتحذر من قيام فتنة تعرض البلاد للمخاطر وتنشر فيها المذاهب الهدامة ـ تعني الشيوعية ـ وأخيراً تطالب بتصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً ، فتعالج المساوىء على أساس احترام الدستور وطهارة الحكم وسيادة القانون واستبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، وأن سبيل اطمئنان أية أمة

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٥١ .

(٢) F.O.Op.Cit, 80459, JE 11998 - .8,Stevenson- F.O, Cairo, Oct. 6, 1950, No 707.

لحاضرها ومستقبلها استقامة حكمها . . ووقع على العريضة ستة عشر شخصاً ، رؤساء الأحزاب الأربعة بالإضافة إلى أعضاء منها وبعض المستقلين[1] . ومضى التفكير في كيفية تقديمها ، هل تسلم إلى كبير الامناء ؟ وإذا رفض هل تنشر في الصحافة ؟ وإذا عارضت الحكومة ، إذن يكون الحل توزيع نسخها في الشوارع[2] . وأخيراً استقر الرأي وتقرر إرسالها في اليوم السابق لعودة الملك ـ ١٨ اكتوبر ـ وتوجه ثلاثة من الموقعين عليها إلى قصر عابدين فلم يجدوا أحداً حيث رجاله بالاسكندرية ، فارسلوها بالبريد الموصى عليه إلى رئيس الديوان بالنيابة بقصر رأس التين ، في الوقت الذي بعثوا بها للصحف لنشرها وسلموها لوكالات الأنباء الخارجية لإذاعتها[3] . وكان في ذلك إجراء عنيف وتحد صارخ للملك .

وفور عودة فاروق ، عرض حسن يوسف العريضة عليه ، فاعتبرها عيباً في الذات الملكية فأمنه على رأيه وأعلمه بأنه سيتصل برئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة[4] . وصودرت الصحف التي نشرت العريضة ، وصدر أمر وزارة الداخلية بعدم النشر ، وتم القبض على الذين تولوا توزيعها[5] . لكن بحصول رويتر عليها نشرتها التيمز ، كما اذاعتها الإذاعة البريطانية[6] . وثارت ثائرة الملك ووصف هذا العمل بأنه وقاحة ، واستقبل النحاس في ٢٠ أكتوبر وطالبه بوقف المعارضة ضده وسرعة التحرك ، فبين رئيس الوزراء أن الحكومة لا ترى أنه من الخير إقامة الدعوى على موقعي العريضة ـ على اعتبار أنها عيب

---

(١) Ibid, 80349, JE 1016 - 56, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 18, 1950, No 720.

(٢) Ibid,

(٣) Ibid, JE 1016 - 6, Stevenson - Bevin, Alex.Oct. 25, 1950, No 452.

(٤) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٥٣ .

(٥) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور ، جـ ٢ ، ص ٣٠٤، جـ ٣، ص ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٦) F.O. Op. Cit

في الذات الملكية ـ ويكتفي بإصدار بيان رد عليها ، فوافقه على ذلك[١] . وفي اليوم التالي نشر البيان الذي أشار فيه النحاس الى أن العريضة جانبها التوفيق والصواب في الشكل والموضوع ، فبالنسبة للشكل ، بعد أن تعرض لملابسات تقديمها بين أنها قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع بأسمى مقام في البلاد ، أما عن الموضوع فأوضح احتواءها على كلام معاد لا يستند على أساس من الصحة أو الواقع ، وفند المسائل التي تناولتها ورد عليها وفقاً لرؤيته وأشار إلى الرغبة الملكية في أن تسير تحقيقات الجيش في مجراها الطبيعي[٢] . وكان من المتناقض أن يمنع نشر العريضة ويتولى النحاس الرد عليها . واجتمع زعماء المعارضة في ٢٢ اكتوبر وطالبوا بنشرها ، واتخذوا عدة قرارات منها تأليف لجنة لإعداد بيان رداً على بيان رئيس الحكومة ، والمطالبة بما يستتبعه النطق الملكي من ضمانات للتحقيق ، وإعادة الموقف الدستوري في البلاد لما قبل مراسيم ١٧ يونيو ، وكفالة حرية الرأي في مجلس الشيوخ ، وضمان حرية الصحافة[٣] .

ولم يهدىء تصرف الحكومة من روع فاروق الذي فاض به الغضب على المعارضة ، وقرر عدم التعامل معها ، هذا في الوقت الذي قررت هي الأخرى تجنب المشاركة في الاحتفالات الملكية عن قصد ، وبذلك فقدت مكانتها تماماً لدى الملك وقطعت على نفسها خط الرجعة الى السلطة ، وقد نصح جلاد فاروقاً بأن يملأ الفجوة التي خلفتها المعارضة بإنشاء مجلس خاص من الرجال البارزين ـ أساتذة الجامعة ، شيخ الأزهر ، رئيس محكمة الاستئناف ، الرسميين السابقين ، وزير العدل ، وإمكانية إنضمام رئيس الوزراء ـ يقوم

---

(١) Ibid, 80344, JE 1013-42, Stevenson - F.O, Cairo, 27, 1950, No 183. حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٥٥.

(٢) الأهرام ، عدد ٢٣٣٦٤ في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١.

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٣٣٦٥ في ٢٣ اكتوبر ١٩٥٠، ص ١.

الملك باستدعائه عند حدوث الأزمات الخطيرة[1] . ومع أنه لم يؤخذ بذلك ، لكن كان معناه بالنسبة للملك أن المعارضة قد انتهت . واجمع المعاصرون على أن فاروقاً احتفظ بورقة دون فيها اسم الموقعين على العريضة خوفاً من أن تنازعه يوماً فكرة التسامح معهم[2] . ويصف السفير البريطاني لحكومته في آخر فبراير ١٩٥١ تلك الحالة النفسية والعصبية التي يعاني منها الملك وأنه لا يزال يتذكر الإهانة التي سببتها له المعارضة ، وأنه يتوقع أن القدر يخبيء له مفاجآت كبيرة ، ثم يعلق ستيفنسون بأنه لأول مرة في حياة فاروق يترك كلية وحيداً في مواجهة الوفد[3] . وكانت علاقته به قد انتابها الفتور ومع ذلك لم يتراخ لحظة ويترك لنفسه حتى التفكير في أية محاولة للمبادرة بإعادة المعارضة لحظيرته مرة أخرى ، وإنما ازداد حنقاً عليها وترسبت في أعماقه عقدته منها ، وعارض دخول أي من الموقعين على العريضة الوزارة ، فعندما رشح الهلالي في وزارته الأولى طه السباعي لوزارة الشئون البلدية والقروية رفض تماماً[4] . وحرمت عليهم الدعوة في المناسبات ، وحينما أعدت كشوف المدعويين للاحتفال بميلاد ولي العهد ، صدرت أوامره إلى التشريفات بأن لا توجه الدعوة إلى أحدهم ، ولم تجد محاولات حافظ عفيفي وحسن يوسف في جعله يصفح عنهم إذ كانا يؤمنان بأنه في حاجة إليهم وأن الظروف قد تلجئه لهم[5] . وذلك رغم الموقف المتدهور الذي كان يعيش فيه خاصة بعد حريق القاهرة ، وكما

---

(١) F.O.Op.Cit, 90115, JE 10110, - 7, British Embassy - F.O, Cairo, Feb. 23, 1951.

(٢) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٣٠٤، حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٥٦ ، حافظ محمود: المرجع المذكور، ص ١٧٢ .

(٣) F.O.Op.Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb 28, 1951.

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٥٧ ، أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ في ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.

(٥) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٥٧ ، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٢، ص ٣١٠.

تبين كان الوحيد الذي استثنى من هذا الوضع رئيس الحزب الوطني .

وفي الواقع فإنه بالرغم من أهمية هذه الخطوة الجريئة والشجاعة التي أقدمت عليها المعارضة وتحسب لها ، إلا أنها كانت ضعيفة واهنة لا تستند على خلفية مدعمة ، وهذا ما كان يشعر به المصريون ، فيذكر السفير البريطاني للندن بأن ذلك العمل لم يطفىء النار ، وأن نظرة الشعب لأصحابه تنطوي على أنهم غير قادرين على إنقاذ البلاد من الغرق ، ومن ثم فإنهم في حاجة إلى إعداد تخطيط يدار بعناية ، يستعد له بمدافع ذات أعيرة كبيرة ، وأن قمة العزم يجب أن تترجم عملياً ، وهذا ما ينقص المعارضة التي تحتاج لتلك الأساسيات[1] . كما يوضع في الاعتبار تلك الانقسامات التي جعلت من المستحيل وجود وحدة مترابطة بين أفرادها ، وذلك أمر طبيعي للاختلافات الحزبية ، وقد حاولت بعض الأحزاب تقوية نفسها عن طريق جذب صداقة من خارج الحزب ولكنها فشلت[2] . وبالتالي فلم تسفر المحاولات عن أية نتيجة تمكن المعارضة من توحيد صفوفها للوقوف أمام فاروق وقفة قوية ، وقد كان على دراية تامة بأهوائها ومصالحها وبأنها لن تقوى على مزيد من العمل المضاد . هذا بالإضافة الى أن ثورية التغيير لم تكن من سماتها نظراً للشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها أفرادها ، وعليه تأصل فيها الطابع المحافظ ، ومع هذا جرت بعض التحركات الإيجابية بشأن توجيه النقد بما يمس التصرفات الملكية ، لكنها نبعت من منطلق نشاط أحزاب الأقلية منفردة ، وعندما رئي توحيدها تضاربت وجهات النظر ، فقد حدث أن دعا نجيب اسكندر في أوائل ديسمبر ١٩٥٠ رجال المعارضة لتبادل الاقتراحات ، فاقترح عبد السلام الشاذلي أن تلتمس المعارضة مقابلة الملك وتشرح له بالتفصيل ما وصلت إليه الحالة العامة من سوء والظروف الدقيقة الخطرة التي تجتازها البلاد ، ولكن

---

(١) F.O. Op, Cit, 80349, JE 1016 - 60, Stevenson - Bevin, Alex. Oct. 25, 1950, No 452.

(٢) Ibid, 80344, JE 1013, 44, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 10, 1950.

هيكل فند الاقتراح واقنع الحاضرين بصرف النظر عنه ، فتقدم عبد السلام الشاذلي باقتراح ثان يتمثل في كتابة عريضة أخرى ترفع للملك وتتضمن المسائل التي احتواها الاقتراح الأول ، فعارضه مصطفى مرعي ، ومن ثم لم يؤخذ به ، فطرح أحمد عبد الغفار اقتراحاً ثالثاً بأن يقوم رجال المعارضة بجولة في الأقاليم لإيقاظ الرأي العام وإطلاعه على ما يدور حوله من شئونه الداخلية والخارجية، وتكون البداية بالمنوفية ، فعارض كل من إبراهيم عبد الهادي ومكرم عبيد ، وبالتالي أسقط الاقتراح ، وأخيراً وافق المجتمعون على تنظيم المعارضة في مجلس الشيوخ[1] .

والحقيقة أنه لم يكن هناك خط ثابت ، فرغم القرار الأخير للمعارضة ، نجدها تقاطع انتخابات مجلس الشيوخ وتبحث مرة أخرى عن كيفية التعبير عن مهاجمة القصر والحكومة ، فلا يسجل أصحابها أسماءهم في سجل التشريفات في المناسبات ، وتراودهم مسألة تقديم عريضة أخرى إلى الملك ضد فساد حاشيته[2] . ويتمسك فاروق بموقفه ، وعندما وجهت الدعوات لعقد قرانه لم تحظ المعارضة بها ، أيضاً لم توجه إلى أعضاء الشيوخ الذين نزلت عليهم لعنته مما حدا بعبد السلام الشاذلي بتقديم سؤال بالمجلس عن السبب في معاقبتهم ، فحجز رئيس المجلس السؤال ، وهنا طرحت اللواء الجديد الإجابة عليه ، واعتبرت أن ما حدث لم يكن خطأ وطنياً ولا قانونياً ولا نقصاً في الولاء للملك[3] . وفي الواقع فإن التخبط الذي عاشه فاروق كان من الممكن أن تستثمره المعارضة جيداً ، لكن ظروفها أنهكتها ، وعليه فقدت دورها الفعال ما عدا بعض الصحف الحزبية التي تمكنت من شن حملاتها على الملك، وبذلك يمكن القول أن الطرفين عانى كل منهما وكانا في مرحلة الرمق الأخير .

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٧٣ في ديسمبر ١٩٥٠، ص ٧.

(٢) F.O. Op. Cit, 90108, JE 1013 - 16, Stevenson - F.O, Cairo, April 27, 1951, No 52.

(٣) اللواء الجديد، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١.

أما عن المعارضة الصحفية ، فقد أقلقت مضاجع فاروق ، فبجوار الصحافة الحزبية والصحافة الإيديولوجية وجدت صحف وجهت ضرباتها للملك ، وأسهمت مجلة روز اليوسف بدورها بعد تحويلها عن مسارها السابق الذي حمل طابع التعاطف مع فاروق ، وأسفرت عن عدائها منذ منتصف عام ١٩٥٠ ، حقيقة أنه قبل هذا التاريخ تعرضت لانتقاده ، وتم ذلك بصورة مستترة حيث جاء في إطار الحديث عن لويس الرابع عشر وعشيقاته[1] . لكن مع إثارة إحسان عبد القدوس مسألة الأسلحة الفاسدة انكشف الستار عن الانتقاد ، فأشار إلى كابري والشخصيات الكبيرة التي تقصدها للتمتع على حساب شهداء حرب فلسطين وعلى حساب الشعب المصري الذي ابتزت أمواله باسم العروبة والشهامة ، وناشد وزير الحربية أن يراجع حسابات جميع الضباط والمتعهدين في البنوك المحلية والأجنبية[2] . ووالى كتاباته في هذا الصدد ، فانتشرت وأصبحت على كل لسان مما دعا الوزير إلى إبلاغ النائب العام ، ودخل تحت الاتهام أقرب المقربين لفاروق ، وعليه احتل مكاناً في الصورة ، وكان من نتيجة ذلك تضاعف حنقه على إحسان عبد القدوس .

واحتجت روز اليوسف على قانون حظر نشر أخبار القصر ، وامتنعت عن النشر إلا ما يرسل إليها من هذه الانباء بصفة رسمية ، وكانت قد عارضت هذا القانون قبل صدوره واعتبرته سابقة خطيرة ستعقبها قوانين مماثلة ، وهو ما حدث فعلاً بإصدار قانون حظر نشر أنباء الجيش ، وطلبت من نقابة الصحفيين التدخل لمنع إصدار هذا القانون ، وطلبت من النقيب تنظيم إضراب عام بين الصحف إلى أن تسترد السلطة التنفيذية ثقتها في الصحفيين، وفشل النقيب في ذلك[3] . وراح رئيس التحرير يهاجم الملك في سلسلة المقالات التي كتبها

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٠٢٢ في ٧ يناير ١٩٤٨، ص ٢٦ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١١٤٧ في ٦ يونيو ١٩٥٠، ص ٥، عدد ١١٤٨ في ١٣ يونيو ١٩٥٠، ص ص ٣ - ٥ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١٢٠١ في ١٩ يونيو ١٩٥١، ص ٦.

بعنوان « من المسئول عن حكم مصر ؟ » فبين أن الديمقراطية في مصر معناها أن يكون لطبقة كل الحقوق وأن تحرم طبقة أخرى من كل الحقوق ، وأن الدستور في مصر هو دستور مكتوب لكنه لا يحترم حيث يكيف وفق المصلحة ، وأن المجرمين في مصر طبقات طبقة تخضع للقانون وأخرى أقوى من القانون ، فاللص الذي يسرق رغيفاً أو بضعة جنيهات يطبق عليه القانون ، واللص الذي يسرق مليون جنيه يعيش في حمى القانون ، ولم يكن إحسان عبد القدوس قد انتهى من المقالات حتى استدعاه رئيس نيابة الصحافة للتحقيق معه[1] . واستمراراً في الحملة كتب عن « حقوق الشعب وسلطات الملك » واستعرض عطاءات الدستور للملك وركز على اعتباره المثل الأعلى للشعب[2] . وهدف بذلك أن يكون قدوة حسنة وهذا عكس الواقع ، واحتذى بانجلترا كدولة ديموقراطية ، وبين كيف تثور الصحافة عندما تحس بأن الملك تعدى حدود سلطاته الدستورية[3] .

وشاركت فاطمة اليوسف في هذا المضمار ، فكتبت عقب تعيين الملك لحافظ عفيفي رئيساً للديوان دون علم رئيس الوزراء مقالاً بعنوان « دروس في الدستور » لتعطي المثل لحدود السلطة الملكية ، فتشير إلى أن جلادستون رئيس الوزراء البريطاني طلب من الملكة فيكتوريا تغيير الوصيفة الخاصة بها لأنها بحكم صلتها تطلع على أدق أسرار الأمبراطورية ويجب أن تكون محل ثقة الوزارة ، وانصاعت الملكة ونفذت الأمر[4] . والهدف واضح قصدت به الحاشية الملكية . وقامت روز اليوسف بدورها في الحملة الصحفية التي هاجمت التشريعات الصحفية الثلاثة ، التي أراد فاروق ذبح الصحافة بها ،

---

(١) نفس المصدر، ١١٥٤ في ٢٥ يوليو ١٩٥٠، ص ٣، عدد ١١٥٦ في ٧ أغسطس ١٩٥٠، ص ٧.

(٢) نفس المصدر، عدد ١١٦٥ في ١٠ أكتوبر ١٩٥٠، ص ٣.

(٣) نفس المصدر، عدد ١٢٠٨، في ٦ أغسطس ١٩٥١، ص ٣.

(٤) نفس المصدر، ١٢٢٩ في ٣١ ديسمبر ١٩٥١، ص ٦.

وواصلت المنهج ، فالمقال الذي يحمل عنوان « كن ملكاً يا جورج » يعطي للملك صورة لنهاية الحكام الظالمين بما يستشف منه انتظارها لمصير يلقاه مثلهم ، فيستعرض ما حاق بفرعون الطاغية ويبين أنه بالرغم من ذلك فالفراعنة لا يتعظون ، ويتمنى أن يقرأ المسئولون في مصر التاريخ ليروا أن وراء كل ثورة ركام هائل من القوانين الظالمة ، ويأتي بقصة أم الملك جورج الثالث البريطاني التي صرخت في أذن ابنها بأن يكون ملكاً ، فأصدر القوانين الباغية وتحدى الثوار في بعض الولايات الأمريكية ، فأطلقوا ثورتهم وقامت حرب الاستقلال ، ويعلق المقال « ومن الحكام من لا يجد بجواره أما تصيح به . . . ولكن غروره يقوم مقام هذه الأم الغائبة ، فيضله ويغريه ويمعن في استهتاره بحقوق الشعب وإرادته وسلطانه ، إلا أن مصارع السوء لفي انتظار هذا اللون العابث الضال من الحاكمين ، وهم حين يذهبون لن تبكي عليهم السماء ، والجولة الأخيرة من نصيب الحرية دائماً »[1] .

ويكتب إحسان عبد القدوس ليطعن الملكية ، ففي مقاله « من هو الزعيم المنتظر ؟ » يظهر حالة السخط التي يعانيها الشعب وما يصاحبها من اليأس ، وأنه لا يملك حيالها إلا أن يرفع ذراعيه إلى الله طالباً الغوث والرحمة ، ويسوق الكاتب أمثلة الثورات الاستقلالية والإصلاحية في الهند وأندونسيا وفرنسا وروسيا ويبين أن الذي قادها فريق معدود من المتعلمين[2] . وتعود المجلة وتطالب بالتحرك حيث تقول « إننا لا نطلب من العبيد أن يثوروا ، ولكن يكفي أن يتململوا تحت ضربات السياط حتى يثبتوا أنهم بشر أحياء يحسون بكرامتهم بل بمصالحهم وحقوقهم »[3] . فكان هذا الاتجاه الثوري والحث عليه هو قمة التحدي العلني لفاروق ، واستمر على وتيرته ، وعندما تولى الهلالي وزارته

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٢١٤ في ١٧ سبتمبر ١٩٥١، ص ٥.
(٢) نفس المصدر، عدد ١١٦٠ في ٥ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٤.
(٣) نفس المصدر، عدد ١٢٠١ في ١٩ يونيو ١٩٥٠، ص ٦.

الأولى وأعلن شعار التطهير شجعته روز اليوسف واعتبرته روبسبير[1] . وناشده إحسان عبد القدوس « يجب ألا نتيح للجبابرة الفرصة كي يلبسوا مسوح الرهبان الوطنيين وملائكة الحكم ، يجب أن نكون أقوى من أن نضطهد ، وأقوى من أن نخاف ، وأقوى من أن نضع في أيدينا سلاحاً نحرمه على خصومنا ، وأقوى من أن نكون طغاة »[2] . والمقصود بيّن ، فسياسة التطهير كانت لا بـد أن تمس القصر .

وشغلت حيـاة فـاروق الشخصيـة حيـزاً واسعـاً على صفحـات روز اليوسف ، فهي تتبع جولاته في مصايف أوربـا ، فتنشر أخبار دوفيل والمخازي التي تكتنفها من الأفلام العارية الى لباس البحر المغزول من شعر النساء[3] . ولم تأت بالإشارة للملك ولكن واضح للجميع أن هذا المصيف هـو المحبب له ، وبناء على رسالتها من بـاريس تنشر صـورة الراقصـة سامية جمال ـ التي سافرت خصيصـاً بناء على الـرغبة الملكيـة ـ وتطلق عليهـا اسم راقصة مصر الـرسمية وتبين أنهـا استعارتـه من الصحف الفرنسيـة ، وتحكي عن الحفلات والسهرات والصخب وتصور الأوضاع تماماً دون ذكر لاسم فاروق حيث تركت للناس استنتاجه[4] . وتتكلم عن الشعب الساخط لأنـه ليس من بين أفراده من يملك الآلاف من الأفـدنة ، وأنـه يقـرأ في الصحف وصفـاً مثيـراً لحيـاة تثيـر خياله[5] ، وكـان القصد حيـاة البذخ واللهـو التي يعيشها الملك . واستعملت المجلة في رسوماتها الهزلية رموزاً كناية عنه أصبحت معروفة ، فالغول الـذي أسمته الفساد والحذاء الضخم إنما يشيران من وراء حجاب إليه[6] . وتتعرض

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٢٣٩ في ١٠ مارس ١٩٥٢ ، ص ٦

(٢) نفس المصدر، عدد ١٢٤١ في ٢٤ مارس ١٩٥٢ ، ص ٣ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١١٥٨ في ٢٢ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ١٦ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ١١٦١ في ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ ، ص ٢٠ .

(٥) نفس المصدر، عدد ١١٥٨ في ٢٢ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٤ .

(٦) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٣ .

للقمار بهدف الهجوم عليه ، فتذكر أن بوليس الآداب يشكو من أن النوادي الخاصة بالقمار وعلى رأسها نادي السيارات ونادي الاسكرابيه لا تدفع الضريبة الحكومية المفروضة على ألعاب القمار رغم أنها خففت[1] ومعروف أن هذين الناديين يرتادهما فاروق ويمارس فيهما هوايته ، كما تنشر من مراسلها في مونت كارلو - حيث كان الملك يقضي رحلة شهر العسل - عن المنتج السينمائي صاحب لقب « قيصر السينما » ولقائه بشخصية مصرية كبيرة في كازينو « بالم بتش » ولعبهما القمار سبع ساعات متواصلة ، خسرت فيها تلك الشخصية عدة ملايين من الفرنكات قدرتها بعض الصحف بمبلغ مائة ألف دولار[2] . ولم يكن يخفى على أحد صاحب الشخصية. وبجوار القمار، كانت التلميحات على الفتيات الجميلات وأيضاً البذخ وصرف الأموال بغير حساب والتبرعات التي قدمت لفقراء فرنسا[3] .

ودفع ذلك إحسان عبد القدوس إلى القول بأن الصحافة الانجليزية تحاسب ولية العهد على ما تنفقه من مال خارج الدولة ، وتلوم زوجها لأنه اشترى سيارة رولز رويس وتسأله من أين لك هذا ؟[4] ثم يصوب سهمه تجاه فاروق عقب تسعة أيام من عودته من رحلته « انتهى الصيف وعاد الغائبون من مصايف أوروبا بعد أن تركوا فيها قطرات من دم مصر ، الدم المسفوك من عروق الفلاح ومن صدر العامل ومن وجه كل مصري كانت له كرامة فاستبيحت . . . . والذين كانوا في أوروبا علموا وسمعوا أنه ليست سمعة كبرائنا وحدها هي التي تلوثت ولطخت بالطين ، وليست صور سادتنا وحكامنا هي وحدها مسخت لتثير من حولها الضحك والهزؤ والسخرية ، سواء في الصحف أو على المسارح أو في المراقص والكباريهات ، وإنما هي أولاً سمعة الشعب

(١) روز اليوسف، عدد ١١٨٩ في ٢٧ مارس ١٩٥١، ص ١١ .
(٢) نفس المصدر، عدد ١٢١١ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ٨.
(٣) نفس المصدر، عدد ١٢١٢ في ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ٦ .
(٤) نفس المصدر، عدد ١٢٠٨ في ٦ أغسطس ١٩٥١، ص ٣ .

التي أصابها السوء وأصابتها الرذيلة ومرغت في التراب . . . إن كل جارسون في إيطاليا يعلم أن هذه الكروش الفخمة الضخمة التي تجوب شوارع باريس والريفيرا ومدن المياه المعدنية إنما انتفخت بدم المصريين ، ويعلم أيضاً أن المصريين راضون مستسلمون لمصاصي الدماء وإلا لما سكتوا »[1] . وكان في ذلك إعلان مباشر وصريح ومرير موجه لفاروق ، في الوقت الذي حمل فيه نداء الإثارة وعدم الاستسلام لما وصل إليه الحال . وبذلك يتضح أن روز اليوسف مثلت صرحاً عالياً حاربت من فوقه الملك الذي لم يقدر بكل ما أوتي من قوة وطغيان واستبداد الانتصار في تلك الحرب .

وسرت عدوى انتقاد فاروق إلى صحيفة أخبار اليوم مع عام ١٩٥٠ - رغم العلاقة الخاصة التي ربطتها بالقصر - ولكن بقدر ، فلم تسفر فيه مثلما فعل غيرها ، ومع هذا صب الملك غضبه عليها حتى إنه رفض طلب كبير الأمناء إرسال مندوب ملكي للتعزية في أمين يوسف والد مصطفى وعلي أمين ، وجاء ذلك بناء على المقالة التي كتبها الأول بعنوان « زفت وقطران » وما استشف منها بأنها تعليق على الرحلة الملكية إلى أوربا والسمعة السيئة التي سببتها حيث قال إن الدعاية الوحيدة التي نالتها مصر في الخارج هي الدعاية لرقص البطن ، وأن صورة سامية جمال في هذه الحركة تملأ صحف العالم ، وإذا قيل إن ما ينشر دعاية صهيونية وكان ذلك صحيحاً ، « فلا بد أن اليهود أصبحوا اليوم مسيطرين على كل شيء في أوربا حتى على أفواه الحلاقين وجرسونات المطاعم وكمسارية المترو ، إن سمعتنا في الخارج زفت وقطران »[2] . وعلى صفحات الصحيفة يكتب محمد التابعي عن مونت كارلو باعتبارها دولة القمار التي تحرم على رعاياها لعبه[3] . وكان فاروق يقضي لياليه فيها ليمارس لعبته

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٢١٥ في ٢٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ٣.

(٢)أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٤١٧ في أول نوفمبر ١٩٥٢، ص ٥، صورة للمقال الذي نشر في ٢ سبتمبر ١٩٥٠.

(٣) نفس المصدر، عدد ٣٠٩، في ٨ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١٢.

المفضلة ، وحبذت أخبار اليوم أيضاً ما أقدم عليه زعماء المعارضة بشأن العريضة ووصفتها بأنها « ليست عريضة إنما هي قرار باسم الشعب ، وينتظر أن يكون أقوى قرار سياسي أصدرته الأحزاب منذ قيام الدستور »[1] . وكان علي أمين قد كتب ـ بأسلوب مستتر ـ ونبه إلى ضرورة أن تقوم المعارضة بدورها « إن مصرّ اليوم في حاجة الى رجل يستطيع أن يقول لا . نريد رجلاً يقول لا بأدب وتواضع ، وبهذين الحرفين الصغيرين تستطيع مصر أن تتقدم عدة سنوات إلى الأمام ، ويستطيع بعض العبيد أن يصبحوا أسياداً . . . أسياداً يدخلون التاريخ من الباب الكبير لا من سلم الخدامين »[2] .

وتتكلم الصحيفة عن الفساد ، وتأتي بالحوار الذي ينتهي إلى أنه متفش بين الكبار[3] ، حقيقة أنها ركزت على النيل من الحكومة ، لكنها كانت من الذكاء بحيث لمحت بين الحين والآخر أن الملك يدخل تحت هؤلاء الكبار ، وعقب قيام المظاهرات التي بدأت في ١٦ يناير ١٩٥٢ ، تعاطفت معها فسطرت في « حكمة اليوم » قولها « لا تلوموا الشباب الذي امتلأت نفسه بالمرارة والشك والغليان ، فالذنب ذنب الكبار الذين لم يحولوا المرارة إلى قناعة والشك إلى إيمان والغليان إلى قوة دافعة للإصلاح »[4] . وتشير إلى اللصوص الكبار الذين يعاقبون عادة اللصوص الصغار[5] . وبمناسبة المخصصات الملكية تورد الضجة التي قامت في مجلس العموم البريطاني حول مرتب الأميرة مرجريت ابنة الملكة واعتراض تشرشل[6] . وفي ذلك تنويه الى ما يغترفه فاروق بغير وجه حق . وتنقل ما نشرته مجلة تايم الأمريكية من أن

---

(١) نفس المصدر، عدد ٣١٠ في ١٤ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٣٠٣ في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٣٢٣ في ١٣ يناير ١٩٥١، ص ١ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٣٧٦ في ١٩ يناير ١٩٥٢، ص ١ .

(٥) نفس المصدر، عدد ٣٥٣ في ١١ أغسطس ١٩٥١، ص ١ .

(٦) نفس المصدر ، عدد ٣٥٠ في ٢١ يوليو ١٩٥١ ، ص ٩ .

الملك يمكنه القضاء على السخط في ليلة واحدة لو قاد الإصلاح بنفسه ، وتبين كيف أن الوفديين كانوا قبل تولي الحكم معارضين مخلصين ، فأصبحوا بعد توليه خدماً مطيعين ، وتسترجع الماضي من حيث ما كان يحمله الشعب من حب لفاروق عندما تولى الحكم وتسرد تحركاته التي كان يشعر فيها الناس بقربه منهم[1] . والهدف إجراء عملية موازنة بين ما كان عليه وما أصبح فيه ، وأنه أساس البلاء الذي حل بالبلاد وإذا غير منهجه فستكون النتيجة إيجابية . ومضى مصطفى أمين يسلك طريق الغمز واللمز ، فيصدر عن دار أخبار اليوم كتيب بعنوان « عمالقة وأقزام » ويخصص لفاروق مساحة منه تحت اسم « الخطاف » ، حيث حلل النوازع التي سيطرت على شخصيته الخاصة بحب امتلاك الغير وخطفه لكل شيء ، ولم يكن أحد يغفل تلك الشخصية ، واتصل سكرتير فاروق الخاص بالكاتب وطلب منه مجموعة كتاب اليوم بناء على طلب الملكة ، وجاء إليه محمد حسن لينقل رغبة مولاه في معرفة الشخصية ، فأجابه بأنه سيكتب حل جميع الألغاز التي يحملها الكتيب ويرسلها للقصر ، وصرحت له الحاشية بمعرفتها للشخصية[2] .

واتبعت مجلة آخر ساعة طريق أخبار اليوم ، فكتب فيها علي أمين عن سياسة لعب القمار ، هادفاً تجريح فاروق فيسجل قلمه « لسنا من هيئة كبار العلماء حتى نطالب بالكف عن لعب القمار ، فهذه مهمة شيخ الأزهر ، وليست مهمتنا أن نثبت للمقامر أنه سيخسر ماله ثم يخسر صحته ثم يخسر اسمه، فهذه هي مهمة الزمن »[3] . وما كاد الملك يقرأ ذلك حتى ثار وغضب[4] . كذلك

---

(١) نفس المصدر، عدد ٣٥٨ في ١٥ سبتمبر ١٩٥١، ص ٥.

(٢) مصطفى أمين : المرجع المذكور، ص ١٧١، أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ في ٩ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٣) آخر ساعة ، عدد ٨٢٩ في ١٣ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٣.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١ .

تقوم المجلة بتحقيق صحفي عن دوفيل ـ أثناء وجود فاروق بها ـ وتشير إلى أن ملايين مصر ترقص فيها وتأتي بالصور الإيضاحية وتسرد أسماء لكبار المصريين الذين يرتادون دور لهوها[١] . ومعروف أنه في معظم الأحيان هم في صحبة فاروق . ويكتب مصطفى أمين ليدافع عن شيخ الأزهر الذي أقيل نتيجة تصريحه « تقتير هنا وإسراف هناك » ويبين أنه لم يكفر ولم يشرك بالله ولم يخطىء في البخاري ، ويتعجب للجريمة التي ارتكبها وكيف استحقت العقاب السريع ويستفسر عما كان يجري لو أن شيخ الأزهر تكلم عن حكم الإسلام في الفاسدين والمفسدين ووقف على المنبر وقال « لا طاعة لفاجر ، ولا رضا بحكم حاكم ، جعل الدولة عزبته والشعب بقرته »[٢] .

ويسهم محمد التابعي بأسلوبه ، ويصف الملك بالجور ويحذره في مقاله « يحيا الظلم » فيقول « نعم يحيا الظلم ، ظلم كل جبار عاتية معتز بسلطانه وسطوته يدوس القوانين ولا يبالي ويختلس ولا يبالي ويلثم الأعراض ولا يبالي ، ويهدد الكرامات ودم الوطن ويجعل من مصر أمثولة السوء وبصقة كريهة في فم الزمن نعم يحيا الظلم ، ظلم كل مطالب باحترام القانون ولا يحترمه ، وكل قادر على حماية القانون ولا يحميه ، وظلم كل عابث ماجن إباحي مستهتر يضرب للناس أسوأ الأمثال، نعم يحيا الظلم لأنه خير مرب للنفوس، ونفوس المصريين تجيش اليوم بمعنى واحد ، لقد صبرنا طويلاً ولن نصبر بعد اليوم ، وتحملنا كثيراً ولن نتحمل بعد اليوم »[٣] . واستاء فاروق وسأل بعض رجال ديوانه ، عمن يقصده الكاتب ، لكنه لم يتلق رداً ، فأدرك أنه هو المقصود[٤] . ويستمر محمد التابعي على نفس الدرب ، فيكتب مقالاً بعنوان « ليتقدم العقلاء قبل أن تسبقهم الغوغاء » ليفصح عن خطورة الموقف ويشير إلى استهتار فاروق

---

(١) آخر ساعة ، عدد ٨٨١ في ١٢ سبتمبر ١٩٥١، ص ص ٥، ٦

(٢) الشعب الجديد ، عدد ٢١ في ٦ سبتمبر ١٩٥١ ، نقلاً عن المجلة.

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٥ ، ٦ .

(٤) نفس المرجع، ص ٦.

وما فاض بـه من رذائل وخـطايا ، فيتكلم عن الحـركة اليسـارية واستفحـالهـا واشتداد ساعدها بازدياد السخط الذي هو نتيجة الظلم والفساد ، ويتناول الذين وقعوا تحت الظلم ويتعرض للفساد في دنيا العطاءات والمزايدات والمناقصات والمشتريات ودنيـا المـال والتجـارة والأعمـال ، ويبين كيف عـادت الـرشـوة وأصبحت علماً لمصر ، في الوقْت الذي يجلس فيـه السادة إلى مـوائد اللهـو والترف في مغاني أوربـا ، وينذر من أن يستبد الغضب بمصر إذ تسير الأمور من سيىء إلى أسوأ ، ويختم بقوله « إن العهد الذي نعيش فيه يتطوع في كل يـوم بـالنفخ في نيـران السخط وضيق الصدر »[1] . وعليـه يتضح أن آخـر سـاعـة شاركت بنصيب وإن لم يكن كبيراً لكنه يحتسب لها في حملة الهجوم الصحفية على الملك .

وسلكت صحيفة الجمهـور المصري طريق النقد ، ولصاحبها أبو الخير نجيب مواقفه المضادة قبل أن يؤسس صحيفته ، فقد سبق أن كتب في صحيفة النداء مقالاً بعنوان « التيجان الهاوية » متعرضاً لتحطيم تاج الملك ميشيل ملك رومانيا معلقاً « إن الملك الذي يفقد ولاء شعبه يفقد أعظم درع يحمي عـرشه ويصد عن تاجه عاديات الدهـر وتقلب الأيام » ثم يتعـرض للعرش البـريطاني ويعتبره آخر التيجان التي تهوي على أسـاس أن الملك يملك ولا يحكم[2] . وأثار هذا المقال أزمة عنيفة ، فقد كان الهـدف الذي ذهب إليـه الكاتب تنبيـه الملك وإنذاره بالكف عن العدوان على الدستور ، ولم يكن ملك رومانيـا إلا شبيهاً له ، وعقب نشر المقال ثارت ثائرة فاروق وأمـر رئيس ديوانـه بالاتصـال بالنائب العام مباشرة وطلب القبض على الكاتب وزجه في السجن ، وعندما مثل أمـام رئيس محكمة مصر حكم بإلغاء مصـادرة الصحيفـة لأن المقـال ليس فيـه ما يخالف القانون ، ولكن القصر أصر على ضرورة العقاب ، فأمر بأن يقدم الكاتب

---

(١) آخر ساعة، عدد ٨٨٥ في ١٠ اكتوبر ١٩٥١، ص ٣.

(٢) الجمهـور المصري، عـدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، نقـلاً عن النـداء في ٦ ينـايـر ١٩٤٨، وهي صحيفة وفدية لصاحبها يس سراج الدين ، وقد كتم الكاتب المقال عنه.

إلى نيابة الصحافة حيث وجهت لـه تهمة العيب فى الـذات الملكيـة ، ودخـل السجن وقضت المحكمة بالإفراج عنه دون ضمان ، ووبخ فاروق رئيس الوزراء لتركه الكتّاب ينتقدونه ، فاستدعى الأخير وزير العدل وطلب منه لوم القـاضي الذي أصدر الحكم ، فما كان من القاضي إلا أنه احتج على التدخل في أعمال القضاة وكان جزاؤه حرمانه من الترقية[1] . وتصوب الجمهور المصري هجومها على فاروق وحاشيته ، فتنشر مقـالاً « حديث الـرصاص » عقب مقتـل الملك عبـد الله واغتيـال ريـاض الصلح لتصف كيف ينقسم الشعب الى فئتين ، فئـة تموت جوعاً ومرضاً وجهلاً ، وفئة تموت شبعاً وتخمة وإسـرافاً ، وأن خيـرات الوطن قد قصرت على الخونـة والجواسيس والقـوادين والمرتشين والسمـاسرة والمهـربين ، وينتهي المقال إلى « إن الـوسيلة الوحيـدة التي بقيت في أيـدي الشعوب العربية هي حديث الرصاص ، ذلك الحديث الـذي أخرس الألسنـة فجـأة وكتم الأنفاس ونـاب عن الشعوب الكـادحـة في التعبيـر »[2] وفي هـذا تحريض على التقويم بـاستخدام القـوة لإسقاط الكيـان المتصدع الـذي يمثل فاروق عموده الفقري .

وفقد الملك صوابه أمام تلك الأصوات التي ارتفعت تندد به وبالمحطين حوله وتكشف ما خفي من أوراقه ، وقد مثلت الفترة من مايو ١٩٥٠ حتى حريق القاهرة ذروة المعارضة الصحفية إذ غابت فيهـا الأحكام العـرفية ، في الـوقت الذي لم تقبض فيه الحكومة بيد من حديد على الصحافة ، حقيقة أنها لجأت الى بعض الإجـراءات ـ لترضيـة فاروق ـ من شـأنها فـرض مزيـد من الرقـابة عليها ، لكنها تركت لها بعض الثغرات التي نفذت منها ، هذا ويجب أن نضع في الاعتبار الموقف القضائي الذي شكل الدعامة الأساسية لاستمرارية المسيرة الصحفيـة ، وقبل ذلـك جميعه فـإن الإصـرار على التحـدي الـذي إلتـزم بـه الصحفيون والتضحية التي قدموها كانت سبب النجاح. ولم تخمد الجذوة عقب

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٠٦ في ١٢ يناير ١٩٥٣، ص ٨.

أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية وإن عاقت بعض الشيء . وفشل فاروق في إيقاف الزحف الصحفي ضده ، ويكتب السفير البريطاني لحكومته ينقل لها مشاعر الملك وتصميمه على وجود قانون للصحافة ليطبق على الصحف التي تثير الاضطرابات على اعتبار أنه من غير الممكن تركها دون توقيع العقاب عليها(١) . وعندما بدأ التفكير في بداية يونيو في إلغاء الأحكام العرفية عقب انتهاء المحاكم العسكرية من نظر قضايا حريق القاهرة ، أبدى فاروق تشبثه بإصدار القانون قبل أن يحدث الإلغاء(٢) ، ولكن لم يمهله الوقت ليحقق رغبته . ومما لا شك فيه أن المعارضة الصحفية قامت بمهمتها خير قيام وأثبتت فعاليتها وبلورت الرأي العام وأعدته وأججت الشعور وعبأته ، وكانت الجبهة القوية والصخرة الصلبة التي تحطم عليها فاروق .

---

(١) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 161 , Stevenson - F.O, Cairo, June 5, 1952, No 931.

(٢) Ibid, JE 1013 - 20, Stevenson - F.O, Alex. June 13, 1952, No 58.

الفصل السابع
الجماعات الإيديولوجية

مصر الفتاة

كان اللقاء ضرورياً بين القصر وأحمد حسين زعيم جماعة مصر الفتاة لضرب الوفد ، وتم هذا اللقاء قبل اعتلاء فاروق للعرش ، ومع اعتلائه تأصلت تلك العلاقة بناء على المنهج الذي خطط له علي ماهر ، وتبدأ مصر الفتاة أولى خطواتها بإعلان ولائها للملكية ، فترثى وتودع الملك الراحل وتستقبل الملك الجديد وتجدد العهد للعمل على مساندة الملكية وتعضيد القصر في سياسته[1] . وقد استخدمته فرق القمصان الخضراء في هذا التأييد مما أقلق لندن ، ولكن لامبسون كان مع الرأي الذي يرى أن النحاس هو القادر على القضاء عليها وقت اللزوم[2] . والأخير يحمل كل الحقد للجماعة وتنظيمها ويتوق للقضاء عليها .

وبدا واضحاً الانعطاف الكلي لمصر الفتاة تجاه الملك في فترة الوصاية ، حيث باركت ودافعت عن سياسة علي ماهر تجاه النمط الذي أراده في احتفالات تقلد فاروق لسلطاته الدستورية ، ومن منطلق إحساسها بأهميتها وبالدور الذي ينتظرها في ظل الملكية الشابة ، حولت نفسها من جماعة إلى حزب ، ووفقاً للحالة الجديدة شاركت في احتفالات ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، حيث اصطفت

---

(١) علي شلبي : مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ ـ ١٩٤١ ، ص ٣٢٧.

(٢) F.O, 371 - 20119, J 7726 - 2 - 16, F.O, Minute, Campbell , Oct. 22, 1936.

فرقة من القمصان الخضراء بالقرب من دار الحزب ، واشتركت في تحية الملك عند ذهابه للبرلمان ، وفي اليوم التالي ذهبت فرقة أخرى إلى قصر عابدين ، لترفع باسم التنظيم الولاء للملك ، ورددت نشيد « اسلمي يا مصر » وهتفت بحياة فاروق وقيدت أسماءها في سجل التشريفات[1] . وأسرفت مصر الفتاة في إظهار الخضوع والخنوع لفاروق واعتبرته رمز الوطن المقدس والجيل الجديد بل ورمزها هي ، وأقسمت على الإخلاص لعرشه وبذل الأرواح والدماء في سبيل تثبيت دعائم ملكه[2] . ومضت ـ وفقاً للخطة المرسومة ـ في التنديد بالانتخابات التي تولت الوزارة الوفدية على أثرها الحكم، وانتقدت تصرفاتها ولجوءها الى القوانين الاستثنائية خاصة فيما يتعلق بالصحافة[3] . وكان تعيين علي ماهر رئيساً للديوان استكمالاً لإحكام التعاون بين القصر ومصر الفتاة ، وأثمر سريعاً ، وانعكس على تلك الأحداث التي أسهم في صنعها أحمد حسين ، فقد انهالت العرائض على القصر من أعضاء الحزب بالأقاليم تطالب بإقالة الوزارة ، وقام طلبته بدورهم ودخلوا في مشاجرات مع الطلبة الوفديين ، وتوجهوا إلى الملك في ٢٤ أكتوبر وهتفوا بسقوط الوزارة ، ومرة أخرى أثاروا نفس الاضطراب بمناسبة عيد الجهاد ، ووزعت مصر الفتاة بياناً على أعضائها تضمن التشهير بالوزارة ، ونظمت مظاهرة لوداع الملك في الاسكندرية واستقباله في القاهرة[4] .

ووجد فاروق في هذا التنظيم شكلاً يختلف عن النماذج الحزبية القائمة ، وبالإضافة إلى خضوعه لتوجيهات علي ماهر ، فإنه اعتبر مكوناته واتجاهاته تتفق مع ميوله وتحمل طابعاً جديداً ، وبالتالي استحسن القصر تصرفاته ، وبينما كان يصب اللعنات على فرق القمصان الزرقاء ، فهو يلقي

---

(١) البلاغ، عدد ٤٦٠١ في ٣١ يوليو ١٩٣٧، ص ٧ .

(٢) علي شلبي: المرجع المذكور، ص ٣٢٩.

(٣) البلاغ: عدد ٤٦٠ في ٣ أغسطس ١٩٣٧، ص ١ .

(٤) علي شلبي: المرجع المذكور، ص ص ٣٦٨، ٣٦٩.

بظلاله على القمصان الخضراء ، وتتضح الصورة في هجوم البلاغ على الأولى وإسقاط ذكر الثانية[1] ، رغم أن التنظيمين ينطبق كل منهما على الآخر . وجاءت محاولة اغتيال النحاس في ٢٨ نوفمبر على يد أحد أعضاء مصر الفتاة لتعطي الفرصة للحكومة للتنكيل بالحزب ، فقامت بحركة اعتقالات واسعة لأصحاب القمصان الخضراء[2]، رغبة منها في الانتقام من القصر حيث ساد الاعتقاد أنه وراء الحادث ، وبمناسبته ترددت مسألة ارتباط الحزب بإيطاليا ، وكانت قد أشارت قبل ذلك لندن إلى تلك الإعانات المالية التي تقدمها إيطاليا لأصحاب القمصان الخضراء[3] . وسواء أكان ذلك حقيقة أم زعماً ، فإن إيديولوجية مصر الفتاة مستمدة من فاشستية إيطاليا ، واكتملت الدائرة بنزوع فاروق الإيطالي ، فساعد على ذلك التقارب بين الطرفين .

واستمر العمل ضد الوفد ، ورغم إقالته في نهاية عام ١٩٣٧ إلا أن مصر الفتاة واصلت الهجوم عليه للصالح الملكي ، فاسترجعت مواقفه المضادة ، ويهاجم أحمد حسين مكرم عبيد ويسميه أحياناً وليم باشا ويثير مسألة تدخله لدى النحاس الذي حال دون إرادة الملك في أن يصلي بالأزهر أو جامع عمرو بحجة أن صلاته في أحدهما قد تفسر بأنها نزعة دينية متعصبة ، وتطالب صحيفة مصر الفتاة بتخليص البلاد من الوفديين ، وتعدد أخطاء الحزب الخاصة بمبدئه في أن الملك يملك ولا يحكم، وتحت عنوان «الشعور بالقوة والنزوع نحو المجد هما شعار الملك» تقارن بين فاروق عند توليه العرش وتولية الأمبراطور وليم الثاني عرش ألمانيا ، وبين بسمارك رجل الجيل القديم والنحاس وكيف أخلى الأول الميدان وأودى بمنزله ، وتنوه بضرورة انسحاب النحاس هو الآخر لتتغلب الدماء والأفكار الجديدة[4] . وشعرت مصر الفتاة

---

(١) البلاغ ، عدد ٤٦٣ في ٥ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٢) F.O.Op.Cit, 20, 888, J 4983 - 20 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 30, 1937.

(٣) عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ، ص ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٤) مصر الفتاة، عدد ١ في ٢٤ يناير ١٩٣٨ ، ص ٩، عدد ٤٢ في ٤ يوليو ١٩٣٨، عدد ٤٤

بأن فاروقاً بدأ يحقق لها رغباتها مع وزارة محمد محمود ، حيث أسعدها تعيين البنداري وزيراً ، فرحبت به واعتبرته وزيرها ونشرت مقولاتـه عن حاجـة مصر إلى جيل قوي[1] ، وبطبيعة الحال فإن هذا الجيل يتمثل فيها .

وواصل أحمد حسين التقرب إلى قلب فاروق ، فيبعث بخطـاب حزبـه إليه ليبث له أفكاره فيبين « إن العالم كله يتجـدد يا مـولاي ويلقي بزمـامه إلى الشباب لأن طبيعة الكفـاح الذي يتميـز به العصـر الذي نعيش فيـه قد جعلت السرعة والتحـرك والنشاط ألـزم صفات لتـطور أي مجتمع من المجتمعـات ، فالشباب المصري اليوم يا مولاي هو كل شيء في حيـاة مصر وهـو أملها وهـو عدتها وهـو مستودع قـوتها » وينتهي الى بيت القصيـد فيطالبـه بتعديـل قانـون الانتخـاب بحيث يصبح لمن بلغ سن الخـامسـة والعشـرين حق التقـدم للانتخاب[2] . وبذلك تظهر الأداة الجديدة التي استخدمتها مصر الفتاة لتمجيد الشباب للعمل على أسر فاروق واستقطابه . وتكدرت مصر الفتاة ـ وقتياً ـ عندما صدر قانون حظر الجمعيات التي يكون لهـا صورة التشكيـلات شبه العسكـرية، لكن أحمد حسين أعلن عن احترامه لها« لأنه متوج باسم جلالة الملك » ، ثم رفع تقريـراً له يـطلب السماح بتنـظيم فرق القمصـان الخضراء[3] . ولم يكن الملك يسمح بعودتها بعد وأد فرق مثيلتها ، ولـم يؤثر ذلك على علاقته بمصـر الفتاة التي راحت تساند نزعته وتصرح بأن الدكتاتورية الحكيمة هي الديمقراطية النافعة[4] . ومن ثم اتفقت الأهواء ، ويرتاح فاروق لكتابات أحمد حسين الذي

= في ١١ يوليو ١٩٣٨، ص ٦، عدد ٥٣ في ١١ أغسطس ١٩٣٨، ص ١ .

(١) نفس المصدر، عدد ٢ في ٣١ يناير ١٩٣٨، ص ١، عـدد ١٤ في ٢١ ينايـر ١٩٣٨، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٣ في ٧ فبراير ١٩٣٨ ، ص ١ ، كان سن الانتخاب ٣٠ سنة .

(٣) نفس المصـدر، عـدد ١١ في ١٠ مـارس ١٩٣٨، ص ٥، عـدد ١٤ في ٢١ مــارس ١٩٣٨، ص ٣.

(٤) نفس المصدر، عدد ١٢ في ١٤ مارس ١٩٣٨، ص ١٢ .

اتبع أسلوب التزلف ، فكثرت عبارات الرياء في كتاباته ، وساق الأمثلة التي تقرب الملك من شعبه ، فهو يؤدي فريضة الجمعة ، في مساجد صغيرة لا تصلها السيارة الملكية إلا بجهد عظيم لأنها تسير في أزقة ضيقة ، ويصف شعور الأهالي الذين عاشوا زمناً طويلاً لا يرون وجه المأمور فإذا هم يرون الملك يسعى إليهم ، وأن هذا السلوك اقتداء بالسلف الصالح(١) .

ونجحت هذه السياسة وأصبح فاروق أسير هذا الاتجاه ، خاصة وأن مصر الفتاة تمكنت من مخاطبة خلجاته ووضعت يدها على الوتر الحساس ونفذت الى أعماقه التي تتوق إلى تولي الخلافة الإسلامية ، وكان علي ماهر قد خطط لذلك ، فيشير أحمد حسين في خطابه إلى فاروق « إن الله يبعث من المسلمين على رأس كل مائة عام من يجدد شباب الإسلام ويعيد إليه شوكته »(٢) . وهنا أيضاً الإشارة الى الشباب ، كما ضربت مصر الفتاة على نغمة التعانق بين الإسلام والملكية ، فنشرت في صحيفتها سلسلة مقالات بعنوان « الدين والولاء للعرش ضروريان للحياة الصالحة في مصر »(٣) .وعقب تولي وزارة محمد محمود الثالثة بيوم واحد ، تعلن بأن علي ماهر يؤمن بمبادئها وتضع برنامجاً لوزارته المقبلة وتحدد دعائم مشروعها الذي يحقق الإمبراطورية المصرية وأهمها أنه قد يصبح الملك رأس الخلافة والزعيم المعترف به للأمم الإسلامية ، وقد يحتمل أن تتزوج الأميرات المصريات بأمراء وملوك عرب(٤) . وتعود وتكرر أن الخلافة الإسلامية آن أوانها وحانت ساعتها وأن أجدر الملوك بها فاروق وأصلح البلاد لها مصر ، وسيطرت الفكرة على الملك بعد أن عملت مصر الفتاة على الترويج لها وتثبيتها للدرجة التي خالفت فيها الحقيقة ، فعندما

---

(١) نفس المصدر، عدد ٤٢ في ٤ يوليو ١٩٣٨، ص ١، عدد ٤٤ في ١١ يوليو ١٩٣٨، ص ٧.

(٢) نفس المصدر، عدد ٣ في ٧ فبراير ١٩٣٨، ص ١.

(٣) نفس المصدر ، الأعداد من ١٠ إلى ٢٤ فبراير ١٩٣٨ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٢٤ في ٢٨ أبريل ١٩٣٨، ص ٤.

أرسل بعثة غير رسمية الى الخارج لنشر الفكرة والدعوة لها ، ورغم الفشل الذي أصابها ؛ إلا أن صحيفة مصر الفتاة اعتبرته فوزاً « إن بعثة الخلافة في طريقها إلى النجاح ، وأن الشرق يعد نفسه لأن يندرج تحت زعامة مصر »[1] .

ووجد فاروق الولاء التام من مصر الفتاة التي وكل إليها الدفاع عن الحقوق الملكية وفقاً لرؤية القصر ، فتعلن من على منبرها « من حق الملك الذي يريد أن يصعد بأمته إلى مصاف الدول العظمى أن يتخذ لها الوسيلة التي تكفل له ما يريد ، فهو يختار وزراءه ويشترط عليهم أن يكون حكمهم صالحاً ، فإذا انحرفوا عن جادة الحكم الصالح أرشدهم ، فإن عجزوا عن الإصلاح أبدلهم بغيرهم »[2] جاء ذلك عقب الأزمة بين فاروق ومحمد محمود ، وتعرض الأخير لهجوم مصر الفتاة « صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا جاء إلى الحكم وهو يصرح في تأكيد أنه سيعمل مع القصر على خطة التعاون الكامل . . . ولكنه عاد ليصطدم بما حسبه حقاً له قبل العرش ، وعملاً منه بالدستور ، ونسي أن الدستور ليس إلا وسيلة لغاية واحدة هي الارتفاع بمصر إلى مكانتها بين الدول العظمى في أقصر وقت ممكن »[3] . وقد دفع فاروق الثمن حينما عين البنداري وكيلاً للديوان ، وبوجوده مع علي ماهر في القصر نالت مصر الفتاة مزيداً من الرضا الملكي ، فحصل أحمد حسين على إعانة مالية قبل سفره إلى أوروبا ، كما التقى بفاروق الذي أظهر عطفه الشديد عليه وتأثره به[4] . ومما يذكر أن مصر الفتاة أثناء الأزمة رفعت رسالة إلى الملك طرحت فيها مرة أخرى برنامجاً للوزارة المقبلة التي رأت أن تكون ائتلافية ويرأسها علي ماهر ، ووصل بها الحال إلى إضفاء القدسية على فاروق

---

(١) نفس المصدر، عدد ٣٤ في ٦ يونيو ١٩٣٨، ص ٩، د. علي شلبي : المرجع المذكور ، ص ٣٣٣.

(٢) نفس المصدر، عدد ٤٤ في ١١ يوليو ١٩٣٨، ص ٦.

(٣) نفس المصدر .

(٤) علي شلبي : المرجع المذكور ، ص ٣٣٤.

حيث بينت له أن الله اختار على الأرض خلفاء له يحكمون باسمه ويتصرفون وفق إرادته » وهؤلاء هم الملوك الصالحون العادلون ، ولا شك يا مولاي أنكم صرتم من خلفاء الله على الأرض بما أسبغه الله عليكم من نعمة الملك وما قمتم وتقومون به من واجب الشكر والعمل لمرضاة الله »[1] . وعليه يتضح أن مصر الفتاة تشايع نظرية التفويض الإلّهي للملوك .

وتأثر الملك واقتنع بتلك الإيديولوجية ، وكانت للخطبة التي أذاعها بمناسبة السنة الهجرية في ٢١ فبراير ١٩٣٩ وأشار فيها إلى شباب مصر والدور الذي ينتظرهم ، انعكاساً لذلك ، وللبنداري اتجاهه في هذا الصدد خاصة بعد أن دب الخلاف بينه وبين علي ماهر ، ومن المعروف أن مصر الفتاة انحازت إلى وكيل الديوان الذي تبنى نظرية الدم الجديد ، وكان لما ذكره فاروق دوي كبير إذ أثبت الاتجاه الجديد الذي انجرف فيه ، وسعدت مصر الفتاة بنجاح مهمتها وأيقنت أن الأمل في توليها الحكم صار قاب قوسين أو أدنى ، وقد صرح أحمد حسين بتوقعه انتقال حزبه إلى السلطة بعد ثلاث سنوات[2]. ومما يذكر أن نص الفقرة المعنية من الخطبة الملكية اتخذ مكانه كشعار على الصحيفة بجوار المانشيت ومضت مصر الفتاة تضفي المزيد من الأوتقراطية على فاروق ، ووجهت صحيفتها حملتها ضد الحكومة في وقت كان فاروق يتحين المناسبة لإسقاطها . وعندما بلغ الصراع ذروته بين علي ماهر والبنداري وقدم الأول استقالته ورفضها الملك وبدأ يعزف عن وكيل ديوانه رأت مصر الفتاة هي الأخرى أن تنفي صلتها به وركزت على انتمائها للقصر ، وأعد أحمد حسين بياناً نشره ركز فيه على « أن حزب مصر الفتاة هو حزب قد اتخذ العرش جزءاً من إيمانه ، فإلى هذا العرش طالما فزع باسطاً آلامه وشارحاً آماله . . . وفي تاريخنا لم يكن لنا ملجأ نلتجيء إليه طالبين الوقاية والحمايه والعدل إلا

---

(١) مصر الفتاة، عدد ٧٤ في ١٣ أكتوبر ١٩٣٨، ص ١ .

(٢) محمد جمال الدين المسدي، د. يونان لبيب رزق، د. عبد العظيم رمضان: المرجع المذكور، ص ٦٥ .

السراي »[1] . وبذلك يبدو جلياً التنصل من وكيل الديوان والتعلق بالقصر ومحاولة إعادة الوصال مع رئيس الديوان .

ومما لا شك فيه أن خروج البنداري من القصر أفقد مصر الفتاة مكانتها المتوجة لدى الملك الذي استسلم للأمر الواقع ورجح كفة علي ماهر ، والأخير لم يكن من السهل أن يحتضن مصر الفتاة مرة أخرى ، وقد بذلت مساعيها[2] ، وذلك رغبة منها في إسقاط الأزمة واسترجاع ما مضى من تعاون يربط الأطراف الثلاثة تحقيقاً لسياستها ، ولكن تغيرت الظروف خاصة بعد ذلك التقارب الذي حدث بين رئيس الديوان والانجليز ، وعليه أدارت دفتها وهاجمت علي ماهر حيث أيقنت أن في هذا الاتجاه جميل قد يحمله الملك لها ، فتتهمه صحيفتها بأنه يتلقى تقارير سرية من البوليس السري ، وأن موظفي القصر يجب أن يسموا فوق هذه الأساليب ، وتكشف أطماعه في توليه الوزارة ، وتتعرض لمقابلة الكورنيش التي تمت بينه وبين النحاس والأزمة مع فاروق وما خلفته من أثر في نفسه ، وأسرفت في الهجوم وتناولت علاقته بالانجليز وزوال سوء التفاهم بينهما والمأدبة التي أقامها للسفير البريطاني ورضاه عن تداخله في مسألة فيروتشي[3] . وواضح أنها مواقف مثلت الأهمية عند فاروق ، وعندما سألت آخر ساعة أحمد حسين عن السر في مهاجمة مصر الفتاة لعلي ماهر كان صريحاً في إجابته فقال « إن جهاد مصر يعتمد على سواعد الشباب وإيمان الشباب . . . ونحن نعتقد أن لا نجاة لمصر ما لم تتحرر من هذا الجيل القديم »[4] . وسرعان ما أسند الملك الوزارة لعلي ماهر ولم يحقق لمصر الفتاة أمنيتها .

---

(١) مصر الفتاة ، عدد ١٤٨ في أول مايو ١٩٣٩ ، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٤٩ في ٤ مايو ١٩٣٩، ص ٥.

(٣) نفس المصدر، عدد ١٦١ في أول يونيو ١٩٣٩، ص ٣، عدد ١٧٥ في ٣ يوليو ١٩٣٩، ص ٣، عدد ١٨١ في ١٧ يوليو ١٩٣٩، ص ٦.

(٤) نفس المصدر، عدد ١٧٧ في ٨ يوليو ١٩٣٩ ، ص ٧.

اتفقت ميول فاروق المحورية مع مصر الفتاة ، التي صرحت علانية بهذا الاتجاه ، فعندما سافر أحمد حسين إلى أوروبا ولى وجهه إلى إيطاليا حيث زار الشباب الفاشستي في معسكراته وتوجه إلى المانيا ثم تشيكوسلوفاكيا ، وأعلن من لندن الرغبة في أن تسلك بلاده الطريق الذي سلكه من قبل هتلر وموسوليني[١] . وقامت الحرب ، وألقت مصر الفتاة بنفسها على الأعتاب الملكية ، وطالبت بالالتفاف حول العرش اتقاء للخطر ، ومجدت فاروقاً حينما دعا المسلمين لصلاة الجماعة في ليلة النصف من شعبان والدعاء بعودة السلام ووكلته في قيادة المسلمين[٢] وانطلاقاً من الاتجاه الإسلامي ، وعقب عودة أحمد حسين من آداء فريضة الحج ، وفي ١٨ مارس ١٩٤٠ غير اسم حزبه مصر الفتاة إلى اسم الحزب الوطني الإسلامي ، وأكد برنامجه ـ الذي رفعه لفاروق ـ على العلو بمكانه الملك ، وأنه خليفة الله على الأرض[٣] . والواقع أن هذه النغمة لم تكن بمستحدثة ، ولكن كونها اتخذت هذا الشكل الجديد معناه الرغبة في الاستئثار بالتيار الإسلامي والتحكم فيه دون جماعة الإخوان المسلمين التي تصاعدت قوتها ، والسعي في إدخالها تحت جناح هذا الحزب[٤] . ولم يكتب النجاح لتحقيق مثل هذه الخطوة ، ولكن أحمد حسين لم يقطع الأمل في إمكانية أن يكون لحزبه المكانة ليس في مصر فقط وإنما أيضاً في العالم الإسلامي ، وعليه فقد أسهم في الدعوة لإنشاء حزب الخلافة بزعامة فاروق واشترك في نشر الدعوة التي حدد لها ٢٣ أغسطس ١٩٤٠ عقب

---

(١) نفس المصدر، عدد ٥٤ في ١٥ أغسطس ١٩٣٨، ص ص ٢ ، ٣، د. محمد جمال الدين المسدي، د. يونان لبيب رزق ، د. عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ، ص ٦٥ .

(٢) علي شلبي: المرجع المذكور، ص ٣٤٠، مصر الفتاة، عدد ٢٣٩ في ١٩ سبتمبر ١٩٣٩، ص ١ .

(٣) F.O. Op.Cit, 24634, J 943 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 21, 1940, No 298.

(٤) Vatikiotis, P. J: Nasser and his Generation , p. 74 .

صلاة الجمعة بالجامع الأزهر « للتشاور في إنشاء حزب إسلامي يعمل على جمع مكانة المسلمين والالتفاف حول مليكنا الصالح خليفة رسول الله ﷺ فاروق الأول حفظه الله »[1] . وأيد فاروق الحزب الوطني الإسلامي ودافع عنه ، ففي لقاء له مع لامبسون نفى كلية أن هناك أيد أجنبية وراء تحركات الحزب ، وأقنعه بأن رئيس الوزراء يعرف كيف يتعاون مع أحمد حسين[2] .
ومما يذكر أنه رغم تحول رئيس الحزب عن علي ماهر قبل توليه الوزارة ، إلا أنه بعد توليها أظهر تأييداً له واتضح هذا أثناء أزمة يونيو ١٩٤٠ ، وقد ساندت مصر الفتاة - أسقط الأسم الجديد للحزب قبل أن يمضي على تسميته بشهرين - موقف تجنيب مصر ويلات الحرب في رسالة بعثت بها إلى الملك ، كماقام وفد منها بالتوجه إلى قصر عابدين معلناً تأييده للوزارة ، ولم تكن بريطانيا لترتاح لمثل هذه التصرفات ، وكتب السفير البريطاني لحكومته يبلغها بأن مصر الفتاة تستمر في العمل ضد بريطانيا ، وتلقى في ذلك التشجيع من القصر[3] . ولم يستمر الأمر طويلاً إذ تمكنت وزارة حسين سري الأولى من تحقيق الرغبة البريطانية ، وصفي الحزب باعتقال أعضائه وهروب رئيسه ونائبه وإلغاء صحيفته .

ومع بداية عام ١٩٤٤ ، جددت مصر الفتاة نشاطها بعد أن أفرج عن رئيسها ، وقدمت إلى فاروق عريضة ضد الوزارة الوفدية ووزعت نشرات منها[4] . وكان في ذلك ما يرضيه ، ولم تحد عن أسلوبها ، فأثنت صحيفتها عليه ، وعقدت المقارنة بينه وبين أشهر الفراعنة ، واعتبرته من أشهر ملوك مصر عناية بالفئات العاملة والطبقات الفقيرة ، وركزت مرة أخرى على دور الشباب ، وانتهزت فرصة عيد الجلوس الملكي في عام ١٩٤٥ لتذكره بتصريحه الذي

---

(١) علي شلبي : المرجع المذكور، ص ٢٦٣ .
(٢) F.O.Op. Cit,J 1020 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 4, 1940, No 179.
(٣) Ibid, 31569, J 1111 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb, 12, 1942, No 156.
(٤) Ibid, 41316, J 151 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 8, 1944, No 59.

عقد فيه الأمل على شباب مصر المتوثب للمجد ، وعادت ونشرته على الغلاف[1] . وتسجل « إن المليك لينطق دائماً بلسان الشباب ، أليس جلالته هو القائل في إحدى خطبه ؛ أن نجعل من مصر الهرمة مصر الفتاة »[2] . وتخاطبه « نحن معشر الشباب نغتبط أشد الاغتباط أن يتربع على دست الملك في مصر شاب ممتلىء قوة وعزماً ونشاطاً ويقيناً وإقداماً ، وهذا مما يزيدنا إيماناً بحقنا في الصدارة ويملأنا ثقة بمستقبلنا وإنه لنا وحدنا »[3] . وتستغل ظروف الجامعة العربية لتبين أن الشباب يرى في فاروق زعيم الوحدة العربية « يعمل لها ويسعى لتحقيقها ويراسل ملوك العرب وزعماءهم وينتقل إلى البلاد المقدسة ليجتمع بعاهلها الكريم . . . هذه الوحدة العربية وامتدادها أبعد من ذلك في ظل وحدة إسلامية زعيمها الفاروق »[4] . أيضاً تشيد برجولة البنداري وتشير إلى ما يتردد من أنه مرشح لمنصب كبير[5] ، وفي ذلك ما يعني تغيير موقفها تجاهه والرغبة في استرجاع المركز الذي سبق وحصلت عليه لدى الملك الذي بدا أنه انحرف عنها إذ تغيرت الظروف بالإضافة إلى طبيعته التي تهوى التقلب وتسعى للمصلحة .

وعقب نهاية الحرب أحست مصر الفتاة بأن الملك قد أسقطها من حسابه ، وكحركة رد فعل ألغت من صدر صحيفتها تصريحه الخاص بالشباب وحلت مكانه آية قرآنية ، وبدأت تنبط من بعيد عن أحد المقربين من فاروق ، فهي تتعرض لما يجري في مستشفى المواساة وتنتقد مديرها[6] . ثم تخطو

---

(١) مصر الفتاة، عدد ١ في ٢ أكتوبر ١٩٤٤، ص ١١، عدد ٢٣ في ١٦ أبريل ١٩٤٥، ص ٢ ، عدد ٢٥ في ٧ مايو ١٩٤٥ ، الغلاف .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٥ في ٧ مايو ١٩٤٥ ، ص ١٣ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٧ .

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر ، ص ٦ .

(٦) نفس المصدر، عدد ٢٩ في ٢٥ يوليو ١٩٤٥ ، ص ١١ .

خطوة جزئية فتستنكر غياب الملك عن مصر ـ اثناء رحلة البحر الأحمر ـ في تلك الفترة الحرجة « إن الشعب يعد الدقائق التي تلغى بعدها الأحكام العرفية ، ولا بد لإلغائها من مراسيم يدمغها جلالة الملك ، وغني عن البيان أن هذه المراسيم لن ترسل لجلالته في عرض البحار ، كما أنه لا يمكن توقيعها بطريق البرق أو التليفون . . . والشعب يتوجه بالرجاء إلى جلالة الملك أن يقطع رحلته إياً كانت الأسباب التي تدعو إليها وأن يعود إلى عاصمة ملكه »[1] . وتعاود وتستفسر عن كنه هذه الرحلة التي تجعل الملك يترك شئون بلاده ويتغيب عنها وتستبعد أن يكون الأمر مجرد التنزه وتطلب من الحكومة أن تصدر بياناً رسمياً بصددها ومتى تنتهي وتصف الشعب بأنه وصل إلى درجة الغليان[2] . وبذلك تتضح بوادر انعكاس فتور فاروق تجاه مصر الفتاة التي استوحت من مقولته « إن الأغنياء هم المسئولون عن فقر الفقراء » لتعلق على الفوارق الفاحشة بين طائفة قليلة احتكرت كل شيء وسواد أعظم من الشعب يتضور جوعاً[3] . فكان هذا تلميحاً على الملك نفسه الذي يشكل رأس القلة المحتكرة ، لكنها لا تنجرف مع التيار حيث لا زال الأمل يراودها في العودة إلى أحضان فاروق ، ويترجم أحمد حسين ذلك فيبعث برسالة إلى كبير الأمناء « موجهة من مصر الفتاة الى المليك نصير الفقراء » ويشكر جهوده للدفاع عن قضية الفقراء[4] . وتعود صحيفته لتؤكد حقوق الملك في إقالة الوزارات وحل البرلمان ودعوته للاجتماع ، وتشيد بتصرفاته عندما كرم المتفوقين واهتمامه بالشباب[5] .

واستكمالا للسير على نفس المنهج ، وقبل أن يسافر أحمد حسين الى الولايات المتحدة في بداية عام ١٩٤٧ ـ عندما تقرر عرض قضية مصر على

(١) نفس المصدر، عدد ٣٦، في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ ، ص ٥.
(٢) نفس المصدر.
(٣) نفس المصدر، عدد ٣٢ في ١٥ أغسطس ١٩٤٥ ، صفحة ٨ .
(٤) نفس المصدر، عدد ٤١ في ٣ أبريل ١٩٤٦ .
(٥) نفس المصدر، عدد ٨٢ في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦ ، ص ص ٣ ، ٧.

مجلس الأمن - رفع الولاء والإخلاص للملك ، وهناك أصدر كتيباً وضع عليه صورة فاروق وصدر الصفحة بعبارات مهداة إليه بين فيها ما تم من إنجاز في عهده وختم قوله « إن البلاد كلها تترسم خطوات مليكها المحبوب وتسير وراءه في الحرب التي وجهها إلى الجهل والمرض والفقر »[1] . ولم يكن أحمد حسين قد حصل على تصريح بنشر صورة الملك ، واستغلت الدوائر البريطانية ذلك ، مما حدا بالحزب إلى إرسال برقية لرئيس الديوان عبر فيها عن « حبه لجلالته وأنه يعتقد أن جلالته هو نبراس الوطنية ومشعلها »[2] . وكان فاروق يرتاح لنغمة وطنيته ويعمل على الدعاية لها . ووفقاً لسياسة اكتساب أرض جديدة ، وعقب الاحتفال بمرور عام على تأسيس جامعة الدول العربية ودعوة الملك إلى القومية العربية يسرع رئيس الحزب ويرفع إعجابه بالنطق السامي ويبين أن فاروقاً لا يقود مصر وحدها نحو المجد بل الأمة العربية كلها[3] . وعلى نفس الوتيرة وفي تهنئة مصر الفتاة بعيد الجلوس الملكي لعام ١٩٤٧ تطلب من فاروق جمع الكلمة وتوحيد الجهود « فأنت كعبة الآمال في العراق وسوريا ولبنان والحجاز وفلسطين » وتعتبر مصر هيئة أمم متحدة لدول الشرق العربي[4] . ومما لا ريب فيه أن في هذا إرضاء للملك ، وإن لم ينعكس عليها كما ترغب ، إلا أنها واصلت الطريق ودفعت بمزيد من الثناء عليه عندما احتوى محمد عبد الكريم الخطابي ومجاهدي المغرب العربي والحاج أمين الحسيني والزعماء الفلسطينيين ، وهللت لموقفه من سوريا ولبنان.وفلسطين « في كل نزداد يقيناً بأن الفاروق العظيم ملك ، جمع قوة الشباب ودهاء السياسة وبعد النظر ورجولة العرب وحمية المسلمين »[5] . وحينما سئل أحمد حسين - عقب

---

(١) نفس المصدر، عدد ١١٦ في ٤ يونيو ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١١٥ في ٢٨ مايو ١٩٤٧ ، ص ٦ ، إبراهيم شكري نائب رئيس الحزب وسكرتيره هو الذي أرسل البرقية.

(٣) نفس المصدر، عدد ٦٠ في ٢٧ مارس ١٩٤٦ ، ص ٥ .

(٤) نفس المصدر، عدد ١١٢ في ٧ مايو ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٥) نفس المصدر، عدد ١١٦ في ٤ يونيو ١٩٤٧ ، ص ص٣ ، ٤ .

عودته من الولايات المتحدة ـ عما يعلمه الشعب الأمريكي عن مصر أجاب بأنه لا يعرف إلاّ الأهرام وأبا الهول وفاروقاً ، وأنه يتتبع أخباره ويشبهه بمحمد علي وإبراهيم « اللذين وثبا بمصر نحو زعامة الشـرق »(١) . ذلك جميعـه من أجل التقرب والحصول على الرضا الملكي .

ولم تيأس مصر الفتاة من النداءات لفاروق ليعتمد عليها موضحة النتائج الإيجابية المترتبة على ذلك التعاون « لقد أثبتت الأيام أن لا حيـاة للضعيف ، ولهذا وطدنا العزم على أن نكون أقوياء . . . نحن في حاجـة إلى أن نرى من مليكنا علامة الرضا عن أعمالنا وإيماءة التشجيع لما نفعل ، فما كـانت حركـة استقلالية لتنتج من غير أن يكون لها قائد ، وأن مصر الفتاة التي جعلت شعارها الله والوطن والملك لترى في جلالتكم خير قائد »(٢) . وراحت تـركز على مـا يقدمه فـاروق للشباب خـاصة طلبـة الجامعـة ، وأقوالـه التي تردد في مختلف المناسبات بأن الشباب رمـز القوة وعنـوان النهضة(٣) . وظلت الملكيـة محتلة لمكانتها لديها حتى إنها عندما وضعت برنامجاً جديداً للحزب عام ١٩٤٨ أبقت على شعار « الله ، الوطن ، الملك نعظمه ونلتف حول عرشـه » وأضافت بـأن حجر الزاوية في الدستور « الملكية الدستورية »(٤) . ولعل هذه الإضافة تعطي الانطباع بشيء من التغيير حول مفهوم حقوق وسلطات التـاج ، ويلقى تصرف فاروق تجاه إعلان دخول مصر حرب فلسطين تشجيعاً من أحمـد حسين الذي يبعث له ليثني على قراره وليضع حزبه تحت تصرفه ، وعندما انتقل الملك إلى ميدان القتال كتبت صحيفة الحزب تمجـد هذه الخـطوة ، وتصفه بـالمجاهـد

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٩٣، في ٧ فبراير ١٩٤٩، ص ١٠.
(٢) نفس المصدر ، عدد ١١٢ في ٧ مايو ١٩٤٧ ، ص ١.
(٣) نفس المصـدر، عدد ١٤٦ في ٩ فبـراير ١٩٤٨، ص ١٠، عـدد ١٩٢ في ٣١ ينـايـر ١٩٤٩، ص ٤، عدد ٢٠٧. في ٦ مايو ١٩٤٩، ص ٦.
(٤) طارق البشرى : المرجع المذكور ، ص ٢٢٧.

الأول ، وأن ما يقدم عليه ليس بغريب على حفيد بطلين[1] . ويتطوع بعض أفراد مصر الفتاة في حرب فلسطين ، ومما يذكر أنه مع عودتهم أحضروا نسخة تاريخية للتوراة ، سلمها أحمد حسين إلى رئيس الديوان ليقدمها لفاروق ، فلم يرد عليه ، وعندما سافر رئيس الحزب إلى انجلترا في بداية عام ١٩٤٩ ووجد هناك الصحافة الانجليزية تقود حملتها على الملك ، وعقب عودته كتب للقصر يطلب مقابلة ملكية لعرض ما رآه وسمعه ، لكنه لم يجب[2] . وعليه أصبح لا بد من قبول الأمر الواقع وآمنت مصر الفتاة أنه لا بد من تغيير مسارها فيما يختص بفاروق الذي لم يعمل طوال المدة التي عاودت فيها نشاطها منذ قبيل نهاية الحرب على منحها المقابل نظير ما قدمته لصالحه ، حقيقة أنها في بداية تلك الفترة اتخذت موقفاً أشار من بعيد إلى رؤية نقدية سطحية ، لكنها ما لبثت أن اختفت ليحل مكانها السلوك القديم الذي سبق أن حصلت بموجبه على كثير من الامتيازات ، واختلفت الأوضاع هذه المرة ، ورغم استحسان الملك لتلك الدعاية التي نشرتها له إلا أنه لم يكن معطاء معها .

ونجحت مصر الفتاة في إعادة بناء حزبها بشكل مغاير تماماً لما كان عليه ، وحمل الحزب الجديد اسم حزب مصر الاشتراكي ، واتخذ شعاره « الله . الشعب » ، وعليه يتبين أنه أسقط اسم الملك من الشعار القديم ، وكان ذلك بداية لتحد سافر ليس لفاروق فقط وإنما للملكية كنظام ، كما أنه وضع كلمة الشعب مكان كلمة الوطن ، ولهذا أبعاده الاجتماعية . وبزغ الحزب في وقت أعطاه المساندة وشجعه على العمل وفقاً لمنهج ثوري انقلب فيه إلى النقيض عما سبق وانتهجه قبل أن يغير ثوبه ، ووضع الحزب برنامجه في نهاية عام ١٩٤٩ ويذكر أحمد حسين في القضية التي اتهم فيها بالعيب في الذات الملكية في خريف ١٩٥٠ أنه بعد أن كان يؤمن بالحكم القوي ولا يضع في

---

(١) مصر الفتاة، عدد ١٥٩، في ٧ مايو ١٩٤٨، ص ١ ، عدد ١٦٦ في ١٢ يوليو ١٩٤٨، ص ١ .

(٢) أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ، ص ٢٤٥ .

اعتباره الدستور اقتنع بعد عشرين سنة بأن الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة لإرضاء الشعور ولذلك تمسك بالدستور ، وكان ذلك أهم مبدأ من برنامج حزبه الجديد[1] . ذلك الحزب الذي اتسم أيضاً بأسس مستمدة من اسمه .

ومع بداية عام ١٩٥٠ جند الحزب كل إمكانياته وتولى مهمة المعارضة ضد الملك ، تلك المعارضة التي اتسمت بالثورية المطلقة ، وجاء الهجوم عبر ثلاث قنوات . القناة الأولى لم تكن من القوة لكنها أفزعت فاروقاً وتمثلت في وجود النائب إبراهيم شكري في مجلس النواب ، ومنذ البداية أثبت جرأته على معارضة الرغبات الملكية علناً ، فعندما طلبت الحكومة تخصيص مبلغ معين من ميزانية وزارة الحربية لإصلاح يخت المحروسة كان العضو الوحيد الذي وقف قائلاً « كنت أود أن أسمع أن هذا الاعتماد الكبير هو لشراء قطع حربية بحرية تفيدنا وقت الحاجة أو يكون لعمل آخر تستفيد منه البحرية المصرية الناشئة »[2] . واعتبر هذا باكورة لانطلاق صرخات أخرى ، فعلى سبيل المثال يوجه استجواباً لوزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية عن إباحة لعب الميسر في الحفلات التي تقيمها الجمعيات الخيرية[3]، وبالطبع الهدف واضح من مهاجمة هواية الملك المفضلة. ويوجه استجواباً آخر عما أدلى به فاروق إلى نورمان برس وسجل أن التقاليد الدستورية جرت على أن الوزارة مسئولة عن الأحاديث الملكية[4] . وتمكن رئيس المجلس من تقديم مذكرة تتضمن بحثاً دستورياً ينتهي إلى عدم إمكان درج هذا الاستجواب ملخصه أن الحكومة تعلم أنها مسئولة عن جميع الأعمال السياسية ولكنها لا تسأل عن أعمال الملك الشخصية إذ مجرد التدخل فيها يكون مساساً بالقاعدة الخاصة بأن ذات الملك مصونة لا تمس ، ورفض عبد السلام جمعه إعطاء المستجوب صورة من المذكرة للرد

---

(١) نفس المرجع ، ص ٢٤٦ .

(٢) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة ، ١٣ فبراير ١٩٥٠، ص ٢٣ .

(٣) نفس المصدر، الجلسة العشرون، أول مايو ١٩٥٠. ص ٩.

(٤) الشعب الجديد، عدد ١٤ في ١٩ يوليو ١٩٥١، ص ١.

عليها[1] . وكان إبراهيم شكري قد رفعت عنه الحصانة لاتهامه بالعيب في الذات الملكية وسجن احتياطياً ، ولكن القضاء أفرج عنه وعاد إلى نيابته مرة أخرى[2] ومما يذكر أنه اثناء فترة رفع الحصانة خطب في أهل شربين وهاجم الملك ـ دون ذكر اسمه صراحة ـ وبين مساوئه وتلويثه لسمعة مصر في الخارج واستهتاره بأموال الشعب الذي يتلوى من الجوع والفقر والجهل والمرض[3] .

وانتهز النائب الاشتراكي إعلان سخطه على السلوك الملكي ، فاعتذر عن المساهمة في هدية الزفاف الملكية ، وعليه لم يوجه القصر الدعوة له وشاركه في هذا الموقف أربعة نواب ، وطلب الخمسة عدم خصم شيء من مكافآتهم البرلمانية من أجل الهدية التي يتقدم بها المجلس ، ونجح رئيسه في إقناع النواب الأربعة بسحب احتجاجهم وأن يشاركوا إخوانهم ، لكنه لم يفلح مع إبراهيم شكري الذي أصر على موقفه ، أيضاً فشلت محاولات وكيل المجلس في هذا الصدد وذهبت المساعي أدراج الرياح ، ومن الطريف أنه عندما صرف النائب الاشتراكي مكافأته وزع المبلغ الذي كان يراد خصمه على سعاة المجلس وحجابه[4] . وبذلك يتبين الموقف الصلب الذي تمكن من خلاله أن يثبت تحديه لفاروق الذي امتلأ حنقاً عليه . وتجسدت القناة الثانية في تلك اللقاءات التي جرت بمقر الحزب حيث يدور الحديث حول الأوضاع القائمة ، واحتل الملك مكانته فيها ، ومع اشتداد الهجوم عليه وإشراك الحكومة معه ، أصدر وزير الداخلية أمره بتفتيش مقر الحزب والقبض على البعض من أعضائه[5] ، كما اضطرت الحكومة لمنع اجتماعاته . وعندما كون أحمد حسين بعض كتائب التحرير من الحزب للاشتراك في الكفاح المسلح في

(١) نفس المصدر، عدد ٢٠ في ٣٠ أغسطس ١٩٥١، ص ١ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٢ ، عدد ١٩ في ٣٠ أغسطس ١٩٥١، ص ٥ .
(٣) نفس المصدر، عدد ١٧ في ١٩ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٨.
(٤) نفس المصدر ، عدد ٣ في ٤ مايو ١٩٥١، ص ٣، عدد ٩ في ١٥ يونيو ١٩٥١، ص ٦ .
(٥) F.O. Op.Cit, 96870, JE 1018 - 6, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 26, 1952, No 136.

القناة ، تصعد نشاطه وطاف بالأقاليم والتقى بالجماهير[1] . وبالطبع نفذ مخططه أثناء تلك التحركات .

أما القناة الثالثة ـ وقع عليها العبء الأكبر ـ فانصبت على صحافة الحزب ، حيث أدت مهمتها بصدق وإخلاص وأسفرت في ضراوتها وهجومها المباشر على الملك ، وكانت الباب المفتوح الذي عبرت منه الأفكار والمبادىء إلى الشعب الذي تلهف عليها واحتضنها واندلعت عواطفه نحوها. وشكلت مصر الفتاة (الاشتراكية) واجهة معارضة قوية ضد فاروق ، فبدأت بالهجوم عليه منذ منتصف سبتمبر ١٩٥٠ ، وحللت عناصر الثورة وكيف قامت في فرنسا وروسيا ، وحذرت وأنذرت من اندلاعها في مصر حيث تشير الأعراض بذلك ، وتناولت لهو الحكام وإسرافهم في لذاتهم وشهواتهم وبعدهم عن إرادة الشعب وروح التذمر التي تسود الطبقات الكادحة ، وانتقلت إلى أن الجيش الذي يعتقد أنه القادر على إطفاء الثورة لن يقدم أية معاونة في ذلك الصدد لأن بذور الثورة كامنة فيه ، وأشارت إلى أول منشور للجيش وشجعت وباركت هذا الاتجاه ، وتلهب حماس الضباط وتنفي ما كان يتردد في القصر من أنهم حفنة يعدون على الأصابع ، وتؤيدهم في ضرورة تنحية الشرذمة الفاسدة ـ الحاشية ـ التي تتصرف في مقدرات الشعب ، وأن التشبث بها معناه تقريب يوم الثورة ، وتسجل أن رسالة الجيش هي الإخلاص للوطن والشعب في حدود الدستور[2] . وواضح أن اسم الملك قد أقصي .

وتولى أحمد حسين صنع المقالات الملتهبة ، فتحت عنوان « حيدر ـ كريم ثابت ـ بوللي ـ النقيب . . وأمثالهم ـ يجب تطهير أداة الحكم من هذه العصابة » كتب عن أحمد حسنين وكيف خلق ما يسمى بحزب الملك الذي تمثل في العصابة المحيطة به من الأفاقين المغامرين وما ينتمي إليها من الراقصات والمغنيات وأعلام المجون واللهو والقمار ، تلك التي احتمت في

(١) طارق البشرى : المرجع المذكور، ص ٤١١ .

(٢) أحمد حسين : المرجع المذكور ، ص ص ٣٨ ، ٤٠ .

الذات الملكية التي جعلها الدستور والقوانين مصونة لا تمس ، ومن ثم فلم يوجه إليها نقد، وينتقل الكاتب إلى ابراهيم عبد الهادي ويبين ازدهار العصابة في عهده ، ويعرج على حكومة النحاس وتساهلها معها لحرصها على حسن العلاقات مع رب القصر ، ويتهكم على فاروق فيذكر أنه لا يمكن أن يحمي الملك أي إنسان ينحرف عن جادة القانون والأخلاق والأمانة والنزاهة، لأنه هو مصدر القوانين وهو من يصدر القضاء باسمه الأحكام ، ويشير إلى تحقيقات النائب العام الخاصة بقضية الأسلحة الفاسدة ، ويبين أن كلاً من الشعب والجيش يريد الإطاحة بهذه العصابة ، وينتهي إلى تحذير الحكومة مغبة بقاء مثل هؤلاء الأفراد في مراكزهم حيث لا يلبث أن يهدد النظام بأكمله[1] . وبناء على هذا المقال وجهت تهمة العيب في الذات الملكية لأحمد حسين وأحيل إلى محكمة الجنايات[2] .

ولم يفت ما حدث في عضد الصحيفة ، فواصلت العيب في الذات الملكية بهجومها على الحاشية فكتب عبد الخالق التكية رئيس التحرير مقالاً بعنوان «إلياس أندراوس كنز جديد من العبقرية» انتقدت فيه بشدة تعيين المذكور مندوباً للحكومة في شركة قناة السويس براتب قدرة خمسة آلاف جنيه ، وأنه غير أهل له وتعرض لعضويته في مجلس الشيوخ ومجلس بلدية الإسكندرية ومجلس إدارة شركات بنك مصر ، واستفسر عن سر تلك القفزات والطفرات ، وسرد قصته منذ أن كان موظفاً صغيراً في حكومة السودان وعلاقته بالانجليز التي أوصلته إلى إدارة شركة صباغي البيضا ، واستعلم كيف يوفق بين تلك المناصب وبين إشباع هوايته في نادي السيارات[3] . وفي نفس العدد كتب مقالاً آخر حمل عنوان « إلى متى سيظل عبد الفتاح عمرو سفيراً لمصر في انجلترا ؟ » طالب فيه بتنحيته عن هذا المنصب حيث لا تتفق متطلباته مع

---

(١) مصر الفتاة (الاشتراكية)، عدد ٢٤٩ في ٢٩ سبتمر ١٩٥٠، ص ١ .
(٢) أحمد حسين: المرجع المذكور، ص ص٢٢٣ ، ٢٢٥ .
(٣) مصر الفتاة (الاشتراكية) ، عدد ٢٥٩ في ٨ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٢ .

مؤهلات شاغله التي تنحصر في الألعاب الرياضية ، واستعلم عن الظروف التي رفعته ، واستعرض فشله أمام كثير من المواقف[1] . وعقب هاتين المقالتين قدم كاتبهما للمحاكمة وشخصت التهمة بأنه « عرض فيهما بشخص حضرة صاحب الجلالة الملك بما يفيد نسبة المحاباة والبعد عن التقدير السليم وإعطاء سعادة إلياس أندراوس باشا وسعادة عبد الفتاح عمرو باشا مناصب جليلة لدوافع لا صلة لها بالمصلحة العامة »[2] . واعتقد فاروق أنه ارتاح بوضع حد للمعتدين عليه والقاذفين في حقه ، ولم يكن ذلك إلا وهماً .

وفي تلك الأثناء لم تكف الصحيفة عن هجومها - رغم تحقيقات النيابة المستمرة - فواصلت مسيرتها، ورسمت عناوين المقالات الحملة الشرسة التي قادتها « إلغاء الرتب والألقاب والقضاء على الفوارق الضخمة بين أفراد الشعب - هذه هي مخصصات الملوك والرؤساء - قصر محمد علي في شبرا . أوقفوا هذا العبث - الحكومة التي أخرجت حيدر لا يصح أن تبقى يوماً واحداً على كريم ثابت وبوللي - ما هذا الادجار جلاد الذي جعلتموه شيخاً - وما هذا النقيب - فضيحة ميدان عابدين . نزع بيوت الشعب بأبخس الأثمان . تشريد ألوف المواطنين لإنشاء تمثال - لعب القمار وجه ثالث للخلاف بين مصر وانجلترا - نادي السيارات وما هي رسالته . هل حقق الرسالة - شركة فرغلي تطالب بعدم تدخل الحكومة في سوق القطن لأنها ربحت نصف مليون جنيه - من هم المجرمون الحقيقيون في قضية الجيش - تحرك أيها الشعب - ملهى الاسكارابيه - حول خطبة زكي هاشم »[3] . ولم تقتصر تلك المقالات على مس فاروق وإنما تعدته إلى الطعن فيه . وعقب صدور عدد ٢٦ يناير ١٩٥١ الذي احتوى على المقالات الثلاث الأخيرة ، فقد الملك رشده

---

(١) نفس المصدر، ص ٨ .

(٢) أحمد حسين : المرجع المذكور ، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٥ ، ٢٢٧ .

(٣) نفس المرجع، ص ص ٤٤ - ٤٦ ، ٥٨ ، ٥٩ . شخصية المقال الأخير خطيب ناريمان .

ورأى إلغـاء الصحيفـة ، فـاجتمـع مجلس الـوزراء ووافق على مـذكـرة وزارة الـداخليـة في هـذا الشـأن والتي اعتمـدت على أنهـا دأبت على قلب النـظام الاجتماعي في البلاد وعمدت إلى الدعوة السافـرة للثورة وحـرضت على إثارة الفتن بين مختلف الـطوائف وطالبت بتـطبيق المادة ١٥ من الـدستور ، ووافق مجلس الوزراء على الإلغاء في ٢٨ ينـاير ١٩٥١[١] . وعقب خمسـة أيام من القرار تقدم إبراهيم شكري بإخطار لـوزير الـداخلية بـاعتزامـه إصدار صحيفـة جديدة باسم الشعب الجديد ، فاعترض محافظ القاهرة على اعتبار أنها ستكون امتداداً لمصر الفتاة ، فرفـع أحمد حسين دعـوى أمام مجلس الـدولة لإيقـاف اعتراض المحافظ ، فصـدر الحكم بوقف تنفيـذ قراره الأخيـر[٢] وبذلـك أيد القضاء الموقف المضاد للملك .

وكانت باكورة القضايا التي فجرتهـا صحيفة الشعب الجـديد العيب في الذات الملكية نظراً لقرب وقوف أحمد حسين أمام محكمة الجنايات لاتهـامه في هذه الجريمـة ، وبينت أن مصر الفتـاة هي أول من آمنت بأن الملك رمـز الدولة وممثل الشعب ثم أشارت إلى ضرورة احترام أحكام الدستور وتطبيقهـا نصـاً وروحاً وأن الملك يملك ولا يحكم ولا يسـأل عن شيء أبداً ، فـالوزراء مسئولون عن أعمـال الدولة بما فيها أعمال الملك حتى الشخصي منها، ولنفاذ توقيعات الملك لا بد من توقيع الوزير المختص إلى جواره ، وأنه ما دام الأمر كذلك ، فلا محل لوجود جريمة اسمها العيب في الذات الملكية إلا أن يكون العيب موجهاً إلى شخص الملك بـالذات بقصـد الإيذاء أو الضـرر ، وتسوق الصحيفـة النموذج الملكي البـريطاني ، وتحلل القـول« إن الملك لا يخطىء أبداً » بأن معناه ليس مقصوداً أن الملك معصوم من الخطأ ولكن المعنى أنه لا يخـطىء لأنه لا يعمـل شيئاً بنفسـه أبداً وإنمـا طبقاً لمشـورة وزرائـه ، وتصـر

---

(١) نفس المرجع، ص ص ٦٠، ٦١.

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٦٨، ٨١.

الصحيفة على أنها وحزبها سوف تنتقد الحكومة وتسائلها عن أي شيء يجري بين موظفي القصر إذ ليست لهم حصانة خاصة تفرق بينهم وبين أي موظف آخر يتقاضى راتبه من خزانه الدولة[1] . وراح أحمد حسين يعبىء شعور الكراهية ، وعندما وقف أمام محكمة الجنايات كرر نفس القول الذي ذكرته الصحيفة وأوضح أن القضية قضية الأوضاع الدستورية في مصر ، ومضى يؤكد بقلمه على صفحات صحيفته نفس المعنى[2]. ومرة أخرى توجه إليه التهمة نفسها بناء على مقالة « المشكلة الدستورية » وأسند فيه إلى الملك سوء اختيار رجال الحاشية وكانت الشخصية التي دار عنها الحديث ناظر الخاصة الملكية ، واقترح أن يكون في الوزارة عضو مختص بشئون البلاط مسئولاً عن أعمال الحاشية وما يجري في القصر بل وأيضاً عن تصرفات الملك الشخصية في كل ما يتصل بها تجاه النواحي العامة ، وبين أن الشعب هو الذي انتزع دستوره بجهاده وبالتالي فإنه ليس منحة من الملك ، ثم ركز على ضرورة أن يكون قدوة للشعب وجاء بخصائص المصريين المتميزة في التدين والتقوى والورع والفضيلة والطهارة ومقتهم للخصائص العكسية المتمثلة في لعب القمار والاستهتار ، وأوضح أن الجالس على العرش لا بد أن يمثل الصفات الأولى وأن تكون سمة من يلتف حوله ويلوذ به ، وطالب بإقصاء من انحرف سيره أو حامت حوله الشبهة من رجال الحاشية ويختتم المقال بقوله « الله أكبر ويحيا الشعب »[3] . وفي ذلك قمة التحدي .

وفي العدد التالي نشر مقالاً ثانياً « من أحمد حسين إلى سراج الدين » اشتمل على عبارات تضمنت التعريض بسلطان الملك وممارسته لسلطاته الدستورية وطرح عدة أسئلة ، هل الشعب في خدمة الملك والبيت المالك أم

(١) الشعب الجديد ، عدد ٢ في ٢٧ أبريل ١٩٥١ ، ص ٣.

(٢) نفس المصدر ، عدد ٥ في ١٨ مايو ١٩٥١، ص ١، عدد ٧ في أول يونيو ١٩٥١، ص ٣.

(٣) نفس المصدر، عدد ٨ في ٨ يونيو ١٩٥١، ص ٣.

العكس ؟ ثم سجل « أما الشعب فجائع وأنتم الذين تضحكون ، أما الشعب فيئن من الألم وأنتم الذين تلهون ؟ ، أما الشعب فيكد وأنتم الذين تنامون ، أما الشعب فساهر »[1] . واتهم من جراء هذا المقال بأنه عاب علنا في حق الذات الملكية ، فعاد وكتب مقالاً ثالثاً « حكم القضاء » فوجهت له نفس التهمة حيث أسند للملك المحاباة وسوء الاختيار في منح الرتب ، كما أشار المقال إلى الذين « يعيشون كما يحلو لهم شيطانهم أن يعيشوا ، وقد هربوا أموالهم للخارج واشتروا قصوراً في الخارج ، وهم على استعداد في كل لحظة وآن لكي يستقلوا طائرة تقربهم إلى حيث أودعوا أموالهم واشتروا قصورهم ، ولذلك فليس يعنيهم من أمر هذا الشعب أو مستقبله قليل أو كثير ، ولذلك فهم يمضون في غوايتهم لا يبالون بصراخ هذا الشعب أو استنكاره[2] . وواضح أن فاروقاً المقصود . وأثنى المقال على حكم مجلس الدولة الذي قضى بإلغاء قرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء صحيفة مصر الفتاة (الاشتراكية) ولوح بعدم رضا فاروق عن المجلس وعدم منح رجاله الرتب والنياشين التي توزع على الآخرين ، وبين أن صحف العالم أصبحت تتحدث عن القوادين والمرتشين واللصوص الذين يحملون ألقاباً ضخمة ويحلون صدورهم بالنياشين والأوسمة والذين أصبحوا من أصحاب الكلمة والنفوذ في مصر .

وبناء على تلك المقالات الثلاث أحيل أحمد حسين إلى محكمة الجنايات ، وأثناء المحاكمة أشار إلى كريم ثابت ومسألة مستشفى المواساة وبوللي وجهلان وقضية الأسلحة الفاسدة ، وصدر الحكم عليه بالحبس البسيط لمدة ستة أشهر وبتعطيل الصحيفة ثلاثة أشهر[3]. ومع ذلك تمضي الصحيفة على المنوال ويكتب سليمان زخاري عن الدعوى التي تقام على الملك ، ويندد بشارل العاشر لأنه لم يحترم إرادة الشعب ويؤكد على أن الصحيفة

---

(١) نفس المصدر ، عدد ٩ في ١٥ يونيو ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٢ في ٥ يوليو ١٩٥١ ، ص ١ .

(٣) أحمد حسين : المرجع المذكور ، ص ص ٢٨١ ـ ٣٠٤ .

ستحمل لواء الدعوة لتدعيم الملكية الدستورية في مصر بتوضيح أصولها ورسم قواعدها[1] . ويذكر أحمد حسين في مقاله « أما وقد عاد الملك » أنه كان قد اعتاد أن يتوجه برسائل إلى الملك يبسط فيها السياسة العامة ، ولكن الحال تغير ، ولم يعد الملك مرجع الأمور ، حيث الدستور قائم والحكومة دستورية ، وبالتالي فالحديث يوجه لها[2] . وتتناول الصحيفة مسألة تعيين حافظ عفيفي دون علم الحكومة وأنها مسئولة عن ذلك ، وأن هذا الإجراء هادم للدستور وخارج عنه وثائر عليه « وكل ثورة على الدستور تستتبع حتماً ثورة من الشعب لإعادة الدستور إلى نصابه »[3] . ويحدد محمد عصفور معنى وظيفة مستشار للملك ويذكر أن القانون الدستوري لا يعرف مستشارين للملك غير وزرائه[4] ، وكان ذلك رداً على ما أنشأه فاروق في هذا الصدد . ويأتي الكاتب بالأحداث التي مرت بالملكية البريطانية وأكدت أن الوزراء هم مستشارو الملك ، وانتهى إلى ضرورة أن يكون الملك فوق الأحزاب وكذلك خدمه لا يجوز لهم منذ أن يدخلوا من باب القصر أن يسخروا أنفسهم لفكرة سياسية وإلا كانت كارثة دستورية « فالسياسة ملك للشعب وحده ولكنها حرام على حاشية الملك »[5] .

وتعرض إبراهيم شكري لتهمة العيب في الذات الملكية نتيجة لمقالة « أحمد حسين » الذي وصف فيه حال صديقه داخل السجن واعتباره كأنه يقضي شهراً من شهور العسل وينتهي إلى قوله « إننا نعتبر قضاء الشهور في السجن لذة تفوق شهر العسل ، وأن الحبس عندنا يساوي التنقل في أفخر يخت على موانيء الدنيا كلها »[6] ، وغني عن البيان ما يقصده الكاتب في وقت كان

---

(١) الشعب الجديد، عدد ١٤ في ١٩ يوليو ١٩٥١، ص ٤ .
(٢) نفس المصدر، عدد ٢٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص ١ .
(٣) نفس المصدر، عدد ٣٦ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ .
(٤) نفس المصدر، ص ١ .
(٥) نفس المصدر، عدد ٣٧ في ٣ يناير ١٩٥٢، ص ٣ .
(٦) نفس المصدر، عدد ١٥ في ٢٦ يوليو ١٩٥١ .

فاروق يقوم بهذه الرحلة، وحول مفهوم علاقة الملك بالشعب، ومن منطلق الهجوم على أوتقراطية فاروق استحضرت الصحيفة النماذج المختلفة للملكية الديموقراطية الأوربية ، وساقت الأمثلة عن تواضع الرسول (ص) ورفضه لمن يقبل يده ، وواضح أن السهام موجهة للملك الذي كان يلبس القفاز ويمد يده ليقبلها الآخرون(1) . وبذلك بلغ الاحتكاك بين فاروق والحزب الاشتراكي منتهاه من خلال صحيفته ، وقد مثلت العيب في الذات الملكية والملكية الدستورية ثقلا فيها أثار جنون الملك في كثير من الأحيان ، ورغم الإجراءات التي فرضت إلا أنها لم تثمر عن صالح له ، وإنما زادت الموقف اشتعالاً .

لم يقتصر الهجوم على الحاشية في تلك المقالات التي دخلت تحت اتهام العيب في الذات الملكية، ولكنه امتد ليلتقط تحركاتها وسكناتها. ونال كريم ثابت النصيب الأكبر ، فاستنكرت الشعب الجديد تلك المكانة التي حصل عليها وسلطانه ونفوذه وعضويته لمجلس إدارة شركة تعبئة زجاجات الكوكاكولا وعدم جواز ذلك قانونياً ، ونقلت مساعيه ووساطته لصالح الشركة ، وجندت حملة لتحريم شرب البيبسي كولا والكوكاكولا لتعارض ذلك مع القيم الدينية لاحتوائها على مخدر واشتقاقها من الكوكايين ودم الخنزير(2) وفي ذلك ما يعوق المصالح الملكية . ودخل تحت وابل القذف بوللي واندراوس وجلاد(3) . ويوجه أحمد حسين نداءه إلى النحاس للنظر في موضوع الحاشية

---

(1) نفس المصدر، عدد ٣ في ٤ مايو ١٩٥١، ص ٤، عدد ١٠ في ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص ٤ . يذكر حافظ محمود أن فاروقاً مد له يده وعليها القفاز ليقبلها ، لكنه لم يفعل مما عرضه لشطب اسمه من كل شيء للقصر الملكي دخل فيه. حافظ محمود: المرجع المذكور، ص ١٤٣ .

(2) الشعب الجديد، عدد ١٥ في ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص ص ٥، ١٢، عدد ١١ في ٢٩ يونيو ١٩٥١، ص ٤. عدد ١٨ في ١٦ أغسطس ١٩٥١، ص ٥.

(3) نفس المصدر ، عدد ١٨ في ١٦ أغسطس ١٩٥١، ص ١، عدد ١٧ في ٩ أغسطس ١٩٥١، ص ٢، عدد ٩ في ١٥ يونيو ١٩٥١، ص ١٢.

وأنـه يجب على شـاغليهـا أن يكـونـوا مصـريين لا متمصـــرين[1] . ووجهت الصحيفـة دفتها تجـاه حافظ عفيفي واستعـرضت ماضيـه وتقربـه من الانجليـز وهدف فاروق من تعيينـه رئيساً للديـوان[2] . ومن ثم يتبين أن محاربـة الملك تمثلت أيضاً في المحيطين به ، وكان في ذلـك ما يثيـره ويزيـد من حنقه على الحزب .

ولما كان الحـزب الاشتراكي يعـرف نهم فاروق وشـراهته للمـال ، فقد حاربه عن طريقه ، وسلك لذلك عدة اتجاهات ، فحدد موقفه من هدايا الزفاف الملكي ، فكتبت الشعب الجديد تقول « إن جلالة الملك يسعده من غير شك أن يتلقى باقة زهر من المزارعين . . . إن جلالة الملك لا يريد من رعاياه مالاً ولا ذهباً ، فإن عنده من المال مـا يغنيهم جميعاً ، وإن عنـده من الذهب مـا يساوي ما عندهم جميعاً ، لأنه هو ملك البـلاد فهو رمـزها ، لـو أن الحكومـة جمعت هذه الأموال التي يجمعها الموظفون والبوليس لتقديم هدايا وأنشأت بها مؤسسة اجتماعية ضخمة قدمتها هـدية إلى جـلالة الملكـة المقبلة لكان ذلـك أدخـل السرور على قلب الملكين»[3] . وفي نفس العـدد تكتب تحت عنـوان « هل قرأت وفهمت ؟ » خبر مؤداه تبرع شاه إيران بمجوهراتـه النفيسة للشعب الإيراني لكي تودع خزانة الدولة لتدعيم النقد الوطني[4] . إذن فالهـدف جلي والهجـوم على طمع فـاروق بين . ونقلت الصحيفة وبـالتفصيل المصـروفـات الخاصة بالديوان الملكي في ميزانية عام ١٩٥١ ، وخرجت بأن الميزانية بلغت خمسة أضعاف مـا كانت عليه عند تولي فاروق الحكم ، وأوضحت أنه عندما تعرض الميزانية على البرلمـان يكون النقـاش في جميع أبـوابها إلا في القسم

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص ١ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٠ في ٣٠ أغسطس، ص ص ٣، ١٢ ، عدد ٣٦ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ص ٣، ٤ ، عدد ٣٧، في ٣ يناير ١٩٥٢ ، ص ٤ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٧ أبريل ١٩٥١، ص ٥ .

(٤) نفس المصدر، ص ٤ .

الخاص بالملك حيث يعتبر منطقة محرمة ، وتنتقد ذلك وتعتبره عملاً غير دستوري[1]. وتطرح سؤالاً «لماذا لا تمتد رقابة ديوان المحاسبة إلى مصروفات ديوان جلالة الملك ؟» وتطالب بذلك حتى يتثبت من أنها قد صرفت في الأغراض التي خصصت الاعتمادات من أجلها[2] . وتذكر فاروقاً بما أعلنه عقب اعتلائه العرش بأن الخاصة الملكية ستتحمل مصروفات إدارة قصري القبة والمنتزه تخفيفاً لأعباء ميزانية الدولة ، وكيف تناسى هذا القول وتحمل الشعب أعباء مصروفات القصرين ، وتطالب الحكومة بضغط ميزانية القصور[3] وفي ذلك الوقت أرسلت وزارة الاشغال إلى مجلس النواب تعديلات مستعجلة على الميزانية تدور حول إنشاء حوض سباحة في قصر القبة يتكلف خمسين ألف جنيه ، وتأثيث اليخت الملكي نسر باثنين وعشرين ألف جنيه ، هذا في آونة خفضت فيها بعض الاعتمادات الحيوية للشعب بحجة انعدام المال ، ولكن بناء على الحملة الصحفية ومحاولة الحد منها ، أمر فاروق بأن يكون إنشاء حوض السباحة من ماله الخاص[4] .

ولم تتوقف الحملة ، وحولت المسار إلى تكاليف إصلاح يخت المحروسة ، واتخذت في وصف ما أدخل عليها من نقوش ورسومات وزينة مادة أرادت بها أن تكمل رسالتها في هذا المضمار[5] . أيضاً لم يسقط من حساب الصحيفة انتقاد إقامة التماثيل بالجملة ـ لفؤاد واسماعيل ومحمد علي ـ وما يكلف ذلك الدولة من ملايين الجنيهات في وقت هي أحوج ما تكون

---

(١) نفس المصدر، عدد ٩ في ١٥ يونيو ١٩٥١، ص ٦، عدد ١٢ في ٥ يوليو ١٩٥١؛ عدد ١٤ في ٩ يوليو ١٩٥١، ص ٧، عدد ١٥ في ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص ١٢ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ١١ في ٢٩ يونيو ١٩٥١، ص ٦.

(٣) نفس المصدر ، عدد ١٦ في ٢ أغسطس ١٩٥١، ص ص ٦ ، ٧، عدد ٢٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.

(٤) نفس المصدر، عدد ٢١ في ٦ سبتمبر ١٩٥١، ص ١، عدد ٢٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.

(٥) نفس المصدر، عدد ٢٦ في ١٨ اكتوبر ١٩٥١، ص ٨.

فيه إلى كل مليم ، واعتبرت هذا العمل رياء من الحكومة لإظهار الولاء للملك وختمت بقولها « إن عروش الملوك تقوم على محبة القلوب »[1] . وكشفت الصحيفة الأوراق حول التنازلات المالية التي أخذت أشكالاً متعددة ، وكان الملك المستفاد الأول منها ، وشكلت مسألة الضرائب ثقلاً فيها ، فيسأل أحمد حسين ناظر الخاصة الملكية عن صحة ما تردد بشأن عدم تقديم الإقرارات اللازمة عن ضريبة الإيراد العام مما يترتب عليه أن الخاصة لم تدفع الضرائب المستحقة عليها ، ويستبعد ذلك رغم يقينه من صحته ليتمكن من توجيه الضربات من الخلف ، فيتكلم عما يجب أن تكون عليه من القدوة الحسنة واحترام القوانين المتوجة باسم الملك[2] ، ويعود ويكتب مقالاً بعنوان « عصابة الرأسمالية » معلقاً على مسألة رفع ضريبة الإيراد على الدخل العام معلناً أنها « ستحد قليلاً من جشعها (أي العصابة) وستقلل من أيديها الأموال اللازمة للانفاق على موائد القمار والغواني في نيس وكان ومونت كارلو وباريس »[3] . وتتعرض الصحيفة للوردات انجلترا وتبين كيف يعمدون إلى التخلص من قصورهم لتسديد ما عليهم من ضرائب للدولة[4] . وتنشر فضيحة القطن وأبطالها ومضاربتهم في البورصة ، وتشير إلى تدخل الكبراء ـ وتعني فاروقاً ـ وقلة حيلة صغار الرأسماليين « لا يستطيعون أن يتصلوا بالكبار ، لا يستطيعون أن يقدموا هدية عيد ميلاد أو عرش بعشرين ألفاً من الجنيهات ، لا يستطيعون أن يبرموا بعض الصفقات لحساب هذا أو ذاك لتصل إلى يده بضعة ألوف من الجنيهات »[5] . وعلى هذا أصبحت مثل تلك الصفقات معلومة لدى الجميع بعد أن افتضحت تصرفات فاروق .

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٢ في ٥ يوليو ١٩٥١، ص ١٢.
(٢) نفس المصدر، عدد ٦ في ٢٥ مايو ١٩٥١.
(٣) نفس المصدر، عدد ٧ في أول يونيو ١٩٥١.
(٤) نفس المصدر، عدد ١٥ في ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص ٢.
(٥) نفس المصدر، عدد ٢٠ في ٣٠ أغسطس ١٩٥١، ص ٥.

وكان أخطر ما تعرضت له الشعب الجديد هو الهجوم على الملك كأكبر إقطاعي ، فقد كتب أحمد حسين مقالتين ، أولهما حمل عنوان « من أحمد حسين إلى ناظر الخاصة الملكية » بين فيه سوء حالة الفلاحين ، وأن الإصلاح يجب أن يبدأ من الخاصة الملكية لاحتذاء جميع الدوائر بها ولأنها أوسع التفاتيش نطاقاً حيث عدد ما يطرح من الأفدنة للإيجار ١٠١,٧١٨ فداناً في عام ١٩٥١ موزعة بالوجهين القبلي والبحري ، ويطلب من ناظرها أن يستحضر في ذهنه أن زارع الأرض أولى الناس بثمراتها ، فلولاه لما كانت ، وأن العرف والعدل والمنطق جرى على أن يقدم المالك الأرض ويقدم المستأجر العمل ثم يتقاسم الاثنان على نسبة معينة من ثمرات الأرض ، والخروج عن ذلك هو خروج عن الحق حيث لا يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون ، ولكن الآية تنعكس على تفاتيش الخاصة، فيجرد المستأجر من كل شيء ولا يبقى له إلا لقمة الخبز التي تجعله لا يموت ، ويندد بطريقة استخدام العقود البيضاء التي يوقع عليها المستأجرون وأنها تخالف القانون حيث تملأ خاناتها بعد ظهور المحصول ، وعلى ضوء ما تسفر عنه أسعار القطن ، ثم يجري الحساب على أساس ألا يبقى للمستأجرين شيء ، ويشير إلى أن الملك ليس في حاجة للمال لأن الدولة تضع تحت تصرفه كل المال الذي يريده ، ويستطرد إلى القول بأن تأجير الأرض بقدر معين من المحصول (المحمول) غير جائز قانوناً ولا شرعاً ولا عدلاً ، وأيد قوله بفتوى الشيخ حسنين مخلوف ، وخرج بأن ما يقدم عليه الناظر لا يتفق مع الشريعة الإسلامية ، وطالبه بأن يوقف العمل بهذا الأسلوب وأن يحل محله المزارعة على أساس نسبة معلومة من المحصول يجب ألا تزيد عن الثلث ليكون الثلثان من حق زارع الأرض وحده إلى أن يحين الوقت الذي يتم فيه الاقتناع بأن المصلحة العامة تقتضي بيع هذه الأراضي لزارعيها ، وينتهي إلى أنه جاء بتعاليم الإسلام وأحكام الدين ، فإن لم تطبق فلن يكون هناك من يعصم مصر من الشيوعية (*) .

(*) نفس المصدر، عدد ٣ في ٤ مايو ١٩٥١، ص ٣.

أما المقال الثاني « إلى ناظر الخاصة الملكية مرة ثانية » فهو استكمال للمقال السابق وعلى نفس وتيرته ، ويضع فيه الإجراءات التي تخلص مصر نهائياً من عهد الإقطاع وأنهى المقال بتذكير فاروق بأنه « في ظل نظام دستوري ليس في حاجة إلى أن يملك شيئاً على الإطلاق قل أو كثر لأن الدولة مكلفة أن تنفق عليه وأن تتولى عنه تسديد كل ما يشاء من نفقات وله مخصصات سنوية محددة بنص الدستور . . فلم يعد الملك في حاجة إلى أي ملكية خاصة، فالمال لا يزيده جاهاً وهو رئيس البلاد الأعلى، والمال لا يزيده نفوذاً وهو رئيس البلاد الأعلى ، والمال لا يزيد في إمكانياته وهو يملك كل الإمكانيات باعتباره رئيس الدولة الأعلى »[1] . وطار لب فاروق لتلك المواجهة ولهذه الثورة الاجتماعية التي يسعى لتفجيرها الحزب الاشتراكي ، وعلى الفور أبلغت إدارة الأمن العام النيابة العامة عما ورد في المقالتين، وجرى التحقيق مع كاتبهما ورئيس التحرير لإذنه بنشرهما ، واتهما بالعيب في الذات الملكية ، وصدر الحكم عليهما[2] ، ومع هذا استمر الاتجاه في طريقه وسجلت الصحيفة الاستغلال وسطرت حالة عبيد الأرض ، وعندما حاول فاروق أن يذر رماداً في العيون ويقوم بتسليم السراكي لمستحقي الضمان الاجتماعي تنشر الشعب الجديد أن ما أعطى لهم قد استرد وتؤكد صحة الخبر[3] ، وحينما وزع جزءاً من أرض كفر سعد على الفلاحين استهزأت بهذا العمل وهاجمت الإقطاع وأعلنت أنه آن الأوان لتصحح الأوضاع على صورة واسعة مشروعة[4] .

وعقب عودة فاروق من رحلة شهر العسل يطالب أحمد حسين رئيس الوزراء بأن يشير على الملك بأن الساعة حانت ليخطو الخطوة المرجوة لإنهاض الشعب مما يعانية وذلك لا يكون إلا بتوزيع الأراضي الزراعية على العاملين

---

(١) نفس المصدر، عدد ٦ في ٢٥ مايو ١٩٥١ .

(٢) أحمد حسين : المرجع المذكور ، ص ٢٧٨ .

(٣) الشعب الجديد ، عدد ٨ في ٨ يونيو ١٩٥١ ، ص ١٢ .

(٤) نفس المصدر، عدد ١٠ في ٢٢ يونيو ١٩٥١ ، ص ٥ .

فيها، وأن هناك تفاتيش ملكية تشمل قرى بل مدناً بأكملها، ومن العبث أن يعيش الفلاحون العاملون فيها بغير أمل في أن يمتلكوا قطعة أرض ، وأنه لا سبيل لتحقيق ذلك إذا ظلت هذه الأراضي مملوكة للتفاتيش الملكية، ويمضي ليبين أن فاروقاً عائد من أوربا وشاهد جموع الشعب في كل مكان ذهب إليه ورأى كيف أن بيوت الفلاحين لا تقل جمالاً أو نظافة عن بيوت الأمراء في مصر ، وبالتالي فإنه لا بد أن يكون معتزماً أن يفعل شيئاً للنهوض بهذه الملايين ، وساق شاه إيران مثالاً حينما وزع أرضه على الفلاحين مقابل أقساط يدفعونها تنفق على تحسين حالهم ، وأن شعب مصر لن يشك لحظة في أن مليكه سيكون أسعد الناس للبدء بهذا الإصلاح الذي يعقبه قانون إصلاح الأراضي فيحدد الملكية بخمسين فداناً لا تزيد عليها ، وينتهي إلى قوله « حانت الساعة للإصلاح أو الثورة »(*). ولم تكن مثل هذه الضربات الموجهة مباشرة لفاروق والتي تهدف أساساً إلى تقويض نظامه إلا لتضاعف من شحنات غضبه في وقت كان يبذل فيه ويخطط بمختلف الطرق لكسب المزيد من الأموال ضارباً عرض الحائط بمختلف القيم .

وشكلت التصرفات الشخصية لفاروق ثقلاً لدى الشعب الجديد ، فقد انتهزت قرارات مجلس الوزراء بمصادرة بعض المجلات الأجنبية لتعرضها للذات الملكية ، وراحت تجمع أعدادها التي بلغت ١٦٦ صحيفة في الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى يناير ١٩٥٠ ، بالإضافة إلى ما صودر عقب هذه الفترة ، وبينت أن هذا الأمر لا يمكن السكوت عليه ولا بد من إنقاذ سمعة مصر في الخارج ، وأسفت لتلك الصور التي احتوتها تلك الصحافة فسطرت « آه من الصور التي نشرت في المجلات العالمية لبعض كبرائنا، فلا تكاد أعيننا تقع عليها حتى يتولانا الخجل والشعور بالخزى والعار ، لا لأن هذه الصور تخالف تقاليدنا أو ديننا ، فكبراؤنا لا يعترفون بدين ولا تقاليد ، ولكن الخجل الذي

(*) نفس المصدر، عدد ٢٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.

يصيبنا ذلك أن البشر قد تواضعوا على ما يسمى الذوق وما يسمى الآداب العامة »[1] . وأشارت صحيفة الحزب إلى القمار والغانيات في المدن الأوربية التي يرتادها فاروق ، واستنكرت كيف يقوم بوليس الآداب بضبط محلات وبيوت لعب القمار ويحيل المتهمين إلى النيابة بينما الكبار لم يكفوا عن داء المقامرة حتى أصبحت أخبارهم على موائد القمار موضوع حديث الصحف الأوربية ، وتطالب بالمساواة[2] . وركزت على فسوق الملك ـ دون الإشارة الصريحة إليه حيث أن المضمون مفهوم ـ ونقلت ما كتبته صحف المعارضة عنه وكيف أن العالم يعرف أن هذا الرقيع يعيش عالة على فقر المصريين وجوعهم[3] .

وانتقدت الصحيفة وجود فاروق أثناء رمضان والعيد في أوربا « الذين تنكروا لكل ما توارثوه بل غادروا بلادهم في هذه الأيام الحافلة بذكرياتهم الدينية . . هربوا من الذكريات المجيدة لينتهبوا اللذات الرخيصة ، باعوا بلادهم ودينهم ليشتروا إثماً وضلالاً ، ولم يذهبوا إلى مسجد أو ميدان حرب يعبدون الله أو يجاهدون في سبيل الله ، ولكنهم عصوا ربهم وأطاعوا شيطانهم ، ونظرت الجماهير الكادحة والملايين المكافحة إلى هذا كله في حسرة وألم بل في بلاهة وذهول أهذه مقومات أمة وتلك أخلاق شعب »[4] .
وتأتي بالرئيس سوكارنو كنموذج للحاكم المسلم ، فتذكر أنه أدى صلاة العيد في ساحة كبيرة ثم غادر العاصمة إلى إحدى المدن ليعمل كعامل لمدة يومين حتى يضرب للشعب الاندونسي المثل بنفسه ثم تستفسر عن المكان الذي أدى فيه رؤساء مصر صلاة العيد[5] . وتنشر الفتاوى عن حكم الشريعة الإسلامية من القائمين بوظائف المسلمين إذ عرف عنهم أنهم يستغلون النفوذ ويجمعون

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٠ في ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص ٨، عدد ١٣ في ١٢ يوليو ١٩٥١، ص ٧.

(٢) نفس المصدر، عدد ١٨ في ١٦ أغسطس ١٩٥١، ص ٣.

(٣) نفس المصدر، عدد ١٠ في ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص ١٢.

(٤) نفس المصدر، عدد ١٢ في ٥ يوليو ١٩٥١، ص ١١.

(٥) نفس المصدر ، عدد ١٤ في ١٩ يوليو ١٩٥١، ص ٩.

الثروات ويحكمون بالهوى ، وأن من يسلك هذا الطريق فهـو حرام ولا يحـل للمسلم أن يتقاضى مرتباً وهو بعيد عن عمله يلهو ويلعب خارج وطنه ، فمثـل هؤلاء يأكلون في بطونهم نـاراً وسيصلون سعيراً[1] . ووجهت الصحيفـة اللوم إلى النحاس لتلك الصور الفجة التي ظهر بها للتعبير عن الولاء لفاروق وكيف أنه في صباح عيد الفطر أذاع تهنئة للملك والملكة وهما في كابري واعتبرها قبلته ، وبينت أن كابري ليست مكة المكرمة وقالت « لا نعتقد أن ملكاً ديموقراطياً في بلد إسـلامي يحتـرم رئيس حكـومـة يحـاول التـزلف إليـه بـإعـلان خضـوعـه وركوعه »[2] . وفي الوقت نفسه لم تكف عن حملتهـا على البذخ والاستهتـار والعبث بمصالح البلاد هادفة النيل من فاروق وتبصير الشعب بمواطن الفساد .

وتولت الشعب الجديد مهمة مزدوجة ، فهي بعد أن تعطي الصورة كاملة لتعـديات فـاروق على الشعب ، تظهـر تبرم واستيـاء هذا الشعب ممـا أصابـه وتحمسه لتزيـد جذوة غضبـة اشتعالاً ، ولم تكن مغـالية في الحـالتين ، وإنما نقلت الواقع الـذي فـرض نفسه ، ونجحت في هـذا الشأن ، ومنـذ أن بدأت الصحيفة تمارس رسالتها استحضـرت أحداث الثورة الفرنسيـة ونشرتهـا على صفحاتها ، وكان لها منهجها في هذا الاتجاه حيث ركزت على أساليب العنف التي اتبعتها ومنها إعدام الملك وزوجته وما توصلت إليه في النهاية وأدركته بأن يكـون علاج المسـائل السيـاسية وإدارة الحكم من خـلال الوسـائل القـانونيـة والدستورية[3] . وعندما اعتقل أحمد حسين قارنت بين مـا حدث أثنـاء الثورة الفرنسية وما يمكن أن يحدث في مصر ، فذكرت أنه أثناء تجمع نذر الثورة في فرنسا كان رجال البلاط ورجال الـدين والنبلاء في ضـلالهم يعمهون وأصمـوا آذانهم عن نداءات فولتير وروسو ومونتسكيو « حتى إذا انطلقت العاصفة ، ثلت العرش ودكت الباستيل حصن الاستبداد وأطاحت بالطغاة المستبدين الذين كانوا

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤ في ١٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٥ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٣ في ١٢ يوليو ١٩٥١، ص ٦.

(٣) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٧ أبريل ١٩٥١، ص ص ١ ، ٤ .

يشترون بذخهم وإسرافهم ببؤس الشعب وشقائه»[1] . فكان ذلك تحذيراً وتنبيهاً من جانب، ودفعاً وتشجيعاً من جانب آخر. وانطلاقاً من التيار الثوري نقلت الصحيفة السخط السائد على الحكم ، ففي مقال « دعونا نحارب أخطاءكم بالقلم » يلتقط كاتبه مشاهد الاستياء والتكدر ويعلق « إن الشعب يرى الحكام يرفعون أشخاصاً أخساء أدنياء جيء بهم من المستشفيات والوحل لمجرد تحقيق الأهواء والشهوات الرخيصة . . . كل ذلك ليس له إلا نتيجة واحدة هي ازدياد غضب الشعب ومضاعفة الغليان في مراجله . . . إن هذا الشعب يعاني في هذه الأيام وطأة تكاليف الحياة . . . وفي ذات الوقت يرى حكامه لاهين في حفلاتهم ، مسرفين في شهواتهم وكأن لا حد لجشعهم أو سعرهم في جمع المال »[2] . والمقصود إثارة النفوس على فاروق .

وواصل هذا الأسلوب الطريق ، فتنشر الصحيفة تحت عنوان « اغضب أيها الشعب » مواقف الشعب ، فهو يعتبر الإسراف في أمواله جنوناً ، ويستنكر مظاهر البذخ الفاحش الذي يعيش فيه الكبراء وإمعانهم في اللهو والعبث بمصالح البلاد ، كما تسجل موقف الحكام ، فقد جعلوا من المجرمين أبطالاً ، فمن خرج من الجيش لفضيحة كبرى عاد فائزاً منتصراً ، ومن كانوا يجب أن يطوقوا بالحديد طوقوا بالأوسمة والنياشين ، وتطالب الشعب بعمل إيجابي « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» وأن الساعة قد حانت للتعبير عن الغضب بأسلوب عملي ، وتنادي بالتكتل « هذا هو الطريق الذي لا طريق غيره لكي نردع الحكام ولنجعلهم يعملون ألف حساب لهذا الشعب الذي يتجمع ، فاعلموا واعملوا في هذا السبيل»[3]. ويكتب أحمد حسين عن طلائع المد الثوري ، فيذكر أن الثورة تجيش في صدور المصريين ، وأنها آتية لا ريب فيها بعد ازدياد السخط والغضب ، وأنه في كل نفس نار تشتعل ، وأصبحت المسألة لا تحتاج إلا للظرف المناسب والساعة المناسبة لكي يشتعل ذلك كله في

(١) نفس المصدر، عدد ١٥ في ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص ١.
(٢) نفس المصدر، عدد ٢ في ٢٧ أبريل ١٩٥١، ص ٢.
(٣) نفس المصدر، عدد ٩ في ١٥ يونيو ١٩٥١، ص ١.

غمضة عين ، ويستشهد بما حدث في كفور نجم بتفتيش الأمير محمد علي وفي بهوت في تفتيش البدراوي[1] . وتلاحقت حملات الإثارة « إن الشعب هو المسئول الأول عن الآلام التي يتجرعها اليوم » ، « البلد في حالة غليان » ، « حاجة الحاكمين إلى الشعور والإحساس » ، « إن عشرين مليونا من الآدميين يبذلون العرق ويطفحون الدم لحساب حفنة من الكروش »[2]، حتى الروايات التي تنشرها تحافظ فيها على نفس الطابع وتحمل العناوين المثيرة[3] ، وتطالب بالقائد الذي يتولى الثورة « أمة مجاهدة وشعب مستعبد يريد أن يحطم الأغلال ويفك القيود عن عنقه وأيديه وأرجله فلم يعرفوا لهم قائداً يهديهم إلى سواء السبيل »[4] . وفي نفس العدد تذكر أحمد عرابي قائد الثورة العرابية الوطني المفترى عليه ومقولته « لن نستعبد بعد اليوم » ، ثم تعود وتذكر كيف كانت ثورة شعبية عقدت قيادتها على الجيش[5] . معنى هذا أنها تشجع العسكريين للقيام بدورهم في وقت كان الضباط الأحرار يمارسون فيه نشاطهم ويوزعون منشوراتهم .

وركزت الصحيفة على الوتيرة الدينية لما لها من إيجابية لدى الشعب ، فتحت عنوان « توجيهات قرآنية » وبعد شرح الآية « وأضل فرعون قومه وما هدى » يكون النداء « لتتيقظ الأمة من غفلتها ، لتفتح عينها على آخرها ، لتلحظ القائد ولتقول له لا بأعلى صوتها عندما يشط ،ولتكبح جماحه عندما يحرن ، ولتأخذ بحجزه عندما يريد أن يهوى بها إلى النار »[6] . وتكتب عقب

(١) نفس المصدر، عدد ١١ في ٢٩ يونيو ١٩٥١، ص ١ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٠ في ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص ٨، عدد ١١ في ٢٩ يونيو ١٩٥١، ص ص ٧، ٨، عدد ١٢ في ٥ يوليو ١٩٥١ ، ص ١ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١٦ في ٢ أغسطس ١٩٥١، ص ١٢، قصة « مؤامرة لقلب نظام الحكم ».

(٤) نفس المصدر، عدد ١٢ في ٥ يوليو ١٩٥١، ص ١١ .

(٥) نفس المصدر، ص ٨، عدد ٢٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص ١٢ .

(٦) نفس المصدر، عدد ١٩ في ٢٣ أغسطس ١٩٥١، ص ٨ .

الإفراج عن أحمد حسين وصحبه مستخدمة عبارة « الله أكبر »[1] . وفي هذا دلالته ، واعتبار ذلك انتصاراً على فاروق ، وتدافع عن شيخ الأزهر الذي أقيل نتيجة تصريحه ضد الملك ، وتنقل ما كتبه مصطفى أمين في هذا الصدد . وأثناء تتبع أخبار رحلة شهر العسل الملكية ، تنشر خبراً مؤداه أن فاروقاً زار قصر لافافورينا ـ بجوار نابولي ـ الذي كان يقيم فيه الخديو إسماعيل بعد خلعه عن عرشه[2] . وفي ذلك مغزاه إذ أعطت الإحساس بأن نهاية الملك ستكون مماثلة لنهاية جده وأنه مدرك لها جيداً ، وارتفع المؤشر فطالبت بتلقيب الشعب بصاحب الجلالة على أساس أنه هو الذي يدفع الضرائب وينشىء الميزانية ويحرث الأرض ويدير المصانع وأنه مصدر السلطات[3] . وهكذا يتضح كيف أمسك الحزب بمعوله ليس فقط ليهدم فاروقاً كملك ولكن أيضاً كنظام . وبلغ غضب الملك مداه وأراد أن يكمم أفواه الصحفيين ويحكم على الصحافة بالإعدام حتى يبعد عنه الشر الذي ناله من جميع النواحي ، وبناء على توجيهاته أعدت التشريعات الصحفية الثلاثة لوأد الصحافة ، وقوبلت بمعارضة قوية من الحزب الاشتراكي الذي تمسك بحرية الصحافة كاملة ، وذكر أحمد حسين أن الجرائم السياسية وُقِّتت في وقت كانت فيه الصحافة مقيدة ، وأن الذين يتصورون أن الصحافة سوف تحدث ثورة مخطئون ، لأن الثورات تنشأ نتيجة للكبت والقهر ، وأنه إذا عطلت الصحف التي تعبر عن إرادة الشعب حلّ محلها غيرها ، ويمضي مع الإجراءات المضادة لوجود صحافة حرة ، وينتهي إلى أن النتيجة ستكون القتل والاغتيال والتدمير[4] .

وتدفق التيار بعودة صدور صحيفة مصر الفتاة (الاشتراكية) ، وكان أهم ما كتبه أحمد حسين فيها مقال « انصبوا المشانق ولكن الشعب سينتصر » أبدى

---

(١) نفس المصدر عدد ١٧ في ١٩ أغسطس ١٩٥١، ص ١ .

(٢) نفس المصدر، عدد ١٢ في ٥ يوليو ١٩٥١، ص ١٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١٩ في ٢٣ أغسطس ١٩٥١، ص ١٢ .

(٤) حلمي سلام : المرجع المذكور، ص ص ١٧٦ ـ ١٧٨ .

فيه عزمه وإصراره على مواصلة المسيرة وعدم اكتراثه بالتحقيق والسجن ، ويتحدى ويطالب « انصبوا لنا المشانق إذا أردتم أو تربصوا بنا الدوائر وابعثوا مجرميكم لاغتيالنا ، ولكن كونوا على ثقة أنكم ستنهزمون كما هزمتم حتى الآن » ويسفر في هجومه على فاروق ويصدر الحكم عليه ويأتي بحيثيات إسقاطه عن عرشه « سينتصر الشعب لأن زمن الحكام المستهترين قد انتهى من الوجود ولا يمكن أن يبقى في مصر ، انتهى زمن هؤلاء الحكام الذين يحيطون أنفسهم بالغواني والمحظيات ويملأون الدنيا عبثاً وفضائح . . . انتهى عهد الحكام الذين يلعبون القمار وتعرف الدنيا أنهم يلعبون القمار . . . انتهى العهد الذي يظن فيه الحكام أنهم قادرون على أن يبعثروا أموال الدولة على شهواتهم وقصورهم وعزبهم وأن يزيدوا فيها كل يوم دون أن يلقوا بالاً لصراخ الصارخين أو لظلم المين » ، ويبين الكاتب انفصام الرباط بين فاروق والقوى التي كان يعتمد عليها « انتهى العهد الذي يظن فيه الحكام أنهم قادرون على البطش بالشعب عن طريق البوليس والجيش والنيابة . . . وستأتي ساعة تتكتل فيها هذه القوى الثلاث ضد الحاكم نفسه »(*) . وبذلك تتضح الثورية الجارفة التي حملها المقال والذي نصب فيه أحمد حسين المشنقة لفاروق ، واعتبر أحد العناصر في التحريض على حريق القاهرة . وأعقب هذا مقال آخر أشد ضراوة حمل عنوان « الثورة . الثورة . الثورة » أرفق به أحمد حسين صورة إيضاح تمثل بؤس وشقاء أفراد الشعب ما بين شيخ متهدم وطفل في أسمال بالية ومريض على قارعة الطريق ، وجعل عنوانها « رعاياك يا مولاي » وكتب تحتها « أيها المواطن أنت معرض لهذا المصير في ظل الرأسمالية » ، وأشار المقال إلى إضراب الفلاحين عن جمع القطن في ميت فضالة مركز أجا بالتفتيش الذي يشرف عليه عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء ، واصطدام البوليس معهم وسقوط شهداء منهم وبين أن ما تقدم عليه الحكومة سيقود إلى ثورة طاغية عارمة جارفة وحدد لها على وجه التقريب نوفمبر أو ديسمبر ١٩٥١ ، ويتناول حالة كل فئة وما

(*) أحمد حسين : المرجع المذكور، ص ص ١٦٦ ـ ١٧١ .

أصابهـا وأن الثورة هي الدواء ، وينتقل إلى لهـو الحكام وفساد الحكم وأنه لن تتحقق سلطة الأمة إلا بالثورة ، وينتهي إلى التحذير « فإذا أبيتم أن تـظلوا في هذه الغواية ساردين ، فهي الثورة ، الثورة آتية لا ريب فيها »(١) .

وجن فاروق من المقال وصاحبه وحزبه ، وعلى الفور قبض على أحمد حسين وعبد الخالق التكية وسليمان زخاري ووجهت لأول مرة تهمة قلب نظام الحكم لأحمد حسين وتهمة العيب في الذات الملكية للآخرين ، ووضع هذا المقال كرأس اتهام لرئيس الحزب في حريق القاهرة ، ومما يذكر أن سبعين ألفاً من نسـخ العدد نفـذت في حينها ، وعلقت الصـور في « المقاهي والمتـاجـر وعربات الترام والأتوبيس »(٢) . وجاء حريق القاهرة ليكون النجدة التي قدمت نفسها للملك ليتخلص نهائياً من أحمد حسين عدوه اللدود ، إذ كان على يقين من أنه بإتمام هذا الإجراء يخمد نشاط الحزب ويخرس لسانه خاصة بعد أن بدا واضحاً أن هجوم رئيسه عليه سيؤتي أكله في القريب العاجـل ، وبالتـالي فقد قبض عليه ، وبعد تحقيق أجراه معه عبد الرحيم غنيم النائب العام أعلن أنه لا يوجد اتهام ضده ، وطبيعي أن يغضب ذلك فاروقاً ويطلب إقصاء النائب العام عن منصبه ، كذلك أثار الموقف علي ماهر ، فأصـدر أمراً عسكـرياً أدخـل به أحمد حسين تحت الاتهام لحملتـه الصحفية قبـل أحداث ٢٦ ينـاير(٣) . ولـم يكن خافياً على أحد أن فاروقاً كان يعتزم اغتيال أحمد حسين قضائياً ، وجريمة التحريض بالنشر هي المؤدية لذلك ، ومما لا شك فيه أن رئيس الحزب أعلن صيحة الحرب ضد الطغيان وهاجم الملك مهاجمة عنيفة وشرسة لا هوادة فيها ولا لين ، ودفع الثمن بالحكم عليه ثمانية عشر شهراً يقضيها داخل السجن(٤) .

---

(١) نفس المرجع ، ص ص ١٩١ ـ ١٩٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٩١ .

(٣) F.O. 141 - 1453, 1011 - 21 - 52 G. Conversation (Murrey - Gallad) July 2, 1952

(٤) الأهرام ، عدد ٢٤٠٩١ في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٩ .

واتفق فاروق في الرأي مع السفير البريطاني في أول مقابلة عقب الحريق من أن الشباب الاشتراكي قد استخدم في الأحداث بجوار جماعات أخرى، وأن زعيمه الرأس المحركة والذي دعا صراحة لمثل هذه الأعمال قبل وقوعها في صحافته المتطرفة(١) . وعقب تقديم النيابة لتقريرها الذي سجل فيه اتهامات أحمد حسين بعد أن أضيف للمقالات الصحفية شهادة الشهود بأن كان يوم الحريق يباشر ويشجع المشاغبين ، يذكر السفير البريطاني لحكومته بأن عقوبة الإعدام تنتظر رئيس الحزب الاشتراكي ، وأن الملك أخبره بأن أحمد حسين لن يفلت ، ويبين ستيفنسون أنه في حالة القضايا التي يكون فيها المتهم من رجال القانون يطول الدفاع والتأجيل ، إلا إذا قامت المحكمة العسكرية باتخاذ إجراءات سريعة حيث تهدر العدالة لصالح الملك ورئيس الوزراء(٢) . ويحارب أحمد حسين الملك حتى وهو ينتظر حكم الإعدام فيضرب عن تناول الطعام وحضور الجلسات(٣) ، مما يؤكد إصراره على مواصلة التحدي ، ولكن لم يمض الشهر والنصف إلا ويعزل فاروق وتنتهي القضية لصالح رئيس الحزب الاشتراكي ويتحقق ما كان ينادي به ويتوقعه تجاه فاروق خاصة والملكية عامة .

الإخوان المسلمون :

خضعت جماعة الإخوان المسلمين لنفس الظروف التي تعرضت لها جماعة مصر الفتاة في بداية عهد فاروق ، فتمكن علي ماهر من جذبها للقصر لتحقيق السياسة التي خططها للملك الجديد، وذلك بتعبئة القوى المضادة للوفد من ناحية ، والإعداد للدور المنتظر بشأن إحياء الخلافة الإسلامية من ناحية أخرى ، وفي الواقع فإن الإخوان المسلمين تفوقوا في أعدادهم وتنظيماتهم وسلوكهم وشخصيتهم وقوتهم ومهارتهم عن أتباع مصر الفتاة ، ومن ثم مثلوا

---

(١) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 32 , Stevenson - F.O. Cairo, Jan. 30, 1952, No 259,
F.O.Op.Cit, 96846, JE 1018 - 5, Stevenson - F.O. Cairo, Feb. 6, 1952, No 14,.

(٢) F.O.Op.Cit, 96846, JE 1013 - 18, Stevenson - F.O, Cairo, May 24, 1952, No 53.

(٣) Ibid, 1013 - 20, Creswell - F.O, Alex, June 13, 1952, No 58.

عمقاً اعتمد على جذور ثابتة وأصالة راسخة ، وبالتالي كان للركون إليهم ثمرته المطلوبة التي تربص علي ماهر لاقتطافها . وفي الوقت نفسه فإن مصالحهم دفعت بهم إلى تلبية النداء ، ودخل تحتها إعلاء كلمة الدين والوقوف أمام الوفد ، هذا بالإضافة إلى أنهم توسموا خيراً في الملك الشاب الذي استحوذ على حب المصريين .

ومنذ البداية تولت جريدة الإخوان المسلمين مهمة تعبئة الرأي العام ولفت نظره إلى خطوات فاروق الدينية ، فتبين كيف ملك قلوب رعيته بغيرته على الدين ، وتصف استقبال الجماهير له وهو في طريقه إلى مسجد أبي العلاء لتأدية الصلاة ودعواتهم له وهتافاتهم بحياته ، وتنقل بعض اللقاءات وتأتي بالقصص التي تنم عن أن هناك الأبناء الفاسدين قد قوموا وعرفوا طريق المساجد وانصرفوا إليها ، والسبب أنهم اتخذوا من الملك الأسوة الحسنة ، وبالتالي اعتبرته المثل الأعلى لامته[1] . ووصل الأمر بالصحيفة إلى التغني بمكارمه والإشارة إلى تأثر رجال الوعظ والإرشاد به وقولهم الشعر فيه رغم أنهم لا يصوغونه إلا لدافع قوي يتصل بمهمتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، هذا الشعر الذي يعبر عن رجاء أن يظل التاج المصري يوماً الأمم العربية والأعجمية ويستعيد الإسلام مجده ، وتنتهي إلى أن الإخوان المسلمين يعقدون الآمال على الملك في خدمة الإسلام والمسلمين[2] .

ويكتب حسن البنا تحت عنوان « حامي المصحف » ليثبت المعنى وينشر الدعوة ، فيذكر أنه أثناء رحلة فاروق للصعيد أخرج أحد المرافقين له فصاً أثرياً وقال إنه الذي يجلب له الحظ والخير ، وأخرج آخر مفتاحاً وادعى مثل هذه الدعوى ، فما كان من فاروق إلا أن أخرج مصحفاً وقال « إن هذا هو مفتاح كل خير عندي » ويصل زعيم الإخوان إلى أنه إذا كان قد ضم القرآن إلى قلبه ومزج

---

(١) جريدة الإخوان المسلمين ، عدد ١٠ في ١٦ يونيو ١٩٣٦ ، ص ٨.

(٢) نفس المصدر، عدد ٤٢ في ٢٦ يناير ١٩٣٧، ص ٨.

به روحه ، فإنه لا يخدم نفسه في الدنيا والآخرة فحسب ولكنه بذلك يضمن لمصر « حسن التوجيه ويحول بينها وبين العناد ويقيمها على أفضل المناهج ويسلك بها أقرب الطرق إلى كل خير ، وهو في الوقت نفسه يضمن ولاء أربعمائة مليون من المسلمين في آفاق الأرض تشرئب أعناقهم وتهفوا أرواحهم إلى الملك الفاضل الذي يبايعهم على أن يكون حامي المصحف فيبايعونه على أن يموتوا بين يديه جنوداً للمصحف ، وأكبر الظن أن الأمنية الفاضلة ستصير حقيقة ماثلة ، وأن الله قد اختار لهذه الهداية العامة الفاروق ، فعلى بركة الله يا جلالة الملك ومن ورائك أخلص جنودك »[1] . وبذلك وضحت المهمة التي أوكلت للإخوان المسلمين .

وتنفيذاً للخطة، وبمناسبة تولي فاروق سلطاته الدستورية ، انهمر سيل الإخوان إلى ساحة قصر عابدين ـ بعد أن أصدر المركز العام الأوامر إلى الفرقة العسكرية بالزحف ـ رافعين أعلامهم يهتفون « الله أكبر ولله الحمد ، الإخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم ، نبايعك على كتاب الله وسنة رسوله »[2] . ونظرا للمصلحة المشتركة التي جمعتهم بالقصر ، فقد انحازوا إلى جانبه في أزماته مع الوفد مما جعل فاروقاً يعتبرهم أداة لتحقيق ما يصبو إليه ، واستمرت تلك المصلحة بعد سقوط الوزارة الوفدية ، ووالى الإخوان ولاءهم للملك ، فانتهزوا فرصة حفل زفافه وقدموا له هديتهم التي اختلفت عن باقي الهدايا ، فأطعموا الفقراء من أجل أن يستجدوا للملك رضا الله ، وأعلنت صحيفتهم أنهم يهبونه الروح[3] . ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي ساءت فيه علاقة فاروق بوزارة محمد محمود ، انقلب الإخوان عليها ، وكان واضحاً تعاطفهم مع علي ماهر ورغبتهم في توليه السلطة واعتبروا أن السبيل للحكم الصالح إلغاء الأحزاب ، فرفع المرشد العام الرجاء للملك بناء على الجهر

---

(1) نفس المصدر، عدد ٤٤ في ٩ فبراير ١٩٣٧، ص ١ .

(2) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ٣٠٩، الصراع بين الوفد والعرش، ص ص ١٩٦، ١٩٧ .

(3) جريدة الإخوان المسلمين ، العددان ٣٠ ، ٣١ في ٢١ يناير ١٩٣٨، ص ١٤ .

بالحق وتقديم النصيحة ، وبين حاجة مصر إلى الوحدة والاستقرار ، ويمس الوتر الحساس لدى فاروق ، فيشير إلى أن مصر زعيمة للعالم الإسلامي ، وعليه لا بد أن تكون القدوة ، والإسلام لا يعرف الفرقة ولا يقر الخصومة والتمزق ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية[1] . ومن ثم ينجلي أن إيديولوجيتهم تضادت مع النظم البرلمانية، وفي ذلك الوقت قرروا النزول الى الساحة السياسية وبالتالي انتقلت دعوتهم إلى طور السياسية ، وأعلن مرشدهم ذلك في مايو ١٩٣٨ على أساس أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته ، وفي ذكرى عيد الجلوس الملكي رددوا يمين الولاء لفاروق في ميدان عابدين « نمنحك ولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله »[2] .

وسيطرت أخبار فاروق على الإخوان ، ولم تعتبره النذير مجرد خليفة ولكنها أصرت على أنه يحيي سنة الخلفاء الراشدين وذلك على أثر خطبته في رمضان والتي حملت بين طياتها الترضية للجماعة فيما يختص بالسعي لخير مصر والأمم الإسلامية[3] . ويلاحق الإخوان تحركات فاروق ،فحين يتقرر عودته إلى القاهرة ، يصدر مكتب الإرشاد العام أمره إلى جميع الفروع في الأقاليم ، ليصطف الأعضاء بأعلامهم وجوالتهم على المحطات التي يقف فيها القطار الملكي « لأداء فروض الولاء والاحتفاء بالطلعة المحبوبة »[4] ويواصل حسن البنا جهوده ليعتمد فاروق على الجماعة ، فيرفع إليه صورة من المظاهر التي لا تتفق مع الإسلام من بؤر الخمور ودور الفجور وصالات الرقص وأندية السباق والقمار والمرأة السافرة المتبرجة ، وكيف أن حدود الله معطلة ، ويطلب منه أن يصدر أمراً ملكياً بألا يكون في مصر المسلمة إلا ما يتفق مع الإسلام « فإنه مائة ألف شاب مؤمن تقي من شباب الإخوان المسلمين في كل ناحية من نواحي القطر ، ومن ورائهم هذا الشعب ، كلهم يعملون في جد وهدوء ونظام

(١) النذير، عدد ٢ في ٦ ربيع آخر ١٣٥٧ (١٩٣٨) ، ص ٤ .

(٢) محمد صابر عرب : المرجع المذكور ، ص ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٣) النذير، عدد ٢٤ في ١٥ رمضان ١٣٥٧ (١٩٣٨) ، ص ١ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٣٠ في ٤ ذي القعدة ١٣٥٧ (١٩٣٩) ، ص ٦.

يترقبون هذه الساعة . . . إن الجنود على تمام الأهبة ، وإن الكتائب معبأة ، وقد طال بها أمد الانتظار »[1] .

ووضع فاروق تلك الخدمات المعروضة في الاعتبار لإمكان الاستفادة منها في الوقت المناسب ، كما أنه لم يعترض على الاتجاه الجديد الذي سلكته الجماعة ، فبالإضافة إلى سياسته في ضم عناصر الشباب إليه ، فإن ميوله المحورية وجد لها صدى لدى هؤلاء الشباب وخاصة الإخوان المسلمين[2] ، الذين خضعوا لتوجيهات علي ماهر ، الذي عمل على مزيد من الصلة معهم بعد فتور علاقته بمصر الفتاة التي انضمت للبنداري ، وأصبح التقارب واضحاً بين فاروق والجماعة التي تحقق لها مطلبها في تولي علي ماهر الوزارة ، فاستقبلته بالترحاب ، وناشدته تأييد الفكرة الإسلامية والإصلاح والإنقاذ ، وكانت تطمح في الوثوب إلى قيادة الجيش المرابط والسيطرة على وزارة الشئون الاجتماعية[3] . وفي ذلك دليل على مطمعها في السلطة . وعقب الأيام الأولى من إعلان الحرب طلب حسن البنا ألا تتورط الحكومة في شيء لا شأن لها فيه ولا علاقة لها به . جاء ذلك في مذكرة رفعها لرئيس الوزراء ، وانتهت إلى أن مصر زعيمة الإسلام وإمامة المسلمين[4] . وكان استغلال الإخوان لصالح القصر والحكومة ظاهراً للعيان وتمثل في المظاهرات التي نظموها وانتشرت في أنحاء البلاد[5] . واستمروا في طريقهم وتوسعوا في انتشارهم ، ولم يمسهم الضر أثناء وزارة حسن صبري حيث ساندهم القصر وواصل إمدادهم بالإعانات

---

(١) نفس المصدر ، عدد ٢ في ٨ محرم ١٣٥٨ (١٩٣٩) ، ص ٣ .

(٢) تذكر الخارجية البريطانية أن الإخوان المسلمين كانوا يتلقون مساعدات من منابع محورية أثناء الفترة من ١٩٣٤ ـ ١٩٣٩ .

F.O. Op.Cit, 69210, J 110-68 - 16, F.O. Minute, Dec 30, 1947.

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٣١٤ .

(٤) حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، ص ٢٥٩ .

(٥) ماكليف : المرجع المذكور ، ص ٦٦ .

المالية التي بدأت منذ عام ١٩٤٠[١] . وبتولي حسين سري الحكم وخضوعه للضغوط البريطانية ، بدأت محنة الإخوان ، فصودرت صحفهم ، ونكل بهم حيث أدخل بهم في دائرة الانتقام التي شملت أصحاب الاتجاهات المحورية ، وعندما نقلت وزارة المعارف حسن البنا إلى الصعيد ، تدخل فاروق ، وأعيد للقاهرة ليمارس نفوذه ، وفي ذلك الوقت تدهورت العلاقة بين القصر والحكومة ، واحتاج فاروق إلى القاعدة التي كان يرتكز عليها ، فاستقبل علي ماهر في ١٨ اكتوبر ١٩٤١ ، وتوطد تأثير الإخوان وذهبت محاولات حسين سري عبثاً في الحد من نشاطهم[٢] .

وكان لحادث ٤ فبراير انعكاساته على العلاقة بين فاروق والإخوان ، حيث تأثروا كباقي قوى مصر وزادت كراهيتهم للوفد ، ونجحوا في أن يرسخوا مركزهم بعد أن انزلق إليهم الذين كفروا بالوفد عقب استسلامه ، وبالتالي دعمت الجماعة وتضاعفت قوتها ، ويشكو لامبسون منها ، ويكتب لحكومته ويبين أنها مستمرة في العمل ضد بريطانيا بتشجيع من القصر[٣] ، وارتفع مؤشر الإثارة مع تقدم الألمان على الحدود المصرية ، وكان ذلك يتفق مع السياسة الملكية ، ولكن من الملاحظ أنه قد حدث تغير في العلاقة ، ففي أثناء هذه الوزارة اتبع حسن البنا خطوطاً ملتوية، بمعنى أنه استخدم سياسة منتصف العصا ، فلم ينجرف كلية تجاه القصر ، ولم يرفع لواء العداء تجاه الوفد ، حتى يحقق مصلحة الجماعة ، وأدرك فاروق ذلك مما كان له الأثر عليه ، ومن ثم تصرف المرشد العام بسرعة ، وبإعادة إصدار صحيفة الإخوان في ٢٩ أغسطس ١٩٤٢ ، يتصدر الغلاف صورة فاروق وفي يده المسبحة ، ويذهب وفد برئاسته إلى قصر عابدين لرفع هذا العدد للملك ، وتتكرر نفس الصورة مرة ثانية مع

(١) F.O. 921 - 199, 34 - 44 - 10, P.I.C. Parper No 49, Ikhwan Ek Muslimeen, 1944.

(٢) F.O. 371 - 27430, J 1509 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 29, 1941, Kirk

G: The Middle East in the War, pp. 207, 208.

(٣) F.O. Op. Cit, 31569, J 1111 - 39 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 12, 1942, No 156.

الاحتفال بعيد الهجرة ، ومرة ثالثة وهو ملتح وكتب تحتها « القدوة الصالحة »[1] . وراحت بعض الأقلام تسطر عن تاريخ محمد علي ومآثره[2] . ويرأس حسن البنا وفداً من المركز العام ويسافر به إلى القصاصين عقب حادثة الملك ، وتنتقل إليها وفود من شعب الأقاليم وفرق الجوالة وتصفهم صحيفة الإخوان بأنهم « يحدوهم جميعاً شعورهم نحو مليك البلاد حفظه الله وعجل له بالعافية وسرعة الشفاء »[3] . وتشيد بفاروق عندما ترك الاحتفال بعيد ميلاده وذهب إلى الصعيد « يواسي المنكوبين منه ويزور الفقراء المعدمين ويصلهم بعطفه وبره »[4] .

بهذه الصورة أثبت الإخوان ولاءهم للملك حرصاً منهم على المحافظة على الأرض التي اكتسبوها ، وإيماناً بأن الحكومات غير مستقرة ولكن العرش ثابت ، ولكن فاروقاً لم يصف بعد ذلك التقارب الذي حدث بين الجماعة والوفد عقب استسلام حسن البنا لرغبات النحاس وتنازله عن ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب مقابل بعض التنازلات بعد أن رأت الحكومة إمكانية ضم الجماعة إلى جانبها واستغلالها وقد نجحت في ذلك أثناء أزمة الكتاب الأسود ، ويذكر كيلرن للندن أن التقارير التي وصلته تؤكد مواصلة تشجيع الحكومة لها[5] . وعليه أوقف الملك المعونات المالية التي كانت تتلقاها من القصر ، ولم يعد هناك تفاهم محدد بين الطرفين[6] . وبإقالة الوزارة الوفدية تغير الوضع ولم يعد هناك تنازع بين الملك وحكومته ، وكان على الإخوان الانعطاف كلية بجانب القصر وإسقاط الفجوة القائمة والحصول على المساندة

---

(١) الإخوان المسلمون، عدد ١ في ٢٩ أغسطس ١٩٤٢، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٤٢ ، ص ٣، عدد ١١في ٢٣ يناير ١٩٤٣ ، عدد ١٤ في ٢٠ مارس ١٩٤٣ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٤ في ١٠ أكتوبر ١٩٤٢ ، ص ص ٣، ٤ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٤ في ١١ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ٢٩ في ٢٦ فبراير ١٩٤٤ ، ص ٣.

(٥) F.O.Op.Cit, 35535, J 2418 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 29, 1943, F.O.Op. Cit, 41316, J 1082 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 24, 1944, No 595.

(٦) F.O. 921, Op.Cit,

الملكية ، وهذا ما سعوا إليه[1] . ومن المسلم به أن المبادرة في أية حركة تقارب تأتي عادة من القصر حتى يضمن لها النجاح ، ولكن هذه المرة جاءت منهم ، وكان لدى فاروق الاستعدادلتقبلها ، إذ أيقن أهمية عودة علاقته معهم ، فيذكر للسفير البريطاني أنه على صلة وثيقة بهم ويشير إلى انتشارهم ، لكنه يطمئنه بأنهم لا يتدخلون في السياسة ، ولم يكن كيلرن ليقتنع فحذره منهم وبإمكانية قيامهم بأعمال ضد الأجانب في الوقت الذي بصره فيه بعدم استبعاد عودة الوفد للحكم[2] . وربما كان ذلك دافعاً ليبطىء فاروق ويتروى قبل اتخاذ خطوة إيجابية تجاه الجماعة .

وبدأت مساعي التقارب عندما اتصل محمد أنور السادات ـ عقب خروجه من المعتقل ـ بالمرشد العام ، فأفصح الأخير عن أن المتاعب تأتيه من ناحيتين ، ناحية الملك ، وناحية الأجانب ، وبين أن فاروقاً يشعر بخطورة دعوة الإخوان على أساس أنها تقوم على أن يكون الملك بالمبايعة لا بالوراثة ، وعليه فإنه يخشى أن يضرب ضربته والحركة لم تبلغ بعد أوج قوتها ، وذكر أن الأجانب يمكن أن يطمئنوا للدعوة لو اطمأن إليها الملك ، وأنه يستطيع أن يكسب ذلك لو تقابل معه حيث يمكنه أن يزيل من نفسه الأوهام والشكوك ، في الوقت الذي أوضح فيه أنه لا يريد أن يبدأ معه سياسة وفاق أو تعاون ، وطلب من السادات التوسط للتنفيذ لدى صديقه يوسف رشاد ، وتمت المهمة، وطلب فاروق أن يقابلَ يوسف رشاد المرشد العام ويستمع إليه وينقل له الحديث ليرى إن كان يقابله ، ثم عاد الملك وألغى ما ارتآه ، وتكررت المحاولة مرة أخرى ، وانتهى الأمر باللقاء ، وجرى الحديث الذي خرج منه يوسف رشاد مقتنعاً بخلوص نية حسن البنا نحو الملك والتي استبعدها فاروق[3] .

وراحت صحيفة الإخوان المسلمين تظهر رياءها للملك ، فتنتهز فرصة

---

(١) F.O. 371-35540, J 4752-2-16, P.I.C.M.E-War Office, Nov. 12, 1943, No 5340.

(٢) F.O. 954 - 5, Part 4, Eg - 44 - 67, Killearn - Eden, Cairo, Nov. 16, 1944, No 232.

(٣) أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ، ص ص ١٢١ ـ ١٢٥ ، صفحات مجهولة ، ص ص ٩٩ ـ ١٠٢ .

عيد ميلاده عام ١٩٤٥ ، فيحمل غلافها صورته ، وتسطر بأن عيد الملك هو عيد الشعب ، وأن الحب الذي يكنه له هذا الشعب لم يمنحه لغيره من قبل[1] ، ويشيد حسن البنا في مقاله « رحلة الحجاز » بالمقابلة بين فاروق وابن سعود ، ويبعث ببرقية باسم الإخوان لرئيس الديوان لرفعها للملك يهنئه فيها بسلامة العودة وأنه «يعز الإسلام والعروبة بالفاروق العظيم »[2] ، وكان لإعلان مصر الحرب الأثر السيء على الإخوان والذين تعرضوا عقب أغتيال أحمد ماهر للاعتقال، لكن لم يلبث الأمر طويلاً حيث رأى فاروق أن الوقت حان لاستقطابهم مرة أخرى، وخاصة أنه بنهاية الحرب برز كيانهم وغدا يخشى منه ويعمل له حساب ، ويستعرض القائم بالأعمال البريطاني لحكومته أنهم أصبحوا أقوى من الوفد داخل الجامعة ، وفي حديث لسمارت مع حسن رفعت وكيل وزارة الداخلية حول ذلك أبدى الأخير أنه ليس هناك ضرر من أن يعطي فاروق لهم بعض التشجيع لأنهم أحسن أداة لمحاربة الشيوعية[3] . وكان ذلك فعلاً ما يقصده فاروق إذ سبب له النشاط الشيوعي الذي أخذ في الانتشار قلقاً بالغاً، هذا الخطر الذي كان يخشاه أيضاً الإخوان، ففي عريضة بعث بها حسن البنا إلى فاروق في نهاية يونيو ١٩٤٥ وبعد أن شرح فيها الظروف التي مرت بها مصر أثناء الحرب ، يطالبه بإلغاء الأحكام العرفية ويشير إلى الأفكار القلقة التي تهدد القواعد الأساسية للمجتمعات ، وأن السبيل لمواجهتها هو الاعتصام بحبل الله « وهي فرصة سانحة لمصر الحديثة تحت لواء الفاروق أن تنهض من جديد بعبء الرسالة الإسلامية المشرقة »[4].

---

(١) الإخوان المسلمون ، عدد ٥٣ في ١٤ فبراير ١٩٤٥، ص ٢ .

(٢) نفس المصدر.

(٣) F.O. 371 - 45928 , J 3955 - 3 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Nov. 9, 1945, Minute By Smart on the Role of Ikhwan Muslimeen.

صرح حسن رفعت بأن حسن البنا تلقى الأموال من الإيطاليين والألمان والقصر والوفد لتوسيع تنظيمه.

(٤) الإخوان المسلمون ، عدد ٦٢ في ٢٨ يونيو ١٩٤٥، ص ٤ .

إذن اللقاء مشترك تجاه هذا التيار ، كذلك جمع اللقاء مسألة تصدر مصر للقيادة العربية، حقيقة أن رؤية الإخوان كانت من منطلق الناحية الدينية ـ وقد استغل القصر ذلك جيداً منذ الثورة الفلسطينية ـ إلا أنها حملت التشجيع لتحقيق المآرب التي يسعى إليها فاروق ، فيقول له المرشد العام « إن الظروف مهيأة والفرصة سانحة ، وأن هذه الصلات الكريمة بين جلالتكم وبين ملوك العرب وأمرائهم ورؤساء حكوماتهم لتعتبر قوة كبرى »[1] وتشيد صحيفة الإخوان بمناسبة لقاء فاروق مع الملك السعودي بجهود الأول لتدعيم بناء النهضة الإسلامية وتعزيز الجامعة العربية ، وتنقل ما ذكرته بعض الصحف الأجنبية من أنه يعزى إلى فاروق هذا المشروع وزعامة مصر له[2] . وتتصدر صوره مع الضيوف العرب صفحاتها .

وعاد الملك وأدخل في اعتباره محاربة الوفد عن طريق مساندة الإخوان على أساس أنه في هذه الفترة بدا واضحاً التنافس بين الحزب والجماعة من أجل التأثير على الجماهير، ومن ثم فلم يكن غريباً أن يسمح النقراشي للإخوان في سبتمبر ١٩٤٥ بعقد المؤتمر العام لنواب الأقاليم في الوقت الذي منع فيه كل المؤتمرات والاجتماعات[3] ، وترتب على ذلك أنهم حصلوا على حرية التحرك والتجول ، وهذا ما كانوا يسعون إليه، ومع القلاقل والاضطرابات والموقف المعادي الذي اتخذه الطلبة من فاروق ، قرر الاعتماد عليهم لإنقاذ الموقف ، ويسجل بوكر للندن ذلك ويبين أنهم عائدون إلى أحضان القصر مرة أخرى[4] . ويبدا ذلك واضحاً ، فعندما وقع اختيار الملك على تولي إسماعيل

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر، عدد ٨٥ في ١٢ يناير ١٩٤٦، ص ٢ ، عدد ٨٦في ١٩ يناير ١٩٤٦، ص ٢ .

(٣) كمال الدين رفعت : مذكرات (حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤). ص ٣٤.

(٤) F.O.Op.Cit,5333, J 670 - 57 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Feb. 16,1946.

صدقي الوزارة، بعث برسول إلى حسن البنا ليستشيره في أمر مجيء رئيس الوزراء الجديد ، ولم يخب ظن فاروق ، فقد سر المرشد العام من أنه أصبح يستشار في السياسة العليا ووافق موافقة تامة على الاختيار ، وفي اليوم التالي لتأليف الوزارة ، ذهب إسماعيل صدقي إلى المركز العام للإخوان وترك بطاقة ، ورد له حسن البنا الزيارة[1] . ووقف زعيم الإخوان في الجامعة يوجه الشكر للملك على استقالة النقراشي ويشيد برئيس الوزراء الجديد[2] .

ومثلت تلك الفترة قمة الارتباط بين فاروق والإخوان ، ويستاء القائم بالأعمال البريطاني لذلك ويصور لبيفن كيف يواصل العرش استمراره كأكبر قوة في البلد مع أنه لم يتوصل إلى الحصول على مساندة الأغلبية ، وأن سياسية فاروق تعرض هذا العرش لوضع خطير لدخوله متصدراً في الصراع بين العناصر المتنافسة على الإخلال بالأمن ، وأنه مع حكومته أصبحا يرتكزان على الإخوان الذين زادت قوتهم لدرجة كبيرة[3] . وبالفعل فقد قدمت الجماعة خدماتها وعدت عنصراً إيجابياً تستخدمه السلطة لتحقق سياستها ، وظهر ذلك جلياً في تلك المساعدات التي قدمتها للمشاركة في الحملة على الشيوعيين ، وانعكس الرضا الملكي عليها، فدعي حسن البنا لإحدى ولائم قصر عابدين، وجاء في الدعوة أن الحضور بالردنجوت ، فاعتذر لأنه لا يمتلك المال الذي يشتريه به[4]. ومضت صحيفة الإخوان في طريقها، فيبعث المرشد العام برسالة إلى الملك ـ عندما بدأت المفاوضات ـ مشيراً إلى أنه معقد الآمال والرجاء[5] . وتتبع خطوات اجتماع أنشاص وتبرز قيادة فاروق ، وتهلل

---

(١) آخر ساعة، عدد ١٠٤٩، في أول ديسمبر ١٩٥٤، ص ٤ .

(٢) كمال الدين رفعت: المرجع المذكور، ص ٣٩.

(٣) F.O. Op.Cit, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker - Bevin, Cair, March 15, 1946, No 380.

(٤) الدعوة، عدد ١٥١ في ٥ يناير ١٩٥٤، ص ١٣ .

(٥) الإخوان المسلمون، عدد ١٠٠ في ٣٠ أبريل ١٩٤٦، ص ٣ .

لمغيث مهاجر القرن الرابع عشر أمين الحسيني[1] . واستمرت على نهجها ، واحتلت صوره أغلفتها ، وهو قائم يصلي ، وهو يستمع إلى آيات الذكر الحكيم وهو يحتفل بالمناسبات الدينية ، وتقيم فرق الجوالة الاحتفالات بالمناسبات الملكية ، ويخطب المرشد العام ليهنيء ويدعو أن يعز بالفاروق الإسلام[2] .

ورغم تأييد فاروق لمشروع بيفن وتزعم الإخوان لمعارضته ، إلا أن سياسة التقارب استمرت وساعد عليها أن الملك غير حكومته ، وهذا ما كانوا يطلبونه بعد أن ساءت علاقتهم بإسماعيل صدقي ، ويسجل تقرير بريطاني عن شهر ديسمبر ١٩٤٦ خبر مؤداه أن الملك استقبل حسن البنا سراً عقب عودة الأخير من مكة ، ولكنه يشير إلى أنه غير معزز ، ويستكمل التقرير ليبين أنه من المتوقع أن يكون فاروق قد أبلغ المرشد العام بأن يحبذ سياسة الآخوان طالما أنها تحفظ توازن النفوذ السياسي في البلد ، وينتهي التقرير بأن النتيجة المباشرة لتلك المقابلة كانت إفراج النقراشي عن كثير من رجال الإخوان كان قد زج بهم في السجن لدورهم في النشاط المضاد لبريطانيا والحكومة[3] . وليس هناك ما يثبت صحة هذه المقابلة سوى ملابسات السياسة الملكية في تلك الفترة، ومن المشاع أن أول مقابلة ملكية مع المرشد العام كانت مع حسن الهضيبي . وساد الوئام بين فاروق وحكومته من ناحية والإخوان من ناحية أخرى ، ويرتفع مؤشر الثناء على الملك وأنه حامى العروبة والإسلام .

واستشعر الإخوان بقوتهم ، وأرادوا فرضها لصالحهم ، وانقلبوا على النقراشي ، وفي بداية عام ١٩٤٨ أرسل حسن البنا عريضة للملك يستعجله

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٠٤ في أول يونيو ١٩٤٦، ص ٣، عدد ١٠٦ في ١٥ يونيو ١٩٤٦، ص ٣، عدد ١٠٨ في ٢٩ يونيو ١٩٤٦، ص ٣.

(٢) نفس المصدر، الأعداد ١١١، ١١٤، ١٢٠، في ٢٠ يوليو، ١٠ اغسطس، ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦، الأغلفة.

(٣) F.O. Op. Cit, 62990, J 722 - 13 - 16, Egypt's Monthly Summary, Dec. 1946.

فيها إقالة حكومة النقراشي[1]، على اعتبار أنها فشلت في تحقيق المطالب الوطنية، وأعقب ذلك اغتيال رئيس محكمة الجنايات على يد شابين من الإخوان ، ومما لا ريب فيه أن مثل تلك التصرفات أدخلت الخوف على فاروق . وقامت حرب فلسطين ، واعتبرها الإخوان حرباً دينية ، وفرصة لإثبات وجودهم وموصلاً جيداً لتحقيق أطماعهم، وكان من الضروري أن يمجدوا صاحب القرار الذي هيأ لهم هذه الفرصة ـ والتي سبق أن طالب بها مرشدهم من منطلق الجهاد في سبيل الله ـ فتنشر صحيفتهم صورة فاروق بملابسه العسكرية ، وتتبع حركاته في الجبهة ولقائه بالعسكريين وحديثه معهم ، وزيارته للجرحى في المستشفيات العسكرية[2] . وتكتب بمناسبة ذكرى توليه سلطاته الدستورية تقول « إذا كانت الأحداث الماضية وعلى رأسها الحرب ثم يوم ٤ فبراير المشئوم قد أظهرت وطنية المليك المفدى في أحلى صوره ، فقد كللت معركة فلسطين هامته بفخار تزهو به مصر ويباهي به التاريخ . . . قدنا يا مولاي ما شئت ، فالأمة من ورائك والله من حولك خير حافظ وأقوى معين »[3] .

وأضفى اشتراك كتائب الإخوان في حرب فلسطين ـ متطوعين تحت قيادة الجامعة العربية ـ مزيداً من القوة عليهم ، فقد قاتلوا ببسالة ، وعادوا إلى مصر متمرنين على حمل السلاح ومتمرسين على استعماله وكان للهزيمة أثر عميق في نفسيتهم ، فانعكست على الأعمال الإرهابية التي قاموا بها في القاهرة وهددت الأمن العام ، وحتى نهاية سبتمبر ١٩٤٨ لم يكن فاروق قد اتخذ موقفاً معادياً سافراً منهم ، فيكتب القائم بالأعمال البريطاني إلى حكومته أن القصر يقدم في بعض الظروف على تأييد الإخوان لأنهم التنظيم الديماجوجي الوحيد ذو

---

(١) Ibid, 69190, J 443 - 22 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Jan. 17, 1948, No 11.

(٢) الإخوان المسلمون ، عدد ٢٠٠ في ٢٢ مايو ١٩٤٨ ، الغلاف، عدد ٢٠٥، في ٢٦ يونيو ١٩٤٨، الغلاف ، عدد ٦٧٣ في ٨ يوليو ١٩٤٨، ص ١، عدد ٦٧٧ في يوليو ١٩٤٨، ص ٢ .

(٣) الإخوان المسلمون ، عدد ٦٨٩ في ٣٠ يوليو ١٩٤٨ .

القوة الكافية التي تمكن فاروقاً من الحصول على التأييد الشعبي وإحكام الموازنة في حالة عودة الوفد للحكم[1] . ولكن بطبيعة الحال أمام تزايد أعمال العنف المتطرفة حسم فاروق الموقف عن طريق رئيس وزرائه ، وكان قمة ما يخشاه أن يدخل تحت التخطيط الإرهابي ويتعرض للاغتيال على أيدي الجماعة ، فسمة العلاقة بينهما لم تكن ترتكز على دعائم الإخلاص وإنما جمعتها المصالح الخاصة ، وبعد أن دعم الإخوان مركزهم تأكد الملك من نزوعهم للسلطة ، في الوقت الذي أقلقته بعض المسائل الخاصة بالدعوة من حيث شكل نظام الحكم والبيعة والوراثة ، كما أنه كان يعلم حق العلم أن الإخوان يضيقون بسيرته الشخصية وطريقة تصرفاته التي تخالف تعاليم الإسلام ، لذا أوجس منهم خيفة ، فشددت الحراسة عليه ، وحمل مسدساً ليدافع به عن نفسه[2] . أيضاً فقد كان يعمل حساباً لترضية بريطانيا التي زاد حنقها لتلك الأعمال التي قام بها الإخوان ، خاصة أنه أثناء هذه الفترة ربطته العلاقة الودية معها ، كذلك أدرك أن هناك رباطاً بين الإخوان وعناصر من الجيش ، وأيقن مدى جسامة مثل هذا التعاون ، لذا فقد أصبح تواقاً لهدم الجماعة .

ولم تكن فكرة حل الجماعة وليدة لحظتها ، وإنما رددت حولها الأقوال مما ألجأ حسن البنا إلى مرتضى المراغي وكان مديراً للأمن ، وتحدث معه بشأن خطورة تنفيذ هذا الإجراء ، وأبدى غضبه على النقراشي واتهمه بأنه يكيل التهم للإخوان لدى فاروق وتتضمن أنهم يريدون قتله وينبذون تصرفاته ، ورفض المرشد العام وساطة مرتضى المراغي عند النقراشي وبين أنه ممكن الصبر عليه لأنه قد يترك منصبه في أي وقت ، أما الملك فهو باق ، وطلب أن

---

(1) F.O.Op. Cit, 69211, J 6564 - 68 - 16, Andrews - Scott, Cairo,Oct. 1st ,1948.

(2) جلال الدين الحماصي : المرجع المذكور، ص ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، الأهرام ، عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة .

ينقل له رسالة شفوية بأن الإخوان لا يريدون به شراً ولا ينبذون تصرفاته وإنهم ليسوا بقوامين عليه ، ورجاه أن يقنعه بالعدول عن اتخاذ تلك الخطوة واعتبرها جريمة نكراء ، ولكن عندما عرض مدير الأمن العام على مسامع رئيس الوزراء الرسالة عارض في توصيلها للملك[1] . وفي هذه الأثناء اغتيل حكمدار القاهرة ، وعقب اغتياله بأربعة أيام أصدر النقراشي أمراً عسكرياً في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان وفروعها بالأقاليم ومصادرة أموالها ـ جاء من بين التهم التي وجهت إليها أنها تعد للإطاحة بالنظام السياسي القائم عن طريق الإرهاب ـ مما أودى بالمرشد العام الاستغاثة بكريم ثابت وطلب وساطته ، وأبرز له أهمية الإخوان ومدى الفائدة التي يكسبها العرش إذا عرف كيف يستفيد من نشاطهم الديني ، واعترف أن اشتغالهم بالسياسة كان خطأ ، وأن عليهم قصر رسالتهم على خدمة الدين ، وطلب من كريم ثابت نقل هذا الحديث للملك مع الرجاء بأن يتدخل بنفوذه لدى النقراشي ليوقف تدابير الحل والمصادرة ، وليبقى على الإخوان كهيئة دينية تنصرف إلى تأدية رسالتها الأخلاقية دون أن تجاوزها ، ثم عاد وكرر أن الإخوان من هذا المنطلق هم عون كبير للملك في مقاومة الشيوعية والمبادىء الهدامة ، واختتم حديثه بأنه إذا وافق الملك ، فهو مستعد تسهيلاً لمهمة الحكومة إذاعة بيان يعلن فيه أن الإخوان لن يشتغلوا بالسياسة بتاتاً ، وأنهم سيوجهون جهودهم للأغراض الدينية وحدها [2] .

وعندما هم كريم ثابت بالتوسط ، وجد فاروقاً في شدة الغضب على حسن البنا، حيث أخرج من أحد الأدراج نتيجة من النتائج التي تطبعها مصلحة المساحة ومنزوع منها صورته وملصق مكانها صورة المرشد العام ، وعلق عليها بأنها صورة الملك الجديد ، وكان رجال المباحث قد عثروا عليها في

---

(١) مرتضى المراغي ، المصدر المذكور ، عدد ٤٩٦ في ٢٧ أبريل ١٩٨٦ ، ص ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور ، عدد ٥٧٤ في ١١ يوليو ١٩٥٥ ، ص ١ .

دمنهور[1] . ومن ثم فشلت الوساطة ، وامتدت موجة الاعتقالات ، واعتقد رئيس الوزراء أنه بإمكانه تصفية تلك القوة عن طريق هذه الإجراءات الصارمة التي اتخذها وأيدها فاروق ، ولكنه لم يلبث أن اغتيل عقب حل الجماعة بعشرين يوماً على يد أحد المنتمين إليها[2] . وبذلك وصل تحدي الإخوان للسلطة إلى أقصاه ، وكان هذا إيذاناً بالمضى فيما هو أكبر ، وعليه أصبح لا بد من استخدام أسلوب آخر لحماية النظام القائم .

ومضى التخطيط ، إبراهيم عبد الهادي ـ ومن ورائه فاروق ـ يقود حملته الوحشية على الإخوان ، وحسن البنا يوالي نشاطه وهو يعلم أن الانتقام آت لا ريب فيه ، لكنه يحاول التمويه ، فتنشر صحيفة لابورص حديثاً له يستنكر فيه القتل واستعمال القوة ويبين أنهما لا يتفقان مع الدين الإسلامي ويأسف لما جرى للنقراشي[3]. ولكنه حسم الأمر سريعاً، وانتصر جانب القوة، وفي ١٢ فبراير ١٩٤٩ ـ اليوم التالي لعيد الميلاد الملكي ـ اغتيل المرشد العام رغم الحيطة التي أحاط بها نفسه ، ويذكر السفير البريطاني أنه كان قد تسلم قبيل اغتياله خطابات تهديد بأنه سيقتل إن لم يقم بإرشاد الحكومة عن مخازن الأسلحة الخاصة بالجماعة[4] . وفي حديث جرى بين الملك وكامبل عن الحادث ، أوضح الأول أن مقتل حسن البنا كان انتقاماً لمقتل النقراشي ، ثم تكلم عن قوة شخصيته وكيف أن أتباعه يدينون له بالولاء ولا يقدمون على فعل شيء إلا وقد أمرهم به ويبتعدون عن كل ما يحرمه ، وأشار إلى ضباط الجيش الذين انضموا للإخوان ، وذكر أن منهم من رفض أداء القسم للمرشد العام على أساس أنهم قد سبق وأقسموا يمين الولاء للملك[5] . ويتضح من هذا الحديث درجة حقد

---

(١) نفس المصدر .

(٢) F.O. op. cit, 73458, J 4966 - 1011 - 16, Campbell - F.O, June 7, 1949, No 319.

(٣) Ibid, 73463, J533 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Jan. 18, 1948, No 35.

(٤) Ibid, J 1122 - 1015 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 13, 1949, No 244,

(٥) Ibid, J 1792 - 1015 - 16, Campbell - F.O, Cairo, March 2, 1949, No 46,

فاروق على زعيم الإخوان إذ طغى عليه الإحساس أنه يشاركه المكانة بل ربما يقصيه عنها ويستقل بها ويسقط الملكية ويصبح خليفة للمسلمين . وأجمعت الدلائل على أن الاغتيال تم لصالح القصر وبمعرفة عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية الذي أعد الخطة بإحكام إرضاء لفاروق ، وقد اعترف أحد المحكوم عليهم في القضية بأنه في اليوم التالي للحادث ذهب المخطط إلى قصر عابدين حيث استقبله رجاله بالعناق ، كما وضع بيته تحت الحراسة ولقي الحماية من الملك[1] . ولم يتمكن فاروق من إخفاء سعادته بما حدث ، وأظهر شماتته ، فقد اتصل عقب تبليغه بالنبأ بيوسف رشاد وزوجته في ساعة متأخرة من الليل لينقل إليهما الخبر ، ثم والى اتصالاته بباقي خلصائه لنفس الغرض[2] . وطويت صفحة على العلاقات بين فاروق والجماعة لتبدأ صفحة أخرى جديدة .

مما لا شك فيه أن العمود الأساسي للإخوان قد تداعى باغتيال الرأس المفكرة والمدبرة والمنظمة للتنظيم الذي تعرض - بالإضافة للعوامل الخارجية - لظروف داخلية أسهمت في تخلخله ، حيث فرض الاختلاف نفسه عليه بعد أن سرت فيه تيارات ثلاثة ، متطرف ومحافظ ومعتدل[3] . لكن ذلك لم يمنع من أن تستمر سياسة العنف ، وأن يزداد الحقد على فاروق الذي كان السبب فيما أصاب الجماعة ، فوزعت المنشورات التي هاجمته هو وحكومته[4] . وجرت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء لكنها فشلت ، وأصبح

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٤٦٩ في ١٧ نوفمبر ١٩٥٣، محاكمة أحمد عبد الغفار أمام محكمة الثورة ، جمال سليم : البوليس السياسي يحكم مصر ١٩١٠ - ١٩٥٢ ، ص ص ١٩٧ - ٢١٤ ، Derosne : Op. Cit, p. 181 .

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٨ في ٢٥ يناير ١٩٥٤، ص ١١، الدعوة، عدد ١٧٤ في ١٥ يونيو ١٩٥٤، ص ٦ .

(٣) طارق البشرى : المرجع المذكور، ص ٣٦٨ .

(٤) Vatikiotis,, P. J : The Modern History of Egypt, p. 367.

الأمن غير مستتب ، وخاف الملك على نفسه فكف مؤقتاً عن أداء الصلاة في المساجد الجامعة(1) . وعلى الوجه الآخر واصلت الحكومة جهدها في تعقب أعضاء الجماعة الذين التجأ البعض منهم إلى برقة مما أثار فاروق ، وقد عبر للسفير البريطاني عن قلقه وأمله في أن تقبض حكومته عليهم حيث يكونون مفتاحاً لباقي الأعضاء من ناحية ، وسيلقون الضوء على توسع الإخوان في حركتهم الإرهابية من ناحية أخرى ، وأوضح فاروق أنه سبق وأعطى حق اللجوء السياسي لبعض اللاجئين السياسيين ، أما المجرمون والقتلة فإنهم كثيراً ما لجأوا للقصر وإليه شخصياً يطلبون اللجوء لكنه رفض أن يمنحهم إياه وفي حديث آخر للسفير البريطاني مع رئيس الوزراء بين له أنه تم إلقاء القبض على برقيين في مصر للصلة التي تربطهم بالإخوان(2) . كل ذلك من أجل استكمال تحقيق الرغبة في القضاء على الجماعة .

وبتولي الوفد الحكم عام ١٩٥٠ ، تحددت العلاقة بين فاروق والإخوان ، فقد أراد أن يعود لسياسته القديمة باسترجاع الجماعة إليه ليتمكن من الوقوف أمام الوفد ، وفي نفس الوقت سعى حزب الأغلبية لجذبها لضرب السعديين ولإحباط تخطيط القصر، وكان الإخوان على استعداد للتحالف مع أي جبهة تعيد لهم شرعيتهم ، فاستفادوا من الطرفين خاصة بعد أن أيقنوا أن العلاقة بين الملك والوفد أصبح لها طابعها الذي يختلف عن سابقه . وكانت أولى بواكير التحسن أن اختفت نغمة الشدة التي لازمت حديث فاروق عن الإخوان ، ففي لقاء له مع ستيفنسون بين أنهم أعادوا نشاطهم ، وأن وزارة الداخلية تعمل على إيقافه ، ولم يهاجمهم كعادته(3) . وظهرت بوادر التقارب ، فقد أخطر جلاد السفير البريطاني بأن الإخوان يقومون بالتهديد ويخططون لإرسال من يغتال رياض

---

(1) ميتشل ، رتشارد: الإخوان المسلمون ، ترجمة عبد السلام رضوان، ص ١٤٢ .

(2) F.O. Op. Cit, 73651, J 6043 - 1591 - 16 , Mayall - Cutton, Cairo, July 21, 1949.

(3) Ibid, 90131, JE 1051 - 80, Stevenson - F.O, Cairo, April 10, 1950, No 45.

غالي الذي تزوج من أخت فاروق ، ويذكر كامبل أنه ليس هناك من الشواهد ما يدل على أن فاروقاً وراء ذلك ، ويطلب تبليغ السفارة البريطانية في واشنطن لتحذير الولايات المتحدة من ذلك[1] ، وبالطبع فإن إتمام مثل ذلك العمل كان يرضي فاروقاً، وأظهر الإخوان أيضاً امتثالهم وهدوءهم ، وصرح مصدر مسئول عنهم في ديسمبر ١٩٥٠ بأنهم لا ينوون القيام بالمظاهرات[2] . وذلك حتى يترجموا سياستهم الجديدة . ووقعت الخلافات بينهم وبين الحكومة عندما عقد فؤاد سراج الدين العزم على شراء مبنى المركز العام وتحويله إلى نقطة بوليس ، ولكن مجلس الدولة دفع ببطلان قرار البيع وأوصى بإعادة ممتلكات الجماعة وأرصدتها المالية بما فيها الصحف[3] .

وطالبت مجلة الدعوة التي أصدرها صالح عشماوي بإلغاء قرار حل الجماعة ، ونقلت قرارات المؤتمر الإسلامي الذي عقد في كراتشي برئاسة الحاج أمين الحسيني والتماسه من الملك إعادة الإخوان خدمة لمصر والإسلام[4] . ومن الملاحظ أنه في هذه الفترة التي كان الإخوان يتجهون فيها نحو حسن العلاقة مع فاروق تجنح الدعوة ولا تكتف بتسجيل نقدها لبعض التصرفات الملكية فحسب وإنما تهاجمها أيضاً ، وأرجع ذلك إلى موجهها ، صاحب الاتجاه المتطرف في الجماعة والعضو البارز في الجهاز السري الذي قاد عمليات الإرهاب ، فتهاجم الدعوة جلاد حيث أورد مدحاً للملك في صحيفته ونسبه إلى القرآن الكريم ، وتطالب بسحب رتبة الباشوية منه[5] . ويستمر الاتجاه ، وتحت عنوان « إن هذا لا يرضي المليك » يكتب رجاء مكاوي عن الزفاف الملكي وتلك الاستعدادات الضخمة التي تتبارى في التفنن

---

(١) Ibid, 80601, JE 1941 - 18, Campbell - F.O, Cairo, May 15, 1950, No 419.

(٢) Ibid, 80344, JE 1013 - 48, Andrews - F.O, Cairo, Dec. 22, 1950, No 213.

(٣) ميتشل : المرجع المذكور، ص ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) الدعوة، عدد ٥ في ٢٧ مايو ١٩٥١ ، ص ٢٠٤ .

(٥) نفس المصدر، عدد ٦ في ٦ مارس ١٩٥١، ص ٦ .

فيها كل الهيئات ، ويستنكر أن تخصم الحكومة يومية من عمال التنظيم والكناسين لشراء هدايا للملك ، وأن تنشر الصحف النسب التي تقرر استقطاعها من رواتب الموظفين لنفس الغرض ، وأنه رغم أمر الملك برد المبالغ لأصحابها ، إلا أن العملية مستمرة حيث تجمع الأموال لتقدم الهدايا باسم المصالح ، وأن البعض شاهد ضابطاً وبعض العساكر والمخبرين يمرون على المحلات التجارية والحلاقين والدكاكين الصغيرة يجمعون منها التبرعات باسم الحي لهذا الغرض ، ويعلق « والله إن هذا لحرام ، وإنه لظلم صارخ لا يرضاه المليك في زفافه الذي ينبغي أن يكون رمزاً للعدل والبهجة والسرور » ، وينتهي المقال إلى أنه كان من المفروض بهذه المناسبة أن يمنح صغار الموظفين وعمال اليومية الذين يلاقون الأمرين من شدة الغلاء مرتب شهر على الأقل بدل أن يخصم منهم ما هم في أشد الحاجة إليه[1] .

وتتبع الدعوة أسلوب المداراة أحياناً ، لكنه كان واضح المعنى وغني عن التعبير ، فتختار عنوان « عظة الملوك » لتنقل ما كتبه أرسطو للإسكندر عن العلاقة بين الحاكم والرعية « بالإحسان إليها تظفر بالمحبة منها ، فإن طلبك الناس بإحسانك هو أدوم بقاء منه باعتسافك ، واعلم أنك إنما تملك الأبدان فاجمع لها القلوب ، واعلم أن الرعية إذا قدرت أن تقول قدرت أن تفعل ، واعلم أنك غير مصلح رعيتك وأنت مفسد ، ولا مرشدهم وأنت غاو ، ولا هاديهم وأنت ضال ، وكيف يقدر الأعمى على الهدى ، والفقير على الغنى ، والذليل على العز »[2] . وواضح الهجوم غير السافر على فاروق . وعلى نفس المنهج تشن الحملة على المشروبات الأمريكية ـ البيبسي كولا والكوكاكولا ـ وتعدد مضارها[3] . وهي تعلم ما في ذلك من إساءة للملك لوجود

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٥ في ٨ مايو ١٩٥١ ، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٩ في ٢١ أغسطس ١٩٥١ ، ص ١٣ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٤ .

مصلحة له فيها ، وتنتقد بشدة إقصاء شيخ الأزهر عن منصبه[1] ، وتنهتز فرصة ذكرى وقفة أحمد عرابي في عابدين لتكتب عن مسبباتها وشجاعة الضباط والظفر بالدستور ونوال الحقوق[2] .

وعلى أية حال ، فإن الاتجاه المتطرف لم يتحكم في الموقف ، وضح ذلك في اختيار حسن الهضيبي مرشداً عاماً ، وتجاهل الاختيار قانون الهيئة التأسيسية ولم يكن الهضيبي عضواً فيها ، ولا في مكتب الإرشاد ، ولا رئيس شعبة ، ولم يكن يحضر درس الثلاثاء ، لكن قيل إن هذا الرجل هو الذي اختاره حسن البنا في أيام المحنة ووكله الإشراف على رعاية أسر الإخوان[3] . وقد عمل بالقضاء فترة طويلة ، والواقع أنه لم يتمتع بالشخصية القوية التي تؤهله للزعامة الفردية كسلفه ، وكان هذا هو المقصود ، نظراً لصعوبة البيعة لأحد العناصر القوية المتنافسة ، ذلك من ناحية ، وللسياسة الجديدة التي ارتأى الإخوان انتهاجها تجاه فاروق وهي تعتمد على مهادنة القصر لاستعادة الجماعة لمكانتها من ناحية أخرى ، فالمختار يمت بصلة نسب لناظر الخاصة الملكية ولرئيس القسم المخصوص الانجليزي بالديوان ، ومعروف عنه دماثة أخلاقه ، وكان القصر يسعى لتبوئه المركز .

وبدأت مرحلة تحالف جديدة بين فاروق والإخوان ، وألغي قرار حل الجماعة وعادت إلى شرعيتها ، لكنها ارتدت ثوباً آخر يتفق مع الاتجاه الجديد ، وكان أول خطاب وجهه المرشد العام يعكس ذلك حيث قصر نداءه للجماعة على تقوى الله وطاعته وترتيل القرآن[4] . مما يستنتج منه اقتصار الدعوة على الجانب الديني والبعد عما سواه . حقيقة أن ذلك لم يكن بجديد حيث أبداه حسن البنا وقت أن حلت الجماعة ، لكن هذه البداية كانت توحي

---

(١) نفس المصدر، عدد ٣٢ في ١١ سبتمبر ١٩٥١، ص ١ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٩.

(٣) الجمهور المصري، عدد ٨٧ في ٢ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ٥ .

(٤) الدعوة، عدد ٣٧ في ٣٠ اكتوبر ١٩٥١، ص ١.

بـالاستكانـة والاستسلام ، وأثبتت الأحـداث أن ذلك لم يكن تخـطيـطاً حتى تتمكن الجماعة من الوقوف بقوة مرة أخـرى . واتبع المـرشـد الجـديد تقـاليد جديدة ، فقد ذهب في ١٤ نوفمبر ١٩٥١ إلى قصر عابدين ليسجـل اسمه في سجل التشريفات بمناسبة تعيينه ، وصحب معه لفيفاً من قادة الإخوان ليـوقعوا معه ، ونشرت صحيفة الجمهورية صورة موثقة من التوقيعات ، ومن الملاحظ عليها وحدة الخط مما يدل على أن الموقع واحد وهو المرشد العام ، كما تبين أن بعض الأسماء لم يتوجه أصحابها الى القصر[١] . وعامة فإن الاتجاه الجديد فرض نفسه .

وكانت الخطوة المثيرة ، تلك الزيارة التي قام بها الهضيبي للملك بقصر القبة في مساء ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ واستمرت ساعـة إلا ربع وأثـارت التكهنات ويعث القلق في الدوائر السياسية[٢] . وخـرج المرشـد العام منهـا ولم يفض بشيء عمـا تم في هذه المقـابلة الرسميـة سوى قـوله « زيـارة كـريمـة لمـلك كريم»[٣]. لكنه روى فيا بعد فذكر أنه في نفس ذلك اليوم اتصل به عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء وأخبره أن الملك يريد مقابلته وحدد لـه السادسـة مساء وطلب منـه ألا يخبر أحـداً وجرى اللقـاء وأشاد فيـه فاروق بضيفـه من حيث نـزاهتـه وعقليته ، وأمل أن تكون رئاسته خيراً، وتكلم عن الدعوة وكيف انحرف البعض من الإخوان ، وأبدى رغبته في نسيان لمـاضي ، وعرج على ما يجب أن تقوم بـه الحكومـة لخدمـة الشعب ، ثم تحول إلى الغـرض الرئيسي مـوضحاً « إن الإنجليز سيخرجون من بلادنا حتماً ، ولكن الـذي يجب علينا أن نقـاومه هـو الشيوعية لأنها تتنافى مع الدين » فأجابـه الهضيبي « نعم الشيوعيـة تتنافى مـع الدين بشرط أن يطبق بحذافيره ونراعي حق الفقير في ثروات الأغنيـاء » فوافق

---

(١) الجمهورية ، عدد ٢٧١ في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٥ .

(٢) الدعوة، عدد ٤١ في ٢٧ نوفمبر ١٩٥١، ص ٧، المصري، عدد ٥٠٢١ في ٢١ نوفمبر ١٩٥١، ص ٢ ، الشعب الجديد، عدد ٣١ في ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٧.

(٣) الجمهورية، عدد ٢٧١ في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٥.

فاروق وطلب من مضيفه تبليغ إخوانه تحياته .[1] واعترف المرشد العام بأن الملك حدد له وسيطاً وكان مكلفاً بخدمته وتنفيذ البرنامج الملكي ، ومما يذكر أن فاروقاً لم يشر بأن يلتزم الإخوان سياسة معينة ، لكنه عرف فيما بعد أنه اتفق على إحالة الجماعة إلى جمعية خيرية في مدى عشر سنوات على الأكثر ، وطلب أن يتجنب الإخوان خوض الانتخابات في أية صورة من الصور حيث أن الاشتراك في الانتخابات ممارسة للسياسة[2] . ومما تجدر الإشارة إليه أنه في مساء يوم المقابلة وعقب عودة المرشد العام إلى منزله وجد الوسيط ينتظره ، ودار بينهما حديث عرف منه الهضيبي المهام الموكولة لهذا الوسيط[3] .

وينقل السفير البريطاني لحكومته ملخص المقابلة ويبين أنها ارتكزت على الحوار حول الشيوعية كعدو رئيسي ، ويسجل أن المرشد العام أكد أنه ليس لدى الإخوان النية في حمل السلاح وأنهم يساندون تطهير الإدارة ، ويشير إلى أن اللقاء اتسم بالود ، ويعلق على أن الهضيبي أصبح مقرباً من الملك ، وتبعث لندن لسفيرها تبلغه بما يتردد على ألسنة البعض في السفارة المصرية حول قرار فاروق بشأن ضم الإخوان إلى جانبه ، وأن ذلك يرجع إلى الرغبة في تكوين جبهة قوية ضد الوفد[4] . ومثل ذلك الواقع ففي تلك الفترة كان الملك يعد الأمر وينتظر اللحظة التي يعمل فيها ضد النحاس ، وهذا ما صرح به حافظ عفيفي لعميد الجالية البريطانية في مصر حيث أوضح أن الاستقبال الملكي للمرشد العام نوع من التخطيط لذلك[5] . كما أن فاروقاً كان على

---

(١) الدعوة، عدد ٨٢ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٥، روز اليوسف، عدد ١٢٦٦ في ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ١٦.

(٢) الجمهور المصري ، عدد ٨٨ في ٨ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ٥.

(٣) الدعوة عدد ٨٢ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٥.

(٤) F.O.Op. Cit,96870, JE 1018 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan, 1st ,1952, F.O - Cairo, Jan 15, 1952, F.O. Op.Cit , 90109, JE 1013 - 41, Stevenson - F.O. Cairo, Dec. 4, 1951, No 135 .

(٥) F.O. 141, 10121 - 24 - 51 G, Memorandum from Cecil Campbell Oct. 22, 1952.

دارية تامة بالوضع المتدهور الذي وصل إليه وفقدانه للشعبية نهـائياً ، ومن ثم أراد احتواء الجماعة علها تعطيه جزءاً مما انتزع منه لما لها من تأييد شعبي ودور وطني وحتى لا تتحول إلى جبهة المعارضة وتتخذ موقفاً مضاداً له .

أمـا من ناحيـة الإخوان ، فقـد خرج الهضيبي من المقـابلة فتوجـه إلى المـركز العـام حيث اجتمع مكتب الإرشـاد ، وألقي تصريحـاً موجـزاً عنهـا ، وعرض الاتجاهات الخاصة بالإخوان وخاصـة ما يتعلق بـالشيوعيـة ، واشترك باقي الأعضاء في المناقشات التي كـان لها طـابع الحـدة[1] ، مما يـدل على الاختلافات التي سرت بينهم ، ولكن الهضيبي بحكم السلطة المخولة له أجرى بعض التعـديلات في الجهـاز السري حيث أبعـد صالـح عشمـاوي ومن على شاكلته نـظراً لتضارب وجهـات النظر ومن بينهـا الشكل الجـديد للعـلاقة مـع الملك[2] . واستعاد الإخوان مكـانتهم وعادت لهم ممتلكـاتهم وأموالهم التي كان محجوزاً عليها ، وقد أصبح ذلك ضرورة شرعية بعد حكم مجلس الدولة ، ويستعرض السفير البريطاني للندن تحليلات هـذا الإجراء ، فيـذكر أنـه ترجم على أساس أنه محاولة من الحكومة لكسب الإخوان ، وأن البعض يعزوه إلى أنه ثمرة التقارب بين الإخوان والقصر[3] . والقول الأخير هو الأقرب للصحة . ومضى المرشد العام في تحركاته وقام بزيارات إلى الأقاليم ، خطب فيها وركز على تطهير الأمة[4] ، كما صـرح بإقصـاء أعمال العنف وفي ذلـك ما يرضي فاروق ، ونفى ما أشيع من أن الجماعـة طلبت من الحكومـة تدريب ١٦ ألف شخص ، وبين أن الكفـاح العملي قـد يـأخـذ صـوراً مختلفـة غيـر مقـاطعـة

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٢٤، في ٢٧ نوفمبر ١٩٥١، ص ٤، الدعوة ، عدد ٨٢ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٥.

(٢) الجمهـورية، عـدد ٢٧١ في ٨ سبتمبـر ١٩٥٤، ص ٥، طـارق البشـرى : المـرجـع المذكور ، ص ٣٧٢.

(٣) F.O. 371 - 90109, JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, No 141.

(٤) الدعوة، عـدد ٤٤ في ١٨ ديسمبر ١٩٥١، ص ٣، عـدد ٤٦ في أول ينايـر ١٩٥٢ ، ص ٣.

الانجليز[1] ، ومثل هذه التصريحات جعلت سيتفنسون يصف تصرفاته بالرزانة[2] .

وتفاقمت الخلافات بين أعضاء مكتب الإرشاد والهضيبي بعد أن استتب الوضع للجماعة ، ولكنه نظراً للصلاحيات التي يخلعها النظام على المرشد العام ، أمكنه توجيه سياستها وفقاً لمشيئته ، ومع نهاية عام ١٩٥١ حدث تصدع ظهرت صورته بوضوح عندما ذهب الهضيبي إلى حافظ عفيفي عقب يومين من تعيينه رئيساً للديوان ليهنئه بالمنصب الجديد[3] ، رغم أن القاصي والداني علم أن فاروقاً جاء به للإجهاز على الحركة الوطنية ومسالمة الإنجليز، ورداً على هذا التصرف كتب محمد الغزالي أحد أعضاء مكتب الإرشاد مقالاً في صحيفة المصري بعنوان « لن تبلغ أمة هدفها إلا إذا نظفت جبهتها الداخلية » تكلم فيه عن الإسلام ومناداته بالاشتراكية الإسلامية ، ورفض الإخوان الارتباط بأية كتلة معتدية ، وأنه لا يجوز بقاء أي جندي انجليزي في العالم الإسلامي ، ثم يبين أن الإخوان أدوا واجبهم في معركة القناة ، وأن للأمة أن تعتمد على رجولتهم دائماً . وغضب المرشد العام من المقال واعتبر الغزالي خارجاً عن الجماعة[4] .

وعندما هاجمت مجلة الدعوة تعيين رئيس الديوان ، أصدر عبد الحكيم عابدين السكرتير العام للجماعة بياناً قال فيه إن المجلة لا تصدر عن المركز العام للإخوان ولا تنطق بلسانه[5] . ومن ثم فقد واصلت المجلة مسلكها فتنشر

---

(١) طارق البشرى : المرجع المذكور ، ص ٣٧٥.

(٢) F.O.Op. Cit, ، ليس معنى ذلك بالطبع أن الانجليز كانوا راضين عن الإخوان ، فقد أدخلوا الجزء المتطرف منهم تحت الاتهام في حريق القاهرة .

(٣) الشعب الجديد، عدد ٣٦ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٤) الدعوة، عدد ١٥٢ في ١٢ يناير ١٩٥٤ ، ص ٣ ، المقال بالمصري الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ .

(٥) نفس المصدر، عدد ٤٧ في ٨ يناير ١٩٥٢ ، ص ١ .

مقالاً لمحمد الغزالي يحمل عنوان « طريق الحق » يهاجم فيه الحاكم المستبد « تعلم الإخوان المسلمون من دينهم أن طغيان الفرد في أمة ما جريمة غليظة ، وأن الحاكم لا يستمد بقاءه المشروع ولا يستحق ذرة من التأييد إلا إذا كان معبراً عن روح الجماعة ومستقيماً معها ، ومن ثم فإن الأمة مصدر السلطات ، والنزول على إرادتها فريضة ، والخروج عن رأيها تمرد ، ونصوص الدين وتجارب الحياة تتضافر كلها على توكيد ذلك »[1] . وتوضح المجلة الصورة التي يجب أن يكون عليها الحاكم « الحاكم في الإسلام راع يعلم ووالد وقائد ، وفي الديموقراطية نائب ووكيل وشريك ومساعد ، ولن تتوفر هذه المعاني جميعاً إلا إذا توفرت المشاركة الوجدانية الكاملة ، فأصبح الحاكم يحس بإحساس المحكومين ، ويشعر بشعورهم ، ويتألم لألمهم ، ويسر بسرورهم ، ويصبح هو القلب الكبير المحيط بكل شئونهم »[2] . وعقب فشل سياسة الهلالي في التطهير تشير الدعوة إلى « أن التطهير إذا لم يأت من أعلى فإنه لا يجيء أبداً »[3] . وبذلك يبدو جلياً أن كل ما سطرته مثل اتجاهاً مضاداً لقيادة الجماعة وشكل عنصراً ثائراً ضد فاروق .

واتباعاً لسياسة القيادة ، تصدر أمرها إلى طلبة الإخوان في الجامعة بعدم الاشتراك في أي تظاهر جامعي[4] ، ويستنكر المرشد العام في برقيته أحداث ٢٦ يناير ويبين أن الجماعة لا تقرها لأنها تضر بالبلاد وتعرضها للثورة[5] . وقد سعى جاهداً في إسقاط أية تهمة عنها . وواصل برنامجه وتوالت زياراته لقصر عابدين ، فيتوجه مهنئاً بمولد ولي العهد في وقت كانت الجموع تهتف في الشوارع ضد فاروق ، ويعود ويتوجه مرة أخرى ليوقع في سجل التشريفات

---

(١) نفس المصدر، ص ٩.

(٢) نفس المصدر ، عدد ٦٢ في ٢٢ أبريل ١٩٥٢، ص ٧ .

(٣) نفس المصدر ، عدد ٧٤ في ١٥ يوليو ١٩٥٢، ص ٦ .

(٤) الكاتب، عدد ٤٤ في ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٥) F.O.Op. Cit, 96870, JE 1018 - 13, Stevenson - F.O, Cairo, Jan 26, 1952, No 184.

رافعاً ولاءه مستنكراً هـذه الصيحات التي تعـالت ضد الأعتـاب السامية مبرئـاً الإخوان من الاشتراك في مثـل هذه الأعمـال[1] . ويعرض السفيـر البريـطاني لحكومته ما يتردد حول استعداد الهضيبي للدخول في وزارة ائتلافية إذا طلب منه ذلك[2] . وفي هذا دلالته على الرضا الملكي عنه ، وتطلعـه للسلطة التي ربما اعتقد أنه من خلالها يمكنه خـدمة قضيـة جماعتـه بطريقـة مباشـرة ودعم مركزها وكيانها . ويذكر ستيفنسون لبوكر التقارير التي تفيد تسلم الإخوان أموالاً من القصر ، ورغم إشارته إلى أنه ليس هناك ما يؤيد صحة ذلـك ، لكنه يؤمن بأن فاروقاً قد وضع تلك السياسة في الاعتبار[3] .

إذن فاعتماد الملك على المرشد العام واستغلال سلطاتـه كان الـدعامـة الأساسية لعلاقته بالإخوان في هذه الفترة ، ولم تكن مظاهر حسن العلاقة لتنم عن أن هذا الاتجاه هو اتجاه عام يشارك فيه الإخوان جميعهم ، لأن الوفاق فقد مكانته لديهم حيث تعددت التيـارات داخل الجمـاعة ممـا جعلها متخبـطة في تخطيطها ، وهذا ما كان يشعر به الملك نفسه ، في الوقت الذي لم يسقط من اعتبـاره المـاضي المتـطرف الملتصق بهم ، ولم يغب عن ذهنـه نقـدهم لتصرفاته ، ولم ينس لحظة أن التحالف معهم شاق للغاية لأن إخلاصهم له مثار شك حتى مرشدهم رغم اتجاهه الواضح والذي يرتبط بشخصيته الهـادئة من ناحية وسياسة المهادنة التي انتهجهـا من ناحيـة أخرى ، إلا أن ولاءه لم يكن نابعاً من القلب ، ولكن الظروف المحيطة بفاروق ووصولـه إلى حافـة الانهيار

---

(١) الجمهورية، عدد ٢٧١ في ٨ سبتمبر ١٩٥٤، ص ٥، المرة الأولى توجه في ١٦ يناير والثانية في ٢٥ مايو .

(٢) F.O.Op. Cit, .90109 JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, No 141.

(٣) Ibid, 96872, JE 1018 - 55, Stevenson - Bowker, Cairo, Jan, 26, 1952, No 1012.

من الجدير بالذكر أن فاروقاً كان يعتقد أن روسيا تمد الإخوان بالأموال عن طريق تمثيلها في مصر .

Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952,

جعلته تواقاً إلى الاستناد إليهم . ومن المعروف أنه كان للإخوان دور في حماية حركة الضباط الأحرار يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأنهم اطلعوا على مهامها قبل قيامها ، والسؤال الذي يطرح نفسه هل الاتصالات تمت مع المرشد العام أم مع العناصر الثورية في الجماعة ؟ مما لا شك فيه أن الضباط المنتمين للإخوان كان لهم دورهم(*) ، والمرجح أن الاتفاق تم مع العناصر الثورية بدليل أنه بعد قيام حركة الضباط ونجاحها واكتشاف قيادة الإخوان للعلاقة بين الضباط الأحرار وتلك العناصر ، حاولت هذه القيادة استثمارها لوارثة الأحزاب السياسية المنحلة وفرض وصايتها على الثورة ، ومن هذا المنطلق بدأت في الاتصالات بالانجليز .

التيارات اليسارية .

ربط العداء المستحكم بين الملكية والشيوعية ، وهذا أمر طبيعي لتضاد النظامين ، وقد ورث فاروق عن أبيه كراهيته للشيوعيين ، وشاركته فيها الأحزاب التقليدية ومصر الفتاة والإخوان المسلمين ، ووضح الخوف الذي عاش فيه الملك من روسيا وخاصة مع بداية الحرب ، وكيف كان مضطراً لقبول إقامة علاقات معها ، وأن المحاولة السطحية للتقرب منها سرعان ما ذابت . وانعكس هذا الشعور على أصحاب النشاط الشيوعي في مصر ، ومما زاد من

(*) يذكر حسين محمد أحمد حموده ـ أحد الضباط الأحرار ـ في كتابه « أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون» ص ٨٤ أنه في حديث له مع عبد الناصر قال الأخير « أنا متصل بحسن الهضيبي وأخذت موافقته قبل الثورة، وأنا متفاهم مع الإخوان في كل شيء » ، ولكن من الثابت أن المذكور دون الكثير من المعلومات التي ثبت عدم دقتها أحياناً وتناقضها أحياناً أخرى . هذا ويسجل كمال الدين حسين في ذكرياته « في صباح ٢٢ يوليو ذهبنا (الرئيس الراحل وأنا) إلى السيد صالح أبو رقيق وكان من قادة الإخوة المسلمين ، وأخطرناه حسب اتفاقنا المسبق بموعد الثورة »، ذكريات كمال الدين حسين ، الحلقة الثانية من قصة ثوار يوليو، المصور، عدد ٢٦٧٢ في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥.

صعوبة الأمر أن التنظيمات التي صاحبت ذلك النشاط أضفت على نفسها السرية مما نتج عنه غموض الموقف . ومع نهاية الحرب وبتشعب الحركة الوطنية وتعدد اتجاهاتها ، سرى التيار الماركسي انطلاقاً من الانتصارات الروسية أثناء الحرب ووجود البعثة السوفيتية في القاهرة ، وأصبح له منحنيات بين الطلبة والشباب المثقف والعمال[١] . وينقل كيلرن لحكومته القلق الذي أصاب القصر ووزارة النقراشي الأولى بشأن الحركة الشيوعية ، ويذكر أنهما يبذلان الجهد المتواصل للقضاء على الدعاية الشيوعية التي يلقون تبعتها على التشجيع الروسي ، ويؤكد لإيدن النشاط المضاد ويبين أن تلك الرعاية التي بدأت بين عامة المصريين تمثلت في كتاب وكراسة عثر عليهما[٢] .

وفقد فاروق أعصابه عندما أرسل إليه خطابا تهديد ، أحدهما موقع عليه باسم الحزب الشيوعي المصري ، والآخر بدون توقيع ، وعلى الفور اتصل عبد الفتاح عمرو بالسفير البريطاني وعبر له عن خشية الملك من الشيوعية في مصر ، والتقى المستشار الشرقي بمدير الأمن العام الذي انتابه نفس الشعور ، وصرح أحمد حسنين باقتناعه بأن هدف روسيا الاستيلاء على مصر التي تعد القلب والمركز العصبي للشرق الأوسط[٣] . وبذلك ترسخت عقيدة ارتباط الوجود الشيوعي بالاتحاد السوفيتي . وفي لقاء لفاروق مع أحد الشخصيات الانجليزية ، وأثناء الحديث عن الخطر الشيوعي ، ركز الملك على توسعات روسيا ثم بين أنه ليس هناك حزب شيوعي رسمي في مصر ، وإنما وكالة تعمل بإيحاء من روسيا وتمدها بالمال ووصل عدد أعضائها إلى ٣٠٠ ألف عضو ، لكنه لم يتمكن من إثبات أن المنبع روسي ، وذكر أن مبلغاً يتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠ ألف جنيه كانت تصرف في

---

(١) Lenczowski : Op. Cit, p. 327.

(٢) F.O. op. cit, 45930, J 1326 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 14, 1945, No 874, F.O.Op. Cit, 46003, J 6003, J 1412 - 440 - 16, Killearn - Eden, Cairo, April 11, 1945, No 536,

(٣) Ibid, 46003, J 1522 - 440 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 25, 1945, No 610.
تأسس هذا الحزب في نهاية عام ١٩٤٩ لكن نواته وجدت منذ عام ١٩٤٥ .

المدن المصرية ، وأظهر أنه لا بد من إقصاء المظالم التي تزدهر بسببها الشيوعية[1] . وواضح أن الغموض الذي طغى على النشاط الشيوعي جعل المعلومات التي تصل لمسامع فاروق ينقصها الدليل القاطع ، وفي الواقع فإن أكثر ما أفزعه ـ كما أشار رئيس الديوان للسفير البريطاني ـ سريان الشيوعية بين الجيش[2] . أيضاً لم يكن حديث الملك عن القضاء على القيم من منطلق إيمان بذلك ، ولكن كحركة رد فعل للمبادىء التي انتشرت واعتبرها هدامة ، بالاضافة إلى التوصيات التي صدرت عن المسئولين البريطانيين ، فقد نصحه تشرشل بالإصلاح الاجتماعي ، وكرر كيلرن على مسامعه أهمية النزول إلى الميدان الاجتماعي والإسراع بتحسين الحال فيه ، مما جعله يقدم على بعض الخطوات والتي غلب عليها طابع الدعاية أكثر منها إصلاحاً، ووصل حرصه إلى أنه عندما يستقبل الطلبة الناجحين كعادته السنوية يحذرهم في رسالته من الأفكار المخربة التي تبثها النزعات الإيديولوجية[3] . والمقصود الشيوعية .

وعقب الحرب وحتى مشارف الخمسينات تكثفت القوى لإجهاض التحركات اليسارية ، وكثرت الاعتقالات ، وتفنن إسماعيل صدقي في استخدام سياسة العنف لصالح القصر من ناحية وللطبقة صاحبة الامتيازات من ناحية أخرى ، وسارت على هديه الحكومات المتعاقبة ، وقام البوليس بدوره الإيجابي حتى إن فاروقاً بعث إلى حكمدار بوليس الإسكندرية يشكره على ما قام به تجاه المظاهرات[4] . ومعروف أن الشيوعيين أحد الأطراف فيها ، ومما يذكر أن حالات الانقسام التي سادت بين الجماعات الماركسية قد ساعدت على ضعفها ، وحتى محاولات الاتحاد التي جرت سرعان ما فشلت ، وكان ذلك عاملاً جوهرياً للتنكيل بها .

وأضفيَ طابع السرية على الصحافة الشيوعية ، ولم تتمكن الصحافة صاحبة

(١) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945, PREM 82, Middle East, Aug 1st 29, 1945.

(٢) F.O. op. cit, J 2962, - 440 - 16, Killearn - Bevin, Cairo, Sept 1st , 1945, No 1218.

(٣) Ibid, 53332, J 4064 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Sept. 27, 1946, No 1494.

(٤) Ibid, J 3453 - 57 - 16, Campbell - F.O, Aug. 9, 1946, No 1351.

الهوية اليسارية من تصويب هجومها على فاروق في ذلك الوقت وإنما من بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرضتها يكون النقد للنظام القائم الذي يمثل الملك قمته . ووكلت المهمة للمنشورات التي طبعت ووزعت ، واختص أحدها بفاروق ـ يتبع الحزب التروتسكي وعثر عليه في فبراير ١٩٤٨ ـ وقبض البوليس على أثر توزيعه على ٣٢ شخصاً من المشتبه فيهم وفتشت منازلهم ، ولما لم يعثر على شيء يدينهم أخلى سبيلهم . حمل المنشور عنوان « ملك سكير يحكم ويتحكم في الشعب » ووقع عليه كاتبه باسم فكري وهو اسم مستعار . ويحكي التاريخ الطويل للأسرة المالكة وينعتها بالطغيان ، ثم يتحول إلى فاروق ويذكر أنه عربيد ولم يترك قصر غني إلا ودخله ولا فقير إلا وداسه تحت قدميه ، ويطلب التخلص من حكم هذه الأسرة التي تتعاون مع الانجليز منذ زمن طويل . ويبين المنشور أنه حينما أراد الشعب التعبير عن رأيه بالمظاهرات حكم النقراشي البلد من حديد ، وجاءت حكومة إسماعيل صدقي لتقتل الأبرياء ، ويهاجم تعيين إبراهيم عبد الهادي رئيساً للديوان وتعيين محمد حيدر وزيراً للحربية رغم العلم بقسوته وبأنه عميل لرسل باشا ، وأن فاروقاً يحكم البلد كما يشاء ويئن الشعب تحت حكمة ، ويستغل الصحف الكاذبة في نشر أخبار غير حقيقية كاهتمامه بالنواحي الاجتماعية ، وأنه في الوقت الذي يقول فيه إنه يعمل على الإصلاح الاجتماعي يلقي بالاشتراكيين في السجون ، وأن خطبه كاذبة ، فهو يتكلم عن وجوب أن يعطي الأغنياء الفقراء في الوقت الذي يمتلك فيه عشرات الآلاف من الأفدنة ويعامل فلاحيه كمتسولين ، وأن الأولى به إطلاق سراح عبيده ليتحرروا .

ويوضح المنشور أن فاروقاً من سلالة أجنبية ولا يمكن أن يكون غير ذلك ، وأنه يغتصب النساء ويعتدي على أية فتاة أو امرأة تروق في نظره على كورنيش الإسكندرية أو في الأوبرج ، وقد أمر باستبعاد ابنة البارون امبان حينما رفضته ، وقتل له عمر فتحي ـ كبير ياورانه ـ ابن علي أيوب حينما دخل منزله وكان فاروق مع زوجته ، وقبض على الصحفي الذي أراد إذاعة الخبر ، وغير ذلك من

الوقائع الدنيئة التي تشينه ، ويستغل فيها من تحت يده لتنفيذ جرائمه ، وينتهي المنشور ليسجل « ليعلم الملك فاروق أن اليوم آت للقاء هذا السكير العربيد من سلالة الطغاة ، وسيقضي عليه الشعب بثورة تقضي على النظام والرأسمالية والإمبريالية ويحكم الشعب نفسه بحكومة من الفلاحين والعمال »[1] . وكانت تلك هي الرؤية الشيوعية لفاروق ، وإن اشتملت على صورة فيها كثير من الواقع ، إلا أنها أقحمت عليها بعض الخصائص التي لا تتفق مع طبيعته مثل شرب الخمر .

وفي عام ١٩٤٩ تحركت الجماعات الماركسية بين الجامعة والعمال ، ومع انتهاء الحكم السعدي وبداية الحكم الوفدي نما النشاط الشيوعي وتشعب ، ووضع التقرير العام للقسم المخصوص بوزارة الداخلية في ١٢ يناير ١٩٥٠ الشيوعيين على رأس قائمة الخطرين على البلاد ، وفي حديث للسفير البريطاني مع فاروق في ٨ أبريل من نفس العام أعاد الأخير تصريحه بشأن صرف الاتحاد السوفيتي لمبالغ كبيرة في مصر على الشيوعيين ، ثم أوضح أن وزارة الداخلية تقف لهم ولحركة السلام بالمرصاد[2] . حقيقة أنه اتخذت إجراءات ضدهم ولكن مما يذكر لحكومة الوفد الأخيرة أنها أطلقت الحريات بقدر ، فعقب عودة الملك من رحلته في خريف هذا العام ، وزع الشيوعيون منشوراتهم التي تحض على الثورة[3] . ومما لا ريب فيه أنهم وجدوا المادة الدسمة التي تخدم أغراضهم فيما يختص بسلوك فاروق . وقد تعرض رئيس الوزراء للشكوى من بعض رجال الحاشية لأنه لم يتخذ إجراء صارماً ضد الشيوعيين[4] . وفي ذلك إشارة إلى المناخ الذي عاشت فيه التنظيمات

---

(١) Ibid, 69250, J 1435 - 1262 - 16, Speaight - F.O, Cairo, Feb. 23, 1948, No 501.

(٢) Ibid, 80348, JE 1016-40, Campbell-F.O, Cairo, April 1st 1950, No 167, F.O, Op. Cit, 90131, JE 1051-80, Stevenson-F.O, Cairo, April 10, 1950, No 45.

(٣) Ibid, 80344, JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 27, 1950.

(٤) F.O. 141 - 1449, 1941 - 9 - 51 G. Minute from H. E. May 23, 1951 .

اليسارية ، وليس معنى هذا أن أطلق العنان لها ، فقد جرت حركات التفتيش والاعتقال ، ولكن لم تكن اليد حديدية ، كما أن أحكام القضاء ساعدت على ذلك .

ووفقاً للطريقة التي يلجأ إليها فاروق عند المد الشيوعي وشجعته عليها السياسة البريطانية حتى تشكل عائقاً أمام أي منفذ لروسيا، فقد تحدث مع د. سمر سكيل وزيرة التأمينات البريطانية عن حماسته للبرنامج الذي عرض عليها ، وعرج في حديثه عن الشيوعية للدرجة التي اتهم فيها طه حسين بأنه قريب منها ، ثم تكلم عن مظاهرة ١٣ يناير ١٩٥١ وكيف أنها كانت شيوعية الطابع ، وأراد أن يظهر لها أنه لا يخفي عليه شيء ، فبين أنه في مساء اليوم السابق لها أرسل رسالة عن طريق قائد بوليس القصور إلى مدير الأمن العام يعلمه فيها بعنوان المنزل الذي وضعت فيه الخطط النهائية للمظاهرة ، وفي اللحظة التي كانت تعد فيها . وينقل ستيفنسون للندن تبرم الملك وضيقه وعدم رضاه عن مديرية الأمن العام سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو في مناسبات أخرى تعاملت فيها مع الشيوعية ، وذكر فاروق للسفير البريطاني أنه أصدر تعليمات بشأن أن تتوخى المديرية التعاون مع السفارة البريطانية ، فأبدى الأخير موافقته على أن الاتصال الوثيق هو الأفضل(١) .

وسيطر على فاروق أن الشيوعية لن تبقيه على العرش ، وقد استغل بعض الوصوليين هذه العقدة وحملوا له الأخبار التي كانت وهمية في أحيان كثيرة ، فكان شغله الشاغل أن يطلب من كبار القصر المسئولين إعداد التقارير عن الخلايا الشيوعية وأنشطتها(٢) . وقد تسبب ذلك الخوف الذي سيطر عليه في أن يلقي بثقله تجاه المعسكر المضاد للشيوعية . ومما لا شك فيه أن انتشار الدعاية الشيوعية قد ساعد على تبصير الشعب بالمؤشر الذي ارتفع إليه الفساد ، فيسطر

---

(١) F.O. 371 - 90129 , JE 1051 - 18, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 15. 1951, No 11.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤١٤٧ في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢، ص ١ .

ستيفنسـون لحكومتـه « إن الفلاحيين والعمـال والطبقـات الفقيرة بصفـة عامـة أصبحوا يتكلمون عن الفساد للدرجة التي جعلته يبدو خطيراً . . . وهناك انطباع لي بدا مؤخراً وهو أن خط الدعاية ضد الشيوعية والذي لـه تأثيـر في الغرب ، تأثيره هنا بسيط ، حيث رغبة الشعب الأسـاسية هي تغيير طرق معيشتهم حتى يحتملوها ، وشعب هذا البلد ليست عنده الصور الخادعة لمميزات الشيوعية ؛ حيث بدأوا يفكرون بأن أي تغيير سيكون نجدة لهم حتى ولو كان مؤقتاً »[1] إذن فالملك على صواب في تخوفه من الشيوعية بعد انتشار النقـد للأوضـاع التي يرتكز عليها النظام القائم .

وبرزت في ذلك الوقت صحيفة الملايين التي أصدرتها الحركة الوطنيـة للتحرر الوطني (حوتو) لتواكب صحف المعارضة في الهجوم على فـاروق ، فتنشر « نحن لا نخشى ضخامة الكارثة التي نواجهها . . . إن هذا الوطن ينهار . . . كل علامات التصدع واضحة بارزة . . أمة تعيش في عهود الإقطاع وهي تتحدث عن الدستور والبرلمـان ، أمة تمـوت من الجوع وهي تقيم المعـارض والتماثيل ، أمة في النهاية تدخن الحشيش وهي تحلم بزعامة العرب أو زعامة المسلمين»[2]. وواضح التهكم على الملك . وتهاجم الصحيفة مسألـة هدايـا الزفاف الملكي وكيف تحولت إلى هدايا شخصية ثم توجه حديثها إلى فاروق « والملك المحبوب يفرحه أن تكون الهدايا التي تقدم إلى أعتابه معاهد ومستشفيات ومشاريع شريفة لإسعاد شعبه العزيز ، وتطعم لجنة الاحتفالات العام بالقاهرة عشرين ألفاً من الفقراء ابتهاجاً باليوم السعيد ، والملك المحبوب يتمنى أن يأكل عشرون مليوناً من المصريين طوال العام وكل عام، وتقيم مختلف الهيئات حفلات سمر وغناء احتفالاً باليوم البهيج ، والملك المحبوب يكتمل هناؤه لو اتجهت هذه الهيئات إلى دموع الفقراء وجراحهم ، فإن حفلات السمر يدعى إليها السعداء ، لا البائسون والمحرومون ، وفي السجون اليوم

---

(1) Ibid, 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison, Alex, June 15, 1951.

(٢) الملايين، عدد ٢٢ أبريل ١٩٥١، ص ٣ .

مئات المسجونين ضحايا الرأي ، والعذاب الذي يعانونه اليوم في خضم السجون لأشد ألماً على نفوسهم من أن يحرموا مشاركة البلاد أفراحها من مثل هذا اليوم السعيد »[1] .

وتهنيء الملايين الملك على صفحاتها بالزواج في الظاهر ، وفي الباطن تشير إلى الأوضاع السيئة « إن الملايين من المصريين يرجون أن تكون هذه المناسبة السعيدة فجراً يبدد الظلام الحالك الذي يتخبطون فيه »[2] ، وتنشر صورة الملكين وتعلق على الاحتفالات والزينات التي تضيء القاهرة طوال الليل « والملك المحبوب يسعده أن يدخل النور إلى كهوف مظلمة يسكنها الملايين من المصريين ليضيء جنباتها الكئيبة كل ليلة لا ليلة واحدة »[3] . ولما كانت وزارة التموين قد قررت زيادة مقررات السكر والزيت والدقيق في شهر المناسبة ، تتوجه الملايين للملك لتقول « الملك المحبوب يبهجه أن تكون هذه الزيادات في مقررات التموين كل شهر لا شهراً واحداً ، وأن يجد أفراد شعبه ثمن هذه المقررات »[4] . وتنعطف الصحيفة ـ من طرف خفي ـ على الشخصيات التي تشترك في المضاربة بالأسواق والتي لا يجيز لها القانون أن تزاول نشاطاً ما في ذلك المجال ، وتنوه للملك وتختم قولها « يجب أن نواجه الحقائق ، يجب أن نعرف أننا لا نحكم حكماً نظامياً ، إن هذا الدستور عبث لأنه لا يقيد أحداً ولا يفيد أحداً . »[5] ثم لا تلبث أن تحض على الثورة « إن أحاديث السخط على جميع أوضاع الحياة في مصر قد زخرت بها المجالس واستفاضت بها أنهار الصحف والمجلات . . . ولقد ضج الكلام حتى احترق . . فماذا بعد ذلك كله ؟ هل المقصود أن نظل نروي ونسمع ونبدي

---

(١) نفس المصدر، عدد ٦ مايو ١٩٥١، ص ص ١، ٧ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٢ أبريل ١٩٥١، ص ٦.

(٣) نفس المصدر ، عدد ٦ مايو ١٩٥١ ، ص ١ .

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر، ص ٥ .

ونعيد . . . إنما الوسيلة الوحيدة للإنقاذ والتدارك السريع للحالة هو في تجميع الساخطين »[1] . وتصادر الصحيفة لأنها نشرت نبأ الرحلة الملكية قبل إذاعته بأربع وعشرين ساعة حيث عد ذلك مخالفة لقانون أنباء القصر ، لكنها عادت من جديد[2] . ومن الملاحظ أن هجومها لم يكن سافراً أو صارخاً حيث سيطر عليها اتجاه الحركة فيما يتعلق بالقضاء على الاستعمار ، إذ يتبعه انهيار لدعائمه في الداخل .

وأسهمت صحيفة الكاتب الصادرة عن حركة أنصار السلام ـ تدخل ضمن التيارات اليسارية ـ في هذا النشاط، فتلتقط صورة لفاروق وهو يمد يده ليقبلها حسن عاكف[3] ، بهدف إظهار العلاقة بين السيد والتابع . وتكتب عن الاستعراض العسكري للقوات البريطانية في فايد بمناسبة الاحتفال بزواجه[4] . بهدف كشف نوعية علاقته مع بريطانيا . وتنشر صورة من وثيقة صادرة من السفارة الأمريكية بالقاهرة تشمل نصوص اتفاقية المعاونة الفنية بين البلدين[5] ، بهدف تأكيد نفوذ الولايات المتحدة وما يتمتع به كافري من نفوذ استثنائي لعلاقته بفاروق . وتذكر أن أحد المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة وهو عباس حليم تظهر صورته في الحفلات في الوقت الذي لم توجه فيه الدعوة للبرلمانين المعروفة مواقفهم[6] ، بهدف الإعلان عن احتضان الملك للمتهمين في القضية . وتهاجم الصحيفة الشخصيات المرتبطة بفاروق ، فتحذر من محمد حيدر وتسرد مواقفه غير الوطنية منذ ثورة ١٩١٩[7] . وتنتقد تعيين أحمد عبود في مجلس الشيوخ وتستهزىء به فتبين أن السبب في اختياره «ليدافع عن

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٩ أبريل ١٩٥١، ص ٥ .
(٢) اللواء الجديد، عدد ١٢ في ٣ يوليو ١٩٥١ ، الملايين، عدد٢ ديسمبر ١٩٥١ . ص ١ .
(٣) الكاتب، عدد ١٣ في ١٢ مايو ١٩٥١ ، ص ٤ .
(٤) نفس المصدر، عدد ١٢ في ٥ مايو ١٩٥١ .
(٥) نفس المصدر ، عدد ١٦ في ٢ يونيو ١٩٥١ ، ص ٤ .
(٦) نفس المصدر، عدد ١٣ في ١٢ مايو ١٩٥١ . ص ٥ .
(٧) نفس المصدر، عدد ١٦ في ٢ يونيو ١٩٥١ ، ص ٣ .

مصالح العمال » وتنعته بالمليونير الفقير الذي هو في حاجة إلى المساعدة ، لذا فقد تقرر له إعانة شركة سعيدة وشركة السكر « خوفاً على مصالح الشعب »(١) . ولم يكن خافياً على أحد ارتباط ذلك بمصالح الملك . واستقبلت الكاتب تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان باستياء بالغ واستعرضت حديثه في الأهرام ومواقفه ، وبينت أنه لم ينعقد إجماع الشعب على كراهية سياسي كما انعقد على كراهية هذا الرجل ، واعتبرته عدواً له(٢) . وبذلك سبحت مع التيار وأدت دورها .

وسارت الدعاية اليسارية بخطى سريعة ، ووصلت السفارة البريطانية المعلومات المؤكدة لذلك حتى أن أحد مبلغيها أخطرها بأن سائقه أحضر بعض الأغذية من السوق فوجدها ملفوفة في منشور يشير إلى الملك وثرواته التي تقدر بالملايين ، ويعلق المبلِّغ بوصفه لحالة الفقراء(٣) . ولم يكن فاروق بغافل عن مثل تلك المنشورات مما سبب له الأزمات وزاد من كرهه وغضبه على الشيوعيين ، وانتهز فرصة حريق القاهرة وأدخلهم تحت الاتهام ، وصرح بذلك السفير البريطاني وبين أنهم حصروا التخريب في القاهرة لأن عددهم ليس كافياً كي يقوموا بأعمال مماثلة خارجها وأنهم استخدموا الشباب الاشتراكي معهم(٤) وأمر طبيعي أن يرغب الملك في الانتقام من أعدائه بصورة أو بأخرى . واستمر شبح الشيوعية يطارده حتى إنه خرج من مصر معتقداً أن السند الذي ارتكنت عليه حركة الجيش هو الشيوعية(٥) ومما تجدر الإشارة إليه أن بعضاً من الضباط الأحرار سار في ركاب هذه الإيديولوجية ، لكنها لم تصبغ الحركة التي حرصت على إقصاء مثل هذه التيارات جانباً .

---

(١) نفس المصدر، ص ٦.

(٢) نفس المصدر ، عدد ٤٤ في ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ص ١ ، ٣.

(٣) F.O. Op. Cit, 90123, JE 10110 - 215, R. Greg - Embassy, Giza, Dec 5, 1951.

(٤) Ibid, 96870, JE 1018 - 32, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 30, 1952, No 259, F.O, Op. Cit, 96871, JE 1018 - 37, Jan 31, 1952, No 266.

(٥) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952.

الفصل الثامن

بين الإسلام والعروبة

الاتجاه الإسلامي

في إطار التخطيط الذي وضعه علي ماهر للملك عقب وفاة أبيه الهيمنة على الأزهر واستخدامه لتحقيق السياسة المرسومة في المجال الإسلامي ، ولم يكن ذلك بجديد، وإنما استمرار لسياسة فؤاد الذي أراد السيطرة على تلك المؤسسة ، وقد نص دستور ١٩٢٣ على خضوعها له ، وفي عام ١٩٢٧ تمكنت حكومة عدلي يكن من إصدار قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بحق الحكومة مشاركة الملك في تعيين الرؤساء الدينيين وعلى رأسهم شيخ الأزهر . ووقف ذلك القانون عقبة أمام فؤاد الذي رغب في تعيين الشيخ الظواهري شيخاً للأزهر ، وبقيت الوظيفة شاغرة ثم تدخل المندوب السامي وعين الشيخ المراغي عام ١٩٢٨ ، وباستقالته عين الشيخ الظواهري الذي ألغى القانون السابق بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ، وبالتالي أعيدت سلطة التعيين كاملة للملك ، وعقب استقالة الشيخ الظواهري ، عاد المراغي لمشيخة الأزهر مرة ثانية ووضع قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ألغى به قانون سلفه ، لكنه لم ينص صراحة على إعادة قانون مشاركة الحكومة للملك[1] . ومن ثم أمسك القصر بهذا الخيط واستأثر بالأزهر وشيخه .

---

(١) فخر الدين الأحمدي الظواهري : المرجع المذكور ، ص ص ٦١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،

F.O. 141 - 844, 504 - 4 - 42 - 42 G. From Agent Dec. 21, 1942.

ومن الملاحظ أن لبريطانيا دورها في تولي الشيخ المراغي هذا المنصب ، والعلاقة بينهما متوطدة منذ أن كان الشيخ قاضياً لقضاة السودان ، وعليه عد من وجهة نظرها رجلاً محترماً وذا صفات كاملة وثاقب النظر(*) . ولما كان صاحب شخصية قيادية ، توسم فيه علي ماهر المعين له على تنفيذ الخطة ، ووجد الترحيب من الشيخ حيث يتفق ذلك مع مصلحته خاصة بعد أن تغيرت الأوضاع في مصر ، إذ فضل اتخاذ جانب القصر هذه المرة لاقتناعه بإمكانية تبوئه مكانة عالية ليس في مصر فقط وإنما خارجها، وبالتالي يعلو هو الأخر وفقاً لهذه المكانة . من هذا المنطلق تطابقت أفكار علي ماهر وشيخ الأزهر ، وشكلا ثنائياً نشيطاً ، واستعملا الأدوات التي تسهل لهما مهمتهما ، واستخدما المعاونين للوصول إلى الهدف الرئيسي الذي يسعيان إليه ، هذا وقد أسهم كل من مصر الفتاة والإخوان المسلمين في هذا الأمر . وتعددت الطرق وإن كانت كلها تؤدي إلى نهاية واحدة وهي العمل على الارتفاع بمصر وحاكمها إلى مرتبة الزعامة الإسلامية . ومن الجدير بالذكر أن بعضاً منها قد فشل ، والبعض الأخر واصل استمراريته رغم اختفاء علي ماهر والمراغي من الساحة ، وأرجع ذلك إلى أن ما أشرباه لفاروق في هذه السن المبكرة تأصل فيه ورسخ ، وراوده أمل تحقيقه على مر الأيام ، لذا حرص على المحافظة على الشكل الذي احتل مكانه في أعين الشعب منذ أن اعتلى العرش . وفي الواقع فإن المصريين عامة بحكم تكوينهم متدينون وطبيعتهم تجعلهم يتأثرون سريعاً بالاتجاهات المرتبطة بالدين ، ومن هنا كان استغلال ذلك للصالح الملكي .

وتشاء الظروف أن يعتلي فاروق العرش والنحاس يقبض على زمام الحكم ، وأصبح منتظراً أنه لتحقيق السياسة الماهرية المراغية لا بد من الاحتكاك بحزب الأغلبية ، وكان مما دخل تحت التخطيط أن تجرد الحكومة من سلطاتها تدريجياً وتسحب شعبيتها لحساب الملك الذي يقبض على السلطتين الدنيوية والدينية . ولم يكن الحزب الحاكم يؤمن بهذه النظرية

(*) F.O. 371 - 45932, J 2882 - 10 - 16, Killearn - F.O, Aug. 23, 1945, No 1182.

ورفض بشدة إقحام الدين في السياسة ووضح ذلك جلياً في موقفه من حفل التتويج . ولكن لم يفت هذا في عضد القصر . وتسلطت الأضواء على الملك أثناء تأديته للدور الديني الذي أعد له الإعداد الجيد ، فمنذ توليه العرش والصحافة تتبع خطواته إلى المساجد يوم الجمع والتي رافقه فيها المراغي ـ لم يشترك الحكام السابقون في صلاة الجماعة إلا في المواسم المعروفة ـ ولم يقصر ارتياده للمساجد الكبيرة ، وإنما ذهب للصغيرة أيضاً ، واختيرت له الواقعة في الأحياء الشعبية ، وذلك حتى يلتف حوله الناس ويلتصق به لقب الملك الصالح . وهو يضع حجر الأساس للمساجد الجديدة ، ويفتتح التي تم إصلاحها ، ومما يذكر أنه يوم افتتاحه لمسجد أبي العلاء بعد إصلاحه التفت به حركة شعبية في بولاق رفعته أعلى الدرجات[1] . والحقيقة أن هذه الحركة كانت نابعة من حب الشعب له أكثر من كونها تنظيماً سعى لتنفيذه .

وشاعت تصرفات فاروق داخل المساجد لتضفي عليه سماحة الإسلام ولتبرز ديمقراطية الحاكم ـ وفقاً للتخطيط ـ فعلى سبيل المثال أثناء صلاته في مسجد السيدة نفيسة ، وقف رجال الحرس ولم يؤدوا الصلاة ، فرفض وأمرهم بتأديتها قائلاً « إننا جميعاً في حراسة الله » ، وخلع على خطيب المسجد خلعة « شال كشمير » وأمر بصرف ٣٠٠ جنيه لخدمة المسجد ، وعندما دخل مسجد الرفاعي ووجد سجادة فاخرة فرشت له أشار برفعها قائلاً « نحن هنا في بيوت الله سواسية » ، وبينما يصلي على الباخرة النيل ووجد أن المصلين تأخروا عنه قليلاً وأصبح وحده في الصف ، رفض هذا الوضع قائلاً « أنا لا أقبل أن أتقدم عليكم في الصلاة لأننا كلنا أمام الله سواء »[2] . وبذلك بهر الناس بمثل تلك الأقوال وثبت حبه في فؤادهم ، وحتى عندما سافر إلى انجلترا في رحلته الثقافية ،

---

(١) الأهرام ، الأعداد من ١٨٤٧١ في ١٦ مايو ١٩٣٦ إلى ١٨٧٢١ في ٦ فبراير ١٩٣٧، ص ص ١ ، ٨، أعداد متفرقة.

(٢) نفس المصدر، عدد ١٨٧٢١ في ٦ فبراير ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٨٩٩٣ في ٣١ يوليو ١٩٣٧، ص ٨، آخر ساعة المصورة، عدد ١٦١ في أول أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٣.

جاءت الأخبار من لندن أنه صلى في مسجد « ووكنج »، ومن باريس أنه أدى الفريضة في مسجدها[1] ، كي لا تغيب صورته الورعة عن الذهن في مصر ، وكانت الصور التي التقطت له في هذا الميدان تظهره خاشعاً متبتلاً مسبحاً .

ولم يقتصر الأمر على ارتياد المساجد ، وإنما كان من الضروري أن يشارك فاروق في الاحتفالات الدينية التي لها المكانة في قلوب المصريين ، خاصة مناسبة المولد النبوي الشريف ، فيستقبل أهل الطرق الصوفية ، ويحضر تلاوة القصة النبوية الشريفة بساحة المولد بالعباسية ، ويذهب إلى مسجد أبي العلاء لحضور الاحتفال ـ لم يحضره فؤاد إلا مرة واحدة ـ وعلى طول الطريق كانت الجماهير تحييه، وحدث أن أراد السهر في المولد كفرد عادي، وبالفعل حضر إليه بصحبة أحمد حسنين ولكن عرفت شخصيته وأحاطت الناس به وعلت الهتافات بحياته[2] . وفي ذلك دليل على أنه جذبه حب المغامرة . وواصل حضور الاحتفالات الدينية التي تقام في المساجد ، في الإسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان وليلة القدر ورأس السنة الهجرية ، وفي خلال تلك المناسبات يتبرع للفقراء والجمعيات الخيرية ومصابي الحوادث[3] .

واستغل شهر رمضان للدعاية تماماً ، فاستن له عادة استمرت طوال عهد فاروق، وضع أساسها وفقاً للخطة المرسومة، حيث أعلن عن إقامة موائد ملكية للإفطار ، ودعى إليها مختلف الطوائف والهيئات العلمية والاجتماعية ليكون لقاء الملك معهم ، أيضاً استنت مسألة الدروس الدينية في هذا الشهر والتي أقيمت في مختلف المساجد وألقاها الشيخ المراغي ، وحرص فاروق على

(١) الأهرام، عدد ١٨٩٢٩، في ٢٨ مايو ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٨٩٣٠ في ٣٠ مايو ١٩٣٧ ، عدد ١٨٩٥٠ في ١٨ يونيو ١٩٣٧، ص ٨.

(٢) نفس المصدر، عدد ١٨٤٨٤ في ٢٩ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨، عدد ١٨٤٨٧ في أول يونيو ١٩٣٦ ، ص ٨، عدد ١٨٤٨٨ في ٢ يونيو ١٩٣٦، ص ص ١ ، ٨.

(٣) الأهرام، الأعداد من ١٨٥٩٦ في أول أكتوبر ١٩٣٦، ص ٨ إلى ١٩١١٥ في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ ، ص ٨، أعداد متفرقة .

حضورها بانتظام ، وأمر أن تكون الدعوة إليها عامة بعد ملاحظته أنه لا يحضرها إلا الكبراء مرتدين الردنجوت ، وكان يفترش الأرض مع باقي المستمعين بينما يجلس المحدث على مقعد مرتفع . كذلك مثلت أحاديثه الإذاعية قناة أخرى للاتصال وقربت المراد للمستمعين ، وفاضت بالتقوى والورع ، واشتملت على آداب وفضائل المناسبة[1] . وبطبيعة الحال لم تخل من الإشارة أو التلميح إلى الشئون السياسية ، ولم تكن الحكومة تعلم شيئاً عنها قبل إذاعتها .

وأدخل القرآن الكريم لتكتمل صورة الملك الصالح ، فهو يضعه في جيبه ويقول لمرافقيه إنه دليل الحياة عنده ، وفي يوم ذهابه إلى البرلمان لتأدية اليمين الدستورية ، وعقب نزوله سلم القصر ، يتوقف فجأة ويترك معيته ليصعد للطابق العلوي مسرعاً ليحضر بالمصحف الذي كان قد نسيه ، وعندما مثل المستشارون الجدد بين يديه ليؤدوا اليمين التي نص عليها الدستور ، أراد أن يدعم هذا القسم ويؤكد أن يؤدى على المصحف[2] . وكان ذلك تقليداً جديداً . وطبقت التعاليم الخاصة بالإنفاق في سبيل الله، واعتبرت المساجد بنداً من البنود ، ونال الأزهر الاهتمام ، فصدر الأمر الملكي بفرشه بالسجاد والرخام النفيس ، كما أمر فاروق بصنع ستر « سيدي أبي عبد الله الحسيني » وتطريزه بأسلاك الذهب الخالص ، كل هذا على نفقته الخاصة[3]. وفي ذلك مناورة دينية بارعة حيث أصبح يعرف عنه أنه وصل إلى أقصى مرتبة الإيمان ، وقوبل عمله بالحمد والتضرعات .

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٨٦٣٦ في ١ نوفمبر ١٩٣٦ ، ص ٨، عدد ١٩٠٨٩ في ٤ نوفمبر ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٩٠٩٣ في ٨ نوفمبر ١٩٣٧، ص ١، عدد ١٩١١١ في ٢٦ نوفمبر ١٩٣٧، ص ١ ، المصور، عدد خاص في ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص ٣، آخر ساعة المصورة، عدد ١٦٢ في ٨ أغسطس ١٩٣٧، ص ٣٢.

(٢) السياسة الأسبوعية، عدد ٣ في ٣٠ يناير ١٩٣٧، ص ١، آخر ساعة المصورة ، عدد ٥٠٠ في ٧ مايو ١٩٤٤، ص ٣، البلاغ ، عدد ٤٧٠٧ في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٧ ، ص ٦.

(٣) الأهرام، عدد ١٩٠٣٤ في ١٠ سبتمبر ١٩٣٧، ص ٨، المصور، عدد خاص في ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص ٣٢.

كانت هذه هي الطرق التي سلكها ثنائي علي ماهر والشيخ المراغي ، وأصبح الارتباط وثيقاً بين فاروق وشيخ الأزهر، وراح الأخير يشيد في الصحافة بـالملك وغيرته على الإسلام وحبه التوسع في معرفته وتفهم أصوله وإعجـابه بعمـر بن الخطاب وتأثـره به في حب العـدل والنظام وكـره الظلم والاستبـداد ، ومضى يتغنى بديموقراطيته ويصف مـرافقته لـه لزيـارة بيوت الفـلاحين في تفاتيشـه ، وحملت خـطبه ودروسـه نفس المعنى[1] . ومن ثم أدخل في روع النـاس أن فاروقاً هو الفاروق عمر حتى لقد صدق الملك ذلك ، واعتبر السفير البريطاني أن الشيخ هو المسئول عن الاتجاهات الدينية في سياسة القصر ، وأنه كان له تأثير ذو وزن على تلميذه الصغير[2] . وتوغل نفوذه ، وأصبحت صلته مبـاشرة بالملك ومثل له عوناً قوياً في صراعه مع الوفد ، فحارب النحاس قبل سفره إلى مؤتمر مونترو ، وكان وراء المناداة بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية ، وأشـرك طلبة الأزهر في المظاهرات الموالية للقصر والمضادة للحكومة ، التي تعـرض لها في أحاديثه الدينية بطريقة ملتوية لكنها مفهومة ، وأشهـر سلاح الـدين في وجهها مدعياً وجود سيطرة قبطية على الحكم[3] . وعليه وضحت الصورة المتناقضة ، وهذا ما سعى إليه التخطيط ، ملكاً صالحاً ورعاً وتقياً ، ورئيس وزراء له الصفات العكسية .

وأرادت الصحـافة أن تـظهر المكـانة التي تمتـع بها فـاروق في الشـرق الأقصى ، فتنقل زيارة زعيـم مسلمي الصين لـه والهدايـا التي حملها من قبـل الجمعيات الإسلامية[4] ، وتنشر ما ذكرته عنه كبرى الصحف الإسلاميـة هناك من حيث ارتباطه بالإسلام وما يتمتع بـه من منزلـة في قلوب المسلمين ، وأن

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ١٦٥ في ٢٩ أغسطس ١٩٣٧، ص ٢٢.

(٢) F.O. Op. Cit.

(٣) Ibid, 20887, J 4602 - 20 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Nov, 23, 1937, No 612.
عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ، ص ٩١.

(٤) الأهرام، عدد ١٨٦٣٥ في ٩ نوفمبر ١٩٣٦، ص ٨.

مسلمي الشرق الأقصى أحسوا بأن الكلمة التي أذاعها يوم توليه العرش أنها موجهة لهم ، ورغم صغر سنه إلا أنه يباشر ملكه ويرعى مصالح بلاده ويبدي عطفه الملكي على أبناء المسلمين في كل بقاع الأرض « ويؤدي هذه التبعات كلها كأكبر ملك محنك يقظ ذي تجارب عظيمة »[1] . وقد دخل تحت ذلك حقيقة وهي أن الملك الشاب شد انتباه العالم وخاصة المسلمين ، هذا بالإضافة لارتباطه بمصر صاحبة المركز المرموق في العالم الإسلامي ، ومما يذكر أنه عندما سافر إلى بريطانيا بعد توليه العرش أرادت الجالية الإسلامية هناك أن تستقبله وتحتفل به ، ولكن الخارجية البريطانية وضعت في اعتبارها ابن سعود ، واقترحت الاتصال بالممثل السعودي لأخذ رأيه ، ورأت أنه في حالة إتمام ذلك لا يمثل الهنود[2] . ولم يخرج ذلك إلى حيز الوجود ، لكنه يدل على المكانة التي سعت بنفسها إلى فاروق .

صاحب الدعاية السابقة للملك خطوة لها من الأهمية ما جعلها تثير جدلاً لفترة طويلة ، والحقيقة أنها لم تكن وليدة مع فاروق وإنما اعتبرت استمراراً لاتجاه سعى إليه أبوه ، وهي الرغبة الملكية في عودة الخلافة إلى مصر وأن يصبح الملك أمير المؤمنين ، ولما فشل فؤاد في تحقيقها ، بعثت من جديد مع بداية عهد ابنه ووضعت كهدف أساسي لتحقيق سياسة القصر . هذا ويجب التنويه بأن تأثر الملك الشاب بالمحيطين به ، وإحساسه بأنه ملك لأهم دولة في العالم الإسلامي ، وأصوله الألبانية ، وتربيته ، واستغلال رغبة الغالبية العظمى من الشعب ، كل ذلك جعله ملتهب الحماس لتأدية هذا الدور ، ويعلق لامبسون بأن هذه العوامل جعلته يقحم نفسه دون تبصر في هذه الحركة[3] . وجهزت الإمكانيات، وهيىء المناخ ليضفي التكوين الإسلامي على الخليفة الجديد .

---

(١) البلاغ، عدد ٤٦٣٢ في ٥ سبتمبر ١٩٣٧، ص ٧.

(٢) F.O. Op. Cit, 20883, J 1635 - 20 - 16, F.O. Minute, Gasellee, April 6, 1937.

(٣) Ibid, 23366, Lampson - Halifax, Cairo, May 5, 1939, No 564.

وتصدرت المصور للمهمة ونادت بأنه آن الأوان لإحياء الخلافة بعد أن انتهت مصر من كفاحها السياسي ، وبينت أن النية متجهة لتحقيق زعامتها الفعلية والدينية على دول الشرق الإسلامي ، وعرضت لمنشأ الخلافة حتى إلغائها ، ولآراء الأقطاب ورجال الدين المؤيدين في الوقت الذي نشرت فيه بعض المقتطفات من كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذي يحمل الرأي المعارض . وأطلقت على الملك لقب « صاحب الجلالة فاروق الأول خليفة المسلمين » وبينت أنه أحب لقب لسمع كل مصري وقلبه ، وأنه أضيف له عن جدارة تامة وأن أقطار الإسلام تناقلت أنباء تقواه وجهاده لإعلاء كلمة الدين الإسلامي ، وأن جمعية الخلافة التي يرأسها السيد أبو العزايم أرسلت إلى جمعيات الخلافة في الهند وجاوة وغيرها من الدول الإسلامية تدعوها الى عقد مؤتمر في القاهرة للنظر في مسألة الخلافة والذي تحدد له ٢ اكتوبر ١٩٣٧ ، وأن بعض الجمعيات وصلت ردودها ، وهذا المؤتمر سيكون تمهيداً لعقد مؤتمر رسمي يمثل الدول الإسلامية ، وأساساً فالبيعة لا تأتي عن طريق حكومي أو رسمي بل الأمر متروك للشعوب (*) .

وتبنى الشيخ المراغي الموضوع ، ونادى بوجوب المناداة بالملك خليفة للمسلمين ، ووقف النحاس بالمرصاد لذلك، وأعلن أنه يثلج صدره أن يرى مقر الخلافة في مصر، وأنه مستعد لبحث الأمر لتنفيذه بعد مدة من الزمن لأن الظروف القائمة تمثل عقبات أمام التحقيق ، فمصر في حاجة الى تركيز جهودها لمعالجة مشاكلها الداخلية ، وإقامة الخلافة يحتاج إلى دعاية واسعة بين الشعوب الإسلامية ، وبين أن نشاط الدعاية الإيطالية في الشرق العربي على خطة عكسية تتعارض مع المصالح المصرية مما يجعل تنفيذ الرغبة المصرية أمراً عسيراً ، وأشار إلى أن انجلترا لا تحبذ إثارة هذه المسألة ، في هذا الوقت

(*) المصور، عدد ٦٣٩ في ٨ يناير ١٩٣٧ ، ص ١٠ ، عدد ٦٤٠ في ١٥ يناير ١٩٣٧، ص ١٤ ، عدد ٦٤١ في ٢٢ يناير ١٩٣٧، ص ١٥ ، عدد ٦٧٤ في ١٠ سبتمبر ١٩٣٧، ص ٩.

حتى لا تستغلها إيطاليا لإثارة المتاعب في الشرق الأدنى ، وذكر أن مصر - باعتبارها حليفة - لا تريد أن تتخذ موقفاً معارضاً للمصالح الانجليزية في السياسة الخارجية[1] . كانت هذه رؤية رئيس الوزراء وواضح منها الرفض التام للمسألة . وسقطت الوزارة الوفدية وأزيحت عقبة كبيرة من طريق القصر .

ومع تولي محمد محمود الحكم ، وتمرس فاروق بالسلطة ، ونجاحه في تجربة الإطاحة بالوفد، ازدادت رغبته في المضي على نفس الدرب ، موقناً بأن حكومته ستقدم له العون ، وبذلك يتحقق المطلوب ، وخاصة أن الشيخ المراغي كان من أنصار الأحرار الدستوريين ، وقد كتبت إيفننج ستاندارد معلقة على أن هذه العلاقة ستدفع لمزيد من التقدم في ذلك المجال « إن هذا التحالف يعطي قوة لها أنصار في كل مكان »[2] . وواصل فاروق سياسته ، فهو يرتاد المساجد المختلفة بصورة منتظمة ، وتعلو الصيحات عند دخوله لها وخروجه منها مرددة « الله أكبر » ، « الملك الصالح » ، « الملك الأمين »[3] . وتملؤه النشوة وهو يعرض تقواه على الناس مركزاً على المسبحة التي بين أصابعه . هذا وقد أصدرت وزارة الداخلية كتاباً لرجال الإدارة من المحافظين والمديرين والمأمورين للاقتداء بالملك الصالح الذي يضرب المثل الأعلى لشعبه في التمسك بأحكام الدين وذلك بإقامة الصلوات الجامعة في المساجد[4] .

ومن منطلق استخدام الدعاية الإسلامية بتشجيع الاحتفالات الدينية ، يسهم فاروق بالاشتراك فيها ، ويحرص على استعراض المحمل والكسوة ويظهر في الصور وعلى يمينه الشيخ المراغي وعلى شماله محمد محمود

---

(١) نفس المصدر، عدد ٦٨٩ في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧، ص ١٤ .

(٢) الأهرام، عدد ١٩١٦٣ في ١٨ يناير ١٩٣٨ ، ص ٨.

(٣) نفس المصدر، عدد ١٩١٩٤ في ١٩ فبراير ١٩٣٨، ص ٨ ، عدد ١٩٥٦٦ في ٤ مارس ١٩٣٩، ص ٨.

(٤) نفس المصدر، عدد ١٩٣٠٤ في ١١ يونيو ١٩٣٨، ص ٨.

وبجواره علي ماهر ، مما يدل على الوئام بصدد هذه السياسة ، وتستمر الولائم الملكية الرمضانية والدروس الدينية التي يحضرها فاروق والأحاديث التي يذيعها والإشارة الى أواصر المصاهرة بين الأسرتين المالكتين في مصر وإيران[1] ، لما في ذلك من معنى يخدم القضية . وتعلق الصحف البريطانية على تلك الخطوات ، ويعقب لامبسون « إن الملك لم يقصر تهنئته في مناسبة بداية العام الهجري على رعاياه ولكنه تحدث للعالم الإسلامي جميعه »[2] .

وفي الواقع فإن خطبة الأميرة فوزية أخت فاروق إلى شاه بور محمد رضا ولي عهد إيران ، كانت عاملاً مساعداً على تثبيت الفكرة الإسلامية ، وتمكن الشيخ المراغي من إزالة العقبات بشأن هذا الارتباط[3] . فعندما ذُكر أن الأمير شيعي والأميرة سنية قال « ليس في الإسلام ما يمنع هذا الزواج على الإطلاق » ، أيضاً كان علي ماهر من أشد المتحمسين لهذا الزواج وصرح « إن اليوم الذي تبدأ فيه الأسرة الملكية المصرية بمصاهرة الأسرة المالكة الإيرانية هو اليوم الذي تبدأ فيه عظمة مصر الحديثة ، وما يرجى لها في أن تكون أكبر درة في تاج الإسلام ، وهو حلم سوف يتحقق على يدي جلالة الملك فاروق حقق الله الآمال »[4] . واعترف رئيس الديوان بأن المسألة كانت سياسية ودينية ، فبالإضافة الى تأكيد زعامة مصر على البلاد الإسلامية ، فإن الزواج يوحد مذهبي الشيعة والسنة في الإسلام . وكتبت الصحف البريطانية والأمريكية تنوه بأن السبب في هذا الارتباط يعود إلى أن الفكرة متجهة الى إعادة الخلافة

---

(١) نفس المصدر، الأعداد من ١٩٢٧٢ في ١٠ مايو ١٩٣٨ إلى ١٩٥١٧ في ١٣ يناير ١٩٣٩، ص ص ١ ، ٨، أعداد متفرقة، البلاغ، عدد ٥٠٢٦ في ٢٤ اكتوبر ١٩٣٨، ص ٨.

(٢) F.O. op. cit, 23304, J 803 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb, 21, 1939, No 191.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٤ في ٢٩ مايو ١٩٣٨، ص ١٠.

(٤) نفس المصدر .

الإسلامية وتنصيب فاروق خليفة للمسلمين[١] . ومما تجدر الإشارة إليه أن الأقوال كانت قد ترددت قبل هذا الارتباط بأن الملك أحمد زوغو ملك ألبانيا تقدم لخطبة الأميرة ولكنه لم يوافق عليه[٢] . وفي ذلك تلميح لإمكانية أن تكون المصاهرة من بلد إسلامي لتحقيق الغرض المنشود.

واتباعاً للمنهج يبعث فاروق بمنحة مالية لجمعية بناء وترميم المساجد في لبنان ، ومن ثم تنشر الصحافة اللبنانية بيان الجمعية بشكر الملك المصري ، وتأتي الدعوة من اليابان ـ بالنيابة عن المسلمين في الشرق الأقصى ـ لينيب الملك مندوباً لافتتاح مسجد طوكيو ، ويلتقي مندوبو الصحف بضيوف مصر المسلمين لينقلوا انطباعاتهم عن فاروق كملك مسلم[٣] . وبذلك سيطر على الأجواء المناخ الإسلامي ، وازداد فاروق ثقة بالولاء له وكانت تطربه هتافات طلبة الأزهر أمام القصر بأنه حامي الإسلام والمسلمين[٤] . وبدا وكأنه أصبح أمير للمؤمنين ، وكانت أول ترجمة لذلك ما حدث في الأزهر في الأسبوع الثاني من يناير ١٩٣٨ عندما ذهب إليه لتأدية صلاة الجمعة ، فارتفعت صيحات المصلين بالهتافات له ومن بينها « ليحيا الخليفة » وكان الشيخ المراغي قد أعد العدة لذلك ، وهذا ما نوهت إليه إيفنينج بوست عندما ذكرت شهرته في العالم العربي وبينت أنه ستزداد معرفة العالم به بعد توليه عقد القران الملكي ، وتكلمت عن مركزه الوطيد حيث صار يحسب حسابه كقوة خلف العرش ، وأنه من بين المستشارين الذين لهم اتصال دائم بفاروق ، والوحيد صاحب النفوذ الحقيقي لديه ، وهو يطمع في أن يقود مصر نحو إحياء الروح الدينية، وانتهت الى قولها « لا ريب أن مصر كزعيمة للثقافة بين الأمم الإسلامية تستطيع أن تقوم

---

(١) نفس المصدر، عدد ٧٣٥ في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨، ص ٣٥.

(٢) نفس المصدر ، عدد ٢٠٤ في ٢٩ مايو ١٩٣٨، ص ١.

(٣) الأهرام، عدد ١٩١٦٤ في ١٩ يناير ١٩٣٨، ص ٨، عدد ١٩٢٢١ في مارس ١٩٣٨، ص ٨، البلاغ، عدد ٥٠١٧ في ١٧ أكتوبر ١٩٣٨ ، ص ٩.

(٤) الأهرام، عدد ١٩٥٠٦ في أول يناير ١٩٣٩ ، ص ١١.

بقضية ناجحة في سبيل إحياء الخلافة الإسلامية »[1] . كما نشرت ديلي سكوتش أن شيخ الأزهر يهيىء فاروقاً ليكون خليفة على مملكة دينية تضم ٢٥٠ مليون مسلم في أنحاء العالم ، وأن مما له مغزى أن طلبة الأزهر الذين كانوا يحيونه كملك أصبحوا يحيونه كخليفة[2] .

وفي يوم عقد القران الملكي امتلأت ساحة قصر عابدين بوفود الأزهريين ، ومن بين الهتافات التي رددتها « ليحيا الملك الصالح زعيم المؤمنين خليفة المسلمين » . ويظهر الملك من شرفة القصر ، وعندما يدخل تعلو الهتافات فيخرج مرة ثانية[3] . وواصلت الصحافة البريطانية تعقيباتها ، فتذكر ديلي تلجراف أن فاروقاً يحكم أكبر بلد إسلامي في العالم ، وأشارت إلى إمكانية أن يصبح رأس الخلافة والزعيم المعترف به للأمم الإسلامية، وأن تتزوج الأميرات المصريات بأمراء وملوك عرب [4] . وكتبت يوركشير بوست « مهما يرق في عين الملك فاروق عمله ، فلا مندوحة من أن يكون لأعماله رد فعل في العالم الإسلامي المترامي الأطراف بعد أن زادت خطورة مركزه بزوال الخلافة ثم بعد ما نالت مصر استقلالها السياسي »[5] . وتكهنت بعض الصحف لخطوات عملية لذلك ، فقالت صنداي جرافيك « إن جلالته صار شديد التمسك بدينه ، وأنه ينوي أن يكون رئيساً لجميع الشعوب الإسلامية ، وسيصل سمو أغا خان - وهو زعيم أربعين مليون مسلم - إلى مصر لمفاوضة الملك فاروق[6]. وبالفعل فإن أغاجان حضر لمصر والتقى بشيخ الأزهر، ولكن

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٩١٦٣ في ١٨ يناير ١٩٣٨، ص ٨.

(٢) نفس المصدر، عدد ١٩١٦٦ في ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص ٩.

(٣) نفس المصدر، عدد ١٩١٦٥ في ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص ٨.

(٤) نفس المصدر، عدد ١٩١٦٦ في ٢١ يناير ١٩٣٨، ص ٩، عدد ١٩٢٥٤ في ٢١ أبريل ١٩٣٨، ص ٤.

(٥) نفس المصدر، عدد ١٩١٦٦ في ٢١ يناير ١٩٣٨، ص ٩.

(٦) نفس المصدر عدد ١٩١٦٢ في ١٧ يناير ١٩٣٨ ، ص ٨.

الأخير نفى هذه المسألة[1] . وتناولت الصحيفة الفرنسية الاكسيون فرانسيز الموضوع وبينت أن هناك ثلاثة مرشحين ، ملك الأفغان، ملك السعودية، ملك مصر ، والأولان بلداهما فقيران ، كما أشارت إلى تصلب ابن سعود مما قد يحمل بقية الدول الإسلامية على عدم قبوله ، وتصل إلى أن جميع الظروف تؤيد فاروقاً لتبوئه هذا المركز، لكنها تحذر من إعادة الخلافة لأنها تعني تأليف كتلة من الدول الإسلامية تقف في وجه الدول الأوروبية[2] . وبذلك أصبحت الخلافة لها كل تلك الاهتمامات ، وانصبت الأنظار على فاروق مما كان له الدعاية المرجوة التي سعت إليها سياسة القصر .

وأحدث هذا الأمر ردود فعل لدى الدوائر السياسية البريطانية ، فعقب نشر خبر الهتافات لفاروق في الجامع الأزهر بوصفه خليفة للمسلمين ، بعث المسئول البريطاني في كينيا إلى لامبسون يسأله عن صحة الخبر ، وهل بالفعل أعلن فاروق نفسه خليفة أم أن ما حدث كان مجرد هتافات من الجمهور ؟ وإذا أعلن ذلك ، فما هو تأثيره على المسلمين في جميع أنحاء العالم ؟ وهل سيحدث رد فعل بين العرب ومصر ؟ ثم يبين أن المسألة الدينية في كينيا ليس لها دور كبير، ومع ذلك فإنه يوجد عرب على الشاطىء ولا بد من الحيطة ، ويأسف لعدم وجود النحاس في هذه الأوقات . ويرد عليه السفير البريطاني موضحاً أن ما حدث ليس خطيراً ، وأنه مجرد صيحات أضفت على فاروق الخلافة قولاً لا عملاً ، وكل ما في الأمر أساساً أن الملك الشاب يلعب مع شيخ الأزهر لعبته عن طريق الإسلام ليجذب إليه الغالبية العظمى التي تتمثل في الوفد ، وفي الوقت نفسه يبين أن فاروقاً كوالده يدعو للخلافة بالإضافة إلى أنه يريد أن يكون لمصر دورها في العالم الإسلامي ، وأخيراً يذكر لامبسون أن المسألة لم تصل بعد للدرجة التي تثير العالم الإسلامي ، وإذا حدث وأصبح

---

(١) نفس المصدر، عدد ١٩١٧٢ في ٢٧ يناير ١٩٣٨، ص ٨.
(٢) نفس المصدر، عدد ١٩٢٥٧ في ٢٤ أبريل ١٩٣٨، ص ٩.

ملك مصر خليفة ، فإن ذلك سيثير ابن سعـود ، ويسجل أنه لا يمكن تجاهل موقف الوفد المضاد سواء لفؤاد أو لفاروق(١). وتأتي تأشيرة الخارجية البريطانية لتبرز أن الوقت ليس مناسباً لدعوة فاروق للخلافة ، وتأمل الا تكون الفكرة قد اختمرت في رأسه ، وإن كان لا يزال يحلم بها فيجب محوها لما في ذلك من انعكاسات لدى تركيا والسعودية مما يؤثر على المصلحة البريطانيـة ، ويرسـل إيدن إلى لامبسون ليعدد له الاعتبارات التي يضعها أمامه ، ومن بينها أن مسألة جامعة إسلامية أمر غير مرغوب فيه(٢) .

ويبعث الممثل الدبلوماسي البريطاني في جدة للنـدن ، ليوضـح الأمور بالنسبة لموقف ابن مسعود ، فيذكر أنه رفض التوقيع على المعاهـدة الإيطاليـة بالطائف عندما وضـع حاكم اليمن لقب أميـر المؤمنين بجوار اسمـه ، وحلت المشكلة بإحلال لقب الإمام على اعتبار أن كلاًّ منهما إمام ديني في مملكته ، وأنه طالما لم تكن المملكة السعودية ممثلة ، فقد استعمل الإمـام يحيى لقب أمير المؤمنين على اليمن فقط . أما بالنسبة لمصر ، فالـوضع يختلف كليـة ، نظراً لموقعها وكثافـة سكانها وثروتها ، وبالتالي لو نودي بفاروق خليفة فمعناه أنه خليفة على المسلمين عامة ، وهذا ما يعارضه ابن سعـود بشدة من جميـع الوجوه ، فهو لا يوافق على أن تكون الخلافة لغيره وإن كان يعلم أنه لن يوافق الجميع على منحها له ، وعليه تعلق الخارجية البريطانية بأن ما أورده ممثلها يؤيد وجهة نظرها(٣) . وفي ذلك الوقت يصل خطاب من الهند إلى لامبسون يفيد بأن هناك علماء مصريين قد أرسلوا إلى عدة بلاد إسلامية للقيام بالدعاية للخلافة وأن الشيخ المراغي أبدى رغبته مؤخراً في أن ترسل تلك البلاد ممثلين

---

(١) F.O.Op. Cit, 21838, E 1034 - 1034 - 65, Popham - Lampson, Nairobi, Jan 18, 1938, Lampson - Popham, Cairo, Feb. 8, 1438.

(٢) Ibid, Lampson - Oliphant, Cairo, Feb. 8, 1934, F.O.Op. Cit, 21945, J 394 - 6 - 16, Eden - Lampson, F.O.Cairo, Feb. 10, 1938, No 166.

(٣) Ibid, 21838, E 1687 - 1034 - 65, Bullard - F.O, Jedda, March, 9, 1938.

لها يشكلون قنصليات إسلامية في القاهرة . وتستاء الخارجية البريطانية وتبين أن ما يتفوه به شيخ الأزهر يعد غاية في الخطورة ، وأن إثارة موضوع الخلافة يغضبها ولا بد من تبصير الحكومة المصرية بمغبة ذلك . ومع هذا فهي تنكر التدخل ، فعندما سأل أحد أعضاء البرلمان عن إعادة الخلافة أجابته بأن المسألة تخص المسلمين ، وأن الحكومة البريطانية ليست على استعداد للخوض فيها[1] وقد اهتمت وزارة الهند بهذه القضية نظراً لمكانة الهند لدى بريطانيا ولتلك الأعداد الكبيرة من المسلمين التي تضمها ، فأرسلت للخارجية البريطانية لتعلمها بأن مسلمي الهند لا يعارضون وجود خلافة إسلامية في مصر وأنهم سيؤيدون في حالة قيامها وتذكر « إن أي إشارة في هذا الموضوع من أغاخان في الهند ستقابل وفقاً للظروف بما يلزم من الخارجية »[2] .

ولم يؤثر رفض بريطانيا لهذا الاتجاه على الجهود التي استمرت فيه رغم ما تردد في تلك الآونة من أن الشيخ المراغي سقطت عنه الحظوة الملكية وأن ذلك بفعل علي ماهر[3] . ولم يكن ذلك غريباً ، فالسياسة في القصر متلونة ، ونوعية شخصية رئيس الديوان تجعله شديد الميل للسيطرة التامة على فاروق ، وبالتالي فقد اثبتت الأحداث أنه عندما يأخذ غيره نصيباً أكثر مما هو محدد له من عطف الملك يكون قد اعتدى على مكانته ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تأزم الموقف بين فاروق ورئيس وزرائه جعل الأخير يطلب من الشيخ المراغي التوسط لإنهاء بعض المسائل المعلقة ، وللسعي في تهدئة الموقف ، وعندما أحس شيخ الأزهر بأن علي ماهر يحتل جزءاً من شكوى محمد محمود صرح بأنه اعتزل السياسة بكافة أنواعها[4] . ولم يلبث أن تمتع برضا الملك

---

(١) Ibid, E 1870 - 1034 - 65, Lampson - F.O, Cairo, March 25, 1939, E 3737 - 1034 - 65, Parliamentary Question, June 22, 1938.

(٢) Ibid, E 3877 - 1034 - 65, India Office - F.O, July 1 st, 1938.

(٣) F.O. 407 - 222, J 1989 - 6 - 16 , Lampson - Halifax, Cairo, May, 6, 1938, No 510.

(٤) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٧ في ١٩ يونيو ١٩٣٨، ص ١٣، عدد ٢١٦ في ٢١ =

عنه ، ومضى يلقي خطبه التي لم تعد تقتصر على المناسبات الدينية وإنما أيضاً في المناسبات الملكية وانصبت على مآثر فاروق في الحقل الإسلامي[1] .

ويظهر لامبسون تبرمه من علي ماهر ، ويبين لحكومته أنه في وقت ما سيكون هناك من يلعب الدور معه بمعنى أنه سيفقد العطف الملكي ، كما يذكر مواصلة مساعي القصر لخلق هالة إسلامية تحيط بفاروق ويبدي شكه في كون رئيس الديوان رجلاً متديناً ، ويرى فيه أنه يدعم تلك السياسة على أساس أن مصر يمكنها أن تلعب دوراً عظيماً بالاتجاه إلى الشرق أكثر منه إلى الغرب ، وبالتالي فمن منطلق كونها رائدة للقومية الإسلامية يمكنها أن تمارس نفوذاً له وزنه في آسيا[2] . ومضت الدعاية في نشاطها ، وبجوار تحركات مصر الفتاة والإخوان المسلمين التي استخدمها القصر جيداً ، استغلت الصحافة الموالية له ، فأخذت آخر ساعة المصورة على عاتقها الحث والتشجيع لإنجاح مشروع الخلافة ، وساقت المعلومات التي تجعله سهل التحقيق ، فذكرت أن كثيراً من أمراء الشرق أبدو رغبتهم في أن يتولى فاروق الخلافة وأن الحكومة البريطانية ترحب بذلك إذ أنه في قيام دولة قوية في مصر الحليفة والصديقة أكبر ضمان لسلامة المصالح البريطانية ، وأن الدوائر السياسية تقول إن انجلترا تتخذ هذا الموقف لخوفها من تأثير دعاية موسوليني التي يقصد منها الفوز بتأييد المسلمين . وتتابع المجلة الموقف الخارجي ، فتبين أن مصر كانت تخشى ألا تعترف إيران بحقها في الخلافة ولكنها تأكدت من أنها يسرها تولي فاروق لها ، وأن الدوائر المسئولة في العراق وسوريا وأفغانستان أبدت الشعور الطيب ، وأن بعض الأمراء الهنود كتبوا إلى مصر يرحبون بذلك . وأن أغاخان صرح

= أغسطس ١٩٣٨ ، ص ٨ .

(١) الأهرام، عدد ١٩٢٦٨ في ٦ مايو ١٩٣٨ ، ص ٨ .

(٢) F.O. op. cit.

باستعداده للبيعة ، كما أشارت إلى أن رشدي أراس وزير خارجية تركيا بين أن حكومته فصلت الدين عن الدولة ومع هذا فهي ترحب بكـل تحالف إسـلامي يقوم في الشرق وخاصة إذا تزعمته مصر ، وتنتهي إلى أنه ليس معنى ذلك أن المشروع عرض رسمياً على الدول الإسلامية ، وأن فـاروقاً قـد قبل أن يكـون خليفة ، ولكن معناه أن المباحثات غير الرسمية التي يقوم بها البعض صادفهـا النجاح ، ولم يبق سوى تعديلات أخيرة حتى يتخذ المشروع الصبغة الرسمية ، وعندئذ يتنازل السلطان عبد الحميد الخليفة السابق لفاروق ، وتختم قولها بأن هذه المسألة لن تكلف الخزانة المصرية شيئاً بل بالعكس ستستفيد مصر منهـا أدبياً ومادياً ودينياً[1] .

ولم يكن جميع ما أوردته المجلة معبراً عن حقيقة المشاعر ، حقيقة أن بريطانيا كانت تواقة لإبطال ادعاء موسوليني بأنه حـامي العالم الإسـلامي[2] . لكن موقفها الرافض سبق أن وضح . أما بالنسبة لمن عددتهم ، فلم يكن الأمر بهذه السهولة وهذا الترحيب حيث ثبت فيما بعد أنهم معارضون وعلى رأسهم شاه إيران[3] . وبالرغم من ذلك فإن أحداً لم يراجـع المجلة فيما أوردتـه من معلومات لما يتفق مع رغبة القصر ، وعليه والت أسلوبها ، فعندما عقد المؤتمر العربي لبحث مشكلة فلسطينية كتبت معلنة أن بعض كبار المصريين أراد جس نبض الوفود ومقدار تأييد أو ترحيب الدول الشرقية بفكرة إعادة الخلافـة ، فلم يتحدث البعض صراحة ، لكنهم أوضحوا أن الشعوب العربية يسرهـا أن تقوم

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٦ في ١٢ يونيو ١٩٣٨، ص ٨. وصل الوزير التركي الى مصر في ٩ ابريل ١٩٣٨، وأكرم فاروق وفادته وتلقى منه دعوة كمال أتاتورك له لزيـارة تركيا .

F.O. 371 - 22003, J 1698 - 601 - 16, Laamson-F. O. Cairo, AApril 14, 1938.

(٢) Ibid, 20883, J 1635 - 20 - 16, F.O. Minute, April 6, 1937.

(٣) آخر ساعـة ، عدد ٧٣٥ في ٢٤ نـوفمبر ١٩٤٨ ، ص ٣٥، أشـار لامبسون إلى وزيـر الخارجية البريطاني إلى أن هذه الحركة كان لها أثر ضار في بعض الدول الإسلامية ،

F.O.Op. Cit, 23366, Lampson - Halifax, Cairo, May 5, 1939, No 564.

في مصر خلافة للمسلمين ، وأن زعيماً عربياً صرح بأنه ليس في الشرق من هو خير لخلافة المسلمين من فاروق ، وأن الهتافات ترددت بحياة فاروق الأول خليفة المسلمين ، وأن بعض الأعضاء اقترح انتهاز الفرصة وإقرار إعادة الخلافة الإسلامية ومبايعة فاروق ، ولكن وجد من الأصوب دعوة مؤتمر آخر لذلك ، وتعلق المجلة بأنه من المنتظر عقده في شتاء ٤٠ / ١٩٤١ وسيدعي إليه ملوك وأمراء جميع البلاد الإسلامية الشرقية والغربية ووفود العرب ، وستقام المهرجانات بمناسبة هذا اليوم الذي ينصب فيه فاروق خليفة على المسلمين ، ثم تسطر أنه يعلم أن خلافة المسلمين مهمة شاقة متعبة « ولكن وهو الملك المسلم التقي لا يتردد في قبول هذه المهمة ما دام وراءها إعلاء مجد الإسلام »[1] . وقد وصل الأمر بالمجلة أنها تنشر ماكتبه ماسوني يهودي حول الترحيب بفاروق كخليفة للمسلمين وامبراطور للعرب والعبريين[2] . وبذلك يتضح أنه في سبيل تحقيق الغاية بررت الوسيلة .

واتجهت المصور إلى إلتقاط بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجه المشروع ، فكتب فكري أباظة عن مصر الزعيمة وكيف توحدت النظرة إليها على اعتبارها زعيمة الأمم الشرقية وقبلة المسلمين ، ويتحدث عن مركزها في أفريقيا، وأن بعض الكتاب الانجليز والفرنسيين يعدونها مصدر خطر على تونس ومراكش ، وذلك بسبب حماستهما لفاروق ، ويذكرون أن شمال أفريقيا يتتبع بكل اهتمام خطواته وهو مأخوذ بإسلاميته وصلاحه ، ويصورون ما تحدثه السينما المصرية من أثر خطير حينما ينجلي على الشاشة صورته وهو يصلي أو يستعرض الجيش ، فيكون ذلك بمثابة إثارة للأهالي تدفع بأيديهم إلى التصفيق الحاد ، ويسترسل هؤلاء الكتاب في أن مصر ترنو للخلافة ، ويعتقدون أنها لو

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٢٤ في ١٦ أكتوبر ١٩٣٨، ص ١٤ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٠٧ في ١٩ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٣٥، عدد ٢٠٨ في ٢٦ يونيو ١٩٣٨، ص ٤ .

تحققت فيتبعها برنامج سياسي شامل يتجه إلى السيطرة السياسية على بعض الأقطار الإسلامية[1] . وكان الهدف إظهار أن القوى الاستعمارية يمكن لها أن تقف أمام تطلعات المسلمين وآمالهم التي تتمثل في شخصية ملك مصر .

أثارت هذه الاتجاهات السفير البريطاني ، فكتب إلى هاليفاكس معرباً عن أن فاروقاً بتوجيه من علي ماهر يستمر في السياسة الإسلامية لأبيه دون أن يكون له بعد نظره، وهذه السياسة داخلية تقلق الأقباط الذين يشكون من ازدياد الاضطهاد ضدهم في الوظائف الحكومية ، وخارجياً فإنها تتجه إلى تأكيد نفوذ مصر في المنطقة الإسلامية التي هي في حمى بريطانيا وفرنسا ، ويبين أنه سواء أصر على هذا الحلم الأحمق في قيام الخلافة بمصر ، أو كان الهدف المطروق السعي إلى نوع من زعامة دينية مصرية للإسلام ، فإن هناك خطر بين يكمن في هذه السياسة الملكية يؤدي إلى إثارة التعصب في مصر ، وأيضاً يتولد عنها تعاون إسلامي بين البلاد الساخطة على السياستين البريطانية والفرنسية ، وينتهي إلى التركيز على أن السياسة الإسلامية لفاروق تعني بريطانيا مباشرة ويجب وضعها تحت المراقبة بكل عناية . وتؤيد الخارجية البريطانية رؤية سفيرها فيما يختص بما ورثه الملك ، لكنها تشير إلى أنه أصبح صاحب الكلمة ، وموقفه اتسم بالود تجاه بريطانيا في الفترة الأخيرة[2] . وبذلك يبدو أن النبرة الحادة تجاه هذا المسلك قد خفت .

وجاء حدث صلاة فاروق إماماً بالأمراء العرب ليثير ضجة كبيرة حوله ، ففي ٢٠ يناير ١٩٣٩ توجه الملك مع الأميرين السعوديين فيصل وخالد والأمير اليمني سيف الإسلام وضيوف مصر ـ الذين مكثوا في مصر بعض الوقت قبل سفرهم إلى مؤتمر المائدة المستديرة بلندن ـ وكبار رجال الدولة والجيش الى مسجد قيصون لأداء صلاة الجمعة ، وكانت مفاجأة عندما ترك فاروق الصف

---

(١) المصور ، عدد ٧٢٧ في ١٦ سبتمبر ١٩٣٨ ، ص ٧.

(٢) F.O. op. cit, 21948, J 4332 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov. 7, 1938, No 1197.

الأول وتقدم الى المحراب ، ووقف على أثر الانتهاء من الخطبة وتهيأ ليؤم المصلين ، وصلى بهم ، وبعد أن فرغ من الصلاة ، ارتفعت هتافات المصلين « الله أكبر الله أكبر يحيا إمام المسلمين يحيا الملك الصالح » وصافحه الأمراء الضيوف ، وقال أمير اليمن لمجاوريه «هذا يوم عظيم حقاً ، فقد ضم بين يوم الجمعة وبين شهر الحج وبين أول مرة يؤم فيها الملك الفاروق صلاة الجمعة »[1] . وعند مغادرة الملك للمسجد ارتفعت الصيحات تردد « يحيا أمير المؤمنين. يعيش الخليفة »[2] . وعد ذلك الحدث الأول من نوعه منذ تسعمائة سنة ، وهللت له الصحافة الموالية ، فرأت فيه روز اليوسف يوماً مشهوراً وقالت « حامت في أفق الجامع أرواح الخلفاء الراشدين ترفرف حول المليك الشاب وتستمع إلى نشوة دونها كل نشوة ، وكأنما أطربها أن يبعث الإسلام من جديد على يد مليك مصر المفدى ، فيرفع بيده يد الإسلام الذي عاش في ظله عمر بن الخطاب »[3] . وحتى الأهرام صاحبة الاتجاه المعتدل وجدت أن حلم الإسلام قد تحقق بعد تلك الأحقاب الطويلة[4] . ونشرت صحف لندن برقية مرسلة من مكاتب وكالة رويتر بالقاهرة بالحدث ، وذكر أن الدوائر العربية قابلت عمل فاروق بالارتياح لأنها تشعر بضرورة بذل مجهود صادق لجمع كلمة البلاد الإسلامية ، وأن هذا العمل دليل على أنه رغم حداثة سنه يقبل الزعامة[5] .

وعلى الفور اتصلت السفارة المصرية في لندن بوزارة الخارجية بالقاهرة مستفسرة عن صحة النبأ الذي تناقلته الصحف والشركات البرقية في جميع أنحاء العالم ، فأبلغتها عدم صحته وطلبت تكذيبه في لندن ببيان يصدر من

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٥٢٥ في ٢١ يناير ١٩٣٩، ص ص ١ ، ٢ .

(٢) F.O.Op. Cit, 23304, J 358 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 25, 1939, F.O. 407 - 224, J 582 - 582 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb 8, 1940.

(٣) روز اليوسف، عدد ٥٦٨ في ٢٩ يناير ١٩٣٩، ص ٢٠ .

(٤) الأهرام، عدد ١٩٥٢٥ في ٢١ يناير ١٩٣٩ ، ص ٢ .

(٥) نفس المصدر .

السفـارة نفسها ، وبـالفعل عقـد السفير مؤتمـراً صحفياً وأنكـر أي مغزى لمـا حدث[1] . ونشرت التيمز وديلي تلجراف والمـانشستر جـارديان كتـاباً بتـوقيع سكرتير السفارة حمل نفس المعنى ونفى أيـة تفسيرات تتعلق بـالهتافـات وأنه ليس هناك شيء مطلقاً يتعلق بالمناداة بفاروق خليفة على المسلمين[2] . ولم يحقق الاقتصار على تكليف السفارة المصرية الغرض ، حيث كان النبأ قد أشيع وانتشر وجرى التعليق عليه في كثير من البـلاد مما دعا إلى ان تـذيع كـل من مفوضية مصر في باريس وبرلين بياناً تنفي فيه النبأ[3] . وحاولت السلطات في مصر تهدئة الجو ، فتنشر التيمز برقية لمكاتبها في القاهرة قال فيه إن « المقامات المسئولة » تنفي ما قيل من أن فاروقـاً يطمـح إلى الخلافـة ، وأنه إذا كـان أم المصلين ، فقد أراد أن يحيى أمراء العرب وليس لهذا العمل مغزى خـاص ، وأن الهتافات له كخليفة للمسلمين كثيرة منذ توليه العرش « وأن مسألة الخلافة تجد هوى في نفوس بعض طلبة الأزهر وبعض المحافظين ، ولكن المتزنين من رجال السياسة يرفضون مثل هذه الأماني لأنهم يرونها عبئاً على مصر أو سابقة كثيراً لأوانها »[4] .

وفي أعقاب ذلك نشرت آخر ساعة المصورة ـ صاحبة الضجيج السابق ـ تصريحاً لعلي ماهر بأن الملك لا يفكر في مسـألة الخـلافة قبـل خمسة عشـر عاماً ، لأن لها التزامات تفوق مزاياهـا ، ولا تستطيـع مصر أن تنهض بهـا في الـوقت الذي تمـر به ، وبين أن واجبـات الخلافـة أن تنشـر ظلهـا على الأمم الإسلامية ولا تميز واحدة منها على الأخرى إلا بتقوى الله ، وسـاق مثلاً بـأنه إذا اعتدت الصين على إيران أو العكس وجب على موطن الخلافة أن يرسل رئيس

---

(١) F.O. 407, op. cit.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٥٣٠، في ٢٦ يناير ١٩٣٩، ص ٨، الدستور، عدد ٣٢١ في ٢٦ يناير ١٩٣٩، ص ٦.

(٣) F.O.Op. Cit, ، الأهرام، عدد ١٩٥٣٢ في ٢٨ يناير ١٩٣٩، ص ٨.

(٤) نفس المصدر، عدد ١٩٥٢٨ في ٢٤ يناير ١٩٣٩، ص ٨ .

هيئة أركان الحرب لتأديب المعتدية وحماية المعتدى عليها ، واستطرد في القول « ولما كان اللواء شكري باشا لا يستطيع الآن أن يتخطى العريش بحال من الأحوال ، فإن الحديث عن الخلافة سابق لأوانه بعشرين سنة على الأقل ، وهذه السنوات هي المدة التي حددتها المعاهدة لجلاء الجنود الانجليز عن مصر وترك البلاد في حماية أبنائها ، ومن هنا إلى عام ١٩٥٧ تكون مصر قد هيأت نفسها لزعامة الشرق وخلافة المسلمين »[١] . وجلي من القول أن المبدأ قائم ولكن التنفيذ تأجل.

ومما لا شك فيه أن الإجراء الذي أقدم عليه فاروق أوجد انعكاسات مضادة، ففي تركيا صرح وزير الخارجية بأن دولته ستحافظ على مبدأ فصل الدين عن الدولة وعلى النظام الجمهوري، وأنها تود أن تكون جميع الدول الأخرى مثلها، ونوه بالصداقة لمصر ، وأشار إلى أن الخلافة أصبحت نظاماً باطلاً تزيد مساوئه على محاسنه ، وأنه إذا أعلنت الخلافة في القاهرة حمل ذلك الدول الإسلامية الأخرى على أن تحتذي مثال مصر، فيثير هذا أسباب الخلاف بينها، وانتهى إلى أن تركيا تلفت نظر الذين يعنيهم الأمر إلى ذلك[٢] . وعلقت صحيفة « إقدام » فذكرت أن فاروقاً تلقى ثقافة عصرية في أوربا ، وعنيت بهذا أنه غير مؤهل دينياً ، كما بينت صراحة بأن الخليفة يجب أن يختاره العالم الإسلامي أجمع ، ويكون ملكاً تام الاستقلال ، ويمت بصلة النسب إلى البيت النبوي الشريف ، وذلك غير متوفر في الملك المصري[٣] . وبطبيعة الحال وضح أثر استياء السفير البريطاني من كتاباته إلى لندن ، وعاد ليكرر أن الملك لايفتأ إلا ويجدد مسألة الخلافة[٤] . والواقع أنه في هذه الفترة الحساسة كان لا بد أن تقلق بريطانيا على الوضع في العالم الإسلامي خاصة وأن الحرب على الأبواب ، وقد

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٣٩ في ٢٩ يناير ١٩٣٩، ص ٤.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٥٣٠ في ٢٦ يناير ١٩٣٩، ص ٨.

(٣) نفس المصدر، عدد ١٩٢٧ في ٢٣ يناير ١٩٣٩، ص ٩.

(٤) F.O. 371, Op. Cit,

وضحت الحيرة على لامبسون عما إذا كان هذا العالم سيستمر في صداقته التقليدية مع بريطانيا أو أنه سينحاز إلى الجانب الايطالي الألماني(1) وكان الشطر الأخير من بين الأسباب التي جعلتها تخشى المشروع وخاصة أن المنادي به صاحب ميول محورية . وعلى الجانب الآخر حرصت السياسة الإيطالية على اجتذاب فاروق ، فقد اهتمت الصحافة الإيطالية بهذه المسألة ورأت أنه خير من يتولى الخلافة « من المؤكد أنه إذا عقد مؤتمر إسلامي اليوم ، فإن ترشيح الملك فاروق يلقى من التأييد ما لا يلقاه أحد غيره »(2) . ومع أحداث الحرب طويَ هذا الموضوع جانباً ، ورغم أن تجربة الفشل تركت بصماتها على فاروق ، إلا أن مسألة نزوعه للزعامة لم تغب عن ذهنه بعد أن سرت بداخله وأشرأبت لها نفسه .

ويتولي علي ماهر الوزارة واجهته ظروف ساعدت على تحويل المسار ، فقد أعلنت الحرب ، وتحول الاهتمام بالحالة الدولية ، ولكن لم يكن معنى ذلك أن فاروقاً تنازل عن الدور الذي تمسك به ، حيث مضى كعادته يرتاد المساجد ، واحتل الأزهر الصدارة إذ استمرت سياسته في اكتسابه ، ويأمر بإصلاح وتوسيع ما تحتاج إليه بعض المساجد ، ويحيي بعض الموالد على نفقته الخاصة ، وراح يستن السنن في الاحتفالات الدينية ، فيقام احتفال يعتبر الأول من نوعه ، ويمنح فيه شيخي السادة البكرية والوفائية الخلعة الملكية ، وفيه ارتفعت الهتافات بحياة « الملك الصالح أمير المؤمنين »(3) . ومما لا ريب فيه أن هذه التصرفات كانت تملؤه اعتزازاً وتحقق له أمنيته نظرياً ، وابتدع فاروق

---

(1) Ibid, 21948, J 4332 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, No, 7, 1939, No 1197.

(2) الأهرام، عدد ١٩٦١٠ في ١٨ أبريل ١٩٣٩، ص ٨. كان من بين الأسباب التي أشار إليها المحور مسألة الخلافة كطعم يغري فاروقاً .

(3) الأهرام، عدد ٢٠١٤٣ في ٥ أكتوبر ١٩٤٠، ص ٤، عدد ٢٠١٢٢ في ١٤ سبتمبر ١٩٤٠، ص ٤، عدد ٢٠٢٠٣ في ٦ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٤، عدد ٢٠٢٠٧ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٤.

تقليداً جديداً ، فأمر بأن يدخل في الاحتفال بالعام الهجري إطلاق ٢١ مدفعاً عند شروق شمس هذا اليوم ، وأن يقيم المحافظون ومن هم دونهم حتى العمد حفلات دينية برئاستهم في المساجد وتلقى الخطب المناسبة وتحتفل الجامعة والمدارس بهذا العيد ، وذهب الى الأزهر والتقى بالعلماء ومفوضي الدول الإسلامية واستمع الى خطبة الشيخ المراغي عن الهجرة[١] . وتستمر مع رمضان الموائد الملكية وما يتبعها من حضور الملك للدروس الدينية، وتقام الولائم الملكية للفقراء في المحافظات والمديريات ، ويأمر فاروق بإطعام اليتامى وكسوتهم بمناسبة الجمعة اليتيمة[٢] . ويحرص على مواصلة أحاديثه الإذاعية في المناسبات الدينية ليهنىء الشعب والعالم الإسلامي بها ، وقد أنشئت محطة جديدة ذات موجة قصيرة ليكون سماعها واضحاً خارج مصر[٣] .

وأراد فاروق أن يبرهن على غيرته على الإسلام والمسلمين ، ليظهر أمام الأعين بأنه حامي حماهما فعندما وقع زلزال في تركيا في أواخر عام ١٩٣٩ يسارع ليتبرع بألف جنيه لضحاياه ، ويمنح الكلية الإسلامية في بيروت مبلغ خمسمائة جنيه ويقدم العون لغيرها من المنشآت الإسلامية، ويأمر بثلاثين جنيهاً شهرياً من ماله الخاص إلى الأميرين نجلي السلطان محمد عماد الدين حاكم جزائر مالديف سابقاً بعد أن بلغه أنهما في حاجة للمعونة ، ويأمر رئيس الديوان بأن يبرق للجنة افتتاح مسجد لندن بما يفيد أنه يهتم برعاية المصالح التي تخص

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٠٦٠١ في ١٥ يناير ١٩٤٢، ص ٤، عدد ٢٠٦٠٥ في ١٩ يناير ١٩٤٢، ص ١، المصري، عدد ١٨٧٠ في ١٥ يناير ١٩٤٢، ص ٤، المقطم ، عدد ٦٤٢٤ في ١٩ يناير ١٩٤٢، ص ٢.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٧٩٥ في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦، عدد ١٩٨٠١ في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٩، ص ١، أعداد من ٢٠١٤٧ في ٩ أكتوبر ١٩٤٠ إلى ٢٠١٦٤ في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠، ص ٤ ، أعداد متفرقة .

(٣) نفس المصدر، عدد ١٩٧٨٩ في ١٤ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦، عدد ١٩٧٩٠ في ١٥ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦.

العالم الإسلامي[1] . وفي كل هذه الخطوات كان الشيخ المراغي مرشده الذي لم يترك أية فرصة إلا ويشيد بصفات مليكه التي تدفع به إلى زعامة المسلمين ، ولم تقتصر المساندة على ذلك وإنما اتسعت ، فقد بدأ فاروق يترجم سياسته عن طريقه ، ففي خطبة الجمعة الأولى من يوليو ١٩٤٠ التي ألقاها في الأزهر بحضور الملك ، تكلم عن أهمية القاهرة ووجود الأزهر والآثار الإسلامية وأجساد آل الأنبياء فيها ، والتمس من فاروق حسبانها مدينة مقدسة ، واعتبر لامبسون ذلك هجوماً ضد بريطانيا وأن علي ماهر وراءه ، كما أفهمه حسن صبري رئيس الوزراء أن القصر هو اليد المحركة ، والتقى السفير البريطاني بالشيخ المراغي وطلب منه ألا يستغل الدين في السياسة ، كما طلب من رئيس الوزراء بلهجة عنيفة تحذيره[2] .

ومع هذا فقد ظلت مقولة شيخ الأزهر عن عدم اشتراك مصر في الحرب « لا ناقة لنا فيها ولا جمل »[3] ، تتردد ، ومن ثم خشيت بريطانيا من هذا التأثير على العالم الإسلامي ، ولذا فعندما نشرت الصحافة أن فاروقاً سيذيع رسالة ملكية يدعو فيها المسلمين قاطبة إلى صلاة جامعة لأجل سلام العالم في ليلة النصف من شعبان بين صلاتي المغرب والعشاء، اتصل لامبسون على الفور برئيس الوزراء معلناً الرغبة في ألا يلقي الشيخ المراغي أو أمثاله أي كلمة عقب إذاعة الرسالة الملكية[4] . وبذلك ضيق الخناق على فاروق ، ولم يجرؤ أن

---

(١) البلاغ، عدد ٥٤٤٨ في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٩، ص ٦، الدستور، عدد ٦٢٥ في ٣١ ديسمبر ١٩٣٩، ص ٤، الأهرام، عدد ١٩٨٦٧ في ٣١ فبراير ١٩٣٩، ص ٧ ، عدد ١٩٩١٠ في ١٤ فبراير ١٩٤٠، ص ٨، عدد ٢٠١٧٨ في ١١ نوفمبر ١٩٤٠، ص ٨، المصري، عدد ١٧١٤ في ٨ أغسطس ١٩٤١، ص ٤.

(٢) F.O. 407,Op.Cit, J 1647 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, July 9, 1940, No 698, F.O. 371 - 24626, J 1647 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 9, 17, 1940, No 698, 745.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١١٧.

(٤) F.O. 371 - 24626, J 1975 - 92 - 16, Lampson - F.O,Sept.16, 1940, No 1114.

يتخذ عملا كالذي سبق وأقدم عليه ، فحينما صلى مع الأمير محمد بن عيسى آل خليفة ثم مع الأمير عبد الله[١] ، لم يتقدم الصفوف ليؤم المصلين . وعلى أية حال ، فإنه في هذه الفترة حافظ على الشكل الذي أراده لنفسه ولم يجد العوائق من حكوماته ، ولكن مع عودة الوفد إلى الحكم برز مرة أخرى التضاد في السياسة .

رأى فاروق في تولي وزارة ٤ فبراير تحدياً سافراً لسلطته ، ومن هنا كان للخط الإسلامي أهميته ، فاسترجع الأساليب التي استخدمت في هذا الصدد أثناء وزارة الوفد السابقة وقرر اتباعها لخدمة أغراضه خاصة بعد أن عقد أمله على انتصار المحور مما يتيح له أمانيه في ذلك الأمر . وكان المظهر الجديد الذي خلعه على نفسه أن أطلق لحيته التي استمرت عامي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، وقد سببت ضيقاً للسفير البريطاني حتى إنه كتب لإيدن عقب إزالتها معبراً عن ارتياحه معتبراً أن في ذلك تحسناً كبيراً ومنتقداً لفاروق حينما تركها تسترسل[٢] . واتخذ الملك من أدائه لصلوات الجمعة طابع الشعبية إذ كثرت تنقلاته وزياراته وبالذات إلى المناطق الصناعية حيث تعلو هتافات العمال لتردد « الملك المؤمن »[٣] . ويحرص على تأدية الصلاة في الأزهر عندما رافقه الوفد السوري[٤] ، وللأزهر دلالته في تلك الأثناء ، وتستمر موائد القصر في

---

(١) الأهرام ، عدد ١٩٩٦٩ في ١٣ أبريل ١٩٤٠ ، ص ص ١ ، ٤ .

(٢) F.O. 954 - 5, Part 3, Eg - 43 - 9, Killearn - Eden, Cairo, Dec, 30, 1943,

مما يذكر أن فاروقا صرح بأنه سبب تركها تسترسل ليقسم بها ، وعندما تحقق ما أقسم به أزالها Farouk's Memories, op. cit, No, 16, 1952, .

(٣) F.O. 371 - 45540, J 4842 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov. 19, 1943, No 105,
F.O.Op.Cit, 41319, J 3636, - 14 - 16, Shone - F.O, Oct. 6, 1944, No 1168.

(٤) الأهرام، عدد ١١٦٢ في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٣، ص ١ .

رمضان ، وكان فاروق يركز على اليوم الذي يدعي فيه رجال الدين ، أيضاً اهتم بالطلبة المغتربين ، حيث التقى بستمائة طالب مسلم من جميع أنحاء العالم الإسلامي ، وترددت الهتافات بحياة « خليفة المسلمين وحامي الإسلام »[١] . وفي ذلك ما يضايق الحكومة ويعاكس السياسة البريطانية ، وينقل القائم بالأعمال البريطاني لحكومته تمجيد الصحافة لفاروق على هذا العمل والأوصاف التي نعته بها كمدافع عن الإسلام[٢] .

ولمزيد من إضفاء الصلاح على فاروق ، أمر بأن تفتح أبواب قصر عابدين كل يوم في رمضان حتى يتاح لكل من شاء من رعيته أن يستمع لآيات الذكر الحكيم ، فبلغ عدد الوافدين يومياً عشرة آلاف شخص ، وفي يوم وقفة عيد الفطر قصد فاروق المكان ، فعلت الهتافات « الملك الصالح »، « أمير المؤمنين »، وعقب ختام القرآن وجه كلمته للحاضرين « شعبي المحبوب كل عام وأنتم وبلادنا المحبوبة والشعوب الإسلامية بخير »[٣] . وقد جاء هذا بعد أن تمنعت الحكومة عن إقامة سرادق لهذا الغرض في ساحة القصر وأبت نقل الإذاعة تلاوة القرآن من القصر[٤] . ووفقاً لمنهج الدعاية الإسلامية ، واصل الملك طريقه ، فهو يستقبل « عثمان وو » نائب زعيم المسلمين في الصين الذي حمل له هدية تعبر عن شعور مسلمي الصين نحوه[٥] ، ويبدو على لامبسون التكدر من كتاباته لحكومته ، فيسجل أن مجلة المصور نشرت بأن هذا النائب قال لفاروق أنه ملك لكل المسلمين، وأن مجلة الاثنين ذكرت أن الحجاز

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢١١٣٠ في ١٥ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ١١٣٢ في ١٧ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢ .

(٢) F.O. Op. Cit, 35538, J 4194 - 2 - 16, Shone - F.O, Sept. 24, 1945.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٤٤١، في ١٧ سبتمبر ١٩٤٤، ص ٢ .

(٤) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر المواجهة .

(٥) آخر ساعة المصورة، عدد ٤٤٣ في ٢٨ مارس ١٩٤٣، ص ٨ .

يعتبره الحاكم الوحيد الذي يمكنه أن يجمع الشرق تحت قيادة منفردة[1] . هذا وقد أرسل فاروق برقية تحمل تحيته إلى مسلمي كارديف بانجلترا خلال افتتاح المركز الثقافي الإسلامي ، كما قدم مصاحف هدايا باسمه لأسرى الحرب المسلمين في أوربا ، ويمنحهم هبة ألف جنيه، ويأمر بأن ترسل لهم طرود تحتوي على « سكر، شاي ، صابون، بلح ، مكسرات، سجائر »[2] . وذلك في وقت كانت مصر فيه تعاني من أزمة التموين .

ويلتقي المستشار الهندي للشئون الإسلامية ورئيس جمعية مسجد لندن بفاروق أثناء جولته في الشرق الأوسط ويقترح عليه إمداد المسجد بإمام وخطيب ، فيوافق على الفور ويبدي سعادته لما يتفق ذلك مع هدفه ، ومما يذكر أنه كان لكيلرن موقف مؤيد من هذا الإجراء ، فيبين لحكومته أنه ليس لديه مانع ويشير إلى أن مصر أكبر وأقوى دولة إسلامية في الشرق الأوسط ، وإذا قام فاروق بدور في هذا فإنه يغطي على صورة تركيا[3] . وربما يعود هذا التأييد إلى أن العمل يخدم لندن أولاً . وما لبث الملك أن تبرع بعشرة آلاف جنيه للمسجد وما يتبعه من مركز ثقافي، وأمر بأن تدفع الخاصة الملكية مرتب الإمام وسكرتير المركز لمدة خمس سنوات ، وأيضاً النفقات اللازمة لنقلهما وأسرتيهما من القاهرة الى لندن[4] . كذلك أسهم في بناء مسجد بسان باولو في

---

(١) F.O.Op. Cit,35532, J 1755 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 15, 1943, No 342.

(٢) البلاغ، عدد ٦٦٦٠ في ١٧ يوليو ١٩٤٣، ص ٢،

F.O.Op.Cit, 41375, J 387 - 323 - 16, Kilklearn - F.O. Cairo, Jan 21, 1944, No 63,

الأهرام، عدد ٢١٠٩٨، في ٩ أغسطس ١٩٤٣، ص ٢ .

(٣) Ibid, J 525 - 329 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan 30, 1944, Lampson,Op.Cit, Box III, March 9, 1944, P. 63.

(٤) F.O.Op. Cit,41316, J 10168 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 17 1944 ,No 300.

البـرازيل ، فـأرسل إلى القـائمين على أمره شيكـاً بمبلغ خمسمائة جنيـه[1] . والواقع أن رؤية كيلرن للوصولية التي يسعى إليها فاروق لاحتلال مـركز تـركيا واقتناص مكانتها كانت ثاقبة إذ حـرص في هذه الفتـرة على إيجاد رابطة ودية معها . وعملت المفوضية المصرية في أنقرة للترويج له ، أيضاً فقد حرص على تطعيم العلاقات بالهـدايا والتبـرعات من حين لآخـر ، وعندمـا حضر عصمت اينونو إلى مصر في أوائل ديسمبـر ١٩٤٣ للاجتمـاع بتشرشل وروزفلت التقى بفاروق بناء على طلب الأخير[2] ، الذي كان تواقاً لفرض حسن العلاقات مع تلك الدولة الإسلامية رغبة منه في انتزاع تأييدها له أو على الأقل عدم معارضتها لتصرفاته .

وامتلأ الملك فخراً بالصيت والشهرة اللذين حصل عليهما لدرجة أنه أثناء المأدبة الملكية التي دُعي إليها ملك اليونان وملك يوغوسلافيا في نوفمبر ١٩٤٣ أشار إلى أن مصر أكثر أحقية بالزعامة الأفريقية[3] . ومن ثم يتبين بعد نظره لما يمكن أن يدخل تحت قيادته . ويمضي في التنفيس عن هذه الرغبـة ، فيظهـر شخصيته أمام الضيوف المسلمين ، وتدل صوره على العظمة التي يلبسها لنفسه خاصة وهو وسط الطلبة المسلمين ، فعندما دعاهم ليكرمهم ، أعد الأمر باختيار البعض منهم ـ كـل يمثـل جنسيـة مختلفـة ـ للتحـدث في تلك الجلسـة التي حضرها صحفيون أجانب[4] . وبالطبع تمت دعوتهم لينقلوا المشهـد للعالم ، حيث شعر فاروق بالنشوة بعد أن سيطر على المكان جو مهيب يعطي الإحساس

---

(١) Ibid, 41318, J 2666 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 21, 1944, No. 814.

(٢) البلاغ، عدد ٦٢١٦ في ١٦ فبراير ١٩٤٢، ص ٤، الوفد المصري، عدد ١٥٩٥ في ٥ أغسطس ١٩٤٣، ص ٢، الأهرام، عدد ٢١١٩٥ في أول ديسمبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢١٢٠٢ في ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٢.

(٣) F.O.Op.Cit, 35540, J 4829 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 17, 1943, No 386.

(٤) الأهرام، عدد ٢١٤٣١ في ٥ سبتمبر ١٩٤٤، ص ٢، بلغ عدد الجنسيـات ٢٨ جنسية من أوروبا وآسيا وأفريقيا.

بأنه الزعيم لجميع الحاضرين باعتبارهم مندوبين عن دولهم . وهكذا ظل أمل الخلافة يراوده حتى إنه أرسل بعثة من رجال القصر طافت بالبلاد العربية للترويج لها (١) . وكان لا بد من أن يصيبها الفشل خاصة أنه في هذه الفترة كانت اللمسات الأخيرة تضفى على جامعة الدول العربية .

كان للصراع بين فاروق والنحاس أثره على الأزهر وشيخه ، وبالتالي انعكس على الاتجاه الإسلامي للملك الذي يمثل فيه المراغي الركيزة الأساسية ، ولم يكن ذلك بغافل عن رئيس الوزراء الذي أدرك ما يعنيه شيخ الأزهر في خطبه ودروسه ، كما تبرم من مظاهر الولاء للملك والذي تعددت صوره ومن ثم تمكنت الحكومة من تقليب الأزهر على شيخه ـ وقد كان هناك استعداد لذلك إذ أشار لامبسون منذ نوفمبر ١٩٤٠ إلى التيار المضاد للشيخ المراغي وأرجعه إلى نشاط علي ماهر عن طريق عميله الشيخ عبد المجيد اللبان(٢) ـ وانتهى الأمر بتقديمه استقالته التي علقت بسبب موقف الملك(٣) . ورغم أن الشيخ المراغي مارس بعض نشاطه ، إلا أن فاروقاً فقد وقفته القوية خلفه في الميدان الإسلامي ، وبالتالي فإن جذوة التحركات هدأت في الفترة الأخيرة من حكم وزارة ٤ فبراير ، وعامة فإن هذه الوزارة مثلت عائقاً أمام التصرفات الملكية .

وجد فاروق أن بروزه من منطلق الجامعة العربية يعوضه جزئياً عما فشل في تحقيقه عن طريق هيمنته على العالم الإسلامي ، ومع هذا فقد حاول خلال الفترة التي كان الوفد بعيداً فيها عن الحكم أن يحصل على أية مكاسب في هذا المجال ، في الوقت الذي انحرف به سلوكه الشخصي عن الطريق السوي ، لكنه اعتبر هذه نقرة وتلك نقرة أخرى ، فداوم على تأدية الصلاة في المساجد ،

---

(١) صلاح الشاهد : المرجع المذكور ، ص ٤٥ ، تكونت البعثة من عمر فتحي ، أحمد كامل حلمي حسين .

(٢) F.O. op. cit, 24627, J 2182 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 13, 1940.

(٣) انظر حزب الأغلبية عنصر المواجهة .

ووضع حجر أساس بعضها ، وافتتح البعض الآخر ، ومع أن ذلك كان مادة للدعاية للقصر في الصحافة ، إلا أن الصورة الكاملة التي سبق أن نقلتها عن انعكاسات ذلك على الشعب لم تعد واضحة المعالم حتى إن كيلرن يذكر أنه عندما وضع حجر أساس المسجد الجديد في المنتزه كان احتفال استقباله عادياً(١) . وواصل الملك عادته في حضور الاحتفالات بالمناسبات الدينية ، وفي اهتمامه بالطرق الصوفية حيث خلع على شيخ مشايخها الخلعة(٢) ، واستمر التقليد المتبع في رمضان على نفس الوتيرة ، أيضاً دأب على الأحاديث الإذاعية وتعرض في بعضها للمحرومين وأشاد بالموسرين أن يمدوا أيديهم للفقراء(٣) . وفي ذلك محاولة منه لإعطاء الإحساس بالتزامه بالمبادىء الإسلامية ، وكان من الأوفق أن يبدأ بنفسه ، كما حافظ على أن يبدو في صورة المتمسك بآداب الإسلام ، ففي أحد الاحتفالات وبينما كان يقرأ القرآن تصاعدت الهتافات له فعلت على صوت المقرىء فأمر بإسكاتها حتى تتم التلاوة(٤) . وانتهز فرصةً وجود ضيوف مصر من العرب ، ونظر إليهم من منطلق الرؤية الإسلامية ، ورفع مؤشر الدعاية له وهو في وسطهم سواء في تأدية الصلاة أو في حضور الاحتفالات الدينية ، وامتلأت الصحافة وخاصة الموالية للقصر بهذه الأخبار ورصدت تحركاته معهم(٥) . إذن فالجامعة العربية أسهمت بجزء في إرضاء تطلعاته .

---

(١) F.O. Op. Cit, 45931, J 1742 - 10 - 16, Killearn - F.O, May 18, 1945, No 720.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢١٧٦ في ٣ فبراير ١٩٤٧، ص ٢، عدد ٢٢٢٨٩ في ١٦ يونيو ١٩٤٧، ص ٢، عدد ٢٢٣٠٤ في ٢٣ يوليو ١٩٤٧، عدد ٢٢٤١٩ في ١٦ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٢١١٧ في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦، ص ٢، عدد ٢١٥١٥ في ١٧ ديسمبر ١٩٤٤، ص ٢، الكتلة ، عدد ٢٤٠ في ١٠ أغسطس ١٩٤٥ ، ص ٢، عدد ٩٤٢ في ١٥ نوفمبر ١٩٤٧ ، ص ٢ .

(٤) آخر ساعة، عدد ٧٠٠ في ٢٤ مارس ١٩٤٨، ص ٩.

(٥) المقطم، عدد ١٧٣٨٧ في ١٦ فبراير ١٩٤٥، ص ٢، أخبار اليوم ، عدد ٩٥ في ٣١ =

ويوجه فاروق اهتمامه بالطلبة المغتربين ، ويقر تسميتهم بالبعوث الإسلامية ، ويوصي شيخ الأزهر بهم خيراً ، ويأمر بأن توفر لهم المعونة التي تمكنهم من الدرس والتحصيل وعلى وجه الخصوص من انقطعت عنهم الموارد ، وعلى الفور زيدت المرتبات للمراكشيين والجبرتيين والسنغاليين والتابعين لأفريقيا الاستوائية ، كما أمر بتقديم الإفطار للجميع طوال شهر رمضان[1] . ومما لا شك فيه أن مثل هذه الأعمال كانت بمثابة جهاز إعلامي للملك . ورغم الإعلان الصريح الذي نشرته آخر ساعة أكثر من مرة بشأن أن الملك لا يسعى للخلافة ولا يريدها ورد كريم ثابت على ما كتبته نيوز رفيو بأن فاروقاً ما زال يمني نفسه بخلافة المسلمين ، واعتبار ما نشرته زعماً[2] ، إلا أن السلوك الذي سلكه انطوى على أن هذا الرجاء لم يخب بعد ، فيتبع تقليداً مبتكراً ليرفع مكانته في العالم الإسلامي ، فهو يصدر أمره إلى السفارة المصرية في إيران والمفوضيات المصرية في عواصم البلاد الإسلامية بالاحتفال بشهر رمضان وإقامة موائد الإفطار على نفقته الخاصة[3] ، واتباعاً لسياسته القديمة ، يتبرع بمبلغ كبير لبناء مسجد في واشنطن ليقام على نفس نمط مسجد لندن ، ويسهم بمبلغ آخر في بناء مسجد بالكاب في جنوب أفريقيا ، ويهدي مكتبة ضخمة للمركز الثقافي الإسلامي بلندن ، ويعود ويرسل مرة ثانية وثالثة مصاحف إلى مسلمي بريطانيا في مناسبتي عيد الأضحى والمولد النبوي

= أغسطس ١٩٤٦، ص ٦، السياسة، عدد ١٠٩٦ في ٢٧ يونيو ١٩٤٨، ص ٢، آخر ساعة، عدد ٧١٣ في ٢٣ يونيو ١٩٤٨، ص ٦ الأهرام، عدد ٢٢٣١٨ في ٢٠ يوليو ١٩٤٧، ص ٢، عدد ٢٢٨٩٢ في ٢٥ مايو ١٩٤٩، ص ٤.

(١) آخر ساعة، عدد ٧١٦ في ١٤ يوليو ١٩٤٨، ص ٦، الأهرام، عدد ٢٢٨٥١ في ٦ أبريل ١٩٤٩ ، ص ٤، عدد ٢٢٩١٩ في ٢٦ يونيو ١٩٤٩، ص ٤.

(٢) آخر ساعة المصورة ، عدد ٥٤٢ في ٢٥ فبراير ١٩٤٥، عدد ٥٩٦ في ٢٢ مارس ١٩٤٦، ص ٦.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٦٩٦ في ١٦ يوليو ١٩٤٥ ، ص ٢.

الشريف ، ويهب منحة مالية لصندوق الإعانات المدرسية بسيلان للانفاق على الطلبة المسلمين من أبنائها ، ويكلف النبيل عمرو إبراهيم بإنشاء لجنة لإغاثة المسلمين المشردين في أوربا ، ويخصص الطرادة (الأمير فاروق) لنقل الهدايا التي قررتها اللجنة لإرسالها إليهم ، ويبدي العناية بنشاط الجمعية الأدبية الثقافية في كراتشي التي من أهدافها جعل العالم الإسلامي وحدة ثقافية سياسية دينية[(١)] . وهكذا يتحرك فاروق في جميع الاتجاهات ليسجل النقاط لصالحه ، ويرجع السفير البريطاني إقدامه على تلك الأعمال لتشوقه إلى أن يؤكد لنفسه انه بطل للمسلمين خارج مصر[(٢)] . وهو تحليل مقبول، هذا ويجب أن يوضع في الاعتبار مسألة الكسوة للكعبة المشرفة ، فقد كانت تعطي لمصر الصدارة ، وبالتالي اعتز بها فاروق وخاصة أنه عند تقديمها لابن سعود بحضور سدنة الكعبة يشيد كبيرهم بمآثر الملك المصري في كلمة شكره[(٣)] .

وكان الإجراء الذي اتخذه فاروق بهدف الإثبات بأنه الحاكم المسلم المدافع عن كيان الدول الإسلامية ، موقفه من أندونيسيا أثناء أزمتها مع هولندا ، فقد أمر بإقامة صلاة خاصة من أجل مسلميها وأداها مع المصلين ؛ وتحقق ما سعى إليه في الحال ، فعقب الصلاة ارتفعت الأصوات هاتفة بحياته حامياً للمسلمين وفور الانتهاء من الحديث الديني قرأوا الفاتحة لتفريج الكرب

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٢١٤٩ في ٢ يناير ١٩٤٧، ص ٢، عدد ٢٢١٥٩ في ١٤ يناير ١٩٤٧، ص ٢، عدد ٢٢٣٥٨ في ٤ سبتمبر ١٩٤٧، ص ٢، عدد ٢٣٠٠٠ في ٢ اكتوبر ١٩٤٩ ص ٢، عدد ٢٢٣٨٦ في ٧ اكتوبر ١٩٤٧، ص ٢، الكتلة، عدد ٥٠٠ في ١١ يونيو ١٩٤٦، ص ٢، السياسة، عدد ١٥٤٦ في ٨ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ٢ .

F.O. op. cit, 45930, J 1345 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 6, 1945, No 511,
F.O. op. cit, 45932, J 2998 - 10 - 16, Killearn - F.O, Sept, 1st , 1945, No 1217,
F.O. op. cit, 63021, J 3630 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Ang. 2, 1937 No 90.

(٢) F.O.Op. Cit, 63021.

(٣) السياسة، عدد ١٤٩٠ في ٢ أكتوبر ١٩٤٩ ، ص ٢ .

عن الأندونسيين[1] ، ثم صدر بلاغ كبير الأمناء بدعوة الممثلين السياسيين لبريطانيا والولايات المتحدة وهولندا في ٣٠ يوليو ١٩٤٧ حيث طلب الملك منهم بذل المساعي لدى حكومة هولندا لإنهاء العمليات الحربية الجارية في أندونيسيا ، ذاكراً أن لاستمرار هذه الحالة وقع أليم في نفسه ونفوس المسلمين قاطبة[2] . كما أمر بإرسال بعثة « فؤاد الأول » للهلال الأحمر إليها لعلاج جرحاها ، وتلقى من المسئولين الشكر على ذلك[3] . ومن ثم يتضح أن رؤية فاروق ووقوفه بجوارها يرتبط بالاتجاه الإسلامي وليس بدافع تقديم المساعدة لها في كفاحها الوطني . وسرت هذه الأنباء ، فتكتب الصحف الباكستانية عن رعاية فاروق للمسلمين ، وعطفه على الباكستانيين المقيمين في مصر. وموقفه من قضايا الدول الإسلامية[4] . وعليه أحس بأنه يحصل على المقابل ويختزن رصيداً في هذا المجال .

وانبثاقاً من مبدأ فاروق الخاص بالتقرب من تركيا وكسب ودها ، وأثناء رحلته في البحر المتوسط ، رسا بيخته على ميناء مرسين في زيارة حرص على أن تكون غير رسمية، وكانت الصحافة التركية قد أشارت قبلها مباشرة إلى اهتمام الأتراك بسماع إذاعة القرآن من قصر رأس التين خلال رمضان وحبهم لفاروق وأرجعته إلى نزعته الدينية الصادقة[5] . وعلى أثر وصوله أذاع كلمة قال فيها « أشعر بفخر واعتزاز لزيارتي تركيا ، فإن الشعبين الشقيقين التركي والمصري سيقيمان صرحاً من المودة يعيشان في رحابه أخوين متحابين[6] . »،

---

(1) F.O.Op. Cit, J 3550 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, July 25, 1947, No 1614.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٣٢٨ في ٣١ يوليو ١٩٤٧، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٢٣٧٦ في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٧، ص ٢ .

(٤) الأساس، عدد ٣٦٤ في ٦ أغسطس ١٩٤٨، ص ٦، السياسة، عدد ١١٣٥ في ٩ أغسطس ١٩٤٨ ، ص ٢ .

(٥) أخبار اليوم، عدد ٩٦ في ٧ سبتمبر ١٩٤٦ ، ص ٥ .

(٦) الكتلة، عدد ٥٧٧ في ١٠ سبتمبر ١٩٤٦، ص ٢ ، الأهرام، عدد ٢٢٠٥٣ في ١٠ =

وأصر على تحدثه باللغة العربية لغة القرآن ، وحرص على التنقل والاختلاط بالناس[1] ، وتعددت الأقوال حول هذه الزيارة ، وكلها تدور حول فلك واحد، فأطماع فاروق واضحة المعالم ، وخوفه من ازدياد النفوذ الروسي في الشرق الأوسط وشبح الشيوعية يسوق تحركاته ويجعله ممسكاً بالخيط الإسلامي عله يتمكن من غزله ليكون عائقاً أمام التقدم السوفييتي ، وبعد حوالي خمسة أشهر من الزيارة بعث برسالة خاصة إلى عصمت أينونو ، وذكرت الصحافة التركية على أثرها أن الملك قد يتدخل بصفة شخصية لإزالة الخلاف بين سوريا وتركيا فيما يتعلق بلواء الاسكندرونة[2] . وبذلك تردد اسمه كملك مسلم يسعى لإصلاح ذات البين لطائفتين من المؤمنين ، وإن لم تتخذ الخطوات العلمية ، إلا أن الشهرة التي يشتاق إليها قد تحققت .

وفي هذه الفترة افتقد الملك الأزهر الذي كان يشكل دعامة أساسية في سياسته الإسلامية وعقب إقالة وزارة ٤ فبراير بت في أمر مشيخته ، فعاد الشيخ المراغي إليها وواصل مهمته ، ولكن كانت الظروف الأخيرة التي أحاطت به عاملاً لفقدانه السطوة، فهبطت أسهمه كما أن مرضه حدد تحركاته، حقيقة أنه استمر يلقي بكلماته التي اقتصرت على المناسبات الدينية في حضور فاروق على نفس المنهج[3] ، لكن ما لبث أن وافته المنية في ٢١ أغسطس ١٩٤٥ ، وفي أول صلاة جمعة بعدها طلب الملك من المصلين قراءة الفاتحة على روح صديقه[4] . واختار الشيخ مصطفى عبد الرازق وعينه شيخاً للأزهر ، بالرغم

= سبتمبر ١٩٤٦، ص ٢ .

(١) آخر ساعة، عدد ٦٢٢ في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦ ، ص ٧ .

(٢) السياسة، عدد ٦٧٦ في ١١ فبراير ١٩٤٧، ص ٤، مما يذكر أن فاروقاً حرص على مجاملة رئيس الجمهورية فهو يرسل إليه مجموعة الطوابع البريدية التي أصدرتها مصر بمناسبة انعقاد مؤتمر البريد بالقاهرة في عام ١٩٤٦ ، الأهرام ، عدد ٢٢١٨٣ في ١١ فبراير ١٩٤٧ .

(٣) الأهرام، عدد ٢١٥١٥ في ١٧ ديسمبر ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٢١٧٣١ في ٢٦ أغسطس ١٩٤٥ .

من أنه ليس عضواً في هيئة كبار العلماء ، لكن عدل القانون لتنطبق على الشيخ كافة شروط التعيين[1] . ومع هذا فإن الشيخ الجديد لم يتبع سياسة خلفه حيث أدخلته اضطرابات الأزهر في دوامة ؛ وأكثر ما قام به ما ذكره عن فاروق في ذكرى مرور عشر سنوات على توليه العرش بأنه ملك صالح وقدوة للشباب[2] . هذا في وقت كان بعيداً فيه كل البعد عن الصلاح.

وقد حاول فاروق احتواء الأزهر مرة أخرى بعد خروجه من يده ، فأثناء الاحتفال بالعام الهجري ١٣٦٦ (١٩٤٦) وزعت كتيبات ـ بتوجيه منه ـ تدعو للالتفاف حول الملك وتبين أن الالتفاف حول زعماء الأحزاب لا يفيد لأن مصلحتهم تنحصر في طموحهم الشخصي بما يتعارض مع مصلحة الوطن ، ذلك الطموح الذي يلقي عليه اللوم في إراقة الدماء بين الطلبة وجميع ما يحدث في مصر بصفة عامة[3] . وفشلت مثل هذه الطرق أمام انجراف الأزهريين في تيار الحركة الوطنية ، حتى لقد أجل فاروق موعد وضع حجر الأساس للمدينة الجامعية الأزهرية للحالة المضطربة القائمة[4] . ويعلق كامبل لحكومته بأن الأزهر الذي سبق أن استخدم ليكون عوناً قوياً للملكية تحول بشعوره ضدها يدفعه الوفد عن طريق « اتحاد الأزهر » الذي نظمه أثناء وجوده في الحكم[5] . وبذلك فقد فاروق الأزهر تماماً ، وبوفاة شيخه شغل المنصب الشيخ محمد مأمون الشناوي ، ولم يكن له نشاط للصالح الملكي سوى أنه كان في أحاديثه الدينية الخاصة في رمضان التي حضرها الملك يهاجم الشيوعية وينهي عن مسالكها مفسراً الآيات القرآنية المضادة لها[6] . ورغم أن فاروقاً خسر الأزهر إلا أن ، ذلك لم يثنه عن تحركاته في الميدان الإسلامي .

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) المصور، عدد ١١٢٦ في ١٠ مايو ١٩٤٦، ص ٣ .

(٣) F.O.Op. Cit, 62990, J 722 - 13 - 16, Egypt's Monthly Summary, Dec. 1946,

(٤) Ibid, 63020, J 659 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 8, 1947.

(٥) Ibid, J 884 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 22, 1947, No 486.

(٦) الأهرام، عدد ٢٢٩٢٤ في أول يوليو ١٩٤٩ ، ص ٤ .

ازداد تخبط فاروق مع بداية الخمسينات ، وأسرته الشهوات، واقتنصه الاستهتار، وتملكه الفساد، وبالتالي بدأ مؤشر الخط الإسلامي في الهبوط سريعاً، وخاصة أن سياسة الوزارة الوفدية تغيرت تماماً وسلمت له بالكثير ، ومن ثم لم تعد محركاً له على الظهور بالصورة الإسلامية التي يتطاول بها على غريمه النحاس . وفي الوقت عينه صدمته تصرفات أمه وأخته في أمريكا ، وترجمت صورته أثناء دخوله المسجد لتأدية صلاة الجمعة في ١٩ مايو ١٩٥٠ حالته إذ بدت عيناه في الأرض، ليس خشوعاً هذه المرة وإنما خجلاً من أثر الفضيحة ،وكان وصف الصحافة للباس أمه في حفل الزواج ما يشين الملك الصالح[١] . واختلقت بدعة جديدة ، فقد حدث أن خصص بمسجد إبراهيم باشا بالإسكندرية باباً لدخول الملك منه مما جعل ذلك مثاراً للنقد لما يتنافى مع أصول العبادات وأحكام الإسلام ، وكتبت الشعب الجديد « إن هذا الباب الملكي لا يتفق والحكمة التي يرمي إليها الملوك عندما يخشون المساجد يوم الجمعة للصلاة فيها ، فالملك المحافظ على صلواته يمكنه إذ شاء أن يصلي داخل قصره بصحبة رجال حاشيته، ولكن يوم أن يقرر آداء صلاة الجمعة في المساجد إنما يريد بذلك أن يختلط بالشعب وأن يعطي القدوة في التواضع والديمقراطية التي أرادها الإسلام بتقرير صلاة الجماعة يوم الجمعة »[٢]. وتدريجياً ندرت تأديته لتلك الصلاة الى أن تلاشت في أخريات أيامه.

ومن الملاحظ أن هذه الفترة حملت ظاهرة معينة وهي أن تبرعات فاروق لوزارة الأوقاف بلغت حداً كبيراً للغاية وجاء توقيتها في أوان أزمة زواج الأميرة فتحية، فقد أعلن أن فاروقاً أمر بإرسال مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه للوزارة لترميم وإصلاح وتجديد وإنشاء المساجد، وعقب أسبوع واحد أعطى منحة قوامها ٤٧,٠٠٠ جنيه وحدد المساجد التي تعمر بها، واتبعها بهبة ٥,٠٠٠ جنيه لمسجد الأميرة فريال بمصر الجديدة[٣] . وقد اتضح أن بعضاً من هذه المبالغ جاء نتيجة أزمة بين الخاصة

(١) نفس المصدر، عدد ٢٣٢١٧ في ٢٠ مايو ١٩٥٠، ص ٦.
(٢) الشعب الجديد، عدد ٢٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص ٤.
(٣) الأهرام، عدد ٢٣٢٠٥ في ٨ مايو ١٩٥٠، ص ٦، عدد ٢٣٢١٣ في ١٦ مايو ١٩٥٠،

الملكية ووزارة الأوقاف حول وقف الخديو إسماعيل ورغبة فاروق في نقل إدارته إلى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية ومعارضة الوزارة ، وأخيراً انتهت المسألة بضم الوقف للملك على أن تتسلم الوزارة غلته وما يسمى بفاضل الربع والذي تمثل في المبلغ الأول الذي أرسله للوزارة في صورة عمارة المساجد[1] . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ربما يكون باقي المبالغ وسيلة لتغطية الانهيار الأخلاقي سواء الخاص بفاروق أو بأسرته حيث أنه مما يلفت النظر أن بعض الصحف في نفس الأعداد التي تعرضت فيها لمشكلة زواج الأميرة حملت أخبار هذه العطاءات الملكية ، ومعروف الطرق التي يستخدمها الملك لتعويض ما دفعه .

ويدأ عدم انتظام فاروق في الاحتفالات الدينية ، ثم انتفى وجوده عندما أناب عنه رئيس الوزراء للمشاركة فيها[2] . واختار شهر رمضان ١٣٧٠ (١٩٥١) ليقوم فيه برحلة شهر العسل غير مبال بالشعور الإسلامي ، وانتشرت أخبار لهوه في هذا الشهر ونشرتها الصحافة الأجنبية فانحط شأنه لدى المسلمين داخل مصر وخارجها . ومن الطريف أنه أقيمت مآدب الإفطار الملكية أثناء غيابه كالمعتاد ، ومما يذكر أن الحديث الديني الأول حمل عنوان « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله »[3] ، والمقارنة واضحة بين هؤلاء وبين الملك

= ص ٦ ، عدد ٢٣٢١٦ في ١٩ مايو ١٩٥٠ ، ص ٦ .

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٠٩ في ٦ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ص ٤ ، ١٠ ، انظر فصل الحياة الخاصة ، كان من أسباب حرص فاروق على أن يكون ناظراً لكثير من الأوقاف خصصت لأعمال الخير خدمة أغراضه في الاتجاه الإسلامي .

(٢) نفس المصدر ، عدد ٢٣٢٢٩ في أول يونيو ١٩٥٠ ، ص ٦ ، عدد ٢٣٥٥٦ في ٣ مايو ١٩٥١ ، ص ٢ ، عدد ٢٣٨٩٦ في ١٢ أبريل ١٩٥٢ ، ص ٦ ، عدد ٢٣٩٢١ في ٨ مايو ١٩٥٢ ، ص ٦ ، عدد ٢٣٩٥٦ في ١٢ يونيو ١٩٥٢ ، ص ٦ ، عدد ٢٣٩٥٨ في ١٤ يونيو ١٩٥٢ ، ص ٤ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٣٦٠٩ في ٥ يونيو ١٩٥١ ، ص ٢ ، عدد ٢٣٥٩٣ في ٩ يونيو ١٩٥١ ، ص ٢ .

الذي ينفق الأموال في سبيل آخر . ولم يكـرر فاروق سفـره في شهر رمضـان التالي ، واستمرت فيه العادات المتبعـة ، لكنه لم يلتق بجميـع ضيوفـه على الإفطار، بينما حرص على إذاعة الرسالة الملكية وتناول فيها مبـادىء الإسلام التي تقف في وجه الشر والهدم والتدمير(١) ، والمقصود الشيوعية .

وأبدى فاروق بعض الاهتمام بالبعـوث الإسلاميـة ، وأمر بـأن تنشأ لهم مدينة تحتوي على المساكن الصحية وأسهم فيها بعشرة آلاف جنيه ثم منحهـا عشرين ألف جنيه(٢) . وخمد نشاطه في العالم الإسلامي واقتصر على قلة نادرة من تلك الأعمال التي كان دائماً في تشوق لنشـرها، فهـو يأمـر بطبـع صحيح البخاري ومسلم على نفقته الخاصة ويجد ذلك الصدى خارج مصر، فيدعو له الأئمة في خطبة الجمعة بمسجد هلسنكي بفنلندا ويشيدون بأفعاله لجمع كلمة المسلمين، ويواصل متابعته للنهوض بالمـركز الثقـافي الإسلامي في لنـدن ، ويهتم بالملك الأفغاني ويهديه قـلادة محمد علي هادفاً حسن العـلاقات(٣) . وتسهم محطة إذاعة باكستان في الاحتفالات بعيـد الجلوس الملكي تقديراً منها لملك مصر وتعترف بلقب ملك مصـر والسودان(٤) . ورغـم ذلـك فقد انتـابت فـاروق حالة جعلته يوحي للشيـخ حسنين مخلوف بمهـاجمـة وزيـر خـارجيـة باكستان ، فأدلى الى الصحف بتصريح قال فيه إن القادانية دين غيـر إسلامي مما أثار السخط في الدوائر الباكستانية(٥) . وأرجعت هذه الحالة الى أن الوزير

---

(١) نفس المصـدر، عـدد ٢٣٩٣٨ في ٢٥ مـايـو ١٩٥٢، ص ١ ، عـدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٨، شهادة الأميرلاي أحمد كامل أمام محكمة الثورة .

(٢) البلاغ، عدد ٨٧١٥ في ٣٠ مـارس ١٩٥٠، ص ٢ ، الأهرام، عـدد ٢٣٧٧٣ في ١١ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٢ ، عدد ٢٣٩٢١ في ٨ مايو ١٩٥٢ ، ص ٤ .

(٣) المصور، عدد ١٣٢٩ في ٣١ مارس ١٩٥٠ ، ص ٢ ، الأهرام، عـدد ٢٣١٤٦ في ٩ مارس ١٩٥٠ ، عدد ٢٣٧٣٦ في ٤ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .

(٤) السياسة، عـدد ١٦٧٢ في ٦ مايـو ١٩٥٠ ، ص ٢ ، F.O. Op. Cit, 96847, Greswell-
F.O, Alex. June 28, 1952, No 61.

(٥) جلال الدين الحماصي : المرجع المذكور ، ص ١٩١ .

الباكستاني في أثناء مقابلته للملك نوه إليه بلباقة أن العالم الإسلامي محط أنظار العالم وأعداؤه كثيرون ، وأن على رؤساء الدول الإسلامية أن يراعوا في سلوكهم تقاليد الإسلام[1] . وفي الواقع فإن فاروقاً فقد المكانة التي بذل الكثير من أجل الحصول عليها .

وأراد الملك الإقدام على بعض المحاولات علها تقرب منه الأزهر في الوقت الذي تظهره فيه بأنه ما زال غيوراً على الإسلام محارباً للشيوعية، فيعلن عن رغبته في وضع رسالة عن فضائل الإسلام تترجم إلى جميع اللغات الحية لدحض مفتريات الأدعياء على الدين الإسلامي ، ويصدر توجيه ملكي بأن يكون الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر احتفالاً عالمياً إسلامياً ، ويبدي إرادته في بناء دار كبرى تخصص للطباعة له ووضع نظام جديد لمكتبته وإنشاء إدارة للدعاية الإسلامية[2] . وتشكل اللجان للبحث والإعداد ولكن ذلك لم يزد الأمر إلا تفاقماً بعد سقوط هيبة الملك حتى أن خطباء المساجد وجهوا أنظار المصلين إلى سوء الحال مما دعا إلى تنبيههم وضرورة التزامهم بالخطب التقليدية[3]. واستمرت مشيخة الأزهر بعيدة عن أن تقوم بأية تحركات لصالح سياسة فاروق ، فعقب وفاة الشيخ محمد مأمون الشناوي في ٥ سبتمبر ١٩٥٠ حل مكانة الشيخ عبد المجيد سليم ، وكانت له أحقية المنصب بعد الشيخ المراغي ، ولكن رفض فاروق له في تلك الآونة رسب في أعماقه هذا الموقف ، وبالتالي انعكس ذلك على مسلكه عندما أصبح شيخاً للأزهر ، فتولى مطالب علمائه وطلابه[4] . ولما لم يستجب له أدلى بحديث صحفي أشار فيه إلى أن الحرب على مطالب الأزهريين معناها حرب على الإسلام ثم

---

(١) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٧٢.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٤٣٤ في ٣١ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٤، عدد ٢٣٤٣٩ في ٥ يناير ١٩٥١، ص ٤، عدد ٢٣٤٤١ في ٧ يناير ١٩٥١، ص ٤.

(٣) اللواء الجديد، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤.

(٤) F.O.Op.Cit, 80344, JE 1014 - 48 , Andrews - F.O, Cairo, Dec . 22, 1950, No 213.

انتقل إلى مقولته « تقتير هنا وإسراف هناك » وانتهى إلى أن الصبر قد نفد وأنه لا يريد للعلماء أن يأكلوا ديوكاً رومية ولكنه يريد لهم الخبز فقط[1] . وغضب فاروق وكان في رحلته الأوربية وفهم أنه المعنى بالمقولة ، وفي الحال تلقى الديوان برقية منه يأمر فيها بعدم بقاء الشيخ الأزهر في منصبه[2] .

وأثار هذا العمل المسلمين ، ففي الداخل انتقدته الصحافة وكان أصدق ما كتب هو ما سطره مصطفى أمين تحت عنوان « شيخ الإسلام . . . كفر » حيث قال « إننا لسنا متعصبين ، ولكن إقالة شيخ الأزهر بهذه الصورة أشعرت كل مسلم أن لطمة أصابته ، وأن خنجراً مسموماً طعنه في كرامته، وأن كل شيء هان في هذا البلد حتى شيخ الإسلام »[3] . وفي خارج مصر حدث رد فعل عنيف في الأوساط الدينية ولدى علماء المسلمين وخاصة في إيران، فأرسلوا برقيات استنكار واحتجاج على هذا التصرف[4] . وعين الشيخ إبراهيم حمروش شيخاً للأزهر ، لكنه لم يلبث في المشيخة إلا شهوراً قليلة ، وأخرج منها ، وواضح أنه استغنيَ عنه بإقالة وزارة الوفد الأخيرة ، وتمكن علي ماهر من استصدار أمر ملكي بإعادة الشيخ عبد المجيد سليم إلى منصبه »[5] . رغم أن الفترة التي أعقبت عزله أدلى بالفتوى بما ينتقد به تصرفات فاروق ، فعندما سئل عن حكم الشريعة في القائمين بوظائف المسلمين إذا عرف عنهم أنهم يستغلون النفوذ ويجمعون الثروات ويحكمون بالهوى أجاب « إن إنفاق أموال المسلمين في غير أبوابها المشروعة حرام لا يليق أن يصدر من حكام مسلمين ، ولا يحل للمسلم أن يتقاضى مرتباً وهو بعيد عن عمله يلهو ويلعب خارج وطنه » واختتم

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٦٧٧ في ٤ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ ، الشعب الجديد، عدد ٢١ في ٦ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ٥ ، الحديث أدلى به لمجلة آخر ساعة في ٢٩ أغسطس ١٩٥١ .

(٢) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء .

(٣) الشعب الجديد، عدد ٢١ في ٦ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٤) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٣٨ .

(٥) الأهرام، عدد ٢٣٨٣٤ في ١٠ فبراير ١٩٥٢ ، ص ١ .

بالقول « إن الذين يأكلون أموال الدولة يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً »[1] . ولكن من المحتمل أن الدافع وراء اقتناع فاروق بعودته أنه كان على علاقة سيئة بالوفد. وعموماً فقد وضح أنه بعد أن كان الأزهر وشيخه المعين الأول لفاروق والركيزة التي يعتمد عليها في تحقيق مراميه تجاه سياسته ، أصبح دعامة أساسية في الجبهات المضادة له.

ومن الملفت للنظر أنه بعد أنهيار مركز الملك ويقينه من أن نهايته قرب أجلها ، إلا أن أحلام اليقظة عاكسته وراودته ، فتخيل أن عرش الخلافة مازال في انتظاره ، ومن هنا كان لا بد من عمل يدعم بالشرعية مكانته حتى يخرس الألسنة الرافضة والتي سبق أن اعترضت على أنه لا يمت بنسب إلى البيت النبوي الشريف، وفي ٦ مايو ١٩٥٢ تنشر الصحف بيان السيد محمد الببلاوي نقيب الأشراف الذي ينص على أن نسب فاروق يرجع الى السلالة النبوية من ناحية محمد شريف جده لأمه ، وبطل الرواية الأول حسين الجندي وزير الأوقاف في الوزارة الوفدية الأخيرة ، وقد استدعاه فاروق عقب المأدبة الملكية التي اقيمت احتفاء بولي العهد وقال له إن مراد محسن ناظر الخاصة الملكية ذكر له أن اسم محمد شريف اقترن في بعض المناسبات بكلمة السيد، وعليه فهو يستنتج أنه لا يستبعد أن يكون هذا الجد من فروع الدوحة النبوية ، وطلب منه بحث الأمر والاستعانة بالعلماء، ولم تنته المهمة بإقالة الوزارة حيث واصل المجتمعون العمل ، وحضر كريم ثابت تلك الاجتماعات التي انتهت إلى إذاعة البيان ، وحصل البطل على المقابل وتمثل في رتبة الباشوية [2] .

وكان ذلك العمل المختلق استهزاء بالمسلمين وتحدياً لشعورهم في وقت

---

(١) الشعب الجديد، عدد ٢٤ في ٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٥.

(٢) المصري، عدد ٥١٨٦ في ٦ مايو ١٩٥٢، ص ١ ، مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور ، عدد ٥٦٧ في ٤ يوليو ١٩٥٥، ص ٣، مما يذكر أنه أدخلت كلمة « السيد » على الدعاء لفاروق في المساجد، الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ في ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص ٦.

انغمس فاروق في الملذات بأنواعها ، ولم تكن أمه تقل عنه استهتاراً ، ولقي انعكاساً سيئاً في الخارج، فكتبت صحيفة « صدى الأهالي » العراقية افتتاحية قالت فيها « إن فاروقاً يريد بذلك أن يكون خليفة للمسلمين، في حين أن خليفة المسلمين يجب ألا يكون فاسقاً ولا ظالماً ولا فاسداً» واحتجت المفوضية المصرية في بغداد على المقال[1] . وارتد هذا العمل على الملك ليزيد من النقمة عليه داخلياً وخارجياً ، وليخرج من الحقل الإسلامي نهائياً بعد أن ظل يكافح من أجل تثبيت قدميه عليه العديد من السنوات . والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن ما هو الشعور الداخلي لفاروق تجاه الإسلام ؟ حقيقة أن تصرفاته في سنواته الأخيرة كانت تتنافى مع الدين ، لكنه داخلياً حمل شكلاً من الإيمان ، وقد تحدث صراحة مع اللورد دوجلاس أحد ضيوفه الانجليز وعبر عن أنه يعتقد في قرارة نفسه أنه مسلم جيد ، وعندما مازحه اللورد مبيناً أنه صرح بالحاده ، انزعج الملك للغاية وقال إنه لا يفهم كيف يكون أي إنسان ملحداً[2] . والواقع أنه كان من الممكن أن تنعكس السياسة الإسلامية التي سار عليها ليكون لها إيجابياتها داخله بحيث يلتزم قلباً وقالباً بالإسلام ، ولكن لما كان الغرض يضفي نفسه عليها فقد فشلت في النفاد إلى أعماقه .

الميدان العربي

واكب اعتلاء فاروق العرش أكثر من حدث أثر في رسم السياسة العربية ، الحدث الأول الثورة الفلسطينية التي اندلعت في أواسط أبريل ١٩٣٦ ضد اليهود والبريطانيين ، والحدث الثاني معاهدة الصداقة مع المملكة العربية السعودية التي عقدت في ٧ مايو من نفس العام ونظمت المسائل الخاصة بالمحمل والكسوة والصدقات والجنسية وأنهت الخلافات ، ويتمثل الحدث

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠.

(٢) F.O.Op.Cit, 73502, J 690 - 1055 - 16, Andrews - Wright, Cairo, Jan. 29, 1949.

الأخير في إبرام معاهدة ١٩٣٦ التي أعطت لمصر نوعاً من حرية التحرك ، وبالتالي اتسع فتح الأبواب على الساحة العربية . وانطلاقاً من التخطيط الإسلامي الذي تولاه علي ماهر، انبثقت السياسة العربية ، كفرع يدخل تحت لوائه ، ومن المسلم به أنه رغم وجود مفهوم للفكرة العربية في مصر ، إلا أن الرؤية لم تكن واضحة لدى الجميع بشأن استقلالها عن النطاق الإسلامي ، وهذا ما كان يطغى كلية على الإخوان المسلمين وجزئياً على مصر الفتاة ، والجماعتان في هذه الفترة خضعتا لتأثير علي ماهر ، فاستغلهما لخدمة أغراضه بشأن زعامة فاروق للمناطق الإسلامية والتي تضم بين دفتيها الناطقين بلغة الضاد .

ولما كانت الدول العربية مدركة لمكانة مصر ، فقد عبرت عن شعورها تجاه الملك الجديد فينقل مراسل الأهرام في جدة شعور الابتهاج على أثر ارتقائه الملك ، ويبعث الإمام يحيى بهديته له وتشمل ألف كيلو بن، وتطلق بغداد اسمه على أحد شوارعها ، ويحضر وفد فلسطين ليهنئه ويقدم له مصحفاً أثرياً ونموذجاً لقبة الصخرة[1] . فأعطت مثل هذه الانطباعات التشجيع على المضي في الطريق المخطط له . وعبرت الدعاية عن التلازم اللصيق بين العروبة والإسلام ، فأطلقت لسانها بأن فاروقاً يتطلع إليه كل عربي وكل مسلم في بقاع الأرض ليجدد مجد العرب « واعتقادنا أن الشرق العربي وأن البلاد الإسلامية ستعاون فاروقاً بعطفها وعملها بمقدار الذي يعاونه به شعب مصر وأن النجاح سيكون حليف فاروق ومصر والإسلام والشرق »[2] .

وأصبح العمل أكثر حرية مع وزارة محمد محمود ، ومثلما فعلت بريطانيا

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٨١ في ٢٦ مايو ١٩٣٦، ص ٩، عدد ١٨٥٧٧ في ٩ سبتمبر ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٨٩٧٨ في ١٦ يوليو ١٩٣٧، عدد ١٩٠٠٣ في ١٠ اغسطس ١٩٣٧،،ص ٨.

(٢) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٩ في ٣١ يوليو ١٩٣٧، ص ٤ .

مع الاتجاه الإسلامي ، فإنها أيضاً عارضت صنوه ، فيكتب إيدن للسفير البريطاني مشيراً إلى أن أي انغماس لفاروق فيه غير مستحب[1] ، ولم يعق ذلك التقدم ، وعقد في مصر المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية من أجل فلسطين (٧ ـ ١١ أكتوبر ١٩٣٨) ، ودعا فاروق رؤساء وفود المؤتمر وأعضاءه لتناول الشاي في قصر رأس التين ، وتصدر المائدة وإلى يمينه محمد محمود والشيخ المراغي ، وألقى كلمة هنأهم فيها بنجاح المؤتمر متمنياً أن يراهم مرة أخرى داعياً لهم بالتوفيق[2] . وبذلك أشعر العالم كله أن ملك مصر قد اتجه وجهة عربية في سياسته ، ويبعث لامبسون الى هاليفاكس ليؤكد له « إن القصر والحكومة يشجعان الحركة الفلسطينية هنا كجزء من سياستهما التي تسعى لبسط سلطان مصر على الشرقين الإسلاميين الأدنى والأوسط »[3] . هذا في الوقت الذي قلقت فيه الخارجية البريطانية من اتفاق القصر والوفد في كرههما للصهيونية[4] . وبالفعل كان هناك تلاق بين الطرفين ، ولكن لكل منهما رؤية تختلف عن الآخر .

ووضح التسلط الملكي في اختيار الوفد المصري لمؤتمر المائدة المستديرة بلندن ـ افتتح أعماله في ٧ فبراير ١٩٣٩ بهدف التوفيق بين العرب واليهود ـ الذي ضم علي ماهر وعبد الرحمن عزام ورأسه الأمير عبد المنعم ، ونفذت خطة القصر بدقة[5] . كذلك ظهر جلياً تحركات فاروق قبيل انعقاد المؤتمر فعندما وصلت الوفود العربية إلى القاهرة وقبل سفرها للمؤتمر استضافها الملك أكثر من مرة ، كما أقدم على خطوته المشهورة بإمامته

---

(١) F.O. op. cit, 21945, J 394 - 6 - 16, Eden - Lampson, F.O, Feb 10, 1938.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٤٢٦ في ١١ أكتوبر ١٩٣٨، ص ٨، عدد ١٩٤٢٩ في ١٤ أكتوبر ١٩٣٨، ص ص ١، ٨.

(٣) F.O. 407 - 222, J 4332 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov 7,1938, No 1197.

(٤) Ibid,

(٥) انظر فصل حكم القصر .

لهم في الصلاة . وأعطى هذا الدلائل التي تشير إلى أن السياسة العربية تأخذ مجراها كما خطط لها ، ونجحت الدعاية ، وتردد اسم فاروق حتى إن إحدى الصحف الفرنسية استعرضت أسماء المرشحين لعرش سوريا ، الأمير عبد الله ، ابن سعود ، ملك العراق ، ثم انتقلت إلى فاروق وبينت أنه عقد له لواء الخلافة ، واستعرضت لياقته للمكان « سيكون أعظم شأناً من سواه لأن ملك مصر الشاب ممتاز بالهمة والنشاط والذكاء والثقافة الغربية ، فهو أقدر المسلمين على تفهم العقلية السورية »[1] .

وتقوى الموقف العربي للقصر بتولي علي ماهر الوزارة حيث دخلها محمد علي علوبة وزير دولة ، عبد الرحمن عزام وزير أوقاف ، محمد صالح حرب وزير دفاع ، كما أسندت رئاسة الأركان إلى عزيز المصري ،وفي ذلك تأكيد للمنهج ، ولكن الأصابع البريطانية تحركت وغيرت وبدلت بسبب ظروف الحرب مما سبب بعض المعوقات . وواصل فاروق الدور المعد له، فهو يتوسط شخصياً لدى رئيس الجمهورية الفرنسية بشأن السوريين المحكوم عليهم ، وتعلق آخر ساعة المصورة « ولا شك أن البلاد العربية ستقابل هذه الروح النبيلة من جلالة الملك بالشكر والدعاء »[2] . وقد استاء الأمير عبد الله من ظهور اسم فاروق ، وراح يكيل له لدى الإنجليز ، فأثناء وجوده في مصر أواخر عام ١٩٤٠ ؛ التقى بلامبسون وشن حملته على الملك وركز على محوريته حتى يلقي أذناً صاغية من مستمعه ، وبين أن بقاءه على عرش مصر وصمة للعرب وللمسلمين عامة ، وأشار إلى الأمير محمد علي والخديوي السابق عباس حلمي بهدف إحلال أحدهما مكانه[3]. إذن أصبح للعداء قاعدة يرتكز

---

(١) الأهرام ، عدد ١٩٧١٤ في ٣١ يوليو ١٩٣٩، ص ٩، الصحيفة الفرنسية هي صحيفة الأوروور.

(٢) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٩٣ في ٥ مايو ١٩٤٠ ، ص ٤ .

(٣) F.O. 371 - 24626, J 2131 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 13, 1940, No 1513.

عليها ، ولم يكن فاروق يجهل شعور حاكم الأردن تجاهه ولذا حرص على التعويض . وكان موقف العراق متلوناً ، ففي القوت الذي يصفه فيه رئيس وزرائها بالغباء أثناء حديثه مع لامبسون يقدم له هدية فاخرة، وتمتدحه الصحافة العراقية، ويصرح الوصي على العرش للصحافة بشديد إعجابه به [١] . تلك هي سمة القائمين على أمر العراق والذين كانوا يسعون لمصلحتهم ويرون في مصر وملكها منافساً لهم .

وانعكس حادث ٤ فبراير على نفس فاروق ، فاندفع نحو إثبات ذاته في ضوء استغلال المركز الضعيف للحلفاء ، فيبعث لامبسون لإيدن صورة لبرقية تسلمتها مخابرات الشرق الأوسط مرفقاً بها تقرير يفيد بأن الملك طلب من اليابان أنه في حالة وصول قوات اليابان إلى البحر الأحمر ، أن يبقى على العرش ويعترف به كزعيم للدولة العربية [٢] . ومع هزيمة المحور في العلمين لم ييأس فاروق حيث أكد وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ ما سبق أن صرح به بأن « انجلترا تنظر بعين العطف إلى أي دعوة بين العرب لتقوية وحدتهم الثقافية أو السياسية . . . على أن يكون التمهيد لها نابعاً من العرب أنفسهم »[٣] . ومن هنا رأى الملك اقتناص الفرصة ليحقق رغبته في الزعامة[٤] . ويكتب لامبسون لحكومته ليسجل لها ما ذكر حول أن فاروقاً كلف محمد علي علوبة بمأمورية الإعداد لمؤتمر عربي . وفي الواقع فإنه إذا تعمقنا في نفسية فاروق نجد أن انتصارات محمد علي وإبراهيم لم تغب

---

(١) Ibid, 31574, J 4249 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 16, 1942, No 2394,
المصري، عدد ٢١١٥ في ١٧ اكتوبر ١٩٤٢ ، ص ٢ ، الوفد المصري، عدد ١٢٨٩ في ٣ أغسطس ١٩٤٢، ص ٢، المصور عدد ٩٥١ في أول يناير ١٩٤٣ ، ص ٤ .

(٢) F.O. 141 - 837, 284 - 54 - 42 G, Lampson - Eden, June , 1942, No 596.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ١٩٥

(٤) F.O. 371 - 35530, J 1366 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 13, 1943, No 260.

عنه أبداً ، فهو دائماً كثير التحدث عنها ، وبالتالي كان تواقاً لتحقيق أي مكسب من هذا النوع .

ورأى النحاس أن تكون المحادثات بشأن مشروع الوحدة العربية بين الحكومات ، وصرح بذلك في البرلمان في ٣٠ مارس ١٩٤٣، ومن ثم استأثرت حكومته بالمهمة، محاولة بذلك قطع خط الرجعة على القصر في وقت كان يصعد فيه الأزمات ضدها . ومضى رئيس الوزراء في خطواته ، وعندما سافر إلى فلسطين لمس التقدير الذي يكنه أصحابها لمصر ومليكها[١] . ومما لا شك فيه أن فاروقاً ازداد غضبه على رئيس الوزراء من توليه تلك المهمة ، ففي حديث له مع كيلرن وعندما فتح موضوع الاتحاد العربي بدا وكأنه في أوج عظمته وبين أنه بعيد عن المناقشات الخاصة بذلك، وهو لا يعارض اتفاقات تخص الثقافة والاقتصاد ، وعرضت مسألة التنافس بين النحاس ونوري السعيد وعدم وضعهما اعتباراً لابن سعود الذي سينزل الى الميدان في حالة الضرورة[٢] .

ومضى الملك يسلك طريقه المستقل ، فيوفد عمر فتحي كبير ياورانه في بعثة رسمية إلى سوريا ليقدم التهنئة لشكري القوتلي لانتخابه رئيساً للجمهورية السورية ولم يكتف بالبرقية[٣] . ويقف بجوار الأزمة اللبنانية ، فكان أول من اعترف بحكومتها بعد أن أسفرت الانتخابات عن فوز بشارة الخوري برئاسة الجمهورية ، وعندما اعتقلته السلطات الفرنسية وصحبه وأسندت الرئاسة الى إميل إده ، احتج على هذا التصرف واستقبل الممثلين الدبلوماسيين لبريطانيا

---

(١) حسنين كروم : عروبة مصر قبل جمال عبد الناصر ، ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ص ١٨ ، ٢١ .

(٢) F.O.Op. Cit, 35537, J 3849 - 2 , 16 , Killearn - F.O, Aug. 31, 1943, No 294,
Lampson, Op. cit, Box III, Aug. 31, 1943, P.172.

(٣) المصري، عدد ٢٣٩١ في ٧ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢، الأهرام ، عدد ٢١١٣٣ في ١٩ سبتمبر ١٩٤٣ ، ص ١ .

والولايات المتحدة ولفت نظرهما إلى خطورة الأزمة[1] . وأرسل برقية إلى بشارة الخوري يشد فيها من أزره ويعرض تعاونه حيث يختمها بقوله « لست في حاجة إلى أن أؤكد لكم أن الشعب اللبناني يستطيع أن يعتمد على صداقتنا وصداقة حكومتنا وشعبنا في ساعات الشدة والحرج ، ففي هذه الساعات وما بها تتأكد العواطف وتتمكن المحبة »[2] . وعقب الإفراج عنه أوفد له كبير ياورانه على رأس وفد للتهنئة ، ورداً عليها أرسل رئيس الجمهورية رئيس حكومته حاملاً معه لفاروق شجرة أرز وسيفاً لبنانياً والوشاح الأكبر من وسام الاستحقاق اللبناني الممتاز ، وقد غرست الشجرة في ساحة قصر عابدين في احتفال حضره فاروق وخطب فيه رياض الصلح الذي أشاد بالملك في تصريحاته الصحفية ونعته بالملك العربي وليس المصري ، ومما يذكر أنه لقى هو ووفده ترحيباً وتكريماً ، ووضح التنافس بين الملك والحكومة بشأن الحفاوة بهما[3] . وبذلك كانت الأزمة اللبنانية دعماً لسلطة فاروق .

وامتدت يد العطاء الملكي في الداخل ، فيأمر الملك بالمعونة المادية لتلاميذ الحجاز وعدن وحضرموت[4] ، وعندما يستقبل الطلبة العرب من بين الطلبة المغتربين ، ترتفع الهتافات بأنه ناصر العروبة ، ومما يسجل أنه في مثل هذه الاحتفالات لم يكن السودانيون يعتبرون غرباء ، ففاروق يعتبر السودان جزءاً من مصر ، حتى إنه طلب من بعضهم المساعدة في استقبال الضيوف

---

(١) المصري ، عدد ٢٤٤٩ في ١٤ نوفمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٩٦ .

(٢) المقطم ، عدد ١٦٩٩٨ في ١٢ نوفمبر ١٩٤٣ ، ص ٣ .

(٣) F.O.Op.Cit, 41316, J 14 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 24, 1943, No 1183
الأهرام ، عدد ٢١٢٢٤ في ٦ يناير ١٩٤٤ ، ص ٢ ، عدد ٢١٢٣٠ في ١٣ يناير ١٩٤٤ ، ص ٢ ، البلاغ ، عدد ٦٨٠٦ في يناير ١٩٤ ، ص ٢ ، المصور ، عدد ١٠٠٥ في ١٤ يناير ١٩٤٤ ، ص ٣ ، حسنين كروم : المرجع المذكور ، ص ٣٣ .

(٤) الدستور ، عدد ٣٥٤ في ٦ مارس ١٩٣٩ ، ص ٧ .

وأعطاهم أماكنهم في رؤوس الموائد كمضيفين[1] . وأولت الصحافة حملتها ، فتذكر أن المصريين العائدين من فلسطين يتحدثون عن انتشار إطلاق اسم فاروق هناك على الأطفال « وهذه ظاهرة لطيفة لها دلالتها ومعناها »[2] . وأن العائدين من الحجاز يذكرون أنه عندما وصل إليهم وهم في المدينة نبأ حادث القصاصين طلب الإمام من المصلين في المسجد النبوي الشريف الدعاء بتعجيل الشفاء لملك مصر[3] . كما تنقل ما دار في اجتماع المحامين العرب في دمشق حول حديثهم عن مكانة فاروق في البلاد العربية وعطفه عليها واهتمامه بتوثيق عرى التعاون والإخاء بينها والإشادة بمآثره[4] . وبهذا الأسلوب أمكن للصحافة أن تعطي صورة تضم نماذج مختلفة عن المكانة التي وصل إليها الملك في البلاد العربية .

وتنشر أقوال فاروق عقب مقابلاته مع الساسة العرب ، فيقول في احداها « إنه يسرني أن أرى البلاد العربية متمتعة بأمانيها ، وإنني أعني بشئون العرب وبالقضية العربية لا كملك فقط بل كفرد من أبناء العروبة وجندي من جنودها ، وإن اليوم الذي يستعيد فيه العرب مجدهم القديم لهو أعظم ما أتمناه ويتمناه كل عربي »[5] . وهذا إعلان صريح بأنه ارتمى في أحضان العروبة ، ويلغ الاهتمام به إلى أنه يوفد طبيبه الخاص إلى شكري القوتلي للاستفسار عن صحته ، ولا يكتفي بذلك فيعود ويرسل برقية لنفس الغرض ، ويستقبل وزراء العرب في نهاية أبريل ١٩٤٤ في أنشاص ويتحدث معهم في شئون بلاد كل واحد

(1) F.O. op. cit, 35538 ù J 4194 - 2 - 16, Shone - F.O, Cairo , Sept. 24, 1943, No 878.

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٤٣١ في ٣ يناير ١٩٤٣، ص ٩.

(٣) روز اليوسف، عدد ٨١٢ في ٦ يناير ١٩٤٤ ، ص ٥.

(٤) الأهرام، عدد ٢١٤١٤ في ١٦ أغسطس ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٥) المصور، عدد ١٠١٤ في ١٧ مارس ١٩٤٤ ، ص ٥ .

منهم[1] . فيبدو وكأنهم رعاياه وبلادهم تدخل في نطاق حوزته . حدث هذا أثناء مشاورات النحاس بشأن الوحدة العربية ، وكم تمنى فاروق إعاقة مسيرته حتى يقيل الوزارة ، ووضح كيف سعى لإتمام هذه الخطوة ولكن لندن رفضتها . وفي الوقت الذي تعرقلت فيه المباحثات ظهر مشروع سوريا الكبرى ، ودعامته دولة هاشمية تضم الأردن وسوريا ولبنان ، ولحق به مشروع الهلال الخصيب الذي يضم تلك البلاد للعراق ، وكانت اليد البريطانية وراءهما. وقوبلا بجبهة رفض قوية ، واعتبرا من الأسباب التي قربت المسافة ووطدت العلاقات بين الملكين المصري والسعودي ، فالاثنان يكرهان أي توسع للبيت الهاشمي[2] .

وأنهى النحاس مشاوراته ، وبطبيعة الحال لم يكن ليخبر فاروقاً عنها ، واجتمعت اللجنة التحضيرية في ١٦ سبتمبر ١٩٤٤ ، ورغب الملك الظهور في الصورة بعد تخطي الصعوبات ، فدعا جميع الوفود العربية على الغداء في ٣٠ سبتمبر[3] ، وفي الجلسة الختامية حدث نزاع حول تعيين الحدود بين سوريا ولبنان ، فانتهز فاروق الفرصة ورأى إصلاح ذات البين واجتمع برؤساء وزارات سوريا ولبنان وشرق الأردن ، ونجح في تسوية النزاع، واعترض النحاس على عدم دعوته حيث كان من الضروري وجوده بوصفه رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية[4] . ولم يكن هذا بجديد على فاروق ، ووقع بروتوكول الاسكندرية الخاص بجامعة الدول العربية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، وكان الملك في انتظار

---

(١) البلاغ، عدد ٦٨٩٣ في ١٥ أبريل ١٩٤٤، ص ٢، الأهرام، عدد ٢١٣١٠ في ١٦ أبريل ١٩٤٤ ، ص ٢، عدد ٢١٣١١ في ١٧ أبريل ١٩٤٤ ، ص ٢، عدد ٢١٤١٤ في ١٦ أغسطس ١٩٤٤ ، ص ٢.

(٢) Monroe :Op.Cit,p. 83 .

(٣) F.O. op. cit, 41318, J 3399 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 30, 1944.

(٤) F.O. 921 - 199 , No 34, office of the Minister Resident - F.O, Cairo,Oct. 6, 1944, No 1944. ، حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ١٨٨، ١٩٩ .

ذلك اليوم على مضض ليقيل حكومته ، وبالفعل أقالها في اليوم التالي بعد أن أخرجت مشروع الجامعة إلى الوجود ليتسلمه جاهزاً .

وشعر فاروق بالانطلاق بعد أن أبعد الوفد عن طريقه ، ووضع قدميه على الأرض العربية وبعد أن أشرفت الحرب على الانتهاء ، وأصدر توجيهه لأحمد ماهر لإذاعة بيان بالصحافة بأن الحكومة تؤيد قضية الوحدة العربية[1] ، حتى يفصل بين إقالة النحاس والقضية ، وراح يتكلم عن القضية الفلسطينية دون منافس ، فعندما صحب القائم بالأعمال البريطاني أحد الضيوف الانجليز لمقابلته ، كان من الموضوعات التي طرحها موقف الأمريكيين من هذه القضية والتحذير أنهم سيخسرون ود العرب في الشرق الأوسط ، كما هاجم التصريحات الأمريكية بشأن الانتخابات والتي هي في صالح الصهيونية ، ونبه كيلرن الى أن قيام دولة يهودية سيكون من شأنه دخولها في علاقات وثيقة مع روسيا ضد بريطانيا ، وجاء ذلك عقب ضرب القنصلية المصرية في القدس، أيضاً فقد لفت نظر السفير البريطاني وُمن كان يصحبهم معه بأن أي عمل إرهابي ضد مصر سينشأ عنه ما لا تحمد عقباه[2] . وبذلك برهن على أنه صاحب الكلمة وتعدى حدود سلطاته كعادته .

وجد الملك في عبد الرحمن عزام الأداة المنفذة لسياسته ، فعينه وزيراً مفوضاً بوزارة الخارجية للشئون العربية ، وكانت له علاقته الطيبة مع ابن سعود ، وأمكنه تذليل بعض العقبات التي عطلت توقيع السعودية على بروتوكول الإسكندرية ، فقد حمل ثلاث رسائل من فاروق ورئيس الوزراء ووزير الخارجية للحث على التوقيع الذي تم في ١٦ يناير ١٩٤٥[3] . وكانت الرسالة

---

(١) نفس المرجع، ص ١٩٠ .

(٢) F. O. 371 - 41334, J 3766 - 31 - 16, Killearn - F. O Cairo, Oct. 19, 1944, No 199, F. O. Op. Cit., 41335, J 46772 - 31 - 16, Killearn - F. O, Cairo, Dec. 21, 1944, No 260 F. O. Op. Cit, 45916, J 75 - 3 - 16, Killearn - F. O, Cairo, Dec. 28, 1944, No 264.

(٣) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٠٠، حسنين كروم: المرجع المذكور، ص ٥٢ .

الملكية تدخلا على المستوى الرسمي ، وعقب ستة أيام من التوقيع أبحر فاروق على يخته فخر البحار الى ينبع في أول زيارة له خارج مصر منذ توليه سلطاته الدستورية ، وصحب معه عبد الرحمن عزام والعديد من كبار رجال القصر وانضم اليهم كريم ثابت - مندوب المقطم - قاصداً زيارة غير رسمية للملك السعودي ، وبوصوله الميناء صعد إليه الأمراء السعوديون واستقبله ابن سعود ، وجرت المحادثات في رضوى وطرح على بساط البحث عدة مسائل ، سوريا الكبرى ، فلسطين ، المصلحة البريطانية داخل الجامعة العربية [١] . ويذكر كيلرن لحكومته أنه بالرغم من أن الزيارة تبدو في ظاهرها إشباعاً لهوى فاروق الذي لا يعترف تماماً بتضمنها الناحية السياسية ، فربما يكون المقصود منها توحيداً لتخطيط مصري سعودي والذي من الممكن انجذاب لبنان إليه ، حيث أن الدول الثلاث لأسباب مختلفة تعارض سياسة العراق الأكثر تشدداً ، وتعمل لتقوية الوحدة العربية أكثر مما هي في بروتوكول الإسكندرية ، وتقف أمام سياسة سوريا الكبرى [٢] .

وعلى أية حال فإن الزيارة وطدت العلاقة بين الملكين ، وكان الهدف الأساسي التلاقي لمواجهة الأطماع الهاشمية ، وفي بداية اللقاء صرح ابن سعود بأن الفضل للمتقدم ، ويعني أن فاروقاً هو صاحب فكرة الاجتماع ، فأجابه الأخير «ليس بيننا متفضل، فكلنا أبناء أمة واحدة وكلنا خدام قضية واحدة وأخوة في الإسلام»[٣] . ومما يذكر أن ملك مصر ارتدي الزي العربي أثناء تناول العشاء ، وزار المدينة المنورة وصلى الجمعة في الحرم النبوي الشريف، ورفض أن يشق له الجند الطريق وسط الجموع المحتشدة حتى لا يقترب من الحرم وهو متقلد للسلاح ، وهنا علت الهتافات « الله أكبر . الله أكبر . اللهم

---

(١) F.O.Op. Cit,45930, J 273 - 10 - 16, Note, Defence Security Summary of Egyptian Affairs. for mouth of Jan 1945, Feb. 6, 1945.

(٢) Ibid, J 399 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 26, 1945, No, 194.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٥٥٠ في ٢٦ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

أعز بالفاروق مصر والإسلام والعرب »[1] . وكانت أذنه تتوق لسماع مثل هذا الدعاء ، وقد صرح بأنه سأل الله أن يعينه على خدمة بلاده ويحقق آمال شعبه ويوفقه إلى خدمة الإسلام والعروبة ويبارك اتحاد كلمة العرب[2] . ويستشف من ذلك الدعاء الدور الذي وكله لنفسه . ولإسباغ المظاهر عليه وزعت منحة ملكية قيمتها عشرة آلاف جنيه على فقراء المدينة وألف جنيه مناصفة لسدنة الحرم وفقراء ينبع ، كما وزعت التكية المصرية بالمدينة ثلاثة آلاف جنيه على المعوزين ، أيضاً على طول الطريق حتى أبيار وزعت النقود الفضية على المحتاجين[3] . وتبودلت الهدايا بين الملكين ، فقدم فاروق لابن سعود قلادة محمد علي وسيارة كاديلاك بينما تقبل منه سيفاً ذهبياً وجياداً وهجناً[4] . واستغرقت الرحلة عشرة أيام وأثمرت المطلوب وأعطت الانطباع بأن فاروقاً أصبح فارس الميدان ، فتعقب آخر ساعة المصورة « وهذا الحادث حافل بكثير من الدلالات والمعاني ، فهو يرمز إلى ما يبذله الملك من جهاد في سبيل تحقيق الأماني العربية والقومية »[5] .

وعقب مغادرة فاروق للأراضي الحجازية بعث ببرقية شكر لابن سعود اعتبر فيها أن تلك الخطوة فاتحة عهد مجيد للأمم العربية وتلقى الرد عليها ، ولقيت الزيارة صداها ، وأرسل شكري القوتلي برقية لفاروق يعبر فيها عن فرحته بذلك الاجتماع الذي يوثق العلاقات بين العرب . ورد عليه الملك ببرقية ذكر فيها أن هذه الزيارة باكورة طيبة لتوثيق روابط التعاون والتآزر بين

---

(١) نفس المصدر . عدد ٢١٥٥٢ في ٢٩ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ٢١٥٥١ في ٢٨ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

(٣) المصري، عدد ٢٨١٩ في ٢٥ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢، عدد ٢٨٢١ في ٢٨ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢ ، الكتلة ، عدد ٧٢ في ٢٥ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

(٤) الأهرام، عدد ٢١٥٥٠ في ٢٦ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢، عدد ٢١٥٥١ في ٢٨ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢، المصري، عدد ٢٨٢١ في ٢٨ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

(٥) آخر ساعة المصورة ، عدد ٥٣٨ في ٢٨ يناير ١٩٤٥ ، ص ٤ .

البلاد العربية[1] . وصرح عبد الرحمن عزام لمندوبي الصحف العربية والأجنبية بأنه رغم أن الزيارة شخصية لكنها أعظم من أية زيارة سياسية أو رسمية لأنها «دعمت ما تم من اتفاقات، وفتحت الطريق أمام اتفاقات جديدة ، وجلت أموراً ، ومكنت صداقة ، وخلقت محبة حقيقية ، وجعلت اتحاد العرب أمراً ملموساً »[2] . وكانت استقبالات فاروق في مصر قد أعدت جيداً ، فتلقته الجماهير بحماس بالغ ، ويوضع في الاعتبار أن الشعور الديني أسهم بدوره ، وانطوت الهتافات على « حامي العرب والإسلام »، « حامي الإسلام » ، « فاروق فخر الشرق » ، وأصبحت أحداث الرحلة موضوع الأحاديث الإعلامية[3] ، وخاصة أن الإعداد لميثاق جامعة الدول العربية كانت تجري له اللمسات الأخيرة .

وذهب كيلرن لفاروق ليهنئه بالعودة، فحدثه الأخير عن تلك الزيارة وكيف كانت ناجحة من جميع النواحي وأشار إلى إكرام ضيافته والترحيب به وحرصه على تأدية صلاة الجمعة في المدينة[4] . وحقيقة فإن الملك السعودي وإن أملت عليه المصلحة في التقرب من فاروق ، إلا أنه كان يكن له الحب ويظهر تعاطفه معه ، فقد أبلغ الممثل الدبلوماسي البريطاني في جدة وكرر عليه تبليغ حكومته أن ممثلها في مصر يجب أن يكون على علاقة طيبة وصداقة مع ملكها لتسير الأمور في إخلاص وتعاون ، وأشار إلى صغر سنه ، وأنه ما زال في فترة التدريب والتجربة ، وبالتالي فيجب تعيين رجل مناسب يكون على صلة به للتشاور وإبداء النصح [5] . ويفهم من ذلك أن فاروقاً ربما يكون قد شكا لابن

---

(١) الكتلة، عدد ٧٦ في ٣٠ يناير ١٩٤٥، ص ٢، الأهرام، عدد ٢١٥٥٤ في ٣١ يناير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

(٢) الكتلة ، عدد ٧٨ في أول فبراير ١٩٤٥، ص ٢ .

(٣) F.O.Op.Cit, J 273 - 10 - 16, Op. Cit,

(٤) F.O. 141 - 1008, 22 - 17 - 45, Cairo, Feb. 8, 1945, No 278.

(٥) F.O. 371 - 45917, J 502 - 3 - 16, Jordan - F.O, Jedda, Feb. 22, 1945.

سعود ـ لمعرفته لمكانته لدى بريطانيا ـ من كيلرن عله يساعده للتخلص منه . ولما كان يعي تماماً أن مسألة الخلافة لن يرضى عنها ابن سعود إذ سبق وعارضها في عهد أبيه ، وحرصاً على احتوائه ، نشرت الصحافة تصريحاً بأنه لا يسعى لها(1) .

ولم يمض أسبوعان عقب عودة فاروق إلا واستقبل شكري القوتلي الذي راح يدلي بتصريحات للصحافة عن سعادته لمقابلة ملك مصر ، وتشاور الطرفان في بعض المسائل الخاصة بالوحدة العربية في ضوء ما دار في اجتماع رضوى(2) . كما أشاد جميل مردم وزير الخارجية السوري في حفل المفوضية السورية بالقاهرة في ٢٢ فبراير ١٩٤٥ بمواقف فاروق « الذي جمع في برديه حماس الشباب وهمته الى وقار الشيوخ واتزانهم وعمق تفكيرهم ، هذا الملك العظيم الذي لم يدع فرصة تمر إلا وحبا سوريا فيها من عطفه ومناصرته»(3) . ومن ثم انتابه إحساس الزعامة ، وضح ذلك في كلمته التي ألقاها لأعضاء الوفود العربية الذين دعاهم إلى مأدبة ملكية بقصر عابدين في ٤ مارس ١٩٤٥ بمناسبة انتهاء وزارة الخارجية من وضع نظام عمل الجامعة العربية ، وقد بين في حديثه حب مصر لأخواتها، وركز على وجوب أن يحمي القوي مصلحة الضعيف، ويقوم الحاضر على منفعة الغائب ، وأن الجامعة لن تحرم عربياً من أن تنظر في شئونه « لضعفه أو عجزه أو غيابه »(4) . واستاء كيلرن من مباركة فاروق لبرنامج الجامعة وأوعز إلى عبد الفتاح عمرو بالتحدث مع فاروق في هذا الخصوص حيث كان ملاصقاً له ، وأرجع تلك التصرفات إلى عبد الرحمن عزام واعتبره

---

(1) انظر هذا الفصل عنصر الاتجاه الإسلامي .

(2) الأهرام، عدد ٢١٥٦٥ في ١٣ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١ ، الكتلة، عدد ٨٨ في ١٣ فبراير ١٩٤٥ ، ص ٢ ، عدد ٨٩ في ١٤ فبراير ١٩٤٥، ص ٢ ، المصري، عدد ٢٨٤٢ في ٢١ فبراير ١٩٤٥ ، ص ٢ .

(3) حسنين كروم : المرجع المذكور ، ص ٥٦ .

(4) نفس المرجع ، ص ٥٧ .

المخطط لهذه السياسة وقام بالمهمة، ونبه الملك من زعامة دول عربية غير مستقلة وأفهمه أن بريطانيا لا تؤيد ذلك الوضع[1] ومع أنه تلقى التنبيه باهتمام ، إلا أنه واصل طريقه ، وكل ما أقدم عليه قوله لعبد الفتاح عمرو إنه « لا يريد أن يربك تحالفه الجيد بأي حال من الأحوال »[2] . والمقصود هنا تحالفه مع بريطانيا .

وقرب ميعاد توقيع ميثاق الجامعة ، وتجمع رؤساء الحكومات العربية ، والتقى بهم فاروق في ٢٠ مارس ١٩٤٥ ، وتحدث مع رئيس الوزراء اللبناني عن آماله الكبيرة لمستقبل الشرق العربي وتوقعات الخير الذي ينتظره من الجامعة العربية وبين أن مصر لا تبحث عن تحقيق أي مطمع عن طريقها ، وإنما يسعدها أن ترى البلاد العربية متحدة ، وتحدث مع رئيس الوزراء السوري عن المصاعب التي تقوم في وجه مشروع الوحدة ، وأن السياسة الحازمة هي أفضل ضمان لتذليلها وتحقيق الرخاء الدائم للجامعة ، وتحدث مع رئيس الوزراء الأردني عن المنافع التي سيجنيها العالم العربي من الجامعة وأنه لابد من العناية بهذا المولود الجديد لكي ينمو ويكبر[3] . وبدا التقارب جلياً بين الوفد اللبناني وفاروق ، فقدم فارس الخوري للملك سيفاً مذهباً له قيمته التاريخية وأعرب له عن أمله في زيارة ملكية للبنان لأن شعبه يحمل الجميل له ، أيضاً وجه رئيس الوزراء السوري وزميله الأردني الدعوة لزيارة فاروق لبلديهما[4] . وعبر رؤساء الوزراء الثلاثة عن رؤيتهم لملك مصر ، فأشار اللبناني الى مهمة ملك مصر في إسعاد البلاد العربية وأعرب عن ألا يستأثر

---

(١) F.O.Op. Cit,45919, J 1021, 1060, 1153 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 10 15, 22, 1945, No 57, 67, 76.

(٢) Ibid, 45920, J 1263 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 5, 1945, No 808.

(٣) السياسة، عدد ٩٧ في ٢٣ مارس ١٩٤٥، ص ٢ .

(٤) F.O.Op. Cit,45930, J 1234, 1303 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 22, 30, 1945, No 452, 488.

المصريون بحبه إذ يجب أن يشاركهم فيه اللبنانيون وسكان البلاد العربية لأنه ملك الجميع ، وأنه إن كان للبنان منزلة في وادي النيل ، فله في قصر عابدين ملك حارس . وصرح السوري بأنه إذا كان المصريون سعداء لأن الفاروق على رأس حكومتها ، فالشعوب الإسلامية سعيدة لأنه معها . أما الأردني فقد أوضح أن فاروقاً شملت خيراته جميع الأقطار العربية[1] . وكان ذلك أسلوباً يتفق مع المنهج الملكي ويزكيه ويدعمه . ووقع ميثاق الجامعة العربية في ٢٢ مارس ، وعين عبد الرحمن عزام أميناً لها ، واعتبر فاروق أن جميع ما انجز هو نتيجة لمجهوده ، وعليه انفرد بساحة الحلبة السياسية .

وكانت أول أزمة يواجهها فاروق عقب بداية ممارسة الجامعة العربية لأعمالها هي العدوان الفرنسي على سوريا ولبنان في مايو ١٩٤٥ ، فأبدى تعاطفه وانفعاله مع الدولتين ، ويذكر كيلرن لحكومته أنه اضطرب للغاية وطلب من رئيس وزرائه قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ، ولكن النقراشي أجابه بأن الأمر يتعلق بالسياسة الخارجية ولا بد أن تتصل مصر بحليفتها بريطانيا ، واقترح أن يتناقش مع السفير البريطاني[2] . وكان كيلرن قد عرض على لندن رد الفعل القوي للملك والحكومة والشعب إزاء الإجراءات العنيفة التي اتخذتها فرنسا ضد لبنان عام ١٩٤٣ وبين كيف يولد ذلك شعوراً معادياً للأجانب[3] . وانعقد مجلس الجامعة في ٤ يونيو ووجه فاروق رسالة إليه ألقاها رئيس الوزراء عبر فيها عن انزعاجه من إجراءات فرنسا في سوريا وطلب العمل على استقلال سوريا ولبنان وسيادتهما الكاملة ، والعمل أيضاً على استقرار الأمن والسلام

---

(١) السياسة، عدد ٩٧ في ٢٣ مارس ١٩٤٥، ص ٢، الأهرام، عدد ٢١٦٠٤ في ٣٠ مارس ١٩٤٥، ص ٢ .

(٢) F.O.Op. Cit, 45931, J1773 - 10 - 16, Kileearn - F.O, Cairo, May 27, 1945, No 1164, F.O.Op. Cit, 45921, J 1819 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 31, 1945, No 1187.

(٣) Ibid, 45921, J 1638 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 16, 1945, No 1091

فيهما[1] . وهذا التوجيه لم يكن إلا إثباتاً للتسلط على سياسة الجامعة . ولم تتراجع فرنسا إلا بعد تدخل تشرشل وترومان لدى ديجول ، وقد حاول فاروق عن طريق الشخصيات الانجليزية التي كانت تلتقي به إثارة الأوضاع في الليفانت ، ففي مقابلته للورد الترنشام طلب منه أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا تكون التضحية بدولة عربية لليهود ولدولتين أخريين لفرنسا[2] . وبذلك يتبين أنه أراد تلقي العون من بريطانيا لصالح فلسطين وسوريا ولبنان .

وسيطرت على فاروق الرغبة في زيارة القدس ، ونقلها قنصل مصر العام هناك لأمين هادي عضو المجلس الإسلامي الأعلى لفلسطين ، ولكن الأخير لم ينصح بها لعدم استقرار الأحوال[3] . وشاع في ذلك الوقت أن الملك سيقوم بزيارة للبنان حتى إن كيلرن أجرى اتصالاته للتأكد ، فعرف أن قصر بيت الدين الذي من المفروض أن يقيم فيه الضيف يجري إصلاحه، وأن المسئولين ليس لديهم علم بشأن مثل تلك الزيارة[4] . وعليه يبدو أن رحلة الحجاز، بالإضافة الى الأحداث التي أعقبتها أعطت التشجيع لفاروق لينتقل خارج مصر تدعيماً للزعامة التي تراوده .

وعقب توصية ترومان بشأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، رأى الملك عقد اجتماع للحكام العرب على يخته ، لكنه لم يوفق ويسجل بوكر للندن أن السبب كره الوصي على عرش العراق والأمير عبد الله له[5] . وهذه حقيقة ، لكن من المحتمل أن الظروف وقتها لم تساعدهما على تلبية الدعوة ، لأنهما عقب ثمانية أشهر حضرا مؤتمر أنشاص . وانعكس الرفض على فاروق فما كان

---

(١) Ibid, 45931, J 2014, 1913 - 10 - 16, Killearn - F.O, June 8, 1945, No 810, 1278.

(٢) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945.

(٣) F.O.Op. Cit, 45922, Killearn - F.O, Cairo, June 29, 1945, No 1442.

(٤) Ibid, J 2379-3-16, Killearn-Shone, Cairo, July 17, 20, 1945, No 1607.

(٥) Ibid, 45929, J 4188-3-16, Bowker-Bevin, Oct. 18, 1945, No 1394.

منه إلا أن أبحر فجأة إلى جدة دون علم حكومته بهذه الرحلة التي قام بها اليختان فخر البحار والمحروسة والطوافة فوزية ، وقد اصطحب معه بعض رجال حاشيته وإسماعيل شيرين وفوزية . ووصل فاروق إلى جدة في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ وقضى فيها يوماً وليلة ، والتقى به الأمير منصور نائب ابن سعود ووزير الدفاع وأدى معه صلاة الجمعة وعاد إلى فخر البحار ، لكنه لم يعد إلى أرض مصر وإنما أبحر إلى جزر كمران ـ مستعمرة بريطانية قريبة من الساحل اليمني شمال الحديدة ـ وأعطى إخطاراً مسبقاً لوصوله ، ويبين بوكر أنه كان من الممكن ألا يعلن عن زيارته ويقوم بها فجأة لكنه لم يفعل ذلك(١) .

وفي كمران استقبله مديرها المدني الذي كتب تقريراً دون فيه أن الملك سأله عن حالتها ومستقبلها، وأثناء وجوده تبرع بمبلغ خمسمائة جنيه لاستكمال بناء المسجد فيها(٢) . ويدون تقرير آخر من عدن بأن تصرف فاروق جاء نتيجة لتقرب الإمام منه ، وكذا ممثلو اليمن بالقاهرة على أمل تدخله لدى بريطانيا لتسوية النزاع ، وأن الأمير سيف الإسلام عبد الله ـ حاكم الحديدة والذي سبق أن زار كمران أكثر من مرة ـ موجود في القاهرة لأعمال تختص بجامعة الدول العربية ، وينتهي التقرير الى أن كمران قد تبدو لكل من الإمام وفاروق مساومة نافعة لجذب الأول تجاه مزيد من المشاركة البينة في الحركة العربية(٣) . وتأتي الأخبار من جدة بأن فاروقاً أبحر بعد ذلك إلى جنوب البحر الأحمر حيث رسا على ميناء المخا ـ قرب باب المندب ـ ولما لم تسهل له عملية النزول أبحر ثانية متكدراً(٤) . وفي طريق العودة ودون إخطار مسبق زار العقبة والتي هي تحت الانتداب البريطاني ثم ذهب الى العريش، وأخيراً عاد إلى الاسماعيلية فاستقل

---

(١) Ibid,

(٢) Ibid, 45932, J 3610 - 10 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Oct. 19, 1945, No 1400.

(٣) Ibid, 45929, J 4108 - 3 - 16, Champion (governor's office) - Secretary of state for Colonies, Adan, Dec. 3, 1945, No 78027.

(٤) Ibid, 45927, J 3751 - 3 - 16, Graffley - Smith, Jedda, Oct. 24, 1945, No 145.

القطار إلى الاسكندرية[1] . وقد استغرقت الرحلة أكثر من ثلاثة أسابيع ، وكانت غريبة الطابع وصفها القائم بالأعمال البريطاني بأنها رحلة ملتوية[2] .

وعقب عودة فاروق حدثت مظاهرات في ذكرى وعد بلفور ، استاء منها واستدعى على أثرها النقراشي وأخطره بأن ما حدث له وقع جسيم في نفسه ، أيضاً استدعى حاخام اليهود الأكبر وعبر له عن استنكاره لأحداث الشغب ضد اليهود[3] . ومن الملفت أن يقدم على هذا الإجراء الأخير ، ربما أراد أن يبدو بمظهر صاحب التصرف الحضاري ، وأن واجبه حماية اليهود الذين يعيشون تحت كنفه وواصل اهتمامه بالقضية الفلسطينية وحرص على إثارتها مع السفير البريطاني ، وهدأت نفسه عندما علم منه أن المهاجرين اليهود ستوقف هجرتهم[4] . واتخذ من نشاط الجامعة العربية تأكيداً لموقفه ، ففي ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ استقبل ١٤ مندوباً من الجامعة العربية من بينهم ثلاثة فلسطينيون، وعبر جميل مردم بك وزير الخارجية السوري عن امتنان المجلس للتعاطف والتشجيع المستمر الذي يلقاه من الملك وعندما ألقى الأخير كلمته عبر فيها عن تقديره لدور الوزير تجاه توحيد الأحزاب في فلسطين وأمله في أن يستمر الفلسطينيون متحدين دائماً ، وأن تكون هناك اتصالات مستمرة وتبادل لوجهات النظر بينهم وبين المصريين ، كما أكد للمندوبين بأن مصر ستقوم بواجبها الكامل تجاه هذه الدولة[5] . وبذلك أصبح فاروق المتكلم باسم مصر والمقرر لسياستها ، أيضاً تمكن من رسم صورته كزعيم للعرب من منطلق الجامعة العربية .

---

(١) Ibid, 45929,Op. Cit, 45932, Op. Cit,

(٢) Ibid, 45929, Op. Cit,

(٣) Ibid, 45932, J 3815 - 10 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Nov. 10, 1945.

(٤) Ibid, 45927, J 3888 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 17, 1945, No 362.

(٥) Ibid, 45241, E 10211 - 3 - 65, Killearn - F. O, Cairo, Dec. 22, 1945, No 4166, F.O. Op Cit, 52312, E 187 - 187 - 65, Killearn - F. O, Cairo, Dec. 28, 1945, No 1694, F.O. Op. Cit, 53330, J 57 - 57 - 16, Killearn - F. O, Cairo, Dec. 29, 1445, No 1696.

ومع عام ١٩٤٦ اتسع نشاط الملك وبرز تحكمه وسفر في ممارسته للسيادة على السياسة الخارجية ففي بداية هذا العام لبى ابن سعود الدعوة الملكية التي قدمت له أثناء اجتماع رضوي ، وقام بزيارة إلى مصر وصحب معه أخاه واثني عشر ابناً غير المسئولين في دولته، واستقبله فاروق في السويس، وأعد له استقبالاً حافلاً ، وأقيمت مأدبة ملكية حضرها كيلرن وبعض العسكريين البريطانيين ، وشد انتباه السفير البريطاني نياشين النيل التي حلت صدور الضيوف السعوديين[1] . وجرت المباحثات بين الملكين وصدر بيان مشترك ألقاه رئيس الوزراء في مأدبة الغداء التي أقامتها الجامعة على شرف ابن سعود وحضرها الملكان في ١٦ يناير ودُعي إليها رجال السلك السياسي ، وذكر النقراشي أن العرب يتحدون في العمل على السلام وحسن العلاقات مع الدول وأنهم جميعاً يتبنون القضية الفلسطينية[2] . وكان تلاقي وجهات نظر الملكين بينا ، فعقب تناول ابن سعود الغداء على مأدبة السفارة البريطانية طلب اللقاء مع السفير وتناول في حديثه معه عدة موضوعات ، من أهمها الخطر الروسي وبين أنه سينقلب ضد بريطانيا نفسها ، والمسألة الفلسطينية وطلب المساعدة البريطانية مصرحاً بأن العرب والمسلمين سيقاومون أي إجراء ضد فلسطين ، ورجا أن يعرف فاروقاً الموضوعات التي طرحها لأن ذلك يسعده حيث تهمه وتحمل نفس رؤيته ، وينقل السفير البريطاني للندن « أن الملك ابن سعود يريد أن يعمل شيئاً يرضي به الملك فاروق على حسن ضيافته له ، وحينما تقابلنا مع السكرتير الشرقي أراد التأكد من أنه نقل الى الملك حديثه » ثم يشير إلى « أن الملك فاروق يريد أن يلعب دوراً ، ولكن يجب أن نرقب موقفه بحذر ، وكما قلت للملك ابن سعود فإننا نرى أن نظام الملكية هو أنسب نظام بشرط أن يقوم

---

(١) Lampson,Op.Cit, Box IV, Jan 10, 1945, P.12. ، أثيرت أزمة حول هذه النياشين حيث منحها حسن يوسف لجميع الأبناء. حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٢) F.O.Op.Cit, 52312, E 602 - 187 - 65, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 17, 1946, No 78,
F.O.Op.Cit,53330, J 318 - 57 - 16, Killearn - F.O, Jan. 22, 1946, No 94.

الملك بدور جيد»(١). وعليه يتبين الخط الذي جمع الملكين نظراً للمصلحة المشتركة بينهما ، أيضاً يبدو شغف ابن سعود بأن يقف فاروق على اهتماماته، وفي الواقع أنه ليس نابعاً من كرم الضيافة وإنما لإثبات أن هناك التزاماً بسياسة موحدة من ناحية ، ولكسب ثقة فاروق من ناحية أخرى.

وودع الملك ضيفه في ٢٢ يناير وكان قد وجه رسالة إلى الشعب أذاعها رئيس الديوان يشكره على حسن استقباله لابن سعود ويعبر عن أمله في أن تكون هذه الزيارة « الفجر الصادق لليوم الذي تتطلع اليه البلاد العربية ، يوم تحقيق أهداف العروبة في المجد والاستقلال والمساهمة الفعالة في بناء حضارة إنسانية أساسها السلام والعدل والحرية ، تجدد حضارة العرب »(٢) . وتبودلت البرقيات بين الملكين وأثنى ابن سعود على فاروق في رسالته الى شعبه وبين كيف أنه افتتح حصن الإخاء تحت ظلال رضوى وما لقيه من حسن الضيافة (٣) . وتجلت في تلك الزيارة مظاهرة الوفاق التي أضفت عليها الجامعة العربية بريقاً ، فيصرح ابن سعود للصحافة بقوله « الفاروق باني الجامعة العربية وأنا مساعده » ، « إن ما يبرمه الفاروق أبرمه أنا وما أبرمه أنا يبرمه الفاروق » (٤). وعلى الوجه الآخر يشيد فاروق بالروابط بين مصر والسعودية وصلابتها(٥). والحقيقة أن هذه الزيارة كانت انتصاراً له وتمكيناً من إشباع هوايته .

---

(١) Ibid, 52327, E 884 - 797 - 65, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 17, 1946, No 87.

(٢) Ibid, 53330, J 462 - 57 - 16, Killearn. F.O, Cairo, Jan, 1946, No 126.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٨٥٩ في ٢٣ يناير ١٩٤٦، ذكرت الأهرام أن ابن سعود دعا فاروقاً لأداء فريضة الحج وأنه إذا قبل سينشيء له قصر خاص في مكة لضيافته، عدد ٢١٨٧٠ في ٥ فبراير ١٩٤٦، ص ٢ .

(٤) أخبار اليوم، عدد ٦٢ في ١٢ يناير ١٩٤٦ ، ص ٢١ .

(٥) F.O.Op.Cit, 53286, J 941 - 139 - 16, Keller, London, Feb. 27, 1946.

وارتفع مؤشر صيحة فاروق العربية مع الذكرى الأولى لتأسيس الجامعة العربية ، ففي ٢٢ مارس ١٩٤٦ أقام أمين عام الجامعة حفلاً لمناسبة هذا اليوم ، دعا فيه أعضاء الجامعة وممثلو الدول العربية ورجال السلك الدبلوماسي وكبار رجال مصر ، وعلى غير توقع حضر فاروق الحفل ، وأمر عبد الرحمن عزام أن ينطق برسالته التي أثارت الانتباه والتعليق ذكر فيها « في مثل هذا اليوم من عام مضى ارتبطت مصر بميثاق الدول العربية لتنمية أواصر الأخوة بيننا ، وإني ليسعدني أن أرى تقدماً مستمراً نحو تلك الغاية ، وقد يعين على تحقيقه أن تنشأ فيما بيننا قومية مشتركة . . . » وتولت الجورنال دي جيبت التفسير بأنه يصبح على كل عربي أن يدخل أي دولة عربية دون تأشيرة ولا إجراءات ويعفى من الرسوم الجمركية[1] . ولقي الاقتراح استحساناً من الحاضرين ، وشرح فاروق وجهة نظره للسفير البريطاني ، وأبدى سعادته لما استقبلت به فكرته ، وذكر أن الشعوب العربية يجب أن تكون مترابطة ومتعاونة من أجل تحقيق المصلحة ، وسلم كامبل مذكرة ذكر أنه أعدها بنفسه للاطلاع عليها وعرضها على تشرشل ، واشتملت على أن يكون لكل دولة في الجامعة العربية جنسيتان، الجنسية الأولى عربية وتكون عامة للجميع، والجنسية الثانية تتبع كل دولة وتكون خاصة ، ويصاحب ذلك امتيازات تشمل الإعفاء من تأشيرة الدخول ، الحرية في اختيار الجنسية الخاصة ، شراء الممتلكات المحظور بيعها للرعايا الأجانب ، تحريم طرد أي عربي من أي بلد عربي ، وتنتهي المذكرة بالتوصية بتشكيل لجنة فنية من أعضاء تعينهم الجامعة العربية لدراسة مسألة الجوازات[2] . وفي الوقت نفسه قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة لفحص الاقتراح ودراسته[3] .

---

(١) Ibid, 52313, E 3077 - 187 - 65, Embassy - F.O, Cairo, March 25, 1946, No 187, F.O. Op. Cit, 53331, J 1518 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, March 31, 1946.

(٢) Ibid, 52312, E 2877 - 187 - 65, Campbell - F.O, Cairo, Nov. 29, 1946, No 125, F.O. op. cit, 52313, E 3219 - 187 - 65, Campbell - Bevin, Cairo, April 2, 1946, No 453.

(٣) Ibid, 52313, E 3710 - 187 - 65, Campbell - F.O, Cairo, April 15, 1946, No 509.

وهكذا دفع فاروق بتلك الخطوة وهو يملؤه الأمل في إمكـانية النجـاح، وليس من المصادفة أنه يوم إعلانه عن القومية العربية أن ينشر كريم ثـابت في آخر ساعة ينفي أي تطلع ملكي للخلافة الإسلامية ، وذلك حتى يبعد الشبهات عن الملك بعد أن وجد البديل الذي تمثل في زعامة العروبة ، ومما لا ريب فيه أن هـذا الاتجاه قد وافق هوى الشـوام المحيطين بـالملك وعلى رأسهم كريم ثـابت ، فـالعـروبـة بـالنسبـة لهم هي همـزة الـوصـل بينهم وبين البلد الـذي يـأويهم[1] . وواصل فـاروق المنهج ، فيبـدي الاهتمام بحـادث فيضـان نهـر دجلة ، وأثناء احتفال الجامعة العربية يستفسر عن التفاصيـل من وزير العـراق المفوض ، ويبرق إلى الـوصي على العرش بـأسفه للكـارثة ويـأمر بـالاتصال برئيس الوزراء ورئيس جمعية الهلال الأحمـر لتقوم مصر بـواجبها ويكتتب بـألفي جنيه من جيبه الخاص .[2] . كذلك يجامل سوريا ، فيوفد بعثة لها لتشاركهـا احتفالات جلاء القوات الأجنبية عنها ، ويسهم في معاهدة الصداقة التي عقدت مع اليمن عن طريق توطيد علاقته بالأمير سيف الإسلام عبد الله[3] . وكان في ذلـك جمعيـة تـرسيخ لخـطاه على طـريق العـروبـة . ويلقى الاحتفـال بعيـد الجلوس الملكي صداه في الـدول العربيـة ، فتتلقى القـاهـرة بـرقيـات التهنـئة ، وفي القدس ودمشق يفـد على دار القنصلية المصـريـة المهنئـون ، وتكتب الصحف السورية عن أن فاروقاً لم يعد ملكاً لمصر وحدها وإنما أصبح ملك العرب يلتفون حول عرشه وينطوون تحت لوائه ويرون فيه رمزاً لوحدتهم ، أيضاً تشيد الصحف العراقية به ، هذا بالإضافة إلى الهدايا القيمة التي قدمت

---

(1) La couture : op. cit. p. 96.

(2) آخـر ساعـة المصورة، عـدد ٥٩٧ في ٢٩ مارس ١٩٤٦، ص ١١، المصـور ، عـدد ١١٢٦ في ٢٠ مايو ١٩٤٦، ص ٦ ، F. O. Op. Cit, 53331, J 1518-57-16, Campbell- F.O. Cairo, March 31, 1946.

(3) المصور، عدد ١١٢٦ في ١٠ مايو ١٩٤٦، ص ٢ .

له[1] . وهنا يمكن القول بأن الملك حظي بمكانة عربية لم يستمدها فقط من نشاطه وتحركاته ، وإنما أيضاً من أنه ملك لمصر صاحبة المركز المتميز في العالم العربي .

وجاء نشر تقرير لجنة التحقيق الانجلو أمريكية في أواخر أبريل ١٩٤٦ الذي أوصى بالهجرة اليهودية وتضمن توصيات تقضي على القضية الفلسطينة ليثير فاروقاً ، فيبعث برسالة خاصة إلى الأمير عبد الله وبشارة الخوري وشكري القوتلي حول القضية ، كما يتعرض فيها لليبيا[2] . ولما لم تأت بنتيجة كانت خطوته بدعوة ملوك ورؤساء الدول العربية الى عقد مؤتمر أنشاص ، ونجح هذه المرة إذ لبيت دعوته ، وعد عملاً احتسب عليه وله ، بمعنى أنه وجهت إليه الانتقادات لاستئثاره بالسلطة وتسلطه عليها وتعديه على حكومته ، وفي الوقت نفسه فإن المؤتمر هو الأول من نوعه الذي عقد على هذا المستوى ليتباحث في قضايا الساعة . ودعا فاروق إلى هذا الاجتماع الملك عبد الله والوصي على عرش العراق وشكري القوتلي وبشارة الخوري وابن سعود الذي أناب عنه ابنه سعود ـ ووكل فاروق ليتكلم باسمه ـ والإمام يحيى وهو الآخر أناب عنه ابنه سيف الإسلام عبد الله[3] . ويعطي اختيار الملك لأنشاص لعقد المؤتمر الانطباع بأنه أراد إثبات أن المنطقة التي تدخل في ملكيته الخاصة تجري فيها مناقشات المؤتمر ، وبذلك يؤكد لنفسه بأنه ملك الأرض ومن عليها دون مشاركة من أحد . وبطبيعة الحال لما كانت الحكومة بعيدة عن هذا المؤتمر ، فقد تولى موظفو القصر مهمة الوفد المصري الذي انضم إليه عبد الرحمن عزام . واستقبل فاروق مدعويه وعقدت أولى الجلسات بعد ظهر ٢٨ مايو ١٩٤٦ .

وألقى فاروق كلمة الافتتاح محدداً أهداف الاجتماع في التعارف ، وإثبات

---

(١) الكتلة، عدد ٤٧٠ في ١٧ مايو ١٩٤٦، ص ص ١، ٢، ٤ .

(٢) المصري، عدد ٣٢٢٢ في ١٦ مايو ١٩٤٦، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٣٢٢٧ في ٢٢ مايو ١٩٤٦ ، ص ٢ ، الأهرام، عدد ٢١٩٦٤ في ٢٨ مايو ١٩٤٦ ، ص ١ .

أنه لا انقسام بين العرب، والبحث والمناقشة وتبادل وجهات النظر في الشئون التي تهم كل بلد عربي ، واستمر المؤتمر يومين واستعرض عدة موضوعات وتوصل إلى الرغبة في السلام والسعي إلى استقلال ليبيا وتحقيق مطالب مصر القومية ورفض أي هجرة جديدة إلى فلسطين[١] . ويذكر حسن يوسف ـ أحد أعضاء الوفد المصري ـ أن فاروقاً انتزع توقيع الملك عبد الله على البيان إذ كان الأخير يرغب في تأجيل الموافقة عليه[٢] . وبذلك يتبين الموقف غير المتعاون من ملك الأردن وما يحمله في نفسه تجاه ملك مصر . ورغم أن المؤتمر شابته العيوب ، إلا أن القضية الفلسطينية برزت من خلاله كمسألة جوهرية للمؤتمرين وفتح لها الطريق لمؤتمرات أخرى . واعتبر الملك هذا الاجتماع توطيداً لمركزه بين البلاد العربية وتأكيداً لزعامته وفوزاً ساحقاً له . وأرسل محمد حلمي حسين حاملاً رسائله إلى شكري القوتلي وبشارة الخوري والملك عبد الله ، والرسائل تتضمن مجموعة الصور التي سجلت ذكرى اجتماع أنشاص ، ومجموعة كاملة من طوابع البريد التذكارية التي صدرت بهذه المناسبة ، ونقل يوسف يس نفس الرسالة إلى ابن سعود، وأوصل تحسين العسكري رسالة الأمير عبد الإله[٣] .
ومما تجدر الإشارة اليه أن فاروقاً بالإضافة إلى الأغراض التي كانت تكمن في نفسه ، رأى أنه عن طريق الصداقات العربية يتمكن من تسهيل أموره مع بريطانيا ، وأفلح هذا مع السعودية حيث أضفى ابن سعود على جو العلاقات نوعاً من التلطيف ، وأيضاً مع لبنان إذ توسط كميل شمعون لدى الممثل الدبلوماسي البريطاني في بيروت ونقل له تحليل الرغبات الملكية[٤] . ولكن ذلك لم يفلح مع الأردن والعراق .

---

(١) حسنين كروم : المرجع المذكور، ص ٩٧، حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٠٢ .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٠٢ .

(٣) الأهرام، عدد ٢٢١٧٨ في ٥ فبراير ١٩٤٧، ص ٢ ، عدد ٢٢١٧٩ في ٦ فبراير ١٩٤٧، ص ٢ ، آخر ساعة ، عدد ٦٤١ في ٥ فبراير ١٩٤٧ ،ص ٤ .

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة ، عنصر المد والجزر .

وعقب ثلاثة أسابيع من نهاية المؤتمر ، لجأ الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين السابق الى قصر عابدين طالباً حماية الملك ، وفي الحال أعلنت الدوائر الملكية تفضل فاروق باستقباله وحمايته[1] . وعندما مثل بين يديه بسط الأسباب التي من أجلها اختاره ملجأ واختار مصر مقاماً ، وأسف على ما يسببه من متاعب ، وعلى أنه لم يستأذن قبل الحضور ، وعبر عن شكره لملك مصر لتأييده فلسطين في محنتها[2] . وقد أحسن فاروق استقباله وقال له « كنت واثقاً من مجيئك إليّ ، فلما لم تحضر اتصلت بصديقي القوتلي والخوري موصياً بإكرام وفادتك إذا اخترت الذهاب إلى هناك ، وها قد تحقق ما كنت أوده ، فأهلاً وسهلاً وإنك منذ الآن ضيفي »[3] . وفي هذا الدليل على رغبته في احتضانه للمفتي وإحساسه بقوة تأثيره على صديقيه ، في الوقت الذي أراد استغلال وكسب التيار الشعبي المؤيد للقضية الفلسطينية ، وأخيراً علّه بذلك العمل يتمكن من مناوأة الملك عبد الله .

وأصبح الموقف صعباً نظراً لاحتضان الملك لعدو لبريطانيا ، وكان العلاج الذي لجأ إليه رئيس الوزراء إصدار بيان حمل الترحيب بالمفتي وإقصاء ماضيه جانباً ، وانتهى إلى أن مصر تمر بأدق مراحل حياتها السياسية منوها إلى أن اللاجئين لا يشتغلون بالمسائل السياسية ، وهذا يعني تحريم العمل السياسي على المفتي الذي ترك قصر عابدين بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى قصر

(١) F.O, Op. Cit, 53332, J 2813-571-16, Campbell-F.O, Cairo, June 22, 1946, No 1128, قضى الحاج أمين الحسيني سنوات الحرب في ألمانيا وإيطاليا، وفي نهايتها أسرته فرنسا ووضعته في معتقل بفيلا قرب باريس، وعندما دار الحديث بين دوائر الحلفاء على اعتباره مجرم حرب هرب إلى مصر، .Lenczowski: Op. Cit, P. 406

(٢) أخبار اليوم، عدد ٨٥ في ٢٢ يونيو ١٩٤٦، ص ١ .

(٣) المصور ، عدد ١١٤٣ في ٦ سبتمبر ١٩٤٦ ، ص ٥ .

أنشاص ثم انتقل إلى قصر إدفينا[1] . وأرسلت الهيئات والجمعيات العربية المختلفة في فلسطين البرقيات إلى كبير الأمناء معربة عن شكر عرب فلسطين لحماية فاروق لمفتيهم ، وفي دمشق وعندما احتفل فيها بليلة الإسراء تحولت الخطب إلى الحث على مساعدة فلسطين، وأشار الخطباء إلى موقف ملك مصر من القضايا العربية ، ومن على المنابر وجهوا إليه الشكر لإسباغ حمايته على المفتي[2] . وراح الأخير من جانبه يشيد بحاميه ويسرد وقائع تحركاته لصالح القضية الفلسطينية ، كما أشار إلى ازدياد اهتمامه بالشئون العربية وتذليله لصعوبات الوحدة العربية ومساعيه لدعمها[3] . وكذلك حرص على الظهور مع الملك في بعض المناسبات ، فحينما حل رمضان وعقب وصوله بشهرين قصد رأس التين حيث يتلى القرآن وعندما دخل فاروق القاعة خصه بالتحية، وعقب سماع القرآن صحبه إلى الشرفة، وأطل على الموجودين بفناء القصر ، فتعالى الهتاف بحياة الملك « حامي العروبة والإسلام » ، أيضاً فقد صحبه معه لصلاة العيد بمسجد المنتزه[4] . وفي العام التالي حرص على أن يكون ضيفه على المأدبة الأولى التي أقيمت في رمضان بقصر عابدين ، ولازمه في سماع الدروس الدينية في المساجد العامة[5] . وكان ذلك في إطار سياسة دعوة الضيوف العرب لمرافقة فاروق في المناسبات الدينية حتى يستقي الإعلام مادته .

والحقيقة أن فاروقاً وجد في القضية الفلسطينية الفرصة المناسبة للإعلاء

---

(١) نفس المصدر .

(٢) السياسة، عدد ٤٨٩ في أول يوليو ١٩٤٦ ، ص ٢ ، عدد ٤٩٠ في ٢ يوليو ١٩٤٦ ، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٥١٦ في أول أغسطس ١٩٤٦ ، ص ٣ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٥٣٠ في ٨ أغسطس ١٩٤٦ ، ص ٢ ، أخبار اليوم، عدد ٩٥ في ٣١ أغسطس ١٩٤٦ ، ص ٦ .

(٥) الأهرام، عدد ٢٢٣١٨ في ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ ، ص ٢ ، عدد ٢٢٣١٩ في ٢١ أغسطس ١٩٤٧ ، ص ٢ .

بنفسه والإعلان عنها إذ أصبح لأي تصرف منه صداه الخارجي الذي يرفعه إلى المرتبة المطلوبة ، لذا فقد ركز عليها وأحاط بنطاقها ، فهو يستقبل المطران حكيم - مطران الروم الكاثوليك في فلسطين - ويرحب به ويتناقش معه في القضية ويعرض عليه فكرة إيفاد عربي إلى الفاتيكان ليشرح للبابا تلك القضية ويطلب تأييده لها ، وحينما يعود المطران إلى القدس تنشر الصحافة تصريحه الذي يعلن فيه أنه حين غادر قصر عابدين شعر بأن قضية فلسطين لا بد أن تسير في طريق النجاح بخطى واسعة ما دام هناك أقطاب يغارون عليها كملك مصر(١) . وعندما يلتقي فاروق بضيوفه من المسئولين الانجليز يتحدث عن أبعاد القضية ، ويذكر أن للاضطرابات انعكاساتها على مصر والدول العربية ، ويؤكد ضرورة العمل على إيجاد الاستقرار في فلسطين(٢) . وبذلك يواظب على سلوكه ، وتجيء مناسبة الذكرى العاشرة لتوليه سلطاته الدستورية ليحتفل بها خارج مصر ، فتنشر الصحف السورية مقالاتها وتحيط فاروقاً بهالة من الزعامة « إن جلالته قد حقق لمصر أكثر أمانيها وجعلها بفضل حكمته زعيمة الشرق »(٣) ، ومن ثم ارتفع مؤشر غروره .

رأى فاروق أنه من المصلحة كسب العراق إلى جانبه وإزالة الشوائب العالقة في العلاقات لإمكانية أن يحظى بمكانة لديها كالتي حصل عليها في دول عربية أخرى ، وخاصة أنه مع بداية عام ١٩٤٧ رفضت الحكومة العراقية صراحة مساندة مصر في موقفها من السودان مما جعل الصحافة المصرية تهاجمها بشدة ، وهنا نبتت فكرة أن يقوم الملك بزيارة للعراق اعتقاداً أنها تحسن الأوضاع ، وأبدى هذه الرغبة إلى الوصي على عرش العراق ، ولكن الأخير تخوف من أن لا يحالف التوفيق الزيارة في هذا المناخ ، وصرح بذلك

---

(١) البلاغ، عدد ٧٥٦٤ في ٢١ يوليو ١٩٤٦، ص ٢ .

(٢) F.O. 141 - 1118, 400 - 6 - 46, Simpson - Sargent, War office, Nov. 28, 1947.

(٣) السياسة عدد ٥١٦ في أول أغسطس ١٩٤٦ .

للسفير البريطاني في بغداد الذي كان يرى تشجيع تلك الخطوة ، فيكتب لحكومته « وواضح أنه إذا قام ملك مصر بالزيارة للعراق فإنها ستعطي الصحافة المصرية مجالاً مضاداً للافتراء»(١). بمعنى أنها ستوقف الهجوم بما يتفق مع المصلحة البريطانية ، ويعود ويكرر للندن المنفعة المنتظرة من الزيارة ، فيبين الفرصة التي ستتاح للملك ليسمع لأول مرة آراء رجال مثل الوصي على العرش ونوري السعيد اللذين يدركان ماهية أرض الحدود وميزة الارتباط بالدفاع المشترك(٢) . وهذا ما كانت تسعى إليه بريطانيا لاقناع فاروق به ، في وقت لم تكن علاقتها به على ما يرام . وانصياعاً للاتجاه البريطاني يبعث رئيس الوزراء العراقي إلى السفير البريطاني بترحيبه بزيارة ملك مصر وبأنه أعطى تعليماته لوزيره بالقاهرة ليرسل برقية إلى كريم ثابت ليعلم الملك ، ويطلب من السفارة البريطانية في القاهرة أن تسهل العمل لإتمام الزيارة، ويبعث السفير البريطاني في بغداد إلى القاهرة بذلك ويبين أنها لا تحتاج لدعوة رسمية وسيدخل في برنامجها الصيد الذي يهواه فاروق . ويلتقي الوزير الشرقي البريطاني في القاهرة مع عبد الرحمن عزام الذي يبين له أن الزيارة غض النظر عنها ولم تعد مطروحة في تلك الآونة لأن مظهرها يوحي بأن مصر ترجو المساعدة في القضية المصرية المعروضة على الأمم المتحدة ، وأنه من الأفضل أن تتم بعد أن يتقرر مصير المسألة المصرية . ويسجل السفير البريطاني في بغداد أنه فهم جيداً لماذا لا يريد عبد الرحمن عزام إتمام هذه الخطوة ، ويرجع ذلك إلى خوفه من العراقيين الذين سينتقدونه لدى فاروق ، ويذكر أن مثل هذا الانتقاد هو في المصلحة البريطانية(٣) .

---

(١) F. O. 371 - 61672, E 1404 - 1404 - 39, Stonehewer - F. O, Bagdad, Feb. 13 1947, No 132.

(٢) Ibid, E 1986-1404-93, Stonehewer-F.O, Bagdad, March 4, 1947, No 198.

(٣) Ibid, E. 1422- 1404 - 93, Stonehewer - Bird, Bagdad, Feb. 13, 1947, No 47, E 1853 - 1404 - 93 , Campbell - Bagdad, Cairo, Feb. 27, 1947, No 45.

وعلى أية حال فإن الزيارة لم تتم ، وارتكزت أفكار الملك وأمين عام الجامعة العربية على التصدي لمشروع سوريا الكبرى ، فيذكر كامبل لحكومته أن الخوف منه يلعب دوره برأسهما رغم عدم إظهاره ، وأنه قد ساد اعتقادهما بأن بريطانيا مؤيدة للمشروع لإزاحة مصر من زعامة الجامعة العربية(١) . ورداً على ذلك فقد بدا مؤشر يشير بوضوح إلى أنهما يسعيان لتقويض صداقة الحكام الهاشميين في العراق والأردن ، ويبين كامبل أنه عن هذا الطريق يمكن للتأثير المصري أن يبعد الدول العربية عن بريطانيا(٢) . ولكن تلك الخطوة لم ينلها التوفيق ، وظلت العراق على موقفها وشاركتها الأردن ، وأصبحت تصريحات الملك عبد الله جوفاء فكانت مصر تستحوذ على المساحة فيها ، والإشارة إلى فاروق تأتي في النهاية وتحمل التحفظ بحيث يذكر أنه يحبه أو يتمنى له التوفيق(٣) . وبذلك فالاختلاف بين إذا استحضرت أقوال حكام دول عربية أخرى عنه .

ورغم شغف فاروق للعلاقات العربية، إلا أنه لم يعط الفرصة ليملي عليه أحد من أصدقائه العرب إراداته، فأثناء الإعداد لعرض قضية مصر على مجلس الأمن، وبإيحاء من بريطانيا لاتباع أسلوب المفاوضات تدخل ابن سعود لدى فاروق وبعث إليه بمندوبه لينقل له استعداد مليكه لبذل كل الجهد لتقديم المساعدة، ويذكر السفير البريطاني أنه ضغط عليه لتجنب عرض القضية على الأمم المتحدة واستئناف المفاوضات المباشرة، وفي الوقت نفسه التقى المندوب السعودي بالوزير الشرقي البريطاني وتحدث معه عن خطورة الوضع في الشرق الأوسط وضرورة أن تبني بريطانيا علاقاتها بالدول العربية على الصداقة . أيضاً عرضت الحكومتان السورية واللبنانية وساطاتهما في هذا الصدد(٤)، ولكن الفشل أحبط تلك المساعي لعدم استعداد فاروق لتقبل ذلك.

---

(١) Ibid, 63020, J 884 - 79 - 16, F.O, Cairo, Feb 22, 1947, No 468.

(٢) PREM 8 - 1388, Part 3, Campbell - F.O. Cairo, March 12, 1947, No 636.

(٣) السياسة، عدد ٧٧٩ في ١٢ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٢ .

(٤) F.O. 371, Op.Cit, J 773 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb 15, 1947, No 410

وأمام تطلعات الملك والرغبة في التوسع بحيث لا تقتصر مكانته على المشرق العربي وإنما تمتد إلى المغرب العربي ، فقد ولى وجهه شطره ، وكان يخضع للسيطرة الفرنسية ، ولم يضع في الاعتبار أن مصر في حاجة إلى كسب الأصوات في مجلس الأمن لصالح قضيتها ، وأقدم على أول عمل عندما علم بنبأ المجاعة التي نزلت بطرابلس وتونس ، فتبرع بمبلغ أربعة آلاف جنيه ، وأمر بضمه إلى ما يجمع من تبرعات وتُشترى حبوب وطعام وترسل لمنكوبي البلدين ، وأشار على جمعية الهلال الأحمر باتخاذ التدابير اللازمة لإسداء المعونة للمحتاجين ، وعهد إلى عبد الرحمن عزام مكاشفة ممثلي الدول العربية في وجوب المساهمة مركزاً على ضرورة التضامن لأبناء العروبة(١) . وحُملت الطوافة فوزية بالمؤن ـ سفينة شبه حربية ـ ورفضت فرنسا السماح لها بالدخول وكادت الأزمة تتصاعد لولا أن تم الاتفاق على أن تفرغ شحنتها خارج المياه الإقليمية لتونس(٢)، وأغضب هذا التصرف فرنسا حيث اعتبرته تدخلاً من مصر في شئونها .

ولم يمضِ شهر ونصف على هذا الإجراء ، إلا والتجأ الأمير عبد الكريم الخطابي ـ بطل الريف المراكشي ـ إلى حمى فاروق ، ففي ٢٩ مايو ١٩٤٧ وصلت إلى السويس باخرة فرنسية تقل الأمير وأسرته وحاشيته من منفاه بجزيرة رينيون بالمحيط الهادي إلى فرنسا ، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أن الأمير لم يكن في نيته النزول بمصر ، ولكن ممثلين مصريين ومغاربة صعدوا إليه ، وكانت النتيجة أن غادر الباخرة في بور سعيد(٣) . والحقيقة أن الخطة أعدت لالتقاطه ، فعندما علم رجال المكتب المغربي بالقاهرة بالتوقيت اتفقوا على انتهاز فرصة مرور الأمير بالأراضي المصرية وإنقاذه ، وعرضت الفكرة على

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٢٣٨ في ١٧ أبريل ١٩٤٧، ص ٢ .

(٢) انظر فصل حكم القصر .

(٣) F.O.Op Cit, 63021, J 2695 - 79 - 16, Campbell - F.O. Cairo, June 7, 1947, No 1308.

« المقام السامي ، فلقيت من حامي العروبة والإسلام ما هو منتظر من القبول والترحيب »[1] . وفي السويس صعد للأمير محافظها حاملاً له رسالة ملكية ورافقه مندوب من الجامعة العربية ومغربيان أحدهما ممثل مراكش في اللجنة الثقافية التابعة للجامعة والآخر ممثل مكتب المغرب في القاهرة ، وتم الاتفاق على خطة نزوله ، وفي بور سعيد صعد إليه محمد حلمي حسين موفداً إليه من قبل الملك ، ولبى المجاهد الرغبة الملكية ، وبمجرد أن وطأت قدماه الأرض صرح بأن فاروقاً « حامي الأحرار وناصر العروبة والإسلام »[2] . واتجه مباشرة إلى قصر عابدين وسجل اسمه في سجل التشريفات معلناً التجاءه لحمى الفاروق بعد سنوات المنفى طلباً للراحة والطمأنينة ، وختم كلمته بالدعاء للملك ليبقى زخراً لمستقبل العروبة ، ثم توجه إلى بيت المغرب في القاهرة واحتفل به ، وألقى عبد الخالق الطريسي ـ رئيس حزب الإصلاح المغربي ـ كلمة فاضت إعجاباً بفاروق وانتهت بقوله « وأشهد الله أن الفضل الأول يرجع إلى رجل حمى الأمة العربية لا بسلطانه وقوته فقط ولكن بإيمانه بالعروبة ومستقبلها ، وهذا الرجل هو الصالح مولانا فاروق الأول » ، وتبعه الحبيب بورقيبه ـ زعيم الحزب الحر التونسي ـ وحملت كلمته نفس المعنى[3] .

وعقب الاحتفال انتقل الأمير إلى ضيافة فاروق بقصر أنشاص ، ويقصد الزعماء المغاربة إلى قصر عابدين ليقيدوا أسماءهم في سجل التشريفات ويعلنوا شكرهم للملك لما قام به تجاه الزعيم المغربي ، ويسجل السفير البريطاني هذه الأحداث للندن ويعتبرها جزءاً متمماً لسياسة فاروق وللاتجاه الذي يتولاه عبد الرحمن عزام في الجامعة العربية لتمجيد مركز الملك ومصر

---

(١) الإخوان المسلمون، عدد ١٥٥ في ٧ يونيو ١٩٤٧، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر، الأهرام، عدد ٢٢٢٧٦ في أول يونيو ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٣) حسنين كروم : المرجع المذكور، ص ص ١٠٤، ١٠٥ .

كحامين للعالم العربي[1] . ووفقاً لمبدأ عدم اشتغال اللاجئين السياسيين بالسياسة ، وكما صدر بيان تحت هذا المعنى لمفتي فلسطين ، فقد صدر مثيل له للأمير تجنبا لإثارة الأزمة مع فرنسا ، ولكنها لم تكن لتقتنع بذلك ، إذ احتج وزير خارجيتها على هذا الإجراء[2] . واستنكرت الصحافة ردود الفعل الفرنسية ، ومضت الأقلام تمتدح الملك لتعاطفه مع المجاهدين وتؤيد مسلكه تجاه الأمير[3] . وانهالت البرقيات على القصر ، وشكلت المرسلة من المغاربة بالمهجر ثقلاً فيها ، حيث مجدت شهامة فاروق ، ووصفت اللجنة الفلسطينية بالقاهرة - في برقيتها - عهده بأنه كعصر الخلفاء والسلاطين[4] ، والتقى شاذلي المكي - سكرتير حزب الشعب الجزائري - ومندوبه برئيس الديوان مبعثاً من قبل رئيس الحزب وحاملاً رسالة منه للملك يشكره فيها على حمايته للأمير موصفاً إياه بأنه مفخرة الشرق ونصير العروبة، معدداً فضل أياديه عليها ، مستمداً العون لدولته « ولا زال جلالتكم للعرب ملاذاً وللمجاهدين إماماً وللجزائر مغيثاً ونصيراً »[5] . وبذلك تتضح رؤية المغرب العربي لفاروق بعد أن تعددت مواقفه العربية الإيجابية .

وطارت سمعة الملك في الآفاق . ووضعت وكالة الأسوشيتد برس بحثاً عنه وزعته على صحف العالم بمناسبة الحدث الأخير قالت فيه « لا حديث في مقاهي مراكش إلا عن الحماية التي أضفاها الملك فاروق على الأمير عبد الكريم زعيم الريف، ولا حديث للفلسطينيين إلا أن يلهجوا بشكر الفاروق لعطفه على

---

(١) F.O. Op. Cit,

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٢٧٨ في ٣ يونيو ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٣) F.O, 953-47, PME 1096, Campbell-F.O, Cairo, June 5, 1947, No 68.

(٤) البلاغ، عدد ٧٨٣٣ في يونيو ١٩٤٧ ، ص ٢ ،مصر الفتاة، عدد ١١٦ في ٤ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٣ .

(٥) السياسة، عدد ٧٧٦ في ٩ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٢ .

مفتيهم المفتي الحاج أمين الحسني ، وفي المملكة العربية السعودية لا يزال الأهالي يذكرون زيارة جلالته لبلادهم ، وفي لبنان لا ينسى اللبنانيون أبداً تشجيع فاروق لرئيس جمهوريتهم وهو سجين في أيدي الفرنسيين ، وفي جميع الدول يعرف أهلها أنه الملك العربي الذي ألف بين قلوب ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم »[1] . وهكذا حلقت شهرة فاروق في الآفاق وحققت المطلوب إثباته .

وعقب أسبوعين من استقرار الأمير المراكشي في مصر ، التقى فاروق به في أنشاص ، وذهب بنفسه إليه وقبله وقال له « لقد نزلت أهلاً وسهلاً ومرحباً ، إني لأرحب بك باسمي وباسم شعبي » وسأله عما ينقصه ، وعندما علم أنه يعاني من ضغط الدم اقترح عليه أن يمضي بضعة أيام في مستشفى المواساة ، وعليه انتقل إليها ، ومرة أخرى يقوم فاروق بزيارته فيها ليستفسر عن صحته ، وحينما يخرج منها يكون ضيفاً في المأدبة الأولى التي أقامها الملك بقصر عابدين في رمضان ، كما يصحبه للمساجد لسماع الدروس الدينية ، ومن الملاحظ أن هذه الصحبة ضمت المفتي أيضاً[2] . ورغم أن فاروقاً أعلن في بيان نشرته الصحف أنه ليس هناك غرض سياسي أو شخصي من ضيافة الأمير ، وأن ما قام به نبت عن اقتناعه بأنه واجب من عربي لأخيه العربي ومن مسلم لأخيه المسلم[3] . إلا أن فرنسا لم تهدأ ، وتوجه سفيرها بالقاهرة إلى وزارة الخارجية في ٢٤ يونيو ١٩٤٧ وقابل النقراشي وقدم مذكرة احتجاج الحكومة الفرنسية على ضيافة الأمير وقبوله كلاجيء سياسي[4] . وتشير صحيفة مصر

(١) المصري ، عدد ٣٥٧٥ في ٦ يوليو ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٢) المصور ، عدد ١١٨٣ في ١٣ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٦ ، المصري ، عدد ٣٥٦٩ في ٢٩ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٢ ، الأهرام ، عدد ٢٢٣٠٠ في ٢٩ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٢ ، عدد ٢٢٣١٨ في ٢٠ يوليو ١٩٤٧ ، ص ٢ ، عدد ٢٢٣١٩ في ٢١ يوليو ١٩٤٧ ، ص ٢ .

(٣) F.O. 371, Op.Cit, J 2969 - 79 - 16, Campbell F.O, Cairo, June 22, 1947, No 1424.

(٤) الكتلة ، عدد ٨٢١ في ٢٥ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٢ .

الفتاة إلى ظروف مصر الدقيقة والحرجة من الناحية الدولية وحاجتها إلى أن ترضى جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة كي تضمن أصواتها وتضمها إلى جانبها عند عرض النزاع المصري البريطاني على مجلس الأمن، ومع هذا فإن الملك يحتضن بطل الريف المراكشي[(١)] . إذن فقد كان هناك وعي تام بأن مثل تلك التصرفات لها انعكاساتها المضادة على القضية المصرية ، وبالفعل خسرت مصر أي تأييد من فرنسا في مجلس الأمن رداً على موقفيها السابقين اللذين اعتبرتهما فرنسا تحدياً لها وتحريضاً للدول الخاضعة لنفوذها على الثورة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل لو لم يكن فاروق اتخذ هذين الموقفين كانت فرنسا ساندت مصر؟ مما لا شك فيه أنها لن تمد لها يدها حيث المصالح الاستعمارية التي تجمعها ببريطانيا تملي عليها ذلك وبالتالي فإن ما اتخذه فاروق والذي كان أولا بدافع التلهف الذي تقمصه لحب الزعامة ، حمل بين طياته مواقف حية ومروءة وشجاعة تجاه قضايا العرب سجلت لمصر .

وانجرف فاروق في التيار العربي ، فهو يحرص على مقابلة رؤساء الوفود العربية ، وحتى عند الاحتفال بعيد الجلوس الملكي عام ١٩٤٧ يدعو لإقامة مباريات رياضية بين شباب الدول العربية ، وينتهز المناسبات الدينية ليستحضر قضايا الساعة ، ففي كلمته الإذاعية مع هلال رمضان هذا العام يحيي فلسطين العربية ويعلن أنه يسعده مساندتها في كفاحها للحصول على حقها في النصر، ويعبر عن شكره للأمم العربية لمساندتها المستمرة للقضية المصرية ، ويبين أن تلك المساندة تدل على وحدة الهدف والفكر وتضمهما الجامعة العربية التي يعلق عليها جميع العرب آمالهم وثقتهم [(٢)] . وعندما اشتد خلاف بين

---

(١) مصر الفتاة، عدد ١١٦ في ٤ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٤ .

(٢) F.O.Op. Cit, 63020, J 2147 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 10, 1947, No 1097, F.O. Op. Cit, 62977, J 3545 - 12 - 16, Campbell - Bevin, Cairo, July 24, 1947, No 640.

السعودية والأردن ، وبين الأخيرة وسوريا حاول الملك التدخل واقترح عرض الخلافات على الجامعة العربية ، ووجدها فرصة ، فطالب بعدم إثارة مشروع سوريا الكبرى مبرزاً الوقت الحرج الذي تتعرض فيه فلسطين للتقسيم داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتتنبأ صحف دمشق بنجاحه في المهمة « ويثق الجميع بأن مساعي فاروق ستكلل بالنجاح لمكانته العظمى في العالمين العربي والإسلامي ومحبة ملوك العرب ورؤسائهم لجلالته »(١) . وبذلك يتبين أنه كان يعقد الأمل على الجامعة العربية في تنفيذ السياسة المرسومة وغدت أهم أداة سياسية في يده حتى لقد ذكرت صحيفة ورلد رفيو البريطانية أنه أصبح « قطب رحاها وقوتها المحركة »(٢) . ويتكدر السفير البريطاني من مواقف الملك لهذا العام ويعددها لحكومته ، معارضته لمشروع سوريا الكبرى ، ومساندته لوحدة واستقلال ليبيا ، وتشجيعه لوطنيي شمال أفريقيا، ويرجع ذلك إلى رغبته في زعامة العالم العربي دون الاكتراث بالدول الغربية(٣) . ومن ثم يظهر جلياً أن فاروقاً ظل يبحث عن الثغرات لينفذ منها سعياً لتنفيذ الخطة ولقي كثيراً من النجاح(٤) .

ومن منطلق المكانة التي تمتع بها فاروق داخل الجامعة العربية ، راح يمارس نفوذه بمساعدة عبد الرحمن عزام على بعض الدول لعدم عقد معاهدات منفصلة مع بريطانيا بقصد إجبارها على التعامل من خلال الجامعة العربية وتستاء لندن وتعتبر ذلك تحريضاً من فاروق للدول العربية وترفض وجهة نظره تماماً(٥) . وعليه تزداد نقمة على نشاطه العربي . وفي تلك الأثناء اغتيل إمام اليمن بواسطة زوج ابنته الذي بويع بالإمامة ، ووقفت الجامعة العربية موقف الحياد ، لكنها أوصت بإرسال وفد للوقوف على أسباب الاغتيال ودراسة

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٣٧٨ في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧ ، ص ٢ .

(٢) البلاغ، عدد ٧٩٦٣ في ٦ نوفمبر ١٩٤٧ ، ص ٢ .

(٣) F.O.Op. Cit,73458, J 3728 - 1011 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 20, 1949, No 229.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة .

الموقف ، واهتم فاروق بالوفد وأمر بتخصيص طائرة حربية لنقله[1] . حيث لم يكن يرتاح لمثل ذلك الحادث ، وطبيعياً أن يتوق إلى تولي ولي العهد الشرعي الحكم ، واتفق معه في ذلك ابن سعود حيث تربطهما الرغبة في القضاء على الثوار واستمرار نظام الحكم الوراثي ، وانتهى الأمر بنجاح ولي العهد في الوصول للإمامة واغتبط الملك لذلك وهنأه بارتقائه العرش[2] ، ومن ثم ضمن عدم وجود نظام مناوىء لعقيدته السياسية .

وعاد فاروق من جديد ليخطب ود العراق ، فبعث مستشاره الصحفي برسالة إلى الأمير عبد الإله الذي أخبر السفير البريطاني بفحواها ، فهو يطلب منه ألا يصدق القصص التي يحتمل أن يكون قد سمعها عن تضامن مصر مع السعودية ضد الأنشطة الهاشمية في الجامعة العربية حيث لا أساس لها من الصحة ، كما أشارت الرسالة إلى ضرورة اتحاد الدول العربية وتعاونها لمقاومة الشيوعية ، وأوصى بمندوب البوليس المصري المرسل لبغداد لإجراء مناقشات مع سلطات البوليس العراقية بخصوص عمل ترتيب لتبادل المعلومات بين مصر والعراق وسوريا ولبنان عن الشيوعية ، وينقل السفير البريطاني في بغداد لحكومته رغبة هذه الدول في إصدار قوانين ضد الشيوعية وعمل برامج لمقاومتها وأن تتولى الصحف الدعاية ضدها[3] . إذن فحتمية اللقاء بين فاروق والوصي على عرش العراق تمركزت حول العمل ضد الشيوعية ، وقد كان ذلك من الأهداف التي يسعى لتحقيقها عن طريق زعامته للعرب .

ووفقاً لخط التقارب بعث فاروق كريم ثابت للملك عبد الله حاملاً هديته له ـ صورة مصغرة من اليخت الملكي من الفضة ـ ورسالة شفوية يرجوه فيها ألا يتم توقيع المعاهدة البريطانية الأردنية قبل إتمام المعاهدة البريطانية المصرية ، وأنه بعد وضوح المسألة المصرية والوصول إلى حل حاسم لها سيصبح من

---

(١) المصري، عدد ٣٧٧١ في ٢٢ فبراير ١٩٤٨، ص ٤ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٥٢٨ في ٢٢ مارس ١٩٤٨، ص ٤ .

(٣) F.O.Op. Cit, 68381, E 3643 - 68 - 65, Macle - F.O, Bagdad, March 18, 1948, No 299.

السهل لكل الدول العربية الوصول إلى نتائج مع الحكومة البريطانية ، ويذكر الدبلوماسي البريطاني في عمان للندن بأن إجابة الملك الأردني على هذه الرسالة كانت مراوغة(١) . ولم يكن ذلك بجديد عليه ، وقد اتبع سلوكاً لا يتفق مع ما يكنه لفاروق ، فيصرح بأنه المثل الأعلى الذي يجب على الشباب العربي ترسم خطاه ويدعو له حتى يخدم العرب والعروبة (٢) . ومما يلاحظ أنه استحدث تلك النغمة مؤخراً .

والواقع فإن ظروف القضية الفلسطينية وتأزمها مع بداية عام ١٩٤٨ والمصالح التي لعبت بالعراق والأردن خدمت الملك وأعطته المجال لينفذ سياسة الاحتواء العربي ويوسع دائرة تحركاته ، فمنذ سبتمبر ١٩٤٧ وعقب موافقة الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين عقب إنهاء الانتداب البريطاني واجتياح المظاهرات أرض مصر ، يبين القائم بالأعمال البريطاني لحكومته أنها نتيجة لتدخل فاروق(٣) ، إذ أراد تغيير مسيرة الغضب عليه ، ونجح بعض الشيء واستغل الشعور القائم ومضى في تخطيطاته . وبانتشار موجة السخط في العالم العربي على قرار الأمم المتحدة ، تحرك المسئولون فيه للبحث عن عمل لتصريف التهيج ، ووجدوا في الجامعة العربية الملاذ ، وكانت اللجنة السياسية قد نددت بالتقسيم وقررت توزيع الأسلحة على الفلسطينيين واعتماد الأموال للإنفاق على المتطوعين وتولت ما يسمى بجيش الإنقاذ ، وتعددت رسائل فاروق إلى الحكام العرب ، ودارت حول إنقاذ فلسطين(٤) . وفي ١٢ أبريل

---

(١) Ibid, 69190, J 794 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Jan. 31, 1948, No 18, F.O.Op.Cit, 68817, E 1374 - 14 - 80, Kinkbride - F.O, Amman, Jan. 30, 1938.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٥٥٧ في ٢٥ أبريل ١٩٤٨، ص ٢ .

(٣) F.O.Op. Cit, 63021, J 4674 - 79 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Sept. 19, 1947, No 126.

(٤) السياسة، عدد ٦٤٨ في ٣١ أبريل ديسمبر ١٩٤٧، ص ١ عدد ١٠٥٩ في ١٠ مايو ١٩٤٨، ص ١ ، الأهرام، عدد ٢٢٥٢٢ في ١٥ مارس ١٩٤٨ ، ص ٤، عدد ٢٢٥٤١ في ٦ أبريل ١٩٤٨، ص ٤ .

١٩٤٨ التقت به اللجنة السياسية ، وأصدر أمره لرئيس ديوانه بتلاوة بيان على الحاضرين تضمن أنه « إذا دخلت جيوش عربية فلسطين لإنقاذها ، فجلالته يريد أن يُفهم صراحة أنه يجب النظر إلى هذا التدبير كحل مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة في فلسطين ، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون » وعقب الانتهاء من البيان صرح بقوله « هذا هو رأيي» فأمن السامعون عليه(١) . ومن الواضح أنه يلمح من طرف خفي لأطماع الملك عبد الله في الضفة الغربية والسعي لتحقيق مشروع سوريا الكبرى .

وفي ٢٥ أبريل وصل إلى القاهرة الوصي على عرش العراق حاملاً رسالة من الملك عبد الله إلى فاروق بشأن التطورات الأخيرة ، ودارت بينهما محادثات وانتهز الملك الفرصة وأهدى لضيفه الوشاح الأكبر لمحمد علي(٢) ، تأكيداً للرباط الجديد . ومضت الاجتماعات بالمسئولين العرب الموجودين في القاهرة ، وامتلأ فاروق ثقة بقدرة القوات العربية على ردع اليهود لو قامت حرب بينهما ، وهذا ما صرح به للسفير البريطاني في ٢ مايو(٣) . وعقب التصريح بعشرة أيام أدلى بحديث صحفي - عن طريق مستشاره الصحفي - إلى كولنز Collins مدير مكتب وكالة يونيتد برس بالشرق الأوسط حول وجهات نظره تجاه مشكلة فلسطين واشتملت على ست إجابات لأسئلة قدمها كولنز ، ويذكر كامبل أنه لم يكن من المعتاد أن يقوم الملك بالرد على الأسئلة الصحفية لكنه تجاوز عن ذلك لأهمية الموضوع لمصر والعرب(٤) . والواقع أن فاروقاً لم يلتزم بأية حدود ، وعليه لم يكن غريباً إقدامه على ذلك .

---

(١) F.O.Op. Cit,68370, E 4735 - 11 - 65, Campbell - F.O, Cairo, April 14, 1948, No 459.

(٢) Ibid, 69190, J 2898 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 27, 1948, No 64

(٣) Ibid, 68508, E 7039 - 1 - 31, Campbell - F.O, Cairo, May 2, 1948, No 717.

(٤) Ibid, 68373, E 6554-11-65, Campbell-F.O, Cairo, May 13, 1948, No 245.

واشتملت إجابات الملك على موقف مصر عقب انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥ مايو ، فبين أن مصر عقدت النية على مد عرب فلسطين بكل ما في وسعها من مساعدات حربية ومالية واقتصادية، وفرق بين اليهودية والصهيونية ، وأوضح أن المصريين لا يضمرون عداء لليهود ، أما الصهيونية فإنه لا ولن يقبل أن تقوم في الشرق الأوسط دولة صهيونية على مقربة من حدود مصر ، ولا بد من استخدام القوة ضدها ، وأن الأمل معقود على أن يهتدي اليهود إلى الرشد ويدركوا أن خطأهم قد أثار نفور جميع الأمم العربية التي تقف موقفاً عدائياً من اليهود في مجموعهم ، وأشار إلى أن حقوق الأقليات محفوظة بمعنى أن عرب فلسطين سيعطون اليهود المقيمين فيها الحقوق بوصفهم أقلية ، وفي نهاية إجاباته وجه رسالة إلى عرب فلسطين قال فيها « أبشروا فإن العدالة في جانبنا ، والله كفيل بأن يدفع عنا كل مكروه »[1] . ويتبين أن موقف مصر لم يكن إلا موقف ملكها ، وأنه أصبح المحرك للدفة، وبالتالي بدا متوقعاً أن يعلن الحرب في أية لحظة ، ففي اليوم الذي نشر فيه الحديث نشرت الصحافة أن مجلس الوزراء أعد مشروع قانون لفرض الأحكام العرفية من ١٥ مايو لتأمين حالة الحرب ، بحيث أضيفت إليه قاعدة جديدة بشأن تأمين الجيش المصري خارج مصر[2] .

وكان فاروق صاحب القرار ، فصدر أمره ، وعبرت القوات المصرية الحدود إلى فلسطين مع الجيوش العربية في ١٥ مايو ، وتبودلت برقيات التهنئة بينه وبين ملوك ورؤساء الدول العربية بهذه المناسبة داعين فيها بالنصر[3] . واستدعى السفير البريطاني في ١٨ مايو وذكر له أن الاعتراف الأمريكي بإسرائيل قلل لدرجة كبيرة أية فرصة للهدنة ، وأن العرب سيهاجمون اليهود في أي مراكز

---

(١) . Ibid, 6872, E 6175 - 11 - 65, Campbell - F.O, Cairo, May 12, 1948, No 599.

(٢) Ibid,

(٣) الأهرام، عدد ٢٢٥٧٤ في ١٦ مايو ١٩٤٨، ص ٢.

محصنة ، وأنهم ليسوا البادئين بالشر ، وهم مصممون على المحاربة حتى آخر رجل من قواتهم النظامية ، ولما سأله كامبل عن الاحتمالات إذا دعا مجلس الأمن لوقف القتال وتوقيع عقوبات على المعتدي ، أجاب أنه يعتقد أن مصر يمكنها أن تستمر لمدة ثمانية أشهر دون أن تتأثر اقتصادياً بدرجة كبيرة ، وبعد أن يصدر الحظر على تصدير المعدات الحربية ، فإن العرب لن يكون من مصلحتهم الاستمرار في الحرب ، وأشار إلى أنه بينما اليهود في الولايات المتحدة أصحاب دولارات ، فإن مصر ليس لديها إلا القليل ، وافترض مساعدة بريطانيا ، فأدحض كامبل ذلك ، وعندما استفسر منه عن الموقف إذا أقدمت الأمم المتحدة على استعمال سلطتها بقوة السلاح ، استبعد هذا الطريق وأبدى تفاؤله أنه ينتظر أن يكون هناك دول كثيرة تؤيد العرب ، وعبر عن ارتياحه لاستيلاء القوات البريطانية على حيفا واعتقد أنهم لن يسمحوا لليهود باستخدامها للإمدادات الحربية وبالتالي لن يكون لليهود غير تل أبيب ويافا كمينائين ، وقال إن النتيجة المرجوة لن يطول مداها إن لم يحصل اليهود على مساعدات خارجية ، وأظهر تحققه من حدوث معارك شرسة لكنه بين أن الحماس زائد والغيرة الدينية منتشرة على مدى واسع وأن البشاعة التي انعكست على المسلمين نتيجة الأحداث المؤيدة بالصور المرعبة لدى الصليب الأحمر قد سببت غضباً كبيراً ، وجعلت كثيراً من الرجال في شوق لدخول المعركة حيث اعتبروها أنها أقرب طريق للجنة (*) .

وتقدمت القوات العربية ، وأحرزت الانتصار على اليهود مما كان له رد الفعل ؛ فصدر قرار مجلس الأمن في ٢٩ مايو بوقف القتال في فلسطين لمدة شهر إنقاذاً لموقف اليهود ، وبناء على تعليمات من الخارجية البريطانية قام ممثلون من سفارتها بالقاهرة بمقابلة كل من فاروق والحكومة لإقناعهما بأن قبول قرار مجلس الأمن هو لصالح فلسطين ، وأيضاً قام ممثلون عن طريق السفير

(*) F.O.Op. Cit, 68506, E 6569 - 1 - 31, Campbell - F.O, Cairo, May 18, 1948, No 656.

الأمريكي بنفس المهمة[1]. وفي ذلك الوقت كان الحماس متقداً، وأصبح تقدم الجيش تجاه تل أبيب حديث الصحافة والناس ، وفي لقاء لكامبل مع وزير الخارجية المصري أوضح الجدال القائم حول تنفيذ المطلوب ، وأشار إلى إصرار فاروق ـ بناء على طلب الملك عبد الله ـ على سفره إلى عمان لحضور اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية التي ناقشت الموضوع[2] . وجاء الكونت برنادوت Bermadotte كوسيط دولي بين العرب واليهود ، وبدأت جولته في حيفا وبعدها انتقل إلى عمان وأخيراً وصل إلى القاهرة في ٣ يونيو والتقى بالنقراشي ثم قابل فاروقاً ، الذي أظهر تشوقاً للتعرف على الآراء التي أبداها الملك عبد الله واتجاهاته بالنسبة للهدنة ، ولما علم أن الكونت حصل على وعد منه بقبول وجهة نظره واقتراحاته بشأن الهدنة دهش ، ويذكر الكونت في مذكراته أنه في عين اللحظة أدرك التنافس الذي يختمر في نفس فاروق بالنسبة لملك الأردن ، وأن الغيرة كانت واضحة والسبب يرجع إلى رغبته في تزعم الأمة العربية ، وأنه شكا بانفعال من تصرفات السلطات الأردنية التي احتجت لأن القوات المصرية المرابطة في الأردن ترفع علماً يزيد طوله نحو عشرة سنتمترات على العلم الأردني ، وأن هذا الاحتجاج تطور وشكل أزمة تبذل الحكومة في تسويتها مع وزير الخارجية الأردني[3] . ولم يكن ما أدركه الوسيط الدولي بخاف ، وجسور الكراهية التي تربط بين الملكين قائمة ، ومعروف ما تردد حول أن فاروقاً كان يتسابق مع ملك الأردن في أيهما يصلي الجمعة أولا في المسجد الأقصى[4] .

ولم يكن الملك براضٍ عن وقف القتال ، وبين للكونت أنه بالرغم من أن الموقف دقيق بالنسبة للقوات العربية ، وأن القوات الوحيدة التي يمكن أن

---

(١) Ibid, 96190 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 28, 1948, No 86.

(٢) Ibid, J 3949 - 22 - 16, Campbell - F.O, June 4, 1948, No 92.

(٣) المصور، عدد ١٤٧٣ في ٢ يناير ١٩٥٣ ، ص ١٨ .

(٤) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٢٨٦ .

يكون لها تأثير في الموقف هي قوات مصر، إلا أن الحرب لن تلبث حتى تنتهي إلى مصلحة العرب ، فاعترض الضيف وخالف الرأي وأوضح أن الموقف الحربي لا يدعوه أبداً للتفاؤل للجانب العربي ، فأعلمه فاروق بأنه تلقى تقريراً من قلم المخابرات الحربي حول مشاورات تمت في تل أبيب مؤداها أن السلطات اليهودية كانت تدرس إمكانية الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد من روسيا ، وبالتالي فإن اليهود يقبلون الهدنة لكسب الوقت حتى يتسنى لهم الحصول على أكبر كمية من الأسلحة التي تعاونهم على تحويل الموقف الحربي لصالحهم ، وهنا أشار الكونت إلى ما ذكره له وزير الخارجية الإسرائيلي عن أن الهدنة ستكون في مصلحة العرب ، وعندما سمع فاروق ذلك أثار نقطة اعتبرها الكونت حساسة ، فقد ذكر أن الملك جوستاف ملك السويد يعد في مصر ممالئاً ومتحمساً لليهود لغاية في نفسه ، فأدرك الكونت أنه ربما يهدف طعنه لوساطته[1] . وانتهت المقابلة ، وقبل انصرافه رجا الملك أن يعتبر جزءاً كبيراً من مسئولية وساطته تقع على عاتقه ، ويسجل الكونت في مذكراته « لقد ترددت كثيراً قبل أن أتقدم بهذا الرجاء لعلمي أن الدستور المصري يمنع الملك من التدخل في سياسة حكومته ، ولكني كنت أعلم في نفس الوقت أن فاروقاً لا يعبأ بهذا الدستور ، لقد خرجت من مقابلتي وكلي يقين أنه يستغل تنصيب نفسه قائداً للأمة العربية ، فقد شعرت أثناء حديثه أنه يتناسى السبب الرسمي الذي اتخذته حكومته ذريعة لدخول القوات المصرية إلى فلسطين ، وهو إعادة النظام والضرب على أيدي العصابات اليهودية العابثة بالأمن ، إنه كان يريد مجداً لنفسه ولشخصه فحسب »[2] .

وانتهى الأمر بقبول الهدنة ـ أمر برنادوت بوقف إطلاق النار في ١١ يونيو ١٩٤٨ ـ بناء على ضغط الملك عبد الله الذي هدد بالانسحاب من الميدان

---

(١) المصور، عدد ١٤٧٣ في ٢ يناير ١٩٥٣ ، ص ١٨ .
(٢) نفس المصدر .

الحربي ومن الجامعة العربية ، وأجاب كريم ثابت عن استفسار وجهته وكالة الأسوشيتد برس بأن فاروقاً يؤيد ملك الأردن ويصر على عدم قبول قيام دولة يهودية(١) . وعقب إعلان الهدنة يوجه الملك رسالة إلى الجيش يشيد فيها بانتصاره ويؤكد أن مصر إذا وعدت برت بوعدها(٢). وما لبث أن حضر الملك عبد الله إلى القاهرة في زيارة رسمية في ٢٢ يونيو ، واستقبله فاروق بالأحضان كما يذكر السفير البريطاني لحكومته(٣) . واستمرت الزيارة يومين وتبودلت بينهما الأوسمة ، وصحب فاروق ضيفه لجامع محمد علي حيث الاحتفال بليلة النصف من شعبان ، وإلى مستشفى الحلمية العسكري لزيارة الجنود الجرحى ، وأدلى الملك الأردني ببيان صرح فيه بأن المحادثات بين الطرفين دلت على تفاهم تام في تأييد القضية الفلسطينية وسياسة دول الجامعة العربية ولجنتها السياسية في جميع قراراتها ، وعلق كريم ثابت بأن هذا البيان لا يؤيده فاروق وحده وإنما جميع ملوك العرب ورؤسائهم(٤) . وكان الملك الأردني قد أذاع قبل مغادرته عمان أن الصداقة بين البيت العلوي والبيت الهاشمي مثل العنبر النقي لا يتغير أبداً ، وأنها بدأت من عهد محمد علي وامتدت إلى عهد الفاروق وستعيش إلى الأبد(٥). ونمت هذه الحركات عن مهارة استخدام سياسة التظاهر في وقت طغت فيه الخلافات العربية على السطح وعليه جرت محاولات لدرء الصدع ، لكنها فشلت حيث نصب الملك عبد الله شباكه ونخضع لبريطانيا ومكن اليهود .

---

(١) الأساس، عدد ٣١١ في ٤ يونيو ١٩٤٨، ص ١ .

(٢) السياسة، عدد ١٠٨٧ في ١٢ يونيو ١٩٤٨، ص ٢

(٣) F.O.Op. Cit, 69191, J 4456 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 25,1948, No 104.

(٤) الأهرام، عدد ٢٢٦٠٧ في ٢٣ يونيو ١٩٤٨، ص ١، عدد ٢٢٦٠٩ في ٢٥ يونيو ١٩٤٨، ص ١، السياسة عدد ١٠٩٦ في ٢٧ يونيو ١٩٤٨، ص ص ١، ٢، آخر ساعة ، عدد ٧١٣ في ٢٣ يونيو ١٩٤٨ ، ص ص ٦، ٧ .

(٥) آخر ساعة، نفس العدد، ص ٣.

وفي فترة الهدنة وقف فاروق عائقاً أمام الحاج أمين الحسيني، ويسعد كامبل بفقدانه للمساندة الملكية وكان قد رغب في تشكيل حكومة عربية مؤقتة لفلسطين قبل أن ينتهي الانتداب البريطاني وتستمر بعده ، ولكن الملك منع ذلك ، أيضاً عندما بدأت الحرب وأراد دخول فلسطين عن طريق غزه بمفرده مستخدماً خط المواصلات الخاص بالجيش المصري ، رفض فاروق وبين أن في ذلك ما يعطي الانطباع بأنه يلقى تأييداً رسمياً مصرياً ، وحرص على تبليغ موقفه للسفير البريطاني ، ويذكر الأخير لحكومته بأن التغيير في الموقف جاء متأخراً بعد الاقتناع بأنه من العبث تشجيع المفتي على مثل تلك الأعمال ، كما يطرح أنه ربما يكون بسبب التوجيه البريطاني للحكومات العربية قبل ١٥ مايو ضد اتخاذ أي إجراء مباشر أو عمل متهور في فلسطين[١] . وقبل استئناف القتال بأيام قليلة زار الملك القوات المصرية في جنوب فلسطين وذلك في وقت كان مزهواً فيه بالانتصارات التي أحرزت قبل الهدنة ، وقد حظيت بنصيبها في الإعلام ، حتى إن السفير البريطاني سجل للندن أن فاروقاً أصبح في عيون الناس « ملك الحرب »[٢] . وبالعكس لقي صدى دخول الحرب ووقائعها الأولى التأييد والتشجيع . ويذيع الملك في أول رمضان من ذلك العام رسالته إلى العالم العربي ويركز فيها على مهارة الجيوش العربية في فلسطين معبراً عن ثقته الكاملة في وحدة العرب . معلناً أنهم لن ينسوا موقف الدول الكبرى تجاههم[٣] . ويبدو أنه كان يعقد الأمل على ذلك ، ففي حديث لجلاد مع أحد أعضاء البعثة البريطانية في باريس عن فلسطين ، قال إن مصر ترغب في تقوية علاقاتها بفرنسا لتمنعها من الاعتراف بإسرائيل[٤] . ومعروف أن ما ينطق به يعبر عن وجهة نظر الملك .

---

(١) F.O.Op.Cit,68527, E 7836 - 3 - 31, Campbell -Bevin, June 4, 1948, No 284.

(٢) Ibid, 69211, J 4838-68-16, Campbell-Sargent, July 7, 1948.

(٣) Ibid, 69191, J 4898-22-16, Campbell-F.O, F.O, July 16, 1948, No 116.

(٤) Ibid,، 68589, E 12503 - 4 - 31, U K. Delegation - U.G.N.A. paris, Sept 22, 1948.

ومني العرب بالهزيمة ، وتعددت الأسباب التي أسهم فيها الملك عبد الله بنصيب وافر ، كما شارك فيها فاروق عن طريق الانفراد بالسلطة والتسرع والغرور وصفقات الأسلحة ، وكتبت صحيفة كنيث دي كورسيز نيوز تقول « إن الآمال لإحياء مكانة التاج كنتيجة لحملة حربية ناجحة قد تحطم فجأة بمأساة الجيش في فلسطين ، ولسوء حظ فاروق أنه ضلل مما جعله يعتقد أن اليهود سيهزمون بالتأكيد، وكانت نيته بعد النصر إعلان نفسه خليفة المسلمين»(1). وحقيقة أنه كان يعقد الآمال على الانتصار ، وإن سيطرت عليه مسألة الزعامة العربية أكثر من الإسلامية في هذه الفترة ، لكن خاب رجاؤه نظراً للتخبط الذي عاش فيه وللظروف الخارجية التي أحاطت به ، وبالتالي فإن إقدامه على تلك الخطوات عكس عليه السلبيات بمساوئها .

. وانشغل فاروق عقب الهزيمة بالانقلابات العسكرية التي وقعت في سوريا عام ١٩٤٩ ، فقد أحس في البداية أن اختفاء شكري القوتلي يفقده الكثير من التعضيد والتأييد خاصة تجاه المطامع الهاشمية ، تلك التي كانت متأهبة لاستغلال مثل هذه الظروف ، فعقب الانقلاب الأول الذي قام به حسني الزعيم في أوائل أبريل أسرعت العراق والأردن للاعتراف به ، وارتفع صوت الملك عبد الله منادياً بمشروع سوريا الكبرى ، ووصل نوري السعيد إلى دمشق ومعه مشروع معاهدة لعرضه على قائد الانقلاب ينطوي على اتحاد العراق وسوريا(2) . ولما كان الزعيم في حاجة إلى تدعيم مركزه داخلياً وخارجياً ، فقد رأى في البداية إمكانية الاعتماد على هذا الجناح ، لكن كانت له تحفظات ، في الوقت الذي رنا ببصره إلى الجناح الآخر ويتمثل في فاروق وابن سعود، واللذين بدورهما يجاهدان منذ أمد للحيلولة دون نجاح مخططات العراق والأردن. وازدوجت

---

(1) Ibid, 73502, J 1135 - 1055 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb, 11, 1949, No 229.

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور ، عدد ٥٥٣ في ٢٠ يونيو ١٩٥٥ ، ص ض٣.

التحركات بين فاروق والزعيم ، فطار عبد الرحمن عزام إلى دمشق ، وبدا الهدف ظاهرياً، الوقوف على ما يجري في المنطقة من مشاورات تمس الجامعة العربية[1] . ومعروف مكانة الأمين العام لدى الملك ومجهوداته في سبيل تحقيق طموحاته . وزار نسيب شهاب القائم بأعمال المفوضية السورية بالقاهرة كريم ثابت ومعه نذير فنصة ـ عديل قائد الانقلاب ومدير مكتبه وياوره وسكرتيره الخاص ـ وتم الاتفاق على أن يحضر الزعيم لمصر لزيارة فاروق ، ووافق الأخير على استقباله في أنشاص[2] . وكان نذير فنصة قد صحب معه زوجة الزعيم ، وعندما علم كريم ثابت بوجودها زارها في فندق شبرد ورحب بها وطلب منها السعي لدى زوجها للتفاهم مع مصر في مقابل تأييد حركته والاعتراف به ووعدها بأن يهدي لها فاروق قصراً في مصر الجديدة وتقديم مبلغ كبير من المال للزعيم على أن ينتهج سياسة العداء ضد الملك عبد الله ويقصي المهادنة التي يتبعها ، فوافقت على أداء المهمة ، ورفض الزعيم المبلغ وذكر أنه يفضل أن تهدى سوريا بقيمته طائرات لتعزيز السلاح الجوي[3] .

ووصل القائد السوري إلى مطار الماظة في ٢١ أبريل ١٩٤٩.، وكان في استقباله مستشار الملك الصحفي ، وأقلته طائرة ملكية إلى أنشاص ، والتقى بفاروق ، وعُقد اجتماع ضم من الجانب السوري نذير فنصة ومن الجانب المصري كريم ثابت وحسن يوسف ، والأخير بصفته رئيساً للديوان بالنيابة ، وقد ذكر أن الحديث جرى حول الأوضاع القائمة في سوريا خاصة والشرق الأوسط عامة ، وأن الزعيم شرح المشروعات المعروضة عليه تحقيقاً لمشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ، وأن الجلسة انتهت إلى الموافقة على الترتيب للمناداة بفاروق ملكاً على سوريا ويكون الزعيم نائباً في دمشق ، واختيار الوزيرين المفوضين في دمشق والقاهرة لاستكمال الإجراءات الإدارية

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٠٨ .

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٣ في ٢٠ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣ .

(٣) المصور، عدد ١٤٥٨ في ١٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ٤ .

لتنفيذ الاندماج[١] ، لكنه لم يكن ليترجم عملياً لكثير من العقبات ، وقد أدلى الزعيم بحديث ذكر فيه أنه يرفض ضم سوريا إلى العراق والأردن ، وأنه في حالة رغبتهما للانضمام لسوريا فليكن ـ وفي ذلك ما يدل على طموحه ـ وأنه يرى أن تحتفظ كل دولة عربية باستقلالها ، وإذا أراد العرب تكوين امبراطورية عربية « فإننا نرحب بذلك على شرط أن يكون الملك فاروق إمبراطوراً للعرب »[٢] . وهكذا يتبين أن مسألة الاندماج بين مصر وسوريا لم تكن لتلقي الترحيب من الزعيم ، أما بالنسبة للملك فلها البريق الذي يتفق مع تطلعاته ، لكنه ركز كل اهتمامه في هذا الوقت للوقوف أمام سياسة العراق والأردن ، وعندما يتحقق الانتصار عليهما توسع الدائرة .

وفي اليوم التالي لزيارة الزعيم اعترف فاروق بنظام الحكم الجديد في سوريا ، ويصور كامبل لحكومته مدى حساسية القصر لأي اضطراب أو تهديد للنظام القائم في البلدان المجاورة ، وأن ما دفع فاروقاً للاعتراف والتعبير عن وده الخاص لدكتاتور سوريا ما هو إلا نزوة هوى دفعته إليها إبقاء سوريا بعيدة عن الفلك الهاشمي[٣] . وكان له ما أراد ، فعقب عودة الزعيم إلى سوريا صرح برفضه لمشروع سوريا الكبرى[٤] . ولم يكن قد ظفر فقط بالاعتراف بنظامه ، لكنه ضمن أيضاً الوعود بالمساعدات المالية والحربية[٥] . وبفضل موقف فاروق حصل على الاعتراف السعودي ، وعلقت الخارجية البريطانية بأنه أصبح يلقى التأييد من الدولتين ، وفي لقاء له مع السفير البريطاني في دمشق وأثناء طرح المسألة الفلسطينية أبدى استعداده للتدخل لدى ملك مصر للوصول إلى

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) أخبار اليوم، عدد ٢٤٢ في ٢٥ يونيو ١٩٤٩ ، ص ص١ ، نلاحظ في رسالة الشكر التي وجهها لفاروق أنه لقبه بملك مصر والسودان .

(٣) F.O.Op.Cit, 73459, J 3733 - 1013 - 16, Campbell F.O. Cairo, April 30 1949, No 84.
Ibid, 80341, JE 1011 - 1, Campbell - F.O, Cairo, April 16, 1950, No 177.

(٤) الأهرام، عدد ٢٢٨٦٥ في ٢٢ أبريل ١٩٤٩ ، ص ١ .

(٥) Lenczowski : op. cit, p 253.

تسوية[1] . ومن ثم يتبين المركز الذي شغله لديه . وفي ٢ مايو يقدم الوزير السوري المفوض أوراق اعتماده ، وفي أعقاب ذلك يصدر الزعيم قراراً بالاحتفال رسمياً بعيد الجلوس الملكي ، وتسافر بعثة خاصة برئاسة أحد الياورنات إلى دمشق ، ويرسل فاروق برقية إلى الزعيم يشكره فيها على شعوره وأنه يدل على ما يجمع بين البلدين من وثيق التضامن ، ويبين له أن ياوره سيقف بجواره عندما يحل هو محله في هذا الاحتفال ، وعلى الفور يشكره الزعيم [٢] .

وتصل بعثة ملكية ثانية للعاصمة السورية محملة بالهدايا للقوات السورية على الجبهة بلغت أربعة أطنان من الحلوى ، وكتب على كل علبة أنها مهداة من الملك [٣] . ويبعث فاروق ببعثة ثالثة لدمشق لتهنئة الزعيم عقب فوزه في الاستفتاء برئاسة الجمهورية ، ويرد عليه الزعيم بإهدائه أرفع وسام حربي في الجيش السوري صنع من الذهب الخالص ورصع بالأحجار الكريمة ، ويحضر رئيس الوزراء على رأس بعثة لتقديمه ، وينعم الملك على رئيس البعثة بنيشان إسماعيل وعلى باقي أفراد البعثة بنياشين أخرى [٤]. ويمضي الزعيم ليشيد بفاروق لمسلكه تجاهه في الصحافة الأجنبية [٥]، وفي أيامه الأخيرة يُعلن في دمشق أنها تنتظر وصول بعثة شرف مصرية تحمل قلادة محمد علي التي أهداها الملك لرئيس الجمهورية[٦] وعليه يبدو أن العلاقة التي ربطت الشخصين كان

---

(١) F.O. Op.Cit, 75058,E 5724 - 1028 - 65, Broodmead - F. O, Damascus, May 6, 1949, No 131.

(٢) Ibid, 73459, J 3929 - 1013 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 7, 1949, No 87.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٢٣٩ في ٤ يونيو ١٩٤٩، ص ٧، الأهرام، عدد ٢٢٩٠٣ في ٧ يونيو ١٩٤٩، ص ٤ .

(٤) آخر لحظة (ملحق آخر ساعة) عدد ٧٦٧ في ٦ يوليو ١٩٤٩، ص ١، الأهرام، عدد ٢٢٩٢٩ في ٧ يوليو ١٩٤٩، ص ٤، عدد ٢٢٩٣٠ في ٨ يوليو ١٩٤٩، ص ٤ .

(٥) الأهرام، عدد ٢٢٩٢٥ في ٣ يوليو ١٩٤٩ ، ص ١ .

(٦) نفس المصدر، عدد ٢٢٩٥٥ في ٨ أغسطس ١٩٤٩، ص ٤ .

لها طابعها المتميز ، فبالإضافة إلى عامل السرعة إذ توطدت في فترة قاربت الأربعة أشهر ، فقد نطقت لغة المصلحة بها إذ أسفر الزعيم في عدائه للأردن ، وتقر زوجته بتصريحه لها قبل مصرعه أنه متفق مع فاروق على ضرورة وضع حد لسياسة الملك عبد الله ، وأنه استطاع إقناع قواد من الجيش الأردني بتنظيم ثورة عسكرية ضد مليكهم ، وعندئذٍ يعلن ضم الأردن إليه ، وتؤكد الزوجة أن كريم ثابت هو الموحي بالخطة للزعيم، وأن فاروقاً أقنعه أن السير في ركاب أي دولة عربية أخرى سيضل بمستقبل الانقلاب الذي قاده[1]. وبالتالي فمصر هي الوحيدة التي يمكنه الاعتماد عليها في تحقيق آماله.

ولم تمهل الأيام فاروقاً لتحقيق تخطيطه ، حيث قام انقلاب سامي الحناوي العسكري في ١٤ أغسطس قتل على أثره الزعيم ، وتأثر الملك لفقدانه اليد التي كانت ستنفذ له رغبته ، ومما يذكر أنه عقب مقتله أرسل إلى زوجته مبعوثاً يحمل لها تقدير مليكه للراحل ومبلغاً بأنه لن يتردد في تقديم المساعدة لأسرته ، وسلمها عشرة آلاف جنيه[2] . ويعتبر ذلك ثمناً لطاعته له وانجرافه معه أكثر من كونه إخلاصاً أو وفاء . وبمجرد وقوع الانقلاب اتصل حسن يوسف بالقائم بالأعمال البريطاني ليبلغه سماعه للنبأ من محطة إذاعة القدس ، وطلب منه موالاته بالتطورات لاحتمال إبلاغها له عن طريق البعثة البريطانية بدمشق ، ولكنه ما أن جاء الليل حتى وافته التفصيلات تليفونياً عن الوضع هناك وكان ينقلها لفاروق الذي أعلن الحداد ثلاثة أيام على الزعيم ، ويسجل أندروز الأثر السيء عليه وكيف اعتدى على حكومته ورحب بالزعيم وفتح الطريق لاعتراف دول أخرى به، وأن بذلك انعدمت إيجابيته وكان له الأثر المضاد عليه وخاصة أن ما حدث مثل أمام عينيه كمثل ثان خلال أشهر قليلة كيف أنه من السهل لجيش أن يقوم بانقلاب[3] .

---

(١) المصور، عدد ١٤٥٨ في ١٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) F.O. Op. Cit, 73465, J 6601-1015-16, Andrews-F.O, Alex. Aug, 15, 1949, No 106.

واختلفت الرؤية الملكية للحناوي عنها للزعيم ، حقيقة أن مصر اعترفت بانقلابه ولكن الاعتراف جاء متأخراً من ناحية واختلف عن سابقه من ناحية أخرى بعد أن أيقن الملك أن ميول قائد الانقلاب الجديد تجاه العراق ، ويكتب السفير البريطاني للندن عن الصدمة التي يعيشها فاروق ليس فقط للطعنة التي وجهها الحناوي للزعيم ، وإنما للتهديد بتطورات أخرى تجاه الوحدة بين العراق وسوريا ، وأن ذلك قد أثار أيضاً البعثة المصرية وجعلها تعرض على الفور مشروع الضمان الجماعي[1] . وكحركة رد فعل يستقبل الملك شكري القوتلي ويبعث كامبل لحكومته ليعلمها بوصوله وبأنه على ما يبدو أصبح يتحرك بواسطة القصر ليمثل المعارضة المصرية لأي توسع قد يغير الحالة الراهنة في سوريا مما قد يؤثر على استقلال هذا البلد[2] . وذلك يعني أن فاروقاً اتخذه جبهة مساندة للوقوف والتصدي لأي تحرك من العراق تجاه سوريا ، أيضاً لم يغب عن ذهنه أن الرئيس السوري السابق من الممكن أن يستعيد الحكم مرة أخرى وبالتالي تعود المياه إلى مجاريها . ومما يذكر أن الأخير لم يفتأ أن يعبر ويصرح بأن فاروقاً رافع لواء العروبة، وأنه لم يتخل عن الدفاع عنها[3]. وبذلك راح الملك يبذل الجهد ليحول دون تحقيق سياسة الحناوي، وقد ساعده الحظ بقيام الانقلاب العسكري الثالث في سوريا على يد أديب الشيشكلي في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ ، وكان على نقيض سلفه فسار على سياسة مخالفة له وزار القاهرة في أوائل ١٩٥٠ بشأن مشروع الضمان الجماعي[4] .
ومن الملاحظ أن الملك لم يتبع معه الأسلوب الذي سبق أن اتخذه مع الزعيم ، فلعلّه تأكد من انحيازه لمصر والسعودية هذا بالإضافة إلى أن العلاقات

(١) Ibid, 80341, JE 1011 - 1, Campbell - F.O, Cairo, April 16, 1950, No 177.

(٢) Ibid, 73461, J 8203 - 1013 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct.14, 1949.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٢٥٨ في ١٥ اكتوبر ١٩٤٩، ص ١ .

(٤) المصري، عدد ٤٣٥٥ في ٩ يناير ١٩٥٠، ص ١، الأساس، عدد ٨٠٢ في ٩ يناير ١٩٥٠ ، ص ١ .

مع الأردن خفت حدة توترها بعض الشيء .

لم تثبط هـزيمة حـرب فلسطين ومـا تمخض عنها من عزيمة فاروق عن المضي في طـريقه للحفـاظ على تصدره للزعـامة العـربية ، واحتلت القضيـة الفلسطينية حيزاً ، وانعكست تصرفاته لتشهد بذلـك ، فهو يتـدخل في مسـألة الاجتمـاع الإقليمي لمنظمـة الصحة العـالمية ويـأمـر بمنـع إعـطاء تـأشيـرات للمنـدوبين الإسرائيليين ، وتسبب ذلـك في أزمـة مـع حسين سـري ، ويعلق أندروز بأن الذي ألجأ فاروقاً لهـذا الموقف « انتهـاز الفرصـة ليتحرك ويكسب الشهرة في العالم العـربي ولو حتى على حساب رئيس وزرائه»[1]. وإن كـان ذلك يمثل شطراً من الواقع ، فالشطر الآخر يشكل تعاطفـه مع الفلسـطينين ، هذا إلى جوار عوامل أخرى فرضت نفسها ، فإن ما عرف وأشيع عن الملك عبد الله بشأن موقفه منهم واتجاهاته لإسرائيل ألزمه اتباع الجانب المخالف ، أيضاً المـوقف الموحـد الذي جمعـه بالملك السعـودي فـرض ذلـك السلوك. وفي المأدبة التي أقامها في أول نـوفمبر ١٩٤٩ لـرؤساء وفـود الدول العـربية لـدى مجلس الجامعة العربية ، وعلى المائدة صرح بقوله « إن هناك مكاناً خالياً على هذه المائدة ، وهو مكـان فلسطين وقـد خطر لي أن أشيـر إليه بكـرس خال ، وأحب أن تعلمـوا أن مكـان فلسـطين سيبقى محفـوظـاً بيننـا »[2] . وأحـدث التصريح الأصداء، ففي الداخل توجه الحاج أمين الحسيني ومعه بعض أتباعـه إلى القصر ليعبروا عن شكرهـم لفاروق لتعاطفه تجاه فلسطين[3] ، وفي الخارج بعث الفلسـطينيـون في لبنـان ببـرقيـة إلى الـديـوان الملكي يـرفعـون ولاءهم وإخلاصهم وشكرهم للملك على لفتته نحو بلدهم[4] .

---

(١) F.O.Op.Cit,J 7323 - 1013, - 16, Andrews - F.O, Sept. 9, 1949، انظر فصل حكم القصر.

(٢) Ibid, 75076, E 13451 - 1071 - 65, Campbell - F.O, Cairo, Nov, 2, 1949, No 161.

(٣) Ibid, 73461, J 8904 - 1013 - 16, Campbell - F.O, Nov. 5, 1949, No 163.

(٤) السياسة، عدد ١٥١٨ في ٦ نوفمبر ١٩٤٩، ص ٢ .

ولم يكن الملك ليفـوت فـرصـة إلا ويتطرق إلى منـاقشـة القضيـة الفلسطينية ، فعندما حضر الأمير سعود في زيارة خاصة لمصر للعلاج تـداولها معه ، وحين التقى بالسفير البريطاني الذي قـدم له القائد العام للقوات البرية في الشرق الأوسط تكلم عن اليهود ودعـايتهم القويـة وتأثيـرهم حتى على البيت الأبيض وحث بريطانيا على ترك التأثر جانباً عند معالجتها للقضية[1] . وعارض أي اتجاه يرى الاعتراف بإسرائيل ، ففي ابريل ١٩٥٠ قدم حسين سري وكان رئيساً للديوان مذكرة إليه تحتوي على وجوب اتباع مصر لمنهج عملي فتتفاهم مع إسرائيل وتعقد الصلح معها وتعترف بها ، فعضب وأمر كريم ثابت بإبلاغه بأنه إن لم يعدل عن وجهة نظره فيتعذر بقاؤه في منصبه ، وانتهى الأمر إلى أن يكون ذلك من أسباب استقالته[2] . هذا ويجب أن يوضع في الاعتبار أنه مما أثار حنق فاروق على إسرائيل في هذه الفترة ، هؤلاء الصحفيون اليهود الذين ساعدوا على فضح تصرفاته في الصحافة الأوربية والأمريكية .

وتبنى فـاروق مشـروع الضمـان الجمـاعي - يتضمن فـرعين سيـاسي وعسكري - محاولة منه لخلق وحدة يمكنها الوقوف أمام أية تهديدات روسية ، أيضاً ليكون رد فعل على مشروع الدفاع المشتـرك ، ووفقاً لـرغبته قـدم رئيس الـوزراء المشروع إلى الجـامعة العـربية ، ويستـاء السفير البـريطاني من تلك الخطوة ويسجل للنـدن عندمـا يسرد أخبـار الجامعـة العربيـة أنها مستمـرة في العـمل على أن تكون مصر هي الزعيمة وذلك بتحـريض من القصر أو بمعنى أصح بمباركة فاروق ، وأن المشروع يرتكز على تكوين تحالف حربي عـربي

---

(١) F.O.Op.Cit, 80343, JE 1013 - 15, Campbell - F.O, Cairo, March 21, 1950, No 70, F.O.Op.Cit, 80383, JE 1055 - 46, Stevenson - F.O, Cairo, Aug.. 8, 1950, No 315.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٢٨٣ في ٨ أبريل ١٩٥٠، ص ١، مذكـرات كريم ثـابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٨ في يونيو ١٩٥٥، ص ٣. يؤيد موقف حسين سري أنه كان بحكم نشاطه في الشركات على علاقات وثيقة مع كبار الرأسماليين اليهود، روزاليوسف، عدد ١١٣٩ في أبريل ١٩٥٠، ص ٤.

عـام[1] . وفي لقاء الملك مـع رؤساء الـوفود العـربية في أول نـوفمبر ١٩٤٩ رجـاهم أن « يتم الاتفاق على الضمـان الجمـاعي في أقـرب وقت وبعـزيمـة صادقة ، وأن صيغ الاتفاقـات ليست مهمة بـل الروح التي تمليهـا ، ولا قيمة للاتفاقات المكتوبة إذا لم تكن مؤيدة بإيمان صادق وعزم أكيد ، ولذلك أرجو أن تضعوا مصلحة العروبة العليا فوق كل اعتبـار » كما طالب بأن يظهر كل بلد عـربي شيئاً من إنكـار الذات « في سبيـل وحدتنـا والعمل الـذي نحن مقبلون عليه ، وأن مصر وهي التي تحمل جزءاً كبيراً من هذه التضحية لمقبلة على ذلك برغبة صـادقة وإيمـان قـوي »[2] . وعارض الملك عبـد الله المشروع ويكتب السفير البريطاني في عمان للندن أنه يخشى أن تكون الهدايا المرسلة منه إلى فاروق بمناسبة زواجه للتمويه ، وأنه كان من المقـرر أن يعود ملك الأردن من رحلته بتركيا إلى الإسكندرية ، ولكن الوزير الأردني بمصر أبرق له باستحسان العودة إلى الأردن حيث علم أن توقيعـه على الضمان الجمـاعي ضرورة أوليـة للقاء بين الملكين[3] . وأخيراً ينتهي الصـراع باغتيـال الملك عبد الله في ٢١ يوليو ١٩٥١ ويتوقف نشاط فاروق المعاكس ، وتأخذ العلاقة مع الملك طلال طابع الود ، فيهنئه ويوفد بعثـة من الأطباء لمعـالجته[4] ، وذلـك قبل أيـام من تنازله عن العرش .

أما بالنسبة لعلاقة فاروق بليبيا فلم تكن على ما يرام ، حقيقة أنه طالب باستقلالها في إطار سياسته العربية ، لكن صلته بالسنوسي اتسمت بالجفـاء ، ربما لتأثير بوللي عليه كإيطالي في وقت كانت فيـه علاقـة السنوسي بـإيطاليـا

---

(١) F.O. Op. Cit, 73461, J 8728-1013-16, Campbell-F.O, Cairo, Nov. 1st, 1949, No 160.

(٢) Ibid, 75076, E 13451-1071 - 65, Campbell - F.O, Cairo, Nov, 2. 1949, No 161.

(٣) Ibid, 91793, ET 10312 - 2, Kirkbride, - F.O, Amman, May 26, 1951, No, 103.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٩٨٢ في ١٠ يـوليو ١٩٥٢، ص ١، الأسـاس، عدد ١٥٧٤ في ١٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١ ، الأساس، عدد ١٥٧٤ في ١٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٢ .

سيئة ، كذلك فإن هروب بعض الإخوان المسلمين إلى برقة عام ١٩٤٩ ورفض السنوسي تسليمهم أسهم في هذا الموقف ، والثابت أن فاروقاً لم يبعث إليه إلا برسالة واحدة وقت أزمة طرابلس عام ١٩٥٠ (١) . ومن ثم فإن الاهتمام بليبيا لم يشغل حيزاً كبيراً من فكر فاروق ، ومع أن السنوسي لم يكن يميل هو الآخر له ، ولكن عندما أثيرت مسألة الاعتراف بلقبه ملكاً لمصر والسودان ، صرح رئيس الوزراء الليبي للمبعوث الدبلوماسي البريطاني بأن بعرض القضية على مليكه رأى قبول اعتماد السفير المصري على الشكل المطلوب من مصر معبراً عن أن فاروقاً حر فيما يتخذه من ألقاب ، وفي الوقت نفسه صرح بأنه يود أن تكون له علاقة طيبة بالسودان (٢) .

واستمر فاروق في حرصه على حسن العلاقة مع المغرب حيث استحثه المغاربة على تولي قضيتهم وتحقيق أمانيهم في الحصول على الحرية والاستقلال والانضمام للجامعة العربية ، فيلتقي محمد بن عبود رئيس الوفد المراكشي في لجان الجامعة العربية به ، وعقب خروجه من المقابلة الملكية يصرح بأن قضية المغرب العربي تحظى بعناية الملك حيث لمس منه أنه يتبع أدق تفصيلاتها ، وأنه يحتل مكانة كبيرة في قلب كل عربي(٣) . وبالفعل فقد ولى فاروق اهتمامه بها ، ففي حديث له مع السفير البريطاني تعرض لقضية مراكش ونعت الفرنسيين بأنهم ذوو قسوة ومستعمرون من الطراز الأول ولا بد من خروجهم من مراكش ، وأنه فتح الموضوع مع السفير الفرنسي والحكومة المصرية لبحث الأمر(٤) . والواقع أن فاروقاً تمتع بشعبية في الشمال

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٢١٥ في ١٨ مايو ١٩٥٠، ص ٦.

(٢) F O.Op. Cit, 90402, JT 1511 - 593, Cendole - F.O, Benghazi, Dec 22, 1951, No 369

اعترفت الدول العربية باللقب، وكانت لبنان أول دولة سارعت في ذلك ، بينما تأخرت العراق في اعترافها .

(٣) الأهرام، عدد ٢٢٥٥٠ في ١٦ أبريل ١٩٤٨، ص ٤ .

(٤) F.O Op. Cit, 90131, JE 1051 - 80, Stevenson - F.O, Cairo, April 10, 1950, No 45.

الأفريقي ، وشاهد الوفد الصحفي الذي زار المنطقة في عام ١٩٥٠ ذلك على الطبيعة وسمع الهتافات بحياة الملك ، ولكنه سئل عن صحة ما يشاع وينشر في الصحافة(*). وبذلك يكون في آخر المطاف قد هدم الصرح العالي الذي أقامه لنفسه بلهوه وفساده. وعلى أية حال، فإن ما قدمه لصالح العروبة لا يمكن ، تجاهله مهما كمن وراءه من نوازع ومصالح شخصية.

(*) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ١٠٧، كان عضوا في هذا الوفد .

الفصل التاسع

القائد الأعلى وجيشه

أعطى الدستور للملكية الحقوق في الجيش ، فنص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية، يولي ويعزل الضباط ، ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها للبرلمان[1] . ولكن الملكية تعدت حقوقها ، وأصبحت من سماتها الأوتقراطية الاستحواذ على الجيش حتى تضمن تنفيذ سياستها بالهيمنة عليه من ناحية ، والاستعانة به عند الضرورة من ناحية أخرى ، وعليه بدا واضحاً الارتباط بين الطرفين ، وقد دعم وعزز فؤاد ذلك الاتجاه وورثه عنه فاروق ، واتفق أن يكون أول عهده بداية لحياة جديدة للجيش عقب معاهدة ١٩٣٦ ، حيث لم يعد ضباطه قاصرين على أولاد الذوات إذ التحقت به تلك الشرائح التي ارتبطت جذورها بعامة الشعب ، ولها أفكارها وأبعادها وتطلعاتها . ووفقاً للمنهج الذي اتبع في إضفاء الشعبية على الملك ، دخل الجيش تحت لوائه ليشكل قوة تلتصق به ، وحتى قبل توليه سلطاته الدستورية يتنقل بين وحدات الجيش ويحضر الاستعراضات العسكرية ويوزع الجوائز على المتفوقين[2] . ومنذ اللحظة الأولى حاولت الوزارة الوفدية أن تبدأ بفك الارتباط بتغيير قسم الجيش ، وباءت المحاولة بالفشل ، ولكنها نجحت في إنشاء مجلس الدفاع الأعلى الذي اقتص بعض السلطات من الملك ليعطيها

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .

(٢) الأهرام، عدد ١٨٧٢٤ في ٩ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١ .

لمجلس الوزراء[1]. أيضاً تمكنت من إلغاء حفل العشاء الذي كان سيقيمه الضباط للملك من بين الترتيبات المعدة بمناسبة ارتقائه العرش مكتفية بدعوة الشاي التي وجهها القصر لهم[2].

وفي هذا الحفل اجتمع فاروق بالضباط على اختلاف رتبهم وأسلحتهم ، وفي ختامه أعرب عن تقديره للجهد الشاق الذي بذله الجيش في العرض العسكري ، ثم أبدى رغبته في أن يحتفظ الجيش بتقاليده وأخصها البعد عن السياسة[3] . وكان يخشى من تأثير الوفد عليهم ، ونجح في جذب الكثير من العسكريين شأنهم في ذلك شأن باقي القوى التي انجرفت مع التيار الجديد لشكل الملكية ، وحرص والملتفون حوله على المحافظة على هذا الوضع ليكون سنداً للقصر في نزاعه مع الوفد ، فيدعو الضباط على مائدته ، ويردوا تحيته بإهدائه سيفاً ثمنياً[4] ، وأصبح الاتصال مستمراً بينهما ، ويؤكد السفير البريطاني لإيدن شعبية فاروق داخل الجيش[5] . ووضح هذا في أخريات أيام الوزارة عندما حركت المظاهرات لصالحها ، فكان من بين رد الفعل استدعاء القصر لأربعين ضابطاً - منهم عدد من كبار الرتب - لإعلان ولائهم للعرش ، ومما يذكر أن الحكومة أحالتهم الى الاستيداع لإدلائهم صراحة بأنها على وشك السقوط ، وأنهم سيقفون بجانب الحكومة الجديدة[6] . وبذلك تعرض الجيش لألاعيب المنافسة بين القصر والوفد.

---

(١) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر اختبار القوة .

(٢) المصور، عدد ٦٦٧ في ٢٣ يوليو ١٩٣٧ ، ص ض٨.

(٣) الأهرام، عدد ١٧٩٩٤ في أول أغسطس ١٩٣٧، ص ٨، البلاغ، عدد ٤٩٠٢ في أول أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١.

(٤) الأهرام، عدد ١٩١١٦ في أول ديسمبر ١٩٣٧، ص ١، عدد ١٩١٣٥ في ١٢ ديسمبر ١٩٣٧، ص ٨.

(٥) F.O. 407 - 221, J 912 - 16, .Lampson-Eden, Cairo, Cairo, Feb. 16, 1937, No 209

(٦) Ibid.

وبإقالة الوزارة استمر فاروق على سياسته ، ففي خلال الأسبوع الثاني من يناير ١٩٣٨ احتفل بعيد ولاء الجيش لقائده الأعلى ، حيث أقسم على أن يهب حياته للذود عن الملك والوطن ، وافتتح الملك نادي ضباط الجيش بالزمالك، وبدا عليه الاعتزاز والنشوة أثناء سماعه لكلمات الولاء له من ضباطه[١] وتبع ذلك إنعامات ملكية وترقيات وتعيينات للبعض من رجال الجيش والبوليس ، وإن كانت قد سببت الاستياء لعدم انضباطها مثلما حدث مع عزيز المصري إذ جيء به من خارج الجيش ليعين مفتشاً عاماً له كأول مصري يعين في هذا المنصب[٢] . أيضاً عين عمر فتحي كبير الياوران وهناك من هو أقدم منه[٣] . ولم يغفل فاروق اهتمامه برجال البوليس الذين شاركوا زملاءهم في الولاء له[٤] . وانغمس في شئون الجيش وغمره الإحساس بارتباط قوته بوجوده خاصة مع الميول المحورية التي بدأت ملامحها تظهر على محياه ، ولاعتقاده بأنه مع جيش سيكسب المعركة ضد بريطانيا ، ومنذ مارس ١٩٣٨ ظهر جلياً للعيان أنه جعل الجيش قبلته ، فهو يوافق على مناورات المدفعية

---

(١) الأهرام، عدد ١٩١٦١ في ٦ يناير ١٩٣٨، ص ١ .

(٢) كان لدخول عزيز المصري الجيش في هذه الآونة الأثر البالغ عليه ، وهو صاحب نضال ، فقد أتم دراسته في مصر ثم التحق بكلية سان سير الحربية، وانضم للجيش التركي، واشترك في إخماد ثورات ضد الدولة العثمانية، وأسهم في الحرب الطرابلسية وسافر إلى ألمانيا ودرس بها وعين أستاذاً للتاريخ في إحدى جامعاتها ، وقضى فترة الحرب العالمية الأولى في أسبانيا حتى عام ١٩٢٢ سافر بعدها إلى إيران فالعراق ، وأخيراً عاد إلى مصر فعين مديراً لمدرسة البوليس ثم صاحب فاروق في رحلته العلمية عام ١٩٣٦، ولم يكن بغافل أن رئيس الديوان هو صاحب فكرة توليه هذا المركز حيث توسم فيه إمكانية تحقيق رغبات القصر على يديه ، هذا بالإضافة إلى أن الميول المحورية والعداء لبريطانيا قد جمعا الطرفين .

(٣) F.O.Op.Cit, 222, J 1989 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, May 6, 1938, No 510.

(٤) Ibid.

ويحضرها ، وكذلك الطيران الحربي ، ويقوم برحلته إلى الصحراء الغربية ليتفقد خطوط الدفاع ، ويصدر توجيهاته إلى محمد محمود للاهتمام بالجيش وشئون الدفاع[1] ، ويطلب المعلومات عن حالته واستعداده وقوته وجنوده الاحتياطيين ، ويصرح بأنه « إذا جاء يوم أصبحت فيه مصر في خطر فإنني سأقود جيشي بنفسي »[2] . وبذلك تسلطت على الملك نزعته في أن يكون صاحب السطوة والسلطة على الجيش على اعتبار أنه قائده الأعلى .

وواصل فاروق برنامجه في جذب الضباط ، فعقب استقالة حسن صبري وزير الحربية بسبب شغل منصب مدير مصلحة الحدود، حل مكانه حسين سري في ١٧ يناير ١٩٣٩ ، وطبقت الحكومة الكادر الجديد على الجيش والبوليس الذي خفض من مرتباتهم ، فاعترض الضباط لدى وزيرهم لما في ذلك من ضرر يلحق بهم ، وأرسلوا تظلماً إلى القصر ، فتلقفه الملك وأعطى لهم التأكيد بأنه سينظر في طلبهم بعين الاعتبار ، ومن ثم نشرت الأهرام أن الكادر الجديد لن يطبق على الجيش مما أدى الى تكذيب الحكومة للخبر وبيانها أن المسألة تحت الدراسة[3] ، فنتج عن ذلك مزيد من الإثارة للضباط ، وعقب صلاة جمعة ٢٠ يناير ١٩٣٩ التي صلى فيها فاروق إماماً بالأمراء العرب وترددت له الهتافات كخليفة للمسلمين ، توجه الضباط إلى القصر ليسجلوا أسماءهم مدعين أن السبب مناسبة عيد زواج الملك ، ولكن الجنرال ماكريدي Macready ـ رئيس البعثة العسكرية البريطانية ـ أخبر لامبسون بأن كبار الضباط جاءوا من المديريات إلى القاهرة وليس لهم غرض سوى مناقشة الكادر ، وأن رئيس الأركان المصري يرى إمكانية قيام الضباط بإضراب ، وأنه أصبح واضحاً

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٢٢٦ في ٢٣ مارس ١٩٣٨ ، ص ٨ ، عدد ١٩٢٢٨ في ٢٥ مارس ١٩٣٨ ، ص ٨، عدد ١٩٢٦٤ في ٢ مايو ١٩٣٨ ، ص ٩، عدد ١٩٣٨٥ في ٣١ أغسطس ١٩٣٨، ص ٩.

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٢١ في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٨، ص ١٠.

(٣) الأهرام، عدد ١٩٥٢٤ في ٢٠ يناير ١٩٣٩، ص ٨.

أن فاروقاً يؤيد قواته ضد الحكومة مما أحرجها ، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أن هذه الطريقة أتيحت للسياسة دخول الجيش ، وأعطت للضباط الانطباع بأن الملك يحميهم ضد تخفيض مرتباتهم التي تعمل الحكومة عليها ، وأنه عزم على احتواء الجيش لما قد يحدث ضده في المستقبل ، وفي ذلك ما يقضي على المبدأ المتعارف عليه بإبعاد الجيش عن السياسة ، وتعلق الخارجية على أن ما يقدم عليه فاروق ربما يكون جائزاً ولكنه ليست له ميزة حيث لو تدخل الجيش في السياسة فسوف يقوم في يوم بضربته ضد الملك نفسه[1].

وتفطن فاروق لخطورة الاستمرار في مساندة الجيش ضد الحكومة في فترة ازدادت فيها الأزمات معها ؛ ومن ثم فقد أصدر توجيهاته لرئيس الوزراء التي أبلغها لكبار الضباط في ٦ فبراير ١٩٣٩ بمعارضة الملك لأي مخالفة للأوامر ، وأن مطالب الضباط تقدم الى وزير الحربية الذي هو موضع ثقته ، وعليهم أن يظهروا استعدادهم للتضحية ، وتضحيتهم الأولى قبولهم الكادر الجديد ، وأن عدم إطاعتهم للأوامر تعتبر موجهة ضد الملك وستفقدهم عطفه[2] . وتنشر التيمز أن في ذلك الإجراء قضاء على الإشاعات التي ترددت عن أن القصر ضالع مع الجيش على الحكومة، وأن نظام الحكم ليس مستعداً للسماح للجيش بأن يملي على الحكومة السياسة التي تتبعها كما حدث في دول البلقان[3]. وانتهت الأزمة لكنها تركت الانطباع بأن فاروقاً لديه المقدرة لضم الجيش تحت لوائه وتهديد الحكومة به، وينقل لامبسون للندن أنه أحاط نفسه بالشخصيات القوية من الجيش ليكونوا بحرسه، ومنحوا ضعف مرتباتهم ليجعل الجيش في جانبه ضد الحكومة والشعب[4].

---

(١) F.O. 371 - 23304, J 358 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 25, 1939, F.O. Minute, Bentinak.

(٢) F.O. 407 - 223, J 496 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb. 6, 1939, No 111.

(٣) البلاغ، عدد ١٥٣٦١ في ٧ فبراير ١٩٣٩ ، ص ٦ .

(٤) F.O. 371 - 23305, J 1282 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 17, 1939.

وكعادة فاروق التي تتفق مع شخصيته ، كان يفاجىء وحدات الجيش بزيارته ، وأيضاً الكلية الحربية ، وفي بعض الأحيان يكون بمفرده حيث يطوف بين الضباط ويتحدث إليهم ، كما ولى اهتماماً بكلية أركان الحرب التي بدأت أولى حلقاتها في عهده ، وواصل شغفه بالاطلاع بشئون الدفاع خاصة مع ظروف الحرب[1] . واستاء رئيس البعثة العسكرية البريطانية من تلك التصرفات ،كما نقل إلى لامبسون واقعة عدها تمس شرف الجيش قام بها الملك ووزير حربيته في مارس ١٩٣٩ ، وكان من نتيجتها تنحية خمسة من قادة الجيش عن قيادة فرقهم ، ويستعرض الحادثة أنه عقب حضورهما إحدى المناورات نودي على هؤلاء الضباط وأخطروا بأنهم لا يصلحون للقيادة نظراً لسمنتهم ونقلوا إلى أعمال أخرى ، ويرجع ما كردي السبب إلى خشيتهما من علاقة الحب التي تربطهم بالإنجليز[2] . ومعروف أن البعثة العسكرية البريطانية كانت قلقة بشأن مركز فاروق داخل الجيش في هذه الفترة الحرجة نظراً لموقفه الذي لم ترتح إليه . ومما عقد الأمور موافقته لعلي ماهر على تعيين صالح حرب وزيراً للدفاع ، وعزيز المصري رئيساً للأركان وإنعامه عليه برتبة فريق ، وإنشاء جيش مرابط تحت قيادة عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، ثم قيامه وبصحبته المسئولين العسكريين بزيارة الحدود الغربية في ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ للاطمئنان على الوضع الحربي هناك[3] . وهكذا وجه فاروق اهتمامه بالجيش واتبع أسلوب المجاملة مع قواته ، فيقدم إليها التبرعات في المناسبات ، ويصحب كبار العسكريين معه في بعض الأحيان لصلوات الجمعة ، وفي هذه الحالة يرتدي الزي العسكري ، ودائماً يدعو الضباط إلى مائدته ، وفي نفس الوقت حرصت قيادة الجيش على إظهار ابتهاجها في المناسبات الخاصة

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٥٦٤، في ٢ مارس ١٩٣٩، ص ١، عدد ١٩٦٥٩، في ٦ يونيو ١٩٣٩، ص ٣ ، عدد ١٩٦٧٦ في ٢٣ يونيو ١٩٣٩ ، ص ٨.

(٢) F.O.Op.Cit, J 12851 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 16, 1939.

(٣) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المحالفة في التطبيق.

بالاحتفالات الملكية[1] . وبذلك تنعكس تصرفات الملك على ما في نفسيته ولكن بريطانيا لم تترك التلاحم مستمراً وضغطت لاستبعاد عزيز المصري لتخلخل مركز فاروق داخل الجيش خاصة وأن المظاهرات خرجت من الجامعة تهتف لهما ، ثم أطاحت بحكومة علي ماهر . وفي أثناء هذه الفترة أي في بداية الأربعينات ظهر تنظيم سري بين ضباط الجيش والطيران لمقاومة الانجليز ، وجرت اتصالات بينه وبين الإخوان المسلمين ، وأسفرت مجهوداته عن تنسيق العمل مع الألمان ولكن الفشل أصاب التخطيط[2] . وهذا الاتجاه المحوري كان يتفق مع فاروق .

وجاء حادث ٤ فبراير ليكون له الانعكاس على العلاقة بين القائد الأعلى وجيشه ، وحتى هذا الوقت كان ولاء الجيش للملك قائماً ، وذلك مما أقلق بريطانيا ولم تسقطه من حسابها في كل تصرف أقدمت عليه بما فيه التهديد باستخدام القوة يوم حصار قصر عابدين ، وخشي ولسون من رد الفعل على الجيش الذي قد يكون له تأثير خطير على المجهود الحربي ، لكنه يبين أن الفضل في كبت العمل المضاد يرجع إلى الموقف الحكيم لإبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش[3] ، أيضاً اتخذت الاحتياطات الكاملة لوقف أي تدخل من الجيش . والواقع أن الحادث أثر تأثيراً عميقاً بين صفوف الضباط شأنهم في ذلك شأن باقي المصريين وفقاً لاتجاه الشعور الوطني ، لكنهم ازدادوا عمقاً نظراً لما أصابهم في كرامتهم على اعتبار أن الجيش يمثل

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٦٢٨ في ٦ مايو ١٩٣٩، ص ٩، عدد ٢٠١٥٦ في ١٨ اكتوبر ١٩٤٠ ، ص ١، عدد ٢٠٨٩١ في ٨ ديسمبر ١٩٤٢، ص ٢، المصري، عدد ١١٢٧ في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٩، ص ٦، الدستور، عدد ٦٩٤ في ٣ مارس ١٩٤٠ .

(٢) عبد اللطيف بغدادي : مذكرات ، حـ ١، ص ص ١٢ ـ ١٦ ، كمال الدين حسين، ذكريات، قصة ثوار يوليو، الحلقة الثالثة ، المصور، عدد ٢٦٧٣ في ٢ يناير ١٩٧٦، ص ٣٠،

Richmond :Op. Cit, p. 205.

(٣) Wilson :Op. Cit, p. 129.

المؤسسة التي تحمي الملك وتحافظ له على عرشه ، ومنذ تولي فاروق الملك وهو يوالي جهده للمحافظة على هذا الرباط وتقويته ، وبالتالي فقد أحسوا بضعفهم حيث لم يتمكنوا من اتخاذ موقف مضاد للإجراء البريطاني ، واتضح الأثر في تحركات قام بها البعض ، فقدم محمد نجيب استقالة مسببة للملك احتجاجاً على هذا الحادث ذكر فيها أنه طالما لم يستطع حماية الملك وقت الخطر ، فإنه يخجل من ارتداء بذلته العسكرية . ولكن فاروقاً رفضها وبين أنه منع الحرس الملكي من المقاومة وبالتالي فلن يسمح له بالاستقالة[1] .

وعقدت الاجتماعات علناً في نادي الضباط للتشاور في الأمر والوصول الى طريقة لرد الاعتبار ، وأرسل وفد نيابة عنهم إلى قصر عابدين والتقى برئيس الديوان وأعرب عن الاستعداد للثأر من المسئولين عن الحادث ، ولكن أحمد حسين أثناه عن ذلك وناشده الهدوء وشكر له باسم الملك جميل مشاعر الضباط الوطنية[2] . ويذكر السادات أن الضباط تجمعوا بالقاهرة وساروا ـ وهو أحدهم ـ إلى قصر عابدين تحية للملك الذي خرج ورد التحية[3] ويسجل عبد اللطيف بغدادي أن الضباط سجلوا أسماءهم في سجل التشريفات إثباتاً لولائهم

---

(1) محمد نجيب : مذكرات ، كنت رئيساً لمصر ، ص ٦١ ، لفتت هذه الحركة نظر صغار الضباط فأعجبوا به .

(2) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ١٢٧ ، ٢١٤ ، د. محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ، ص ص ٤٩ ، ٥٠ . يذكر عبد اللطيف بغدادي في مذكراته ص ص ٢٠ ، ٢١ أن الذي رافقه إلى القصر عبد الحميد الدغيدي وأنهما في هذه المقابلة استفسرا عن دور النحاس للانتقام منه ، بينما يسجل كتاب لاكوتير ص ١٢٨ وطارق البشرى في كتابه ص ٤٦٢ أن الذي صحب عبد اللطيف بغدادي هو صلاح سالم ، ويذكر السادات في كتابه أسرار الثورة المصرية ص ١٦٤ ، وكتابه الآخر صفحات مجهولة ص ص ١٤٠ ، ١٤٦ . اسم صلاح سالم فقط كواحد من اللجنة التي التقت برئيس الديوان .

(3) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ٤٢ .

للملك ، وتعبيراً عن مساندتهم[1] . ولما كان نادي الضباط يجاور « الاتحاد المصري الانجليزي » تعلم رجال الجيش الهتاف بحياة فاروق وسقوط بريطانيا ، وكانوا يذهبون للصلاة وراء الملك بقصد الإعلان عن القول « نحن وراء الملك »[2] . ورغم محاولات امتصاص الغضب الذي ساد الجيش إلا أن الانفعالات ظلت كامنة في النفوس تنتظر الفرصة لتعبر عما يدور في داخلها . فيكتب عبد الناصر لأحد أصدقائه بعد أن امتلأ حسرة للاستسلام والخنوع ليترجم الإحساس الذي غمر زملاءه « كنت ترى الضباط لا يتكلمون إلا عن الفساد واللهو ، وأصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة ، وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا ـ مع ضعفهم الظاهر ـ ويردوا للبلاد كرامتها ويغسلوها بالدماء ولكن غدا لناظره قريب »[3] . إذن فمن الواضح أن المسألة لم تعد تختص بالملك وحده وإنما بمصر كلها .

وبدأ شعور عدم الرضا عن فاروق ينتاب البعض من زاوية استسلامه للإنذار البريطاني ورضوخه ، وأنه كان باستطاعته أن يرفض ويتحمل نتائج عزله عن عرشه ليصبح بطلاً للتضحية الوطنية أمام شعبه ، ووفقاً لهذه الرؤية فإن عرشه قد اهتز أمام السفير البريطاني . ومن ثم فلن يغفر له هذا الخضوع . ولكن مركزه الضعيف لم يبعد الضباط عنه ، الذين وجهوا عداءهم للوفد ، أيضاً صوب تجاه بريطانيا مع ازدياد تسلط بعثتها العسكرية ، وعقب حادث المطار خشي الضباط الشبان من إنذار آخر لفاروق ، واتفقوا على أنه إذا حدث ما يخشونه فلا بد لهم من الإحاطة بالقصر والاشتباك مع الانجليز ، ويذكر السادات أنه استعار سيارة زكريا محي الدين وراح يطوف بها حول القصر طوال الليل ليرصد الحركة من قريب أو بعيد لينذر إخوانه لو حدث ما يتوقعونه[4] .

---

(١) عبد اللطيف بغدادي : المرجع المذكور ، ص ٢٠ .
(٢) المصور، عدد ١٤٦٤ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١٤ .
(٣) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة، ص ١٥ .
(٤) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ٤٢ .

وأراد فاروق استغلال موقف الضباط وبغضهم للانجليز لصالحه ، فعمل على مزيد من التقرب لهم وخاصة بعد أن لقي التشجيع عندما تجمع بعضهم يوم احتفاله بعيد ميلاده وهتفوا بحياته، وعليه افتتح مسجد الجيش بألماظة في ١٣ فبراير ١٩٤٢ وقد أطلق عليه «مسجد فاروق الأول» ولم يكن يتبع وزارة الأوقاف وإنما وزارة الدفاع الوطني . وتكررت زياراته له ، ووقت آداء صلاة الجمعة يحيط به الضباط معلنين له الولاء هاتفين بقيادته ؛ وأصبح تقليداً أن يقضي سهرته يوم ٤ فبراير من كل عام مع ضباط يمثلون وحدات الجيش ورتبه ، وفي يوم الجمعة التي تعقب تلك الذكرى يؤدي الصلاة في مسجدهم[1] . ورغم الضغوط التي قام بها لامبسون على رئيس الديوان حتى يحول فاروق موقفه من الضباط ، إلاّ أنها لم تسفر عن إسجابية مما جعله يشكو لحكومته من أن الملك لم يقاوم احتجاج الضباط ضد إجراء بريطانيا[2] . ومما يذكر أنه سواء القادة العسكريون البريطانيون أو السفير البريطاني كانوا يخشون من الجيش أكثر مما كان عليه الحال قبل حادث ٤ فبراير ، فقد بين الجنرال ستون بأن أية محاولة لإبعاد الملك ـ عند سيطرة فكرة الانسحاب من مصر ـ ستكون لها النتائج السيئة فيما يقوم به الجيش ضد بريطانيا ، وأيده لامبسون في ذلك[3]

وانعكس الصراع بين فاروق والوفد على الجيش ، وتمسك الملك بإصرار على أن يكون صاحب السلطة عليه ، ورأى في إبراهيم عطا الله رئيس الأركان المنفذ ، فلم يكن يقدم على أي إجراء إلا بعد الرجوع للملك دون أن يضع لوزير الدفاع اعتباراً[4] . وكاد هذا الوضع يثير أزمة مع الحكومة ، ويذكر

---

(١) F.O. Op.Cit, 31568, J 909 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 23, 1942, No 653, F.O.Op.Cit, 31574, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939, F.O.Op.Cit,35530, J 993 - 2 - 16, lampson - F.O, Cairo, Feb. 15, 1943, No 168.

(٢) Ibid, 31568, J 782 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 15, 1942, No 596.

(٣) F.O. 954 - 5 , Part 2, Eg - 42 - 76, Minister of State-F.O, Cairo, June 26,1942, No 933, Eg - 42 - 82, Lampson - Eden, Cairo, June 30, 1942, No 1690.

(٤) F.O. 371 - 31574, J 3658-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Aug. 25, 1942, No 2088.

لامبسون للندن عنه أنه مهذب وصديق لكنه ضعيف ورجل القصر ولا ينفذ تعليمات وزير الدفاع وخاصة فيما يتعلق بالنقل والتعيين إلا بعد الحصول على مشورة الملك ، وهو وضع غير مرض ، والحكومة على حق في رغبتها أن يتلقى رئيس الأركان أوامره من الوزير وليس من القصر[1] . ومع ذلك فلم يكن فاروق يصفو له في بعض الأحيان نظراً لعلاقته الطيبة مع الإنجليز ، فعقب حادث ٤ فبراير علم من أحد ضباط حرسه أن رئيس الأركان غير مخلص له إذ يخطر الضباط بالابتعاد عن السياسة والتعاون مع البعثة العسكرية البريطانية ، وعليه أبدى استياءه منه[2] . لكنه كان في حاجة إليه لتحقيق سياسته ، وسرعان ما انقلب لامبسون على إبراهيم عطا الله ، والتقى برئيس الديوان وطلب منه تبليغ الملك بأنه يؤيد الحكومة بكل قوة ضد رئيس الأركان لأنه ليس بالشخص المناسب للمنصب الذي يشغله لصلابة رأيه ، ومن غير الصعب وجود من يحل مكانه إذا تمسك بعناده[3] . وأدخل فاروق ذلك في اعتباره حيث صورة حادث ٤ فبراير ماثلة أمام عينيه ولا يريد تكرارها ، ورغبة منه في إبقاء إبراهيم عطا الله وافق على تعين وكيل الوزارة الذي شكل سبباً في الأزمة وكان رئيس الأركان قد عارض في تعيينه[4] .

والواقع أن فاروقاً لم ينجح تماماً في تطبيق خطته حيث وقف له الوفد بالمرصاد ، فأخضع وزير الدفاع الضباط أصحاب الميول الملكية للمراقبة واعتقل البعض منهم ، وكان هناك ثلاثة منهم قد حاولوا تنظيم مظاهرة تجمع الضباط الشبان للإعراب عن ولائهم للملك وذكر أنهم يدبرون مظاهرة ضد الانجليز ، ولكن تمكن كبار الضباط من إقناعهم بالامتناع عن هذه الأعمال ،

---

(١) Ibid, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939.

(٢) Ibid, 31569 , J 1153 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 10, 1942, No 768.

(٣) Ibid, 31574, J 3681 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 27, 1942, No 2099.

(٤) Ibid, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939.

فقرر الوزير نقلهم خارج القاهرة ، فاعترض اثنان واحتجا لدى الوزير بخطابين ، اتهمه أحدهما بأن سبب الإجراء هو لإخلاصه للملك ، وطلب الضابط الآخر إحالته إلى الاستيداع ، ورأى الملك تقديم الضابطين للمحكمة العسكرية رغبة منه في إتاحة الفرصة للدفاع عن أنفسهم ظاهرياً ، ولكنه داخلياً أراد التشنيع على الوزير وحزبه ، وظهر مكرم عبيد ليعرض نفسه مستشاراً دون أجر للدفاع عن المتهمين . ورأى النحاس أن تلك الروح السارية في الجيش غير طيبة وأنها نتيجة لتشجيع فاروق ، فاتصل برئيس الديوان وأخبره بأن تشكيل محكمة عسكرية سيكون لها آثار سيئة لأنه معلوم للجميع أن الملك سيكون وراء هذه المحكمة، وعليه أن يظهر بأنه لا يؤيد هذا النوع من العبث في الجيش لمصلحته الشخصية ، ومن ثم يجب الموافقة على فصلهما وإلغاء مسألة المحكمة العسكرية ، وطلب الأمير اسماعيل داود قائد سلاح الفرسان من رئيس الوزراء واستعجل القيام بعمل حاسم لمصلحة الجيش حتى ولو استدعت الضرورة تهديد الملك بفقدان عرشه[(١)] . ورفض فاروق طلب رئيس الوزراء وأصر على محكمة عسكرية[(٢)] ، والتقى الأمير إسماعيل داود برئيس البعثة العسكرية البريطانية وأوضح له أن «الملك يساند الضباط في سلوكهم وأن عليه أن يعي صعوبة الموقف ويتخذ إجراء شخصياً ضدهم دون تشكيل محكمة

(١) Ibid, J 4050, 4063, 4072-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Sept, 30, Oct. 1st, 1942, No 2298, 2303, 2310, F.O, 921 - 43, 44, - 42 - 32, Lampson - Eden, Cairo, Sept 29, Oct. 7, 1942, No 2298.

الضباط الثلاثة هم أحمد فؤاد صادق، محمد كامل الرحماني، حمدي طاهر ، والاثنان الأولان منهما اللذان وقع عليهما العقاب .

(٢) F.O. 371, Op.Cit, J 4121 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 6, 1942, No 2337.

من الجدير بالذكر أنه في نفس ذلك الوقت وافق فاروق على طرد ضابطين ـ السادات، حسن عزت ـ من الجيش لاشتراكهما في قضية تجسس ألمانية وذلك قبل أسبوع من قرار المجلس العسكري نفسه ، محسن محمد : تاريخ للبيع ، ص ١١٣ .

عسكرية» وتشدد في وجوب تلقين فاروق درساً (١) . وتدخل لامبسون لدى رئيس الديوان ـ بناء على طلب رئيس الوزراء ـ وأقنعه بعدم إجراء محاكمة عسكرية ، وقدمت الظروف نفسها إذ حسمت معركة العلمين الموقف ووافق فاروق على فصلهما واعتقالهما(٢) .

وأراد الملك إدخال الدعاء للوطن والجيش على الدعاء إليه وأسرته في خطبة الجمعة ، حدث هذا في صلاة الجمعة اليتيمة في رمضان ـ اكتوبر ١٩٤٢ ـ بمسجد قصر عابدين، وعندما انتهى الخطيب عبر فاروق عن وجهة النظر للشيخ المراغي والنحاس . فوافق عليها الأول بينما غضب الأخير وبين أن الأفضل الدعاء للحكومة بدلاً منه للجيش ، وانتهت الأزمة بالعودة الى صيغة الدعاء الأولى وحذف الوطن والجيش(٣) . وقد حاول الملك عن طريق أحمد حسنين أن يفهم السفير البريطاني أن الوفد يسعى للسيطرة السياسية على الجيش ، وبالتالي يُقحم الضباط في السياسة ، والأمل الوحيد في إقصاء ذلك أن يبقى الجيش بين يدي الملك الذي يريد إبعاده عن السياسة الحزبية(٤) . ويقر السفير البريطاني لحكومته بأن توغل الوفديين في الإدارة المدنية لن يكون له تأثير طالما بقي الجيش على مساندته للملك في حالة حدوث تنازع بين القصر والحكومة ، وأن الوفد يجد صعوبة كبيرة لجذب الجيش إليه وضباطه ـ كما تذكر التقارير ـ ليس لديهم الميول للتعرض لأهواء الوفد السياسية ، وأنهم يميلون إلى الملك كرمز للبقاء، ويعتبرونه حاميهم ضد أية معاملة غير عادلة،

---

(١) Ibid, J 4313 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 22, 1942, No 2427.

(٢) Ibid, J 4378 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 25, 1942, No 2460,
بقيا في الاعتقال مدة تقرب من العامين ثم أفرج عنهما وعادا إلى عملها، أحمد حمروش : المرجع المذكور ، ص ٣٩.

(٣) Ibid, J 4183 - 38 - 16, Lampson - F.O, Oct, 11, 1942, No 2369, Lampson, Op.Cit, Box III, Oct. 9, 1942, P. 287.

(٤) Lampson, Op.Cit, Aug, 27, 1942, P. 257.

ولن يكون لأي عوامل حزبية في البلاد التمكن من اتخاذ الجيش كسلعة لتحقيق المآرب السياسية حيث أنه في صف فاروق وتعلق الخارجية بأن الملك يتقوى مركزه بالمحيطين به من الخارجين عن الوفد بمن فيهم الجيش الذي يرى فيه الشخص المناسب لكبح جماح الوفديين الذين أصبحوا في موضع ضعف بسبب التهم الموجهة إليهم (*) .

وأجل فاروق اعتماد ترقيات الجيش ، حيث كانت له رؤية تختص بجذب الموالين له للتحكم في الجيش ، وعندما توفي مدير عام مصلحة الحدود أراد أن يعين مكانه عبد الله النجومي ياوره ، وكان يحمل له كل الحب وأوصله إلى رتبة لواء بسرعة فائقة ، ويذكر لامبسون لحكومته أن معرفته الحربية وتجاربه الإدارية قليلة ، وعندما أرسل الملك عمر فتحي إلى وزير الدفاع حاملاً الرغبة الملكية ، رفض وسرد الأسباب التي تمثلت في نقص خبرته وضعف قدرته ونظرة البدو الى السودانيين ورؤيتهم لهم كعبيد ، وأخبر حمدي سيف النصر المستشار الشرقي بأنه في حالة تعيينه بالإضافة إلى وجود إبراهيم عطا الله يجعل الحالة في غاية الصعوبة حيث أنهما من رجال القصر ، ورغب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في أن يشغل المنصب علي موسى الذي لا يرضى عنه القصر ويرفض ترقيته إلى رتبة لواء ويرى إحالته إلى المعاش ، ويدلي بالسبب أنه خبيث وغير أمين ولا يصلح للترقية ، ونقل لامبسون ذلك إلى لندن مركزاً على أن ياور الملك سوداني ابن درويش قتل في معركة ضد الانجليز ، وتكتب الخارجية البريطانية لوزارة الحرب التي ترفض وتبين أن سلطات الأمن البريطانية في مصر سجلت عنه في أغسطس وسبتمبر ١٩٤٢ ، توليه القيادة الروحية للعصابة المحورية في القصر والاتصال بالضباط غير المرغوب فيهم والجمعيات الإسلامية ـ الشبان المسلمون والإخوان المسلمون ـ وأنه غير ملائم لهذا المنصب الذي له أهمية كبيرة ، وعليه تؤكد الخارجية البريطانية أنها تتفق

(*) F.O.Op. Cit, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939,
F.O Minute, Sept. 28, 1942

تماماً مع معارضة رئيس الوزراء[1] .

أما عن وجهة نظر القيادة العسكرية البريطانية في مصر ، فرغم أنها ترى في ياور الملك شخص غير كفء في مؤهلاته للمنصب ، إلا أنها لا تعتبر تعيينه خطيراً ، وأوصى الجنرال ستون بالاحتفاظ بـالحق في نقله إذا ثبت أنه يعـرقل التعاون المصري مع القوات البريطانية[2] . وينقل أحمد حسنين لقصر الدوبارة إصرار فاروق على تحقيق رغبته ، ومما يذكر أن الملك تحرك في هذا الصدد ، وراح يولي مزيداً من الاهتمام بالجيش ، فأكثر من تردده على نادي الضباط ، وواصـل على حضور الألعـاب الريـاضية الخـاصـة بـالجيش ، وأدرك السفيـر البريطاني الغرض فكتب لحكومته مبرراً القصد من ذلك بإمكانية حلوث تنازع مع الحكومة بشأن مسألتي تعيين النجومي والترقيات[3] . وبالتالي فهو يريد ضمان أن يكون أصحاب السلاح في جانبـه . واستمر الـوضع معلقـاً ، وطلب رئيس الديوان من السفير البريطاني تأجيل البت فيه[4] . وانتهى الأمر بعدم شغل أي من المرشحين للمنصب ، وبالطبع كان التأييد البريطاني للحكومة سبباً جوهرياً في استبعاد النجومي ، وشغلها محمود هاشم[5] بعد أن ظلت شاغرة ما يقرب من عام .

ومع أن فاروقاً لم يتمكن من تنفيذ إرادتـه كاملة ، إلا أنـه ظل محتفـظاً بمركزه داخل الجيش ، فيعود لامبسون ويؤكد لوزير خارجية دولته ـ وفقاً لمذكرة

---

(١) Ibid, 35530, J 1366, 1303, 1375 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 13, 17, 1943, No 260, 535, 272, War office - Scrivener, March 16, 1943, No 6388, F.O - Cairo, March 24, 1943, F.O, Op Cit, 35536, J 3202 - 2 - 16, Killearn - F.O., Cairo, July 24, 1943.

(٢) Ibid, 35530, J 1375 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, march 17, 1943, No 272.

(٣) Ibid, J 1431 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 29, 1943, No 629.

(٤) Ibid, 35531, J 1518 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, March 30, 1943, No 80,

(٥) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ١٦٥ .

ستون عن الجيش المصري ـ ولاء الضباط للملك ونظرتـهم المشينة للنحاس ، وأنه في حالة وقوع اصطدام بين الملك ورئيس الوزراء فإنهم يساندون الطرف الأول ، وأن أي عمل حربي يتخـذ من جانب بـريطانيـا ضده سيستنكـر بشدة وتكون له النتائج السيئة على العلاقة مع الجيش الذي صدم فيما سبق بإجـراء يوم ٤ فبراير ، ثم يذكـر كيف أن ضباط البـوليس يرون في الملك منصفهم ، فبناء على الترقيات الاستثنائية التي تضرروا منها لجأوا إليه يشكون من الوزارة ، وينتهي إلى أنه أصبح معـروفاً أن النحـاس يستند على البـريطانيين[١] . ومـرة أخرى ترفض القيادة العسكرية البريـطانية الالتجـاء إلى استخدام القـوة ـ وفقاً لـرأي لامبسون ـ وقت أزمـة الكتاب الأسـود خشية من إمكـانية الاشتبـاك مـع الجيش أو على الأقل فقد تعاونه[٢] .

ولـم يتمكن فاروق من استبعاد وزيـر الدفـاع ، وكل مـا أمكنه القيـام به مقاطعته ، والتقى رئيس البعثـة العسكريـة البريـطانية بـرئيس الديـوان لتهدئـة الموقف ، ولكن كان واضحاً أن الملك يجند أتباعه ليعصوا أوامر الوزير مثلما حدث مع حسين سري عامر الذي رفض إطاعة أمر نقله إلى السودان[٣]. وقد تمكن حمدي سيف النصر من استقطاب بعض العناصـر من الجيش واستغلها للعمـل ضد القصـر ، لكنهـا لم تكن لهـا الإيجـابيـة حيث ظـل ـ وكمـا عبـر لامبسون ـ الجيش كله بقوة في صف الملك[٤] . وكـانت بريـطانيا تخشى من ذلك حتى لقد أخطر السفير البريطاني أمين عثمان بالتذمر القائم في الجيش . وأخـذ يتتبـع خـطوات فـاروق تجـاه الضبـاط وتلك الحفـلات التي يقيمهـا

---

(١) F.O. 954 - 5, Part 3, Eg - 43 - 49, Lampson - Eden, Cairo, April 24, 1943.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر بين التوتر والانفراج .

(٣) F.O. 371 - 35537, J 3429 - 2 - 16, Killearn - F.O, Aug. 6, 1943, No 267.

(٤) Ibid, 3553, J 2067 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 8, 1943, No 927.

ويحضرونها [1] . ويُلمس من كتاباته عدم الرضا والحسرة على تلك العلاقة ، وأن ما تبذله الحكومة من تقليص لنفوذه لا يؤتى بالنتائج المرجوة .

ووقف فاروق أمام مشروع المجلسين الخاصين بترقية الضباط والمدنيين بالجيش لإسناد رئاستهما إلى وكيل الوزارة وهو رجل وزير الدفاع ، كما رفض اقتراح الأخير بنقل ٢٠ ضابطاً من الموالين للقصر من القاهرة إلى الوجه القبلي والذي جاء بناء على زعمه لعلاقتهم بمؤامرة لاغتيال النحاس ، كذلك عارض في نقل آخرين من القاهرة ، وقد أيد كيلرن هذا الموقف خوفاً من ازدياد قيام الضباط بالمؤامرات وتقوية القصر وخاصة بعد تلك المنشورات التي انتشرت وحملت الكراهية للحكومة والانجا [2] . وبذلك فرض فاروق سلطته ومضى في سياسته ، فهو يدعو الضباط ـ ممثلي جميع الرتب والوحدات ـ على مائدته في رمضان ولا يدعو وزيرهم [3] ، ويزور الأسلحة المختلفة ، ويحضر المناورات ، ويتحدث الى صغار الضباط، وفي إحدى المرات وبينما كان يمسك بإحدى خرائط المناورة وجد اسم كمال الدين حسين عليها ، فطلب رؤيته، وتم ذلك في الحال ومما يذكر أن الضابط الشاب لم يقبل يد فاروق ضارباً بنصيحة قادته عرض الحائط [4] . ونجح الملك الى حد كبير في استغلال الفرص وتحقيق خطته ، حقيقة وجد الصعوبات التي أحاطت أحياناً تنفيذها ، لكنه كسب النقطة تلو الأخرى، وعليه فإن محاولات النيل من سلطته لم تكلل بالفوز.

---

(١) Ibid, 35537, J 3528 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug 6, 1943, No 268, F.O. 954, Op.Cit, Eg - 43 - 94, Killearn - Eden, Cairo, Dec. 30, 1943.

(٢) F.O. 371 - 41316, J 1190 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 2,9 1944, F.O.Op. Cit, 41317, J 1771, 1694, 1849, 1817 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 6, 12, 13, 1944, No 74, 932, 577, 988.

(٣) Ibid, 41318, J 3110 - 14 - 16 - Killearn - F.O, Cairo, Sept. 3, 1944, No 1717.

(٤) كمال الدين حسين، المصدر المذكور، عدد ١٦٧١ في ١٩ ديسمبر ١٩٧٥، ص ٢٥، الحلقة الأولى.

ومثلت إقالة وزارة ٤ فبراير بداية لمرحلة جديدة بين فاروق وجيشه ، فرغم الاستحسان الذي قوبل به هذا الإجراء من الضباط ، إلا أن نظرتهم للملك وسياسته تجاه الإنجليز قد أبعدتهم عنه بل أيضاً جعلته موضع انتقاده خاصة مع الظروف الجديدة التي عاشها. أما هو فلم يحد عن برنامجه وإنما سخر له جميع الإمكانيات وساعده على ذلك المسئولون العسكريون، فيجمعون له المحتشدين عندما يتوجه لصلاة الجمعة في مسجد ألماظة ، ويعلق كيلرن « إن السلطات تعتبر أن القيام بهذه العمليات تعطي الانطباع عند الجمهور بولاء الجيش وطاعته لجلالته »(١) . وحينما يغادر النادي يهتف إبراهيم عطا الله بحياة مليكه ، فيرد الحاضرون(٢) ، ويقوم بزيارة سلاح الطيران ويشهد مناورات سلاح المدفعية حيث تقدم له عصا المدفعية ، ويحضر الحفلات ، ويستعرض وحدات الجيش في ميدان عابدين ، ويحني رأسه لذكرى الضباط والجنود المصريين الذين قتلوا في الحرب، ويواصل تقديم هباته للترفيه عن القوات(٣). كان يقوم بذلك ليقينه من أنه طالما تحكم في قيادات الجيش ، فإنه يمتلك الورقة الرابحة للسيطرة على الموقف ، وبالتالي يضمن ثبات عرشه ، وقد بذل جهداً في مسألة إمداد الجيش بالسلاح وحرص على طلب المشورة البريطانية فيما يختص بالتخطيط الداخلي له ، جاء هذا من منطلق كونه القائد الأعلى للجيش إذ كانت البعثة العسكرية البريطانية تقوم بالاتصال المباشر به(٤)

---

(١) F.O. op. cit 45930, J 724 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb 9, 1945, No 134.

(٢) الأهرام، عدد ٢١٨٧٠ في فبراير ١٩٤٦ ، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢١٥٦٠ في ٧ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١ ، عدد ٢١٥٦٥ في ١٣ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١، عدد ٢١٦٠١ .في ٢٧ مارس ١٩٤٥ ، ص ٢ ، عدد ٢٢١٩٦ في ٢٦ فبراير ١٩٤٧ ، ص ٢ ، أخبار اليوم، عدد ٧٣ في ٣٠ مارس ١٩٤٦ ، ص ١ .

(٤) Lampson Op. Cit, March 28, 1944, p. 82, F.O.Op. Cit, 53319, J 5042 - 39 - 16 Simpson - Sargent, Do - 33 - 2, War, office, Nov. 28, 1946.

وفي ذلك الوقت كان السخط قد دب بين الضباط الشباب الذين ساءتهم تصرفات فاروق وعلاقته بحاشيته التي وصلت الى درجة الاستهزاء بالرتب العسكرية حتى إنه منح سائقه رتبة بكباشي مما أثارهم عليه[1] ومضى في تصرفاته ، فيفصل من يتراءى له فصله ، فعندما دخل نادي الصيد ووجد به ضابطين أمرهما بمغادرة المكان حيث اعتبر وجودهما في حضرته سلوكاً شائناً ، وصدرت الأوامر بنقل أحدهما إلى أسوان والآخر الى سيوة ، لكنهما رفضا وتظلما وطلبا المحاكمة أمام محكمة عسكرية ، فلم يتحقق لهما طلبهما وفصلا من الجيش[2] . كما رغب في تعديل الأمر الملكي الخاص بالرتب المدنية التي تمنح للعسكريين إذ يحصل اللواء على الباشوية والأميرالاي على البكوية ، وذلك حتى يمكنه التحكم في كبار رجال الجيش ويكون الأمر له فإذا رغب منح وإذا تمنع سلب . وعندما يشعر بشيء من تحول الضباط عنه يحاول استعادة مركزه ، ويلتقي بهم في الذكرى السنوية الخامسة لحادث ٤ فبراير في ناديهم ويحدثهم عن دور شباب الجيش وما يمكن أن يبذلوه من أجل البلاد[3] ، ويواصل تنقلاته المعتادة بين منشآتهم ، ويصدر أمره بإلغاء جزاء العقاب البدني ـ الجلد ـ بالجيش من الجزاءات المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية حيث لا يتفق وجودها مع تطبيق خدمة التجنيد الإجباري لكل طبقات الأمة ، ويعلق السفير البريطاني بأن قصد فاروق أن يعزو لنفسه ما يترتب على ذلك الإصلاح وينسب الفضل له[4] . ولما سألت السلطات الحربية البريطانية عن السبب علمت أنه بالإضافة لما ذكره كامبل ، فإن فاروقاً من بين

---

(١) F.O. 141 - 952, 284 - 29 - 44, Cairo, F.O. Aug. 25, 1944, No 1670

(٢) F.O. 371-45931, J 1872-10-16, Killearn-F.O, Cairo, May 26, 1945, No 751.

(٣) السياسة، عدد ٦٧١ في ٥ فبراير ١٩٤٧، ص ٢، الأهرام، عدد ٢٢١٧٨ في ٥ فبراير ١٩٤٧، ص ٢.

(٤) F.O.Op. Cit, 63021, J 3767 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Aug. 9, 1947, No 100.

أهـدافه اكتسـاب ذوي الرتب الصغيـرة بعـد أن قلت شعبيتـه[1] . ولكن هـذه المحاولات لم تأت أكلها .

وفي إطـار التنظيمـات التي ولدت في هـذه الفترة ، بـرز اسم المـلازم مصطفى كمال صدقي ، وهو مغامر متهور أكثر منه صاحب إيديولوجية شيوعية ، تمكن من تكوين مجموعة انتحاريـة ضمت العديـد من ضباط الصف وهـدف تطهير الجيش من رؤسائه الذين يحركهم فاروق . وترجع أصول تلك الحـركة إلى منشـورات قام بـطبعها هـذا الضابط في النصف الأول من عـام ١٩٤٧ ، وبلغت جرأته أنـه طبعها في نفس الإدارة التي يعمـل بها ـ إدارة المخـابرات ـ وبلغ عـددها سبعـة وكان آخـرها بعنـوان « من ضبـاط الجيش الى الملك » ، ووزعت على مختلف الوحدات العسكرية ودور الصحف موقعة باسم « ضباط الجيش » وتضمنت نقداً شديداً لتصرفات إبراهيم عطا الله وكبار رجال الجيش ، واحتـوت على مطالب جـريئة لإصـلاح الجيش ورفع مستـواه . وراحت إدارة الأمن العام وإدارة المخابرات الحربية تبحث عن مصدرهـا ، وفي تلك الآونة لعبت الخيانة بأحد الصولات وكان على صلة بتلك الجماعة فـوشى بها وقـدم تقريراً لإبراهيم عطا الله ضمنه تفاصيـل مؤامرة خـطيرة لـلاعتداء على العـرش بوضع قنبلة في العربة الملكيـة التي ستقل فـاروقاً للبـرلمان ، واغتيـال رئيس الأركان وبعض كبار الشخصيات السياسية والعسكرية، ونسف ضريحي سعـد زغلول وأحمـد ماهـر ، وتهريب السـلاح إلى عـرب فلسـطين ، وعين أسمـاء الضباط المشتركين للقيام بهذا العمل . وحول إبراهيم عطا الله التقـرير لإدارة الأمن العام فوضعتهم تحت المراقبة[2] . وقد ثبت في قضية اغتيال عبد القادر

(١) Ibid, 63083, J 4342 - 1485 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Sept. 8, 1947, No 775,

كما أضاف بوكر أن هذه الحركة مقصود منها ـ جزئياً ـ إرباك السلطات الحربية البريطانية في السودان حيث لا زالت عقوبة الجلد مستمرة .

(٢) روز اليوسف ، عدد ١٠١٩ في ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٦، المصور، عدد ١٤٥٥ في ٢٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٢٥ .

طه أن المتآمرين على قتل فاروق استأجروا غرفتين في ميدان الأوبرا لالقاء القنابل والمواد الناسفة عليه أثناء ذهابه لحفل افتتاح البرلمان[1] .

واتخذت الاحتياطات التامة للمحافظة على حياة الملك ، فركب سيارة بدل العربة ، وأخر ميعاده ، وأبعد مصطفى صدقي قبل حفل الافتتاح إلى الإسكندرية بحجة تأدية مهمة ، وعقب عودته قبض عليه وفتش منزله ، أيضاً قبض على ثمانية عشر من زملائه ، على رأسهم الصاغ رشاد مهنا أركان حرب قسم القاهرة، ومن بينهم اليوزباشي عبد المنعم عبد الرؤوف - أحد الهاربين مع عزيز المصري - وعبد الرؤوف نور الدين وعبد القادر طه[2] ، وكان معهم بعض الضباط التابعين لعبد الناصر إذ أنه عندما أرسلت جماعته البعض للتعرف والتفاهم مع تلك الجماعة وقع القبض عليهم وزجوا معهم[3] . ونفى مصطفى صدقي التهمة الخاصة بمحاولة الاعتداء على الملك وأكد الولاء التام له وقال « إننا جيش الملك لأن الملك هو الوطن » وذكر القسم[4] ومما يذكر، أن إبراهيم عطا الله كان قد غير شعار الجيش فأصبح « الله . الملك . الوطن » وقام بالتجربة قبل التنفيذ ، ففي احتفال أقامه نادي الضباط بمناسبة عيد الجلوس الملكي أعد لوحة مضاءة كتب عليها الشعار الجديد ، وأضيئت مع حضور الملك فسر لتلك اللفتة ، ومن ثم نفذت رسمياً[5] ، وأصبح اسم الملك مقدماً عن الوطن مما أضفى المزيد من الغرور عليه.

وتناقلت صحف العالم « قضية الاتفاق الجنائي لضباط الجيش » على أنها مؤامرة موجهة ضد العرش وتسرع رئيس الأركان في الحكم على المتهمين قبل أن ينتهي التحقيق معهم ، ورفع تقريراً بين فيه خطورة الخطط التي كانوا

(١) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٨ في يناير ١٩٥٤ ، ص ١١ ، قضية عبد القادر طه .

(٢) روز اليوسف، عدد ١٠١٩ في ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧ ، ص ٦ ، المصدر، عدد ١٤٥٥ في ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٢٥ .

(٣) المصور ، عدد ١٤٦٤ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ١٦ .

(٤) روز اليوسف، عدد ١٠٢٠ في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ ، ص ٣٦ .

(٥) الجمهور المصري، عدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٠ .

يدبرونها وطالب بمحاكتهم عسكرياً وتطبيق عقوبة الخيانة العظمى عليهم وهي الإعدام ، ولكن التهمة لم تثبت ورفعت النيابة يدها عن القضية وأحالتها لوزير الدفاع للتصرف ، وتنافى ذلك مع ما أقدم عليه إبراهيم عطا الله مما اضطره إلى طلب إجازة طويلة، وتحت ضغط السخط العام من الضباط أفرج عن المتهمين وأحيل رئيس الأركان إلى المعاش[1] ، وخلفه اللواء محمد حيدر وكان اختياره غير مناسب . ويذكر السفير البريطاني للندن أن تلك المؤامرة لم يكن عزيز المصري ببعيد عنها بهدف تكوين دكتاتورية عسكرية ، لكنه يعود ويبين أن الأقوال حولها متضاربة في بعض التفصيلات ، وأنها كما تبدو موجهة مباشرة ضد فاروق والنظام القائم بصفة عامة أكثر منها ضد بريطانيا مع أنه من بين منشورات الجماعة منشور يهدد بالموت كل من يستأنف المفاوضات مع بريطانيا[2] . ومما لا شك فيه أن هذه الحركة كانت إيذاناً ببعث جديد للتحرك داخل الجيش ، لكن الملك حاول كعادته استثمار الموقف واستغلاله لصالحه ، ووجد من ساعده لتحويل الغضب عنه وصبه على غيره ، وعليه يتضح أن مثل تلك الجماعات السرية المتمردة لم يكن لها تخطيط ثابت ، وإنما تقلبت مع الأهواء تارة والظروف تارة أخرى ، كما أنها اعتقدت أن هذا التلون يخدم قضيتها حتى لو ساء إليها من الناحية الشكلية ، لكنها في النهاية يمكنها من الوصول إلى هدفها .

وكان فاروق قد رأى احتكار الشعور العدائي ضد الوفد والانجليز ، ووكل الى رئيس الديوان يوسف رشاد استقطاب العناصر العسكرية المتذمرة وتوجيهها لتحقيق مخططات القصر والانتقام من مسببي حادث ٤ فبراير وتصفيتهم ، وتمكن الأخير من تكوين الحرس الحديدي وجذب الثوريين ، فالتقط مصطفى صدقي الذي يفيض نشاطاً ، وأسهم بدوره في هذا الجهاز بعد

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٠١٩ في ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٦ .

(٢) F.O.Op. Cit,63021, J 5945 - 79 - 16, Campell - F.O, Cairo, Nov. 28, 1947, No 169.

أن ضم مجموعته إليه وحاول أن يدمج معه التنظيم الذي يتولاه عبد الناصر فلم يوفق - رغم أن عبد الناصر كان من بين الضباط الذين فكروا في اغتيال فاروق وبعض رجاله لكنه اعتبر أن العنف ليس بعمل إيجابي(١) - وانضم الى الحرس الحديدي السادات وكمال الدين رفعت وعدد من ضباط الجيش والحرس الملكي(٢) . ووجه نشاطه ضد أعداء الملك وأصفياء الوفد والانجليز ، فتشير الملابسات إلى أصابعه في اغتيال أمين عثمان ومحاولة اغتيال زعيم الوفد ثلاث مرات واغتيال حسن البنا . والفكرة الأساسية التي جعلت أفراد تلك الجماعة تسلك هذا السبيل ، أنهم وجدوا صعوبة الكفاح ضد جميع السلطات في وقت واحد ، ولا بد من اجتذاب قوة تساعدهم على النجاح ، وأن الملك هو أحسن من يمثل هذه القوة في نظرهم ، فإذا استطاعوا إقناعه بأفكارهم فإنهم يكونون قد وصلوا في أقصر طريق للإصلاح(٣) . وكانت لزوجة يوسف رشاد دورها في الاتصالات بين التنظيم وفاروق بعد أن احتلت مكانة لديه ، وأصبحت طابوراً خامساً له على رجال الجيش الذين ترددوا على منزلها ، ولكن ما لبث الأمر أن نشأت علاقة عاطفية بينها وبين مصطفى صدقي مما أوغر صدر فاروق عليه ، فانقلب ضده وأصدر أمره إلى يوسف رشاد بطرده من الحرس الحديدي(٤) . ومن ثم تبدأ جولة جديدة تعاون فيها مع مجموعته للتآمر ضد فاروق .

ولتحقيق مزيد من الضغوط الملكي على الجيش ، وعقب الإطاحة بأحمد عطية وزير الدفاع لعدم رضا الملك عنه ، عين محمد حيدر مكانه مما أثار الضباط لما يرتبط في الأذهان بهذه الشخصية ، فهو رجل بوليس وله دوره في ضرب المتظاهرين أثناء ثورة ١٩١٩ ، وقد تدرج في الوظائف حتى وصل

---

(١) جمال عبد الناصر : المرجع المذكور ، ٣٥.

(٢) Vatikiotis : Nasser and his Generation, pp. 102 , The Egyption Army , P. 56, Little : op. cit, p. 194.

(٣) المصور، عدد ١٤٦٤ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ١٦ .

(٤) جمال حماد : المرجع المذكور ، ص ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

إلى مدير لمصلحة السجون[1] . وكـان تعيين رجل بـوليس في هذا المنصب استهانة برجال الجيش . ومضى التذمر يأخذ مكانه ، فـطالب الضباط تعـديل مرتباتهم وإنصاف الصولات وجنود الصف ، واتفقوا على عقد اجتماع بالنادي لتـوقيع عـريضة مـطالبهم للملك وتحدد الميعـاد ولكن المسئولين أمروا ببقـاء ضباط معظم الأسلحة في الثكنات يوم الاجتماع وبالتالي لم يتم[2] . وزين كبار المسئولين للملك استمرار ولاء الضباط له ، وضح ذلك في الذكرى السنويـة السادسة لحادث ٤ فبراير عندما ذهب للنادي فارتفعت هتافات الحاضرين بحياة ملك وادي النيل وقائد الجيش الأعلى ، وألقى فاروق كلمته التي طلب فيها أن يكـون الجيش مستعداً في تلك الـظروف العالميـة المضطربـة ، فـأجيب بـأن الجيش على استعـداد لكل تضحيـة من أجل الملك والـوطن[3] . وكان يعـد تخطيطه لدخول حرب فلسطين .

وأكدت أحداث البوليس لفاروق ، تلك التي بدأت في ٤ أبريل ١٩٤٨ حيث اعتصم ضباطه بناديهم مطالبين بتحقيق مطالبهم ، أن الجيش ما زال القوة التي يعتمد عليها في تثبيت النظام ، إذ نزلت قواته وقامت بدورها في استتباب الأمن مما جعل الملك يذهب إلى وزارة الدفـاع ، ويقوم بجـولات بالثكنـات مشيداً بتصرفات الجيش سواء في القـاهرة أو الإسكنـدرية ، وينتقـل للأخيـرة ويلتقي بضبـاط معسكر مصـطفى كامـل ويعبر لهم عن إعجـابه بسلوكهم إزاء أحداث البوليس[4] . وبذلك ينجلي أن فاروقاً قد نجح حتى الآن في امتـلاك زمام الجيش وتحريكه بما يتفق مع مصالحه مؤمناً بتلك النظرية التي لم تحد عنه

---

(١) محمد نجيب : المرجع المذكور ، ص ٧٠.

(٢) الكتلة، عـدد ٩٥٤ في ٢٩ نوفمبـر ١٩٤٧، ص ٢، عـدد ٩٦٠ في ديسمبـر ١٩٤٧، ص ٣.

(٣) F O. Op. Cit, 69190, J 965 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 7, 1948, No 22.

(٤) الكتلة، عدد ١٠٦٣ في ٥ أبريـل ١٩٤٨، ص ١، عدد ١٠٦٤ في ٦ أبـريل ١٩٤٨، ص ١، عدد ١٠٦٥ في ٧ أبريل ١٩٤٨، ص ٢، الأهرام، عدد ٢٢٥٤٢ في ٧ أبريل =

أو تغرب عن باله ، وهي أنه بسيطرته على الرؤوس الكبيرة يتمكن من الاستحواذ على الجيش ، ولم تقلقه التحركات الصغيرة التي كانت تلوح بين الحين والآخر ليقينه بضآلتها وأنه وقت اللزوم يمكنه سحقها .

وفكر رئيس هيئة الأركان في خلق فئة جديدة من ضباط الجيش تدين للملك بالولاء الأعمى وتؤمن بذاته المقدسة التي لا تمس ، ومن هنا نشأت فكرة المدرسة الثانوية العسكرية لتربية جيل يعشق روح الجندية ويكون سياجاً فولاذياً حول القصر يحميه من غضبة الضباط ، وبادر محمد حيدر بالتنفيذ الفوري حتى أن موعد الكشف الطبي على الطلبة حدد قبل مرور الاعتماد المالي في البرلمان ، ومضى التلقين لهؤلاء الطلبة عن مهمتهم الجديدة ، فيقول لهم الوزير في إحدى زياراته « إنكم لن تخرجوا من هذه المدرسة-إلا لتحجوا إلى سراي الملك العامر في استعراض رائع ومظهر عسكري بديع حيث تقدمون فروض الولاء والخضوع لمولانا الملك المعظم حفظه الله وأبقاه ذخراً للبلاد(*) . وكأن فاروقاً أراد التمهيد لعودة الانكشارية لتحميه .

رأى الملك أن دخول حرب فلسطين سيعود عليه بالمكاسب ، فقد كان الوضع الداخلي في حالة سيئة ومثل هذا العمل ربما يمتص الخطورة التي تحيط به، حيث تتحول الأذهان إلى حدث يطغى في أهميته على ما عداه، ويجعل أفراد الجيش يولون شطرهم تجاه ميدان القتال فيذوب ما يعلق بصدورهم من نيات غير حسنة تجاهه ، في الوقت الذي أدرك النفع المادي الذي سيعود عليه من تسليح الجيش ، ثم ذلك الاعتزاز الذي لم يفارقه ويقينه من زعامته للعرب والمسلمين وثقته في أن تلك المخاطرة سيصحبها انتصار يعوضه المكانة التي فقدها ، بالإضافة إلى سماعه لنصيحة مستشاريه ، وأخيراً

= ١٩٤٨، ص ٢، F.O. Op. Cit, J 2898-22-16, Campbell - F. O, Cairo , April 27 ,
1948, No 64.

(*) الأهرام، عدد ٢٤٠٧٣ في ١١ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١.

فإن حالة الحرب ستهيىء له فرصة المزيد من التحكم بفضل ، الإجراءات التي تتبع الحالة الحربية . ودفعه هذا جميعه إلى إصدار أمره بدخول الحرب دون أي اعتبار للحكومة أو البرلمان معتمداً على أوتقراطيته من ناحية والسلطة المخولة له كقائد أعلى للقوات المسلحة من ناحية أخرى ، ورضخت الحكومة وأعلنت في ١٥ مايو ١٩٤٨ اشتراك القوات المصرية في الحرب ، رغم عدم استعداد الجيش في هذه الفترة . واعتبر محمد حيدر الحرب مسألة خاصة به وبمولاه ، وكان يرفض الإدلاء في مجلس الوزراء بأية معلومات عن الحالة في الجبهة وكلما سئل عن شيء قال « هذه رغبة مولانا » أو « مولانا وافق على ذلك » وقد حدث صدام عنيف بينه وبين أحمد مرسي بدر في إحدى جلسات مجلس الوزراء كاد أن يؤدي لإخراج الأخير من الوزارة لأنه أراد أن يعرف شيئاً عن الموقف في فلسطين[١] .

وبدا فاروق وكأنه امتلك النفوذ والسلطة في هذه الحرب ، وفي اليوم التالي لإعلانها يتوجه إلى مقر رئاسة الجيش ويجتمع بوزير الدفاع وقواد الجيش وكبار الضباط ويتحدث في الشئون الحربية ويطلع على الخرائط العسكرية إذ اعتبر نفسه صاحب المعرفة في هذا المجال، وتعلن الصحافة أنه لن ينتقل لمصيفه قبل أن تنجلي الحالة في فلسطين ، ويقوم بزيارة جرحى الحرب بمستشفى الحلمية ، ويهدي صناديق المأكولات والفواكه والحلوى وسيارتين ملكيتين إلى المحاربين ، كما يأمر بتوزيع البط الذي اصطاده على جرحى القوات بمستشفى العجوزة ، ويصر على اشتراك قوة من الحرس الملكي في الحرب ويودعها[٢] . ويرجع كامبل هذا التعاطف الملكي إلى أنه دعاية لصالح القصر[٣] . ثم يقوم بزيارة للخطوط الأمامية في ٦ يوليو ١٩٤٨

---

(١) روز اليوسف ، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٣ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٥٧٥ في ١٧ مايو ١٩٤٨ ، ص ٤ ، عدد ٢٢٥٧٧ في ١٩ مايو ١٩٤٨ ، ص ٤ ، عدد ٢٢٥٨٠ في ٢٣ مايو ١٩٤٨ ، ص ٤ ، المصري، عدد ٣٨٤٨ في ٢٣ مايو ١٩٤٨ ، ص ٥ .

(٣) F.O. Op. Cit, J 3779 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 28, 1948, No 86.

مرتدياً الزي العسكري ومصطحباً معه وزير الدفاع وكبير الياوران ووكيل الديوان والمستشار الصحفي ، وكانت الأوامر قد بلغت من القاهرة بإنشاء استراحة ملكية في غزة ، حيث استقبله فيها قادة الجيش واستقل سيارة مكشوفة إلى ميدان القتال ووصل الى أسدود وتفقد الخطوط الأمامية ، وأثناء تحركاته كان يلتقي ببعض الضباط ويتحدث إليهم « إني فخور بكم وبرجالكم وقد وددت لو أمكنني مصافحة كل واحد منهم ، فأرجو أن تبلغوهم تقديري العظيم لبسالتهم » ، وفي طريق عودته يزور مطار العريش[1] ، وحقق ذاته في حب الظهور . ومني الجيش بالهزيمة وحوصرت قواته في الفالوجا ، ولكن الملك لم يكن يعترف بالأمر الواقع وساقته أطماعه إلى تصور أن الأمر سرعان ما يتحول إلى انتصارات .

وبالرغم من عدم خبرة وزير الدفاع وجهله بكثير من الأمور وإسهامه بما حاق بالجيش ، حتى إنه أرسل إلى جلوب باشا الانجليزي في عمان يطلب منه وضع خطة لانسحاب قوة الفالوجا والتي رفضها قائد القوة لما فيها من مهانة ، إلا أن فاروقاً يكافئه على تصرفاته وينعم عليه برتبة الامتياز وهي أقصى ما يمكن منحه[2] ، كما أقدم على محاولات تحد من الوضع المتدهور الذي أصابه وتعمل على اكتساب بعض النقاط لصالحه ، فيسمح للضباط من رتبة ملازم ثان فما فوق بالتوجه إلى القصر وقيد أسمائهم في سجل التشريفات ، وكان المسموح به لرتبة بكباشي ، ويشيد في رسائله إلى قائد قوة الفالوجا والقائد العام في فلسطين بتضحيات الضباط وشجاعتهم ، وعند عودة قوات الفالوجا يوفد محمد حيدر إلى العريش لتحيتهم وينعم عليهم بالإنعامات ويستعرضهم في احتفال أقيم في ١٠ مارس ١٩٤٩[3] . حقيقة أن مواقفهم كانت مشرفة ، ولكن

(١) Ibid, 69191, J 4740 - 22 - 16, Campbell - F.O. July 9, 1948, No 113.

(٢) Ibid, J 5009 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Julv 23, 1948.

(٣) آخر ساعة، عدد ٧٢٠ في ١١ أغسطس ١٩٤٨ ، ص ٥، الأهرام، عدد ٢٢٧٢٧ في ١٢ نوفمبر ١٩٤٨، ص ١، عدد ٢٢٨٢٢ في ٣ مارس ١٩٤٩، ص ٤، عدد ٢٢٨٢٣ في ٤ =

قصد فاروق من وراء تجسيم الاحتفالات الحد من الانكسار والهزيمة والإيحاء بأن دور مصر اتسم بالإيجابية في هذه الحرب ، والتغطية والتمويه على تلك الصفقات الخاصة بالأسلحة الفاسدة التي لعبت دورها في الاندحار.

وكان فاروق يعي جيداً أن الهزيمة سيكون لها انعكاساتها المضادة ، ففي حديث له مع لورد دوجلاس أخبره بأنه قد اكتشفت مؤامرة للقيام بانقلاب في الفترة ما بين ١٨ ـ ٣١ يناير ١٩٤٩ وهدفها حركة اغتيالات تبدأ بالملك ، وأنه قبض على عدد من الأشخاص ، وهو يعتبر أن محاولة اغتياله قائمة ، ودلت التحريات البريطانية على أن القائمين بهذا العمل ضباط جيش غير راضين عما حدث في فلسطين ، وعليه أرادوا توجيه عدائهم ضد الملك ، وأن عملية الاعتقالات اتسعت ، فألقى القبض على عزيز المصري وضابطين آخرين وجدت معهما منشورات ومفرقعات ، ويذكر القائم بالأعمال البريطاني أن فاروقاً لم ينتابه الخوف لأنه مقتنع ـ وكما ذكر لدوجلاس في مناسبات سابقة ـ بأن التنبؤات دلت على أنه سيموت صغيراً ، ومن ثم فهو مؤمن بضرورة التمتع بالحياة طالما أمكنه ذلك ، وبالتالي لا يبالي ويظهر في النوادي الليلية بضواحي القاهرة كعادته ، ولا يستبعد اندروز اغتياله وتشكيل حكومة عسكرية، ويبين للندن أنه لا يمكن إيقاف الحركة التي تتسع مؤخراً في الجيش المصري(*) .
وفي مقابلة لأحد المسئولين البريطانيين مع قائد الجيش على الجبهة الفلسطينية ، تحدث الأخير عن انقلاب حسني الزعيم في سوريا وبين له أن ولاء صغار الضباط للملك أصبح أكثر من مشكوك فيه ، وعندما التقى المسئول

= مارس ١٩٤٩ ، ص ٤ ، عدد ٢٢٨٢٩ في ١١ مارس ١٩٤٨ ، ص ٤ ، عدد ٢٢٨٣٠ في ١٣ مارس ١٩٤٩ ، ص ٤ .

F. O. Op. Cit. Cit 73459, J 2156 - 1013 - 16 , Campbell - F. O, Cairo, March 13 , 1949 , No 52 .

(*) Ibid, 73463, J 487 - 1015 - 16, Andrews - Wright, Cairo, Jan 19, 1949, No 106,
F.O. Op. Cit, 73502, J 690 - 1055 - 16, Andrews - Wrigt, Cairo,, Jan. 20, 1949.

البريطاني بكثير من ذوي الفكر في القاهرة نقلوا له وجهة نظرهم بأنه في خلال أعوام قليلة قادمة سيكون هناك تغيير سياسي كالذي حدث في أمريكا اللاتينية أو على النسق العربي والمقصود سوريا[١] .

إذن أصبح متوقعاً قرب النهاية وأنها على يد العسكريين ، ومما لا ريب فيه ، أن محنة فلسطين كانت الصخرة التي تحطم عليها الكيان الملكي في نظر الضباط ، فعندما عادوا من الحرب مهزومين ، دقت القارعة وتحولوا إلى خلايا نشاط ذات طابع منتظم بعد أن أيقنوا أن فاروقاً المتسبب بما لحق بمصر سواء بالقيادات الفاشلة غير الواعية لأساليب الحرب والتي سارت بطريقة عشوائية دون تخطيط ، أو بقلة التموين والإمدادات ، أو بالأسلحة والذخيرة الفاسدة . وبذلك تهيأت الظروف وتكونت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار في سبتمبر ١٩٤٩ من ثمانية أعضاء وانتخب عبد الناصر رئيساً لها وبدأت في إصدار منشوراتها منذ نوفمبر من نفس العام[٢] . وانتشرت قيادات الضباط الأحرار على مستوى مختلف أسلحة الجيش ومارست عملها، في الوقت الذي احتاطت فيه من القصر ووزير الحربية وذلك بالتقرب منهما وإبعاد الشبهة عنهم واستقاء الأخبار والتضليل ، وأنيط للسادات مهمة القصر عن طريق صديقه يوسف رشاد إذ سبق وتعامل معه في مهام أخرى كما توسط له فعاد الى وظيفته في الجيش ، بينما أوكل إلى صلاح سالم كسب ثقة محمد حيدر[٣] .

وتخبط فاروق من كل ناحية وواصل استهتاره بعد أن غمره إحساس داخلي بفقدانه للجيش، ولكنه م يكن ليعترف بذلك، واستمراراً لمنهجه عين عثمان المهدي رئيساً لهيئة الأركان ، وكان إبراهيم عبد الهادي قد رشح فؤاد صادق قائد حملة فلسطين نظراً لما يتمتع به من شهرة وذلك لإنقاذ ما يمكن

---

(١) Ibid, 73472, J 4358 - 10114 - 16, Roberts - Wright, Cairo , April 18, 1949.

(٢) طارق البشري : المرجع المذكور، ص ٤٦٧ .

(٣) Little: Op. Cit, p. 195.

انقـاذه ، وأثناء وجـود المرسـوم بالقصـر تحت التوقيـع حدث انقـلاب حسني الزعيم ، فأدخل البعض الروع في قلب فاروق بأن المرشح لن يلبث أن يحذو حذو الزعيم ، فعدل الملك[1] ، وكان البديل في الانتظار . كما تحققت الرغبة الملكية في إحلال الأمر الملكي مكان المرسوم الملكي حتى يصفو له التحكم في هذا المنصب[2] . وفي هذا الوقت بدأت انعكاسات نشاط الضباط الأحرار تتضح ، فاستدعى رئيس الوزراء عبد الناصر ، ويذكـر كمال الـدين حسين أن هذا الاستدعاء جاء بناء على خلاف إبراهيم عبد الهادي مع القصر ، وأنه كان أقرب إلى النصيحة والتحذير بعد أن أبلغه القصر عن ذلك النشاط الذي يدور محوره حوله ، ومن ثم عاد الضباط إلى العمل السري بأكثر سريـة[3] . وعليه يتبين أن عمل الضباط كان معروفاً ولكن نظر إليـه على أنه ليس من الخـطورة على النـظام ، وإنمـا هـو تنفيس عمـا يجيش في صـدورهم من جـراء حـرب فلسطين .

ومع تولي الـوزارة الوفـدية الحكم في بـداية عـام ١٩٥٠ ازداد الوضـع اشتعالاً ، وكان فـاروق قد أراد إبقـاء محمد حيـدر في منصبه ولكن النحـاس رفض ، وانتهى الأمر بإسناد منصب القائد العام للقوات المسلحة له ، وبالتالي استمرت سيـطرة الملك على الجيش وخاصـة في مسألـة الترقيـات والتعيينات والتنقلات وأتاحت الحكومة الفرصة لتأجج العمل الوطني ، وراحت الصحافة تحذر من الاستهانة بالضباط ، فيكتب حلمي سلام في المصور يخاطب قـائد القوات المسلحة يحذره من أن يبقي الجيش بعيداً عن الإصلاح النزيه ، وينتقد الترقيات ، ويسوق الأمثلة للأوضاع المخالفة ، فالأميرلاي محمد نجيب الذي جرح ثلاث مرات في ميدان المعركة بفلسطين وأوصى القائـد بترقيته الى رتبة

---

(١) جمال حماد: المرجع المذكور ، ص ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) انظر فصل حكم القصر.

(٣) كمال الدين حسين، المصدر المذكور، عدد ٢٦٧٢ في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥ ، ص ٢٦ ، الحلقة الثانية.

لواء استثنائياً مكافأة له ، اكتفت لجنة الضباط بأن منحته نجمة فؤاد العسكرية[1] . ويمضي مطالباً بالاهتمام بالجيش . ويكثف مصطفى صدقي نشاطه ويهاجم محمد حيدر باعتباره مسئولاً عما ألم بالجيش ، ويثير قضية الأسلحة الفاسدة على صفحات روز اليوسف وآخر لحظة والاشتراكية ويستعرض سوء الحالة التي وصل إليها الجيش ، وانتهى به الأمر الى تقديمه لمجلس تحقيق في ٧ أكتوبر ١٩٥٠ ، لكن التحقيق أوقف فجأة واكتفى بمنحه أجازة مرضية يقضيها في بيته[2] وذلك خوفاً من استمرار التحقيق معه ، وراحت أخبار اليوم تنشر مطالب الضباط الشبان بشأن التحقيق في فضائح الجيش[3] . وبذلك وعن هذا الطريق نجحت الحملة التي ضمت بين جناحيها الهجوم على الملك .

أما عن الدور الذي لعبه فاروق ـ من وراء ستار ـ في مسألة الأسلحة الفاسدة التي تزود بها الجيش أثناء حرب فلسطين وكانت لها نتائجها المضنية على مصر عامة والعسكريين خاصة ، فقد أشارت إليه الدلائل ، وبالتقاط الخيوط وتتبع الظروف والملابسات تتضح صورة الإدانة ، فلجنة متطلبات الجيش أسندت رئاستها للواء إبراهيم المسيري صهر عمر فتحي كبير الياوران ، تلك التي خالفت قواعد مشترى الأسلحة ، وتعاملت مع العديد من الوكلاء ومن بينهم عبد اللطيف أبو رجيلة ـ تاجر سوداني المنشأ إيطالي الجنسية ـ ومعاملاته مع إيطاليا ، والنبيل عباس حليم ـ ابن عم الملك ـ وكيل شركة أورليكون السويسرية ، وجهلان ـ مندوب مشتريات الملك ـ وكيل الشركة البلجيكية

---

(١) المصور، عدد ١٣٣٣ في ٢٨ أبريل ١٩٥٠، ص ص ١٦ ، ١٧ ، يذكر محمد نجيب أن محمد حيدر التمس من الملك عدم الترقية فأصغى له ، محمد نجيب : المرجع المذكور ، ص ٧٨.

(٢) آخر لحظة، عدد ٩٣ في ٤ أكتوبر ١٩٥٠ ، ص ٤، روز اليوسف، عدد ١١٦٨ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٠، ص ٣.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٣٠٦ في ١٦ سبتمبر ١٩٥٠، ص ١.

الوطنية[1] . وعلى سبيل المثال فإن إحدى الصفقات بلغ ثمنها ٤,٢٨٠,٠٠٠ دولار كان عقدها ورقة واحدة لا تفاصيل فيها ولا بيانات أو اشتراطات أو جزاءات[2] . وذكر أن فاروقاً كان وراء الاتجاه الى ايطاليا ، فله فيها رصيد ، وعندما أراد تحويله لسويسرا اعتذرت إيطاليا لضخامة المبلغ لعجز ميزانيتها ، ولما جاءت فرصة شراء الأسلحة استغلت وتم التحويل المطلوب[3] .

وكشفت التحقيقات عندما فتح جهلان الخزانة الموجودة بإحدى غرف القصر أمام النيابة عن وجود أوراق تخص الملك عبارة عن عقود تأمين ورسومات للمحروسة وعقد الطرف الأول فيه جهلان باعتباره مندوب مشتريات الخاصة الملكية والطرف الثاني كوهين يتعهد بتوريد بضائع ، ووجدت نشرات مستجلبة من أمريكا عن أسعار الذهب والفضة وعليها تأشيرات مما يدل على اهتمامات فاروق التجارية وقيام جهلان بتسهيل تلك العمليات ، أيضاً عثر على شيكات عرف من أرقامها عن طريق البنك ـ بعد صدور الأمر القضائي وذهاب قوة من البوليس وخبيرين من وزارة العدل لفحص الدفاتر ـ بأن الملك له يد في أموال حملة فلسطين ، فبيان كشف حساب البنك الأهلي وضع فيه ١٢,٥٠٠ جنيه وارد بشيك من شركة الأسلحة البلجيكية ، فهذا معناه أنه يستولي على سمسرة توريد الأسلحة ، وحساب آخر خاص بالملك بالبنك البلجيكي تبين منه أنه فتح في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ بمائة ألف جنيه باسم جهلان وهو اليوم الذي تم فيه شراء ٩٦ مدفعاً بمبلغ ٣ مليون جنيه ، وفي اليوم التالي أضيف ٥٠,٠٠٠ جنيه ، وفي اليوم الثالث أضيف مثلها وثبت أن المورد أي الدافع شركة F. N الوطنية البلجيكية[4] . وانتشرت أخبار هذه العمولات ، ورغم أنها لم تكن

---

(١) F.O.Op.Cit, 90 178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 10, 1951, No 65.

(٢) روز اليوسف، عدد ١١٤٨ في ١٣ يونيو ١٩٥٠، ص ٤ .

(٣) الجمهور المصري، عدد ٨ في ٢٨ يوليو، ١٩٥٢ ، ص ٢ .

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٥ في ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٤٥٤ في ٢ نوفمبر ١٩٥٣، ص ٢ .

صراحة باسم فاروق ، لكن صلته بحاشيته واستخدامه لها كان أمراً معروفاً ومشاعاً إذ عن طريقها نفذ عملياته ، وقد أحرقت مخازن الذخيرة بالقلعة بفعل فاعل عن طريق القصر حيث ضمت بقايا أسلحة حرب فلسطين حتى تمحى آثار الجريمة ولا يحتاج الأمر إلى تحقيق نيابة أو تقارير خبراء [١] .

وأصبحت مصر جميعها على يقين من انغماس فاروق في تلك الفضيحة ، وينقل السفير البريطاني تلك الأقوال الجارية المنتشرة وأنه غدا من الصعب اقناع الشعب أو القضاء على ما يروى عن جماعة المستهترين والفاسدين من المستشارين الأجانب المحيطين بالملك[٢] . ومن ثم فإنه منطقياً أن تؤثر هذه القضية على الجيش خاصة الضباط الشباب وتدفعهم إلى مزيد من الكراهية للملك على أساس أن اللعنة انصبت عليهم ، ويسجل سيتفنسون توقعه لحدوث اضطرابات على يد هؤلاء الضباط الغاضبين والذين لا يمكن أن يخفف من غلوائهم إلا إذا لقي عدد كاف من المتهمين المدانين المحاكمة ووقعت عليهم العقوبات[٣] .

وحينما بدىء التحقيق ، طلب النائب العام تنحية محمد حيدر وعثمان المهدي عن منصبيهما حتى لا يتأثر التحقيق ، فقدم القائد العام استقالته ولم يكن ذلك ليقبل بالرضا حتى إن إحسان عبد القدوس طالب بالتحقيق معه وأشار إلى منشورات الضباط التي يوزعونها على دور الصحف وتصل بالبريد إلى آلاف الشخصيات وسجلتها إدارة المخابرات الحربية وكيف أنها تحمل الصرخات التي تنتقد الأوضاع[٤] وقبل فاروق استقالة محمد حيدر في آخر

---

(١) الدعوة، عدد ٨٦ في ٧ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٤ .

(٢) F.O.Op. Cit,

(٣) Ibid, 80349, JE 1016 - 58, Stevenson - Bevin, Alex. Oct. 6, 1950.

(٤) روز اليوسف، عدد ١١٦٨ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٠، ص ٣ .

اكتوبر ١٩٥٠ وأحيل رئيس هيئة الأركان الى المعاش ـ بعد رفضه الاستقالة ـ وأيضاً أحيل عدد من كبار الضباط إلى الاستيداع من بينهم فؤاد صادق(١) . ويذكر قائد القوات البريطانية أن الاستغناء عن الأخير يرجع الى شخصيته القوية والاحترام الذي يكنه له الضباط وخوف فاروق من تزعمه لانقلاب يشاركه فيه الضباط العائدين معه من حرب فلسطين(٢) . وساد الاعتقاد بأن الملك وافق على تلك الخطوة ليكبح جماح الغضب بين صغار الضباط وليقضي على كل شك في أن مزيداً من التحقيقات في فضيحة الأسلحة ربما يؤدي إلى معارضة القيادة العليا(٣).

ولم يكن فاروق صادقاً في إجرائه بالنسبة لمحمد حيدر، فهو يرى فيه تدعيماً لسلطته على الجيش الذي بدأ زمامه يفلت من يده ، ففي المأدبة التي أقامها في ٢ نوفمبر ١٩٥٠ للوزراء كان من بين المدعوين ، وحينئذ ذكر أنه عقد العزم على الإبقاء عليه قائداً عاماً للقوات المسلحة(٤) . وفي نفس الوقت أراد أن يشعره أنه يعاقبه بالموافقة على استقالته لأنه سمح بالقبض على ضباط من رجال الملك ، وبين له أمام الحاضرين أن ذلك يعني « القبض على السراية الملكية »(٥) . وانتشرت الأقوال حول إعادة محمد حيدر إلى منصبه ، ويتوقع السفير البريطاني إمكانية تحقيق ذلك بعد تبرئة أفراد الحاشية المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة(٦) ، ولم يكن وزير الحربية مؤيداً لمثل هذا الإجراء مما

---

(١) F.O. Op.Cit, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 10, 1951, No 65.

(٢) Ibid, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, Feb. 26, 1952.

(٣) Ibid, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 10, 1951, No 65.

(٤) Ibid, 80349, JE 1016 - 64, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 3, 1950, No 185.

(٥) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ في ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٤٥٤ في نوفمبر ١٩٥٣، ص ٤. شهادة محمد عزمي أمام محكمة الثورة.

(٦) F.O. Op. Cit, 90178 , JE 1196 - 5, Stevenson - Morrison, Cairo, June 22, 1951, No 228.

أحاق به الغضب الملكي ، ونفذت إرادة فاروق حيث وضع في اعتباره كذلك أنه يتمكن عن طريق محمد حيدر من إبعاد أي تأثير للوزارة الوفدية على الجيش ، فتذكر روز اليوسف بأن عودته لم تكن «لكفاءته ولا لحاجة الجيش إليه من الوجهة العسكرية أو الإدارية ، بل كإجراء سياسي لا غنى عنه حتى لو ضحى في سبيل هذا الإجراء بمصلحة الجيش وشئونه السياسية ، فحيدر باشا شخصية تستطيع أن تفرض إرادتها وتستطيع أن تواجه الوزير والوزارة كلها »[1] . واستلم القائد العام للقوات المسلحة مهامه في ٢٨ أبريل ١٩٥١ ، وعقب ثلاثة أسابيع عاد عثمان المهدي إلى منصبه رغم أخطائه التي ارتكبها في حرب فلسطين ، ونجح فاروق ظاهرياً في إنهاء القضية إذ كان لا بد من إقفال التحقيق بعد أن أصبح قاب قوسين أو أدنى من الاتهام المباشر ، والدستور يمنع من إقامة الدعوى على الملك لأن ذاته مصونة لا تمس ، وقد اعترف بعد عزله بأن معدات الجيش الحربية كانت رديئة ، وعند استعمالها لم تكن في الصالح وإنما انقلبت إلى الضد، وأنه لو امتلكت القوات المصرية نصف معدات إسرائيل لطردتها من الشرق الأوسط ، وهذا الخطأ أدى الى الهزيمة وإسالة الدماء وفقد الأموال ثم يشير في النهاية الى أنه دفع الثمن[2] .

شكلت منشورات الضباط الأحرار مصدراً لإزعاج فاروق وضجره ، تلك التي أخذت في الانتشار معلنة صراحة إسقاط الولاء له ، ففي إحداها تبين أن « الجيش هو جيش الأمة وليس جيش فرد من الأفراد . . . الأمة هي التي تنفق عليه ، ودافعو الضرائب من أبناء الشعب هم الذين يدفعون مرتبات هؤلاء الجنود وهم الذين يسلحونهم، فمهمتهم الأولى أن يكونوا في خدمة الشعب لا في خدمة أي إنسان آخر»[3] . بينما يسطر منشور آخر « إن الضباط جزء لا

(١) روز اليوسف، عدد ١١٩٤ في أول مايو ١٩٥١، ص ٤ .

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, April 11, 1953.

(٣) كمال الدين رفعت : المرجع المذكور، ص ٦٦ .

يتجزأ من الشعب ، وإذا كان الشعب يحكم حكماً ملكياً مستبداً ، فإن الجيش هو الآخر يخضع لنفس الظروف منذ سيق إلى مجزرة فلسطين دون رأي ودون استعداد، وفرضت عليه الخطط الفاسدة والأسلحة الفاسدة »[1] إذن أصبحت المواجهة سافرة مع فاروق . وتمضي المنشورات في طريقها نحو تحقيق الهدف ، فهذا منشور يهاجم إقامة عرض للجيش احتفالاً بزواج الملك ، ويتهم أولي الأمر بالرياء والنفاق « لقد سئم الشعب هذه الاستعراضات الهزلية التي تخرج الجيش عن مهمته الأصلية . . . إن هذه الأموال الطائلة التي ستنفق وتلك المعدات الحربية التي ستهلك أما كان جديراً بنا أن ندخرها لهذا المستقبل المكفهر ؟ » ويوالي المنشور هجومه وينذر « إليكم يا من تجمعون المال من عرق الشعب لتنفقوه في غير صالح الشعب . . . إليكم يا من تسوقون البلاد الى هاوية سحيقة لتصلوا بالبلاد الى مآربكم الخاصة . . . إليكم كلمتنا هذه لتكون نذيراً لكم لعلكم تثوبون إلى رشدكم وترجعون عن غيكم »[2] . واستخدم الضباط الأحرار المنشورات كأداة حرب بطشوا بها في كل مكان ، وازدادت ثوريتها مع تدهور الأوضاع وارتفاع مؤشر الفساد ، وعليه تمكنت من تعبئة وبلورة الرأي العام ضد النظام القائم .

واتسم موقف القائد العام بالسلبية، إذا اعتقد أن ذلك النشاط لن يتسع وأنه سرعان ما سيهدأ وينطفيء طالما أن القيادة تمتلك القوة والنفوذ وتقبض على زمام الأمور. ويسجل مرتضى المراغي أنه تمكن من التوصل إلى أن مصطفى صدقي يتعاون في طبع المنشورات في مطبعة بثكنة المعادي ، وأنه ألقى القبض على ستة ضباط ومنشور جاء فيه «يا ضباط الجيش ثوروا على الملك الخائن وحكومته العميلة للاستعمار، اقضوا عليهم جميعاً بلا رحمة، إن عهد الطاغية يجب أن يزول وأن رأسه يجب أن تسحق » وأصدر وزير الحربية أمره بحجز مصطفى

---

(1) محمد نجيب : المرجع المذكور، ص ٩٢.

(2) كمال الدين رفعت : المرجع المذكور، ص ص ٦٧، ٦٨ .

صدقي رهن التحقيق ، وتدخلت صديقته وصيفة القصر ، واتصل فاروق بمرتضى المراغي ونهره على فعلته[1] . والواقع أنه في هذه الفترة لم يكن ذا عقلية متزنة وبالتالي فقد حركته وتقاذفته أيدي المحيطين به ، ولكن مما لاشك فيه أن تلك المنشورات أقلقت مضجعه وخاف منها على نفسه ، فتضاعفت الحراسة عليه أثناء تحركاته [2] .

ولم يقتصر الأمر على سماع فاروق محتويات المنشورات ، وإنما كانت تصله ، فقد وجد أحدها تحت الفوطة في غرفة المائدة وغضب وثار وتم استجواب من في القصر ثم طلب محمد حيدر وسأله عن تأكده من إخلاص الجيش له فأكده ، فناوله المنشور ، فأجابه بأنه من صنع بعض الشبان الأغرار من صغار الضباط الذين يريدون تغيير أوضاع الجيش الذي يدين لمليكه بالولاء ، وأنه لن يقف مكتوف الأيدي[3] . ومرة أخرى يجد الملك منشوراً آخر بين ملفات المراسيم ينادي بالثورة « يا شعب مصر النبيل إن ملكاً فاسداً فاجراً يحكمك وقد آن أوان الخلاص منه » ، واستعان ببوليس القصر ، لكنه حجب عن وزارة الداخلية الواقعة ، ويذكر مرتضى المراغي أن وصيفة مقربة للملك - بناء على مراقبة مكالماتها التليفونية - كانت تتولى مهام توصيل المنشورات له بهذه الطريقة[4] . ومعروف أن هذه الوصيفة هي ناهد رشاد . وراح جواسيس الملك يبحثون عن الضباط الأحرار في كل مكان ، وأمر فؤاد سراج الدين بوضعهم تحت المراقبة[5] . وعقب تنازل فاروق عن العرش فتح مكتب الأميرلاي محمد يوسف - يعد مستشار الملك في الشئون العربية - فوجد في

---

(١) مرتضى المراغي : المصدر المذكور ، عدد ٤٩٩ في ١٨ مايو ١٩٨٦ ، ص ٦٥ ، عدد ٥٠٠ في ٢٥ مايو ١٩٦٨ ، ص ٦٨ .

(٢) أحمد حمروش : المرجع المذكور، ص ٨.

(٣) المصور، عدد ١٤٥٧ ، في ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ٣٢.

(٤) مرتضى المراغي، المصدر المذكور، عدد ٤٩٩ في ٨ مايو ١٩٨٦ ، ص ٦٤ .

(٥) F.O.Op. Cit, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, Feb. 26, 1952.

خزينته تقارير عن حركات هؤلاء الضباط[1] ، مما يدل على أنه كان يتتبع نشاطهم .

وأصبح الجميع يتحدث عن انفصام العروة بين القائد الأعلى وجيشه، ولم يقتصر الأمر على ذلك إذ ترددت الأحاديث حول نمو وازدياد الشعور العدائي ضده وإمكانية أن يقوم الضباط المستاؤون من تصرفاته بضربتهم والإطاحة به[2] . ومحاولة منه لامتصاص بعض الغضب ، انتهزت فرصة مولد ولي العهد وأجريت حركة ترقيات واسعة شملت ٨٩٨ ضابطاً ، وأقيم حفل بهذه المناسبة ولكن فاروقاً لم يحضره وإنما رأسه محمد حيدر[3] ، وكان قد أُعد احتفال آخر ، إذ تقدمت مسيرة قوامها ١٥٠٠ ضابط اصطفت في ميدان عابدين في اليوم السابع للمولود ، وهتف القائد العام بحياة الملك والأمير ، وأدت القوات التحية العسكرية للملك الذي صرح بقوله « إني أهدي إلى جيشي أعز شيء عندي وهو ابني »[4] هادفاً من وراء ذلك تلطيف الجو ، وكان هذا من بين الدوافع التي دفعته لدعوة كبار الضباط يوم حريق القاهرة محاولاً التقرب منهم ، لكنه لم يدع من هو أقل من رتبة صاغ تأكيداً لنظريته أنه طالما أصحاب الرتب الكبيرة في يده فالجيش معه ، وامتلأ به الغرور في ذلك اليوم عندما قام أحد المدعوين الوصوليين هاتفاً « الجيش سيف الملك »[5] ، ومما يذكر أنه خطب فيهم ليعرفهم واجب الوطن ويشير لنفسه بأنه سليل بيت أصله من الجندية وليبين ما قدمه أجداده في سبيل مصر[6] .

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤١٦٢ في ٨ يناير ١٩٥٣، ص ١ .

(٢) F.O.Op.Cit, 90115, JE 10110 - 1, Burroughs - Allen, Cairo, Jan. 2, 1951,

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٨١٨ في ٢٥ يناير ١٩٥٢، ص ٣.

(٤) نفس المصدر، عدد ٢٣٨١٦ في ٢٣ يناير ١٩٥٢، ص ٢، آخر لحظة، عدد ٢٣٤ في ٢٣ يناير ١٩٥٢، ص ٢ .

(٥) عبد اللطيف بغدادي : المرجع المذكور ، ص ٤٢ .

(٦) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٠ في ٢٧ يناير ١٩٥٢، ص ٢، المصري، عدد ٥٠٨٨ في ٢٧

وأحبطت تلك المحاولات المزيفة حيث لم يكن هناك أي استعداد لتقبلها ، لكن الملك اعتقد أنه نال بعض النجاح وأن إيهام المحيطين به من أن الجيش ما زال تحت أمره حقيقة واقعة إذ خضع ذلك للتجربة التي تمثلت في حريق القاهرة ، وشكل استخدامه أهمية كبرى ، وكان قد حدث تردد من قبل فاروق والمسئولين العسكريين في إمكانية أن يؤدي دوراً إيجابياً نظراً للحالة التي وصل إليها ضباطه ، ولكنه بتصعد الموقف اضطر الأمر لنزوله وآدائه للمهمة ولم يحدث ما هو متوقع من انفلات زمام الولاء ، وإنما هذا الإجراء أعاد نوعاً من ثقة القائد الأعلى في جيشه ، وظهر ذلك أثناء حديثه مع السفير الأمريكي والسفير البريطاني حيث ازداد فخراً واعتزازاً بجيشه وقوته وإخلاصه[1] . ولم يكن ما أقدم عليه الجيش إلا سحابة غطت شكوكه لبعض من الوقت ، إذ صدر بعد الحريق منشور بين فيه الضباط الأحرار أن نزول الجيش للشارع هو لإحباط مؤامرات الخونة الذين يعتمدون عليه لتنفيذ أهدافهم ويعتبرونه أداة طيعة للبطش بالشعب ،ثم يشير إلى أن مهمته الحصول على استقلال البلاد وأنه مع الشعب دائماً ولن يستجيب إلا لنداء الوطن[2] . وفي المنشور هجوم على فاروق ونعته بالخيانة ، واستغل الضباط الأحرار فرصة هذا الحدث للتعجيل بإيجاز تخطيطهم .

ووقع فاروق في الحذر وأدخل في روعه سحق هؤلاء الضباط حيث اعتبرهم متمردين واستعمل طريقته المعهودة في التعالي من منطلق أنه صاحب السطوة والسلطان ، وما على الأتباع إلا الانصياع ، جاء ذلك في وقت قرر فيه الضباط الأحرار دخول معركة التحدي كتجربة لسبرغور عود الملك وصلابته من ناحية ولامتحان قوة التنظيم ولمعرفة أبعاد مواجهته للأزمات من ناحية أخرى .

= يناير ١٩٥٢ ، ص ٢ .

(١) F.O.Op. Cit, 96870, JE 1018 - 18, 32, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 27, 30, 1952, No 195, 259.

(٢) كمال الدين رفعت : المرجع المذكور، ص ص ١٧٠ ، ١٧١ .

وتجسمت الممارسة في انتخابات نادي الضباط في آخر عام ١٩٥١ حيث أعلنت الحرب سافرة على فاروق . وكان النادي يمثل ثقلاً في العلاقة بين الملك والجيش ، وقد وضح اهتمامه به منذ فترة طويلة ووجه له عنايته الخاصة ، وارتفعت مكانته عقب حادث ٤ فبراير فداوم على الذهاب إليه بانتظام ، وإن كسر تلك العادة في السنتين الأخيرتين لاتساع الهوة وانشغاله بأمور أخرى . وحرص طوال هذه الفترة على اختيار أعضاء ورئيس النادي ، حقيقة أن الانتخابات كانت تجري ، لكن الأوامر فرضت عليها أسماء بعينها ، ولم تلق معارضة من الضباط لصلة الولاء التي لصقتهم بمليكهم باعتباره قائداً أعلى طاعته أمراً واجباً . ولكن مع التغييرات التي طرأت على العلاقات تقرر - لأول مرة في تاريخ النادي - أن تكون هناك معارضة لقاعدة الملك المتبعة في الانتخابات ، إذ أعد الضباط الأحرار أنفسهم لإجراء انتخابات حرة ، وقاموا بحملة قوية بين زملائهم لصالح مرشحيهم (*) .

وأراد فاروق إسناد رئاسة مجلس إدارة النادي إلى اللواء حسين سري عامر، وهو من رجاله، شغل منصب وكيل سلاح الحدود في وقت كان فيه اللواء محمد نجيب مديراً لهذا السلاح حيث اكتشف ألاعيبه واحتيالاته إذ دأب على تهريب المخدرات وبيع الأراضي بطرق غير مشروعة واتهم بشراء الأسلحة المتخلفة من الحرب العالمية وبيعها للجيش بأسعار خرافية وباتهامات أخرى مثل سرقة ونهب البدو ومصوغات نسائهم والرشوة والتزوير ، وكان فاروق يشاركه في هذه العمليات خاصة مسألة بيع السلاح ، ولم يكن مدير سلاح الحدود يعلم بتلك المشاركة ، فشكل لجنة تحقيق عام ١٩٥٠ انتهت بإدانة المتهم ، وعندما رفع التقرير إلى الملك طلب له ترقية استثنائية ، فرفض محمد نجيب ، وعلى الفور لقي جزاءه فرقي حسين سري عامر مديراً لسلاح الحدود بدلاً منه ، وأسند إليه منصب مدير سلاح المشاة ، وعندما قرر الاستقالة أقعده عنها عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، كما ناشده محمد حيدر في قبول

(*) Vatikiotis : The Egyptian Army in politics, pp. 62, 63.

المنصب الجديد ونقل له شعور الكراهية التي يكنها له فاروق في مقابل الصلة الوطيدة التي تربطه بحسين سري عامر[1] . هذا وقد سبق أن حاول الملك التدخل لدى النائب العام عندما طلب الأخير من وزارة الحربية في ٦ مارس ١٩٥١ النظر في محاكمة مدير سلاح الحدود أمام مجلس عسكري في المسائل المنسوبة إليه - تهريب بترول ومعدات وأسلحة لإسرائيل بالإضافة إلى أنه كان على ذمة قضية الأسلحة الفاسدة - والتحقيق معه فيها أو على الأقل إخراجه من الجيش ، ومورست الضغوط على محمد عزمي لسحب كتابه من الوزارة ، فالتقى به أمين الملك الخاص وأفهمه أن المتهم يتمتع بعطف ومحبة ورعاية مولاه ، لكنه لم يلب الرغبة الملكية وأسهم ذلك في نقله من منصبه ، ثم صدر قرار بإعادة حسين سري عامر إلى عمله وترقيته[2] . وكانت هذه هي الشخصية التي رشحها فاروق لرئاسة مجلس إدارة النادي .

أما عن مرشح الضباط الأحرار فهو اللواء محمد نجيب ، عرفوه عن طريق عبد الحكيم عامر أركان حربه أثناء حرب فلسطين ، وكانت له سمعته الطيبة وبطولته التي ترددت على الألسنة ، ومثلت مواقفه التي تدل على عدم الخضوع لرغبات فاروق وساماً على صدره ، كما أن تصديه لرجل الملك وشريكه قد أوغر صدره عليه وأدى إلى إقصائه عن مركزه مما أظهره أمام الضباط الأحرار أنه ضحية الشرف والمبادىء، فتعاطفوا معه ، ووجدوا أنه الرجل المناسب لتولي شئونهم والنيابة عنهم في ناديهم ، فرشحوه منافساً لمرشح الملك ، ووضعوا اسمه على رأس قائمة مرشحيهم[3] . وأصبح تحدي الضباط الأحرار لفاروق واضحاً أمام الجميع ، ولم يكن ذلك بالأمر الهين إذ يضم بين جانبيه إعلاناً للحرب عليه ، ولما كان أمر الدعاية للانتخابات علنياً ، فقد بلغ مسامع الملك

(١) محمد نجيب : المرجع المذكور، ص ص ٨٧، ٨٨، جمال حماد : المرجع المذكور، ص ١٥٢ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٩١ في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٧.

(٣) محمد نجيب: المرجع المذكور، ص ٨٩، جمال حماد : المرجع السابق، ص ١٥٣ .

Lacouture : Op. Cit, p .139

ما يمكن أن يحدث ، وفي الميعاد المقرر - ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ - توجه الضباط إلى النادي ، وإذا بإدارته تتلقى الأمر من إدارة الجيش بإلغاء الاجتماع وتأجيل الانتخابات لمجلس إدارة النادي إلى أجل غير مسمى ، وضرب الضباط بالأمر عرض الحائط واجتمعوا وتناقشوا وتشاوروا واستقر رأيهم على تحديد موعد الانتخابات[١] .

وفي ٣١ ديسمبر اجتمعت الجميعة العمومية وحضرها حوالي ٤٥٠ ضابطاً ، كل منهم يمثل عشرة من زملائه ، وتولى اللواء جلال صبري مهمة توصيل الأخبار المضادة للرغبة الملكية للقصر ، وفي هذا الاجتماع صدر قرار إجماعي باستنكار محاولات إيدن وجنرال روبرتسون لفصل الجيش المصري عن الصراع الجاري ، وأُعلن أن الجيش جزء من الشعب ، ورفض المجتمعون اعتبار حسين سري عامر صالحاً لدخول انتخابات الجمعية على أساس أن إدارة الحدود لا تعتبر فرعاً من الجيش النظامي ، لأن ضباطها منتدبين من أسلحة الجيش الأخرى وهي جميعاً ممثلة في مجلس الإدارة ، وأجريت الانتخابات وفاز محمد نجيب برئاسة النادي بجدارة[٢]. أيضاً فاز خمسة من الضباط الأحرار بمقاعد مجلس الإدارة ، وسقط في الانتخابات أذناب القصر ، ولمزيد من التعنت توجه أعضاء مجلس الإدارة ورئيسهم إلى قصر عابدين وسجلوا أسماءهم في سجل التشريفات[٣] . وحمل ذلك معنى انتصارهم في الجولة الأولى ، وكان لتلك الانتخابات دويها الرنّان في أسماع الرأي العام .

وغضب فاروق واستدعى محمد حيدر واستنكر ما حدث وبين أنه لا يقبل

---

(١) أنور السادات : قصة الثورة كاملة ، ص ٦١ ، صفحات مجهولة ، ص ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، حلمي سلام : المرجع المذكور، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٢) F.O. 141 - 1453, 1011 - 1 - 52 G. Minute, Cecil Campbell, Cairo, Jan. 2, 1952.

(٣) آخر ساعة، عدد ٨٩٨ في ٩ يناير ١٩٥٢ ، ص ٢٠ ، آخر لحظة، عدد ٢٢٤ في ٢ يناير ١٩٥٢ ، ص ٢ ، المصري ، عدد ٥٠٦٣ في ٢ يناير ١٩٥٢ ، ص ٢ .

التحدي ، وعبثا حاول القائد العام جعله يتفهم كره الضباط لحسين سري عامر وكيف أنه مع رأيهم في عدم ضرورة عودته للجيش - مما يذكر أن الضباط انتخبوا محمد حيدر رئيساً شرفياً للنادي رغم اعتذاره مما يوحي بأن القائد العام ينال رضاهم بل ويشاركهم موقفهم في إقصاء حسين سري عامر - لكن الملك أصر على أن يدخله مجلس الإدارة مندوباً عن سلاح الحدود بالأمر ، وهنا عرض محمد حيدر أن يأذن له في تقديم استقالته فرده[1] . وخرج من الحضرة الملكية واستدعى محمد نجيب وصور له أستياء الملك وتصميمه على تنفيذ الأمر ، وطلب منه أن يفعل ما يستطيع دون التصريح بأنها رغبة الملك ، ودعا محمد نجيب مجلس الإدارة وروى له ما حدث فأصر على الرفض ، كما اعترضت الجمعية العمومية على وجود مندوب سلاح الحدود سواء كان متكلماً أو مستمعاً ، وحين ذكر اسم حسين سري عامر قامت القيامة سخطاً وغضباً ، وأراد محمد نجيب تقديم استقالته ولكن الضباط لم يوافقوه[2] . وطالب أولي الأمر باستجوابه ، وحاول محمد حيدر معه ثانية ، لكنه بين أنها إرادة الضباط ولا يستطيع مصادرتها ، وجرت محاولة أخرى عن طريق مرتضى المراغي للضغط عليه ليتمكن من اقناع الضباط بتحقيق الرغبة الملكية ، فباءت بالفشل ، أيضاً لم تنجح محاولة تعديل لائحة النادي عن طريق الجمعية العمومية بما يسمح بدخول مرشح فاروق ممثلاً فيه[3] . وكانت تلك هي الخطوة الثانية للتصدي لفاروق - بعد الانتخابات - الذي أحس بأن كبرياءه جرح ، ومن تم تمكن منه العناد .

وتركت هذه الأحداث البصمات السيئة على العلاقة بين القائد الأعلى

---

(١) آخر ساعة، عدد ٩٢٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) المصور، عدد ١٤٥١ في أول أغسطس ١٩٥٢، ص ١٢، أنور السادات : صفحات مجهولة ، ص ٢٢٨. محمد نجيب : المرجع المذكور، ص ١٠٤، صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ٢١٩ .

والقائد العام ، حيث أيقن الأول التعاطف الذي يربط الثاني بالضباط ، وفكر في الإطاحة به وإحلال حسين سري عامر مكانه أو إجراء بعض التعديلات في المناصب العسكرية الرئيسية تأتي بنفس النتيجة ، وكان في تحقيق ذلك ضربة قوية لحركة الضباط الأحرار ، إذ أنه في استمرار محمد حيدر فرصة لنجاح تخطيطهم ومساعدة على مواصلة طريقهم ، فإذا تركنا سلبياته جانباً التي تعتبر المادة التي يستغلونها لإنماء حركتهم ، فإنه لم يكن غليظ القلب وتمتع بحسن الظن وأظهر تعاونه في كثير من المواقف معهم ، ولذا نال مكانته لديهم ، وعليه كلفت الحركة السادات أن يبذل كل ما يملك من حيلة لإقناع يوسف رشاد بأن خروج محمد حيدر من الجيش أمر سيخلق في نفوس الضباط أثراً سيئاً لأنه يحاول أن يتفهم رغباتهم ويحققها ، وأنه مخلص للقصر[1] ، وبالتالي تمكن يوسف رشاد من إقعاد الملك عن نيته . أما عن الجانب الأخر الذي استغله الضباط الأحرار فقد جاء من خلال محمد حيدر نفسه ، عندما دسوا عليه صلاح سالم ، فاحتضنه القائد العام وقربه محاولة لاكتسابه بجانبه إذ يعلم أنه أحد الساخطين على الأوضاع السائدة في الجيش ، فأدرك أنه عن طريقه يمكنه تقصي أخبار الضباط الأحرار ، ومن ثم انتهز صلاح سالم الفرصة ، وهنا تكررت مسرحية السادات مع يوسف رشاد ، وأصبحت الصورة كاملة لدى الضباط الأحرار ، فعرفوا أن القائد العام فقد نفوذه عند فاروق ، وأنه محل حرب شديدة يقودها محمد حسن ومحمد حلمي حسين ، وتأكدوا من هم أصحاب السلطة الحقيقية في القصر[2] .

ووفقاً لهذا الوضع تفهم الضباط الأحرار الأبعاد جيداً ، فوصلتهم أصدق المعلومات عن شخصية فاروق وطباعه وخلقه وأماكن وجوده ، وأسفرت النتيجة أمامهم أنه يكتنفه الجبن ، وبالرغم من كل مظاهره ، فهو لا يستطيع أن يثبت أمام قوة تداهمه ، وأنه مـازال يؤمن أن الجيش معه ومستعد ليذود عنه أي خطر

---

(١) المصور، عدد ١٤٧١ في ١٩ ديسمبر ١٩٥٢، ص ١٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١٧.

يتعرض له ، ويؤكد ذلك حديث جرى بينه وبين السفير البريطاني عندما بين أنه عند حدوث اضطراب ـ نتيجة صراعه مع الوفد ـ فلا يمكن القضاء عليه إلا عن طريق الجيش[1] . كما أيقن الضباط الأحرار أن فكرة فاروق عنهم أنهم فئة ضئيلة ، وقد نجح السادات في إرساء هذا الظن وتثبيته ، وكان يحدث أن ترفع إدارة الأمن العام إلى القصر تقارير عن النشاط في الجيش ، فيفزع الملك إلى يوسف رشاد الذي يلجأ إلى السادات فينفي التقارير ويوضح أن الضباط الأحرار قلة مسحوقة من الساخطين الذين لا تربطهم رابطة ولا يخشى منهم خطر[2] . وزاد هذا من غضب فاروق إذ كيف يمكن لبعض الضباط أن يقلقوه ويتحدوه ويشهروا سيفهم أمامه .

وبدأت العلاقة بين الطرفين تأخذ خطاً جديداً حمل طابع الرغبة في الانتقام ، بدأه الضباط الأحرار ، فوقعت أعينهم على عدوهم اللدود حسين سري عامر الذي تمكن من أن يصل إلى قلب الملك عن طريق الصفقات والمنافع المادية التي قدمها له ، بالإضافة للهدايا التي كان من بينها صندوق الاستاكوزا الذي يصل أسبوعياً إلى القصر من الغردقة[3] ـ ولها المكانة لدى فاروق ـ أيضاً عن طريق الحاشية خاصة بوللي الذي بوساطته رقي مديراً لحرس الحدود[4] ، ومحمد حسن ومحمد حلمي حسين اللذان ربطتهما به المعاملات ، وواصل الثلاثة حملاتهم لصالحه ، وكان ترشيحه لانتخابات نادي الضباط يدخل في التخطيط . وتجسمت الخطايا والرذائل في تلك الشخصية ، وغدت في نظر الضباط الأحرار كوسواس خناس في صدر فاروق ، وبدا واضحاً أن تسلطه عليه يمكنه من القبض على زمام الجيش ، وشغل هذا الأمر الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ، ولكن جاء التحرك من عبد الناصر وأشرك معه

---

(١) F.O. 371 - 96872, JE 1018 - 68, Stevenson - F.O. Cairo, Feb. 14, 1952.

(٢) المصور، عدد ١٤٧١ في ١٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، ص ص ١٦ ، ١٧ .

(٣) جمال حماد : المرجع المذكور، ص ٥٠.

(٤) F.O.Op.Cit,96873, JE 1018 - 85, War office Command, Feb. 26, 1952.

حسن ابراهيم عضو الهيئة وكمال الدين حسين وحسن التهامي من الضباط الأحرار وقاموا بمحاولة لاغتيال حسين سري عامر في ٨ يناير ١٩٥٢ حيث تربصوا له بالقرب من منزله ، وأطلق عليه الأثنان الأخيران رصاص مدفع رشاش ، لكنه نجا وأصيب سائقه(١) .

وكان ذلك أول حدث من نوعه ، فالمجني عليه ضابط والمتهمون ضباط ، وألقي القبض على مصطفى صدقي ومحمد إبراهيم فهمي الضابط بسلاح الحدود وهو من المقربين لمحمد نجيب ، وأمر الملك ناهد رشاد بإبلاغ الأول أنه لن يتهاون معه إذا ثبتت مسئوليته عن الحادث(٢) . وتولت النيابة التحقيق ، فتبين أن مصطفى صدقي نقل في ٢٠ ديسمبر ١٩٥١ من سلاح الفرسان إلى سلاح الحدود ، وله ماضيه المشاغب ، وصدر عليه حكم قضائي لكنه نال العفو ، فألحقه حسين سري عامر بالعمل في العريش ليكون بعيداً عن القاهرة ، فسافر للقناة وعمل مع الفدائيين ، فنقله إلى الواحات البحرية فرفض التنفيذ فأوقفه عن العمل ووضعه تحت التحفظ « بميس الضباط » بالجبل الأصفر ، وسلم لمحمد إبراهيم فهمي الذي رافقه في سيارته ومعه ضابط آخر وذهبوا إلى منزل المتحفظ عليه مخالفين التعليمات ثم توجهوا إلى الجبل الأصفر بعد الحادث ، وطبيعياً أن يدخل عبد القادر طه تحت الاتهام لعلاقته الوثيقة واللصيقة بمصطفى صدقي ، ولكن عدم وجود الأدلة الكافية جعل الغموض يكتنف القضية وأسقط الاتهام (٣) .

---

(١) عبد اللطيف بغدادي: المرجع المذكور، ص ص ٤٤، ٤٥، جمال حماد: المرجع المذكور، ص ٧٨، محمد نجيب : المرجع المذكور، ص ٩٦، ٩٧. لم يكن عبد الناصر يؤمن باتباع طريق العنف، لكنه في هذه الآونة ربما رأى أن التخلص من تلك الشخصية سيعود بالنفع على الحركة، ومما يذكر أنه لم يأخذ رأي الهيئة التأسيسية مما دعاها للاجتماع في اليوم التالي للحادث واعتبار هذا التصرف خروجاً منه عن رأي الجماعة ، عبد اللطيف بغدادي : المرجع المذكور، ص ٤٥ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٥ في ٢٢ يناير ١٩٥٤، ص ١١، قضية عبد القادر طه .

(٣) المصري، عدد ٥٠٧٠ في ٩ يناير ١٩٥٢، ص ٣، عدد ٥٠٧١ في ١٠ يناير ١٩٥٢، =

وفي الواقع فإن الملك كان وراء حسين سري عامر في تلك الإجراءات التي اتخذها ضد مصطفى صدقي، فبالإضافة إلى الحقد الذي امتلأ به داخله لتلك العلاقة التي ربطت ناهد رشاد به حيث فضلته عن مولاها الـذي تمنعت عنه أحياناً ، أيضاً فإن ميوله الشيوعيـة زادت من النقمة عليه ، ولكنه لم يعبـأ ومضى في ثوريته الجارفة يدفعه فيها يقينه من أنه عند الوقوع في المحـظور ، وفي الوقت المناسب فإن وصيفة القصر ستنقذه، فهو يمنع سلاح الفرسـان من جمع التبرعات لشراء هدية للملك بمناسبة زواجـه ، ويصرح بأن الأولى إنشاء مدرسة للتعليم أو شراء ملابس لأولاد الشهداء الذين قتلوا في فلسطين ، وتقل الخبر لفاروق ، وفهم منه أنه يحاول تأليب الجيش عليه[1] . ويواصل نشاطه ، فيكتب المقالات الصحفية التي تنطق بالتحـدي للملك ، فيستقبله بعد عـودته من رحلة شهر العسل بمقال عنيف عن الثورة العرابية[2] . ويتبعه بآخـر تحت عنوان « عندمـا يثور الجيش » يتنـاول فيه الانقـلابات العسكـرية المتتـابعة في سـوريـا ، وأنهـا صـادرة من ينبـوع الشعب الأصيـل ،ويـعطـي أمثـلـة لتلـك الانقلابات في التـاريخ القـديم والحديث، ويشـرح معنى الانقلاب ومفهـومه ويصفه بأنه « ثورة تقوم بها القوات المسلحة يقصد منها إيجاد تغيير في الأوضاع السياسية والاجتماعية »[3] ونشر هذا المقال في اليوم السـابق لمحاولـة اغتيال حسين سري عامر ، تلك التي أفزعت فاروقاً ، وبات يخشى على نفسه خاصة بعد أن أدرك أن من استخدمهم بالأمس لصالحه أصبحوا اليوم ضده، وثار وهدد وتوعد الانتقام من الذين ارتكبوا الحادث وخص مصطفى صدقي وأعوانه[4] .
وفي مقدمتهم عبد القادر طه وقد اعتبر القصر هذين الشخصين كثعبانين وتوقع

= ص ٣.

(١) الأهـرام، عدد ٢٤٥٣٥ في ٢٢ ينـاير ١٩٥٤، ص ١٣، عـدد ٢٤٥٣٨ في ٢٥ ينـايـر ١٩٥٤، ص ١١.

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٤٥٣٨ في ٢٥ يناير ، ص ١١، قضية عبد القادر طه .

(٣) روز اليوسف ، عدد ١٢٣٠ في ٧ يناير ١٩٥٢، ص ٢.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٨ في ٢٥ يناير ١٩٥٤ ، ص ١١، قضية عبد القادر طه.

أن يلفظا سمهما في أية لحظة ويصيبا به فاروقاً أو رجاله، وعليه كانت الـرغبة ملحة للتخلص منهما بأي ثمن.

ورغم أن الملك كان يعلم مدى خـطورة تردده على مـنـزل ناهـد رشاد الذي يحضر إليه مصطفى صدقي ، إلا أنه لم يكف عن زيارتها ، وفي إحدى المرات ، وأثناء دخوله أطلق رصاص من جوار سور « الدارلنتا » ، لكنه لم يصبه وجرح ساق بوللي الذي سبقه في الدخول ، وأخفى الملك الحادث عن وزارة الـداخلية ، وطلب تعيين حـارسين على المنزل وإنـارة مدخله ورفـع الشجـرة المجاورة للسور خشية اختفاء أحد ورائها ، وراح يتصل بمرتضى المراغي قبل قيامه بالزيارة الذي تـحرى فوجد أنه يوم الحادث كان مصطفى صدقي بالقاهرة وأنه غادر منزله قبل الحادث بساعة[1] . والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل كانت وصيفة القصر تتآمر مع صديقها الضابط لتنفيذ مخططه ؟ يسجل اعتراف محمد حسن في قضية مقتل عبد القادر طه أن ذلك حدث ولكن المؤامرة فشلت[2] . بينما يؤكد الدفاع في نفس القضيـة أنه في سـاعة صفـاء زلـق لسان مصـطفى صدقي بما كان يبيته للملك مـع عبد القـادر طه وعـزيز فهمي من التـآمر على اغتياله ، فنقلت هي خبر المؤامرة لفاروق وأفهمته أن سور منزلها سيتخذ ستاراً لارتكاب الحادث ، كما وصف الدفاع هذه السيدة بأنها كانت عين الملك على الجيش ، وأن التقارير السرية رمزت إليها بكلمة السيدة أو علامة استفهام[3] . ولا يستبعد أن تكون قد أمسكت الحبل من طرفيه ، وقد اعترفت أنها في هذه الآونة كانت مسممة إذ تجاذبتها ثلاثة مشاعر نحو زوجها والضابط والملك[4] .

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٢١٩ في ٦ مارس ١٩٥٣، ص ٩، عدد ٢٤٥٣٥ في ٢٢ يناير ١٩٥٤، ص ١١، قضية عبد القادر طه، مـرتضى المراغي، المصـدر المذكـور، عدد ٤٩٩ في ١٨ مايو ١٩٨٦ ، ص ص ٦٤، ٦٥.

(٦) الأهرام، عدد ٢٤١٢٤ في أول ديسمبر ١٩٥٢، ص ١ ، قضية عبد القادر طه.

(٧) نفس المصدر، عدد ٢٤٢١٩ في ٦ مارس ١٩٥٣، ص ٩، عدد ٢٤٥٥٤ في ١٠ فبراير ١٩٥٤، ص ١١ ، قضية عبد القادر طه .

(٤) نفس المصدر، عدد ٢٤١٢٤ في أول ديسمبر ١٩٥٢، ص ١ ، قضية عبد القادر طه .

ومن الواضح أنها في البداية عملت لصالح فاروق متعاونة في ذلك مع زوجها مؤسس الحرس الحديدي ، وفتحت منزلها منتدى لضابط هذا الجهاز، ولكن بوقوعها تحت تأثير مصطفى صدقي وانقلابه على فاروق ويقينها من رضوخ الأخير لها ، استغلت هذه الظروف وراحت تقدم مساعداتها لصديقها ، وكانا قد اتفقا على الزواج بعد إزالة العقبات [١]. ومن ثم تمكن مصطفى صدقي من استخدامها بما يحقق مصالحه، هذا في الوقت الذي سمح فيه فاروق لها بالتدخل في شئونه، وكان لا بد أن تغذيه بالأخبار ليطمئن من ناحيتها وحتى إذا نجح في القضاء على صديقها تظل محتفظة بمكانتها لديه وبالتالي لا تفقد عطف مولاها.

واستقر رأي فاروق على اغتيال مصطفى صدقي لإيمانه بأن المتاعب التي يواجهها هي بسببه ، ويذكر يوسف رشاد في قضية مقتل عبد القادر طه أن الملك كان يتلقى خطابات تهديد بالقتل وطلب منه حمايته ، وأكد بوللي ذلك[٢] . واعتقد أن القاتل سيكون غريمه ، الضابط الذي يتحداه ويجرح كبرياءه ، وقد أشار كل من مرتضى المراغي ومحمد حسن إلى تلك الاحتياطات التي اتخذها خشية التعرض للاغتيال ، فدائماً يرتدي السترة البلاستيك ، ويركب السيارة المصفحة ، وعندما سافرت ناهد رشاد إلى الإسكندرية وتبعها مصطفى صدقي ، اتصل وزير الداخلية بالملك وحذره ووضع الضباط تحت المراقبة ، ورأى فاروق إبعاده من الجيش ، لكن محمد حيدر تباطأ ، وانتهى الأمر بنقله إلى العريش[٣] . وقرر الملك أن يقوم بنفسه بقتله بعد أن علم أنه يلتقي بناهد رشاد عند الكيلو ١٤ في الطريق المتفرع من طريق السويس ، فتوجه إلى المكان وصحب معه محمد حسن ومدفع رشاش ، وعندما علم كريم ثابت لحق به ، ولكن الضابط المنتظر لم يحضر واتضح فيما بعد أنه سلك

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٥٣٩ في ٢٦ يناير ١٩٥٤، ص ٩، قضية عبد القادر طه .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٤٥٣٥ في ٢٢ يناير ١٩٥٤، ص ١١، عدد ٢٤٥٣٩ في ٢٦ يناير ١٩٥٤، ص ٩ ، قضية عبد القادر طه .

(٣) نفس المصدر.

طريق بلبيس ، وعثر فاروق في هذا المكان على سيارة وتتبعها وكانت تقل شخصين أحدهما عبد القادر طه والآخر شقيق مصطفى صدقي ولاحقهما حتى مصر الجديدة وأوقفهما ، وتنبه على الفور أنهما من أتباع غريمه ، لكنهما حاولا الهرب فأصاب سيارتهما ثم تركها مصرحاً بأن كل من يساعد مصطفى صدقي يجب أن يموت[1] .

وبدأ الخوف على حياة فاروق يساور حرسه الخاص ، فأفضى أحمد كامل المسئول الأول عن حماية الملك بمخاوفه إلى صديقه الأميرلاي محمد وصفي رئيس حرس الوزراء ، فتقدم الأخير بعرض خدماته بتدبير خطة محكمة لقتل مصطفى صدقي وعصبته ، وعرضت المؤامرة على فاروق فأقرها ، ولجأ محمد وصفي إلى محمود عبد المجيد يستوحيه ، فقدم له ثلاثة من رجاله العتاة والمخلصين له منذ أن كان حكمدار جرجا ، فنقلوا إلى بوليس القاهرة في نفس اليوم بإشارة تليفونية ، وبدأ محمد وصفي في تدبير الجريمة ، ولما كان مصطفى صدقي غائباً عن القاهرة وقت التخطيط ، وافق الملك على البدء باغتيال ساعده الأمين عبد القادر طه[2] . ومن الجلي أنه كان لناهد رشاد يد في الترتيب ، فهي تؤثر أن يكون الضحية رفيق صديقها بدلاً منه ، ومعروف تأثيرها على فاروق بدليل أنه لم يتخذ إجراء إيجابياً فعلاً ضده طوال الفترة السابقة رغم أنه هددها بقتله ـ كما تذكر ـ وأنها خافت عليه وأنذرته ليأخذ حذره[3] .

وبطبيعة الحال لم يكن عبد القادر طه بمنأى عن عيون البوليس السياسي ، ومع أنه جاء إليه من نبهه بأن اسمه موضوع في القائمة السوداء بجوار ٣٢ اسماً من أسماء الضباط الأحرار، لكنه لم يكف عن نشاطه فقد كانت لديه مطبعة بمنزله يطبع فيها المنشورات التي تضمنت الطعن في

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٩٥ في ٢ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١ ، قضية عبد القادر طه .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٤١٢٤ في أول ديسمبر ١٩٥٢، ص ١ ، قضية عبد القادر طه .

(٣) نفس المصدر .

الملك ، كما أنه وضع شعار « لا ملك غير الله » وألزم أفراده به[1] . ومما تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من أن صديقه الحميم صاحب اتجاهات شيوعية وكان يشترك معه في توزيع نشرات باسم الشرارة ، أيضاً له أخوان على نفس النمط ولهما الصلة بحركة أنصار السلام ، إلا أنه ذو صلة متينة بالإخوان المسلمين وأسهم في تدريبهم وانضم معهم في معركة القناة ، وقد رقي من صول إلى رتبة ضابط قبل اغتياله بسبعة أشهر بناء على توصية وصيفة القصر[2] . ونفذ اغتياله ، ولعب حسين سري عامر دوره حتى يثبت لفاروق أنه رجل قادر ويستطيع إرهاب الضباط من ناحية ، وليرضي نفسه بأنه انتقم ممن اعتقد أنه حاول قتله من ناحية أخرى ، وكانت الأداة المستخدمة المهندس علي حسنين المرتزق السياسي والذي يعمل بمصايد الأسماك والمنضم إلى الحرس الحديدي والموصل الجيد لأخبار المؤامرات إلى القصر[3] . وقد أخذ يتردد على منزل عبد القادر طه قبل الحادث بأسبوع ويلح عليه في مرافقته لشعبة الإخوان المسلمين بالروضة ، وفي ليلة ٢٥ مارس ١٩٥٢ حقق له رغبته وخرج معه ، فاستدرجه حتى المنيل في وقت قلت فيه حركة المرور ، حيث أعد محمد وصفي عدته ، وانتهى الأمر بإطلاق الرصاص عليه[4] . وعندما نقل إلى المستشفى ، وأثناء حشرجة الموت ذكر أمام الطبيب أن فاروقاً قتله بواسطة حسين سري عامر[*] .

وتلقى الملك النبأ تليفونياً وهو في نادي السيارات بصحبة بوللي ، وراح

---

(١) المصور، عدد ١٤٥٦ في ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ص ٢٥ ، الأهرام، عدد ٢٤٥٣٢ في ٩ يناير ١٩٥٤ ، ص ٩ ، عدد ٢٤٥٤٩ في ٥ فبراير ١٩٥٤ ، ص ٩ قضية عبد القادر طه .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٤٥٥٣ ، في ٩ فبراير ١٩٥٤ ، ص ٩ ، قضية عبد القادر طه .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٤٥٣٤ في ٢١ يناير ١٩٥٤ ، ص ٩ ، قضية عبد القادر طه .

(٤) نفس المصدر، عدد ٢٤١٧٢ في ٨ يناير ١٩٥٣ ، ص ٤ ، عدد ٢٤٥٥٢ في ٨ فبراير ١٩٥٤ ، ص ٩ ، عدد ٢٤٥٣٩ في ٢٦ يناير ١٩٥٤ ، ص ٩ ، قضية عبد القادر طه ، المصور، عدد ١٤٥١ في أول أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .

(٥) الأهرام ، عدد ٢٤٥٦٠ في ٦ فبراير ١٩٥٤ ، ص ٩ ، قضية عبد القادر طه .

يردد « الحمد لله أنا موجود هنا »[1] ، معتقداً أنه أبعد الشبهات عنه ، وأمر مرتضى المراغي بمنع نشر النعي معترفاً بما للحادث من مساس بالسمعة الملكية[2] ، ولكن عبد الناصر لم يعبأ ، وأصدر أمره إلى الضباط بنعيه نعياً رسمياً باسم أسلحتهم ، وعندما اجتمعت الجمعية العمومية لنادي الضباط للنظر في مسألة مندوب سلاح الحدود ، وقف المجتمعون حداداً عليه[3] . ويذكر السفير البريطاني لحكومته معلقاً على الحادث « إن الاغتيال كان لصالح الملك فاروق نفسه ، وقد أثار الضباط الشبان في الجيش »[4] . وأسعد فاروق هذا الطريق ، واعتبر أن البداية موفقة ، وأن غداً لناظره قريب ، فالخطوة التالية القضاء على مصطفى صدقي ثم توجيه الضربة لباقي الضباط الأعداء .

وفي الوقت نفسه اتخذ الملك حيطته من أن يغتال ، وأجرى المحيطون به مشاوراتهم واشترك معهم حسين سري عامر لاتخاذ احتياطات الحماية ، ووصل التفكير إلى إمكانية تكوين حرس خاص له من الأفارقة ، وليوكل إليه أيضاً مهمة مواجهة المتمردين في الجيش إذا بدرت منهم بادرة تدل على العصيان وشق عصا الطاعة على صاحب العرش ، وفي أواخر مايو ١٩٥٢ كلف أحد أطباء الجيش من الإدارة بالسفر على رأس بعثة طبية للكنغو لفحص نحو ثلاثة آلاف شخص قبل ترحيلهم إلى مصر ، وبدأت الأفواج تصل إلى القاهرة ، وقدرت ميزانية العملية بحوالي ٩ ملايين جنيه، واختير لإقامتهم ثكنات أعدت بمنطقة عين شمس ، لكن من وصل منهم لم يلبث طويلاً حيث تذمروا من أوضاعهم ، فنقلوا إلى بلوكات النظام بالعباسية ثم قرر سلاح الحدود إلحاقهم مؤقتاً بالسلاح فأعلنوا استياءهم مما أدى في النهاية إلى إعادتهم لبلادهم[5] . وفي ذلك ما يدل على القلق والفزع الذي كان يعيش فيه فاروق ،

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٥٣٥ في ٢٢ يناير ١٩٥٤ ، ص ١١، قضية عبد القادر طه.

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٤٥٣٤ في ٢١ يناير ١٩٥٤، ص ٩.

(٣) أنور السادات : صفحات مجهولة، ص ٢٢٤ .

(٤) F.O. Op. Cit, 96846, J 1013, 12, Stevenson - F.O, Cairo, April 10, 1952, No 39.

(٥) الأهرام ، عدد ٢٤٠١٢ في ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤ .

فقد أوصلاه إلى محاولة تكوين ميليشيا خاصة بـه ، ومما يـذكر أنـه عقب شهر ونصف من تنازل فاروق عن العرش أصدرت رئاسة القوات المصرية بالخرطوم بياناً عن وقف تجنيد السودانيين الذي كان قد بدأ منذ أشهر وذلك بعد أن اتضح أنه لحساب إنشاء حرس بـوليس خاص للملك [1] . ومن ثم يتبين أن الشـك فرض نفسه على فاروق بعد أن أفقدته الأحداث الثقة وتوقع نهـايته بين لحظة وأخرى .

عقب المواجهة السـافرة بين الضبـاط الأحرار وفـاروق والتي تمثلت في انتخـابات النـادي وما تبعهـا ، وذلك الفـوز الذي جـاء كثمرة لتجـربـة أثبتت نجاحها ، كـان من الضروري لهؤلاء الضباط سرعـة التحرك وخـاصة حينمـا قدمت الظروف نفسها وأصبحت مواتيـة لمزيـد من الانتصار ، بـالإضافـة إلى الاختلاف الذي طرأ على أسلوب العمل بعد أن فقد جزءاً من قاعدته المتمثلة في السرية ، وقد فكروا في إمكانية الاستفـادة من الوفـد قبل سقـوط وزارته ، وكـان فـاروق يخشى من وجـود أي ارتبـاط بين الجيش والـوفـد، وقـد تـمكـن من ذلـك خـلال فـتـرة طـويلة، ولـكن بـعـد أن انقـلب عليـه، طـرق الضباط الأحـرار بـاب الـوفـد، عـارضين عليـه العمـل المشتـرك وقت اشتـداد معـركـة القنـاة التي اشتـركـوا فيهـا، وأنيـطت هـذه المهمـة إلى عبـد النـاصـر ، فأبلغ مبعـوثه فؤاد سـراج الدين « أن الجيش لم يعـد مستعـداً للوقوف إلى جوار الملك ضد أي إجراء شعبي تتخذه حكومة الوفد ويؤدي إلى محاولة البطش بها أو إقالتها » وأضاف « إن الجيش هو جيش الشعب ولن يكون بأي حال جيشاً للملك » [2] . ولكن ذلك الاتجاه لم يـلقَ الترحيب من الوفد على أساس ألا يتدخل الجيش في السياسة ، بالإضافة إلى الحرص الذي التزم بـه المبعوث عن حـركة الضبـاط الأحرار ممـا يضفي عليها الغمـوض ويجعل

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٠١٥ في ١٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ٧.

(٢) أنور السادات : أسـرار الثورة المصـرية ، ص ص ٢٢٨ ـ ٢٤١ . صفحـات مجهولـة ٢٠٦ ـ ٢١٦، صلاح عيسى : المرجع المذكور ، ص ٦٠.

احتضان الوفد لها أمراً صعباً ، وفي نفس الوقت وعلى الجانب الآخر فإن الرغبة المتأصلة في نفوس أصحاب الحركة الخاصة بقصرها على الجيش وإبعاد أي تأثير حزبي أو إيديولوجي عنها لم تكن لتقصى جانباً ، ولكن محاولة الاستفادة من جميع الظروف لتحقيق الهدف مثلت أمامهم .

وتم اختيار محمد نجيب ليكون قائداً للحركة حيث توافرت فيه الشروط المطلوبة ، تلك التي دفعت الضباط لاختياره رئيساً للنادي ، هذا وقد رفع انتخابه من أسهمه أمام الناس جميعاً حيث أظهر التضحية والاستعداد لتعريض نفسه للعنة الملكية سواء فشل في الانتخابات أم فاز ، ولم يكن محمد نجيب هو المرشح الوحيد ، إذ عرضت القيادة أيضاً على عزيز المصري ، لكنه اعتذر ؛ وآثر أن يكون أباً روحياً للثورة[1] ، وعرضت على فؤاد صادق ، فوضع اشتراطات ـ خوفاً من إخفاقها ـ رفضها عبد الناصر ، كما ربطته العلاقة الودية ببريطانيا[2] . وبذلك انتهى الأمر إلى أن محمد نجيب هو الرجل المناسب في المكان المناسب .

وتكثف عمل الضباط الأحرار عقب حريق القاهرة ، فالاستعانة بالجيش والحاجة إليه أثبت أنه يملك مفتاح الموقف ولفت نظر الضباط الأحرار إلى سهولة السيطرة على القاهرة ، وبالتالي أعطاهم الثقة في إمكانية الإطاحة بالنظام القائم، ويذكر محمد نجيب أن معظم قوات الجيش التي احتلت القاهرة كانت تحت قيادته ، وأن عبد الناصر وبعضا من زملائه اقترحوا عليه الاستيلاء على السلطة ، لكنه رفض خوفاً من أن يجد الانجليز في ذلك ذريعة لاحتلال القاهرة بحجة حماية أرواح الأجانب[3] . وعلى أية حال فقد التهبت المشاعر

---

(١) أنور السادات : قصة الثورة كاملة، ص ٥٤، جمال حماد : المرجع المذكور، ص ١٣٨ .

(٢) حسين محمد أحمد حمودة : المرجع المذكور ، ص ٨٧،

F.O.Op.Cit, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, Cairo, Feb 26, 1952.

(٣) روز اليوسف، عدد ٢٥٦٨ في ٢٩ أغسطس ١٩٧٧، ص ١٠. رد محمد نجيب على =

في تلك الأثناء ، ومع هذا لم يفقد أمل الضباط الأحرار في الإصلاح - رغم يقينهم من اهتزاز صورة الملك - فيقر يوسف رشاد أنه بعد مرور ثلاثة أيام من أحداث ٢٦ يناير حمله بعض الضباط الأحرار أمانة إبلاغ رغباتهم لفاروق فأوصلها ، فما كان من الملك إلا أن اتصل بالقائد العام وسأله عن مدى نصيب تلك الأنباء من الصحة ، فأنكر وجودها مبيناً أنها لو صحت لعرف بها قلم مخابرات الجيش ، وعندما نقل يوسف رشاد للضباط ذلك سلموه كتاباً يتضمن مطالبهم وختموه بخاتم قلم المخابرات حتى يعلم أن بعض ضباط المخابرات من الضباط الأحرار أيضاً ، ولكن فاروقاً لم يبال بها[1] . وبذلك أصبح الأمل مفقوداً في أي تقدم عن طريق الملك الذي واصل منهجه وزاد من تهكمه وتصلبه .

ورأى مرتضى المراغي أن العلاج لتهدئة الموقف بعد اتساع حركة المعارضة لدرجة كبيرة، اتباع أسلوب الإصلاح. ولكن فاروقاً لم يوافقه إذ أراد أن يشل نهائياً اليد العدائية للملكية وتمثلت - وفقاً لرؤيته - في محمد نجيب ومساعده رشاد مهنا ، فقد كان يطلق على الأول نجيب الزعيم وعلى الآخر رشاد الشيشكلي باعتبار أنهما زعماء الانقلاب المنتظر[2] . وفي لقاء بين الهلالي والسفير البريطاني أشار رئيس الوزراء إلى التحسن الذي طرأ على حالة الجيش بعد تقديم عشرين ضابطاً للمحكمة العسكرية لعدم ولائهم وشرح مرتضى المراغي قصة القبض عليهم ونقلهم إلى وحدات خارجية ووصفهم بأنهم متطرفون وكانوا يعملون للتآمر ضد الملك ، وبين كيف أنه قام بهذا العمل دون الإعلان عنه ، وأن أحدهم وجد متلبساً بامتلاكه مطبعة لطبع المنشورات ووصفها بأنها هدامة[3] .

= عبد اللطيف بغدادي .

(١) المصور، عدد ١٤٦٨ في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ١٥ .

(٢) الجمهور المصري، عدد ٨٤ في ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص ١ .

(٣) F.O.Op. Cit, 96876, JE 1018 - 161, Stevenson - F.O, Cairo, June 5, 1952, No 931, =

وفقد فاروق أعصابه أمام تلك القضية التي اتهم فيها ثلاثة بالخيانة العظمى وعدم الولاء للملك ومن بينهم يوزباشي بسلاح المهمات ، وأنهم كانوا يطبعون منشورات ويوجهونها للشعب مشتملة على اتهام الملك ووزارة الهلالي بالتآمر على حقوق البلاد، وتهديد فاروق بتخلي الجيش عنه فتقول إحداها «عندما يلجأون إلينا سنوقظهم من ثباتهم العميق، وننزل على رؤوسهم كالصاعقة، وسنكون يومئذ مع الشعب لا ضد الشعب ، على الملك لا مع الملك ، يسقط فاروق عدو الشعب . الله ، الوطن ، الشعب»[1] . وقرر فاروق التحقيق فوراً ، فتشكل مجلس عسكري ، وأحيل المتهمون للنيابة التي قررت حفظ التحقيق ، فعاد الملك وأمر بتشكيل مجلس عسكري عال لمحاكمتهم ، ومنعت الصحف من نشر الخبر ، ولكن صحيفة الجمهور المصري نشرته مجملاً ، واجتمع أعضاء المجلس العسكري وقرروا أن يطلبوا - إرضاء للقصر - توقيع عقوبة قاسية على المتهم وطرده من الجيش ، ورفع القرار للتصديق عليه ، ولكن الأوراق أعيدت للمجلس لتشديد العقوبة ، وأصر فاروق على إعدام اليوزباشي[2]، ولكن لم يمهله القدر للتنفيذ .

وأصبح تفجر الأزمة متوقعاً ، فقد آمن الملك بقدرته على التنكيل بالعناصر الساخطة في الجيش ، ورفض أية نصيحة للعمل على ترضيتهم وخاصة مسألة تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية ، إذ عارض بشدة وأكثر من مرة اعتقاداً منه أن في ذلك هزيمة له وجرحاً لكبريائه ، فذلك الرجل هو الذي تحداه علانية في انتخابات النادي ، فكيف يسلم له بالأمر ويمنحه نشوة الانتصار عليه ، ويعطي الفرصة لأتباعه - الذين كان يعتبرهم حفنة من الأطفال - لينفذوا تخطيطهم وليحصلوا على مزيد من المكاسب لصالحهم ، كما أن تصوره قد تشبع بأن التاريخ يعيد نفسه ، وأن أحداث الثورة العرابية

= JE 1018 - 164, Creswell - F.O, Àlex, June 13, 1952, No 952, No 951.

(١) الجمهور المصري، عدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠.

(٢) نفس المصدر.

ستتكرر إذا سمح بما قام به توفيق من إعطاء عرابي السلطة ، حيث ردد القول بأنه لا يريد عرابي رقم ٢[١] . هذا بالإضافة إلى أن الموافقة ستحدث تغييراً جذرياً في منهجه ، فهو يعد العدة لتولي حسين سري عامر زمام الجيش إذ يعتبره الرجل الذي يعمل وفقاً لأهوائه ومطامعه ومصالحه ، وبالتالي فمن الاستحالة عليه أن يحيد عن رأيه .

وقرر فاروق أن يضرب ضربته ويضع حداً ـ كما تصور ـ لهذا الشغب والعبث مع بداية تسلم وزارة حسين سري عملها ، فقد أرسلَ إليه ـ بواسطة رئيس الديوان ـ بوصفه وزيراً للحربية مذكرة صغيرة في ٥ يوليو اتضح أن كاتبها هو الشماشرجي الخاص به ، يسجل فيها أن محمد حيدر يعتبر مفصولاً من منصبه إذا لم يحل مجلس إدارة النادي ، وينقل الاثني عشر ضابطاً إلى جهات نائية في ظرف خمسة أيام ، وسأل حسين سري رئيس الديوان عن أسماء الضباط ، فأبدى عدم معرفته بهم ، فاستدعى القائد العام ونقل اليه رغبات الملك[٢] وكان محمد حيدر في موقف لا يحسد عليه بعد فقدانه تماماً عطف فاروق الذي نسب إليه تقصيره وضعفه وفشله في السيطرة على الجيش ، كما أنه لم يعد يتأثر بتحذيره له من أنه ليست هناك خطورة ، وأن الضباط على ولائهم وإخلاصهم لمولاهم ، وبالتالي فقد أنذره ، ولما كان الاعتقاد السائد أن القائد العام لن يستسلم حتى يحتفظ بمركزه لدى الضباط ، استعد البديل ـ حسين سري عامر ـ ليتولى المنصب ويكبح جماح الضباط المتمردين .

وطلب محمد حيدر مهلة خمسة أيام أخرى ، وكان الأحرى به أن يرفض

(١) صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص١٨٧، جمال حماد: المرجع المذكور، ص ٣٩.

(٢) محمد نجيب : المرجع المذكور، ص ص ١٠٥، ١٠٦، جمال حماد : المرجع المذكور، ص ص ٤٤، ٥٣ ، حلمي سلام : المرجع المذكور ، ص ص ٢٢٩، ٢٣٠ ، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ص ١٤١، ١٤٢ .

ليقينه من انهيار مكانته لدى فاروق وأن موافقته لن تعيدها مرة أخرى وإنما ستحوله كلية إلى جانب الضباط الأحرار ، لكنه باع مثل هذا الفوز ورضخ للرغبات الملكية ربما عن اقتناع بأنه الأصلح للمنصب واستمراره فيه يقف حائلاً أمام تحقيق وصول عدو الضباط إليه وتمكينه منهم، ولم يكن يدرك أن هناك منصب وزير الحربية الذي واصل حسين سري عامر جهوده للاستحواذ عليه . وصدر قرار القائد العام بحل مجلس إدارة النادي في ١٦ يوليو[١] . وتسبب ذلك في حدوث أزمة وزارية وكان حسين سري على وعي تام للحالة التي وصلت إليها البلاد عامة والجيش خاصة ،وحذر فاروقاً من ثورة الضباط عليه ، لكن الأخير كعادته لم يحفل بهذا النذير وأبدى استخفافاً به وبين أنه سينكل بجميع القائمين بحركة العصيان في الجيش ، وأكد ضرورة نقل محمد نجيب إلى صعيد مصر وتعيين حسين سري عامر وزيراً للحربية[٢]. ولم تكن مسألة إبعاد محمد نجيب عن القاهرة بجديدة إذ سبق أن أبداها الملك ولكن مرتضى المراغي أقعده عنها[٣]، على أساس أن مثل هذا التصرف قد يؤدي إلى مزيد من الاستياء بين الضباط وحاول محمد هاشم معالجة الموقف، فالتقى بمحمد نجيب في ١٨ يوليو عله يتمكن من الإمساك بالخيط، فعرض عليه وزارة الحربية حيث من الجائز أن يغريه المنصب، لكنه تمنع، فسأله عن تذمر الجيش، فلم يتلق الإجابة التي تشفي غليله ولم يتوصل إلى معرفة أسماء الضباط الاثني عشر[٤]. واستقالت الوزارة

---

(١) تعين مجلس إدارة مؤقت برئاسة اللواء علي نجيب وعضوية يوسف العجرودي وجلال صبري ومصطفى كمال ومحمد حسني وعلي صبري ، أحمد حمروش : المرجع المذكور ، ص ١٦ .

(٢) الجمهور المصري، عدد ٨٢ في ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص ١ ، Richmond: Op. Cit, p. 221

(٣) Little : Op. Cit, 189 .

(٤) محمد نجيب : المرجع المذكور ، ص ص ١٠٧، ١٠٨، صلاح الشاهد: المرجع المذكور، ص ص ٢٢٠، ٢٢١ .

بسبب تصعد أزمة الجيش، وركب فاروق رأسه وراح يردد بأنه لن يسمح للجيش بأن يملي عليه إرادته خاصة فيما يتعلق بالمسائل السياسية[1].

وعقب صدور أمر حل مجلس إدارة النادي اشتعل الضباط نقمة على الملك ، وفوجئوا بمنع دخولهم النادي بالقوة ، مما دفع بالتفكير إلى رفع دعوى مستعجلة ضد وزير الحربية أمام مجلس الدولة باعتباره الوزير المسئول عن ذلك[2] . وعقدوا اجتماعاً عاصفاً احتجوا فيه على الأمر الملكي بإغلاق النادي ، ويذكر القائم بالأعمال البريطاني لحكومته أن المؤشرات تدل على امتداد وعمق الغضب في الجيش ضد الملك الذي عقد العزم على إخضاعهم[3] . وتصل المعلومات إلى لندن عن الوضع الخطير في مصر وأن فاروقاً يخلق الأزمات بتصرفه الأهوج ، وأن الاضطرابات ازدادت حدتها وتوحي بأنه من الممكن حدوث نوع من الثورة العسكرية ، وإذا نجحت واستغلها المتطرفون ستؤدي إلى حالات من الفوضى تستدعي تعديل في القوات البريطانية في منطقة القناة ، وأن الفرق بين هذه الثورة وأزمة ٢٦ يناير هو أن عدم الرضا أصبح ضد الملك بصفة أساسية وليس ضد الأجانب[4] . ويتابع كريزويل كتابته في ٢٠ يوليو ليسجل الحالة الخطيرة التي وصلت إليها اضطرابات الجيش ، ويبين أن الموقف سينجلي خلال ثمان وأربعين ساعة ، وأن السفارة الأمريكية أخطرت بالوضع وهي على يقين منه، ويشير إلى تحرك بعض الفرق من الجيش وتوجهها إلى الإسكندرية ، ورفض عدد من الضباط إطاعة الأوامر ، ويذكر أن ثورة عسكرية على الأبواب لو نجحت ستؤدي إلى

---

(١) F.O.Op.Cit, 96878, JE 1018 - 227, F O, Minute, Bowker, July 21, 1952.

(٢) الجمهور المصري، عدد ٨٢ في ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص ٥ .

(٣) F.O.Op. Cit, 96877, JE 1018 - 197. Greswell - F.O, Alex. July 20, 1952, No 1045.

(٤) Ibid, Common Weath Relation office.

الإطاحة بنظام الحكم ، ويرجع ذلك إلى تلك الرواسب التي تراكمت من تصرفات الملك الغبية(١) .

وفي ٢١ يوليو اتصل إحسان عبد القدوس ببعض رجال الحاشية محاولة منه لإقناعهم بأن الأزمة يجب أن تحل بما يحقق مطالب محمد نجيب ، لكنهم لم يقتنعوا واستهزأوا بالأمر واعتبروا أن الضباط الأحرار من القلة بحيث أنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً(٢) . وأسهمت خطوات فاروق العنيفة بالتبكير في القيام بالحركة ، وخاصة أن المعلومات التي تجمعت لدى الضباط الأحرار أفادت أن الملك وأجهزته الخاصة بالأمن توصلت إلى معرفة بعض من أسمائهم وعلى وجه الخصوص من أعضاء الهيئة التأسيسية ، وأنه على وشك التحرك للقضاء عليهم والتخلص منهم (٣) . ، هذا في الوقت الذي صدرت فيه حركة تنقلات ضخمة في الجيش(٤) . إذن كان لا بد من استعجال ضربتهم قبل أن يسبقهم فاروق ، هذا بالإضافة إلى ما وصل إليهم ـ عن طريق أحمد أبو الفتح ـ من أن حسين سري عامر هو المرشح لوزارة الحربية في وزارة الهلالي الثانية بهدف التنكيل بالضباط الإثني عشر، لذا عدل الموعد الأصلي لبدء الحركة والذي كان محدداً له الخامس من أغسطس ليكون ليلة ٢٢ يوليو ، ولما تعذر ذلك أجل ليلة واحدة (٥) .

وكانت المفاجأة أن عين إسماعيل شيرين زوج أخت فاروق وزيراً للحربية (٦) . والسؤال الذي يتبادر للذهن ، لماذا تم اختياره بالرغم من أن

(1) Ibid, JE 1018 - 198, Creswell - F.O, Alex. July 20, 1952, No 1046, F.O. 141 - 1453, 1011 - 71 - 52 G, Creswell - Middle East, Alex. July 20, 1952,

(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٦٤ في أول سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣.

(٣) عبد اللطيف بغدادي : المرجع المذكور، ص ص ٤٦، ٤٧.

(٤) أنور السادات : قصة الثورة كاملة، ص ٦٨.

(٥) جمال حماد: المرجع المذكور، ص ص ٣٩، ٤١.

(٦) التعريف بالشخصية، انظر فصل الحياة الخاصة .

الإعداد كان لمدير سلاح الحدود ؟ في الواقع أن الأزمة بلغت ذروتها ووضح التخبط العنيف الذي تلاطم فيه الملك حيث هزته ويعنف مسألة الجيش ، ومع أن المحيطين به هونوا له من أمرها، وكان ذلك يتفق مع كبريائه وشموخه وتعاليه ، إلا أنه في قرارة نفسه شعر بالعجز وقلة الحيلة وصعوبة الموقف للدرجة التي أفقدته الوعي وغمت فيه الاستهتار، وراح يغير ويبدل في الوزارات علّ وزارة يمكنها معالجة الأمور وإنهاء الأزمة ، زد على ذلك باقي الظروف الصعبة التي أحاطت به من كل جانب ، فأصبح يتلهف على طوق النجاة . من هذا المنطلق استبعد حسين سري عامر مؤقتاً من منصب الوزير حتى يهدىء من الأجواء المضادة له ، ولم يكن ذلك يعني أنه تخلى عنه إذ بيت النية على إقصاء محمد حيدر من منصبه ، وبالتالي من الممكن إحلاله مكانة أو يشغل منصب رئيس الأركان الذي يتولى منصب القائد العام. وكان رئيس الديوان يريد تعيين إسماعيل شيرين ، وبالرغم من أن كلمته لم تكن مسموعة لدى فاروق في هذه الفترة ، إلا أنه تأثر باتجاهه على اعتبار أن الوزير الجديد شاب ويمكن معالجته للأزمة من تلك الزاوية[1]. ومن الطريف أن كبار الضباط الذين كانوا يدينون للملك بالولاء أبرقوا له معبرين عن إخلاصهم قبل معرفتهم بنبأ تعيين إسماعيل شيرين، وعندما علموا استاءوا نظراً للتعدي على حقوقهم[2]. ولم يكن هناك حركة رد فعل عنيفة على الضباط الأحرار حيث كان الوقت قد حان وتقرر قيامهم بعمليتهم في ٢٣ يوليو، لكن لم يمنع ذلك من أنهم اعتبروا هذا التعيين تهكماً على الجيش وازدراء لقواته.

---

(١) F.O. 371 - 96877, J 1018 - 209, Creswell - F.O, Alex, July 23, 1952, No 1059.

(٢) Ibid, JE 1018 - 205, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952.

الفصل العاشر
الحياة الخاصة

من المسلم به أن حياة الإنسان الخاصـة هي ملك له ، ولكنـه مقيد في تصـرفاتـه باعتبـارات متعددة يخضـع لها ويلتـزم بها ، وكلمـا علت المكـانـة الاجتماعية التي يحتلها صوبت الأنظار تجاهه ورصدت له الأخطاء، وتدريجياً تندمج الناحية الشخصية مع الـدور الذي يلعبـه في المجتمع ، وقـد يقال إن عظماء أوربا عاشوا الحياة الصاخبة لكن التاريخ غفـر لهم لأنهم أدوا خدمـات لبلادهم،لكن مما لا شك فيه أن التاريخ لا يغفر الذنوب وإنما يسجلها ويصدر الحكم على أصحابها ، ومن هنـا يصبح من الضـروري أن تُخضع الشخصيـة المتميزة نفسها لسلوك دقيق ، لأنها أمام الأعين المثل الأعلى والقدوة الحسنة . هكذا لا بد أن يكون ولي الأمر خاصة إذا كان الدين الـذي يحتضنه والتقـاليد التي يعيش في كنفها يمليان عليه اتباعهما وبالتالي فلم يعد ملكـاً لنفسه ولكنـه ملك لرعيته .

ومثلت حياة فاروق الخاصة ركيزة أساسية في حكمه ، وشكلتها عوامـل مختلفـة أسهمت فيها المتنـاقضات ممـا كان لـه الأثر العميق في شخصيتـه ، وساعدت تربيته المغلقة على أن تترسب في أعماقه دوافع كامنة بدت عليه من حين لآخر لتعكس ذلك الأسلوب الذي اتخـذ له منهجـاً، وقد كـان لاحتكاكـه بالمجتمع الغربي في بداية حياته البصمات عليه ، أيضاً فإن عزوفـه عن إتمام تعليمـه والصورة المبجلة التي أعطيت لـه والتملق الـذي أحيط بـه ، وأخيـراً

الصفات التي ورثها ، كل ذلك منحه تكويناً خاصاً بدأت بـوادره في العواصم الأوربية التي تنقل بينها قبل تولي سلطاته الدستورية[١] .

وإذا كان فاروق قد ورث أوتقراطية أبيه وشهوة تسلطه ، فإن أمه أثرت فيه عن طريقيـن ، الطريق الأول الوراثة ، إذ ورث حب المغامرة في حـدود اللهو عن الجد الأكبر سليمان باشا الفرنساوي[٢]، كما أصابه بعض علامات الشذوذ التي وجدت في تلك العائلة[٣] . أما الطريق الآخر ، فهو تصرفات الأم بعـد وفـاة الأب الذي كـان يقسو عليهـا ويكبلها بـالقيود ، فـرفعت النقاب وتحلت بأجمل الملابس واللالىء ، وسافرت مع ابنها إلى أوربا ، وربطت علاقة الحب بينهـا وبين أحمد حسنين ، وكـان ذلك بـداية كـره فاروق لأمـه حيث اهتـزت صورتها أمامه بعد أن فقدت احترامه لها ، واستاء من سلوكهـا عندمـا اكتشـف ذلك أثناء الرحلة وتسـرب الشك إلى نفسه خاصة حينمـا أيقن أن رائده يخفي خطابات الوصي التي امتلأت بالشكوى من تصرفات أمه وأن أئمة المساجد لن يتمكنوا من الدعاء له في الصلاة كحام للإسلام حتى يفرض الرقـابة الصـارمة عليها[٤].

ووضـح التصـدع والاحتـدام بين الملك وأمـه عقب تـوليـه سلطاتـه الدستورية ، ولما كان صغر سنه عقبة للقبض على زمام الأم، انفلتت وتحطمت كل التقاليـد القديمـة في القصر الـذي أصبح مـرتعاً للمـوسيقى والرقص[٥] . وغـدت سيرة الملكـة تلوكها الألسنـة، ويذكـر محمد التـابعي أنه رأى فـاروقاً في يوم من أيام سبتمبر ١٩٣٧ يبكي في دار أحـد رجال حاشيته برمل الإسكندرية

---

(١) انظر فصل التربية والإعداد .

(٢) Derosne :Op. Cit,p. 29.

(٣) روز اليوسف، ملحق عدد ١٢٦٢ في ١٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.

(٤) F.O. 371 - 20884, J 3079 - 20 - 16, Lampson - F.O, June 29, 1937, No 67.

(٥) Ibid, 20887, J 4658 - 20 - 16, Lampson - F.O, Cairo, No.4, 1937, No 140.

لأن أمه أمضت سهرتها في مطعم بالمكس ولم تكن سهرة بريئة(١) . فكانت بواكير مثل تلك التصرفات من الأم كفيلة بأن تمزق شخصية ابنها وهو في مستهل عمره وحكمه، وعليه فقد شكلت العامل الأساسي في بلورة طبيعته. وبفقدانه الثقة في أمه ، فقدها في جميع من حوله ، وأفرز الصراع النفسي في داخله سلوكيات بعينها اندفع إليها في أحيان كثيرة دون إرادة ، فوضع على مكتبه شعاراً كتب عليه « سأفعل » وعززه بتمثال لقبضة من حديد إشارة إلى هيامه بالقوة(٢)، تلك التي أراد أن يقنع بها نفسه، وقاد سيارته بسرعة رهيبة حتى أن إحدى الصحف علقت على ذلك في مقال بعنوان « إسعاف ورحمة» وأشارت إلى السيارة التي تجوب شوارع العاصمة وتتبعها سيارة إسعاف لتسعف ضحاياها وتدركهم برحمتها(٣) ، والمقصود بين . ويذكر لامبسون لحكومته بناء على تقرير من رسل باشا عن نشاط فاروق أنه بينما كان ملازماً للفراش بسبب آلام في أذنه وامتنع عن لقاء الزائرين، قاد السيارة بطريقته المعهودة في شارع الهرم وانحرف تجاه سيارة أخرى كان يستقلها الوزير المجري مما أدى لإصابته ببعض الكسور ، وعندما أمعن النظر في السيارة المعتدية وجد بها الملك يرافقه آخر(٤) . وإذا حدث وثارت أعصابه وقاد السيارة وداس كلباً ، يعكس عواؤه رد فعل عليه فتهدأ نفسه(٥) .

وبينما كان ينتابه شعور الخير ويتضح ذلك في معاملته للحيوانات الأليفة والرأفة بها، لكنه سرعان ما يتحول لتحطيم البعض منها، وأصبح يجد اللذة في القدر الذي يعذب به الخدم والأتباع، واختلق الألاعيب التي توصله إلى نتيجة

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٩٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٢) المصور، عدد ١٤٧٧ في ٣٠ يناير ١٩٥٣، ص ٦.

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٨١ في ١٨ يوليو ١٩٥٥.

(٤) F.O.Op.Cit, 23304, J 796, - 1-16, Lampson - Oliphant, Cairo, Feb. 22, 1939.

(٥) أخبار اليوم، عدد ٤٢٧ في ١٠ يناير ١٩٥٣، ص ٣.

تحقق له ذاته وتشعره بالقدرة على التنفيذ[1] . وساعده على ذلك تمتعه بالذكاء والذاكرة القوية والجلد وإن كانت الصفة الأخيرة تلاشت تدريجياً وحل مكانها اللامبالاة . ولاحقته بعض الهوايات التي ارتبطت بحالته ، الشراهة في الأكل ـ خاصة بعد الفترة الأولى من عمره ـ حيث يتناول في يومه كمية كبيرة من البروتينات والعصير والمياه والمحار الذي أحضر له خصيصاً من كوبنهاجن أسبوعياً لارتباطه بتوليد قوة معينة[2]، وقد أسهمت طريقة ونوعية الأكل في بدانته وضخامته ، كما أن عدم انتظام الغدد كان له بعض التأثير، بالإضافة إلى أن الضعف الهرموني الذي أصابه ولد عنده الرغبة في تعويض ذلك النقص عن طريق المغامرات التي تعطي الصورة المعاكسة لما يعاني منه . كذلك هوايته للصيد التي تترجم الرغبة في الانتصار وإظهار القوة والمباهاة ، وكثيراً ما كان يدعو الأجانب للصيد معه وخاصة من العسكريين الأمريكيين والبريطانيين، وشكل له العدد الذي يقنصه الأهمية التي تؤكد ذاته ، وأسعده أن تفخر الصحافة به فتنشر صوره وسط الكم الهائل من البط الذي اصطاده ، وخُصِّص له مكان مغلق في وادي الرشراش الممنوع الصيد فيه، ويمارس هوايته في صيد الكباش البرية النادرة ، واحتج رسل باشا لدى أحمد حسنين على هذا العمل [3] ، ولكن فاروقاً فرض إرادته .

ومثلت هواية الاقتناء دعامة قوية في تكوين شخصيته ودفعته إلى تصرفات كانت مثاراً لتشويهها، وضح ذلك منذ أن كان في رحلته عقب توليه العرش عندما اشترى كمية من الساعات والميداليات من سويسرا[4]، وتدريجياً خصص لكل هواية صغيرة تنبثق من حب الاقتناء مكاناً في القصر ، وكثيراً ما

---

(١) الأهرام، عدد ١٧٩٨٦ في ٢٤ يوليو ١٩٣٧، ص ٣، عدد ٢٤٠١٦ في ١٣ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، آخر ساعة، عدد ٩٢٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٢) F.O. Op. Cit, 80600, JE 1941 - 17, Life Magasin, April 3, 1950 .

(٣) F. O. Op. Cit, 27428, J 68-18-16 , Lampson - F. O, Cairo, Dec. 11 , 1940, No 1096, F. O, Op. Cit, 27429, J 485 - 18 - 16, Onslow-Mounsey, Feb. 25 , 1941.

(٤) Ibid, 20884, J 3009 - 20 - 16, Ford - Ambassador, June 20, 1937.

كان يقضي الأوقات متنقلاً بين مجموعاته ، وتعد العملة في طليعة المقتنيات التي ولع بها خاصة النقود الذهبية النادرة ذات التاريخ العالمي ، وقد انتخب عضواً فخرياً في الجمعية السويسرية للعملة التاريخية عام ١٩٥٠ [١]. وتأتي بعد العملة طوابع البريد ويذكر أنها كانت تشغله عن مشاكل أمه وزوجته والوفد ولامبسون[٢] . وجمع ورق اللعب وأجهزة لعب القمار والأصداف والرسوم والصور والتماثيل والنياشين والمجوهرات والتحف والساعات والأسلحة والكتب ومنها المصاحف والنباتات وشمل بعضها الحشيش والأفيون والبعض الآخر شكل نوعيات نادرة ومجموعات من الحشرات ورؤوس الغزلان والتياتل[٣].

وكما يذكر علماء النفس أن حب الاقتناء والرغبة في تحقيقه قد تدفع إلى العدوان على ملكية الغير خاصة إذا كانت هناك جذور سيكولوجية تعمل على فقدان الشخص حاسة الشعور الأخلاقي بحيث يصبح عاجزاً عن التمييز بين الخير والشر ، بالتالي فهو لا يحاول ـ في كثير من الأحيان ـ إخفاء سلوكه السيء وهذا ما انتاب فاروق، بالإضافة إلى شغفه بالمغامرات وعناده وتسرعه وتقلبه وتطرفه في انفعالاته، وزاد من الوضع تسلط الأضواء عليه مما قوى فيه النزعة النرجسية، ومن ثم تأصلت فيه الأنانية التي ترجمت في امتلاك ما ليس له حق فيه . وتعددت وقائعه في هذا الصدد ، ففي يوم من أيام شهر فبراير ١٩٣٩ ، ارتدى ملابس عادية وثبت مسدساً في حزامه من الخلف ودخل قصر محمد طاهر أثناء سفره وتجول فيه وانتقى بعض التحف وسجل البعض الآخر في قائمة، وأخطر وكيل صاحب القصر أنه يريدها ، واستدعى الوكيل صاحب الدار الذي حضر وتوجه للقصر وطلب من الملك أن يخطره عند حضوره لمنزله مرة ثانية ، وحضرت سيارة كبيرة نقلت من المنزل ما قيد بالقائمة، وحملت مع المقتنيات

---

(١) الاساس، عدد ١٠٢٤ في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٤.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 2, 1952.

(٣) الأهرام، عدد ١٩١٦٦ في ٢١ يناير ١٩٣٨، ص ١، عدد ٢٤٤٨٦ في ٢ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٩، أخبار اليوم ، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٧، المصور، عدد ١٤٧٦ في ٢٣ يناير ١٩٥٣، ص ٢٦.

سريراً نزع من عليه فرشه وزهريات فاخرات من الفضة والرخام ، وكان فاروق يساعد الحمالين في النقل ، وأثناء مغادرته للمنزل لمح تمثالاً برونزياً فأخذه ، وحضر مرة ثالثة في غيبة محمد طاهر وصعد غرفة نومه واستولى على بعض الموجودات ، ولم يجد صاحب الدار إلا أنه توجه بالشكوى إلى الأميرة نعمت مختار وسكب الدموع على ما خسره[1]. ومما يذكر أنه أرغم على التنازل عن قصره مقابل أربعين ألف جنيه عندما أعجبت به فريدة وأطلق عليه اسم « قصر الطاهرة » ، وقبل شرائه بهذا الثمن المغبون وبناء على توجيه ملكي استعمل لنزول ولي عهد إيران كما قام فيروتشي وقتها بوضع الحرير على الحوائط وتركيب الرخام[2] .

وذهب فاروق لزيارة عزيز المصري وشاهد عنده سيفاً قيماً فطلبه منه فاعتذر لأنه قدم إليه في إحدى المواقع الحربية ويعتز به، وصرح له بأنه لن يقدمه إلا لابنه ، فبادره فاروق بقوله « أنا ابنك » وأخذه وانصرف[3] . وفي مساء ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩ أمر بفض شمع نادي التجديف الألماني بالإسكندرية ونزع الأختام ، واستولى على ما بالنادي من أدوات رغم أن ممتلكات الألمان كانت تحت الحراسة ، وسجل ذلك حكمدار بوليس الاسكندرية ، وأرفق التقرير للسفير البريطاني الذي لفت نظر رئيس الوزراء إلى سوء هذه الأفعال ، وتؤشر الخارجية البريطانية بأن فاروقاً يعاني من مرض حب الاستيلاء على ما يريده ، وأن مثل تلك التصرفات تغضب الشعب[4] . ويتدخل أحمد حسنين ويصرح للامبسون بأن هواية الملك جمع الأشياء واقتنائها وأن ذلك يمثل مشكلة ، ويسعى علي ماهر لحل المسألة الأخيرة ، وتعاد مسروقات النادي إلى

---

(١) F.O. Op. Cit, 23304, J 796 - 1 - 16, Lampson - Oliphant, Cairo, Feb. 22, 1939,

(٢) Ibid,

(٣) Ibid,

(٤) Ibid, 23307, J 4489, 4534, 4478 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov, 3, 9, Dec 2, 1939, No 289, 344, 1485.

المخازن[1] . لكن الملك يعود ويستولي على بضائع مخازن شركة باير الألمانية ، وأصبح من يحتاج إلى دواء ألماني يجده في صيدلية قصر عابدين[2] . وعلى نفس الدرب يذهب فاروق إلى قصر آل لطف الله ـ أسرة سورية تمتهن التجارة ـ بالزمالك ولم يكن أحد من أصحابه بداخله، فيطوف به ويشاهد محتوياته من التحف ويبدي إعجابه بها ، لكنه هذه المرة يغادر القصر دون أن يستحوذ على شيء منها ، وعندما عاد حبيب لطف الله وسمع بما حدث أرسل إلى الملك مجموعة من السيوف القديمة والمسدسات ليختار منها هدية ، فاستولى عليها كلها، وعندئذٍ ثار جورج لطف الله، وحاول استرداد مقتنياته ففشل ولم يحصل إلا على سيف واحد لوالده، ويذكر لامبسون للندن أن ذلك ما قصه عليه الأخير محاولاً الحفاظ على السمعة الملكية والإبقاء على عظمتها ، مبيناً أن ما تم ليس بعملية سطو[3] .

وعد الاستيلاء على مخلفات رضا بهلوي ـ نياشين ، سيف من الذهب محلى بالجواهر ، قايش ، حزام ـ قمة الرذائل ، فحينما مات شاه إيران في منفاه بجنوب أفريقيا ، وقبل فاروق أن يدفن في مصر وأقام لجنازته احتفالاً كبيراً، وعندما أراد ابنه نقل الجثمان إلى طهران اكتشف المسروقات، فقد احتفظ بها فاروق ، وطالبت إيران بالمخلفات ، وتوجه سفيرها إلى قصر عابدين لهذا الغرض، ولكن الملك أرسل عمر فتحي ليقول إنها سرقت من القصر، ولما تكرر الطلب عاد بحجة أن القصر تعرض لحريق ذهب بها، فما كان من الشاه إلا أن استسلم للأمر الواقع لأنه كان يعلم طبيعة الملك[4] . ويعجب بخنجر الأمير سيف الإسلام عبد الله ، فيدعوه لمأدبة ملكية ويطلب منه خلع حزامه

(١) Ibid, J 4976 - 1 - 16, Lampson - F.O, Dec 9, 1939.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤١٨ في ١٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 24623, No 78 - 8 - 40, Lampson - Seymour, Cairo, April 9, 1940.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢، مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٨٢ في ١٩ يوليو ١٩٥٥، ص ١٠، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ٥٥.

قبل دخوله للغداء ، وبإيعاز منه يقوم أحد رجال حاشيته بسرقته وبه الخنجر[1] .
ولما حضر إلى مصر الملك بطرس ملك يوغوسلافيا هرباً من النازيين واستضافه، كان معه جهازي إرسال لا يقل ثمنهما عن مائة ألف دولار، وقبيل سفره للندن تركهما وديعة لديه، فاغتصبهما، ورفض ردهما[2]. ووراقه قصر بمنطقة سابا باشا بالإسكندرية يمتلكه مليونير يوناني وكان قد سافر إلى باريس وحين رغب العودة للقاهرة وذهب للقنصلية للحصول على التأشيرة رفض طلبه بناء على تعليمات من القصر حيث ذكر أن هذا اليوناني يقوم بدعاية شيوعية ، ورغم الوساطات التي قامت بها المفوضية اليونانية ، إلا أنها فشلت ولم يحضر لمصر إلا عندما تم الاتفاق معه على أن يدخل القصر في حوزة الخاصة الملكية ، وتحقق المطلوب[3] .

ولما علم فاروق بأن المليونير انطوان عريضة اشترى يخت هتلر، أبدى رغبته في شرائه بعد رفض صاحبه تقديمه له كهدية، وذهب ليراه واستلقى على سرير النازي ، ثم أمسك بنظارته وعلقها في رقبته وخرج[4] . وحدث أنه أثناء زيارته لأمينه الثالث في عوامته أثناء مرضه أن أعجبته تحفا بها ، فحملها معه ، وعقب شفاء الأمين طالب بإعادتها وتشدد ، فما كان من الملك إلا أن أنهى خدمته وأرجع له تحفه[5] . وبلغ الولع به أنه راح يوفد رسله سراً قبل افتتاح المعرض الزراعي الصناعي ليأتوا له ببيان تفصيلي عن التحف ، وفي عام ١٩٤٩ حجزت نقابة الصحفيين جناحاً في المعرض ووضعت نموذجاً لأول آلة طباعة استخدمتها الصحافة في مصر ونموذجاً آخر لمبنى النقابة الجديد ،

---

(١) عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٤١٠٧ في ١٤ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١ ، رفض محمد نجيب إعادتهما لصاحبهما على أساس أن الثورة صادرتهما .

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٢٠ في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١ .

(٤) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٦ .

(٥) الأهرام، عدد ٢٤٠١٦ في ١٣ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١ .

والأخير شكل قطعة فنية قيمة ، واتفق فكري أباظة مع حافظ محمود على إخفائها خوفاً من إعجاب فاروق بها ، وما كاد يصل إلى الجناح في المعرض حتى سأل عنها وفهم وغضب ولم يحضر افتتاح مبنى النقابة وأناب عنه كريم ثابت الذي أشار على سكرتير النقابة بإرسال المقص المصنوع من الذهب ـ أعد ليفتتح به الملك المبنى ـ إلى القصر[1] . وفي إحدى مرات زياراته للمعرض وقف طويلاً أمام عملات النقد النادرة التي عرضها بنك مصر وأبدى إعجابه بها ، ولما انتهى المعرض طلبها ليتمعن فيها ، فأرسلت إلى القصر ثم أعيدت إلى البنك بعد أن نقصت الثلث[2] . ويطلب من وزارة المالية أحرازاً خاصة بها تحتوي على جواهر وعملات وحلى ثمينة بمقتضى إيصالات استلام ، ولكنه لم يردها أو يسدد ثمنها[3] . هذا وقد رفعت عليه قضايا في أوربا نتيجة شرائه جواهر ومشغولات ذهبية دون دفع ثمنها، بعضها ذكر في استلامه أنه للمعاينة، والبعض الآخر على اعتباره رئيساً للدولة[4].

ودفعه هواه بالآثار إلى تطبيق نفس الأسلوب عليها ، فهو عندما يزور مناطق الحفريات يعود بما اختاره ، وفي إحدى المرات تفقد المتحف المصري، وأعقابها اختفت أربع عشرة قطعة من مجموعة توت عنخ آمون، ولولا ثورة سليم حسن والخوف من الضجة التي قام بها لما عادت الآثار إلى مكانها ، أيضاً فقد تصدى له طه حسين إذ رفض التنازل عن آنيتين ، لكنه ما لبث الأمر أن اختفتا وشوهدتا في قصر عابدين[5] . وللتغطية والتمويه كانت الصحف تسجل هداياه للمتاحف ، ولم يثمر ذلك عن الأثر المطلوب حيث أيقن الجميع ما ابتلي به ملكهم .

---

(١) حافظ محمود : المرجع المذكور، ص ص ٦٥، ٦٦ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٢٣ في ٢٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٤٣٣٣ في أول يوليو ١٩٥٣، ص ٦ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٢٤١٠٧ في ١٤ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٣٦٣ في ٣١ يوليو ١٩٥٣، ص ١، ١١ .

(٥) المصري، عدد ٥٢٦٩ في ٣٠ يوليو ١٩٥٢، ص ١، المصور، عدد ١٤٥٣ في ١٥

أما عن هوايته للعب القمار فقد انبثقت من شهوة الاستحواذ على ما في جيوب الآخرين والتحايل والتلاعب للحصول على المكسب ، هذا بالإضافة إلى أنه ورثها عن أبيه ، ولكن الأب لم يكن يجاهر بها ، أما الابن فأصبحت من مستلزماته يتفاخر بإعلانها وإتقانه لها ، وبدت عليه منذ وقت مبكر منذ أن مارسها مع بعض الخدم ، ووضحت بوادرها العملية أثناء رحلته الثقافية لأوربا[1] . وما لبث أن أخذت مكانها داخله وتمكنت منه ، ومارسها في نادي السيارات بالقاهرة والإسكندرية وكازينو الحلمية بالاس وملهى الاسكارابيه والأوبرج بالهرم ، أيضاً في الجلسات الخاصة بالقصور والمنازل تصاحبه حاشيته ويحميه حراسه ، وكان يجلس على المائدة الخضراء بعد أن يخلع سترته ويفتح قميصه ملتفاً حول المقامرين الذين يخسرون له عمداً ليرضى عنهم ويحقق لهم مطالبهم التي هي على حساب مصر[2] . وبالطبع فإنه ـ داخل مصر ـ يكسب دائماً وأبداً ، فلم يكن يكشف أوراقه ـ في حالة إذا التزم شريكه بالقواعد ـ فعندما طلب منه عبد الجليل أبو سمرة أن يفعل قذف في وجهه بورق اللعب وأمر عدم دخوله نادي السيارات[3] . ويذكر أنه في حرب فلسطين كان بعض المهتمين في قضية الأسلحة الفاسدة يخسرون كل ليلة على مائدته مبالغ كبيرة[4]، كذلك لوحظ أنه يلعب البكاراة مع اليهود في تلك الفترة[5] . ولم يعبأ بأية نصيحة، ونشرت فضائحه في الصحافة الأجنبية عندما

= أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١ .

(١) انظر فصل التربية والإعداد .

(٢) سيد مرعي : المرجع المذكور، ص ١٧٣، أخبار اليوم، عدد ٤٢٧ في ١٠ يناير ١٩٥٣، ص ٣، الجمهور المصري، عدد ٩٤ في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٩، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٥٨، ٥٩.

(٣) الجمهور المصري، عدد ٨٤ في ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠ .

(٤) نفس المصدر، عدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١ ، أخبار اليوم، عدد ٤١٢ في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣، ماكليف : المرجع المذكور، ص ص ١١٧، ١١٨ .

(٥) F.O.Op.Cit, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F.O, Cairo, June 24, 1950, No 272.

سافر إلى أوربا عام ١٩٥٠ ، وسجلت خسارته ومكسبه(١) .

وكان فخوراً بأنه يجيد اللعب ولا يمارسه داخل القصر ، وأنه تخصص في أنواع معينة(٢) ، ويصرح لمراسل صحيفة أجنبية وهو في كابري عام ١٩٥١ بأنه وضع لنفسه قاعدة يلتزم بها ، فهو يقرر قبل الشروع في اللعب مقدار المبلغ الذي يقف عنده في حالة الخسارة حتى يأمن جانب الكوارث(٣) . وانعكست هذه الهواية على حياته ، فكستها بالمساوىء وغمرتها بالاستهتار حتى إنه كان ينام النهار ويصحو الليل ، وفي مرة ذهب إلى بيت جورج صيدناوي واستمر يلعب البوكر إلى اليوم التالي ، وأحياناً يتصل في الواحدة صباحاً بإحدى صديقاته ويطلب منها التجهيز للعب(٤). ومن الطريف أنه حدث أن أمضى ليلة العيد في الإسكندرية يلعب بنادي السيارات للصباح ثم أرسل في طلب الردنجوت ليؤدي صلاة العيد(٥). وفي ذات الوقت يبدي رغبته السامية في تحريم لعب القمار في الحفلات الخيرية ، وجاء ذلك بعد الاستجواب الذي قدمه النائب إبراهيم شكري لوزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية ، أيضاً أبدى للمسئوليين العمل على منع السيدات من بيع الخمور في تلك الحفلات(٦) . وبذلك آمن بأن ما يحلل له يحرم على غيره ، كما كان يظهر رسمياً بواجهة إسلامية ، حقيقة أنه لم يكن يتعامل مع الخمور لكنه انجرف في خطايا أخرى .

أما عن الزواج الأول لفاروق فقد حدث مبكراً عقب ارتباطه عاطفياً

---

(١) Ibid, JE 1941 - 31, F.O, Minute, Aug. 22, 1950.

(٢) Farouk's Memories, op. cit, Nov . 2, 1952.

(٣) نشرت مصر الفتاة (الاشتراكية) عدد ٢٦٦ في ١٥ يوليو ١٩٥١ نص التصريح مشيرة الى صاحبه باسم أحد كبار لاعبي القمار.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ في ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، كمال عبد الرؤوف : المرجع المذكور ، ص ١٣٣ .

(٥) أخبار اليوم، نفس العدد .

(٦) المصري، عدد ٤٤٨٦ في ٣١ مايو ١٩٥٠، ص ١، انظر فصل الجماعات الإيديولوجية عنصر مصر الفتاة .

بصافيناز ذو الفقار أثناء رحلته إلى أوربا عقب توليه العرش ، وكانت فتاة نموذجية تبلغ من العمر ستة عشر عاماً وتهوى العزف على البيانو والرسم وتتسم بالاحتشام والوقار، تلقت تعليمها في مدرسة «نوتردام ديسيون» بالإسكندرية وأتقنت اللغات وطبيعتها لا تميل إلى الاختلاط كثيراً ، وحازت على رضا نازلي ، وانتهى الأمر بإعلان الخطبة عقب تولي الملك سلطاته الدستورية ، وقدم إليها خاتم الخطبة الذي سبق أن قدمه أبوه لأمه ، وأنعم ببراءة الباشوية على أبيها وبالوشاح الأكبر من نيشان النيل لأمها[1] . وفي حديث له مع لامبسون تكلم عنها كثيراً وأبدى إعجابه بها وبين أنه لم يختـرها لجمالها، وإنما أيضاً لعقلها وإدراكها وإنسانيتها[2]. ومع بداية عام ١٩٣٨ بدىء في الاحتفالات للزواج الملكي، ووفدت الهدايا من داخل مصر وخارجها على القصر ، وعقد القران في ٢٠ يناير ، وأصدر فاروق أمره بتغيير اسم الملكة بعد أن اختار لها من سجل أبيه اسم فريدة، وبدت مصر وكأنها هي العروس حيث عمت الفرحة وانعكست على جميع الوجوه ، واحتفلت مشيخة الأزهر بالمناسبة ، وأقيمت الصلاة في الكنائس ، وقدمت جمعية كشورة الإسرائيلية الطعام للفقراء، وكثرت التبرعات للمحتاجين ، ونصبت السرادقات لإطعام المساكين ، وأعيد العمال المفصولون ، وصدر طابع تذكاري بهذه المناسبة[3] . ويذكر شاهد عيان أن ما حدث أحيا في النفوس صورة من ليالي ألف ليلة[4] . وعقب إنهاء مراسم العقد ركب العروسان سيارة مكشوفة، وسار الموكب في الشوارع، حيث أراد فاروق أن يقدم ملكته الجديدة للشعب[5] ، الذي أحبها واحترمها وأعطاها

---

(١) المصور، عدد ٦٧ في ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١١ ، عدد ٢٠ يناير ١٩٣٨ ، ص ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) F.O. 407 - 221, J 4086 - 20 - 16, Kelly - Eden, Sept. 25, 1937.

(٣) الأهرام، عدد ١٩١٥٤ في ٩ يناير ١٩٣٨ ، عدد ١٩١٥٦ في ١١ يناير ١٩٣٨ ، ص ٨، عدد ١٩١٦٥ في ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص ص ١ ، ٢ ، ٨ .

(٤) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور ، جـ٢ ، ص ٥٨ .

(٥) Derosne : Op. Cit, P. 110.

قدرها ، وكانت لفتة ذكية من راسمي الخطة أن يكون الزفاف في ذلك الوقت ، وقد صرح فاروق نفسه أنه لم يكن يريد إتمامه أثناء الوزارة الوفدية ، وبالتالي فإن اختيار التوقيت كان لمصلحة القصر حيث اندفع الناس بعواطفهم وأسقطوا ما حدث جانباً ، وسعد الملك بهذا الزواج وأظهر تفاؤله بمشاركة فريدة له في تحمل الأعباء ، وهذا ما صرح به للسفير البريطاني[1] .

وفي ١٧ نوفمبر ١٩٣٨ رزق الملكان بالأميرة فريال ، وجاءت الأميرة الثانية فوزية في ٧ أبريل ١٩٤٠ أما الأميرة الثالثة فادية فولدت في ١٥ ديسمبر ١٩٤٣ . ومما لا شك فيه أن فاروقاً كان يتوق إلى وريث للعرش مثله كمثل أبيه ، وصرح بذلك لإحدى المقربات له ونسب عدم الاستقرار الذي يعيشه لذلك « فالملكية هي الاستقرار وهي الوراثة وهي الاستمرار »[2] . ولم تكن فريدة تقل عنه رغبة في انتظار هذا الابن ، فعقب ولادة الأميرة الثانية التقى السفير البريطاني بحسين سري الذي نقل له الحزن المخيم على الملكين[3] . ولم يكن ذلك السبب الأساسي الذي باعد بين الطرفين ولكنه أسهم في النفور بينهما .

وعقب مولد الأميرة الأولى بدأت العلاقة بين الزوجين تبدو وغير سعيدة ، وتدريجياً اتسع الخلاف ، وبدأت فريدة تشكو زوجها للسلطانة ملك ـ أرملة السلطان حسين ـ من أن هناك فتاة إيطالية تبلغ حوالي الثالثة والعشرين من العمر أحضرها فيروتشي للقصر[4] . وفي ذلك الوقت كانت علاقة فاروق بالمهندس الإيطالي معروفة، وحاولت الملكة تقديم النصح له بالتخلص من الإيطاليين الملازمين له كظله وأن يلتفت إليها وبنتيها ويستقر بعض الوقت معهم ويكف

---

(١) Lampson, Op. Cit, Box II Jan 18, 1938, p. 12,

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٢٧ في ١٠ يناير ١٩٥٣، ص ٣.

(٣) Lampson Op. Cit, April 8, 1940, P. 77.

(٤) F.O. 371 - 23306, J 3362 - 1 - 16, F.O, Minute, Kelly Aug. 14, 1939,
يذكر أن فيروتشي كان قواداً لفؤاد.

عن الحفلات والسهرات الصاخبة[1] ، لكنه لم يكن ليسمع ، ويكتب لامبسون لحكومته عن الصعوبات التي تواجهها الملكة والشقاء الذي يلاحقها وكيف أن فاروقاً يقضي معظم أوقاته في الخارج ولا يسمح لها أن ترى أياً من أصحابها أو حتى تترك القصر الذي استقرت فيه لترعى بنتيها[2] . ولم يعد يخفى الهمز واللمز الذي انتشر عن سوء العلاقة بين الزوجين ، واعتقد الملك أنه من الممكن عن طريق تقديم الرشوة لزوجته أن يستميلها علّها تكف عن مطالبتها له بإبعاد الحاشية الإيطالية ، فأوقف عليها عام ١٩٤١ تفتيشاً تبلغ مساحته ألفي فدان بالشرقية « تفتيش الفريدية »[3] . ولكن ذلك لم يحسن الموقف حيث لا يعوض امتلاك الضياع عن الزوج .

وذهبت زوجة لامبسون إلى الملكة عقب حادث ٤ فبراير وبصحبتها زوجة ليتلتون - وزير الدولة البريطاني - وفي أعقاب المقابلة كتبت كل منها تقريراً وسلمته لقصر الدوبارة ، فسطرت الأولى أن فريدة كانت في حالة عصبية ويبدو عليها الإرهاق ، وأن الحديث دار في البداية حول تربية الأطفال ، فذكرت أنها ضد رغبات زوجها وحماتها وأنها تفضل أن تعود أطفالها الاعتماد على النفس ، ثم تحولت إلى الكلام عن حادث ٤ فبراير وبدا عليها الاستياء واستنكرته ودافعت عن كرامة زوجها وبينت أنه أهين أمام البلد كلها ، ومن خلال الحديث أعطت وصفاً تفصيلياً لصفاته ، وصرحت بأنها صعبة للغاية ، وأنه يكره أن يطلب منه القيام بعمل الأشياء وضربت مثلاً من حياتهما الخاصة ، بأنها حينما تطلب منه أمراً أو حتى سألته أن يكون لطيفاً معها ، فدائماً إجابته أن الطلب في حد ذاته يجعله يرفض أن يقوم بما هو مطلوب منه ، وأنه في حالة الرغبة في تنفيذ المطلوب ، فإنها تكلمه بغموض ، كما أنه يمكن أن ينفذ عن طريق

---

(١) ماكليف : المرجع المذكور، ص ٨٦ .

(٢) F.O.Op.Cit, 27431, J 2565 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 22, 1941, No 61.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, oct. 26, 1952. الأهرام عدد ٢٢٧٣٤ في ٢١ نوفمبر ١٩٤٨، ص ٤ .

الوساطات ، ونفت أن يكون زوجها ضد الانجليز أو أنه يكره الدولة الحليفة ، ولكن وجهة نظر الجانبين الشك في الآخر، واستكثرت أن يذهب الملك إلى السفارة للعشاء أو الغداء . وأضافت أنها تتكلم معها كسيدة دون معرفة فاروق الذي لو عرف لغضب منها للغاية ، كما طلبت سرية ما جرى في الحديث ، وفي نهايته أبدت اعتقادها أنه يتحسن سنة بعد أخرى وأن تربيته لم تكن في دائرة ملكية علاوة على أنه يتعرض للفساد ، وتعترف أن الأمور بالنسبة لعصابة القصر ستصير إلى الأسوأ إذا لم يستيقظ الملك ، وأنها أصبحت عديمة الحيلة لتفادي المشاحنة . أما تقرير زوجة ليتلتون فشمل تعليق الملكة على حادث ٤ فبراير ، والذي أكدت فيه أن زوجها ليس لديه علم بما تقوله وسيكون غاضباً إذا علم به[١] . وانعكست في التقريرين نفسية فريدة وكشفت طباع فاروق غير الحميدة والخلافات بينهما وأنها تخشاه وتتحاشاه .

وفي خريف عام ١٩٤٢ ظهرت الأميرة مهوش في حياة فاروق مما أثار الملكة وزاد من توتر علاقتها بزوجها ، وفي ذلك الوقت وبناء على الرغبة الملكية دخل الرسام الانجليزي سيمون الويز القصر ليقوم برسم صورة للملك والملكة ، وأراد فاروق استخدامه ضد السفارة البريطانية لكنه لم ينجح ، ويبدو أن هذا الشخص رغب في استغلال وجوده بالقصر والحالة السيئة التي كانت عليها فريدة ليتقرب إليها ، فيذكر لامبسون أنه انشغل كلية بالقصر ، واتصل به ليبلغه كيف يحيك بوللي المؤامرات ضده ، وأنه حذره من ألا يكون بمفرده عندما يرسم الملكة، وأصر على أن تكون هناك وصيفة معها، كما نقل للسفير البريطاني أن فريدة طلبت منه أن يأخذها للسينما ، ولكن لامبسون أخطره أنه في بلد إسلامي ويجب عليه أن يكون شديد الحرص وألا يعطي أية فرصة ممكنة لأن تلوك الألسنة كلاماً سيئاً ، وأنه من الحكمة ألا يكون على صلة لصيقة بها لما في ذلك من أثر ضار[٢]. وعندما ذهب الويز إلى جنوب أفريقيا أرسل مع

(١) F.O. 954 - 5, Part 2, Eg - 42 - 25, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 26, 1942.

(٢) Ibid, Eg - 42 - 157, Lampson - Eden, Cairo, Nov. 5, 1942, Lampson, Op. Cit, Box =

أحد الجنرالات خطاباً لفريدة وفتح وعرف منه أنه يشهر فيه بالشخص الذي كان وراء نقله من مصر ويطلب من الملكة السعي لدى الملك ليعود ويكمل الصورة الملكية ، وتم الاتفاق بين المسئولين البريطانيين في مصر على إعادة الخطاب لصاحبه وأشار ولسون بأنه لا بد من أن يصدر أمر عسكري بألا يتراسل مع الملكة أو أي عضو من الأسرة المالكة أو الحاشية على أساس أن مثل هذا العمل من جانب ضابط بريطاني غير سليم ولقي ذلك الموافقة(١). وانتهى الأمر عند ذلك الحد، وإن دل على شيء فإنما يدل على حياة العزلة التي فرضها فاروق على الملكة والرقابة التي أخضعها لها دون التأكد من نيتها الصادقة.

وغمر البؤس حياة فريدة ، وفي لقاء لزوجة حسين سري مع كيلرن أوضحت له المعاناة التي تعيشها الملكة وكيف أن فاروقاً يتجاهلها تماماً(٢) . كما نقل له الأمير محمد علي نفس الصورة وصرح بأن سوء العلاقات بينهما بلغ مداه ، وأنه قريباً سيطلقها ويتزوج من النبيلة فاطمة طوسون ، واستعرض شعبية فريدة وكيف أنه دار بخلد حاشيتها أن تظهر في المجتمع ، وعليه رتب زيارتها لستة مستشفيات ، ولكن فاروقاً منعها(٣) . وفشلت مساعي الملكة الأم من إصلاح ذات البين ، فعندما التقت بزوجة كيلرن في ٥ سبتمبر ١٩٤٤ تحدثت عن التوتر والسوء اللذين يخيمان على العلاقة الزوجية الملكية ، وأن الانفصال متوقع في أية لحظة ، وأشركت نازلي زوجة ابنها في المسئولية ، وبينت أنها تعامله بكل غباء بعبسها في الظروف النادرة التي يحاول أن يظهر فيها تأثره ، ومن بينها أنه ترك القاهرة يوم عيد ميلادها إلى الإسكندرية لوجودها بها(٤) .

= III, Oct. 20, 1942, pp. 297, 307.

(١) Ibid, Part 3, Eg-43-24, Lampson-F.O, Cairo, March 17, 1943, No 557.

(٢) Ibid, Part, 4, Eg - 44 - 49, Killearn - Eden, Aug 14, 1944.

(٣) F.O 141 - 952, 284 - 29 - 44, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 25, 1944, No 1670, Lampson, Op. Cit, Aug 26, 1944, 198.

(٤) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 44 - 54, Killearn - Eden , Alex. Sept. 5, 1944.

والواقع أنها كانت قد بلغت قمة اليأس منه ، ففي مقابلة لها مع زوجة السفير البريطاني تكلمت عن كثرة المتاعب التي تتحملها وأنها أصبحت كمية مهملة ، وعندما سألتها جاكلين عما تقوم به في حياتها اليومية ذكرت أنها تجلس معظم وقتها في الشرفة وأشارت إلى غياب الملك ومع هـذا فهي ليست وحيدة ولكن معها أطفالها ، وبينت فقدانهـا الثقة بـالناس وكـرهها لهم وكيف تصلب قلبهـا ومقتهـا للحفلات وحتى زيـاراتها للمستشفيـات والجمعيـات الخيـريـة أوقفت عنها، وأدارت جاكلين الحديث إلى لعب بناتها مع أولاد فاطمة طـوسون، وهنـا بدا على وجهها التغيير عندما ذكر اسم الأم ، وفجأة سألت مضيفتهـا عما تـراه فيمـا إذا كان من الأفضـل للأزواج استشـارة زوجاتهم في عملهم أو أي شيء آخر ، وهل زوجها يفعل ذلك ، فأجابتها بالنفي فأشارت فريـدة إلى أن زوجها يتكلم مـع سيدات أخـريات، وأنهن يعملن عـلى المساس بسمعتـه، وأن الزوج يجب ألا يصغي إلى نصيحـة أية إمـرأة إلا زوجتـه ، وبعـد أن تنقـل جـاكلين الحديث للسفارة تختم بقـولها « وقـد كانت وحيـدة وغير سعيـدة ، وظهر أنهـا ليست على علاقات طيبة مع الملك ، كما قالت لي الأميرة شويكار في زيارتي لها »[1] .

وأصبحت الملكة نفسها متوقعة للطلاق في كل لحظة وهذا ما أفضت به لزوجة الكولونيل بيل ، فقد ذكرت لها أنها تنتظر تخلص فاروق منها قريباً[2] . وكـانت مفاجـأة للجميع عنـد افتتاح البـرلمـان في ١٨ ينـايـر ١٩٤٥ حيث لم تحضره ، وأشار عبد الفتاح عمرو للسفير البريطاني عن هذه الحادثة ، وبين له أن الخلاف بين فاروق وفريـدة يشغله للغايـة، وأنه سبق أن تكلم مـع الملك في ذلك الموضوع الحساس ونبهه إلى أنه سيسأل عنه من الدوائر العليـا في لندن حينما يتسلم وظيفته هناك ، ولكنه لم ينجح في مهمته وصرح لكيلرن بأن الأمور

---

(١) Ibid, Eg. 44 - 53, Jaqueline Killearn - Birtush Embassy, Alex. Sept. 4, 1944.
(٢) Ibid, 248 - 9 - 44 G. Killearn - F.O, Cairo, Nov 29, 1944.

وصلت إلى مرحلة سيئة[1] . وبعد أن أيقنت فريدة من سلوك فاروق المعوج ، كان لا بد لها من طلب الطلاق ، وفي كل مرة كانت ترجئه إلى أن أمسكت بالدليل الذي أثارها ، فبعد منتصف ليل ١٢ أبريل ١٩٤٥ وعندما غادرت وصيفة الملكة حجرة نومها لترد على التليفون شاهدت سيدة بملابس السهرة في الصالون المجاور فسألتها عن شخصيتها وماذا تفعل ومن أدخلها ، فتلقت إجابة سلبية ، وعلى الفور نادت الوصيفة الملكة فحضرت ، وحاولت السيدة الفرار ولكن فريدة هددتها بضربها بالرصاص ، وبالتالي أوقفتها وعرفت منها أنها تدعى ليلى شبرين ، واعترفت أنها كثيراً ما زارت القصر بناء على مكالمة من الملك ، وأن كلمة السر لدخولها القصر « المنتزه » ، وبناء على طلب فريدة كتبت السيدة اعترافاً بصلتها بفاروق ، وكان في أصبعها خاتم عليه صورته بينت أنه هدية منه . واتصلت الملكة بقائد الحرس الذي والى اتصالاته بالمسئولين ، وتم استجواب السيدة بقسم عابدين ، وتقرر اختلال قواها العقلية وتحويلها إلى المستشفى ، واعترف بواب القصر وحارس الحرملك أنهما سبقا أن رأياها تدخل القصر[2] .

وبالتحقيق ذكر قائد الحرس أنه حضر للقصر بعد دقيقتين من مكالمة فريدة له ، بينما تقول هي إنه حضر عقب ساعة إلا ربع ، وفي أثنائها كان يتصل بالملك في الفيوم حيث يحضر المأدبة المقامة لمندوبي سان فرانسسكو والتي أجل ميعادها فاتفق مع ميعاد السيدة ولم تبلغ ، وبالتالي اكتشفت فريدة الفضيحة . والسيدة المذكورة غير مصرية لكنها زوجة لمصري وسهلة المنال

---

(١) F.O. 371-41335, J 4409-31-16, Killearn-F.O, Cairo, Nov. 29, 1944, No 241, F. O. 141, Op. Cit, 284 - 41 - 44, Killearn - F. O, Cairo, Nov. 29, 1944 Lampson, Op. Cit, Box IV, Jan. 20, 1945, P. 16.

(٢) F.O. 371 - 45920 , J 1531 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 24, 1945, No 602,
تذكر الوثيقة أنها يونانية ولكن بالرجوع الى اعتراف محمد حسن وشهادة الأميرالاي أحمد كامل أمام محكمة الثورة اتضح أنها ممثلة وراقصة تركية ، أخبار اليوم ، عدد ٤١٦ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ١ ، الأهرام ، عدد ٢٤٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٨ .

ودائمة التردد على فندق شبرد ، وهي تتعرض للخلل العقلي وتحت اشراف طبيب نفسي ، قدم تقريراً عن حالتها للنائب العام ، وذكر عميل للسفارة البريطانية بالقصر أن فاروقاً بريء لأنه كان وقتها خارج القصر ولأن السيدة تصدر عنها تصرفات غير طبيعية ، ولكن الملابسات جميعها ألصقت به . وطلبت فريدة الطلاق أو الانزواء مع بناتها بعيدة عن الأنظار ، واشتد غضب الملك ومال إلى الموافقة على الطلاق ، ولكن أحمد حسنين وقف أمام تلك الخطوة وأجلها لحين(١) .

وأصبح لدى فريدة المادة التي تستخدمها ضد زوجها ، وفي حديث لها مع صديقتها الأميرة اليونانية ، صرحت لها بأنه رجل غير طبيعي(٢) . ويسجل كيلرن للندن المجهودات التي بذلت من أجل إقناع الملكة بحضور حفل افتتاح البرلمان في ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ ، وأن الملك يعيش مع أخته فوزية في قصر القبة بينما تمكث فريدة وبناتها في قصر عابدين وأنهما مقاطعان بعضهما حتى في الكلام(٣) . وجرت محاولات للتقريب بينهما ، ولكن الملكة لم تكن لديها القابلية لتعاشره ، ففي لقاء بين رئيس الديوان والسفير البريطاني بين أن العلاقة تزداد نفوراً بين الزوجين ، وأن الخطأ لا يقع كله على فاروق ، فعقب اقناعه بضرورة العودة لقصر عابدين ، بلغت الملكة ، وتم نقل الحقائب إليه ، وبينما هو يدخله ، فإذا به يلاحظ الملكة تغادره بسيارتها ، والنتيجة استمرار المقاطعة ، ويبين كيلرن لحكومته « ومع ذلك فإن حسنين لم يقطع الأمل في حصول الوفاق بينهما ، فعبرت له بأن هذه رغبتنا كلنا »(٤) . وبالفعل كانت السياسة البريطانية ترغب في ذلك. ولكن كان من المستحيل أن يتحقق، فقد

---

(١) Ibid,

(٢) Ibid, 45924 , J 2867 - 3 - 16 , Killearn - Campbell , Alex. Aug. 7, 1945.

(٣) Ibid, 45928, J 4024 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov 27, 1945, No 2489

(٤) Ibid, J 4053 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov 29,1945, No 2506.

بلغ الأمر أنه حتى في أعياد ميلاد الأميرات طغى الجفاء بينهما ، فتذكـر مدام قطاوي - كبيرة الـوصيفات - التي كـانت تحضر هـذه المناسبـات أن التحية لم يتبادلاها وأن تلك الحـالة النفسيـة التي عاشتهـا فريـدة جعلتها متبـاعـدة عن الناس[1] . ويشرح والد الملكة الظروف النفسية الصعبة التي مرت بابنته وكيف كانت أسيرة في القصر منعزلة تماماً عن المجتمع[2] .

وفي الواقع فإنه وسط هذا الانعزال ربـطت العلاقـة بين الملكة ووحيـد يسري ابن الأميرة شويكار وزوجته الأميرة سميحة حسين ، وكـان فاروق - في البداية - يعتبره كأخ له نظراً لأن الأميرة فوقية أخت له من أمه ، وقد أعجب بـه لقـوة شخصيته ، لكن مـا لبث الأمر أن انقلب عليـه لأنه انتقـد تصرفـاتـه هـو وزوجته ، فحدث أنزارهماعقب حادث القصاصين ولم يعجبه حديثهما ، فقرر قطع علاقته بهما ، بالإضافة إلى موقف الزوج السياسي ومبدئه الخاص بالتعاون بين القصر والوفد ، كذلك فإن أحمد حسنين كان يكن له البغضاء باعتباره أخ لـزوجته التي هي في خـلاف دائم معه ، ومن ثم أسهم في أن يحـول فاروقـاً عنـه[3]. وبالتـالي وضع الأسـاس العدائي بـين الطرفـين، وأعد فـاروق نفسيـاً لتصورات سيطرت عليه تجاه هذا الشخص . ووجدت فريدة في وحيد يسري العطف ، وشعرت في بيته بالأمـان وأفرغت فيـه ثورتهـا ضد زوجهـا ، ولقيت الراحة بمواساة أهل البيت لها ، حيث لم يكن صاحبه الذي احتضن مأسـاتها وحده وإنما زوجتـه أيضاً التي كـانت أحيانـاً تثور على الملك وأحيـاناً أخـرى تهدىء من روع الملكة[4] . من هذا المنطلق وقع اتهام فاروق لفريدة بأنها على علاقة مشبوهة بتلك الشخصية[5] . وسجل في ذكرياته كيف أنها شغفت برجل

---

(١) Ibid, 53387, J 355 - 355 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 19, 1946, No 36.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٥ في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٦.

(٣) الجمهور المصري ، عدد ٨٥ في ١٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠، عدد ٨٨ في ٨ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١، أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ اكتوبر ١٩٥٢، ص ٣.

(٤) أخبار اليوم، نفس العدد

(٥) F.O. op. cit,

في مثل سن أبيها حيث لديه الفراغ الذي يفتقده هو خاصة في الظروف التي مر بها أثناء الحرب[1] . وازداد قلبه حقداً عليه إذ اعتبر أنه يخبرها بمغامراته النسائية ليبعدها عنه ، ولما واجهها بشكه ثارت لكرامتها وأكثرت من زياراتها لبيته مما أغضبه وجعله يقف أمامه في انتخابات عام ١٩٤٤ ، وتتبعه ، ووضع التليفونات تحت المراقبة ، ورغم أنه لم يجد ما يدين الطرفين ذهب إلى الأميرة سميحة لتمنع فريدة من زياراتها ، ولكنه وجد منها السلبية[2] .

وضيق فاروق الخناق على زوجته، وفي إحدى المرات طلب من محمد حسن الاتصال بسائق سيارتها وسؤاله عن ميعاد خروجها وعودتها والمكان الذي تذهب إليه ، وكان يعتقد أنها عند وحيد يسري ، ولكن بين أنها ذهبت لأمها ، وعندما علمت أن زوجها يتجسس عليها ثارت ثورتها عليه وفضحت تصرفاته أمام خادمه . ومما يذكر أنه سيطر عليه الإحساس بأن وحيد يسري يريد التخلص منه وبمساندة فريدة تنفذ الخطة ، فكان ذلك من الأسباب التي جعلته يشدد الرقابة عليها[3] . واتهم غريم الملك في قضية القنابل التي فجرت يوم عيد الجلوس الملكي عام ١٩٤٧ وقبض عليه ولكن أفرج عنه بكفالة ، وحتى يبعد التهمة ذهب إلى القصر وسجل اسمه في سجل التشريفات[4] . ورغم ذلك وحتى بعد طلاق فريدة لم ينل الرضا الملكي ، وتدخل القصر وحذف اسمه من انتخابات عام ١٩٥٠ ، ومنع كريم ثابت إذاعة المقطوعات الموسيقية التي وضعها[5] . ومن المتفق عليه أن الأخلاق الحسنة والسمعة الطيبة اللتان تمتعت بهما فريدة كانا يمثلان حاجزاً أمام أية دفعة للانتقام من خيانات فاروق لها ، هذا بالإضافة إلى أنها بعد انفصالها عن الملك لم تتزوج بمن اتهمت

---

(١) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 26, 1952.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣.

(٣) نفس المصدر، عدد ٤٠٨ في ٣٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣.

(٤) F.O. Op. Cit, 63021, J 3165 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, July 4, 1947, No 1495.

(٥) الجمهور المصري، عدد ٨٨ في ٨ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١.

فيه ، ومن ثم فإن إثارة مثل هذه الضجة كمنت وراءها رغبة فاروق في التشويش على سمعتها حتى لا يكون وحده في هذا الميدان ، وإعطاؤه الفرصة لتنفيذ إجراء الطلاق الذي كان يخشى أن يؤثر على الشعب ليقينه من أنه سيتبرم من مثل ذلك التصرف في وقت بدأت تتهاوى فيه شعبيته ، أيضاً فإن للحاشية دورها حيث كانت فريدة تكرهها وتطالب زوجها بالتخلص منها ، كذلك المقربات من فاروق وخاصة بعض الأميرات اللاتي رأت كل واحدة منهن في نفسها إمكانية أن تكون ملكة مصر المتوجة فلماذا لا تبث السم حتى تنهار فريدة وتحل مكانها .

ولم تفلح أية مساع للتوفيق بين الزوجين ، وسافر فاروق في رحلته البحرية عام ١٩٤٦ ، وكان ملحوظاً أنه غادر البلاد قبل عيد ميلادها[١] . وذلك حتى لا تنقطع القطيعة . وندمت فريدة على زواجها من الملك ، وعندما دخل مستشفى المواساة لعمل عملية جراحية صغيرة لم تسأل عنه مما زاده غضباً عليها[٢] . ورأى ضرورة اتخاذ الخطوة العملية وتطليقها ، والواقع أن داخله عانى من التمزق لأنها هي الرافضة له ، ويعترف أنه كان يمكنه طلاقها كما فعل أبوه مع زوجته الأولى وذلك منذ أن لمس سلبية عواطفها ، ويذكر أن النساء الجميلات كن متشوقات لتكون إحداهن زوجة له . ولكنه رفض لأنه لم يجد بينهن فريدة واحدة ، ويقر أنه يحبها وكل ما يضايقه أنها واصلت توبيخه ، وقبل ولادة الأميرة الأخيرة لفظته ، وعقب الولادة أخطرته أنه إذا اقترب منها كزوج فإنها ستستقبله كمتطفل[٣] ، ولم يكن فاروق مغالياً في اعترافه، وفشلت جهود إثنائه عن تصميمه على الطلاق عندما عقد العزم ، ويجب أن يوضع في

---

(١) F.O.Op. Cit,53332, J 388 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Sept. 14, 1946, No 1457.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٠٩ في ٦ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣، صلاح الشاهد : المرجع المذكور ، ص ٧٠.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct . 26 , 1952 .

الاعتبار أن مسألة وريث للعرش شغلته كثيراً ، حقيقة أنه في كثير من الأحيان أنكر أن لذلك دخل ، لكنه شكل أحد أسباب الفرقة بين الزوجين ، وإذا كان الرجل العادي في هذا الوقت يطلق زوجته لأنها لم تنجب له ولداً يحمل اسمه ، فكيف يكون ملك يعتمد نظام ملكه على وراثة الذكر ، ومما لا شك فيه أن ذلك الأمر جعل أعصاب كل طرف متوترة . وحاول الملك زوغو ـ ملك ألبانيا السابق ـ عندما فاتحه فاروق في مسألة الطلاق أن يبين له أن الابن لا يحفظ العرش، وإنما الذي يحفظه أعمال الملك؛ كما لفتت زوجة زوغو الملك إلى رد فعل الطلاق على الشعب(١).

وذهب فاروق ليتناقش في الوضع مع فريدة فقالت له « اذهب وتزوج » ، وخطر له أن يتزوج مرة أخرى دون أن يطلقها ، ومن ثم يحرر نفسه ولا يعطيها الحرية(٢). ولكن هذه الفكرة لم تنضج ، كما سينتفي شرط العدل. ولم يأت منتصف نوفمبر ١٩٤٨ . إلا وانتشرت الإشاعات عن قرب الطلاق ، واختار فاروق الوقت الذي تموج فيه مصر بالانفعالات لحرب فلسطين ، أيضاً حرص أن يكون طلاق أخته مقروناً بطلاقه حتى يمتص غضب الشعب الذي يخشاه ، وكان قد سبق أن طلب من الشيخ المراغي قبيل وفاته وعندما راودته مسألة الطلاق إصدار فتوى تحرم على فريدة الاقتران بزوج آخر ، لكن الشيخ رفض كما عارض أن يصدر ما يمنعها من رؤية بناتها حيث لا يتفق هذا ولا ذاك مع الشريعة الإسلامية ، فتعرض لتأنيب من الملك لذلك الموقف(٣) . وعليه تتضح درجة الأنانية التي تمتع بها فاروق وامتزاجها بالرغبة في التعذيب والقسوة ، وتلك من سمات شخصيته.

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٤٨ صدر بلاغ رسمي من الديوان الملكي عن طلاق

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٠٩ في ٦ سبتمبر ١٩٥٢.

(٢) F.O.Op. Cit, 69211, J 5843 - 68 - 16, Andrews - Wright, Aug. 12, 1948.

(٣) Ibid, 69243, J 7397 - 914 - 16, Maclean - Culutton, Nov. 15, 1948.

فاروق لفريدة وطلاق شاه إيران لفوزية ، وتم الإشهار وأصر الملك على أن يكون بائناً ، واعتبر ذلك كرماً منه وبين أنه كان في إمكانه الزواج بغيرها ثم ردها إلى عصمته ، لكنه لم يرد الإيذاء[1] . ووضح أنه قطع أي أمل في العودة ، وأعلن تنازله لها عن تفتيش الفريدية والمجوهرات التي أهداها لها وحريتها في الإقامة ، واستردت اسم صافيناز ، وانتقلت إلى بيت والدها واصطحبت معها فادية صغرى بناتها لحضانتها ـ اشترط فاروق أنه في حالة زواج الأم تعود حضانة الابنة إليه ـ وتركت فريال وفوزية بالقصر ، وصدر الأمر بأن يكون لها مكان خاص في البروتوكول يأتي بعد الأميرات والنبيلات[2] . وتلقى الناس الخبر بوجوم وغضاضة ، ويكتب السفير البريطاني عنه للندن « بدون شك فإنه استقبل استقبالاً سيئاً من الشعب وساعد على تخفيض مكانة جلالته »[3] . ثم يعود ويذكر أنه قامت مظاهرة أو اثنتين لصالح الملكة السابقة وبالطبع لم تشر الصحافة لذلك ، كما بين أنه كان للحدث رد فعله على النساء المسلمات[4] . وبالفعل خرجت بعض مدارس البنات تهتف لها[5] . وبذلك خسر فاروق الكثير بخروجها من قصره إذ كانت تمثل رمز النقاء والشرف أمام الأعين ، وجلست في بيتها وحيدة وعندما ذهبت يوماً إلى السينما ـ في وقت كان تقرر فيه زواج الملك من ناريمان ـ هتف الناس لها « لا ملكة إلا فريدة » ، ومرة أخرى دخلت مكتبة لتشتري كتباً ، فالتفت حولها الجموع وتعطلت حركة المرور ، وأخرجها البوليس من الزحام وحذرها البعض من أن رصاصة طائشة قد تصيبها[6] . وكان

---

(١) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct 26, 1952.

(٢) F.O. Op. Cit, 69191, J 7679 - 22 - 16, Campbell - F.O, Nov. 29, 1948, No 195.

(٣) Ibid, J 7498 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Nov. 20, 1948, No 191.

(٤) Ibid, J 7679 - 22 - 16, Campbell - F. O, Cairo, Nov, 29. 1948, No 195.

(٥) أخبار اليوم، عدد ٤١٧ في أول نوفمبر ١٩٥٢، ص ١، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٥٧.

(٦) F.O. Op. Cit, 80600, JE 1941 - 17, British Embassy - Bevin, Washington, April =

المقصود تخلص فاروق منها ، بعد أن امتلأ حقداً وغيرة من مكانتها بين الشعب في وقت فقد فيه أي اعتبار لديه .

واستاء فاروق من أن اسم الملكة السابقة ما زال يدوي ، ففي ٩ أبريل ١٩٥٠ اتصل كريم ثابت بالسفير البريطاني معرباً عن استيائه حول تقرير وصل من عبد الفتاح عمرو حول مقال تحت عنوان « الاسم كان جنة ولكن الحياة كانت جحيماً » في طريقه للنشر ، وطلب الملك منع النشر ، ويبلغ كامبل حكومته لتنفيذ الرغبة الملكية خاصة وأن إجراءات الزواج الثاني تجري كما يبين أن المقال سيكون له أثره الهدام على العلاقات معه[1] . ولم تغفل الصحافة المعارضة الإشارة لصافيناز والتي حملت الكثير من المعنى ، أما هي فقد هنأت فاروقاً على زواجه الثاني وعلى ولادة ولي العهد[2] ، وكان في ذلك علو منها وسمو وخاصة أن الأمر حساس ، لكن قلبها لم يحمل كرهاً ولا ضغينة ولذلك احتفظت بحب الجميع لها لدرجة أنه بعد تنازل الملك عن العرش تصدرت صورتها غلاف المصور وعلق عليها « حبيبة الشعب »[3] . وبذلك يتضح كيف أثر الزواج الأول لفاروق على حياته الخاصة .

أما عن ارتباط حياة فاروق بهوى النساء ومغامراته معهن ونزواته العاطفية ، فقد ارتكزت على اعتبارات معينة إذ جاء إلى الدنيا بعد طول الانتظار ، واقترن منذ نعومة أظافره بالجنس الآخر ، أمه ومربيته وأخواته ،

= 19, 1950, Life Magasine, April 3, 1950,

الجمهور المصري، عدد ٨٢ في ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص ٥، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣١.

(١) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 15, Campbell - F.O, Cairo, April 9, 1950, No 325.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٣٧٦ في ١٩ يناير ١٩٥٢، ص ١.

(٣) المصور، عدد ١٤٥٢ في ٨ أغسطس ١٩٥٢، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣١.

وأعـطي له الاهتمـام الخاص كـولد ووريث للعـرش ، فأحس بقـوة عنصره ، وعندما سافر إلى بريطانيا للتعليم ، وبحكم اندمـاجه مـع بعض الزمـلاء عرف طريق الفتيات حيث أن ظروف المجتمع تجعل مثل هذه الأمور مسألة عادية ، وعقب عودته لمصر حد ارتباطه بفريدة من التوسع في مثل تلك العلاقات ، كما أن حبه لها ألزمه في بداية الزواج بالإخلاص لها ، لكن الحال لم يستمر لأكثر من عامل ، الحاشية المقربة وعلى رأسها بوللي الذي زين له أعمال الشيطان ، ورغبته الكامنة في الاستيلاء عنوة على المرأة وخاصة إذا لم تكن خـالية وهـذا يدخل تحت حبه لاقتناء أملاك الغير ، وذلك الإحساس بأن كل شيء مسخر له وخاضع لإرادته ومن ثم فإن سعادته تكتمل باستسلام النساء له وخضوعهن لرهن إشارته شأنهن في ذلك شأن رجال الـدولة . ولعـل أهم عامـل ما كـان يعانيـه فسيولوجيا ، فقد ذكر حسين سري للسفير البريطاني أنه تأكد من حقـائق معينة جعلته يثق في أن الملك لا يذهب مع النساء إلى آخر المطاف ، هذا وقد قرر طبيبه أن بعضاً من غدده لا تؤدي وظائفها تماماً حتى إنه كانت هناك فكرة لإجراء عمليـة للغدد الخـاملة ، وهنا سـأل لامبسـون رئيس الـوزراء كيف أنـه أنجب بنتين ، فأجابه بأنه ليس عقيماً وإنما يفتقد مقومات الشباب ، ويعلق لامبسون لحكومته «وهـذا التركيب غيـر الطبيعي لا يستبعـد انعكاس تـأثيره على عقله» ويطلب من إيدن سؤال طبيب عن مثل تلك الحالة ، وعليه تم الاتصال بالدكتور هنري B.Henryوكان قد سبق أن أجرى الكشف عليه عندمـا كان في لنـدن ، وفي ذلك ما يفيد بأن هذا الخلل لم يكن طارئاً ولكنه يعود لفترة ما قبل الزواج ، ورأى الطبيب الانجليزي أن يقـوم كونصلتـو من أطباء الجيش المـوجودين في مصر لفحصه لو أراد ، كما أبلغت الخارجية البريطانية سفيرها للاتصال بالطبيب المذكور وعمل التسهيلات اللازمة لـه إذا كانت زيـارته للملك ضـرورية(*) . ولكن على ما يبدو أن الحالة استمرت على ما هي عليه ، وبالتالي انعكس ذلك

---

(١) F.O. 954 - 5, Part 1 - Eg - 41 - 41, Lampson - Eden , Cairo, Sept, 22, 1941, Eg - 41 - 43, Seymour - Lampson F.O, Oct. 4, 1941, No 3427.

على تصرفاته ، فأراد أن يظهر بما يدل على أنه في كامل قواه الشبابية . وتجمعت العوامل لتعطي نتيجة واحدة وهي انجرافه في درب الهوى دون الاكتراث بالدين أو التقاليد ، مؤمناً بأن حياته الشخصية ملك له وحده .

ويبدأ يسبح مع هذا التيار عقب بداية الحرب ، وكان بوللي قواده الأول ، وتردد الحديث بين الناس عن تعلقه بالأجنبيات ، وبالطبع فإن للإيطاليات مكانة حتى إنه بتدخل من القصر أطلق سراح المعتقلات من القوادات الأجنبيات المشهورات في الإسكندرية(١) . وأحياناً كانت عيناه هي التي تختار المرأة المفضلة له ـ ولو بصحبة رجل ـ ويتولى بوللي إحضارها بأية طريقة ، وأحياناً أخرى يتولى الأخير الاختيار ، فينصب شباكه ويدفع بالصيد لمليكه(٢) . ويُذكر أن الأميرة شويكار أسهمت بنصيب في خلق أجواء دفعت الملك إلى الرذيلة ، وهي الزوجة الأولى لفؤاد لكنه طلقها ، فانتابها شعور دفين بأنها أحق من نازلي في المكانة التي احتلتها ، ومن ثم رأت استدراج ابنها إلى تلك الحفلات التي أقامتها لتبعده عن الطريق المستقيم وتنتقم لنفسها من أمه ، وأن المدعوين لها أصبحوا بطانة الملك فيما بعد وعلى رأسهم هيلين موصيري وهي سيدة يهودية من القوادات المعروفات(٣) . أيضاً يُذكر أنه عقب حادث ٤ فبراير ، ولرغبة الأسرة المالكة في التخفيف من الصدمة عن فاروق أقيمت الحفلات في قصور الأمراء والأميرات حيث حضرها ، وأنه خرج للنوادي الليلية ليفرج عن نفسه للسبب عينه(٤) ، وحقيقة أن مثل هذه الأجواء تدفع إلى الهاوية ، ولكن فاروقاً

---

(١) Ibid,

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ في ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١، ما كليف: المرجع المذكور، ٧١ ، Derosne : Op. Cit , P. 133 .

(٣) Ibid, pp. 118 - 120, 122, 124. ، الأهرام عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٨ شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٤) محسن محمد : التاريخ السري لمصر ، ص ٣٩٣ ، جلال الدين الحمامصي : =

أساساً كان لديه استعداد ومقومات الانحراف. وكانت الحفلات أمثلة للا أخلاقيات وخاصة تلك التي يتنكرون فيها بملابسهم أو يتحررون منها[1].

وصاحب فاروق الأميرة مهوش زوجة سعيد طوسون بعضاً من الوقت ثم تحول إلى النبيلة فاطمة زوجة حسن طوسون إذ أعجبته ، لكنه لم يجد منها القبول فتمسك بها وأراد امتلاكها ، وفي إحدى المرات رأى أن يدفع بها لحمام سباحة قصر عابدين وعندما نبهها أحد الحاضرين غضب وقال « لقد شعرت أنها سعيدة بثوبها الجديد ، فأردت أن أحطم غرورها »[2] ، وصحبها معه في رحلته للبحر الأحمر في أغسطس ١٩٤٤ ، ومن الملفت للنظر أن زوجها كان معها ، وحدث لبس في المناطق التي زارها فاروق إذ اعتقد الناس أنها الملكة ، وعندما نقل إليها ذلك استاءت ، ويعلق كيلرن « ولم يكن من المستحسن أن يصحب الملك هذه السيدة وبصفة خاصة في بلد إسلامي »[3] . ورغب الملك في الزواج منها لكنها رفضت التطليق من زوجها ، وما لبث الأمر أن وقع حادث له في فرنسا قتل على أثره ، وسعد فاروق ولكن النبيلة تمنعت عنه وسافرت إلى أوربا وتزوجت من أمير برازيلي ، فجن جنونه وبعث بمحافظ القاهرة ـ وهو عمها ـ إلى باريس لاقناعها بالعودة فرفضت رغم الإغراءات بأن تكون ملكة على مصر ، والتهديدات بسحب لقبها ومصادرة أملاكها ، وعليه حرمها فاروق من لقبها بعد أن حرمته منها[4] .

= المرجع المذكور ، ص ٢٥ .

(١) F.O. Op. Cit, part 2, Eg - 42 - 60, Lampson - Eden, Cairo, May 25, 1942.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٢٦ في ٣ يناير ١٩٥٣، ص ٣، كان من عادة فاروق أن يقدم على مثل هذا التصرف، ففي إحدى الحفلات أقيم ما يعرف باسم «تابلوهات حية» حيث تقف الفتيات الحسان على شكل تماثيل، ويدفع بهن في البركة التي تتوسط ساحة القصر، فينحسر ما كان عليهن من بقايا أثواب السهرة، حافظ محمود: المرجع المذكور، ص ٢١٤.

(٣) F.O.Op.Cit, Part 4, Eg - 44 - 49 , Killearn - Eden, Cairo, Aug. 14, 1944.

(٤) F.O 371 — 69211, J 6820 - 68 - 16, May 11 - Scott Fox, Cairo, Dec. 13, 1948.

وأعجب الملك بزوجة ولي عهد اليونـان ، وفي نوفمبر ١٩٥٠ نشرت مجلة لايف ماجازين مقالاً عن محاولته عام ١٩٤١ الاعتداء عليها عندما كانت تجلس مع فريدة في حجرة الرسم ، ودخل عليهما وأشار لزوجته بالخروج ثم أطفأ النور ، وخافت الأميرة أن تصفعه على وجهه حتى لا تثير مشكلة دولية ؛ فأفهمته أن زوجها ينتظرها بالخارج وأنها تحبه كثيراً، فأقعدته عما ينويـه، وعقب نشـر المقال احتجت مصـر واعتبرت في ذلـك اعتداء على ملكهـا وشعبهـا ، ونشرت الصحافة بياناً بإنكار الحادث ، وطلب السفير اليوناني في القاهـرة من وزير خارجيته إذاعة عدم صحة الخبر ، وكذبـه سفير مصـر في أثينا ، وقـامت مظاهرات حول السفارة اليـونانيـة ، وبعث ملك اليونـان وكيل وزارة خـارجيته كمبعوث خاص لفاروق لإنهاء الأزمة الدبلوماسية[1] . ومن المعروف أن العلاقة ربـطت بين الملك وولي عهد اليـونان وزوجتـه ، وقد التقت الأخيـرة بالسفيـر البريطاني في عشاء ببيت آل لطف الله وقصت عليه محاولـة فاروق السـابقة ، ـ كلمته عن علاقته بهيلين موصيري وأنها تحتفظ بتليفون خصص لاتصال الملك بها وقت أن يريد أن تعد له ما يطلبه ـ وذكرت له حادثة تتلخص في أن فاروقاً دخـل منزلهـا من السلم الخلفي وتوجـه لحجرة نـومها فـأغلقهـا الخـدم عليـه وأخبروها وكانت بالطابق السفلي حيث يقام حفـل ، وفشلت جهودهـا وزوجها في اقناعه بالنزول ، فـاستعانت بـأميرتين من أسـرة طوسـون وبصديقتـه هلين موصيري مما جعله يعود من حيث أتى ، وقد علق إيدن على ما نقله كيلرن إليه بأن فاروق شخص شاذ[2] . إذن فما ذكرته المجلة الأمريكية يتـواكب مع مـا حدث بين الملك وتلك الزوجة .

---

(١) No 553, Derosne : Op. Cit, p. 134.
F.O.Op.Cit,80601, JE 1941 - 38, Smith - F. O, Cairo, 30, 1950.
السياسة، عدد ١٨٦٢ في ١٧ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٢.

(٢) F.O. 954 - 5, part 4, Eg - 44 - 43, Killearn - Eden, Cairo, June 17, 1944, Eg - 44 - 45, Eden - Killearn, June 28, 1944.

وكثرت زيارات فاروق إلى الزوجات ، فينقل كيلرن لوزير خارجية دولته أنه عقب وصول الليدي بارك زوجة قائد الطيران البريطاني في أغسطس ١٩٤٤ ذهب الملك بعد العشاء إلى منزله ليرحب بوصولها ، مما أدهش الزوجة[١] ، أيضاً يقوم بزيارة زوجة مساعد الملحق العسكري الأمريكي[٢] . وقد ذكـر في ذلك الوقت أنه كان يتردد على منزل طبيب هو ابن علي أيوب الوزير السعدي السابق ، وإحدى المرات دخل الزوج ليجد زوجته مع الملك ، وفي الحـال خرجت طلقة من عمر فتحي كبير اليـاوران لتردي الـزوج قتيلاً، ومحيت آثار الجريمة وأجـري اللازم سـريعاً وحـررت النيابـة المحضر بـأنه انتحـر لأسباب غامضة ، وحاول علي أيوب إثارة القضية ولكن أحمد حسنين تدخل واقنعه أنه انتحر ، وأثناء مرافعته في قضية أمين عثمان اشتبك في مناقشة مع النحـاس ، فما كان من الوفديين إلا أن انتظروه في ردهة المحكمة هاتفين « رحم الله ابن علي أيوب » ، وفي اليوم التالي نشرت صحيفة صوت الأمة الخبر ، فاستدعى رئيس التحرير للتحقيق معه وقذف به في السجن[٣] . وفي ذلك ما يشير إلى أن المسألة جريمة ارتكبت وليست انتحاراً وعلى أية حال فإنه لا يستبعد أن تكون حدثت حيث استباح فاروق لنزواته كل شيء .

وأصبحت النساء أدوات تسليته ، فتأتي التقارير للسفارة البريطانية لتشير بأنه كان يقضي وقتاً على شاطىء الإسكندرية مع إحـدى السيدات يسبحـان ، وأنه يمضي لياليه مع صحبته التي يدخل فيها العنصر النسائي لساعة متأخرة ، وأن الناس يهزون رؤوسهم لذلك[٤] . ويسجل الممثل الدبلوماسي البـريطاني

---

(١) Ibid, Eg - 44 - 49, Killearn - Eden, Cairo, Aug. 14, 1944,

(٢) انظر فصل النسر والدب .

(٣) Derosne :Op.Cit,p. 126. ، الجمهـور المصري، عـدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١ ، ٨.

(٤) F.O. Op. Cit,

في جدة أنه أثناء الرحلة الملكية في البحر الأحمر في خريف ١٩٤٥ أذيع عن وجود مجموعة من الفتيات علي احد اليخوت الملكية [(١)]. وعقب عودة فاروق منها حجز فندقاً فخماً بالفيوم وأقام وليمة لعدد كبير من الجنسين ، وتألقت الآنسة زغيب كملكة للجمال في هذا الحفل ، وارتبط بها ، وتنقل مدام قطاوي الصورة كاملة لكيلرن ، ففي الاحتفال برأس السنة الميلادية لعام ١٩٤٦ الذي أقامته الأميرة شويكار ، استاءت الأميرات حينما أخذت تلك الآنسة مكانها على مائدة الملك بينما لم تجلس إحداهن عليها ، وأن الأميرة مهوش والتي كان فاروق يفضلها لوقت قريب حدثتها عن تصرفات الملك السيئة وغبائه [(٢)] . وبذلك أصبحت أخبار الملك النسائية تتردد على الألسنة .

ومع بداية عام ١٩٤٦ ظهرت في حياة فاروق شخصية نسائية ، هي فتاة يهودية من الإسكندرية تدعى ليليان كوهين ، اكتشفها أحد المنتجين السينمائيين على قهوة ، فالتقطها للعمل كممثلة وأعطاها اسم كاميليا ، وكانت في السادسة عشرة من العمر ، وشاهدها الملك في الأوبرج فأعجب بها وأرسل لها كريم ثابت الذي صحبها لقصر عابدين ، والتقي بها فاروق وفتنته وتمكنت بذكائها من لمس عيبه وتغلبت عليه ، ولذا أصبحت لها ركيزة في داخله وتنقلت معه في أماكن لهوه ، وبعث بها إلى قبرص ثم سافر إليها وأقاما في فندق بأحد التلال المحيطة بنيقوسيا ، ونقلت وكالة الأنباء خبر اللقاء مما أغضبه واعتقد أنها الموصلة له وتركها وأبحر إلى تركيا ثم عاد إليها بعد أن هددته بالانتحار ، ولكنه عاد وقطع صلته بها لمدة حوالي العام ، وبعده التقى بها ، ثم طلبت حمايته حتى لا يقبض عليها كيهودية أثناء حرب فلسطين ، فأسكنها أحد شاليهات الإسكندرية وكان يزورها سراً [(٣)] ، وانتهت العلاقة بمصرعها في

---

(١) F.O. 371 - 45927, J 3751 - 3 - 16, Graffley - Smith, Jedda, oct. 24, 1945.

(٢) Ibid, 45928, J 4024 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 27, 1945, No 2489, F.O. Op.Cit, 53387, J 355 - 355 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan 19, 1946. No 39.

(٣) ماكليف: المرجع المذكور، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٧، ١٠٩ ، ١١٠ ـ ١١٢، ١١٤، =

حادث طائرة ، وتلقى فاروق النبأ وهو في دوفيل في صيف عام ١٩٥٠ ، فيوفد ياوره لاستطلاع النبأ[١] . وكان قد أرسل لاستدعائها .

ونشأ بين فاروق ومقلمة أظافره علاقة ، وهي يونانية كانت تمتلك صالوناً للحلاقة ، وأحضرها بوللي للقصر ، وشغف الملك بها وقدم لها الهدايا القيمة ، وصحبته لرحلته إلى دوفيل ، ولما علم أن هناك حلاقاً يونانياً ربطته بها علاقة من قبل عمل على إبعاده بحجة أنه من الخطرين على الأمن[٢] . وشغلت ناهد رشاد - زوجة الطبيب يوسف رشاد كبير أطباء البحرية الملكية - مكاناً لدى فاروق ، وقد التحقت بالقصر وصيفة شرف للأميرة فوزية ثم لناريمان ، واختار لها مخدعاً قريباً منه ، وكتبت الصحافة الأمريكية عن جمالها بمناسبة تطوعها للمساهمة في أعمال التمريض في حرب فلسطين[٣] . ولما كانت تقيم في بيت بالعتبة دفع لها خمسة آلاف جنيه ثمن تأسيس شقة أخرى في مكان هادىء بالجيزة ، وهام بها وكثرت زياراته لها ولعبت هذه السيدة دوراً كبيراً في حياته ، وراودها الأمل في أن تكون ملكة مصر ، ورافقته في الداخل والخارج ، ورغم علمه بنوعية العلاقة التي ربطتها بالضابط مصطفى صدقي وتمنعها عنه إلا أنه ظل يخطب ودها ويقضي أكثر الليالي بمنزلها مما كان يعرضه للأخطار[٤] .

وصاحب فاروق الأمريكانيات[٥] ، وحدث أنه في إحدى المرات وأثناء عودته من أنشاص للقاهرة ومعه مجموعة منهن ، فوجىء - في الطريق إلى

= حلمي سلام : المرجع المذكور ، ص ص ١٢٧ - ١٣٠ ، عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ٢٠٥ .

(١) الأهرام ، عدد ٢٣٣١٩ في أول سبتمبر ١٩٥٠ ، ص ١ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ٢٤١٢٨ في ٥ ديسمبر ١٩٥٢ ، ص ٧ .

(٣) أخبار اليوم ، عدد ٢٤٣ في ٢ يوليو ١٩٤٩ ، ص ٩ .

(٤) الأهرام ، عدد ٢٤٥٣٩ في ٢٦ يناير ١٩٥٤ ، ص ٩ ، عدد ٢٤٥٦٠ في ١٦ فبراير ١٩٥٤ ، ص ٩ ، قضية عبد القادر طه ، انظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٥) انظر فصل النسر والدب .

قليوب ـ بجذع شجرة يسد عليه الطريق ، وعندما نزل أحاط به ثلاثة لصوص ومعهم مدافع رشاشة ، وأخذوا ما معه ومع النساء ، ولم يسفر عن شخصيته ، وعندما عاد اتصل بوزير الداخلية ، وتحركت أجهزة الأمن ، وأحضر أحدهم ، وذكر أنه أطلق عليه النار[1] . ونقل الملك نشاطه أحياناً على اليختين المحروسة وفخر البحار داخل مياه الإسكندرية ، فقد صحب في إجازة عيد الفطر في أغسطس ١٩٤٨ راقصتين يونانيتين وراح يلهو معهما[2] . وكانت مثل هذه النوعيات تستدعي خصيصاً له ، أيضاً حضرت له من تدعى جاكلين دوني ملكة جمال أوربا لعام ١٩٤٩[3] . كذلك مارس تلك الأفعال في مستشفى المواساة بالإسكندرية حيث أعد له فيها جناح خاص تكون من ١٧ حجرة عدا الصالونات وغرف الحاشية ، وكان يستقل الديزل الملكي من القاهرة لينزل به على مقربة من المستشفى وهيأ له مديرها المناخ الملائم ، كما أسهمت كل من راشيل رئيسة الممرضات وماري وكيلتها في إقامة الحفلات الساهرة بالمستشفى حيث يراقص فاروق من تحلو له ، وكانت إيريس فتاته الأولى المفضلة ، ويسافر النقيب لينتقي الممرضات من هولندا وألمانيا ، وعند حضورهن يستعرضهن الملك ، وأحياناً ينتدب منهن من تعمل في القصر[4]. وانتابته تصرفات اتسمت بالغرابة ، فقد وجدت غرفة سرية إلى جوار حمام السباحة بالقصر وبها نوافذ زجاجية صغيرة تغطيها مياه الحمام ، وكان يتسلى بالنظر منها إلى من ينزلن للسباحة من مدعواته دون أن يعرفن أن هناك من ينظر إليهن[5] . ويرجع ذلك

---

(١) الجمهور المصري ، عدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١١ .

(٢) F.O. Op. Cit. 69211, J 5843 - 68 - 16, Andrews - Wright, Alex. Aug 12, 1948.

(٣) حلمي سلام : المرجع المذكور ، ص ١٦٤ .

(٤) الأهرام ، عدد ٢٤٠١٩ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٧ ، عدد ٢٤٠٢٣ في ٢٠ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٤ ، عدد ٢٤٠٥٩ في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ١ ، عدد ٢٤٤٤٨ في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، محاكمة د. النقيب إمام محكمة الثورة .

(٥) حافظ محمود : المرجع المذكور ، ص ١٢٩

إلى عوامل داخلية فرضت نفسها على سلوكه .

وجاءت الرحلة الخاصة بصيف عام ١٩٥٠ لتمثل قمة استهتار وطيش فاروق ولتهوي به إلى القاع فقد سافر على اليخت فخر البحار في ١٠ أغسطس تحت اسم « فؤاد باشا المصري » حتى يتمكن من إطلاق حريته كما يريد ، وطار كريم ثابت مع حسن عاكف الطيار الخاص للملك ليكونا في استقباله في أول ميناء يرسو فيه اليخت الملكي ، ووصل دوفيل ، وكان قد حجز له ولحاشيته ٢٥ غرفة في فندق دي جولف ، وانتفت صفة السرية التي رغب فيها وتخلى عن الاسم المزيف ، ووقف أمام الفندق ٦٠ صحفياً[١] ، حيث وجدوا المادة الصحفية التي تثريهم . وأقيم أول حفل في دوفيل غنت فيه المغنية الفرنسية أني بيربيه أنشودة النيل ، وبناء على تحكيم الملك أعطاها جائزة مخصوصة ، وهي ممن تلق إعجابه إذ سبق أن غنت أمامه في الاسكارابيه وتعلق بها ، وترددت على القصر عن طريق بطاقة بوللي[٢] . وفي الحفل

(١) الأهرام، عدد ٢٣٢٩٨ في ١١ أغسطس ١٩٥٠، ص ٤، آخر لحظة، عدد ٨٥ في ١٦ أغسطس ١٩٥٠، ص ١، أخبار اليوم، عدد ٣٠٢ في ١٩ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦، بلغ عدد أفراد الحاشية ٥١ شخصاً من بينهم ١٤ من رجال البوليس السري، وصحب معه ١٣ سيارة كاديلاك وثلاث لوريات ، وقد تعجبت الصحافة الأجنبية من مثل تلك الحاشية،

F.O. Op. Cit, 80601, JE 1941 - 35, Hankey - F.O, Sansebastian, Sept. 13, 1950, No 1633,

وأطلق عليه اسم Le Comotive أي القاطرة لأنه كان يسير في المقدمة وسيجاره الكبير الطويل في فمه ينفث منه الدخان، ورجال الحاشية وراؤه كعربات القطار، وكانت مطابخ الفندق مستعدة طيلة الأربع والعشرين ساعة لأنه قد يطلب الأكل في أية لحظة ، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠، أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ في ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ص ١ ، ٨، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

رقصت سامية جمال وهي الأخرى لها الحظوة لديه ، بالإضافة إلى الفرقة الباريسية وراقصات نيويورك، وتسابقت الصحف الفرنسية في وصف الحفل واعتبرته ليلة من ليالي ألف ليلة وليلة[١] .

وتتبعت الصحافة البريطانية تحركات فاروق ، وبذلت سلطات البوليس المجهودات لإبعاد الصحفيين لدرجة أنه أثناء تناوله للغداء في أحد الفنادق لاحظ أن الستارة المجاورة لمقعده تتحرك ، وكان وراؤها مصوراً صحفياً متنكراً في زي امرأة، فقبض عليه البوليس[٢] . وكتبت ديلي أكسبريس تحت عنوان « حاكم من الشرق الأوسط يروح عن نفسه » تصف كل خطوة له خاصة عاداته الملتفة[٣] . ونشرت فرانس سوار مقالاً بعنوان « الملك يلهو » ذكرت فيه أنه استقبل سامية جمال في جناحه الخاص واستمر اللقاء ساعة إلا ربعاً[٤] . ووصف مراسل الأسوشيتد برس حالته وقت رقصها فقال إنها تقف على المسرح شبه عارية ترتجف كالمجنونة في موجة من الانفعال الصارخ ، فيفقد فاروق السيطرة على أعصابه ويندفع ليصفق ومن ورائه حاشيته[٥] . وبطبيعة الحال انتهزت الصحافة الأوربية والأمريكية هذه الفرصة جيداً ويشير هيكل ـ الذي كان في أوربا وقتها ـ إلى ما كتبته تلك الصحف والأثر الذي تركته على المصريين هناك حتى إنهم كانوا يخجلون لذكر جنسيتهم[٦] .

---

(١) البلاغ، عدد ٨٨٥٥ في ٢١ أغسطس ١٩٥٠، ص ١ ، عدد ٨٨٥٩ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ١ ، الأهرام، عدد ٢٣٣١١ في ٢٤ أغسطس ١٩٥٠، انظر فصل صوت الأقلية .

(٢) أخبار اليوم، عدد ٣٠٣ في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦ .

(٣) F.O. Op. Cit. JE 1941 - 31, F.O, Minute, Aug. 22, 1950.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤١٧ في أول نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ٥ .

(٥) آخر ساعة ، عدد ٩٢٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٣ .

(٦) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ١ ، ص ٣٠١.

وأسرعت الغانيات والتفغن حول الملك ، فأحاطته اثنتان من الممثلات الفرنسيات ، وكلفته إحداهن الكثير[1] ، وتنشر فرانس برس « اشترى فاروق بعض المجوهرات الثمينة من محلات فان كليف ، ولكن لم يعرف بعد من التي ستفوز بهذه المجوهرات ، هل ستكون سامية جمال هي الفائزة أم الراقصة شيرين أو جيمونا أم المغنية أني بيربيه؟ إنه على كل حال يحمل المجوهرات في جيب سترته الأيمن ، ويقال أن سونيا عارضة الأزياء في محل كارفن ستكون الفائزة »[2] . وأعجب في دوفيل بفتاة تدعى ميمي ميدار ابنة أحد أثرياء الأمريكان ، ونشرت الصحافة الفرنسية محاولاته للإيقاع بها سواء تلك الورود التي كان يرسلها إليها أو القبلة الجائعة على يدها أو دعوتها لزيارة مصر[3] . وراح يتنقل ، فذهب إلى بيارتز ثم وصل إلى سان سباستيان بأسبانيا ومعه حاشيته الضخمة ثم سافر إلى كان ونيس ومونت كارلو ، وخلال وجوده في الأخيرة طلبت نظارة الخاصة الملكية من وزير المالية سرعة تحويل مبلغ ٤٠ ألف جنيه إلى فرنكات فرنسية على أحد بنوك المدينة لتغطية مصاريف العودة[4] . وفي ذلك ما يدل على خلل الميزانية نظراً لما أُغدقَ على المرافقات من أموال وهدايا . وعاد فاروق إلى مصر بعد أن قضى حوالى ٧٠ يوماً في ممارسة نزواته، وكتبت ساندي ديسبتش تصفه بالرجل ذي النظارة السوداء ـ وضعها عقب إصابة إحدى عينيه في حادث القصاصين ـ وتبين أنه عاد لبلاده من رحلته التي كان كل همه فيها إغراء الفتيات الصغيرات ، واختتمت بقولها « إن هناك أسباباً عديدة لإزعاج الشعب منها قيام الملك برحلة فاخرة

---

(١) Derosne : Op. Cit, p. 135.

(٢) حلمي سلام: المرجع المذكور، ص ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ٦١.

(٣) آخر ساعة، عدد ٩٢٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٣ ، حلمي سلام: المرجع المذكور، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٧ .

(٤) روز اليوسف، عدد ١١٦٥ في ١٠ أكتوبر ١٩٥١، ص ٤ .

تكلفت الكثير في الوقت الذي يعاني الشعب فيه الفقر»[1] . ولم يكن الملك يهتم بـالأسباب طـالما أرضى نفسـه ، وكما هـو معلوم فـإنـه أقـدم على تلك التصرفات في هذه الرحلة بعد ارتباطه بناريمان وإن لم يكن خطبها رسمياً .

أما عن الحاشية الملكية فقـد اختلفت أوضاعهـا تمامـاً بين عهدي فؤاد وفاروق ، فرغم أن تكوينها شبه مماثل ـ أخرجت بعض العناصر وأدخلت أخرى في عهد الأخير ـ إلا أن أسلوب معاملة الملكين لها تناقـض ممـا أعطاهـا الفرصـة لتصبح أداة التحكم في فاروق وخاصة أن ظروف توليه العرش في سن صغيرة اخضعته لإغراءاتها ، وبالتالي استسلم لها تدريجياً ، وليس المقصود التعرض هنا لدواوين القصر ، ولكن الهدف هو إبراز دور غير المسئولين في القصر الذين أصبحت لهم المكانة المرموقـة فيه بعـد انسحاب المسئـولين وإخلاء الـطريق لهم . وأصدق تعريف للحاشية مـا كتبه فكـري أباظـة في المصور « هي تلك الشلة التي تكتنف الحاكم، والتي تحاصره وتحيط به في أوقات الفراغ وأوقات السمر وأوقات الفسحة وترويح النفس ، والتي تناجيه ويناجيها في معـزل عن العمل الرسمي ، والتي تنقل له الأخبار وتدبر له النمر وتذيع عنه الدعـاية وتنشـر له الإشاعات وتحمسه أو تعزيه وتضله أو تهديه »[2] . ولما كان فاروق قـد عاش طفولة مغلقة، وجدت فيه الحاشية العجينة التي تشكلها وفق رؤيتها ومصلحتها.

كـانت أولى الشخصيـات التي تمكنت من الملك ونجحت في قيـادتـه والتصقت به شخصية بوللي ، وهو إيطالي الجنسية ، ولـه من الذكـاء والنشاط وفن الأسلوب ما يشهد له ، التحق بالقصر عام ١٩٢٢ وعمل كهربائياً ، ويبدو أنه لم يكن مرغوباً فيه ، فعقب وفاة فؤاد استلم أمراً بترك القصر فلجأ لفـاروق فأبقاه[3] ، وبسرعة فائقة استحوذ على قلبه حتى لقد وصل الأمر أنه تخطى كل

---

(١) F.O. Op.Cit. JE 1941 - 38, Sunday Dispach, Nov. 19, 1950.

(٢) المصور، عدد ٧٦٦ في ١٦ يونيو ١٩٣٩، ص ١٤ .

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٠٥ في أول يونيو ١٩٥٣، ص ٥ .

حاجز وأصبح ينادي مولاه بكلمة « شيري » أي عزيزي ، بينما يناديه الآخر باسم بلبل[1] . ورقاه إلى أن أصبح مديراً لشئونه الخصوصية وأنعم عليه برتبة البكوية ، وكانت غرفته متاخمة له ومكتبه يقع تحت جناحه . وقد وضحت المهمة الملقاة على عاتقه كقواد والتي أداها بنجاح منقطع النظير ، حيث استخدم طرقاً متعددة في هذا الشأن . وأحب فاروق بوللي ورغم ظروف الضغط عليه من جانب بريطانيا مع بداية الحرب بشأن إبعاد الحاشية الإيطالية ، إلا أن تمسكه به فاق الحد حيث لازمه كظله في غدواته وروحاته ، وشغل حيزاً كبيراً في التقارير البريطانية ، ونال اهتماماً كبيراً من المسئولين البريطانيين ، واستاء كيلرن من مصاحبة بوللي للملك حتى عندما خرج لمشاهدة مناورات الأسطول البريطاني ، فيذكر لحكومته « لقد أغمضت عيني ولكني أعجب ممن يعملون في القصر ، وكيف أنهم لم يخطروا الملك بمنعه »[2] . ويندم على أن لندن وافقت على إبقائه بجوار مليكه ، ورأى أنه يمكن عن طريق عبد الفتاح عمرو تقليص نفوذه وقص أجنحته ، حيث أوضح الأخير أنه في إمكانه القيام بذلك[3] ، ولكن كان من المستحيل تنفيذ هذا التخطيط إذ ظل بوللي الملك غير المتوج ، وكان بالإضافة إلى مهنته المعروفة يشكل ثقلاً في صفقات الملك وعملياته المالية المريبة ، وقد وقع عليه الاتهام في قضية الأسلحة الفاسدة ، وطبيعي أن يبرأ ، وأصبح بالنسبة لفاروق كل شيء ، وعد مكتبه للشئون الخصوصية بمثابة دويلة ضمت الأسرار الملكية ، حتى إنه عند قيام حركة الضباط الأحرار وأثناء التفاهم بشأن تنازل الملك عن العرش طلب أن يصحبه معه .

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٧٥ في ١٧ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١٠، الجمهور المصري، عدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٥.

(٢) F O.Op.Cit, 45919, J 1030 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 12, 1945, No 58.

(٣) Ibid, 41335, J 4409 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 29, 1944, No 241, F.O. 141 - 1002, 1614 - 44, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 29, 1944, No 267.

أما بقية المجموعة الإيطالية التي ورثها فاروق عن أبيه فضمت جيورجيو جارو G. Garro والذي يعمل بالقصر حلاقاً منذ عام ١٩١٩، وبترو دولا فالي Pietro Valle مساعده وكان يعمل في قهوة بسيدي المتولي بالإسكندرية قبل التحاقه بالقصر، وجاءت تقارير البوليس لعام ١٩٣٩ بأنهما كانا يصحبان فاروق في الملاهي الليلية بالإسكندرية[١] ، وكافاتسي Cavatsi مدرب الكلاب، وميلانيزي Milanizi رئيس فرقة موسيقى القصر، وفيروتشي كبير المهندسين، والأخير عرف بتأثيره على فاروق وانشغال بريطانيا به إبان فترة الحرب واتهامه بالعمالة الإيطالية[٢] . وارتمى الملك في أحضان هؤلاء واستأنس بهم وخضع لإرشاداتهم معللاً بأن الذي ألجاه للانخراط في سلكهم فقدانه للسعادة الزوجية[٣] . ومما يذكر أنه منح بوللي وجارو وبترو وكافاتسي الجنسية المصرية ، وأصر على أن تجري لهم عملية التختين حتى يضفى عليهم الطابع الشرقي[٤] . وكان مثل ذلك العمل يدخل على قلبه البهجة والسرور . وانجرف البعض منهم في تيار الصفقات حيث ثبت أن مدرب الكلاب مشاركاً في المضاربات[٥] .

ويجوار الخدم الإيطاليين ، هناك شماشرجية ـ يطلق عليهم أيضاً أمناء خصوصيين ـ ويقومون على خدمة الملك في مكتبه وغرفته الخاصة ، وهم ثلاث خليل الكردي ، عبد العزيز عثمان ، محمد حسن ، والأخير نوبي تفوق على زميليه لسرعة بديهته وقوة شخصيته والمكانة التي احتلها عند فاروق ،

---

(١) F.O. 371 - 23304, J 795 - 1 - 16, Lampson - Oliphant, Cairo, Feb. 15, 1939, No 341.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المحالفة في التطبيق.

(٣) ماكليف : المرجع المذكور، ص ٦٢.

(٤) نفس المرجع، ص ص ٧٠، ٧١، أخبار اليوم ، عدد ٤١٥ في ١٨ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣.

(٥) صلاح عيسى : المرجع المذكور، ص ١٣٥.

وكان قبل التحاقه بالقصر في اكتوبر ١٩٤٤ ساعياً في محل سلفاجو تاجر الأقطان المشهور ، وفي القصر تدرج بسرعة في الترقيات ، وأنعم عليه بنوط الرضا الذهبي عام ١٩٤٦ ، ونيشان النيل من الطبقة الرابعة عام ١٩٥١[١] . وأصبح يمثل أداة الاتصال بين الملك والوزراء ، وأنيطت إليه مهمة رفع البريد الوارد من الديوان ، وآمن فاروق أنه أحسن من يتولى هذه المهام ، وبذلك استطاع الاستثار بعطفه ، وتدريجياً امتلك النفوذ ، وما كان لرئيس الديوان الاتصال بالملك إلا عن طريقه ، كما أنه راح يؤشر بخطه على الأوراق الرسمية والمذكرات المرسلة من مكاتب الديوان الملكي ، ووصل به الأمر إلى التكلم باسم مليكه الذي اتخذه كمستشار له ، وحتى السكرتير الخاص للملك لم يكن يتصل به إلا عن طريق محمد حسن الذي استحوذ على مهامه أيضاً[٢] .

وارتفعت مكانة الأمين الخاص ، وقصده ذوو الحاجات ، واستغل ذلك جيداً عن طريق تاجر الطيور المورد للقصور الملكية ، حيث كان يجتمع في مكتبه بهم ليعقد الصفقات والاتفاقات ، وضح ذلك جلياً أثناء تسلط فاروق على النيابة وقت التحقيق في قضية الأسلحة الفاسدة[٣] . وبلغ مداه في السلطة ، ويذكر أنه عند قيام الضباط الأحرار بحركتهم وحصار قصر رأس التين فشل حافظ عفيفي في الاتصال تليفونياً بالملك لأن محمد حسن هو الذي تولى الرد وأصر على أنه ينقل ما يريده رئيس الديوان لفاروق[٤] . وبذلك وصل

---

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٣٣٥ في ٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٩.

(٥) نفس المصدر، عدد ٢٤٣٢٨ في ٢٦ يونيو ١٩٥٣ ، ص ٥ شهادة جلاد أمام محكمة الثورة، عدد ٢٤٣٣٠ في ٢٨ يونيو ١٩٥٣، ص ٩ شهادة حسن يوسف وشهادة جلاد وشهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة، مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٧٥ في ١٢ يوليو ١٩٥٥، ص ٢. أغفل فاروق كلية حسين حسني سكرتيره الخاص وتعذر لقاءه به، وعندما سافر للحجاز عام ١٩٤٥ اصطحب معه السكرتير الخاص المساعد أيضاً استبعده في اجتماع انشاص.

(٣) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء.

(٤) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٧٠.

الحال إلى أن يقبض خادم نوبي على زمام الأمر . واعتز الملك بالمهرج نصر فضل وهو سوداني الأب والأم ، وعمله انصب على تسليته ورفيقاته ، وعقب حادث ٤ فبراير عهد إليه بمهمة مراقبة الخدم في القصر وإعطائه تقريراً عما يتكلمون فيه وشعورهم تجاه بريطانيا[١] . وعليه يتبين أن فاروقاً أعطى للخدم سواء الإيطاليين أو المصريين السلطة ، ولكن من الملاحظ أن الأولين كان لهم الحظ الأوفر نظراً لارتباطهم بالعنصر النسائي .

واحتل محمد حلمي حسين مركزاً في الحاشية ، وبدأ حياته سائقاً في الجيش الانجليزي ثم نقل لمصلحة الركائب بالقصر عام ١٩٢٢ ، وتقرب إلى فاروق عقب اعتلائه العرش بعد أن أصبح سائقه ، وتعلم على يديه قيادة السيارات ، ومنحه الرتب الشرفية ، فارتفع من رتبة صول إلى أميرالاي وذلك دون العرض على لجنة الضباط الخاصة بالترقية ، هذا في الوقت الذي عينه مديراً عاماً لإدارة السيارات الملكية ، كما أنعم عليه بالبكوية[٢] . وأصبح رسولاً لفاروق لدى رؤساء الحكومات العربية ومندوباً فوق العادة ، وكلف بمأموريات لا تعلم الحكومة عنها شيئاً ولا حتى وزارة الخارجية ، وكان يشغل مكانة على الموائد الرسمية في الخارج دون مراعاة قواعد البروتوكول مما أثار اشمئزاز رجال السلك الدبلوماسي[٣] . أيضاً أرسل إلى أوربا في بعثات لشراء الأسلحة[٤] . وأسهم في صفقات لصالح الملك وحصل على توكيلات وكون ثروات ، وكان يسكن فوق الجراجات التي عثر على نفق بينها وبين القصر ، أعد ليستعمله فاروق في حالة الهرب ، وبعد تفتيش منزله عقب رحيل

---

(١) F.O. 954 - 5, part 2, Eg - 42 - 16, Lampson - Eden , June 1 st, 1942 .

(٢) Ibid, part 4, Eg - 44 - 49, Killearn - F.O, Cairo, Aug, 14, 1944, F.o. 141 - 952, 284 - 3 -44 G. Napier - H.E. Minister, May 26, 1944.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٤٥٢ في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٣، ص ٥ .

(٤) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٦٩، حلمي سلام: المرجع المذكور، ص ٩٧.

الملك وجدت به كمية من الأسلحة والذخيرة ومدافع سريعة الطلقات[1] ، ويبدو انها خصصت لحماية فاروق . وقد عرف عن هذه الشخصية أنها كانت في غاية السوء ووجهت تخطيطها لإرضاء الملك بشتى الصور .

وكان من الملتفين حول الملك أحمد النقيب مدير مستشفى المواساة ، ووضح دوره في استجلاب الممرضات وصرف الخمسة آلاف جنيه لكريم ثابت ، وحصل على المقابل إذ عين عضواً في مجلس إدارة إحدى الشركات العقارية وأنعم عليه برتبة الباشوية[2] . كذلك قرب فاروق إليه حسن عاكف ياوره وأصدر أمره باعتباره مهندساً حرف أ أي كخريجي كليات الهندسة مع أنه لم يتخرج من إحداها[3] . وتمتع جهلان ـ سوري الأصل ومندوب مشتريات الملك ومورد عام القصور الملكية ـ بالرضا الملكي حيث وضع على صدره النيشان ، ودوره جلي في الصفقات المالية للملك ، ومع هذا فإنه لم يكن يخلو الأمر من الغضب الملكي عليه ، ويتدخل بوللي وتتم المصالحة في الحال بعد تقديمه شيكاً بالثمن[4] . وبالطبع كان يوسف رشاد من المقربين لفاروق وخاصة بعد تلك العلاقة التي ربطته بزوجته .

ويعتبر إدجار جلاد ـ سوري مسيحي ـ من الشخصيات التي أثرت في حياة فاروق ، ومع الاحتياج إليه تدعمت معه العلاقات حتى غدا المستشار الذي لا يقدر الملك الاستغناء عنه ، ونوعيته تختلف عن سابقيه ، فهو مثقف وواع ومدرك لأبعاد الأمور ، وترجع علاقته بالقصر إلى عام ١٩٢٣ حيث كان أخوه مديراً للإدارة الافرنجية فيه ، ثم أصدر صحيفة الجورنال دي جيبت ،

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤١٦٣ في ٩ يناير ١٩٥٣، ص ١ .

(٢) روز اليوسف، عدد ١١٨٧ في ١٣ مارس ١٩٥١، ص ٩، الجمهور المصري، عدد ٨٦ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠٢٥ في ٢٢ اغسطس ١٩٥٢، ص ١ .

(٤) الدعوة، عدد ٨٨ في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣.

وراح يكتب في الصحافة ، فالتقطه أحمد حسنين ، وعقب حادث ٤ فبراير ولاه مهمة الرد على إنذارات تشرشل لما يحتاج الأمر من دقة توفرت لديه ، ويذكر جلاد أن إتمام ذلك العمل كان يجري في بيت رئيس الديوان لاعتقاده أن القصر يمتلىء بالجواسيس[1] . وعقب وفاة أحمد حسنين طلب فاروق من جلاد الاستمرار في التعاون معه وأن يرفع له مباشرة مذكرات برأيه في الموضوعات السياسية ، ونظراً لخبرته الطويلة ، فقد تمكن من تصريف أموره مع الملك حيث يقدم إليه الرأي في صفحة واحدة دون أية تفصيلات معقدة ، ومن الثابت أن فاروقاً لم يكن يقرأ ما يكتبه إبراهيم عبد الهادي الذي بلغ الأمر أنه كان يعد مذكرة من ست عشرة صفحة باللغة العربية عن محادثاته مع السفير البريطاني ، أما جلاد فبالإضافة لإعطاء الخلاصة ، فإنه يكتب بالفرنسية وبأسلوب يجعل فاروقاً يلم بالموضوع سريعاً[2] . وأصبح مقرباً إليه وملتصقاً به بعد أن لمس منه المصلحة ، وبالتالي وجد جلاد الفرصة ـ وله طبيعته الخاصة والذكية ـ للوصول إلى المكانة التي يشغلها على اعتبار أنه غير مصري ، وراح يشيد بمولاه في الصحافة وخضعت صحيفته لمؤثرات القصر ، وقام بمهام كريم ثابت في صيف ١٩٥٠ أثناء وجود الأخير مع الملك في رحلته الأوربية ، فأصبح المستشار لأنباء القصر في هذه الفترة[3] . وكان على علاقة طيبة بالانجليز يستقون منه المعلومات عن الملك ويوصلون للأخير ما يريدونه عن طريقه ، ومثل المعارضة ضد الوفد ودخل مجلس الشيوخ وانغمس في السياسة في أواخر عام ١٩٥١ ثم في تعيين وزارة الهلالي الأخيرة ، وفي الواقع فإنه شكل مع كريم ثابت توأمين في كره المصريين لهما باعتبارهما دخيلين عليهم ، وقد نقل ستيفنسون هذا الانطباع لحكومته[4] . ولهذا السبب نزل الغضب على جلاد مع

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٣٢٨ في ٢٦ يونيو ١٩٥٣، ص ٥ شهادة جلاد أمام محكمة الغدر .

(٢) F.O. 141 - 1453, 1011 - 21 - 52 G. Conversation (Murrey - Gallad) July 2, 1952.

(٣) روز اليوسف، عدد ١١٥٩ في ٢٩ أغسطس ١٩٥٠، ص ٧.

(٤) F.O. Op. Cit, F.O. 371 - 90115, JE 10110, Stevenson - F.O, Dec. 1951.

أنه لم يكن عنصراً سيئاً أوقع بفاروق كالسابقين .

وارتبط اسم الياس أندراوس ـ رومي كاثوليكي ـ بالمال الذي يسعى إليه فاروق ، وقبل أن ينال الرضا الملكي كان موظفاً صغيراً في حكومة السودان ، وعقدت الصلة بينه وبين كين بويد الذي شغل منصب مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية ، فاتخذه سكرتيراً ثم صحبه معه عندما عين مديراً لشركة صباغي البيضا ووظفه فيها ، وخلال هجوم روميل صفى كثير من الانجليز أعمالهم وسلمت الشركة كأمانة لأندراوس لحين عودة أصحابها ، وعندما عادوا نال المكافأة فعين بمجلس إدارة الشركة[1]، وجرت الأموال في يده، وتعرف على فاروق في مستشفى المواساة ، وكان من الخبث بحيث عرف من أين تؤكل الكتف ، فلازمه على المائدة الخضراء ، ورغم أنه لاعب قمار على درجة من الكفاءة ، إلا أن التخطيط تطلب أن يخسر لصالح سيده في حين أنه ضمن المزيد من المكاسب عن هذا الطريق ، وبالتالي تهافت عليه رجال الأعمال والشركات لتحقيق أكبر قدر من المصلحة ، وأصبح عضواً في نادي السيارات ولصيقا بالملك[2] . وفي نفس الوقت نال رضا السفارة البريطانية واستخدمته كما فعلت مع جلاد وإن كان على درجة أخف ، وبحكم صلته القريبة من فاروق تمكنت من استثمارها جيداً لصالحها .

وعلا شأن أندراوس بفضل كونه انضم إلى الحاشية ، فاستولى على عضوية مجلس إدارة ست من شركات بنك مصر وغيرها ، كما دخل عضواً في مجلس إدارة مستشفى المواساة عن بلدية الإسكندرية مع أنه ليس عضواً بالأخيرة ، أيضاً فإن المستشفى تابع لجمعية خيرية إسلامية وهو ليس

---

(١) مصر الفتاة (الأشتراكية) عدد ٢٥٩ في ٨ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٢، آخر ساعة، عدد ٨٣٥ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٠، ص ٢٧ .

(٢) الجمهور المصري، عدد ٩٤ في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٩، الأهرام، عدد ٢٤٤٨٤ في ٢ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٥ .

بمسلم[1] . كذلك عين مندوباً للحكومة المصرية في شركة قناة السويس بعد اعتذار كريم ثابت عن قبول المنصب[2]. ولم يتقرب أندراوس للملك وحده وإنما عقد أواصر الصداقة مع كريم ثابت ليقينه من تأثيره عليه من ناحية، وحتى يبعد غيرته عنه من ناحية أخرى ، ودفع له المقابل ثلاث عمارات كتبت باسم زوجته[3] . وأفرز التقارب عن حصوله على الباشوية وتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ ثم إنشاء منصب جديد له هو مستشار اقتصادي للخاصة الملكية في اكتوبر ١٩٥١ وذلك حتى يتولى مهامه بصفة رسمية، والواقع أن دوره ونفوذه كانا ملحوظين للغاية على فاروق منذ وزارة الوفد الأخيرة وحتى قيام حركة الضباط الأحرار . ومما لا ريب فيه أن المعاملات المالية التي أعدها وسهلها للملك والحيل التي اختلقها ، جعلت الأخير يبارك له خطواته ويدعمها بتسليمه المزيد من السلطة حيث أصبح تسلطه يمثل ركيزة أساسية في السياسة المصرية ، وكم استفاد هو الآخر من وراء ذلك .

ويأتي كريم ثابت ليكلل الحاشية ، فقد امتلك من القوة ما سيطر به على فاروق ووجه تصرفاته . وهو لبناني الأصل مسيحي الديانة ، نشأ في المقطم صحيفة عائلته، وعمل بالصحافة منذ عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٤٩، ولم يكن قلمه يخط إلا في موضوعات غير ذي قيمة . وفي عام ١٩٢٨ كتب مقالاً عن الأمير فاروق أعجب به فؤاد، وفي بداية عام ١٩٤٢ وبينما كان فاروق وفريدة بأسوان تم التعارف عليه في فندق كاتراكت[4]، والتقط كريم ثابت الخيط، ولما كانت لديه الخلفية في الرياء والنفاق والتملق ، فقد سخر كتاباته لها ،

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٥٦ في ٧ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦ .

(٢) آخر لحظة، عدد ١٠٧ في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٠، ص ١، عدد ١١١ في ٦ ديسمبر ١٩٥٠ .

(٣) حلمي سلام: المرجع المذكور، ص٨٨.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٣١١ في ٧ يونيو ١٩٥٣، ص ٥، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ اكتوبر ١٩٥٣، ص ص ١، ٤، كريم ثابت أمام محكمة الثورة .

وبالتالي خلق من فاروق شخصية أسطورية[1] . ووفقاً لهذا الأسلوب نجح في جذب انتباه الملك وتوثقت العلاقة الشخصية بينهما . وبحث فاروق عن نـوع المكافأة التي يقدمها لصديقه ، حيث وجد فيه الجهاز الإعلامي الموصل الجيد للمطلوب ، ومن ثم صدر الأمر الملكي بتعيينه في منصب المستشار الصحفي لديوان الملك في مـايو ١٩٤٦ ، ولم يلبث الأمـر أن عين مستشاراً لـلإذاعة ، ويعلق القائم بالأعمال البريطاني « هذا يعني ممارسة نفوذ القصر على أعمـال الإذاعة »[2] . إذ لـم يكتف فاروق بالدعاية له في الصحافة فأشرك معها الإذاعة وتحقق المطلوب .

ولمزيد من الارتباط دخلت زوجة المستشار الصحفي إلى القصر في عام ١٩٤٩ لتكون وصيفة للبلاط الملكي خلفاً لمدام قطاوي[3] ، وغدا كريم ثابت ظلا لفاروق ، فهو يصاحبه في الأوبرج وغيره ، ويجلس أمامه دون أي تكليف ويتبادل معه الحديث الهزلي ويضحك ليعلو صوته على صوت مليكه[4]. كما أرسله أحياناً كمبعوث ملكي إلى العواصم العربية، وأصبح الموجه لحياة فاروق، أيضاً مثل حلقـة الاتصال بينـه وبين رئيس الوزراء حتى إذا تم التفـاهم على الأمور التي يدور البحث فيها أخـذت طريقهـا الرسمي ، وكـانت الأيام تنقضي والأسـابيع والشهور من غير أن يتمكن رئيس الـديوان أو رئيس الحكـومة من لقـاء الملك لدرجة أن حسن يوسف صاح في إحدى المرات في وجه كريم ثابت مردداً « إن

---

(١) أحمد بهاء الـدين : المرجع المذكـور، ص ص ٦٦ ، ٦٧ ، حلمي سلام: المـرجع المذكور ، ٦٧ .

(٢) F.O. 371-63021, J 5178 - 79 - 16, Bowker - F.O, Cairo , Oct. 18, 1947, No 144.

(٣) آخر لحظة، ملحق آخر ساعة، عدد ٧٥٥ في ١٣ أبريل ١٩٤٩، ص ١ ، الكتلة، عدد ١٣٥٣ في ١٤ أبريل ١٩٤٩، ص ٤ .

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، ص ١ ، شهادة عبد السلام الشاذلي أمام محكمة الثورة .

الديوان لا يحتمل رئيسين »[1] . وطبيعي أن ينقاد الملك لآراء مستشاره في أدق المسائل ، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أن فاروقاً « أصبح كقطعة من الصلصال في يد كريم ثابت »[2] . وكان ذلك أصدق تعبير .

وتوسط كريم ثابت لصالح أصحاب الملايين ، فيسعى لدى مصطفى مرعي وزير المالية في عهد وزارة حسين سري عام ١٩٤٩ بشأن منح إعانة لشركة بواخر البوستة الخديوية بناء على طلب أحمد عبود ، لكن الوزير لم يمكنه[3] . واهتز مركزه بعض الشيء عقب تقرير ديوان المحاسبة الخاص بحصوله على خمسة آلاف جنيه ، وكنوع من امتصاص الغضب قدم استقالته من منصبه كمستشار صحفي في ٣٠ مايو ١٩٥٠ ، ورفضها فاروق لإثبات أنه حائز على ثقته[4] . ومما لا شك فيه أنه أثرى من وراء المركز الذي شغله والمكانة التي ارتفع إليها وأصبح من الرأسماليين ، واستفاد من تلك المناصب التي حصل عليها في الشركات ، وبالتالي استغل نفوذه جيداً،ومع الهجوم الضاري الذي تعرض له وغضب الرأي العام عليه وما تردد حول علاقته بقضية الأسلحة الفاسدة ، بدأ مركزهُ يهتز بعض الشيء لدى فاروق رغم أنه أنعم عليه بوشاح النيل مع غيره من المتهمين في القضية ، لكنه انتابه شعور أن غيره أصبح أكثر تقرباً منه للملك وأن دسائس باقي أفراد الحاشية تحاك ضده لغيرتهم منه ، وعليه قدم استقالته في بداية مايو ١٩٥١ فرفضها فاروق وطلب تأجيلها لما بعد الزواج الملكي، وصالحه بإلقاء كوب من الماء على رأسه في نادي السيارات وبذلك عادت الحظوة الملكية، وغادر مع مولاه مصر في رحلة شهر العسل

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٣٣٣ في أول يوليو ١٩٥٣، حيثيات الحكم في قضية الغدر الأولى .

(٢) F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 47, Stevenson - F.O, Alex June 22, 1950.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣١١ في ٧ يونيو ١٩٥٣، ص ٩، شهادة مصطفى مرعي في قضية كريم ثابت.

(٤) المصري، عدد ٤٤٩٦ في ٣١ مايو ١٩٥٠، ص ١ .

وكانت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ مما دعاه لأن يطلب من فاروق العودة لمصر ، لكنه لم يصغ له[1] .

وفي هذه الفترة زهد فاروق في كريم ثابت بعض الوقت ـ كانت ناريمان تتوق لإبعاده ـ وتغير من ناحيته، وكان من طباعه التلون والتأثر، وكثيراً ما قال «أنا رجل لا صديق لي، إن الذي معي اليوم أرفسه غداً»[2]، وفكر وتدبر في التخلص منه ، وقد اعترف علي حسنين أحد أعضاء الحرس الحديدي والمتهم بالاشتراك في تدبير مقتل عبد القادر طه أن الملك كلف الضابط عبد الله صادق عضو الحرس الحديدي بقتل كريم ثابت ، وعندما علم بالخبر أوصله ـ عن طريق غيره ـ للملك حتى يتأكد من موقفه ، ثم التقى به فلازمه الصمت ، وعلم السبب الذي يتلخص في قول فاروق « إن كريماً يعرف أكثر من اللازم »[3] . ويذكر أنه نجا من المؤامرة بفضل محمد صلاح الدين الذي التقى به على كورنيش سان استيفانو في اللحظة التي كان سيغتال فيها، ومن ثم لم تنفذ العملية ، ولما علم فاروق بنجاته مصادفة رفع غضبه عنه وقال « اتركوه له عمر »[4] . وقدم استقالته في ٦ اكتوبر ١٩٥١ وهو في أوربا من منصب المستشار الصحفي وقبلها الملك[5] . وعقب حريق القاهرة ظهر من جديد

---

(١) F.O. 141 - 1453, 1011 - 4 - 52 G. F.O, Minute, Parkes, Jan 6, 1952,
كان لكريم ثابت بعض المواقف النادرة التي يواجه فيها فاروق ، فقد حدث في احتفال رأس السنة في نهاية ديسمبر ١٩٥٠ بفندق شبرد أن أحضر بوللي طراطير، وإذ بالملك يضع على رأسه واحداً ويمسك بزمارة ، وعلى الفور تقدم نحوه كريم ثابت محاولاً منعه لكنه عاند، أخبار اليوم في ١٨ اكتوبر ١٩٥٢ .

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ في ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١.

(٣) نفس المصدر، عدد ٤١٦ في ٢٥ أكتوبر ,١٩٥٢ ، ص ١ .

(٤) صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ص ١٥٩، ١٦٠.

(٥) الأهرام، عدد ٢٣٧٠٧ في ٦ أكتوبر ١٩٥١، ص ١، ظل يمارس عمله بالإذاعة إلى أن استقال منها عقب توليه الـوزارة.

واستعاد تقربه من الملك ، وأنتج تحالفه مع أندراوس إسقاط وزارة الهلالي الأولى ثم دخوله وزارة حسين سري الأخيرة وتحققت أمنيته .

كانت هذه هي نوعيات الشخصيات التي شكلت الحاشية وأحاطت بفاروق والتفت حوله والتصقت به وخضع لها ، ومعظمها غلب عليها الطابع الأجنبي ، كما أنها لم تكن فوق مستوى الشبهات ، وكل منها له اتجاهه الخاص وإن اتفقت في الهدف ، إلا أن الخطوط الموصلة التقت أحياناً وتباعدت أحياناً أخرى وفقاً لنوعية الشخصية ، وقد أضفى ذلك على الملك التمزق والضعف وسهولة الانقياد والاستهتار حتى إن أصغر أتباعه امتلك أن يملي عليه إرادته طالما أنه يعمل على إشباع رغباته ونزواته وتحقيق شهواته، واختلف ذلك مع موقفه عندما كان يواجه المسئولين في شأن من شئون الدولة يتعارض مع مصالحه ، فهو عنيد مستبد نزق ، لا يقدر المسئولية ولا يبالي بالعواقب .

وإذا انتقلنا إلى عشق فاروق للثراء نجده فاق كل الحدود ، فقد ورث عن أبيه حب الثروة وتنميتها إذ استطاع الأب في سنوات حكمه أن يكون ثروة بلغت ٤٩,٣٠٠ فدان ، خص ابنه منها ١٥,٤٠٠ فدان عدا الأموال السائلة[١] . ويذكر فاروق أن اخته من أبيه الأميرة فوقية طلبت بيع نصيبها في التفاتيش وشكلت لجنة لتقدير مستحقاتها وقام هو وإخوته بالحصول على قرض من البنك لمدة عشر سنوات بضمان الأرض وحصلت الأميرة على حقها[٢] . وفي خلال فترة حكمه أوصل ممتلكاته الزراعية إلى ٤٨ ألف فدان عدا أراضي الأوقاف التي بلغت ٩٣ ألف فدان وتميزت بالخصوبة وشكلت خُمس أراض مصر الزراعية[٣]، أما كيف بلغت الثروة العقارية هذا الحد، فإن الطرق تعددت،

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨، لم يكن فؤاد يملك شرونقير قبل توليه الحكم وكان مديناً.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Dec. 14, 1952. .

(٣) Derosne : Op. Cit, p. 136. ، الأهرام، عدد ٢٤٤٢١ في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣، ص ١.

فبعض هـذه التفاتيش كـانت تجاورهـا أرض غير مستصلحـة تقـوم الحكـومـة باستصلاحها ، ويعجب فاروق بالمجهود فيضمها للخاصة الملكية، أيضـاً يقوم أتباعه بالبحث عن الأرض البور ، تلك التي يعمل فيها المسجونون حتى تصبح جناناً فيحاء ، ولم يكن اتباع هذا الطريق بجديد وإنما عرف من عهد فؤاد عندما حول منطقة أنشاص الصحراوية إلى جنة فيحاء ، وخـرج مـن أبـواب الليمانات أفـواج من المسجونين ليلقوا أسوأ المعـاملة ويذوقـوا العذاب ، وقـد ثبت أن هنـاك إصابـات مفتعلة ليتخلص هؤلاء من القسـوة التي فـرضت عليهم[1] . وارتبطت مصلحة السجون بمحمد حيدر وأصبحت تتبعه أينما يذهب للدرجـة التي حـولت إلى وزارة الحـربيـة حتى يستمـر في تـوريـد روادهـا للتفـاتيش الملكية .

وفي العامرية والمعمورة والمنتزه وإدفينا ، عمل المسجونون ليلاً ونهاراً ، وأوصلوا أنابيب المياه من الإسكندرية إلى رأس الحكمـة ـ بالقـرب من مرسي مطروح ـ والواقع أن هذه المنطقة أثارت التساؤلات ، فتـوجه صحيفـة الشعب الجديد سؤالاً إلى محمد حيدر « هل صحيح أن إحدى الجهات وضعت يدها في منطقة رأس الحكمة على أربعة آلاف فـدان ، وطردت منهـا الأعراب وأن خمسـائة سجين يعملون في إصلاحها؟»[2] وكـان المقصود فـاروقـاً ، وعقب الانتهاء من هذا العمل شيد قصراً ـ أطلق عليه استراحة ـ تكلف نصف مليـون جنيه ، وزرعت المنطقة بأشجـار الجوز واللوز والفستق التي استجلبتهـا وزارة الزراعة خصيصاً لذلك الغرض ، وقام بالإشراف حسين سري عامر[3] . كذلك تمكن المسجونون من بناء عزبة وإصلاح ٩٠٠ فدان وطريق في الأرض الممتدة

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤١٨٨ في ٣ فبراير ١٩٥٣، ص ٣.

(٢) الشعب الجديد، عدد ٢٤ في ٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٦.

(٣) المصري، عدد ٥٢٦٨ في ٢٩ يوليو ١٩٥٢، ص ١، الأهـرام، عدد ٢٤٠٣٤ في ٣١ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١.

من قصر المنتزه إلى استراحة المعمورة[1] . وبجوار المسجونين كان هناك عمال بلدية الإسكندرية الذين شاركوهم عملهم ، وصحبوا معهم المواد والمهمات والأدوات الخاصة بالبلدية مما حمل خزينتها الكثير ، وتصل السفارة البريطانية الخطابات من العاملين الانجليز بالبلدية لتصف كيفية الاستيلاء على ممتلكات البلدية الخاصة بالزراعة والري للصالح الملكي[2]، ودخل الخبراء الفنيون تحت هذا البند ، فالخبير الفرنسي الذي تدفع له البلدية ١٨٠٠ جنيه مرتباً سنوياً استخدم في الحدائق الملكية[3] .

ولجأت الخاصة الملكية إلى شراء الأراضي الزراعية الخاصة بالأفراد والمجاورة للتفاتيش بثمن تقدره وتفرضه دون نقاش[4] ، واستخدمت مسألة البدل جبرياً ، فعلى سبيل المثال كانت هناك عزبة تبلغ ٥٠٠ فدان تمتلكها سيدة وأخوها تقع وسط تفتيش أنشاص ، فأرغم زوجها على تمكين الخاصة من وضع يدها على الأرض ، فلما رفع الأخ دعوى ، أجبرت الخاصة الزوج على طلب تعيينها حارسة ، ولكن ما لبث الأمر أن أنذرها بعزم أصحاب الأرض على إنهاء الحراسة ، فما كان من بوللي إلا أن هدد وتوعد وبقيت الحراسة ، وفي ٥ فبراير ١٩٥٢ أبلغ ملاك الأرض بالرغبة الملكية في استبدالها بأرض أخرى في تفتيش الفاروقية وكان التقدير مجحفاً للغاية[5] .

ومثلت أراضي الأوقاف منفذاً جيداً لإضافة آلاف الأفدنة لممتلكات فاروق الخاصة، وبمجرد المناداة له ملكاً صدر القانون بإعلان سن رشده والذي مكنه من التنظر على أوقاف شملت وقف إبراهيم باشا الكبير المشهور بوقف

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤١٥٢ في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢، ص ٩.

(٢) F.O. 371 - 24623, J 452 - 92 - 16, Bennett - F.O, Cairo, Jan. 29, 1940.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥، في ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.

(٤) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٥) الأهرام، عدد ٢٤٠٧٧ في ١٥ اكتوبر ١٩٥٢ ،ص ٧، قضية معروضة على محكمة الأمور المستعجلة.

القصر، وخمسة أوقاف للخديو إسماعيل؛ ووقف نزير أغـا، ووقف قولـه[1]. وفي عام ١٩٤٣ رغب الملك في ضم وقفين للخديو إسماعيل إلى الخاصة الملكية؛ واستلم عبد الحميد عبـد الحق خطاباً بهذا المعنى، فـذهب لفاروق وكـان قوي الحجـة ولم تنفذ الخطة[2]. ولم يثن ذلك الملك عن عزمه، ففي عام ١٩٤٥ اتصل مراد محسن ناظر الخاصة الملكية بالشيخ مصطفى عبد الرزاق وكان مريضـاً فحضر إليه في بيتـه وأسـر لـه بـأن مـولاه أصـدر نـطقـاً سـامياً بـالاستيــلاء على تفتيش الـوادي بالشرقية ـ يبلغ حوالي ٢٢ ألف فدان وأوقفه الخديو إسماعيل للصرف من ريعه على شئون التعليم ـ على أن تنضم إدارته إلى إدارة الأوقـاف الخصوصيـة في أقرب وقت ممكن فسأله الشيخ عن السبب في صدور هذا النطق السامي دون أخذ رأي الوزارة التي تنتظر عليه وتشرف على إدارته حتى لقد أصبح جزءاً من ميزانيتها ، فأجابه بأنه لا مفر ، وتم لفاروق ما أراد وجاءت ميزانية ١٩٤٦/٤٥ ليختفي منهـا الـوقف وكـان قـد وصـل ريعـه إلى ٢٦,٢٤٤ جنيهـاً في عـام ١٩٤٣ [3].

وكان فاروق يفسر شروط الواقفين ويدَّعي الأرشدية والاستحقاق ، حدث ذلك في وقف شاوه ـ بلغ عشرة آلاف فدان ، أوقفتـه الأميرة زينب هـانم بنت محمد علي ، وخصص ريعه لإقـامة الشعـائر الـدينية ـ فـطلب وكيل الخـاصة الملكية عام ١٩٤٧ دخوله خصماً مدعياً مطالباً بدعواه الحكم لفاروق باستحقاقه للنـظر على التفتيش ـ أثنـاء نـظر المحكمـة في خصـومـة بين ورثـة الأمير حليم ـ وذلك بناء على أن صاحب العرش رئيس الأسـرة المالكـة ، وله بهـذه المثابة حق الولاية على أعضـائها ، وبـالحكم له ، أمـر وزارة الأوقاف بتسليم خاصته أعيان الوقف وأمـواله حكمـاً مشمولاً بـالنفاذ المعجـل[4] . ولـم تبعث

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠١٦ في ١٣ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.
(٢) الجمهور المصري، عدد ٨٤ في ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.
(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠١٧ في ١٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.
(٤) نفس المصـدر، عدد ٢٤٠٠٣ في ٣١ يـوليـو ١٩٥٢، ص ٨، عـدد ٢٤٠١٧ في ١٤ =

الخاصة الملكية بريع الوقف إلى الوزارة ، وإنما استولى من غلة هذه الأراضي على نصفها ، وطبق هذا على وقفين آخرين أحدهما عام ١٩٥٠ والآخر عام ١٩٥١ (*) .

وأغرى هذا الوضع الملك على المضي في هذا الطريق ، وفي ٤ أغسطس ١٩٤٨ ، أرسل الديوان الملكي إلى الشيخ علي عبد الرزاق وزير الأوقاف كتاباً يحيطه علماً بأن الملك أصدر نطقاً سامياً بنقل وقف الخديو إسماعيل - يبلغ حوالي عشرة آلاف فدان غير العقارات ويقدر بنحو خمسة ملايين جنيه وأوقف على بناء وعمارة وإقامة الشعائر الإسلامية بالمساجد والمكاتب - إلى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية ، ويطلب تسليم أعيان الوقف وما يتعلق به من مستندات ونقود، وعليه كتب الوزير إلى مدير الأوقاف الخاصة يسترعي نظره إلى أن المساجد والمكاتب الموقوف عليها الوقف لا ريع لها ، وأنه ضم ريعه للأوقاف الخيرية وعلى هذا الأساس وضعت ميزانية ١٩٤٩/٤٨ . وترد إدارة الخاصة مندهشة لموقف الوزير وأنه بالنطق السامي رفعت يد الوزارة عن الوقف ، وتستعجل التسليم لأن السنة الزراعية على وشك الابتداء ، وحتى لا يفوت على الديوان موسم التأجير والاستغلال درءا لما يترتب على ذلك من مسئولية. ويتباطأ الوزير ويبعث مرة أخرى للإدارة الخاصة ليؤكد أن وزارة الأوقاف هي المرفق العام الذي أنشيء ليكون من أخص أعماله الإشراف على جهات البر العامة ، وتصر الخاصة الملكية على وجوب التنفيذ ، مما دفع وزير الأوقاف لرفع الأمر لمجلس الوزراء ، وكتب مذكرة للنقراشي وفقاً للقاعدة المتمسك بها داحضاً غيرها مبيناً أنه لا يجوز قانوناً نقض ما يبرم بقانون بأمر أو نطق ملكي ، ووضع الشيخ علي عبد الرزاق استقالته بين يدي النقراشي الذي رفضها وأنهى الأزمة بأن يسلم الوقف للملك على أن تتسلم وزارة الأوقاف

= أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.

(*) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٥٥ في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٧.

غلته وما يسمى بفاضل الريع ، وقبل فاروق الحل[1] .

وضم الملك وقف المنيكلي ، واستولى على وقف فائقة عزت وأسماء حليم ويبلغ ١٢٠٠ فدان وكان موقوفاً لصالح البحرية ، وعلى وقف آخر قدر بأربعة آلاف فدان كان الخديو اسماعيل قد أوقفه على الجنود المنكوبين[2] . ولما كان ناظراً على وقف قوله ، وقع نظره على ثلاثة آلاف فدان في ناحية المطاعنة تتبع الوقف وهي من أخصب الأراضي ويؤجر فيها الفدان بستين جنيهاً ، فرغب في تبديلها مع أرض تفتيش إدفينا البور وفيها يؤجر الفدان بجنيه واحد ، وفي عام ١٩٤٤ تقدم للمحكمة الشرعية بطلب إجراء البدل وقرر أن ذلك لمصلحة القصر دون سواه ، ولما كان ناظر وقف قوله ومالك أرض إدفينا شخصاً واحداً هو الملك ، قررت المحكمة الموافقة[3] . ويصل به الأمر إلى أنه يطلب من وزارة إسماعيل صدقي أن تعطيه أرضاً مساحتها ٨١٨ فداناً وكسوراً في المطاعنة مقابل أرض تمتلكها الأوقاف الملكية مساحتها ١٢٦ فداناً بحدائق القبة ، ويوافق مجلس الوزراء ، ولم يكتف فاروق بذلك وطلب فرقاً ٤٣ ألف جنيه فوافق مجلس الوزراء على بيع مساحة ٢,٤٨٣ فداناً وكسوراً من أملاك الحكومة البور بمنطقة الحامول بالممارسة إلى ديوان الأوقاف الملكية بثمن ١٣,٣٥٠ جنيهاً خصم من فرق البدل[4] . وتمكن في عام ١٩٥١ من الاستيلاء بطريق الاحتيال على مليون جنيه من متجمد وقف قوله[5] .

واستباح فاروق أموال الأوقاف لحاشيته ، فخصص لبعض أفرادها

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٠٩ في ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ص ٤، ١٠، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٣٠٨ في ٤ يونيو ١٩٥٣ ، ص ١.

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٠٧ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣، عدد ٢٤٠٣٩ في ٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٩.

(٤) نفس المصدر ، عدد ٢٤١٠١ في ٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٥) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء.

المرتبات منها[1] ، كما جعلت الخاصة الملكية مرتبات موظفيها تخصم من مصاريف الأوقاف الخيرية التي تديرها[2] . وحرص الملك على الاحتفاظ بالوثائق الخاصة بالأوقاف ، فقد حدث أن كان عزيز خانكي موكلاً عن رفع دعوى ضد الأوقاف الملكية ، فأرسل وكيله إلى مصلحة الأموال للإذن باستخراج صور من بعض الفرمانات والدكريتات وقرارات المخصصات ، وعلى الفور اتصل المدير بوزير المالية ، وحضر ومعه ناظر الخاصة الملكية ومدير الأوقاف ، وتم الاتصال بالقلعة ، وصدرت الأوامر للموظفين بجمع المستندات ، ونقلت للقصر ، ثم صدرت الأوامر بأن يقصد موظفو القلم التركي إلى القصر لمباشرة عملهم هناك ، وبالتالي أصبح من المستحيل إعطاء صور للمستندات[3] . وبذلك ضاع الحق على أصحابه .

وهكذا تفنن فاروق في توسيع مساحة الأراضي التي يمتلكها واستخدم كل الوسائل غير المشروعة ، وأصبح أكبر مالك للأرض في مصر والإقطاعي الأول الذي عمل على بيع منتجاته بأغلى الأسعار ، وطبقت في تفاتيشه أساليب العمل الإقطاعية ، ولم يكن المسجونون وعمال البلدية وحدهم الذين يئنون تحت وطأة هذا العمل ، ولكن أيضاً عمال التراحيل وفلاحي قرى التفاتيش الذين قاسوا وتعذبوا من أجل المصلحة الملكية ، وقد كتب أحمد حسين في صحيفته موجها نداءه لناظر الخاصة الملكية لإصلاح حال هؤلاء البؤساء من عبيد الأرض[4] . ولم يكن لأحد أن يسمع . وبجوار الأراضي الشاسعة امتلك فاروق ٢٤ قصراً واستراحة وركناً وعدداً من اليخوت منها يخت المحروسة الذي كلف مصر الكثير، وفخر به في أحاديثه مع الانجليز وشغل المرتبة الرابعة في

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠٤٩ في ١٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٨، عدد ٢٤٤٧٤ في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٣، ص ١ .

(٢) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ٥٠ .

(٣) الجمهور المصري، عدد ٨٤ في ١١ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٥ .

(٤) انظر فصل الجماعات الايديولوجية عنصر مصر الفتاة .

اليخوت العالمية[1] ، واليخت فخر البحار الذي باعه للحكومة صوريا واحتفظ به ، وما كان عليها إلا أن تتولى صيانته والإنفاق على مؤونته ودفع مرتبات موظفيه ، والسفينة غزة التي ضمت لليخوت الملكية وتولت الدولة الإنفاق عليها وفقاً للرغبة الملكية ، واليخت نسر وهو قطعة بحرية تمتلكها الدولة ووضعتها في خدمة القصور الملكية[2] . كما امتلك فيض البحار والذهبية ستار وعدداً من اللانشات والقوارب ، أيضاً امتلك الخيول والسيارات التي بلغ عددها ١٣٠ سيارة ، عشر منها رولزرويس ، لونت باللون الأحمر الذي حرم استعماله لأية سيارة غير ملكية ، وكلفت الدولة ١٦٠ ألف جنيه سنوياً[3] ، كذلك امتلك الديزل الكهربائي وبلغت تكاليفه ١٧٠ ألف جنيه وقامت بصنعه شركة إيطالية[4] . هذا وللطائرات مكانة لديه ، وكان كل نوع منها يعجبه يأمر بالتوصية على صنعه[5] ، وقفزت ميزانية السرب الملكي الجوي من نصف مليون جنيه إلى ثلاثة ملايين جنيه في أواخر أيامه ، وقد أراد أن يكون له مطار خاص في أنشاص وأعد المشروع لكنه لم يمهله القدر لاستكماله[6] .

هذا بالإضافة إلى هدايا الزفاف الملكي ، ففي الزواج الملكي الأول ،

---

(1) F.O.Op.Cit, 46043, J 4095 - 4095 - 16, Speaight - F.O, Cairo, Nov. 20, 1945.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٦١ في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٤١٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٣، ص ١، المصور، عدد ١٤٦٠ في ٣ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٢٦، روز اليوسف، عدد ١٢١٢ في ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ٤.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٤٢١ في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣، ص ١، عدد ٢٤٤٥٢ في ٣٠ اكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١ المصور ، عدد ١٤٨٤ في ٢٠ مارس ١٩٥٣ ، ص ٢٦، ماكليف: المرجع المذكور ، ص ص ٢٨ ، ٢٩.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ في ٣١ يوليو ١٩٥، ص ٨، تواطأ في صناعته جهلان وبوللي وحصلا على سمسرة.

(٥) الدستور، عدد ٣٥٣ في ٥ مارس ١٩٣٩، ص ٨.

(٦) الأهرام، عدد ٢٤٠٢٤ في ٢١ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٨

وفدت عليه من الخارج هدايا قيمة للغاية ، كما قدمت له الهيئات في مصر هدايا عن طيب خاطر ، أما في الزواج الملكي الثاني ، فكان في قمة شراهته للمال ، فصدرت التعليمات التي تنوه بأن تكون الهدايا من الذهب ، ورسمت الخطة مع أحمد نجيب الجواهرجي وتم الاتصال بالمحافظين ومديري الأقاليم على أن يبلغوا الأعيان شكر الملك على إسهامهم في الهدايا ، وحتى لا تتكرر الهدية يكون الاتصال بالجواهرجي ليقدم يد المعاونة ، وتكرر نفس الكلام من ناظر الخاصة إلى مديري البنوك والشركات والمؤسسات والهيئات التجارية ، وأمر فاروق بإرسال ما في القصر من مشغولات ذهبية حتى يوزعها على طالبي شراء الهدايا ويرد الجوهراجي ما دفع إلى القصر بعد خصم عمولته ، وبذلك يسترد الملك بضاعته[1] . وبجوار ناظر الخاصة الملكية قام كل من كريم ثابت ومحمد حسن بدورهما ، فالأول والى اتصالاته في هذا الشأن ، والآخر كانت الهيئات هي التي تتصل به ، فعلى سبيل المثال استشاره أحد أعضاء مجلس بلدية الإسكندرية ، فأبلغه أن هناك حزاماً رومانياً من الذهب ويعتبر هدية ملائمة من الإسكندرية ذات الحضارة الرومانية ، ودفع فيه ثمانية آلاف جنيه ، وقد اعترض ديوان المحاسبة على هذا المبلغ الذي أنفق[2] . وأسهم بوللي في هذا النشاط ، فأبلغ أحد أصحاب الملايين بأن طقماً للشاي من الذهب الخالص وصل إلى مطار القاهرة وعليه دفع ١٥ ألف جنيه ثمنه ليكون هدية الزفاف[3] . وقدرت هدية أحمد عبود بخمسة وثلاثين ألف جنيه، وهدية النحاس بعشرة آلاف جنيه ، وقدم بابا الإسكندرية طقم قهوة بصينية من الذهب ، وقدم مجلس الوزراء نفس الهدية ، أما هدية البرلمان فكانت صينية من الذهب مرصعة بالماس[4] . أيضاً اشتمل الذهب على الهدايا التي بعثت بها بعض الدول مثل

(١) أخبار اليوم، عدد ٤١٨ في ١٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ٦.

(٢) نفس المصدر، روز اليوسف، عدد ١٢٧٠ في ١٣ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٨ ، الأهرام، عدد ٢٤٠٧٧ في ١٥ اكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٧، ماكليف : المرجع المذكور، ص ١٤٣.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٤٧ في ٣٠ مايو ١٩٥٣، ص ١.

(٤) اللواء الجديد، عدد ٥ في ١٥ مايو ١٩٥١، ص ٢، البلاغ، عدد ٩٠٧٧ في ٧ مايو =

الهند والأردن وفرنسا وأثيوبيا[1] . وبذلك جمع فاروق ثروة طائلة ، وكان الأمر مكشوفاً ومثاراً للاستياء، ومحاولة لذر الرماد في العيون يصدر أمـراً ملكياً بـوقف جمع الأموال ورد ما جمع ، ولكن لم يتسلم الموظفون ما دفعوه حيث كان قد فـات الأوان وقدمت معـظم الهدايـا ، وما تبقى منهـا قـدم في صـورة هـدايـا شخصية[2] . وهدأت نفس الملك بالذهب وارتاحت .

وجريا وراء الأموال ورغبة في المزيد من المكـاسب وتشوقـاً للعمل في سوق الأوراق المالية ، امتلك فاروق الأسهم والسندات ، وقد عثر على كشف بهـا وقـدرت بحـوالي مليـونين ونصف مليـون من الجنيهـات داخـل مصـر وخارجها[3] . وأعطته الحكومة وأغدقت عليه ، ورغم تخفيض المخصصـات الملكية التي لجأ إليها علي ماهر عقب تولي فاروق العرش ، إلا أن القصر لم يلبث أن راح يطلب مصروفات أخرى ، ففي عام ١٩٣٩ طلب الملك ٣٠ ألف جنيه واقتطع المبلغ من وزارة المعارف[4] . هذا في الـوقت الذي يـطلب فيه الاقتصاد ويأمـر بتأجيـل تجديـد بناء بهـو الحفلات وسـائر الإصـلاحات[5] . وارتفعت ميزانية الديوان الملكي سنة بعد أخرى حتى وصلت عام ١٩٥١ إلى ١,١١٤,٣٩٦ جنيها بالإضافة إلى ١٠٠ ألف جنيـه للمخصصات الملكيـة ، وكـذا ما أدرج للقصـور في ميزانيـة الوزارات المختلفـة[6] . وبذلـك تسربت

= ١٩٥١، ص ٧.

(١) الأهرام، عدد ٢٣٥٦١ في ٨ مايو ١٩٥١، ص ٦.

(٢) المصـري، عدد ٤٨٢٤ في ٣ مـايو ١٩٥١، ص ٣، المـلايين، عدد ٦ مـايو ١٩٥١، ص ١.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤١١ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢، ص١.

(٤) F.O. Op. Cit, 23305, J 1282 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 17,1939.

(٥) المصري، عدد ١٠٥٠ في ٦ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦.

(٦) أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ في ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩، الأهرام، عدد ٢٤٠١٢ في ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

الأموال من الحكومة للملك مما كان له الأثر على الميزانيـة ، ولم يكتف بهذا وإنما تحصل على مخصصات مسبقاً وبالعملة الصعبة[1] . ورغم إيراده الضخم الذي وصل من أملاكه الموجودة في مصر إلى ٧٣٨,٧٦٠ جنيها سنوياً عدا ما تنفقه عليه الحكومة إلا أنه لم يدفع الضرائب وتحايل بمختلف الطرق للإفلات منها ، وتنازل عن العرش وهو مدين للدولة بمبلغ ٢٢١,٩١٠ جنيها[2] ، أيضاً لم يدفع جمارك على ما استوردته القصور من انجلترا ومـا استجلبه لنفســه من ملابس وسيجار[3] . كل هذا على حساب الدولة التي خسرت الكثير للصالـح الملكي .

ودفـع فاروق الحب المسعـور للمـال والتـطلع عليـه إلى التلهف لعقـد الصفقات وتقاضي العمولات والسمسرة والتحايل لتحقيق أغراضه المنشودة ، وذلك بعد أن هيأت له الحاشية الظروف ، وأيقن الرأسمـاليون طـريقه وعـرفوا مفتاحه ، فبالغوا في عطائه حتى يحققوا مآربهم ، وبدأت هذه المسألة في فترة مبكرة من حكمه منذ أن استغل المـوقف أحمد عبـود لصالـح شركـة البوستـة الخديوية[4] . وحرص الملك على التدخل من أعمال الشركات ، وكان يصـر على أن تعرض عليه قائمة أعضاء مجلس إدارة كل شركة عند تكوينها ليشطب منها اسم من لم يكن راضياً عنه ويضع مكانه الحائز على الرضا، كما يتدخـل

(١) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٠٩ في ٦ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١، الأهرام، عدد ٢٤٢٧٨ في ٥ مايو ١٩٥٣ ، ص ١، عدد ٢٤٢٩٤ في ٢١ مايو ١٩٥٣، ص ١.

(٣) حتى التربنتينا لأرضيات القصر استوردت من انجلترا، عدا الحراير وخلافهـا، أما عن ملابسه فقد اشتملت صوف البدل والقمصان والياقات والغليونات والجوارب والمناديل والكرافتات والملابس الداخلية وأفمام السيجار والولاعات.

F.O. Op.Cit, 41393, J 599, 2212, 2765, 3752 - 599-16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 14, June 16, Aug. 7, Oct,12, 1944.

(٤) عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش، ص ص ٢٣٥ ـ ٢٣٩.

في شغل المكان الذي يخلو خاصة في الشركات الكبيرة[1] . وشغل بعض أفراد الحاشية المقاعد في مجلس إدارة الكثير من الشركات ، وحصل فاروق على عمولة من جملة المرتبات التي يتقاضونها ، فله ١٠٪ من مرتبات أندراوس ، ٥٪ من مرتبات كريم ثابت[2] . وعندما امتلك الأسهم في الشركات كان يتمسك بأن يكون ناظر خاصته عضواً في مجلس إدارتها ، وطبيعي أن تتدلل هذه الشركات على الحكومة ، فطلباتها من وزارات المالية والتجارة والصناعة والتموين أصبحت لا تنقطع ويتدخل رجال الحاشية لتنفيذ الإرادة الملكية ، وإن كان بعض الوزراء قد وقف موقفاً متشدداً[3] .

وثبت أن الملك امتلك عدداً كبيراً من أسهم شركة سعيدة للطيران دون مقابل بمعنى أنه لم يسهم بأمواله الخاصة وإنما بأموال الشركة نفسها، ففي ٣ مايو ١٩٥١ عقد مجلس إدارتها وقبل الانتقال إلى جدول الأعمال ، قال الكونت كايدانا « إنه ليتسنى للشركة أن توصف بأنها شركة مصرية ، تقرر النزول عن ١٨ ألف سهم من مجموعة (ب) وقيمة كل سهم عشرة جنيهات ، وهي التي يملكها الجانب الإيطالي الذي أمثله لتكون تحت تصرف حضرة صاحب الجلالة الملك دون مقابل ، على أن يأمر جلالته بخصوصها بما يراه مناسباً في سبيل تمصير الشركة »[4] . ويرجع السبب الحقيقي لتنازل الجانب الإيطالي أن المصالح المشتركة جمعت بينه وبين فاروق وعلى رأسها صفقة إصلاح يخت المحروسة[5] . وبالإضافة لهذا العدد من الأسهم فقد استحوذ على أعداد أخرى منها باسم حافظ عفيفي ونجيب سالم[6] . وفي المقابل طلبت الشركة

---

(١) صليب سامي : المرجع المذكور، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ ، ٢٧٨ .
(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١١ .
(٣) صليب سامي : المرجع المذكور، ص ٢٧٨ .
(٤) أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ في ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ٧.
(٥) الأهرام، عدد ٢٤٠٨٨ في ٢٦ اكتوبر ١٩٥٢، ص ١ .
(٦) نفس المصدر، عدد ٢٤٤٤٣ في ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ ، ص ٥ .

إعانة مالية من الحكومة بزعم إصابتها بخسائر فادحة ، وعليه تقرر لها ١٠٠ ألف جنيه ، كما أمر فاروق بإهدائها ثلاث طائرات [١] .

وراح فاروق يتصيد الأموال ، فعن طريقه يتم الاتفاق مع الشركات الموردة للقطارات ، ويحصل على السمسرة، ويتضح أن الأسعار التي دفعتها الدولة ثلاثة أضعاف الثمن الحقيقي[٢] . وتدخل في صفقات السلاح البحري ، تبين ذلك في شراء ناقلة البترول «الغردقة»، والغش الذي تم في إتمام صفقة فخر البحار ، إذ شكلت لجنة أنيطت رئاستها للأميرالاي عز الدين عاطف لتقدر ثمناً معيناً لتشتري به الحكومة اليخت ولتقول على غير الحق أنه يصلح لأغراض القتال ، ولما رفض أعفي من هذا العمل الذي تم على يد غيره[٣] . كذلك كانت صفقته في إصلاح المحروسة مكشوفة ، فقد قدر الخبراء المبلغ بحوالي ٦٠٠ ألف جنيه بينما دفعت الحكومة ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه، وقد سهل له مثل تلك العمليات رجال حاشيته ، ووضح دور جهلان في الأسلحة الفاسدة وصفقاتها[٤] وكان الملك أحياناً يواجه صعوبة في تنفيذ بعض الصفقات ومما يجعله يتركها ليبحث عن غيرها ، فقد حاول السمسرة في مشروع كهربة خزان أسوان ولكنه فشل، وعندما انتهى أيضاً عقد شركة الكهرباء بالقاهرة (ليبون) ألفت شركة جديدة بهدف حصولها على امتياز الكهرباء وكان مساهماً فيها ، ولكن اجتمعت اللجنة المخصصة للكهرباء بالوزارة وصدر قرار باستيلاء الحكومة على إدارة الكهرباء والغاز[٥] . وبذلك لم تتحقق الرغبة السامية ، لكن ذلك لم يؤثر فيه حيث اعتاد على مداومة البحث عن كل جديد في عالم الأموال بمساعدة المحيطين به .

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٨٨ في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١ .
(٢) المقطم، عدد ١٩٦٨٠، في ٣٠ يوليو ١٩٥٢، ص ص ١، ٢ .
(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ٧ .
(٤) المصري، عدد ٥٢٦٩ في ٣٠ يوليو ١٩٥٢، ص ١، انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء وفصل القائد الأعلى وجيشه.
(٥) الأهرام، عدد ٢٤١٣٥ في ١٢ ديسمبر ١٩٥٢، ص ١ .

وكانت عملية الكورنر الخاصة بالقطن والتي تمت في عهد وزارة الوفد الأخيرة أنموذجاً صارخاً لاستغلال فاروق للنفوذ واللعب باقتصاد الدولة لصالح كبار الرأسماليين ، وقبض منها الثمن غالياً[١] . وبالإضافة إلى ما حصل عليه ، فإن سياسة إلغاء الحد الأدنى تخدم المضاربين ، وكان أندراوس قد أشار عليه بالمضاربة لسهولة انهيار الأسعار ، وبالتالي كسب من وراء ذلك[٢] . وسارع إليه أصحاب المصلحة وطلبوا الإذن بالجلوس معه على المائدة الخضراء لاستخدام الأسلوب المستهلك المعروف ، حدث هذا مع أحد التجار وكان استورد صفيحاً استولت عليه وزارة التموين ودفعت له الثمن ، ثم عاد وطالب بفرق ٤٥ ألف جنيه ، ولما لم تجبه الوزارة لجأ إلى الملك ، وعليه اتصل النقيب وكريم وثابت لإنهاء المسألة لدى مرسي فرحات وزير التموين ففشلا ثم حاولا مع خليفته أحمد حمزه وتدخل أندراوس وفشلت المساعي فتكرر الطلب مع الغمراوي في وزارة حسين سري الأخيرة، وأفهم أن الملك يطلب إقصاء حسين فهمي رئيس مكتب استيراد الصفيح وشريف حسن مراقب الأسعار ومندوب الوزارة لأنهما يعارضان دفع المبلغ للتاجر ، وصدر قرار بإقصاء شريف حسن ، وكانت في صدد تنفيذ باقي الطلب لكن الأيام لم تمهلها[٣] .

واهتدى فاروق إلى طريقة تدر عليه الأموال ، وذلك بمساعدة كل من بوللي وكريم ثابت حيث شكلا قطبيها ، وهي التبرعات التي فتح بابها أثناء حرب فلسطين تحت بند الترفيه عن القوات المصرية ، وقد ثبت أن الملك تسلم منها في شهر واحد ١٤٣,٠١٥ جنيها ولم يرسل إلى وزارة الحربية سوى ٢٣,٠١٥ جنيها، وعلى سبيل المثال عرض كريم ثابت على مسز فيني صاحبة شركة الإعلانات الشرقية ـ وهو مستشار لها وكان الملك يتردد على حفلاتها ـ التبرع بألفي جنيه للغرض المذكور، فسلمته شيكاً بالمبلغ على البنك

(١) انظر فصل حزب الأغلبية عنصر محاولة الاحتواء.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٨ في ٢٥ يناير ١٩٥٤ ، ص ٨، شهادة جلاد.

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٠٧ في أغسطس ١٩٥٢، ص ١١.

الأهلي باسم ناظر الخاصة الملكية وفقاً للتقاليد ، واستلم بوللي المبلغ لتوصيله لفاروق ، ولم تجر العادة على إعطاء إيصالات في مثل تلك الحالات[1] ، ومن الملاحظ أن أسماء الأشخاص المتبرعين كانت لكبار الرأسماليين ، ولذلك مغزاه ومعناه . ورغم أن حرب فلسطين انتهت ، إلا أن التبرعات واصلت مسيرتها حتى يناير ١٩٥٢ تحت اسم مساعدة أسر الشهداء ومشوهي الحرب ، وكان التركيز واضحاً في هذه الفترة على الشركات والهيئات ، ووصلت جملة هذه التبرعات ٤٠٤,٠٣٥ جنيها ، وسلم بوللي المبلغ ليد الملك ، بموجب إيصالات منه لناظر الخاصة ، وثبت أن مليماً واحداً لم ينفق في الغرض الذي أعلن عنه عند التبرعات[2]. ودخلت تجارة الرتب في هذا الميدان، فكان على راغب الباشوية أو البكوية دفع المقابل - في شكل تبرعات - الذي حدد لكل منها ، وبلغت حصيلتها ٤٥ ألف جنيه[3] ، ودخلت الجيب الملكي ، ويذكر أنه عندما أنعم الملك برتبة الباشوية على محمد علي صادق عم ناريمان سلم نجيب سالم مبلغ ٥٠٠ جنيه كأمانة لتوصيلها لمبرة محمد علي ، ولكن تبين أنه أضافه لحساب سيده[4] . وبذلك لم يرحم الملك قريباً أو بعيداً .

وتذكر السفارة البريطانية للندن في ١٢ نوفمبر ١٩٥٠ تلك الفضيحة المالية التي ارتبطت بشركة الكوكاكولا ، وتبين أنه عندما ثبت للقصر أنها أنجح عملاً من شركة البيبسي كولا التي ترتفع فيها أسهم الملك ، خطط للأمر ، فسجلت للشركة الأولى ثلاثة آلاف إخطار لمخالفات سياراتها للمرور أثناء توزيع زجاجاتها في شهر واحد ، وأحس مجلس إدارة الشركة أن هذا ليس بعمل يهبط

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤١٢٨ في ٥ ديسمبر ١٩٥٢، ص ١، روز اليوسف، عدد ١٢٧٥ في ١٧ نوفمبر ١٩٥٢، ص ٨ .

(٢) روز اليوسف، نفس العدد، الأهرام، عدد ٢٤٢٤٢ في ٢٩ مارس ١٩٥٣، ص ١، أخبار اليوم ، عدد ٤٤٧ في ٣٠ مايو ١٩٥٣ ، ص ١ .

(٣) الأهرام، نفس العدد.

(٤) آخر ساعة، عدد ١٠٥٠ ، في ٨ ديسمبر ١٩٥٤، ص ٣٥ .

من السماء ، فاتصل الأعضاء بكريم ثابت وأقنعوه بأنه من الضروري أن يعاملوا بنفس معاملة الشركة الأخرى التي لا يتورع سائقوها عن ارتكاب المخالفات ، فطمأنهم وبين أن هذا أمر يمكن ترتيبه ، وبعد مساومات تم الاتفاق على أن تحرر الشركة شيكاً بمبلغ ٢٠ ألف جنيه لفاروق باسم ناظر الخاصة الملكية ويرفق به خطاب بطلب تسليم المبلغ للملك للصرف على أعمال الخير التي يهتم بها ، وأن يدفع له نقداً ـ أي لكريم ثابت ـ مبلغ خمسة آلاف جنيه وتمت الصفقة ، ولم يعد هناك مخالفات وانتظم توزيع الشركة ، وتعلق السفارة « أن ما يوقف للإحسان وأوجه الخير يدخل في حوزة القصر ، وأنه حدثت قبل ذلك أمور مماثلة مشبوهة ، وطالما بقي كريم ثابت وباقي رجال الحاشية الملتوين ، فإن هذا الطريق سيستمر »[١] .

واستغل فاروق اليهود ـ أثناء حرب فلسطين ـ جيداً ، وسلك أكثر من طريق ، الطريق الأولى التفنن في القبض على بعض الأغنياء منهم ، وتجري المساومة ، ثم يكون الإفراج عنهم في مقابل مبالغ كبيرة ، وأثار ذلك النقراشي وذهب للملك وطلب منه ترك مسألة القبض له ، وأنه لا يقدم على ذلك إلا بناء على مستندات بأن المشتبه فيهم على علاقة بالصهيونية . أما الطريق الثاني فكان مباشراً بمعنى أن كريم ثابت يقوم بالتفاوض مع أثرياء اليهود على المقابل ليفرج عن اليهود المقبوض عليهم ، ويأتي الطريق الأخير ، وهو الدفع لترفع الحراسة عن شركاتهم[٢] . ولعب البوليس السياسي دوره في هذا المجال للصالح الملكي[٣] . وكان ذلك في حد ذاته مأساة . ولم يكن فاروق يتورع

(١) F.O. op. cit, 80349, JE 1016 - 65, British Embassy - Allen, Cairo, Nov. 12, 1950 . مما يذكر أن وزارة التموين قدمت خدماتها لشركة البيسي كولا فيما يتعلق بالسكر في وقت كانت مصر تعاني من أزمته، وذلك بناء على مساعي كريم ثابت، الشعب الجديد، عدد ١٥ في ٢٦ يوليو ١٩٥١ ، ص ١٢ .

(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٧٠ في ١٣ اكتوبر ١٩٥٢، ص ٢ ، الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، شهادة حافظ عفيفي أمام محكمة الثورة

(٣) جمال سليم: المرجع المذكور، ص ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

عن الخوض في مثل تلك الأفعال ليحقق المكسب السريع ، وقد بلغت به الدرجة أنه كان يطالب بنصيبه في الأرباح من أماكن اللهو التي يرتادها لأن في ذلك دعاية وشهرة لها وإعلان عنها[1] . وأخيراً ينهي عهده بتلك الصفقة التي غطت على باقي الصفقات،، وربما شعر أنها الضربة الأخيرة له ، لذا ارتفع ثمنها ، وهي التي أجهضت حكومة الهلالي الأولى وأسقطتها وكان أبطالها أحمد عبود وأندراوس وكريم ثابت[2] . وهكذا باع فاروق كل شيء لحسابه الخاص .

وأمام هذه الثروات الضخمة كان لا بد من ابتكار الحيل لتهريبها خارج مصر ، حقيقة أنه منذ فترة مبكرة فتح فاروق حسابات في بنوك بعض الدول الأوربية[3] ، لكن الأمر لم يتخذ الجدية إلا عقب النصف الثاني من الأربعينات ، والواقع أنه منذ حادث ٤ فبراير انتابه الإحساس بفقدان عرشه في أية لحظة ، ونما هذا الشعور وأصبح متوقعاً ، وصرح به للنقراشي عندما حاول إثناءه عما يقدم عليه في حياته الخاصة ، كما أنه ردد مقولته التي تتنبأ بغروب الملكية في العالم كله ما عدا بريطانيا « لن يبقى إلا خمسة ملوك ، ملك بريطانيا وملوك الكوتشينة الأربعة »[4] . وبجوار الإحساس فإنه تمتع بذكاء وكان يعي تماماً السخط والاستياء والضيق الذي سرى بين الناس من النظام القائم وخاصة في أيامه الأخيرة ، بالإضافة إلى حاشيته ، فلم يكن بوللي يفتأ عن إبداء الخوف لما قد يحدث وحتمية عمل الترتيب لتأمين المستقبل ، ومن ثم وجب أن يعد فاروقاً نفسه ليوم الرحيل .

---

(١) Derosene : Op. Cit, p. 120.

(٢) انظر فصل حكم القصر.

(٣) F.O. Op. Cit, 23306, J 3247 - 1 - 16, Bennette - Bentinck, Alex. Aug. 10, 1939.

(٤) Ibid, 80600, JE 1941 - 17, Life Magasin, April 8, 195. ، محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٢٧٩ .

وفي قصر القبة أقيمت السراديب الفسحية، وضمت الخزائن الحديدية الكهربائية التي حفظت فيها المجوهرات والذهب ، وأمامها ميزان ضخم شديد الحساسية لوزنها ، كما وجد مصهر لصهر الذهب ، وكان كل ما يتلقاه الملك من الهدايا الذهبية يستلمه بوللي ويأمر بصهرها تحت إشرافه وتحويلها إلى سبائك ذهبية ووضعها في علب وإرسالها للخارج[1] . أما كيف كانت ترسل ، فالطرق تعددت ، فقد تولت شركة سعيدة للطيران مسألة النقل ، ففي مايو ١٩٥٠ كان بوللي في طريقه إلى باريس وروما ، وفي اليوم التالي لسفره قامت إحدى طائرات الشركة حاملة لثلاث حقائب مملوءة ذهباً ، وأعطيت التعليمات للجمارك بعدم التعرض والتفتيش للحقائب ، وقدر الذهب بثلاثة ملايين جنيه ، واصطحب معه مجوهرات بلغت قيمتها ١٦ مليون جنيه[2] . ومما يذكر أن فاروقاً له اهتمامات خاصة بالمجوهرات وكان على صلة بتجارها خاصة في أمريكا . وعلى الطوافة فوزية شحن سبعة صناديق ذهب خلاف صندوق اختص بالعملات الذهبية، ووصلت إلى جنوة حيث تولت شركة جاكي ميدر عملية نقلها إلى بنك سويس بجنيف، وقد عثر على خطابات وجهتها الشركة لبوللي بشأن هذه العملية والتي تسلمها قبطان الباخرة وتفيد بالتسليم[3] . وإلى جانب الطريق الجوي والطريق البحري استخدم فاروق اليهود ، وكان الإفراج عن البعض منهم يكون مقابل تهريب الأموال معهم ، فعندما قبض على أحدهم بتهمة التجسس لحساب اسرائيل - وهو مدير لإحدى شركات الملاحة في بور سعيد - أقنعه بوللي بأن فك اعتقاله مرتبط بما يحمله من ذهب أثناء صعوده على ظهر السفينة ، أيضاً حدث أن اتفق الملك مع تاجر يهودي كان على صلة به ، على شراء قطن الخاصة الملكية لحساب اسرائيل نظير تهريب مبلغ عشرة

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦، الأهرام، عدد ٢٤٠٢٣ في ٢٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة .

(٢) الجمهور المصري، عدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤١٢ في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣.

ملايين جنيه إلى سويسرا[1] .

وأخفيت هذه الثروات في عدة بنوك بأوربا وأمريكا تحت حسابات تحمل أرقاماً سرية ، وكان أهمها بنك سويس ، وتم الاتفاق معه على أن يودع فيه أموالاً بأسماء سرية ، وأن لا يكون لفاروق حق الإيداع وحده وإنما لعدة أشخاص كان أهمهم بوللي ، وهذه هي الطريقة التي هرب بها الزعماء النازيون أموالهم أثناء الحرب ، كذلك استأجر فاروق خزانة ضخمة في البنك لمدة ثلاثين عاماً اعتباراً من نهاية عام ١٩٤٦ ، وكان لبولي حق فتحها ، واحتفظ فيها بالذهب والمجوهرات[2] . وبذلك سعى فاروق في جميع الاتجاهات وتحول إلى جامع للثروة ، وسلك في ذلك جميع الأساليب ، وأمن لها المكان الذي حفظه فيها ، لكن الحرام الذي خيم عليها وعشش فيها ذهب بها .

أما عن علاقة فاروق الأسرية ، فقد سبق أن أشير إلى العقد المترسبة في نفسيته من تصرفات أمه إذ أطلقت لنفسها العنان بعد أن أزيح فؤاد عن طريقها، فانطلقت في تحركاتها واستعادت ما فقدته من سنوات عمرها ، وكانت البداية في الرحلة الأوربية عقب المناداة بابنها ملكاً والتي أسفرت عن علاقة قوية ربطتها بأحمد حسنين ، وفترت صلة فاروق بأمه ، وكثيراً ما كانت تصحب بناتها إلى باريس حتى إن الخارجية البريطانية رأت أن من العبث تركها وألقت اللوم على علي ماهر الذي كان يجب عليه تفهيم الملك بضرورة عودة الأميرات على الأقل[3] . وعندما عادت نازلي وجدت تغييراً كبيراً في عاطفة ابنها نحوها ، وصرحت بهذا التغيير لزوجة لامبسون وشكت لها منه وبينت أنها تخشى أن

---

(١) الدعوة، عدد ٨٨ في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٣، الجمهور المصري، عدد ٨٣ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، أخبار اليوم، عدد ٤٠٨ في ٣٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦، عدد ٤١٨ في ١٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٣) F.O. Op. Cit, 21949, J 4675 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec 9, 1938.

يكون أسوأ من أبيه[1] . ولكن وجود أحمد حسنين بجوار الملك حسن من الأوضاع ، ففي مقابلة أخرى جمعتها بجاكلين أشارت إلى أن ابنها زارها وتقرب منها ، ونسبت الفضل لحبيبها الذي بدأ نفوذه يتضح جلياً بعد خروج علي ماهر من القصر[2] . ولم يستمر الحال حيث تصلبت شخصية فاروق ، حقيقة أن ذلك كان سمة علاقته بزوجته ، لكنه كان أشد وأعنف مع أمه ، فلم يعطها أي اهتمام ولم يصغ لها بالمرة[3] . والواقع أنها فقدت احترامها له ، وبالتالي فمن الصعب سماع نصيحتها .

وساءت العلاقة بين فاروق ونازلي ، وقد تطرق لها الأمير محمد علي في حديثه مع السكرتير الشرقي فأعلمه بأن الملك لم يكن يرغب في إظهار هذا السوء عقب حادث ٤ فبراير حتى لا يبدو أنه يعيش في منازعات عائلية ، إلا أنه لم يتمكن ، كما انصبت شكواه من أحمد حسنين ـ وكان قد أصبح رئيس ديوانه ـ لأنه يرفض تنفيذ تعليماته في حالة معارضة الأم لها[4] . وتركت الملكة الأم مصر إلى فلسطين في أواخر ١٩٤٢ إذ كان السفر إلى أوربا صعباً ، ووصل إلى علم ابنها أنها تمضي السهرات في الرقص المتواصل مع الضباط الانجليز ، فرأى ضرورة عودتها وعهد بالمهمة إلى النحاس نظراً لاحترامها له وميولها الوفدية ، وسافر لها ومعه زوجته ، وهناك اشترطت نازلي أن تستقبل في محطة مصر استقبالاً رسمياً وأن يكون فاروق على رأس المستقبلين الذي اعترض في البداية لكنه عاد ووافق[5] . ويذكر محمد التابعي ـ وله علاقته الوطيدة بأحمد حسنين ـ أنه عقب عودتها طلبت من ابنها أن يصدر أمره لرئيس

---

(١) Ibid, 23304, J 1032 - 11 - 16, Lampson - Oliphant, Cairo, Feb. 15, 1939.

(٢) Ibid, 24627, J 2255 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 30, 1940, No 1641.

(٣) Ibid, 27431, J 2565 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 22, 1941, No 61..

(٤) F.O. 407 - 22. J 1153 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, March 18, 1942.

(٥) F.O. 371 - 35536, J 3118 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 9, 1943.

ديوانه بأن يتزوجها ، وأن فاروقاً وافق بشرط أن يكون الزواج عرفياً[1] ، بينما يذكر الملك فيما سجله عن علاقته بأمه وبعد أن شرح كيف أنها مست شرف العائلة وتوسله لها بالمحافظة على ذكرى أبيه ، بين أنه أخذ مسدساً وتسلل إلى جناحها في قصر القبة فوجدها مع عشيقها وهددهما معاً ، وأنه عاودته فكرة قتل أحدهما مرة أخرى في عام ١٩٤٦ ، ولكن الحادث الذي وقع لأحمد حسنين انقذه مما كان يتسلط عليه[2] ، إذن واضح أنه لم يكن يعلم بمسألة الزواج وإلا لما سيطرت عليه الرغبة في التخلص من الفضيحة . ويذكر البعض أن فاروقاً ذهب إلى بيت أحمد حسنين بحجة العزاء وأخذ ينبش في أوراقه الخاصة ، وانتزع ورقة تدل الملابسات على أنها وثيقة زواجه بنازلي[3] . وعلى أية حال لن يقدم كثيراً ولا قليلاً معرفته زواج أمه من عدمه ، وكان مجرد إحساسه بالصلة يحز في نفسه ، فعقب موت رئيس ديوانه تهكم على أمه لأنها تواصل العزاء بمظاهره المتعددة[4] .

وسيطر الجفاء على الابن وأمه ونقلته جاكلين لزوجها وعرضت شكوى الملكة الأم من أنها لم تعد ترى فاروقاً أبداً وتأكدها من أنه صورة لأبيه ووصفته بالحقد وبصعوبة الوصول لمعرفة ما في قلبه[5] . وغادرت نازلي مصر إلى أوربا بعد فقدانها لأحمد حسنين وهي غاضبة على ابنها ، ثم انتقلت إلى أمريكا حيث أجريت لها عمليتان جراحيتان ، ولم يسأل فاروق عنها ، وقد أجرى مصطفى أمين حديثاً معها عام ١٩٤٩ فسألته عنه وأبدت اشتياقها لرؤيته[6] . ولكن كان الرباط الروحي قد انفصل وانشغل الابن عن أمه بحياته الشخصية وما

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٢٥ ، ١٢٦ .
(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct, 14, 1952.
(٣) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ٢١٢ .
(٤) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ص ٣٣ ، ٣٣٤ .
(٥) F.O. 954 - 5, Part 4, Killearn - Eden , Alex. Sept. 5 1944.
(٦) أخبار اليوم ، عدد ٢٤٨ في ٦ أغسطس ١٩٤٩ ، ص ١ .

اكتنفها من ملذات ومسرات . وكانت الأميرتان فائقة وفتحية تصحبان أمهما في أمريكا ، وتزوجت فائقة في ١٠ مايو ١٩٥٠ من فؤاد صادق أحد رجال القنصلية المصرية في سان فرانسسكو ، وكان الزواج مدنياً حيث تولى صيغة العقد أحد القضاة الأمريكيين ، وقد ربطت العلاقة بينهما قبل ثماني سنوات عندما كان تشريفياً للملكة الأم ثم نقل إلى عدة دول[١] . ولم يسفر هذا الرباط عن الكثير من المشاكل ، حقيقة أن القصر لم يعلن موافقته رسمياً عليه وأبدى فاروق استياءه من ذلك في مذكرته لمجلس البلاط ، إلا أنه تقرر عقب عودتهما إلى مصر عقد قران جديد على يد شيخ الأزهر[٢] .

أما زواج فتحية ـ لم تكن قد بلغت سن الرشد بعد ـ فشكل هزة عنيفة لمصر ، حيث خالف الشريعة الإسلامية لأن الزوج رياض غالي قبطي[٣] . ورغم أنه أشهر إسلامه إلا أن الغرض واضح ، كذلك انعدام التكافؤ بين الزوجين، وقبل إتمام الزواج جرت محاولات استمرت أكثر من عام للحيلولة دون إتمامه فقد أوفد فاروق إلهامي حسين إلى أمه لإحباط المشروع، وتدخل سفير مصر في واشنطن وكان القصر يتصل به يومياً ليقف على نتيجة المساعي ، وقامت الأميرة فوزية بالاتصال بأختها لتقنعها بالعدول وتستحلفها بأبيها وشقيقها وتذكرها بالواجب الديني والتقاليد ، ويسافر أحمد كامل ليبلغ الملكة الأم

---

(١) F.O. 371 - 80343, JE 1013 - 2, Campbell - F.O, Cairo, May 15, 1950, No 106.

(٢) روز اليوسف، عدد ١١٤٤ في ١٦ مايو ١٩٥٠، ص ٤، الأهرام، عدد ٢٣٢١٢ في ١٥ مايو ١٩٥٠.

(٣) كان كاتباً في أرشيف القنصلية المصرية في مرسيليا، وأصرت نازلي على أن يصحبها إلى نيويورك، وأن يكون ملحقاً بها مع حاشيتها كسكرتير لها ، وبدأ اللغو والإشاعات عن علاقته بها ، وأصبح له تأثير قوي عليها فهي تستشيره في كل صغيرة وكبيرة، ودائماً رأيه النافذ، وفرض عليها تعليماته وحصر الأموال المرسلة من مصر بين يديه، وتدريجياً أحبته فتحية، فانتهز الفرصة وتزوج منها .

F.O.Op.Cit.80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F.O. Cairo, June 24, 1950, No 272.

والأميرة بما يمكن أن يتعرضا له من التجريد والحجر ، وأخيراً يتصل النحاس بصفته الرسمية بنازلي وبعد أن يشرح لها الظروف الصعبة يبدي استعداده لإرسال وزير لإقناع فتحية ولكنها ترد عليه بأنه لا الوزير ولا الرئيس يستطيع أن يفعل شيئاً أمام إصرار الأميرة[1] . وفشلت جميع تلك المحاولات مما ألجأ فاروق إلى إجراء محاولة عن طريق السفير الأمريكي بالضغط لإخراج رياض غالي من الولايات المتحدة[2] . ولكن كانت هناك عقبات ، ولم تكن القوانين الأمريكية تسمح بإبعاد الملكة الأم ومرافقيها ، وعاد الملك وأرسل برقية لأمه لاستدرار عطفها « إن قلبي جرح ولن يضمد جرحه إلى الأبد ، إني أعاني اليوم أكثر مما عانيته في حادث القصاصين »[3] . ولكنها لم تأت بنتيجة .

ورأى فاروق أن التهديد قد يوصله لتحقيق الغرض ، فصدر بلاغ من الديوان الملكي أعلن أن الجهود التي بذلت بالتعاون مع الحكومة للحيولة دون زواج الأميرة لم تنجح ، وعليه دعي مجلس البلاط للنظر في الأمر ، وانعقد المجلس في ١٥ مايو ١٩٥٠ برئاسة الأمير محمد علي ، ولأول مرة يستدعى النائب العام لحضور الجلسة حيث طالب بتوقيع الحجر على الملكة الأم ، وكان هيكل عضواً بوصفه رئيساً لمجلس الشيوخ وسأل حسن يوسف بوصفه سكرتير المجلس عن طلبات الملك ، فذكر أنه يطلب اتخاذ إجراءات تحفظية على أموالهما ، وتولى وزير العدل عرض الموضوع[4]. وقدم فاروق مذكرة للمجلس هاجم فيها أمه وبين أنها تنفق نصف مليون جنيه ونقل تصريحها بشأن عدم مبالاتها بما ينشأ عن هذا الزواج من نتائج وعواقب مهما يكن نوعها ، وأن رياض غالي يبتز أموالها ، وقدم للمجلس أيضاً التحريات التي قامت بها

(١) روز اليوسف، عدد ١١٤٤ في ٦ مايو ١٩٥٠، ص ٣، أخبار اليوم، عدد ٢٨٨ في ١٣ مايو ١٩٥٠، ص ص ١، ٣.

(٢) أخبار اليوم، نفس العدد.

(٣) روز اليوسف، عدد ١١٤٥ في ٢٣ مايو ١٩٥٠، ص ٥.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٢٠٩ في ١٢ مايو ١٩٥٠، ص ٦، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٢٩٨.

السفارة المصرية في الولايات المتحدة فيما يتعلق بشخصية الزوج المنتظر ، والكيفية التي تعرف بها على الملكة والأميرتين منذ عام ١٩٤٦[١]. وأصدر المجلس قرارته بالتفريق فوراً بين فتحية ورياض غالي بالحيلولة بينهما ووضعها تحت يد الملك للمحافظة عليها ، ومنع الملكة الأم من التصرف في أموالها وتعيين نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية مديراً مؤقتاً على جميع أموالها ووقف وصايتها على الأميرة ، كما أبدى المجلس رغبته في عودة الأميرة فائقة إلى مصر ، واستتبع ذلك صدور الأمر الملكي بحرمان فتحية من لقب الإمارة[٢] .

ونشرت الصحف الأمريكية صدى القرارات على نازلي وابنتها ، وأبرزت استهتارهما وعدم مبالاتهما، وقد صادرت الرقابة النسخ التي وصلت مصر من صحيفة نيويورك هيرالد تريبون لنشرها تصريح لنازلي[٣] . وواصلت مشروعها وبررت موقفها بقولها « لا أستطيع أن أدوس على قلب ابنتي » وأقسمت لعلي أمين بحياة ابنها أن رياض غالي أسلم[٤] . وعقد الزواج في ٢٥ مايو ١٩٥٠ ، ولم يغير الزوج اسمه في عقد الزواج ، وتولى عقده شيخ باكستاني وشهد شاهدان مسلمان ، وأقيم الحفل بفندق سان فرانسسكو ، ودعا العريس مراسل ديلي اكسبريس الذي التقط الصور ونشرها وظهرت فيها الأم تتوسط العروسين وترتدي ثوباً للسهرة مفتوحاً من الأمام حتى الصدر وعاري الظهر ، وكتب مقالاً نقل فيه أقوال الشيخ الباكستاني بأن قوة الحب لا يعلمها إلا الله ، وأن فاروقاً يبيح لنفسه ما يحرمه على أخواته، وأنه حرم أمه التي ولدته ونسي أن الجنة تحت أقدام الأمهات ، ويستكمل الصحفي وصف الحفل ، وأن نازلي رقصت مع كل

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٢١٢ في ١٥ مايو ١٩٥٠ ، ص ٦.
(٢) نفس المصدر، عدد ٢٣٢١٤ في ١٧ مايو ١٩٥٠ ، ص ١ .
(٣) نفس المصدر، عدد ٢٣٢١٥ في ١٨ مايو ١٩٥٠، ص ١ ، أخبار اليوم، عدد ٢٨٩ في ٢٠ مايو ١٩٥٠، ص ١ ، روز اليوسف، عدد ١١٤٥ في ٢٣ مايو ١٩٥٠، ص ٦.
(٤) أخبار اليوم، عدد ٢٩٠ في ٢٧ مايو ١٩٥٠، ص ١ .

من طلب منها حتى معه هو ، ونقل إحساس السعادة الذي حدثته عنه[1] .

ومما لا شك فيه أن هذا الموضوع دليل لما وصل إليه انحدار أخلاقيات الأسرة المالكة وما فاضت به رائحتها ، وكان فاروق نفسه يغرق في بحر من هذه السلوكيات ، لكن ذكاءه جعله يستغل الموقف لصالحه جيداً ، ففي هذه الفترة كمنت الثورة في النفوس ، وطغت تصرفاته على غيرها ، فتحويل الأنظار عنها يكون خدمة له ، حقيقة أن المسألة لن تبعد كثيراً ، فالتحول سيتوجه لأمه وأخته، وهو سلاح ذو حدين ربما يزيد من النقمة والغضب عليه لانحلال الأسرة بأكملها ، لكنه أيضاً ربما يحمل بين طياته عوامل الشفقة عليه مما حدث لأخته ، وبالتالي يمكنه استثمار مثل ذلك الشعور ، ويذكر القائم بالأعمال البريطاني لحكومته أثر قرارات مجلس البلاط على الشعب أنه تعاطف مع فاروق ما عدا الطبقات المثقفة التي التهبت الثورة في نفوسها وسقطت بالمرة هيبة الملكية في نظرها[2] . ويكتب كامبل لحكومته يطلب منها تحذير الخارجية الأمريكية من إمكانية اغتيال رياض غالي ، وكان ذلك قبل إتمام الزواج بأيام قليلة حيث ذكر أن بعض العناصر الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين يهددون بذلك ، وتخطر الخارجية البريطانية سفارتها بواشنطن ، أيضاً نبهت السفارة الأمريكية بالقاهرة بصدد إعطاء التأشيرة للمصريين الراغبين للسفر إلى الولايات المتحدة[3] . وراحت الصحافة توالي استنكارها لما حدث من الملكة الأم حتى صدر قانون أنباء القصر ، كما أعلن العلماء تأييدهم للموقف الملكي[4] .

وكان فاروق تواقاً وشغوفاً ومتشوقاً للأموال ، ولدى أمه وأخته الكثير ، إذن لا بد من صدور القرارات التي تثبت عجز نازلي عن الإدارة المالية ،

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 22, F.O,- Campbell, F. O. May 29 , 1950, No 737.

(٢) Ibid, 80 343, JE 1013 - 22, Andrews, - F. O, Cairo, May 27, 1950, No 116 .

(٣) Ibid, 80601, JE 1941 - 18, Campbell - F.O, Cairo, May 15, 1950, No 419, JE 1941, 20, British Embassy - F.O, Washington, May 18, 1950.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٢١٥ في ١٨ مايو ١٩٥٠، ص ١ .

وتلقائيا يصبح هو المتصرف في تلك الأموال ، وعاد مجلس البلاط وانعقد في ٣١ يوليو ١٩٥٠ وقضى بالحجر على الملكة وتعيين ناظر الخاصة الملكية قيماً عليهـا ، ونزع وصـايتها على ابنتهـا ، وبطلان زواج الأميـرة من رياض غـالي والتفـريق بينهما ، والاعتـراف بزواج الأميـرة فائقـة[1] . ويـوافق الملك على القرارات ويجرد أمه من لقبها الملكي[2] . وبذلك تسلط على الأمـوال ، ومن الطريف أن نازلي أرسلت إلى نجيب سالم تطلب منه إخراج زكاة أموالها ولكن فاروقاً يرفض[3] ، ومن المحتمل أن يكون انتقامـاً منها ، أو أنـه لم يرغب في إنقاص الأموال . هذا وقد ثبت أنه مد يـده إلى أموال أختـه القاصـرة واستولى على ٢١١,١٠٥ جنيها بغير وجه حق[4] . وهكذا استغل هذا الحـادث ، ولم تكن الاستفادة إلا وقتية وسرعان ما تلاشت . وبذلك يتضـح أنه حتى في أدق العلاقات الأسرية فرضت المصلحة نفسها عليه وساءت علاقته بأمه ، حقيقة أن تصرفاتها منذ البداية لم تمسه وحده وإنما شانت مصر كلها ، لكن من منـطلق العلاقة بين الابن وأمـه نلمس عقوقاً شكلته عوامـل سيكولـوجية استقـرت في أعماقه .

لم يكن الملك مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأخواته ـ رغم التصاقه بهن في طفولته ـ ما عدا الأميرة فوزية ، فأخته فوقية وهي غير شقيقة كانت لها حياتها الخاصة مع زوجها محمود فخري الذي كان سفيراً لمصر في باريس ، وحتى ميراثها باعته لأخيها وأخـواتها . أمـا أخته الأميـرة فايـزة فقد تـزوجت عام ١٩٤٥ من محمـد علي

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 29, Stevenson - F.O, Cairo , Aug. 5, 1950, No 324.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٢٨٨ في أول أغسطس ١٩٥٠، ص ٩ عدد ٢٣٢٩٣ في ٦ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٤ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٧٤ في ١٢ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١ . مما يذكر أن الصلة قطعت بينهما، ومع هذا عندما تنازل فـاروق عن العرش وأثنـاء رحيله على المحروسة وصلته برقية من أمه عدت بمثابة مواساة له. روز اليوسف. عدد ١٢٦٤ في ٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١٦ .

٤) الأهرام، عدد ٢٤٢٠٩ في ٢٤ فبراير ١٩٥٣، ص ١ .

رؤوف ـ حفيد الأميرة فاطمة إسماعيل ـ وفرق السن بينهما كبير ، وكان فاروق لا يميل إليه ، واستاء منه لأنه لم ينفذ اقتراحه ـ قبل اقترانه بأخته ـ بشأن الحصول على الجنسية المصرية ولبس الطربوش[1] ، أيضاً لم يكن يرتاح لتلك الأخت ، وبادلته نفس الشعور ، والواقع أنها كانت صورة مصغرة من أمها ، فهي تتمايل على شواطىء أوربا ، وتنقل الصحافة صورها وهي بالشورت القصير في كازينوهات دوفيل[2] ، ومما يذكر أنها في ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت تقضي سهرتها في ملهى الرومانس بالإسكندرية بصحبة سمبسون سكرتير السفارة الأمريكية ، وبهرت الصحفيين بجمالها وراحوا يلتقطون لها الصور ولم تغادر الملهى إلا في الرابعة صباحاً[3] ، وفشل أخوها في تقويمها وفقاً لمبدأ فاقد الشيء لا يعطيه . وبالنسبة لعلاقته مع الأميرتين فائقة وفتحية فكانت فاترة حيث صحبتا أمهما لخارج مصر فترة طويلة وانتهى بهما المطاف إلى الزواج على الطريقة التي ذكرت .

وانحصرت صلة فاروق على الأميرة فوزية ، فهي الأخت الوحيدة التي قربها إليه ، وقد أدخلت في إطار سياسة القصر عندما تقرر الموافقة على زواجها من ولي عهد إيران ، ولكنها لم توفق في حياتها الزوجية وكثر ترددها على مصر ورافقت فاروقاً في رحلته للبحر الأحمر عام ١٩٤٥ ثم في رحلته لشرق البحر المتوسط عام ١٩٤٦ ، وجرت الاتصالات بين القصر الملكي والقصر الامبراطوري من أجل الطلاق، ولقي الحصول عليه الصعوبات حتى أن الملك رأى أن يجتمع مجلس البلاط ويقرر الطلاق ، ولكن تمكن عبد الفتاح عسل من إنهاء الموضوع ، واشترط الشاه استرداد مجوهراته[4] . وارتبطت الأميرة بإسماعيل شيرين[5] ، الذي لوحظ مصاحبته للرحلة الملكية للبحر الأحمر ،

(١) F.O. Op. Cit, 45931, J 1872 - 10 - 16, Killearn - F.O, May 26, 1945, No 751.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٩٥ في ٣١ أغسطس ١٩٤٦، ص ١ .

(٣) Lacouture : OP. Cit, P. 124.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ١ .

(٥) هو ابن الأميرة أمينة فاضل حفيدة إبراهيم باشا، لم يبلغ من العمر الثلاثين عاماً، تلقى =

وتم الزواج بينهما ، وكان فاروق راضياً عنه للدرجة التي أوصلته في النهاية لتولي وزارة الحربية والبحرية .

أما عن علاقة فاروق ببناته ، فمع أنه كان يقيم معهن في مكان واحد ، لكن حياته الشخصية شغلته عنهن ، فكان لا يراهن إلا على فترات متقاطعة ، ولم يأكل معهن سوى في حفلات أعياد ميلادهن[1] . ومما لا ريب فيه أن عدم وجود وريث للعرش كان يؤرق حياته ، ومما زاد من تبرمه أن الأمير محمد علي هو الوريث ، وكان يكرهه من كل قلبه ، ففي أثناء رحلته إلى أوربا عقب المناداة به ملكاً أشاع أنه مات[2] ـ بقصد التسلية ـ وفي ذلك ما يدل على ما يتمناه له ، وورث هذا الشعور عن أبيه ، وواصل طريق السخرية منه والتهكم عليه ، ولم يكن الأمير يكن له إلا الحقد والضغينة وكثيراً ما سعى لدى السفارة البريطانية لينال رضاها ويكون الخليفة على العرش بعد الإطاحة بفاروق ، ولما فشل في ذلك قاد حملة عنيفة عليه ارتكزت على تصرفاته اللاأخلاقية . وهدأ الموقف بعد أن ولد للملك ولي للعهد في ١٦ يناير ١٩٥٢ وحلت عقدته في هذا الشأن ، وتمتع وريث العرش بكل الامتيازات المخولة له ، وعقب مولده أصدر فاروق نطقه لكبار رجال الديوان ألا يطلق لقب « صاحب السمو الملكي » على الأمير محمد علي ، ولكن أصحاب الفتوى أفتوا بأن اللقب حق مكتسب

= تعليمه في جامعة كمبردج حيث درس الاقتصاد السياسي ، وعاد لمصر عام ١٩٣٩ ، وعمل بالبنك الأهلي ثم انتقل إلى رئاسة مجلس الوزراء سكرتيراً للإدارة السياسية ، وحضر عدة مؤتمرات دولية كعضو للبعثة المصرية ، وأنعم عليه بالبكوية ، وانتدب للعمل في وزارة الدفاع كضابط اتصال ، وكان أحد أعضاء وفد مفاوضات رودس ثم أنعم عليه برتبة بكباشي فرتبة قائمقام .

F.O. 141 - 1303, 553 - 1 - 48 G, Cairo, F.O, Feb 3, 1948, F . O. 371 - 73673 ,
J 2789 - 1942 - 16, Campbell - F.O, Cairo, March 29, 1949, No 191.

(١) أخبار اليوم ، عدد ٤١٧ في أول نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ص ١ ، ٨ .

(٢) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ٤٠ .

منذ وفاة فؤاد ، ولكنه أصر على تجريده منه[1] ، وأحس بالنشوة لانتصاره على عدوه . هكذا كانت علاقاته الأسرية تفتقد التآلف ويسيطر عليها التمزق ، وهذا أمر طبيعي لنوعية الحياة التي عاشها وأبعدته تماماً عن أي ارتباط مقدس وأفقدته تماماً أية صلة للرحم .

ويأتي الزواج الثاني لفاروق ليمثل مغامرة أخرى من مغامرته ، وهو نفسه يعترف - عقب تنازله عن العرش - أنه خطف ناريمان[2] . فقد كانت مخطوبة وعلى مشارف إتمام الزواج عندما ذهبت مع خطيبها إلى أحمد نجيب الجواهرجي لاختيار خاتم الزواج ، فرأى فيها المواصفات التي تجذب الملك ، فاتصل به وخطط لرؤيته لها ، وأعجب بها وقرر الزواج منها مما ترتب عليه فسخ خطبتها ، وذلك يتفق مع ما يترسب في أعماقه بشان الاستحواذ على ممتلكات الغير . ورغم أن فكرة الزواج في حد ذاتها لقيت الترحيب من البعض علها تنقذه من الهاوية وتنشله من مستنقع الرذيلة وخاصة إذا جاء الزواج بولي للعهد ، إلا أن طريقة الاختيار أسقطت تلك الميزة . وناريمان تبلغ من العمر ست عشرة سنة ووحيدة أبويها ، وهي ابنة حسين فهمي صادق سكرتير عام وزارة المواصلات ، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أنه لم يكن يتمتع بسيرة حميدة ، والفضل في حصوله على الترقيات ووصوله لهذا المنصب يرجع لزوجته التي كانت على علاقة وثيقة بابراهيم دسوقي أباظة ، وأن العروس ليست على المستوى الاجتماعي العالي ووصفها أصحابه بأنها « بلدي »[3] . وبمجرد أن وقعت عين فاروق عليها أمر أحمد كامل بإحضار صورها المعروضة لدى واينبرج المصوارتي وجمع كل ما يتصل بها في مدرستها لرغبته في ألا تنشر الصحافة شيئاً عنها[4] ، وأيضاً من المحتمل أنه أراد التعرف على مستواها .

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠٢٤ في ٢١ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct.12, 1952.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, J 2789 - 1942 - 16, Campbell - F. O, Cairo, March 29, 1949,

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٨.

ومع نهاية عام ١٩٤٩ أصبح مشروع الزواج الملكي معروفاً للجميع ، ولم يلق أية انعكسات طيبة وإنما كان رد فعله سيئاً ، فيذكر السفير البريطاني للندن بأن الأقوال الدائرة عنه يؤسف لها ، وأنه أنقص من مكانة الملك أكثر مما هي عليه ، ثم يعود ويبين أن وجهة نظر الطبقات العادية أن الذي يريد الزواج بفتاة كانت مخطوبة لشخص آخر يعتبر لصاً ، وأن المبادىء الإسلامية لا تقر مثل هذا العمل ، وأن سلوك فاروق يعد غير مهذب ، ثم يضيف أن المصري الذي يريد الإبقاء على حسن سمعة بلده يجد أنه من المكروه أن يقوم الحاكم بالزواج من أسرة عائلتها ذات سمعة سيئة ، وينتهي إلى أن الشعب يرحب بالزواج إذا كانت طريقته من ناحية والنسب من ناحية أخرى يتناسبان مع مقام الملك[1] . واستاء الأمراء وتزعمهم الأمير محمد علي والأمير يوسف كمال الدين ورغبوا في رفع عريضة للملك ليصارحوه بالحقيقة، وعندما أيقن موقفهم بعث حسن يوسف إلى ولي العهد يهدد بأنه لن يتوانى عن تجريد الأمراء من ألقابهم[2] ، وأبدى الأمير محمد علي اقتراحه للسفير البريطاني أنه من الممكن أن يكون الزواج عرفياً ، وبالتالي لا تصبح الزوجة ملكة ولا الابن ولياً للعهد[3] . وواضح أنه يسعى حتى لا يفقد وراثته للعرش .

وانتهزت الصحافة الأجنبية هذا المناخ ، وتأججت عداوتها لفاروق ، وراحت تنشر عن مشروع الزواج ، وتناولت شخصية العروس ، سنها ، أصلها ، سبب ارتباطها برجل آخر[4] ، ونفى فاروق ما ذكرته تلك الصحافة عن أن الزواج سيتم بسرعة ، ويذكر كامبل أن سبب تأجيله له تلك المشكلة التي كانت تؤرقه والخاصة بزواج أخته فتحية[5] . والواقع أنه رأى من الأوفق ألا

---

(١) F.O. Op. Cit, J 10156 - 1942 - 16, Campbell - Strange, Cairo, Dec, 21, 1949.

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٨١ في ١٨ يوليو ١٩٥٥، ص ١٠.

(٣) F.O. Op. Cit,

(٤) Ibid, 90107, JE 1011 - 16, Stevenson - Morrison, Cairo, April 18, 1951.

(٥) Ibid, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F.O, Cairo, June 24, 1950, No 272.

يتم الزواج قبل سنة حتى تهدأ الزوبعة ، وفي الوقت نفسه تسافر ناريمان إلى أوربا ليتم تثقيفها وتدريبها وإعدادها لتكون ملكة مصر ، وغادرت القاهرة في ٢٣ مايو ١٩٥٠ على إحدى طائرات سعيدة يصحبها عمها مصطفى صادق قائد الأسراب ، وسافرت بجواز سفر دبلوماسي وباسم مستعار[١] . وذهبت إلى سويسرا ثم انتقلت إلى روما وأقامت لدى السفير المصري الذي قدمها للناس على أنها ابنة أخته ، وتكتب السفارة البريطانية في روما إلى لندن لتنقل لها تحركات ناريمان حيث تتسلم التقارير من عميلة التقت بالملكة المنتظرة وسجلت كل انطباعاتها عنها والدروس التي تتلقاها وأنها ليست لها صلة بالمجتمع وهوايتها المفضلة المشتريات وخاصة المجوهرات[٢] . واختيرت لها وصيفة كانت وصيفة لملكة إيطاليا ، وتبادلت الخطابات مع فاروق أثناء هذه الفترة[٣] .

وفي ١١ فبراير ١٩٥١ احتفل فاروق رسمياً بخطبته لناريمان ، ويسجل السفير البريطاني لبيفن أن إعلان الخطبة الرسمية أحدث إثارة للناس ، وأن الآراء أصبحت مختلفة حول ناريمان ، فالبعض يقول إنها ذكية وهادئة وحسنة الخلق ، والبعض الآخر يقول إنها لا شيء ، ويعلق ستيفنسون بأنه « إذا كانت نتيجة الزواج أن الملك سيصلح من طرقه ، فذلك سيكون مفيداً بصفة عامة لمركزه في البلد ومن ناحية أخرى فإنه إذا استمر في ارتياد النوادي الليلية وصالات القمار العامة ، فالعاقبة ستكون أسوأ مما لو كان بقي دون زواج »[٤] . وفي ٦ مايو من نفس العام عقد القران وأقيمت احتفالات الزفاف الملكي ، وينقل السفير البريطاني الصورة لحكومته ، ويذكر أنه رغم تخفيض

---

(١) آخر لحظة ، عدد ٧٣ في ٢٤ مايو ١٩٥٠ ، ص ٤ .

(٢) F.O.Op. Cit,JE 1941 - 26, 36, Chancery - F.O, Rome, July 13, .No13,1950, No 10223, 10233.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 16, 1952.

(٤) F.O.Op.Cit,90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

أجور السكك الحديدية فإن «ما بدر من الابتهاج كان قليلاً جداً إذا قورن بزواجه الأول منذ اثنتي عشرة سنة ، وأنه كان هناك شعور عام عبر عنه بتستر في الصحافة المتطرفة التي تؤكد أن سعادة الملك والمصاريف التي صرفت تتعارض بقبح مع احتياج وفقر معظم الشعب المصري »[1] . ويعود كريزول ليؤكد لإيدن أن هذا الزواج أثار أقوالاً فاضحة وانتقادات مريرة عن التبذير للمباهاة بينما تعاني الطبقات العاملة الأمرين[2] . وبالفعل بلغت تكاليف حفل الزفاف ٤٨٣ , ٧٣ جنيها ، وكانت العروس قد أحضرت معها ملابس من إيطاليا بلغت قيمتها ٥٥٠٥ جنيها ، أما ثوب الزفاف فتم صنعه في أربعة آلاف ساعة وأعدته فرق من العاملات عملن ليلاً ونهاراً واستهلك العديد من الخامات ورصع بعشرة آلاف من الفصوص وحيك بأسلاك الفضة ، وتكلف صنع الطرحة في فينيسيا ألف جنيه ، ووضعت ناريمان عقداً من الماس يعتبر من أندر حلى العالم [3] . هذا في وقت تعاني فيه مصر من الأزمات الاقتصادية .

ويبدا على فاروق أنه سعيد مع عروسه ، فعقب الزواج أقيم عشاء ملكي حضره أغاخان ، ونقل ما دار بينه وبين الملك لمسئول بريطاني، فذكر أن الملك كان مفتوناً بملكته الجديدة، وأن الحديث انصب عليها وكيف أنه يعدها لتشاركه الأعباء ، كما سجل الضيف انطباعاته عن ناريمان بأنها واثقة من نفسها ، متحدثة بحيث أنها كانت تتكلم مع البيجوم كما لو كانت تعرفها منذ الطفولة، وأنها تجيد اللغات الفرنسية والانجليزية والإيطالية بالإضافة للعربية[4] . واختلفت ناريمان عن فريدة، فالأخيرة متعالية وصاحبة كبرياء أما

---

(١) Ibid, 90108, JE 1013 - 18 - Stevenson - F.O, Cairo, May 11, 1951, No 59.

(٢) Ibid, 96845, JE 1011 - 2, Creswell - Eden, Alex. July 3, 1952

(٣) حلمي سلام: المرجع المذكور، ص ١٥٥، اللواء الجديد، عدد ٤ في ٨ مايو ١٩٥١، ص ٢، مما يذكر ان معاش أم ناريمان رفع من ١٨ جنيهاً إلى ٨٠ جنيهاً. الأهرام، عدد ٢٤٤٩٥ في ١٣ ديسمبر ١٩٥٣، شهادة حسين سري أمام محكمة الغدر.

(٤) F.O. 141 - 1449, H.E - Bowker, May 12, 1951.

الملكة الجديدة فاتسمت بالليونة والسلاسة، وطبق فاروق طريقة المعاملة التي عامل بها زوجته الأولى على زوجته الثانية فتحملتها[1] ، ومما يذكر أن المجوهرات التي تحلت بها لم تكن ملكاً لها وإنما تعود إلى الخزينة الملكية بعد انتهاء مناسبة الظهور بها ، وعندما رأت إصلاح البيت الذي تركه لها والدها وتوسيع حديقته، قيدت المصاريف على حسابها ، كذلك كل دعوة تقوم بها وكل شيء تشتريه يخصم من مرتبها ويسجل الباقي ديناً عليها[2] . ولعل الملك وجد في ذلك إحكام السيطرة عليها . ولكن ليس هذا معناه أن الملكة استسلمت له كلية ، لأنها قامت بمحاولات كررت فيها موقفاً لسابقتها وتعلق بالحاشية، فدوت في أذنه ضد كريم ثابت في وقت كان قد انحرف عنه بعض الشي ، وعندما وجدت بصيصاً من الأمل اقدمت على خطوة أخرى بشأن أندراوس فلم توفق[3] . ولما كانت لا تتمتع بقوة الشخصية فقد تقبلت الأوضاع على ما هي عليه .

وفي يوم رؤية هلال رمضان لعام ١٣٧٠ (يونيو ١٩٥١)، ودون أي اعتبار لهذا الشهر المبارك أبحر فاروق مع زوجته على اليخت فخر البحار لقضاء شهر العسل في أوروبا ، وسبقته الحاشية المعتادة بالطائرة ، وحرص على أن تكون تحركاته غامضة، فقد اعتاد على القيام بعمل تخطيطات مختلفة وأخيراً يقرر ما يراه في آخر لحظة . ورسا اليخت على تورمينا بصقلية وقضى فيها حوالي الأسبوع ثم أبحر إلى كابري حيث استأجر فندقاً بأكمله ، وراحت الصحافة الأجنبية تنشر من بين تحركاته أنه تناول الغداء في مكان ما ، ويذكر ستيفنسون للندن أن ما يقوم به فاروق يدعو للعجب إذ جرت العادة أن يكون له في هذا الشهر النشاط الديني ، وعبر عن تلك الدهشة لأمين الملك الأول[4] .

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١ .

(٢) روز اليوسف، ملحق عدد ١٢٦٢ في ١٨ أغسطس ١٩٥٢ .

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ في ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١ .

(٤) F.O. 371 - 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison, Alex June 15, 1951.

وانتقل الركب الملكي الى الريفيرا ثم إلى سويسرا ، ولكن فاروقاً قطع الرحلة وعاد إلى إيطاليا بسبب فشل السلطات المحلية في حمايتـه من المصـورين ، فقد جرت حادثتان ، الحادثة الأولى في ٨ يوليو عنـدما نجـح مصور صحيفتي فرنسيه لير وديلي تلجراف في التقـاط صورة للملك وهو يركب قاربه الآلي ، وأثناء التقاطه لصورة ثانية أوقفه مخبر البوليس وأصدر له تعليماته بمقابلة الملك في الفندق ، وتمكن أحد رجال الحرس الملكي من مصادرة آلة التصوير وعمل محضر ، ولكن المصور رفض التوقيع عليـه وتمكن من سرقـة الفيلم ، وأعاده البوليس. أما الحادثة الثانية فوقعت في اليوم التالي حينما أراد مصـور صحيفة زيورخ برس التقاط صورة لفـاروق وهو يضـع القلس ، وتدخـل البوليس مـرة أخرى واستولى على الفيلم ، وفي هذه المرة قام البوليس باتخاذ الإجراءات عن طريق سلطات الإقليم دون تدخل من الملك ، هذا في الوقت الذي هاجمته فيه الصحافة السويسرية وانتقدت تصرفاته الشخصية ممـا أزم الموقف(١) . فغـادر سويسرا على الفور .

وتكررت نفس المشاكل في إيطاليا، وأثيرت من رجـال الحرس الملكي الذين خولوا لأنفسهم وظائف البوليس الإيطالي حيث عاملوا الإيطاليين في أي مكان يذهب إليه الملك كما لو كانـوا في الأرض المصريـة ، فيخلون الأماكن العامة ويحطمون آلات تصوير الصحفيين(٢) . ويذكر أحمد كامل ـ وكان مرافقاً للرحلة ـ أن المصورين لجأوا للاكشاك وتـربص البعض منهم بين الأعشاب أو وراء أسوار المنازل(٣) . واستمرت حملات الصحافة واختلفت هذه الرحلة عن سابقتها بعض الشيء لأنهـا ضمت الملكة ، وعليـه فلم يعد الملك يبدي شغفاً كبيراً بحسناوات الريفيرا إذ لم يبتعـد كثيراً عن ناريمان ، ولكنـه عندمـا يكون

---

(١) Ibid, 90228, JE 1941 - 26, British Legation - F.O, Berne, July 25, 1951.

(٢) Ibid, J 1941 - 28, Russell - Smith, Rome, July 25, 1950, No 10223.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٨، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

بمفرده يمارس هوايته وخاصة في الحفلات، ونشأت أزمة بشأن اختيار راقصة عام ١٩٥١ - لتقوم بمهمتها في كان ودوفيل ومونت كارلو - إذ وقع الاختيار على ثريا سالم ، ولكن وزارة الداخلية ترددت في إصدار جواز سفر لها ، وعليه اتصل إلهامي حسين من باريس لتسهيل المأمورية وتقرر سفرها ، وفي اللحظة الأخيرة حال عبد الفتاح حسن دون ركوبها الطائرة ، وفي الوقت نفسه منع سامية جمال من السفر ، ثم سمحت لها سلطات المطار بالمغادرة ، ولم تكد تنزل في فندق جولف بمونت كارلو حتى رفع عليه العلم المصري[١] ، وكان فاروق بالمدينة من غير زوجته حيث كانت تشعر بإرهاق الحمل[٢] ، وفيها أعجب بعارضة أزياء اسكتلندية ، ومما يذكر أن السلطات المصرية رفضت السماح لها بدخول مصر[٣] . .

ولم تكن ناريمان تصاحب زوجها أثناء لعبه للقمار ، حقيقة أنها كانت أحياناً تلعب معه ، ولكن - كما صرح لإحدى الصحف الانجليزية - للتسلية واستعملت مبالغ بسيطة[٤] . وكان يتركها في معظم الأوقات نائمة بالفندق ويمارس هوايته . ويذكر السفير البريطاني في روما لحكومته أن لعب فاروق لفت الأنظار إلى أنه مريض بهذا الداء ، وينقل الخسارة الكبيرة التي يخسرها ، وأن السفير المصري حدثه عن أن الملك كسب وخسر مبالغ باهظة مؤخراً في فينيسيا[٥] . ويسجل فاروق أنه كان يصحب ناريمان إلى المحلات وإذا أعجبت بشيء يقول لها « سأشتريه هدية لك إذا كسبت » ويذهب ليلعب ويكسب ويفي

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٠٨ في ٧ أغسطس ١٩٥١، ص ص ٧، ١٢، عدد ١٢٠٩ في ١٣ أغسطس ١٩٥١، ص ٨، عدد ١٢١٠ في ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص ٨.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov, 23, 1952.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢١١ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ١١.

(٤) مصر الفتاة (الاشتراكية)، عدد ٢٦٦ في ١٥ يوليو ١٩٥١، ص ١.

(٥) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 28, Russell - Smith, Rome, July 25, 1951, No 10223,
ذكر أنه مساء يوم واحد خسر مائة ألف جنيه.

بكلمته . ويعود ويقر أنه تعرض للخسارة[١] . وارتفعت نفقات رحلة شهر العسل بشكل أثار الانتباه ، فيسجل السفير البريطاني في روما للندن أن المصروفات الباهظة والترف الذي أحاط بالملك والملكة بهر الإيطاليين ، ويبين أن ناريمان صرفت ٢٠ ألف جنيه في منتصف يوم بفينيسيا، وأنها تشتري المجوهرات دون وعي ، وأن أكبر ثلاثة تجار للماس في العالم يحومون حول الملك[٢] . وقد نشرت الأهرام أنه اشترى للملكة مجوهرات أثرية يرجع تاريخها إلى ما قبل مائتي عام ، ويذكر هو أنه كان يشتريها لها ليدخل السرور عليها[٣]. ولكن من المعروف حبه لاكتنازها .

وقضى فاروق وناريمان شهر العسل الذي استمر ثلاثة أشهر واثني عشر يوماً يتنزهان خلالها في ظل مظاهر البذخ، وعادا إلى الاسكندرية في ١٥ سبتمبر ١٩٥١ ، وبعد أربعة أشهر وضعت الملكة ولي العهد ، ولم يكن اكتمل الشهر التاسع في الحمل مما جعل المتظاهرون أثناء هتافاتهم العدائية يرددون « ناريمان . ناريمان . ابنك عنده سنان »[٤] . والواقع أن هذه المسألة كانت مثاراً للكلام من قبل ولادة الطفل ، فقد كتب السفير البريطاني لموريسون عقب الزفاف الملكي بتسع وثلاثين يوماً عن أن عم ناريمان حدثه عن قلق أسرتها على مستقبلها في حالة ما لم تلد وريثاً للعرش ، ويبين ستيفنسون أنه أيقن على الفور أن الملكة حامل ، ثم ينتهي إلى القول « هذه الحقيقة يجب ان تبقى

---

(١) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov, 23, 1952.

(٢) F.O, op. cit, ، يُذكر أن فاروقاً كان يصرف حوالي ٨٠٠ ألف فرنك في اليوم مما حدا بأحد أصحاب الفنادق القول «إن مثل هؤلاء الزبائن لا يدومون »، Derosne: Op. Cit, p. 144.

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٥٩٩ في ٥ يونيو ١٩٥١، ص ٣، Farouk's Memories, op. cit, Nov.23, 1952,

(٤) صلاح عيسى : المرجع المذكور، ص ٩٥.

سراً »[1] . واعترف فاروق أن ابنه ولد قبل الشهر التاسع ، وأرجع السبب إلى الوراثة ، فأشار إلى أن ناريمان الوحيدة من بين سبعة حملت فيهم أمها واكتملت الشهر التاسع ، أما الباقي فلم يكتملوا وبالتالي لم يعيشوا[2] . وعلى أية حال فمن المحتمل أن يكون الطفل ابناً لسبعة أشهر ، ونظراً لكثرة الاشاعات والأقاويل حدثت هذه الملابسات .

ومما لا ريب فيه أن ولادة ولي العهد قد رفعت من مكانة ناريمان وأعطتها الثقة ، وإن كانت الفترة التي أعقبت ولادته مثلت أحلك الأوقات في حياة فاروق ، ورغم الظروف الصعبة التي اكتنفت الحياة في مصر، إلا أنه راح يخطط في بداية يونيو ١٩٥٢ لرحلة بحرية أخرى مع زوجته وابنه، ويذكر السفير الأمريكي للسفير البريطاني أن رئيس الديوان يصر على ألا يتعدى الغياب عن مصر أسبوعين، وأن تكون الرحلة في شرق البحر المتوسط ، ولكن سيتفنسون يعقب بأن التأثير المغناطيسي لجنوب فرنسا سيكون أقوى من نصيحة حافظ عفيفي[3] . ومع نهاية يونيو كانت الأمور تحتضر وتنحدر وتتدهور، وبالتالي لم يتمكن الملك من تنفيذ التخطيط ، حيث أعدت له رحلة بحرية من نوع آخر في ٢٦ يوليو .

وبذلك يتبين أن حياته الخاصة مثلت الهوة السحيقة التي سقطت فيها الملكية، ويعتبر هو المسئول عنها أولاً وأخيراً ، وكان يمكنه توجيهها بعيداً عما انغمس فيه ، لأنه بحكم تركيباته الشخصية دفع الحوادث وتحكم فيها، إذ وجد المسبحين بحمده والشاكرين لفضله والمقبلين ليده والساجدين على أعتابه والمشجعين له ، ولكن بتصرفاته جعلها تدريجياً تتحول ضده لتتجمع في النهاية داخل بوتقة ينصهر فيها حكمه . ولو أنه وضع الأمور في نصابها ونحى ميوله

---

(١) F.O.Op.Cit, 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison, Alex. June 15, 1951.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov, 23, 1952.

(٣) F.O.Op.Cit, 96876, JE 1018 - 162, Stevenson - F.O, Alex. June 10, 1952 .

الاستبدادية واجتث نزوعه للأوتقراطية ونفض الطغيان وآمن بالديمقراطية وحقوق الشعب وتخلى عن عناده وإصراره وصلابة رأيه وعبوسه وسرعة غضبه وتحكم في انفعالاته وعواطفه وأقصى حساسيته وتحمل النقد وانصاع للمشورة الحسنة وتواضع وتنازل عن الكبر والتعالي والغرور وانتزع الشهوات والنزوات وحب الذات وتمسك بالطهارة والتزم بمبادىء الدين وقواعد التقاليد والأخلاق، لأصبح للنهاية شكل آخر ، وخاصة أنه مع بداية حكمه أحاطته الظروف التي كان من الممكن استغلالها لبناء أساس جديد لشكل حكم يختلف عن سابقه ، حقيقة أنه بدت إيجابياته في مواقف متعددة ، لكنها جاءت دون قصد حيث سيطرت المصلحة الخاصة على جميع التخطيطات . وعلى أية حال فقد أصبحت صورة شخصيته واضحة المعالم تحت الضوء الذي تسلط عليها ونبع من مصدر استمد وجوده من منطلق الحياد وحرص على التقاط الحقائق التي تقصي الزيف والامتهان المقصود جانباً ، وتعطي البلورة المطلوبة لتلك الشخصية بعيداً عن أية مؤثرات أو توجيهات أو أغراض .

الفصل الحادي عشر

السقوط

بدأت الأحداث تتوالى سريعاً منذ مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ في وقت لم يقدر فيه فاروق خطورة الموقف في الجيش ، حقيقة أن نشاط الضباط الأحرار أقلقه ومنشوراتهم أثارته وتحركاتهم سببت له الريبة، ولكن مع ذلك كان على يقين من أن هذا جميعه فقاعات هوائية إذ ترسب في أعماقه لآخر لحظة أن الجيش جيشه هو، مطيع له ، منفذ لأوامره ، فالثقة المتزايدة في النفس سيطرت عليه من ناحية ، والإحساس بقوته وجبروته أعطاه التأني في التصرفات من ناحية أخرى ، وخاصة بعد أن أدرك أن كبار رجال الجيش حوله يحمون عرشه ، هذا بالإضافة إلى أن حاشيته صاحبة التأثير عليه هونت له الأمر ، وبالتالي تحدى وقرر التصدي والإطاحة بتلك الشرذمة الصغيرة التي اعتقدت أنها بؤرة الضباط الأحرار ، وبالفعل كانت التحريات تجري في كل مكان لسحق هذه الحركة ، مما دفع بأصحابها للتعجيل بها . ونحن هنا لا نُقَيِّم حركة الضباط الأحرار ، فكفاءتهم وتضحياتهم وشجاعتهم وجسارتهم ووطنيتهم أمر مفروغ منه ، ولكن المتتبع لأحداث الحركة منذ ليلة ٢٣ يوليو يجد أن الظروف ساعدتهم ودفعت بهم إلى القيام بانقلابهم ، وأنه كان من الممكن لأي عارض أن يعترضهم ويفشل التخطيط ويذهبوا وراء الشمس ، فقبل الانقلاب بيوم ، ورغم الحيطة الشديدة التي التزم بها أصحابه ، علم المسئولون ـ وكانوا بمصيف الإسكندرية ـ أن هناك أمراً يدبره الجيش أكدته التحركات داخله (*) .

(*) جمال حماد : المرجع المذكور ، ص ص ١٩٨ ـ ٢٠٧ ، عبد اللطيف بغدادي : =

وكان فاروق في تلك الليلة وبعد تشكيل وزارة الهلالي وتأديتها اليمين قد هدأ يقيناً منه بأن المشكلات التي اكتنفت الحكم ربما تنتهي، ولكن سرعان ما تبددت الصورة بوصول نبأ الحركة إليه عن طريق محمد حسن ، فأمر بالاتصال بمحمد حيدر وحسين فريد ، وأبلغ الأخير أحمد كامل بأن الحركة بسيطة وسيتولى قمعها[1] . أيضاً اتصل النجومي من القصر بحسين فريد ، وكان قبض عليه في مكتبه بالرئاسة ، ومن ثم رد عليه عبد الناصر وأفهمه أن رئيس الأركان في جولة تفتيشية[2] . وتلقى محمد نجيب مكالمات تليفونية من وزير الداخلية ووزير التجارة والصناعة ورئيس الوزراء لوقف الحركة وتهدئة الحال والتنبيه بأن النتائج ستكون وخيمة وخاصة أن القوات البريطانية على مقربة ويُخشى من تقدمها ، ولكن في نفس تلك اللحظات كان الضباط قد استولوا على مبنى القيادة وتحركت المدرعات ودخلت القاهرة وقبض على اللواءات ودخل محمد نجيب مقر القيادة[3] .

وحتى الساعات الأولى من صباح ٢٣ يوليو لم يكن فاروق يتوقع أن يكون الأمر أكثر من انتفاضة ، وأنها ليست إلا زوبعة في فنجان وعلى وجه الخصوص بعد أن طمأنه كل من النجومي ومحمد حيدر ، والأخير اتصل بقائد المدفعية ورد عليه نقيب انتحل شخصيته وأكد له سلامة الموقف ، وبالتالي نقله للملك وأدخل في روعه أن قوات المدفعية كلها رهن إشارة القائد الأعلى ، وما لبث الأمر أن علم بما قام به الضباط ، وعندما سمع أن هناك بياناً سيذاع مع افتتاح

= المرجع المذكور ، ص ٥٣.

(١) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ١ ، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٢) جمال حماد : المرجع المذكور ، ص ٢١٦ ، أنور السادات : قصة الثورة كاملة ، ص ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) محمد نجيب : المرجع المذكور، ص ص ١١٣ - ١١٦ ، جمال حماد : المرجع المذكور، ص ص ٢١٢ - ٢٤٢ ، أنور السادات : قصة الثورة كاملة، ص ص ٨٧ - ٨٩.

الإذاعة أمر كريم ثابت منع إذاعته ، فبادر بالاتصال بمحطة إرسال أبو زعبل وطلب فك المحطة ، وأصدر مرتضى المراغي أمره بقطع التيار الكهربائي ، ولكن أحد الضباط أسرع للمحطة وهدد بالسلاح وأدارها[1] . ورأى فاروق إمكانية إحباط الحركة عن طريق حسن عاكف الذي طار من الاسكندرية الى الماظة وهبط على مقربة من السرب الملكي ليطير به إلى أنشاص ومن هناك يتولى المقاومة . ومني بالفشل لوجود كوردونات الجيش ولوصول قوات أطلقت نيرانها فأصابت الطائرة الملكية ببعض الطلقات ، وانتهت حركته بالعودة الى قصر المنتزه[2] .

واتصل الهلالي بالملك وطلب منه تفويضاً للاتصال بالقوات الثائرة وبحث مطالبها ، فأعطاه إياه فطلب من قائد الحركة تأجيل إذاعة البيان ، ولكن الخطة نفذت ، وأذاعه السادات ـ باسم محمد نجيب الذي أعلن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ـ في السابعة والنصف من صباح ٢٣ يوليو ، ولم يتعرض بكلمة صريحة لفاروق وأشار إلى الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وهزيمة فلسطين والخيانة ، وبين دور الجيش وهدفه ، وألقى المسؤولية عليه ، وطالب بالتزام الهدوء والسكينة ، وطمأن الأجانب على أرواحهم ومصالحهم[3] . وأيقن فاروق خطورة الموقف ودقته وانهارت حالته وانقلب استهتاره إلى خوف سيطر عليه ، ودق تليفونه عدة مرات عند السفير الأمريكي ، وفي كل مرة يقول له بوضوح إن التدخل الأجنبي فقط هو الذي يمكن أن ينجيه هو وأسرته ، وإن لم يطلب بالتحديد تدخل القوات البريطانية إلا أن هذا الأمر كان واضحاً[4] .

---

(١) جمال حماد : المرجع المذكور ، ص ص ٢٥٢ ـ ٢٦٣ ، ٢٦٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٦ .

(٣) F.O. 371 - 9877, JE 1018 - 208, Creswell - F.O, Alex, July 23, 1952, No 1062.

(٤) ذكرت صحيفة الأخبار في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ أن النائب العام يطلب عقوبة الإعدام لفاروق لاتهامه بأنه طلب تدخل الجيش البريطاني في مصر ، وأنه قال لحاشيته « لا =

ويتصل كافري بالقائم بالأعمال البريطاني ليقف على رد الفعل عليه، فيبين له أن عليه تبليغ الملك بأن قائد القوات البريطانية بلغ تبليغاً كاملاً* بالأحداث، وأن وجهة نظره - أي كريزول - الشخصية ان المسألة داخلية بحتة، وأنه لا يعتقد أن الحكومة البريطانية ترغب في استخدام القوات البريطانية لهذا الغرض؛ وسأل كريزول السفير الأمريكي عما يمكن ان تكون هذه الإجابة سبباً في مغادرة فاروق مصر، فأجابه بأن الملك في حالة ذعر رهيب، لكنه سيعمل كل ما في وسعه ليجعله هادئاً وثابتاً، فطلب منه القائم بالأعمال البريطاني أن يعطيه مثل هذه النصيحة منه أيضاً، ويسجل للندن أنه لم تقدم طلبات من المنشقين بعد للملك، وأنه إذا حافظ على هدوئه فربما يتخطى الأزمة ويخرج منها كحاكم دستوري، وقد بين لكافري - والذي عندما تنقطع الاتصالات التليفونية يبعث اليه برسوله - بأنه لا يزال يمكنه الاعتماد على البحرية[1]. وفي اللحظة التي كتب فيها كريزول هذا الخطاب لحكومته، وصل رسول من طرف محمد نجيب - أرسل عن طريق عضو من السفارة الأمريكية - ومعه رسالة بأن الحركة في مجموعها عمل داخلي وهدفها الرئيسي القضاء على الفساد وأن أي تدخل بريطاني سيقاوم[2].

= تخافوا فإن الجيش البريطاني سيدخل ويعيد النظام، ومرة أخرى ستوضع مصر تحت الحماية البريطانية» كما أضاف محمد حسن أن فاروق طلب نفس الطلب من كافري.

F.O. 141 - 1453, 1011 - 75 - 52 G. Cairo, - F.O, Oct. 11, 1952.

(1) F.O. 371 ,Op. Cit, J 1018 - 211, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1067,

F.O. 141, Op.Cit, Alex - F.O, July 23, 1952,

لم يكن للضباط الأحرار مندوبين في السلاح البحري، وذلك لأن ضباط البحرية يؤدون خدمتهم في القاعدة البحرية بالاسكندرية أو على ظهر القطع البحرية، وعليه لم يكن هناك أي دور يتعلق بهم في خطة العمليات بعكس سلاح الطيران. جمال حماد: المرجع المذكور، ص ص ٦٣، ٦٤.

(2) F.O. 141, Op. Cit, F.O, 371, Op. Cit, JE 1018 - 204, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1060.

قام علي صبري - وكان مديراً للمخابرات الحربية بالقوات الجوية =

وتبعث الخارجية البريطانية بردها الفوري الذي توافق فيه على رأي ممثلها بعدم التعرض للحركة لما في ذلك من نتائج سيئة للغاية ، وأن على كافري تهدئة فاروق ، وتتعشم أن يحرص على عدم اتخاذ أي عمل وهو في حالة الرعب التي تتملكه ، وأن عليه الاستمرار في الاتصال بحكومته التي يمكنها الاتفاق مع محمد نجيب على الشروط ، كما تستحسن أن يجري ممثلها الاتصال بقائد الحركة(١) . ويكتب وزير الدفاع البريطاني ليؤيد موقف كريزول لما في الوضع من حساسية ، ويبين أنه من الأساس ضرورة تجنب أي عمل يثير القوات المسلحة المصرية ، وأنه لم تظهر أية مخاطر سواء على أرواح البريطانيين أو ممتلكاتهم في مصر ، وأيضاً على أمن القوات البريطانية في منطقة القناة ، وعليه فيجب ألا تتخذ أية تحركات خارج منطقة القناة أو أي عمل يخطط لإغلاقها(٢) .

وكان البكباشي ملور Mellor قد ذهب في الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى القائد المصري لمنطقة القناة ، وأثناء الحديث معه اتصل به محمد نجيب ، وعندما علم بوجود الضابط البريطاني طلب التكلم معه ، وسأله عما ستقوم بعمله القوات البريطانية إذا طلب الملك منها التدخل ، فأجابه بأنه ضابط صغير ولا يعرف ، وهنا أخذ القائد المصري سماعة التليفون لينقل إليه يقينه من أنه لن يكون هناك تدخل لإنقاذ الملك من الوحل الذي وضع نفسه فيه(٣) . ويبعث كريزول بمساعد الملحق العسكري مع بعض أعضاء السفارة

= بإبلاغ السفير الأمريكي عن طريق الملحق الجوي. عبد اللطيف بغدادي: المرجع المذكور، ص ٥٦.

(١) F.O. 141, Op.Cit, 1011 - 80 - 52 G, F.O, Alex. July 23, 1952, F.O. 371, Op.Cit, JE 1018 - 210, Creswell - F.O, July 23, 1952, No 1065.

(٢) F.O. 141, Op. Cit,

(٣) F.O. 371 - 96878, JE 1018 - 225, British Middle East Office- F.O, Fayid, July 24, 1952, No 448.

الى القاهرة للقاء بقائد الحركة ، ويلتقوا بمجموعة مجلس القيادة ـ صغار الضباط وفقاً لتعبير القائم بالأعمال البريطاني ـ نيابة عن محمد نجيب ويقتنعوا بأن الهدف من الحركة تطهير الجيش وقطع دابر الفساد(١) . وهذا ما حرصت قيادة الحركة على إظهاره . واجتمع مجلس الوزراء البريطاني واستعرض الموقف ونتائج الاتصالات بين الأطراف المعنية ، وأوضح رئيس الوزراء أن أية حركة من القوات البريطانية في مصر في هذه الظروف يجب أن تكون غير فضولية بقدر الإمكان بمعنى أنه طلب عدم التطفل(٢) .

كانت المرحلة الثانية للخطة إسقاط وزارة الهلالي لاصطباغه بالصبغة الحزبية ، وتعيين وزارة ترأسها شخصية قوية تقليدية ولها مكانتها لتتولى مهام المرحلة بنجاح ، ووقع الاختيار على علي ماهر رجل الأزمات ، وكان اختياراً موفقاً لنفوذه ومقدرته وخبرته وحنكته السياسية من ناحية ، ولأنه الشخص الذي يمتلك القوة لمواجهة فاروق من منطلق الهيبة التي يمكن أن تكون لها وجود لدى الملك تجاهه من ناحية أخرى، وبالتالي يصبح هناك ضمان لتحقيق الطلبات التي تفرض من القائمين على الحركة . أي يستخدم كأداة طيعة لهم لتنفيذ أغراضهم ، في الوقت الذي يضفي عليهم طابع الاعتدال وعدم التطرف مما يعطي الأمان للملك حتى لا يلجأ للاستعانة بالقوة الأجنبية ، ولتكون أمامهم الفرصة للعمل ، أيضاً مما هو جدير بالذكر أنه كان للعلاقة الشخصية بين محمد نجيب وعلي ماهر وزنها . ووافق المرشح على شريطة تكليف الملك له بتأليف الوزارة، وعرف ممن بلغوه بهدف الحركة في التطهير والإصلاح، وطمأنهم بأنه سيبلغ الملك عن طريق جلاد(٣). ويشك القائم بالأعمال البريطاني في أن يكون علي ماهر

---

(١) Ibid, JE 1018 - 233, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952.

(٢) CAB 128 - 25, Conclusion of a meeting of the cabinet, July 23, 1952, Minute I Egypt.

(٣) روز اليوسف : عدد ١٢٦٤ في أول سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣٠، كمال الدين حسين المصدر المذكور ، عدد ٢٦٧٢ في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥ ، الحلقة الثانية ، أنور السادات : قصة الثورة كاملة، ص ص ٩٥، ٩٦ .

وراء الحركة ، ويضع علامات الاستفهام حول الإصرار على أن يشكل الوزارة رغم وجود غيره من المستقلين مثل حسين سري(١) . لكن على ما يبدو أنـه لم يضع الاعتبارات التي تميزه عن غيره ، ويستبعد ستيفنسون ذلـك ، ومع هـذا يسجل احتمالية أن يكون على علم مسبق بالحركة(٢) . وعلى أية حال فالواضح أنه أيدها لما ضاقت به نفسه من فاروق وتصرفاته .

وفي تلك الاثناء جاء لمقر القيادة أول وسيط ورسول سلام لفاروق ، إنه مصطفى صادق ضابط الطيران السابق وعم ناريمان ، وكان يحمل إلى محمد نجيب كل عشر دقائق عرضـاً جديـداً ، فبين أن الملك مستعد لإجـابة جميـع مـطالب الجيش بشرط أن يتـوجه إليـه ويستعطفـه لتلبيتها ، فلمـا رفض أسقط الاستعطاف ، فلما رفض عرض عليه أن يؤلف حكومة عسكرية ، وكـان ذلك العرض الأخير ، وقوبل بالرفض أيضـاً (٣) . وأدرك الهلالي المـوقف ، والتقى بفاروق ليعلمه بنيته في تقديم الاستقالة ، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر أرسل فاروق للسفير الأمريكي ليذكر له أنه ليس عنده بـديل ولا بـد من تكليف علي ماهر بتـأليف الوزارة ، ووصف ضبـاط الحركـة بأنهم وقحـون ، وشكا لـه من البريطانيين مشيراً الى أنهم وراء الفتنة ، فدحض السفير ذلـك(٤) ، وكان أول انطباع لحكومته ان يتحكم الملك في أعصابه ، وأنه إذا تصرف بحكمة وضحى ببعض مستشاريه الفاسدين ، فيمكنه استرداد الكثير مما فقده ، وبعـد أن ينقل السفيـر البريـطاني في واشنطن هـذا الانطبـاع لكريـزول يبلغـه أن الخـارجيـة الأمريكية تـأخذ على عـاتقها وجـوب عدم تـدخل القـوات البريـطانية لصـالح

---

(١) F.O. Op. Cit, 96880, JE 1018 - 309, Creswell - F.O, Alex. July 28, 1952, No 1011.

(٢) Ibid, 96879, JE 1018 - 310, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 2, 1952, No 179.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٦٢٤ في أول سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣٠، محمد نجيب: المـرجع المذكور، ص ص ١١٨، ١١٩.

(٤) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 83, 88 - 52, G, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1072.

فاروق[1] . إذن أصبح واضحاً أن المساعدة التي ينتظرها الملك لتثبيت عرشه والقضاء على حركة التمرد ـ كما كان يراها ـ لن تتحقق .

ويطلب مرتضى المراغي ـ ولم تكن الوزارة قد قدمت استقالتها بعد ـ من كريزول التدخل البريطاني[2] ، مستعرضاً الأخطار المحدقة بمصر ، وحتى يستحث محدثه ، يبين أن الحركة تضم المسئولين عن تنظيم كتائب التحرير ، وأن وراءها الشيوعيين والإخوان المسلمين ، الأولون يتمثلون في صغار الضباط وهم القوة المحركة ، بينما محمد نجيب من الإخوان وهو يفتقد الفطنة ، وضعيف ، ويمثل صورة فقط في الحركة ، وفي الوقت نفسه أظهر أن الملك يستحق تماماً كل ما يحدث له ، وأنه يجب أن يخرج في الحال ثم تتدخل بريطانيا[3] ، ويؤكد كلامه بناء على المعلومات التي حصل عليها بصفته وزيراً للداخلية . ولم تكن الخارجية الأمريكية تسلم بجميع أقواله ، فقد اعترفت بإمكانية الأخطار وأنها يجب وضعها في الحساب ، لكن ساد اعتقادها أن محاولة مرتضى المراغي نابعة من رغبة الملك بهدف الاقناع بالتدخل لدرء خطر الشيوعية بعد أن أيقن عدم الرغبة في إنقاذه ، ويبلغ السفير البريطاني في واشنطن حكومته بأن ما حدث في مصر تعتبره الولايات المتحدة مسألة داخلية ، وهي في الوقت نفسه تقره ، وأن فاروقاً فقد الاحترام فيها ، ومثل هذه الحركة ومغزاها الواضح في القضاء على الفساد تلقى نحوها شعوراً حسناً للغاية من الحكومة والشعب[4] . والواقع أن أمر التدخل كان مرفوضاً أيضاً من السياسة

---

(١) Ibid, 1011 - 82, Washington-Alex. July 23, 1952, No 44.

(٢) F.O. 371 - 96877, JE 1018 - 219, 1018 - 219, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1074.

(٣) Ibid, 96878, JE 1018 - 231, Creswell - F.O, Alex. July 24, 1952, No 1083.

(٤) Ibid, JE 1018 - 230, Frranks - F.O, Washington - F.O, July 24, 1952, No 1408, JE 1018 - 226, Creswell - F.O, Alex. July 24, 1952, F.O. 141, op. cit, 1011 - 199 -

= 52 G, Washington - Alex. July 25, 1952, No 45.

البريطانية ، حيث أعلنت أنها ترحب بالقضاء على الفساد وتحسين حالة الشعب حتى لا تجد الشيوعية مكانة لها[1] . ومع هذا اقترح كريزول إخطار قيادة الجيش أن تتحرك القوات البحرية البريطانية من بور سعيد للاسكندرية لإجراء مناورات ، في الوقت الذي تكون فيه مستعدة في حالة قيام ثورة ضد بريطانيا ، ولكن لندن ترفض[2] . والحقيقة أن سياسة الدولتين الموحدة تجاه الشرق الأوسط ، كانت واضحة هنا تماماً ، فإن تشابك مصالحهما فرض عليهما التصدي لأي تحرك روسي في المنطقة .

وخضعت القاهرة ومداخلها لقيادة الحركة ، واتخذت الاحتياطات ، واستمر الطيران في القيام بطلعاته لتأكيد السيطرة[3] ، وامتد نشاطه للاسكندرية لمنع فاروق من الهرب إذا حاول ، كذلك أنيط إليه استكشاف أية تحركات للقوات البريطانية ، بالإضافة الى ما يحدثه من تأثير معنوي وبث روح اليأس في نفوس الملك والحكومة والأعوان لحثهم على الاستسلام[4] . وحمل علي ماهر مطالب الحركة ـ والتي كان لها الطابع السطحي والمتوقع وذلك وفقاً

= معروف أن العلاقات ربطت بين بعض ضباط الحركة وبين الأمريكيين، فعلي صبري صديق للملحق العسكري الأمريكي ، وعبد الناصر على صلة بكيرمت روزفلت ، وقد استقبلت السفارة الأمريكية البعض منهم في المناسبات ، وتقلصت العلاقة بعد أن وجدت الولايات المتحدة أنه ليس هناك أمل في الإصلاح على يد فاروق . لمزيد من التفصيل انظر كوبلاند : المرجع المذكور ، ص ص ٩٤ ، ٩٥، أحمد حمروش : المرجع المذكور ، ص ١٥ ،

Vatikiotis : Nasser and his Generation, P. 108, La couture : op. cit, p. 148.

(١) F.O. Op.Cit,96877, JE 1018 - 218, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1072.

(٢) Ibid, JE 1018 - 22, Creswell - F.O. Alex. July 23, 1952, No 1077, F.O - Alex, July 24, No 1158

(٣) Ibid, JE 1018 - 214, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952,

(٤) عبد اللطيف بغدادي : المرجع المذكور ، ص ٥٠، جمال حماد : المرجع المذكور ، ص ١٨٤ .

للخطة ـ وتشمل تعيين محمد نجيب قائداً عاماً مع إعطائه السلطة لإحالة ٥٦ من كبار الضباط الى المعاش من بينهم ٢١ لواء والذين تم اعتقالهم وحل الحرس الملكي وضم مهماته ورجاله للجيش، وفصل بوللي ومحمد حسن ومحمد حلمي حسين ويوسف رشاد وحسن عاكف وأندراوس وكريم ثابت[١] . ويذكر كريزول لحكومته أن علي ماهر أخبره بالتفاهم الذي تم بينه وبين محمد نجيب بأن العسكريين لن يقدموا على إجراءات أكثر من ذلك[٢] . وودع قائد الحركة رئيس الوزراء المنتظر على محطة مصر في وسط الهتافات للجيش ، ووصل علي ماهر الى الاسكندرية في الساعة الحادية عشرة مساء ، وراح يعد لتأليف الوزارة ، وكان الهلالي قد قدم استقالته في الساعة السادسة مساء[٣] .

في صباح ٢٤ يوليو استقبل الملك علي ماهر ، وتناقشا فيما حمله الأخير من مطالب ، وبدا على فاروق القلق حتى إنه كان هناك ثلاثة ضباط يقفون مدججين بالسلاح[٤] ، ووافق على الطلب الخاص بتعيين محمد نجيب قائداً عاماً وما يتبعه[٥] . أما طلب فصل الأفراد المعنيين من الحاشية فقد رفضه مصرحاً بأنه لا يقبل التدخل في شئون من اختارهم لخدمته والمسألة عنده مبدأ ، فأوضح له علي ماهر بأنهم يقومون بأعمال موظفين عموميين ويتدخلون في إدارة شئون البلاد ويتصلون في الخارج ببعض الدول العربية ويجتمعون بالوزراء ، وتناول بإسهاب الدور الذي يلعبه كل منهم ، ثم بين أنه لو كانت

---

(١) F.O. Op. Cit, 96878, JE 1018 - 238, Creswell - F.O. Alex. July 25, 1952, No 1090.

(٢) Ibid, JE 1018 - 269, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1132.

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٧ في ٢٥ يوليو ١٩٥٢، ص ٣.

(٤) Lacouture : Op. Cit, p. 148.

(٥) استتبع ذلك استقالة محمد حيدر، وكان فاروق مازال يأمل في إمكانية حصر الحركة واحتوائها ، ومن ثم فقد أنعم على محمد نجيب برتبة فريق فقبلها ، لكنه تنازل عنها عقب عزل الملك . الأهرام ، عدد ٢٣٩٩٩ في ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ٦.

أعمالهم محصورة في نطاق الخدمة الملكية الخاصة لما تذمر أحد ولا اعترض على وجودهم معترض . ومع هذا أصر الملك على رفضه ، فطلب منه علي ماهر أن يفكر في الأمر وأنه سيعود إليه مرة أخرى(1) . ولم يكن فرض الشروط على فاروق بجديد ، فقد سبق أن أملتها بريطانيا عليه ، ولكن الوضع اختلف هذه المرة حيث فرضت من قوة داخلية كانت تدين له بالولاء، وكبر الأمر عليه ، ورغم ضعف مركزه إلا أن العناد تمكن منه لفترة قصيرة.

وأصدر فاروق أمره بقبول استقالة الهلالي ، وأصدر أمراً آخر لعلي ماهر بتأليف الوزارة وأشاد به وعدد مناقبه وما أنيط إليه من مهام في هذه الأوقات العصيبة ، ورد عليه رئيس الوزراء وأشار إلى الحكم الصالح القويم النزيه وإلى الدستور ، وشكل وزارته واستحوذ على وزارات الداخلية والخارجية والحربية والبحرية ، ووزعت باقي الوزارات على رجال مستقلين(2) . وعقب حلف اليمين ، عاد علي ماهر وحدث فاروقاً في إبعاد أفراد الحاشية ، فوجد منه تمنعاً للمرة الثانية(3) . وفي هذه الاثناء قدم كريم ثابت استقالته ، وأعلنت الصحافة أن مقابلة رئيس الوزراء للملك لم يتسع الوقت فيها لعرض جميع المطالب ولم تبق إلا مسائل بسيطة(4) .

اتفقت كتابات الضباط الأحرار وتصريحاتهم على أن مسألة عزل فاروق كانت أساسية في الخطة المرسومة ، وأنهم حافظوا على كتمانها حتى يأتي الظرف المناسب للقيام بها، وأن ما حدث منذ أول يوم لحركتهم كان جس نبض وامتحان ، فإذا نجحوا سارت الأمور في مجراها ، ومن ثم تتحقق الخطوة التالية ، ولما سرى الاطمئنان خاصة بالموقف البريطاني السلبي ، بدأ عبد

---

(1) نفس المصدر، عدد24355 في 23 يوليو 1953 ، ص 4 ، ذكريات علي ماهر.
(2) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص 519 - 522.
(3) الأهرام، نفس العدد.
(4) نفس المصدر، عدد 23997 في 25 يوليو 1952 ، ص 6.

الناصر وزكريا محيي الدين في وضع تفاصيل خطة العزل وتجهيزات القوات اللازمة للسيطرة على الإسكندرية وتأمينها ، وصدرت الأوامر بتحريك القوة إليها[1] . واستمراراً للسياسة أعلن محمد نجيب عقب تشكيل الوزارة « نريد تطبيق ما نص عليه الدستور من أن بلادنا ملكية دستورية » ، وعندما سئل عما أذاعته بعض الإذاعات من أنه استولى على الحكم أجاب « إنني أعلنها كلمة صريحة ، أننا لا نتدخل في السياسة ، وأن حركتنا غير سياسية على الاطلاق ، وكل ما قمنا به من عمل إنما هو لصون الأمن العام من أي اضطراب . . . إن هدف الجيش الأول تطبيق الدستور وعدم تدخل الطفيليين لأن جميع المتاعب التي أصابت بلادنا كانت منهم »[2] . وكان ذلك تأكيداً للعيان بأبعاد الحركة إذ حرص على إعطائها هذا الشكل .

ولم تتضح الصورة كاملة لبريطانيا ، فقد اجتمع مجلس الوزراء البريطاني مرة أخرى ، ليعرض وزير الخارجية رأيه بعد استلامه رسالة من أحد أعضاء الحكومة البريطانية السابقة يبلغه فيها أن الحركة نتيجة لتدبير الشيوعيين والإخوان المسلمين وهدفها الثورة ضد النظام الرأسمالي ، وأن هذا الافتراض يقصد به تنبيه القوات البريطانية في المنطقة ، وطلب إيدن عودة سيتفنسون للقاهرة ، وأن تكون القوات على استعداد للقيام بدورها في حالة تعرض حياة البريطانيين للخطر ، فتصل في خلال يوم من إخطارها ، وأن تبلغ الحكومة المصرية بذلك ، وناقش المجلس مسألة تحرك القوات وبين أن السفن المطلوبة متفرقة والبعض منها في استانبول ، وطرحت مسألة عما إذا كان محمد نجيب مسيطراً على الموقف أو أنه أداة لوجوه سياسية غير مرئية ، ولو كان هناك بالفعل تهديد شيوعي ، فمن الضروري اتخاذ إجراء ، وفي هذه الحالة سيلقى

---

(١) أنور السادات : قصة الثورة كاملة ، ص ص ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، كان وضع الاسكندرية تحفة المخاطر ، فيها الملك والحكومة وقوات الحرس والقوات البحرية وخفر السواحل . جمال حماد . المرجع المذكور ، ص ٢٧٧ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٧ في ٢٥ يوليو ١٩٥٢، ص ص ١ ، ٤ .

التدخل للمحافظة على النظام الديمقراطي التأييد من العالم الحر . وفي نهاية الاجتماع تقرر عدم تغيير حركة السفن ، وأن يكون تحرك القوات من القناة متوقفاً على ضوء الأحداث(1) .

وفي الحال صدرت التعليمات من الخارجية البريطانية لممثلها بأن يلتقي بعلي ماهر ، ويبين له أن حكومته لا ترغب في التدخل في شئون مصر الداخلية ، ولكنها لن تتردد في ذلك في حالة حماية الأرواح البريطانية ، ومن ثم فإن القوات البريطانية على أهبة الاستعداد ، وأخطر محمد نجيب بذلك ، وتسجل الخارجية البريطانية وجهة نظرها بأن الوضع الجديد هو نتيجة حتمية للفساد وسوء الحكم ، وأنها تتعشم زوال العوامل الكامنة فيهما ، كما تشير الى أنه من الصعب التنبؤ بمدى اتساع الأحداث في هذه الأزمة(2) . وتتخذ الولايات المتحدة نفس الموقف ، فقد أخبرت الخارجية الأمريكية السفير البريطاني لديها بأنها جارية في إعطاء التعليمات لسفيرها في القاهرة بأنه إن لم ير مانعاً ، يبعث برسالة إلى علي ماهر تفيد بأن الأمريكيين يعتبرون الحالة داخلية صرفة ، لكنهم ينبهون إلى بيان محمد نجيب الذي تناول فيه المحافظة على سلامة الأجانب ، وينقل السفير البريطاني لكريزول ما صرح به أحد المسئولين الأمريكيين له بأنه إذا اتضح أن هناك علامة شيوعية بارزة على الحركة ، يكون التدخل(3) . وبذلك يتبين أن الرؤية لم تكن منجلية تماماً تجاه الحركة ، وأصبح الجميع ينتظر الخطوة القادمة .

وكان لانتقال فاروق من قصر المنتزه إلى قصر رأس التين في فجر ٢٥

---

(1) CAB 128 - 25, Conclusion of a meeting of the Cabinet, July 24, 1952, Minute 5 , Egypt .

(2) F.O. 371,Op. Cit,JE 1018 - 237, F.O -Alex. July 24, 1952, No 1162, F.O. Minute, Bowker, July 24, 1952,

(3) Ibid, JE 1018 - 245, Franks - F.O, Washington - F.O, July 25, 1952, No, 1418, F.O. 141,Op. Cit, 1011 - 119 - 52, G, Washington - Alex. July 25, 1952.

يوليو واقع فرض نفسه ، فقد جثم الفزع في قلبه وصرح بأن القصر الأول هدف ميسور من الجو[1] ، وبالتالي فإن حمايته تكمن في القصر الثاني نظراً لوجود القوة الأساسية للحرس والقوات البحرية وخفر السواحل والميناء والمحروسة ، هذا بالإضافة الى أنه المكان المناسب للهروب عند اشتداد الأزمة ، ومنه يمكن مد يد العون الأجنبية. وقاد السيارة بنفسه وجلس بجواره حسن عاكف وخلفه ناريمان وابنها ومربيته ، وتبعته سيارة أخرى بها بناته ، وتحصن داخل القصر ، واتصل بالسفير الأمريكي - عن طريق إيلي رئيس ورشة الكهرباء - طالباً منه طائرة حربية أو سفينة حربية لتقله وأسرته لخارج مصر[2] . وارتدى سترته البحرية وبعث في طلب أحمد كامل وجلال علوبة ، وانتظر في الطابق الأول وبجانبه الملكة والأميرات وولي العهد وبعض الحقائب ، وحضر المطلوبان ، وأوضح قائد بوليس القصور أنه لا بد من استئذان القيادة في السفر ، ولمح أنه من الأفضل إبعاد أفراد الحاشية المطلوب إقصاؤهم ، لكن فاروقاً بين أن المسألة تختص بالكرامة ، وأن هؤلاء الاشخاص ضحوا من أجله ، والتفت الى قائد اليخوت وسأله عن المحروسة ، فعلم صعوبة استخدامها[3] .

وجاء رد السفير الأمريكي دون أن يعطي إجابة مباشرة ، في الوقت الذي طلب فيه من فاروق التزام الهدوء ، وكانت الخارجية الأمريكية قد أصدرت تعليماتها لسفيرها بأن يستمر في طريق اقناع الملك بترك الخوف جانباً ، ويذكر السفير البريطاني في واشنطن للندن بأن الحكومة الأمريكية تتجنب التدخل في شئون مصر الداخلية ، وأن تحقيق طلب فاروق يتعارض مع ذلك ، ويكتب كريزول لحكومته ليبين أن كافري يستخدم كل تأثيره ليمنع الملك من الرحيل

---

(١) Farouk's Memories, Op. Cit, oct. 12, 1952,

(٢) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 241, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, No 1095.

(٣) المصور، عدد ١٤٦٨ في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢. كانت المحروسة قد غادرت في ٢٤ يوليو مرساها ورست الشمندورة في الميناء الخارجي ومنعت الزوارق والعائمات الاقتراب منها . الأهرام، عدد ٢٣٩٩٦ في ٢٤ يوليو ١٩٥٢، ص ٤ .

حتى لا تنشأ جمهورية متطرفة تكون قاتلة ، وأنه - أي كريزول - يوافقه في الرأي[١] . وراحت الخارجية الأمريكية تبحث عما إذا كانت هناك سفن حربية أمريكية قريبة من مصر ، لأنه في حالة تعرض حياة فاروق للخطر أو عند ظهور دليل أن الحركة تعزى للشيوعية ربما تعيد النظر في موقفها ، وتسأل السفير البريطاني عن موقف حكومته من ذلك وإذا كان لها هي الأخرى سفن حربية في المنطقة[٢] .

وتبين الخارجية البريطانية أن السفينة « مان إكس مان » تتبع الأسطول وراسية في بور سعيد ويمكنها الإبحار إلى الاسكندرية خلال عشر ساعات ونصف ويمكن ضغط المدة الى ست ساعات ونصف ، وتستعرض الحلول ، فتذكر أنه من المستحيل اتخاذ أي إجراء لإخراج فاروق بالقوة حيث يُعرض للالتحام مع القوات المصرية، وتعوق ذلك أسباب سياسية معروفة ، بالإضافة الى أنه من المتعذر التدخل في عملية قد لا تخرج الملك حياً ، وأنه في حالة تمكنه من الهروب إلى منطقة القناة أو البحر الأحمر بيخته فيعطى حق اللجوء، وأخيراً ترى أنه من الممكن إعطاء تعليمات الى كريزول للوصول الى نقطة للتفاهم مع الثوار بأن يطلب منهم عدم تعريض فاروق لأي أذى بشخصه ، وفي مثل هذه الظروف يتم إرسال سفينة بموافقتهم لنقله خارج مصر[٣] . ويجري الاتصال بالسفينة المذكورة لإعدادها لتكون على أهبة الاستعداد للإبحار الى الاسكندرية لالتقاط فاروق ، وتطلب الأدميرالية من الخارجية البريطانية استشارة رئيس الوزراء البريطاني حتى يمكنها التنفيذ ، وتبين أن بطاريات الساحل المصري جيدة التنظيم والتجهيز وكثيرة العدد[٤] . إذن أصبح جلياً أن

---

(١) F.O.Op. Cit, JE 1018 - 240, Franks - F.O, Washington, July 25, 1952, No, 1420,
F.O. 141, Op.Cit, 1011 -110-52 G, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, No 1095.
(٢) F.O. 371, Op. Cit,
(٣) Ibid, F.O. Minute Egyptian Internal Situation, July 26, 1952.
(٤) Ibid, Admirality - F.O, July 26, 1952.

مسألة إنقاذ الملك سياسة أنجلو أمريكية متفق عليها ، أيضاً فإن الارتياب من المجهول خيم على الرؤية الى حد ما .

ويشير حافظ عفيفي إلى كريزول بأن الحركة أعمق بكثير مما كان يعتقد ، وأن محمد نجيب رجل نزيه ، لكنه غير داهية وهو ليس القائد الحقيقي ، والموقف يعتمد على صغار الضباط لكونهم المحرضين الحقيقيين ، ويستفسر عما إذا كانوا سيكتفون بما حصلوا عليه(١) . ويلتقي القائم بالأعمال البريطاني برئيس الوزراء الذي أعطاه وصفاً تفصيلياً للأحداث منذ بدايتها ، والصعوبات التي واجهها في مجادلة الملك له بشأن الأفراد المطلوب إبعادهم من الحاشية ، وأنه أخيراً عدل في صباح هذا اليوم ووافق ، ورغب في إحالتهم إلى المعاش وعدم فصلهم، وأظهر علي ماهر استياءه من قيادة الحركة لقبضها على حكمدار بوليس القاهرة ووكيل وزارة الداخلية ورئيس القسم السياسي ومصطفى أمين وعلي أمين على اعتبار الأخيرين كانا دائمي الصلة بالشخصيات المتعاطفة مع القصر، ولم يتطرق الحديث إلى فاروق سوى عن تلك المظالم التي وقعت على الجيش لصالح محاسيب القصر ، وركز رئيس الوزراء على أن القائد الحقيقي للحركة ضابط صغير هو البكباشي السادات ، وأن الملك يعتبره مجرماً ، وأنه أبدى وجهات نظر حساسة أثناء الحديث معه ، ويعقب كريزول بأنه كان على صلة بعزيز المصري(٢) . والواقع أن الذي أضفى على السادات هذه المكانة ، تلك الظروف التي قدمت نفسها له سواء لسابق تاريخه منذ اتهامه في قضية أمين عثمان أو للمهام التي وكلت له من مجلس القيادة ، وبالإضافة الى سلوكه الذي جاهد من خلاله أن يظهر بهذا المركز خاصة أمام الصحفيين .

---

(١) F.O. 141,Op.Cit,1011 - 104, 52 G. Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 338 , Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, No 1090,

F.O. 141,Op.Cit,1011 - 96 - 52 G, 1011 - 109 - 52.

تكلم السادات عن الملك وتصرفاته أثناء اللقاء الذي تم مع علي ماهر يوم ٢٣ يوليو لعرض الوزارة عليه مما ألجأ إحسان عبد القدوس الى تنبيهه.

وتحققت المطالب التي فرضها مجلس القيادة على فاروق ، حقيقة أن المطلب الخاص بالحاشية لقي تعنتا منه ، ولآخر لحظة كان يصر على الاحتفاظ ببوللي ، لكن انتهى الأمر بأن قدموا استقالاتهم وقبلها ، وطلب حافظ عفيفي أن تكون استقالته بعدهم حتى لا يوضع اسمه معهم ، فنفذ له طلبه[1] . ولم يقف الأمر عند هذا الحد إذ كانت مسألة عزل فاروق قد تقررت . وأحكمت السيطرة على الإسكندرية ، وعينت لها قيادة قبضت على زمام الموقف[2] . وأخبر قنصل فرنسا العام القائم بالأعمال البريطاني أنه شاهد قوات الجيش تأخذ مكانها في الشاطبي ومصطفى باشا ومحطة مصر ، وقوات أخرى تقوم بحراسة القنصليات الأجنبية وتنتشر في المدينة عامة ، وأنه حينما عبرت الأحياء الشعبية ، أحيطت بالجموع التي راحت تهتف للجيش ولمحمد نجيب وتسب وتلعن في الملك بأقذع الألفاظ[3] . ولم يكن ذلك أمراً غريباً فهو متوقع الحدوث .

وعقب وصول القوات الى الاسكندرية ، اتصل علي ماهر بالقيادة في القاهرة وسألها عن السبب طالما أن فاروقاً نفذ ما طلب منه ، فطُمئن بأن مهمتها تأمين المدينة[4] . ووصل محمد نجيب إليها ومعه ستة من الضباط الأحرار منهم السادات لتنفيذ المرحلة الأخيرة من الخطة وهي التخلص من الملك، وحمل معه إنذار تنازل فاروق عن العرش ، ولكن بناء على طلب زكريا محيي الدين تأجل تقديم الإنذار إلى اليوم التالي ريثما تسترد القوات أنفاسها ، والتقى قائد الحركة مع رئيس الوزراء الذي فهم أن المسألة لها أبعادها الخطيرة وأدرك

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ في ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤ ، ذكريات علي ماهر .

(٢) جمال حماد : المرجع المذكور، ص ٢٧٨ .

(٣) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 248, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, No 1097.

(٤) عبد اللطيف بغدادي: المرجع المذكور ، ص ٥٨، أنور السادات: قصة الثورة كاملة ، ص ١٠٣.

المقصود[1] . وهنا أوضح الأول ضرورة الحل الجذري وإلا فإن الملك سيعود إلى استخدام الحيلة من جديد ، وعليه صرح علي ماهر أن الضباط محقون في تقديرهم[2] .

وجرت اعتقالات في البوليس السياسي بعد العثور على مستند وثائقي يفيد بأن الملك ـ رغبة في النجاة من الموقف ـ أمر أفراداً منه بترتيب مقتل بعض من البريطانيين المشهورين في القاهرة والإسكندرية على أساس أنه بهذا العمل يرغم القوات البريطانية على التدخل ويحول انتباه البلد عن نطاق الأحداث المحلية[3] . وكان مما هدّأ من نفس القائمين على الحركة أنه لم يبق للملك إلا ساعات ويتنازل عن عرشه . ودارت مناقشات حامية في الساعة التاسعة مساء بثكنات مصطفى باشا استمرت حتى الساعة الثانية صباحاً ليوم ٢٦ يوليو ، حيث أثار جمال سالم مشكلة مصير الملك بعد تنفيذ قرار مجلس القيادة بعزله ، ومما يذكر أنه كان عائداً لتوه إلى الاسكندرية ، وقد أظهر تحمسه مطالباً برأس فاروق بناء على عقد محاكمة له ، وأيده عبد المنعم أمين وزكريا محيي الدين ، بينما عارضه محمد نجيب والسادات ويوسف صديق وحسين الشافعي ، واستقر الرأي على أن يسافر صاحب الفكرة إلى القاهرة ليتعرف على رأي باقي الأعضاء . وعاد ليحمل معه رسالة عبد الناصر بأن يذهب فاروق للمنفى ويترك التاريخ ليحكم عليه بالموت[4] .

ومما لا شك فيه أن الرغبة في تفادي إراقة الدم وردت ، والنزعة الخيرة

---

(١) عبد اللطيف بغدادي : المرجع المذكور، ص ص ٥٨، ٥٩ ، محمد نجيب : المرجع المذكور ، ص ١١٢، أنور السادات : البحث عن الذات، ص ١٢٤ .

(٢) F.O. op. cit, JE 1018 - 269, Creswell - F.O, Alex July 27, 1952.

(٣) F O. 141, Op Cit, 1011 - 128 - 52 G. Goulburn - Creswell, July 26, 192, F. O. 3371 - 96879, JE 1018 - 373, Creswell - F. O, July 28, 1952, No 1129.

معروف دور البوليس السياسي وكيف كان حامياً للقصر .

(٤) محمد نجيب : المرجع المذكور ، ص ص ١٢٢ ـ ١٢٤ . أحمد حمروش : المرجع =

الرافضة للقسوة وجدت ، كما أن الحرص على إعطاء السمعة الطيبة للحركة وإسقاط صورة الانتقام كسمة تفرض نفسها على أي انقلاب توفرت، ولكن الخوف من التدخل الأجنبي وليس البريطاني فقط وإنما الأمريكي أيضاً هو السبب الرئيسي لانتصار الرؤية المعتدلة حول مصير فاروق ، ورغم ان المراسلات المتبادلة بين لندن وواشنطن وممثليهما في مصر والتي اتضح منها الاهتمام بالمحافظة على حياة الملك لم تكن معروفة لدى مسئولي القيادة، لكنهم أدركوا جيداً من خلال الاتصالات التي جرت سواء مع الانجليز أو الأمريكيين داخل الحدود ، أن طلب الدولتين هو ما تقرر في النهاية . هذا بالإضافة إلى خشيتهم من أن اتخاذ إجراء مضاد مع الملك ربما يعتبر طعنة موجهة إليهم كرد فعل ، وذلك أنهم حتى هذا الوقت لم يتلقوا التأييد أو المساندة من الشعب ، ما عدا جامعة الاسكندرية التي انطلق منها الموقف المناصر والمؤازر لحركتهم . وتلك الجموع التي تهتف من حين لآخر للجيش ، وعليه فإن لجوءهم لمثل ذلك الإجراء ينفر الناس منهم مهما بلغت درجة كرههم لفاروق لما يتفق ذلك مع طبيعة الشعب العاطفية . لهذا جميعه هزم الراي المتطرف .

ومع بزوغ شمس ٢٦ يوليو عززت القوات المرابطة حول قصري عابدين والقبة ، ورابطت الأسلحة الثقيلة على المنافذ وحلقت الطائرات في السماء . وقبيل الساعة الثامنة صباحاً كانت الدبابات ومدافع الميدان والسيارات المصفحة قد حاصرت قصر رأس التين ، ووجهت فوهات المدافع نحوه ، وصدرت التعليمات بإغلاق الميناء والبوغاز ، وصوبت مدفعية السواحل من جهة الأنفوشي مدافعها الى القصر ، وفوقه كان هناك سرب من ثلاث قاذفات يأخذ طريقه ذهاباً وإياباً ، ومنع الدخول اليه والخروج منه ، وضرب حصار

= المذكور ، ص ٥٣، عبد اللطيف بغدادي : المرجع المذكور ، ص ٥٩، أنور السادات : قصة الثورة كاملة، ص ص ١١٠، ١١١.

مماثل على قصر المنتزه ، واتخذت قوات الجيش مواقعها بدباباتها في ميادين الإسكندرية في حين طافت سيارات الجيش اللاسلكية بالشوارع ووالت اتصالاتها بالقيادة في ثكنات مصطفى باشا[1]. ولم يكن الهدف من مثل هذه الإجراءات سوى اتخاذ الاحتياطات لأي خطر داخلي أو خارجي من ناحية ، والحيلولة دون هروب فاروق وإجباره على التنازل عن العرش واقصائه عن أية حيلة يلجأ إليها من ناحية أخرى.

ورداً على ذلك ، أمر فاروق بتحصين القصر حيث تحول إليه كافة الحرس ، وكانت هناك فصيلة سودانية كاملة ، وثبتت المدافع الرشاشة عبر الممرات ، كما نصبت أخرى في حديقة القصر[2] . وحدث تبادل قصير لإطلاق النار بين رجال الحرس والقوات المحاصرة ، ويدىء من القصر وأسفر عن مقتل شخص من كلا الجانبين وجرح عدد بسيط واعتقال النجومي الذي خرج ليستفهم عما يحدث . وأعقب ذلك توجه أحد ضباط الحرس حاملاً علماً أبيض إلى قادة القوة المحاصرة ، فأصدر أمره بوقف إطلاق النار واستسلم الحرس[3]. وفزع فاروق لما يحدث وانهار واتصل على الفور بعلي ماهر في فندق سان استفانو ، الذي حضر على التو وهدأ من روعه وأوضح له أن لديه موعداً مع محمد نجيب ، وأن الأمور ستنجلي سريعاً ، وتركه إلى بولكلي بعد أن اطمأن على وقف الضرب[4] .

وفي نفس الوقت الذي اتصل فيه فاروق برئيس الوزراء، استغاث بالسفير الأمريكي ، وأخبره بأن القصر محاصر وأن قوات الجيش دخلت ساحته بالقوة ،

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٩ في ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ص ٢، ٤.

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٧٧ في ١٥ اكتوبر ١٩٥٢، ص ٣، أحمد بهاء الدين: المرجع المذكور، ص ١٤٤.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ في ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤، ذكريات علي ماهر .

Farouk'sMemories, Op. Cit, Oct. 12, 1952,

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ في ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ١.

وإطلاق الرصاص يأخذ طريقه والحالة ميئوس منها، وطلب المساعدة على وجه السرعة . ويذكر كافري أنه اتصل على الفور برئيس الوزراء الذي كان بالقصر وقتها واستعجله للعمل على ألا تكون هناك إراقة دماء ، فأجابه ان إطلاق النار توقف وأنه يتوقع بأن الأمور ستسير بهدوء[1] . والواقع أن ما حدث قد أثار حفيظة السفير لما يمكن أن يتمخض عنه من نتائج سيئة تجبر دولته على اتخاذ موقف هي حريصة على اجتنابه ، ومن ثم اتصل بالقائد العام ونقل إليه انزعاجه لأحداث الصباح التي تتنافى مع التأكيدات التي أعطاها له مسبقاً ، ويسجل في كتابه إلى واشنطن « وكنت متأكداً من فهمه أنه ليس من مصلحة أحد السماح بأحداث مؤسفة طالما أنها تخص شخص الملك»[2]. وحاول محمد نجيب تبسيط المسألة لكافري ، فذكر أن ما حدث نتيجة سوء فهم ، وأن الذي بدأ بإطلاق النار رجال الحرس الملكي ، وبرر الموقف ، فبين أن التقوية العسكرية في الإسكندرية وخاصة في النقاط الاستراتيجية حول القصر جاءت على أثر معلومات وصلته عن أنشطة للطابور الخامس ، وصرح بأنه سيتعامل معها بصرامة ، وأنه جاري اعتقال المزيد ، ثم أعطى تأكيده الشخصي القوي - كلمة شرف - أنه لن يحدث أذى بشخص الملك ، فرد عليه السفير بأنه يثق في كلامه ، وفي الحال أراد الاتصال بفاروق لينقل له ما حدث ويعطيه الامان ، ولكن كانت تليفونات القصر قد قطعت ، فحاول تسليم الرسالة لحافظ عفيفي في منزله[3] .

---

(١) F.O. 371 - 96878, JE 1018 - 244, 257, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1103, 1109.

ينقل صورة الخطاب الذي أرسله كافري لحكومته .

(٢) Ibid.

(٣) Ibid, JE 1018 - 258, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, F.O. Op.Cit, 96847, JE 1013 - 25, Stevenson - F.O, Cairo, Aug, 4, 1952, No 71.

يذكر محمد نجيب في مذكراته ص ١٣٤ ويؤيده أحمد حمروش في مرجعه المذكور =

وعلى الوجه الآخر ، ذهب محمد نجيب ويصحبته السادات وجمال سالم إلى علي ماهر في الساعة التاسعة صباحاً لتسليمه إنذار الجيش ، بأن يتنازل فاروق عن العرش لصالح ابنه أحمد فؤاد في ميعاد غايته الظهر ، ويترك البلاد بأية طريقة يختارها في ميعاد غايته السادسة مساء ، وإن لم يفعل ، فعليه تحمل المسئولية كاملة[1] . ورأى رئيس الوزراء ما يحمله الإنذار من عبارات الاستفزاز ، وأبلغهم أنه سيعتمد على وسائل الاقناع الشفوي ، وأنه لن يقدمه إلا إذا أصر الملك على عدم التنازل ، وقصد القصر في الساعة العاشرة والنصف ، وكما روى لكريزول فإنه ترك الإنذار في سيارته[2] . ودخل على فاروق في غرفة مكتبه ، فوجد الغضب مرسوماً عليه ، فحاول امتصاصه بطريقته المعهودة ، وأنباه بالمطلبين ، فصال وجال وصرح أنه سيقاوم ولديه القوة والقدرة ، ومرة أخرى يتلطف معه علي ماهر ويقعده عن ثورته ويبين له أن نتيجتها حرب أهلية هو لا يرضاها ، وأن الشعب تفاقم سخطه ، وبالتالي فموقفه ـ أي فاروق ـ لا يؤهله لأية حركة مقاومة ، وما عليه إلا تحقيق المطلوب منه لضمان العرش لابنه[3] .

وفي تلك الأثناء وصل سامبسون Sampson سكرتير كافري الخاص إلى القصر ، وأصر على الدخول رغم وجود الحواجز العسكرية ، وأبلغ فاروقاً

= ص ٥٤ أن السفير الأمريكي أرسل سباركس مستشار السفارة الى القيادة ليتحرى عن حقيقة إطلاق النار وما يترتب على ذلك من أضرار قد تسيء إلى مصلحة البلاد ، وأنه التقى بسليمان حافظ ثم بمحمد نجيب الذي شرح له الظروف .

(١) F.O. Op. Cit, 96878 JE 1018-260, Creswell-F.O.. Alexm. July 26, 1952, No 1114.

(٢) F.O. JE, 1018 - 269, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1132 .

(٣) الأهرام ، عدد ٢٤٣٥٥ في ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، ص ٤ ، ذكريات علي ماهر ، أخبار اليوم ، عدد ٤٠٤ في ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١ .

تأكيدات محمد نجيب للسفير بالمحافظة على حياته ، فرد عليه بأنه وجه إليه إنذار وليس له الاختيار ، وأنه لا داعي لمحاولة إقناع محمد نجيب بتغيير تيار الأحداث ، بمعنى أنه لا بد من الرضوخ ، وعاد وطلب من الرسول أن يواصل كافري جهده ويعمل كل ما في وسعه لسلامته وأن يحضر لتوديعه قبل سفره[1] .

وهدأ الملك بعض الشيء وعاود حديثه لرئيس الوزراء الذي خيره بين السفر جواً أو بحراً ، ففضل الأخير وأن يكون بالمحروسة ـ تلك التي أقلت الخديو إسماعيل عقب عزله إلى إيطاليا ـ لأن الطائرة من السهل أن تقذف وتهوي أو تنفجر في السماء[2] . ووضع عدة مطالب ، أن يأخذ معه زوجته وابنه وبناته وبوللي ، واختلفت الأقوال بشأن الشخصية المرافقة الأخرى التي أراد أن تصحبه ، فالبعض يذكر أنها محمد حسن ، والبعض الآخر يسجل أنها محمد حلمي حسين[3] . وعلى أية حال فإن رئيس الوزراء أوضح له أن هذا الطلب صغير ولا يستحق التحدث فيه ، وتابع الملك مطالبه ، أن يحافظ على كرامته في وثيقة التنازل ، فطمأنه علي ماهر وذكر له أنها ستكون على مثال الوثيقة التي تنازل بها ملك بلجيكا عن عرشه ، وأن يكون محدثه في وداعه ، فوافق وبين له أنه ستتخذ جميع مراسم التوديع التي تجري عادة عند مغادرة الملك للبلاد ، وأن ترافق مدمرتان مصريتان المحروسة أثناء السفر ، وهنا اعتذر رئيس الوزراء وقال له إنه سيقنع محمد نجيب بالحضور لتوديعه ، وغادر القصر بعد أن أوصى الملك بالمحافظة على الموعد وبأنه سيرسل له وثيقة التنازل[4] .

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 260, Creswell - F. O, Alex. July 26, 1952, No 1114 .

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 2, 1952.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ في ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤، ذكريات علي ماهر، محمد صبيح : المرجع المذكور ، ص ٤٤٧، أنور السادات: قصة الثورة كاملة، ص ١١٥، أرجح الأخير على أساس أنه كان أقرب الى نفس فاروق. La Couture: Op. Cit, p. 151.

(٤) الأهرام، نفس العدد، F.O.Op.Cit, 96847, JE 1013 - 25, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 4, 1952, No 71.

=

وحرص علي ماهر علي أن يحدد فاروق أسماء الأوصياء قبيل تنازله عن العرش ، وعليه وقع على أمر ملكي ـ كـان هذا آخـر عمل قـام به ـ بتشكيـل مجلس وصاية من الأمير عبد المنعم وشريف صبري وعلي مـاهر ، وفي حـالة رفض الأول يحل مكانه إسماعيل شيرين[1] . وأحيطت الأسماء بالسريـة حتى يأتي الوقت المقرر لإعلانها ، ويذكر كريزول لحكومته أن رئيس الوزراء يشك في أن قادة الحركة سيقبلون في مجلس الوصاية عضـواً من الأسرة المـالكة ، وأنهم سيتجاهلون تماماً الأسماء التي عينها فاروق[2] . ومما تجدر الإشارة إليه أنه عند تكوين مجلس الوصاية دخل فيه الأمير بناء على وجهة النظر البريطانية في مقابل وضع أحد الضباط بالمجلس[3] .

واتصل رئيس الوزراء بالدكتور عبد الرزاق السنهوري طالباً منـه تحريـر وثيقة التنازل عن العرش ، ويعث إليه بسليمـان حافظ مستشـار الرأي لمجلس

يضيف البعض إلى هذه الطلبات أنه أبدى رغبته في أن تدار ثروته وثروة أخواته داخـل مصر لحسابهم ، وأن يسمح له بأخذ مجمـوعات الـطوابع والعمـلات معه ، وأن يعـود لمصر كمواطن عادي . محمد صبيح : المرجع المذكـور ، ص ١١٥، : Lacouture Op. Cit, p. 151.

(١) F.O.Op. Cit, 96878, JE 1018 - 264, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1121.

(٢) F.O.Op. Cit,1011 - 131 - 52, G. Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1136.

(٣) F.O. 371 — 96847, JE 1013 - 28, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 20, 19522, No 75.

برزت مشكلة دستورية في هذا الصدد، أولاً بشأن انعقاد مجلس النواب ، وثـانياً لأنـه ليس هناك نص في حالـة تنازل الملك عن العـرش، وأحيلت القضية لمجلس الـدولة وأسفرت عن إضافة مادة للأمر الملكي تجيز لمجلس الوزراء أن يؤلف مجلس وصـاية مؤقت يؤدي اليمين أمام مجلس الوزراء ، ويتولى سلطة الملك، وانتهى الأمر بتشكيله في ٢ أغسطس ١٩٥٢ من الأمير عبد المنعم ومحمد بهي الدين بركات ورشاد مهنـا الذي عين وزيراً للمواصلات لتنطبق عليه الشروط المطلوبة .

F.O.Op.Cit,96878, JE 1018 - 268, Creswell - F.O, July 27, 28, 1952, No 1131, 1194.

الـوزراء ، وأعدت الـوثيقة وعـرضت على محمد نجيب فـوافق عليها ، ولكن جمـال سالم اقترح إضـافـة عبـارة « نـزولاً عند إرادة الشعب »[1] وتم تكليف سليمان حافظ بتوقيعها من الملك ، وانتقل للقصر ، واستقبله أحمد كـامل ثم حضر فاروق مرتدياً سترة القائد الأعلى للقوات البحرية ، وقرأ الوثيقة في تمهل أكثر من مرة ، واطمأن للشكل القانوني لها وأراذ إضافة كلمة « وإرادتنا » عقب العبارة التي سبقت إضافتها ، لكن الرسول أفهمه أن صياغة الوثيقة في صـورة أمـر ملكي تنطوي على هـذا المعنى ، وأنها تمت بصعـوبة كبيـرة ولا تسمـح بإدخال أي تعديل ، وكان الملك في حالة عصبية سيئة ، وإن بدا عليه الهدوء بناء على محاولاته لأن يظهر متماسكاً ، وفي التقرير الذي رفعه سليمان حافظ الى علي ماهر عن هذه المهمة يذكر أن فاروقاً وقع مرتين على الوثيقة ، فعقب التوقيع الأول قال له « لعلك تقدر الظروف فتلتمس لي العذر في أن التوقيع لم يكن كمـا أود، سأوقـع مرة أخـرى»، ووقع أعلى الـوثيقـة[2]. وذهب البعض إلى أن حـالة الانفعـال الشديـد التي كان عليهـا هي التي جعلته ينتحي هـذا التصرف[3] . ولكن صلاح الشاهد وهو شاهـد عيان لتلك اللحظة يوضـح أن العادة جرت على أن يوقع الملك فوق اسمه ثم يوقع تحت الأمر الملكي[4] .
والواقع أن الموقف كان عصيباً على فاروق رغم أنه عاش في توقعاته منذ حادث ٤ فبراير ، لكن فقدان السلطة والجاه والنفوذ ليس بالأمر الهين في الوقت الذي شغف فيه لإنقاذ نفسه مهما كان الثمن ، ومما لا ريب فيه أن هذه التفـاعلات النفسية أثرت فيه حتى ولو وقع توقيعاً واحداً .

وكان الملك قبل التوقيع قد اتصل بكريزول وأخبره بالإنـذار الذي وجـه

---

(١) محمد نجيب : المرجع المذكور، ص ١٢٦ .
(٢) نفس المرجع ، ص ١٣٧ .
(٣) نفس المرجع ، ص ١٢٦ ، عبد اللطيف بغدادي: المرجع المذكور ، ص ٦٠، أحمد حمروش : المرجع المـذكور، ص ٥٦.
(٤) صلاح الشاهد: المرجع المذكور، ص ٢٣٣ .

إليه والمهلة التي اعطيت له[1] . إذ آمن بالأمر الواقع وأيقن أن التدخل الأجنبي لصالح بقائه على العرش أمر مستحيل ، وأن عليه التركيز على انقاذ حياته ، والتقى القائم بالأعمال البريطاني بعلي ماهر وتكلم معه مرة أخرى في شأن تأمين فاروق وعلم منه أنه ما زال هناك بعض من صغار الضباط ذوي الحماس المتقد يتشوقون لضرب عنقه[2] . ودلت التقارير على أنه ساد الاضطراب بعد تنازله عن العرش وذلك حين أقسم بعض الضباط على اغتياله قبل الرحيل[3] . أيضاً قابل كافري رئيس الوزراء وسلمه رسالة حكومته والتي تعد تنبيهاً ضد أي إجراء مضاد[4] . ويسجل سيتفنسون لحكومته في تقريره عن هذه الفترة الدور النشط الذي لعبه زميله الأمريكي منذ صباح ذلك اليوم لتأكيد سلامة فاروق ورحيله[5] .

وبعد مشاورات جرت بين كريزول وكافري علم منها الأول أن الثاني أرسل رسالتين الى محمد نجيب بخصوص ترتيبات خروج فاروق ، قام القائم بالأعمال البريطاني بزيارة لمقر القيادة في الرابعة من بعد الظهر حيث كرر محمد نجيب له أنه سيحقق رغبته في حقن الدماء والمحافظة على أرواح الأجانب ، فأعاد كريزول على سمعه بأن حكومته تتمنى بإخلاص ألا تكون هناك ضرورة للتدخل ، وأنه توجد تحت يده قوات بريطانية لها اعتبارها في حالة تأهب ، وأشار إلى أنه إذا كان رحيل فاروق يتبعه فراغ دستوري دون الإعلان عن الوصاية والإبقاء على كيان الملكية ، فإن حالة خطيرة ستنشأ واحتمال أن تؤدي إلى إراقة الدماء[6] . وعقب ذلك اتصل مرة أخرى بالقائد العام الذي أكد

---

(١) F.O. op. cit, JE 1018 - 256, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1108.

(٢) Ibid, JE 1018 - 261, Creswell - F.O, Alex. July 26,1952, No 1115, F.O.141. Op. Cit, 1011 - 117 - 52 G.

(٣) F.O. 371 - 96879, JE 1018 - 301, Stevenson - F.O , Cairo, Aug, 2, 1952, No 179.

(٤) Ibid, 96878, JE 1018 - 258, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1111 .

(٥) Ibid, 96847, JE-1013-25, Stevenson-F.O, Cairo, Aug.4, 1952, No 71.

(٦) F.O. 141, Op. Cit, 1011-124-52G, Creswell-F.O, Alex. July 26, 1952, No 1119.

يسجل السادات ردعه للقائم بالأعمال البريطاني، وأنه وزملاءه ألقوا عليه درساً بليغاً ، =

من جديد الحفاظ على شخص الملك السابق[1] . وهي هذا ما يثبت أن الطريق الذي اتخذ بشأن معاملة فاروق اعتمد أساساً على الضغط الخارجي .

ومضى إعداد فاروق لآخر رحلة له ، ولم يكن باقياً إلا ساعات قليلة ، ويسجل أنه اصطحب معه صناديق وحقائب وطرود بلغت ١٥٠ في عددها وقليل من الملابس ، ولم يتمكن من نقل حاجياته الشخصية حيث كانت في القاهرة ، أيضاً لم يصطحب معه شيئاً وقت أن ترك قصر المنتزه إلى قصر رأس التين[2] . لكنه أمر بإحضار حقيبتين من القصر الأول وكان شغوفاً بهما ، وقام بالمهمة ساعي بوللي[3] . وبهذا الصدد أثيرت مشكلة عقب السفر مباشرة إذ أدلى بوللي بالقول إن فاروقاً أخذ معه مجموعة من سبائك الذهب ، مما أثار الضباط وأغضبهم وجعلهم يضغطون على أن تحاصر المحروسة بطائرات حربية لإعادتها ثانية بمن عليها ، وتدخل كريزول وأخبر علي ماهر بأن هذا العمل سيكون حقيراً وغير مهذب ويسبب انطباعاً يؤسف له في الخارج ، وأنه لا بد أن ينزل فاروق وأسرته بسلام الى البر ، ويمكن للحكومة بعد ذلك الاتصال الدبلوماسي بحكومة إيطاليا لإعادة المحروسة وسبائك الذهب[4] . ومن ثم نُشر تكذيب بأن ما صرح به بوللي مضلل ، وأن الإجراءات التفتيشية للمحروسة كانت دقيقة حتى لقد أعيد منها الى القصر ما أخذ من غير الحاجيات الخاصة

= أنور السادات : قصة الثورة كاملة ، ص ص ١٢٩ ـ ١٣١ ، البحث عن الذات ، ص ص ١٢٧ ، ١٢٨ . والحقيقة أن القيادة كانت تعمل حساباً سواء لممثل بريطانيا أو الولايات المتحدة، وقد نفذت لهما طلباتهما .

(١) F.O. 371 - 9678, JE 1018 - 262, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1116

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct.19, 1952.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٨ ، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة .

(٤) F.O.Op. Cit;JE 1018 - 266, 267, Creswell - F.O. Alex. July 27, 1952, No 1128, 1130, F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 129 - 52 G.

لفاروق[1] . والواقع أن الجزم في مسألة هـذه السبائـك صعب ، فاحتمـالات التنفيذ قائمة نظراً لأن مثل هذا السلوك ليس بجديد على فاروق ، فله السوابق في ذلـك ، بالإضـافة الى شهـوته للثـروة وخاصـة أنها آخـر فرصـة ، كما أن احتمالات عدم وقوعها واردة نظراً للارتباك الذي أحاط به وبحاشيته ـ التي كانت تتولى المهمة فيما سبق ـ مما يعوق التنفيذ.

وتناول فاروق غداءه على المائدة الملكية ، واستعد للرحيل وكان مرتدياً لباس أمير البحر ، ويذكر أنه أرسل كلمة إلى زوجتـه السابقـة عن طريق أحـد الخدم تفيد بأن بناتها قررن السفر مع أبيهن[2] . ولم تصل الرسالة إلا بعد أن غادرت المحروسة الاسكندريـة، وبالتـالي فلم تأت لتـوديعهن، وقد خشي أن يبعث بهن لوداعها فربما لا يعدن . والتقى فاروق بأختيه فوزية وفايزة وزوجيهما ووالدة ناريمان، وفي الساعة الخامسة وصل للقصر رئيس الوزراء وكافري ومعه سامبسون ، وتحدث فاروق مع السفير الأمريكي قائلاً « آمل ألا يكون ما قمت به من عمل في هذا الصباح ما يسبب ازعاجاً لك مع حكومتك » ، فأجابه بأنها مهتمة للغاية بسلامته[3] ، وقد كان حريصاً على تلك الحماية حتى آخر لحظة ، وينقل كافري لحكومته أن فاروق ركز في حديثه معه أمام رئيس الوزراء على أنه لم يهرب وإنما أرغم على مغادرة البلاد ، ويصور حالته فيذكر أنه لم يكن سعيداً وبدا عليه القلق بشأن مستقبل مصر،وقد طلب منه أن تقابل يخته إحـدى قطع البحـرية الأمـريكية في مكـان ما بـالبحر المتوسط لحمـايتـه ، ولكن السفيـر الأمريكي جعله يفهم عدم إمكان تلبية مثل هذا الطلب[4] ، ويبين علي ماهر أنه

---

(١) المصري، عدد ٥٢٦٨ في ٢٩ يوليو ١٩٥٢، ص ١، البلاغ ، عدد ٩٤٥٦ في ٢٩ يوليو ١٩٥٢، ص ١.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit,Oct . 19 , 1952 .

(٣) Ibid.

(٤) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 264, 266, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1121, 1128

تحجج بأن الأسطول في أثينا والوقت ضيق(١) . وشكر فاروق رئيس الوزراء وطلب منه إعداد الأمور لابنه الذي أصبح ملكاً لمصر ، فرد عليه بأنه سيقوم بعمل كل ما في إمكانه ، ولم يعط وعداً قاطعاً(٢) . وأخيراً يوجه فاروق حديثه إلى كافري وعلي ماهر معاً ويصرح بأن الذين اضطروه للخروج من مصر مجرمون تماماً وأنهم لن يستمروا في الحكم إلا أياماً قليلة(٣) .

ورست المحروسة على رصيف رأس التين في الساعة الخامسة ، وأعطت القيادة الأمر لجلال علوبة بالإقلاع بها وإعادتها ، ورافقه بعض البحارة ، كما سمح لستة ضباط من الحرس الملكي وبوليس القصر بالسفر عليها والعودة معها(٤) ، وتولى السادات مهمة الإشراف على خروجها إلى عرض البحر(٥) . وكان فاروق قد تعهد بإعادتها فور نزوله للبر ، ولكن وكما يذكر كريزول لحكومته ، فإن الشك الذي ساور الضباط بخصوص عدم تنفيذ تعهده والاحتفاظ بها أدى إلى إصدار التعليمات للسفير المصري في روما أن يعيدها حتى لو كان هناك ادعاء بأنها بحاجة إلى عمرة عاجلة في حوض إصلاح السفن بإيطاليا(٦) . وفي الساعة الخامسة والنصف غادرت ناريمان وأحمد فؤاد وفريال وفوزية وفادية القصر حيث استقلوا زورقاً بخارياً إلى المحروسة ، وحيا فاروق موظفيه وضباطه ، وكانت الساعة السادسة إلا عشر

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ في ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤ .

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 19, 1952.

(٣) F.O. Op.Cit, JE 1018 - 263, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1122.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٩ في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١ Farouk's Memories, Op. Cit, Nov 2, 1952.

(٥) أنور السادات : قصة الثورة كاملة، ص ص ١١٦ - ١٢٠ .

(٦) F.O.Op. Cit, JE 1018 - 267, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1130.

دقائق ، ولما لم يكن محمد نجيب قد حضر بعد ، انتفض واقفاً وقال إنه انتظر طويلاً ، ووضع قدمه على آخر درجة من سلم القصر وانزل العلم الملكي من سارية القصر ، وعلى أثر نزوله تفقد حرس الشرف وعزفت الموسيقى السلام الوطني[1] . وتقدم الضابط الذي كان يحمل العلم ، فطواه وسلمه له كما تقضي التقاليد العسكرية ، وحلقت أربع طائرات نفاثة مشاركة في التحية ، وأطلقت المدفعية ٢١ طلقة وأدى حرس الشرف التحية العسكرية[2] . ويسجل كريزول الموقف للندن بناء على وصف السفير الأمريكي ، فيذكر أن ضباط الحرس والخدم انهاروا وانهمكوا في البكاء ، ولكن فاروق كان رابط الجأش[3] . وصافح المودعين ، وتوجه لرئيس الوزراء قائلاً « أدعو لكم بالتوفيق وأتمنى كل الخير للبلاد ، ويجب على الإنسان أن يخضع لحكم الظروف والأقدار ، وأسأل الله للجيش وللبلاد كل نجاح »[4]. وواضح المداراة في هذا القول الذي لا ينم عما في قلبه من حقد وكراهية لرجال الجيش القائمين على الحركة وهو ما سبق أن عبر عنه. ولم يستطع علي ماهر في تلك اللحظات الحرجة إلا أن يمسح دمعة طفرت من عينيه تأثراً ، فمن الضروري أن شريط الذكريات دارت عجلته بسرعة أمامه منذ استقباله في نفس المكان عند عودته من بريطانيا للمناداة به ملكاً عقب وفاة أبيه إلى لحظة الوداع . وركب فاروق الزورق البخاري وفي معيته بعض رجال القصر متجهاً إلى المحروسة بينما كانت المدمرة « فاروق » تواصل إطلاق مدافعها تحية له[5] .

---

(١) كان فاروق قد أمر بأن يستعاض عن عبارة السلام الملكي بعبارة السلام الوطني . الأهرام ، عدد ٢٣٠٢٦ في أول نوفمبر ١٩٤٩ ، ص ٦ .

(٢) المصري ، عدد ٥٢٦٦ في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٣) F.O.Op. Cit,JE 1018 - 263, Creswell - F.O, JE 1018 - 263, No 1122, F.O, 141, Op. Cit,1011 - 125 - 52 G.

(٤) المصري ، عدد ٥٢٦٦ في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٥) الأهرام ، عدد ٢٣٩٩٩ في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١ ، سافر معه بترو الحلاق وكفاتسي =

وعقب دقائق وصل القائد العام ومعه أحمد شوقي وجمال سالم وحسين الشافعي واسماعيل فريد ، وأرجع سبب التأخير إلى ازدحام الناس وأن السائق ضل الطريق حيث قصد ميناء خفر السواحل بدلاً من الميناء الملكي(١) . فهل كان ذلك حقاً ؟ ربما يكون ، والواقع أن تتبع الأحداث يلقي الضوء الكافي على أن هناك من الإجراءات التي اتخذت لم يكن قادة الحركة إلا منقادين إليها ، حقيقة أنه استبعدت طلبات لفاروق ، ولكن مسألة الوداع والتخطيط له ، أعد لهما كافري وتم التفاهم فيهما أساساً مع علي ماهر ، فيكتب لحكومته عقب سفر فاروق مباشرة « عدت لتوي بعد رحيل الملك ، وكما اقترحت على رئيس الوزراء هذا الصباح ، فقد قدمت له التشريفات على الوجه الأكمل ، وكان رحيله لائقاً ومكرماً . . . وانتهز رئيس الوزراء فرصاً عديدة ليشكرني على حضوري وقال إنه سهل الأمور من جميع النواحي »(٢) . ويؤكد السفير البريطاني أن الفضل يرجع إلى زميله الأمريكي في جعل رحيل الملك منظماً وذا طابع جليل(٣). وبالتالي فإن حضور محمد نجيب مع بعض رجاله لم يكن نابعاً من القلب وخاصة أن أحدهم وهو جمال سالم له المواقف الثورية الملتهبة ، ويذكر السفير الأمريكي للقائم بالأعمال البريطاني أنه عند وصولهم كان يبدو عليهم العداء والحنق(٤) . وبالتالي فمن الممكن أن يكون حضورهم فرضته الضرورة وجاء عن امتعاض مما تسبب في التأخير ، هذا ويجب أن يوضع في الاعتبار ان المسألة حفت بالمخاطر ، إذ كان من الممكن أن ينتقم فاروق أو أحد رجاله من هؤلاء .

= مدرب الكلاب وثلاثة من الحراس الألبانيين .

(١) محمد نجيب: المرجع المذكور، ص ١٢٧ .

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 264, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1121.

ينقل صورة خطاب كافري لحكومته .

(٣) F.O. Op. Cit, JE 1013 - 25, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 4, 1952, No 71.

(٤) Ibid, 96878, JE 1018 - 263, Creswell - F.O, July 27, 1952, No 1122, F.O. 141, Op. Cit. 1011 - 125 - 25 G.

واستقل القائد العام ومرافقوه زورقاً بخارياً إلى المحروسة . وأدوا التحية العسكرية لفاروق ، وسادت لحظة صمت بددها محمد نجيب بقوله له « لعلك تذكر أنني كنت الضابط الوحيد الذي قدم استقالته من الجيش عقب حادث ٤ فبراير احتجاجاً ، وكنت حينئذ مستعداً لأن أضحي برزقي وبرقبتي في سبيلك ، وكان كل ضابط في الجيش مستعداً لهذا ، ولكن ها أنت ترى اليوم أنني نفسي أقف على رأس الجيش ضدك » فرد فاروق « إن الجيش ليس ملكي ، وإنما هو ملك مصر ، ومصر وطني ، وإذا كان الجيش قد رأى أن في نزولي عن العرش ما يحقق لمصر الخير ، فإني أتمنى لها هذا »[١] . ويذكر محمد نجيب أن فاروقاً قال له « أنتم سبقتموني بما فعلتموه فيما كنت أريد أن أفعله »[٢] ، وهي عبارة مبهمة ويستبعد نهائياً تحقيقها على يديه . وعاد تعاليه وفرض نفسه عليه ، فطلب من القائد العام الاعتناء بجيش آبائه وأجداده ، وفي هذه الأثناء لاحظ أن جمال سالم يحمل عصاه ، فأمره بإلقائها ، فحاول الاعتراض ولكن قائده منعه فانصاع، وختم فاروق حديثه لمحمد نجيب قائلاً « إن مهمتك صعبة جداً ، فليس من السهل حكم مصر »[٣] . واستمر اللقاء ثلث ساعة ، وكما هو واضح فقد احتفظ فيه الملك السابق بهدوء امتزج بعظمة الملك التي كانت ما زالت تغمره .

ومع غروب الشمس تحركت المحروسة تقل فاروقاً إلى منفاه ـ أعطيت الإشارات الى جميع قطع الأسطول فرفعت أعلام الوداع ـ وحلقت طائرتان فوقها ، وخرجت من البوغاز وعندما مرت من أمام طابية المكس حيتها بإطلاق إحدى عشرة طلقة[٤] . وعد ذلك آخر تحية للملك المعزول الذي لم ينس

(١) المصور ، عدد ١٤٥٢ ، في ٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٧ .
(٢) محمد نجيب: المرجع المذكور ، ص ١٢٨ .
(٣) نفس المرجع، ص ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٤) المصري، عدد ٥٢٦٦ في ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ١ ، الأهرام، عدد ٢٣٩٩٩ في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١ .

المحافظة على المظهر ، فيبعث ببرقية إلى القائد العام يسجل فيها « أتمنى لكم التوفيق في مهمتكم »[1] . ويعطي أمره بالإبحار الى نابولي حيث يذكر أنه سبق أن نفيَ جده إليها ومنح قصراً فيها ، وهو نفسه قد رحب بفيكتور عمانويل عام ١٩٤٦ ووضع له قصر أنطونيادس بالاسكندرية تحت أمره[2] . هذا بالإضافة الى العلاقة العاطفية التي تربطه بإيطاليا. ولم يكن هناك تأكيد داخل مصر أنه سيتوجه الى نابولي ، فيذكر كريزول ان خط سيره غير معروف ربما إلى إيطاليا أو أسبانيا أو البرتغال[3] . أيضاً ورد بالصحافة ذكر الولايات المتحدة[4] . لكن سرعان ما انقشع ذلك وتأكد ان القصد إيطاليا.

والواقع أن عملية خروج فاروق قد تمت بحرص وتكتم، وفي الساعة السادسة والنصف أذيع بيان محمد نجيب الذي أعلن فيه النبأ، وكانت الأوامر صدرت بمنع المظاهرات، كما مثلت الحواجز العسكرية حول قصر رأس التين عائقاً للناس من الاقتراب لرصيف الميناء، ولكن بانتشار الخبر امتلأت شوارع الاسكندرية بالحشود التي غمرتها مظاهر الابتهاج ، ومع هذا كان هناك بعض لا تبدو عليه علامات السرور للتصفيق الحاد وللهتاف لسيارات الجيش ، أيضاً ظهرت بعض الحالات النادرة التي حملت كلمة تعاطف تجاه فاروق[5] . ولم يكن ذلك عن حب له ، لأن هذا الحب قد مات منذ فترة طويلة ، وإنما بسبب أنه أصبح ضعيفاً لا حول له ولا قوة . وفي نفس اليوم توافدت التأييدات من

---

(١) الأهرام، نفس العدد ص ٦.

(٢) F.O. 371 - 53331, J 2249 - 54 - 16, Campbell - F.O. Cairo, May 19, 1946, No 943.

(٣) Ibid, 96878, JE 1018 - 263, 267, Creswell-F O, Alex., July 27, 1952, No 1122, 1130.

(٤) الأهرام، نفس العدد .

(٥) F.O. Op. Cit, JE1018-263, Creswell-F.O, Alex. July27, 1952, No1122, F.O. Op. Cit, 96879, JE 1018-301, Stevenson-F.O, Cairo, Aug. 2, 1952, No 179.

تلقى فاروق برقية وداع من فؤاد أباظة رئيس الجمعية الزراعية، واستلمها قبل تحرك المحروسة . روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.

جهات مختلفة تعلن تأييدها لحركة الضباط[1] ، ومما أضفى عليها صفة الشرعية ، أن مصر كانت في أمس الحاجة إلى هذا التغيير الذي بادر به العسكريون ، وهم القوة القادرة على التعبير عما يجيش بالصدور لما يمتلكونه من إمكانيات تؤهلهم للقيام بالدور .

وفي المساء اجتمع مجلس الوزراء،ونودي بالملك أحمد فؤاد الثاني ملكاً على البلاد، وتقرر أن يباشر المجلس سلطات الملك الدستورية لحين تسليمها لمجلس الوصاية[2]. واعتبر ذلك آخر إجراء في هذا اليوم ، اليوم الذي انتهت فيه حياة فاروق في مصر ، وخرج منها ليعود إليها مرة أخرى ، ولكن في صورة مختلفة ، لم يكن بهدف استرجاع الملك ولا الزيارة وإنما ليوارى في ترابها حسب وصيته والواقع أنه بتنازله عن العرش سقطت الملكية في مصر ، حقيقة أنتهت رسمياً في ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، لكنها عملياً كانت منتهية . ودلت التكهنات على أن إعلان الجمهورية آت وقريب ، وتطلب الأمر فترة انتقال حتى يتم الاحتواء الداخلي والاستيعاب الخارجي .

(١) الأهرام ، عدد ٢٣٩٩٨ في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

(٢) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٥٢٩ .

المصادر والمراجع

أولاً ـ الوثائق غير المنشورة :

الوثائق الإنجليزية المودعة بدار المحفوظات العامة بانجلترا

Public Record office (P.R.O), Kew, Surrey, England,

ونكتفي بذكر نوعيتها دون الإشارة إلى أرقام المجلدات والملفات التي وردت بالتفصيل في هوامش الدراسة .

I - Foreign office (F.O) ,

وهي مرتبة وفقاً لأهميتها .

- F.O. 371, Genral correspondence, Political Egypt and Sudan, (1930, 1934, 1936 - 1952), 282 vols and Files.
- F.O. 141, Embassy and Consular Archives, Egypt Correspondence, (1942 - 1952), 14 Files.
- F.O. 407, Confidential print, Affairs Egypt and Sudan, (1937 - 1941), 5 vols..
- F.O. 954, Avon papers, Photographic Copies of Private Office Papers of Anthony Eden, Later 1st Earl of Avon, as Secretary of State for Foreign Affairs, (1936 - 1945), 4 Vols .
- F.O. 921, Minister of State, Cairo, Middle East office, Egypt Political (1942 - 1944), 3 Files.
- F.O. 953, Information, (1947 - 1951), 5 Files.
- F.O. 115, Embassy and Consular Archives, America, United States of : Correspondence, (1946, 1947) , 3 Files.

- F.O. 272, General Correspondence, Treaty, (1937, 1938, 1947), 1 Vol and 1 File.

- F.O. 891, Embassy and Consular Archives, Alexandria, (1937), 1 vol.

II - Cabinet office Minutes (C A B), XeroX Copy, (1937, 1940, 1942, 1943, 1944, 1952).

III - Prime Minister office (PREM), W. Churchil (1940 - 1951), 9 Vols and Files .

IV - Rusell, Sir Thomas, Letters From his Mother, Letters to his Son and Letters to his Father in Law. St. Antony's College, Middle East Center, Oxford University .

ثانياً ـ الوثائق المنشورة :

● وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول، جمع وترتيب فؤاد كرم، دار الكتب، القاهرة ١٩٦٩.

ثالثاً ـ المضابط :

● محاضر جلسات مجلس النواب ١٩٥٠ .

● محاضر مجلس الشيوخ ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ .

رابعاً ـ المذكرات: أ ـ غير المنشورة

- Lampson, Miles W. (1st Baron Killearn), Diaries (1934 - 1947), 4 Boxs, St. Antony's College, Middle East Center, Oxford University.

ب ـ المنشورة: ١ ـ العربية :

● أنور السادات : البحث عن الذات، قصة حياتي، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ .

● إيدن : مذكرات، كتب سياسية، عدد ١٤٤، د. ت.

● برنادوت (الكونت) : مذكرات، المصور، يناير ١٩٥٣ .

- حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، دار الشباب، د. ت.
- حسن يوسف : مذكرات، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٢ .
- عبد اللطيف بغدادي : مذكرات ، الجزء الأول ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٧ .
- فخر الدين الأحمدي الظواهري : السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري ، مطبعة الاعتماد ١٩٤٥ .
- كريم ثابت :مذكرات، أسرار السياسة المصرية ، الجمهورية ، يونيو، يوليو ١٩٥٥.
- كمال الدين رفعت : مذكرات ، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨.
- محمد إبراهيم إمام (اللواء) : مذكرات ، الجمهورية ، يناير ١٩٥٦ .
- محمد التابعي : مصر ما قبل الثورة ، من أسرار الساسة والسياسيين ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ .
- محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ثلاثة أجزاء ، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .
- محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .
- محمد نجيب : مذكرات، كنت رئيساً لمصر ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٨٤ .

٢ ـ الأجنبية :

- The Ciano Diaries 1939 - 1943, The Complete, unabridged Diaries of Count Galeazzo Ciano, Italian Minister for Foreign Affairs 1936 - 1943, Doubleday and Company , New York 1946 .

خامساً ـ الذكريات :

١ ـ العربية :

● إبراهيم فرج : ذكرياتي السياسية : إعداد حسنين كروم، مكتبة الحياة، القاهرة ١٩٨٤ .

● حافظ محمود : ذكريات المعارك في الصحافة والسياسة والفكريين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، كتاب الجمهورية، العدد الأول، إبريل ١٩٦٩ .

● سيد مرعي : أوراق سياسية، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ .

● صلاح الشاهد : ذكريات في عهدين ، دار المعارف ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٦ .

● صليب سامي : ذكرياتي ١٨٩١ ـ ١٩٥٢ ـ القاهرة ١٩٥٣ .

● عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية، مؤسسة دار الشعب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٤ .

● علي ماهر : ذكريات، الأهرام يوليو ١٩٥٣ .

● كمال الدين حسين : ذكريات، قصة ثوار يوليو ، ثلاث حلقات ، المصور، ديسمبر ١٩٧٥ ، يناير ١٩٧٦ .

● محمد أحمد فرغلي : عشت حياتي بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٩٨٤ .

● مرتضى المراغي : شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثـورة ، مجلة اكتوبر من يناير إلى يونيو ١٩٨٦ .

٢ ـ الأجنبية :

- Farouk's Memories, Empire News, October 1952 - April 1953, St. Antony's College, Middle East Center, Oxford University.
- Wilson, Fiedd Marchall Lord: Eight years over Seas, second impression, London, N.D.

سادساً ـ الدوريات :

● أخبار اليوم، ١٩٤٦، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣ .
● آخر ساعة ، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤ .
● آخر ساعة المصورة ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥ .
● آخر لحظة ، ٤٩ ـ ١٩٥٢ .
● الإخوان المسلمون ، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٨ .
● الأساس، ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ .
● الأهرام ، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٤، (تضم قضايا الاغتيالات ومحاكمات الثورة) .
● البلاغ ، ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ ، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ .
● جريدة الإخوان المسلمين ، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ .
● الجمهور المصري ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .
● الجمهورية، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ .
● الدستور ، ١٩٣٩ ـ ١٩٤١ .
● الدعوة ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ .
● روز اليوسف، ١٩٣٦، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩، ١٩٤٢، ١٩٤٤ ، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٧٧ .
● السياسة ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ . .
● السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧، ١٩٤٢ .

● الشعب الجديد ، ١٩٥١، ١٩٥٢ .
● الكاتب، ١٩٥١.
● الكتلة، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠.
● اللواء الجديد، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٥١، ١٩٥٢.
● مصر الفتاة، ١٩٣٨، ١٩٣٩ ، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٩ .
● مصر الفتاة (الاشتراكية)، ١٩٥٠، ١٩٥١.
● المصري، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ .
● المصـور، ١٩٣٧، ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٣.
● المقطم، ١٩٣٩، ١٩٤١ ـ ١٩٤٥ ، ١٩٥٢.
● الملايين ، ١٩٥١.
● النذير، ١٩٣٨، ١٩٣٩ .
● الوفد المصري ، ١٩٤٢، ١٩٤٣ .

سابعاً ـ المراجع :

١ ـ العربية :

● أحمد بهاء الدين : فاروق ملكاً، القاهرة ١٩٥٢ .
● أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ، القاهرة ١٩٥٧
● أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثاني ، دار الموقف العربي د. ت .
● أحمد زكريا الشِّلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢.
● أنور السادات : أ ـ صفحات مجهولة، دار التحرير للطبع والنشر ، عدد ٨٤، نوفمبر ١٩٥٤.
ب ـ أسرار الثورة المصرية ، الهلال، عدد ٧٦، يوليو ١٩٥٧.

جـ - قصة الثورة كاملة، دار الهلال، د. ت.

● جلال الدين الحمامصي : من معاركنا السياسية، معركة نزاهة الحكم فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٥٧ .

● جمال حماد: ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر، الهلال، عدد ٣٨٨، أبريل ١٩٨٣ .

● جمال سليم: البوليس السياسي يحكم مصر ١٩١٠ - ١٩٥٢ ، القاهرة للثقافة العربية ، القاهرة، د. ت.

● جمال الشرقاوي: أسرار حريق القاهرة، دار شهدي للنشر، القاهرة ١٩٨٥ .

● جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة، دار المعارف، د. ت.

● حسين محمد أحمد حمودة : أسرار حركة الضباط والإخوان المسلمون ، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٥ .

● حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبد الناصر ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الجزء الأول ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٥.

● حلمي سلام: أيامه الأخيرة، قصة ملك باع نفسه للشيطان ، الهلال ، عدد ٢٦٣ ، نوفمبر ١٩٧٢ .

● سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ترجمة د. عاطف عبد الهادي علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د. ت.

● صلاح عيسى: محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٣ .

● طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، الطبعة الثانية ،

دار الشروق، بيروت ١٩٨٣.
● طاهر أحمد الطناحي : فاروق الأول، دار الهلال، ١٩٣٦.

● عبد الرحمن الرافعي : أ ـ في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١.

ب ـ مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٤.

● عبد العظيم رمضان: أ ـ تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨، الوطن العربي، بيروت، د. ت.

ب ـ الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩.

● علي شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ ـ ١٩٤١، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٢.

● كمال عبد الرؤوف : الدبابات حول القصر، كتاب اليوم، عدد ٧٥ فبراير ١٩٧٤.

● كوبلاند، مايلز : لعبة الأمم، تعريب مروان خير، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٠.

● كولومب، مارسيل : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الأولى، سعيد رأفت، القاهرة ١٩٧٢.

● لطفي عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية، القاهرة ١٩٤٨.

● ماكليف، هيوج: الملف السري للملك فاروق، ترجمة أحمد فوزي ، دار الهلال، ١٩٧٧ .

● محسن محمد : أ ـ تاريخ للبيع، كتاب اليوم، عدد ٥٥، يونيو ١٩٧٢ .
ب ـ التاريخ السري لمصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩ .
جـ ـ سنة من عمر مصر ، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢ .

● محمد أنيس: أ ـ ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٢ .
ب ـ حريق القاهرة، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٢ .

● محمد جمال الدين المسدي ، د . يونان لبيب رزق ، د . عبد العظيم رمضان : مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٨ .

● محمد صابر عرب: حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية الطبعة الأولى، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ .

● محمد صبيح : أيام وأيام، مطبعة العالم العربي، د. ت.

● مصطفى أمين : عمالقة وأقزام، دار أخبار اليوم، د. ت.

● موسى صبري: قصة ملك و٤ وزارات، كتاب اليوم، عدد ٧١، اكتوبر ١٩٧٣ .

● ميتشل،رتشارد: الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٧٧ .

● هيرزويز ، لوكاز : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١ .

● يونان لبيب رزق: أ ـ تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥.

ب ـ الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٨.

جـ ـ الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤، الهلال، عدد ٤٠٨، ديسمبر ١٩٨٤.

٢ ـ الأجنبية :

- Lacouture , Jean et Simonne : L'Egypte en mouvement, Editions du Seuil, Paris 1956.

- Derosne, Jean Bernard : Farouk, La Déchéance D'un Roi, Editions Françaises D'Amstrdam, Paris 1953.

- Jarvis, H. Wood: Pharaoh To Farouk, First Published, London 1955.

- Kirk, George : A - The Middle East in the war, third impression, Oxford University Press, London, 1954.

B - The Middle East 1945 - 1950, Oxford University Press, London, 1954.

-Lenczowski, George : The Middle East in World Affairs, Cornell University Press , Ithaca, New York, 1953 .

- Little, Tom : Egypt, First Published, London 1958.

- Lugol, Jean: Egypt, and World war II , Published by Societé Oriental de publicité, Cairo, 1945.

- Marlowe, John: Anglo - Egyptian Relations 1800 - 1953, London 1954.

- Monroe, Elizabeth : Britain's Moment in The Middle East 1914 - 1956, London, 1963.

- Richmond, J.C.B. : Egypt 1798 - 1952, First Published, London 1977.

- Safran, Nadav : Egypt in Search Political Community , Harvard University Press , Cambridge , 1961 .

- The Times Book of Egypt, London 1937.

- Vatikiotis, P.J.: A - The Egyptian Army in politics, Indiana University Press, 1961.

B - The Modern History of Egypt, Weidenfeld and Nicolson, London, 1969.

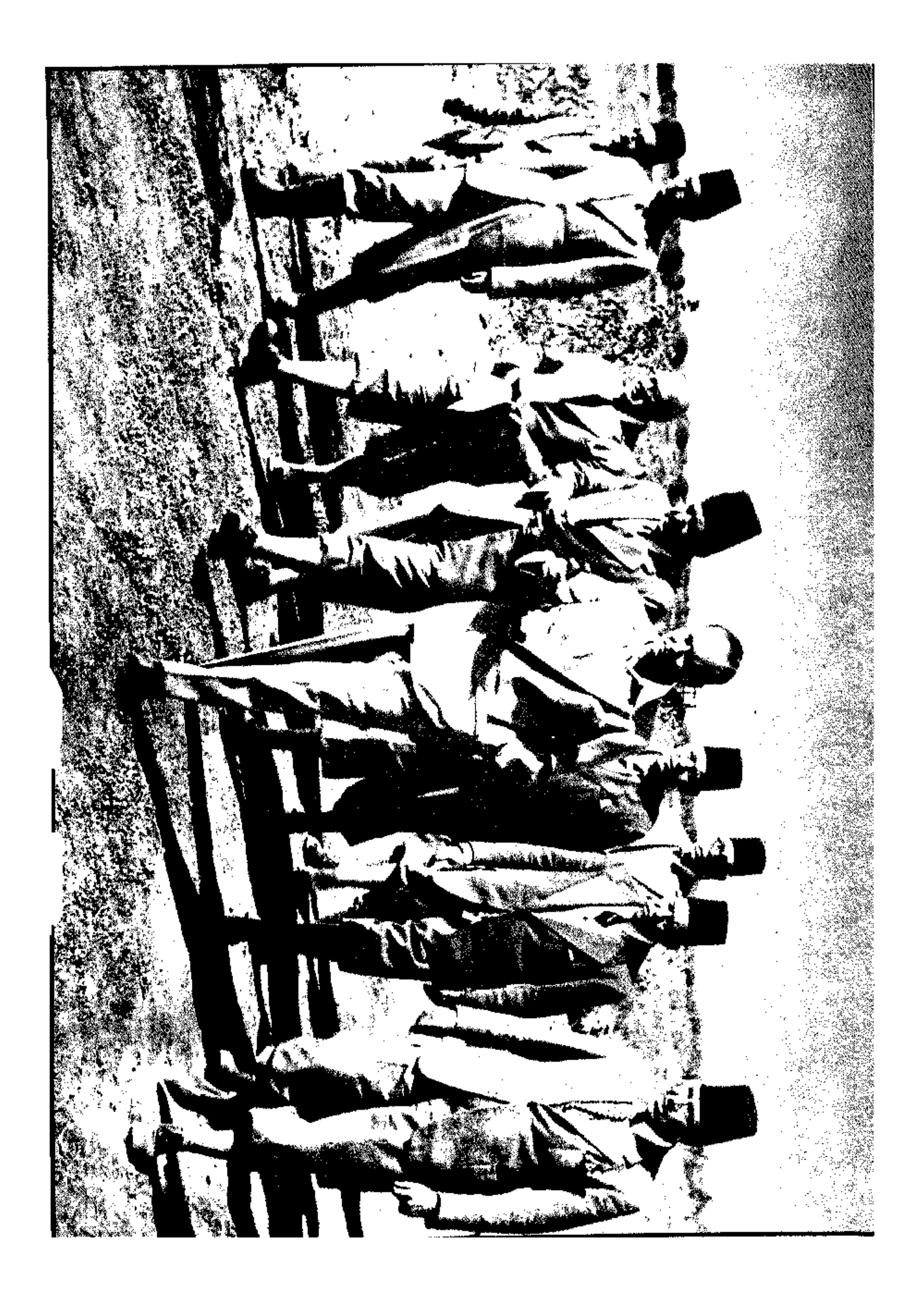
C - Nasser and his Generation , Croom helm, London, 1978.

المحتويات



المليك في صلاة الجمعة بمسجد السيدة زينب


ملك مصر المحبوب فاروق الأول



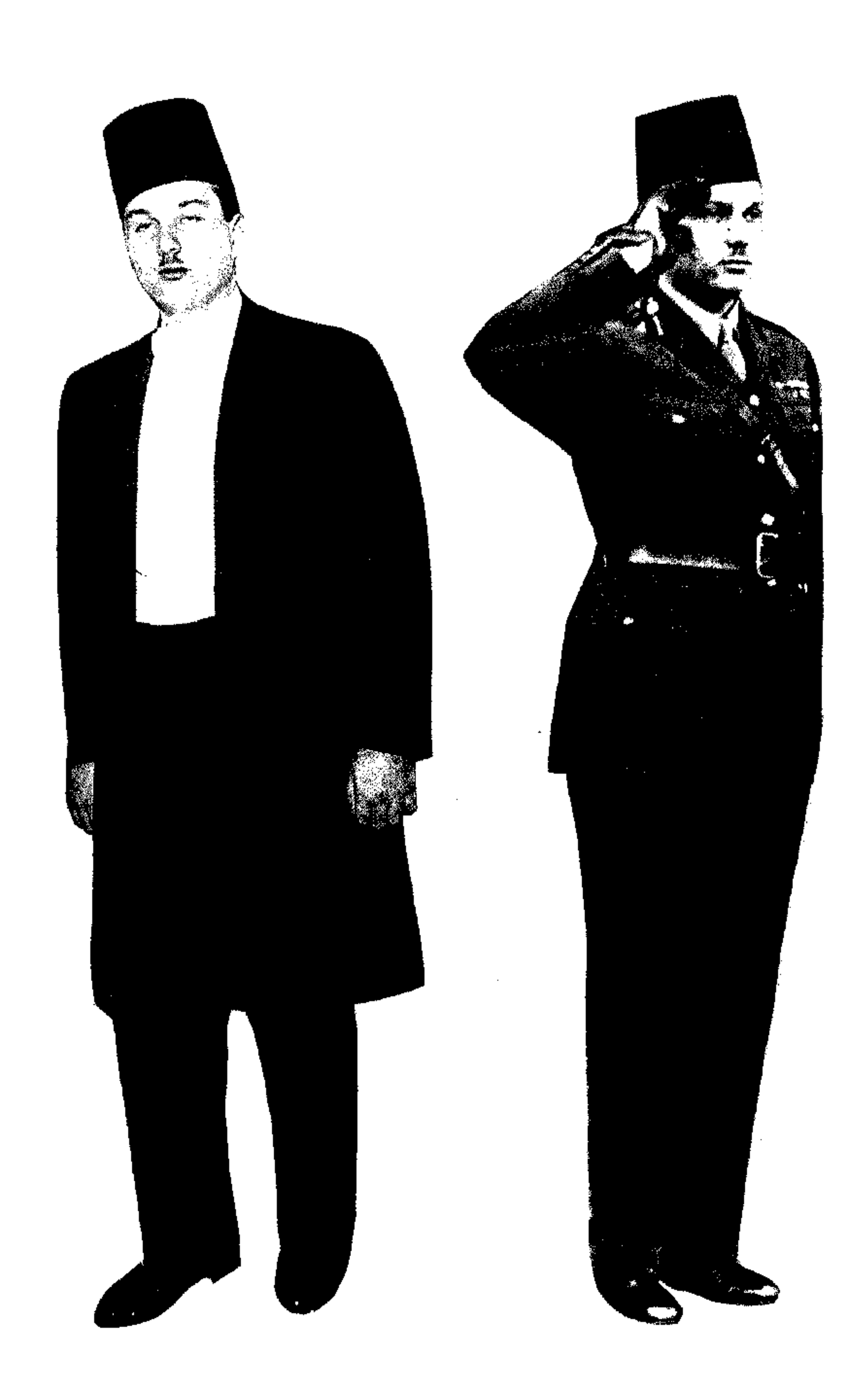








الملك وقد صوّب
إلى البط
وهمّ بضغط







مرآة آمال البلاد

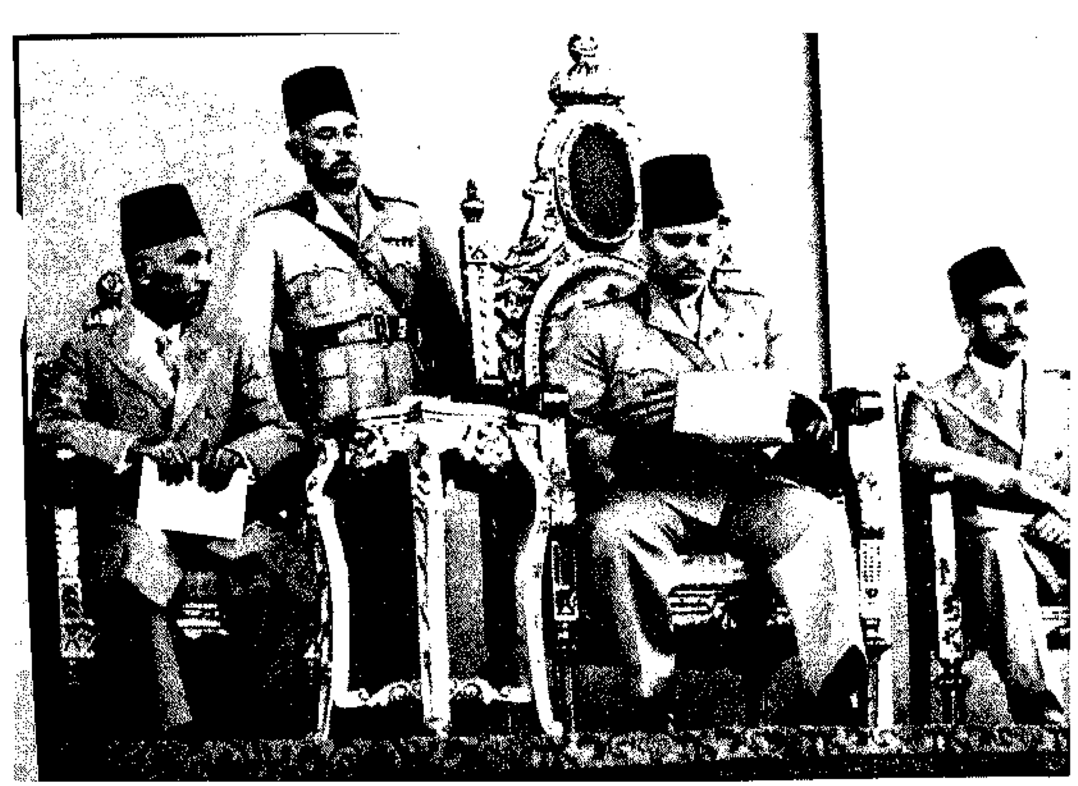
صورة لحضرة صاحب الجلالة الملك يتجلى فيها الحزم والعزم (تصوير رياض شحاته)



سينما في الصحراء

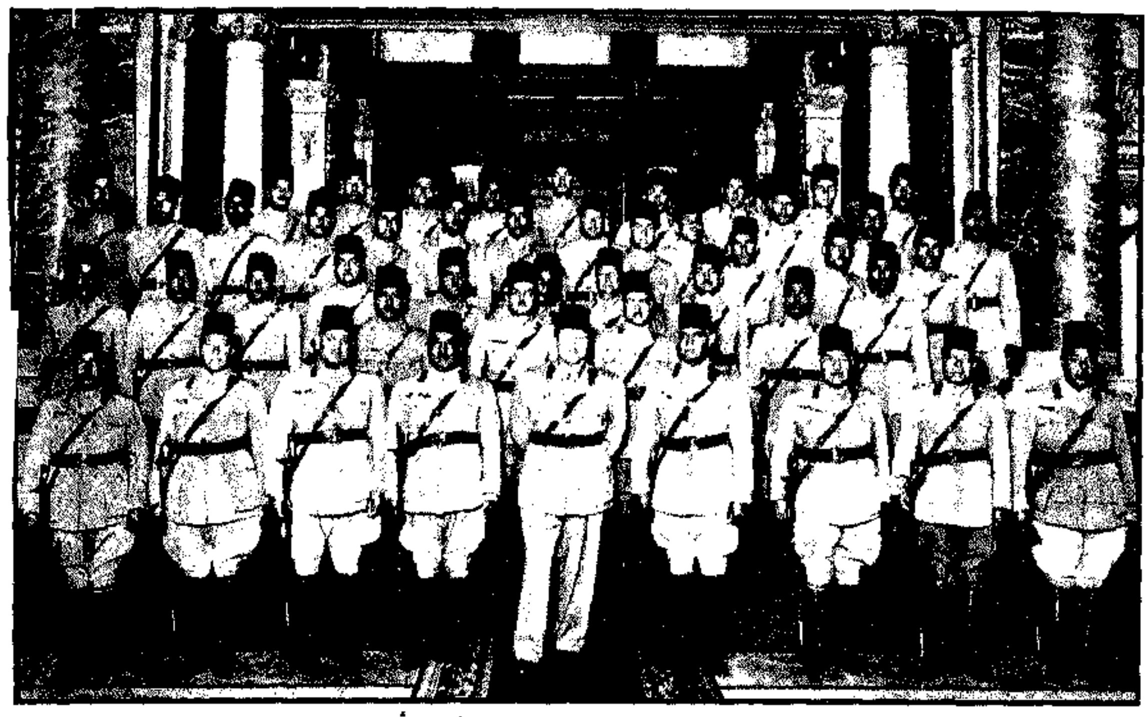
لم يكد يخيم المساء على الصحراء حتى جلس جلالة الملك والمدعوون أمام الخيام حيث شاهدوا عرض إحدى الروايات السينمائية في الهواء الطلق.











ضباط الجيش في حضرة القائد الأعلى

تشرف الضباط الذين تخرجوا هذا العام في الكلية الحربية الملكية فمثلوا بين بدي صاحب الجلالة الملك المعظم ومعهم قواد الجيش وكبار ضباطه حيث تفضل جلالته فسلمهم العرائض الملكية الخاصة برتبة الملازم الثاني التي منحت لهم، ثم أذن أخذ هذه الصورة الشمسية التي تمثلهم وقد توسطهم جلالته. وعن يمينه الفريق عطاالله باشا وعن يساره اللواء حسن حسني الزيدي باشا

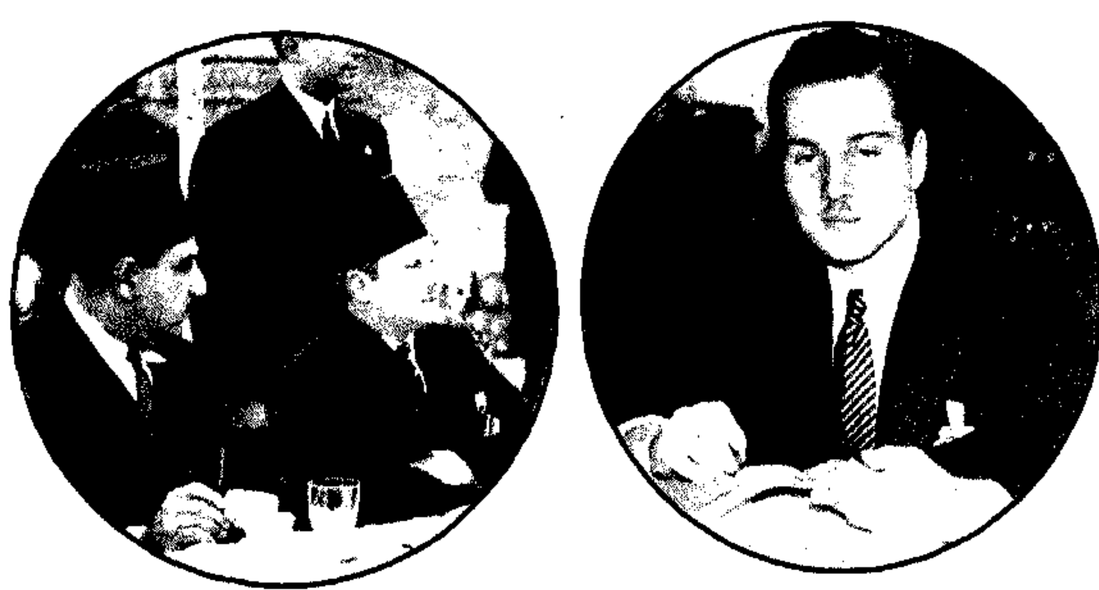









صاحب الجلالة الملك يتوسط بعض مستقبليه من رجال وزارة الداخلية وأساتذة مدرسة البوليس وعن يمين جلالته دولة حسين سري باشا رئيس الوزراء وعن يساره محمد البابلي بك مدير المدرسة





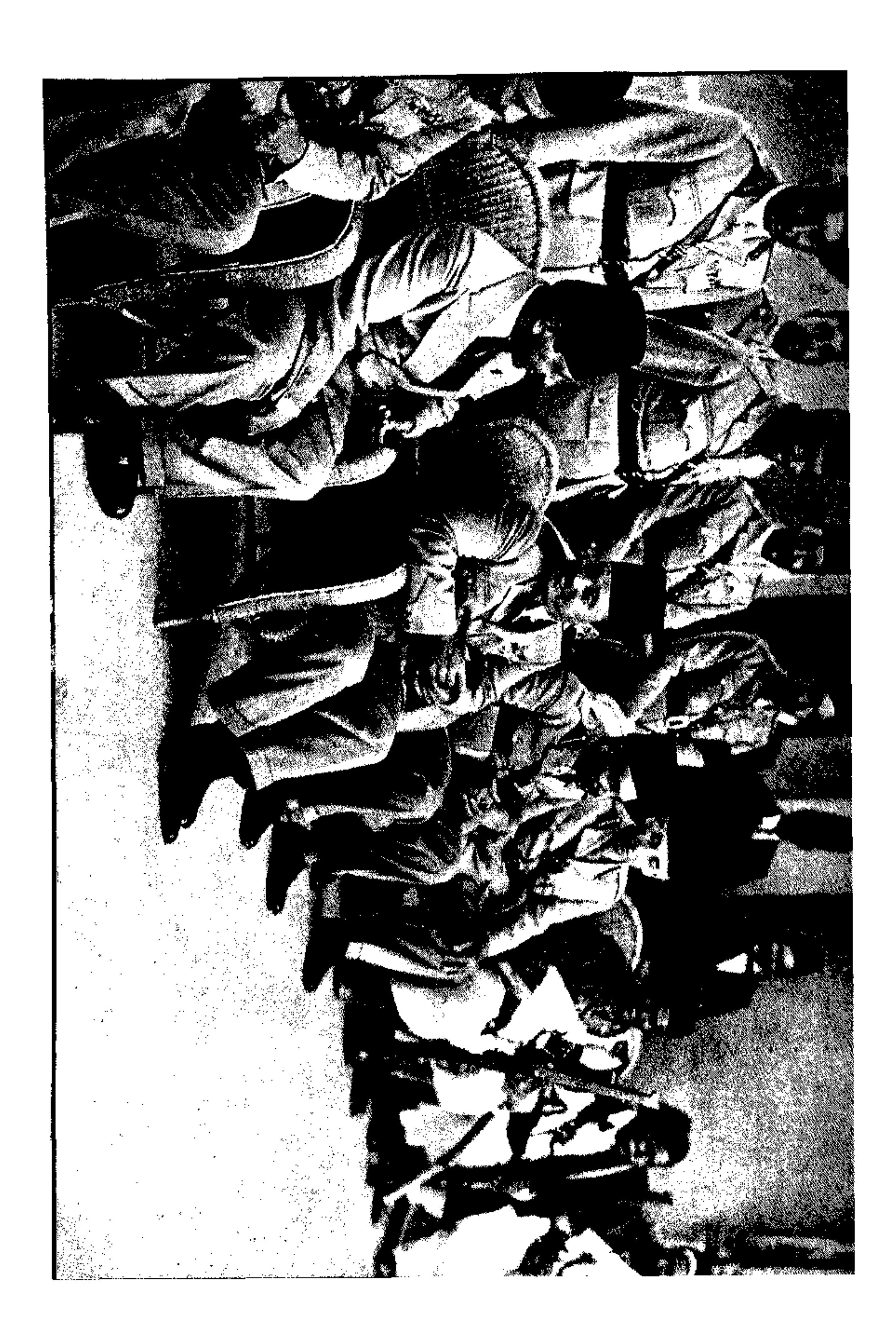
المليك يتذوق ماء الصحراء في كوب أحد الجنود في أثناء رحلته إلى الصحراء الغربية



وكب المليك يسير في رعاية الله إلى قصر عابدين العامر، وقد وقف جلالته في سيارته صحيحاً معافى، يرد تحية شعبه المحتشد على جانبي الطريق



جلالة الملك يحيى مغتبطا احدى الفرق الرياضية التي مرت تستعرض ألعابها في الحفلة التي أقيمت احتفاء بزيارة جلالته لبنى سويف. ويرى الى يمين جلالته واصف باشا غالي، وإلى يسار جلالته على زكي العرابي باشا ومحمد طاهر باشا






















جلالة الملك في الصيد

جـلالة الملك وأمـامـه ثلاثة طيـور من التي اصطادها من النوع المعروف بأبي مركوب، أثناء رحلة جلالته إلى صحراء سينا في الاسبوع الماضي.



جلالة الملك وقد وقف على سطح من سطوح المعامل
يشاهد بعض ما يحيط به من حقول. ووقف إلى يساره الأستاذ
حمادة بك مدير المصانع وإلى يمينه الأستاذ الجمال. ووقف وراءه دولة علي
ماهر باشا وسعادة أحمد حسنين باشا

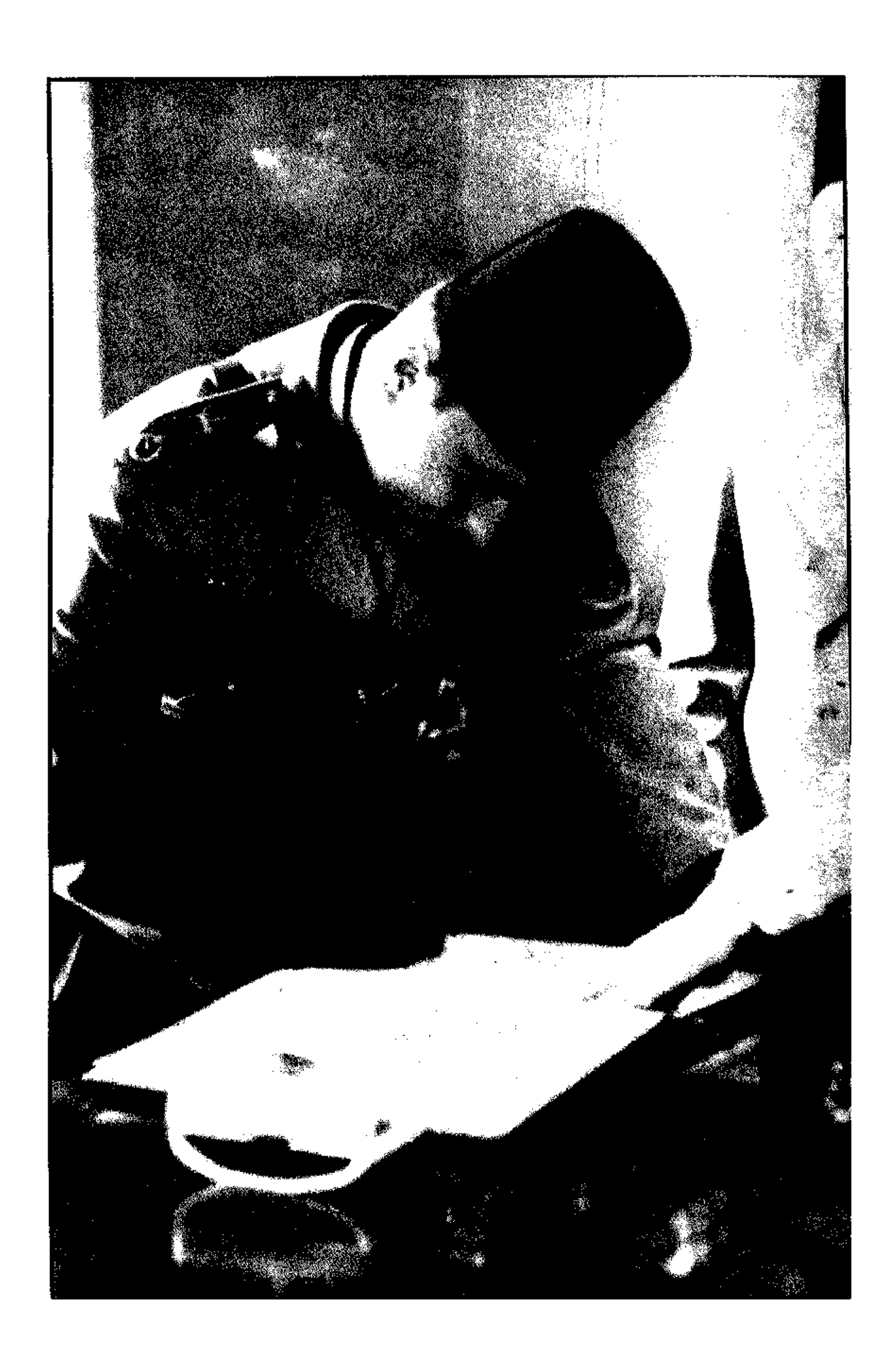




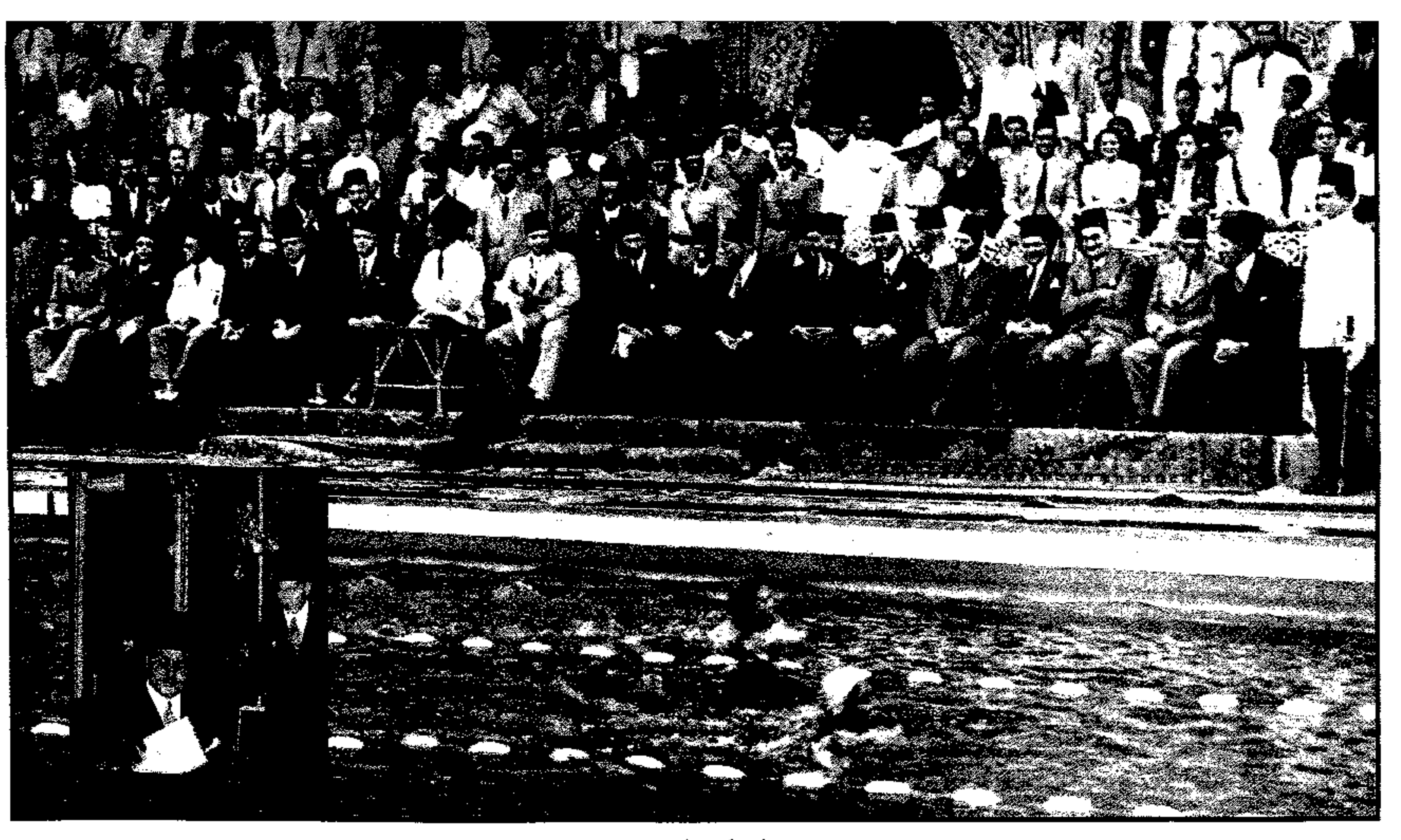


بين آثار المجد

جلالة الملك يتحدث إلى المستر «هوارد كارز» مكتشف مقبرة (توت منخ آمون). وإلى يمين جلالته الدكتور دريتون مدير مصلحة الآثار. والأستاذ محمد العشماوي بك وكيل وزارة المعارف. وإلى يسار المستر كارتر الأستاذ سليم حسن بك، وسعادة أحمد حسنين باشا رائد جلالته.







مباريات السيدات

منظر القسم الأوسط من المدرج وقد تصدّره جلالة الملك وعن يمينه الأمير اسماعيل داود، النبيل عباس حليم، والنبيلان طوسون، محمد طاهر باشا، مراد محسن باشا، فالفريق ابراهيم عطاالله باشا، والى يسار جلالته أصحاب المعالي أحمد حسنين باشا، أحمد محمد خشبة باشا، صليب سامي باشا، الدكتور حامد محمود، الاستاذ ابراهيم عبد الهادي، عبد القوي أحمد باشا، حسن صادق باشا، الاستاذ ابراهيم دسوقي اباظة، الدكتور عبد الرحمن عمر، فعبد الوهاب طلعت باشا، وهم يشاهدون احدى مباريات السيدات







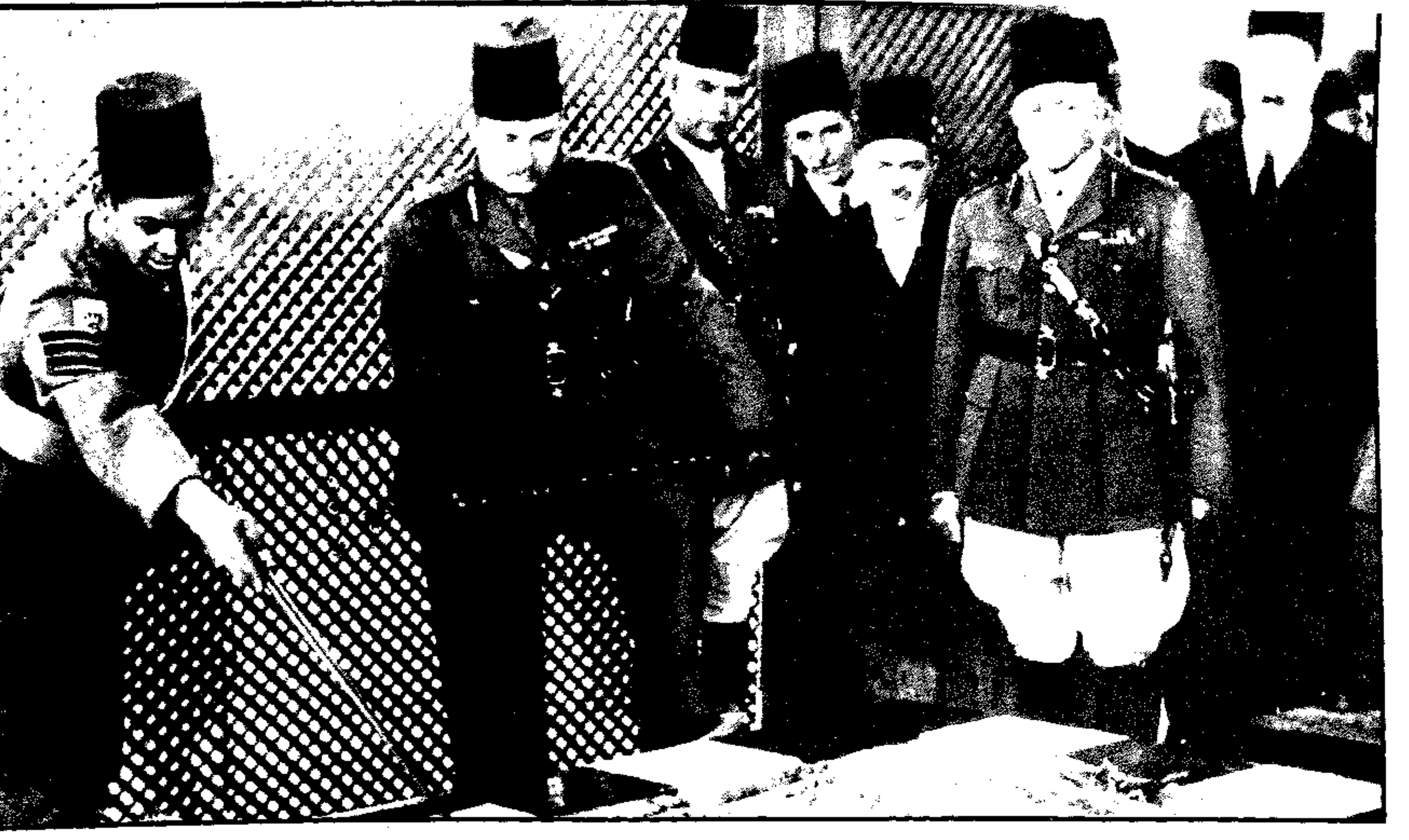


الملك يفتتح البوفيه

في فترة الاستراحة شرّف الملك بوفيه الشاي الذي أقيم في حديقة اسماعيل. وترى جلالته هنا وقد وقف أمام البوفيه يتناول كوباً من شراب «السوبيا»



الـــوزراء



درس طبوغرافيا

صاحب الجلالة الملك يشهد درساً في الطبوغرافيا بأحد فصول الكلية الحربية، وقد وقف جلالته يستمع إلى الشرح الذي كان يقوم به أحد الطلبة برتبة باشجاويش، وظهر إلى يسار جلالته الفريق ابراهيم عطاالله باشا فأحمد حسنين باشا فحسن صادق باشا فاللواء مصطفى الصادق باشا فعبد الجليل أبو سمرة باشا

مما لا شك فيه أننا في حاجة ضرورية وملحة للكشف عن الجوانب المختلفة لشخصية فاروق ملك مصر السابق ، الذي أثر تأثيراً عميقاً في حياة مصر المعاصرة . والدراسة التي بين يدي القاريء تثريه وتعطيه صورة مستفيضة تنطق بالحقائق ، حيث اعتمدت أساساً على مصادر أولية استقت منها مادتها العلمية ، وقد مثلت فيها الوثائق الإنجليزية بأنواعها المختلفة ركيزة راسخة ، إذ تضم بين دفتيها معلومات لم ينقب عنها بعد . ومن هنا تأتى أهمية الدراسة ، تلك التى توخت الاعتدال وبعدت عن التحيز ، وعليه خرجت تحمل طابعاً متميزاً اتسم بالموضوعية والتزم بالأمانة العلمية .

المؤلفة : أ. د. **لطيفة محمد سالم** - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية آداب بنها .

أهم المؤلفات :

- القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .
- صحافة الثورة العرابية ، دراسة ضمن كتاب مصر للمصريين ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨١ .
- الحكم المصرى في الشام (١٨٣١ - ١٨٤١) ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨٣ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٠ .
- مصر في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .
- المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي (١٩١٩ - ١٩٤٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤ .
- النظام القضائي المصري الحديث (١٨٧٥ - ١٩١٤) ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٤ .
- النظام القضائي المصري الحديث (١٩١٤ ، ١٩٥٢) ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٦ .
- عرابي ورفاقه فى جنة آدم (١٨٨٣ - ١٩٠١) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧ .
- الصحافة والحركة الوطنية المصرية (١٩٤٥ - ١٩٥٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧ .
- فاروق وسقوط الملكية فى مصر (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩، والطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ١٩٩٦ .
- تاريخ القضاء المصري الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ .

* المؤلفة حائزة على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاجتماعية (تاريخ) لعام ١٩٨٤ .

MADBOULI BOOKSHOP



6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١